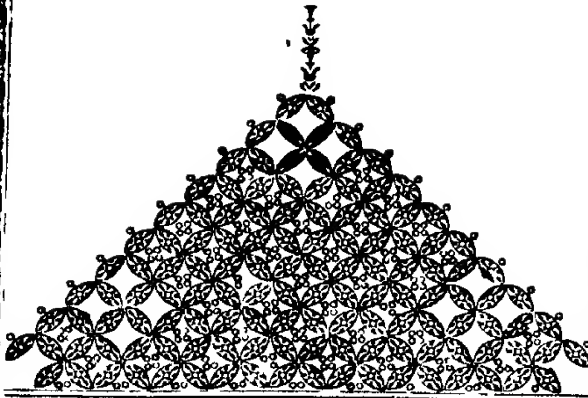




الجزء الثاني من نيل الاوطار من أمرار منتقى
الاخبار لآمام المحققين شيخ الاسلام
والمسلمين محمد بن علي الشوكاني
نفع الله به القاصي
والداني

م

وبهامشه كتاب عون الباري لحل أدلة البخاري للسيد الامام العلامة الملك المؤيد
من الله تعالى أبي الطيب صديق بن حسن بن علي الحسيني القنوجي البخاري فسخ الله
تعالى في مدته وهو شرح كتاب التجريد الصريح لاحاديث الجامع الصحيح للعلامة
شهاب الدين أبي العباس الشيخ أحمد الشربجي الزبيدي نفعه الله تعالى برحمته
وأسكنه فسيح جنته



بسم الله الرحمن الرحيم

• (أبواب اجتناب النجاسات ومواضع الصلوات) •

• (باب اجتناب النجاسة في الصلاة والعقوبة عما لا يعلمها) •

(عن جابر بن سمرة قال سمعت رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم أصلي في الثوب الذي آتني فيه أهلي قال نعم الآن ترى فيه شيئا فغسله رواء أحمد وابن ماجه وعن معاوية قال قلت لام حبيبة هل كان يصلي النبي صلى الله عليه وسلم في الثوب الذي يجامع فيه قالت نعم اذ لم يكن فيه أذى رواء النخعي (الترمذي) حديث جابر بن سمرة رجال اسنادهم عند ابن ماجه وثقات وحديث معاوية رجال اسنادهم كلهم ثقات والحديثان يدلان على تجنب المصلي للثوب المتنجس وهل طهارة ثوب المصلي شرط صحة الصلاة أم لا فذهب الأكثر إلى أنها بشرط وروى عن ابن مسعود وابن عباس وسعيد ابن جبيرة وهو مروي عن مالك أنه ليست بواجبة ونقل صاحب النهاية عن مالك قول ابن أحمد هما إزالة النجاسة سنة وليست بفرض وثانيهما أنها فرض مع الذكرا ساقطة مع النساء وقديم قول الشافعي أن إزالة النجاسة غير شرط احتج الجمهور بمجيب منها قول الله تعالى وثيابك فطهر قال في البحر والمراد للصلاة للاجماع على أن لا وجوب في غيرها ولا يخفى أن غاية ما يستفاد من الآية الوجوب عند من جعل الأمر حقيقة فيه والوجوب لا يستلزم الشرطية لأن كون الشيء شرطا حكم شرعي لا يثبت إلا بتصریح الشارع بأنه شرط أو بتعليق الفعل به بإدانة الشرط أو بتبني الفعل بدونه فقيامتوجهها إلى الصحة لا إلى الكمال أو بتبني الفقرة ولا يثبت بمجرد الأمر به وقد أجاب

• (عن) عبد الله (بن عباس) رضي الله عنهم ما (أنه) بات ليلة هذرميمونة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهي خالته فاضطجعت (أي وضعت جاني بالأرض وكان أسلوب الكلام أن يقول اضطجع مناسبة لقوله بات أو يقولت مناسبة لقوله اضطجعت لكنه سلك مسلك التفتن الذي هو نوع من الاتفتات أو يقدر قال فاضطجعت (في عرض الوسادة) بفتح العين وهو المشهور وقال النووي هو الصحيح وبالضم حكاه البرماوي والعبسي وابن حجر وأنكوه أبو الوليد الباجي نقلا ومعنى لأنه بالضم معني الجباب وهو لفظ مشترك والجواب أنها قال في طولها تعين المراد وقد جعلت به الرواية

عن جماعة منهم الداودي والاصيلي فلا وجه لانكاره (واضح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأهله) زوجته أم المؤمنين ميمونة (في طولها) أي الوسادة (فنام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى اتصف لليل أو قبله) أي قبل اتصافه (بقليل أو بعده) أي بعد اتصافه (بقليل استيقظ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) ٣ وآله (وسلم بفلس) حال كونه (يسبح النوم عن وجهه) الشريف

(بيده) الكريمة بالافراد أي يسبح بيده عينية من باب اطلاق اسم الحال على الفعل لان المسح لا يقع الاعلى العين والنوم لا يسح أو المراد مسح أثر النوم من باب اطلاق اسم السبب على المسبب قاله ابن حجر وتعبه العيني بأن أثر النوم من النوم لانه نفسه والجواب ان الأثر غير المؤثر فالمراد هنا ارتخاء الجفون من النوم ونحوه (ثم قرأ) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (العشر الآيات) من اضافة الصفة للموصوف واللام تدخل في العدد المضاف نحو الثلاثة الاثواب (الخواتيم من سورة آل عمران) التي أولها ان في خلق السموات والارض الى آخر السورة قال ابن بطال ومن تبعه فيه دليل على رقعته كره قراءة القرآن على غير طهارة لانه صلى الله عليه وآله وسلم قرأ هذه الآيات بعد قيامه من النوم قبل أن يتوضأ (١) وتعبه ابن المنير وغيره بأن ذلك مفرع

(١) قلت حديث علي عليه السلام عند أحمد وأهل السنن وغيرهم انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يجيزه عن القرآن

صاحب ضوء النهار عن الاستدلال بالآية بانهم اطلقه وقد جاءها القائلون بالشرطية على الذنب في الجملة فآين دليل الوجوب في المقيده وهو الصلاة وفيه انهم لم يحملوها على الذنب بل مخرجوا بانها مقتضية للوجوب في الجملة لكانه قام الاجماع على عدم الوجوب في غير الصلاة فكان صارفا عن اقتضاء الوجوب فيما عدا المقيده ومنها حديث خلع النعل الذي سباق وغاية ما فيه الامر بمسح النعل وقد عرفت أنه لا يقيد الشرطية على انه بنى على ما كان قد صلى قبل الخلع ولو كانت طهارة الثياب ونحوها شرطاً لوجب عليه الاستئذان لان الشرط يؤثر عدمه في عدم المشروط كما تقرر في الاصول فهو عليهم لالهم ومنها الحديثان المذكوران في الباب ويجيب عنهما ما بان الثاني فعل وهو لا يدل على الوجوب فضلا عن الشرطية والاول ليس فيه ما يدل على الوجوب سلمنا ان قوله فتغسله في معنى الامر فهو غير صالح للاستدلال به على المطلوب ومنها حديث عائشة قالت كنت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفيه فاما أصبح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يأخذ الكساء فلبسه ثم خرج فصلى فيه الغداة ثم جلس فقال رجل يا رسول الله هذه ملعة من دم في الكساء فقبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليها ما يليها وأرسلها الى مصرورة في يد الغلام فقال اغسل هذه وأجثها ثم ارسل بها الى فدعوت بقصه حتى فغسلته ثم اجثتها ثم أخرجهما الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو عليه أخرجه أبو داود ويجيب عنه أولا بأنه غريب كما قال المنذرى وثانياً بأن غاية ما فيه الامر وهو لا يدل على الشرطية وثالثاً بأنه عليهم لالهم لانه لم ينقل اليئانه أعاد الصلاة التي صلاها في ذلك الثوب ومنها حديث عمار بافظ انما غسل ثوبك من البول والغائط والقيء والدم والمني رواه أبو يعلى والبخاري في مسندهما وابن عدي في الكامل والدارقطني والبيهقي في سننهما والعقيلي في الضعفاء وأبو نعيم في المعرفة والطبراني في الكبير والارسطو ويجيب عنه أولاً بأن هؤلاء كلهم ضعفوه وضعفه غيرهم من أهل الحديث لان في اسناده ثابت بن حجاج وهو متروك ومتمم بالوضع وعلى بن زيد بن جده عن وهو ضعيف حتى قال البيهقي في سننه حديث باطل لأصل له وثانياً بأنه لا يدل على المطلوب وليس فيه إلا أنه يغسل الثوب من هذه الاشياء لامن غيرها ومنها حديث غسل المني وتركه في العصيين وغيرهما كما تقدم وهو لا يدل على الوجوب فكيف يدل على الشرطية ومنها حديث حنيفة ثم اقر صفة عند البخاري ومسلم وغيرهما من حديث أسماء في افظ فلتفرسه ثم لتنضح بها من حديث عائشة وفي

شي ليس الجنبية قد صححه جماعة من الحفاظ وفي بعض النسخ الحديث كان يقرأ القرآن في كل حال الا الجنبية ولهذا الحديث شواهد تقويه فقول ابن بطال صحيح في نفسه مع قطع النظر عن ثبوت جواز قراءة القرآن من هذا الحديث اللهم الا أن يقال ان ابن المنير انما تعقبه في خصوص هذا الاستنباط والمسئلة مصيرحة في السبل اه سيد نور الحسين خان سلمه الله تعالى

على أن النوم في حقه يتقضى وليس كذلك لأنه قال تنام عيناي ولا ينام قلبي وأما كونه ترضاً عقب ذلك فلم له جسد الوضوء
أو أحدث بعد ذلك فتوضأ وقد سبق الإجماع على المعنى ما ذكره ابن المنير وأجيب بأن الأصل عدم التعبد وغيره وعورض
بأن هذا عند قيام الدليل على ذلك ٤ وهنا قام الدليل بأن وضوءه لم يكن لأجل الحدث وهو قوله تنام عيناي ولا ينام قلبي

وحينئذ يكون تعبد وضوءه
لأجل طلب زيادة النور حيث
قال الوضوء نور على نور (ثم قام
إلى شن معلة) هي القرية
الظلمة من آدم وجهه شنان
بكسر أوله وذكره باعتبار لفظه
أو الأدم أو الجلد وأنت الوصف
باعتبار القرية قال الخطابي
الشن القرية التي تبعد للبلاء
(فتوضأ) صلى الله عليه وآله
وسلم (منها فأحسن وضوءه) أي
أتمه بأن أتى بمندوباته ولا يعارض
هذا قوله في باب تخفيف الوضوء
وضوءاً خفيفاً لأنه يحتمل أن
يكون أي يجمع مندوباته مع
التخفيف أو كان كل منهما في
وقت (ثم قام) صلى الله عليه وآله
وسلم (يصلي قال ابن عباس)
رضي الله عنه (فكف فصنعت
مثل ما صنع) صلى الله عليه وآله
وسلم (ثم ذهبت فقامت إلى جنبه)
الأيسر (فوضع يده اليمنى على
رأسه) أي فأدركني على يمينه
(رأخذ بأذني اليمنى) حال كونه
(يقفها) أي يدل كها تنبيهاً عن
الغفلة عن أدب الإتيان وهو
القيام على عين الإمام إذا كان
الإمام وحده أو تأنيبه ليكون
ذلك كان إلا أن فصل ركعتين
ثم ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين
ثم ركعتين ثم ركعتين (٢) المجموع اثنا عشر وهو يقيد المطلق في قول البخاري في باب التخفيف فصل ما شاء الله بالأرض

ألفظ حكمه بضلع من حديث أم قيس بنت محسن ويحجب عن ذلك أولاً بأن الدليل أخص
من الدعوى وثانياً بأن غاية ما فيه الدلالة على الوجوب ومنها أحاديث الأمر بفصل
النجاسة كحديث تعذيب من لم يستنزه من البول وحديث الأمر بفصل المذي وغيرهما
وقد تقدمت في أول هذا الكتاب ويحجب عنها بأنها وأمر وهي لا تدل على الشرطية
التي هي محل النزاع كما تقدم ثم يمكن الاستدلال بالأوامر المذكورة في هذا الباب على
الشرطية إن قلنا إن الأمر بالشيء تنهى عن ضده وإن النهي يدل على الفساد وفي كلا
المثلين خلاف مشهور في الأصول لولا أن ههنا مانعاً من الاستدلال بهما على
الشرطية وهو عدم عاداته صلى الله عليه وآله وسلم للصلاة التي خلعت فيها عليه لأن
بناءه على ما فعله من الصلاة قبل الخلع مشعر بأن الطهارة غير شرط وكذلك عدم نقل
عادته للصلاة التي صلاحها في الكساء الذي فيه لمعة من دم كما تقدم ومن أدلتهم على
الشرطية حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ تعاد الصلاة من قدر الدرهم من الدم
أخرجه الدارقطني والعقيلي في الضعفاء وابن عدي في الكامل وهذا الحديث لو صح
لكان صالحاً للاستدلال به على الشرطية المدعاة لكنه غير صحيح بل باطل لأن في أسناده
روح بن ططيف وقال ابن عدي وغيره أنه تفرد به وهو ضعيف قال الذهلي أخاف أن
يكون هذا موضوعاً وقال البخاري حديث باطل وقال ابن حبان موضوع وقال البزار
أجمع أهل العلم على نكرة هذا الحديث قال الحافظ وقد أخرج ابن عدي في الكامل
من طريق أخرى عن الزهري لكن فيها أبو عصمة وقد اتهم بالكذب انتهى إذا تقررت
ما سبقنا من الأدلة وما فيها فاعلم أن الصلاة قصر عن إقادة وجوب تطهير الثياب فمن صلى
وعلى ثوبه نجاسة كان تاركاً لواجب وأما أن صلاته باطلة كما هو شأن فقد ان شرط العصمة
فلا لما عرفت ومن فوائد حديثي الباب أنه لا يجب العمل بمقتضى المظنة لأن الثوب
الذي يجامع فيه مظنة لوقوع النجاسة فيه فأرشد الشارع صلى الله عليه وآله وسلم إلى
أن الواجب العمل بالمظنة دون المظنة ومن فوائدهما كما قال ابن رسلان في شرح السنن
طهارة رطوبة فرج المرأة لأنه لم يذكرهما أنه كان يغسل ثوبه من الجماع قبل أن يصلي ولو
غسله قبل ومن المعلوم أن الذكر يخرج وعليه رطوبة من فرج المرأة انتهى (وعن

أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه صلى نخلع نعليه فخلع الناس نعالهم فلما
انصرف قال لهم لم خلعت قالوا رأيتك خلعت فخلعنا فقال إن جبريل أتاني فأخبرني أن
بهم ما خبئنا فادأجأ أحدكم المسجد فليقلب نعليه ولينظر فيهما فإن رأى خبئنا فليمسحه

وقد كان صلى الله عليه وآله وسلم يصلي صلاة الليل على النجاسة مختلفة فتارة يصلي ركعتين ركعتين ثم يوتر بركعة وتارة يصلي
أربعاً رباعاً وتارة يجمع بين زيادة على الأربع وذلك كله سنة ثابتة انظر الروضة ٨١ سيد علي حسن خان سلمه الله

(ثم أوتر) بواحدة أو بثلاث وفيه بحث بطول (ثم اضطلع) صلى الله عليه وآله وسلم (حتى أناه المؤذن فقام فصلى ركعتين خفيفتين ثم خرج) من الحجرة إلى المسجد (فصلي الصبح) بأصحابه رضي الله عنهم (وقد تقدم هذا الحديث وفي كل منهما ما ليس في الآخر) كما يلوح من مطاوي ظواهرهما ويؤخذ من هذا الحديث استحباب ٥ التمجيد وقرائة العشر الآيات عند الانتباه من النوم وإن صلاة

الليل منه في منى وهو من نجاساته ورجاله مديون وفيه التحديث بصيغة الأفراد والجمع والأخبار والعنونة وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة وفي التور والتفسير ومسلم في الصلاة وأبو داود وأخرجه ابن ماجه في الطهارة وروى مسلم من حديث ابن عمر كراهة ذكر الله بعد الطلث لكنه على غير شرط المنعقب (وعن عبد الله بن زيد الأنصاري رضي الله عنه أنه قال له رجل) هو عمرو بن أبي حسن كما سماه البخاري في صحيحه في ثاني الحديث الذي ذكره بعد هذا (أستطيع أن تربني) أي هل تستطيع إمرأة أباي وفيه ملائمة الطالب للشيخ وكأنه أراد أن يريه بالقول ليكون أبلغ في التعليم وسبب الاستفهام ما قام عنده من احتمال أن يكون الشيخ نسي ذلك لبعده العهد (كيف كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ قال) أي عبد الله بن زيد الأنصاري (نعم) أستطيع أن أريك (فدعا بماء) وفي رواية وهيب عند البخاري فدعا بتور من ماء والتور قال الداودي القدرح

بالارض ثم يصل فيه ما رواه أحمد وأبو داود الحديث أخرجه أيضا الحاكم وابن خزيمة وابن حبان واختلف في وصله وإرساله وجه أبو حاتم في العلل الموصول ورواه الحاكم من حديث أنس وابن مسعود ورواه الدارقطني من حديث ابن عباس وعبد الله بن الضمير واسناداهما ضعيفان ورواه البزار من حديث أبي هريرة واسناده ضعيف معلول أيضا قاله الحافظ في التلخيص قوله فأخبرني فيه جواز تكليم المصلي وأعلامه بما يتعاق بمصالح الصلاة وأنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة قوله خبنا في رواية أبي داود قد رواه هو ما تكرهه الطبيعة من نجاسة ومخاط ومني وغير ذلك والحديث قد عرفت مما سلف أنه استدل به القائلون بأن إزالة النجاسة من شروط صحة الصلاة وهو كما عرفناك عليهم لآلهم لأن استقراره على الصلاة التي صلاحها قبل خلع الثعل وعدم استئنافه لها يدل على عدم كون الطهارة شرطا وأجاب الجمهور عن هذا بأن المراد بالقدز هو الشيء المستعذر كالمخاط والبصاق والمخروم وما ولا يلزم من القدر أن يكون نجسا وبأنه يمكن أن يكون دما يبسه يرامه فوعنه وأخبار جبريل له بذلك لا تملوث ثيابه بشئ مستعذر ويرد هذا الجواب بما قاله في البارع في تفسير قوله أو جاء أحدكم من الغائط أنه كفي بالغائط عن القدر وقول الأزهري النجس القدر الخارج من بدن الإنسان فجعله المستعذر غير نجس أو نجس معفو عنه تحكم وأخبار جبريل في حال الصلاة بالقدر الظاهر أنه لما فهم من النجاسة التي يجب تجنبها في الصلاة لا الخفاة التلوث لأنه لو كان لذلك لا أخبره قبل الدخول في الصلاة لأن القعود حال إسماع طهارة للتلوث بما فيها على أن هذا الجواب لا يمكن مثله في رواية الخبيث المذكورة في الباب للاتفاق بين أئمة اللغة وغيرهم أن الأخبين هما البول والغائط قال المصنف رحمه الله تعالى بعد أن ساق الحديث ما لفظه وفيه أن ذلك النعال يجزئ وإن الأصل أن أمته أسوته في الأحكام وإن الصلاة في النعلين لا تكره وإن العمل اليسير معفو عنه انتهى وقد تقدم الكلام على أن ذلك النعال مطهر لها في أبواب تطهير النجاسة وأما أن أمته أسوته فهو الحق وفيه خلاف في الأصل منهور وأما عدم كراهة الصلاة في النعلين فسيأتي وأما المعفو عن العمل اليسير فسيأتي أيضا ومن فوائد الحديث جواز المشي إلى المسجد بالعل

• (باب جل المحدث والمستجمر في الصلاة وثياب الصغار وما أشك في نجاسته) •

(عن أبي قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي وهو حامل إمامة بنت

وقال الجوهري إنما يشرب منه وقيل هو الطست وقيل يشبهه الطست وقيل هو مثل القدر من صقرا أو حجارة والتور المذكور يحتمل أن يكون هو الذي وضأه عبد الله بن زيد ٣ إذ سئل عن صفة الوضوء فيكون أبلغ في حكاية صورة الحال على وجهها (فأنرغ) أي صب من الماء في رواية فأنرغ في لفظ فيكنا وهم الغتان بمعنى يقال كفا الأناوأ كفا إذا أماله وقال

الكسائي كفات الاناء كيبته وا كفاة املته والمراد في الموضعين افراغ الماء من الاناء على اليد كما صرح به في رواية مالك (على يديه) بالتثنية وفي رواية الاربعية على يده بالافراد على ارادة الجنس وفيه من الاحكام غسل اليدين قبل ادخالهما الاناء ولو كان من غير نوم والمراد باليد ٦ هنا الكفان لا غير كذا في الفتح (فغسل مرتين) وفي رواية الاربعية فغسل

يديه مرتين كذا في رواية مالك وعنه - مدغم من الحفاظ ثلاثا فهي مقدمة على رواية الحفاظ الواحد لا يقال انهما واقعتان لا اتحادا مخرجهما والاصل عدم التعدد لان في رواية مسلم من طريق حبان بن واسع عن عبد الله بن زيد انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قوضا وفيه وغسل يده اليمنى ثلاثا ثم الاخرى ثلاثا فيجعل على أنه وضوء آخر لا يكون مخرج الحديثين غير متصد (ثم مضعض واستثنى ثلاثا) أي بثلاث خرافات كما في رواية وهيب المذكورة في البخاري في ثلث الحديث المذكور بعد هذا وللكتيمية واستثنى ثلاثا والرواية الاولى تستلزم الثانية من غير عكس قاله الحفاظ ابن حجر وعرض بأن ابن الاعرابي وابن قتيبة جعلاهما واحدا (ثم غسل وجهه ثلاثا) لم تختلف الروايات في ذلك ويلزم من استدلالهم هذا الحديث على وجوب تعميم الرأس بالمسح أن يستدل به على وجوب الترتيب للآتيان بقوله ثم في الجميع لان كلامن الحكمين مجمل في الآية يفهمه السنة بالقول (ثم غسل يديه

زيغ فاذا ركع وضعها واذا قام جعلها متفق عليه) قوله وهو حامل امامة قال الحفاظ المشهور في الروايات التنوين ونصب امامة وروى بالاضافة وزاد عبد الرزاق عن مالك باسناد حديث الباب على عاتقه وكذا المسلم وغيره من طريق أخرى ولا جد من طريق ابن جريح على رقبته وامامة بضم الهمزة وتخفيف الميم كانت صفة على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتوجه على بعد موت فاطمة بوصية منها قوله فاذا ركع وضعها هكذا في صحيح مسلم والنسائي وأحمد وابن حبان كلهم عن عامر بن عبد الله شيخ مالك ورواية البخاري عن مالك فاذا سجد ولا يداود من طريق المقبري عن عمرو بن سليم حتى اذا أراد أن يركع أخذها فوضعها ثم ركع وسجد حتى اذا فرغ من سجوده وقام أخذها فردها في مكانها وهذا صريح في أن فعل الجل والوضع كان منه لامننا وهو يردنا ويل الخطابي حيث قال يشبه أن تكون الصيغة قد ألقته فاذا سجد تعافت باطرافه والتمتة فيمنه من سجوده فتبقى محمولة كذلك الى أن يركع فيسبها ويرد أيضا قول ابن دقيق العيد ان لفظ جل لا يساوي لفظ وضع في اقتضاء فعل الفاعل لانا نقول لان جل كذا ولو كان غيره جله بخلاف وضع فعلى هذا فالفعل الصادر منه هو الوضع لا الرفع فيقول العمل انتهى لان قوله حتى اذا فرغ من سجوده وقام أخذها فردها في مكانها صريح في أن الرفع صادر منه صلى الله عليه وآله وسلم وقد رجح ابن دقيق العيد الى هذا فقال وقد كنت أحسب هذا يعني الفرق بين جل ووضع وأن الصادر منه الوضع لا الرفع حسنا الى أن رأيت في بعض طرقه الصحيحة فاذا قام أعادها انتهى وهذا الرواية في صحيح مسلم ولا جد فاذا قام جعلها فوضعها على رقبته والحديث يدل على ان مثل هذا الفعل معفو عنه من غير فرق بين الفريضة والنافلة والمنفرد والمؤتم والامام لما في صحيح مسلم من زيادة دهو يوم الناس في المسجد واذا جاز ذلك في حال الامامة في صلاة الفريضة جاز في غيرها بالاولى قال القرطبي وقد اختلف العلماء في تاويل هذا الحديث والذي أحوجهم الى ذلك أنه عمل كنس فروي ابن القاسم عن مالك انه كان في النافلة واستبعده المازري وعياض وابن القاسم قال المازري امامته بالناس في النافلة ليست بمعهودة وأصرح من هذا ما أخرجه أبو داود بلفظ بينما نحن ننتظر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الظهور والعصر وقد دعاه بلال الى الصلاة اذ خرج علينا وامامة على عاتقه فقام في صلاة فقمنا خلفه فكبر فكبرنا وهي في مكانها وروي أشهب وعبد الله بن باقع عن مالك ان ذلك للضرورة حيث لم يجد من يكفيه أمرها وقال بعض

مرتين مرتين) بال تكرار (الى) أى مع (المرفقين) بالتثنية وفي رواية المسفل والجرى الى المرفق اصحابه بالافراد على ارادة الجنس وهو متصل الذراع والعضد وهي به لانه يرتفق به في الاتكاء ويدخل في غسل اليدين خلافا لغير لان الى في قوله تعالى الى المرفقين بمعنى مع كالحديث وقيل الى تقيد الغاية مطلقا وأما دخولها في الحكم أو خروجها منه فلا

دلالة لها عليه وانما لم من خارج ولم يكن في الآية وكان الايدي متناولة لها ~~فكم~~ بدخولها احتياطاً وقال اصح بن
 راهويه الى بمعنى الغاية ومعنى مع فينت السنة انه بمعنى مع وقال الشافعي في الام لا أعلم خلافاً في ايجاب دخول المرفقين
 في الوضوء قال في الفتح فعلى هذا زفر محبوب بالاجماع وقد ورد هنا ما يدل على ٧ أحدهما وهو انه بمعنى مع ففي صحيح

مسلم من حديث أبي هريرة انه
 توضأ حتى أشرع في العضد
 وهكذا رأت رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم يتوضأ
 وأخرج الدارقطني والبيهقي من
 حديث جابر ان النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم أدار الماء
 على مرفقيه ثم قال هذا وضوء
 لاية بل الله الصلاة الابه قال في
 الفتح واسناده ضعيف وفي
 رواية للدارقطني من حديث
 عثمان باسناد حسن انه غسل
 وجهه ويديه الى المرفقين حتى
 مس أطراف العضدين وأخرج
 البزار والطبراني من حديث
 وأبل بن حجر قال ثم دلت النجاشي
 صلى الله عليه وآله وسلم توضأ
 فغسل وجهه ويديه حتى جاوز
 المرفق فهذه الأحاديث يقوى
 بعضها بعضها (ثم مسح رأسه)
 زاد ابن المطيع في روايته كاه
 كافي حديثه المروي عنه ابن
 خزيمة في صحيحه (بيده)
 بالثنية (فأقبل بهما وأدبر) بهما
 ولم يمسح رأسه كله وما أقبل
 وما أدبر وصدغيه (بدأ بمقدم
 رأسه حتى ذهب بهما الى قفاه ثم
 ردهما الى المكان الذي بدأ
 منه) ليستوعبه جهتي الشعر
 بالمشح الظاهر انه من الحديث
 وليس مدرجا من كلام الامام مالك فقيه حجة على من قال السنة أن يبدأ بخرا الراس الى أن يتم الى مقدمه اظاهرو قوله
 أقبل ويرد عليه أن الواو لا تقتضي الترتيب وفي رواية للبخاري من رواية سليمان بن بلال فأدبر بيديه وأقبل فلم يكن في
 ظاهره حجة لان الاقبال والادبار من الامور الاضافية ولم يعين ما أقبل اليه ولا ما أدبر عنه وبخروج الطريقتين متضد فهما بمعنى

اصحابه لانه لو تركها اليك وشغلته أكثر من شغلته بحملها وفرق بعض اصحابه بين
 القريضة والنافلة وقال البابي ان وجد من يكفيه أمرها جاز في النافلة دون القريضة
 وان لم يجد جاز فيهما قال القرطبي وروى عبد الله بن يوسف التميمي عن مالك ان
 الحديث منسوخ قال الحافظ روى ذلك عنه الاسماعيلي لكنه غير صحيح وقال ابن
 عبد البر اعمل الحديث منسوخ بصرح العمل والاستغال في الصلاة وتعب بأن النسخ لا
 يثبت بالاحتمال وبأن القضية كانت بعد قوله صلى الله عليه وآله وسلم ان في الصلاة اشغلا
 لان ذلك كان قبل الهجرة وهذه القصة كانت بعد الهجرة بعدة مديدة قطعاً قاله الحافظ
 وقال القاضي عياض ان ذلك كان من خصائصه ورد بان الاصل عدم الاختصاص قال
 النووي بعد ان ذكره هذه التاويلات وكل ذلك دعاوى باطلة مردودة لادليل عليها لان
 الاذى طاهر وما في جوفه معفو عنه وثياب الاطفال وأجسادهم محمولة على الطهارة
 حتى تتبين النجاسة والاعمال في الصلاة لا تطلها اذا قامت أو تفرقت ودلائل الشرع
 متظاهرة على ذلك وانما فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك لبيان الجواز انتهى قال
 الحافظ وحمل أكثر أهل العلم هذا الحديث على انه عمل غير متوال لوجود الطمأنينة في
 أركان الصلاة ومن فوائد الحديث جواز ادخال الصبيان المساجد وسيأتي الكلام
 على ذلك وان مس الصغيرة لا ينتقض به الوضوء وان الظاهر طهارة ثياب من لا يحتزم من
 النجاسة كالأطفال وقال ابن دقيق العيد يحتمل أن يكون ذلك وقع حال التنظيف لان
 حكايات الاحوال لا عموم لها (وعن أبي هريرة قال كنا صلى مع النبي صلى الله عليه وآله

وسلم العشاء فاذا سجد وثب الحسن والحسين على ظهره فاذا رفع رأسه أخذهم من

خلفه أخذهم من ارجاء بضعهم ما على الارض فاذا عاد اعدا حتى قضى صلاته ثم أقعد

أحدهما على فخذه قال فقمت اليه فقلت يا رسول الله أردتهما فبرقت برقة فقال لهما

الحق بأمكنهما فمكت وضوءهما حتى دخلا رواه أحمد) الحديث أخرجه أيضا ابن عساكر

وفي اسناده أحمد كامل بن العلاء وفيه مقال معروف وهو يدل على ان مثل هذا الفعل

الذي وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم غير مفسد للصلاة وفيه التصريح بأن ذلك كان في

القريضة وقد تقدم الكلام في شرح الحديث الذي قبل هذا وفيه جواز ادخال الصبيان

المساجد وقد أخرج الطبراني من حديث معاذ بن جبل قال قال رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم جنبوا مساجدكم صبيانكم وخصوماتكم وحدودكم وشراءكم وبيعكم

وجروها يوم جمعكم واجعلوا على أبوابها مطاهر كم ولكن الراوي له عن معاذ مكحول

وليس مدرجا من كلام الامام مالك فقيه حجة على من قال السنة أن يبدأ بخرا الراس الى أن يتم الى مقدمه اظاهرو قوله

الحديث قال القسطلاني وقد ثبت وجوب أصل المسح بخاحده كافر لانه قطعي واختلاف في مقداره بخاحده لا يكفر لانه ظني (ثم غسـل رجله) أطلق الفعل فيهما ولم يذكـر فيه تلبسا ولا تنية كما سبق في بعض الاقسام اشعارا بأن الوضوء الواحد يكون بعضه برة وبعضه بمرتبة وبعضه بثلاث وان كان الاكمل التثليث في الكل ففعله يسايل الجواز والبيان بالفعل اوقع في النفوس منه بالقول وأبعد من التأويل وفي رواية وهيب الى الكعابين والبحث فيه كالبث في قوله الى المرققين والمشهور ان ~~العكب~~ هو العظم الماشترع عند ملتقى الساق والقدم وعن أبي حنيفة انه العظم الذي في ظهر القدم عند معقد الشراك وعن مالك مثله والاول هو الصحيح الذي يعرفه أهل اللغة وقد أكثر المتقدمون من الرد على من زعم ذلك ومن أوضح الادلة فيه حديث الزمار ابن بشير الصحيح في صفة الصف في الصلاة فرأيت الرجل منه يلزم كعبه بكعب صاحبه واستدل البخاري بهذا الحديث على استيعاب مسح الرأس قال

النبى صلى الله عليه وآله وسلم يصلى من الليل وأنا الى جنبه وأنا حائض وعلى مرط وعليه
بعضه رواء مسلم وأبو داود وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضا النسائي واتفق على نحوه
الشيخان من حديث ميمونة قوله مرط بكسر الميم وهو كساء من صوف أو خز أو كان
وقيل لا يسمى مرطا الا الأخضر وفي الصحيح في مرط من شعر أو ود والمرط يكون ازارا
ويكون رداء قاله ابن رسلان وفيه دليل على ان وقوف المرأة بجنب المصلى لا يبطل صلاته
وهو مذهب الجمهور وقال أبو حنيفة انها تبطل والحديث يرد عليه وفيه ان ثياب
الحائض طاهرة لا موضة ما يرى فيه اثر الدم أو النجاسة وفيه جواز الصلاة بخصرة
الحائض وجواز الصلاة في ثوب بعضه على المصلى وبعضه عليها (وعن عائشة قالت كان

النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يصلي في شعر نار وأما محمد وأبو داود والترمذي وصحبه
ولفظه لا يصلي في لحف نسائه الحديث أخرجه أيضا النسائي وابن ماجه كلهم من طريق
محمد بن سيرين عن عبد الله بن شقيق عن عائشة قال أبو داود في سننه قال حماد يعني ابن زيد
سمعت سعيد بن أبي صدقة قال سألت محمد دايعي ابن سيرين عنه فلم يصح حديثي وقال
سمعت من هذا زمان ولا أدري عن سمعته من ثبت أم لا فاسألوا عنه قال ابن عبد البر في هذا
المعنى قول من حفظ عنه حجة على من سأل في حال نسيانه أو في حال تغيره فذكره من
أمر طرأ له من غضب أو غيره ففي مثل هذا العالم لا يستل وقوله فاسألوا عنه غيري لا يقدح
في الرواية المتقدمة فانه محمول على أنه أمر بسؤال غيره لتقوية الحججة قوله في شعرنا بضم
الشين والعين المهملة جمع شعار على وزن كذب وكتاب وهو الثوب الذي يلي الجلد
وخصه بما بالذكر لانها أقرب الى ان تنالها النجاسة من الدثار وهو الثوب الذي يكون
فوق الشعار قال ابن الأثير المراد بالشار هنا الأزار الذي كانوا يتغطون به عند النوم

في الفتح انه يدل لذلك نداء الفرض على انه لا يندب تكريره وعلى الجمع بين المضعفة والاستثاق من وفي
 غرفة وعلى جواز التطهر من آنية الفخام وغيره ورواه هذا الحديث الستة كلهم مديون الاشخ الجازي وقد دخلها وفيه
 رواية الابن عن الاب والتحديث والاخبار والعنفه وآخر جبهه المواقف في الطهارة ومسلم فيها والترمذي مختصر والنسائي

وابن ماجه (عن أبي بصير) بضم الجيم وفتح الحاء وسكون المشاة الصبية ذهب بن عبد الله السوائي بضم السين والماء النقي الكوفي (رضي الله عنه) توفي سنة أربع وبمئة في البضارى سبعة أحيات (قال خرج ابنه ولله صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم بالهجرة) أى في وسط النهار عند شدة الحر في سقوف رواية ان خروجه كان من قبة ٩ حرام من آدم بالابطح عكة (فانى) بضم الهـ مزة وكسر التاء (وضوءه)

بفتح الواو أى بما يتوضأ به (فتوضأ) منه (لجعل الناس يأخذون من فضل وضوئه) صلى الله عليه وآله وسلم أى من الماء الذى بقى بعد فراغه من الوضوء وكانهم اقتسموه أو كانوا يتناولون ما سأل من أعضائه وضوئه صلى الله عليه وآله وسلم (فيتمسكون به) تبركاته لكونه من جسد الشريف المقدس قال في الفتح وفى ذلك دلالة بيّنة على طهارة الماء المضمحل انتهى وزاد القسطلاني وعلى القول بأن الماء المأخوذ ما فضل في الآله بعد فراغه صلى الله عليه وآله وسلم فالماء طاهر مع ما حصل له من الشريف والبركة بوضع يده المباركة فيه والتمسح بفعله كأن كل واحد منهم مسح به وجهه ويديه مرة بعد أخرى فهو تبرّعه أى شربه جرعة بعد جرعة أو هو من باب التكلف لأن كل واحد منهم لشدة الازدحام على فضل وضوئه صلى الله عليه وآله وسلم كان يتعفى لتحصيله كشجع وتصب (فصل النبي صلى الله عليه وآله وسلم الظهر ركعتين والعصر ركعتين) بقصر السفر (وبين يديه عنزة) بقصات أقصر من الرمح وأطول من العصاة يخرج الرمح وانما صلى إليها

وفى رواية أبي داود فى شهرنا أول حفاشة من الراوى والمصنف اسم لما يكتف به والحديث يدل على مشروعية تجنب ثياب النساء التى هى مظنة لوقوع النجاسة فيها وكذلك سائر الثياب التى تكون كذلك وفيه أيضا ان الاحتياط والاخذ باليقين جائز غير مستسكر فى الشرع وان ترك المشكوك فيه الى التيقن المعلوم جائز وليس من نوع الوسواس كما قال بعضهم وقد تقدم فى الباب الاول انه كان يصلى فى الثوب الذى يجامع فيه أهله ما لم يرفيه اذى وانه قال ان سأل هل يصلى فى الثوب الذى يأبى فيه أهله نعم الا ان يرى فيه شيئا فيفسله وذكرنا هذا لانه من باب الاخذ بالمتن لعد وجوب العمل بالمظنة وهذا حديث مسالته فى الكساء الذى لاقاه وقد تقدم وحديث عائشة الذى ذكره قبل هذا وكل ذلك يدل على عدم وجوب تجنب ثياب النساء وانما هو مندوب فقط عملا بالاحتياط كما يدل عليه حديث الباب وبهذا يجمع بين الاحاديث

• (باب من صلى على مر كوب نجس أو قد أصابته نجاسة) •

(عن ابن عمر قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلى على حمار وهو متوجسه الى خير رواه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود وعن أنس انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلى على حمار وهو راكب الى خير والقبلة خلفه رواه النسائي) أما حديث ابن عمر رواه عمرو بن يحيى المازنى عن أبي الحباب سعيد بن يسار عن عبد الله بن عمر باقظ الكتاب قال النسائي عمرو بن يحيى لا يتابع على قوله على حمار وربما قال على راحلته وقال الدارقطني وغيره غلط عمرو بن يحيى بذكر الحمار والمعروف على راحلته وعلى البعير وقد أخرجه مسلم فى الصحيح من طريق عمرو بن يحيى بانظ على حمار قال النووي وفى الحكم بتعطيل عمرو بن يحيى نظر لانه ثقة نقل شيئا محققا فله كان الحمار مرة والبعير مرات ولكنه يقال انه شاذ فانه مخالف رواية الجهم وفى البعير والراحلة والشاذ مردود وهو الخالف للجماعة والله أعلم انتهى وأما حديث أنس فاستاده فى سنن النسائي هكذا أخبرنا محمد بن منصور قال حدثنا محمد بن عمر قال حدثنا داود بن قيس عن محمد بن محمد بن عيسى بن عبيد عن أنس فذكره وهو لا يكرههم ثقات قال النسائي الصواب موقوف انتهى وقد أخرجه مسلم والامام مالك فى الموطأ من فعل أنس ولفظ مسلم حدثنا أنس بن سيرين قال قلنا أنس بن مالك حين قدم الشام فاقبنا به بين القم فراه يصلى على حمار قال القاضى عياض قيل انه وهم وصوابه قدم من الشام كما جاء فى صحيح البضارى لانهم خرجوا من البصرة للقائه حين قدم من الشام قال النووي ورواية مسلم صحيحة

٢ يلى من الرمح وأطول من العصاة يخرج الرمح وانما صلى إليها لانه صلى الله عليه وآله وسلم كان فى العصر ورواه هذا الحديث الاربعة ما بين عسقلاني وكوفي وواسطى وفيه التحديث والسمع وأخرجه البضارى أيضا فى الصلاة وكذا مسلم والنسائي فيها أيضا (عن السائب بن يزيد) الكندى من صفار الصابنة

ذہبت) ای مضت (بی خالی) قسم

عليه بالعين الملهمة المضمرة
 بفتح شرج (وقع) بفتح الواو
 وكسر الفاف أى أصابه وجع
 فى قدميه أو بشدة حتى لحم رجله
 من الحفاة لعلط الارض والحجارة
 ولكنكم يحى وقع باط الماضى
 أى وقع فى المرض وفى رواية
 وجع مكان وقع بفتح الواو وكسر
 الجيم وعليه الا كفرون والعرب
 تسمى كل مرض وجعا قال
 السائب (فصح) صلى الله عليه
 وآله وسلم (أبى) بيده الشريفة
 (ودعاه بالبركة ثم توافشريت
 من وضوئه) بفتح الواو أى من
 من الماء المتقاطر من أعضائه
 الشريفة وفيه دلالة على طهارة
 الماء المستعمل (ثم خاف
 ظهره) صلى الله عليه وآله وسلم
 (فنظرت الى خاتم النبوة بين
 كتفيه) بكسر تاء خاتم أى فاعل
 الحتم وهو الاتمام والبلوغ الى
 الآخر وبقيتها بمعنى الطابع
 ومعناه الشيء الذى هو دليل على
 انه لا نبى بعده وفيه صيانة لنبوته
 صلى الله عليه وآله وسلم عن تطرق
 الفسح اليها صيانة للنبي
 المستوثق بالحنم وفى رواية
 أحمد من حديث عبد الله بن
 سرجس فى نفخ كتفه اليسرى
 والبعض أعلى الكتف والعظم

الدقيق الذي على طرفه (مثل زرا
والجليم واحدة الجبال وهي بيوت ترز
قال خرجت مع أبي حتى أتيت رسول

ودون يدالحجاج من أن تنالني * بساط لا يدي التناجات عريض
والحديث يدل على جواز الصلاة على البسط وقد حكاه الترمذي عن أكثر أهل العلم من
الصحابه ومن بعدهم وهو قول الاوزاعي والشافعي وأحمد واسحق وجهه ورأفته هاهنا
وقد ذكره ذلك جماعة من التابعين ممن بعدهم فروى ابن أبي شيبة في المصنف عن سعيد بن
المسيب ومحمد بن سيرين انهم ما قالوا الصلاة على الطنفسة وهي البساط الذي تحته خيل
محدثه وعن جابر بن زيد انه كان يكره الصلاة على كل شئ من الحيوان ويستحب الصلاة
على كل شئ من نبات الارض وعن عمرو بن الزبير انه كان يكره ان يسجد على شئ دون
الارض والى الكراهة ذهب الهادي ومالك ومنعت الامامية سجدة السجود على ما لم يكن
أصله من الارض وكره مالك أيضا الصلاة على ما كان من نبات الارض فدخلته صناعة

الذيق الذي على طرفه (مثل زراخلجة) بكسر الزاي وتشديد الراء واحد الا زرار والخلجة بفتح المهملة أخرى
والجيم واحدة الخجل وهي بيوت تزين بالثياب والستور والاسرة لها عري وازرار وفي رواية احمد من حديث أبي ربيعة التيمي
قال خرجت مع أبي حتى أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقرأت على كتفه مثل التفاحه فقال أبي اني طيب ألا أطعمك

قال طيبها الذي خلقها وفي الدلائل لا ينعيم انه صلى الله عليه وآله وسلم لما ولد كرت أمه ان الملك غمسه في الماء الذي أنبعه ثلاث غمسات ثم أخرج صر من حربي أبيض فاذا فيها خاتم فضرب به على كتفه كالبياضة المكنونة تضي كالزهرة فهذا صريح في وضعه بعد ولده وقيل ولده والله أعلم وفي كتاب المواهب اللدنية حفيد

١١

أخرى كالنكتان والقطن قال ابن العربي وانما كرهه من جهة الزخرفة واستدل الهادي على كراهة ما ليس من الارض بحديث جعلت لنا الارض مسجدا واطهورا بنا على ان لفظ الارض لا يشمل ذلك قال في ضوء النهار وهو هوهم لان المراد بالارض في الحديث التراب بدليل واطهورا والالزم مذهب أبي حنيفة في جواز التيمم بما أنبتت الارض انتهى وأقول بل المراد بالارض في الحديث ما هو أعم من التراب بدليل ما ثبت في الصحيح بلفظ وتربها طهورا والالزم صحة اضافة الشيء الى نفسه وهي باطلة بالنساق ولكن الاولى ان يقال في الجواب عن الاستدلال بالحديث ان التخصيص على كون الارض مسجدا لا ينبغي ككون غيرها مسجدا بهد تسليم عدم صدق معنى الارض على البسط على ان السجود على البسط ونحوها وجود على الارض كما يقال للراكب على السرج الموضوع على ظهر القوس راكب على القوس وقد صح ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى على البسط وهو لا يفعل المكروه (قائده) حديث أنس الذي ذكر بلفظ البسط أخرجه الأئمة الستة بلفظ الحصى قال العراقي في شرح الترمذي فرق المصنفين في الترمذي بين حديث أنس في الصلاة على البسط وبين حديث أنس في الصلاة على الحصى وعقد لكل منهما بابا وقد روى ابن أبي شيبة في سننه ما يدل على ان المراد بالبساط الحصى بلفظ في صلى أحيانا على بساط لنا وهو حصى ثم خصه بالماء قال العراقي فتبين ان مراد أنس بالبساط الحصى ولا شك انه صادق على الحصى لكونه يسقط على الارض أي يفرش انتهى وهذه الرواية ان صلحت اتقييد حديث أنس لم تصلح لتقييد حديث ابن عباس

(وعن المغيرة بن شعبة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على الحصى والقروة المدبوعة رواه أحمد وأبو داود) الحديث في اسناده ابو عون محمد بن عبيد الله ابن سعيد الثقفي عن أبيه عن المغيرة وابوعون ثقة احتج به الشيخان وأما أبو عون فلم يرو عنه غير ابنه أبي عون قال أبو حاتم فيه مجهول وذكره ابن حبان في الثقات في أتباع التابعين وقال يروي المقاطيع قال العراقي وهذا يدل على الانقطاع بينه وبين المغيرة انتهى ولكن صلواته صلى الله عليه وآله وسلم على الحصى ثابتة من حديث أنس عند الجماعة ومن حديث أبي سعيد وسياق ومن حديث أم سلمة عند الطبراني في الكبير ومن حديث ابن عمر عند أبي حاتم في العلل قوله والقروة المدبوعة القروة هي التي تلبس وجهها قراء كهمة وجمام وفي ذلك رد على من كره الصلاة على غير الارض وما خلق منها وقد تقدم الكلام على ذلك وبطل الحديث وسائر الاحاديث التي ذكرناها على انه

الطير وهو البعقوب يقال للآتي منه حجلة وعلى هذا فالمراد بزرها يضيئها ويؤيده ان في حديث آخر مثل بيضة الجملة وأراد البخاري الاستدلال به هذه الاحاديث على من قال بنجاسة الماء المستعمل وهو قول أبي يوسف وحكى انه رجع عنه ثم رجع اليه بعد شهرين وعن أبي حنيفة رحمه الله ثلاث روايات الاولى طاهر لا طهور وهو المفتي به عند الحنفية الثانية نجس بنجاسة خفيفة الثالثة نجاسة غليظة وهذه الاحاديث ترد عليه لان النجس لا يتبرأ به قال ابن المنذر وفي اجاع أهل العلم على أن البلل الباقي على أعضاء المتوضي وما قطر منه على ثيابه طاهر دليل قوي على طهارة الماء المستعمل ورواة هذا الحديث الاربعة ما بين بغدادى وكوفى ومدنى وفيه التمهيد حديث والغنغنة والسماع وأخرجه البخاري في صفته صلى الله عليه وآله وسلم وفي الطب والدعوات ومسلم في صفته صلى الله عليه وآله وسلم والترمذي في المناقب وقال حسن غريب من هذا الوجه والنسائي في الطب (عن عبد الله بن عمر)

ابن الخطاب (رضي الله عنه قال كان الرجال والنساء) أى الجنس منهم ما يتوضون في زمان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وجميعا) أى حال كونهم محجة عين لا متفرقين وظاهره انه لم كانوا يتناولون الماء في حالة واحدة وزاد ابن ماجه عن مالك في هذا الحديث من انه واحد وزاد أبو داود عن ابن عمر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب أنه صلى الله عليه وآله وسلم

صلى الله عليه وسلم وأصحابه يتطهرون والتسامة هم من اتاه واحد كلهم يتطهرون منه وهو محمول على ما قبل نزول الحجاب وأما بعده فيختص بالزوجات والمخارم وفي قوله زمان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جهة الجواز فان العاصي اذا قال كاذب فعل أو كانوا يفعلون في زمنه صلى الله عليه وآله ١٢ وسلم يكون حكمه الرفع كما هو الصحيح وأما فضل وضوء المرأة

صلى الله عليه وسلم صلى على الحصى وأخرج أبو يعلى الموصلي عن عائشة بسند قال العراقي رجاله ثقات انتهى قلت أكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على الحصى قالت لم يكن يصلي عليه وكيفية الجمع بين حديثها هذا وسائر الأحاديث انما اتعافت عليها ومن علم صلته على الحصى مقدم على الثاني وأيضا فان حديثها وان كان رجاله ثقات فان فيه شذوذا ونكارة كما قال العراقي وقد ذهب الى استحباب الصلاة على الحصى أكثر أهل العلم كما قال الترمذي قال الا ان قوما من أهل العلم اختاروا الصلاة على الأرض استحياء انتهى وقد روى عن زيد بن ثابت وأبي ذر وجابر بن عبد الله وعبد الله بن عمرو وعبد بن المسيب ومكحول وغيرهم من التابعين استحباب الصلاة على الحصى وصرح ابن المسيب بانهم اسنئمة وعن اختار مباشرة المصلي للأرض من غير وقاية عبد الله بن مسعود فروى الطبراني عنه انه كان لا يصلي ولا يسجد الا على الأرض وعن ابراهيم النخعي انه كان يصلي على الحصى ويسجد على الأرض (وعن أبي سعيد انه دخل على

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فرأيت يصلي على حصى يسجد عليه رواه مسلم) حديث أبي سعيد أخرجه مسلم عن عمرو الناقد واسحق بن ابراهيم كلاهما عن عيسى بن يونس ورواه أيضا مسلم وابن ماجه عن أبي كريب زاد مسلم وعن أبي بكر بن أبي شيبة كلاهما عن أبي معاوية عن الاعشى زاد مسلم ولم يروا يصلي في قوب واحد متوشها به وهذه الزيادة أفرد بها ابن ماجه فرواه عن أبي كريب عن عمرو بن عبيد عن الاعمش والكلام على فقه الحديث قد تقدم (وعن ميمونة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم يصلي على الخمرة رواه الجماعة الا الترمذي لكنه له من رواية ابن عباس رضي الله عنه) لفظ حديث ابن عباس في سنن الترمذي كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على الخمرة وقال حسن صحيح وفي الباب عن أم حبيبة عند الطبراني وعن أم سلمة عند الطبراني وأيضا عن عائشة عند مسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وعن ابن عمر عند الطبراني في الكبير والاصول والوسط والبخاري وعن أم كلثوم بنت أبي سلمة عند عبد الاسد عند ابن أبي شيبة قال الترمذي ولم يسمع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد أورداهما الطبراني في المعجم الكبير أحاديث من روايتها عن أم سلمة وفي بعض طرقها عن أم كلثوم بنت عبد الله بن زبيعة ان جدتها أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم دفعت اليها مخضبا من مرقوع عن أنس عند الطبراني في الصغير والاصول والبخاري باسناد رجاله ثقات وعن جابر عند البخاري وعن أبي بكر عند الطبراني باسناد رجاله ثقات وعن أبي هريرة عند

فيجوز عند الشافعية الوضوء منه للرجل سواء خلقه أم لا من غير كراهة وبذلك قال مالك وأبو حنيفة رضي الله عنهما وجهور العلماء وقال أحمد وداود لا يجوز اذا خلت به وعن الحسن وابن المسيب كراهة فضلها مطلقا وهو الحق بقصد ورد النهي عن الوضوء بفضلها من حديث الحاكم عن ابن عمر أخرجه أصحاب السنن وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان وأغرب النووي فقال اتفق الحفاظ على فضيلة ورجال اسناد أبي داود وثقات ودعوى البيهقي انه في معنى المرسل مردودة لان ابيهم العاصي لا يضر وقد صرح التابعي بانه لقبه ومن أحاديث الجواز ما أخرجه أهل السنن والدارقطني وصححه الترمذي وابن خزيمة وغيرهما من حديث ابن عباس عن ميمونة قالت أجنبنا فاعتدت من جفنة ففضلت فضلة فجاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يغتسل منه فقلت له فقال الماء ليس عليه جنابة واعتسل منه هذا لفظ الدارقطني وقد أعله زوم بسند بن حريز راويه عن حكرمة لانه كان يقبل المتلقين

لكن قد رواه عن شعبة وهو لا يعمل عن مشايخه الا صحيح حديثهم وقول الامام أحمد ان الأحاديث مسلم من الطرفين مضطربة انما يشار اليه عند ذكر الجمع وهو ممكن بان يحمل النهي على التنزيه والقول لبيان الجواز بما بين الأدلة والله أعلم ورواية هذا الحديث الأربعة ما بين قتيبي ومدي وفيه الاخبار والتحديث والعنونة والقول وهو من سلسلة

الذهب وهو عند البخاري أصح الأسانيد (عن جابر) بن عبد الله (رضي الله عنه) قال جاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حال كونه (يعودني) زاد البخاري في الطب ما شئت (وأنا) أي في حال اني (مريض لا أعقل) أي لأفهم شيئا خذف معوله ليم وله في الطب فوجدني قد أغشى علي (فتوضأ) صلى الله عليه وآله وسلم (وصب) ١٣ علي من وضوئه) أي من الماء الذي توضأ به أو مما بقي منه

(فعلقت) بفتح القاف (فقات) يارسول الله لمن الميراث) أي ميراثي قال عوض عن ياء المتكلم وعند البخاري في الاعتصام كيف أصنع في مالي وهو يزيد ذلك (انما يرثي كلاله) غير ولد ولا والد (فمنزلت آية الف- رانض) يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله الى آخر السورة أو المراد يوصيكم الله أي بأمركم الله ويهدهم اليكم في أولادكم في شأن ميراثكم وهو اجمال تفصيله لاذ كر مثل حظ الاثنين الى آخرها واستنبط من هذا الحديث فضيلة عيادة الاكابر الاصاغر ورواه الاربعة ما بين بصري وكوفي ومديني وفيه الصديث والعنفضة والسماع وأخرجه البخاري أيضا في الطب والفرائض وكذلك في النساق وابن ماجه كذلك في التفسير والطب (عن أنس) ابن مالك (رضي الله عنه) قال حضرت الصلاة) أي صلاة العصر (فقام من كان قريب الدار الى أهله) لاجل تحصيل الماء والتوضي به ولقظ الماتن هنا من كان قريبا من المسجد ولم يذكر في الفتح ولا الإرشاد

مسلم والنساق وعن أم أيمن عند الطبراني بإسناد جيد وعن أم سليم عند أحمد والطبراني وإسناده جيد قوله علي الخمره قال أبو عبيد بن جهم يضم الخاء سجادة من سعة الفضل علي علي قدر ما يجد عليه المصلي فان عظم بحيث يكتفي بجلده كله في صلاة أو واضطجاع فهو حصير وليس بخمرة وقال الجوهرى الخمره بالخاء سجادة صغيرة تعمل من سعة الفضل وترمل بالخيوط وتخلل لخططي الخمره السجادة وكذا قال صاحب المشارق قال وهى علي قدر ما يضع عليه الوجه والناق وقال صاحب النهاية هي مقدار ما يضع عليه الرجل وجهه في سجوده من حصير أو نسيجة خوص ونحوه من الثياب ولا يكون خمره الا في هذا المقدار وقد تقدم تفصيل الخمره باختصار مما هنا في باب الرخصة في اجتياز الجانب من المسجد من أبواب الغسل ومادة خمر تدل على التغطية والستر ومنه سميت الخمر لاسها تخمر العقل أي تغطيه وتستره والحديث يدل على انه لا بأس بالصلاة على السجادة سواء كانت من الخرق أو الخوص أو غير ذلك وسواء كانت صغيرة كالخمره على القول بانها لا تنهي خمره الا اذا كانت صغيرة أو كانت كبيرة كالحصير والبساط لما تقدم من صلاته صلى الله عليه وسلم على الحصير والبساط والله - روة وقد أخرج أحمد في مسنده من حديث أم سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تلح يا أفطح تربي وجهك أي في سجوده قال العراقي والجواب عنه انه لم يأمره ان يصلي على التراب وانما أراد به تمكين الجبهة من الارض وكأنه رآه يصلي ولا يمكن جبهته من الارض فأمره بذلك لأنه رآه يصلي على شئ يستقره من الارض فأمره بنزعه انتهى وقد ذهب الى انه لا بأس بالصلاة على الخمره للجوهرى قال الترمذي وبه يقول بعض أهل العلم وقد نسبته العراقي الى الجوهرى ومن غير فرق بين ثياب القطن والكثان والخلود وغيرهما من الطاهرات وقد تقدم ذكر من اختار مباشرة الارض (وعن أبي الدرداء) قال ما أبالي لو صليت على خمس طنافس رواه البخاري في تاريخه الحديث رواه ابن أبي شيبة عنه بلفظ ست طنافس بعضها فوق بعض وروى ابن أبي شيبة عن ابن عباس انه صلى على طنفسة وعن أبي وائل انه صلى على طنفسة وعن الحسن قال لا بأس بالصلاة على الطنفسة وعنه انه كان يصلي على طنفسة قدماء وركبته عليها ويدها ووجهه على الارض وعن ابراهيم والحسن أيضا انه صليا على بساط فيه قصا وروعن عطاء انه صلى على بساط أيضا وعن سعيد بن جبير انه صلى على بساط أيضا وعن مرة الهه انه صلى على ابله وكذا عن قيس بن عباد والى جواز الصلاة على الطنافس ذهب جمهور العلماء والفقهاء كما تقدم في الصلاة على البسط وخالف في ذلك من

(ربن قوم) عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكونوا على وضوء (فاقى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (من حجارة فيه ماء) قليل (فصغر الخضب ان يسط فيه كفه) لصغره أي لأن يسط أي لم يسع بسط كفه صلى الله عليه وآله وسلم فيه وللإسحاق بن علي فلم يستطع ان يسط كفه من صغر الخضب وهو دال على ان الخضب قد يطلق على الإياه الصغير (فتوضأ القوم)

الذين بقوا عنده صلى الله عليه وآله وسلم (كلهم) من ذلك الخضب الصغير (قلنا) وعند الماتن قيل وفي أخرى قلت وهو من كلام محمد الطويل الراوى عن أنس (كم) نفسا (كتبتم قال) كذا (ثمانين) نفسا (وزيادة) على الثمانين وهذا الحديث رواه الأربعة ما بين مروى ومصرى وفيه ١٤ الحديث والسماع والنعنة وأخرجه البخارى أيضا في علامات النبوة ومسلم ولفظهما مختلف

(عن أبي موسى) عبد الله بن قيس الأشعري (رضي الله عنه) أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دعا بقدح أى طلب قدحا (فيه ماء ففعل يديه ووجهه فيه ومج) أى صب (فيه) ولادلالة فيه على الوضوء منه ولا الفسل بضم الغين ورواه هذا الحديث الخمسة كوفيون وفيه ثلاثة مكبون وفيه الحديث والمنعنة وأخرجه البخارى معلقا في باب استعمال فضل وضوء الناس (عن عائشة رضي الله عنها) قالت لما نقل النبي صلى الله عليه وآله وسلم) بالضم أى أنقله المرض (واشتد به وجهه استأذن) صلى الله عليه وآله وسلم (أزواجه) رضي الله عنهن (في أن يرض) بضم الباء وفتح الراء المشددة أى يجتهد في مرضه (في بيتي) فادان له بكسر الذال وتشديد النون أى أن يمرض في بيت عائشة واستدل به على أن القسم كان واجبا عليه ويحتمل أن يكون فعمل ذلك تطييبا لهن (فخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) من بيت ميمونة أو زينب بنت جحش أو لجانة والاول هو المعقود (بين رجلين تحط) بضم

خالف في الصلاة على البسط لان الطنافس البسط التي تحتها غسل كما تقدم قوله طنافس جمع طنفسة وفي ضبها لغات كسر الطاء والقامعة وضمهما وقصهما معا وكسر الطاء مع فتح الفاء

• (باب الصلاة في الثقلين والخفين) •

(عن أبي مسلمة - عبيد بن يزيد قال سألت أنسا كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في ثقله قال نعم متفق عليه وعن شداد بن أوس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خالفوا اليهود فانهم لا يصالون في ثقلهم ولا خفافهم رواه أبو داود) الحديث الاول أخرجه البخارى عن آدم عن شعبة وعن سليمان بن حرب عن جاد بن زيد وأخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى عن بشر بن المغفل وعن الربيع الزهراني عن عباد بن العوام وأخرجه النسائي عن عمرو بن علي عن يزيد بن زريع وعن غسان بن مضر عن أبي مسلمة سعيدي بن يزيد والحديث الثاني أخرجه ابن حبان أيضا في صحيحه ولا مطعن في اسناده وفي الباب أحاديث أربعة أخر عن أنس الاول عند الطبراني والبيهقي قال البيهقي لا بأس باسناده والثاني عند البزار فهو حديث شداد بن أوس والثالث عند ابن مردويه بلفظ صلوا في ثقلكم وفي اسناده عيسى بن عبد الله العسقلاني وهو ضعيف يسرق الحديث وفي الباب عن عبد الله بن مسعود عند ابن ماجه وله حديث آخر عند الطبراني في اسناده على بن عاصم تكلم فيه وله حديث ثالث عند البزار والطبراني والبيهقي وفي اسناده أبو حمزة الاعمور وهو غير صحيح به وعن عبد الله بن أبي حبيب عند أحمد والبزار والطبراني وعن عبد الله بن عمر وعند أبي داود وابن ماجه وعن عمرو بن حريث عند الترمذي في الشمائل والنسائي وعن أوس الثقفي عند ابن ماجه وعن أبي هريرة عند أبي داود وله حديث آخر عند أحمد والبيهقي وله حديث ثالث عند البزار والطبراني وفيه عباد بن كثير وهو ابن الحديث وقيل متروك وقيل لا يحتج به حديثه وله حديث رابع رواه ابن مردويه وفيه صالح مولى التوأمة وهو ضعيف عن عطاء الشيباني عند ابن مده في معرفة الصحابة والطبراني وابن قانع وعن البراء عند أبي الشيخ وفي اسناده سوار بن مصعب وهو ضعيف وعن عبد الله بن الشخير عند مسلم وله حديث آخر عند الطبراني وعن ابن عباس عند البزار والطبراني وابن عدي وفي اسناده النضر بن عمرو وهو ضعيف جدا وله حديث آخر عند الطبراني وعن عبد الله بن عمر عند الطبراني وعن علي بن أبي طالب عند ابن عدي

المهجمة (رجلاه في الأرض ببر عباس) عنه رضي الله عنه ورجل آخر قال عبد الله الراوى عن عائشة وهنجد درج من كلام الزهري الراوى عنه (فأخبرت عبد الله بن عباس) يقول عائشة (فقال أندرى من الرجل الآخر) الذي لم نسبح عائشة (قلت لا) أدري (قال هو علي) وفي رواية ابن أبي طالب وفي رواية مسلم بين الفضل بن عباس وفي أخرى بين

رجلين احدهما اسامة وخينته فكان اى العباس اذومهم لاخذ به الكريمة اكرامه واختصاصه والثلاثة يتناوبون الاخذ
بيده الاخرى ومن ثم صرحت عائشة بالعباس واجهت الاخر او المراد به على ولم تسمه لما كان عندها منه مما يحصل للبشر
عما يكون سبب الازعاج عن ذكر اسمه (وكانت عائشة تحدث ان النبي صلى

١٥

الله عليه وآله وسلم قال بعد
ما دخل بيته) ولا بن عباس كرهتها
أى عائشة وأضيف اليها مجازا
للابسة السكينة فيه (واشتهت
وجعه هريصوا) من هراق الماء
بهريقه هراقه وفي رواية
أهريقه وأمن هراق الماء هرقه
اهراقا أى صبوا (على من سبع
قرب) بكسر القاف وفتح الراء
جمع قربته وهى ما يستقى به قال
الخطابي يشبه ان يكون خص
السبع تبركا بهذا العدد لان
له دخولا في كثير من أمور
الشريعة وأصل الخلقة وفي
رواية للطبراني في هذا الحديث
من آثار شتى والظاهر ان ذلك
للتداوى لقوله اخرى في الصحيح
له على اس- ترجع فأعهد أى أوصى
(لم تحلل أو كيتن) جمع وكاه
وهو ما يربط به فم القربة (أعلى
أعهد) بفتح الهمزة أى أوصى
(الى الناس وأجاس) صلى الله
عليه وآله وسلم وفي رواية فاجلس
بالاناء وكلاهما سبق لافعل
(في مخضب) بكسر الميم من
لحاس كما في رواية ابن خزيمة
وفيه إشارة الى رد من كره
ادغسال فيه كما ثبت ذلك عن
ابن عمر وقال عطاء انما كرم من
الحاس ريحه (لحفصة زوج
النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم

في الكامل من رواية الحسين بن ضمرة عن أبيه عن جده وهو ضعيف جدا وله حديث
آخر عند أبي يعلى وابن عدى وقال وهذا ليس له أصل وهو مما وضعه محمد بن الجراح النخعي
وعن فيروز الديلمي عند الطبراني واسناده جيد وعن جمع بن جارية عند أحمد وفي اسناده
يزيد بن عياض وهو ضعيف وعن الهرماس بن زياد عند ابن حبان في الثقات والطبراني
في معجميه الكبير والوسط وعن أبي بكره عند الزار وأبي يعلى وابن عدى وفي اسناده
بحر بن صرار اختلط وتفسير وقد وثقه ابن معين وعن أبي ذر عند أبي الشيخ والبيهقي وعن
أبي سعيد عند أبي داود وعن عائشة عند الطبراني باسناد صحيح وعن اعرابي من الصحابة
لم يسم عند ابن أبي شيبة في مصنفه وأحمد في مسنده والحد بثمان يدلان على مشروعية
الملة في النعال وقد اختلف نظر الصحابة والتابعين في ذلك هل هو مستحب أو مباح
أو مكروه فروى عن عمر باسناد ضعيف انه كان يكره خلع النعال ويشدد على الناس في
ذلك وكذا عن ابن مسعود وكان أبو عمرو والشيباني يضرب الناس اذا خلعوا نعالهم
وروى عن ابراهيم انه كان يكره خلع النعال وهذا ثبت مرثانه مستحب عنده هؤلاء قال
العراقي في شرح الترمذي وعن كان يفعل ذلك يعنى لبس النعل في الصلاة عمر بن الخطاب
وعثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وعمر بن سعد وأنس بن مالك وسليمان بن
الأكوع وأوس الثقفي ومن التابعين سعيد بن المسيب والقاسم وعروة بن الزبير وسالم
ابن عبد الله وعطاء بن يسار وعطاء بن أبي رباح ومجاهد وطاوس وشريح القاضى وأبو
مجزؤ وأبو عمرو والشيباني والاسود بن يزيد وابراهيم النخعي وابراهيم التيمي وهى بن الحسين
وابنه أبو جعفر ومن كان لا يصلى فيه ما عبد الله بن عمرو وموسى الأشعري وعن ذهب
الى الاستصحاب الهادوية وان أنكر ذلك عوامهم قال الامام المهدي في البحر مس- ثلة
ويستحب في النعل الطاهرة وله صلى الله عليه وآله وسلم صلواتي نعالكم الخبر وقال ابن
دقيق العيون في شرح الحديث الاول من حديثي الباب انه لا ينبغي ان يؤخذ منه
الاستصحاب لان ذلك لا يدخل في الصلاة ثم أطال البحث وأطاب الآن الحديث الثاني
من حديثي الباب أقل أحواله الدلالة على الاستصحاب وكذلك سائر الاحاديث التي ذكرنا
وقد أخرج أبو داود من حديث أبي سعيد الخدري أنه قال قال صلى الله عليه وآله وسلم
اذا جاء أحدكم الى المسجد فليظفر فان رأى في نعليه قدرا أو اذى فليمسحه وليصل فيه ما
ويمكن الاستدلال لعدم الاستصحاب بما أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة عن
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال اذا صلى أحدكم فليظفر نعليه فلا يؤذيهم أحد

طهقنا) أى جعلنا (نصب عليه من تلك القرب) السبع (حتى طهق) أى جعل وشرع (يشير اليه ان قد فعلت) ما أمرت
به من هراق الماء من القرب المذكورة وانما فعل ذلك لان الماء الباردي في بعض الامراض تدر به القوة والحكمة في عدم حل
الأكية لكونه أبلغ في طهارة الماء وصفاته لعدم مخالطة الايدي (ثم خرج) صلى الله عليه وآله وسلم من بيت عائشة (الى

الناس) الذين في المسجد فليقيمهم وخطبهم كافي رواية البخاري عن الزهري في باب الوفاة النبوية واستنبط من الحديث اراقة
الماء على المريض اقصدا لاستشفائه ورواه الترمذي في صحيحه ومروني وفيه التحديث والاخبار بصيغة الجمع والافراد
والقول واخرجه البخاري في سنة مواضع ١٦ غير هذا في الصلاة في موضعين وفي الهمة والحس والمغازي وفي

مرضه وفي الطب ومسلم في الصلاة
والناسائي في عشرة النساء وفي
الوفاة والترمذي في الجنائز
(عن أنس رضي الله عنه ان
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
دعا بانه من ماء فاقى به - دح
براح) به - ملات الاولى
مفتوحة به - دها سكون أى
متسع القم وقال الخطابي الواسع
العصن القريب القم - مروية - له
لابس الماء الكثرة فهو أدل على
عظم المحجة وعند ابن خزيمة من
زجاج بدل رراح كان ثبت
روايته فيكون ذكر الجلس
والجماعة وصفوا الهيشة ويؤيده
خافي - منذ أجد من حديث ابن
عباس ان المقوقس أهدى لابي
صلى الله عليه وآله وسلم قدحاً من
زجاج لكن في اسناده مقال كما
نبه عليه في الفخ (فيه شيء) قليل
(من ماء فوضع) النبي صلى الله عليه
وآله وسلم (أصابه فيه) أى في الماء
(قال أنس) رضي الله عنه (لعل
أنتظر الى الماء ينبع من بين أصابعه
صلى الله عليه وآله وسلم قال أنس
(لخزرت) من الحسز ربت قدح
الزاي على الراى أى قدوت (من
قوضا منه ما بين السبعين الى
الثمانين) وفي رواية جميعاً أنهم
كانوا ثمانين وزيادة وفي حديث

ليجها ما بين رجله أو يوصل فيه ما هو كما قال العراقي صحيح الاسناد وحديث عمرو بن
شعب عن أبيه عن جده قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي حافياً
ومنعه لا أخرجه أبو داود وابن ماجه وروى ابن أبي شيبه باسناده الى أبي عبد الرحمن بن
أبي ليلى انه قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في نعليه فمضى الناس في نعالهم
فخاف نعليه فخلعوا فلبسوا قال من شاء ان يصلي في نعليه فليصل ومن شاء ان يخلع فليخلع
قال العراقي وهذا من صحيح الاسناد ويجمع بين أحاديث الباب يجعل حديث أبي
هريرة وما بعده صافياً لاوامر المذكورة المتعلقة بالخالف لاهل الكتاب من الوجوب الى
التدب لان التخصيص والتفويض الى المشيئة بعد تلك الاوامر لا ينافي الاستصحاب كافي
حديث بين كل أذانين صلاة لمن شاء وهذا يدل المذهب وأقواها عندى

• (باب المواضع المنهى عنها والمأذون بها للصلاة) •

(عن جابر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال جعلت لي الارض طهوراً ومسجداً
فأبى رجل أدركته الصلاة فليصل حيث أدركته متفق عليه وقال ابن المنذر ثبت ان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال جعلت لي كل الارض طيبة مسجداً وطهوراً ورواه
الخطابي باسناده) الحديث قد تقدم الكلام على طريقه وفقهه في التيمم فلا نعيده وهو
ثابت بزيادة طيبة من رواية أنس عند ابن السراج في مسنده قال العراقي باسناده صحيح
وأخرجه أيضاً أحمد والضيافة في المختارة وأشار الى حديث أنس أيضاً الترمذي قال
العراقي في شرح الترمذي ما لفظه وحديث جابر أخرجه البخاري ومسلم والتساق من
رواية يزيد النقيع عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
أعطيت خمساً فذكرها وفيه وجهات لي الارض طيبة طهوراً ومسجداً الحديث انتهى
فعلى هذا يكون زيادة طيبة مخرجة في العجيين ~~والكنه~~ ذكر البخاري الحديث من
طريق يزيد النقيع عن جابر في التيمم والصلاة وليس فيه هذه الزيادة وأما مسلم فنصرح بها
في صحيحه في الصلاة وهي تدل على أن المراد بالارض المذكورة في الحديث ليس هي
الارض جميعها كما تدل على ذلك زيادة لفظ كلها في حديث حذيفة عند مسلم وكافي
حديث أبي ذر وحديث أبي سعيد لا تميز بل المراد الارض الطاهرة المباحة لان
المنقصة ليست بطيبة اقية والمقصوبة ليست بطيبة شرعاً نعم - من قال ان التاكيد ينفي
الجهاز قال المراد بالارض المؤكدة بلفظ كل جميعها وجعل هذه الزيادة معارضة لاصل

تأثير كذا خمس عشرة مائة وغيره ثلثمائة فهي وقائع متعددة في أماكن مختلفة وأحوال متغيرة واستدل الحديث
الشافعي بهذا الحديث على رد قول من قال من أصحاب الراى ان الوضوء مقدرة من المسمعين ووجه الدلالة ان العصابة
اقتصر فومان ذلك القدح من غير تقدير لان الماء النابع لم يكن قدره معلوماً لهم فدل على عدم التقدير ورواه هذا الحديث الاربعة
كلهم أجلة مبصرون وفيه التحديث والعصنة وأخرجه مسلم في الفضائل النبوية وإيراد البخاري في باب الوضوء من التور

وجهه اطلاق اسم انور على القدح فاعمله في (وعنه) أي عن أنس بن مالك (رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يغسل) أي جسده الشريف (أو) كان (يقبّل بالصاع) أي بربع صاع خمسة أرطال وثلاث برطل بالبغدادى وربما زاد صلى الله عليه وآله وسلم على ما ذكره بعض الحنفية الصاع ثمانية أرطال أي كان ١٧ ربما اقتصر على الصاع وهو أربعة

أمداد وربما زاد عليها (إلى خمسة أمداد) فكان أنس لم يطعم على أنه استعمل في الغسل أكثر من ذلك لأنه جعلها النهاية وقد روى مسلم من حديث عائشة رضي الله عنها أنها كانت تغتسل هي والبي صلى الله عليه وآله وسلم من ماء واحد وهو الفرق قال ابن عيينة والشافعي وغيرهما هو ثلاثة أصح وروى مسلم أيضا من حديثهما أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يغتسل من ماء يسع ثلاثة أمداد فهذا يدل على اختلاف الحال في ذلك بقدر الحاجة وفيه رد على من قدر الوضوء والغسل بما ذكر في حديث الباب كابن شعبان من المالكية وكذا من قال به من الحنفية مع مخالفتهم له في مقدار المد والصابغ وحله الجمهور على الاستحباب لأن أكثر من قدر وضوءه وغسله صلى الله عليه وآله وسلم من العصاة قدرهما بذلك في مسلم عن سفينة مثله ولاحد وأبي داود بإسناد صحيح عن جابر مثله وفي الباب عن عائشة وأم سلمة وابن عباس وابن عمر وغيرهم وهذا إذا لم تدع الحاجة إلى الزيادة وهو

الحديث لأن ما وقعت منافاة له والزيادة إنما تقبل مع عدم منافاة الأصل فيصار حينئذ إلى التعارض وقد حكى بعضهم أن في التمسك بكل خلافا هل يرفع الجواز أو يضعه عنه والظاهر عدم الرفع لما في الصحيح من حديث عائشة كان يصوم شعبان كله كان يصوم نصفه الا قليلا والقول بأنه يرفع الجواز يستلزم عدم صحة وقوع الاستثناء بعد المؤكد كما صرح بذلك القائلون به ولما قام بحث ليس هذا موضعه وما يدل على عدم الرفع الا حديث الواردة في المنع من الصلاة في المقبرة والحمام وغيرهما وسيأتي ذكرها (وعن أي) در قال سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أي مسجد وضع أول قال المسجد الحرام قلت ثم أي قال المسجد الأقصى قلت كم بينهما قال أربعون سنة قلت ثم أي قال حيثما أدركت الصلاة فصل وكلها مسجد متفق عليه قوله قال أربعون يعني في الحدود لا في المسافة قوله حيثما أدركت لفظ مسلم وأينما أدركت الصلاة فصله فانه مسجد وفي لفظ له ثم حيثما أدركت وفي لفظ له أيضا حيثما أدركت الصلاة فصل قال النووي وفيه جواز الصلاة في جميع المواضع الا ما استثناء الشرع من الصلاة في المقابر وغيرها من المواضع التي فيها النجاسة كالزبل والمجزرة وكذا ما منى عنه معنى آخر فمن ذلك أعطان الأبل ومنه قارعة الطريق والحمام وغيرهما وسيأتي الكلام على ذلك مستوفى قوله فكلمها هو تارة كيد لما فهم من قوله حيثما أدركت وهو الأرض أو أمكنتهما (وعن أبي سعيدان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الأرض كلها مسجد الا المقبرة والحمام رواه الخمسة الا النسائي) الحديث أخرجه الشافعي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم قال الترمذي وهذا حديث فيه اضطراب رواه سفيان الثوري عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسلًا ورواه حماد بن سلمة عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد ورواه محمد بن اسحق عن عمرو بن يحيى عن أبيه قال وكان عامة روايته عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يذكر فيه عن أبي سعيد وكنان رواية الثوري عن عمرو بن يحيى عن أبيه أثبت وأصح انتهى وقال البراقطي في العلل المرسل الموقوف ورجح البيهقي المرسل وقال النووي هو ضعيف وقال صاحب الامام حاصل ما علل به الارسال وإذا كان الوصل له ثقة فهو مقبول قال الحافظ وأخفش ابن دحية فقال في كتاب التنوير لهذا لا يصح من طريق من الطرق كذا قال فلم يصح انتهى والحديث صحيحه لما ذكره ابن حزم الظاهري وأشار ابن دقيق العيد في الامام إلى صحته وفي الباب عن علي عن أبي داود وعن ابن عمر عن

٣ نيل في أيضا حق من يكون خلقه معتدلا واليه أشار البخاري بقوله في أول كتاب الوضوء وكره أهل العلم الاسراف فيه وأن يجاوزوا فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم (و) كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ بالماء الذي هو ربع الصاع قال النسائي وعلى هذا فالسنة أن لا يتقص ماء الوضوء عن مد والغسل عن صاع ثم يختلف

بما يختلف الأشخاص فضئيل الخلقة يستحب له أن يستعمل من الملقب إذا يكون نسبه إلى جده كنسبة المد والصابغ إلى جده الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ومتفاحشها في الطول والعرض وعظم البطن وغيرها يستحب أن لا يتقص عن مقدار يكون بالنسبة إلى يده كنسبة المد والصابغ إلى بدن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وفي حديث أم عمارة عند أبي داود أنه صلى الله عليه وآله وسلم ترضاً فأبى بانه فيه ١٨ قدر ثلثي المد وعنده أيضاً من حديث أنس وكان صلى الله عليه وآله وسلم يرضاً بانه يسع وطلين

ويغتسل بالصابغ ولا يجزئ خزيمة وحيان في حصصهما والحاكم في مستدركه من حديث ابن زيد أنه صلى الله عليه وآله وسلم أتى بشائ من مافتوضاً فجعل بذلك ذراعيه وسلم من حديث عائشة كانت تغتسل هي والنبي صلى الله عليه وآله وسلم من إياه واحد يسع ثلاثة أمداد وفي أخرى كان يغتسل بخمس مكايك ويتوضأ بكمول وهو أقام يسع المد والجمع بين هذه الروايات كما نقله النووي عن الشافعي رحمه الله أنها كانت اعتسالات في أحوال وجدها أكثر ما استعمله وأقله وهو يدل على أنه لا حد في قدر ماء الطهارة يجب استعماله بل الأقل والكثرة باعتبار الأشخاص والأحوال كما مر ورواه هذا الحديث الأربعة ما بين بصري وكوفي وفيه التصديق والسمع (عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه مسح على الخفين) (١) القويين الطاهرين الملبوسين

الترمذي وابن ماجه وسياقي وعن عمر بن عبد الله بن عمرو بن العاص وعمران ابن الحصين ومعاقل بن يسار وأنس بن مالك جميعهم عند ابن عدي في الكامل وفي اسناد حديثهم عباد بن كثير ضعيف جداً ضعفه أحد وابن معين قال ابن حزم أحاديث النهي عن الصلاة إلى القبور والصلاة في المقبرة أحاديث متواترة لا يسع أحد أنزرها قال العراقي إن أراد بالتواتر ما يذكره الأصحابيون من أنه روى عن كل واحد من رواة جمع يستحيل تواترهم على الكذب في الطرفين والواسطة فليس كذلك فإنها أخبار آحاد وإن أراد بذلك وصفها بالشهرة فهو قريب وأهل الحديث غالباً الغابر يدرن بالتواتر المشهور وانتهى وفيه ان الاعتبار في التواتر هو أن يروي الحديث المتواتر جمع عن جمع يستحيل تواترهم على الكذب لانه يرويه جمع كذلك عن كل واحد من رواة ما لم يعتبر أهل الأصول اللهم إلا أن يريده بكل واحد من رواة كل رتبة من رتب رواة قوله إلا المقبرة من ثلاثة الباء مفتوحة الميم وقد تكسر الميم وهي الهل الذي يدفن فيه الموق والحديث يدل على المنع من الصلاة في المقبرة والحمام وقد اختلف الناس في ذلك أما المقبرة فذهب أحمد إلى تحريم الصلاة في المقبرة ولم يفرق بين المنبوذة وغيرها ولا بين أن يفرض عليها شيئاً ببقية من النجاسة أم لا ولا بين أن يكون في القبور أو في مكان منفرد عنها كالبيت وإلى ذلك ذهب الطاهري ولم يفرقوا بين مقابر المسلمين والكفار قال ابن حزم وبه يقول طوائف من السلف لم يفرقوا بين خمسة من العصابة انتهى عن ذلك وهم عمر وعلي وأبو هريرة وأنس وابن عباس وقال ما نعلم لهم مخالفاً من العصابة وحكام عن جماعة من التابعين إبراهيم النخعي ونافع بن جبير بن مطعم وطاوس وعمر بن دينار وخيثمة وغيرهم وقوله لا نعلم لهم مخالفاً في العصابة أخبار عن حماد والافقد حكي الخطابي في معالم السنن عن عبد الله بن عمر أنه رخص في الصلاة في المقبرة وحكي أيضاً عن الحسن أنه صلى في المقبرة وقد ذهب إلى تحريم الصلاة على القبر من أهل البيت المنصور بالله والهادوية وصروا به عدم صحتها إن وقعت فيها وذهب الشافعي إلى الفرق بين المقبرة

(١) وبشرط في المسح عليهما أن يكون أدخل رجله وهما طاهران وبالجملة فقد تواتر هذا عن المنبوذة التارح صلى الله عليه وآله وسلم من فعله وقوله وقال الإمام أحمد فيه أربعون حديثاً وقال ابن حاتم أنه روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من العصابة أحد وأربعون رجلاً وقال ابن منبذة ثمانون رجلاً ونقل ابن المنذر أن كل من روى منهم إنكاره فقد روى عنه إثباته وإنكاراً أبي هريرة على المسح باطل كما ذكره أحمد وما روى عن عائشة وابن عباس فقد أنكروا الحفاظ وروا عنهم خلافة وكذلك ما روى عن علي رضي الله عنه أنه قال سبق الكتاب الخفين فهو منقطع فقد روى عنه مسلم والنسائي القول بالمسح عليهما بعد موته صلى الله عليه وآله وسلم وقد روى الإمام المهدي في البحر عن علي القول بمسح الخفين وقد وردت في المسح بثلاثة أيام للمسافر ويوم وإسبلة للمقيم كما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم لما سئل عن المسح على الخفين قال للمسافر ثلاثة أيام والمقيم يوماً وهذا الحديث في اعلام الموقعين أنظر الروضة الندية لسيدى الوالد الامام محمد السيد نور الحسن خان ولد المؤلف سله الله تعالى

بعد كمال الطهر السائر من ليل الفرض وهو القدر بكعبيه من كل الجوانب وقد كثرت الروايات بالطرق المتعددة عن
الصحابه رضي الله عنهم الذين كانوا ينفرون النبي صلى الله عليه وآله وسلم سفرا ١٩ ولا حضرا وقد صرح جمع من

الحفاظ بتواتره وجمع بعضهم
رواته بخار وواثنتين منهم
المشيرة المشيرة وعن الحسن
البصري حدثني سبعون من
الصحابه بالمسح على الخفين
واتفق العلماء على جوازه خلافا
للخوارج كبتهم الله تعالى لان
القرآن لم يرد به وللشيعة قائلهم
الله تعالى لان عليا امتنع منه
ويردها لهم عنه عن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم وتواتره على
قول بعضهم وأما ما ورد عن علي
فلم يرد عنه باستناد موصول
ينبت عنه له كما قاله البيهقي وقد
قال الكرخي أخاف الكفر على
من لا يرى المسح على الخفين
وليس يمسح بخ لحديث المغيرة
في غزوة تبوك وهي آخر غزواته
صلى الله عليه وآله وسلم والمائدة
نزلت قبلها في غزوة المريسيع
فأمن الفسخ للمسح ويؤيده
حديث جرير رضي الله عنه أنه
رأى النبي صلى الله عليه وآله
وسلم يمسح بعد المائدة ونقل ابن
المغذر عن ابن المبارك أنه قال
ليس في المسح على الخفين عن
الصحابه اختلاف لان كل من
روى عنه منهم انكاره فقد
روى عنه اثباته وقال ابن
عبد البر لا أعلم روى عن أحدهم

المنبوشة وغيرها فقال اذا كانت مختلطة بلحم الموقى وصمد يدهم وما يخرج منهم لم يجز
الصلاة فيها للنجاسة فان صلى رجل في مكان طاهر منها أجزأته والى مثل ذلك ذهب أبو طالب
وأبو العباس والامام يحيى من أهل البيت وقال الرافعي أما المقبرة فالصلاة مكرهة
فيها بكل حال وذهب الثوري والاوزاعي وأبو حنيفة الى كراهة الصلاة في المقبرة
ولم يفرقوا كما فرق الشافعي ومن معه بين المنبوشة وغيرها وذهب مالك الى جواز الصلاة
في المقبرة وعدم الكراهة والاحاديث ترد عليه وقد احتج به بعض أصحابه بما يقضى منه
الحجب فاستدل به بأنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى على قبر المسكينة السوداء وأحاديث
النهى المتواترة كما قال ذلك الامام لا تقصر عن الدلالة على التحريم الذي هو المعنى
الحقيقي له وقد تقرر في الاصول ان النهى يدل على فساد المنهى عنه فيكون الحق
التحريم والبطلان لان الفساد الذي يقتضيه النهى هو المارد للبطلان من غير فرق
بين الصلاة على القبر وبين المقابر وكل ما صدق عليه لفظ المقبرة وأما الحمام فذهب أحمد
الى عدم صحة الصلاة فيه ومن صلى فيه أعاد أبدا وقال أبو قور لا يصلي في حمام ولا مقبرة
على ظاهر الحديث والى ذلك ذهب الظاهرية وروى عن ابن عباس أنه قال لا يصلي
الى حن ولا في حمام ولا في مقبرة قال ابن حزم ما نهى ابن عباس في هذا الخفاف من الصحابة
ورويانا مثل ذلك عن نافع بن جبير بن مطعم وابراهيم الغضبي وخيثمة والعلام بن زياد عن
أيسه قال ابن حزم ولا تجل الصلاة في حمام سواء في ذلك مبدأ بابيه الى جميع حدوده ولا
على سطحه وسقفه مستوقده وأعلى حيطانه خربا كان أو قائما فان سقط من ثباته شيء
يسقط عنه اسم حمام جازت الصلاة في أرضه حينئذ انتهى وذهب الجمهور الى صحة
الصلاة في الحمام مع الطهارة وتكون مكروهة وتمسكوا به مومات نحو حديث أبينا
ادركت الصلاة فصل وجلاوا النهى على حمام متنجس والحق ما قاله الاولون لان أحاديث
المقبرة والحمام مخصصة لذلك العموم وحكمة المنع من الصلاة في المقبرة قبل هو ما تحت
المصلي من النجاسة وفيه لحرمة الموقى وحكمة المنع من الصلاة في الحمام انه يكثر فيه
النجاسات وقيل انه ماوى الشيطان (وعن أبي مرثد الغنوي قال قال رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم لا تصلوا الى القبور ولا تجلسوا عليها رواه الجماعة الا البخاري وابن ماجه)
الحديث يدل على منع الصلاة الى القبور وقد تقدم الكلام في ذلك وعلى منع الجلوس
عليها وظاهر النهى التحريم وقد أخرج مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ لا تجلس
أحدكم على جرة فصرق ثيابه فخلص الى جلده خيبر من أن يجلس على قبر أخيه وروى
عن مالك أنه لا يكره القعود عليهم ونحوه قال وانما النهى عن القعود لفضاء الحاجة

فقه السلف انكاره الا عن مالك مع ان الروايات الصحيحة عنه مصرحة باثباته وقال ابن المنذر اختلف العلماء أيهما أفضل
المسح على الخفين أو نزعهما وغسل القدمين والذي أختره ان المسح أفضل لاجل من طعن فيه من أهل البدع من الخوارج
والروافض قال واحياء ما طعن فيه المخالفون من السلف أفضل من تركه انتهى وقال النووي صرح جمع من الأصحاب بأن

الفصل أفضل بشرط أن لا يترك المسح رغبة عن السنة كما قاله في تفضيل القصر على الاغنام (وان عبد الله بن عمر قال) أباه
(عمر) أي ابن الخطاب كما وصل (عن ذلك) أي عن مسح النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الخفين (فقال) عمر رضي الله عنه
(نعم) مسح صلى الله عليه وآله وسلم على ٢٠ الخفين (إذا حدث شيئا) بعد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلا تنال عنه

غيره) لثقله قال في الفتح
ففيه دليل على ان لاصفات
الموجبة لا ترجح اذا اجتمعت
في الراوى كانت من جملة
القرائن التي اذا حقت خبر
الواحدة قامت مقام الاشخاص
المتعددة وقد يفيد العلم عند
البعض دون البعض وعلى ان
عمر كان يقبل خبر الواحد وما
نقل عنه من التوقف انما كان
عنه بدو وقوع ريبه له في بعض
المواضع واحتج به من قال
بتفاوت رتب العدالة ودخول
الترجيح في ذلك عند التعارض
ويمكن ابداء الفارق في ذلك بين
الرواية والنهية وفيه تعظيم
عظيم من عمر له وهو فيه أن
العصاة قد يخفى عليه من
الامور الجلية في الشرع ما يطلع
عليه غيره انتهى وقد اخرج
الحديث الامام احمد من طريق
أخرى عن ابن عمر قال رأيت
سعد بن أبي وقاص يمسح على
خفيه بالعراق حين نوضا
فأنكرت ذلك عليه فلما اجتمعنا
عنه سجد عمر قال لي سعد سل أباك
ونكر القصة ورواه ابن
خزيمة عن ابن عمر نحوه وفيه
ان عمر قال كما ونحن مع ثينا
صلى الله عليه وآله وسلم فمسح على

وفي الموطأ عن علي بن
نابت أخا زيد بن ثابت كان يجلس على القبور وقال انما كره ذلك لمن أحدث عليها وفيه
عن ابن عمر انه كان يجلس على القبور وقد صحت الاحاديث الفاضية بالمنع ولا جهة في
قول أحد لاسمها اذا كان معارضاً للثابت عنه صلى الله عليه وآله وسلم وقد اخرج أبو داود
والترمذي وصححه وابن ماجه وابن حبان والحاكم من حديث جابر بالقول نهى أن
يخص القبور ويبنى عليه وأن يكتب عليه وأن يوطأ وهو في صحيح مسلم بدون الكتابة
وقال الحاكم الكتابة عن شرط مسلم والحاكم لا يكون غالباً الامع الوطأ وعن ابن عمر قال

قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم ولا تغدوها قبوراً
رواه الجماعة الا ابن ماجه قوله من صلاتكم قال القرطبي من للتبويض والمراد
النوافل بدليل ما رواه مسلم من حديث جابر مرفوعاً اذا قضى أحدكم الصلاة في مسجده
فليجعل لبيته نصيباً من صلاته وقد حكى القاضي عياض عن بعضهم ان معناه اجعلوا
بعض فراضكم في بيوتكم اي قندي بكم من لا يخرج الى المسجد من نية وغيره من قال
الحافظ وهذا وان كان محتملاً لكن الاول هو الراجح وقد باغ الشيخ محي الدين فقال
لا يجوز حمله على الفريضة قوله ولا تغدوها قبوراً الا القبور ليست بحمل للعبادة وقد
استنبط البخاري من هذا الحديث كراهية الصلاة في المقابر ويدفع بأن الحديث قد ورد بالحفظ
الحديث دال على كراهة الصلاة في المقابر ويدفع بأن الحديث قد ورد بالحفظ
المقابر كما رواه مسلم من حديث أبي هريرة بل يفتى لا تجملوا بيوتكم مقابر وقال ابن التين
نأوله البخاري على كراهة الصلاة في المقابر وتأوله جماعة على انه اغما فيه القدر الى
الصلاة في البيوت اذا الموق لا يصلحون في بيوتهم وهي القبور قال فما جواز الصلاة في
المقابر أو المنع منه فليس في الحديث ما يؤخذ منه ذلك قال الحافظ ان أراد لا يؤخذ
بطريق المنطوق فمسلم وارادني ذلك مطلقاً فلا وقيل يحتمل ان المراد لا تجملوا
البيوت وطم النوم فقط لا تصلون فيها فان النوم أخو الموت والميت لا يهمل وقيل يحتمل
أن يكون المراد ان من لم يصل في بيته جعل نفسه كالقبر ويؤيده ما رواه مسلم
مثل البيت الذي يذكر الله فيه والبيت الذي لا يذكر الله فيه كمثل الحي والميت قال
الخطابي وأما من تأوله على النهي عن دفن الموتي في البيوت فليس بشيء قد دفن رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم في بيته الذي كان يسكنه أيام حياته وتعقبه الكرماني بأن قال
اعل ذلك من خصائصه وقد روى ان الانبياء يدفنون حيث يموتون كما روى ذلك ابن ماجه
اسناد فيه حسين بن عبد الله الهاشمي وهو ضعيف وله طريق أخرى مرسله قال الحافظ

فاذا

خفافنا لا ترى بذلك بأساً وانما أنكر ابن عمر على سعد مع قدم صحبه وكثرة روايته لانه خفي عليه
فما طلع عليه غيره وأنكر عليه مسحه في الحف. كما هو ظاهر رواية الموطأ من حديث نافع وعبد الله بن دينار انهما أخبرا ان
ابن عمر قدم الكوفة على سعد وهو أميرها فرآه يمسح على الخفين فأنكر ذلك عليه فقال له سعد سل أباك فذكر القصة وأما في

السفر فقد كان ابن عمر يعلم رواءه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما رواه ابن أبي خزيمة في تاريخه الكبير وابن أبي شيبة في مصنفه من رواية عاصم بن سالم عنه رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يمسح على الخفين بالماء في السفر ورواه هذا الحديث السبعة ما بين مصري ومدني وفيه رواية تابعي عن تابعي وصحابي عن ٢١ صحابي والتحديث به - يفة الجمع

والافراد والعنونة ولم يخرج به البخاري في غير هذا الموضع ولم يخرج مسلم في المسح الا لعمر بن الخطاب فهذا الحديث من افراد البخاري وأخرجه النسائي في الطهارة أيضا (عن عرو بن أمية الضمري) الصحابي المتوفى بالمدينة سنة ستين (رضي الله عنه انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يمسح على الخفين) والسنة أن يمسح على أعلاهما بل هو أفضل من المسح على الأسفل اضعف أحاديثه ورواه هذا الحديث الستة ما بين مصري وكوفي ومدني وفيه ثلاثة من التابعين والتحديث والعنونة والاخبار وأخرجه النسائي وابن ماجه في الطهارة (وعنه) أي عن عرو بن أمية (رضي الله عنه) قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يمسح على عمامته (بعده مسح الناصية كما في رواية مسلم أو بعضها أو على عمامته فقط مقتصر عليها) (و) كذا رأيت يمسح على (خفيه) أي في الوضوء والاقتصار على المسح على العمامة هو مذهب الامام أحمد (١) لكن بشرط أن يعتم بعد كال الطهارة ومثقة نزاعها بأن

فأذا حمل دفنه في بيته على الاختصاص لم يعد نهى غيره عن ذلك بل هو متجه لان استقرار الدفن في البيوت ربما صيرها مقابر قصير الصلاة فيها مكرهة ولفظ أبي هريرة عند مسلم أصرح من حديث الباب وهو قوله لا تجعلوا قبوركم مقابر فان ظاهره يقتضي النهي عن الدفن في البيوت مطلقا انتهى وكان البخاري أشار بترجمة الباب بقوله باب كراهة الصلاة في المقابر إلى حديث أبي سعيد المتقدم لما لم يكن على شرطه (وعن جندب بن عبد الله البجلي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل أن يموت بخمس وهو يقول ان من كان قبلكم كانوا يتخذون قبورا بآبائهم وصالحهم مساجدا الا فلا تتخذوا القبور مساجدا اني انما كم عن ذلك رواه مسلم) الحديث أخرجه النسائي أيضا وفي الباب عن عائشة عند الشيخين والنسائي وعن أبي هريرة عند الشيخين وأبي داود والنسائي وعن ابن عباس عند أبي داود والترمذي وحسنه وله حديث آخر عند الشيخين والنسائي وعن اسامة بن زيد عند أحمد والطبراني باسناد جيد وعن زيد بن ثابت عند الطبراني باسناد جيد أيضا وعن ابن مسعود عند الطبراني باسناد جيد أيضا وعن أبي عبيدة بن الجراح عند البزار وعن علي بن عبد البزار أيضا وعن أبي سعيد عند البزار أيضا وفي اسناده عمر بن صهبان وهو ضعيف وعن جابر عند ابن عدي والحديث يدل على تحريم اتخاذ قبور الانبياء والصلحاء مساجدا قال العلماء انما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن اتخاذ قبوره وقبر غيره مسجدا خوفا من المبالغة في تعظيمه والاقتتان به وربما أدى ذلك الى الكفر كما جرى لكثير من الامم الخالصة ولما احتاجت الصحابة رضي الله عنهم والتابعون الى الزيادة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم حين كثرا المسلمون وامتدت الزيادة الى أن دخلت بيوت أمهات المؤمنين فيه وفيها حجرة عائشة مدفون رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبيه أبي بكر وعمر بنوا على القبر حيطا فامر تفة مستديرة حوله لئلا يظهر في المسجد فيصلي اليه العوام ويؤدي الى الخذوثر ثم بنوا جدارين من ركني القبر الشماليين حرقوه - ما حتى التقيا حتى لا يتمكن أحد من استقبال القبر وقد روى ان النهي عن اتخاذ القبور مساجدا كان في مرض موته قبل اليوم الذي مات فيه بخمسة أيام وقد جعل بعضهم الوعيد على من كان في ذلك الزمان لقرب العهد بعبادة الاوثان وهو تنقيح بلا دليل لان التعظيم والاقتتان لا يختصان بزمان دون زمان وقد يؤخذ من قوله كانوا يتخذون قبورا بآبائهم مساجدا في حديث الباب وكذلك قوله في حديث ابن عباس عند أبي داود والترمذي بلفظ والمتخذين عليها المساجد ان محل الذم على ذلك ان تتخذ المساجد على القبور بعد الدفن لا لبنى المساجد أولا وجعل القبر في جانبها

تكون بمنزلة كعمامة العرب لانه عضو يسقط مرضه في التيمم لحاز المسح على حائله كالقدمين ووافق أحمد على ذلك

(١) والحاصل انه قد ثبت المسح على الرأس وحده وعلى العمامة وحدها وعلى الرأس والعمامة والكل صحيح ثابت منصوص

معتضد بالسنة النابتة كما بسط ذلك في الروضة الندية قراجعا ١٥ سيد نور الحسن خان

الأوزاعي والثوري وأبو نوري وابن خزيمة وأقول الحديث ما كنت عن هذه الأقوال صواب في العمل به الاقتصار على
ظاهره والمقام من المعارك وروى عن أنس أنه مسح على القلنسوة قال القسطلاني ونحوه صل سنة مسح جميع الرأس عندنا
بتكميله على العمامة عند من ٢٢ راعها أو عند عدم ارادة نزعهما ونقول الاصيلي ان ذكر العمامة في هذا

الحديث من خطا الأوزاعي
خطأ لأنه زيادة من ثقة غير منافيه
لغيره فتقبل ورواه هذا الحديث
السبعة ما بين مروزي وشي
ومدني وفيه التحديث والاختبار
والعمامة (عن المعيرة بن
شعبة رضى الله عنه قال كنت
مع النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم في سفر) في رجب سنة تسع
في غزوة تبوك (فأهويت) أى
مددت يدي أو قصدت أو أشرت
أو أومأت (لأنزع خفيه) صلى
الله عليه وآله وسلم (فقال
دعهما) أى الخفين (دنى
أدخلتهما) أى الرجلين حال
كونهما (طاهرتين) من الخدين
وللشبهتين وهما طاهرتان ثم
أحدث (فمسح عليهما) ولا يخفى
بخزيمة وحبان أنه صلى الله
عليه وآله وسلم أخص للمساكين
ثلاثة أيام وللباليين وللمقيمين يوماً
وليله إذا نظهر فلبس خفيه أن
يمسح عليهما ما أى من الحديث
بعد اللبس لأن وقت المسح يدخل
بإتياء الحديث على الرابع
فاعتبرت مدته منه واختار في
المجموع قول أبي نوري وابن
المثدري أن إتياء المدة من المسح
لأن قوة الأحاديث تعطيه
وحديث ابن خزيمة وحبان هذا

ليدفن فيه واقف المسجد أو غيره وليس بداخل في ذلك قال العراقي والظاهر أنه لا فرق
وأنه إذا بنى المسجد لقصد أن يدفن فيه بعضه أحد فهو داخل في الاعتنة بل يحرم الدفن في
المسجد وإن شرط أن يدفن فيه لم يصح الشرط لمخالفته اقتضى وقفه مسجداً والله أعلم
انتهى واستنبط البيضاوى من علة التعظيم جواز اتخاذ القبور في جوار الصلوات بقصد
التبرك دون التعظيم وروى أن قصيد التبرك تعظيم (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم صلوا في مراض الغنم ولا تصلوا في اعطان الابل رواه أحمد
والترمذي وصححه) الحديث أخرجه أيضاً ابن ماجه وفي الباب عن جابر بن سمرة عند
مسلم وعن البراء عند أبي داود وعن سبرة بن معبد عند ابن ماجه وعن عبد الله بن مغفل
عند ابن ماجه أيضاً والسنائي وعن ابن جرير عند ابن ماجه أيضاً وعن أنس عند الشيخين
وعن أسيد بن حضير عند الطبراني وعن سفيان الغطفاني عند الطبراني أيضاً وفي اسناده
جابر الجعفي ضعفه الجمهور ووثقه شعبة وسفيان وعن طلحة بن عبد الله عند أبي يعلى في
مسنده وعن عبد الله بن عمرو بن العاص عند أحمد وفي اسناده ابن أبي عمير وله حديث آخر
عند الطبراني وعن عتبة بن عامر عند الطبراني ورجال اسناده ثقات وعن يعقوب الجعفي
المعروف ببزى الغرة عند أحمد والطبراني ورجال اسناده ثقات قوله في مراض الغنم جمع
مريض بفتح الميم وكسر الباء الواحدة وآخره ضاده بجملة قال الجمهور المراض للغنم
كل معاطن الابل واحد هامر بضم الميم مثالي مجلس قال وروى الغنم والبقر والفرس مثل
بروك الابل وكنوم الطير قوله في اعطان الابل هي جمع عطن بفتح العين والطاء المهملة
وفي بعض الطرق معاطن وهي جمع معطن بفتح الميم وكسر الطاء قال في النهاية العطن
مبوك الابل حول الماء والحديث يدل على جواز الصلاة في مراض الغنم وعلى تحريمها في
معاطن الابل واليه ذهب أحمد بن حنبل فقال لا تصح بحال وقال من صلى في عطن الابل
أعاد أبداً وسئل مالك عن لا يجزئ الا عطن الابل قال لا يصلي فيه قيل فان بسط عليه ثوباً قال
لا وقال ابن حزم لا تحل في عطن الابل وذهب الجمهور إلى حمل النهي على الكراهة مع عدم
النجاسة وعلى التحريم مع وجودها وهذا انما يتم على القول بأن علة النهي هي النجاسة
وذلك متوقف على نجاسة أبوال الابل وأزبالها وقد عرفت ما قدمنا فيه ولوسلنا النجاسة
فيه لم يصح جعلها علة لأن العلة لو كانت النجاسة لما اختلف الحال بين اعطانها وبين
مراض الغنم إذ لا فارق بين الفرقين من الجفنين وأبو الهيثم قال العراق وأيضاً
قد قيل ان حكمه النهي ما فيها من النجاسة فمنعها عن الصلاة فتؤدي إلى قطعها
أو أدى يحصل منها أو تنشؤ من الخاطر الملهي عن التشوع في الصلاة وبهذا عمل

موافق لحديث الباب في الدلالة على اشتراط الطهارة الكاملة عند اللبس ولم يخرج البخاري في هذا
الكتاب ما يدل على توقيت المسح وقد قال به الجمهور وللعديد الذي قدمته وحديث مسلم وغيره وخالف المالكية في المشهور (١)
(١) والاحاديث لا دلالة لها على عدم التوقيت بل ناطقة بالتوقيت ولا اعتداد بمخالفة المالكية في المشهور فافهم اه

عندهم فلم يجعلوا للمسح ناقصاً بأيام مطلقاً بل مسح عليه ما لم يخلعه أو يجب على الماسح غسل ورواه هذا الحديث كلهم كوفيون وفيه رواية المتابعي الكبير عن القابعي والعننة والتحديث (عن عمرو بن أمية رضي الله عنه أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعتز) بالحمام والزاي المشددة أي يقطع (من كنف شاة) ٢٣ زاد البخاري في الاطعمة من طريق

معمر عن الزهري يا كل منها (فدعى الى الصلاة) والذي دعاه

اليها بلال كما رواه النسائي عن

أم سلمة (فألقى) النبي صلى الله

عليه وآله وسلم (السكين) وعن

الزهري فألقاها والسكين (فصلى

ولم يتوضأ) وزاد البيهقي عن أبي

اليمان في آخر الحديث قال

الزهري فذهبت تلك الأي القصة

في الناس ثم أخبر رجال من

أصحاب النبي صلى الله عليه وآله

وسلم ونساء من أزواجه أن النبي

صلى الله عليه وآله وسلم قال

توضأ مما مست النار قال فكان

الزهري يرى أن الأمر بالتوضوء

مما مست النار ناسخ لأحاديث

الاباحية لأن الاباحية سابقة

وعرض به حديث جابر قال كان

آخر الأمرين من رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم ترك التوضوء

مما مست النار رواه أبو داود

والنسائي وغيرهما وصححه ابن

خزيمة وابن حبان وغيرهما

مكن قال أبو داود وغيره أن

المراد بالامر هنا الشأن والقصة

لأما قابل النهي وأن هذا الملفظ

مختصر من حديث جابر المشهور

في قصة المرأة التي صنعت للنبي

صلى الله عليه وآله وسلم شاة

فأكل منها ثم توضأ وصلى الظهر ثم أكل منها وصلى العصر ولم يتوضأ فيصمحل أن تكون هذه القصة وقعت قبل الأمر بالتوضوء

مما مست النار وأن وضوء الصلاة الظهر كان عن حدث لا بسبب الاكل من الشاة وحكي البيهقي عن عثمان الدارمي أنه قال

لما اختلفت أحاديث الباب ولم يتبين الراجح منها انظرنا الى ما عمل به الخلفاء الراشدون بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم يفرجهما

النهي أصحاب الشافعي وأصحاب مالك وعلى هذا فيفرق بين كون الأبل في معاطنها وبين غيبتها عنها الذي يؤمن وهو رها حينئذ ويرشد الى صحة هذا حديث ابن مغفل عند أحمد بإسناد صحيح بالقط لا اتصلوا في إعطان الأبل فانها خلقت من الجن لا ترون الى عيونها وهيئتها إذا انفرت وقد يحتفل ان علة النهي أن يجابه الى معاطنها بعد شروعه في الصلاة فيقطعها أو يستمر فيها مع شغل خاطره وقيل لأن الراعي يول بينها وقيل الحكمة في النهي كونها خلقت من الشياطين ويدل على هذا أيضاً حديث ابن مغفل السابق وكذا عند النسائي من حديثه وعند أبي داود من حديث البراء وعند ابن ماجه بإسناد صحيح من حديث أبي هريرة إذا عرفت هذا الاختلاف في العلة تبيين لك أن الحق الوقوف على مقتضى النهي وهو التحريم كما ذهب اليه أحد الظاهريين وأما الأمر بالصلاة في مراتب الغنم فأمر اباحية ليس للوجوب قال العراقي اتفاقاً وانما عليه صلى الله عليه وسلم على ذلك لئلا يظن أن حكمها حكم الأبل أو أنه أخرج على جواب السائل حين سأله عن الأمرين فأجاب في الأبل بالنسج وفي الغنم بالاذن وأما الترغيب المذكور في الأحاديث بالقط فانها بركة فهو انما ذكر لقصته بعد ما عن حكم الأبل كما وصف أصحاب الأبل بالغلط والقسوة ووصف أصحاب الغنم بالتكينة (قائدة) ذكر ابن حزم أن أحاديث النهي عن الصلاة في إعطان الأبل متواترة بنقل وتواتر بوجوب العلم

(وعن زيد بن جبير عن داود بن حصين عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه

وآله وسلم نهى أن يصلى في سبعة مواطن في المذبة والمجزرة والمقبرة وقارعة الطريق

وفي الحمام وفي إعطان الأبل وفوق ظهريته الله رواه عبد بن حميد في مسنده وابن ماجه

والترمذي وقال اسنده ليس بذلك القوى وقد تكلم في زيد بن جبير من قبل حفظه

وقد روى الليث بن سعد هذا الحديث عن عبد الله بن عمر العمري عن نافع عن ابن عمر

عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله قال وحديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أشبه

وأصح من حديث الليث بن سعد والعمري ضعفه بعض أهل الحديث من قبل حفظه

الحديث في اسناد الترمذي زيد بن جبير وهو ضعيف كما قال الترمذي قال البخاري وابن

معين زيد بن جبير متروك وقال أبو حاتم لا يكتب حديثه وقال النسائي ليس بثقة وقال

ابن عدي عامة ما روي لا يتابع عليه وقال الحافظ في التلخيص انه ضعيف جداً وفي

اسناد ابن ماجه عبد الله بن صالح وعبد الله بن عمر العمري وهما ضعيفان قال ابن أبي

حاتم في العلل هما جعيل يعنى الحديثين واهبان وصحح الحديث ابن السككن وامام الحرمين

فأكل منها ثم توضأ وصلى الظهر ثم أكل منها وصلى العصر ولم يتوضأ فيصمحل أن تكون هذه القصة وقعت قبل الأمر بالتوضوء

مما مست النار وأن وضوء الصلاة الظهر كان عن حدث لا بسبب الاكل من الشاة وحكي البيهقي عن عثمان الدارمي أنه قال

لما اختلفت أحاديث الباب ولم يتبين الراجح منها انظرنا الى ما عمل به الخلفاء الراشدون بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم يفرجهما

لما اختلفت أحاديث الباب ولم يتبين الراجح منها انظرنا الى ما عمل به الخلفاء الراشدون بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم يفرجهما

لما اختلفت أحاديث الباب ولم يتبين الراجح منها انظرنا الى ما عمل به الخلفاء الراشدون بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم يفرجهما

لما اختلفت أحاديث الباب ولم يتبين الراجح منها انظرنا الى ما عمل به الخلفاء الراشدون بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم يفرجهما

لما اختلفت أحاديث الباب ولم يتبين الراجح منها انظرنا الى ما عمل به الخلفاء الراشدون بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم يفرجهما

إليه أحد الجانبين وارتضى النوى هذا في شرح المذهب وقال وأقرب ما يستروح اليه قول الخلقاء الراشدين وجاهر العصاة ومادل عليه الخبران هو القول القديم وهو أن مكان شاذ في المذهب فهو قوى في الدليل وقد اختاره جماعة من محقق المحدثين وأنا نحن اعتمد بحملته انتهى ٢٤ وقال أيضا كان الخلاف فيه معروفا بين العصاة والتابعين ثم استقر

الاجماع على أنه لا وضوء مما مست النار إلا ما ذكر من الحرم الأبل وقال المهلب كانوا في الجاهلية قد اتوا قلة التزكيات فأمروا بالوضوء مما مست النار فلبت تقرررت النظافة في الاسلام وشاعت نسخ الوضوء تيسيرا على المسلمين وجمع الخطابي بوجه آخر وهو أن أحاديث الامر محمولة على الاستصحاب لا على الوجوب واستنبط من هذا الحديث جواز قطع اللبس بالسكين ورواه السبعة ثلاثة مصريون وثلاثة مدنيون وفيه التصديق والاختبار والعنفه وليس لعمر بن أمية رواية في هذا الكتاب الا هذا والحديث في المسح وأخرج البخاري الحديث أيضا في الصلاة والجهاد والاطعمة والتساق في الواية وابن ماجه في الطهارة (عن سويد بن النعمان) الا رمى المدني صحابي شهد أحد أو ما بعده او ليس له في البخاري سوى هذا الحديث ولم يرو عنه سوى بشير بن يسار (رضي الله عنه) وسويد بضم السين وفتح الواو ونعمان بضم النون (انه خرج مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام خيبر) غير منصرف

وقد تقدم الكلام في المقبرة والحمام واعطان الأبل وما فيها من الاحاديث الصحيحة قوله المزبلة في الفتان فتح الموحدة وضعها حكاها الجوهري وهي المكان الذي يلقى فيه الزبل قوله والمجزرة بفتح الزاي المكان الذي ينحرف فيه الأبل وتذبح فيه البقر والغنم قوله وقارعة الطريق قيل المراد به أعلى الطريق وقيل صدره وقيل ما برز منه والحديث يدل على تحريم الصلاة في هذه المواطن وقد اختلف في العلة في النهي أما في المقبرة والحمام واعطان الأبل فقد تقدم الكلام في ذلك وأما في المزبلة والمجزرة فلكونهما محلا للنجاسة فتحرم الصلاة فيهما من غير حائل اتفاقا ومع الحائل فيه خلاف وقيل إن العلة في الجزرة كونها مأوى الشياطين ذكر ذلك عن جماعة اطلعهوا على ذلك وأما في قارعة الطريق فلما فيها من شغل الخطاير المؤدى الى ذهاب المشيوع الذي هو سر الصلاة وقيل لانها مظنة للنجاسة وقيل لان الصلاة فيها شغل لحق النار وهذا قال أبو طالب انه لا تصح الصلاة فيها ولو كانت واسعة قال لاقتضاء النهي بالفساد وقال المؤيد بالله والمنصور بالله لا تكره في الواسعة اذا ضرر لان العلة عندهما الاضرار بالماء وأما في ظهر الكعبة فلانه اذا لم يكن بين يديه سترة ثابتة تستر له صلواته لانه متصل على البيت لا الى البيت وذهب الشافعي الى الصحة بشرط أن يستقبل من بناء ما قدر ثلثي ذراع وعنده أبي حنيفة لا يشترط ذلك وكذا قال ابن سريج قال لانه كاستقبال العرصة لو هدم البيت والعماد بالله (فائدة) قال القاضي أبو بكر بن العربي والمواضع التي لا يصلي فيها ثلاثة عشر فذكر السبعة المذكورة في حديث الباب وزاد الصلاة الى المقبرة والى جدار مرحاض عليه نجاسة والكنيسة والبيعة والى القنابل وفي دار العذاب وزاد العراقى الصلاة في الدار المعصوبة والصلاة الى النائم والمحدث والصلاة في بطن الوادي والصلاة في الارض المعصوبة والصلاة في مسجد الضرار والصلاة الى التنوير فصارت تسعة عشر موضعا ودليل المنع من الصلاة في هذه المواطن أما السبعة الاولة فلما تقدم وأما الصلاة الى المنيرة فلحديث النهي عن اتخاذ القبور مساجد وقد تقدم وأما الصلاة الى جدار مرحاض فلحديث ابن عباس في سبعة من العصاة بلفظ نهى عن الصلاة في المسجد فجاءه حش أخرجه ابن عدى قال العراقى ولم يصح اسناده وروى ابن أبي شيبة في المصنف عن عبد الله بن عمرو انه قال لا يصلي الى الحش وعن علي قال لا يصلي فجاءه حش وعن ابراهيم كانوا يكرهون ثلاثة أشياء فذكر من الحش وفي كراهة استقباله خلاف بين الفقهاء وأما الكنيسة والبيعة فروى ابن أبي شيبة

للعلية والتأنيث وميت باسم رجل من العماليق اسمه خبير نزلها (حتى اذا كانوا) الرسول في وأصحابه (بالصبيان) بالمدة (وهي ادنى) أى أسفل (خيبر) وطرفها محاملى المدينة وعند البخاري في الاطعمة وهي على روضة من خيبر وقال أبو عبيد البكري في معجم البلدان وهي على بردي بين البخاري في موضع آخر من حديث ابن عيينة ان هذه الزيادة من قول يحيى بن سعيد أدرجت (فصل) النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولعمري نزل فصلي (العصر

ثم قال (الزاد) جمع زاد وهو ما يتوكل في السفر وفيه جمع الرفقاء على الزاد في السفر وان كان بعضهم أكثر كالأول وفيه جعل
 الزاد في السفر وان ذلك لا يقدح في التوكل واستنبط منه المهاب ان الامام يأخذ المحسكرين باخراج الطعام عند قلته
 ايده من اهل الحاجة وان الامام ينظر لاهل العسكر فيجمع ٢٥ الزاد ليصيب منه من لازاد معه (فلم يوثق
 الا بالسويق فأمر به) أي

بالسويق (فقري) مبنيا
 للمنعول ويجوز تخفيف الراء
 أي ليل الماء لما لحقه من اليبس
 (فا كل رسول الله صلى الله عليه)
 وآله (وسلم) منه (وأكلنا) منه
 وزاد في رواية وشربنا أي من
 الماء أو من مانع السويق (ثم
 قام الى) صلاة (المغرب فمضض)
 قبل الدخول في الصلاة
 (ومضمضنا) كذلك وفائدة
 المضمضة من السويق وان كان
 لا يثبت له لأنه تحتبس بقاياها بين
 الاسنان ونواحى الفم فيشغله
 تنبيه عن أمر الصلاة وهذا يدل
 على استحباب المضمضة بعد
 الطعام (ثم صلى ولم يتوضأ)
 بسبب كل السويق قال الخطابي
 فيه دليل على أن الوضوء
 مما استأنس منسوخ لأنه
 مقدم وخبر كانت سنة سبع
 قلت لادلالة فيه لان أبا هريرة
 حضر بعد فتح خيبر وروى
 الأمر بالوضوء كما في مسلم وكان
 يفتي به بعد النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم واستدل به البخاري
 على جواز صلاتين فأكثر بوضوء
 واحد ورواه هذا الحديث
 الخمسة كلهم أمهات فقهاء كبار
 مديون الشيخ البخاري وفيه

في المصنف عن ابن عباس انه كره الصلاة في الكنيسة انما كان فيها تصاوير وقدر وبت
 الكراهة عن الحسن ولم ير الشعبي وعطاء بن أبي رباح بالصلاة في الكنيسة والبيعة
 بأسا ولم ير ابن سيرين بالصلاة في الكنيسة بأسا وصلى أبو موسى الأشعري ومهر بن
 عبد العزيز في كنيسة ولعل وجه الكراهة ما تقدم من اتخاذهم لقبورا أنبيائهم
 وصلواتهم مساجد لانها تصير جميع البيع والمساجد مظنة لذلك وأما الصلاة الى
 القائل فلحديث عائشة الصحيح انه قال لها صلى الله عليه وسلم أزيل عني قرامك هذا
 فانه لا تزال تصاويره تعرض لي في الصلاة وكان لها سترة تمشي وأما الصلاة في دار
 العذاب فلما عذبا أبي داود من حديث علي قال نهاني جبري أن أصلي في أرض بابل لانها
 ملعونة وفي اسناده ضعف وأما الى النائم والمتحدث فهو في حديث ابن عباس عند أبي
 داود وابن ماجه وفي اسناده من لم يسم وأما في بطن الوادي فورد في بعض طرق حديث
 الباب بدل المقبرة قال الحفاظ وهي زيادة باطل لا تعرف وأما الصلاة في الارض الموصوبة
 فلما فيها من استعمل مال الغير بغير اذنه وأما الصلاة في مسجد الضرار فقال ابن حزم
 انه لا يجوز أحدا الصلاة فيه لقصة مسجد الضرار وقوله لا تقم فيه أبدا فصح انه ليس
 موضع صلاة وأما الصلاة الى التنوير فذكرها محمد بن سيرين وقال يثنا روى ابن أبي
 شيبة في المصنف وزاد ابن حزم فقال لا تجوز الصلاة في مسجد يستهزأ فيه بالله أو برسوله
 أو شيء من الدين أو في مكان يكفر بشيء من ذلك فيه وزادت الهادوية كراهة الصلاة الى
 المحدث والقاسق والسراج وزاد الامام يحيى الجنب والحائض فيكون الجميع ستة
 وعشرين موضعا واستدل على كراهة الصلاة الى المحدث بحديث ذكره الامام يحيى
 في الاتصار بلفظ لا صلاة الى محدث لا صلاة الى جنب لا صلاة الى حائض وقيل
 في الاستدلال على كراهة الصلاة اليه القياس على الحائض وقد ثبت انها تقطع الصلاة
 وأما القاسق فاهانة كالتباسة وأما السراج فلانه رخص التشبيه بعبادة النار والاولى
 عدم التخصيص بالسراج ولا بالتنوير بل اطلاق الكراهة على استقبال النار فيكون
 استقبال التنوير والسراج وغيرهما من أنواع النار قسما واحدا وأما الجنب والحائض
 فلحديث الذي في الاتصار ولما في الحائض من قطعها للصلاة واهل ان القائلين بعبادة
 للصلاة في هذه المواطن أو في أكثرها تمسكوا في المواطن التي صحت أحاديثها بأحاديث
 أيما أدركت الصلاة فصل ونحوها ووجه لوهاق رينة قاضية بعبادة تأويل الاحاديث
 القاضية بعدم العبادة وقد عرفنا ان أحاديث النهي عن المقبرة والحمام ونحوها خاصة
 فنبتي العامة عليها وتمسكوا في المواطن التي لم تصح أحاديثها باقصدح في عدم التعبد
 بما لم يصح وكفاية البراءة الاصلية حتى يقوم دليل صحيح ينقل عنها لاسيما بعد ورود

رواية تابعي عن تابعي والتحديث والاخبار والعنونة وأخرجه
 البخاري في موضعين من كتاب الطهارة وموضعين في الاطعمة وفي المغازي والجهاد وأخرجه النشائي في الطهارة والولاية وابن
 ماجه (عن) أم المؤمنين (ميمونة رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أكل عندها كنفأ) أي لحم كتف (ثم صلى

ولم يتوضأ) أي لم يجعله ناقضاً للوضوء وهذا الحديث من السادسة وفيه اسمان متصهران وهما تابعيان بكروكي يَب
وفي رجاله ثلاثة مصريون وثلاثة مدنيون وفيه الأخبار بالجمع والافراد والتحديث والعنعنة وأخرجه مسلم في الطهارة (عن
ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ٢٦ صلى الله عليه وآله وسلم شرب لبناً زاد مسلم ثم دعا بهما فغضض

وقال إن له) أي اللبن (دسماً) بفتحين وهو بيان لعل المضمضة من اللبن والدسماً ما يظفر به اللبن من الدهن ويقاس عليه استحباب المضمضة من كل ماله دسماً ويستنبط منه استحباب غسل اليدين للتنظيف ورواة هذا الحديث السبعة ما بين مصري وبخني ومدني وهو أحد الأحاديث التي اتفق الشيخان وأبو داود والترمذي والنسائي على إخراجها عن شيخ واحد وهو قتيبة وفيه التحديث والعنعنة وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي في الطهارة وكذا ابن ماجه (عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا نعل أحدكم وهو يصلي فليرقد) أي فليتم احتياطاً لأنه عدل بأمر محقق في كتابي وللنسائي من طريق أيوب عن هشام فليصرف أي بعد أن يتم صلاته لأنه يقطع الصلاة بمجرد التماسخ لا فافاً له لم حيث حله على ظاهره (حتى

عمومات قاضية بأن كل موطن من مواطن الأرض مسجد تصح الصلاة فيه وهذا متمم صحيح لأبدمنه قوله أشبه وأصح من حديث الليث بن سعد قيل إن قوله من حديث الليث صفة لحديث ابن عمر بأنه من حديث الليث الذي هو أصح من حديث ابن جبير

• (باب صلاة التطوع في الكعبة) •

(عن ابن عمر قال دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البيت هو وأسامة بن زيد وبلال وعثمان بن طلحة فاعلقوا عليهم الباب فلما فكهوا كنت أول من ولى فلقيت بلالاً فأتته هل صلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم لم قال نعم بين العمودين اليمانيين متفق عليه وعن ابن عمر أنه قال بلال هل صلى النبي صلى الله عليه وسلم في الكعبة قال نعم ركعتين بين السارين عن يسارك إذا دخلت ثم خرج فصل في وجه الكعبة ركعتين رواه أحمد والبخاري) قوله دخل النبي صلى الله عليه وسلم البيت قال الحافظ كان ذلك في عام الفتح كما وقع مينا من رواية يونس بن يزيد عن نافع عند البخاري في كتاب الجهاد قوله هو وأسامة وبلال وعثمان زاد مسلم من طريق أخرى ولم يدخلها معهم أحمد ووقع عند النسائي من طريق ابن عون عن نافع ومعه الفضل بن عباس وأسامة وبلال وعثمان فزاد الفضل ولا حدم حديث ابن عباس حدثني أخي الفضل وكان معه حين دخلها فتولاه فاعلقوا عليهم الباب زاد مسلم لم فكث فيها ملياً وفي رواية فاجافوا عليهم الباب طويلاً وفي رواية لا يعوانة من داخل وزاد يونس فكث فيها طويلاً وفي رواية فليجزم ما يتولاه فلما فكهوا في رواية ثم خرج فابتدأ الناس الدخول فسبقتهم وفي رواية وكنت شاباً قوياً فبادرت فبدرتهم وأفاد لأزرق في كتاب مكة أن خالد بن الوليد كان على الباب يذب الناس عنه قوله بين العمودين اليمانيين وفي رواية بين العمودين المقدمين قوله فصل في وجه الكعبة ركعتين وفي رواية للبخاري في الصلاة أن ابن عمر قال فذهب علي أن أسأله كم صلى وروى عنه أنه قال نسيت أن أسأله كم صلى وقد جمع الحافظ بين

يذهب عنه النوم) فاللهام سبب للنوم أو سبب للأمر بالنوم واختلاف هل النوم في ذاته حدث أم هو مظنة الحدث (٣) الرواية

(٣) قلت لاشك أن حالة الصلاة مظنة استرخاء الأعضاء وعدم القدرة على دفع ما يتنفض به الوضوء وقد ثبت في النوم حديث العيين وكاه الستة من رواية علي ومعاوية مرفوعة وحسنه جماعة من الحفاظ فجعل النوم مظنة للتنقض ثم رتب صلى الله عليه وآله وسلم على هذه المظنة الحزم عن من نام بأن يتوضأ كما في بعض الروايات الثابتة ولكن وردت أحاديث قاضية بأنه لا يتنقض الوضوء بالنوم إلا إذا نام مضطجعا وهي أقوى بعضها بعضاً فتكون مقبلة لما ورد في تنقض مطلق النوم فلا ينقض الوضوء إلا النوم المضطجع وبه إذا تفرغ أنه لا يتنقض نوم القاعد والمجروح عن لم يكن مضطجعا إلا بمنقذين وخفقات متواليات أو متفرقات وعلى هذا يحمل ما ورد أن جماعة من الصحابة كانوا ينامون ثم يصلون ولا يتوضئون وأما ما ورد في بعض الروايات أنهم كانوا يضعون جنوبهم فهو ولا يصلح للتسكيب في معارضة إيجاب الوضوء على من نام مضطجعا ثم الاضطجاع لا يستلزم النوم على أن رواية كانوا يضعون الخ لم تثبت من وجه يصلح للاحتجاج به انظر السبل الجرار اه السيد نور الحسن خان بهادر سلمه الله

5v

وحضور القلب للعبادة واجتناب المكرهات في الطاعات وجواز الدعاء في الصلاة من غير تقييد بشئ معين ورواه هذا الحديث المسلمون والشافعية والحنابلة والحنفية وأبو داود في الصلاة (وعن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أنه (قال إذا نسي أحدكم) كذا إثبات الفاعل في البخاري

وحضوراً لقلب للعبادة واجتناب المنكر وهاتين الطاعتين وجواز الدعاء في الصلاة من الحديث المتفق عليه أن الشيخ البخاري رحمه الله التحديث والاخبار والعنقه وأخرجه أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال إذا نسي أحد

من رواية الاصمعي وبني عساكر والاصمعي وعليه اجري الماتن والباقي من رواية البخاري بحذف الفاعل للعلم به وزاد
 محمد بن نصر من طريق وهيب عن ايوب فليتنصرف (في الصلاة) أي صلاة كانت فريضة أو نافلة (فليتم) أي فليتصرف في الصلاة
 وفيها ويتم (حقه) لم يقرأ أي الذي ٢٨ يقرؤه ولا يقال انما هذا في صلاة الليل لان الفريضة ليست

فما شغل عنها انما هامة صعبا الذي لقصر زمن احتياته وفي كل ذلك نفي وزنه لا ما في نفس
 الامر ومنهم من جمع بين الحديثين بعد الترجيح وذلك من وجوه الاول ان الصلاة المنقطة
 هي اللغوية والمنقبة الشرعية والثاني يحتمل ان يكون دخول البيت وقع مرتين قاله
 المهلب شارح البخاري وقال ابن حبان الاشبه عندي في الجمع ان يجعل الخبران في وقتين
 فيقال لما دخل الكعبة في الفتح صلى فيها على ما رواه ابن عمر عن بلال ويجهل في ابن
 عباس الصلاة في الكعبة في حجة التي حج فيها لان ابن عباس نفاها وأسنده الى أسامة
 وابن عمر أثبتها وأسند اثباته الى بلال والى أسامة أيضا فاذا حمل الخبر على ما رصفنا بطل
 التعارض قال الحافظ وهذا جمع حسن لكن تعقبه النووي بأنه لا خلاف انه صلى الله
 عليه وآله وسلم دخل في يوم الفتح لاني حجة الوداع ويشهد له ما روى الازرق في كتاب مكة
 عن غير واحد من أهل العلم انه صلى الله عليه وآله وسلم انما دخل الكعبة مرة واحدة
 عام الفتح واما يوم حج فلم يدخلها واذا كان الامر كذلك فلا يمنع أن يكون دخلها عام
 الفتح مرتين ويكون المراد بالوحدة واحدة السفر لا الدخول

• (باب الصلاة في السفينة) •

(عن ابن عمر قال سئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم كيف أصلي في السفينة قال صل فيها
 قائما الا أن تخاف الفرق رواه الدارقطني والحاكم أبو عبد الله في المستدرک على شرط
 الصحاحين) الحديث رواه الحاكم من طريق جده عن ابن بركان عن معمر بن مهران عن
 ابن عمر وقال على شرطه لم قال وهو شاذ بجملة الحديث يدل على وجوب الصلاة من قيام
 في السفينة ولا يجوز القعود الا للعدو مخافة غرق أو غيره لان مخافة الغرق تنفي عنه
 الاستطاعة وقد قال الله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم وثبت من حديث ابن عباس اذا
 أمرتم بأمر فأتوا منه ما استطعتم وهي أيضا عذرا لمن المرض وقد أخرج الدارقطني
 من حديث علي انه صلى الله عليه وآله وسلم قال يصلي المريض قائما استطاع فان لم
 يستطع صلى قاعدا فان لم يستطع ان يسجد أو ما جعل سجوده أخفض من ركوعه
 فان لم يستطع أن يصلي قاعدا صلى على جنبه الايمن مستقبلا القبلة فان لم يستطع ان يصلي
 على جنبه الايمن صلى مستقبلا رجلاه مما يلي القبلة وفي اسناده حسين بن زيد ضعيفه
 ابن المديني والحسن بن الحسين العرفي وهو متروك وقال النووي هذا حديث ضعيف
 وأخرج البزار والبيهقي في المعرفة من حديث جابر عن نوح بن قيس قال صلى على الارض ان
 استطعت والا نائم اياه واجعل سجودك أخفض من ركوعك قال أبو حاتم الصواب انه
 موقوف ورفع خطأ

في أوقات النوم ولا فيها من
 التطويل ما يوجب نكث كما قاله
 المهلب لان العبارة بعموم اللفظ
 لا بخصوص السبب فيعمل به
 أيضا في الفرائض ان وقع ما أمن
 بقاء الوقت وأشار الاصمعي الى
 الى أن في هذا الحديث اضطرابا
 وليس بصحيح كما ذكره في الفتح
 ورواه التلمذة بصريون وفيه
 رواية تاجي عن تاجي والتحديث
 والغفنة وأخرجه التاجي
 في الطهارة (وعنه) أي عن أنس
 ابن مالك (رضي الله عنه قال
 كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 يتوضأ عند كل صلاة) مفروضة
 من الاوقات الخمسة (٣) ولقطة كان
 تدل على المداومة فيكون ذلك
 له عادة لكن حديث سويد
 المذكور في الباب يدل على ان
 المراد الغالب وقوله صلى الله
 عليه وآله وسلم ذلك كان على وجه
 الاستحباب والا لما كان وسعه
 ولا غيره ان يخالفه ولان الاصل
 عدم الوجوب وقال الطحاوي
 يحتمل انه كان واجبا عليه خاصة
 ثم نسخ يوم الفتح لحديث بريدة
 أي المروي في صحيح مسلم انه
 صلى الله عليه وآله وسلم صلى يوم
 الفتح الصلوات الخمس بوضوء
 واحد وان عمر رضي الله عنه

(٣) والحاصل انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يتوضأ لكل صلاة في غالب حاله كما طقت به الاحاديث
 وتأديته صلى الله عليه وآله وسلم الصلوات بوضوء واحد وترغيبه في الوضوء على طهر يدلان على أن الامر بالوضوء عند
 القيام الى الصلاة محمول على الندب وهو أمر للمجدئين انظر السيل السني في الحسن بن علي بن هادي

سأله فقال - قد انقلته وتعقب بأنه على تقدير القول بالنسخ كان قبل الفتح بدليل حديث سويد بن النعمان فإنه كان في خيبر
وهي قبل الفتح برمان انتهى ويحتمل أنه كان قبله استخبايا ثم خشي أن يظن وجوبه فتركه لبيان الجواز قال في الفتح قلت وهذا
أقرب (قال) أي أنس (وكان يجرى) بضم أوله من أجراً أي يكنى (أحدنا) ٢٩ الوضوء ما لم يحدث) وعند ابن ماجه

وكنا نحن نصلي الصلوات كلها
بوضوء واحد ومذهب الجمهور
أن الوضوء لا يجب إلا من حدث
وذهب إبراهيم التيمي إلى أنه
لا يصلي بوضوء واحد أكثر من
خمس صلوات وهذا الحديث من
الدايات ورواه ما بين فرابي
وكوفي وبصري (عن ابن
عياش) رضي الله عنه ما قال من
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
بجاءت (أي بستان من النخل
عليه جدار) من حيطان المدينة
أومكت) شك جري وعند البخاري
في الأدب المفرد من حيطان
المدينة بالخزم من غير شك ويؤيده
رواية الدارقطني في أفراد من
حديث جابر أن الحائط كان لام
بنير الحمايصة الانصارية لأن
حائطها كان بالمدينة وفي رواية
الاعمش من بقيرين زاد ابن ماجه
جديد بن (فسمع صوت اساتين)
قال ابن مالك فيه شاهد على جواز
افراد المضاف إلى المتن إذا كان
جزءاً من أصناف البهائم نحو أكل
رأس شاتين والجمع أجود نحو
فقد صفت قلوبكم وان كان غير
جزء فالأصح كغيره مجبته بلفظ
التثنية فوسل الزيدان سيفهما
وقد تجتمع التقنية والجمع في نحو
ظاهرهما مثل ظهور الترين

(باب صلاة الفرض على الراحلة لعذر) *
(عن يعلى بن مرة أن النبي صلى الله عليه وسلم أتته في المضيق وهو وأصحابه وهو على
راحلته والسما من فوقهم والجله من أسفل منهم فحضرت الصلاة فأمر المؤذن فأذن
وأقام ثم تقدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على راحلته فصلى بهم يومئذ أيام يجعل
السجود أخذ من الركوع رواه أحمد والترمذي) الحديث أخرجه أيضاً النسائي
والدارقطني وقال الترمذي حديث غريب تفرد به عمرو بن الربيع وثبت ذلك عن أنس من
فعله وصححه عبد الحق وحسنه التوزي وضحه عنه البيهقي وهو يدل على ما ذهب إليه
البعض من صحة صلاة الفريضة على الراحلة كما تصح في السفينة بالاجماع ويعارض
هذا حديث عامر بن ربيعة الآتي وسيعرف الكلام على ذلك هناك وقد صحح الشافعي
الصلاة المفروضة على الراحلة بالشروط التي ستأتي وحكى النووي في شرح مسلم والحافظ
في الفتح الإجماع على عدم جواز ترك الصلاة في الفريضة قال الحافظ لكن رخص
في شدة الخوف وحكى النووي أيضاً الإجماع على عدم صلاة الفريضة على الدابة قال
فلو أمكنه استئجار القبله والقيام والركوع والسجود على دابة واقفة عليها هودج
أو نحوه جازت الفريضة على الصحيح من مذهبنا فان كانت سائرة لم تصح على الصحيح
المتنوس للشافعي وقيل تصح كالسفينة فانها تصح فيها الفريضة بالاجماع ولو كان في
ركب وخاف لوزل أو لفريضة انقطع عنهم ولحقه الضرر قال أصحابنا يصلي الفريضة على
الدابة بحسب الامكان ويلزم اعادتها لأنه - ذكرنا دار انتهى والحديث يدل على جواز
صلاة الفريضة على الراحلة ولا دليل يدل على اعتبار تلك الشروط الاعومات يصلح هذا
الحديث لخصيصها وليس في الحديث الا ذكر عذر المطر ونداوة الارض فالظاهر صحة
الفريضة على الراحلة في القرنين - حصل له مثل هذا العذر وان لم يكن في هودج الا ان
يمنع من ذلك إجماع ولا إجماع فقد روى الترمذي في جامعه عن أحمد وأصحق انهما
يقولان بجواز الفريضة على الراحلة اذا لم يجد موضعاً يؤدي فيه الفريضة فآزلا ورواه
العراقي في شرح الترمذي عن الشافعي قوله والسما من فوقهم المراد بالسما هنا المطر
قال الشاعر

اذ انزل السماء لم يضر قوم • رعيناه وان كانوا غضايا
قال الجوهري يقال ما زلنا ناطق في السما حتى أتيناكم قوله والبله بكسر الباء الموحدة
وتشديد اللام قال الجوهري البله بالكسر النداءة قال المصنف رحمه الله وانما ثبتت
وان أمن اللبس جاز جعل المضاف بلفظ الجمع كما في قوله (يعنيان في قبورهما) لان استعمال التقنية في مثل هذا قليل وان
كانت هي الاصل ولم يعرف اسم القبورين المعذيين ولا أحدهما فيجتمعا ان يكون صلى الله عليه وآله وسلم لم يسمهما قصدا
لستر عليهما خوفاً من الانقياض على عادة ستروا شفقتهم على أمته صلى الله عليه وآله وسلم أو سماهما بالجنه زغيرهما عن

مباشرة ما يشره ما رواه الراوي محمد الماسر (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعذابان) أي صاحب القبرين (وما يعذبان في كبير) تركه عليهما قال ابن مالك فيه شاهد على ورود في التعليل وهو مثل قوله صلى الله عليه وآله وسلم عذبت امرأة في هرة قال وخفي ذلك على أكثر النحويين مع وروده ٣٠ في القرآن كقوله تعالى لسكنم فيما أخذتم وفي الحديث وفي الشعر

قد كرشوا هدايتي (ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم (بلى) انه كبير من جهة المعصية أو وطن ان ذلك غير كبير فافصح اليه في الحال بأنه كبير فالتدرك وقال البغوي وغيره ورجحه ابن دقيق العيد وجماعة انه ليس بكبير في مشقة الاحتراز أي كان لا يشق عليه ما الاحتراز من ذلك والكبيرة هي الموجبة للعدا وما فيه وعيد شديد قال الداودي وابن العربي كبير المنفى بمعنى أكبر والمثبت واحد البكائر أي ليس ذلك بأكثر البكائر كما قيل مثلاً وان كان كبيراً في الجملة وقيل المعنى ليس بكبير في الصورة لان تعاطي ذلك يدل على الدافعة والحقارة وهو كبير في الذنب وقيل ليس بكبير في اعتقاده ما أوفى اعتقاد الخساطين وهو عند الله كبير كقوله تعالى وحسبونه هيناً وهو عند الله عظيم وقيل ليس بكبير في مشقة الاحتراز أي كان لا يشق عليه ما الاحتراز من ذلك وقيل ليس بكبير بمجرد وانما صار كبيراً بالمواظبة عليه وبرشد الى ذلك السياق فانه وصف كلامهم بما جليل على تجدد ذلك منه واستمراره عليه للآتيان

الرخصة اذا كان الضرر بذلك بيناً فاما البشير فلا روى أبو سعيد الخدري قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسجد في الماء والطين حتى رأيت أثر الطين في جبهته متفق عليه انتهى وسياق حديث أبي سعيد هذا بطوله في باب الاجتهاد في العشر الاخر من كتاب الاعتكاف واستدلال المصنف على تقييده لجوار صلاة الفريضة على الراحة بالضرر البين بحديث أبي سعيد غير متجه لان وجوده على الماء والطين كان في الحضر وكان معتكفاً على انه لا نزاع ان السجود على الارض مع المطر عزيمة فلا يكون صالحاً لتقييد هذه الرخصة (وعن عامر بن ربيعة قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو على راحلته يسجد يومئذ برأسه قبل أي وجهة توجه ولم يكن يصنع ذلك في الصلاة المكتوبة متفق عليه) وفي الباب عن جابر عند البخاري وأبي داود والترمذي وصححه وعن أنس عند الشيخين وأبي داود والنسائي وعن ابن عمر عند أبي داود والنسائي وأخرج جده البخاري من قول ابن عمر وأخرجه مسلم عنه مرفوعاً بنحو ما عند أبي داود والنسائي وعن أبي سعيد عند أحمد وعن سعد بن أبي وقاص عند البزار وفي اسناده ضرار ابن مرد وهو ضعيف وعن شقران عند أحمد وفي اسناده مسلم بن خالد وثقه الشافعي وابن حبان وضعفه غير واحد ورواه أيضاً الطبراني في الكبير والوسط وعن الهرماس عند أحمد أيضاً وفي اسناده عبد الله بن واقد الحارثي مختلف فيه ورواه الطبراني أيضاً وعن أبي موسى عند أحمد أيضاً وفي اسناده يونس بن الحرث وثقه ابن معين في رواية عنه وابن حبان وابن عدي وضعفه أحمد وغير واحد ورواه الطبراني في الاوسط والحديث يدل على جواز التطوع على الراحة للمسافر قبل جهة مقصده وهو اجماع كما قال النووي والعراقي والحافظ وغيرهم وانما الخلاف في جواز ذلك في الحضر فخره أبو يوسف وأبو سعيد الاصطخري من أصحاب الشافعي وأهل الظاهر قال ابن حزم وقد روي عن وكيع عن سفيان عن منصور بن معتمر عن ابراهيم الغضائري قال كانوا يصلون على رجالهم ودوابهم حينما توجهت قال وهذه حكاية عن العصاة والتابعين رضي الله عنهم عموماً في الحضر والسفر قال النووي وهو محكي عن أنس بن مالك انتهى قال العراقي استدل من ذهب الى ذلك بعموم الاحاديث التي لم يصرح فيها بذكر السفر وهو ما شاع على فاعدم في أنه لا يحمل المطلق على المقيد بل يعمل بكل منهما فاما من يحمل المطلق على المقيد وهم جمهور العلماء فحمل الروايات المطلقة على المقيدة بالسفر انتهى وظاهر الاحاديث المقيدة بالسفر عدم الفرق بين السفر الطويل والقصر واليه ذهب الشافعي

بصفة المضاربة بعد عرف كان والله أعلم وعند ابن حبان في صحيحه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وجهور يعذبان هذا ما شهد في ذنبهين واستدل به ابن بطال على ان التعذيب لا يختص بالبكائر بل قد يقع على الصغار (كان أحدهما لا يستقر من بوله) من الاغتناء بأي لا يجعل بينه وبين بوله ستره أي لا يفيظ منه وهي بمعنى رواية مسلم وأبي داود ومن

حديث الاعشى يستتر من التزعم وهو الابعاد ولا يقال ان معنى لا يستتر بكشف عورته لانه يلزم منه ان مجرد كشف العورة سبب للعذاب المذكور لا اعتبار البول فيه ترتب العذاب على مجرد الكشف وليس كذلك بل الاقرب حمله على الجواز ويكون المراد بالاستتار التزعم عن البول والتوفى منه اما بعدم ملابسته ٣١ واما بالا-تزاز عن مفه-دته فتعلق به

كاستفاض الطهارة وعبر عن التوفى بالاستتار مجازا ووجه العلاقة بينهما ان المستتر عن الشيء فيه بعد عنه واحتجاب وذلك شبهة بالبعد عن ملابسة البول وانما يرجع المجاز وان كان الاصل الحقيقة لان الحديث يدل على ان للبول بالنسبة الى عذاب القبر خصوصية فالجل على ما يقتضيه الحديث المصرح بهذه الخصوصية أولى وايضا فالنظرة من الما أضيفت الى البول وهي لابتداء الغاية حقيقة أو ما يرجع الى معنى ابتداء الغاية مجازا فتقتضى نسبة الاستتار الذي عدمه سبب العذاب الى البول بمعنى ان ابتداء سبب عذابه من البول وإذا حمل على كشف العورة زال هذا المعنى وفي رواية ابن عساكر لا يستبرئ من الاستبراء أى لا يستفرغ جهده بعد فراغه منه وهو يدل على وجوب الاستنجاء لانه لما عذب على استخفافه بغسله وعدم التحرز منه دل على ان من ترك البول في مخرجه ولم يستنج منه حقيق بالعذاب (وكان الاخر عيسى بالنسبة) فعلم من ثم الحديث تنبيهة اذا نقله عن المتكلم به الى

وجهه والعلامة وذهب مالك الى انه لا يجوز الا في سفر تقصر فيه الصلاة وهو محكى عن الشافعي واكتفى بحكاية غريبة وذهب اليه الامام يحيى ويدل لما قالوه ما في رواية رزين من حديث جابر بن زيادة في سفر القهر فان صحت هذه الزيادة وجب حمل ما أطلقته الاحاديث عليها وظاهر الاحاديث أن الجواز مختص بالراكب واليه ذهب أهل الظاهر وأبو حنيفة وأحمد بن حنبل وقال الاوزاعي والشافعي انه يجوز للراجل قال المهدي في البحر وهو قياس المذهب واستدلوا بالقياس على الراسب وظاهر الاحاديث اختصاص ذلك بالنافلة كما صرح في حديث الباب وغيره بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يفعل ذلك في المكتوبة وقد تقدم الخلاف في ذلك في الحديث الذي قبل هذا وفي فعل ذلك في المكتوبة وان كان ثابتا في الصحيحين وغيرهما لكان غاية ما فيه انه أخيرا الثاني بما علم وعدم علمه لا يلزم عدمه فالواجب علينا العمل بخبر من أخبرنا بشرع لم يعلم غيره لان من علم بحجة على من لا يعلم وكثيرا ما يرجع أهل الحديث ما في الصحيحين على ما في غيرهما في مثل هذه الصورة وهو غلط أو وقع في مثله الجود فايكن ذلك هذا على ذكر قوله يسجد أى يتنزل والسجدة بضم السين واسكان الباء النافلة قاله النووي والاطلاق التيسير على النافلة مجاز والعلاقة الجزئية والكلية أو اللزوم لان الصلاة الخاصة يلزمها التنزيه

• (باب اتخاذ متعبدات الكفار ومواضع القبور اذا ثبت مساجد) •

(عن عثمان بن أبي العاص ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمره أن يجعل مساجد الطائف حيث كان طواغيتهم رواء أبو داود وابن ماجه قال البخاري وقال عمرانا لا تدخل كنائسهم من أجل القبائل التي فيها الصور قال وكان ابن عباس يصلي في البيعة الا بيعة فيها تماثيل) الحديث رجال اسنادهم ثقات ومحمد بن عبد الله بن عياض الطائفي المذكور في اسناد هذا الحديث ذكره ابن حبان في الثقات وكذلك أبو همام ثقة واهله محمد بن محمد الدلال البصري وعثمان بن أبي العاص المذكور وهو الثقة في أمره أبي صلى الله عليه وآله وسلم بذلك حين استعمله على الطائف قوله طواغيتهم جمع طاعوت وهو بيت الصنم الذي كانوا يعبدون فيه لله تعالى ويتقربون اليه بالاصنام على زعمهم والحديث يدل على جواز جعل الكنائس والبيع وأمكنة الاصنام مساجد وكذلك فعل كثير من الصحابة حين فتحوا البلاد جعلوا متعبدات للمسلمين وغيرهم بخاري قوله وقال عمر هذا ذكر البخاري تعليقا وصله عبد الرزاق من طريق أسلم

غيره وهي حرام بالاجماع اذا قصد بها الافساد بين المسلمين قال ابن دقيق العيد ما اقتضى فعل مصلحة أو ترك مفسدة فهو مطلوب قال في النسخ وهو تفسير النجاسة بالمعنى الاعمو وكلام غيره يخالفه انتهى وسبب كونها كبيرتين ان عدم التزعم من البول لازم منه بطلان الصلاة وتركها كبيرة بلا شك والمنشئ بالنجاسة من السعي بالنسار وهو من أفعى القبايح ويحجب عن استشكل

كون النجمة من المفاخر بأن الاصل عليها المفهوم هنا من التعبير بكان مقتضية له بصير حكمها حكم الكبيرة لا سيما على تفسيرها بجانبيه وعبد شديد ووقع في حديث أبي بكر عند أحدوا الطبراني باسناد صحيح به ذبان وما يعذبان في كبره وبل وما به ذبان الا في القبية والبول بأداة المحصر ٣٢ وهي تنفي كونهما كافرين لان الكافر وان عذب على تركه

أحكام المسلمين فانه يعذب مع ذلك على الكفر ولا خلاف وبذلك جزم العلامة بن المطار وقال لا يجوز ان يقال انهما كانا كافرين لانهما لو كانا كافرين لم يدع اهمالتهما في العذاب عنهما ولا ترجاهما وقد ذكر بعضهم السرف في تخصيص البول والنجمة بعذاب القبر وهوان القبر أول منازل الآخرة وفيه نموذج ما يقع في القيامة من العقاب والثواب والمعاصي التي يعاقب عليها يوم القيامة نوعان حق لله وحق لعباده وأول ما يقضى فيه من حقوق الله تعالى عز وجل الصلاة ومن حقوق العباد الدماء وأما البرزخ فية قضى فيه مقدمات هذين الحقيين ووسائلهما مقدمة الصلاة والطهارة من الحدث والخبث ومقدمة الدماء النجمة فيبدأ في البرزخ بالعقاب عليها (ثم دعا) صلى الله عليه وآله وسلم (بجريدة) من جريد النخل وهي التي ليس عليها ورق فأتى بها ولاعش فدعا به سيب وطب والعسب هي الجريدة التي لم ينبت فيها خوص فان نبت فهي السعفة وقيل انه خص الجريد بذلك لانه بطي الخفاف فكسرها

مولي عمر قال لما قدم عمر الشام صنع له رجل من النصارى طعاما وكان من عظامهم وقال أحب أن تجيبي وتكرمي فقال له عمر أنا لا أدخل كفاؤكم من أجل الصور التي فيها يعني القنائل قوله من أجل القنائل هو جمع قنائل بمنزلة من مامم قال الحافظ ويثني بين الصورة عموم وخصوص مطلق فالصورة أعم قوله التي فيها الصور الضمير يعود على الكنيسة والصور بالترديد من القنائل أو بيانها أو بالصواب على الاختصاص أو بالرفع أي ان القنائل مصورة والضمر على هذا للقنائل وفي رواية الاصل في زيادة الواو العاطفة قوله وكان ابن عباس هذا ذكره البخاري تعليقا وصله البخاري في الجعديات وزاد فيه فان كان فيها قنائل خرج فصل في المطر والاثرا يدلان على جواز دخول البيع والصلاة فيها الا اذا كانت فيها قنائل وقدة قدم الكلام في ذلك والبيعة صومعة الراهب قاله في المحكم وقيل كنيسة النصارى قال الحافظ والثاني هو المعتمد وهي بكسر الباء قال ويدخل في حكم البيعة الكنيسة وبيت المدراس والصومعة وبيت الصنم وبيت النار ونحو ذلك قال ابن ربه لان وفي الحديث انه كان يصلي في البيعة وهي كنيسة أهل الكتاب (وعن قيس بن طلق بن علي عن أبيه قال خرجنا وقد انا النبي صلى الله عليه وسلم فبايعناه وصلينا معه وأخبرناه ان بأرضنا بيعة لنا واستوهبنا من فضل طهوره فدعا بماء فتوضأ وتغصص ثم صبه في اداة وأمرنا فقال ارجوا فاذا أقيم أرضكم فأكسروا بيعتكم وانضصوا مكانها بهذا الماء واتخذوها مسجدا رواه الساقى) الحديث أخرجه نحوه الطبراني في الكبير والوسط وقيس بن طلق عن لا يمتحج بحديثه قال يحيى بن معين لقد أكره الناس في قيس بن طلق وانه لا يمتحج بحديثه وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم ان أباه وأبازرة قال قيس بن طلق ليس ممن تقوم به حجة وهناك ولم يقبلاه وضعفه أحد ويحيى بن معين في إحدى الروايتين عنه وفي رواية عثمان بن سعد عنه انه وثقه ووثقه الجعفي قال في الميزان حكايا عن ابن القطان انه قال يقتضي ان يكون خبره حسنا لا صحيحا وأما من دون قيس بن طلق فهم ثقات فان الساقى قال أخبرنا هذا بن السري عن ملازم قال حدثني عبد الله بن بدر عن قيس بن طلق وملازم هو ابن عمرو وثقه ابن معين والنسائي وعبد الله بن بدر وثقه وأما هذا فهو الامام الكبير المشهور والطهور والاداة قد تقدم ضبطها والحديث يدل على جواز اتخاذ البيع مساجد وغيرها من الكنائس ونحوها ملحق بها بالقباس كما تقدم (وعن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يحب ان يصلي حيث أدركته الصلاة ويصلي في مرائب الغنم وانه أمر ببناء المسجد

أكسرتين) بكسر الكاف تنبيه كسرة وهي القطعة من الشيء المكسور وقد تبين من رواية الاعشى فارسل انما كانت نصفان في رواية جبرير عنه باثنتين (فوضع) النبي صلى الله عليه وآله وسلم (على كل قبر منهما كسرة) وفي رواية فغرز وهو يستلزم الوضع دون المكس (فتقبل له يا رسول الله لم فعلت هذا) لم يعين السائل من العصابة (قال صلى الله عليه وآله وسلم)

لعله ان يحقق) بضم أوله وفتح الخاء أي العذاب (عنهما) أي العذابين (مالم تيسرا) بالمنشاء القوية بالتأنيث باعتبار عود الضمير
 فيه إلى الكسرتين وفتح الدال من باب علم يعلم وقد تكسر وهي لغة شاذة وفي رواية الكشميهني إلا ان تيسر بحرف الاستفهام
 وللمسئلة إلى ان ييسر إلى التي للغاية والمنشاء التحية بالتذكير باعتبار ٢٣ عود الضمير إلى العودين لان

الكسرتين هما العودان أي مدة
 دوامهما إلى زمن اليأس المحتمل
 تأنيته بالوحى كما قاله المازري
 لكن تعقبه القرطبي بأنه لو
 كان بالوحى لما أتى بحرف التبرجى
 وأجيب بان لعل هنا لانه
 أو نه يشفع لهما في التصفيف
 هذه المدة كما صرح به في حديث
 جابر على ان القصة واحدة كما
 رجحه النووي وفيه نظر لما في
 حديث أبي بكر عند أحمد
 والطبراني انه الذي أتى بالجريدة
 إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وانه الذي قطع الغصنين فدل ذلك
 على المغيرة ويؤيد ذلك ان
 قصة الباب كانت بالمدينة وكان
 معه صلى الله عليه وآله وسلم
 جماعة وقصة جابر كانت في السمر
 وكان خرج لحاجته فتيه جابر
 وحده فظهر التباين بين حديث
 ابن عباس وحديث جابر بل في
 حديث أبي هريرة رضي الله عنه
 المروي في صحيح ابن حبان ما يدل
 على النائية واقطعه انه صلى الله
 عليه وآله وسلم مر بقبره فوقف
 فقال اتوني بحريدين تجعل
 احدهما عند رأسه والاخرى
 عند رجله وقال الخطابي هو
 محمول على انه دعا لهما بالتصفيف
 مدة بقاء الندوة لان في

فأرسل إلى ملا من بني النجار فقال يا بني النجار نامنوني بجانطكم هذا قالوا لا والله ما نطلب
 ثمنه الا إلى الله فقال أنس وكان فيه ما أقول لكم قووا المشركين وفيه غرب وفيه نخل
 فأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقبور المشركين فنبشت ثم بالحرب فسويت ثم بالنخل
 فقطع فصفوا النخل قبله المسجد وجهوا أعضاء فيه الحجارة وجعلوا ينقلون لصعدهم
 يرتجزون والنبي صلى الله عليه وآله وسلم معهم وهو يقول اللهم لا خير الاخير الاخرة
 فاغفر للانصار والمهاجرة مختصر من حديث متفق عليه) قوله نامنوني أي اذكروا لي
 ثمنه لاذكر لكم الثمن الذي اختاره قال ذلك على سبيل المساومة فكانه قال ساوموني في
 الثمن قوله لا نطلب ثمنه الا إلى الله تقديره لا نطلب الثمن لكن الامر فيه إلى الله أو إلى بعض
 من وكذا عند الاسماعيلي لا نطلب ثمنه الا من الله وزاد بن ماجه أبدا وظاهر الحديث
 انهم لم يأخذوا منه ثمننا وخاف ذلك أهل السيرة قاله الحافظ قوله فكان فيه أي في الحائط
 الذي بنى في مكانه المسجد قوله وفيه غرب قال ابن الجوزي المعروف فيه فتح الخلاء
 وكسر الراء بعدهما موحدة جمع غربة ككلم وكلمة وحكى الخطابي كسر أوله وفتح ثانيه جمع
 غربة كغيب وغيبة وللكشميهني بفتح الحاء المهملة وسكون الراء بعدهما مثلثة وقدين
 أبو داود ان رواية عبد الوارث بالمجهمة والموحدة ورواية حماد بن سلمة عن أبي التياح
 بالمهملة والمثلثة قال الحافظ فعلى هذا فرواية الكشميهني وهم لان البخاري انما أخرجه
 من رواية عبد الوارث قوله فاغفر للانصار وفي رواية في البخاري للمستقلى والحوى فاغفر
 الانصار بجذف اللام قال الحافظ ويوجه له بأن ضمن اغفر معنى استغفر وقد رواه أبو داود
 عن مسدد بالقط فانصر الانصار وفي الحديث جواز لتصرف في المقبرة المملوكة بالهبة
 والبيع وجواز نيل القبر والارسة اذ لم تكن محترمة وجواز الصلوة في مقابر
 المشركين بعد نبشها واخراج ما فيها وجواز بناء المساجد في أماكنهم وجواز قطع النخل
 المثمرة للحاجة قال الحافظ وفيه نظر لاحتمال ان يكون ذلك مما لا يثمر ما بان يكون
 ذكورا وما ان يكون مما طرأ عليه ما قطع ثمرته وفيه ان احتمال كونها مما لا يثمر خلاف
 الظاهر فلا يناقض بمثله والاولى المناقضة باحتمال ان تكون غير مثمرة حال القطع ان أراد
 المسدد بالثمر ما كانت الثمرة موجودة فيها حال القطع والحديث فوائدا ليس هذا محل
 بسطها وصفة فيما ان المسجد ما ثبت عند البخاري وغيره من حديث ابن عمر انه قال ان
 المسجد كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مبنيا باللبن وسقاه الجريد وعمره
 خشب النخل فلم يزد فيه أبو بكر شيئا وزاد فيه عمر وبناه على بنيانه في عهد رسول الله

الجريدة معنى يخصه ولا ان في الرطبة معنى ليس في اليابس وقد
 قيل ان المعنى فيه انه يسج مادام رطبا فيحصل التصفيف بركة التسبيح وعلى هذا فيطرد في كل ما فيه رطوبة من الاشجار وغيرها
 وكذلك فيما فيه بركة لانه كونه تلاوة القرآن من باب الاولي وقال الطيبي الحكمة في كونه حاملا مادام رطبا فينتج ثمرتان العذاب

يحتفل أن يكون غير معلومة لنا كما نذكر الزبانية وقد استنكر الخطابي ومن تبعه وضع الناس الجريد وغـيره في القبر على ما سـأ
الحديث قال الطرطوشي لأن ذلك خاص ببركته قال في الفتح وليس في السابق ما يقطع على أنه باشر الوضع بيده الكبري بل
يحتفل أن يكون أمره وقد تأسى برودة ٣٤ بن الحبيب الصابي بذلك فأوصى أن يؤخذ مع علي قـبره بغير يدنان

وهو أولى أن يتبع من غـيره
اتهي أقول هذه قضية شخصية
وفعل مخصوص لا عموم فيها فلا
يقاس عليه وضع الرابح بن
وغيره من الأفاضل والأوراد
على القبور كما يصـنع أهـل
البدع في هذا الزمان وكما اعتاده
سكان مكة والمدينة شرفهم الله
تعالى ويأتى من بذلك في كتاب
الجنائز أن شاء الله تعالى ورواة
هذا الحديث خمسة ما بين كوفي
وداري ومكي وفيه التحديث
والعنونة وقد أخرج البخاري
الحديث أيضا في الطهارة في
الموضعين وفي الجنائز والأدب
والمنج ومسلم وأبو داود
والترمذي وابن ماجه في الطهارة
وكذا السائي فيها أيضا وفي
التفسير والجنائز (عن أنس
رضي الله عنه قال كان
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم إذا تبرأ حاجته) أخرجه
إلى البراء بن نفيع الموحدة هو
اسم للفضة الواسع فكانوا به
عن قضاء الحاجة كما كانوا
بالخلاء لأنهم كانوا يتبرزون في
الامكنة الخالية من الناس
(أنته بمله فيفسـل به) ذكره
المقدس في حذف المفعول
الظهوره أولاً لا تنصاه عن ذكره

صلى الله عليه وسلم بالابن والجريد وأعاد عـده خشباً ثم غيره عثمان فزاد فيه زيادة
كثيرة وبني جداره بالطجارة المنقوشة والقصة وجعل عـده من حجارة منقوشة ورفقه
الـساج

• (باب فضل من بنى مسجداً) •

(عن عثمان بن عفان قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من بنى لله
مسجداً بنى الله له مثله في الجنة متفق عليه) وفي الباب عن أبي بكر عـده الطبراني
في الاوسط وابن عدي في الكامل وفي اسناد الطبراني وهب بن حفص وهو ضعيف
وفي اسناد ابن عدي الحكم بن يعلى بن عطاء وهو منكر الحديث وعن عمر بن عبد الله بن ماجه
وعن علي بن عبد الله بن ماجه أيضا وفيه ابن ابي عمير وعن عبد الله بن عمر وعندهما في اسناده
الحجاج بن ارطاة وعن أنس عـده الترمذي وفي اسناده زياد النري وهو ضعيف وله طرق أخرى
عن أنس منها عـده الطبراني ومنها عـده ابن عدي وفيه ما قاله وعن ابن عباس عـده أحمد
والبخاري في مسندهما وفي اسناده جابر الجعفي وهو ضعيف وعن عائشة عـده البزار
والطبراني في الاوسط وفيه كثير بن عبد الرحمن ضعيفه العقيلي وله طريق أخرى عـده
الطبراني في الاوسط وفيه المثنى بن الصباح ضعيفه الجمهور ورواه أبو عبيد في غـيره
باسناد جيد وعن أم حبيبة عـده ابن عدي في الكامل وفيه أبو طلال ضعيف جدا وعن
أبي ذر عـده ابن حبان في صحيحه والبزار والطبراني والبيهقي وزاد قدر مفصـل قطاة قال
العراقي واسناده صحيح وعن عمرو بن عبسة عـده السائي وعن واثله بن الاسقع عـده أحمد
والطبراني وابن عدي وعن أبي هريرة عـده البزار وابن عدي والطبراني وفي اسناده
سليمان بن داود العمري وليس بشيئ ورواه الطبراني من طريق أخرى فيه المثنى بن
الصباح وعن جابر عـده ابن ماجه واسناده جيد وعن معاذ عـده الحافظ الدمشقي في جزء
السايد له وعن عبد الله بن أبي أرفى عـده أيضا وعن ابن عمر عـده البزار والطبراني
وفي اسناده الحكم بن ظهير وهو تروك بن زيادة ولو كان مفصـل قطاة وعن أبي موسى عـده
الدمياطي في جزءه المذكور وعن أبي امامة عـده الطبراني وفيه علي بن زيد وهو ضعيف
وعن أبي قرصافة واسناده جـدة عـده الطبراني وفي اسناده جهالة وعن فيط بن شريط
عـده الطبراني وعن عمر بن مالك عـده الدمشقي في الجزء المذكور وعن أسامة بن زيد
عـده أحمد والطبراني وابن عدي قال يحيى بن معين هذا ليس بشيئ وذكر أبو النعمان بن
منه في كتابه المتخرج من كتب الناس للثابت أنه رواه عن النبي صلى الله عليه
وسلم رافع بن خديج وعبد الله بن عمر وأخرجه ابن حبان وفضالة بن عبيد وقد أمة بن

وقد استدلل البخاري بهذا الحديث هنا على غسل البول وهو أعم من الاستدلال به على الاستنجاء وغيره
فلا تنكر أرفيه وقد ثبتت الرخصة في حق المتجمل فبطل به على وجوب غسل ما انتشر عن الجهل ورواه هذا الحديث خمسة
ما بين بغدادى وبصرى وفيه التحديث بصيغة الأقراد والجمع والأخبار والعنفية وأخرجه البخاري أيضا في الطهارة والصلاة •

ومسلم وأبو داود والنسائي في الطهارة والله أعلم (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال امرأتي) حكى أبو بكر التارخي عن
عبد الله بن نافع المدني أنه الأقرب بن حابس التميمي وقيل ذو الخويصرة اليماني (قيل) أي شزع في البول (في المسجد)
النبي (فتناوله الناس) بالأنتم لا بأيديهم وفي رواية أخرى فزجره ٣٥ الناس ولمسلم فقال الصحابة معه

ولله في فصاح الناس به وكذا
للنسائي وللبخاري في الأدب فتنازل
اليه الناس وله في رواية عن
أنس فقاموا اليه وللإمام علي
فاراد أصحابه أن ينعوه (فقال
اهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم
دعوه) يول زاد الدارقطني في
رواية له عسى أن يكون من
أهل الجنة فتر كوه خوفان
منسمة تهبس بدنه أو ثوبه أو
مواضع أخرى من المسجد أو
يقطعه فينضربه (وهريقوا
علي بوله مجال من ماء) السجل
الدلو الملاءي ماء لافارعة أو الدلو
الواسعة أو ذو بامس ماء) بفتح
الذال المعجمة وهما جمع في أو
العظيمة الضخمة وحينئذ فعل
الترادف أو الشك من لراوى
والافهى للتخمين والاول أظهر
فان رواية أنس لم يختلف في
انها ثوب (فأما بعنتم) حال
كونكم (ميسرين ولم تبعثوا)
حال كونكم (ميسرين) أكد
السابق في ضده تنبيه على
المباغة في اليسر وأسند البعث
الى الصحابة رضي الله عنهم على
طريق المجاز لانه صلى الله عليه
وآله وسلم هو المبعوث حقيقة
لكم لما كانوا في مقام التبليغ
عنه في حضوره وغيبته أطلق

عبد الله العامري ومعاوية بن حيدة والمغيرة بن ثعبان والمقدام بن معد يكرب وأبو سعيد
الخدري قولهم من بنى لله مسجدا يدل على أن الأجر المذكور يحصل ببناء المسجد لا يجعل
الأرض مسجدا من غير بناء وأنه لا يكفي في ذلك تحويطه من غير حصول معنى البناء
والتشكيك في مسجد الله - موجع فيدخل قيد الكبير والصغير وعن أنس عند الترمذي
مر فوعا بن زيادة لفظ كبيرا أو صغيرا ويدل لذلك رواية كحفص قطاة وهي مروعة
ثابتة عند ابن أبي شيبة عن عثمان وابن حبان والبخاري عن أبي ذر وأبي مسلم الكبي من
حديث ابن عباس والطبراني عن أبي بكر وابن حزيمة عن جابر وحمل ذلك العلماء على
المبالغة لأن المكان الذي تقعه القطاة لتضع فيه يضاها وتر قد عليه لا يكفي مقداره
للاصلاة وقيل هي على ظاهرها والمعنى أنه يزيد في مسجد قدر يحتاج اليه تكون تلك
الزيادة هذا القدر أو يشترك جماعة في بناء مسجد فيقع حصه كل واحد منهم ذلك القدر
وفي رواية للبخاري قال بكير حبيب أنه قال يعني شيخه عاصم بن عمر بن قتادة يعني به
وجه الله قال الحافظ وهذه الجملة لم يجرم بها بكير في الحديث ولم أرها إلا من طريقه هكذا
وكانه البست في الحديث بالنظرها فان كل من روى الحديث من جميع الطرق اليه لفظهم
من بنى لله مسجدا فكان بكيرا - بها قد كرها بالمعنى مترددا في اللفظ الذي ظنه انتهى
ولكنه يؤدي معنى هذه الزيادة قوله بنى لله فان الباني للربا والسعة والمباهاة ليس
بائيا لله وأخرج الطبراني من حديث عائشة بن زيادة لا يريد به ربا ولا سعة قوله بنى الله
يتأني الجنة زاد البخاري في رواية مثله وكذا الترمذي وقد اختلف في معنى المماثلة
فقال ابن العربي مثله في القدر والمساحة ويرد زيارته ميتا أو سعة منه عند أحد والطبراني
من حديث ابن عمر وروى أحمد أيضا من طريق وائل بن الأصبغ بالنظر أفضل منه
وقيل مثله في الجود والخصامة وطول البقاء ويرده ابن بناء الجنة لا يخرب بخلاف بناء
المسجد فلا مماثلة وقال صاحب المفهم هذه المماثلة ليست على ظاهرها وإنما يعني أنه ينبغي
له بشوايه يتأشرف وأعظم وأرفع وقال النووي يحتمل أن يكون مثله معناه بنى الله
له مثله في معنى البيت وأما صنته في السعة وغيرها فمعلوم فضلها فانها ما لا عين رأت
ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ويحتمل أن يكون معناه أن فضله على بيوت الجنة
كفضل المسجد على بيوت الدنيا انتهى قال الحافظ لنظ المثل له استعمالان أحدهما
الأفراد مطلقا كقوله تعالى فقالوا أنؤمن لبشر ين مثانا والآخر المطابقة كقوله
تعالى أم أمثالكم فعلى الأول لا يمنع أن يكون الجزاء أبنية متعددة فيحصل جواب من
أنه شك في تقيده بقوله مثله مع أن الحسنة بعشر أمثالها لا يحتمل أن يكون المراد بنى
الله له عشرة أبنية مثله وأما من أجاب باحتمال أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم قال

عليهم ذلك وقد كان صلى الله عليه وآله وسلم لم اذابت بعنا الى جهة من الجهات يقول يسروا ولا تعسروا وفي هذه الجملة إشارة
الى تضعيف وجوب حفر الأرض اذ لو وجب لزال معنى التيسير وصاروا معسرين وأخرج مسلم هذا الحديث مطولا وزاد
به ثم إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دعا فقال له ان هذه المساجد لا تصلح لشي من هذا البول ولا القذر وإنما هي لذكر

الله والصلوة وقراءة القرآن وفي هذا الحديث من النوائد ان الاحتراز من نجاسة كان مقررا في تقوى العصابة ولهذا بادروا الى الانكار بحضرة صلى الله عليه وآله وسلم قبل استئذانه ولما تقرر عندهم ايضا من طلب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واستدل به على جواز لقائهم ٢٦ بالعموم الى ان يظهر التخصيص قال ابن دقيق العيد والذي يظهر ان

القدس ينصتم عند ادخال
التخصيص عند المجتهد ولا يجب
التوقف عن العمل بالعموم
لذلك لان علماء الامصار ما برحوا
يقفون بما بلغهم من غير توقف
على البحث عن التخصيص وهذه
القصة ايضا اذ لم ينكر النبي
صلى الله عليه وآله وسلم على
العصابة ولم يقل لهم نهيتم
الاعراب بل امرهم بالكف
عنه لانه مصلحة الراجحة وهو دفع
اعظم الفسادتين باحتمال
ايسرهما وتحصيل اعظم
المصلتين بقوله ايسرهما وفيه
المبادرة الى ازالة المفسد عند
زوال المانع لامرهم عند فراغه
بصب الماء وفيه تعيين الماء
لازالة النجاسة لان الجفاف
بالريح او الشمس لو كان يكفي
لما حصل التكليف بطاب الدلو
وفيه ان غزالة النجاسة الواقعة
على الارض طاهرة و يلتصق به
غير الواقعة لان البلة الباقية على
الارض غزالة نجاسة فاذا لم
ينبت ان التراب ينقل وعلما ان
المقصود التطهير تعين الحكم
بطهارة البلة فاذا كانت طاهرة
فالتفصيل ايضا مثلها لعدم
الفارق ويستدل به ايضا على
عدم اشتراط نضوب الماء لانه

ذلك قبل نزول قوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ففيه بعد وكذا من اُجاب بأن
التقية بما لو اُحد لا ينفي الزيادة قال ومن الاجوبة المرضية ان المثلية هنا بحسب
الكمية والزيادة حاصله بحسب الكيفية فكمن يتخير من عشرة قبل مائة وهذا
لذي ارضاه هو الاحتمال الاول الذي ذكره النووي وقيل ان المثلية هي ان جراه
هذه الحسنة من جنس البناء لا من غيره مع قطع النظر عن غير ذلك مع ان التفاوت حاصل
قطعا بالنسبة الى ضيق الدنيا وسعة الجنة قال في المنهاج هذا البيت والله اعلم مثل بيت
خديجة الذي قال فيه انه من قصب يريد من قصب الزمرد والياقوت انتهى (وعن ابن
عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من بنى قبة مسجدا ولو كحفص قطاة لبقيها
بنى الله له بيتا في الجنة رواه أحمد) الكلام على الحديث بخبره مما تقدم من تفسيره قد قدمناه
في شرح الذي قبله

• (باب الاقتصاد في بناء المساجد) •

عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما أمرت بتشديد المساجد
قال ابن عباس اترخفها كما ترخفت اليهود والنصارى أخرجه أبو داود الحديث
صححه ابن حبان ورجاله رجال الصحيح لان ابا داود رواه عن سفیان بن عيينة عن سفیان
النوري عن أبي فزارة وهو راى ابن كيسان الكوفي وقد أخرجه له مسلم لم عن يزيد بن
الاصم هو العامري اتا بهي أخرجه له مسلم ايضا عن ابن عباس وقد أخرجه البخاري
في صحيحه قول ابن عباس المذکور تعليقا وانما لم يذكر البخاري المرفوع للاختلاف على
يزيد بن الاصم في وصله وارساله قاله الحافظ قوله ما أمرت بضم الهمزة وكسر الميم بمعنى
للمفعول قول التشديد المساجد قال البغوي في شرح السنة التشديد رفع البناء وتطويله
ومنه قوله تعالى بروج مشيدة وهي التي طول بناؤها يقال شدت الشيء اذا بدمه مثل بعتة
أعنه اذا بعتته بالشد وهو الجص وشيدته تشييدا طوله ورفعه وقيل المراد بالبروج
المشيدة المخصصة قال ابن رسلان والمنه ور في الحديث ان المراد بتشديد المساجد هنا
رفع البناء وتطويله كما قال البغوي وفيه رد على من حمل قوله تعالى في بيوت أذن الله أن
ترفع على رفعين ثم وهو الحقيقة بل المراد تعظيم فلا يذكر فيه الخلق من الأقوال
ونظميها من الاناس والانجاس ولا ترفع فيها الاصوات انتهى قوله قال ابن
عباس هكذا رواه ابن حبان موقوفا وقوله حديث ابن عباس ايضا مرفوعا وظن
الطبري في شرح المشكاة انه ما حديث واحد فشرحه على ان اللام في ترخفها
مكتسورة قال وهي لام التعاليل للمنفق قبله والمعنى ما أمرت بالتشديد ليجعل

ذريعة

لواشترط لتوقفت طهارة الارض على الجفاف وكذلك لا يشترط عصر النوب اذا فارق وقال

الموفق في المغنى بعد ان حكى الخلاف الاول الحكم بالطهارة طاعة الان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يشترط في الصلوة
على بول الا برأى شيئا وفيه الرقي بالجاهل وتعليمه ما يلزمه من غير تعنيف اذا لم يكن ذلك منه عنادا ولا سيما ان كان ممن يحتاج

الى استئلافه وفيه واقفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحسن خلقه قال ابن ماجه وابن حبان في حديث أبي هريرة فقال الاعرابي
بعد ان فقه في الاسلام فقام الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يابى وأى فلم يؤذ ولم يسب وفيه نهظيم المسجد وتزجيه عن
الاقدار وظاهر الحصر من سياق مسلم في حديث أنس انه لا يجوز ٢٧ في المسجد شئ غير ما ذكر من الصلاة

وتلاوة القرآن والذ كر لكن
الاجماع على ان مفهوم الحصر
منه غير معمول به ولا ريب ان
فعل غير المذ كورات وما في
معناها خلاف الاولى وفيه
ان الارض قطهر بسبب الماء
عليها ولا يشترط حفرها
خلافا للحنفية واحتجوا فيه
بحديث جاء من ثلاث طرق
أحدها موصول عن ابن
مسعود أخرجه الطحاوى
لكن اسناده ضعيف قاله أحمد
وعليه والآخران مرسلان
وهو يلزم من يحتج بالمرسل مطلقا
وكذا من يحتج به اذا اعتضد
مطلقا والشاهد انما يعتضد
عنده اذا كان من رواية كبار
التابعين وكان من أرسل اذا
سمى لا يسمى الاتفة وذلك
منه قد وفى المرسلين المذ كورين
على ما هو ظاهر من سنديهما
والله أعلم كذا فى الفتح ورواة
هذا الحديث خمسة ما بين
حصى ومدنى وبصرى وفيه
التحديث بالجمع والاختبار به
والتوحيد والغنة (عن أم
قيس) ذكرها الذهبي في تجريد
الكفى ولم يذكر لها اسما
وعند ابن عبد البر سمعها جماعة
وعند السهيلي آمنة (بفتح حصر)

ذريعة الى الزخرفة قال والنون فيه لجر دالتا كيد وفيه نوع تانيب وتوبيخ ثم قال
ويجوز فتح اللام على انه اجواب القسم قال الحافظ وهذا يعنى فتح اللام هو المعقد
والاول لم تثبت به لرواية أصلا فلا يعتره وكلام ابن عباس فيه مضمون من كلام النبي
صلى الله عليه وآله وسلم في الكتب المشهورة وغيرها انتهى والزخرفة الزينة قال محيى
السنة انهم زخرفوا المساجد عند ما بدلو دينهم وحرفوا كتبهم وأنتم تصيرون الى مثل
حالهم وسيصير أمركم الى المراتبة بالمساجد والمباهاة بتشديد هاء وتزيينها قال أبو الدرداء
اذا حديث مصاحفكم وزوقتم أجركم فالدمار عليكم قال ابن رسلان وهذا الحديث
فيه مجزؤه ظاهرة لاخباره صلى الله عليه وآله وسلم عما سيحدث بعد فان تزويق المساجد
والمباهاة بزخرفتها كثر من الملوك والأمراء في هذا الزمان بالقاهرة والشام وبيت المقدس
باخذهم أموال الناس ظلموا وعارتم بها المدارس على شكل بديع نال الله السلامة
والعافية انتهى والحديث يدل على ان تشييد المساجد بدعة وقد روى عن أبي حنيفة
الترخيص في ذلك وروى عن أبي طالب انه لا كراهة في تزيين المحراب وقال المنصور
بالله انه يجوز في جميع المسجد وقال البدر بن المنير لما شيد الناس بيوتهم وزخرفوها
ناسب أن يصنع ذلك بالمساجد صونها عن الاستماتة وتعقب بأن المدح ان كان للعت على
اتباع السلف في ترك الرفاهية فهو كما قال وان كان تلشسية شغل بال المصلى بالزخرفة فلا
لبقاء الله ومن جملة ما عول عليه الجوزور للتعين بأن السلف لم يحصل منهم الاسكار
على من فعل ذلك وبأنه بدعة مستحقة وبأنه مرغى الى المسجد وهذه حج لا يعول عليها
من له حظ من التوفيق لاسيما مع مقابلة الحديث الدالة على ان التزيين ليس من أمر
رسول الله صلى الله عليه وسلم وانه نوع من المباهاة المحرمة وانه من علامات الساعة
كما روى عن علي عليه السلام وانه من صنع اليهود والنصارى وقد كان صلى الله عليه
وسلم يحب مخالفتهم ويرشد اليها عموما وخصوصا ودعوى ترك الاسكار لسلف
ممنوعة لان التزيين بدعة أحدثها أهل الدول الجائرة من غير مؤاذنة لاهل العلم والفضل
وأحد ثامن البدع ما لا باقى عليه الحصر ولا ينضم له أحد وسكت العلماء عنه ثم تقية
لأرضابى قام في وجه باطلهم جماعة من علماء لاخرة وصرخوا بين أظهرهم بنى ذلك
عليهم ودعوى انه بدعة مستحقة باطلة وقد عرفناك وجه بطلانها في شرح حديث من
عمل عملا ليس عليه أمرناه ورد في باب الصلاة في قوب الحرير والغصب ودعوى أنه
مرغى الى المسجد فاسدة لا ركونه داعيا الى المسجد و مرغبا اليه لا يكون الامن كان

بكسر الميم وسكون الحاء وهى أخت عكاشة بن محصن وهى من المعمرات المهاجرات الاول ولها فى البخارى حديثان (رضى
الله عنها) انها أتت بآبى لها صغير ذكر (لم يأكل الطعام) لعدم قدرته على مضغه ودفعه لمعدته وفى الفتح المراد بالطعام ما عدا
اللبن الذى يرضعه والتمر الذى يحنك به والعلل الذى يلغقه للمداوة وغيرها فكان الميراد انه لم يحصل له الاخذ ابغى اللب على

الاستقلال (الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاجاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجره) يكسر الحاء وقضها
وسكون الجيم (فبال على قوبه) أي قوب النبي صلى الله عليه وآله وسلم (قد عاباه فنفضه) أي رشه بماء معه وغلبه من غير سيلان
ومسلم عن ابن شهاب فلم يرد على أن ٣٨ نضح بالماء وله أيضا فرشه زاد أبو عوانة في مصنفه عليه ولم يأت أيضا

غرضه وغاية قصده النظر الى تلك النقوش والزخرفة فاما من كان غرضه قصد المساجد
لعبادة الله التي لا تكون عبادة على الحقيقة الامع خشوع والا كانت بحسب بلا روح
فليت الاشغلة عن ذلك كما فعله صلى الله عليه وآله وسلم في الانبياء التي بعثهم الى
بي جهنم وكما تدم من هتكه للاستور التي فيها نقوش وكما ساقى في باب تنزيه قبله المصل
عما يلهي وتقوم البدع المعوجة التي يحدثها الملوك توقع أهل العلم في المسالك الضيقة
يشكلون لذلك من الحجج الواهية ما لا يتفق الا على جهمة (وعن أنس ان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال لا تقوم الساعة حتى يتباهى الناس في المساجد رواه الخمسة الا

الترمذي وقال البخاري قال أبو سعيد كان وقف المسجد من جريد الفل وأمر عمر ببناء
المسجد وقال كن الناس وياك ان تحمرا وتصفرفتن الناس الحديث صححه ابن
خزيمة وأورده البخاري عن أنس تعلقا بلفظ يتباهون بها ثم لا يعمرون الا قليلا وصله
أبو يعلى الموصلي في مسنده وروى الحديث أبو نعيم في كتاب المساجد من الوجه الذي
عند ابن خزيمة بلفظ يتباهون بكثرة المساجد قوله حتى يتباهى الناس في المساجد أي
يتفاخرون في بناء المساجد والمباهاة بها كما في رواية البخاري ان يتفاخروا بها بالنقش
ولكثرة وروى في شرح السنة بسنده عن أبي تلابة قال غدا نافع أنس بن مالك الى
الزاوية فحضرت صلاة الصبح فمرنا بجد فقال أنس أي مسجد هذا قالوا مسجد احدث
الا كن فقال أنس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال سيأتي على الناس زمان
يتباهون في المساجد ثم لا يعمرون الا قليلا قوله وقال كن الناس قال الحفاظ
وقع في روايتهما كن الناس بضم النون وكسر الكاف وتشديد الهمزة
بلفظ المضارع من كن الرباعي يقال أكننت الشيء اكنا أي صنته وسترته وحكي أبو
زيد كنته من الكنا في معنى أكننته وقرئ الكنا في بينهما فقال كنته أي سترته
وأكننته في نفسه أي أسرته ووقع في رواية الاصمعي أن كن يفتح الهمزة لنون فعل
أمر من الاكنا أيضا ويرجع قوله قبله وأمر عمر وقوله بعده وياك وتوجه الاولى بانه
خاطب القوم بما أراد ثم التفت الى الصانع فقال له وياك أو يحتمل قوله وياك على
التعريض كانه خاطب نفسه بذلك قال عياض وفي رواية غير الاصمعي كن الناس بمحذف
الهمزة وكسر الكاف وهو صحيح أيضا وجوز ابن مالك ضم الكاف على انه من كن فهو
مكتون انتهى قال الحفاظ وهو متجه لكن الرواية لا تساعد قوله فتنت الناس بفتح
الساكن من قن وضبطه الاصمعي بالضم من أفتن وذكر ان الاصمعي أنكره وان أبا عبيدة

فصبه عليه ولا يعبأه أيضا
فصبه على البول يتبعه اياه (ولم
يفعله) لانه لم يبلغ الاسالة
وروى ابن خزيمة والحاكم
ومحمد بن يعقوب من بول الجارية
وبرش من بول الغلام والنضح
ليس بالقول كإدله عليه كلام
أهل اللغة في الصحاح ولجمل
وديان الادب والمختب لكرام
والافعال لابن طريف
والقاموس النضح الرش
واستدل بعضهم بقوله لم يفعله
على طهارة بول الصبي وبه قال
أحمد وإسحق وأبو نورو وحكي
عن مالك والاوزاعي وقال
مالك وأبو حنيفة رحمه الله
بعدم الفرق بين الذكر والانثى
في الغسل في بوله ما يدل ان
النضح بمعنى الغسل والحديث
واللغة يرد في هذا الحديث من
القوائد النصب الى حسن
المعاشرة والتواضع والرفق
بالصغار وتحييتك المولود
والسيرك باهل الفضل وحل
الاطفال اليهم حال الولادة
وبعدها وحكم بول الغلام
والجارية قبل أن يطعما وهو
مقصود الباب ورواه هذا
الحديث الخمسة ما بين تنبسي
ومدني وفيه الحديث والاعبار

أجازه

والعنينة (عن حذيفة) بن اليمان واسم اليمان حنبل مخرأ يقال حنبل يكسر ثم

سكون العيسى بالموحدة حليف الانصار صحابي جليل من السابقين صح في مسلم عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم أعلم بما كان وما يكون ان تقوم الساعة وأبو عبيد الله أيضا استشهد بأحدومات حذيفة في أول خلافة على سنة

وثلاثين له في البخاري اثنان وعشرون حديثا (رضي الله عنه قال أفي النبي صلى الله عليه وآله) (وتسلم سباطة) بالضم من رواية
 كثة وفي الفتح هي المزبلة والكثاسة تكون بفناء الدور مرفقا لاهله أو تكون في الغالب سهلة لا يرتفع فيها البول على الباطل
 (قوم) من الانصار وهذه الاضافة اضافة اختصاص لأملاك لانها ٢٩ لا تفلو عن الكثاسة وفي رواية أحمد

فتابعه - دت منه فادفاني حتى

صرت قرييما من عقبيه (فقال)
 صلى الله عليه وآله وسلم في
 الكثة لمنها أي مهولتها حال
 كونه (فأما) بيان الجواز وأولاه
 لم يجز - دلالة عموم مكانا فاضطر
 للقيام أو كان بأرضه وهو باطن
 ركبته الشربة - جرح أو
 استنفا من وجع صلبه - على
 عادة العرب في ذلك أو ان البول
 قائما أحسن للفرج فاعله خشي
 من البول فاعدا مع قربه من
 الناس خروج صوت منه ولعله
 كان مشغولا بأمور المساكين
 والمطرفي مع الحميم وطال عليه
 الجلس حتى لم يمكنه التباعد
 خشية الضرر وقد أباح البول
 فأما جماعة من العصاة والتابعين
 والامام أحمد وقال مالك ان كان
 في مكان لا يتطار عليه منه شيء
 فلا بأس به والافكره وكرهه
 للزينة عامة العلماء (ثم دعا صلى
 الله عليه وآله وسلم بنا فبغته
 بمفتوحا) به وزاد عيسى بن
 يونس فيه عن الاعشى ما أخرجه
 ابن عبد البر في التهذيب - عند
 صحيح ان ذلك كان بالمدينة
 واستنبط من الحديث جواز
 البول بالقرى من الديار وان

أجازه فقال فتن وأمتن بمعنى قال ابن بطلان كان عرفهم من ذلك رد الشارع للخصصة إلى أبي
 جهم من أجل الاعلام التي فيها وقال ابن أبي الهيثم عن - لاقى قال الحافظ ويحتمل ان
 يكون عند عمر من ذلك علم خاص بهذه المسألة فقد روى ابن ماجه من طريق عرو بن
 معمر عن عمر بن قواما ساء عمل قوم قط الاخر فواما ساء - دهم ورجاله ثقات الاشيخ
 جبارة بن المغلس فقيه مقال

• (باب كنس المساجد وتطعيمها وصيانتها من الروائح الكريهة) •

(عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عرضت على أجور أمتي حتى القذاة
 يخرجها الرجل من المسجد - وعرضت على ذنوب أمتي فلم أر ذنبا أعظم من سور من
 القرآن أو آية أو تمارة رجل ثم نسيها رواه أبو داود) الحديث أخرجه أيضا الترمذي وقال
 هذا حديث غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه قال وذا كرت به محمد بن اسمعيل يعني
 البخاري فلم يعرفه واستغربه قال محمد - دولا أعرف للمطلب بن عبد الله يعني الراوي له عن
 أنس سمعا من أحمد من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا قوله - دتني من
 شهد خطبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأنكر على بن المديني ان يكون المطلب سمع
 من أنس وفي اسناده عبد الحميد بن عبد العزيز بن أبي راود الأزدي وثقه يحيى بن معين
 وتكلم فيه غير واحد قال الحافظ في بلوغ المرام ومعه ابن خزيمة قوله القذاة بضمف
 الذال المعجمة والقصر الواحدة من التبن والتراب وغير ذلك قال أهل اللغة القذا في العين
 والشراب محايطة فيه ثم استعمل في كل شيء يقع في البيت وغيره اذا كان يسيرا قال ابن
 رسلان في شرح السنن فيه ترغيب في تنظيف المساجد - دما يحصل فيها من القمامات
 القليلة انها تكتب في أجورهم وتعرض على نبيهم واذا كتب هذا القليل وعرض
 فيكتب الكبير ويعرض من باب الاولى فقيه تبيينه بالادنى على الاعلى وبالظاهر عن
 التمس والمساكنات على قدر الاعمال قال وسعت من بعض المشايخ انه ينبغي لمن أخرج
 قذا من المسجد أو أذى من طريق المسلمين ان يقول عند أخذه لا اله الا الله ليجمع بين
 أدبى شعب الايمان وأعمالها وهي كلمة التوحيد وبين الافعال والاقوال وان اجتمع
 القلب مع اللسان كان ذلك أكمل انتهى الا انه لا ينبغي ان الاحكام الشرعية تحتاج
 الى دليل وقوله يعني حكم شرعي قوله فلم أر ذنبا أعظم قال شارح المصابيح أي من سائر
 الذنوب الصغائر لان بيان القرآن من الحفظ ليس بذنب كبير ان لم يكن من استخفافه
 وقلة تعظيمه للقرآن وانما قال صلى الله عليه وآله وسلم لم هذا التشديد العظيم تحريضا منه

مدافعة البول مكروهة ورواه هذا الحديث الخمسة ما بين خراساني وكوفي وفيه التحديد والعنفه وأخرجه البخاري أيضا
 في الطهارة وكذا مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (وعنه) أي عن حديثه رضي الله عنه (في رواية أخرى قال)
 يا بني أنا والنبي صلى الله عليه وآله وسلم نجاشي فاني سباطة قوم خلف حائط فقام كما يقوم أحدكم فبال (فالتبذرت) أي ذهبت

ملحمة (منه فاشار الى) يده أو برأسه (بلحنته) فة اليا حذيفة استرلى كما عند الطبراني من حديث حمزة بن مالك (فمقت عند عقبه حتى فرغ) وفي اشارته صلى الله عليه وآله وسلم لم لحذيفة دليل على انه لم يبع بدعته بحيث لا يراه والمعنى في ادائه اياه مع احتساب الانقاذ في الحاجة أن

٤٠

على مراعاة حفظ القرآن انتهى والتقييد بالصحة - فاشترى يحتاج الى دليل وقيل المراد بقوله نسيتها ترك العمل بها ومنه قوله تعالى نسوا الله فانساهم وهو مجاز لا يصر اليه الا لموجب (وعن عائشة قالت أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ببناء المساجد في الدور وأن تنظف وتطيب رواء الخمسة الا الناسى وعن - مرة بن جندب قال أمر نازر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان تحفظ المساجد في ديارنا وأمرنا ان نطهرها رواء أحمد والترمذي وصححه ورواه أبو داود ولفظه كان يأمرنا بالمساجد ان نصنعها في ديارنا ونصلح صنعنا ونطهرها) الحديث الاول أخرجه الترمذي مسندا ومرواه أبو داود عن حسين بن علي بن الأسود الجهلي قال أبو حاتم صدوق عن زائدة بن قدامة وأبن بسيت وهما ثقتان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعا والحديث الثاني رواه أحمد بإسناد صحيح وكذا روى غيره بإسناد جيدة قوله في الدور وقال الشعبي في شرح السنة يريد المحال التي فيها الدور ومنه قوله تعالى سار يكمد دار الفاسقين لانهم كانوا يسمون المحلة التي اجتمعت فيها قبيلة دارا ومنه الحديث ما بقيت دار الا في فيها مسجد قال سفيان بن عيينة المساجد في الدور يعني القبائل أي من العرب يتصل بعضها ببعض وهم بنو أب واحد يفي لكل قبيلة مسجد هذا ظاهره في تفسير سفيان الدور قال أهل اللغة الاصل في اطلاق الدور على المواضع وقد تطلق على القبائل مجازا قال بعض المحدثين والبساتين في معنى الدور وعلى هذا فيستحب بناء المسجد من حجر أو لبن أو مدرا أو خشب أو غير ذلك في كل محلة يحلها المقيمون بها وكل بيتين مجتمعة وقال في شرح المشكاة الدور المذكورة في الحديث جمع دار وهو اسم جامع للبناء والعروة والمحلة والمراد بالمحلات فانهم كانوا يسمون المحلة التي اجتمعت فيها قبيلة دارا أو محمول على اتخاذها للصلاة كالمسجد يصلى فيه أهل البيت قاله ابن عبد الملك والاول هو المعول عليه انتهى وقال شارح المصابيح يحتمل ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم أذن ان يبنى الرجل في داره مسجد يصلى فيه أهل بيته انتهى فعلى تفسير الدار بالمحلة المساجد المذكورة في الحديث جمع مسجد بكسر الجيم وعلى تفسيرها بدار الرجل المساجد جمع مسجد بفتح الجيم وقد نقل عن سيبويه ما يؤدى هذا المعنى قوله وان تنظف بالظاء المشالة لا بالاضافة تعصيف ومعناه تطهر كما في رواية ابن ماجه والمراد بتنظيفها من الوسخ والدفن قوله وتطيب قال ابن رسلان بطيب الرجال وهو ما خفى لونه وظاهره يصح فان اللون ربما شغل بصر المصلى والاولى في تطيب

الافنية المكونة أو قرية منها ولا تكاد تخلو عن مارواغا اتبذ حذيفة لئلا يجمع شيئا مما يقع في الحديث فلما بال عليه السلام قائما وأمن منه ذلك أمره بالقرب منه ورواه هذا الحديث الخمسة ما بين كوفي ورازي (عن أسماء) ذات النطاقين بنت أبي بكر الصديق أم عبد الله بن الزبير من المهاجرات وكانت عارفة بتعبير الرؤيا توفيت سنة ثلاث وسبعين بمكة بعد ان بنا عبد الله بايام بلغت مائة سنة لم يقطع لها سن ولم يشكرها عقل لها في البخاري ستة عشر حديثا (رضي الله عنها) قالت جاءت امرأتها الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم والمرأتها هي أسماء كما وقع في رواية الشافعي بإسناد صحيح على شرط الشيخين ولا يعد ان يسمم الراوى اسم نفسه (فقلت أرايت) يا رسول الله (احدنا فحيض) حال كونها (في الثوب) ومن ضرورية ذلك غالبا وصول الدم اليه والبخاري من طريق مالك من هشام اذا أصاب ثوبها الدم من الحيضة وأطلقت الرواية وأرادت الاخبار لانها سببه أي اخبرني وألست فها م يعني

المسجد

الامر بجامع الطلب (كيف تصنع) به (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (فمقت)

بضم الحاء أي تفركه وتحكه والمراد بذلك ازالة عينه (ثم تفرسه بالماء) أي تفرك الثوب وتقلعه بذلك باطراف أصابعها أو بظفرها مع صبي الماء عليه وفي رواية تفرسه بتشديد الراء المكسورة قال أبو عبيد معني التشديد بقطع (وتنظيفه) أي

تغسله بان نصب عليه الماء قليلا قليلا قال الخطابي تحت المسجد من الدم لتزول عينه ثم تقرصه بان تقبض عليه باصبعها ثم تقمزه خزا جيدا وتلكه حتى ينحل ما تشربه من الدم ثم تنفضه ٤١ أى نصب عليه والنضح هنا الفسل حتى يزول الاثر وفي نسخة ثم تنفضه

(وتصل فيه) وفي هذا الحديث دليل على أن النجاسات انما تزال بالماء دون غيره من المائعات وهذا قول الجمهور خلافا لابي

حنيفة وصاحبيه لان جميع النجاسات بمثابة الدم ولا فرق بينه وبينها اجماعا وفيه أن قليل دم الحيض لا يعنى عنه كسائر

النجاسات بخلاف سائر الدماء وعن مالك يعنى عن قليل الدم ويفسل قليل غيره من النجاسات وعن الحنفية يعنى عن قدر

الدرهم ورواه هذا الحديث الترمذي ما بين مكى ومدنى وفيه التهذيب والنعنعة وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة

والسبوع وأبو داود والترمذي وابن ماجه في الطهارة (عن عائشة رضي الله عنها قالت جاءت فاطمة ابنة أبي حبيش) قيس

ابن المطلب وهي قرشية أسدية (الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت يا رسول الله انى امرأة استعاض) أى يستقرى

الدم بعد أيامى المعتادة اذ الاستحاضة جريان الدم من فرج المرأة في غير أوانه والسين

المسجد مواضع المصلين ومواضع سجودهم أول ويجوز ان يحمل التطيب على التجمير في المسجد والظاهر ان الامر ببناء المسجد للذهب الحديث جهلت انما الارض مسجد او حديث أينما أدركت الصلاة فصل (وعن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

قال من أكل الثوم والبصل والكراث فلا يقربن مسجدنا فان الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم متفق عليه) قال النووي بعد ان ذكر حديث مسلم بلفظ فلا يقربن

المسجد وهذا نص صحيح يبنى من أكل الثوم ونحوه عن دخول كل مسجد وهذا مذهب العلماء كافة الا ما حكاه القاضى عياض عن بعض العلماء ان التمسى خاص بمسجد النبي

صلى الله عليه وسلم لقوله في رواية مسجدنا ووجه الجمهور فلا يقربن المسجد قال ابن دقيق العيدو يكون مسجدنا للجنس أو اضرب المثال فانه معلل اما بتأذى الآدميين أو بتأذى الملائكة الحاضرين وذلك قديو جـد في المساجد كلها ثم ان التمسى انما هو

عن حضور المسجد لاهن أكل الثوم والبصل ونحوهما فهذه البقول حلال باجماع من يعتد به وحكى القاضى عياض عن أهل الظاهر تحريمها لانها تنزع عن حضور الجماعة وهي عندهم فرض عين ووجه الجمهور قوله صلى الله عليه وسلم في أحاديث الباب

كل فاني أبغى من لا تنابى وقوله صلى الله عليه وسلم أيها الناس ليس لي تحريم ما أحل الله والله كنهها شجرة أكره ريحها أخرجه مسلم وغيره قال العلماء ويلحق بالثوم والبصل والكراث كل ماله رائحة كريهة من المأكولات وغيرها قال القاضى عياض

ويلحق به من أكل بخلاو كان تبشأ قال ابن المارابط ويلحق به من به بخير في فيه أو به جرح له رائحة قال القاضى وقاس العلماء على هذا اجماع الصلاة غير المسجد كصلى العيد والجنائز ونحوهما من مجامع العبادات وكذا اجماع العلم والذكر والولائم ونحوها ولا يلحق بها الاسواق ونحوها انتهى وفيه ان العلة ان كانت هي التأذى فلا وجه لاجراج

الاسواق وان كانت مركبة من التأذى وكونه حاصل لاشتغالين بطاعة مع ذلك ولكن العلة المذكورة في الحديث هي تأذى الملائكة فينبقى الاقتصار على الحاق المواطن التي تحضرها الملائكة وقد ورد في حديث عند مسلم بلفظ لا يؤذي نابريج الثوم وهي تقتضى التعليل بتأذى بنى آدم قال ابن دقيق العيد والظاهر ان كل واحد منهم ماعلة مستقلة انتهى وعلى هذا الاسواق كغيرها من مجامع العبادات وقد استدل بالحديث على عدم وجوب الجماعة قال ابن دقيق العيد ونقر به ان يقال كل هذه الامور جائزة بما ذكرنا ومن لوازم ترك صلاة الجماعة في حق آكلها ولازم الجنائز ترك الجماعة في حق آكلها

الى غير ذلك وهو دم الاستحاضة كافي استعبر الطين (فلا أظهر) لدوامه (أفادع) أى اترك الصلاة والعطف على مقدر بهد الهمة لان لها مصدر الكلام أى يكون له حكم المائض فترك (الصلاة) أو ان الاستعاضة ليس

بأقبال التفرير فزالت صدقة بفتح (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم لا) أي لا تذهب الصلاة (اعمل ذلك) بكسر
الكاف (عرق) أي دم عرق بكسر العين ويسمى العازل (وأيضاً بضم) لأنه يخرج من قعر الرحم (فاذا أقيمت
حضنتك) بفتح الحاء المرة بالكسر اسم لأم ٤٢ والخرقعة التي نستشف بها المرأة والحالة أو الفتح يخطأ والصواب

الكسر لان المراد بها الحالة
قوله الخطأ في ورده القاضى عماض
وغیره بل قالوا الاظهر الفتح
لان المراد اذا أقبل الخاض
(فذهب الصلاة) أي اتركها
وهذا النهي للتحریم ويقضى
فساد الصلاة بالاجماع (واذا
أدبرت) أي انقطعت فالمراد
بالأقبال والادبار هنا التبداء
دم الحيض وانقطاعه (فاغلى
هذه الدم) أي واغسلني والامر
بالاغسال مستفاد من أدلة
أخرى ومفهومه أنها كانت
تغيب بين الحيض والاستحاضة
فلذلك وكل الامر اليها في معرفة
ذلك (ثم صلى) أول صلاة تدركيها
وقال مالك في رواية تستظهر
بالامساك عن الصلاة ونحوها
ثلاثة أيام على عاداتها (ثم توضئ)
بصبغة الامر (لكل صلاة حتى
يجيء ذلك الوقت) أي وقت
اقبال الحيض وتفاصيل حكمه
مستوفاة في الكتب المبسطة
ورواة هذا الحديث ستة وفيه
الاخبار والتحديث والعنفنة
وأخرجه مسلم في الطهارة
وكذا الترمذي والنسائي وأبو
داود (وعنها) أي عن عائشة
الصديقة (رضي الله عنها) قالت
كنت أغسل الجنابة أي أثرها

جائز وذلك ينافي الوجوب وأهل الظاهر القائلون بتحريم كل ماله رائحة كريهة
يقولون ان صلاة الجماعة واجبة على الاعيان ولا يتم الا بترك كل النوم لهذا الحديث
وما لا يتم الواجب الابه فهو واجب فتركه كل ذلك واجب قوله فان الملائكة تنأذى
قال النووي هو بتشديد الذال ووقع في أكثر الاصول بالتخفيف وهي لغة يقال أذى
يأذى مثل عى يعى قال قال العلماء وفي هذا الحديث دليل على منع من كل النوم
من دخول المسجد وان كان خاليا لانه على الملائكة وأهملوا الاحاديث

• (باب ما يقول اذا دخل المسجد واذا خرج منه) •

(عن أبي حميد وأبي أسيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا دخل أحدكم
المسجد فليقل اللهم افتح لنا أبواب رحمتك واذا خرج فليقل اللهم اني أسألك من فضلك
رواه أحمد والنسائي وكذلك مسلم وأبو داود وقال عن أبي حميد أو أبي أسيد بالشك
وأخرجه أيضا ابن ماجه عن أبي حميد وهو عبد الرحمن بن سعيد الساعدي وأبو
أسيد بضم الهمزة مصغرا هو مالك بن ربيعة الساعدي الانصاري قوله فليقل في رواية
أبي داود فليقل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم يقل وروى ابن السني عن أنس كان
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا دخل المسجد قال بسم الله اللهم صل على محمد واذا
خرج قال بسم الله اللهم صل على محمد قال النووي وروينا الصلاة على النبي صلى الله
عليه وآله وسلم عند دخول المسجد والخروج منه من رواية ابن عمر أيضا وسيأتي حديث
فاطمة عليها السلام قوله افتح لنا روايت أبي داود افتح لي ويجمع بينهما ما بان المنفرد
يقول اللهم افتح لي واذا دخل ومعه غيره يقول اللهم افتح لنا كذا قال ابن رسلان قوله
اللهم اني أسألك من فضلك في رواية الطبراني في الاوسط عن ابن عمر واذا خرج قال
اللهم افتح لنا أبواب فضلك وفي اسناده سالم بن عبد الله قال ابن رسلان وسؤال الفضل
عند الخروج موافق لقوله تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض وابتغوا من
فضل الله يعني الرزق الحلال وقيل وابتغوا من فضل الله هو طلب العلم والوجهان
متقاربان فان العلم هو من رزق الله تعالى لان الرزق لا يختص بقوت الابدان بل يدخل
فيه قوت الارواح والاسماع وغيرها قيل فضل الله عيادة مريض وزيارة أخ صالح
(وعن فاطمة الزهراء رضي الله عنها) قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا دخل
المسجد قال بسم الله والسلام على رسول الله اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك

لان الجنابة معنى فلا تغسل أو عبرت بها عن ذلك مجازا أو المراد المني من باب تسمية الشيء باسم سببه
فان وجوده سبب لبعده عن الصلاة ونحوها وأطلقت على المني اسم الجنابة وحيث قد فلا حاجة الى التقدير بالحذف أو بالجاز
(من ثوب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيخرج) من الحجرة (الى) المسجد لاجل (الصلاة وان يقع) بضم الباء وقع القاف جمع

بقصة أي موضع يخالفونه ما يلبه أي أثر (المأخوذ به) الشريف لانه خرج مبادوا الوقت ولم يكن له ثياب عليه ولا ابن
 ماجه وأنا أرى أثر الغسل فيه أي لم يجف ولمسلم من حديث عائشة كنت أفرك المني من نوب رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم ولا بن خزيمة وجان بسند صحيح كانت تحكه وهو يصلي ٤٣ ويجمع بينهما وبين حديث الباب يحمل الغسل

على الذنب على القول بطهارة
 المني كما هو مذهب الشافعي
 وأحدوا الحديث أن غسله نجاسة
 المسمر أو لا اختلاطه برطوبة
 الفرج على القول بنجاسته كما
 هو مذهب أبي حنيفة ومالك

رحمهما الله وحمل الحنفية الغسل
 على الرطب والفرك على اليابس
 وهو الرابع نظرا في الأدلة كما
 حقه فتا ذلك في من ذلك الختام
 شرح بلوغ المرام وروا هذا
 الحديث الخمسة ما بين مروزي
 ورق ومدي وفيه التصديت
 والاخبار والعنفنة وأخرجه
 مسلم وأبو داود والترمذي وقال
 حسن صحيح والنسائي وابن ماجه
 كاهم في الطهارة (عن أنس)

ابن مالك (رضي الله عنه قال قدم
 أناس) على رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم (من عكل) بضم
 العين وسكون الكاف قبيلة من
 نيم الرباب (أو) من (عريضة)
 مصفراحي من بجيلة لا من
 فضاء وليس عريضة عكلا لانهما
 قبيلتان متغايرتان لان عكلا
 من عدنان وعريضة من حطان
 والشك من جادو قال الكرماني
 ترديد من أنس وقال الداودي
 شك من الراوي وللجاري في
 الجهاد عن رهب عن أيوب ان

واذا خرج قال بسم الله والسلام على رسول الله الله - اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب
 فضلك ورواه أحمد وابن ماجه) الحديث اعناده في سنن ابن ماجه هكذا حدثنا أبو بكر بن
 أبي شيبة حدثنا اسمعيل بن ابراهيم وأبو معاوية عن ليث عن عبد الله بن الحسن عن أمه
 عن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره وفيه انقطاع لأن فاطمة بنت
 الحسين وهي أم عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي لم تذكر فاطمة الزهراء رضي الله عنها
 وليث المذكور في الاسناد ان كان ابن أبي سليم ففيه مقال معروف وهذا الحديث فيه
 زيادة التسمية والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم والدعاء بالمغفرة في الدخول
 والخروج وزيادة التسمية لم يثبت عند أي داود في الحديث الا قول وابن مردويه وزيادة
 التسمية ثابتة عند ابن السقي من حديث أنس كما تقدم وعن ابن مردويه وقد تقدمت
 زيادة الصلاة في داخل المسجد والخارج منه ان يجمع بين التسمية والصلاة
 والسلام على رسول الله والدعاء بالمغفرة والدعاء بفتح الابواب الرحمة داخل ولا أبواب
 الفضل خارجا وينبغي أيضا ان يضم الى ذلك ما أخرجه أبو
 داود من حديث عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان اذا دخل
 المسجد قال أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم
 قال فاذا قال ذلك قال الشيطان حفظ مني سائر اليوم وما أخرج الحاكم في المستدرک
 وقال صحيح على شرط الشيخين عن ابن عباس في قوله تعالى فاذا دخلتم بيوتا فاقبلوا على
 أنفسكم قال هو المسجد اذا دخلته فقل السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين

• (باب جامع فيما تصنع من المساجد وما أيج فيها) •

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من سمع رجلا يشد في مسجد
 ضالة فليقل لا أداما الله اليك فان المساجد لم تبين لهذا عن بريدة ان رجلا نشد في المسجد
 فقال من دعا الى الجمل الاحرق قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا وجهت انما بنيت
 المساجد لما بنيت له رواهما أحمد ومسلم وابن ماجه) قوله يشد بفتح الياء وضم الشين
 يقال نشدت الضالة بمعنى طلبتها وأنتدتها عرفتها والاضالة تطلق على الذكر والانثى والجمع
 ضوال كدابة ودواب وهي مختصة بالحيوان ويقال لغير الحيوان ضائع ولقبط قال ابن
 رسلان قوله لا أداما الله اليك فيه دليل على جواز الدعاء على الناشئ في المسجد بعدم
 الوجدان معاقبة له في ماله معاملة له بنقيض قصده قال ابن رسلان ويلحق بذلك من رفع
 صوته فيه بما يقتضي معاملة ترفع الى الرفع صوته قال وفيه النهي عن رفع الصوت

به طمئن عكل ولم يشك وله في الزكاة عن شعبة عن قتادة عن أنس ان ناسا من عريضة ولم يشك أيضا وكذا المسلم وفي الغزالي عن
 سعيد بن أبي عروبة عن قتادة ان ناسا من عكل وعريضة بالواو الساكنة قال الحافظ ابن حجر وهو الصواب وقد كان قدومه على
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيما قاله ابن أبي عمير بعد قدومه كانت في جمادى الاولى سنة ثمان مائة يكرها البخاري بعد الحديث

وكانت في ذلك وقتها وذكروا قدي انما كانت في شوال منها وتبعه ابن حبان وابن سعد وغيرهما وللبخاري في المهارين
انهم كانوا في الصف قبل ان يطلبوا الخروج الى الابل (فاجتووا المدينة) أي اصحابهم الجوى وهو داء الجوف اذا نطاول أو كرهوا
الاقامة بها لما فيها من الوخم أولم يوافقهم طعامها ٤٤ وللبخاري من رواية سعيد عن قتادة في هذه القصة فقالوا

يا بني الله انما كنا أهل ضرع ولم
نكن أهل ريف فلهذا في الطب من
رواية ثابت عن أنس ان ناسا
كان بهم سقم قالوا يا رسول الله
آونا وطع منا فلما صهوا قالوا
ان المدينة وخة والظاهر انهم
قدموا سقاما من الهزال
الشديد والجهد من الجوع
مصة فرقة الوانهم فلما صهوا من
السقم أصابهم من حمى المدينة
فكرهوا الاقامة بها ولمسلم عن
أنس وقع بالمدينة الموم ضم
المسيم وسكون الواو وهو درم
الصدرة عظمت بطونهم فقالوا
يا رسول الله ان المدينة وخة
(فأمرهم النبي صلى الله عليه
وآله وسلم بالفتح) بلام مكسورة
جمع لقوح وهي الناقة الخلوب
كقلوص وقلاص أي أمرهم
أن يلحقوا بها وعند البخاري
في رواية همام عن قتادة فأمرهم
أن يلحقوا براعيهم وعند أبي
هوانة انهم بدأوا يطلب الخروج
الى الفتح فقالوا يا رسول الله قد
وقع هذا الوجه فلو أدت لنا
نفر جننا الى الابل وله عن وهيب
انهم قالوا يا رسول الله ابغنا
رسلا أي اطلب لنا لبنا قال
ما أجدكم الا أن تلحقوا بالذود
وعند ابن سعد أن عددا قاحه

بشد الضالة وما في معناه من البيع والشرا والاجارة والعقود قال مالك وجماعة من
العلماء يكره رفع الصوت في المسجد بالعلم وغيره واجاز أبو حنيفة ومحمد بن مسلمة من
اصحاب مالك رفع الصوت فيه بالعلم والخصومة وغير ذلك مما يحتاج اليه الناس لانه
مجمعهم ولا بد لهم منه قوله وانما بنيت المساجد لما بنيت له قال النووي ومعناه لذكر الله
والصلاة والعلم والمذاكر في الخير ونحوها قال القاضي عياض فيه دليل على منع
الصنائع في المسجد قال وقال بعض شيوخنا انما يمنع من الصنائع الخاصة فاما العامة
للمسلمين في دينهم فلا بأس بها وكره بعض المالكية تعليم الصبيان في المساجد وقال انه
من باب البيع وهذا اذا كان باجرة فان كان بغير أجرة كان مكروها لم يمتنع من دخولهم
من الوسخ الذي يصان عنه المسجد وقد تقدم اختلاف الاحاديث في دخولهم المساجد
في باب حل المحدث (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من دخل
مسجدنا هذا ليعلم خيرا أو ليعلمه كان كالجاهل في بيوت الله ومن دخل لغير ذلك كان
كالناظر الى ماليس له رواه أحمد وابن ماجه وقال هو بمنزلة الناظر الى متاع غيره)
الحديث اسناده في سنن ابن ماجه هكذا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا حاتم بن اسحق
عن حميد بن مضر عن القبري عن أبي هريرة قد كره وحاتم بن اسحق قد وثقه ابن سعد
وهو صدوق كان بهم وبقيّة الاسانيد ثقات وحميد بن مضر هو حميد الطويل الامام
الكبير قوله مسجدنا هذا فيه تصريح بان الاجرة المترتبة على الدخول انما يحصل لمن كان
في مسجده صلى الله عليه وسلم ولا يصح الخاف غيره به من المساجد التي هي دونه في
الفضيلة لانه قياس مع الفارق قوله ليعلم خيرا أو ليعلمه فيه ان الثواب المذكور انما
يتسبب عن هذه الطاعة الخاصة لا عن كل طاعة وفيه أيضا التنويه بشرف تعلم العلم
وتعلمه لانه هو الخير الذي لا يقارم قدره وهذا ان جعل تنكير الخير ليعلمه ويحفظه
ادراج كل تعلم وتعليم لخير أي خير كان تحت ذلك فيدخل كل ما فيه قربة يعلمها الداخل
أو يعلمها غيره وفيه أيضا التسوية بين العالم والمتعلم والارشاد الى أن التعليم والتعلم في
المسجد أفضل من سائر الامكنة قوله ومن دخل لغير ذلك الخ ظاهره ان كل ما ليس فيه
تعليم ولا تعلم من أنواع الخير لا يجوز زعمه في المسجد ولا بد من تقييده بما عدا الصلاة
والذكر والاعتكاف ونحوها مما ردفعه له في المسجد أو الارشاد الى فعله فيه والحديث
يدل على ان المسجد لم يوضع لكل طاعة بل لطاعات مخصوصة لتقييد الخير في الحديث
بأنه تعليم والتعلم (وعن حكيم بن حزام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقام

صلى الله عليه وآله وسلم كان خمس عشرة وعند أبي عوانة كانت ترضى بذي الجدر ناحية قبلي فرياسم وألبانها الحدود
حين على ستة اميال من المدينة (و) أمرهم صلى الله عليه وآله وسلم (أن يشربوا) أي بالشرب (من آبواها فانطعموا) يشربوا
منها (فلما صهوا) من ذلك الإلهام بوجوب رجعت اليهم ألبانهم (فتلوا وهي النبي صلى الله عليه وآله وسلم) باسم النبي

وذلك أنهم لما هدوا على القاح أدركهم ومعه ثمر فقاتلهم فقتلوا ويده ورجله وغرزوا الشوك في لسانه وعينيه حتى مات
 كذا في طبقات ابن سعد (واستاقوا) من اليمين أي ساقوا (النم) سوطا عنيقا والنم واحد الانعام وهي الاموال الراعية
 واكثر ما يقع على الابل وفي بعض النسخ واستاقوا ابلهم ٤٥ (لجاء الخبر) عنهم (في اول النهار فبعث) رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم (في
 آثارهم) أي وراهم الطلب
 وهم مريّة وكانوا عشرين
 وأميرهم كرز بن جابر وعند ابن
 عتبة سعيد بن زيد فادركوا في
 ذلك اليوم فاخذوا (فلما ارتفع
 النهار جئ بهم) الى النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم وهم أسارى
 (فقطع) صلى الله عليه وآله وسلم
 (أيديهم) جمع يدا فاما ان يراد
 بها أقل الجمع وهو اثنان كما
 هو عند بعضهم لان لكل منهم
 يدين واما ان يراد التوزيع
 عليهم بان يقطع من كل واحد
 منهم يدا واحدة والجمع في
 مقابلة الجمع يفيد التوزيع
 واسناد الفعل فيه الى النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم مجاز (وأرجلهم
 من خلاف) كما في آية المائدة
 المنزلة في القضية كما رواه ابن
 جرير وحاتم وغيرهما (وممرت
 أعينهم) بضم السين قال المنذري
 وتحقيق الميم أي حكمت بالمسامير
 الحماة قال وشدها بعضهم
 والاول أشهر وأوجه وقيل
 سميت أي فقتلت وعند البخاري
 من رواية وهيب عن أيوب
 ومن رواية الاوزاعي عن يحيى
 كلاهما عن أبي كلابة ثم أمر
 بمسامير فاجت فكساهم بها

الحدود في المساجد ولا يستقاد فيها رواه أحمد وأبو داود والدارقطني الحديث أخرجه
 أيضا الحاكم وابن السكن والبيهقي قال الحفاظ في التلخيص ولا بأس بما سنده وقال في
 بلوغ المرام ان اسنده ضعيف وفي الباب عن ابن عباس عند الترمذي وابن ماجه وفيه
 إسماعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف من قبل حفظه وعن جبير بن مطعم عند البراز وفيه
 الواقدي وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وفيه ابن لهيعة والحديث يدل على تحريم
 إقامة الحدود في المساجد وتحريم الاستفادة فيها لان النبي كما تقرر في الاصول حقيقة
 في التحريم ولا صار فيه له من معنى الحقيقة (وعن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم قال اذا رأيتم من يبيع أو يبتاع في المسجد فقولوا الأربح الله تجارتك
 واذا رأيتم من يشتد فيه ضالة فقولوا لا رد الله عليك رواه الترمذي وعن عمرو بن شعيب
 عن أبيه عن جده قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الشراء والبيع في
 المسجد وان تشد فيه الاشعار وان تشد فيه الضالة وعن الخلق يوم الجمعة قبل الصلاة
 رواه الترمذي وليس للناس في انشاد الضالة) الحديث الاول أخرجه النسائي في اليوم
 والليلة وحسنه الترمذي والحديث الثاني حسنه الترمذي وصححه ابن خزيمة قال الحفاظ
 في الفتح واسنده صحيح الى عمرو بن شعيب فن يجمع نسخته بصحة قال وفي المغني أحاديث
 لكن في أسانيد هام قال انه في عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وفيه مقال مشهور قال
 الترمذي قال محمد بن اسمعيل رأيت أحمد واسحق وذكريهما يتحدثون بحديث عمرو بن
 شعيب قال وقد سمع شعيب بن محمد عن عبد الله بن عمرو قال أبو عيسى ومن تكلم في
 حديث عمرو بن شعيب انما ضعه لانه يحدث من صحيفة جده كانوا رؤا انه لم يسمع
 هذه الاحاديث من جده قال علي بن عبد الله المديني قال يحيى بن سعيد حديث عمرو بن
 شعيب عندهنا وفي الباب عن بريدة عندهم سلم وابن ماجه والنسائي وعن جابر عند
 النسائي وعن أنس عند الطبراني قال العراقي ورجاله ثقات وعن أبي هريرة عن طريق
 أخرى غير التي في الباب عند مسلم وعن سعد بن أبي وقاص عند البراز وفي اسنده الخ
 ابن اربعة وعن ابن مسعود عند البراز أيضا والطبراني وعن ثوبان عند الطبراني أيضا
 وثوبان هذا ليس بثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يورده ابن حبان في
 العصابة ولا ابن عبد البر وأورده ابن منده وعن معاذ بن جبل عند الطبراني أيضا وعن ابن
 عمر عند ابن ماجه وعن واثله بن الاسقع عند ابن ماجه أيضا وعن عهدة عند الطبراني
 وعن أبي سعيد عند ابن أبي حاتم في العلل الحديثان يدلان على تحريم البيع والشراء

وانما فعل ذلك بهم قصاصا لانهم ملوا عين الراعي وليس من المثل المنهي عنها (والقوا) مبيد الله فيقول (في الحرة) يفتح الحاء
 وتشديد الراء في أرض ذات هجارة سود بظواهر المدينة النبوية كانوا أحرقت بالنار وكانها الواحصة المشهورة بآثارها
 بطرية (يستسقون) أي يطلبون السقي (فلا يسقون) زادوه هيب والاوزاعي حتى ما تولد في الطيب من موابيئ الناس فمات رجله

منهم يكدم الارض بلسانه حتى يموت ولا يي عوانة يكدم الارض ليجذب ردها مما يجذب من الحر والشدة والمنع من السي مع
 سكون الاجماع على سقي من وجب قتله اذا استسقى امالانه ليس بأمره صلى الله عليه وآله وسلم واما لانه نهي عن سقيهم
 لارتدادهم ففي مسلم والترمذي انهم ارتدوا عن الاسلام ٤٦ وحينئذ لا حرمة لهم كالكلب المقرور واجتمع بشربهم

البول من قال بطهارته نصافي
 بول الابل وقيل في سائر
 ما كول الجسم وهو قول مالك
 وأحمد ومحمد بن الحسن من
 الحنفية وابن خزيمة وابن المنذر
 وابن حبان والاصطخري والرواية
 من الشافعية وهو قول
 الشعبي وعطاء التيمي والزهري
 وابن سيرين والثوري واحتج به
 ابن المنذر بان ترك اهل العلم
 بيع الناس ابعاد الغنم في
 أسواقهم واستعمال أبواب
 الابل في أدويتهم قديما
 وحديثا من غير تكدير دليل على
 طهارتهم ما قال في الفتح وهو
 استدلال ضعيف لان المختلف
 فيه لا يجب انكاره فلا يدل
 ترك انكاره على جوازه
 فضلا عن طهارته وقد دل على
 نجاسة ابوال كاهما حديث أبي
 هريرة وحمل جماعة ما في
 الحديث على التدوي فليس
 فيه دليل على الاباحة في غير حال
 الضرورة وظاهر قول البخاري
 في الترجمة ابوال ابل والدواب
 جعل الحديث بجهة لطهارة
 الارواث والابوال مطلقا
 كالتطاهرة لانهم استقنوا
 بول الادنى وروته وقع بآن
 القصة في ابوال الما كول ولا

وانشاد الضالة وانشاد الاشعار والتعلق يوم الجمعة قبل الصلاة وقد تقدم الكلام في
 انشاد الضالة أما البيع والشراء فذهب جمهور العلماء الى ان النهي محمول على
 الكراهة قال العراقي وقد أجمع العلماء على ان ما عقدم من البيع في المسجد لا يجوز
 نقضه وهكذا قال الماوردي وأنت خير بان حمل النهي على الكراهة يحتاج الى قرينة
 صادقة عن المعنى الحقيقي الذي هو التحريم عند القائلين بأن النهي حقيقة في التحريم
 وهو الحق واجماعهم على عدم جواز النقض وصحة العدة لا منافاة بينه وبين التحريم فلا
 يجمع جملة قرينة لعل النهي على الكراهة وذهب بعض اصحاب الشافعي الى انه لا يكره
 البيع والشراء في المسجد والاحاديث ترد عليه وقرق اصحاب أبي حنيفة بين ان يقبل
 ذلك ويكثر فيكره او يقبل فلا كراهة وهو فرق لادليل عليه واما انشاد الاشعار في المسجد
 فحديث الباب وما في معناه يدل على عدم جوازه وبعارضه ما سياتي من قصة عرو وحسان
 وتصريح حسان بانه كان يشتد اشعر بالمسجد وفيه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وكذلك حديث جابر بن سمرة الاتي وقد جمع بين الاحاديث بوجهين الاول حمل النهي
 على التنزيه والرخصة على بيان الجواز والثاني حمل احاديث الرخصة على الشعر الحسن
 المأذون فيه كهباء حسان للمشرकिन ومده صلى الله عليه وسلم وغير ذلك ويحمل
 النهي على التفاخر والهجاء ونحو ذلك كرهذين الوجهين العراقي في شرح الترمذي
 وقد بوب النسائي على قصة حسان مع عرو بن الخطاب فقال باب الرخصة في انشاد الشعر
 الحسن وقال الشافعي الشعر كلام لحسنه حسن وقبيحه قبيح وقد ورد هذا مرفوعا في غير
 حديث فروى أبو يعلى عن عائشة قات سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشعر
 فقال هو كلام فحسنه حسن وقبيحه قبيح قال العراقي واسناده حسن ورواه أيضا البيهقي
 في سننه من طريق أبي يعلى ثم قال وصله جماعة والصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم
 مرسل وروى الطبراني في الاوسط من رواية اسمعيل بن عياش عن عبد الرحمن بن زياد بن
 نعم عن عبد الرحمن بن رافع وحبان بن جلة ويكر بن سودة عن عبد الله بن عمر قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الشعر بمنزلة الكلام فحسنه كحسن الكلام وقبيحه
 كقبيح الكلام وقد جمع الحفاظ بين الاحاديث بحمل النهي على تناسد اشعار الجاهلية
 والمبطلين وحمل المأذون فيه على ما سلم من ذلك ولو كان حديث جابر بن سمرة الاتي فيه
 التصريح بانهم كانوا اذا كروا الشعر واسما من أمر الجاهلية قال وقيل المنهي عنه
 ما اذا كان التناشد غالبا على المسجد حتى يتشاغل به من فيه وابعاد أبو عبد الله البوني

فاعلى

يسوغ قياس غير الما كول على الما كول لظهور الفرق ورواه الخمسة بصريون وفيه رواية تايبي عن

تايبي والتحديث والعنينة وأخرجه المؤلف هنا في المأذون والجهاود والتفسير والمغازي والديات ومسلم في الحدود وأبو داود
 في الطهارة والنسائي في المأذون (وعنه) عن أنس رضي الله عنه (قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي قبل ان يتي

المسجد المذني في مراءض الغنم واستدل به على طهارة أبوابها والآن المراءض لا تخلو عنهم فافضل على انهم كانوا
 مباشر ونمافي صلاتهم فلا تكون نجسة وأجيب باحتمال الصلاة على حائل دون الارض وعورض بانها شهادة نفي لكن قد يقال
 انها منقذة الى الاصل أي الصلاة من غير حائل وأجيب بأنه صلى ٤٧ الله عليه وآله وسلم صلى في دار أنس على
 حصير كما في الصحيحين والحديث

عائشة الصحيح أنه كان يصلي على
 الخمر نسم ليس في الحديث
 المذكور دلالة على طهارة المراءض
 لان فيه أيضا النهي عن الصلاة
 في معاطن الابل فلا يقتضي
 الاذن الطهارة لا يقتضي النهي
 التخصيص ولم يقل أحد
 بالفرق لكن المعنى في الاذن
 والنهي شيء لا يتعلق بالطهارة
 ولا النجاسة وهو ان الغنم من
 دواب الجنة والابل خلقت من
 الشياطين والله أعلم قاله الحافظ
 في القح ورأته هذا الحديث
 الاربعة ما بين خراساني وكوفي
 وبصري وفيه التصديت والاختيار
 واضعنة وأخرجه المؤلف أيضا
 في الصلاة وكذا ما لم والترمذي
 والنسائي في العلم (عن معونة
 أم المؤمنين رضي الله عنهما ان
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم سئل) ويحفل أن يكون
 السائل معونة (عن فارة سقطت
 في من) جامد كما عند
 عبد الرحمن بن مهدي وأبي داود
 الطيالسي والنسائي فانت كما
 عند البخاري في التاريخ (فقال)
 صلى الله عليه وآله وسلم
 (أقوها) أي ارموا القارة (وما
 حواها) من السمن (فاطرحوه)

فأعمل أحاديث النهي وادعى النسخ في حديث الاذن ولم يوافق على ذلك حكا
 ابن التين عنه انتهى وقد قرر ان الجمع بين الاحاديث مما أمكن هو الواجب وقد أمكن
 هنا بالتعسف كما عرفت قال ابن العربي لا بأس بانشاد الشعر في المسجد اذا كان
 لم مدح الدين واقامة الشرع وان كان فيه الخمر مدحها بصفتها التلخيص من طيب
 ما تحمى وحسن لون الى غير ذلك مما يذكروه من يعرفها وقد مدح فيه كعب بن
 زهير رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال بانتهار قلبي اليوم متبول الى
 قوله في صفة ريقها كانه منهل بالراح معلول قال المراقى وهذه القصيدة قد
 رويها من طرق لا يصح منها شيء وذكرها ابن اسحق بسند منقطع وعلى تقدير ثبوت هذه
 القصيدة من كعب وانشادها بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد أو غير
 فليس فيها مدح الخمر وانما هي مدح ريقها وتشبيهه بالراح قال ولا بأس بانشاد الشعر في
 المسجد اذا لم يرفع به صوته بحيث يشوش بذلك على مصل أو قارئ أو منتظر للصلاة فان
 أدى الى ذلك كره ولو قيل يهرجه لم يكن بهيدا وقد قدمنا ما يدل على النهي عن رفع
 الصوت في المساجد مطلقا في باب حمل المحدث وأما التعلق يوم الجمعة في المسجد قبل الصلاة
 لحمل النهي عنه الجهور وعلى الكراهة وذلك لانه ربما قطع الصفوف مع كونهم مأمورين
 بالتبكير يوم الجمعة والترص في الصفوف الاول فالاول وقال الطحاوي التعلق بالنهي
 عنه قبل الصلاة اذا هم المسجد وظل به فهو مكروه وغير ذلك لا بأس به والتقييد بقبل
 الصلاة يدل على جوازها بعد العلم والذكر والتقييد بيوم الجمعة يدل على جوازها في غيرها
 كما في الحديث المتفق عليه من حديث أبي واقد الليثي قال بينا رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في المسجد فاقبله ثلاثة نفر فاقبل اثنان الى رسول الله وذهب واحد فاما
 أحدهما فرأى فرجة في الحلقة فجلس فيه أو أما الآخر فجلس خلفهم الحديث وأما
 التعلق في المسجد في أمور الدنيا فغير جائز وفي حديث ابن مسعود سيكون في آخر الزمان
 قوم يجلسون في المساجد حلقاتا حلقاتا آمنهم الدنيا فلا تجالسوهم فانه ليس لله فيهم حاجة
 ذكره العراقي في شرح الترمذي قال واسناده ضعيف فيه بزيغ أبو الخليل وهو ضعيف
 جدا قوله وعن الحلق يفتح الموهلة ويجوز كسرها واللام مفتوحة على كل حال جمع
 حلقة باسكان اللام على غير قياس وحكى قطعها أيضا كذا في القح (وعن سهل بن سعد

الجميع أي الماخوذ وهو القارة وما حولها) وكلوا منه (كم) الباقي ويقاس عليه فهو العسل واللبس الجامدين وسقط
 للاربعة قوله فاطرحوه وخرج بالجامد الخائب فانه يهين كاهل طاعة النجاسة ويتعذر تطهيره ويحرم كله ولا يصح بيعه
 نعم يجوز الاستصباح به والانتفاع به في غير الاكل والبيع وهذا مذهب الشافعية والمالكية لقوله في الرواية الا ترى فان

كل ما نأتمنا فاستصحبنا واه وحرم الخنبة أكله فقط لقوله واتخذوا به والبيع فمن باب الاستماع ومنع الخناطة من الانتفاع به
مطلقا لقوله في حديث عبد الرزاق وان كان ما تمنا فلا تقربوه ورواه هذا الحديث الستة مديون وفيه التعديت بالجمع
والافراد والعنسة والقول ورواية صهابي عن صهابة ٤٨ وأخرجه البخاري أيضا في الذبايح وهو من افراده عن

مسلم وأخرجه أبو داود والترمذي
وقال حسن صحيح والنسائي
(عن أبي هريرة رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم قال كل كالم) بفتح الكاف
وسكون الهمزة (يكلمه المسلم)
أي كل جرح يجرحه وأضيف
إلى الفعل توسعا للقبابى وابن
صاكر كل كلمة يكلمها أي كل
جراحة يجرحها المسلم (في سبيل
الله) قد يخرج به ما اذا وقع
الكلم في غير سبيل الله وزاد
البخاري في الجهاد والله أعلم من
يكلم في سبيله وفيه إشارة إلى أن
ذلك انما يحصل لمن خلصت نيته
(يكون) أي الكلام (يوم القيامة
كهيئتها) قال الحافظ ابن حجر
رحمته الله أعاد لفظه يرمونها
لإرادة الجراحة انتهى ونعني به
العيبى فقال لبس كذلك بل
باعتبار الكلمة لأن الكلام
والكلمة مصدران والجراحة
اسم لا يعبر به عن المصدر (إن)
أي حين (طعنت) قال الأكرمان
باطعون هو المسلم وهو مذكر لكن
لما أريد طعن بها حذف الجارم
أو وصل الضمير الجرم وبالفتح
وصار المفعول متصلا وتعبه
البرماوى بإدائه علامة لا ضمير
كان أراد الضمير المستتر قسمته

أن رجلا قال يا رسول الله أرايت رجلا وجد مع امرأته رجلا أيقنله الحديث فتلا عن أبي
المجدد وأنا شاهد متفق عليه) الحديث سياق بطوله في كتاب الله تعالى وياق شره ان
شاء الله هناك وساقه المصنف هنا للاستدلال به على جواز الاعتان في المسجد وقد جعلت
الهادوية ايقاعه في غير المسجد مندوبا ولا وجه له والتعليل بأنه ربما كان مفضيا إلى الحد
إذا أقر أحد الزوجين بكذبه باطل لأن تسبب الحد عنه نادر لا يستلزم وقوع الحد فيه
(وعن جابر بن سمرة قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من مائة مرة في المسجد
وأصحابه يتذاكرون الشهور وأشياء من أمر الجاهلية فرماتهم معهم رواه أحد)
الحديث أخرجه أيضا الترمذي بإفظ جالت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أكثر من مائة
مرة فكان أصحابه يقناشدون الشعر ويتذاكرون أشياء من أمر الجاهلية وهو ساكت
فرماتهم معهم وقال هذا حديث صحيح والحديث يدل على جواز انشاد الشعر في
المسجد وقد تقدم الكلام في ذلك (وعن سعيد بن المسيب قال مر عمر في المسجد وحسان
فيه يشد فلفظ اليه فقال كنت أنشد فيه وفيه من هو خير منك ثم التفت إلى أبي هريرة
فقال أنشدك الله سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول أجب عنى اللهم أيده
بروح القدس قال نعم متفق عليه) قوله قال مر عمر رواية سعيد لهذه القصة مرسله
عندهم لأنه لم يدرك زمن المرور لكن يحمل على أن سعيدا سمع ذلك من أبي هريرة بعد أو
من حسان أو وقع لحسان استشهاده أي هريرة مرة أخرى فحضر ذلك سعيد قوله وفيه من
هو خير منك يعنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قوله أنشدك الله بفتح الهمزة وضم الشين
المجبة أي سألتك الله والشدة بفتح النون وسكون المجهمة التذكير قوله أيده بروح القدس
أي قوه وروح القدس المراد به هنا جبريل بدليل حديث البراءة عند البخاري بإفظ وجبريل
معك والمراد بالاجابة الرد على الكفار الذين هجوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي
الترمذي عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينصب لحسان منبرا
في المسجد فيقوم عليه يهجو الكفار وأخرجه الحافظ في المستدرک وقال هذا حديث
صحيح الاسناد والحديث يدل على جواز انشاد الشعر في المسجد وقد تقدم الجمع بين
حديث الباب وبين ما يعارضه (وعن عباد بن تميم عن عمه أنه رأى رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم مستلقيا في المسجد واضعا إحدى رجليه على الأخرى متفق عليه) قوله
واضعا إحدى رجليه على الأخرى قال الخطاى فيه ان التمسك بالوارد عن ذلك منسوخ

متصلا طريقة الاجودان الاتصال والاتصال وصف لما يبرز (تقبر دما) بفتح الجيم المشددة وقال
البرماوى كالمسكر مانى هو بضم الجيم من الثلاثى ويقعها مستند من الفعل قال العيني أشار بهذا إلى جواز الوجهين
لكنه سبق على معنى الرقابة بهما (اللون لون الدم) يشهد لصاحبه بفضله على بطل نفسه وعلى ظالمه بفضله

(والعرف) بفتح العين وسكون الراء أي الریح (عرف) ریح (المسك) ينتشر في أهل الوقت اظهار الفضله ومن ثم لا يفسد دم الشهيد في المعركة وغرض البخاري بذلك الحديث هنا ان المسك طاهر وأصله نجس فلما تغير خرج عن حكمه وكذا الماء اذا تغير بالنجاسة خرج عن حكمه وأن دم الشهيد لما انتقل بطيب الرائحة ٤٩ من النجاسة حتى حكم له في الآخرة بحكم المسك الطاهر وجب أن ينتقل الماء الطاهر بنجاسة الرائحة اذا

حات فيه نجاسة من حكم الطهارة الى النجاسة وتعقب بأن الحكم المذكور في دم الشهيد من أمور الآخرة والحكم في الماء بالطهارة والنجاسة من أمور الدنيا فكيف يقاس عليه انتهى أو ان مراد البخاري تأكيده مذهب ان الماء لا ينجس بمجرد الملاقاة ما لم يتغير فاسد تدل بهذا الحديث على أن تبدل الصفة يؤثر في الموصوف فكما ان تغير صفة الدم بالرائحة الطيبة أخرجه من الدم الى المدح فكذلك تغير صفة الماء اذا تغير بالنجاسة يخرج عنه صفة الطهارة الى النجاسة وتعقب بأن الغرض اثبات انحصار النجس بالتغير وما ذكره يدل على أن النجس يحصل بالتغير وهو وفاق لأنه لا يحصل الا به وهو موضع النزاع وبالحجة فقد وقع للناس أجوبة عن هذا الاستشكال وأكثرها بل كلها تعقب ولا يحلو عن تكلف ورواه الخمسة ما بين مروزي وبصري ويمان وفيه التحديث والاخبار والعنونة وأخرجه البخاري أيضا في الجهاد وكذا مسلم (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه

أو يحتمل النهي حيث يخشى أن تبد وعورته والجواز حيث يؤمن من ذلك قال الحافظ الثاني أولى من ادعاء التسخ لانه لا يثبت بالاحتال وعن جزم به اليه في البغوى وغيرهما من الحديثين ويجزم ابن بطال ومن تبعه بأنه منسوخ ويمكن أن يقال ان النهي عن وضع إحدى الرجلين على الأخرى الثابت في مسلم وسنن أبي داود عام وفعله صلى الله عليه وسلم لذلك مقصود عليه فلا يؤخذ من ذلك الجواز لتغيره من ذلك المأزى قال الحسن لم يصح أن عمر وعثمان كانا يفعلان ذلك دل على أنه ليس خاصا به صلى الله عليه وسلم بل هو جائز مطلقا فإذا اتفق رده - إذا صار بين الحديثين تعارض فيجمع بينهما - ما نذ كر نحو ما ذكره الخطابي قال الحافظ وفي قوله فلا يؤخذ منه الجواز نظر لان الخصائص لا تثبت بالاحتال والظاهر ان فعله - كان لبيان الجواز والطاهر على ما تقتضيه القواعد الأصولية ما قاله المأزى من قصر الجواز عليه صلى الله عليه وسلم الا ان قوله لا يمكن لم يصح ان عمر وعثمان الخ لا يدل على الجواز مطلقا كما قال لاحتمال انه ما فعل ذلك لعدم بلوغ النهي اليهما والحديث يدل على جواز الاستئذان في المسجد على تلك الهيئة وعلى غيرها لعدم الفارق (وعن عبد الله بن عمر انه كان ينام وهو شاب عزب لأهل له في مسجد

رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه البخاري والنسائي وأبو داود وأحمد وانظره كثيرون زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تام في المسجد ونسب إليه ونحن شهاب قال

البخاري وقال أبو قتادة عن أنس قدم رهط من عكل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيسكنوا في الصفة وقال قال عبد الرحمن بن أبي بكر كان أصحاب الصفة الفقراء قوله عزب قال الحافظ المشهور فيه فتح العين المهملة وكسر الزاي وفي رواية للبخاري اهزب وهي لغة قليلة مع ان الفراء ذكرها والمراد به الذي لازوجته وقوله لأهل له نفسه بركة قوله عزب ويحتمل ان يكون من العام بعد ان خلاص فيدخل فيه الاقارب ونحوهم وقوله في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتعلق بقوله ينام ورواية أحمد دل على الجواز للتصريح فيها بان ذلك كان في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد أخرج البخاري حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم جاء على مضطجع في المسجد فدنق رداؤه عن شقه وأصابه تراب فجعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمسحه ويقول ثم أبارتار وقد ذهب الجمهور الى جواز الدوم في المسجد وروى عن ابن عباس كراهة الأمن يريد الصلاة وعن ابن مسعود مطلقا وعن مالك التفصيل بين من لم يسكن فيه وبين من لم يسكن له فيباح قوله وقال أبو قتادة عن أنس هذا طرف مر

٧ نيل لي وآله (وسلم أنه قال لا يبولن أحدكم في الماء الدائم) الساكن (الذي لا يجري) قيل هو تفسير للدائم وإيضاح لمعناه وقيل احتزبه عن را كد يجري بعضه كالبرك والحياض وقيل عن الماء الدائر لانه جار من حيث الصورة ساكن من حيث المعنى وقال ابن الأثير الدائم من حروف الأضداد يقال لساكن والدائر ويطلق على البحار والأنهار البحار التي لا ينقطع

ماؤها انما اداة بمعنى أن ماها غير منقطع وقد اتفق على أنها غير مرادة هنا وعلى هذين القولين فقوله الذي لا يجري صفة مخصصة لاحد معنى المشترك وهذا أولى من حله على التوكيد الذي الاصل عدمه ولا يجزئ أنه لو لم يقل الذي لا يجري لكان مجزئاً لا يحكم الاشتراك الدائر بين الدائر والدائم فلا يصح ٥٠ الحمل على التأكيدها واحترز به عن را كد يجري بعضه كالبرك (ثم) هو (يغتسل

فيه) أو يتوضأ وهو بضم الهمزة على المشهور في الرواية وجوز الجزم عطفاً على يبولن والنصب على اضمماراً وفيه ما بعد وهذا محمول على التقليل عند أهل العلم على اختلافهم في حد التناول وقول من لا يعتبر الا التغيير وعدمه قوي وفي رواية منه بدل فيه وكل منهم ما يقيد بكما بالنص وحكم بالاستنباط فانظرة فيه لئلا تدل على منع الانغماس بالنس وعلى منع التناول بالاستنفاد وانظرة منه بنائم به كس ذلك وكل ذلك مبني على أن الماء ينجم ببلالة النجاسة وأقرى المذهب في الماء مذهب مالك رحمه الله كما صدق الشوكاني رحمه الله في مصنفاته والعبد الضعيف في مؤلفاته ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين حمصي ومدي وفيه التحديث بالافراد والجمع والاشبار والسامع واخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي عند البيت) العتيق (وأبو جهل) عمرو بن هشام الخزرجي عدو الله (وأصحاب) كانوا من (له) أي لابي جهل وهم السبعة المدعو عليهم بعد كما يشه الزار (جلوس اذ قال بعضهم)

تصة العربيين وقد ذكرها البخاري في الطهارة من صحبه ووصل هذا اللفظ المذكور هنا في البخاريين من طريق وهيب عن أيوب عن أبي قلابة قوله قال عبد الرحمن هو أيضاً راف من حديث طويل ذكره البخاري في علامات النبوة والصفة موضع مظهر في المسجد النبوي كانت تأوى اليه المساكين وكل بضم العين المهملة واسكان الكاف قبيلة من تيم وقد تقدم ضبطه وتفسيره في باب الرخصة في بول ما يؤكل كل لجه (وعن عائشة قالت أصيب سعد بن معاذ يوم الخندق ومادر جيل من قريش يقال له حبان بن العرقة في الاكل فصر به عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خيمة في المسجد ليعود منه من قريب متفق عليه) قوله حبان بن العرقة العرقة بعين مهملة مفتوحة ثم رأه مكسورة ثم قاف بعدها هاء التانيث قوله في الاكل هو عرق في اليد وقام الحديث في البخاري قالت فزيرعهم وفي المسجد خيمة بن بني غنار الا الدم يسيل اليهم فذالوا يا أهل الخيمة ما هذا الذي يأتيك من قبلكم فذا سعد يذبح جرحه منغات فيه يا عني الخيمة أو في تلك المرفة والحديث يدل على جواز ترك المريض في المسجد وان كان في ذلك مظنة لخروج شيء منه يتنكر به للمسجد (عن عبد الرحمن بن أبي بكر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هل منكم أحد اطعم اليوم منكم ما قد رزق أبو بكر دخلت المسجد فادأقاسائل يسأل فوجدت كسرة خبز بيدي عبد الرحمن فخذتها ففرتها باليه روماً أبو داود) قال أبو بكر البزار هذا الحديث لانه لم يروى عن عبد الرحمن بن أبي بكر الا بهذا الاسناد وذكر انه روى من سلا قال المنذري وقد أخرجه مسلم في صحيحه والبيهقي في سننه من حديث أبي حازم سلمان الأشجعي بنحوه أتم منه والحديث يدل على جواز التصدق في المسجد وعلى جواز المسئلة عند الحاجة وقد يوب أبو داود في سننه لهذا الحديث وقال باب المسئلة في المساجد (وعن عبد الله بن الحارث قال كنا كل على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في المسجد الخبز وللهم رواه ابن ماجه) الحديث اسناده في ابن ماجه هكذا حدثنا يعقوب بن حميد بن كاسب وحملة بن يحيى قالوا حدثنا عبد الله بن وهب قال أخبرني عمرو بن الحارث قال حدثني سليمان بن زياد الحضرمي انه سمع عبد الله بن الحارث فذكره وهؤلاء كلهم من رجال الصحيح الذين يوثقون وقد رواه عنه حملة بن يحيى والحديث يدل على المطلوب منه وهو جواز الاكل في المسجد احاديث كثيرة منها سكنى أهل الصفة في المسجد الثابت في البخاري وغيره فان كون لا مسكن لهم سواء يسألونهم لا يلزم كلهم للضعفاء فيه ومنه ما حديث ربط الرجل الاسير بارية من سوارى

أي أبو جهل كافي مسلم (لبعض) زاد مسلم وقد تحرت جزور الامس (أيكم يجيئ بسلي) بفتح السين المهملة المسجد مقصودا وهو الجملة التي يكون فيها رداء اليه ثم كالمشقة للادمية أو يقال فيمن أيضاً (جزور) بفتح الجيم وضم الزاي يقع على الذكر والانتى وجهه جزور هو بمعنى الجزور من الابل أي المنحور (بن فرن) زاد في رواية امرأته قبل هذا فبعده الى فرته اودمها وسلاها

(فيضه على ظهر محمد) صلى الله عليه وآله وسلم (إذا سجد فانبعث أشقى القوم) عقبة بن أبي معيط مصغرا أي بهيئته نفسه الخبيثا من دينهم فاسرع السير وانما كان أشقى قاهم مع أن فيهم أباجهل وهو أشد كفر منه وإذا المرسل صلى الله عليه وآله وسلم لاشم اشترى كوا في الكفر والرضا وانترد عقبة بالاشرة فكان أشقى قاهم ولدا ٥١ قتلا في الحرب وقتل هو ومبرأ للكشمية في

والسرخسي فانبعث أشقى قوم بالتكبر وفيه مبالغة يعني أشقى كل قوم من أقوام الدنيا وفيه مبالغة ليست في المعرفة لكن القام يقتضي التعريف لأن التقاء ههنا بالمسبة إلى أوائل القوم فقط قاله الحافظ ابن حجر رحمه الله وتعبه العيني بأن التنكير أولى لما فيه من المبالغة لأنه يدخل هناك دخولاً ثانياً بعد الأول قال وهذا قائل يعني ابن حجر ما أدرك هذه النكتة

(الخامسة) فنظر حتى إذا سجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم (ومعه على ظهره) المقدس (بين كتفيه) قال عبد الله بن مسعود (وأنا أنظر) أي أشاهد تلك الحالة (لا تخفى) في كشفهم ولا كشهم في المستملى لأغبر أي من فعلهم (شيأ لو كان) وفي رواية لو كانت (للمعة) بفتح الزون وسكونها أي لو كانت لي قوة أوجع مانع لطرحته عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وانما قال ذلك لأنه لم يكن له بمكة عشرة لكونه هذلياً حليفاً وكان حليفاً له أذالك كفاراً أوفى الكلام حذف تقديره لطرحته

عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسرح به صلى الله عليه وآله وسلم في رواية زكريا للبراء أنا أُرهب أي أخاف منه - م - (قال فجاءوا يضجعون)

استهزاء فاتهم الله تعالى (ويحيل) بالحاء (بعضهم على بعض) أي ينسب بعضهم إلى بعض بالاشارة تم كجاءهم ويحيل بالميم أي من كثرة الضحك ويحفل أن يكون من حال يحيل بالفتح إذا وثب على ظهره أبتة أي وثب بعضهم على بعض من المرح والبطار (ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ساجداً يرفع رأسه حتى جاتته) صلى الله عليه وآله وسلم ولا يذرجات (فاطمة)

المسجد المتعلق عليه وفي بعض طرقه أنه استقر مر بوط ثلاثة أيام ومنها ضرب الخيام في المسجد لسعد بن معاذ كما تقدم وللسوداء التي كانت تقيم المسجد كما في الصحيحين ومنها تزال وقد ثقب المسجد وغيرهم والاحاديث الدالة على جوارأ كل الطعام في المسجد متكررة قال المصنف رحمه الله وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر جماعة من أنمال فربط بسارية في المسجد قبل إسلامه وثبت عنه أنه نثر ما لاجأ من الجيرين في المسجد وقسمه فيه انتهى قلت ربط جماعة ثابت في الصحيحين بالنظر بعث النبي صلى الله عليه وسلم خيلاً قبل نجد فبات برجل من بني حنيفة يقال له ثعلبة بن أنمال فربطوه بسارية من سوارى المسجد فاغتسل ثم دخل فقال أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وتم المال في المسجد وقسمه ثابت في البخاري وغيره بالفظ أقي لنبي صلى الله عليه وآله وسلم بمال من الجيرين فقال انثروه في المسجد وكان أكثر مال أقي به رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ساق القصة بطولها والديتان يدلان على جوارأ الاسير المنزلة في المسجد والمسجد بالاولى وعلى جوارأ قسمة الاموال في المساجد ونثرها فيها

(باب تنزيه قبلة المسجد عما يليه صلى الله عليه وآله وسلم)

(عن أنس قال كان قراءات قد تترت به جانب بيتنا فقال لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم أميطي في قراءاتك فإنا لا نزال تصاوره تعرض لي في صلاتي رواه أحمد والبخاري) قول قرام بكسر اللام وتخفيف الراء مترقيق من صوف ذوالوان كما تقدم قوله أميطي أي أزيلي وزناومعني قول لا نزال تصاوره في رواية للبخاري لا نزال تصاوره بحذف الضمة قال الحافظ كذا في روايتنا وللباقين بآببات الضمير قال والهاء على روايتنا في فانه ضمير الشأن وعلى الآخر يحتمل أن يعود على الذوب قول تعرض بفتح أوله وكسر الراء أي تلوح وللإسماعيلي تعرض بفتح العين وتشديد الراء وأصله تعرض والحديث يدل على كراهة الصلاة في المكنة التي فيها تصاور وقد تقدم كراهة زخرفة المساجد والتصاور نوع من ذلك وقد تقدم أيضاً الكلام على الثياب التي فيها تصاور ودل الحديث أيضاً على أن الصلاة لا تفسد بذلك لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقطعها ولم يعدها (وعن عثمان بن طلحة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دعا بعد دخوله الكعبة فقال اني كنت رأيت قرني الكعبش حين دخلت ابيت ففسيئت أن أمرك أن تخمرهما تخمرهما فانه لا ينبغي أن يكون في قبلة البيت شيء يلهي المصلى رواه أحمد وأبو داود) الحديث أخرجه أبو داود من طريق منصور الطحطاوي قال حدثني خالي عن أمي قالت سمعت

أبنته صلى الله عليه وآله وسلم رضى الله عنه أسيدة نساء هذه الأمة ومنافقة أجرة وتوفيت في أحكام ابن عبد البر بعد صلى الله عليه وآله وسلم بستة أشهر الأيمتين وذلك يوم الثلاثاء لثلاث ليل خلت من شهر رمضان وغسلها على الصريح ردفها إلى أبو صيته له في ذلك لها في البخارى حديث واحد زاد ٥٢ إسرائيل وهي جويرية فاقبلت تسمى وثبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ساجدا

(فطرحت) ما وضعه أشقى القوم ولادكم مارحتم زاد إسرائيل وأقبلت عليهم تشتمهم زاد البزار فلم يردوا عليها شيئا (عن ظهره) المقدس (فرقع) عليه السلام (رأسه) من السجود واستدل به على أن من حدث له في صلته ما يمنع اعتقادها ابتداء لا قبل صلته ولو تبادى وعلى هذا ينزل كلام البخارى فلو كانت نجاسة وأزالها في المال ولا أثرها صحت اتانها وأجاب الخطابي بأنه لم يكن إذا لم يحكم بنجاسة ما أتى عليه كالتخريف فقام كانوا يلاقون بنيهم وأبائهم التحريم انتهى ودلالته على طهارة فرث ما أكل لحمه ضعيقة لأنه لا ينفك عن دم بل صرح به في رواية إسرائيل ولأنه ذبيحة عبدة الأوثان وأجاب النووي بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يبه لم ما وضع على ظهره فاستمر مستحسنا للطهارة وما ندرى هل كانت الصلاة واجبة حتى تعاد على الصحيح أولا فلا تعاد ولو وجبت الإعادة فالوقت موسع وتعقب بأنه صلى الله عليه وآله وسلم أحسن مما أتى على ظهره من كون فاطمة ذهبت به قبل أن يرفع رأسه واجب بأنه لا يلزم من إزالة فاطمة أيام عن ظهره

الاسمية تقول قلت لعثمان ما قولك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين دعا قال اني نسيت ان آمرك ان تحمى القرنين فانه ليس ينبغي أن يكون في البيت شيء يغفل المصلي وخالفوه وان المذكور في الاسناد قال ابن المراح هو مسافع بن شيبة وأما من روى المذكرة هي صفية بنت شيبة القرظية أعبدا ربة وقد جاءت مسافة في بعض طرق هذا الحديث واختلفت في مصيبتها وقد جاءت أحاديث طاهرة في مصيبتها وعثمان بن طلحة المذكور هو القرظي العبدري الطحفي يفتح الماء المهمة له وبه مهاجيم مفتوحة وبها مؤمنة من دور إلى حجابة بيت الله الحرام ثم رفته الله تعالى وهم جماعة من بني عبد الدار واليهام حجابة الكعبة وقد اختلف في هذا الحديث فروى عن منصور عن خاله مسافع عن صفية بنت شيبة عن امرأة من في سليم عن عثمان وروى عنه عن خاله عن امرأة من بني سليم ولم يذكر كرامه والاسمية المذكرة لم أقف على اسمها والحديث يدل على كراهة تزني الحارثيين وغيرها مما يستدل به المصلي ينقض أثره ويراد غيرهما بما يلهى وعلى أن تخمير التصاوير من زيل لكراهة الصلاة في المكان الذي هي فيه لا ارتفاع العلل وهي اشتغال قلب المصلي بالنظر إليها وقد أسلفنا الكلام في التصاوير وفي كراهية زخرفة المساجد قوله قرني الكعبش أي كبش إبراهيم الذي قدى به اسمعيل

* (باب لا يخرج من المسجد بعد الأذان - حتى يصلى الاعتذر) *

(عن أبي هريرة قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كنتم في المسجد فتدرون بالصلاة فلا يخرج أحدكم - حتى يصلى رواء أحد وعص أبي الشعثاء قال خرج رجل من المسجد بعد ما أذن فيه فقال أبو هريرة أما هذا فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وآله وسلم رواء الجماعة (الإجاري) الحديث الأول روى من طريق ابن أبي الشعثاء واسمه أشعث عن أبيه عن أبي هريرة ورواه عن أبي هريرة أبو صالح ومحمد بن زاذان وسعيد بن المسيب قاله ابن سيد الناس في شرح الترمذي بهذان روى الحديث بإسناده ولم يتكلم فيه وأما الحديث الثاني فروى عن بعضهم أنه موقوف قال ابن عبد البر هو مسند عندهم لا يثبتون فيه انتهى وفي إسناده إبراهيم بن المهاجر وقد وثق وضعف وأخرج له الجماعة إلا البخارى وفي الرواية من يسمى إبراهيم بن مهاجر ثلاثة هذا أحدهم وهو الجبلي الكوفي والثاني المدني مولى أبي وقاص والثالث الأزدي الكوفي وفي الباب عن عثمان بالنظر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أدرك الأذان وهو في المسجد ثم خرج لم يخرج طاعة وهو لا يريد الرجعة فهو منافق رواء ابن سنجر والزيدوني في أحكامه وابن

احساسه صلى الله عليه وآله وسلم لأنه كان إذا دخل في الصلاة استغفر في اشتغاله بالله ولئن سلمنا احساسه به فقد يحفل سيد أنه لم يتحقق نجاسته لأن شاة أعظم من أن يعضي في صلته وبه نجاسة انتهى وتعقب بأنه لو أعادته قبل ولم يتركه ولو أن الله لا يقره على التبادى في صلاة فاسدة وقد ثبت أنه خلع نعليه وهو في الصلاة لأن جبريل أخبره أن فيه ما قد راو يدل على أنه علم بما أتى على ظهره

أن فاطمة ذهبت قبل أن يرفع رأسه وعقب هو صلاته بالدعاء عليهم وآله أعلم قاله الخافظ في الفتح ولا بن عساكر فرفع رسول الله صلى الله عليه وآله رأسه وعند البزار فرفع رأسه كما كان يرفعه عند دعاء سجوده فلما قضى صلاته قال وسلم والساق للهوه وعن أبي إسحق حمدا لله وأثنى عليه (ثم قال) أما بعد اللهم قال البزار ٥٣ تفرد بقوله أما بعد زيد وشم بشعره بهلة

بين الرفع والدعاء وهو كذلك والظاهر منه أن الدعاء وقع خارج الصلاة لكن وقع وهو مستقبل الكعبة كما ثبت عند الشيخين (اللهم عليك بقريش) أي باهلا كفارهم أو من سمى منهم بعد فهو عام أريد به الخصوص (ثلاث مرات) كرده اسر قبل في روايته لفظا لعدد أو زاده سلم في رواية ذكرها وكان إذا دعا ثلاثا وإذا سأل سأل ثلاثا (فشق عليهم إذا دعا عليهم) في سلم فلما سمعوا صوته صلى الله عليه وآله وسلم ذهب عنهم الضحك وخافوا دعوته (قال ابن مسعود (وكانوا يرون) بضم أوله على المشهور وبفتحه قاله البرماوى وقال في الفتح يفتح في روايتنا من رأى أى يعقدهون وفي غيرهما بالضم أى يظنون (ان الدعوة) ولا بن عساكر يرون الدعوة (في ذلك البلد) الحرام (مستجابة) أى مجابة يقال استجاب وأجاب بمعنى واحد وما كان اعتقادهم اجابة الدعوة الامن جهة المكان لا من خصوص دعوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم واعل ذلك يكون مما يلقى عندهم من شريعة ابراهيم الخليل عليه السلام (ثم سمى) النبي صلى الله عليه وآله وسلم أى عين في دعائه

سيد الناس في شرح الترمذى وأشار إليه الترمذى في جامعه والحديثان يدلان على تحريم الخروج من المسجد بعد سماع الاذان لغير الوضوء وقضاء الحاجة وماتدعو الضرورة اليه حتى يصلى فيه تلك الصلاة لان ذلك المسجد قد نعت تلك الصلاة قال الترمذى بعد ان ذكر الحديث وعلى هذا العمل عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم ان لا يخرج أحد من المسجد الا من عذر ان يكون على غير وضوء أو أمر لا بد منه ويروى عن ابراهيم الفخفى انه قال يخرج ما لم يأخذ المؤذن في الاقامة وهذا عندنا لمن عذر في الخروج منه انتهى قال ابن رسلان في شرح السفن ان الخروج مكرره عند عامة أهل العلم اذا كان غير عذر من طهارة أو نحوها ولا يزال كراهة قال القرطبي هذا محمول على أنه حديث مرفوع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بدليل نسبته اليه وكأنه سمع ما يقتضى تحريم الخروج من المسجد بعد الاذان فاطلق لفظ المعصية عليه

(أبواب استقبال القبلة)

(باب وجوبه للصلاة)

(عن أبي هريرة في حديث يأتى ذكره قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم فاذا قلت الصلاة فاسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر) هذا الحديث الذى أشار اليه المصنف هو حديث المسعى وسيأتى في باب السجدة الثانية ولزوم الطمأنينة ويأتى ان شاء الله شرحه هنالك وهذا اللفظ الذى ذكره المصنف هو لفظ مسلم وهو يدل على وجوب الاستقبال وهو اجماع المسلمين الا في حالة الهجز أو في الخوف عند التحام القتال أو في صلاة التطوع كما سيأتى وقد دل على الوجوب القرآن والسنة المتواترة وفي الصحيح من حديث أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أمرت ان أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوا وصلوا صلاتنا واستقبلوا قبلتنا وذهبوا ذبيحتنا فذكرت علمنا دماؤهم وأموالهم الابحقة واحدا بهم على الله عز وجل وقالت الهادوية ان استقبال القبلة من شروط صحة الصلاة وقد عرفنا ذلك فيما سبق ان الاوامر مجردة لا تصلح للاستدلال بها على الشرطية الاعلى القول بأمر بالشيء نهى عن ضده وان كان ههنا ما يمنع من الشرطية وهو خبر السرية الذى أخرجه الترمذى وأحمد والطبرانى من حديث عامر بن ربيعة بلفظ كأمع النبي صلى الله عليه وسلم لم فى ليلة مظلمة فلم يدر أين القبلة وصلى كل رجل منا على حiale فلما أصبحنا ذكرنا ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فنزل فابتنوا قولوا فثم وجه الله فان الاستقبال لو كان شرطا لوجب الاعادة فى الوقت وبعد لان الشرط

وفصل ما اجل قبل فقال (اللهم عليك يا بى جهل) اسمه عمرو بن هشام ويعرف بابن الخنظلية فرعون هذه الامة وكان أحول ما بونا (وعليك بعنبة بن ربيعة وشيبة بن ربيعة) أبى عتبة (والوليد بن عتبة وأمية بن خلف) في رواية شعبة او ابى بن خلف شاك شعبة (وعنبة) بالالف (ابن ابى معيط وعد) النبي صلى الله عليه وآله وسلم او عبد الله بن مسعود او عمرو بن ميمون (السايع

فلم يخطئه) ثون اي شخص اوبيا فاعله ابنه - عود او عمرو بن ميمون ثم ذكره البخاري في موضع آخر هارثة بن الوليد بن المغيرة
وذكره البرقاني وغيره وعندنا لطيبا سي عن شعبة في هذا الحديث أن ابنه - عود قال ولم اره دعاهم الا يومئذ وانما استهتوا
الدعاء حينئذ لما قدموا عليه من التمسك حال ٥٤ عبادته لربه والاغلاصه عن آذاه لا يخفى (قال) ابنه - عود (فوالذي

بؤثر عدمه في عدم مع أن الهادوية يتصور في عدم وجوب الاعادة بعد الوقت وهو
ناقض قواهم ان الاستقبال شرط وهذا الحديث وان كان فيه مقال عند الحديثين ولكن له
شواهد تقويه منها حديث جابر عند البيهقي بالفظ صلينا اليه في غيم وخفيت عليه القبلة
فلما انصرفنا نظرنا فاذا نحن قد صلينا الى غير القبلة فذكرنا ذلك لرسول الله صلى الله
عليه وسلم فلم يقل قد احسنتم ولم يأمرنا أن نعيد وله طريق أخرى عنه بنحوه هذه وفيها أنه
قال صلى الله عليه وآله وسلم قد اجزأت صلاتكم ولكم تفرد به محمد بن سالم ومحمد بن عبيد
الله العرزمي عن عطاء وهما ضعيفان وكذا قال الدارقطني قال البيهقي وكذلك روى عن
عبد الملك العرزمي عن عطاء ثم رواه من طريق أخرى بنحو ما هنا وقال ولأنه لم يهَذَا
الحديث اسنادا صحيحا قويا والصحيح ان الآية انما تزامت في التطوع خاصة كما في صحيح مسلم
وسمى في ذلك في باب تطوع المسافرين ومنها حديث معاذ عند الطبراني في الاوسط بالفظ
صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم غيم في سفر الى غير القبلة فلما قضى
الصلاة وسلم تحت الشمس فقلنا يا رسول الله صلينا الى غير القبلة فقال قد رفعت
صلاتكم بحجتها الى الله عز وجل وفي اسناده أبو عبله واسمه شمر بن عطاء وقد ذكره ابن
حبان في الثقات وهذه الاحاديث يتقوى بعضها بعضها فاصح للاحتجاج بها في حديث
معاذ التصريح بأن ذلك كان بعد الفراغ من الصلاة قبل انقضاء الوقت وهو أوضح
في الدلالة على عدم النمرطية وفيها أيضا رد لما ذهب من فرق في وجوب الاعادة بين بقائه
الوقت وعدمه (وعن ابن عمر قال سمعنا الناس يقولون في صلاة الصبح اذ جاءهم آت فقال
الانبي صلى الله عليه وآله وسلم قد أنزل عليه الليلة قرآن وقد أمر أن يمسك قبيل القبلة
فالمسك قبيلها وكانت وجوههم الى الشام فاستدأروا الى الكعبة متفق عليه وعن أنس
بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي نحو بيت المقدس فترات قد نرى قلب
وجهك في السماء فلما وابتك قبلة ترضاها فقل وجهك شطر المسجد الحرام فمر رجل من
بنى سلمة وهم ركوع في صلاة القبر وقد صلوا ركعة فنادى ألا ان القبلة قد تحولت فقلوا
كأنهم نحو القبلة رواه أحمد ومسلم وأبو داود وفي الباب عن البراء عند الجماعة الأبا داود
وعن ابن عباس عند أحمد والبخاري والطبراني قال العراق واسناده صحيح وعن عمارة بن
أوس عند أبي يعلى في مسنده والطبراني في الكبير وعن عمرو بن عوف المزني عند البخاري
والطبراني أيضا وعن سعد بن أبي وقاص عند البيهقي واسناده صحيح وعن سهل بن سعد
عند الطبراني والدارقطني وعن عثمان بن حنيف عند الطبراني أيضا وعن عمارة بن

نقضي بيده) ولا بن عصا كثر في يده
(لقد رأيت الذين عدم أي عدمهم
(رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم صرعى) جمع صريع معنى
مصروع (في القلب) بفتح القاف
وكسر اللام البتر قبل ان تطوى
او العادبة القديمة التي لا يعرف
صاحبها (قلب بدر) الرواية بالجر
ويجوز الرفع به قد برهوا نصب
بفتح الباء في وانما القوافي
القلب تحفة برا الشانم ولولا
يتأذى الناس براحتهم لانه دفن
لان الحرب لا يجب دفنه وذكر
القليل في قاتل كل واحد من
هؤلاء وقال الحافظ ابن حجر وفي
الحديث تعظيم الدعاء بمكة عند
المكابر وما ازدادت عند المسلمين
الانعطية وفيه معرفة الكفار
بصدقه صلى الله عليه وآله وسلم لم
تخوفهم من دعائه ولكن جعلهم
المسد على ترك الانتداله وفيه
استحباب الدعاء ثلاثا وجواز
الدعاء على الظالم لكن قال بعضهم
معه اذ كان كافرا فاما المسلم
فيسحب الاستغفار له والدعاء
بالنوبة ولو قيل لادلالة فيه على
الدعاء على الكافر لما كان بعيدا
لاحتمال أن يكون اطلع صلى الله
عليه وآله وسلم على أن المذكورين
لا يؤمنون والاولى أن يدعوا لكل

حق بالهداية وفيه قوة نفس فاطمة الزهراء من صغرها الشرف في نفسها وقومها لكونها صرحت بشتمهم وهم روية
روى قرين فلم يردوا عليها وفيه أن المباشرة أكد من السبب والاعانة انتهى ورواه هذا الحديث العشرة كوفيون سوى
هبدان وايه فانه حاصر وزيان وفيه التصديق بالجمع والافراد والاختيار بالانفراد والمنع عنه وانما جبهه البخاري في الجزية أيضا

وفي الشعب وفي الصلاة والجهاد والمغازي وأخرجه مسلم في المغازي والنسائي في الطهارة والسير (عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه) قال يترك النبي صلى الله عليه وآله (وسلم في نوبه) ولا ينعيم وهو في الصلاة والبراق والمبساقي ما يسيل من القم والمخاط ما يسيل من الأنف واستدل به على طهارة الريق ونحوه من فم طاهر غير ٥٥ متجسس وحينئذ فاذا وقع ذلك في الماء لا ينفسه ويتوضأ به ورواه هذا الحديث

ما بين مصري وبصري ومكي وفيه الحديث بالجمع والافراد والاختبار والنعنة والسماع (عن سهل ابن سعد الساعدي) الانصاري المدني (رضي الله عنه) المتوفى سنة احدى وتسعين وهو ابن مائة سنة في البخاري احدى وأربعون حديثا (انما سأله الناس بأى نبي دورى جرح رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) الذي أصاب في غزوة احد لما شج رأسه وجرح وجهه (فقال) سهل (ما بقي احد) من الناس (اعلم به معنى) وانما قال سهل ذلك لانه كان آخر من بقي من الصحابة بالمدينة كما وقع عند البخاري في النكاح (كان على) أي ابن ابي طالب (يجي) بترسه فيه ما عفا طمة) رضى الله عنها (فغسل عن وجهه) الشريف (لدم فاخذ حصير فاحرقه) غشي به جرحه) وللبخاري في الطب فلما رأت فاطمة الدم يزيد على الماء كثرة عمدت الى حصيرها فاحرقته وألصقتها على الجرح فرفأ الدم وانما فعلت ذلك لان في رماد الحصير استمسك الدم وفيه امان التدأوى وعلجة الجراح وأخذ الترس في الحسب وان جميع ذلك لا ينافي التوكل

رواية عند الطبراني أيضا وعن أبي سعيد بن المعلى عند البراء والطبراني أيضا وعن توبة بنت أسلم عند الطبراني أيضا قوله في صلاة الصبح هكذا في صحيح مسلم من حديث أنس بلانظ وهم ركوع في صلاة الفجر وكذا عند الطبراني من حديث سهل بن سعد بلانظ فوجدتهم يصلون صلاة الغداة وفي الترمذي من حديث البراء بلانظ فصل في رجل معه العصر وساق الحديث وهو مصرح بذلك في رواية البخاري من حديث البراء وليس عند مسلم تعيين الصلاة من حديث البراء وفي حديث عمار بن أوس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى الكعبة احدى صلاتي العشي وهكذا في حديث عمار بن ربيعة وحديث توبة وفي حديث أبي سعيد بن المعلى انهم الظهر والجمع بين هذه الروايات ان من قال احدى صلاتي العشي شئ هل هي الظهر أو العصر وليس من شئ حجة على من جزم فنظرنا فيمن جزم فوجدنا بعضهم قال الظهر وبعضهم قال العصر ووجدنا رواية العصر أصح لثقة رجالها واخراج البخاري لها في صحيحه وأما حديث كونها لظهر في اسنادها مروان بن عثمان وهو مختلف فيه وأما رواية ان أهل قبا كانوا في صلاة الصبح فيمكن أنه أبطل الخبر عنهم الى صلاة الصبح قول ابن سعد في الطبقات ما كبا عن بعضهم ان ذلك كان بمسجد المدينة فقال ويقال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ركعتين من الظهر في مسجده بالمسجد ثم أمر أن يوجه الى المسجد الحرام فاستدار اليه وكان معه المسلمون ويكون المعنى رواية البخاري أنها العصر أى ان أول صلاة صلاها الى الكعبة كانت صلاة العصر قوله اذا جاءهم آت قيل هو عباد بن بشر وقيل عباد بن نعيم وقيل غيرهما قوله فاستقبلوها بفتح الموحدة لا كترأى فتكولوا الى جهة الكعبة وفاعل استقبلوها مخاطبون بذلك وهم أهل قبا ويحتمل أن يكون فاعل استقبلوها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن معه وفي رواية في البخاري يكسر الموحدة بصيغة الامر ويؤيد الكسر ما عند البخاري في التفسير بلانظ ألا فاستقبلوها قوله وكانت وجوههم هو تفسير من الراوى لتقول المذكور والضمير في وجوههم فيه الاحتمالان وقد وقع بيان كيفية التحول في خبر توبة قالت فصول النساء مكان الرجال والرجال مكان النساء قال الحافظ وتصويره أن الامام تحول من مكانه في مقدم المسجد الى مؤخر المسجد لان من استقبل الكعبة استدبر بيت المقدس وهو لو دار في مكانه لم يكن خلفه مكان يسع الصنف ولما تحول الامام تحول الرجال حتى صاروا خلفه وتحول النساء حتى صرن خلف الرجال وهذا يدعى عملا كثيرا في الصلاة فيجتمعا ان ذلك وقع قبل تحريم العمل الكثير كما كان

لصدوره من سيد المتوكلين وفيه مباشرة المرأة لا يها وكذا ذلك لغيره من ذوي محارمها ومداواتها لا مراضهم والاستعانة في المداواة وجواز وقوع الابتلاء بالانبياء لعظم أجرهم وبتحقيق الناس أنهم مخلوقون لله ولا يشمتون بما ظهر على أيديهم من المعجزات كما اتفق النصارى بعيسى ورواه هذا الحديث الاربعة ما بين مكي ومدني وفيه الحديث والنعنة والسماع وآخر جه البخاري

في الجهاد والنكاح . وسلم في المغازي والترمذي وابن ماجه في الطب وقال الترمذي حسن صحيح (عن أبي موسى) عبد الله
ابن قيس الأشعري (رضي الله عنه قال أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوجدته يتنكب سواك) بكسر السين وهو يطلق على
القبول والآلة وهو مذكر وقيل مؤنث ٥٦ وجعله سواك ككتب وهو مشتق من ساء إذا ذل كما من جاءت الأبل تتساولك

أي تميل هذا لا وهو من سنن
الوضوء ولهذا ذكره هنا
والاستئذان ذلك الاستئذان وحكمها
بما يجاوزها ما أخذ من السن يفتح
السين وهو امرار ما فيه خشونة
على آخر ليدفعها كان (ييده يقول)
أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم
أو السؤال مجازاً (أع أع) بضم
الهمزة والعين مهملة فمع ما قيل
يفقها وفي رواية ابن عساكر
بالهمزة وفي صحيح الجوزي أخ خ
بكسر الهمزة وبالنون اختف
الرواة الثقات لتقارب مخارج
هذه الحروف وكلها ترجع إلى
حكاية صوته عليه السلام أذ جعل
السؤال على طرف لسانه كما عند
مسلم والمراد طرفه الداخل كما
عند أحمد يستقن إلى فوق ولدا
قال هنا (والسؤال في فيه كأنه
يتنوع) أي يتقيا يقال هاعيم وع
إذا فاء لا تكاف يعني أن له صوتاً
كصوت المثقبي على سبيل المبالغة
ويفهم منه مشروعية السؤال
على اللسان طويلاً أما الاستئذان
فالأحب فيها أن يكون عسراً
لحديث إذا استكنتم فاستنكروا
هرضارواه أبو داود في مراسيله
والمراد عرض اللسان وفي الحديث
تأكيد السؤال وأنه لا يختص
بالاستئذان وأنه من باب التلطيف
والتطبيب لا من باب إزالة القاذورات لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يخطف به وبوأه عليه استئذان الإمام بحضرة رعيته على
وورد لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسؤال عند كل وضوء أي أمر إيجاب رواه ابن خزيمة وغيره وهو من سنن الوضوء وكذا هو
من سنن الصلاة للحديث المروي عند الشيخين لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسؤال عند كل صلاة ويستحب عند قراءة القرآن

قبل تحريم الكلام ويحتمل أن يكون اغتفر العمل المذكور من أجل المصلحة المذكورة
أو وقعت الخطوات غير متواليه عند التحول بل وقعت مفارقة للعديد الأول فوارد
منها أن حكم الناسخ لا يثبت في حق المكلف حتى يبلغه لأن أهل قبل لم يؤمروا بالاعادة
ومنها جواز الاجتهاد في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أمر القبلة لأن الانصار
تحولوا إلى جهة الكعبة بالاجتهاد ونظيره الحافظ قال يحتمل أن يكون عندهم بذلك نص
سابق ومنها جواز تعليم من ليس في الصلاة من هو فيها ومنها جواز نسخ الثابت بطريق
العلم والنطق بخبر الواحد وتقريره أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ينكر على أهل قبل
عملهم بخبر الواحد وأجيب عن ذلك بأن الخبر المذكور احتج بالقرائن والمقدمات
التي أفادت القطع لكونه في زمن تقبل وجهه في السماء ليحول إلى جهة الكعبة
وقد عرفت منه الانصار ذلك بلا زمتهم له فكانوا يتوقعون ذلك في كل وقت فلما لجأهم
الخبر عن ذلك أفادهم العلم لما كانوا يتوقعون حدوثه وأجاب العز في باب جوبه آخر منها
أن النسخ بخبر الواحد كان جائزاً على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإنما امتنع بعده قال
الحافظ ويحتاج إلى دليل ومنها أنه تلا عليه م الآية التي فيها ذكر النسخ بالقرآن وهم
أعلم الناس باطالته وإيجازه وأعرفهم بوجوه إيجازه ومنها أن لعمل جبر الواحد
مقطوع به ثم قال الصحيح أن النسخ للمقطوع بالمظنون كمنسخ نص الكتاب أو السنة
المتواترة بخبر الواحد جازعاً لا واقع سمعاً في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وزمانه
ولكن أجمعت الأمة على منعه بعد الرسول فلا يخالف فيه وإنما الخلاف في تجويزه
في عهد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم انتهى ومن فوائد الحديث ما ذكره المصنف قال
وهو حجة في قبول أخبار الآحاد انتهى وذلك لأنه أجمع عليه الذين بلغ إليه ولم ينكر
عليه م النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل روى الطبراني في آخر حديث قوله أن رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم قال فيهم أولئك رجال آمنوا بالغيب

• (باب حجة من رأى فرض البعيد أصابة الجهة لا العين) •

(عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما بين المشرق والمغرب قبله رواه ابن ماجه
والترمذي وصححه وقوله عليه السلام في حديث أبي أيوب ولكن شرقوا وغربوا بعضه
ذلك) الحديث الأول أخرجه الترمذي وابن ماجه من طريق أبي معشر وقد تابعه أبو معشر
عليه علي بن ظبيان قاضي حلب كما رواه ابن عدي في الكامل قال ولا أعلم يرويه عن محمد
ابن عمرو وغير علي بن ظبيان وإني مشر وهو بابي عشر أشهر منه بعلي بن ظبيان قال وأهل

على
وورد لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسؤال عند كل وضوء أي أمر إيجاب رواه ابن خزيمة وغيره وهو من سنن الوضوء وكذا هو
من سنن الصلاة للحديث المروي عند الشيخين لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسؤال عند كل صلاة ويستحب عند قراءة القرآن

والاستيقاظ من النوم وتغير القوم في كل حال وقال ابن عباس فيه عشر خصال يذهب الحفرو ويحلو البصر ويشد اللثة ويطيب
القوم وينقى الباطن وتفرح له الملائكة ويرضى الرب تعالى ويوافق السنة ويزيد في حسنات الصلاة ويصح الجسم وزاد الحكيم
الترمذي ويزيد الحافظ حفظا وينبت الشعر ويصفي اللون ويباع ريقه ٥٧ في أول استيا كفايته ينفع من الجذام والبرص
وكل داء سوى الموت ولا يلع بعده

شبا فانه يورث القسيان ورواة
هذا الحديث ثابن بصري وكوفي
وفيه الحديث والعنفه وأخرجه
مسلم وأبو داود والشافعي في
الطهارة (عن حديثه) بن الهيثم
(رضي الله عنه قال كان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم) فيه
دلالة على المداومة والاستمرار
(إذا قام من الليل) ظاهره
يقضي تعاقب الحكم مجرد القيام
(يشوص) أي يذل أو يغسل أو
يحلك (فاه بالسواك) لأن النوم
يقضي تغيير القوم لما يصعد إليه
من اجخرة المعدة والسواك آلة
تنظيفه فيستحب عدم مقتضاه قال
ابن دقيق العيد فيه استحباب
السواك عند القيام من النوم
ويدل عليه رواية البخاري في الصلاة
بلفظ إذا قام للتهجد ولمسلم نحوه
وقد ذكر البخاري كثيرا من أحكام
السواك في الصلاة وفي الصيام
ورواة هذا الحديث خمسة كوفيون
الأحذية فعراني وفيه الحديث
والعنفه وأخرجه البخاري أيضا
في الصلاة وفي فضل قيام الليل
ومسلم وأبو داود وابن ماجه في
الطهارة والشافعي فيهما (عن
ابن عمر رضي الله عنه ان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال

علي بن خنيسان سرقه منه وذكر قول ابن عباس فيه انه ليس بشيء وقول الشافعي متروك
الحديث وقد تابعه عليه أيضا أبو جعفر الرازي رواه البيهقي في الخلافيات وأبو جعفر
وثقه ابن معين وابن المديني وأبو حاتم وقال أحمد والشافعي ليس بقوي وقال العلامي
سني الحفظ وأبو معشر المذكور ضعيف والحديث رواه أيضا الحاكم والدارقطني وقد
أخرج الحديث الترمذي من طريق أخرى غير طريق أبي معشر وقال حديث حسن
صحيح وقد خالفه البيهقي فقال بعد أخرجه من هذه الطريق هذا السناد ضعيف فنظرنا
في الاسناد فوجدنا عثمان بن محمد بن المغيرة بن الاخنس بن شريق قد تشرد به عن المقبري
وقد اختلف فيه فقال علي بن المديني انه روى أحاديث منها كبر ووثقه ابن معين وابن
حيان فكان الصواب ما قاله الترمذي وأما الحديث الثاني أعني حديث أبي أيوب فهو
متفق عليه وقد تقدم شرحه في أبواب التخلي وفي الباب عن ابن عمر عند البيهقي وفي الباب
أيضا من قول عمر عند الموطأ وابن أبي شيبة والبيهقي ومن قول علي عند ابن أبي شيبة ومن
قول عثمان عند ابن عبد البر في التهذيب ومن قول ابن عباس أشار إلى ذلك الترمذي
والحديث يدل على ان الفرض على من بعد عن الكعبة الجهة لا العين واليه ذهب مالك
وأبو حنيفة وأحمد وهو ظاهر ما نقله المنزني عن الشافعي وقد قال الشافعي أيضا ان شطر
البيت وتقدم وجهته واحد في كلام العرب واستدل لذلك أيضا بحديث أخرجه البيهقي
عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال البيت قبله لاهل المسجد والمسجد
قبله لاهل الحرم والحرم قبله لاهل الارض مشارقها ومغاربها من امتي قال البيهقي تفرد
به عمر بن حفص المكي وهو ضعيف قال وروى باسناد آخر ضعيف لا يحتج بمثله وإلى هذا
المذهب ذهب الاكثر وذهب الشافعي في أظهر القولين عنه إلى ان فرض من بعد العين
وأنه يلزمه ذلك باطن الحديث اسامة بن زيد انه صلى الله عليه وآله وسلم لما دخل البيت
دعا في قواحيه ولم يصل فيه حتى خرج فلما خرج ركع ركعتين في قبل القبة وقال هذه
القبة ورواه البخاري من حديث ابن عباس مختصرا وقد عرفت ما قدمنا في باب صلاة
التطوع في الكعبة من ترجيح انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى في الكعبة وقد اختلف
في معنى حديث الباب الاول فقال العراقي ليس عاما في سائر البلاد وانما هو بالنسبة إلى
المدينة المنورة وما وافق قبلتها وهكذا قال البيهقي في الخلافيات وهكذا قال أحمد بن
خوليو الوهبي قال واسائر البلاد ان من السعة في القبة مثل ذلك بين الجنوب والشمال
وتحوز ذلك قال ابن عبد البر وهذا صحيح لا مدفع له ولا خلاف بين أهل العلم فيه وقال الاثرم
أنا أحمد بن حنبل عن معني الحديث فقال هذا في كل البلاد ان الامكة عند البيت فانه

٨ نيل في أرائي ان السواك يسوئك) يقع همزة أرائي لا أصلي أي أرى نفسي وبضعها الغيرة أي اظن نفسي والعبارة
مستعملتان وللمسألة رأي وهو خطأ لانه انما أخبر عمارا في النوم (بخافني رجلا من أحدهم أأكبر من الآخر فتأولت) أي
أعطيت (السواك الأصغر منهما فتبيل لي) القابل له جبريل عليه السلام (كبر) أي قدم الاكبر في السن (فدفعته إلى الاكبر

منهما) وبسته فادمنه تقديم ذى السن في السوال والطعام والشراب والمنى والركوب والكلام ثم اذا ترتب القوم في الجلوس فالسنة تقديم الايمن فالايمن كانه عليه المهاب قال في القنح وهو صحيح وسيلقى الحديث فيه في الاشرية وفيه ان استعمال سوال الغير ليس بمكروه الا ان المستحب ٥٨ ان يغسله ثم يستعمله وفيه حديث عائشة في سنن أبي داود قالت كان رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم يعطيني السوال لا غسله فايدأ به فاستاك ثم اغسله ثم ادفعه اليه وهذا ال على عظيم اديم او كبير فطنته الانما لم تغسله ابتهداه حتى لا يفوتها الاستشفاء بريقه ثم غسلته ناديا وامتنالا ويحتمل أن يكون المراد بأمرها بغسله تطييبه وتليينه بالماء قبل ان تستعمله والله اعلم اهـ (عن البراء بن عازب رضى الله عنه قال قال الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا أتيت أى اذا أردت ان تاقى (مضجعت) يفتح الجسيم من باب منع يمنع وفي الفرع بكسرهما) فتوضأ وضوءا للصلاة أى ان كنت على غير وضوء وانما تدب الوضوء عند النوم لانه قد تقبض روحه في نومه فيكون قد ختم عمله بالوضوء وليكون اصدق لرؤياه وابعده عن تلاعب الشيطان به في نومه وليس ذكر الوضوء في هذا الحديث عند الشيخين الا في هذه الرواية (ثم اضطجع على شقك الايمن) لانه يمنع الاستغراق في النوم اتحاق القلب فيسرع الافاقة ليتجهجد أوليس ذكر الله تعالى بخلاف الاضطجاع على الشق الايسر (ثم قل اللهم اسلم وجهي ذاتي اليك) طائعة لمحكمت

ان زال عنه شيئا وان قل فقد ترك القبلة ثم قال هذا المشرق وأشار يده وهذا المغرب وأشار يده وما بينهما قبلة قلت له فصلاة من صلى بينهما جائزة قال نعم وينبغي ان يتصرى الوسط قال ابن عبيد البر تفسير قول أحد هذا في كل البلدان يريد أن البلدان كل الاهلها في قبلتهم مثل ما كان قبلة ما بالمدينة الجنوب التي يقع اهلها فيها الكعبة فيسنة قبلون جهنم او يتسعون يميننا وشمالا بين المشرق والمغرب يحجه لكون المغرب عن أيمنهم -م والمشرق عن يسارهم وكذلك لاهل اليمن من السعة في قبلتهم مثل ما لاهل المدينة ما بين المشرق والمغرب اذا توجهوا أيضا قبل القبلة الا انهم يحجه لكون المشرق عن أيمنهم والمغرب عن يسارهم -م وكذلك اهل العراق وعمراسان لهم من السعة في اسنة قبل القبلة ما بين الجنوب والشمال مثل ما كان لاهل المدينة من السعة في ما بين المشرق والمغرب وكذلك ضد العراق على ضد ذلك أيضا وانما تضيق القبلة كل الضيق على أهل المسجد الحرام وهو لاهل مكة أو سعة قليلا ثم هي لاهل الحرم أو سعة قليلا ثم لاهل الاقاق من السعة على حس ما ذكرنا اهـ قال الترمذى قال ابن عمر اذا جعلت المغرب عن يمينك والمشرق عن يسارك فباينهم -م ما قبله اذا استقبلت القبلة وقال ابن المبارك ما بين المشرق والمغرب قبلة هذا لاهل المشرق واختار ابن المبارك التماس لاهل مرو اهـ وقد يستشكل قول ابن المبارك من حيث ادر من كان بالمشرق انما يكون قبلته المغرب فان مكة بينه وبين المغرب والجواب عنه انه أراد بالمشرق البلاد التي يطلق عليها اسم المشرق كالعراق مثلا فان قبلتهم أيضا بين المشرق والمغرب قبله لاهل العراق قال وقد ورد مقيس بذلك في بعض طرق حديث أبي هريرة ما بين المشرق والمغرب قبله لاهل العراق رواه البيهقي في الخلافيات وروى ابن أبي شيبة عن ابن عمر انه قال اذا جعلت المغرب عن يمينك والمشرق عن يسارك فباينهم ما قبله لاهل المشرق ويدل على ذلك ايضا تبويب البخاري على حديث أبي ايوب بافظ باب قبله اهل المدينة واهل الشام والمشرق ايسر في المشرق ولا المغرب قبله قال ابن بطال في تفسيره -م هذه الترجمة بمعنى وقبله مشرق الارض كلها الا ما قابل مشرق مكة من البلاد التي تكون تحت الخط المار عليها من المشرق الى المغرب فيكم مشرق الارض كلها لكم مشرق اهل المدينة والشام في الامر بالانحراف عند الفاتح لانهم اذا شرعوا او غربوا لم يستقبلوا القبلة ولم يستدبروها قال واما ما قابل مشرق مكة من البلاد التي تكون تحت الخط المار عليها -م شرقها الى مغربها فلا يجوز اهلها استعمال هذا الحديث ولا يصح لهم ان يشرعوا ولا ان يغربوا لانهم اذا شرعوا استدبروا القبلة واذا غربوا استقبلوها وكذلك من كان موازيا بالمغرب مكة اذا اهلها فبه متحركة مع المشرق فاكتفى

فانما عند ذلك في أوامرنا ونواهيك وفي رواية أسلمت نفسي ومعهنى اسلمت استسلمت اى سلمت الا اذا قدر على ولا تدبر بذكر على جلب نفع ولا دفع ضرر فامرهم فوض اليك تفعل بهم اما تريدوا استسلمات لما تفعل فلا اعتراض عليك فيه او معنى الوجه القصد والعمل الصالح ولذا جاء في رواية أسلمت نفسي اليك ووجهت وجهي اليك فجمع بينهما فدل على تغايرهما (ما) (وفوضت)

من التقوى تضرى زدذت (امرئى اليك) وبرئت من الحول والقوة الا بك فا كفى هم (والجأت) أى استندت (ظهرت اليك) أى اعتقدت عليك كما يعتقد الانسان بظهوره الى ما يستند اليه (رغبة) أى طمعاً في فوائك (ورغبة اليك) أى خوفاً من عقابك لانه (لا ملجأ ولا منجى منك الا اليك) وهذا التركيب مثل لاحول ولا قوة الا بالله ٥٩ قصير في الواجهة الخمسة المشهورة (اللهم

آمنت) أى صدقت (بكأبك) القرآن (الذي أنزلت) أى أنزلته على رسولك صلى الله عليه وآله وسلم والايان بالقرآن يتضمن الايمان بجميع كتب الله المنزلة ويحتمل ان يعنى الكل لاضافته الى الضمير لان المعروف بالاضافة كالمعرف باللام في احتمال الجنس

والاستغراق والعهد بل جميع المعارف كذلك كما قاله البيضاوى كالزحمرى في الكشف في قوله تعالى ان الذين كفروا سواهم اول البقرة (و) آمنت (بنبيك الذى أرسلت) أى أرسلته (فان من لم يملك فانت على الفطرة) الاسلامية أو الدين القويم مله ابراهيم (واجهلهم) أى هذه الكلمات (آخر ما نتكلم به) ولا يمنع ان يقول بعد من شيئاً مما شرع من لذكر عند النوم والفقهاء لا يعدون الذكر كلاماً في باب الايمان وان كان هو كلاماً في اللغة (قال البراء) (فرددتها) بتشديد الاولى وتسكين الثانية أى الكلمات (على النبي صلى الله عليه وآله وسلم) لاحفظهن (فلما بلغت اللهم آمنت بكأبك الذى أنزلت قلت ورسولك) زاد الاصمعيلى الذى أرسلت (قال) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

بذكر المشرق عن المغرب لان المشرق اكثر الارض المعمورة وبلاد الاسلام في جهة مغرب الشمس قليل قال وقد تدير الترجمة بان قبله اهل المدينة واهل الشام والمشرق ليس في التشريق ولا في التغريب به فى انهم عنه هذا الانحراف للتشريق والتغريب يسوا بواجبهين للقبلة ولا حصة تدبر بينهما والعرب تطلق المشرق والمغرب بمعنى التغريب والتشريق وأنشد ثعلب في المجالس * ابعدهم مغربهم فجدوا وساحتها * قال ثعلب معناه ابعدهم تغريبهم اه وقد اطلنا الكلام في تفهيم معنى الحديث لانه كثيراً ما يسأل عنه الناس ويستشككونه لا سيما مع زيادة لفظ لاهل المشرق

(باب ترك القبلة اهذرا خوفاً)

(عن نافع عن ابن عمر انه كان اذا سئل عن صلاة الخوف ومنه ما ثم قال فان كان خوف هو احد من ذلك صلوا رجالاً قياماً على اقدامهم وركباً تامتقياً الى القبلة وغير مستقبليها قال نافع ولا يرى ابن عمر ذلك الا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (رواه البخارى) الحديث ذكره البخارى في تفسير سورة البقرة واخرجه مالك في الموطأ وقال في آخره قال نافع لا يرى عبد الله بن عمر ذلك الا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (رواه ابن خزيمة واخرجه مسلم وصرح بان الزيادة من قول ابن عمر ورواه البيهقي من حديث موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر وقال الذوى في شرح المذهب هو بيان محكم من احكام صلاة الخوف لا تفسير للاية وقد اخرج البخارى في صلاة الخوف بلفظ وزاد ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم واذا كانوا اكثر من ذلك فليصلوا قياماً وركباً والحديث يدل على ان صلاة الخوف لا سيما اذا كثرت العدو وتجوز حسب الامكان فينتقل عن القيام الى الركوب وعن الركوع والسجود الى الايمان ويجوز ترك ما لا يقدر عليه من الاركان وبهذا قال الجمهور لكن قات المالكية لا يصنعون ذلك الا اذا خشى قوات الوقت وسبأ في المصنف في باب الصلاة في شدة الخوف نحو ما هنا وياق شره هنالك ان شاء الله

(باب تطوع المسافر على ركوبه حيث توجه به)

(عن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسجد على راحلته قبل أى وجهة توجه ويوتر علم غير انه لا يصلى عليها المكتوبة متفق عليه وفي روايه كان يصلى على راحلته وهو مقبل من مكة الى المدينة حيثما توجهت به وفيه نزات فابنما تولوا فثم وجه الله ورواه أحمد ومسلم والترمذى وصححه الحديث قد تقدم شرحه والكلام على فقهه في باب صلاة الفرض على الرحلة لان المصنف رحمه الله ذكره هناك بنحو ما هنا من حديث عامر بن

(لا) أى لا تقرأ ورسولك بل قل (ونبيك الذى أرسلت) وجه المدح انه لو قال ورسولك لكان تكراراً مع قوله أرسلت ولما كان نبياً قبل ان يرسل صرح بالنسبة للجمع بينها وبين الرسالة وان كان وصف الرسالة من لزما وصف النبوة مع ما فيه من تعديد التعميم المنية في الحالين أو احتيز به عن ارسل من غير نبوة بجبريل وغيره من الملائكة لانهم يرسلون لأنبياء ففعله أراد تحليص

الكلام من اللفظ أولان لفظ النبي أمدح من لفظ الرسول لانه مشترك في الاطلاق على كل من أرسل بخلاف لفظ النبي فإنه لا اشتراك فيه عرفا وعلى هذا فنقول من قال كل رسول نبي من غير عكس لا يصح إطلاقه قاله في الفتح يعني فيقيد بالرسول البشري وتمت فيه العيني فقال كيف يكون أمدح ٦٠ وهو لا يستلزم الرسالة بل لفظ الرسول أمدح لانه يستلزم النبوة ٨١ وهو

مردود فان المعنى يختلف فإنه لا يلزم من الرسالة النبوة ولا عكسه ولا خلاف في المنع اذا اختلف المعنى وهذا كذلك أو ان الازكار توقيفية في تعيين الالفاظ وتقدير الثواب فربما كان في اللفظ سر ليس في الآخر ولو كان يراد منه في الظاهر أو أنه أوحى إليه بهذا اللفظ فرأى ان يقف عنده وقال المهلب اعلم بتبدل المناظرة صلى الله عليه وآله وسلم لانها يتابع الحديث وجوامع الكلام فلو غيرت سقطت فائدة النهاية في البلاغة التي اعطيا صلى الله عليه وآله وسلم ٨١ وقد نعلق به ذامن منع الرواية بالمعنى كابن سيرين وكذا أبو العباس النحوي قال اذا من بكلمة بين متناظرين الا وبينهما فرق وان دق ولطف نحو بلى ونعم ولا جهة فيه لمن استدله به على عدم جواز ابدال لفظ النبي في الرواية بالرسول وعكسه لان الذات المخبر عنها في الرواية واحدة وبأى وصف وصفته تلك الذات من أوصافها الثلاثة ثم اعلم القصيدة بالخبر عنه ولو تباعدت معاني الصفات كالويلد اسمها يكنى أو كنية باسم فلا فرق بين ان يقول الراوى مثلاً عن أبي

ربيعة ولفظ الرواية الآخرة في الترمذي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى الى بعبه أو راحلته وكان يصلى على راحلته حينما توجهت به ولم يذ كر نزول الآية قوله حينما توجهت به قبلت الشافعية الحديث بالمذهب فقالت اذا توجهت به نحو مقصده وأما اذا توجهت به الى غير مقصده فان كان الى جهة القبلة لم يضره وان كان الى غير هابطلت صلاته وقد تقدم في أول أبواب الاستقبال ما يدل على ان الآية نزات في صلاة الفريضة ولكن الصحيح ما هنا كما تقدم (وعن جابر قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلى

وهو على راحلته النوافل في كل جهة ولكن يخفف السجود من الركوع ويومئ ايماء رواه أحمد وفي لفظ بعنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حاجة فجئت وهو يصلى على راحلته نحو المشرق والسجود أخذ من الركوع رواه أبو داود والترمذي وصححه) الحديث أخرجه البخارى عن جابر ولكن بلفظ كان يصلى التطوع وهو راكب وفي لفظ كان يصلى على راحلته نحو المشرق فإذا أراد ان يصلى المكتوبة تنزل فاستقبل القبلة وأخرجه أيضا مسلم بنحو ذلك وفي الباب عن جماعة من الصحابة وقد قدمنا في باب صلاة الفرض على الراحلة انه يجوز التطوع عليها للمسافر بالاجماع وقد منّا الخلاف في جواز ذلك في الحضر وفي جواز صلاة الفريضة والحديث يدل على ان سجود من صلى على الراحلة يكون أخذ من ركوعه ولا يلزمه وضع الجبهة على السرج ولا بدل غاية الوسع في الانحنا بل يخفف من ركوعه بحد ما يقرقبه السجود عن الركوع (وعن أنس بن مالك قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أراد ان يصلى على راحلته تطوعا استقبل القبلة فكبر للصلاة ثم

خلى عن راحلته فصلى حينما توجهت به رواه أحمد وأبو داود) الحديث أخرجه أيضا الشيخان بنحو ما هنا وأخرجه أيضا النسائي من رواية يحيى بن سعيد عن أنس وقال حديث يحيى بن سعيد عن أنس الصواب موقوف وأما أبو داود فأخرجه من رواية الجارود بن أبي سبرة عن أنس والحديث يدل على جواز التنفل على الراحلة وقد تقدم الكلام على ذلك وعلى انه لا بد من الاستقبال حال تكبيرة الاحرام ثم لا يضر الخروج بعد ذلك عن سمت القبلة كما أسلفنا

• (أبواب صلاة الصلاة) •

• (باب افتراض افتتاحها بالتكبير) •

(عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم رواه الخمسة الا النسائي وقال الترمذي هذا

حديث الله البخارى أو عن محمد بن اسمعيل البخارى وهذا بخلاف ما في حديث الباب لان ألفاظ الازكار توقيفية اصح فلا يدخلها القياس ويستفاد من هذا الحديث ان الدعاء عند التوم مرغوب فيه لانه قد تقبض روحه في تومه فيكون قد ختم عمله بالدعاء الذي هو أفضل الاعمال كما ختمه بالوضوء والنسك في ختم البخارى كتاب الوضوء بهذا الحديث من جهة انه آخر

وضوء أمر به المكلف في البقطة ولقوله في الحديث واجعلهن آخر ما تتكلم به وأشعر ذلك بفتح الكتاب ورواه البستمايين
 مروزي وكون في وفيه الحديث والاختبار والعنونة وأخرجه البخاري أيضا في الدعوات والنسائي في اليرم والبيهقي
 (كتاب الغسل) * بفتح الغين أفصح وأشهر من ضمهما مصدر وجه في الاغتسال ٦١ وبكسرهما اسم لما يغتسل به من سدو

و- طمى وضوءهما وبياضهم اسم
 الماء الذي يتمتسل به وهو بالمعنيين
 الأولين اذ في سبلان الماء على
 النقي وشرعا سيلانه على جميع
 البدن مع تعبه يزما للعبادة عن
 العادة بالنسبة واختلاف في
 وجوب ذلك فلم يوجب الاكثر
 ونقل عن مالك والمزني وجوبه
 (بسم الله الرحمن الرحيم) كذا
 وقع في رواية الاكثرناخير
 البسملة في صحيح البخاري من
 كتاب الغسل وسقطت من رواية
 الاصيلي وعنده باب بدل كتاب
 وهو أولى لان الكتاب يجمع
 أنواعا والغسل نوع واحد من
 أنواع الطهارة وان كان في نفسه
 ينعقد (عن عائشة زوج النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم ان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم كان
 اذا اغتسل) أي اذا أراد ان
 يغتسل (من الجنابة) أي لاجلها
 في سببية (بدأ فغسل يديه) قبل
 الشروع في الوضوء والغسل
 لاجل التنظيف مما به من
 مستقذر أو اقيامه من النوم
 ويدل عليه زيادة ابن عيينة في هذا
 الحديث عن هشام قبل ان
 يدخله في الاناء روى الترمذي
 وزاد أيضا ثم يغسل فرجه وكذا
 لم ولم وهي زيادة حسنة لان تقديم

أصح شيء في هذا الباب وأحسن) الحديث أخرجه أيضا الشافعي والبخاري والحاكم وصححه
 وابن السكن من حديث عبد الله بن محمد بن عقيل عن ابن الحنفية عن علي قال البزار
 لا نعلمه عن علي الا من هذا الوجه وقال أبو نعيم تفرد به ابن عقيل وقال العقيلي في اسناده
 لين وقال هو أصح من حديث جابر الآتي وعكس ذلك ابن العربي فقال حديث جابر أصح
 شيء في هذا الباب والعقيلي أقدمه منه بمعرفة اقرن وقال ابن حبان هذا حديث لا يصح لان
 له طريقين احدهما عن علي وفيه ابن عقيل وهو ضعيف والثانية عن أبي نضرة عن أبي
 سعيد تفرد به أبو سفيان عنه وفي الباب عن جابر عند أحمد والبزار والترمذي والطبراني
 وفي اسناده أبو يحيى القتات وهو ضعيف وقال ابن عدي أحاديثه عند حسن وعن
 أبي سعيد عند الترمذي وابن ماجه وفي اسناده أبو سفيان طريق بن شهاب وهو ضعيف
 ورواه الحاكم عن سعيد بن مسروق الثوري عن أبي سعيد وهو معلول قاله الحافظ وفي
 الباب أيضا عن عبد الله بن زيد عند الطبراني وفي اسناده الواقدي وعن ابن عباس عند
 الطبراني أيضا وفي اسناده نافع بن هرم وهو متروك وعن أنس عند ابن عدي وفي
 اسناده أيضا نافع بن هرم وعن عبد الله بن مسعود عند أبي نعيم قال الحافظ واسناده
 صحيح وهو موقوف وعن عائشة عند مسلم وغيره بلفظ **كان يفتح الصلاة بالتكبير**
والقراءة الحمد لله رب العالمين الحديث وآخره وكان يفتح الصلاة بالتكبير وروى الحديث
 الدارقطني من حديث أبي اسحق والبيهقي من حديث شعبة ربه هذه الطرق يقوى بعضها
 بهضافي صحيح الحديث للاحتجاج به **قوله** مفتاح بكسر الميم والمراد انه أول شيء يفتح به
 من أعمال الصلاة لانه شرط من شروطها **قوله** الطهور بضم الطاء وقد تقدم ضبطه في أول
 الكتاب وفي رواية الوضوء **مفتاح الصلاة** **قوله** وتحريره التكبير فيه دليل على ان افتتاح
 الصلاة لا يكون الا بالتكبير دون غيره من الاذكار واليه ذهب الجمهور وقال أبو حنيفة
 تنعقد الصلاة بكل لفظ قصده التكبير والحديث يرد عليه لان الاضافة في قوله تحريره
 تقتضي انما هو فكأنه قال جميع تحريره التكبير أي انحصرت صحة تحريره في التكبير
 لا تحريم لها غيره كفواهم مال لان الابل وعلم فلان نحو وفي الباب أحاديث كثيرة تدل
 على تعيين لفظ التكبير من قوله صلى الله عليه وآله وسلم وفعله وعلى هذا الحديث يدل على
 وجوب التكبير وقد اختلف في حكمه فقال الحافظ انه ركن عند الجمهور وشرط عند
 الحنفية ووجه عند الشافعي وسنة عند الزهري قال ابن المنذر ولم يقل به أحد غيره وروى
 عن سعيد بن المسيب والاوزاعي ومالك ولم يثبت عن أحد منهم نصريحا وانما قالوا فيه
 ادله الامام را كما يميزه تكبيره الركون قال الحافظ ثم نقله الكرخي من الحنفية عن

فعله يحصل به الامن من مسه في اثناء الغسل (ثم يتوضأ كما يتوضأ للصلاة) فيه احتراز عن الوضوء القوي ويحتمل أن يكون
 الابتداء بالوضوء قبل الغسل سنة مستقلة بحيث يجب غسل اعضاء الوضوء مع بقية الجسد ويحتمل انه يكتفي بغسلها في الوضوء
 من اعادة وعلى هذا فيحتاج الى نية غسل الجنابة في أول جرة وانما قدم غسل اعضاء الوضوء تشريفا لها وظهاره انه يتوضأ وضوءا

بكاملا وهو مذهب الشافعي وثالث وهو المشهور وقيل يؤخر غسل قدميه الى ما بعد الغسل الحديث ميمونة وثمة يراها وعند
الطبايى فاذا فرغ غسل رجله والى الكعبة قول ثالث وهو ان كان موضعه ومضاهى والا فلا وعند الحنفية ان كان في مستنقع
يؤخر والا فلا ثم ان ظاهره مشروعية ٦٢ التكرار ثلاثا وهو كذلك لكن قال عياض انه لم يأت في شيء من وضوء الجنب ذكر

التكرار والجواب ان احالتها
على وضوء الصلاة نفقضيها بل
ورد ذلك من طريق صحيحة
أخرجها الشافعي والبيهقي عن
عائشة أنها أوصفت غسل رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم من
الجنب وفيه ثم يمضم ثلاثا
ويستشق ثلاثا ويغسل وجهه
ثلاثا ويديه ثلاثا ثم يفيض على
رأسه ثلاثا كذا في الفتح (ثم
يدخل) بلفظ المضارع وما قبله
ياقظ الماتى وهو الاصل لارادة
استحضار صورة الحال للسامع من
(أصابه في الماء فيخلل بها)
أى بأصابه التي أدخلها في الماء
(أصول شعره) أى شعر رأسه كما
يدل عليه رواية حماد بن سلمة عن
هشام بن محمد بن شاذان عن الأيمن
في تتبع بها أصول الشعر ثم يغسل
بقفه الايسر كذلك رواه البيهقي
والحكمة في هذا التلويح الشعر
وترطيبه ليسهل مرور الماء عليه
ويكون أبعده من الاسراف في
الماء لم يأت في هذا الماء فيدخل
أصابه في أصول الشعر ولترمذي
والشافعي من طريق ابن عيينة
ثم يشرب شعره الماء قال القاضي
عياض احتج به بعضهم على تحليل
شعر العمة في الغسل اما العموم
قوله أصول الشعر واما بالقياس

ابن عليه وأى بكر الاصم ومخالفتهما للجمهور كثيرة وذهب الى الوجوب جماعة من
السلف قال في البحر انه فرض الا عن نفقة الاذكار والزهري وبطل على وجوبه ما في
حديث المسمى عند مسلم وغيره من حديث أبي هريرة بل ظاذاقت الى الصلاة فاسيخ
الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر وعند الجماعة من حديثه بالفظ اذاقت الى الصلاة
فكبر وقد تقرر ان حديث المسمى هو المرجح في معرفة واجبات الصلاة وان كل ما هو
مذكور فيه واجب وما خرج عنه وقامت عليه أدلة تدل على وجوبه ففيه خلاف
سند كذا ان شاء الله في شرحه في الموضع الذي سيذكر فيه المصنف ويدل للشرطية
حديث رفاع في قصة المسمى صلواته عند أبي داود بانظ لا تتم صلاة أحسن الناصر
حتى يتوضأ فيضع الوضوء مواضعه ثم يكبر ورواه الطبراني بلفظ ثم يقول الله أكبر
والاستدلال به هذا على الشرطية صحيح ان كان في التمام يستلزم نفي العمة وهو
الظاهر لانما تعبدون بصلاة لا تنهات فيا فالف قصة غير صحيحة ومن ادعى صحة افعاليه
البيان وقد جعل صاحب ضوء النهار نفي التمام هنا هو نفي الكمال بعينه واستدل على
ذلك بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لم في حديث المسمى فان انتقصت من ذلك شيئا فقد
انتقصت من صلواتك وأنت خير بان هذا من محل النزاع أيضا لانه قول الانتقاص
يستلزم عدم العمة لذلك الدليل الذي أسلفناه ولان لم ان تركتندوبات الصلاة
ومسنوناتها انتقاص منها لانها أمور خارجة عن ماهية الصلاة فلا يرد الازام بها
وكونها ترتب في الثواب لا يستلزم انها منها كما ان انقياب الحسنة ترتب في جمال الذات
وليست منها نعم وقع في بعض روايات الحديث بالفظ انه لما قال صلى الله عليه وآله وسلم
فان لم تصل كبر على الناس انه من أخف صلواته لم يصل حتى قال صلى الله عليه وآله وسلم
فان انتقصت من ذلك شيئا فقد انتقصت من صلواتك فكان أهون عليهم فككون هذه
المقالة كانت أهون عليهم بدل على ان نفي التمام المذكور يعني نفي الكمال اذ لو كان بمعنى
نفي العمة لم يكن فرق بين المختلفين ولما كانت هذه أهون عليهم ولا يخفى ان الحجة في الذي
جاءنا عن الشارع من قوله وفيه له وقدر يراه في فهم بعض العصابة سيما ان فهمهم حجة
لكونهم اعرف بقامد الشارع فنص نقول بوجوب ما فهموه ونسلم ان بين الحالتين
تفاوتا ولكن ذلك التفاوت من جهة ان من أتى ببعض واجبات الصلاة فقد فعل خيرا
من قيام وذكروا لاوة وانما يؤمر بالاعادة لدفع عقوبة ما ترك وترك الواجب سبب للعقاب
فاذا كان يعاقب بسبب ترك البعض لزمه ان يفعل ما لم يتركه والافعله مع غيره
والصلاة لا يمكن فعل المتركون منها الا بشغل جميعها وقد أجاب بمعنى هذا الجواب الحافظ

على شعر الرأس وأوجب المالكية والحكمة تحليل شعر المغتسل لقوله صلى الله عليه وآله وسلم دخلوا الشعر وأنقوا ابن
البشرة فان تحت كل شعرة جناة (ثم يصب على رأسه ثلاث غرف) من الماء (بيديه) استدل به على مشروعية التلويح وهو
صحة عند الشافعية كالوضوء فيغسل رأسه ثلاثا به تحليله في كل مرة ثم شقه الايمن ثلاثا ثم شقه الايسر ثلاثا قال النووي

ولا نعلم فيه خلافاً إلا ما انفرد به المأوردى فإنه قال لا يستحب التكرار في الغسل وقال الداجي والثلاثة لما جاء من التكرار أو ما أتت من الغسل إذ قد لا تكن الواحدة وغرف جمع غرفة بالضم وهي ملء الكف والاصح بي غرافات وهي الأصل في معنى الثلاثة لأنه جمع قلة فغرف حيث تذهب إقامة جمع الكثير موضع القلة وأنه ٦٣ جمع قلة عند الكوفيين كعشر سور وعاشي

هـج (ثم يفيض) صلى الله عليه وآله وسلم أي يسل على يديه والاقاضة الاساقفة واستدل به من لم يشترط ذلك وهو ظاهر (الماء على جلده كله) أكد بلفظ الكل ليدل على أنه عم جميع البدن بالغسل بعدما تقدم ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين تنبسي وكوفي وفيه التحديث والأخبار والعنفنة وأخرجه مسلم والنسائي وأبو داود (عن معوية زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قالت توضأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وضوءاً للصلاة هو كالذي قبله احترازاً عن الوضوء اللغوي الذي هو غسل اليدين فقط (غير رجله) فأخرجهما فيه التصريح بتأخير الرجلين في وضوء الغسل وهو مستحب عند الجمهور واختلف نظر العلماء فيه كما أشرنا إليه قال القرطبي الحكمة في ذلك ليحصل الافتتاح والاختتام بأعضاء الوضوء (وغسل فرجه) أي ذكره المقدس وأخره لعدم وجوب التقديم واليه ذهب الشافعية أولان الواو لا تقتضي الترتيب فيكون قدمه والمراد أنه جمع بين الوضوء وغسل الفرج وقد بين ذلك ابن المبارك عن أنور في ما رواه البخاري في باب

ابن تيمية حقه المصنف وهو حسن ثم أضاف قول غاية ما ينتصر له دعوى من قال إن نفي التمام بمعنى نفي الكمال هو عدم الشرطية لاعداد الوجوب لأن الجبي بالصلاة تامة كاملة واجب وما أحسن ما قاله ابن تيمية في المقام وانظره ومن قال من الفقهاء إن هذا النفي الكمال قيل إن أردت الكمال المستحب فهذا باطل لوجهين أحدهما أن هذا لا يوجد فقط في لفظ الشارع أنه ينبغي عملاً فعله العبد على الوجه الذي وجب عليه ثم يتقيد به وترك المستحبات بل الشارع لا ينبغي عملاً إلا إذا لم يفعل العبد كما وجب عليه والثاني لو نفي ترك مستحب المكان عامة الناس لا صلاة لهم ولا صيام فإن الكمال المستحب متفاوت أذ كل من لم يكملها كنكم بل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقال لا صلاة له اه قوله وتحليلها التسليم سيأتي إن شاء الله الكلام عليه في باب كون السلام فرضاً (وعن مالك بن الحويرث

أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال صلوا كما رأيتموني أصلي رواه أحمد والبخاري وقد صح عنه أنه كان يفتح بالتكبير) الحديث يدل على وجوب جميع ما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة من الأقوال والأفعال ويؤكد الوجوب كونهم إياها ليجعل قوله أقيموا الصلاة وهو أمر قرآني يفيد الوجوب ويان الجمل الواجب واجب كما تقرر في الأصول إلا أنه ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقتصر في تعليم المسيحية لانه على بعض ما كان يفعله ويدوم عليه فعلم بذلك أنه لا وجوب لما خرج عنه من الأقوال والأفعال لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز كما تقرر في الأصول بالإجماع ووقع الخلاف إذا جاءت صيغة أمر بشئ لم يذكر في حديث المسيحية فمنهم من قال يكون تزيينه بصرف الصيغة إلى اللبس ومنهم من قال تبقى الصيغة على الظاهر الذي تدل عليه ويؤخذ بلزائده فالزائد وسيأتي ترجيح ما هو الحق عند الكلام على الحديث إن شاء الله تعالى

• (باب أن تكبير الإمام بعد تسوية الصفوف والفراغ من الإقامة) •

(عن الزعمان بن بشير قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسوي صفوفنا إذا أخذنا إلى الصلاة فإذا استويينا كبر ورواه أبو داود) الحديث أخرجه أبو داود بهذا اللفظ وبلغه آخراً من طريق معاذ بن حرب عن الزعمان قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسوي الصفوف كما يقوم القديح حتى إذا طعن أن قد أخذنا عنه ذلك وفقهنا قبل ذات يوم بوجهه إذا رجل منتبذ بصدرة فقال له وثقصة وفكمم أليخالفن الله بين وجوهكم قال المنذري والحديث المذكور في الباب طرف من هذا الحديث وهذا الحديث أخرجه مسلم والترمذي وصححه والنسائي وابن ماجه وأخرج البخاري ومسلم من حديث سالم بن

الستر في الغسل فذكر أولاً غسل اليدين ثم غسل الفرج ثم مسح يديه بالخط ثم الوضوء غير رجله وأتى بتم الدالة على الترتيب في جميع ذلك (وغسل ما أصابه من الأذى) كالتنظيف على الذكر والخط والسنة البدنية لهم ما يقع الغسل على أعضاء طاهرة (ثم أفاض) صلى الله عليه وآله وسلم (عليه الميا) ثم فحى رجله فغسلها بهذه (الأفعال المذكورة) (غسله) صلى الله عليه وآله وسلم

أو هذه صفة غسله (من الجنابة) أشار الامام علي الى ان هذه الجملة الاخيرة مدرجة من قول سالم وأن زائدة من قد امة بين ذلك في روايته عن الاعمر واسـ تبدل البخاري بهذا الحديث على جواز تقريق الوضوء على استحباب الانراغ باليمين على الشمال للمعترف من الماء لقوله في رواية أبي عوانة ٦٤ وحده وغيرهما ثم افرغ يمينه على شـ له وعلى استحباب مسح اليد بالتراب

من الحائط أو الارض لقوله في الروايات ثم دلل عليه بالارض أو بالحائط وعلى ان الواجب في غسل الجنابة مرة واحدة وعلى ان من قوضاً بنية الغسل ثم أكمل باقي أعضائه لا يشترع له تجديد الوضوء من غير حدث وفي الحديث من القوائد غير ذلك ذكره ضم في الفتح وفيه تابعي عن تابعي عن صحابي عن التميمي والنعنة وأخرجه البخاري أيضاً في موضع ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه في الطهارة (وعن عائشة رضي الله عنها قالت كنت اغتسل أنا والنبي صلى الله عليه وآله (ومسلم من اناء واحد من قدح) بقتير واحد الاقداح التي للشرب ومن الاولى للابتداء والثانية للبيان او بدل من اناء بذكر اشراف البر قال ابن التين كان هذا الاناء من شبه بفتح الحجة والموحدة كما عند المساكين بلفظ نورين شبه (يقال له الفرق) بقتير قال النووي وهو الاصح والاشهر وزعم الباجي انه الصواب وهو صاعان أو ثلاثة أصع كما علمه الجماهير وقال ابن الاثير الفرق بالفتح ستة عشر رطلاً وبالسكان مائة وعشرون رطلاً قال في الفتح وهو غريب وقال الجوهرى ميكال معروف بالمدينة ستة عشر رطلاً

أبي الجهم عن النعمان بن بشير النصل الاخير منه وفي الباب عن جابر بن سمرة عنده مسلم وعن البراء عنده مسلم أيضاً عن أنس عنده البخاري ومسلم وله حديث آخر عنده البخاري وعن جابر عنده عبد الرزاق وعن أبي هريرة عنده مسلم وعن عائشة عندهما ابن ماجه وعن ابن عمر عندهما أحمد وأبي داود وروى عن عمرانه كان يوكل رجلاً بإقامة الصلوة فلا يكبر حتى يجبر ان الصدوق قد استوت أخرجه عنه الترمذي قال وروى عن علي وعثمان أنهم ما كانوا يعاهدان ذلك ويقولان استووا وكان علي يقول تقدم يا فلان تأخر يا فلان ٨١ قال ابن سيد الناس عن سويد بن غفلة قال كان بلال يضرب أقدامنا في الصلاة ويسوي منا كبنا قال والآخر في هذا الباب كثيرة عن ذكرنا وعن غيرهم قال القاضي عياض ولا يختلف فيه انه من سنن الجماعات وفي البخاري بزيادة فان تسوية الصف من اقامة الصلاة وقد ذهب ابن حزم الظاهري الى فرضية ذلك محتجاً بهذه الزيادة قال واذا كان من اقامة الصلاة فهو فرض لان اقامة الصلاة فرض وما كان من الفرض فهو فرض وأجاب عن هذا البيهقي فقال ان الحديث ثبت بلفظ الاقامة ولفظ القيام ولا يتم له الاستدلال بالبرد لفظ القيام الى لفظ الاقامة وليس ذلك باولى من العكس قال وأما قوله واقامة الصلاة فرض فاقامة الصلاة تطابق ويراد بها فعل الصلاة وتطابق ويراد بها الاقامة للصلاة التي تلي التاخير وليس ارادة الاول كما زعم باولى من ارادة الثاني اذا الامر بتسوية الصدوق تعقب الاقامة وهو من فعل الامام أو من يوكله الامام وهو مـ بـ الصلاة فاعلموا قال فاذبح اليه الجمهور من الاستحباب أولى ويحمل لفظ الاقامة على الاقامة التي تلي التاخير أو يقدر له محذوف تـ بـ بـ من تمام اقامة الصلاة وتنظيم به اعـ لـ الالفاظ الواردة في ذلك كلها لان اتمام الشيء زائد على وجود حقيقة فانه من تمام الصلاة يدل على عدم الوجوب وقد ورد من حديث أبي هريرة في صحيح مسلم مرفوعاً بلفظ فان اقامة الصلاة من حسن الصلاة (وعن أبي موسى قال لما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أقمتم الصلاة فليؤمكم أحدكم واذ اقرأ الامام فأنصتوا رواه أحمد) الفصل الاول من الحديث ثابت عنده مسلم والنسائي وغيرهما من طرق والفصل الثاني ثابت عند أبي داود وابن ماجه والنسائي وغيرهم وقال مسلم هو صحيح كما سيأتي وسيأتي الكلام على الحديث في باب ما جاء في قراءة المأموم وانصاته وفي أبواب الامامة وقد ساقه المصنف هنا لانه جعل اقامة الصلاة مدمعة على الامر بالامامة وهذا انما يتم اذا جلت الاقامة بمعنى تسوية الصلاة لا اذا كان المراد بها الاقامة التي تلي التاخير كما تقدم

وفي هذا الحديث الحديث والنعنة وأخرجه مسلم والنسائي (وعنها) اي عن عائشة (رضي الله عنها) انها سئلت (باب السائل أخوها من الرضاة كما صرح به مسلم في صحيحه وهو عبد الله بن يزيد البصري واختاره النووي وغيره) وهو كثير بن جليل الله الكوفي رضي الله عنها أيضاً كما في الادب المفرد للبخاري وسنن أبي داود وليس عبد الرحمن بن أبي بكر ولا الطفيل بن عبد الله

أخاها لامها (عن غسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذعت بانامه) بالجر منوناً صفة لاناء وبالنصب نعت للمجوز
 باعتبار المثل أو بأضمار أفعى (من صاع) هو خمسة أرطال وثلاث رطل بغدادى وهو مائة وعشرون درهماً وأربعة
 أسباع درهم كمارجحه النووى وهو الذى اشتهر بالمدينة وتداولوه ٦٥ فى ١٠٠ درهم وتوارفوا ذلك خلفا من سلفا
 كما أخرجه مالك لابى يوسف حين

• (باب رفع اليدين وبيان صفة ومواضعه) •

(عن أبى هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام إلى الصلاة رفع يديه
 مدارواه الخمسة إلا ابن ماجه) الحديث لا مطعن فى إسناده لانه رواه أبو داود عن مسدد
 والنسائى عن عمرو بن على كلاًهما عن يحيى القطان عن ابن أبى ذئب وهو لا من أ كابر
 إلا عنه عن سعيد بن شعيب وهو مدود فى الثقات وقد ضعفه الأزدي وعن أبى هريرة وقد
 أخرجه الداريمى عن ابن أبى ذئب عن محمد بن عمرو بن عطاء عن محمد بن عبد الرحمن بن
 ثوبان عن أبى هريرة وأخرجه الترمذى أيضاً بهذا اللفظ المذكور فى الكتاب وبلفظ كان
 إذا كبر للصلاة نشر أصابعه وقد تفرق بخرائج هذا اللفظ الآخر من طريق يحيى بن اليان
 عن ابن أبى ذئب عن سعيد بن شعيب عن أبى هريرة وقال قد روى هذا الحديث غير واحد
 عن ابن أبى ذئب عن سعيد بن شعيب عن أبى هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 كان إذا دخل فى الصلاة رفع يديه وهذا أصح من رواية يحيى بن اليان وأخطأ يحيى
 ابن اليان فى هذا الحديث ثم قال وحديثنا عبد الله بن عبد الرحمن أخبرنا عبد الله بن
 عبد الحميد الحنفى حدثنا ابن أبى ذئب عن سعيد بن شعيب عن معان قال سمعت أباه هريرة يقول
 كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام إلى الصلاة رفع يديه متذاً قال قال عبد الله
 وهذا أصح من حديث يحيى بن اليان وحديث يحيى بن اليان خطأ انتهى كلام الترمذى
 وقال ابن أبى حاتم قال أبى وهب يحيى إنما أراد كان إذا قام إلى الصلاة رفع يديه متذاً كذا
 رواه الثقات من أصحاب ابن أبى ذئب قوله مديجوز أن يكون منتهباً على المصدرية
 بفعل مقدرو هو مديجوز أن يكون منتهباً على الحالية أى رفع يديه فى حال
 كونه مديجوزاً إلى رأسه ويجوز أن يكون مصدراً منتهباً بوقوله لا الرفع بمعنى
 المدو أصل المدى فى اللغة البحر قاله الراغب والارتفاع قال الجوهرى ومدانها ارتفاعه
 وله معان أخر ذكرها صاحب القاموس وغيره وقد فسر ابن عبد البر المد المذكور
 فى الحديث برفع اليدين فوق الأذنين مع الرأس انتهى والمراد به ما يقابل النثر المذكور
 فى الرواية الأخرى لأن النثر تفرق الأصابع والحديث يدل على مشروعية رفع اليدين
 عند تكبيرة الاحرام وقد قال النووى فى شرح مسلم أنها اجتمعت الأمة على ذلك عند
 تكبيرة الاحرام وإنما اختلفوا فى بعد ذلك وحكى النووى أيضاً عن داود إيجابه عند
 تكبيرة الاحرام قال وجه هذا قال الامام أبو الحسن أحمد بن سيار والنيسابورى من أصحابنا
 أنهم أب الوجود وقد أعمد ذكره عن حكاية الاجماع وأول حكاية الخلاف فى الوجوب ثانياً

قدم المدينة وقال له هذا صاع
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 فوجدته خمسة أرطال وثلاث
 فرجع الى قول مالك وهو الذى
 كان موجوداً وقت تقدير
 العلم به (فاغتسلت وأفاضت
 على رأسيها وبينها وبين السائل)
 وفى الفتح والارشاد بينهما وبينها
 وهو الأصح (حجابه) يستأ سائل
 بينها مما لا يحل للمعمر بفتح الميم
 الأولى النظر إليه لا علية
 الحائز له النظر إليه بالبراعلة
 فى رأسها وأعلى بدنهما والى يمكن
 لاغتسلها بحضرة أخيها وابن
 أختها من كلثوم من الرضاة
 معنى وفى فعلها ذلك لالة على
 استحباب التعليم بالفعل لانه
 أوقع فى النفس من القول
 وأدل عليه ولما كان السؤال
 محتملاً للكمية والكيفية
 اثبت له ما ما يدل على الامر
 معاً أما الكيفية فبلاقتصار
 على إفاضة الماء وأما الكمية
 فبلاكتفاء بالصاع وهذا
 الحديث سماعى الإسناد وفيه
 الحديث والسماع والسؤال
 (وعن جابر بن عبد الله رضى الله
 عنه ما نه سألته رجلاً) السائل
 هو أبو جعفر كفى مسند اسحق

٩ نيل فى ابن راهويه أى الباقى محمد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب سلام الله عليهم أجمعين
 (عن الغسل) أى غسل الجنابة (فقال) جابر (يكفى صاع فقال وجعل) هو الحسن بن محمد بن الحنفية (ما يكفى) فقال جابر
 كان يكفى من هو أوفى) أى أكثر (منك شراً وخير منك) أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم واستنبط من هذا كراهية التثنية

في الباب الذي يليه ومسلم في الحج والنسائي في الطهارة (عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله (وسلم يدور على نسائه) رضي الله عنهن (في الساعة الواحدة من الليل والنهار) الواربعين أو كما جزم به الكرمانى ومرواه بالساعة قدر من الزمان لا ما اصطاح عليه ٢٨ الفلكيون وأصحاب الهيئة أو الواربعين بأهه بان تكون تلك الساعة

جزأ من آخر أحدهما وجزأ من أول الآخر والأول أظهر (وهن) رضي الله عنهن (أحدى عشرة) امرأة تسع زوجات ومارية وبريجانة وأطلق عليهن نساء ثعلبية بذلك يجمع بين هذا الحديث وحديث وهن تسع نسوة أو يحمل على اختلاف الاوقات والاطلاق السابق في حديث عائشة محمول على المقيد في حديث أنس هذا حتى يدخل الأول في الترجمة لان النساء لو كن قليلات ما كان يتعدى الفصل من وطء كل واحدة بخلاف الاحدى عشرة اذ تعدى المباشرة والفصل احدى عشرة مرة في ساعة واحدة في العادة وأما وطء الكل في ساعة فلا لان القديم لم يكن واجبا عليه كما هو وجهه للشافعية وجزم به الاصطغري أو انه لما رجع من سفر وأراد القسم ولا واحدة أولى من الأخرى بالبداية بها وطئ الكل أو كان ذلك باستطاعتهم أو الدوران كان في يوم القرعة للقسم قبل أن يقرع بينهم وقال ابن العربي أعطاه الله تعالى ساعة ليس لأزواجه فيها حتى يدخل فيها على جميع أزواجه فيفعل ما يريد بهن

الأحرام هل يكون قبلها أو بعدها أو مقارنا لها ففي بعض أقبلها كحديث ابن عمر الآتي بلفظ رفع يديه حتى يكونا يهذو ومنكبيه ثم يكبر وفي بعضها بعدها كما في حديث مالك ابن الحويرث عند مسلم بلفظ كبر ثم رفع يديه وفي بعضها ما يدل على المناوئة كحديث ابن عمر الآتي في هذا الباب بلفظ كان اذا دخل في الصلاة كبر ورفع يديه وفي ذلك خلاف بين العلماء والمرجح عند الشافعية المقارنة قال الحافظ ولم أرس قال بتقديم التكبير على الرفع ويرجح المقارنة حديث واثل بن حجر الآتي عند أبي داود بلفظ رفع يديه مع التكبير وقضية المعية انه ينتهي باتهائه وهو المرجح أيضا عند المالكية وقال فريق من العلماء الحكمه في اقتراهن ما انه يراه الاصم ويسمعه الا عصى وقد ذكرت في ذلك مناسبات أخر ساقى ذكرها ونقل ابن عبد البر عن ابن عمر انه قال رفع اليدين من زينة الصلاة وعن عقبه ابن عامر انه قال لكل رفع عشر حسنات لكل اصبع حسنة انتهى وهذا حكم الرفع لانه مما لا مجال للاجتهاد فيه هذا الكلام في رفع اليدين عند التكبير الاحرام وسيأتي الكلام على الرفع عند الركوع والاعتدال وعند القيام من التشهد الاوسط (وعن واثل بن حجر انه رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يرفع يديه مع التكبير رواه احمد وابوداود) الحديث أخرجه البيهقي أيضا من طريق عبد الرحمن بن عامر الجهني عن واثل بن حرام ورواه احمد وابوداود من طريق عبد الجبار بن واثل قال حدثني أهل بيتي عن أبي قال المنذرى وعبد الجبار بن واثل لم يسمع من أبيه وأهل بيته يحولون وقد تقدم الكلام على فقه الحديث (وعن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام الى الصلاة رفع يديه حتى يكونا يهذو ومنكبيه ثم يكبر فاذا اراد أن يركع رفعهما مثل ذلك واذا رفع راسه من الركوع رفعهما كذلك أيضا وقال سمع الله من حمده ربنا واثل الحمد متفق عليه وللبخاري ولا يفعل ذلك حين يسجد ولا حين يرفع راسه من السجود ولمسلم ولا يفعل حين يرفع راسه من السجود وله أيضا ولا يرفعهما بين السجودتين) الحديث أخرجه البيهقي زيادة فزال تلك صلاته حتى اتى الله تعالى قال ابن المديني هذا الحديث عندي حجة على الخلق كل من سمعه فعله ان يعمل به لانه ليس في اسناده شيء وقد صنف البخاري في هذه المسئلة جزأ مفردا وحكى فيه عن الحسن وسعيد بن هلال ان العصابة كانوا يفعلون ذلك يعني الرفع في الثلاثة المواطن ولم يستثن الحسن أحدًا وقال ابن عبد البر كل من روى عنه ترك الرفع في الركوع والرفع منه روى عنه فعلة الا ابن مسعود وقال محمد بن نصر المروزي أجمع علماء الامصار على مشروعية ذلك الأهل الكوفة

وفي مسلم عن ابن عباس ان تلك الساعة كانت بعد العصر واستغرب هذا الأخير في الفتح وقال انه يحتاج الى ثبوت ما ذكره مفسر لا وقد سرد المصطفى في السيرة التي جمعها من اطاع عليه من أزواجه ممن دخل بها وعقد عليها فقط أو طلقها قبل الدخول أو خطبها ولم يعقد عليها قبلت ثلاثين وفي المختار من وجه آخر عن أنس تزوج خمس عشرة دخل منهن

بأحدى عشرة ومات عن تسع وسر أسماء من أيضاً أبو الفتح البعمري ثم مغلطاي فردف على العدد الذي ذكره الديمياطي
وأكرر ابن القيم ذلك قال في الفتح والحق أن ذلك محمول على اختلاف في بعض الاسماء وبقنض ذلك تنقص العدة والله أعلم (قيل)
أي قال قتادة لا نسر رضي الله عنه مستههما (أو كان) صلى الله عليه وآله وسلم ٦٩ (يطبقه) أي مباشرة المذكورات

في الساعة الواحدة (قال أنس
كنا) معشر الصحابة (تحدث أنه)
صلى الله عليه وآله وسلم (أعطى)
بضم الهمزة (قوة ثلاثين) رجلاً
وعند الاسماعيلي عن معاذ قوة
أربعين زاد أبو نعيم عن مجاهد
كل رجل من أهل الجنة وفي
الترمذي وقال صحيح غريب
عن أنس مرفوعاً يعطى المؤمن
في الجنة قوة كذا وكذا في الجماع
قيل يا رسول الله أو يطبق ذلك
قال يعطى قوة مائة والحاصل
من ضربها في الأربعين أربعة
آلاف وعن ابن عمر رفعه
أعطيت قوة أربعين في البطش
والجماع وعند أحمد والنسائي
وصححه الحاكم من حديث زيد
ابن أرقم رفعه أن الرجل من
أهل الجنة أيعطى قوة مائة في
الأكس والشرب والجماع
والشهوة وفي الحديث بيان
ما أعطى النبي صلى الله عليه
وآله وسلم من القوة على الجماع
وهو دليل على كمال البنية وصحة
الذكورية والحكمة في كثرة
أزواجه أن الأحكام التي أبست
ظاهرة يطلعن عليها فينقلن
واسكن جاعن عائشة من ذلك
الكثير الطيب ومن ثم فضلها
بعضهم على الباقيات واستدل به

وقال ابن عبد الحكم لم يرو أحد عن مالك ترك الرفع فيهما إلا ابن القاسم والذي أخذ به
الرفع على حديث ابن عمرو وهو الذي رواه ابن وهب وغيره عن مالك ولم يحك الترمذي عن
مالك غيره ونقل الخطابي وسعه القرطبي في المقهم أنه آخر قول مالك وإلى الرفع في الثلاثة
المواطن ذهب الشافعي وأحمد وجهور العلماء من الصحابة فمن بعدهم وروى عن مالك
والشافعي قول أنه يستحب رفعهما في موضع رابع وهو إذا قام من التشهد الأول - ط قال
النووي وهذا القول هو الصواب فقد صح في حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه كان يقرأ رواء البخاري وصح أيضاً من حديث أبي حميد الساعدي رواء أبو داود
والترمذي بإسناد صحيح وسبق في ذلك وقال أبو حنيفة وأصحابه وجماعة من أهل
الكوفة لا يستحب في غير تكبيرة الإحرام قال النووي وهو أشهر الروايات عن مالك
واختصوا على ذلك بحديث البراء بن عازب عند أبي داود والدارقطني بلفظ رأيت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا افتتح الصلاة رفع يديه إلى قريب من أذنيه ثم يبعد
وهو من رواية يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عنه وقد اتفق الحفاظ أن قوله
ثم يبعد مدرج في الخبر من قول يزيد بن أبي زياد وقد رواه بدون ذلك شعبة والثوري وخالد
الطعان وزهير وغيرهم من الحفاظ وقال الحميدي انما روى هذه الزيادة يزيد بن يزيد
وقال أحمد بن حنبل لا يصح وكذا ضعفه البخاري وأحمد ويحيى والدارقطني والحميدي وغير
واحد قال يحيى بن محمد بن يحيى سمعت أحمد بن حنبل يقول هذا حديثه وكان يزيد يحدث
به برهة من دهره لا يقول فيه ثم لا يعود فلما قلناه يعني أهل الكوفة تلاقن وكان يذكرونها
وهكذا قال علي بن عاصم وقال البيهقي اختلاف فيه على عبد الرحمن بن أبي ليلى وقال البراء
قوله في الحديث ثم يبعد لا يصح وقال ابن حزم أن صح قوله لا يعود دل على أنه صلى الله
عليه وآله وسلم لم فعل ذلك لبيان الجواز فلا تعارض بينه وبين حديث ابن عمر وغيره
واختصوا أيضاً بما روى عن عبد الله بن مسعود من طريق عاصم بن كليب عن عبد الرحمن
ابن الأسود عن علقمة عنه عند أحمد وأبي داود والترمذي أنه قال لأصلي لكم صلاة
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يرفع يديه إلا مرة واحدة ورواه ابن عدي
والدارقطني والبيهقي من حديث محمد بن جابر عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عنه بلفظ
صليت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبى بكر وعمر فلم يرفعا أيديهم إلا عند
الاستفتاح وهذا الحديث حسنه الترمذي وصححه ابن حزم ولكنه عارض هذا التحسين
والتمحيص قول ابن المبارك لم يثبت عندنا وقول ابن أبي حاتم هذا حديث خطأ وضعيف

ابن المنير على جواز وطء الحرة بعد الإماء من غير غسل بينهما ولا غيره والمنقول عن مالك أنه يكره الاستصحاب في هذه الصورة
ويمكن أن يكون ذلك وقع لبيان الجواز فلا يدل على عدم الاستصحاب ورواه هذا الحديث كلهم بصيرتون وفيه التعديت
بالجمع والافراد والعبثة وأخرج النسائي في عشرة النساء (عن عائشة رضي الله عنها قالت كأنني أنظر إلى ويصن)

أى برىق (الطيب) له من قائمة لالائمة (في مفرق) بفتح الميم وكسر الراء وقد تفتح أى مكان فرق شعر (النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وهو من الجبين الى دائرة وسط الرأس (وهو محرم) وفيه نظر برىق الطيب بعد الاحرام وسنية الغسل عنده ولم يكن صلى الله عليه وآله وسلم يدعه وفيه ٧٠ ان بقاء الطيب على بدن المحرم لا يضر بخلاف ابتدائه بعد الاحرام ورواه هذا

أحد وشيخه يحيى بن آدم له وتصريح أبى داود بأنه ليس بصحيح وقول لدارقطنى انه لم يثبت وقول ابن حبان هذا أحسن خبر روى أهل الكوفة فى نفي رفع اليدين فى الصلاة عند الركوع وعند الرفع منه وهو فى الحقيقة أضعف شئ يعول عليه لأن له عللا تبطله حال الحافظ وهؤلاء الأئمة انما طعنوا كلهم فى طريق عاصم بن كليب أما طريق محمد بن جابر فدكرها ابن الجوزى فى الموضوعات وقال عن أحمد بن محمد بن جابر لا شئ ولا يحدث عنه الا من هو شر منه واحتجوا أيضا بما روى عن ابن عمر عند البيهقى فى الخلافات بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرفع يديه اذا افتتح الصلاة ثم لا يعود قال الحافظ وهو مغلوب موضوع واحتجوا أيضا بما روى عن ابن عباس انه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يرفع يديه كلما ركع وكلما رفع ثم صار الى افتتاح الصلاة وترك ما سوى ذلك حكاه ابن الجوزى وقال لأصل له ولا أعرف من رواه الصحيح عن ابن عباس خلافة ورووا نحو ذلك عن ابن الزبير قال ابن الجوزى لأصل له ولا أعرف من رواه الصحيح عن ابن الزبير خلافة قال ابن الجوزى وما أبلى من يحتج بهذه الأحاديث لتعارضها بالأحاديث الثابتة انتهى ولا يخفى على النصف أن هذه الحجج التى أوردوها منها ما هو متفق على ضعفه وهو ما عدا حديث ابن مسعود منها ما هو مختلف فيه وهو حديث ابن مسعود لما قدمنا من تحسين الترمذى وتصحيح ابن حزم له ولكن أين يقع هذا التحسين والتصحيح من قدح أولئك الأئمة الا كابر فيه غاية الامر ونهايته أن يكون ذلك الاختلاف موجبا لسقوط الاستدلال به ثم لو سلمنا صحة حديث ابن مسعود ولم نعتبر بقدح أولئك الأئمة فيسه فليس بينه وبين الأحاديث المثبتة للرفع فى الركوع والاعتدال منه تعارض لانها متضمنة للزيادة التى لا منافاة بينها وبين المزيدهى مقبولة بالإجماع لاسيما وقد نقلها جماعة من الصحابة واتفق على إخراجها بالجماعة فنجله من رواها ابن عمر كما فى حديث الباب وعمر كما أخرجه البيهقى وابن أبي حاتم وعلى وسياق ووائل بن حجر عند أحمد وأبى داود والنسائى وابن ماجه ومالك بن الحويرث عند البخارى ومسلم وسياق وأنس بن مالك عند ابن ماجه وأبو هريرة عند ابن ماجه أيضا وأحمد داود وأبو أسيد وسهل بن سعد ومحمد بن مسلمة عند ابن ماجه وأبو موسى الأشعرى عند الدارقطنى وجابر عند ابن ماجه وعبد الله بن عباد بن عباس عند ابن ماجه أيضا له طريق أخرى عند أبى داود فهو لاه أربعة عشر من الصحابة ومعهم أبو حميد الساعدى فى عشرة من الصحابة كما سياتى فيه يكون الجميع خمسة وعشرين أو اثنين

الحديث السنة ما بين خراسانى واسطى وكوفى وثلاثة من التابعين والتحديث والعزيمة وأخرجه البخارى أيضا فى اللباس ومسلم والنسائى فى الحج (وعنها) أى عن عائشة (رضي الله عنها) قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا اغتسل أى أراد الاغتسال (من الجارية) غسل يديه وتوضأ وضوءا للصلاة ثم اغتسل أى أخذ فى أفعال الاغتسال (ثم يخلل يده شعره) كله وهو واجب عند المالكية فى الغسل لقوله صلى الله عليه وآله وسلم خللوا الشعر فان تحت كل شعرة جنابة (حتى اذا ظن) أى علم أو على باب ويكتفى فيه بالغلبة (أنه قد) أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم (أروى بشرته) فهو على ما مر من الروايات يقال أرواه اذا جله ريانا والمراد بالشرة هنا ما تحت الشعر (أفاض عليه) أى على شعره (الماء ثلاث مرات ثم غسل سائر) أى بقية (جسده) وفى رواية على جلده كله فيحتمل أن يقال ان سائر هنا بمعنى الجميع (عن) أبى هريرة رضي الله عنه قال أقيمت الصلاة وعبدت أى سويت وكان من شأن النبي صلى

الله عليه وآله وسلم أن لا يكبر حتى تستوى (الصفوف قياما) جمع قائم أى من حيث القيام (فخرج النبى رسول وعشرين) الله صلى الله عليه وآله وسلم (لما قام فى الصلاة) بضم الميم أى موضع صلاته (ذكر) بقلبه قبل أن يكبر ويدخل فى الصلاة (أنه جنيب) وانما فهم أبو هريرة ذلك بالقراين لان الذكر باطنى لا يطلع عليه أو بأعلامه بعد ذلك وقد بين البخارى فى الصلاة

من رواية صالح بن كيسان عن الزهري ان ذلك كان قبل أن يكبر للصلاة (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (لنا) وفي رواية
 الاسماعيلي فأشار بيده فيحتمل أن يكون جمع بينهما (مكانكم) بالنصب أي الزموم وفيه إطلاق القول على الفعل (ثم رجع)
 إلى الجورة (فاغتسل ثم خرج إلى نواورأسه) أي والحال ان رأسه (يقطر) ٧٤ من ماء الغسل ونسبة القطر إلى الرأس مجاز

من باب ذكر الحمل واردة الحال
 (فكبر) مكثفاً بالأقامة السابقة
 كما هو ظاهر من تعقيبها بالقاء
 وهو حجة لقول الجمهور ان الفصل
 جائز بينهما وبين الصلاة بالكلام
 مطائناً وبالفعل إذا كان لمصلحة
 الصلاة وقيل يمتنع فيقول فكبر
 أي مع رعاية ما هو وظيفة الصلاة
 كالأقامة أو يؤقل قوله أولاً أقيمت
 بغير الأقامة الاصطلاحية
 والاول اولى (فصليناه) ورواة
 هذا الحديث الستة ما بين بصرى
 وأبلى ومده وفيه التصديت
 والخبار والعنفة وأخرجه
 البخاري أيضاً في الصلاة ومسلم فيها
 وأبو داود في الطهارة والصلاة
 والنسائي في الطهارة (وعنه) أي
 عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال
 كانت بنو أمية (أي جماعة)
 وهو كونه تعالى قالت الأعراب
 آمناً وهو يعقوب بن اسحق بن
 إبراهيم الخليل عليه السلام
 واث كانت على رأي من يؤث
 المجموع مطلقاً ولو كان الجمع سالماً
 لمذكر كما هنا فان جمع سلامة
 أصله بنون لكنه على خلاف
 القياس لتغير مفردة وأما على
 قول من يقول كل جمع مؤنث
 الأججمع السلامة المذكر فاما
 لتأويله بالقبيلة وأما لأنه جاء على

وعشر بن ان كان أبو أسيد وسهل بن سعد ومحمد بن مسلمة من العشرة المشرك اليهم
 في رواية أبي جريد كافي بعض الروايات فهل رأيت أعجب من معارضة رواية مثل هؤلاء
 الجماعة بمثل حديث ابن مسعود السابق مع طعن أكثر الأئمة المعتبرين فيه ومع وجود
 مانع عن القول بالمعارضة وهو تضمن رواية الجمهور للزيادة كما تقدم قوله في حديث
 الباب حتى يكون فاجده ومنكبيه وهكذا في رواية علي وأبي حميد وسياق ذكرهما إلى هذا
 ذهب الشافعي والجمهور وفي حديث مالك بن الحويرث الآتي حتى يحاذي بهم أذنيه
 وعند أبي داود من رواية عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر انه جمع بينهما فقال
 حتى يحاذي بظهر كفيه المتكبين وباطراف أئامه الاذنين ويؤيده رواية أخرى عن وائل
 عند أبي داود بلفظ حتى كاتاحيال منكبيه وحاذي بابهاميه أذنيه وأخرج الحارثي
 المستدرک والدارقطني من طريق عاصم الاحول عن أنس قال رأيت رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم كبر ثم رفع يديه حتى يحاذي بابهاميه أذنيه ومن طريق جريد عن أنس كان إذا افتتح
 الصلاة كبر ثم رفع يديه حتى يحاذي بابهاميه أذنيه وأخرج أبو داود عن ابن عمر انه كان
 يرفع يديه حذو منكبيه في الافتتاح وفي غيره دون ذلك وأخرج أبو داود أيضاً عن البراء
 ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه إلى قريب من أذنيه
 وفي حديث وائل عند أبي داود أنه رأى الصحابة يرفعون أيديهم إلى صدورهم والاحاديث
 الصحيحة وردت بأنه صلى الله عليه وسلم رفع يديه إلى حذو منكبيه وغيره لا يحلو عن
 مقال الاحديث مالك بن الحويرث قوله ولا ينعلى ذلك حين يسجد ولا حين يرفع رأسه
 من السجود في الرواية الأخرى ولا يرفعهما بين السجدين وسياق في حديث علي بلفظ
 ولا يرفع يديه في شيء من صلاته وقد عارض هذه الروايات ما أخرجه أبو داود عن ميمون
 المكي انه رأى عبد الله بن الزبير يشير بكفيه حين يقوم وحين يركع وحين يسجد وحين
 ينص للقيام قال فانطلقت إلى ابن عباس فقلت اني رأيت ابن الزبير صلى صلاة لم أر أحداً
 يصليها فوصفت له هذه الإشارة فقال ان أحبيت ان تنظر إلى رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم فاقتد بصلاة عبد الله بن الزبير وفي اسناده ابن لهيعة وفيه مقال مشهور وأخرج
 أبو داود والنسائي عن النضر بن كثير السعدي قال صلى إلى جنبى عبد الله بن طاوس
 في مسجد الخيف فكان إذا سجد السجدة الأولى ورفع رأسه منها رفع يديه تلقاه وجهه
 فانكرت ذلك فقلت لو هيب بن خالد فقال له وهيب تصنع شيئاً لم أر أحداً يصنعه فقال
 ابن طاوس رأيت أبي يصنعه وقال ابى رأيت ابن عباس يصنعه ولا أعلم الا انه قال كان

خلاف القياس (يقفون) حال كونهم (عراة) حال كونهم (ينظرون بعضهم إلى بعض) لكونه جائزاً في شرعهم والالما أقهرهم
 موسى على ذلك أو كان حراماً عندهم لكنهم كانوا يتساهلون في ذلك وهذا الثاني هو الظاهر لان الاول لا ينهض أن يكون دليلاً
 لجواز مخالفتهم في ذلك ويؤيده قول القرطبي كانت بنو إسرائيل تفعل ذلك معاندة للشريعة وبخالفته لموسى عليه السلام

وأما اباحة النظر إلى العورة فلا بد مما جرى به فاعلموا حيث يترتب على الفعل حكم كفسخ النكاح وأما قصة موسى فليس فيها أمر شرعي ملزم يترتب على ذلك فلا اباحة النظر إلى العورة لما أمكنهم موسى عليه السلام من ذلك ولا يخرج ما راعى بحالهم وهو كذلك وأما اغتساله نأيا فكان يأخذ في حق نفسه بالأكمل ٧٣ والافضل ويدل على الاباحة ما وقع لنبينا

صلى الله عليه وآله وسلم وقت بناء الكعبة من جعل أزاره على كنفه بإشارة العباس عليه بذلك ليكون أرفق به في نقل الحجارة ولولا اباحته لما فعل ذلك لكنه أزم بالأكمل والافضل لصلواته صلى الله عليه وآله وسلم مرتبته صلى الله عليه وآله وسلم (فقالوا والله ما) أي ليس (بموسى من بأس وأخذ) عليه السلام (توبه فطفق) أي شرع يضرب الحجر (ضربا قال أبو هريرة) رضى الله عنه (والله أنه لندب) أي أثر (بالجرسة) أي ستة آثار أو ستة قدريه أو أنه لندب استقر بالحجر حال كونه ستة آثار (أو سبعة) بالثمن من الراوى (ضربا بالحجر) ودلالة الحديث من حيث اغتسال موسى عليه السلام عريانا وحده خالي عن الناس وهو مبسئ على أن شرع من قبلنا شرع لنا وهذا الحديث أخرجه مسلم في أحاديث الأنبياء وفي موضع آخر ورواه هنا خمسة (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال بينما) بألف من غير ميم (أيوب) النبي ابن العوص بن زراح بن العيص ابن اسحق بن إبراهيم أو ابن

لم يقف على طرق الحديث ولو وقف عليها لعله على الركتين كما حمله الأئمة والحديث يدل على استحباب الرفع في هذه الاربعه المواطن وقد عرفت الكلام على ذلك قال المصنف رحمه الله تعالى وقد صرح التكبير في المواضع الاربعه في حديث أبي حميد الساعدي وسند كره ان شاء الله انتهى (وعن أبي قلابه أنه رأى مالك بن الحويرث اذا صلى كبر ورفع يديه واذا أراد أن يركع رفع يديه واذا رفع رأسه رفع يديه وحدث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصنع هكذا متفق عليه وفي رواية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا كبر رفع يديه حتى يحاذي بهم أذنيه واذا ركع رفع يديه حتى يحاذي بهم أذنيه واذا رفع رأسه من الركوع فقال سمع الله ان حمدا فعل مثل ذلك رواه أحمد وسلم وفي لفظ لهم احمق يحاذي بهم ما فروع أذنيه) قوله اذا صلى كبر في رواية مسلم ثم كبر وقد تقدم الكلام على اختلاف الاحاديث في الرفع هل يكون قبل التكبير أو بعده أو مقارنا له والحديث قد تقدم البعث عن جميع أطرافه وقد اختلف في الحكمة في رفع اليدين فقال الشافعي هو اعظام لله تعالى واتعا لرسوله وقيل استسكانه واستسلام وانقياد وكان الاسير اذا غلب مديديه علامة لاستسلامه وقيل هو اشارة الى استعظام ما دخل فيه وقيل اشارة الى طرح أمور الدنيا والاقبال بكلية على صلاته ومناجاته ربه كما تضمن ذلك قوله الله أكبر فيطابق فعله قوله وقيل اشارة الى تمام القيام وقيل الى رفع الحجاب بينه وبين المعبود وقيل ليستقبل بجميع بدنه وقيل ليراه الاصم ويسمعه الاعشى وقيل اشارة الى دخوله في الصلاة وهذا يختص بالرفع لتكبيره الاحرام وقيل لان الرفع في صفة التكبير به عن غير الله وتكبير اثبات ذلك له عز وجل والنبي سابق على الاثبات كما في كلمة الشهادة وقيل غير ذلك قال الدوري وفي أكثرها نظير واعلم أن هذه السنة تشترك فيها الرجال والنساء ولم يرد ما يدل على الفرق بينهما فيها وكذلك لم يرد ما يدل على الفرق بين الرجل والمرأة في مقدار الرفع وروى عن الحنفية ان الرجل يرفع الى الاذنين والمرأة الى المنكبين لانه أستتر لها ولا دليل على ذلك كما عرفت (وعن أبي حميد الساعدي أنه قال وهو في عنقرة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدهم أبو قتادة أنا أعلمكم بصلوة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالوا ما كنت اقدم مساله صحبة ولا أكثرنا له اتيانا قال بلى قالوا فاعرض فقال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام الى الصلاة اعتدل قائما ورفع يديه حتى يحاذي بهم منكبيه ثم يكبر فاذا أراد أن يركع رفع يديه حتى يحاذي بهم منكبيه ثم قال الله أكبر وركع ثم اعتدل فلم يصوب رأسه ولم يفتح ووضع يديه على

١٠ نيل في رزاح بن روم بن عيص وامه بنت لوط وكان أعبد أهل زمانه وعاش ثلاثا وستين أو تسعين سنة ومدة بلانه سبع سنين واسمه أجمي (يفتسل) حال كونه عربيا نخر عليه جراد من ذهب) سمي به لانه يجر دالارض فيأكل ما عليها وهل كان جرادا حقيقة ذاب روح الا ان اسمه ذهب أو كان على شكل الجراد وليس فيه روح قال في شرح التقريب الاظهر

لثاني وليس الجراد مذكر الجراد وانما هو اسم جنس كالبقرة والبقرة في مذكره ان لا يكون مؤنثه من لفظه لثلاثين
 لواحد المذكر بالجمع (بجعل أيوب) عليه السلام (يعتق) من حتى أي يأخذ بيده ويرمي (في ثوبه) والحشية هي الاخذ باليد
 وقع في رواية القاسمي يحتث اكن قال العيني ٧٤ انه آمن النظر في كتب اللغة فلم يجد هذه الرواية الاخرى معني

فنادى امر به (يا أيوب) بان
 كله كروسي أو بواسطة الملك
 (الم أكن أغنيك هاتري) من
 جراد الذهب (قال لي وعزتك)
 أغنيته ولم يقل نعم كآية الت
 ربكم قالوا لي لعمري جواز بل
 يكون كفرا لان بلي مختصة
 بإيجاب النبي ونم مقررة لما
 سبقها قال في القاموس بلي
 جواب استفهام معقود بالجد
 ويوجب ما يقال لعمري نعم بفتح
 وقد تنكسر العين ككبي ال
 انه في جواب الواجب انتم
 وانما لم يشرق الفقهاء فيه ما في
 الاقارير لانها مبنية على العرف
 ولا فرق بينهما فيه ولا يحتمل هذا
 على المعتبسة كما هو بعضهم
 وانما هو استنطاق بالجنة (ولكن
 لا غنى لي عن ركنك) أي خيرك
 وغنى بكسر المجهمة والقصر من
 غير تنوين على ان لا انتي الجنس
 وقيل بمعنى ليس ومضاهما
 واحدا لان التكرار في سياق
 النبي تفيد العموم واستنبط
 منه فضل الغنى لانه سماه بركة
 ومحال ان يكون أيوب عليه
 السلام أخذه هذا المال حبا
 للدينا وانما أخذه كما أخبره عن
 نفسه لانه بركة من ربه تعالى لانه
 قريب العهد بتكوين الله عز

ركبته ثم قال سمع الله من جده ورفع يديه واعتدل حتى يرجع كل عظم في موضعه معتدلا
 ثم هوى الى الارض ساجدا ثم قال الله أكبر ثم ثنى رجله وقعد عليه واعتدل حتى يرجع كل
 عظم في موضعه ثم مضى ثم صنع في الركعة الثانية مثل ذلك حتى اذا قام من السجدة
 كبر ورفع يديه حتى يحاذي به مامنه كيبه كما صنع حين افتتح الصلاة ثم صنع كذلك حتى اذا
 كانت الركعة التي تنقضي فيها صلاته أخر رجله اليسرى وقعد على شقه متوركا ثم سلم
 قالوا صدقت هكذا صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه الخمسة الا النسائي وجمعه
 الترمذي ورواه البخاري مختصرا الحديث أخرجه أيضا ابن حبان وأعله الطحاوي بان
 محمد بن عمرو بن عطاء لم يدرك أباقادة قال ويريد ذلك بيان ان عطاء بن خالد رواه عن محمد بن
 عمرو بلفظ حدثني رجل انه وجد عشرة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم جلوسا وقال
 ان حبان سمع هذا الحديث محمد بن عمرو عن أبي حميد وسمعه من عباس بن سهل بن سعد
 عن أبيه والطريقان محمد بن عثمان قال الحافظ السماعي يابى على ذلك كل الاباه والتهقيق
 عندي ان محمد بن عمرو والذي رواه عطاء بن خالد عنه هو محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص
 الليثي وهو لم يلق أباقادة ولا قارب ذلك انما يروي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وغيره من
 كبار التابعين وأما محمد بن عمرو والذي رواه عبد الحميد بن جعفر عنه فهو محمد بن عمرو بن
 عطاء تابعي كبير جزم البخاري بانه سمع من أبي حميد وغيره وأخرج الحديث من طريقه
 انتهى وقد اختلف في موت أبي قتادة فقيل مات في سنة أربع وخمسين وعلى هذا فلقاه
 محمد له يمكن لان محمد مات بعد سنة عشرين ومائة وله نيف وعشرون سنة وقيل مات أبو
 قتادة في خلافة علي رضي الله عنه ولا يمكن على هذا أن محمد أدركه لان عليا قتل في سنة
 أربعين وقد اجيب عن هذا انه اذا صح موته في خلافة علي فله من ذكره مقدار عمر محمد
 أو وقت وفاته وهم قوله انا أعلمكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيه مدح
 الانسان نفسه لم يأخذ عنه ليكون كلامه أو وقع وأثبت عند السامع كما انه يجوز مدح
 الانسان نفسه واقتضاه في الجهاد لوقع الرهبة في قلوب الكفار قوله فاعرض بوصل
 الهمزة وكسر الراء من قولهم عرضت الكتاب عرضا قرأته عن ظهر قلب ويحتمل ان
 يكون من قولهم عرضت الشيء عرضا من باب ضرب أي اظهرته قوله فلم يصوب بضم
 الياء لثبوتها من تحت وفتح الصاد وتشديد الواو بعده ياء موحدة أي بالغ في خفضه
 وتنكيسه قوله ولم يقطع بضم الياء واسكان القاف وكسر النون أي لا يرفعه حتى يكون
 أعلى من ظهره قوله حتى يرجع كل عظم وفي رواية ابن ماجه حتى يقر كل عظم في موضعه

وجل أو انه نعمة جديدة خارقة للعادة فينبغي تلقاها بالقبول ففي ذلك شكرها وتعظيم لشأنها وفي الاعراض وفي
 عنها كفرها وفيه جواز لاغتسال عريانها لان الله تعالى عاتبه على جمع الجراد ولم يعاتبه على الاغتسال عريانا قاله ابن بطال
 (عن ام هاني) بالهمزة المتوالية بعد النون (بنت أبي طالب) الهاشمية ابنة عمه صلى الله عليه وآله وسلم قبل امها فاختة

وقيل فاطمة وقيل هند والاول أشهر وروى أحاديث في الكتب السنة لها في البخاري حديثان (رضي الله عنها قالت ذهبت الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام الفتح) أي فتح مكة في رمضان سنة ثمان (فوجدته يغتسل وفاطمة) ابنته صلى الله عليه وآله وسلم ورضي الله عنها (تستره فقال من هذه) يدل على ان الستركان ٧٥ كشيئا وعرف انها امرأة لكون ذلك الموضع

لا يدخل عليه فيه الرجال (فقلت أنا ما هاني) فيه جواز الغسل بحضرة الهرم اذا حال بينهما سائر من ثوب أو غيره ورواة الحديث الخمسة مديون وفيه التحديث والعنفنة والاختبار بالافراد والسماع والقول ورواية تابعي عن تابعي عن صحابة وآخرجه البخاري أيضا في الادب والصلاة والخزبة ومسلم في الطهارة والطلاق

والترمذي في الاستئذان والسير والنسائي في الطهارة والسير وابن ماجه في الطهارة (عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لقبه في بعض طرق المدينة وهو جنب قال) أبو هريرة (فانقضت منه) أي تأخرت وانقضت ورجعت وفي رواية الاصيلي وغيره فانقضت بالباء والجيم أي اندفعت وللمسئلي فانقضت من الخجاسة أي اعتقدت نفسي نجسا فذهبت فاعتسلت) وكان سبب ذهاب أبي هريرة ما رواه النسائي وابن حبان من حديث حذيفة انه صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا أتى أحدا من أصحابه ما به ودعاه فلما ظن أبو هريرة رضي الله عنه ان الجنب ينجس بالجنسية خشى ان يماسه

وفي رواية البخاري حتى يعود كل فقار قوله ثم هوى الهوى السقوط من علوا الى سفلى قوله ثم ثنى رجله وقد علم او هذه تسعي قعدة الاستراحة وسيأتي الكلام فيها قوله حتى يرجع كل عظم في موضعه فيه فضيلة الطمأنينة في هذه الجلسة قوله متوركا التورك في الصلاة القعود على الورك اليسرى والوركان فوق الفخذين كالكعبين فوق العضدين والحديث قد اشتمل على جملة كثيرة من صفة صلاته صلى الله عليه وسلم وقد تقدم الكلام على بعض ما فيه في هذا الباب وسيأتي الكلام على بقية فوائده في المواضع التي يذكرها المصنف فيها ان شاء الله تعالى وقد رويت حكاية أبي حميد اصلاته صلى الله عليه وسلم بالقول كما في حديث الباب وبالفعل كما في غيره قال الحافظ ويمكن الجمع بين الروايتين بان يكون وصية امرأة بالفعل ومرة بالقول

• (باب ما جاء في وضع اليدين على الشمال) •

(عن واثل بن حجر أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رفع يديه حين دخل في الصلاة

وكبر ثم التحف بشو به ثم وضع اليمنى على اليسرى فلما أراد ان يركع أخرجه يديه ثم رفعهما

وكبر فرفع فلما قال سمع الله ان حمده رفع يديه فلما سجد سجدتين كفيه رواء أحمد ومسلم

وفي رواية لأحمد وابي داود ثم وضع يده اليمنى على كفه اليسرى والرسغ والساعد

الحديث أخرجه النسائي وابن حبان وابن خزيمة وفي الباب عن هلب عند أحمد

والترمذي وابن ماجه والدارقطني وفي اسناده قبيصة بن هلب لم يرو عنه غير مالك وثقه

الهيولى وقال ابن المديني والنسائي مجهول وحديث هلب حسنه الترمذي وعن غطفان

ابن الحرث عند أحمد وعن ابن عباس عند الدارقطني والبيهقي وابن حبان والطبراني

وقد انفرد به حرملة وعن ابن عمر عند العجلي وضعه وعن حذيفة عند الدارقطني

وعن أبي الدرداء عند الدارقطني مرفوعا وابن أبي شيبه موقوفا وعن جابر عند أحمد

والدارقطني وعن ابن الزبير عند أبي داود وعن عائشة عند البيهقي وقال صحيح وعن

شداد بن شرحبيل عند البزار وفيه عباس بن يونس وعن يعلى بن مرة عند الطبراني

وفيه عمر بن عبد الله بن يعلى وهو ضعيف وعن عقبة بن أبي عائشة عند الهيثمي موقوفا

باسناد حسن وعن معاذ عند الطبراني وفيه الخصب بن بحدر وعن أبي هريرة عند

الدارقطني والبيهقي وعن الحسن مرسل عند أبي داود وعن طاوس مرسل عند أيضا

وعن مهمل بن سعد وابن مسعود وعلى وسيأتي في هذا الباب قوله والرسغ بضم الراء

وسكون المهملة بعدها معجمة هو المفصل بين الساعد والكف قوله والساعد بالجر

النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما دونه فبادر الى الاغتسال (ثم جئت فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ابن كعب يا أبا هريرة قال كنت جنباً) أي ذاجناباً لانه لم يجزى مجزى المصدر وهو الاجنب (فكرهت ان اجالسك وانما على غير طهارة فقال سبحان الله) أتى به هنا لتجيب والاستعظام أي كيف يخفى مثل هذا الظاهر عليك (ان المؤمن) وفي رواية المسلم (لا ينجس) أي في

ذاته حيا ولا ميتا وذلك يغسل اذا مات نعم يتجسس بما يستتر به من ترك التحفظ بالتجاسات والاقذار وحكم الكافر في ذلك كالمسلم وأما قوله نعم الى انما المنكر كون نجس فالمراد به نجاسة اعتقادهم أو لانه يجب ان يتجنب عنهم كما يتجنب عن الانجاس أولانهم لا يماهرون ولا يجتنبون عن التجاسات ٧٦ فهم ملابسون لها غابا وعن ابن عباس ان أعيانهم نجسة كالكلاب

وبه قال ابن حزم وعورض بجل فكاح الكنايات للمسلم ولا تلم مضاجعتين من عرقهن ومع ذلك لم يجب من غسلهن الا مثل ما يجب من غسل المسلمات فدل على ان الاذى الحى ليس بنجس العيين اذ لا فرق بين الرجال والنساء بل يتجسس بما يمرض له من خارج وفي الحديث استحباب الطهارة عند ملابسة الامور المعظمة واستحباب احترام أهل الفضل وتوقيرهم ومصاحبتهم على أكمل الهيآت وفيه استحباب استئذان المتابع للمتبوع اذا أراد ان يفارقه لقوله أين كنت فاشار الى انه كان ينبغي له ان لا يفارقه حتى يعلم وفيه استحباب تنبيهه المتبوع لتابعه على الصواب وان لم يسأله وفيه جواز تأخير الاعتسالى عن أول وقت وجوبه وبوب عليه ابن حبان الرد على من زعم ان الجنب اذا وقع في البئر فتوى الاعتسالى ان ماء البئر نجس واستدل به البخارى على طهارة عرق الجنب لان بدنه لا ينجس بالجناية فكذلك ما حلب منه وعلى جواز تصريف الجنب في حوائجه قبل ان يغتسل فقال باب الجنب يخرج ويمشي في

عطف على الرسغ والرسغ مجرور برفع طهارة على قوله كفه اليسرى والمراد انه وضع يده اليمنى على كف يده اليسرى ورسغها وساعدها ولفظ الطبراني وضع يده اليمنى على ظهر اليسرى في الصلاة قرىء من الرسغ قال أصحاب الشافعي يقبض بكفه اليمنى كوع اليسرى وبعض رسغها وساعدها والحديث يدل على مشروعية وضع الكف على الكف واليه ذهب الجمهور وروى ابن المنذر عن ابن الزبير والحسن البصرى والنخعي انه يرسلهما ولا يضع اليمنى على اليسرى ونقله النووي عن اللبث بن سعد ونقله المهدي في البحر عن القاسمية والناصرية والباقر ونقله ابن القاسم عن مالك وخالفه ابن الحكم فنقل عن مالك الوضع والرواية الاولى عنه هي رواية جمهور أصحابه وهي المشهورة عندهم ونقل ابن سيد الناس عن الازاعي التميمي بين الوضع والارسال احتج الجمهور على مشروعية الوضع باحد حديث الباب التي ذكرها المصنف وذكرناها هي عشرون عن ثمانية عشر صحابيا ونابعين وحكى الحافظ عن ابن عبيد البر انه قال لم يأت عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه خلاف واحتج القائلون بالارسال بحديث جابر بن عمر المتقدم بلفظ مالى اراكم راغبى أيديكم وقد عرفنا ان حديث جابر وارد على سبب خاص فان قلت العبارة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب قلنا ان صدق على الوضع معنى الرفع فلا أقل من صلاحية احاديث الباب لتخصيص ذلك العموم وان لم يصدق عليه معنى الرفع لم يصح الاحتجاج على عدم مشروعيته بحديث جابر المذكور واحتجوا ايضا بانه منافي للشموع وهو ما موربه في الصلاة وهذه المناقاة ممنوعة قال الحافظ قال العلماء في هذه الهيئة انها صفة السائل الذليل وهو أمتنع من العبث وأقرب الى الخشوع ومن اللطائف قول بعضهم القلب موضع النية والعادة ان من احتتر على حفظ شئ جعل يديه عليه انتهى قال المهدي في البحر ولا معنى لقول أصحابنا ينافي الخشوع والسكون واحتجوا ايضا بان النبي صلى الله عليه وسلم علم المسمى صلاته الصلاة ولم يذكر وضع اليدين على الشمال كذا حكاه ابن سيد الناس عنهم وهو عجيب فان التزاع في استحباب الوضع لا وجوبه وتركه ذكره في حديث المسمى انما يكون حجة على القائل بالوجوب وقد علم ان النبي صلى الله عليه وسلم اقتصر على ذكر القرائن في حديث المسمى وأعجب من هذا الدليل قول المهدي في البحر مجيبا عن أدلة الجمهور بلفظ قلنا أما فعله فلعله لعذر لا حجة له وأما الظاهر فان صح فقوى ويحمل الاختصاص بالانبياء انتهى وقد اختلف في محل وضع اليدين وسبأ في الكلام عليه (وعن أبي حازم عن سهل بن سعد قال كان الناس يؤمرون

ان السوق واستنبط أيضا جواز أخذ العالم يد تليذه ومشيبه معه معتقد عليه ومرته فاه وغير ذلك مما لا ينبغي ان (عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم أيرقد احدنا) أى أيجوز الرقادة لان السؤال انما هو عن حكمه لا من تعيين وقوعه (وهو جنب قال نعم اذا توضأ أحدكم فليرقد) أى اذا أراد الرقادة فليرقد بعد التوضؤ (وهو

جنب) وهذا مذهب الاوزاعي وأبي حنيفة ومحمد ومالك والشافعي وأحمد واسحق وابن المبارك وغيرهم والحكمة فيه تخفيف
الحدث لاسماعيل القول بجواز تقريب الغسل فينبويه فيرفع الحديث عن تلك الاعضاء المخصوصة على الصحيح ولا بن أبي شيبة
يسند رجاله ثقات عن شداد بن أوس قال اذا جنب أحدكم من الليل ثم أراد ٧٧ ان ينام فليستوضأ فإنه نصف غسل الجنابة

وذهب آخرون الى ان الوضوء

المأمور به هو غسل الاذى

وغسل ذكره ويديه وهو

التطيف وأوجه ابن حبيب

المالكي وهو مذهب داود وفي

الحديث دلالة على ان جواز

رفاد جنب في البيت يقتضي

جواز استقراره فيه يقظا ناعدا

امرق أولان نومه يستلزم

الجواز لحصول المقظة بين

وضوئه ونومه ولا فرق في ذلك

بين القليل والكثير (وعن

أبي هريرة رضي الله عنه عن

النبي صلى الله عليه وآله وسلم)

قال اذا جلس الرجل (بين

شعبها) أي شعب المرأة (الاربعة)

جمع شعبه وهي القطعة من

النسب والمراد هنا على ما قيل

البدن والرجلان وهو الاقرب

للتحقيقة واختاره ابن دقيق

العبد وأل الرجلان والفخذان

أو الشفران والرجلان أو

الفخذان والاسكتان وهما ناحيتا

الفرج أو نواحي فرجهما الاربع

ورجعه عياض وهو كناية عن

الجماع فأكثريه عن التصريح

(ثم جهدها) أي بلغ جهده وفي

الفخ يقال جهداً وأجهداى بلغ

المنفعة قيل معناه كذا به بصركه

أو بلغ جهده في العمل به اراهو

ان يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة قال أبو حازم ولا اعلم الا ينفي

ذلك الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رواه أحمد والبخاري قوله كان الناس يؤمرون

قال الحافظ هذا حكمه الرفع لانه محمول على ان الأمر بهم بذلك هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم

وسلم قال البيهقي لا خلاف في ذلك بين أهل النقل قال النووي في شرح مسلم وهذا حديث

صحيح مرفوع قوله على ذراعه اليسرى اسم هنا موضعه من الذراع وقد بينته رواية

أحمد وأبي داود في الحديث الذي قبل هذا قوله ولا اعلم الا ينفي هو بفتح أوله وسكون

النون وكسر الميم قال أهل اللغة غبت الحديث رفعته وأسندته وفي رواية يرفع مكان

ينفي والمراد بقوله ينفي رفعه في اصطلاح أهل الحديث قاله الحافظ وقد ادعى بعضهم

الحديث بأنه ظن من أبي حازم ورويان أبو حازم لولم يقل لا اعلم الى آخره امكان في حكم

المرفوع لأن قول الصحابي كأنه مرفوع بكذا يصرف بظنه الى من له الأمر وهو النبي صلى

الله عليه وسلم واجيب عن هذا بأنه لو كان مرفوعا لما احتاج أبو حازم الى قوله لا اعلم

الى آخره ورقبته قال ذلك للانتقال الى التصريح فالأول لا يقال له مرفوع وانما يقال

له حكم الرفع والثاني يقال له مرفوع والحديث يصلح للاستدلال به على وجوب وضع

اليد على اليد للتصريح من مسلم بن سعد بن أنس كانوا يؤمرون ولا يصلح لصرفه عن

الوجوب ما في حديث علي الآتي بالنظر ان من السنة في الصلاة وكذا ما في حديث ابن

عباس باقظ ثلاث من سنن المرسلين تهجيل الفطر وتأخير السجود ووضع اليمنى على

الشمال لما تقرّر من ان السنة في لسان أهل الشرع أعم منها في لسان أهل الأصول على

ان الحديثين ضعيفان ويؤيد الوجوب ما روى أن عليا نسر قوله تعالى فصل لربك

واخبر بوضع اليمنى على الشمال رواه الدارقطني والبيهقي والحاكم وقال انه أحسن

ما روى في تأويل الآية وعند البيهقي من حديث ابن عباس مثل تفسيره على وروى

البيهقي أيضا ان جبريل فسر الآية لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بذلك وفي

استفاده امر ائيل بن حاتم وقد اتهمه ابن حبان به ومع هذا فطول ملازمته صلى الله عليه وآله وسلم

لهذه السنة معلوم لكل ناقل وهو مجردة كما في اثبات الوجوب عند بعض أهل

الأصول فالقول بالوجوب هو المتعين ان لم يمنع منه اجماع على ان لا يدين بحجة الاجماع

بل يمنع امكانه ونجزم به عذر وقوعه الا ان من جعل حديث المسيء قرية صارفة لجميع

الاوامر الواردة بامور خارجة عنه لم يجعل هذه الأدلة صالحة للاستدلال بها على

الوجوب وسيأتي الكلام على ذلك (وعن ابن مسعود انه كان يصلي فوضع يده اليسرى

كناية عن معالجة الإيلاج أو الجهد بالجماع أي جامعها واما كفي بذلك للتبذير عما يفرض ذكره صريحاً زاد أبو داود وأبو الزن

الختان بالختان أي موضعهما وسلم من حديث عائشة وممن الختان الختان والبيهقي مختصراً اذا التقى الختانان والمراد

بالمس والاتقاء الجهاد أو يدل عليه رواية الترمذي بلفظ اذا جاوز وليس المراد بالمس حقيقة لانه لا يتصور عند غيبة الحشفة

لان ختانها في أعلى الفرج فوق مخرج البول الذي هو فوق مدخل الذكرو لا يحسه الذكرو في الجماع (فقد وجب الغسل) على المرأة وعلى الرجل وان لم يحصل انزال فالموجب غيبوبة الحشفة هذا الذي لا ينفك عليه الاجماع وحديث انما الماء من الماء منسوخ قال الشافعي وجماعة أي كان ٧٨ لا يجب الغسل الا بانزال ثم صار يجب الغسل بدونه لكن قال ابن عباس انه

ليس بمنسوخ بل المراد به نفي وجوب الغسل بالوقاية في النوم اذ لم ينزل وهذا الحكم باق ولو حصل المس قبل الايلاج لم يجب الغسل بالاجماع ورواة هذا الحديث السبعة كلهم بصريون وفيه التمسيد والعننة وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه كلهم في الطهارة ولما فرغ المؤلف من أحكام الجنابة شرع في بيان أحكام الحيض فقال (بسم الله الرحمن الرحيم)

• (كتاب بيان أحكام الحيض) وما يذكره من الاستحاضة والنقاس •

ولا يذکر في القديم كتاب على البسملة وترجم بالحيض لكثرة وقوعه وله أسماء عشرة الحيض والطمث والضحك والابكار والاعصار والدراس والعسران والفراش والقاء والطمث والنقاس ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة أنت ست والحيض في اللغة السيلان يقال حاض الوادي اذا سال وحاض الشجرة اذا سال صغها وفي الشرع دم يخرج من قعر رحم المرأة بعد بلوغها في أوقات معتادة والاستحاضة

على اليقنى فرآه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوضع يده اليمنى على اليسرى رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه الحديث قال ابن سعيد الناس رجاله رجال الصحيح وقال الحفاظ في الفتح اسناده حسن وفي الباب عن جابر عن أنس بن مالك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ير رجلا وهو يصلي وقد وضع يده اليسرى على اليمنى فانتزعها ووضع اليمنى على اليسرى والحديث يدل على ان المشرع وضع اليمنى على اليسرى دون العكس ولا خلاف فيه بين القائلين بمشروعية الوضع (وعن علي رضي الله عنه قال ان من السنة

في الصلاة وضع الا كف على الا كف تحت السرة رواه أحمد وأبو داود) الحديث ثابت في بعض نسخ أبي داود وهي نسخة ابن الاعرابي ولم يوجد في غيره وفي اسناده عبد الرحمن بن اسحق الكوفي قال أبو داود سمعت أحمد بن حنبل يضع يده على اليسرى وقال البخاري فيه نظر وقال النووي هو ضعيف بالاتفاق وأخرج أبو داود أبضا عن أبي جرير الضبي عن أبيه قال رأيت عليا عليه السلام يضع يده على اليسرى في الصلاة وفي اسناده أبو طالوت عبد السلام بن أبي حازم قال أبو داود يكتب حديثه وأخرج أبو داود عن أبي هريرة بلفظ أخذ الا كف على الا كف تحت السرة وفي اسناده عبد الرحمن بن اسحق المتقدم وأخرج أبو داود أبضا عن طاوس انه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يضع يده اليمنى على يده اليسرى ثم يشد يدهما على صدره وهو في الصلاة وهو مرسل وهذه الروايات المذكورة عن أبي داود كلها البتة الا في نسخة ابن الاعرابي كما تقدم والحديث استدل به من قال ان الوضع يكون تحت السرة وهو أبو حنيفة وسفيان الثوري واسحق بن راهويه وأبو اسحق المروزي من أصحاب الشافعي وذهب الشافعية قال النووي وبه قال الجمهور والى أن الوضع يكون تحت صدره فوق سترته وعن أحمد روايتان كالمذهبين ورواية ثالثة انه يجزئ بينهما اولاً ترجيحاً وبالتخيير قال الاوزاعي وابن المنذر قال ابن المنذر في بعض نصابه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك شيء فهو مخير عن مالا روايتان احدهما يضعهما تحت صدره والثانية يرسلهما ولا يضع احدهما على الاخرى واحتجبت الشافعية لما ذهب اليه بما أخرجه ابن خزيمة في صحيحه ومعه من حديث وائل بن حجر قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فوضع يده اليمنى على يده اليسرى على صدره وهذا الحديث لا يدل على ما ذهبوا اليه لانهم قالوا ان الوضع يكون تحت الصدر كما تقدم والحديث يصريح بأن الوضع على الصدر وكذلك حديث طاوس المتقدم ولا شيء في الباب أصح من حديث وائل المذكور وهو المناسب لما أسلفنا من

الدم الخارج في غير أوقاته ويسيل من عرقه في أدنى الرحم اسمه العاذل بالمجبة قاله الزهري وحكى ابن سيدة تفسير إهمالها والجوهري يدل اللام الراء (عن عائشة رضي الله عنها قالت خرجنا) حال كوتنا (لأبى الالحج) بضم النون بمعنى لانظن الا قصده لانهم كانوا يظنون امتناع البسمة في أشهر الحج فآخبرت عن اعتقادها وأمن الغالب من جال النياب أو جال

الشارع (فلما كُتب سر) بفخ السين وكسر الراء موضع على عشرة أميال أو تسعة أو سبعة أو ستة من مكة غير منصرف للعلية والتأنيث وقد يصرف بإرادة المكان (حضت) بكسر الحاء (فدخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وأنا أبكي فقال مالك انفسيت قال الذوي الضم في الولادة أكثر من الفتح والفتح ٧٩ في الخيض أكثر من الضم وقال الهروي الضم

والفتح في الولادة وأما الخيض فبالفتح لا غير (قلت نعم) نفست (قال) عليه السلام (ان هذا) الخيض (أمر) أي شأن (كتبه) الله عز وجل (على بنات آدم) امتحنهن به وتعبهدهن بالصبر عليه (فاقضى ما يقضى) أي أدى الذي يؤديه (الحاج) من المناسك (غير ان لا تطوف) بالبيت (أي غير ان تطوف) فلا زائدة والافغير عدم الطواف هو نفس الطواف أو تطوف مجزوم بلا أي لا تطوف مادمت حائضاً وزاد في روايته حتى تطهري وهذا الاستثناء مختص بأحوال الحج لا بجميع أحوال المرأة (قالت) عائشة (وضعي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) عن نسائه (التسعين) رضي الله عنهن (بالبحر) وفي رواية الحموي والمستقلى بالبصرة أي عن سبعين منهم ويفهم منه جواز التضحية ببقرة واحدة عن النساء واشترط الطهارة في الطواف وبأن يتم البحث في الحج ان شاء الله تعالى ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين بصري ومكي ومدني وأخرجه البخاري أيضاً في الاصحاح وسلم وابن ماجه في الحج والفساني

تفسير على وابن عباس لقوله تعالى فصل لربك وانحر بأن التحرك وضع اليمين على الشمال في محل التحرك والصدر

* (باب نظر المصلي الى موضع سجوده والتمسك عن رفع البصر في الصلاة) *
عن ابن سيرين ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقلب بصره في السماء فنزلت هذه الآية والذين هم في صلاتهم خاشعون فطأ طأ رأسه رواه أحمد في كتاب النسخ والمفسوخ وسعيد بن منصور في سننه بخبره وزاد فيه وكانوا يستحبون للرجل ان لا يجاوز بصره مصلاه وهو حديث مرسل وعن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يفتن أقوام يرفعون أبصارهم الى السماء في الصلاة أو تخطفون أبصارهم رواه أحمد وسلم واللساني وعن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما بال أقوام يرفعون أبصارهم الى السماء في صلاتهم فاشتد قوله في ذلك حتى قال لا يفتن أو تخطفون أبصارهم رواه الجماعة الا ما رواه الترمذي وعن عبد الله بن الزبير قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جلس في التيمم ووضع يده اليمنى على فخذه اليمنى ويده اليسرى على فخذه اليسرى وأشار بالسبابة ولم يجاوز بصره اشارته رواه أحمد واللساني وأبو داود حديث ابن سيرين مرسل كما قال المصنف لانه تابعي لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم ولم يرو عنه رجاله ثقات وأخرجه البيهقي موصولاً وقال المرسل هو المحفوظ وأخرجه الحاكم في المستدرک عن أبي هريرة بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى رفع بصره الى السماء فنزلت قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون فطأ طأ رأسه وقال انه على شرط الشيخين وحديث ابن الزبير أخرجه أيضاً ابن حبان في صحيحه وأحمد في مسنده دون قوله ولم يجاوز بصره اشارته قوله كان يقلب بصره الخ لعل ذلك كان عند ارادته صلى الله عليه وسلم بتحويل القبلة كما وصفه الله تعالى في كتابه بقوله قد نرى تقلب وجهك في السماء فلنولينك قبلة ترضاها قوله ان لا يجاوز بصره مصلاه فيه دلائل على استحباب النظر الى المصلي وترك مجاوزة البصر له قوله لا يفتن أقوام يتشدد في الذنوب وفيه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يواجه أحداً بذكره بل ان رأى أو سمع ما يكره عم كما قال ما بال أقوام يتشربون شرطاً لا يفتن أقوام عن كذا قوله يرفعون أبصارهم قال ابن المنير نظر المأموم الى الامام من مقاصد الانتماء فاذا تمكن من مراقبته بغير الثقات أو رفع بصره الى السماء كان ذلك من اصلاح صلاته وقال ابن بطال فيه حجة لما لا في ان نظر المصلي يكون الى جهة القبلة وقال الشافعي والكوفيون يستحب له ان ينظر الى موضع سجوده لانه أقرب الى

فيه وفي الطهارة (وعنها) أي عن عائشة رضي الله عنها قالت كنت ارجل من الترجيل أي امشط (رأس) أي شعر رأس (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وأرسله فهو من مجاز الخذف لان الترجيل للشعر للرأس أو من اطلاق المحل على الحال مجازاً (وأنا حاض) ورواة هذا الحديث الخمسة مديون الشيخ البخاري وهو تيسري وأخرجه البخاري أيضاً في اللباس

والناس في الطهارة والاعتكاف وفيه جواز مباشرة الحائض وأما النهي في آية ولا تباشروهن فعن الوطء أو مادونه من
دواعي اللذة لا المس وألحق عروة الجنابة بالحض قياساً بجامع الحدث الأكبر بل هو قياس على أن الاستقذار بالحائض أكثر
من الجنب وألحق الخدمة بالترجيل وفي الحديث ٨٠ دلالة على طهارة بدن الحائض وعرقها (وفي رواية وهو) أي النبي

صلى الله عليه وآله وسلم (بجوار)
أي معتكف (في المسجد) المدني
(يدني) أي يقرب (لها) أي
لهائنة (رأسه) الشريف
(وهي في حجرها) فترجسه وهي
حائض (واستتبط منه) أن
أخرج المعتكف جزءاً منه كبدنه
ورأسه غير مبطل لاعتكافه
كعدم الحنف في إدخال بعضه
داراً حلف لا يدخلها ورواية
هذا الحديث ما بين مروزي
وصنعاني ومكي ومدني وفيه
التحديث والأخبار بالافراد
والعنفة والقول (وعنها)
أي عن عائشة (رضي الله عنها)
قالت كان النبي صلى الله عليه
وآله (وسلم) تنكحني في حجرى أي
عليه (وأنا حائض ثم يقرأ
القرآن) وفي كتاب التوحيد
كان يقرأ القرآن ورأسه في
حجرى وأنا حائض وحينئذ
فالمراد بالانكاح وضع رأسه
في حجرها وغرض البخارى من
هذا الحديث الدلالة على جواز

الخشوع ويدل عليه ما رواه ابن ماجه بإسناد حسن عن أم سلمة بنت أبي أمية زوج
النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت كان الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
إذا قام المصلى يصلى لم يعد بصراً أحدهم موضع قدميه فتوفي رسول الله صلى الله عليه
وسلم فكان الناس إذا قام أحدهم يصلى لم يعد موضع جبينه فتوفي أبو بكر فكان عمر
فكان الناس إذا قام أحدهم يصلى لم يعد بصراً أحدهم موضع القبلة فكان عثمان
وكانت الفتنة فتلفت الناس عينا وشمالا لكن في إسناده موسى بن عبد الله بن أبي أمية
لم يخرج له من أهل الكتب الستة غير ابن ماجه قوله أو تخطن بضم الفوقية وفتح
الناء على البناء للمفعول يعنى لا تخلو الحال من أحد الأمرين أما الانتهاء عنه وأما العمى
وهو وعبد عظيم وتمديد شديد وإطلاقه يقضى بأنه لا فرق بين أن يكون عند الدعاء أو عند
غيره إذا كان ذلك في الصلاة كما وقع به التقييد والعلة في ذلك أنه إذا رفع بصره إلى السماء
خرج عن سمت القبلة وأعرض عنها وعن هيئة الصلاة والظاهر أن رفع البصر إلى السماء
حال الصلاة حرام لأن العقوبة بالعمى لا تكون إلا عن محرم والمشهور وعند الشافعية أنه
مكروه وبالغ ابن حزم فقال تبطل الصلاة وقيل الماعنى في ذلك أنه يخشى على الابصار من
الانوار التي تنزل بها الملائكة على المصلى كما في حديث أسيد بن حضير في فضائل القرآن
وأشار إلى ذلك الداودى ونحوه في جامع ماد بن سلمة عن أبي مجلز أحد التابعين قوله فاشتد
قوله في ذلك ما به تكريه هذا القول أو غيره مما يفيد المبالغة في الزجر قوله لينتفن في
رواية أبي داود لينتفن وهو جواب قسم محذوف وفيه روايتان للبخارى فالأكثر
بفتح أوله وضم الهاء وحذف الياء المثناة وتشديد النون على البناء للفاعل والثانية بضم
الياء وسكون النون وفتح الفوقية ر الهاء والياء التحتية تشديد النون للتأكد على
البناء للمفعول قوله رضع يده اليمنى على نخذه اليمنى الخ سيأتى الكلام على هذه الهيئة
قوله ولم يجاوز بصره إشارة فيه أنه يستحب للمصلى حال التشهد أن لا يرفع بصره إلى
ما يجاوز به الأصابع التي يشر بها

(باب ذكر الاستفتاح بين التكبير والقرآن)

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم إذا كبر في الصلاة - كتبت
هنية قبل القراءة فقلت يا رسول الله بئى أنت وأهى أرايت سكوتك بين التكبير والقرآن
ما تقول قال أقول اللهم باعديني وبين خطاياى كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم نقني
من خطاياى كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس اللهم اغسلني بالثلج والماء

والبرد
جواز ملامسة الحائض وإن ذاتها أو ثيابها على الطهارة ما لم تلحق شيئا منه نجاسة قاله النووي وفيه جواز استئذان المربوض في
صلاته إلى الحائض إذا كانت أوابها ظاهرة قاله القزطبي ورواية هذا الحديث ما بين كوفي ومكي وفيه التحديث بالجمع

والبرد
جواز ملامسة الحائض وإن ذاتها أو ثيابها على الطهارة ما لم تلحق شيئا منه نجاسة قاله النووي وفيه جواز استئذان المربوض في
صلاته إلى الحائض إذا كانت أوابها ظاهرة قاله القزطبي ورواية هذا الحديث ما بين كوفي ومكي وفيه التحديث بالجمع

والافراد والسباع والنعنة وانخرجه المؤلف ايضا في التوحيد ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه في الطهارة (وعن أم سلمة) هذبت أبي أمية (رضي الله عنها) قالت فبنا أئامع النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) حال كوني (مضطجعة في خبيصة) بفتح الخاء وكسر الميم كساء اسود مربع له علمان يكون من صوف ٨١ وغيره) اذ حضرت فالتفت ذهبت في خبيصة

تفدرت نفها أن تضاجعه وهي

كذلك أرخفة - حمة أن يصبه من

دمها أو أن يطالب منها استمناحا

فذهبت لتتأهب لذلك قاله النووي

(فاخذت ثياب حبيضي) بكسر

الحاء وهو الصحيح المشهور قاله

النووي وبه جزم الخطابي وبفتحها

ورجحه القرطبي وبهم ما روينا

ففي الاول اخذت ثيابي التي

أعدتها لا لبسها - لة الخبيض

ومعنى الثانية أخذت ثيابي التي

السماز من الخبيض لان الخبيضة

بالفتح هي الخبيض (قال أنفت)

بضم النون وبفتحها قال النووي

وهو الصحيح في اللغة بمعنى

حضت والضم الاكثر في الولادة

وبالوجهين رواه الحافظ ابن

عمر وروينا قالت أم سلمة رضي

الله عنها (قلت نعم) فتست

(فدعا في فاضطجعت معه في

الخبيصة) باللام بدل الصاد وهي

القطيفة ذات الخمل وهو الهدب

الذي ينسج ويفضل له فضول

أوهي نوب من صوف له خمل من

أي نوع كان أو الاسود من اشباب

واستنبط من هذا الحديث

استحباب اتخاذ المرأة ثيابا بالخبيض

غير ثياب المعتادة وجواز النوم

مع الخائض في ثيابها والاضطجاع

في لحاف واحد ورواه الستة

والبرد رواه الجماعة الا الترمذي قوله هنية في رواية هنية قال النووي وأصله هنية فلما
صغرت صارت هنية فاجتعت يا وواو وسبقت احداها ما بال يكون فقلت الواو يا
أدغمت وقد تقلب هاء كما في رواية الكتاب قال النووي أيضا والهمز خطأ وقال القرطبي
ان أكثر الرواة قالوه بالهمز قوله يا أنت وامي هو متعلق بمحذوف اما اسم أو فعل
والتقدير أنت مفدى أو أفديك قوله أ رأيت الظاهر انه بفتح الهمزة بمعنى أخبرتني قوله
ما تقول فيه اشعار بأنه قد فهم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول قولاً قال ابن
دقيق العيد وأصله استدلال على أصل القول بجرمكة الفم كما استدلال غيره على القراءة
باضطراب الهمزة قوله باعد قال الحافظ المراد بالمباعدة محو ما حصل منها يعني الخطايا
والعصاة عما سبقت منها انتهى وفي هذا اللفظ مجازان الاول استعمال المبالغة التي هي
في الأصل للاجسام في مبالغة المعاني الثاني استعمال المبالغة في الازالة الكلية مع ان
أصلها لا يقتضي الزوال وهو وضع التشبيه ان التقاء المشرق والمغرب مستحيل وكأنه
أراد ان لا يقع منها اقتراب بالكناية وكرر لفظ بين لان العطف على الضمير الجهر ورويه ما فيه
الخافض قوله تعالى بتشديد القاف وهو مجاز عن زوال الذنوب ومحوها بالكلية قال
الحافظ ولما كان الدنس في الثوب الايض أظهر من غيره من الالوان وقع التشبيه به
والدنس الوسخ الذي يدنس الثوب قوله بالنيل والماء والبرد جمع بين الثلاثة تأكيداً
ومبالغة كما قال الخطابي لان النيل والبرد نوعان من الماء قال ابن دقيق العيد عبر بذلك
عن غاية الخوف ان الثوب الذي يتكرر عليه ثلاثة أشياء متقية تكون في غاية النقاء
قال ويحتمل ان يكون المراد ان كل واحد من هذه الاشياء مجاز عن صفعة يقع بها الحو
والحديث يدل على مشروعية الدعاء بين التكبير والقراءة خوفاً في ذلك حالاً في المشهور
عنه والاحاديث ترد عليه وفيه جواز الدعاء في الصلاة بما ليس من القرآن خلافاً للحنفية
والهادوية وفيه أن دعاء الاستفتاح يكون بعد تكبيرة الاحرام وخالف في ذلك الهادي
والقاسم وأبو العباس وأبو طالب من أهل البيت وسيأتي بيان ما هو الحق في ذلك (وعن
علي بن أبي طالب قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام الى الصلاة قال وجهت
وجهي لادنى فطر السموات والارض خنية فامسك ما أقام من المشركين ان صلاتي
وقسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أحرمت وأنامن المسكين اللهم
أنت المالك لا اله الا أنت انت ربّي وأما بعد ذلك ظلمت نفسي واعترفت بذنبي فاغفر لي ذنوبي
جميعاً لا يغفر الذنوب الا أنت وأهدني لأحسن الاصلاح لا يهدي لأحسنها الا أنت

١١ نيل في ما بين يمني وبصري ومدني ويماني وفيه التحديث بصيغة الجمع والافراد

والنعنة ورواية تابعي عن تابعي وصحابة عن صحابة وانخرجه البخاري في الصوم والطهارة ومسلم والنسائي فيه أيضا (عن عائشة رضي الله عنها) قالت كنت اغتسل أنا والنبي صلى الله عليه وآله (وسلم) من إناء واحد) حالة كوتنا (كلا فاجذب)

بالتوحيد أفصح من التثنية (وكان) صلى الله عليه وآله وسلم (يا صر في فائز) بوزن أفعل كذا في ذوايتنا وانكر أكثر الناصاة
الادغام قال ابن هشام وعوام المحدثين يعرفونه فيقرؤنه بالف وتام مشددة ولا وجه له وقطع الزمخشري بخط الادغام امكن
نقل غيره انه مذهب السكوفيين وحكاها الصغاني ٨٢ في مجمع البحرين وقال ابن مالك انه مقصور على السماع كاتكل

وعلى تقدير ان يكون خطأ فهو
من لرواة عن عائشة فان صح
عنها كان حجة على الجواز لانها من
فحصاء العرب وحينئذ لا خطأ
والمراد بذلك انها شديدة ازارها
على وسطها وحدث ذلك الفقههاء
بما بين السرة والركبة علام بالاعرف
(فيما نرى) اي تلامس بشرته
بشرقي (وايا حائض) واي
المراد بالمباشرة هنا الجاع اذ هو
محرم بالاجاع فن اعتقد له كفر
قالت عائشة (وكان يخرج
رأسه من المسجد (الى) اي
وهي في حجرتها (وهو متكف)
في المسجد فاعسله وأنا حائض)
ورواة هذا الحديث الى عائشة
كاهم كوفيون وفيه الحديث
والعنة ورواية تابعي عن تابعي
عن صحابي وأخرجه البخاري
في آخر الصوم ومسلم في الطهارة
وكذا ابوداود والترمذي والنسائي
وابن ماجه (وفي رواية عنها) اي
عن عائشة رضي الله عنها قالت
كانت احدا نا اي احدي زوجاته
صلى الله عليه وآله وسلم (اذا
كانت حائضا فاراد رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم أن
يباشرها) بلافاة البشارة بالبشرة
من غير جاع (أمرها ان تنزل)
بتشديد الفوقية وللكنهين

واصرف عن سببها الاصرف عن سببها الا أنت لبيك وسعديك والخبر كله في يديك والذم
ليس اليك انابك وايلك تباركت وتعاليت استغفر لك وايتوب اليك واذا ركع قال اللهم
لا تتركه وبك آمنت ولك اسما تخشع لك عني وبصري ومخني وعظمي وعصبي واذا
رفع رأسه قال اللهم ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الارض وملء ما بينهن ما يؤمل
ما شئت من نبي بعد واذا جدد قال اللهم لك مجدت وبك آمنت ولك أسما تسمجد وجهي
للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره تبارك لله أحسن الخالقين ثم يكون من آخر
ما يقول بين التشهد والتسليم اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت
وما أسرفت وما أنت اعلم به مني انت المقدم وانت المؤخر لاله لا أنت رواء أحد ومسلم
والترمذي وصححه الحديث أخرجه أيضا ابوداود والنسائي مطولا وابن ماجه
مختصرا وقد وقع في بعض نسخ هذا الكتاب مكان قوله رواء أحد ومسلم الخ رواء الجماعة
الا البخاري وهو الصواب وأخرجه أيضا ابن حبان وزاد اذا قام الى الصلاة المكتوبة
وكذلك رواء الشافعي وقيد أيضا بالمكتوبة وكذا غيرههما واما مسلم فقيده بصلاة الليل
وزاد لفظ من جوف الليل قوله كان اذا قام الى الصلاة زاد ابوداود كبير ثم قال وهذا
نصر صحيح بار هذا التوجه بعد التكبير لا كما ذهب اليه من ذكرنا في شرح الحديث
السابق من انه قبل التكبير تحتج على ذلك بقوله تعالى وكبره تكبيرا بعد قوله الحمد لله
الذي لم يتخذ ولدا الى آخره وهو عندهم التوجه الصغير وقوله وجهت وجهي التوجه
الكبير وهذا انما يتم بعد تسليم ان المراد بقوله وكبره تكبيرة الاحرام وبعد تسليم ان
الواو يقتضي الترتيب وبعد تسليم ان قوله تعالى الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا الى آخره من
التوجهات الواردة وهذه الامور جميعا ممنوعة ودون تعميمها منساوز وعقاب
والاحس الاحتجاج لهم بما طلق به بعض الاحاديث الواردة كحديث جابر بلفظ كان اذا
استفتح الصلاة وحديث الباب بلفظ كان اذا قام الى الصلاة ولا يحنى عليك انه قد ورد
التقييد في حديث أبي هريرة المتقدم وفي حديث الباب أيضا رواية أبي داود كما ذكرنا
وفي حديث أبي سعيد كان اذا قام الى الصلاة كبر وسبأني وقد ورد التقييد في غير حديث
وحمل المطلق على المقيد واجب على ما هو الحق في الاصول ومن غرائبهم قواهم انه
لا يشرع التوجه بغير ما ورد في هذا الحديث من الالفاظ القرآنية الا قوله تعالى الحمد
له الذي لم يتخذ ولدا الخ وقد وردت الاحاديث الصحيحة بتوجهات متعددة قوله وجهت
وجهي قبله منها قصدت بعبادتي وقيل قبلت بوجهي وجمع السموات واقرار الارض

ان تأتزر وهي افصح وقال في المصابيح على التماس (في فور) أي في ابتداء (حيضتها) قبل ان يطول
زمنها وفي سنن ابى داود فوح بالحاء الموحدة قال الخطابي في فور الحيض أوله ومعه طمه وقال القرطبي معظم صحبهم من فور ان التدر
وغلباها (ثم يباشرها) بلامسة بشرته لبشرتها (قالت) عائشة (وايكبر على أبيه) بكسر الهمزة وسكون الراء أي اضطرب لشبهته

أو عضوه الذي يستمتع به وقبل حاجته والحاجة تسمى أربابا بالكسر والقبح وذكر الخطابي في شرحه أنه روى هنا بالوجهين
وحكاية في اللامع بفتح الهمزة والراء موصوبه الخطابي والنحاس وعزاه ابن الأثير لرواية أكثر المحدثين (كما كان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم يملك أربه) والمراد أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان ٨٣ أملاك الناس لأمه فلا يفتنى عليه ما يفتنى

على غيره من أن يحوم حول المحي
ومع ذلك فكان يباشر فوق الأزار
تشرع الغيرة ممن ليس بمحسوم
وبهذا قال أكثر العلماء وهو
الجاري على قاعدة المالكية في
باب الذرائع ذهب كثير من
السلف والنوري وأحمد وأصحق
إلى أن الذي يمتنع من الاستمتاع
بالخائض الفرج فقط وبه قال
محمد ورجحه الطحاوي وهو
اختيار أصح من المالكية
وأحد القولين للشافعية
واختاره ابن المنذر وقال
النوري هو الأرجح لأنه لا ينظر
مسلم أصهوا كل شيء إلا أن يحاك
فجعله مخصصا لحديث الترمذي
وحديثه أنه سئل عما يحمل من
الخائض فقال ما رواه الأزار ورواه
حديث الباب وشبهه على
الاستصحاب جماعة بين الأدلة وقال
ابن دقيق العيد ليس في حديث
الباب ما يقتضي منع ما تحت
الأزار لأنه فعل مجرد انتهى
ويدل على الجواز أيضا ما رواه
أبو داود بإسناد قوي عن بعض
أزواج النبي صلى الله عليه وآله
وسلم أنه كان إذا أراد من الخائض
شأنه أتى على فرجها فبوا واستدل
لطحاوي على الجواز بالمشارة
تحت الأزار دون الفرج لا لوجوب

مع كونها سباعا انتهى بها وقال القاضي أبو الطيب لا يستمتع من الأرض إلا بالعبادة
الأولى بخلاف السماء فإن الشمس والقمر والكواكب موزعة عليها وقيل لأن
الأرض السبع لها سكن أخرج البيهقي عن أبي الضحى عن ابن عباس أنه قال قوله
ومن الأرض مثلهم قال سبع أرضين في كل أرض نبي كنيكم وآدم كآدمكم ونوح
كنوحكم وإبراهيم كإبراهيمكم وعيسى كعيساكم قال وإسناده صحيح عن ابن عباس
غير أني لأعلم لأبي الضحى متابعا قوله حديثه الخفيف المائل إلى الدين الحق وهو
الاسلام قاله الأكثر ويطلق على المائل والمستقيم وهو عند العرب اسم لمن كان على
ملة إبراهيم واتتباعه على الحال قوله ونسبى ذلك العبادة لله وهو من ذكر العام
بعد الخاص قوله ومحياي ومماتي أي حياتي وموتي والجهه وورع على فتح الباء الآخرة
في محياي وقرئ بإسكانها قوله وأما من المسلمين في رواية مسلم وأما أول المسلمين قال
الشافعية لأنه صلى الله عليه وسلم كان أول مسلمي هذه الأمة وفي رواية أخرى لمسلم كما هنا
قال في لا تصار غير النبي أنما يقول وأما من المسلمين وهو وهم منشؤه فهم أن حنى
وأما أول المسلمين أتى أول شخص اتصف بذلك بعد أن كان الناس يعزل عنه وليس
كذلك بل معناه بيان المارة في الامتنال لما أمر به وإظهاره قبل أن كان للرجس ولد
فأنا أول العبدين وقال موسى وأنا أول المؤمنين وظاهر الإطلاق أنه لا درق في قوله وأما
من المسلمين وقوله وما أقام المشركين بين الرجل والمرأة وهو صحيح على إرادة لشخص
وفي المستدرک للحاكم من رواية عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
أنا طمعه قومي فاشهدى أخصيتك وقولي أخصيتك ونسبى إلى قوله وأما من المسلمين
فدل على ما ذكرناه قوله ظلمت نفسي اعتراف بما يوجب نقص حظ النفس من ملازمة
المعاصي تأديبا وأراد بالنفس هنا الذات المشقة على الروح قوله لاحسن الأخلاق أي
كلها وأفضلها قوله سيئها أي قبيحها قوله لبيك هو من أل بالمكان إذا أقام به
وثني هذا المصدر مضافا إلى الكاف وأصل لبيد لبيد خذف النون للاضامة قال
النوري قال العلماء ومعناه أنما يقيم على طاعتك أمانة بعد أقامة قوله وسعدك قال
الزهري وغيره معناه معادله لا مراكبه مع مساعدة ومتابعة لبيك بعد متابعه قوله
والخير كله في يدك زاد الشافعية عن مسلم بن خالد عن موسى بن عتبة والمهدي من حديث
قال الخطابي وغيره فيه الإرشاد إلى الأدب في الثناء على الله ومدحه بأن يضاف إليه
محاسن الأمور دون مساوئها على جهة الأدب قوله والشرا ليس اليك قال الخليل بن
أحمد والنضر بن شميل وأصحق بن راهويه ويحيى بن معمر وأبو بكر بن خزيمة والزهري

حدوا ولا غسلا فاشبهت المباشرة فوق الأزار وفصل بعض الشافعية فقال إن كان يضبط نفسه عند المباشرة فوينق منها باجتنابه
جاءوا الأفلا ولا يبعد الفرق بين ابتداء الخيض وما بعده لظاهر التقييد بقوله أفور حيث تأو يوقده ما رواه ابن ماجه بإسناد
حسن عن أم سامة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يتنق سورة الدم ثلاثا ثم يباشر بعد ذلك ويجمع بينه وبين الأحاديث

ألا على المبادرة إلى المباشرة على اختلاف هاتين الحالتين ورواه هذا الحديث الستة إلى عائشة كوفيون وفيه الحديث والاختلاف والضعف ورواية تاجي عن تاجي عن صابية وأخرجه مسلم وأبو داود وابن ماجه في الطهارة (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال خرج علينا ٨٤ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) من يثمه أو مسجده (في يوم) (أضحي)

وغيرهم معناه لا يتقرب به اليك روى ذلك النووي عنهم وهذا القول الأول والقول الثاني حكاه الشيخ أبو حامد عن المزني أن معناه لا يضاف اليك على انفراده لا يقال يا خالق القردة والتمنازير ويأرب الشر ونحو هذا وإن كان خالق كل شيء ربيب كل شيء رجبنته يدخل الشير في العموم والنسالة معناه والشر لا يصعد اليك وانما يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح والرابع معناه والشر ليس شرًا بالنسبة اليك فالك خلقته بحكمة بالغة وانما هو شر بالنسبة إلى المخلوقين والخامس حكاه الخطابي أنه كقول فلان إلى بني فلان إذا كان عداده فيهم حكى هذه الأقوال النووي في شرح مسلم وقال أنه مما يجب تأويله لأن مذهب أهل الحق أن كل المحدثات فعل الله تعالى وخلقهم سوا من غير ما هو شرها ٨٥ وفي المقام كلام طويل ليس هذا موضعه **قوله** أقابلك واليك أي التباين واتقاني اليك وتوفي بك قاله النووي **قوله** تباركت قال ابن الأنباري تبارك العباد بتوحيده وقبل ثبت الخبر عندك وقال النووي استحققت التناء **قوله** خشع لك أي خضع وأقبل عليك من قولهم خشعت الأرض إذا سكنت وأطمأنت **قوله** ونحني قال ابن رسلان المراد به هنا الدماغ وأصل الودك الذي في العظم وخاص كل شيء نحوه **قوله** وعسى العصب طنب المقاصل وهو الطنف من العظم زاد الشافعي في مسنده من رواية أبي هريرة وشعري وبشرى والجهور على تضعيف هذه الزيادة وزاد الشافعي من رواية جابر روى رجلي وزاد ابن حبان في صحيحه وما استقلت به قدمي فرب العالمين **قوله** مل السموات هو وما بعده بكسر الميم ونصب الهمزة ورفعها والنصب أشهر قاله النووي ورجحه ابن خالويه وأظن في الاستدلال وجوز الرفع على أنه مرجوح وحكى عن الزجاج أنه يثعين الرفع ولا يجوز غيره وبالغ في إنكار النصب والذي تقتضيه القواعد التصويرية هو ما قاله ابن خالويه قال النووي قال العلماء معناه جد الوكان أجساما ملأ السموات والأرض وما بينهما العظمه وهكذا قال القاضي عياض وصرح أنه من قبيل الاستعارة **قوله** ومل ما شئت من شيء بعد وذلك كالكرسي والعرش وغيرهما أعلم بعله إلا الله والمراد الاختصاص في تكثير الحمد **قوله** وصورة زاده لم وأبو داود قاحسن صور وهو الموافق لقوله تعالى فاحسن صوركم **قوله** وشق معصمه وبصره رواية أبي داود في قال القاضي عياض قال الإمام يمتحج به من يزول الأذان من الوجه وقدم الكلام على ذلك **قوله** فتبارك هكذا رواية ابن حبان وهو في مسلم بدون الفاء وفي سنن أبي داود بالواو **قوله** أحسن الخالقين أي المصورين والمقدرين والخلق في اللغة الفعل الذي يوجد فاعله مقدره لا عن شيء ووجهه والعبد قد يوجد منه ذلك قال الكعبى لكن لا يطلق الخالق على العبد إلا مقيدا كالأرب **قوله**

بفتح الهمزة وسكون الضاد جمع أضفأة إحدى أربع لغات في اسمها والأضحية تذكر وتؤنث وهو منصرف سميت بذلك لأنها تقع في الضحى وهو ارتفاع النهار (أو) في يوم (فطر) شك من الراوى أو من أبي سعيد (إلى المصلى) فوعظ الناس وأمرهم بالصدقة فقال يا أيها الناس تصدوا (أو) (أو على النساء) اختصره البخارى هنا وقد ساقه في كتاب الزكاة تاما وفي كتاب العلم من وجه آخر عن أبي سعيد أنه كان وعد النساء أن يفردهن بالموعظة فأنجز ذلك اليوم وفيه أنه وعظهن وبشبرهن (فقال يا معشر النساء) المعشر كل جماعة أمرهم واحد وهو يرد على ثعلب حيث خصه بالرجال إلا أن = أن مراده بالتخصيص حالة إطلاق المعشر لا تقييده كما في هذا الحديث (تصدقن فاني أريكن) يضم الهمزة وكسر الراء أي في أملة الأمر وفي كتاب العلم من حديث ابن عباس بألفاظ أريت البار فرأيت أكثر أهلها النساء (أكثر أهل النار) ثم وقع في حديث ابن عباس أن الرؤية المذكورة وقعت في صلاة الكسوف (فقال وجر باره) قال في

الفتح الواو استثنائية والباء إمامية والميم أصلا ما لاستفهامية وقال أبي الوائلى والعطف على مقدر ما

تقدیر معاذيننا والبابية و لا أول أوضح (قال) صلى الله عليه وسلم لا تكن (تكثرن الآمن) المتفق على تحريم الدعاء على من لا تصرف خاتمة أمره بالقطع أما من عرف خاتمة أمره بالنص فيجوز كتاب جهل نعم لمن صاحب وصف بلا تعيين كالتالين

والكافرين جائز (وتمكثرون العشير) أي يمسكون نعمة الزوج ويستقلون ما كان منه والخطاب عام غلبت فيه الحاضرات على الغيب واستنبط من التوعد بالنار على كفران العشير وكثرة الاعتناء بهم من الكفار ثم قال صلى الله عليه وآله وسلم (ما رأيت) أحدا (من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من أحد) ٨٥ أذهب من الأذهاب على مذهب سيبويه

حيث جوز بناء الفعل التفضيل من الثلاثي المزيد فيه وكان القياس فيه أشد أذهابا واللب العقل الخالص من الشوائب فهو خالص ما في الإنسان من قواه فكل لب عقل وليس كل عقل لها والحازم الضابط لأمره وهو على سبيل المبالغة في وصفه من بذلك لأنه إذا كان الضابط لأمره يتقادلن فغيره أولى (قلن) أي مستقدمات عن وجه نقصان دينهن وعقلهن لظفائهن عليهن (وما نقصان دينهن وعقلهن يا رسول الله) كأنه خفي عليهن ذلك حتى سأل عنه ونفس هذا السؤال دال على النقصان لأنهن سلمن مانسب اليهن من الأمور الثلاثة إلا كثاروا الكفران والأذهاب ثم استشكلن كونهن ناقصات وما لطف ما أجابهن به صلى الله عليه وآله وسلم من غير تعنيف ولا لوم بل خاطبهن على قدر عقولهن (قال) صلى الله عليه وآله وسلم مجيبا لهن (أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل قلن بلى قال فذلك من نقصان عقولها) بكسر الكاف خطايا للواحدة التي تولت خطايا صلى الله عليه وآله وسلم ولم يقل فذلك لأن قدر عقولهن

ما قدمت وما أخرت المراد بقوله ما أخرت إنما هو بالنسبة إلى ما وقع من ذنوبه المتأخرة لأن الاستغفار قبل الذنب محال كذا قال أبو الوليد النيدابوري قال الاستغفار قبل وقوع الذنب لا يجوز إلا بعد وقوعه وأما الطلب قبل الوقوع أن يفرض إذا وقع فلا استحالة فيه قوله وما أسررت وما أعلنت أي جميع الذنوب لأنها ما أسررت وأعلن قوله وما أسررت المراد بالكثرة لأن الأسراف الإفراط في الشيء ومجاوزة الحد فيه قوله وما أنت أعلم به مني أي من ذنوبي وأسرا في أموري وغير ذلك قوله أنت المقدم وأنت المؤخر قال البيهقي قدم من شاع بالوفيق إلى مقامات السابقين وآخر من شاع عن مراتبهم وقيل قدم من أحب من أوليائه على غيرهم من عبيده وآخر من أبعد عن غيره فلا مقدم لما أخر ولا مؤخر لما قدم قوله لا اله الا أنت أي ليس لنا معبود نتذلل له ونتضرع اليه في غفران ذنوبنا الا أنت الحديث يدل على مشروعية الاستفتاح بما في هذا الحديث قال النووي الآن يكون اما ما يقوم لا يرون التطويل وفيه استحباب الذكرك في الركوع والسجود والاعتدال والدعاء قبل السلام وفيه الدعاء في الصلاة بغير القرآن والرد على المانع من ذلك وهم الخنزية والهادوية (وعن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا استفتح الصلاة قال سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك رواء أبو داود والدارقطني مثله من رواية أنس وللخمس مثله من حديث أبي سعيد وأخرجه مسلم في صحيحه ان عمر كان يجهر بجموله الكلمات يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك وروى سعيد بن منصور في سننه عن أبي بكر الصديق انه كان يستفتح بذلك وكذلك رواء الدارقطني عن عثمان بن عفان وابن المنذر عن عبد الله بن مسعود وقال الاسود كان عمر إذا افتتح الصلاة قال سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك يستعين بذلك ويعلمنا رواء الدارقطني) اما حديث عائشة فخرجه الترمذي وابن ماجه والدارقطني والحاكم قال الترمذي هذا حديث لا نعرفه الا من هذا الوجه وحارثه يعني ابن أبي الرجال المذكور في اسناده هذا الحديث قد تكلم فيه من قبل حفظه انتهى وقال أبو داود بعد أخرجه ليس بالمشهور عن عبد السلام بن حرب لم يروه عن عبد السلام الا طلق بن غنام وقال الدارقطني ليس هذا الحديث بالقوي وقال الحافظ محمد بن عبد الواحد ما علمت فيهم يعني رجال اسناد أبي داود مجروح انتهى وطاق بن غنام أخرجه عنه البخاري في الصحيح وعبد السلام بن حرب

خطاب المذكر الاستغفار بذلك عن ذلكم قال تعالى فاعلموا من يفعل ذلك منكم فهذا منه في المؤثر على ان بعض النسخة نقل لغة بأنه يكتفى بكاف مكررة مفردة لكل مؤثر أو الخطاب لعسر معين من النساء ليم الخطاب كلاً منهن على سبيل البقل إشارة إلى ان حالهن في النقص تناهت في الظهور إلى حيث يتمتع خفاؤها فلا يختص به واحدة دون أخرى فلا يختص حينئذ بهذا

الخطاب مخاطبة ذون مخاطبة قاله في المصايح ويجوز فتح الكافي على أنه للخطاب العام واستنبط من ذلك أن لا يواجه بذلك الشخص المعين فان في الشمول تسليقاً وتسهيلاً وأشار بقوله مثل نصف شهادة لرجل الى قوله تعالى لرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهادة لان الاستظهار ٨٦ بأخرى يؤذن بقلة ضبطها وهو يشعر بنقص عقلها ثم قال صلى الله عليه وآله

وسلم (أليس اذا حضرت لم تصل ولم تصم) أي لما قام بهما من مانع الحيض (فلن يلى) وفيه اشعار بان منع الحيض من الصوم والصلاة كان ثابتاً بحكم الشرع قبل ذلك المجلس (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (فذلك من نقصان دينها) بكسر الكاف وفتحها كالسابق قيل وهذا العموم فيمن يعارضه حديث كل من الرجال كثير ولم يكمل من النساء الا مريم الحديث واجب بان الحكم على الكل بشئ لا يستلزم الحكم على كل فرد من افراد ذلك الشئ وليس المراد بذلك نقص العقل والدين في النساء لومهن عليه لانه من أصل الخلقة لكن التنبية على ذلك تحذيراً من الاقتتان بهن ولهذا رتب العذاب على ما ذكر من الكفران وغيره لا على النقص وليس نقبص الدين منحصراً فيما يحصل من الاثم بل في أهم من ذلك قاله النووي لانه أمر نسبي فالكمال مثلاً ناقص عن الاكمل ومن ذلك الخائض لا تأثم بترك الصلاة ومن الحيض لكنها نافصة عن المصلى وهل تناب على هذا الترتيب لكونها مكلفة بما يثاب المريض على التوافل التي كان

أخرج له الشيخان ووثقه أبو حاتم وقد صحح الحاكم هذا الحديث وأوردته شاهداً وقال الحفاظ رجال اسنادهم ثقات لكن فيه انقطاع قال وفي الباب عن ابن مسعود وعثمان وأبي سعيد وأنس والحكم بن عمرو وأبي أمامة وعمر بن العاص وجابر وأما حارثة بن أبي الرجال الذي أخرجه الحديث الترمذي من طريقه فضعفه أحمد ويحيى والرازيان وابن عدي وابن حبان وأما حديث أبي سعيد فمأثري الكلام عليه في الباب الذي بعده هذا وأما ان عمر كان يجهر بهذه الكلمات فرواه مسلم عن عبد بن أبي لسان عنه وهو موقوف على عمر وعبد لا يعرف له سماع من عمر وإنما سمع من عبد الله بن عمر ويقال رأى عمر رؤيته وقد روى هذا الكلام عن عمر مرفوعاً الى النبي صلى الله عليه وسلم قال الدار طئني المحفوظ عن عمر موقوف قال الحاكم وقد صحح ذلك عن عمر وهو في صحيح ابن خزيمة عنه قال الحفاظ وفي اسناده انقطاع وهكذا رواه الترمذي عن عمر موقوفاً ورواه أيضاً عن ابن مسعود قوله سبحانه التسبيح تنزيه الله تعالى وأصله كما قال ابن سيد الناس المراسل يسبح في عبادة الله وأصله ممدود مثل غفران قوله وبمحمدك قال الخطابي أخبرني ابن جسد قال سألت الزجاج عن قوله سبحانه اللهم وبمحمدك فقال معناه سبحانه وبمحمدك سبحانه قوله تبارك اسمك البركة ثبوت الخير الالهي في الشئ وفيه إشارة الى اختصاص اسمائه تعالى بالبركات قولاً وتعالى جسدك الحمد العظيمة وتعالى تفاعل من العلو أي علت عظمتك على عظمة كل أحد غيرك قال ابن الأثير معنى تعالى جسدك علا جلالك وعظمتك والحديثان وما ذكره المصنف من الآثار تدل على مشروعية الاستفتاح بهذه الكلمات قال المصنف رحمه الله واختياره ولا يعنى العصابة الذين ذكرهم بهذا الاستفتاح وجهر عربيه احياناً بحضرة من العصابة ليسلمه الناس مع أن نسخة اخفاؤه يدل على أنه الأفضل وأنه الذي كان النبي صلى الله عليه وسلم يداوم عليه غالباً وان استفتح بما رواه علي أو أبو هريرة فحسن لهصة الرواية انتهى ولا يخفى ان ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم اولى بالابتداء والاختيار واضح ما روى في الاستفتاح حديث أبي هريرة المتقدم ثم حديث علي وأما حديث عائشة فقد عرفت ما فيه من المنال وكذلك حديث أبي سعيد ستعرف المقال الذي فيه قال الامام أحمد أما أنا فاذهب الى ما روى عن عمرو لو ان رجلاً استفتح ببعض ما روى كان حسبنا وقال ابن خزيمة لا أعلم في الافتتاح بسجنانك اللهم خيراً ثابتاً واحسن أسانيد حديث أبي سعيد ثم قال لانهم أحدوا ولا سمعنا به استعمال هذا الحديث على وجهه

• (باب التعوذ بالقراءة) •

يقولها في محنته وشغلها عن امره قال النووي الظاهر لان ظاهر الحديث انه لا تثاب لانه ينوي قال أنه يفعل لو كان سالماً مع أهليته وهي ليست باهل ولا يمكن ان تنوى لانهم احرام عليه اقال في الفتح وعندى في كون هذا الفرق مستلزماً لكونه الاثاب وقفة وفي هذا الحديث من القوائد منبر وعبة بالخروج الى المصلى في العيد وأمر الامام الثامن

بالصدق فيه واستنبط منه بهر الموفية جواز الطلب من الأغنياء للقراءة له شروط وفيه حضور النساء العبد لكن بحيث يتقرون عن الرجال خوف الفتنة وفيه جواز غلة الامام النساء على حدة وفيه ان هذا النذر حرام وكذا كثر استعمال الكلام القبيح كاللعن والشتن وفيه اطلاق الكفر على الذنوب التي لا يخرج ٨٧ عن الملة تغليظا على فاعلهما القول يكفر وهو

قال الله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم (وعن ابي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال اذا قام الى الصلاة استفتح ثم يقول أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من همزه ونفخه ونفثه رواه أحمد والترمذي وقال ابن المنذر جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يقول قبل القراءة أعوذ بالله من الشيطان الرجيم وقال الاسود رأيت عمر حين يفتح الصلاة يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك ثم يقول رواه الدارقطني) حديث أبي سعيد أخرجه أيضا أبو داود والنسائي ولط الترمذي كان اذا قام الى الصلاة كبر ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك ثم يقول الله أكبر الله أكبر ثم يقول أعوذ بالله الى آخر ما ذكره المصنف واقتضى أبو داود كلف الترمذي الا انه قال ثم يقول لا إله الا الله ثلاثا ثم يقول الله أكبر كبيراً ثلاثاً أعوذ بالله الى آخره قال أبو داود وهذا الحديث يقولون هو عن علي بن علي يعني الرافعي عن الحسن الوهم من جعفر وقال الترمذي حديث أبي سعيد اشهر حديث في هذا الباب وقد أخذ قوم من أهل العلم بهذا الحديث وأما أكثر أهل العلم فقالوا انما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك هكذا روى عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من التابعين وغيرهم وقد تكلم في اسناد حديث أبي سعيد كان يحيى بن سعيد يتكلم في علي بن علي وقال أحد لا يصح هذا الحديث انتهى كلام الترمذي وعلي ابن علي هو ابن نجاد بن رفاعه البصري روى عنه وكيع ووثقه وأبو نعيم وزيد ابن الحباب وشيبان بن فروخ وقال النضر بن دكين وعفان كان علي بن علي الرافعي يشبه بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال أحد بن حنبل هو صالح وقال محمد بن عبد الله ابن عمار زعموا انه كان يصلي كل يوم ستمائة ركعة وكان يشبه عيناه بعيني النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان رجلاً عابداً ما أرى أن يكون له عشرون ديناً قبل له كرامة قال نعم وقال ابن معين ثقة وقال أبو حاتم ليس به بأس لا يحتج بحديثه وقال يهقوب بن اسحق قدم علينا شعبة فقال اذهبوا بنا الى سيدنا وابن سيدنا علي بن علي الرافعي قوله من همزه ونفخه ونفثه قد ذكر ابن ماجه نفسه هذه الثلاثة عن عمر بن مرة الجلي بفتح الجيم والميم فقال نفثه الشعر ونفخه السكر وهمزه الموتبة - كون الواو بدون همز والمراد بها

كاطلاق ذنبي الايمان وفيه الاغلاظ بالنصح بما يكون سبباً لازالة الصفة التي تعاب وفيه أن الصدقة تدفع العذاب وفيه أنها قد تكفر الذنوب التي بين المخلوقين وان العقل يقبل الريادة والنقصان وكذلك الايمان وفيه أيضاً مراجعة المتعلم لمعلمه والتابع لمبتوعه فيما لا يظهر له معناه وفيه ما كان عليه صلى الله عليه وآله وسلم من الخلق العظيم والصنع الجميل والرفق والرأفة زاده الله ثمريفاً وتكريراً ورواه هذا الحديث الخمسة كاهم مديون الابن ابي مريم فصرى وفيه التصديت بصيغة الجمع والاخبار بالافراد والمنعنة ورواية تابعي عن تابعي عن صحابي وأخرجه البخاري في الطهارة والصوم والصلاة والزيادة مقطعة وفي العبدین بطوله وسلم في الايمان والنسائي في الصلاة وابن ماجه (عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر معه في مسجده بعض نسائه) هي سودة أو رمله أو ام حبيبة واسنده الحافظ ابن حجر وقيل زين وقيل اختها جنة ورجح انها ام سلة بحديث في

ستن سعيد بن منصور وانظر ان ام سلة كانت عاكفة وهي مستحاضة وربما جعلت الطست تحتها وحينئذ فلت رواية البخاري من المعارض وقلة الحد (وهي مستحاضة) حال كونها (تري الدم) وأقرب التأييد في المستحاضة وان كانت الاستحاضة من خصائص النساء للاشعار بان الاستحاضة حاصلة لها بالفعل لا بالقوة (فربما وضعت الطست) بفتح الطاء

(تصها من الدم) أي لاجله واستقطب من هذا الحديث جواز اعتكاف المسحاضة عند أمن تلويث المسجد كدوام الحدث ورواه الخمسة ما بين واسطى وبصرى ومدني وفيه التهذيب والعنعنة وأخرجه البخاري هنا وفي الوهم وكذا أبو داود وابن ماجه والنسائي في الاعتكاف ٨٨ (وعن أم عطية) اسمها نسبية ضم النون وفتح السين مصغرا بفتحة الحرف

هنا الجنون وكذا أفسر به هذا أبو داود في سننه وإنما كان الشعر من نفثة الشيطان لانه يدعو الشعراء المداحين الهجائين المذمومين المحقرين الى ذلك وقيل المراد شياطين الانس وهم الشعراء الذين يختلفون كلاما لا حقيقة له والنفس في اللغة قذف الريق وهو أقل من النفس والتفخ في اللغة أيضا نفخ الريح في الشيء وإنما فسر بالكبر لان المتكبر يتعاطى لاسيما اذا مدح والهمز في اللغة أيضا العصر يقال همزت الشيء في كنى أي عصرته وهمز الانسان اغتباطه والحديث يدل على مشروعية الافتتاح ذكر في الحديث وفيه وفي سائر الاحاديث رد لما ذهب اليه مالك من عدم استحباب الافتتاح بشئ وفي تقييده بعد التكبير كما تقدم رد لما ذهب اليه من قال ان الافتتاح قبل التكبير وفيه أيضا من روية التعوذ من الشيطان من همزه ونفثه والى ذلك ذهب أحمد وأبو حنيفة والثوري وابن راهويه وغيرهم وقد ذهب الهادي والقاسم من أهل البيت الى أن محله قبل التوجه ومذهبهم ما ان التوجه قبل التكبير كما تقدم وقد عرفت التصريح بأنه بعد التكبير وهذا الحديث وان كان فيه المقال المتقدم فقد ورد من طرق متعددة بقوى بعضها بعضها ما أخرجه ابن ماجه من حديث عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ اللهم في أعوذ بك من الشيطان الرجيم وهمزه ونفثه ونفثه وأخرجه أيضا البيهقي ومنها ما أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه من حديث جبير بن مطعم انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة فقال الله اكبر كبيرا الله اكبر كبيرا الله اكبر كبيرا الحمد لله كثيرا الحمد لله كثيرا الحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيله ثلاثا أعوذ بالله من الشيطان من نفثه ونفثه وهمزه ومنها ما أخرجه أحمد عن أبي امامة بنحو حديث جبير ومنها عن سمرة هذا الترمذي ومنها عن عمرو قوفا عند الدارقطني كما ذكره المصنف وهو أيضا عند الترمذي هـ ذامع ما يؤيد ثبوت هذه السنة من عموم القرآن والحديث مصرح أن التعوذ المذكور يكون بعد الافتتاح بالدعاء المذكور في الحديث هـ (فائدة) قال المصنف في التلخيص كلام الرازي يقتضي انه لم يرد الجمع بين وجهتي وجهي وبين سبحانه الله هـ وليس كذلك فقد جاء في حديث ابن عمر روى الطبراني في الكبير وفيه عبد الله بن عامر الاسدي وهو ضعيف وفيه عن جابر أخرجه البيهقي بسند جيد ولكنه من رواية ابن المنكر عنه وقد اختلف عليه فيه وفيه عن علي روى الحسن بن راهويه في مسنده واعله أبو حاتم انتهى هـ (فائدة أخرى) الاحاديث الواردة في التعوذ ليس فيها الا انه فعل ذلك في الركعة الاولى وقد ذهب الحسن وعطاء وبرايم الى استحبابه في كل ركعة واستدلوا

كانت تمرض المرضى وتداوى الجرحى وتغسل الموقى لها في البخاري خمسة احاديث (رضي الله عنها قالت كئنتني) بضم النون وفاعل النهي النبي صلى الله عليه وآله وسلم (ان تحب) أي المرأة أي كل واحدة ممن تنهى عن الاحداد أي تمنع من الزينة (على ميت فوق ثلاث) يعني به الليالي مع أيامها (الاعلى زوج) دخل بها أو يدخل صغيرة كانت أو كبيرة مرة أو أمة نعم عند أبي حنيفة لا احداد على صغيرة ولا أمة (أربعة أشهر وعشرا) يعني عشر ليال اذ لو أيد به الايام لقبل عشر ليلة قال البيضاوي وتأنيت الشهر باعتبار الليالي لانهم اغرر الشهور والايام ولذلك لا يستعملون التدكير في مثله قط ذهابا الى الايام حتى انهم يقولون صفت عشر او يشهد له قوله ان لبثتم الا عشر انم ان لبثتم الا يوما ولعمل المقتضى لهذا التقدير ان الجنين في غاب الامر يترك ثلاثة أشهر ان كان ذكرا ولا أربعة ان كان أنثى واعتبر أقصى الاجلين وزيد عليه الشهر استظهارا اذ ربما تضاف حركته في المبادئ فلا تخص بها (ولا مكمل) لازائدة كدبها الان في

بعموم

النهي معنى النبي ورواية الرفع هي الاحسن كما لا يخفى (ولا تطيب ولا تلبس ثوبا

مصبوغا الا ثوب عصب) بفتح العين وسكون الصاد وديانة بمصب غزلها أي يجمع ثم يصبغ ثم ينسج (وقدر خص لنا) التطيب بالتبخير (عند الطهر اذا اغتسلت احدا يا من يحضها) لدفع رائحة الدم لما تنسج قبله من الصلاة (في بيضة)

بضم النون وسكون الموحدة أى فى قطعة يسيرة (من كست أظنار) بضم الكاف وسكون السين والكست والكسط
واقسط ثلاث لغات وهو من طيب الاعراب ومما ابن البيطار راسنا والاطفار ضرب من العطر على شكل ظفر الانسان
يوضع فى الجذور وقال ابن التين صوابه قسط ظفار أى بغير همز نسبة الى ظفار ٨٩ مدينة بساحل البحر يجلب اليها القسط

الهندي وحكى فى ضبط ظنار
عدم الصرف والبناء كقطام
وهو العود الذى يتخرب به قال
النوى ليس القسط والظفر
من مقصود التطيب وانما رخص
فيه للعبادة اذا اغتسلت من
الحض لازالة الرائحة الكريهة
وقال المهلب رخص لها فى التجر

به لدفع رائحة الدم لما تستقبله
من الصلاة (وكذا انتهى عن
اتباع الجنائز) يأتى البعث فيه
فى محله ان شاء الله تعالى ورواة
هذا الحديث بصريون وفيه
التحديث والغفنة وأخرجه
البخارى هنا فى الطلاق وكذا
مسلم وأبو داود والنسائى وابن
ماجه (عن عائشة رضى الله
عنها ان امرأة) من الانصار كما
فى الحديث التالى لهذا الحديث
المذكور فى صحيح البخارى أو
هى اسماء بنت شمس كفى مسلم
لكن قال الدمياطى انه تصحيف
وانما هو سكن نسبة الى جدها
وجزم تبع الخطيب فى صحاحه
ان اسماء بنت زيد بن السكن
الانصارية خطيبة الانصار
وصوبه به بعض المتأخرين لانه
ليس فى الانصار من اسمه شكل
ونعيب بتعدد الواقعة ويؤيده
تفريق ابن منده بين الترجعتين
وبان ابن طاهر وأباموسى المدينى

بعموم قوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله ولا تذكر ان الآية تدل على مشروعية
الاستعاذة قبل قراءة القرآن وهى أعم من أن يكون القارئ خارج الصلاة أو داخلها
وأحاديث النهى عن الكلام فى الصلاة قبل على المنع منه حال الصلاة من غير فرق بين
الاستعاذة وغيرها مما لم يرد به دليل يخصه ولا وقع الاذن بجهنسه فالاحوط الاقتصار على
ما وردت به السنة وهو الاستعاذة قبل قراءة الركعة الاولى فقط وسيأتى ما يدل على ذلك
فى باب افتتاح الثانية بالقراءة

• (باب ما جاء فى بسم الله الرحمن الرحيم) •

عن أنس بن مالك قال صليت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبى بكر وعمر وعثمان فلم
أسمع أحدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم رواه أحمد ومسلم وفى لفظ صليت خلف
النبي صلى الله عليه وآله وسلم وخلف أبى بكر وعمر وعثمان فكانوا لا يجهرون بسم الله
الرحمن الرحيم رواه أحمد والنسائى بإسناد على شرط الصحيح ولا جدومسلم صليت خلف
النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبى بكر وعمر وعثمان وكانوا يستفتحون بالحمد لله رب
العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم فى أول قراءة ولا فى آخرها ولعبد الله بن أحمد
فى مسند أبيه عن شعبة عن قتادة عن أنس قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم وخلف أبى بكر وعمر وعثمان فلم يكونوا يستفتحون القراءة بسم الله الرحمن
الرحيم قال شعبة فقلت لقتادة أنت سمعته من أنس قال نعم نحن سألناه عنه والنسائى عن
منصور بن زاذان عن أنس قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يسمعنا قراءة
بسم الله الرحمن الرحيم وصلى بنا أبو بكر وعمر فلم نسمعها منهم (ما) الحديث قد استوفى
المصنف رحمه الله أكثر الفاظه ورواية فكانوا لا يجهرون أخرجه أيضا ابن حبان
والدارقطنى والطحاوى والطبرانى وفى لفظ لابي خزيمة كانوا يسرون وقوله كانوا
يستفتحون بالحمد لله رب العالمين هذا متفق عليه وانما انفرد مسلم بزيادة لا يذكرون بسم
الله الرحمن الرحيم وقد أعل هذا اللفظ بالاضطرار لان جماعة من أصحاب شعبة روه
عنه به ذاب جماعة روه عنه بلفظ فلم أسمع أحدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم وأجاب
المافظ عن ذلك بأنه قدر واما جماعة من أصحاب قتادة عنه بالانطين وأخرجه البخارى
فى جزء القراءة والنسائى وابن ماجه عن أيوب وهؤلاء والترمذى من طريق أبى عوانة
والبخارى فيه وأبو داود من طريق هشام الدستوائى والبخارى فيه وابن حبان من
طريق حماد بن سلمة والبخارى فيه والسراج من طريق همام كاهم عن قتادة باللفظ الاول

١٢ نيل فى وأبى على الجبائى جزموا بما فى مسلم ورواه ابن أبى شيبه وأبو نعيم كذلك فسلم مسلم من الوهم والتصحيف
وحكى النوى فى شرح مسلم الوجهين بغير ترجيح (سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن غسلها من المحيض) أى الحيض
(فامرأها) صلى الله عليه وآله وسلم (كيف تغتسل) أى بأن قال كما رواه مسلم بعنه تطهري فأحسن الطهور ثم صبى على رأسك

فادلك به دل كاشد احق يبلغ شؤن رأسك أى أصوله ثم صبى الماء عليك (قال خذى فرصة) أى قطعة من صوف أو قطن أو جادة عليها صوف حكاه أبو عبيدة وغيره بتثنية الفاء وقيل بفتح القاف والإصاء الممثلة بمعنى شأ يسير امثل القرصة بطرف الاصبعين وقال ابن قتيبة انما هو بالقاف ٩٠ والصاد الموحدة أى قطعة قال القسطلانى والرواية ثابتة بالفاء والصاد

المهملة ولا مجال للرأى فى مثله والمعنى صحيح ينقل لثمة اللغة (من مسك) بكسر الميم دم الغزال وروى بفتحها قال القاضي عباس وهى رواية الاكثرين وهو الجلد أى خذى قطعة منه وتحمل بها المسح القبل واحتج بانهم كانوا فى ضيق ويمتنع معه أن يمتنوا المسك مع غلاته وتبعه ابن بطال ورجح النووي الكسرو لعله هو الظاهر الواضح ويؤيده قوله فى الرواية الاخرى فرصة ممسكة ومن قال بعد مأخوذة بالبدقة بعد (قطهري) أى تنظفى (بها) أى بالفرصة قال النووي المقصود باستعمال الطيب دفع الرائحة الكريهة على الصحيح وقيل لكونه اسرع الى الجبل والصواب ان ذلك مستحب لكل مقتضيه من حبض أو نفاس ويكره تركه لتقادة فان لم تجد مسكاً فطيباً فان لم تجد فزيتاً كاطين والافالماء كافى (قالت أسماء) كيف أنظهر بها قال صلى الله عليه وآله وسلم (سبحان الله) متعجباً من خفاء ذلك عليه (قطهري) قالت عائشة رضى الله عنها (فاجتذبتني الى فقلت لها) (تتبعي بها) أى بالفرصة (أثر الدم) أى فى الفرج قاله النووي

وأخرجه مسلم من طريق الاوزاعى عن قتادة بلفظ لم يكونوا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم ورواه أبو يعلى والسراج وعبد الله بن أحمد عن أبي داود الطيالسى عن شعبة بلفظ لم يكونوا يفتتحون القراءة الى آخر ما ذكره المصنف وفى الباب عن عائشة عند مسلم وعن أبي هريرة عند ابن ماجه وفى اسناده بشر بن رافع وقد ضعفه غير واحد وله حديث آخر عند أبي داود والنسائى وابن ماجه وله حديث ثالث سياتى ذكره وعن عبد الله بن مغفل وسياتى أيضاً وقد استدل بالحديث من قال انه لا يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم وهم على ما حكاه ابن سديد الناس فى شرح الترمذى علماء الكوفة ومن شابههم قال وعن رأى الاسرار بن عمر وعلى وعاروق قد اختلف عن بعضهم فروى عنه الجهر بها وعن لم يختلف عنه انه كان يسربها عبد الله بن مسعود وبه قال أبو جعفر محمد بن على بن حسين والحسن وابن سيرين وروى ذلك عن ابن عباس وابن الزبير وروى عنه محمد بن المهرم وروى عن على انه كان لا يجهر بها وعن سفیان والبيهقه ذهب الحكم وحماد والاوزاعى وأبو حنيفة وأحمد وأبو عبيد وحكى عن الخضر وروى عن عمر قال أبو عمر من وجوه ليست بالقائمة انه قال يخفى الامام أربعة التعمود بسم الله الرحمن الرحيم وآمين وربنا لك الحمد وروى علقمة والاسود عن عبد الله بن مسعود قال ثلاث يخفهن الامام الاستعاذة وبسم الله الرحمن الرحيم وآمين وروى نحو ذلك عن ابراهيم والثوري وعن الاسود صليت خلف عمر سبعين صلاة فلم يجهر فيها بيسم الله الرحمن الرحيم وروى ابن أبى شعبة عن ابراهيم انه قال الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم بدعة وروى الترمذى والحازمى الاسرار عن أكثر أهل العلم وأما الجهر بها عند الجهر بالقراءة فروى عن جماعة من السلف قال ابن سديد الناس روى ذلك عن عمر وابن عمر وابن الزبير وابن عباس وعلى بن أبى طالب وعمار بن ياسر وعن عمر فيها ثلاث روايات انه لا يقرؤها وانه يقرؤها سرا وانه يجهر بها وكذلك اختلف عن أبي هريرة فى جهر بها واسرار وروى الشافعى باسناده عن أنس بن مالك قال صلى معاوية بالناس بالمدينة صلاة جهر فيها بالقراءة فلم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ولم يكبر فى الخفض والرفع فلما فرغ ناداه المهاجرون والانصار يا معاوية انقضت الصلاة أين بسم الله الرحمن الرحيم وأين التكبير اذا خفضت ورفعت فكان اذا صلى بهم بعد ذلك قرأ بسم الله الرحمن الرحيم وكبر وأخرجه الحاكم فى المستدرک وقال صحيح على شرط مسلم وذكره الخطيب عن أبى بكر الصديق وعثمان وأبى بن كعب وأبى قتادة وأبى سعيد وأنس وعبد الله بن أبى أوفى وشداد بن أوس وعبد الله بن جعفر

وقال الهاملى يستحب لها ان تطيب كل موضع أصابه الدم من بدنها قال ولم أره لغيره وظاهر الحديث حجة له قال والحسين فى الفتح ويصرح به رواية الامام على بن أبى طالب فى الامور المستورة وان المبرأة تسأل عن أمر دينها وتكرير الجواب لافهام السائل وان الطالب الحاذق تنهيم السائل قول الشيخ وهو يسمع وفيه

الدلالة على حسن خلق الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وعظيم حلمه وحيائه وفي هذا الحديث من القوائد التسبيع عند التعجب واستحباب الرفق بالمتعلم وإقامة العذران لا يفهم وفيه ان المرء مطلوب بستر عيوبه وان كانت عاجل عليها من جهة أمر المرأة بالطبيب لازالة الرائحة الكريهة ورواة هذا الحديث ما بين البخى ومكى وفيه ٩١ التحديث والعنونة وأخرجه البخارى في الطهارة والاعتصام وكذا

والحسين بن علي معاوية قال الخطيب وأما التابعون ومن بعدهم عن قال بالجهر بها فهم أكثر من أن يذكروا وأوسع من أن يحصروا منهم سعيد بن المسيب وطاوس وعطاء ومجاهد وأبو واثل وسعيد بن جبيرة وابن سيرين وعكرمة وعلي بن الحسين وابنه محمد بن علي وسالم بن عبد الله بن عمر ومحمد بن المنكدر وأبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ومحمد بن كعب ونافع مولى ابن عمر وأبو الشعثاء وعمر بن عبد العزيز ومكحول وحبيب بن أبي ثابت والزهرى وأبو قلابة وعلي بن عبد الله بن عباس وابنه والازرق بن قيس وعبد الله بن معقل بن مقرن وعن عبد الله بن عبيد الله بن عمر بن عبد الله بن الحسن بن زيد بن علي بن الحسين ومحمد بن عمرو بن علي وابن أبي ذئب والليث بن سعد وإسحق بن راهويه وزاد البيهقي في التابعين عبد الله بن صفوان ومحمد بن الحنفية وسليمان التيمي ومن تابعهم المعقر بن سليمان وزاد أبو عمر عن أصبغ بن الفرج قال كان ابن وهب يقول بالجهر ثم رجع الى الاسرار وحكاه غيره عن ابن المبارك وأبي ثور وذكرا البيهقي في الخلافات انه اجتمع آل رسول صلى الله عليه وآله وسلم على الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم حكاه عن أبي جعفر الهاشمي ومثله في الجامع الكافي وغيره من كتب العترة وقد ذهب جماعة من أهل البيت الى الجهر بها في الصلاة السرية والجهرية وذكر الخطيب عن عكرمة انه كان لا يصلى خلف من لا يجهر بالبسملة وعن أبي جعفر الهاشمي مثله واليه ذهب الشافعي وأصحابه ونقل عن مالك قراهم في النوافل في فاتحة الكتاب وسائر سور القرآن وقال طاوس نذكر في فاتحة الكتاب ولا نذكر في السورة بعدها وحكى عن جماعة انها لا تذكروا ولا جهرها وأهل هذه المقالة منهم القائلون انها ليست من القرآن وحكى القاضي أبو الطيب الطبري عن ابن أبي ليلى والحكم ان الجهر والامرار بها سواء فهذه المذاهب في الجهر بها والاسرار واثبات قراهم ونفيها وقد اختلفوا هل هي آية من الفاتحة فقط أو من كل سورة أو ليست بآية فذهب ابن عباس وابن عمرو وابن الزبير وطاوس وعطاء ومكحول وابن المبارك وطائفة الى انها آية من الفاتحة ومن كل سورة غير براءة وحكى عن أحمد وأحق وأبي عبيدو جماعة أهل الكوفة ومكة وأكثر العراقيين وحكاه الخطابي عن أبي هريرة وسعيد بن جبيرة ورواه البيهقي في الخلافات باسناداه عن علي بن أبي طالب والزهرى وسفيان الثوري وحكاه في السنن الكبرى عن ابن عباس ومحمد بن كعب انها آية من الفاتحة فقط وحكى عن الاوزاعي ومالك وأبي حنيفة وداود وهور رواية عن أحمد انها ليست آية في الفاتحة ولا في أوائل السور وقال أبو بكر الرازي وغيره من الحنفية

مسلم والنسائي (وعنها) أى عن عائشة (رضي الله عنها) قالت أهلت أى أحرمت ورفعت صوتي بالنسبية (مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) في حجة الوداع فكنت ممن تتع ولم يسبق الهدى (اسم لما هدى بكلمة من الانعام وفيه مراعاة لفظ من ولوروى معناه القليل ممن تمنعوا) فزعت أنها حاضت ولم تطهر (من حبضها حتى دخلت ليلة عرفة) فيه دلالة على ان حبضها كان ثلاثة أيام لان دخوله صلى الله عليه وآله وسلم مكة كان في الخامس من الحجة لحاضت يومئذ فطهرت يوم عرفة ويدل على أنها حاضت يومئذ قوله صلى الله عليه وآله وسلم في باب كيف تم الحائض بالحج والعمرة من أحرم بعمرة الحديث قالت لحضت ففيه دليل على ان حبضها كان يوم القدوم الى مكة قالت فلم أزل حائضا حتى كان يوم عرفة قاله البدر (فقالت يا رسول الله هذه ليلة عرفة وانما كنت تمتعت بعمرة) أى وأنا حائض وفيه تصريح بما تضمنه المتع لانه أحرم بعمرة في أشهر الحج عن علي مسافة القصر من الحرم ثم يخرج من سنته (فقال لها

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انقصي رأسك) أى حلى شعرها (وامنطى وامسكى عن عمرتك) أى اتركى العمل في العمرة واتمها فليس المراد الخروج منها فان الحج والعمرة لا يخرج منهما الا بالتحلل وحينئذ فتكون فارقة ويؤيده قوله صلى الله عليه وآله وسلم يكفينك طوافك للحج وعمرتك ولا يلزم من نقض الرأس والامتناسا ابطالها لجوازها حال الاحرام وقد جلا

فعلها ذلك على انه كان برأسها أذى وقبل المراد ابطى عمرة كويؤيده قولها في العمرة وأدجع بحجة واحدة وقولها ترجع صواحبي بجمع وعمرة وأرجع أنا بالحج وقوله صلى الله عليه وآله وسلم هذه مكان عمرك قالت عائشة (ففعلت) النقض والامتناع والامسالة (فلما قضيت) أي أدبت ٩٢ (الحج) بعد احرأى به (أمر) صلى الله عليه وآله وسلم أخى (عبد الرحمن) بن أبي بكر

الصديق رضي الله عنه (ليلة الحسبة) بفتح الحاء يسكون الصاد التي نزلوا فيها بالهصب موضع بين مكة ومكة يبتون فيه اذا تفرقوا منها (أأعزني) أي أعقربي (من التنعيم) موضع على فرسخ من مكة فيه مسجد عائشة (مكان عمرتي التي نسكت) من النسك أي التي أحرمت بها وارتدت أولا حصولها منفردة غير مندرجة ومنعني الحوض وفي رواية سكك من السكوت أي التي تركت اعمالها وسكت عنها وللقابسي سكك والضمير فيه راجع الى عائشة على سبيل الالتفات من التكلم للغيبة وفي السباق التفات آخر بعد التفات وهو ظاهر للمأمل قاله في الفتح أو المعنى سكك العمرة من الحوض واطلاق الشكاية عليها كناية عن اختلالها وعدم بقائها استلالها وانما أمرها بالعمرة بعد الفراغ وهي قد سككت حصصها لمندرجة مع الحج لقصد العمرة منفردة كما حصل لسانها وأوجبه صلى الله عليه وآله وسلم حيث أعقرت بعد الفراغ من حجهم المفردة منفردة عن حجهم حرماتها على كثرة العبادة وقوام مباحث الحديث في كتاب الحج ورواته

هي آية بين كل سورتين غير الانفصال وبراءة وليست من السور بل هي قرآن مستقل كسورة قصيرة وحكي هذا عن داود وأصحابه وهو رواية عن أحمد ورواه لم أن الامة أجمعت انه لا يكفر من أثبتها ولا من نشأها لا اختلاف العلماء فيها بخلاف ما لو نفي حرقا مجمعا عليه أو أثبت ما لم يقل به أحد فانه يكفر بالاجماع ولا خلاف انها آية في انشاء سورة النمل ولا خلاف في اثباتها خطأ في أوائل السور في المصحف الا في أول سورة التوبة وأما التسلاوة فلا خلاف بين القراء السبعة في أول فاتحة الكتاب وفي أول كل سورة اذا ابتدأ بها القارئ ما خلا سورة التوبة وأما في أوائل السور مع الوصل بسورة قبلها فاثبتها ابن كثير وقالون وعاصم والكسائي من القراء في أول كل سورة الا أول سورة التوبة وحذفها منهم أبو عمرو وحركة وورش وابن عامر وقد احتج القائلون بالاسرار بها بحديث الباب وحديث ابن مغفل الآتي وغيرهما مما ذكرنا واحتج القائلون بالجهر بها في الصلاة الجهرية بأحاديث منها حديث أنس وحديث أم سلمة الأتيان وسبأ في الكلام عليهما ومنها حديث ابن عباس عند الترمذي والدارقطني بلفظ كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يفتح الصلاة بيسم الله الرحمن الرحيم قال الترمذي هذا حديث ليس اسناده مبذال وفي اسناده اسمعيل بن حماد قال البزار اسمعيل لم يكن بالقوى وقال العقيلي غير محفوظ وقد وثق اسمعيل يحيى بن معين وقال أبو حاتم يكتب حديثه وفي اسناده أبو خالد الوالي اسمه هرمز وقيل هرم قال الحافظ مجهول وقال أبو زرعة لا أعرف من هو وقال أبو حاتم صالح الحديث وقد ضعف أبو داود هذا الحديث روى ذلك عنه الحافظ في التلخيص وللحديث طريق أخرى عن ابن عباس رواها الحاكم بلفظ كان يجهر في الصلاة بيسم الله الرحمن الرحيم وصحح الحاكم هذه الطريق وخطأ الحافظ في ذلك لان في اسنادها عبد الله بن عمرو بن حسان وقد نسبته ابن المديني الى الوضع للحديث وقد رواه ابنه بن راهويه في مسنده عن يحيى بن آدم عن شريك ولم يذكر ابن عباس في اسناده بل أرسله وهو الصواب من هذا الوجه قاله الحافظ وقال أبو عمر الصحيح في هذا الحديث انه روى عن ابن عباس من فعله لاهر فوعا الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومنها ما أخرجه الدارقطني عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يزل يجهر في السورتين بيسم الله الرحمن الرحيم وفي اسناده عمر بن حفص المكي وهو ضعيف وأخرجه أيضا عنه من طريق أخرى وفيها أحمد بن رشيد بن خثيم عن عيسى بن خثيم وهو ماضعيقان ومنها ما أخرجه النسائي من حديث أبي هريرة بلفظ قال نعيم الجهم

الخمس ما بين بصرى ومدني وفيه الحديث والعننة (وعنها) أي عن عائشة (رضي الله عنها) فأتت خرجنا من صليت المدينة مكملين ذا القعدة (موافين) وفي رواية موافقين (لهلال ذي الحجة) والمعنى مشرفين يقال أوفى على كذا اذا أشرف عليه ولا يلزم منه الدخول فيه وقال النووي أي مقاربين لاسم لاله لان خروجه صلى الله عليه وآله وسلم كان لخمس ليال بقيت

من ذى القعدة يوم السبت (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم من أحب أن يهل) (بلا من وفي رواية يهل بلام مشددة
أي يحرم) (بعمرة فليهل) بعمرة (فلولا أني أهديت) أي سقت الهدى (لا هلات) ولا بوى ذرو الوقت والاصيل لاحتلت
(بعمرة) ليس فيه دلالة على أن التمتع أفضل من الأفراد لانه انما قال ذلك لاجل ٩٣ فسبح الحج الى العمرة الذي هو خاص

بهم في تلك السنة لخالفه تحريم
الحجاءة للعمرة في أشهر الحج
لا التمتع الذي فيه الخلاف وقاله
ليطيب قلوب أصحابه اذ كانت
نقوم - لم لا نسبح بنسخ الحج
اليها لارادتهم موافقته صلى الله
عليه وآله وسلم أي ما يعني من
موافقتكم فيما أمرتكم به الا
سوق الهدى ولولا موافقتكم
وانما كان الهدى علة لا تنفاه
الاحرام بالعمرة لان صاحب
الهدى لا يجوز له التحلل حتى
ينصره ولا ينصره الا يوم النحر
والمتمتع يتحلل من عمرته قبله
فتنافيان قاله الفسطاني وقال
الحافظ الشوكاني في السيل لقد
ثبت في الصحيحين وغيرهما ان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال لو استقبلت من أمري
ما استدبرت ما دقت الهدى
ولعلها عمرة فدل على ان التمتع
أفضل من القران وقد سقت
المذاهب والادلة في شرحي
للمنتقى بما لا يحتاج الناطر الى
غريبه فالاجابة عليه أولى لان
المقام طويل الذبول انتهى
وستكون لنا عودة الى ذلك في
كتاب الحج ان شاء الله (فأهل
بعضهم بعمرة وأهل بعضهم
بالحج) قالت عائشة (وكنتم أنا
من أهل بعمرة فأدركني يوم عرفة

صليت وراء أبي هريرة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأ بأم القرآن وفيه و يقول اذا
سلم والذي نفسي بيده اني لاشبهكم صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم وقد صح
هذا الحديث ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وقال على شرط البخاري ومسلم وقال البيهقي
صحيح الاسناد وله شواهد وقال أبو بكر الخطيب فيه ثابت صحيح لا يتوجه عليه تعليل
ومنها عن أبي هريرة أيضا عند الدارقطني عن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا
قرأ وهو يؤم الناس افتتح ببسم الله الرحمن الرحيم قال الدارقطني رجال اسنادهم كلهم
ثقات انتهى وفي اسناده عبد الله بن عبد الله الاصمعي روى عن ابن معين وثيقه ونضعفه
وقال ابن المديني كان عندها بناضعيفا وقد تكلم فيه غير واحد ومنها عن أبي هريرة
أيضا عند الدارقطني قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قرأتم الحمد فاقروا
بسم الله الرحمن الرحيم انها أم القرآن وأم الكتاب والسبع المثاني وبسم الله الرحمن
الرحيم احسدي آياتها قال البصري وجميع رواياته ثقات الا ان فوح بن أبي بلال الراوي
له عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة تردد فيه فرقه تارة ووقفه أخرى وقال
الحافظ هذا الاسناد رجاله ثقات وصح غير واحد من الأئمة وقفه على رفعه واعله ابن
القطان بتردد فوح المذكور وتكلم فيه ابن الجوزي من أجل عبد الحميد بن جعفر فان
فيه موقعا الاول لكن متابعه فوح له مما تقويه ومنها عن علي بن أبي طالب وعاصم بن ياسر ان
النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر في المصنوعات ببسم الله الرحمن الرحيم أخرجه
الدارقطني وفي اسناده جابر الجعفي وابراهيم بن الحكم بن طهير وغيرهما ممن لا يعول عليه
ومنها عن علي أيضا بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم
في صلواته أخرجه الدارقطني وقال هذا اسناد علوي لا بأس به وله طريق أخرى عنده
عنه بلفظ انه سئل عن السبع المثاني فقال الحمد رب العالمين قيل انما هي ست فقال بسم
الله الرحمن الرحيم واسناده كلهم ثقات وقال الحافظ في الحديث الاول الذي قال انه
لا بأس باسمه انه بين ضعيف ومجهول ومنها عن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان
ادأتم الى الصلاة فأراد أن يقرأ قال بسم الله الرحمن الرحيم رواه ابن عبد البر قال ولا
ينبت فيه الا أنه موقوف ومنها عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف
تقرأ اذا قلت في الصلاة قلت اقرأ الحمد لله رب العالمين قال قل بسم الله الرحمن الرحيم
رواه الشيخ أبو الحسن وفي اسناده الجهم بن عثمان قال أبو حاتم مجهول ومنها عن عمرة
قال كان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم سكتان سكتة اذا قرأ بسم الله الرحمن الرحيم

وأما ناض فشكوت) ذلك (الى النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم فقال دعى عمرتك) أي أمهاتها وارفضها (وانقضى رأسك)
أي شعرها وفيه دلالة على نقص المرأة شعرها عند غسل الهيض وهل يجب أم لا وظاهر الحديث الوجوب وبه قال ابن عمر
والحسن وطاوس في الخائف دون الجنب وبه قال أحمد ورجع جماعة من أصحابه الاستحباب فيها واستدل الجمهور على عدم

وجوب النقص بحديث أم سلمة إلى امرأته أشد ضغرة راسي أفانقضه للجناية قال لا رواه مسلم وفي رواية له للبيعة والجناية وقد
 جلاوا حديث عائشة هذا على الاستحباب جماعة بين الروايتين (وامتدطى وأهلى بهج) أي مع عمر تلك أومكانها (فقطعت) ذلك
 كله (حتى إذا كان ليلة الحصة أرسل ٩٤ معي أخى عبد الرحمن بن أبي بكر) الصدوق رضي الله عنهم (فخرجت) معه (إلى

التنعيم فاهللت بعسرة) منه
 (مكان عمرق) التي تركتها (قال
 هشام) بن عروة (ولم يكن في شيء
 من ذلك هدى ولا صوم ولا
 صدقة) استشكل النووي في
 الثلاثة بأن القارن والمقتع
 عليه الدم وأجاب القاضى
 عياض بأنها لم تكن قارنة ولا
 مقتعة لأنها أحرمت بالجماع ثم
 نوت فسخره في عمرة فلما خاضت
 ولم يتم لها ذلك رجعت إلى حجها
 لتهذرا لفعال العمرة وكانت
 ترفضها بالوقوف فأمرها بتجمل
 الرفض فلما أكملت الحج اعقرت
 عمره مبتدأ وعورض بقولها
 وكنت أنا بمن أهل بعمرة وقولها
 ولم أهل الابعمة وأجيب بأن
 هتاما ما لم يبلغه ذلك أخبره بغيره
 ولا يلزم منه نفسه في نفس الأمر
 بل روى جابر أنه صلى الله عليه
 وآله وسلم أهدى عن عائشة بقرة
 فأنهم ورواه هذا الحديث
 الخمسة ما بين كوفي ومديني وفيه
 التحديث والعنعنة (وعنها)
 أي عن عائشة (رضي الله عنها) أن
 امرأة (وهي معاذة بضم الميم وفتح
 العين بنت عبد الله العدوية
 (قالت لها أتجزى احدا) أي
 أتقضى (صلاتها) التي لم تصلها
 زمن الحيض (إذا طهرت) بفتح
 الطاء وضم الهاء (فقلت)

وسكتة إذا فرغ من القراءة أنكر ذلك عمران بن الحصين فكتبوا إلى أبي بن كعب
 فكتب أن صدق مرة أخرجه الدارقطني وإسناده جيد غير أن الحديث أخرجه الترمذي
 وأبوداود وغيرهما بلفظ سكتة حين يفتتح وسكتة إذا فرغ من السورة ومنها عن أنس
 قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يجهر بالقراءة بسم الله الرحمن الرحيم أخرجه
 الدارقطني أيضا وله طريق أخرى عن أنس عند الدارقطني والحاكم معناه ومنها عن أنس
 أيضا بلفظ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يجهر بسم الله الرحمن الرحيم أخرجه
 الحاكم قال ورواه كاهم ثقات ومنها عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 كان يجهر بسم الله الرحمن الرحيم ذكره ابن سبيل الناس في شرح الترمذي وفي إسناده
 الحكم بن عيسى قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في ركعة واحدة ومنها عن بريدة بن الحصيب بنحو
 حديث عائشة وفيه جابر الجعفي وليس بشيء وله طريق أخرى فيها سلمة بن صالح وهو
 ذاهب الحديث ومنها عن الحكم بن عمر وغيره من طرق لا يعول عليها ومنها عن ابن
 عمر قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعرف كانوا يجهرون
 بسم الله الرحمن الرحيم أخرجه الدارقطني قال الحافظ وفيه أبو طاهر أحمد بن عيسى
 العلوي وقد كذبه أبو حاتم وغيره ومن دونه أيضا ضعيف ومجهول ورواه الخطيب عن
 ابن عمر من وجه آخر وفيه مسلم بن حبان وهو مجهول قال والصواب أن ذلك عن ابن عمر
 غير مرفوع فهذه الأحاديث فيها القوي والضعيف كما عرفت وقد عارضتها الأحاديث
 الدالة على ترك البسلة التي قدمناها وقد حملت روايات حديث أنس السابقة على ترك
 الجهر لا ترك البسلة مطلقا لما في تلك الرواية التي قدمناها في حديثه بلفظ فكانوا
 لا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم وكذلك جاءت رواية حديث عبد الله بن المغفل
 الآتية وغيرها ما حلالا ما أطلقته أحاديث نفي قراءة البسلة على تلك الرواية المقيدة
 بنفي الجهر فقط وإذا كان محصل أحاديث نفي البسلة هو نفي الجهر بها فني وجدت رواية
 فيها اثبات الجهر قدمت على نفيه قال الحافظ لا يجرد تقديم رواية المنبت على النافي
 لأن أنس يعد جدا أن يصعب النبي صلى الله عليه وسلم مدة عشر سنين ويصعب أبا
 بكر وعمر وعثمان خمسًا وعشرين سنة فلا يسمع منهم الجهر بها في صلاة واحدة بل
 يكون أنس اعترف بأنه لا يحفظ هذا الحكم كأنه لبعده عهد به لم يذكر منه الجزم
 بالافتتاح بالحمد لله جهرا فلم يستحضر الجهر بالبسلة فيتمين الأخذ بحديث من أثبت
 الجهر انتهى ويؤيد ما قاله الحافظ من عدم استحضار أنس لذلك ما أخرجه الدارقطني

عائشة (أمر ورقيقة) نسبة إلى حر ورواية بقرب الكوفة كان أول اجتماع الخوارج بها وهم مرقى كثيرة من
 لكن من أصولهم المتفق عليها بينهم الأخذ بما دل عليه القرآن وروما زاد عليه من الحديث مطلقا والمعنى أخرجه أنت لأن
 طائفة من الخوارج يوجبون على الخائض قضاء الصلاة الفاتنة زمن الحيض وهو خلاف الإجماع فالهمزة للاستفهام

الانكارى وزاد في رواية مسلم عن معاذة فقلت لا ولكنى اسأل سؤال الجهر يطلب العلم لا لتعنت فضالت غائصة (كذا محض)
مع النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) أى مع وجوده أو وعده أى فكان يطلع على حالنا في الترك (فلا يامرنا به) أى بالقضاء لأن
التقرير على ترك الواجب غير جائز (أوقات) أى معاذة (فلا نفعله) وفرق بين الصلاة ٩٥ والصوم بتكررها فلم يجب قضاؤها

الخرج بخلافه وعند الاسماعيلي
من وجه آخر فلم تكن تقضى ولم
نؤمر به والاستدلال بقوله هذا
أوضح من الاستدلال بقوله فلم
نؤمر به لأن عدم الامر بالقضاء
هنا قد يترشح في الاستدلال به على
عدم الوجوب لاحتمال الاكتفاء
بالدليل العام على وجوب القضاء
والله أعلم ورواه هذا الحديث
كاهم بصريون وفيه التحديث
بالافراد والجمع وأخرجه الستة
(عن أم سلمة) عند (رضي الله
عنها) حديث حيضتها وهي مع
النبي صلى الله عليه وآله (وسلم)
في الخيلة) وانظروا قالت حضت
وانامع النبي صلى الله عليه وآله
وسلم في الخيلة فانسالت فخرجت
منها فأخذت ثيابا حيضتي
فلبستها فقال لي رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم أنفست قلت
نعم فدعاني وأدخلني معه في
الخيلة وقد تقدم هذا الحديث
ونشره (ثم قالت في هذه الرواية
ان النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) كان يقبلها وهو صائم)
وكتب أغتسل أنا والنبي صلى
الله عليه وآله وسلم من اناء واحد
من الخبث وفيه جواز التقبيل
لصائم مع الامن والاعتسال مع
الرجل من طرف واحد للماء
(عن أم عطية) نسبية بنت

عن أبي سلمة قال سألت أنس بن مالك أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستفتح بالحمد
لله رب العالمين أو ببسم الله الرحمن الرحيم فقال انك سألتني عن شيء ما أحفظه وما سألتني
عنه أحد قبلك فقالت أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في النعلين قال نعم قال
الدارقطني هذا السناد صحيح وعروض النسيان في مثل هذا غير مستنكر فقد حكى
الحازمي عن نفسه انه حضر جماعة وحضر جماعة من أهل التمييز والمواظبين في ذلك
الجامع فسألهم عن حال امامهم في الجهر والاختفات قال وكان صيتا بلا صوته الجامع
فاختلفوا في ذلك فقال بعضهم يجهر وقال بعضهم يخفت ولكنه لا يخفى عليك ان
هذه الاحاديث التي استدل بها القائلون بالجهر منها ما لا يدل على المطلوب وهو ما كان
فيه ذكر انها آية من الفاتحة أو ذكر القراءة لها أو ذكر الامر بقراءتها من دون تقييد
بالجهر بها في الصلاة لانه لا ملازمة بين ذلك وبين المطلوب وهو الجهر بها في الصلاة
وكذا ما كان مقيدا بالجهر به بدون ذكر الصلاة لانه لا نزاع في الجهر بها خارج الصلاة
فان قلت اما ذكر انها آية أو ذكر الامر بقراءتها في الصلاة بدون تقييد بالجهر فعدم
الاستلزام مسلم وأما ذكر قراءته صلى الله عليه وسلم في الصلاة لها فالظاهر انه يستلزم
الجهر لان الطريق الى نقله انما هي السماع وما يسمع جهر وهو المطلوب قلت يمكن
ان تكون الطريق الى ذلك اخباره صلى الله عليه وسلم انه قرأها في الصلاة فلا
ملازمة والذي يدل على المطلوب منها هو ما صرح فيه بالجهر بها في الصلاة وهي أحاديث
لا ينتمض الاحتجاج بها كما عرفت ولهذا قال الدارقطني انه لم يصح في الجهر بها حديث
ولوسلما ان ذكر القراءة في الصلاة يستلزم الجهر بها لم يثبت بذلك مطلوب القائلين
بالجهر لانهم انقضوا الاحاديث الواردة بذلك حديث أبي هريرة المتقدم وقد تعقب باحتمال
أن يكون أبو هريرة أشبههم صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم في معظم الصلاة
لا في جميع اجزائها على انه قد رواه جماعة عن نعيم عن أبي هريرة بدون ذكر البسمة كما
قال الحافظ في الفتح وقد جمع القرطبي بما حاصله ان المشركون كانوا يحضرون المصعد
فاذا قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا انه يذكر رحمن الائمة يعنون مسيلة
فأمر أن يخاف بسم الله الرحمن الرحيم ونزلت ولا تنجهر بصلاتك ولا تخافت بها قال
الحكيم الترمذي فبقي ذلك الى يومنا هذا على ذكر الرسم وان زالت العلة وقد روى هذا
الحديث الطبراني في الكبير والوسط وعن سعيد بن جبيرة قال كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم وكان المشركون يهزقون بمكاه ونصديبة

الحارث أو بنت كعب (رضي الله عنها) قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) يقول يخرج العواتق (أى لتخرج وهو
خبر متضمن للامر لان اخبار الشارع عن الحكم الشرعي متضمن للطلب لكنه هنا عند الجهر وللندب لدليل آخر (وذوات
الخلدور) بالضم جمع خدر بالكسر وهو السرق في جانب البيت تفعل البكروراء والبيت نفسه (والحيض) بضم الحاء وتشديد

اليام جمع حائض (وليشهدن الخبر ودعوة المؤمنين ويعتزل) خبر عن الامير (الحبيض المصلي) أي فيمكن من يدعو ويؤمن
 وجاء بركة المشهد الكريم وخص الشافعية من هذا العموم غير ذوات الهيات والمستحبات ما هن فيمن لان المفسدة اذ
 ذلك كانت مأمونة بخلافها الآن وقد قات ٩٦ عائشة في الصحيح لورأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما أحدث النساء

لمنعهن المساجد كما منعت نساء
 بني اسرائيل وبه قال مالك وأبو
 يوسف (قيل) القائل حقة
 (لها) أي لام عطية (الحبيض)
 على الاستفهام التعجي من
 اخبارها بشهد ود الحبيض (فقلت)
 أم عطية (أليس) الحائض
 تشهد عرفه (أي يومها) وكذا
 وكذا (أي نحو المزدلفة ومنى
 وصلاة الاستسقاء وفيه ان
 الحائض لاتم جرد كراهه ولا
 مواطن الخبر كجالس العلم
 والذكر سوى المساجد وفيه
 امتناع خروج المرأة بغير
 جلباب وهو المقنعة أو الخمار أو
 اخصر منه وقيل الثوب الواسع
 يكون دون الرداء وقيل المخفة
 وقيل الملاء وقيل القميص
 ورواه هذا الحديث ما بين
 بخاري وبصري ومدي وفيه
 التحديث والعفة والنول
 والاماع والسؤال واخرجه
 البخاري أيضا في العبدین والحج
 ومسلم في العبدین وأبو داود
 والترمذي والنسائي وابن ماجه
 في الصلاة (وعنها) أي عن أم
 عطية (رضي الله عنها قالت) كذا
 أي في زمن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم مع علمه وتقريره وبهذا
 يعطى الحديث حكم الرفع وهو
 مصير من البخاري الى ان مثل
 هذه الصيغة تعد في المرفوع ولولم يصرح الصحابي بذلك

رية ولولم يصرح الصحابي بذلك
 بصلاته فسمع المشركين فيهم زواياك ولا تخافت عن أصحابك فلا تسمعهم رواه ابن جبير
 عن ابن عباس ذكره النيسابوري في التيسير وهذا جمع حسن ان صح ان هذا كان
 السبب في ترك الجهر وقد قال في مجمع الزوائد ان رجاله موثقون وقد ذكر ابن القيم
 في الهدى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم تارة ويخفيها
 أكثر مما جهر بها ولا ريب انه لم يكن يجهر بها دائما في كل يوم وليسلة خمس مرات أبدا
 حضرا وسفرا ويحتج ذلك على خلفائه الراشدين وعلى جمهور أصحابه وأهل بلده في
 الاعصار الفاضلة هذا من أمحل المحال حتى يحتاج الى التشبث فيه بالفاظ مجملة وأحاديث
 واهية فصحيح تلك الاحاديث غير صريح وصريحها غير صحيح انتهى وجمع بقية
 الاقوال التي فيها التفصيل في الجهر والاسرار وجواز الامر من مأخوذة من هذه الأدلة
 فلا تطول بذكرها وأما أدلة المنبئين لقرآنية البسلة والنافين لقرآنية تافيا في ذكر طرف
 منها في الباب الذي بعده هذا وهذه المسئلة طويلة الذيل وقد أفردها جماعة من
 أكابر العلماء بتصانيف مستقلة ومن آخرها وقع رسالة تجمعت في أيام الطلب مشقة على
 نظم ونثر أجبت بها على سؤال ورد وأجاب عنه جماعة من علماء العصر فلنقتصر في هذا
 الشرح على هذا المقدار وان كان بالنسبة الى ما في المسئلة من التطويل نزرا يسيرا
 ولكنه لا يقصر عن افادة المنصف ما هو الصواب في المسئلة وأكرم في المقام الاختلاف
 في مستحب أو مسنون فليس نبي من الجهر وتركه يقدم في الصلاة يطلان بالاجماع فلا
 يهولنك تعظيم جماعة من العلماء لشأن هذه المسئلة والخلاف فيها ولقد بالغ بعضهم حتى
 عدوها من مسائل الائمة (وعن ابن عبد الله بن مغفل قال سمعت أبي وأنا أقول بسم الله

الرحمن الرحيم فقال يا بني اياك والحدث قال ولم أر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم رجلا كان أبغض اليه حدثا في الاسلام منه فاني صليت مع رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ومع أبي بكر ومع عمر ومع عثمان فلم أسمع أحدا منهم يقولها فلا تقلها
 اذا أنت قرأت فقل الحمد لله رب العالمين رواه الخمسة إلا أبا داود) الحديث حسنه
 الترمذي وقد تفرد به الجري وقد قيل انه اختلط بأخرة وقد تويع عليه الجري كما
 سياتي وهو أيضا من افرا ابن عبد الله بن مغفل وعليه مداره وذكر ان اسمه يزيد وهو
 مجهول لا يعرف روى عنه الأبو نعامة وقد رواه معمر عن الجري ورواه اسمعيل بن
 مسعود عن خالد بن عبد الله الواسطي عن عثمان بن غياث عن أبي نعامة عن ابن عبد الله

ابن
 وغيره خلافا للخطيب (لانهما الصفر والكدره) وفي رواية بعد الطهر (شيئا) أي من الحبيض اذا كان في غير زمن الحبيض
 أما فيه فهو من الحبيض تبعاربه قال سعيد بن المسيب وعطاء والليث وأبو حنيفة ومحمد والشافعي وأحمد وأما الامام مالك

فيري أنهم ما حيض مطلقاً وهذا الحديث وارد عليه والمراد الماء الذي تراه المرأة كما صديديعلوه اصفران ورواه هذا الحديث خمسة وفيه التحديث والعنونة وآخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه (عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) رضى الله عنها (انها قالت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا رسول الله ان صفية ٩٧ بنت حبي) بن أخطب التضرية زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم المتوفاة

سنة ستين في خلافة معاوية أو ست وثلاثين في خلافة علي رضى الله عنها (قد حاضت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اعلمها فحسنا) عن الخروج عن مكة الى المدينة حتى تطهر وتطوف بالبيت (ألم تكن طافت معك) طواف الركن وفي رواية لم تكن أفاضت أى طافت طواف الافاضة وهو طواف الركن (فقالوا) أى الناس أو الحاضرون هناك وفيهم الرجال المحارم (بلى) طافت معنا الافاضة (قال فانخرجي) لان طواف الوداع ساقط بالحيض وفيه التفات من الغيبة الى الخطاب أو قال عائشة قولها لخارجي وللمسحلي وغيره فانرجن وهو مناسب للسني وفيه دليل على أن المائض لا تطوف وان طواف الوداع يسقط عنها ورواه الحديث الستة مدينون الشيخ البخاري وفيه التحديث والاختبار والعنونة والقول وآخرجه مسلم والنسائي في الحج والسائي في المهارة أيضاً (عن سمرة بن جندب) بضم الجيم وفتح الدال وضمها ابن هلال القزاري المتوفى سنة تسع وخمسين (رضي الله عنه ان امرأة) هي أم كعب

ابن مغفل ولم يذكر البخاري واسماعيل هو البخاري قال أبو حاتم صدوق وروى عنه النسائي فعثمان بن غياث متابع للبخاري وقد وثق عثمان أحمد ويحيى وروى له البخاري ومسلم وقال ابن خزيمة هذا الحديث غير صحيح وقال الخطيب وغيره ضعيف قال النووي ولا يرد على هؤلاء الحفاظ قول الترمذي انه حسن انتهى وسبب تضعيف هذا الحديث ما ذكرناه من جهالة ابن عبد الله بن مغفل والمجهول لا تقوم به حجة قال أبو الفتح البعمري والحديث عندي ليس معلاً لا بغير الجهالة في ابن عبد الله بن مغفل وهي جهالة حالية لا عينية لا علم بوجوده فقد كان لعبد الله بن المغفل سبعة أولاد سمى هذا منهم يزيد ومارى بأكثر من أنه لم يرو عنه إلا أبو نعامه فحكه حكم المستور قال وليس في رواية هذا الخبر من يهتم بكذب فهو جار على رسم الحسن عنده وأما تعاليه بجهالة المذكور فإراءه بخبره عن رسم الحسن عند الترمذي ولا غيره وأما قول من قال غير صحيح فكل حسن كذلك والحديث استدلل به القائلون بترك قراءة البسلة في الصلاة والقائلون بترك الجهر بهما وقد تقدم الكلام على ذلك قال المصنف رحمه الله ومضى قوله لا تغلقها وقوله لا يقرؤها أولاد كرونها ولا يستفتحون بها أي جهرها بدليل قوله في رواية تقدمت ولا يجهرون به وأذلك يدل على قراءتهم لها من انتهى وقد قدمنا الكلام على ذلك في شرح الحديث الذي قبل هذا (وعن قتادة قال سئل أنس كيف كان قراءة النبي صلى الله عليه وسلم فقال كانت مدائمه قرأ

بسم الله الرحمن الرحيم يمد بسم الله ويمد بالرحمن ويمد بالرحيم رواه البخاري) الحديث أخرجه أيضاً أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه بدون ذكر البسلة له وهو يدل على مشروعية قراءة البسلة وعلى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأه في البسلة وغيره وقد استدلل به القائلون باستحباب الجهر بقراءة البسلة في الصلاة لان كون قراءته كانت على الصفة التي وصفها أنس تستلزم سماع أنس لها منه صلى الله عليه وسلم وما مع مجهور به ولم يقصر أنس هذه الصفة على القراءة الواقعة منه صلى الله عليه وسلم خارج الصلاة فظاهره أنه أخبر عن مطلق قراءته صلى الله عليه وسلم ولقط كان مشعراً بالاستمرار كما تقر في الأصول فيستفاد منه عموم الأزمان وكونه من لفظ الراوي لا يقدح

في ذلك لان القرض انه عدل عارف (وروى ابن جريج عن عبد الله بن أبي مليكة عن أم سلمة أنها سئلت عن قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت كان يقطع قراءته آية آية

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم ملك يوم الدين رواه أحمد وأبو داود) الحديث أخرجه أيضاً الترمذي في القراءة ولم يذكر التنبيه وقال غريب وليس اسناده متصل وقد أعل الطحاوي الخبر بالانقطاع فقال لم يسمعه ابن أبي مليكة

١٣ نيل في الانصارية كما في مسلم (مات في) أي بسبب (بطن) أي ولادة بطن يعني الحمل فالمراد النفاس وهو نظيره قوله عذبت امرأة في هرة (فصل في عليها النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقام وسطها) أي محاذها لوسطها بصريك السنين على أنه اسم وبسكنها على أنه ظرف ولكن شتم في فقام عند وسطها قال ابن بطال يحتمل أن يكون البخاري قصد به هذا ان النفساء وان كانت

لا تصلى ان لها حكم غير ما من الله صلى الله عليه وآله وسلم عليها قال وفيه رد على من زعم ان ابن آدم ينجس بالموت لان النفس اجتمعت للموت وحل الجباسة بل لم يلزم لها اقل ما لم يضرها ذلك كان الميت الذي لا يسيل منه نجاسة أولى وتلقبه ابن المنير بأن هذا اجنبى عن ٩٨ مقصود البخارى قال وانما قصده انما وان ورد انهم من الشهداء فهو بمن يلقى

من أم سلمة واستدل على ذلك برواية الليث عن ابن أبي مليكة عن يعلى بن مملك عن أم سلمة قال الحافظ وهذا الذى أعل به ليس بعلة فقد رواه الترمذى من طريق ابن أبي مليكة عن أم سلمة بلا واسطة وصححه ورجحه على الاسناد الذى فيه يعلى بن مملك انتهى وقد عرفت ان الترمذى قال انه غريب وليس بمتصل فى باب القراءة ورواه فى باب فضائل القرآن وصححه هناك بعد ان رواه عن ابن أبي مليكة عن يعلى بن مملك فلهذا التصحيح لاجل الاتصال كما يدل عليه قوله فى باب القراءة وليس اسناده بمتصل وأخرجه الدارقطى عن ابن أبي مليكة عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم ملك يوم الدين اياك نعبد وياك نستعين اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقطعها آية آية وعدّها اعداد الاعراب وعد بسم الله الرحمن الرحيم آية ولم يعد عليهم قال اليعمرى رواه مؤثّقون وكذا رواه من هذا الوجه ابن خزيمة والحاكم وفى اسناده عمر بن هرون البجلي قال الحافظ هو ضعيف انتهى والله قد وثق فقول اليعمرى رواه مؤثّقون صحيح والحديث يدل على ان البسملة آية وقد استدل به من قال باستحباب البهر بالبسملة فى الصلاة لما ذكرناه فى شرح الحديث الذى قبله وقد تقدم بسط الكلام على ذلك فى أول الباب

• (باب فى البسملة هل هى من الفاتحة وأوائل السور أم لا) •

عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من صلى صلاة لم يقرأ فيها بفتح الكتاب فهى خداج يقولها ثلاثا فليل لابي هريرة ان يكون وراء الامام فقال اقرباها فى نفسك فأتى سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول قال الله عز وجل قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ولعبدي ما سأل فاذا قال العبد الحمد لله رب العالمين قال الله حمدى لعبدي فاذا قال الرحمن الرحيم قال الله ثنى على عبدي فاذا قال مالك يوم الدين قال مجدنى لعبدي وقال مرة فوض الى عبدي واذا قال اياك نعبد وياك نستعين قال هذا بيني وبين عبدي ولعبدي ما سأل فاذا قال اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين قال هذا لعبدي ولعبدي ما سأل رواه الجماعة لا البخارى وابن ماجه قوله خداج بكسر الخاء الموحدة قال النجاشي والاصمعي وأبو حاتم السجستاني والهروى وآخرون الخداج النقصان يقال خدجت الناقة اذا ألقت ولدها قبل أن وان كان تام النطق وأخذت اذا ولده ناقصا وان كان تمام الولادة وقال جماعة من أهل اللغة خدجت وأخذت اذا ولدت

عليها كغير الشهادتين وتلقبه ابن رشيد بأنه أيضا اجنبى عن أبواب الخيوض قال وانما أراد البخارى أن يستدل بلازم من لوازم الصلاة لان الصلاة اقتضت أن المستقبل فيها ينبغي أن يكون محكوما ببطء هارته فلما صلى عليها أى اليها لزم من ذلك القول بطء هارته حينها وحكم النفساء والخائض واحد (عن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنها) أى ميمونة (كانت تكون) احداها زائدة كقوله ع * وجدير ان لنا كواكرا * فلفظة كانوا زائدة وكرا بالجر مفعلة لجر ان أوفى كان ضمير القصة وهو اسمها وخبرها (مضافا) لا تصلى وهى منفرشة أى منبسطة على الارض (بجذاه) أى ازاء (مجدد) بكسر الجيم أى موضع سجود (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) من بيته لا مسجده المعهود والمنقول عن سيبويه انه اذا أريد موضع السجود قيل مسجد بالفتح فقط (وهو) أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم (يصلى على خروته) بضم الخاء وسكون الميم سجدة صغيرة من نوص سميت بذلك لسترها لوجه والكثير من سوا الارض وبردها

ومنه انما رافان كانت كبيرة سميت حميرا قاله الطبري والزهرى وصاحبه أبو عبيد الهروى وجماعة بعدهم وزاد فى النهاية ولا يكون خرة الا فى هذا المقدار وسمى خرة لان خيوطها مستورة بسمتها وقال الخطابي هى السجدة بسجدة علم المصلى ثم ذكر حديث ابن عباس فى الفارة التى جرت القتيبة حتى القتها على الخمر التى كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاعلمنا

عليه الحديث قال في هذا تصريح باطلاق الخمرة على ما زاد على الوجه (اذا جدد) صلى الله عليه وآله وسلم (أصابني بعض نوبه) هذا حكاية لفظها والا فالاصل أن تقول أصابها واستنبت منه عدم نجاستها فأنزوت فيها والتواضع والمسكنة في الصلاة بخلاف صلاة المتكبرين على صاحبها غالية الاثمان محتلفة الالوان ٩٩ ورواه هذا الحديث الستة ما بين بصرى

وكوفي ومدي وقبه الحديث والاختبار وللمعنة وأخرجه المؤلف في الصلاة وكذا مسلم وأبو داود وابن ماجه والله الحمد

• كتاب التيم •

أى كتاب بيان أحكامه وهو افة القصد يقال تيمت فلانا وتيمته وتامته أى قصده وشرا القصد الى الصعيد لمسح الوجه واليدين فقط بنية استباحة الصلاة ونحوها وان كان الحدث أكبر وهو من خصوصيات هذه الامة وهو رخصة وقيل عزيمة وبه جزم الشيخ أبو حامد وقال بعضهم هو لعدم الماء عزيمة ولا عذر رخصة ونزل فرضه سنة خمس أو ست • (بسم الله الرحمن الرحيم) • كذا لاى ذرنا خيرا بعد الاذن والكرامة بتقديم البسلة على تاليها الحديث كل امرئى بال (عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) رضى عنها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) فى بعض أسفاره وهو غزوة بنى المصطلق كما قاله ابن سعد وحبان وجرم به ابن عبد البر فى الاستذكار وكانت سنة ست كما ذكره البخارى عن ابن ابي عمير وأخس كما قاله ابن سعد ورجحه أبو عبد الله الحاكم

لغير تمام قالوا فقول خذ اى ذات خذ اى قوله اقربهم فى نفسك السائل لابي هريرة هو أبو السائب أى اقراها برأى حيث تسمع نفسك قوله سمعت الصلاة قال النووى قال العلماء المراد بالصلاة الفاتحة سميت بذلك لانها لا تنصح الا بهما والمراد قسمتان من جهة المعنى لان نصتها الاول محمد لله ومحمد وثنا عليه وتفويض اليه والنص الثانى سأل وطالب وتضرع واقترار قوله حمدنى وأثنى على ومجدنى الحمد الثناء بجميع الاعمال والتعجيد الثناء بصفات الجلال والثناء مشتمل على الامرين ولهذا جاء جوابا للرحمن الرحيم لا شئنا الا لفظين على الصفات الذاتية والفعالية حكى ذلك النووى عن العلماء قوله فوض الى عبدى وجهه مطابقة لذلك قوله مالك يوم الدين ان الله تعالى هو المنفرد بالملك ذلك اليوم ويجزأ لعباده وحسابهم والدين الحساب وقيل الجزاء ولا دعوى لاحد ذلك اليوم حقيقة ولا مجازا وأما فى الدنيا فبعض العباد لما مجازى ويدعى بعضهم دعوى باطلة وكل هذا ينقطع فى ذلك اليوم قولنا فاذا قال اياك نعبد واياك نستعبد الخ قال القرطبي انما قال الله تعالى هذا لان فى ذلك تذلل العبد لله وطالبه الاستعانة منه وذلك يتضمن تعظيم الله وقدرته على ما طالب منه قولنا فاذا قال اهدنا الصراط المستقيم الى آخر السورة انما كان هذا للعباد لانه سؤال يعود نفعه الى العبد وفيه دليل على أن اهدنا وما بعده الى آخر السورة ثلاث آيات لا آيتين وفى المسئلة خلاف مبنى على أن البسلة من لفاتحة أم لا وقد تقدم بسطه والحديث يدل على أنه ليست من الفاتحة لان الفاتحة سبع آيات بالاجماع فتلا فى أولها ثناء أولها الحمد وثلاث دعاء أولها اهدنا الصراط المستقيم والرابعة متوسطة وهى اياك نعبد واياك نستعين ولم تذكر البسلة فى الحديث ولو كانت منها لذكرت قال النووى وهو من أوضح ما احتجوا به قال وأجاب أصحابنا وغيرهم عن بقول ان البسلة آية من الفاتحة باجوبة أحدها ان التصنيف عائد الى جملة الصلاة لا الى الفاتحة هذا حقيقة اللفظ والثانى ان التصنيف عائد الى ما يختص بالفاتحة من الآيات الكاملة والثالث معناه فاذا انتهى العبد فى قراءته الى الحمد لله رب العالمين لم يفتقد تكون القسمة انتهى ولا يخفى ان هذه الاجوبة منها ما هو غير نافع ومنها ما هو متعسف والحديث أيضا يدل على وجوب قراءة فاتحة الكتاب فى الصلاة واليه ذهب الجمهور وسألت فى البحث عن ذلك فى الباب الذى بعده هذا ان شاء الله وأما الاستدلال بهذا الحديث على ترك الجهر فى الصلاة بالبسلة فليس بصحيح قال البيهقى لان جماعة ممن يرى الجهر بها يعقدونهم اقرا نابل هى من السنن عندهم كانه وذو الناميز وجماعة ممن يرى الامرا به يفتقدونهم اقرا نابل هذا قال النووى ان مسئلة الجهر ليست مرتبة

فى الاكليل وفى هذه الغزوة كانت قصة الافك وقال الداودى وكانت قصة التيم فى غزوة القحط ثم تردد فى ذلك (حقى اذا كانا بالبيداء) أدنى الى مكة من ذى الحليفة قاله أبو عبيد البكرى فى مجمعه (أوبذات الجيش) موضع بين مكة والمدينة والشك من أحد الرواة عن عائشة وقيل منها واستشهدوا الذى فى غير هذا الحديث انه كان بذات الجيش كحديث عمار بن ياسر عند أبى داود

والتساقى بأستاد جيد قال عرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بذات الجيش ومعه غائشة زوجه فاقطع عقدها الحديث ولم ينك بينهما وبين البيداء (انقطع عقدي) بكسر العين وسكون القاف أى قلادة لى كاهنهما اثني عشر درهما والاضافة فى قولها الى باعتبار حيازتها للعقد واستيلائها ١٠٠ لمنهته لانه ملك لها بدليل ما فى الحديث الثانى انها استعارت من أسماء

قلادة وفى التفسير من رواية عمرو بن الحارث سقطت قلادة لى بالبيداء ونحن داخلون المدينة فأتاها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ونزل وهذا مشهور بأن ذلك كان عند قربهم من المدينة (فأقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على التماسه) أى لأجل طلب العقد وان المبعوث فى طلبه اسيد بن حضير وغيره (وأقام الناس معه وأيسوا على ما) وائس معهم ماء كذا إلا كثرة فيه اعتناء الامام بحفظ حقوق المسلمين وان قلت ويلاحظ بضمير الضائع الاقامة للحاق المنقطع ودفن الميت ونحو ذلك من مصالح الرعية وفيه اشارة الى ترك اضاءة المال (فأتى الناس الى أبي بكر الصديق) رضى الله عنه (فقالوا) له (ألا ترى الى ما صنعت غائشة) أقامت برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والناس وليسوا على ما وليس معهم ماء) أسند الفعل اليها لانه كان بسببها وفيه شكوى المرأة الى أبيها وان كان لها زوج وكانهم انما شكوا الى أبي بكر ليكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان نائما وكانوا لا يوقظونه (فجاء أبو بكر) رضى الله عنه (ورسول الله صلى الله عليه وآله)

على اثبات مسئلة البسلة وكذلك احتجاج من احتج بالحديث عدم قراءتها على انها ليست بأية لما عرفت (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال ان سورة من القرآن ثلاثون آية شفعت لرجل حتى غفر له وهى تبارك الذى بيده الملك رواه أحمد وأبو داود والترمذى) الحديث أخرجه أيضا التساقى وابن ماجه والحاكم وابن حبان وصححه وحسنه الترمذى وأعله البخارى فى التاريخ الكبير بأن عباسا الجشعى لا يعرف سماعة من أبي هريرة ولكن ذكره ابن حبان فى الثقات وله شاهد من حديث ثابت عن أنس رواه الطبرانى فى الكبير بأسناد صحيح والحديث استدله به من قال ان البسلة ليست من القرآن وقد تقدم ذكر أهل هذه المقالة فى الباب الاول وانما استدلو به لان سورة تبارك ثلاثون بالاجماع بدون التسمية ولهذا قال المصنف ولا يختلف العادون انها ثلاثون آية بدون التسمية انتهى وأجيب عن ذلك بأن المراد عدد ما هو خاصة السورة لان البسلة كالشيء المنسبك فيه وكذا الجواب عما روى عن أبي هريرة ان سورة الكوثر ثلاث آيات (وعن أنس قال ينار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم بين أظهره فى المسجد اذا غنى اغفائة ثم رفع رأسه متبسما فقالنا له ما أضحكك يا رسول الله فقال نزلت على أنفاس سورة فقرأ باسم الله الرحمن الرحيم فأتى عطية نالك الكوثر فصل لربك وانحر ان شئت انك هو الا بتر ثم قال أندرون ما الكوثر قال وذكر الحديث رواه أحمد ومسلم والتساقى تمام الحديث قلنا الله ورسوله اعلم قال انه نمر وعنديه ربه عز وجل عليه خير كثير وهو موضع يرد عليه أمقى يوم القيامة آيته عدد نجوم السماء فيختلج العبد منهم فاقول رب انه من أمقى فيقول ما تدرى ما أحدث بعدك هذا الحديث من جملة أدلة من أثبت البسلة وقد تقدم ذكرهم ومن ادلتهم على اثباتها ما ثبت فى المصاحف منها بغير تمييز كما ميزوا أسماء السور وعدد الآيات بالحجرات وغيرها مما يخالف صورة المكتوب قرآنا وأجاب عن ذلك القائلون بأنهم ليست من القرآن أنها ثبتت لفصل بين السور وتخلص القائلون بأثباتها عن هذا الجواب بوجوه الاول ان هذا تقرير ولا يجوز ان يكتبه لغير الفصل الثانى لو كان لفصل لكتب ببرائة والافعال ولما كتبت فى أول الفاتحة الثالث ان الفصل كان مكتوبا بجم السور كما حصل بين براءة والافعال ومن جملة حجج المذنبين ما تقدم من الاحاديث المصرحة بأنها آية من الفاتحة واجاب من لم يثبتها بان القرآن لا يثبت الا بالتواتر ولا تواتر لاسيما مع ورود الدلالة الدالة على أنها ليست بقرآن كحديث أبي هريرة المتقدم ذكره ما فى هذا الباب وحديث اتيان جبريل الى النبي صلى الله عليه وسلم وقوله اقرا باسم ربك الذى خلق رواه البخارى ومسلم وسائر الاحاديث المتقدمة

وآله (وسلم واضع رأسه على فخذي) بالذال المعجمة (قد نام وقال حبست رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) حبست فى (الناس وليسوا على ما وليس معهم ماء) وفيه جواز دخول الرجل على ابنته وان كان زوجها عندها اذا علم رضاه بذلك ولم يكن حالة مياثرة (فقال غائشة) رضى الله عنها (فأتى أبو بكر وقال ما شاء الله ان يقول) فى رواية عمرو بن الحارث فقال حبست

الناض في فلاذنى بسيمها وفراد الطبراني في كل مرة تمكونين عناء والفكنة في قول عائشة فعائني أبو بكر ولم تقبل فعائني
 أبي بل انزلته منزلة الاجنبى لان قضية الابوة ومنزلة الوالدية تقتضى الخنو وما وقع من العتاب بالقول والتأديب بالفعل
 مغاير لذلك في الظاهر (وجعل يطعنني بيده في خاصرتي) بضم العين ١٠١ وقد تفتح أو القح لا قول كاطعن في السب

والضم للرمح وقيل كلاهما بالضم
 وفيه تأديب الرجل ابنته ولو
 كانت مزروجة كبر مخارجة عن
 بيتسه ويلحق بذلك تأديب من له
 تأديبه ولو لم ياذن له الامام (فلا
 يعنى من العجزة الامكان رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم على
 نخذى) فيه استصحاب الصبر ان
 ناله ما يوجب الحركة أو يحصل به
 تشويش لنائم وكذا المصل أو قارى
 أو مشغل بعلم أو ذكر (فقام رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم حين
 أصبح) دخل في الصباح وعند
 البجاري في فضل أبي بكر فقام حتى
 أصبح والمعنى فيه ما متقارب لان
 كلامه محايد على أن قيامه من
 نومه كان عند الصبح (على غير ما)
 متعلق بقام وأصبح فتنازعا فيه
 واستدل به على الرخصة في ترك
 التهجيد في السفر ان ثبت ان
 التهجيد كان واجبا عليه وعلى ان
 طلب الماء لا يجب الا بعد دخول
 الوقت لقوله في رواية عمرو بن
 الحارث بعد قوله وحضرت الصبح
 فالتمس الماء فلم يوجد وعلى أن
 الوضوء كان واجبا عليهم قبل نزول
 آية الوضوء ولهذا استعظموا
 نزولهم على غير ما وقع من أبي بكر
 في حق عائشة ما وقع قال ابن عبد
 البر معلوم عند جميع أهل المغازي

في الباب الاول ويجابح أهل العدد على ترك عدها آية من غير النسخة وتخلص المثبتون
 عن قولهم لا يثبت القرآن الابالواتر بوجهين الاول أن اثباتها في المصحف في معنى التواتر
 وقد صرح ضد الدين أن الرسم دليل على الثاني ان التواتر انما يشترط فيما ثبت قرآنا على
 سبيل القطع فاما ما ثبت قرآنا على سبيل الحكم فلا والبسمة قرآن على سبيل الحكم ومن
 جملة ما أجيب به ان عدم تواترها منوع لان بعض القراء السبعة اثبتوا القراءات السبع
 متواترة فيلزم تواترها والاختلاف لا يستلزم عدم التواتر فكثيرا ما يقع لبعض الباحثين
 ولا يقع لمن لم يبحث كل البحث ومحل البحث الاصول فمن رام الاستيفاء فليراجع مطلوبه

(وعن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعرف فصل السورة حتى
 ينزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم رواه أبو داود) الحديث أخرجه أيضا الحاكم وصححه على
 شرطهما وقد رواه أبو داود في المراسيل عن سعيد بن جبيرة ورواه المرسى أصح وقال
 الذهبي في تلخيص المستدرک بعد أن ذكر الحديث عن ابن عباس اما هذا مثبت وقال
 الهيثمي رواه البزار باسنادين رجال أحدهما رجال الصحيح والحديث استدل به القائلون
 بان البسمة من القرآن وقد تقدم ذكرهم وهو ينبغي على تسليم ان مجرد تنزيل البسمة
 يستلزم قرأتها

• (باب وجوب قراءة الفاتحة)

(عن عبادة بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا صلاة لمن لم يقرأ
 بفاتحة الكتاب رواه الجماعة وفي لفظ لا تجزئ صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب رواه
 الدارقطني وقال اسناده صحيح) الحديث زاد فيه مسلم وأبو داود وابن حبان لفظ فصاعدا
 ليكن قال ابن حبان تفرد به معمر عن الزهري وأعمال البخاري في جزء القراءة ورواية
 الدارقطني صحها ابن القطان ولها شاهد من حديث أبي هريرة مرفوعا بهذا اللفظ
 أخرجه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما ولا جد بل لفظ لا تقبل صلاة لا يقرأ فيها بأم
 القرآن وفي الباب عن أنس عند مسلم والترمذي وعن أبي قتادة عند أبي داود والنسائي
 وعن عبد الله بن عمر عند ابن ماجه وعن أبي سعيد عند أحمد وأبي داود وابن ماجه وعن
 أبي الدرداء عند النسائي وابن ماجه وعن جابر عند ابن ماجه وعن علي عند البيهقي
 وعن عائشة وأبي هريرة وسياق ان شاء الله تعالى وعن عبادة وسياق في الباب الذي
 بعده هذا الحديث يدل على تعين فاتحة الكتاب في الصلاة وأنه لا يجزئ غيرها واليه ذهب
 مالك والشافعي وجهور العلماء من العصاة والتابعين فمن بعدهم وهو مذهب العترة
 لأن النبي المذکور في الحديث يتوجه الى الذات ان أمكن انتفاؤها والاتوجه الى ما هو

اياه صلى الله عليه وآله وسلم يصل منه فافترض الصلاة عليه الا بوضوء ولا يدفع ذلك الا جاهل أو معاند (فانزل الله آية التيمم) التي
 بالاسادة ووقع عند الحديث وفيه فنزلت بأمرها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الآية
 إلى قوله لعليكم تشكرون ولم يقبل آية الوضوء وان كان ميذوبا في الآية لان الطاري في ذلك الوقت حكم التيمم والوضوء كان

مفر را يدل عليه وليس معهم ما والحمد لله في نزول آية الوضوء مع تقدم العمل به ليكون فرضه مثلاً بالتزويل قال ابن الاعرابي
هذه مضافة ما وجدت لها من دوا لا نالنا لم أي الآيتين عن عائشة وقال ابن بطال هي آية النساء وآية المائدة وقال
الفرطبي هي آية النساء ووجهه بأن آية ١٠٢ المائدة تسمى آية الوضوء وآية النساء لا ذكر فيها للوضوء فيجب تخصيصها

أقرب إلى الذات وهو الصلة إلى الكمال لأن الصلة أقرب المجازين والكمال أبعدهما
والحل على أقرب المجازين واجب وتوجه النفي ههنا إلى الذات يمكن كما قال الحافظ في
الفتح لأن المراد بالصلة معناها الشرعي لا اللغوي لما تقر من أن ألفاظ الشارع محمولة
على عرفه لكونه بحث لتعريف الشرعيات لا لتعريف الموضوعات اللغوية وإذا كان
النفي الصلة الشرعية استقام نفي الذات لأن المركب كما يقتضي بانتفاء جميع أجزائه يقتضي
بانتفاء بعضها فلا يحتاج إلى إضمار الصلة ولا الأجزاء ولا الكمال كما روي عن جماعة لأنه
أنما يحتاج إليه عند الضرورة وهي عدم إمكان انتفاء الذات ولو سلم أن المراد هنا الصلاة
اللغوية فلا يمكن توجه النفي إلى ذاتها لأنها قد وجدت في الخارج كما قاله البعض لكان
لمتعين توجيه النفي إلى الصلة أو الأجزاء إلى الكمال أما أولاً فلماذا كررنا من أن ذلك
أقرب المجازين وأما ثانياً فلرواية الدارقطني المذكورة في الحديث فإنها مصرحة بالأجزاء
فيمتنع تقديره إذا تقر بهذا الحديث صالح للاحتجاج به على أن الفاتحة من شروط
الصلاة لا من واجباتها فقط لأن عدمها قد استلزم عدم الصلاة وهذا شأن الشرط
وذهبت الحنفية وطائفة قليلة إلى أنها لا تجب بل الواجب آية من القرآن هكذا قال
الزوي واصواب ما قال الحافظ أن الحنفية يقولون بوجوب قراءة الفاتحة لكن ينو
على قاعدتهم أنهم اجمع الوجوب ليست شرطاً في صحة الصلاة لأن وجوبها انما ثبت بالسنة
والذي لا تتم الصلاة إلا به فرض والقرض عندهم لا يثبت بما يزيد على القرآن وقد قال
تعالى فاقروا ما تيسر منه فافرض قراءة ما تيسر وتعين الفاتحة انما يثبت بالحديث فيكون
واجباً يأن من يتركه وتجزئ الصلاة بدونه وهذا قول على رأى فاسد حاصله وكثير
من السنة المظهرة بالبرهان ولا حجة نيرة فكهم موطن من المواطن يقول فيه الشارع
لا يجزئ كذا لا يقبل كذا لا يصح كذا ويقول المتكسكون بهذا الرأي يجزئ ويقبل ويصح
وقتل هذا حذر الساف من أهل الرأي ومن جملة ما أشادوا به هذه القاعدة أن الآية
مصرحة بما تيسر وهو تحميم فلو تعينت الفاتحة لكان التعميم نكاحاً للتصميم والقطعي
لا ينسخ بالظني فيجب توجيه النفي إلى الكمال وهذه الكلية ممنوعة والسند ما تقدم من
تحول أهل قبل إلى الكعبة بخبر واحد ولم يشكر عليهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل
مدحهم كما تقدم ذلك في باب الاستقبال ولو سأل كان محل التراجع خارجاً عن الان
النسوخ انما هو استمرار التصدير وهو ظني وأيضاً الآية نزلت في قيام الليل فليست مما نحن
فيه وأما قولهم إن الحل على توجه النفي إلى الصلة اثباتاً للغة بالترجيح وإن الصلة
عرف متجدد لأهل الشرع فلا يحمل خطاب الشارع عليه وإن نصحيح الكلام يمكن

بآية التيمم وأورد الواحد في
أسباب النزول هذا الحديث عند
ذكر آية النساء وحق على الجميع
ما ظهر للبخاري من أن المراد آية
المائدة بغیر تردد لرواية عمرو
ابن الحارث أذصرح فيها بقوله
فزلت بأيها الذين آمنوا إذا قمتم
كما تقدم (فقيموا) بلفظ الماضي
أي تيمم الناس لأجل الآية أو
هو أمر على ما هو لفظ القرآن
ذكره بيانا أو بدلا عن آية التيمم
أي أنزل الله فقيموا واستدل
بالآية على وجوب التيمم في التيمم
لأن معنى تيمموا قصدوا وهو
قول فقهاء الأمصار إلا الأوزاعي
وعلى أنه يجب نقل التراب ولا يكفي
هبوب الريح بخلاف الوضوء
كما لو أصاب مطر فنوى الوضوء
فانه يجوز والأظهر الأجزاء
قصد التراب من الريح الهابة
بخلاف من لم يقصد وهو اختيار
الشيخ أبي حامد وعلى تعين الصعيد
الطيب للتيمم لكن اختلف العلماء
في المراد بالصعيد وعلى أنه يجب
التيمم لكل فريضة (قال اسيد
ابن الحضير) بضم الهمزة في الأول
مصغراً ودو بضم الحاء المهملة
الأوسى الأنصاري الأشعري أحد
النفقاة ليلدة لبقية الثانية المتوفى
بالمدينة سنة عشرين (ماهي)

أي التي صلت للمسلمين برخصة التيمم (يا أولي بركتكم يا آل أبي بكر) بل هي مسبوقة بغيرها من البركات بتقدير
والمراد بالآية بكر نفسه وأهله وأتباعه وفي رواية عمرو بن الحارث لقد بارك الله للناس فيكم وعن ابن أبي مليكة عن عائشة أن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا أعظم بركة قلادتنا وهذا يشهد بأن هذه القصة كانت بعد قصة الافك فيقوى قول من

ذهب الى تعدد ضبايع العقيد ومعايدل على نادر القصة ايضا عن قصة الافك مارواه الطبراني من طريق عباد بن عبد الله بن الزبير عن عائشة قالت لما كان من امر عقدي ما كان وقال اهل الافك ما قالوا خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في غزوة اخرى فسقط ايضا عقدي حتى جلس الناس على القماسة ١٠٣ فقال ابو بكر بن عساة في كل سنة تكونين

عنا وبلا على الناس فانزل الله الرخصة في التيمم فقال ابو بكر انك مباركة وفي اسناده محمد بن حماد الرازي وفيه مقال قاله في الفتح وفيه دال على فضل عائشة وأبيها وتكرار البركة منهما وفي رواية هشام بن عروة فوالله ما نزل بك أمر تكرهينه الا جعل الله للمسلمين فيه خيرا (قالت) عائشة رضي الله عنها (فبعثنا) أي أثريا (البحير الذي كنت) راكبة (عليه) حالة السير مع اسيد بن حضير (فاصبنا) أي وجدنا (العقد فتعته) وفي الحديث دلالة على جواز السفر بالنساء واتخاذهن الحلي تجملا لازواجهن وجواز السفر بالعارية وهو محمول على رضا صاحبها ورواه الخمسة مدينون الا الاول وفيه التهديد والاختبار والعنينة وأخرج به البخاري أيضا في النكاح والتفسير والمبارين ومسلم والشافعي في الطهارة (عن جابر بن عبد الله) الانصاري (رضي الله عنه) أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أعطيت (بضم الهمزة) خمس أي خمس خصال وعند مسلم من حديث أبي هريرة فضلت على الانبياء بست وله اطلع أولاء على

بتقدير الكمال فيمكن لان الواجب التقدير بحسب الحاجة فيه وتصريح الشارع بلفظ الاجزاء وكونه من اثبات اللغة بالترجيح على بل هو من الحاق الفرد بالجهول بالاعم الاغلب المعلوم ومن جملة ما استظهر روايه على توجه النفي الى الكمال ان الفاتحة لو كانت فرضا لوجب تعلمها واللازم باطل فالملزوم مثله لما في حديث المسي صلاته بلفظ فان كان معك القرآن والا فاحمد الله وكبره وحمله عند النسيان وأبي داود والترمذي وهذا ملزم فان أحاديث فرضيتها تلزم وجوب تعلمها لان ما لا يتم الواجب الابه واجب كما تقر في الاصول وما في حديث المسي لا يدل على بطلان اللازم لان ذلك فرضه حين لا قرآن معه على أنه يمكن تقييده بعدم الاستطاعة لتعلم القرآن كما في حديث ابن أبي أوفى عند أبي داود والنسائي وأحمد وابن الجارود وابن حبان والحاكم والدارقطني ارجل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اني لا استطيع ان آخذ من القرآن شيئا فلعني ما يجزي في صلاتي فقال قل سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله ولا شك ان غير المستطيع لا يكلف لان الاستطاعة شرط في التكليف فالعذر ههنا الى البدل عند تعذر المبدل غير قادح في فرضيته أو شرطية ومن أدلتهم ما في حديث المسي بلفظ ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن والجواب عنه انه قد ورد في حديث المسي أيضا عند أحمد وابن داود وابن حبان بلفظ ثم اقرأ ما من القرآن فقله ما تيسر يحمل مبين أو مطلق مقيد أو مبهم مفسر بذلك لان الفاتحة كانت هي المتيسرة لحفظ المسلمين اياها وقد قيل ان المراد بما تيسر فيما اراد على الفاتحة بجمعها بغير الادلة لان حديث الفاتحة زيادة وقعت غير معارضة وهذا حسن وقيل ان ذلك منسوخ بحديث نعيمين الفاتحة وقد تعقب القول بالاجال والاطلاق والفسخ والظاهر الابهام والتفسير وهذا الكلام انما يحتاج اليه على القول بأن حديث المسي بصرف ما ورد في غيره من الادلة المقتضية للفرضية وأما على القول بأنه يؤخذ بالزائد فالزائد في شكال في تحتم المصير الى القول بالفرضية بل القول بالشرطية لما عرفت ومن أدلتهم أيضا حديث أبي سعيد بلفظ لا صلاة الا بفاتحة الكتاب أو غيرها قال ابن سيد الناس لا يدرى بهذا اللفظ من أين جاء وقد صح عن أبي سعيد عند أبي داود انه قال أمرنا ان نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر واسناده صحيح ورواه ثقات ومن أدلتهم أيضا حديث أبي هريرة عند أبي داود بلفظ لا صلاة الا بآية قرآن ولو بفاتحة الكتاب ويجاب بأنه من رواية جعفر بن ميمون وليس بثقة كما قال النسائي وقال أحمد ليس بقوى في الحديث وقال ابن عدي يكتف حديثه في الضعفاء وأيضا قد روى أبو داود هذا الحديث من طريقه عن أبي هريرة بلفظ أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن

بعض ما اختص به ثم اطلع على الباقي والاختصاصات كثيرة والتفصيل على عدد لا يدل على نفي ما عداه وقد استوفى القسط من الخصائص جملة كافية مع مباحث وافية في كتابه المواهب اللدنية بالمنح المحمدية والله الحمد وفي رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان ذلك كان في غزوة تبوك وهي آخر غزوات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (لم يعطهن أحد) من الانبياء (قبلي) ز

في حديث ابن عباس لا أقولهن نغرا وظاهر الحديث ان كل واحد من الخمس لم يكن لاحد قبله وهو كذلك (نصرت بالرعب) بضم
 الراء الخوف يقذف في قلوب أعدائى (مسيرة شهر) جعل الغاية شهرا لانه لم يكن بين بلد وبين أحد من أعدائه أكثر منه وهذه
 الخصوصية حاصلتها على الإطلاق حتى لو كان ١٠٤ وحده غير عسكر وهل هي حاصلتها منته من بعده فيه احتمال نقل ابن

الملقن في شرح العمدة عن مسند
 أحد بلقظ والرعب يسعى بين يدي
 أمى شهرا (وجعلت لى الارض)
 كلها (مسجدا) بكسر الجيم موضع
 مجود لا يختص السجود منها
 موضع دون آخر أو هو مجاز عن
 المكان المبني للصلاة وهو من مجاز
 التشبيه اذ المسجد حقيقة هرفية
 في المكان المبني للصلاة فلما جازت
 الصلاة في الارض كلها كانت
 كالمسجد في ذلك فاطلق عليها اسمه
 والاول اولى وأوضح وفي رواية
 عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده
 مرفوعا وكان من قبلى انما يصلون
 في تكاسهم وهذا نص في موضع
 النزاع فثبتت الخصوصية وعموم
 ذكر الارض في هذا الحديث
 مخصوص بمناهي الشارع عن
 الصلاة فيه ففي حديث أبي سعيد
 ان لدري رضى الله عنه مرفوعا
 الارض كلها مسجد الا المقبرة
 والحمام رواه أبو داود والترمذى
 وفيه ضعف واضطراب وعند
 الترمذى وابن ماجه عن ابن عمر
 نسي النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 أن يصلى في سبعة مواطن في المنزل
 والمجزرة والمقبرة وقارة الطريق
 وفي الحمام وفي مواطن الأبل
 رفوق ظهر بيت الله عز وجل قال
 الترمذى اسناده ليس بالقوى
 وقلة تكلم في زيد بن جبيرة من

انادى انه لا صلاة الا بقرأة فاتحة الكتاب فما زاد كما سيباقى وليست الرواية الاولى بأولى
 من هذه وأيضا أين تقع هذه الرواية على فرض صحتها يجنب الاحاديث المصرحة بقضية
 فاتحة الكتاب وعدم اجراء الصلاة بدونها ومن أدلتهم أيضا ما روى ابن ماجه عن ابن عباس
 انه لما مرض النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر حديث صلاة أبي بكر بالناس ومجيء
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اليه - وفيه فكان أبو بكر يأتى النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم والناس يأتون بأبي بكر قال ابن عباس وأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في
 القراءة من حيث كان بلغ أبو بكر ويحجب عنه بأنه روى باسناد فيه قيس بن الربيع قال
 البزار لا تعلم روى هذا الكلام الامن هذا الوجه بهذا الاسناد وقيس قال ابن سيد
 الناس هو ممن اعتراه من ضعف الرواية وسوء الحفظ بولاية القضاء ما اعتري ابن أبي ليلى
 وشريكاً وقد وثقه قوم وضعفه آخرون على أنه لا مانع من قراءته صلى الله عليه وآله وسلم
 للفاتحة بكاملها في غير هذه الركعة التي أدرك أبا بكر فيها لان النزاع انما هو في وجوب
 الفاتحة في جله الصلاة لا في وجوبها في كل ركعة فسيأتى هذا خلاصة ما في هذه المسئلة
 من المعارضات وقد استدل به هذا الحديث على وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة بناء على
 أن الركعة تسمى صلاة وفيه نظر لان قراءتها في ركعة واحدة تقتضى حصول معنى
 القراءة في تلك الصلاة والاصل عدم وجوب الزيادة على المرة الواحدة واطلاق اسم
 الكل على البعض مجاز لا يصار اليه الا لما وجب فليس في الحديث الآن الواجب في
 الصلاة التي هي اسم لجميع الركعات قراءة الفاتحة مرة واحدة فان دل دليل خارجي على
 وجوبها في كل ركعة وجب المصير اليه وقد نسب القول بوجوب الفاتحة في كل ركعة
 النووي في شرح مسلم والحافظ في الفتح الى الجمهور ورواه ابن سيد الناس في شرح
 الترمذى عن علي وجابر وعن ابن عون والاوزاعي وأبي ثور قال واليه ذهب أحمد وداود
 وبه قال مالك الا في النامى واليه ذهب الامام شرف الذين من أهل البيت قال المهدى
 في البصران الظاهر مع من ذهب الى ايجابها في كل ركعة واستدلوا أيضا على ذلك بما وقع
 عند الجماعة والألفاظ البخارى من قوله صلى الله عليه وآله وسلم للمسي ثم افعل ذلك في صلاتك
 كلها بعد أن أمره بالقراءة وفي رواية لاحد وابن حبان والبيهقي في قصة المسي صلاته انه
 قال في آخره ثم افعل ذلك في كل ركعة وقد نسب صاحب ضوء النهار هذه الرواية الى
 البخارى من حديث أبي قتادة وهو وهم والذى في البخارى عن أبي قتادة أن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم كان يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب وهذا الدليل اذ ختمته الى ما اسلفنا لك
 من جل قوله في حديث المسي ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن على الفاتحة لما تقدم

قبيل حفظه (و) جعلت لى الارض (طهورا) بفتح الطاء على المشهور واحتج به مالك وأبو حنيفة على انتفض
 جواز التيمم بجميع اجزاء الارض لكن في حديث حذيفة عنده لم يجعلت لى الارض كلها مسجد او جعلت تربتها لنا
 طهورا إذا لم تجد الماء وهو خاص فيحمل العام عليه فقتضى الطهور بية التراب وبوجه الامام الشوكاني في السيل وهو

قول الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى عنه ومنع بعضهم الاستدلال بلفظ التربة على خصوصية التيمم بالتراب وتعقب بأنه ورد في الحديث بلفظ التراب رواه ابن خزيمة وغيره وفي حديث علي بن أحمد والبيهقي بإسناد حسن وجعل التراب لي طهورا وبرقوى القول بأنه خاص بالتراب أن الحديث سبق لأظهار التشريف والتخصيص ١٠٥ فلو كان جائزا لغير التراب لما اقتصر

عليه واستدل به على أن الطهور هو المظهر لله فيه لأن الطهور لو كان المراد به الطاهر لم تثبت الخصوصية والحديث الخامس في لاثباتها وقد روى ابن المنذر وابن الجارود بإسناد صحيح عن أنس مرفوعا جعلت لي كل أرض طيبة سجدا وطهورا ومعنى طيبة طاهرة فلو كان معنى طهورا طاهر لزم تحصيل الحاصل واستدل به على أن التيمم يرفع الحدث كالماء لا شترأ كهما في هذا الوصف قال في الفتح وفيه نظر (وأما رجل) كائن (من أمي) أدركته الصلاة) وفي رواية أبي امامة عند البيهقي قالما رجل من أمي أتى الصلاة لم يجد ماء فوجد الأرض طهورا وسجدا وعند أحمد فعنده طهوره وسجده وفي رواية عمرو بن شعيب قالما أدركتني الصلاة تمصت وصليت (فليصل) أي بعد أن يتيمم أو حيث أدركته الصلاة (وأحلت لي الغنائم) جمع غنمة وهي ما حصل من الكفار بقهر والكشميني كسالم الغنائم (ولم يحل لاحد قبلي) لأن منهم من لم يؤذن له في الجهاد أصلا فلم يكن له غنائم ومنهم من أذن له فيه لم يكن له غنائم حراما

انتهى ذلك للاستدلال به على وجوب الفاتحة في كل ركعة وكان قرينة حمل قوله في حديث المسي ثم كذلك في كل صلاتك فافعل على الجواز وهو الركعة وكذلك حمل لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب عليه ويؤيد وجوب الفاتحة في كل ركعة حديث أبي سعيد عند ابن ماجه بلفظ لا صلاة لمن لم يقرأ في كل ركعة بالحدود سورة في فريضة أو غيرها قال الحافظ واستأذنه ضعيف وحديث أبي سعيد أيضا بلفظ أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نقرأ بفاتحة الكتاب في كل ركعة رواه اسمعيل بن سعيد الشافعي قال ابن عسجد الهادي في التفتيح رواه اسمعيل هـ ذاهو صاحب الامام أحمد من حديث عبادة وأبي سعيد هذا اللفظ وظاهر هذه الأدلة وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة من غير فرق بين الامام والمأموم وبين اسرار الامام وجهه وسيأتي الكلام على ذلك ومن جملة المؤيدات لوجوب الفاتحة في كل ركعة ما أخرجه مالك في الموطأ والترمذي وصححه عن جابر أنه قال من صلى ركعة لم يقرأ فيها بآم القرآن لم يصل الا رواه الامام وذهب الحسن البصري والهادي والمؤيد باقعه وداود واصحق الى أن الواجب في الصلاة قراءة الفاتحة وقرأت معها مرة واحدة في أي ركعة أو مفردة وقال زيد بن علي والناصران الواجب القراءة في الاولين وكذا قال أبو حنيفة لكن من غير تخصيص لفاتحة كما سلف عنه وأما الاخبار بان فلا تتمع في القراءة فيهما عندهم بل ان شاء قرأ وان شاء سجد زاد أبو حنيفة وان شاء سكت واحتج القائلون بوجوب الفاتحة مرة واحدة بالاحاديث المذكورة في الباب فان المعنى الحقيقي للصلاة هو جميعها لا بعضها وقد عرفت الجواب عن ذلك واحتج من قال بوجوبها في الاولين فقط بما روى عن علي عليه السلام انه قرأ في الاولين وسجد في الآخرين وقد اختلف القائلون بتعين الفاتحة في كل ركعة هل تصح صلاة من نسيها فذهب الشافعية وأحمد بن حنبل الى عدم العصة وروى ابن القاسم عن مالك انه ان نسيها في ركعة من صلى ركعتين فسدت صلاته وان نسيها في ركعة من صلى ثلاثية أو رباعية فروى عنه انه يعيدها ولا تجزئه وروى عنه انه يسجد سجدة في السهو وروى عنه انه يعيد تلك الركعة ويسجد للسهو بعد السلام ومقتضى الشرطية التي فيها ان على صلاحية الاحاديث للدلالة عليها ان النامي بعد الصلاة كن صلى بغير وضوء فاسيا واختلاف هل تجب القراءة بزيادة على الفاتحة أو لا وسيأتي تحقيقه (وهي عائشة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من صلى صلاة لم يقرأ فيها بآم القرآن فهي خداج رواه أحمد وابن ماجه وقد سبق مثله من حديث أبي هريرة) الحديث أخرجه ابن ماجه من طريق محمد بن اسحق عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه عن عائشة

١٤ نيل في عليهم بل تجب فارتفعها قاله الخطابي وقيل المراد انه خص بالتصرف فيها كيف شاء والاول أصوب (واعطيت الشفاعة) العظمى في اراحة الناس من هول الموقف ولا خلاف في وقوعها قاله ابن دقيق العيد وكذا جزم به الدوري وغيره وقيل هي التي اختص بها انه لا يرد فيها بال وقيل هي لخروج من في قلبه مثقال ذرة من ايمان لان شفاعة

غيره تقع في قلبه أكثر من ذلك قاله عباس قال في الفتح والذي يظهر لي أن هذه مرادة مع الأولى لأنه يتبعها بها وقال
البيهقي في البعث يحتمل أن الشفاعة التي يخص بها أنه يشفع لاهل الصغار والكبار ونقل عباس أن الشفاعة المختصة به
شفاعة لا ترد ووقع في حديث ابن عباس ١٠٦ وأعطيت الشفاعة فآخرتها لا في فهي أن لا يشر لها بشيء وفي حديث

عمر بن شبيب فهي لكم ولن
شهدان لا اله الا الله فالظاهر ان
المراد بالشفاعة المختصة في هذا
الحديث انراج من ليس له عمل
صالح الا التوحيد وهو مختص
أيضا بالشفاعة الأولى لكن
سواء التوبة بذكر هذه لانها غاية
المخلوب من تلك لاقتضائها
الراحة المستمرة وقد ثبتت هذه
الشفاعة في رواية الحسن عن
أنس ولفظه ثم ارجع الى ربي في
الرابعة فاقول يا رب ائذن لي
فيمن قال لا اله الا الله فيقول
وعزني وبنالي لاخرجن منها من
قال لا اله الا الله ولا به كره على ذلك
ما وقع عند مسلم قبل قوله وعزني
فيقول ليس ذلك لك وعزني الخ
لان المراد انه لا يباشر الانراج
كما في المرات الماضية بل كانت
شفاعته سببا في ذلك في الجملة
وقبل هي رفع الدرجات في الجنة
أدنى ادخال قوم الجنة بلا حساب
وقبيلت الآيات والاحاديث
هذه الشفاعة بالاذن فلا يشفع
الامن اذن له الرحمن وقال صوابا
(وكان النبي غيبي) يبعث الى
قومه المبعوث اليهم خاصة
وبعث الى الناس عامة قومي
وغنيهم من العرب والعجم
والاسود والاحمر وفي رواية أبي

محمد بن اسحق فيه مقال مشهور ولكنه يشهد بحديث أبي هريرة المتقدم الذي
اشار اليه المصنف عند الجماعه الا البخاري يلفظ من صلى صلاة لم يقرأ فيها بفتح الكتاب
فهو خداج وتقدم هنالك أيضا ضبط الخداج وتفسيره ويشهد له أيضا ما أخرجه البيهقي
عن علي عليه السلام من فوجا بلفظ كل صلاة لم يقرأ فيها بام القرآن فهي خداج والحديث
احتج به الجمهور القائلون بوجوب قراءة الفاتحة وأجاب القائلون بعدم الوجوب عنه
بان الخراج معناه النقص وهو لا يستلزم البطلان ورد بان الاصل ان الصلاة الناقصة
لا تسمى صلاة حقيقة وقد تقدم الكلام على بقية الأدلة في المسئلة (وعن أبي هريرة أن
النبي صلى الله عليه وسلم امره أن يخرج فينادي لا صلاة الا بقراءة فاتحة الكتاب فما زاد
رواه أحمد وأبو داود) الحديث أخرجه أبو داود من طريق جعفر بن ميمون وقد تقدم
ان الناس قال ليس بثقة وأحمد قال ليس بقوي وابن عدي قال يكتب حديثه
في الضعفاء ولكنه يشهد بحديثه ما عند مسلم وأبي داود وابن حبان من حديث عبادة بن
الصامت بلفظ لا صلاة الا ان لم يقرأ بفاتحة الكتاب فصاعدا وان كان قد أعلها البخاري في
جزء القراءة كما تقدم ويشهد له أيضا حديث أبي سعيد عند أبي داود بلفظ أمرنا ان
نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر قال ابن سيد الناس واستناده صحيح ورجاله ثقات وقال
الحافظ اسناده صحيح ويشهد له أيضا حديث أبي سعيد عند ابن ماجه بلفظ لا صلاة الا ان لم
يقرأ في كل ركعة بالخمس وسورة وقد تقدم تضعيف الحافظ له وهذه الأحاديث لا تقصر عن
الدلالة على وجوب قرآن مع الباتحة ولا خلاف في استحباب قراءة السورة مع الباتحة
في صلاة الصبح والجمعة والاثنين من كل الصلوات قال النووي ان ذلك سنة عند جميع
العلماء وحكي القاضي عياض عن بعض أصحاب مالك وجوب السورة قال النووي وهو
شاذ مردود وأما السورة في الركعة الثالثة والرابعة فذكره مالك واستحبها الشافعي
في قوله الجديد دون القديم وقد ذهب الى ايجاب قرآن مع الفاتحة عمر وابنه عبيد الله
وعثمان بن أبي العاص والهادي والقاسم والمؤيد بالله كذا في البحر وقدره الهادي
بثلاث آيات قال القاسم والمؤيد بالله الآية طويلة والطاهر ما ذهبوا اليه من ايجاب شيء
من القرآن وأما التقدير بثلاث آيات فلا دليل عليه الا توهم أنه لا يسمى ما دون ذلك
قرآنا لعدم اعجازه كما قال المهدي في البحر وهو فاسد لدق القرآن على القليل والكثير
لأنه جنس وأيضا المراد ما يسمى قرآنا لا ما يسمى مجزأ ولا تلازم بينهما وكذلك التقدير
بالآية الطويلة نعم لو كان حديث أبي سعيد المصريح فيه بذكر السورة صحيحا لكان
مفسر المصنف في الأحاديث من قوله فما زاد وقوله فصاعدا وقوله وما تيسر ولكن كان دالا

هريرة عند مسلم وأرسلت الى الخلق كافة وهي اصرح الروايات وأشملها وهي مؤيدة لمن ذهب الى ارساله صلى الله عليه
عليه وآله وسلم الى الملائكة كظاهر آية الفرقان ليكون للعالمين نذيرا قال في الفتح ولا يعترض بان نوحا عليه السلام كان مبعوثا
الى أهل الارض بعد الطوفان لأنه لم يبق الا من كان مؤمنا معه وقد كان مرسله اليهم لان هذا المصنف لم يكن في أصل بعثته

وانما اتفق بالحادث الذي وقع وهو الخصار الخلق في الموجودين بهذه الالسا والانس واما نبينا صلى الله عليه وآله وسلم فهو من رسل الله من اصل البعثة فنبت اختصاصه بذلك واما قول اهل الموقف لنوح كما صح في حديث الشفاعة أنت أول رسول الى اهل الارض فليس المراد به عموم بعثته بل اثبات أولية ارساله وعلى تقدير ١٠٧ أن يكون مرادا فهو مخصوص

بتنصيبه سبحانه وتعالى في عدة آيات ان ارسال نوح كان الى قومه ولم يذكر انه ارسل الى غيرهم واستدل بعضهم لعموم بعثته بكونه دعا على جميع من في الارض فاهلكوا بالغرق الا اهل السفينة ولولم يكن مبعوثا اليهم لما اهلكوا لقوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا وقد ثبت انه أول الرسل وأجيب بجواز أن يكون غيره أرسل اليهم في اثنا مدة نوح وانهم لم يؤمنوا فدعا على من لم يؤمن من قومه وغيرهم فأجيب وهذا جواب حسن لم يكن لم ينقل انه نبي في زمن نوح غيره ويحتمل أن يكون معي الخصوصية لنبينا صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك بقاء شريعته الى يوم القيامة ونوح وغيره يصدد ان يبعث نبي في زمانه أو بعده فينسخ بعض شريعته ويحتمل أن يكون دعاؤه قومه الى التوحيد بلغ بقية الناس فقتلوا على الشرك فاستحقوا العقاب والى هذا انها بن عطية في تفسير سورة هود قال وغيره يمكن ان نبوته لم تبلغ القريب والبعيد اطول مدته ووجهه ابن دقيق العيد بان توحيد الله تعالى يجوز أن يكون

على وجوب الفاتحة وسورة في كل ركعة ولكنه ضعيف كما عرفت وقد عرفت هذه الاحاديث بما في البخاري ومسلم وغيرهما عن أبي هريرة انه قال في كل صلاة يقرأ الفاتحة رسول الله صلى الله عليه وسلم أممناكم وما اخفى عنا اخفياءكم وان لم تزد على أم القرآن اجزأت وان زدت فهو خير ولكن الظاهر من السياق أن قوله وان لم تزد الخ ليس مرفوعا ولا عماله حكم الرفع فلا حاجة فيه وقد أخرج أبو عروبة هذا الحديث كرواية الشيخين الا أنه زاد في آخره وسميته يقول لاصلاة الافاتحة الكتاب قال الحافظ في الفتح وظاهر ما به ان ضمير سميته للنبي صلى الله عليه وسلم فيكون مرفوعا بخلاف رواية الجماعة ثم قال نعم قوله ما معنا وما اخفى عنا يشعر بان جميع ما ذكره متعلق عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيكون للجميع حكم الرفع اه وهذا الاشعار في غاية الخفاء باعتبار جميع الحديث فان صرح جمع بينه وبين الاحاديث المصرحة بزيادة ما تيسر من القرآن بجملة ما على الاستصحاب وقد قيل ان المراد بقوله فصاعدا دفع توهم حصر الحكم على الفاتحة كدأمال الحافظ وهو معنى ما قال البخاري في جزء القراءة ان قوله فصاعدا ظير قوله تقطع اليد في ربع دينار فصاعدا قال الحافظ في الفتح وادعى ابن حبان والقرطبي وغيرهما الاجماع على عدم وجوب قدر زائد على الفاتحة وفيه ظر لنبوته عن بعض الصحابة وغيرهم اه

(باب ما جاء في قراءة المأموم وانصاه اذا سمع امامه)

(عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال انما جعل الامام ليؤثر به فاذا كبر فكبروا واذا قرأ فأنصتوا رواه الترمذي وقال سلم هو صحيح) زيادة قوله واذا قرأ فأنصتوا قال أبو داود وليست بمعروفة والوهم عندنا من أبي خالد قال المنذري وفيما قاله نظر فان أبا خالد هذا هو سليمان بن حبان الاحمر وهو من الثقات الذين احتج البخاري ومسلم بحديثهم في صحيحهم ورواه هذا فلم يتفردهم هذه الزيادة بل قد تابعه عليها أبو سعيد محمد بن سعد الانصاري الاشعري المديني نزيل بغداد وقد سمع من ابن جهم وهو ثقة وثقه يحيى بن معين ومحمد بن عبد الله الخزاز وأبو عبد الرحمن النسائي وقد أخرج هذه الزيادة النسائي في سننه من حديث أبي خالد الاحمر ومن حديث محمد بن سعد وقد أخرج مسلم في الصحيح هذه الزيادة في حديث أبي موسى الاشعري من حديث جوير بن عبد الحميد عن سليمان التيمي عن قتادة وقال الدارقطني هذه اللفظة لم يتابع سليمان التيمي فيها عن قتادة وخالفه الحافظ فلم يذكرها قال واجماعهم على محالته بديل على وهمه قال المنذري ولم يؤثر عنه لم يفرده سليمان بذلك لثقة وحفظه وصح هذه الزيادة يعني مسلما قال

عاما في حق بعض الانبياء وان كان التزم فروع شريعته ليس عامالا منهم من قاتل غير قومه على الشرك ولولم يكن التوحيد لازما لهم لم يقتلهم ويحتمل انه لم يكن في الارض عند ارسال نوح الا قوم نوح فبعثته خاصة لكونهم الى قومه فقط وهي عامة في له ورتة لعدم وجود غيرهم لكن لو اتفق وجود غيرهم لم يكن مبعوثا اليهم ثم قال في الفتح أول حديث أبي هريرة

فصلت على الانبياء بست قد كرا خمس المذكرة في حديث جابر الا الشفاعة وزاد خصلتين وهما واعطيت جوامع الكلام وختمت النبيون فحصل منه ومن حديث جابر سبع خصال ولمسلم ايضا من حديث حذيفة فضلنا على الناس بثلاث جعلت صفونا كصفوف الملائكة وذ كرسلة ١٠٨ الارض وذ كرسلة أخرى وهذه المهمة بين ابن خزيمة والنسائي وهي

واعطيت هذه الآيات من آخر سورة البقرة من كنز تحت العرش يشير الى ما حطه الله عن أمته من الاصر وتحمّل ما لا طاقة لهم به ورفع الخطا والنسيان فصارت الخصال تسعا ولا حدى من حديث على أعطيت مفتاح الارض وسبغت أحمّد وجعلت أمي خير الامم وذ كرسلة التراب فصارت الخصال ثلثي عشرة خصلته وعند البزار بوجه آخر عن أبي هريرة غفر لي ما تقدم من ذنبي وما تأخر واعطيت الكوثر وان صاحبكم لصاحب لواء الحمد يوم القيامة تحته آدم ومن دونه وله من حديث ابن عباس كان شيطاني كافرا فاعانني الله عليه فأسلم فينتظم بهذا سبع عشرة خصلته ويمكن ان يوجد أكثر من ذلك لمن اتبع التبع وقد تقدم طريق الجمع بين هذه الروايات وانه لا تعارض فيها وقد كرا أبو سعيد النبى بوري في كتاب شريف المصطفى ان عدد الذي اختص به نبينا صلى الله عليه وسلم عن الانبياء ستون خصلته انتمى وفي الحديث مشروعة تعدد نعم الله والثناء الملقب بالسؤل وان الاصل في الارض المأهولة وان حصة الصلاة لا تختص بالمسجد

أبو اسحق صاحب مسلم قال أبو بكر ابن أخت أبي النصر في هذا الحديث لمسلم أى طعن فيه فقال مسلم يزيد احفظ من سليمان فقال أبو بكر لحديث أبي هريرة هو صحيح يعنى فاذا قرأنا استوائنا قال هو عندى صحيح فقال لم تضعه ههنا فقال ليس كل شئ عندى صحيح وضعته ههنا انما وضعت ههنا ما أجعل عليه فقد صحح مسلم هذه الزيادة من حديث أبي موسى الاشعري ومن حديث أبي هريرة قوله انما جعل الامام ليؤتم به معناه ان الائتلاف يقتضى متابعة المأموم لأمامة فلا يجوز له المقارنة والسابقة والمخافة الاما دل الدليل الشرعى عليه كمدالة القائم خلف القاعد ونحوها وقد ورد النهى عن الاختلاف بخصوصه بقوله لا تحتلفوا قوله فكبروا جزم ابن بطال وابن دقيق العيدان النافذ لتعقيب ومقتضاه الامر بان أفعال المأموم تقع عقب فعل الامام فلو سبقه بتكبيره الاحرام لم تنه قد صلاته وتعقب القول بالتعقيب بان قام هي العاطفة واما التالى هنا فهي للربط فقط لان ما وقعت جوابا للشرط فعلى هذا لا يقتضى تأخر أفعال المأموم عن الامام الا على القول بتقدم الشرط على الجزاء وقد قال قوم ان الجزاء يكون مع الشرط فينبغى على هذا المقارنة قوله واذا قرأنا استوائنا احتج بذلك القائلون ان المؤتم لا يقرأ خلف الامام في الصلاة الجهرية وهم زيد بن علي والهادى والقاسم وأحمد بن عيسى وعبيد الله بن الحسن العنبري واسحق بن راهويه وأحمد ومالك والحنفية لكن الحنفية قالوا لا يقرأ خلف الامام لافى سرية ولا جهرية واستدلوا على ذلك بحديث عبد الله بن شداد الا فى وهو ضعيف لا يصلح للاحتجاج به كما ستعرف ذلك واستدل القائلون ان المؤتم لا يقرأ خلف الامام فى الجهرية بتولاه تعالى فاستعملوا وانصتوا بحديث أبي هريرة الا فى وذهب الشافعى وأصحابه الى وجوب قراءة الفاتحة على المؤتم من غير فرق بين الجهرية والسرية سواء سمع المؤتم قراءة الامام أم لا واليه ذهب الناصر من أهل البيت واستدلوا على ذلك بحديث عبادة بن الصامت الا فى وأجابوا عن أدلة أهل القول الاول بانها عمومات وحديث عبادة خاص وبناء العام على الخاص واجب كما تقررى فى الأصول وهذا لا يحصى عنه وبزيده الاحاديث المتقدمة القاضية بوجوب فاتحة الكتاب فى كل ركعة من غير فرق بين الامام والمأموم لان الجماعة عن عهدتها انما تحصل بئنا قل صحيح لا يعمل هذه العمومات التى اقترنت بما يجب تقديمه عليها وقد أجاب المهدي فى البحر عن حديث عبادة بانه معارض بحديث مالى ان انا زرع القرآن وهي من معارضة العام بالخاص وهو لا يعارضه اما على قول من قال من أهل الأصول انه يفي العام على الخاص مطلقا وهو الحق فظهر وأما على قول من قال ان العام المتأخر عن الخاص فاصح له

المبنى لذلك وأما حديث لا صلاة لجار المسجد الا فى المسجد فضعيف أخرجه الدارقطنى من حديث جابر وانما استدلل به صاحب المبسوط من الحنفية على اظهار كرامة الاذى وقال لان الاذى خلق من ما ويراب وقد ثبت ان كلامهم ما ظهر فى ذلك ياب كرامته والله أعلم ورواه هذا الحديث ستة ما بين بصري وواسطى وبغدادى وكوفى

وقبه الحديث والتحويل من سند إلى آخر وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة يعضه وكذا مسلم والنسائي في الطهارة والصلاة
(عن أبي جهيم) بالتصغير عبد الله (بن الحرث) بن الصمة بكسر الصاد وتشديد الميم ابن عمرو بن عتيك الخزرجي الأنصاري
(رضي الله عنه قال أقبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم من نحو بئر جمل) ١٠٩ بالميم والميم المفعوحتين موضع بقرب

المدينة أي من جهة الموضع
الذي يعرف بذلك وفي النسائي
بئر الجمل وهو من العقيق
(فلقبه رجلا) هو أبو جهيم
الراوي كما صرح به الشافعي في
روايته (فسلم عليه فلم يرد عليه
النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
بالحرركات الثلاث في دال يرد
الكسر لانه الأصل والقح لانه
أخف والضم لا يتبع الراء (حق)
أقبل على الجدار الذي هناك
وكان مباحا وعملا كالإنسان
يعرف رضاه زاد الشافعي فحنه
بعضا ثم ضرب يده على الحائط
ولدار قطني عن الأعرح - ق
وضع يده على الجدار (فسمع بوجهه
ويديه) وفي رواية للدارقطني من
طريق أبي صالح عن الليث فسمع
بوجهه وذراعيه وكذا الشافعي
من رواية أبي الحويرث وله شاهد
من حديث ابن عمر أخرجه
أبو داود وكان خطأ الحفاظ
وأدبه في رفعه وصوبوا وقفه
وقد أخرجه مالك موقوفا عنه
وهو الصحيح والثابت في رواية أبي
جهيم أيضا بلفظ يديه لأذراعيه
فأما زيادة شاذة مع ما في أبي
الحويرث وأبي صالح - من
الضعف قاله الحفاظ في القح (ثم
رد عليه) أي على الرجل (السلام)

وإنما يخص المقارن والمتأخر بمدة لا تتسع للعمل فكذلك أيضا لأن عبادة روى العام
والخاص في حديثه إلا أن فيهم من التخصيص بالمقارن فلا تعارض في المقام على جميع
الاقوال ومن جملة ما استدلل به القائلون بوجوب السكوت خلف الإمام في الجهرية
ما تقدم من قول جابر من صلى ركعة لم يقرأ فيها بأبام القرآن فلم يصل الا وراء الإمام وهو
مع كونه غير مرفوع مفهوم لا يمارض بمنسله منطوق حديث عبادة وقد اختلفت
الشافعية في قراءة الفاتحة هل تكون عند سكان الامام أو عند قراءه انه وظاهر
الاحاديث الاتية انها تقرأ عند قراءه الامام وقها حال سكوت الامام ان أمكن
احوط لانه يجوز عند أهل القول الاول فيكون فاعل ذلك آخذ بالاجماع وأما اعتياد
قراءتها حال قراءة الامام للفاتحة فقط أو حال قراءته للسورة فقط فليس عليه دليل بل
الكل جائز وسنة نعم حال قراءة الامام للفاتحة مناسب من جهة عدم الاحتياج الى
تأخير الاستعاذة عن محلها الذي هو بعد التوجه أو تكبيره عند ارادة قراءة الفاتحة
ان فعلها في محالها أو لا وأخر الفاتحة الى حال قراءة الامام للسورة ومن جهة الاكتفاء
بالتأخير مرة واحدة عند فراغه وقراخ الامام من قراءة الفاتحة ان وقع الاتفاق في
القيام بخلاف من آخر قراءة الفاتحة الى حال قراءة الامام للسورة وقد بالغ بعض
الشافعية فصرح بأنه اذا اتفقت قراءة الامام والمأموم في آية خاصة من آي الفاتحة
بطلت صلواته روى ذلك صاحب البيان من الشافعية عن بعض أهل الوجوه منهم - م
وهو من القادريين يعني من رده (وعن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

انصرف من صلاة جهر فيها بالقراءة فقال هل قرأتمى أحسن منكم آتفا فقال رجل نعم
يا رسول الله قال فاني أقول مالي أمارع القرآن قال فانت هي الناس عن القراءة مع رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم فيما يجهر فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصلوات
بالقراءة حين معوا ذلك من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه أبو داود والنسائي
والترمذي وقال حديث حسن الحديث أخرجه أيضا مالك في الموطأ والشافعي وأحمد
وابن ماجه وابن حبان وقوله فانت هي الناس عن القراءة مدرج في الخبر كما بينه الخطيب
وافق عليه البخاري في التاريخ وأبو داود ويعقوب بن سفيان والذهلي والخطابي وغيرهم
قال النووي وهذا مما لا خلاف فيه بينهم قوله مالي أمارع بضم الهمزة لانه تكلم وفتح
الزاي مضارع ومفعوله الاول مضمر فيه والقرآن مفعوله الثاني قاله شارح المصابيح
واقصر عليه ابن رسلان في شرح السفن والمنازعة المجاذبة قال صاحب النهاية أمارع
أي اجانب كأنهم جهروا بالقراءة خلفه فشغلوه فالتبست عليه القراءة وأصل النزاع

زاد في رواية الطبراني في الاوسط وقال انه لم ينعني ان أرد عليك الا أني كنت على غير طهر أي انه كره أن يذكر الله على غير طهارة
قال ابن الجوزي لان السلام من أسماء الله تعالى لكنه منسوخ بآية الوضوء أو بحديث عائشة كان يذكر الله على كل أحيانه قال
النووي والحديث محمول على انه صلى الله عليه وآله وسلم كان عادما للماء حال التيمم لاستنعا التيمم مع القدرة سواء كان لفرض

أو نفل قال في القم وهو مقتضى صنيع البخاري لكن نعقب استدلاله به على جواز التيمم في الحضرة فإنه لا يثبت على سبب وهو
أراد قد كراهه لأن لفظ السلام من أعمانه تعالى فلم يرد به استحباب الصلاة وأجيب بأنه لما تيمم في الحضرة رد السلام مع جوازه
بدون الطهارة فنحشى قرات الصلاة ١١٠ في الحضرة جازله التيمم بطريق الأولى واستدل به على جواز التيمم على الخبر لأن

حيطان المدينة تبينة بحجارة
سود وأجيب بأن الغالب وجود
الغبار على الجسد ولا سيما وقد
ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم
حت الجسد بالعصا ثم نهم كما
رواه لنا في فعمل المطلق على
المقيد وقيل يحتمل أنه لم يرد بذلك
التيمم رفع الحدث ولا استحبابه
مختص وانما أراد التشبه
بالمطهرين كما يشرع الامساك
في رمضان إن سباحه القطر أو
أراد تخفيف الحدث بالتيمم كما
يشرع تخفيف حدث الجنب
بالوضوء ورواه هذا الحديث
الجمعة ما بين مدينتين ومصر بين
وفيه الحديث والعذبة
وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي
في الطهارة (عن عمار بن ياسر)
العنسي بالنون من السابقين
الأول وهو وأبو شهيد المشاهد
كلها وقال صلى الله عليه وآله وسلم
إن عمارا ملئ إيماناً أخرجه الترمذي
واستاذن عليه فقال له مرحبا
بالطيب المطيب وقال من عادي
عمار أعاده الله ومن أبغض عارا
أبغضه الله في البخاري أربعة
أحاديث منها هنا (أنه قال لعمر
ابن الخطاب) رضي الله عنه يا أمير
المؤمنين (ما ذكرنا كفا في سفر)
ولم يفسر في سرية وزاد فاجنبنا أنا

الجذب ومنه نزاع الميت بروحه والحديث استدلال به القائلون بأنه لا يقرأ المؤتم خلف
الامام في الجهرية وهو خارج عن محل النزاع لأن الكلام في قراءة المؤتم خلف الامام
سرا والمأذنة إنما تكون مع جهر المؤتم لا مع سراره وأيضاً الوصل دخول ذلك في المأذنة
لأن هذا الاستفهام الذي لا ~~لا~~ كإعماله لجميع القرآن أو طائفاً في جميعه وحديث
عبادة خاصة ومقيد أوقد تقدم البحث عن ذلك (وعن عبادة قال صلى رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم الصحيح فنقلت عليه القراءة فلما انصرف قال اني أراكم تقرأون وراء
امامكم قال قلنا يا رسول الله اى واقه قال لا تفعلوا الا بأمر القرآن فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ
به رواه أبو داود والترمذي وفي لفظ فلا تقرأوا بشئ من القرآن اذا جهرت به الا بأمر
القرآن رواه أبو داود والنسائي والدارقطني وقال كلهم ثقات وعن عبادة ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال لا يقرأ أحد منكم شيئا من القرآن اذا جهرت بالقراءة الا بأمر
القرآن رواه الدارقطني وقال رجاله كلهم ثقات) الحديث أخرجه أيضاً أحمد والبخاري
في جزء القراءة ومحممه وابن حبان والحاكم والبيهقي من طريق ابن اسحق قال حدثني
مكحول عن محمود بن ربيعة عن عبادة وتابعه زيد بن واقد وغيره عن مكحول ومن
شواهد ما رواه أحمد من طريق خالد الخذاء عن أبي قلابة عن محمد بن أبي عائشة عن
رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلمكم
تقرأون والامام يقرأ قالوا لا نلحقه قال لا الا بان يقرأ أحدكم بناتحة الكتاب قال الحافظ
استاده حسن ورواه ابن حبان من طريق أيوب عن أبي قلابة عن أنس وزعم ان
الطريقين محفوظتان وخالفه البيهقي فقال ان طريق أبي قلابة عن أنس ليست
بمحفوظة ومحمد بن اسحق قد صرح بالحديث فذهب مظنة تدليس وتابعه من تقدم
قوله فنقلت عليه القراءة أى شق عليه التلفظ والجهر بالقراءة ويحتمل أن يراد به انها
التي تست عليه القراءة دليل ما عند أبي د ومن حديث عبادة في رواية له بلفظ فالتبست
عليه القراءة قوله لا تفعلوا هذا انتهى محمول على الصلاة الجهرية كما في الرواية الأخرى
التي ذكرها المصنف بانظ اد اجهرت به وبلفظ اذا جهرت بالقراءة وفي رواية لمالك
والنسائي وأبي داود والترمذي وحسنهما عن أبي هريرة بلفظ فأنتهى الناس عن القراءة
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما جهر فيه حين سمعوا ذلك من رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم كما تقدم في الحديث الذي قبل هذا وفي لفظ للدارقطني اذا أسررت
بقراءتي فاقروا واذا جهرت بقراءتي فلا يقرأ معي أحد قوله فإنه لا صلاة قد تقدم الكلام
على ما يقدر في هذا النفي والحديث استدلال به من قال بوجوب قراءة الفاتحة خلف

وأنت) تفسير لضمير الجمع في كذا (فاما أن فلما نزل) أى لانه كان يتوقع الوصول الى الماء قبل خروج الوقت ادمام
أولا عقاد ان التيمم عن الحدث الاصغر لا اكبر وعارفاه عليه (واما انما تمكنت) أى غرغت في التراب كآفة لما رأى أن
التيمم اذا وقع بدل الوضوء وقع على هيئة الوضوء أى ان التيمم عن الغسل يقع على هيئة الغسل ويستفاد من هذا الحديث

وقوع اجتماع الصحابة في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وان المجتهد لا يلزم عليه اذا بذل وسعه وان لم يصب الحق وانما اذا اهل
 بالاجتهاد لا يجب عليه الاعادة وفي ترك امر عمر أيضا بقضائهم مفسك لمن قال ان فاقد الطهورين لا يصلي ولا قضاء عليه
 (فصلت فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ١١١ وآله (ولم انما كلن يكفك هكذا)
 والسموي والمسقلي هـ ذافيه

دليل على أن الواجب في التيمم
 هي الصفة المشروعة في هذا
 الحديث لو ثبتت بالامردلت على
 السمع ولزم قبولها لكان انما
 وردت بالفعل فعمل على الاكل
 وهـ ذا هو الاظهر من حيث
 الدليل (فضرب النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم بكفيه الارض
 ونفخ فيهما) نفخا تخفيفا للتراب
 وهو محمول على انه كان كسبرا
 والى ما يدل على أن التعليم وقع
 بالنعل والمسلم والاسماء على وغيره
 عن شعبة ان التعليم وقع بالقول
 وادخلهم انما كان يكفيك ان
 تضرب يدك الارض زاد يحيى
 ثم نفخ ثم مسح بهما وجهك
 وكفيك واستدل بالنفخ على
 استحباب تخفيف التراب وعلى
 سقوط استحباب التكرار في
 التيمم لان التكرار يستلزم عدم
 التخفيف وعلى أن من غسل
 رأسه بدل المسح في الوضوء اجراه
 اخذ من كون عماد عمر غي
 التراب للتيمم واجراه ذلك ومن
 هـ ما يؤخذ جواز الزيادة على
 الضربتين في التيمم وسقوط
 استحباب الترتيب في التيمم عن
 الخسابة (ثم مسح بهما وجهه
 وكفيه) الى الرسفين وهذا

الامام وهو الحق وقدة قدم بيان ذلك وظاهر الحديث الاذن بقراءة الفاتحة جهرالانه
 استثنى من النهي عن الجهر خلفه ولكنه أخرجه ابن حبان من حديث أنس قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتقرؤن في صلاتكم خلف الامام والامام يقرأ
 فلا تفعلوا وليقرأ أحدكم فاتحة الكتاب في نفسه وأخرجه أيضا الطبراني في الاوسط
 والبيهقي وأخرجه عبد الرزاق عن أبي ذابة مرسلا وظاهر التقييد بقوله من القرآن
 يدل على انه لا بأس بالاستسنة فاحال قراءة الامام بما ليس بقرآن والتعوذ والدعاء وقد
 ذهب ابن حزم الى ان المؤتم لا يأتي بالتوجه وراء الامام قال لان فيه شيئا من القرآن
 وقد نهى صلى الله عليه وسلم ان يقرأ خلف الامام الا أم القرآن وهو فاسد لانه ان اراد
 بقوله لان فيه شيئا من القرآن كل توجه فقد عرفت مما سلف ان أكثرها مما لا قرآن فيه
 وان اراد بخصوص توجهه على رضى الله عنه الذي فيه وجهت وجهي الى آخره فليس
 محل النزاع هذا التوجه الخاص ولكنه ينبغي لمن صلى خلف امام يتوجه قبل التكبيرة
 كالهادوية أو دخل في الصلاة حال قراءة الامام ان يأتي بأخضر التوجهات لينتصرغ
 لسماع قراءة الامام ويمكن أن يقال لا يتوجه به بشئ من التوجهات من صلى خلف
 امام لا يتوجه به بدالة تكبيرة لان عومات القرآن والسنة قد دلت على وجوب
 الانصات والاستماع والمتوجه حال قراءة الامام للقرآن غير منصت ولا مسقع وان لم يكن
 نال بالقرآن الا عند من يجوز تخصيص مثل هذا العموم مثل ذلك المفهوم أعني مفهوم
 قوله من القرآن هـ ذا هو التحقيق في المقام (فائدة) قد عرفت مما سلف وجوب
 الفاتحة على كل امام ومأموم في كل ركعة وعرفنا ان تلك الأدلة صالحة للاحتجاج
 بها على ان قراءة الفاتحة من شروط صحة الصلاة فنزعم انها تصح صلاة من الصلوات
 أو ركعة من الركعات بدون فاتحة الكتاب فهو محتاج الى اقامة برهان يخص تلك
 الأدلة ومن ههنا يقين لك ضعف ما ذهب اليه الجمهور وان أدرك الامام راكعا دخل
 معه واعتد بتلك الركعة وان لم يدرك شيئا من القراءة واستدلوا على ذلك بحديث أبي
 هريرة من أدرك الركوع من الركعة الأخيرة في صلاة يوم الجمعة فليضف اليها ركعة
 أخرى رواه الدارقطني من طريق ياسين بن معاذ وهو متروك وأخرجه الدارقطني بالغظ
 اذا أدرك أحدكم الركعتين يوم الجمعة فقد أدرك واذا أدرك ركعة فليركع اليها أخرى
 ولعله روى من طريق سليمان بن داود الحراني ومن طريق صالح بن أبي الأخضر
 وسليمان متروك وصالح ضعيف على ان التقييد بالجمعة في كلا الروايتين مشعر بان غير
 الجمعة بخلافها وكذا التقييد بالركعة في الرواية الاخرى يدل على خلاف المدعى

مذهب أحد وحكي عن الشافعي في القديم وهو القوي من جهة الدليل كما قاله النووي في المجموع والخاص ان جميع
 الاحاديث الصحيحة ليس فيها الاضربة واحدة للوجه والكفين فقط وجميع ما ورد في الضربتين أو كون المسح الى المرفقين
 لا يخلو من ضعف يسقط به عن درجة الاعتبار ولا يصلح العمل عليه حتى يقال انه مشتغل على زيادة الزيادة يجب قبوله

قالوا يجب الاقتصار على ما دل عليه الاحاديث الصحيحة قاله الحافظ الشوكاني في السيل وفي الحديث ان مسح الوجه واليدين يدل في الجنابة عن كل البدن وانما لم يامر بالاعادة لانه عمل أكثر مما كان يجب عليه في النعم قال في الفتح الاحاديث الواردة في صفة التيمم لم يصح منها سوى حديث ابي جهيم ١١٢ وعار وما عداها ضعيف او مختلف في رفعه وقفه والراجح عدم

رفعه فاما حديث ابي جهيم فورد بذكر اليدين مجلا واما حديث عمار فورد بذكر الكفين في الصحيحين وبذكر المرفقين في السنن وفي رواية الى نصف الذراع وفي رواية الى الاطراف فاما رواية المرفقين وكذا نصف الذراع ففيهما مقال واما رواية الاطراف فقال الشافعي وغيره ان كان ذلك وقع بامر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكل تيمم صحيح حتى صلى الله عليه وآله وسلم بعده فهو صحيح وان كان وقع بغير امره فالتيمم فاما امره وعما يروى رواية الصحيحين في الاقتصار على الوجه والكفين كون عمار كان يفتي بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذلك وراوى الحديث اعرف بالمراد به من غيره ولا بما اعصابي المجهول كلامه ورواية هذا الحديث الثمانية ما بين خراساني وكوفي وفيه التحدث والغنص والقول وثلاثة من العصابة واخرجه البخاري في الطهارة وكذا مسلم وابوداود والترمذي والنسائي وابن ماجه رحمهم الله تعالى (عن عمران بن حصين) المزاعلي قاضي البصرة قال ابو عمرو كان من فضلاء العصابة وفقهاهم يقول عنه

لان الركعة حقيقة بلجميعها واطلافا على الركوع وما بعده مجاز لا يصر اليه الاقرينة كما وقع عند مسلم من حديث البراء بن قبيص فوجدت قيامه فركعته فاعتدله فوجدته فان وقوع الركعة في مقابلة القيام والاعتدال والسجود قرينة تدل على ان المراد بها الركوع وقد ورد حديث من أدرك ركعة من صلاة الجمعة بالاعتدال لا تخلو طرقها عن مقال حتى قال ابن أبي حاتم في العوالي عن أبيه لا أصل لهذا الحديث انما المتن من ادرك من الصلاة ركعة فقد ادركها وهو كذا قال الدارقطني والعقيلي وآخره ابن خزيمة عن أبي هريرة مرفوعا بالفظ من ادرك ركعة من الصلاة فقد أدركها قبل أن يقيم الامام عليه وليس في ذلك دليل لطلوبهم لما عرفت من ان معنى الركعة جميع أذكارها وأركانها حقيقة شرعية وعرفية وهما مقدمة على اللغوية كما تقررى الاصول فلا يصح جعل حديث ابن خزيمة وما قبله قرينة صارفة عن المعنى الحقيقي فان قلت فاي فائدة على هذا في التقييد بقوله قبل ان يقيم عليه قلت دفع توهم ان من دخل مع الامام ثم قرأ الفاتحة وركع الامام قبل فراغهم ما غير مدرك اذا تقررت ان هذا علمت ان الواجب العمل على الادراك الكامل للركعة الحقيقية لعدم وجود ما يحصل به البراءة من عهدة أدلة وجوب القيام القطعية وأدلة وجوب الفاتحة وقد ذهب الى هذا بعض أهل الظاهر وابن خزيمة وأبو بكر الضبي روى ذلك ابن سبويه الناس في شرح الترمذي وذكر فيه حاكما عن روى عن ابن خزيمة انه احتج لذلك بما روى عن أبي هريرة انه صلى الله عليه وسلم قال من أدرك الامام في الركوع فليركع معه وليعد الركعة وقد رواه البخاري في القراءة خلف الامام من حديث أبي هريرة انه قال ان أدركت الفوم ركوعا لم يعتد به تلك الركعة قال الحافظ وهذا هو المعروف عن أبي هريرة موقوفا وأما المرفوع فلا أصل له وقال لرافعي تبع الامام ان أبا عاصم العبادي حكى عن ابن خزيمة انه احتج به وقد حكى هذا المذهب البخاري في القراءة خلف الامام عن كل من ذهب الى وجوب القراءة خلف الامام وحكا في الفتح عن جماعة من الشافعية وقواء الشيخ في الدين السبكي وغيره من محدثي الشافعية ورجحه المقبلي قال وقد بحثت هذه المسئلة وأحطت في جميع بحثي فنها حديث شافعي أحصل منها على غير ما ذكرت يعني من عدم الاعتداد بادرار الركوع فقط قال العراقي في شرح الترمذي بعد ان حكى عن شيخه السبكي انه كان يختار انه لا يعتد بالركعة من لا يدرك الفاتحة ما انفذه وهو الذي يختاره اه فالحجب ممن يدعي الاجماع والخالف مثل هؤلاء وأما احتجاج الجمهور بحديث أبي بكره حيث صلى خلف الصف مخافة أن تفوته الركعة فقال صلى الله عليه وسلم زادك الله حرصا ولا نعد

أهل البصرة انه كان يرى الحفظة وكانت تكلمه حتى اکتوى ونوفى سنة اثنين وخمسين له في البخاري اثنا عشر حديثا ولم (رضي الله عنه قال كان في سفر) أي عند رجوعهم من خيبر كان في مسلم أو في الحديث كما رواه أبو داود وفي طريق مكة كان في الموطن من حديث زيد بن اسلم مرسل او بطريقين بول كما رواه عبد الرزاق مرسل (مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وانا ابرنا

قال الجوهري تقول سريت وأمزيت إذا سرت ليلاً وقال صاحب المحكم السري سر عامّة الليل وقبل سيرا ليل كله وهذا الحديث يخالف القول الثاني (حق إذا كثرت آخر الليل وقنعنا وقعة) أي غناومة (ولا وقعة أحلى عند المسافر منها) أي من الوقعة في آخر الليل وكلمة لالتقى الجففس وفي رواية أبي قتادة عند البخاري ١١٣ ذكر سبب نزولهم في تلك الساعة وهو

سؤال بعض القوم في ذلك وقبه أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال أخاف أن تناموا عن الصلاة فقال بلال أنا أوقظهم (فما يقظنا) من نومنا (الآخر الشمس وكان أول من استيقظ فلان) وهو أبو بكر الصديق رضي الله عنه (ثم فلان) يحتمل أن يكون عمران الراوي لأن الظاهر أنه شاهد ذلك ولا يمكنه مشاهدته إلا بعد استيقاظه (ثم فلان) يحتمل أن يكون من شارك عمران في رؤية هذه القصة المعينة وهو ذو مخبر كافي الطبراني (ثم عمر بن الخطاب) رضي الله عنه (الرابع) من المستيقظين وأية الظاهر بعضهم ببعضاً (وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا نام لم يوقظ) مبنياً للمفعول مع الإرادة والاربعة لم توقظه بنون المتكلم (حتى يكون هو يستيقظ لانا لاندري ما يحدث له) من الحديث (في نومه) أي من الوحي وكانوا يحافون انقطاعه بالإيقاظ قال ابن بطال و يؤخذ من الغسل بالامر الاعم احتياطاً (فلما استيقظ عمر) رضي الله عنه (ورأى ما أصاب الناس) من نومهم عن صلاة الصبح حتى خرج

ولم يأمر بإعادة الركعة فليس فيها ما يدل على ما ذهبوا إليه لانه كالم يأمر بالاعادة لم ينقل اليشأنه اعتدبها والدعاء له بالحرص لا يستلزم الاعتدال بها لان الكون مع الامام مأمو به سواء كان الشيء الذي يدركه الموقظ معتدباً أم لا كما في حديثه اذا جئتم الى الصلاة ونحن سجود فامجدوا ولا تعدوها شيئاً أخرجه أبو داود وغيره على ان النبي صلى الله عليه وسلم قد نهى أبا بكر عن العود الى مثل ذلك والاحتجاج بشي قد نهى عنه لا يصح وقد أجاب ابن حزم في المحلى عن حديث أبي بكره فقال انه لا حجة لهم فيه لانه ليس فيه اجتزاه بتلك الركعة ثم استدل على ما ذهب اليه من انه لا بد في الاعتدال بالركعة من ادراك القيام والقراءة بمحدث ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاقموا ثم جزم بأنه لا فرق بين فوت الركعة والركن والفكر المقروض لان الكل فرض لا تتم الصلاة الا به قال فهو مأور بقضاء ما سبقه الامام وانما هو فلا يجوز تخصيص شيء من ذلك بغير نص آخر ولا سبيل الى وجوده قال وقد أقدم بعضهم على دعوى الاجماع على ذلك وهو كاذب في ذلك لانه قد روى عن أبي هريرة انه لا يعتد بالركعة حتى يقرأ أم القرآن وروى القضاء أيضاً عن زيد بن وهب ثم قال فان قيل انه يكبر قائماً ثم يركع فقد صار مدركاً للوقفة قلنا وهذه معصية أخرى وما أمر الله تعالى قط ولا رسوله ان يدخل في الصلاة من غير الحال التي يجدها امام عليها وأيضاً لا يجزئ قضاء شيء يسبق به من الصلاة إلا بعد سلام الامام لا قبل ذلك وقال أيضاً في الجواب عن استدلالهم بحديث من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدرك الصلاة انه حجة عليهم لانه مع ذلك لا يسيط عنه فضاء ما لم يدرك من الصلاة انتهى والحاصل انهم ضما احتج به الجمهور في المقام بحديث أبي هريرة حينئذ باللفظ الذي ذكره ابن خزيمة لقوله فيه قبل ان يقيم صاحب كاهة قدم وقد عرفت ان ذكر الركعة فيه منافي لمطلوبهم وابن خزيمة الذي عولوا عليه في هذه الرواية من القائلين بالمذهب الثاني كما عرفت ومن البعيد أن يكون هذا الحديث عنده صحيحاً ويذهب الى خلافه ومن الأدلة على ما ذهبنا اليه في هذه المسئلة حديث أبي قتادة وأبي هريرة المتفق عليهما بلفظ ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاقموا قال الحافظ في الفتح قد استدل بهما على ان من أدرك الامام ركعة لم يحتسب له تلك الركعة الا امر باتمامه ما فاتته لانه فاته القيام والقراءة فيه ثم قال ووجه الجمهور حديث أبي بكره وقد عرفت الجواب عن احتجاجهم له وقد ألف السيد العلامة محمد بن اسمعيل الأمير رسالة في هذه المسئلة ورجح مذهب الجمهور وقد كتبت اجاباً في الجواب عليها (وروى عبد الله ابن شاذان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان له امام فقرأه الامام له قراءة

١٥ نيل في وقتها وهم على غير ما روي جواب لما محدوف تقديره كبر (وكان) أي عمر (رجلاً جليداً) من الجلادة وهي الصلاة وزاد مسلم هنا الجوف أي رفيع الصوت يخرج صوته من جوفه بقوة (فكبر ورفع صوته بالتكبير) وفي استعماله التكبير سلوك طريق الادب والجمع بين المصلحتين احبدهما الذكر والاخرى الاستيقاظ وخص التكبير لانه أفضل الدعاء

الى الصلاة (فزال يكبر ويرفع صوته بالتكبير حتى استيقظ بصوته) أي بسبب صوته وللاربعة باللام أي لاجل صوته (النبي صلى الله عليه وآله وسلم) واستشكل كل من مع قوله صلى الله عليه وآله وسلم ان عيني تنامان ولا ينم قلبي وأجيب بان القلب انه لا يدرك الحركات المتعلقة به كاللام ١١٤ ونحوه ولا يدرك ما يتعلق بالعين لانها باعانة والقلب بقطان ولا يقال القلب

وان كان لا يدرك ما يتعلق بالعين من رؤية الفجر مثلاً لكنه يدرك اذا كان يقظاً فانا مرور الوقت الطويل فان من ابتداء طلوع الفجر الى ان حبت الشمس مدة طويلة لا تخفى على من لم يكن مستغرقاً لانا نقول بحتم أن يقال كان قلبه صلى الله عليه وسلم اذ ذلك مستغرقاً بالوحي ولا يلزم مع ذلك وصفه بالنوم كما كان يستغرق صلى الله عليه وآله وسلم حالة انشاء الوحي في البيضة وقيل الحكمة في ذلك بيان التشريع بالفعل لانه اوقع في النفس كما في قصة سهو في الصلاة وقريب من هذا جواب ابن المنير ان القلب قد يحصل له السهو في البيضة لمصلحة التشريع في النوم بطريق الاولى أو على السواء وقد أجيب عن أصل الاشكال باجوبة أخرى ضعيفة ذكرها الحافظ في الفتح (فلما استيقظ) صلى الله عليه وآله وسلم (شكوا اليه الذي أصابهم) ما ذكر (قال) أي تأييد القلوبهم لما عرض لها من الأسف على خروج الصلاة عن وقتها (لاضير أو لا يضر) أي لا ضرر يقال ضاره يضره ويضره والشك من عوف كما صرح به البيهقي والمعنى

رواه الدارقطني وقدرى مسنداً من طرق كاهما ضعف والصحيح انه مرسل (الحديث قال الدارقطني لم يسند عن موسى بن أبي عائشة غير أبي حنيفة والحسن بن عمار وهما ضعيفان قال وروى هذا الحديث سفيان الثوري وشعبة واسرائيل وشريك وأبو خالد والاني وأبو الاحوص وسفيان بن عيينة وحريث بن عبد الحميد وغيرهم عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد مرسل عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو الصواب انتهى قال الحافظ هو مشهور من حديث جابر وله طرق عن جماعة من الصحابة كاهما معلولة وقال في الفتح انه ضعيف عند جميع الحفاظ وقد استوعب طرقه وعمله الدارقطني وقد احتج به القائلون بان الامام بعمل القراءة عن المؤتم في الجهرية الفاتحة وغيرها والجواب انه عام لان القراءة مصدرة مضاف وهو من صنف العموم وحديث عبادة المتقدم خاص فلامراضة وقد تقدم الكلام على ذلك (وعن عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر فجعل رجل يقرأ خلفه سجد اسم ربك الاعلى فلما انصرف قال أيكم قرأ أو أيكم القارئ فقال الرجل أنا فقال لقد ظننت ان بعضكم خالفني ما متفق عليه) قوله خالفني أي نازعنيها ومعنى هذا الكلام الالتماسه في جهره أو رفع صوته بحيث اسمع غيره لا عن أصل القراءة بل فيه انهم كانوا يقرؤون بالسورة في الصلاة السرية وفيه اثبات قراءة السورة في الظهر والامام والمأموم قال النووي وهكذا الحكم عندنا ولنا وجه شاذ ضعيف أنه لا يقرأ المأموم السورة في السرية كما لا يقرأها في الجهرية وهذا غلط لان في الجهرية يؤمر بالانصات وهنا لا يسمع فلامعنى لسكونه من غير استماع ولو كان بعيداً عن الامام لا يسمع قراءته فالصحيح انه يقرأ السورة ما ذكرناه انتهى وظاهر الاحاديث المنع من قراءة ما عداه الا انما سمع من القرآن من غير فرق بين ان يسمع لمؤتم الامام أو لا يسمعه لان قوله صلى الله عليه وسلم فلا تقرأوا بيني من القرآن اذا جهرت يبدل على النهي عن القراءة عند مجرد وقوع الجهر من الامام وليس فيه ولا في غيره ما يشرع باعتبار السماع

• (باب التأمين والجهرية مع القراءة) •

(عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا أمن الامام فامنوا فان من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه وقال ابن شهاب كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول آمين رواه الجماعة الا أن الترمذي لم يذكر قول ابن شهاب وفي رواية اذا قال الامام غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين فان الملائكة تقول آمين وان الامام يقول آمين فن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه رواه أحمد

لا حرج عليهم اذ لم يعمدوا ذلك (ارقبوا) بصيغة الامر للجماعة المخاطبين من الصحابة (فارجل) أي النبي والنساق صلى الله عليه وآله وسلم ومن معه وفي رواية فارجلوا أي عقب أي هم بذلك وكان السبب في الارجل من ذلك الموضع حضور الشيطان فيه كما في مسلم واسدله على جواز تأخير الذاتية عن وقت ذكرها اذا لم يكن عن تغافل أو استمالة ولا يداود

من حديث ابن مسعود وشعروا عن مكانكم الذي أصابتكم فيه الغفلة وفيه رد على من يزعم أن العلة فيه كون ذلك كان وقت الكراهة بل في حديث الباب أنهم لم يستيقظوا حتى وجدوا حر الشمس وأسلم من حديث أبي هريرة حتى ضرب بهم الشمس وذلك لا يكون إلا بعد أن يذهب وقت الكراهة (فساد) صلى الله عليه وآله وسلم ١١٥ ومن معه (غير بعيد من نزل) بمن معه وفيه دلالة على أن الارتحال المذكور وقع على خلاف سيرهم المعتاد وقد قيل إنما أخر النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة لاشتغالهم بأحوالها وقيل تحريزا من العدو وقيل انتظارا لما نزل عليه من الوحي وقيل لأن المهل محل غفلة وفيه دلالة على أن الارتحال كان ناعوا غسوط من كان كذلك

قال القرطبي أخذهم ذابعض العلماء فقال من اتقبه من قوم عن صلاة فاتته في سفر فليتحول عن موضعه وإن كان واديا فليخرج عنه وقيل إنما يلزم في ذلك الوادي بعينه وقيل هو خاص بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم لأنه لا يعلم من حال ذلك الوادي ولا غيره ذلك إلا هو وقال غيره يؤخذ منه أن من حصلت له غفلة في مكان عن عبادة استحب له التحول منه ومنه أمر الساعس في سماع الخطبة يوم الجمعة بالتحول من مكانه إلى مكان آخر (فدعا بالوضوء) بفتح الواو (فتوضأ) صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه (ونودي بالصلاة) أي أذن بها كما عند مسلم والخارقي في آخر المواقيت واستدل به على الأذان للفوات (فصلى بالناس) فيه مشروعية الجماعة في الفوات (فلما انقضى)

والناسي) وفي الباب عن علي بن عبد الله بن ماجه وعن بلال بن رباح عن أبي موسى عن أبي عوانة وعن عائشة عن أحمد والطبراني وابن ماجه وعن ابن عباس عن عبد الله بن ماجه أيضا وفي استاده طه بن عمرو وقد تكلم فيه غيره واحد من أهل العلم وعن سلمان عن الطبراني في الكبير وفيه سعيد بن بشر وعن أم الحصين عن الطبراني في الكبير وفيه اسمعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف وعن أبي هريرة حديث آخر سباني وحديث ثالث عند النسائي وعن وائل ثلاثة أحاديث سباني ذكرها في المتن والشرح وذكر الحافظ محمد ابن ابراهيم الوزير رحمه الله أن في الباب أيضا عن أم سلمة وسمرة انتهى وعن ابن شهاب مرسل كأي حديث الباب وفي الباب أيضا عن علي بن عبد الله بن ماجه بن عيسى في الامالي وعنه موقوف عليه من طريق أبي خالد الواسطي في مجموع زيد بن علي وعنه أيضا موقوف عليه آخر من فعله عند ابن أبي حاتم وقال هذا عند أبي خطأ عن ابن الزبير من فعله عند الشافعي فهذه سبعة عشر حديثا وثلاثة آثار قوله إذا أمن الإمام فيه مشروعية التأمين للإمام وقد تعقب بان القضية شرعية فلا تدل على المشروعية ورد بان إذا تشعب بتحقيق الوقوع كما صرح بذلك أئمة المعاني وقد ذهب مالك إلى أن الامام لا يؤمن في الجهرية وفي رواية عنه مطلقا وكذا روى عن أبي حنيفة والكوفيين وأحاديث الباب ترددها ما هو أصح من حديث أبي هريرة في مشروعيته للإمام وظاهر الرواية الأولى من الحديث أن المؤتمر يقع التأمين عند تأمين الإمام وظاهر الرواية الثانية منه أنه يوقعه عند قول الإمام غير المغضوب عليهم ولا الضالين وجمع الجمهور بين الروايتين بأن المراد بقوله إذا أمن أي أراد التأمين يقع تأمين الإمام والمأموم معا قال الحافظ ويخالفه رواية معمر بن ابن شهاب بل يفتي إذا قال الإمام ولا الضالين فقولوا آمين فان الملائكة تقول آمين والإمام يقول آمين قال أخرجهما النسائي وابن السراج وهي الرواية الثانية من حديث الباب وقيل المراد بقوله إذا قال ولا الضالين فقولوا آمين أي إذا لم يقل الإمام آمين وقيل الأول لمن قرب من الإمام والثاني لمن تباعد عنه لأن جمهور الامام بالتأمين اخفض من جهره بالقراءة وقيل يؤخذ من الروايتين تخيير المأموم في قولها مع الإمام أو بعده قاله الطبري قال الخطابي وهذه الوجوه كلها محتملة وأبست بدون الوجه الذي ذكره يعني الجمهور قوله فأمّنوا استدله على مشروعية تأخير تأمين المأموم عن تأمين الإمام لأنه رتب عليه بالفاء ~~ممكن~~ قد تقدم في الجمع بين الروايتين أن المراد بالمقارنة وبذلك قال الجمهور قوله تأمين الملائكة قال النووي واختلاف في هؤلاء الملائكة فقبلهم الحفظة وقبل غيرهم لقوله صلى الله عليه وسلم من وافق قوله قول أهل السماء وأجاب الأولون بأنه إذا قاله الحاضرون من الحفظة قاله من فوقهم

أي انصرف (من صلاته إذا هو برجل) قال في الفتح لم أقف على تسميته ووقع في شرح العمدة للشيخ سراج الدين ابن الملا أنفة خلد بن رافع بن مالك الانصاري أخو رفاعه قال القسطلاني لكن وهما قائله (معتزل) أي منفرد عن الناس (لم يصل مع القوم) قال مامنه بأن لا أن تصل مع القوم قال) يارسول الله (أصابتني جنابة ولا ماء) أي موجود بالسكينة وما يفتح الهمزة

قال الحافظ ابن حجر ايمى وقال ابن دقيق العيد لاما اى موجود فعندى وفى حذف الخبر بسط اعذر له لما فيه من غموم النفي
كانه نفي وجود الماء بالكلية بحيث لو وجد بسبب أو سعى أو غير ذلك لحصله فاذا نفي وجوده مطلقا كان المبلغ فى النفي واعذر له
(قال) صلى الله عليه وآله وسلم ١١٦ (عليك بالصعيد) المذكور فى الآية الكريمة فقيموا صعيدا طيبا وفى رواية

مسلم بن زبير عنده مسلم فامره
ان يقيم بالصعيد (فانه يكنىك)
لاباحة الصلاة مطلقا لم يحدث
وهو الحق من انه يستباح بالتيمم
ما يستباح بالوضوء لانه طهارة
جعلها الله سبحانه بدلا عن الوضوء
عند عدم الماء ولابدل حكم المبدل
الاما خصه الدليل ولم يكن هذا
مما خصه الدليل واما الاستدلال
بما روى عن ابن عباس انه قال
بمن السنة أن لا يصلى بالتيمم
الا المكتوبة ثم يقيم للآخرى كما
أخرجه الدارقطني والبيهقي فى
استناده الحسن بن عمارة وهو
متروك مجمع على تركه وقد روى
عن غيره نحوه ذلك من قوله غير
مرفوع منها عن على رضى الله
عنه وفى استناده ضعيفان وهما
الحارث الاعور والحجاج بن ارطاة
ومنها عن عمرو بن العاص وابن
عمرو ولا تقوم بشئ من ذلك حجة
والهيب عن قال انه يجبر ما فيها
بالاجماع فان المرفوع باطل
والموقوف لا جهة فيه قاله الحافظ
الشوكاني فى السبل وفى هذه
القصة مشروعية التيمم للجنب
وفيهما جواز الاجتهاد بمحضرة
النبي صلى الله عليه وآله وسلم لان
سباق القصة يدل على ان التيمم
كان معلوما عندهم لكنه صريح

حتى يمتحن الى اهل السما والمرايا بالموافقة الموافقة فى وقت التامين فيؤمن مع تأمينهم
قاله النووي قال ابن المنبر الحكمة فى اثبات الموافقة فى القول والزمان أن يكون المأموم
على يقظة لا لاثيان بالوظيفة فى محايها وقال القاضى عياض معناه وافقهم فى الصفة
والخشوع والاخلاص قال الحافظ والمراد بتامين الملائكة استغفارهم لمؤمنين قوله
آمين هو بالمد والتخفيف فى جميع الروايات وعن جميع القراء وحكى أبو نصر عن حمزة
والكشافى الامالة وفيه ثلاث لغات أخر شاذة القصر حكاها ذهب وانشد له شاهدا وأذكره
ابن درستويه وطعن فى الشاهد بانه لضرورة الشعر وحكى عياض ومن تبعه عن ذهب
انه انما أجاز فى الشعر خاصة والثانية التشديد مع المد والثالثة التشديد مع القصر
وخطاها جماعة من أئمة اللغة وآمين من أسماء الأفعال ويفتح فى الوصل لانه مماثل
كيف ومعناه اللهم استجب عند الجمهور وقيل غير ذلك مما يرجع جميعه الى هذا المعنى
وقيل انه اسم لله حكاه صاحب القاموس عن الواحدى والحديث يدل على مشروعية
لتأمين قال الحافظ وهذا الأمر عند الجمهور للندب وحكى ابن بزرة عن بعض أهل العلم
وجوبه على المأموم مما يظاهر الأمر وأوجبته الظاهرية على كل من يصلى والظاهر من
الحديث الوجوب على المأموم فقط لكن لا مطلقا بل مقيدا بان يؤمن الامام واما الامام
والمفرد فنه سدوب فقط وحكى المهدي فى البحر عن العترة جميعا ان التامين بدعة وقد
عرفت نبوته عن على عليه السلام من فعله وروايته عن النبي صلى الله عليه وسلم فى كتب
أهل البيت وغيرهم على انه قد حكى السيد العلامة الامام محمد بن ابراهيم الوزير عن الامام
المهدي محمد بن الطاهر وهو أحد أئمتهم المشاهير انه قال فى كتابه الرياض السنية ان رواية
التامين جم غفيرة قال وهو مذهب زيد بن على وأحمد بن عيسى انتهى وقد استدل
صاحب البحر على ان التامين بدعة بحديث معاوية بن الحكم السلى ان هذه صلاتنا
لا يصلح فيها شئ من كلام الناس ولا يشك ان أحاديث التامين خاصة وهذا عام فان كانت
أحاديثه الواردة عن جمع من الصحابة لا يقوى بعضها على تخصيص حديث واحد من
الصحابة مع انه ساند درجة تحت العمومات القاضية بمشروعية مطلق الدعاء فى الصلاة
لان التامين دعاء فليس فى الصلاة تشبه وقد اثبتته العترة فما هو جوابهم فى اثباته فهو
الجواب فى اثبات ذلك على ان المراد بكلام الناس فى الحديث هو تكليمهم لانه اسم
مصدر كالم لا تكلم ويدل على ان ذلك السبب المذكور فى الحديث واما القدح فى مشروعية
التامين بانه من طريق واثل بن حجر فهو ثابت من طريق غيره فى كتب أهل البيت وغيرها
فانه مروي من جهة ذلك العدد الكثير وأما ما رواه فى الجامع الكافى عن القاسم
ابن ابراهيم ان آمين ليست من لغة العرب فهذه كتب اللغة يابجها على ظهر البسيطة

فى الآية عند الحديث الأصغر بناء على ان المراد بالامامة ما دون الجماع وأما الحديث الاكبر فليست صريحة فيه (وعن
فكانه كان يعتقد ان الجنب لا يقيم فعلم بذلك مع قدرته على ان يسأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن هذا الحكم ويحقل
انه كان لا يعلم مشروعية التيمم أصلا وكان حكمه حكيم فاقبل الطهورين ويؤخذ من هذه القصة ان للعالم اذا رأى فعلا محملا

أن يدل فاعله عن الحال فيه ليوضح له وجه الصواب وفيه التحريض على الصلاة في الجماعة وإن ترك الشخص الصلاة بحضرة المصلّي معيب على فاعله بغير عذر وفيه حسن الملاحظة والرفق في الاتكاري ويؤخذ من هذا الحديث الاكتفاء في البيان بما يحصل به المقصود من الافهام لأنه أحاله على الكيفية المعلومة من الآية ١١٧ ولم يصرح له بما يدل قوله يكفيك على

أن التيمم في مثل هذه الحالة لا يلزمه القضاء ويحتمل أن يكون المراد يكفيك أي للاداء فلا يدل على ترك القضاء (ثم سار النسب صلى الله عليه) وآله (وسلم فاشتكى إليه) وإلى الله صلواته وسلامه عليه (الناس من العطش فنزل) صلى الله عليه وآله وسلم (فدعا فلانا) هو عمران ابن حصين كما دل عليه رواية مسلم ابن زبير عندهم (كان يسميه ابورجاء) العطاردي (ونسبه عوف) الاعرابي (ودعا عليا) هو ابن أبي طالب (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم لهما (اذميا فابتغيا) من الابتغاء وللأصلي فابتغيا وهو من التسلاني أي فاطميا (الماء) وفيه الجري على العادة في طلب الماء وغيره وإن السبب في ذلك غير قاض في التوكل (فانطلقا فلتقيا امرأة بين هذاتين) تفتية من ادة بفتح الميم والزاي الراوية أو القرية الكبيرة وسميت بذلك لأنه يزد فيها جلد آخر من غيرها (أو) بين (سطيحتين) تفتية سطيحة بفتح السين وكسر الطاء المهملتين بمعنى المزادة أو وعاء من جلدتين سطح أحدهما على الآخر والشك من الراوي وهو عوف (من ماء

(وعن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا تلا غير المغضوب عليهم

ولا الضالين قال آمين حتى يسمع من يليه من الصنف الأول رواه أبو داود وابن ماجه وقال حتى يسمعها أهل الصنف الأول فيرتج بها المسجد) الحديث أخرجه أيضا الدارقطني وقال اسناده حسن والحاكم وقال صحيح على شرطهما والبيهقي وقال حسن صحيح وأشار إليه الترمذي وهو يدل على مشروعية التأمين للإمام ومشروعية الجهر به وقد تقدم الخلاف في ذلك واستدلوا على مشروعية الجهر به بحديث عائشة مرفوعا عند أحمد وابن ماجه والطبراني باللفظ ما حسدتكم اليهود على شيء ما حسدتكم على السلام والتأمين وحديث ابن عباس عند ابن ماجه باللفظ قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما حسدتكم اليهود على شيء ما حسدتكم على قول آمين فاكثروا من قول آمين اه

وعن وائل بن حجر قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرأ غير المغضوب عليهم

ولا الضالين فقال آمين بفتحها صوته رواه أحمد وأبو داود والترمذي) الحديث أخرجه أيضا الدارقطني وابن حبان وزاد أبو داود ورفع بها صوته قال الحافظ وسنده صحيح وصححه الدارقطني وأعله ابن القطان بحجر بن عيسى وقال أنه لا يعرف وخطأه الحافظ وقال أنه ثقة معروف قيل له حجة وثقة يحيى بن معين وغيره وروى الحديث ابن ماجه وأحمد والدارقطني من طريق أخرى بلفظ وخفض بها صوته وقد أعلت باضطراب شعبية في اسنادها ومتهاوروا هاسفيان ولم يضطرب في الاسناد ولا المثل قال ابن القطان اختلف شعبية وسفيان قتال شعبية خنض وقال الثوري رفع وقال شعبية حجر أبو عيسى وقال الثوري حجر بن عيسى وصوب البخاري وأبو زرعة قول الثوري وقد جزم ابن حبان في الثقات أن كنيته كاسم أبيه فيكون ما قاله صوابا وقال البخاري أن كنيته أبو السكن ولا مانع من أن يكون له كنيته وقد ورد الحديث من طرق ينتهي بها علاله بالاضطراب من شعبية ولم يبق إلا التعارض بين شعبية وسفيان وقد رجحت رواية سفيان بمتابعة اثنين له بخلاف شعبية فلذلك جزم الفقادبان روايته أصح كما روى ذلك عن البخاري وأبي زرعة وقد حسن الحديث الترمذي قال ابن سيد الناس ينبغي أن يكون صحيحا وهو يدل على مشروعية التأمين للإمام والجهر ومد الصوت به قال الترمذي وبه يقول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين ومن بعدهم يروون أن الرجل يرفع صوته بالتأمين ولا يخفيها وبه يقول الشافعي وأحمد وأصحق اه

(باب حكم من لم يحسن فرض القراءة)

(عن رفاعه بن رافع أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علم رجلا الصلاة فقال إن كان

على بعير لها فقال لا لها ابن الماء قالت عهدى بالماء امس) بالبناء على الكسر عند الجازيين ويعرب غير منصرف للعلمية والعدل عند تميم فتفتح سينه إذا كان ظرفا ويحتمل أن يكون عهدى مبتدأ وبالماء متعلق به وامس ظرف له وقوله (هذه الساعة) يدل من لم يسد بيل بعض من كل أي مثل هذه الساعة والخبر محذوف أي حاصل ونحوه وقبل غير ذلك (ونقرأنا) أي رجالنا (خلوفا)

بضم الخاء المجهدة واللام المخففة والنصب على الحال السادسة بالخبر قاله الحافظ وغيره وتعقبه العيني وقال لا وجه ما قاله
الكرمانى انه منصوب بكان المقصورة وللاصملي خلوف بالرفع أى غيب أو خرج رجالهم للاستقامة وخلقوا النساء أو غابوا
وخلفوهن (قالها انطلق اذا قالت ١١٨ الى ابن قالا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالت الذى يقال له

معك قرآن فاقرا والافاحد الله وكبره وهله ثم اركع رواء أبو داود والترمذى وعن
عبد الله بن أبي أوفى قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال انى لا استطيع ان
أخذ شيئا من القرآن فعلمنى ما يجوزنى قال قل سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر
ولا حول ولا قوة الا بالله رواء أحمد وأبو داود والنسائى والدارقطنى والنظمه فقال انى
لا استطيع ان أتعلم القرآن فعلمنى ما يجوزنى فى صلاتى فذكره) اما الحديث الاول فهو
طرف من حديث المسبى وصلاته وأخرجه النسائى أيضا وقال الترمذى حديث رفاعه
حسن وأما الحديث الثانى فاخرجه أيضا ابن الجارود وابن حبان والحاكم وفى اسناده
ابراهيم بن سمعيل السكسكى وهو من رجال البخارى لكن عيب عليه اخراج حديثه
وضعه النسائى وقال ابن القطان ضعفه قوم فلم يأتوا بحجة وقال ابن عدى لم أجده
حديثا منكر الماتن وذكره النووى فى الخلاصة فى فصل الضعيف وقال فى شرح المذهب
رواه أبو داود والنسائى باسناد ضعيف ٥ ولم ينفرد بالحديث ابراهيم فقد رواه الطبرانى
وابن حبان فى صحيحه أيضا من طريق طلحة بن مصرف عن ابن أبي أوفى ولكن فى اسناده
الضعف بن موفق وضعفه أبو حاتم كذا قال الحافظ قوله فاحمد الله الخ قيل قد عين الحديث
الثانى لفظ الحمد والتكبير والتلليل المأمور به ولا يخفى انهم من التقييد بما وافق المطلق
قوله انى لا استطيع رواء ابن ماجه بالنظر انى لا أحسن من القرآن شيئا قال شارح
المصابيح اعلم ان هذه الواقعة لا تجوز ان تكون فى جميع الازمان لان من يقدر على
تعلم هذه الكلمات لا محالة يقدر على تعلم الفاتحة بل تأويله لا استطيع ان اعلم شيئا
من القرآن فى هذه الساعة وقد دخل على وقت الصلاة فاذا فرغ من تلك الصلاة لزمه
ان يعلم والحديثان يدلان على أن الذكر المذكور ويجزئ من لا يستطيع ان يتعلم
القرآن وليس فيه ما يقتضى التكرار فظاهر أنها تسكنى مرة وقد ذهب البعض الى
أنه يقوله ثلاث مرات والقائلون بوجوب الفاتحة فى كل ركعة لعلمهم يقولون بوجوبه
فى كل ركعة

• (باب قراءة السورة بعد الفاتحة فى الاوليين وهل تسن قراءتها فى الاخرين أم لا) •

(عن أبي قتادة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ فى الظهر فى الاولى - ينه بام
الكتاب وسورتين وفى الركعتين الاخرين بقائمة الكتاب ويسمى عن الآيات احيا ناو يطول
فى الركعة الاولى ما لا يطيل فى الثانية وهكذا فى العصر وهكذا فى الصبح متفق عليه
ورواء أبو داود وزاد قال فقلنا انه يريد بذلك ان يدرك الناس الركعة الاولى) قوله
الاوليين يقتضيانيتين تسمية الاولى وكذا الاخرين قوله وسورتين أى فى كل ركعة سورة

الصائغ) بالهمز من صبا أى
خرج من دين الى آخر ويرى
من صبي يصبا أى المائل (قالا
هو الذى تعنين) أى تريد بن فيه
تخاص حسن لانهم لو قالوا
لان ذات المقصود ولو قالنا لم كان
فيه تقرير ان يكون عليه السلام
صائغا فخلصناهم هذا اللفظ وأشارا
الى ذاته الشريفة لا الى تسميتها
وفيه جواز الخلوة بالاجنبية فى
مثل هذه الحالة عند من الفتنة
(فانطأق) معنا اليه (فأأ) أى
على وعمران (بها الى النبي صلى
الله عليه وآله وسلم) وحديثه
الحديث الذى كان بينهما وبينها
(قال) عمران (فاستزلوها عن
بعيرها) اى طلبوا منها النزول
عنه وجمع باعتبار على وعمران
ومن تبعهما من يعينهما قال
بعض النحارج المتقدمين انما
أخذوها واستجازوا أخذها
لانها كانت كافتة حرية وعلى
تقدير أن يكون لها عهد
فضمورة العطف تبيح للمسلم
الماء المأول اغنيه على عوض
والانفوس الشارع تفدى بكل
شئ على سبيل الوجوب (ودعا
النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
بعد أن احضر وهاب بن يديه (بأنه
ففرغ فيه) من التفرغ
وللشك فيه فى فافرغ من الافراغ
(أو السلطينتين) أى أفرغ من أفواههما والشك من الراوى زاد الطبرانى والبيهقى من هذا الوجه فتمهض فى الاناء واعاده
فى أفواه المزادتين وبهذه الزيادة تنضح الحكمة فى ربط الافواه بعد قبحها وعرفت منها ان البركة انما حصلت بمشاهدة بريقه

وللشك فيه فى فافرغ من الافراغ (من أفواه المزادتين) جمع فى موضع التثنية على حذف قد صفت قلوبكم ويدل
(أو السلطينتين) أى أفرغ من أفواههما والشك من الراوى زاد الطبرانى والبيهقى من هذا الوجه فتمهض فى الاناء واعاده
فى أفواه المزادتين وبهذه الزيادة تنضح الحكمة فى ربط الافواه بعد قبحها وعرفت منها ان البركة انما حصلت بمشاهدة بريقه

الظاهر المبارك للامام (وأوكا) أي ربط (افواههما واطلق) أي فتح (العزالي) بفتح المهملة والزاي وكسر اللام ويجوز فيها
 وفتح الياء جمع عزلاء باسكان الزاي والمد أي قم المزاد من الاسفل وهي عروته التي يخرج منها الماء بسعة ولكل من اذنه عزلا وان
 من أسفله (ونودي في الناس اسقوا) بهمزة وصل من سقى فتكسر ١١٩ أو قطع من أسقى فتفتح أي اسقوا غيركم
 كالذواب ونحوها (واستقوا

فسقى من سقى) وزاد ابن عساكر
 من شاه (واستقى من شاه) فرق
 بينه وبين سقى لانه لنفسه واستقى
 لغيره من ماشية ونحوه واستقى
 قيل بمعنى سقى وقيل انما يقال
 سقىته لنفسه واستقىته لما شربه
 (وكان آخر ذلك أن اعطى الذي
 اصابته الجذابة) وكان معتزلا
 (ابا من ماء) واستدل به - ذه
 القصص على تقديم مصالحة شرب
 الآدمي والحيوان على غيره
 كصلصة الطهارة بالماء التأخير
 المحتاج اليها عن سقى واستقى
 ولا يقال قد وقع في رواية مسلم
 ابن زريق غير انما نسق به - برا
 لانه محمول على ان الابل لم تكن
 محتاجة اذ ذلك الى السقى
 فيحمل قوله فسقى على غيرها
 (قال) أي النبي صلى الله عليه
 وآله ولم لا الذي اصابته الجذابة
 (اذبح فأزغسه عليك وهي)
 أي والحال أن المرأة (قاعة تنظر
 الى ما ينعمل) بالبناء المعجول
 (بما هو ايم الله) أصله ايم الله
 وهو اسم وضع للقسم هكذا ثم
 حذفت منه النون تخفيفا والقه
 ألف وصل مفتوحة ولم يبق
 كذلك غيرها أي ايم الله قسمي
 وفيها لغات جمع منها الدوى في

ويدل على ذلك ما ثبت من حديث أبي قتادة في رواية البخاري بالفظ كان النبي صلى الله
 عليه وسلم يقرأ في الركعتين من الظهر والعصر بفاتحة الكتاب وسورة سورة وفيه دليل
 على اثبات القراءة في الصلاة السرية وقد أخرج أبو داود والقساني عن ابن عباس
 انه سئل أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر والعصر فقال لا لا قيل
 له فله كان يقرأ في نفسه فقال خسا هذه أشد من الأولى فكان عبدا ما مورا بلغ
 ما أرسل به الحديث وهو كما قال الخطابي وهم من ابن عباس وقد ثبت القراءة في السرية
 أبو قتادة وخباب بن الارت وغيرهما والاثبات مقدم على النفي وقد تردد ابن عباس في
 ذلك فروى عنه أبو داود انه قال لا أدري أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر
 والعصر أم لا وفي هذه الرواية دليل على انه اعتمد في الأولى على عدم الدراية لا على قرائن
 دلت على ذلك قوله ويسمعنا الآية احيانا فيه دلالة على جواز الجهر في السرية وهو يرد
 على من جعل الاسرار شرط الصحة الصلاة السرية وعلى من أوجب في الجهر مجود السهو
 وقوله احيانا يدل على انه تذكر ذلك منه قوله ويطول في الركعة الأولى استدل به على
 استحباب تطويل الأولى على الثانية سواء كان التطويل بالقراءة أو بتبليها مع استواء
 المقروء في الأولين وقد قيل ان المستحب التسوية بين الأولين فاستدلوا بحديث سعد
 عند البخاري ومسلم وغيرهما وسيأتي وكذلك استدلوا بحديث أبي سعيد الآتي عند مسلم
 واجدانه كان صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر في الأولى وفي كل ركعة قدر ثلاثين آية
 وفي رواية لابن ماجه ان الذين حرروا اذا كانوا ثلاثين من العصابة وجعل صاحب هذا
 القول تطويل الأولى المذكور في الحديث بسبب دعاء الاستفتاح والتعوذ وقد جمع
 البيهقي بين الاحاديث بان الامام يطول في الأولى ان كان منتظرا لاحد والا سوى بين
 الأولين وجمع ابن حبان بان تطويل الأولى انما كان لاجل الترتيل في قراءتهم مع استواء
 المقروء في الأولين تلا وهذا في الصبح الخ فيه دليل على عدم اختصاص القراءة
 بالفاتحة وسورة في الأولين وبالفاتحة فقط في الآخرين والتطويل في الأولى بصلاة الظهر
 بل ذلك هو السنة في جميع الصلوات قوله فظننا انه يريد الخ فيه ان الحكمة في التطويل
 المذكور هي انتظار الداخل وكذا روى هذه الزيادة ابن خزيمة وابن حبان وقال القرطبي
 لاجبة فيه لان الحكمة لاتعال بها الخ فائها وعدم انضباطها والحديث يدل على مشروعية
 القراءة بفاتحة الكتاب في كل ركعة وقد تقدم الكلام عليه وعلى قراءة سورة مع الفاتحة
 في كل واحدة من الأولين وعلى جواز الجهر ببعض الآيات في السرية (وعن جابر بن
 سمرة قال قال عمر سعد لقد شكوتني كل نبي حتى الصلاة قال أما أنا فامدني الأولين

ثم ذيه سبع عشرة وبلغها غير عشرين وبسته فادمنه جواز التوكيد باليمين وان لم يتهين (لقد اقلع) بضم الهمزة أي كيف
 (عنما وانه ليخيل اليها انها أشد ملته) بكسر الميم وسكون اللام أي امتهلا وفي رواية للبيهقي املاء (منها) والمراد انهم يظنون
 ان ما في فيها من الماء أكثر مما كان أولا (حين ابتدأ فيها) وهذا من أعظم آياته وباهر دلائل نبوته حيث توضحوا بشر بوارسة وا

واغتـلـل الجانب بل في رواية مسلم بن زهير أنهم ملؤا كل قرية كانت معهم مما سقط من العزالي وبقيت المزدانان مملوءتين بل تخيل الصابئة ان ماءها أكثر مما كان أولا (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) لا صحابة (اجعوا لها) لعله تطيبها لخطاها في مقابلته حسبما في ذلك الوقت عن المسير ١٢٠ الى قومها وما بالها من مخافتها أخذ ما تم الا انه عوض عما أخذ من الماء

قال في الفتح فيه جواز الاخذ لانه محتاج برضا المطلوب منه أو بغير رضاه ان تعين وفيه جواز المعاطاة في مثل هذا من الهبات والاباحات من غير لفظ من المعطى والاخذ (بجمعها) من بين) وفي رواية ما بين (جموة) ترا جود غمر المديسة (ودقيقة وسويقة) بفتح أولهما ولكرية بضمهم ما صغر بن مثقالين (حتى جمعوا لها طعاما) زاد أحمد في روايته ~~كثيرا~~ الطعام في الافنة ما يؤكل قال الجوهرى وربما خص الطعام بالبروفية اطلاقا فظ الطعام على غير الخنطة والذرة خلافا لمن أي ذلك او المعنى حتى جمعوا لها طعاما غير ما ذكر من الجموة وغيرها (بجمعها) أي الذي جمعوه ولا يذرح جمعها أي الانواع المجموعة (في ثوب وجعلوها) أي المرأة (على بغيرها) وضعوا الثوب) بما فيه (بين يديها) أي قدامها على البعير (قال لها) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وللأصملي قالوا لها أي الصحابة بأمره صلى الله عليه وآله وسلم (تعليين) أي اعلى (مارزتنا) أي ما نقضا (من ماثل شبا) وظاهره ان جميع ما أخذوه من الماء مما زاده الله تعالى وأرجده وانه لم يختلط فيه شيء من مائها في الحقيقة وان كان في الطاهر مختلطاً وهذا أبعد وأغرب في المحجزة وهو ظاهر قوله (ولكن الله هو الذي اسقانا) ولا بن عساكر سقانا ويحتمل ان يكون المراد ما نقضنا من مقدار ما نكث شيئا وقد اشتمل ذلك على علم عظيم من أعلام النبوة واستدل به ذاعلي جواز استعمال أو في المشركين ما لم يتيقن فيها النجاسة

واحد في الآخرين ولا ألوما اقتديت به من صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال صدقت ذلك الظن بك أو ظني بك متفق عليه) قوله شكول يعني أهل الكوفة وفي رواية للبخاري شكك أهل الكوفة بهذا قوله في كل شيء قال الزبير بن بكار في كتاب النسب رفع أهل الكوفة عليه أسماء كشفها عمر فوجد بها باطلة ولكن عزله واستعمل عليهم عمار بن ياسر قال خليفة استعمل عمار على الصلاة وابن مسعود على بيت المال وعثمان بن حنيف على مساحة الأرض قوله قام في رواية في الصحيحين ~~فأرسل~~ في الأولين وهما متقاربان قال القرطبي أي أقيم طويلا أطول فيهما القراءة ويحتمل التطويل لما هو أعم كاذكاروا القراءة والركوع والسجود والمعهود في التفرقة بين الركعات انما هو في القراءة قوله واحذف بفتح الهمزة وسكون الحاء الملهة قال الحافظ وكذا هو في جميع طرق هذا الحديث التي وقفت عليها الكنف في رواية البخاري واحذف بضم الهمزة وكسر الحاء الملهة والمراد بالحذف التطويل وتقصيرهما عن الأولين لاحذف أصل القراءة والاخلال بها ~~فكان~~ أنه قال احذف المد وفيه دليل على أن الأولين من الرباعية متساويان في الطول وكذا الأوليان من الثلاثية وقد تقدم الكلام على ذلك وفيه دليل أيضا على تساوي الآخرين قوله ولا ألومذ الهمزة من ألوم وضمة اللام بعدها أي لا أقصر في ذلك قوله ذلك الظن بك فيه جواز مدح الرجل الجليل في وجهه اذ لم يخف عليه فتنة باعجاب ونحوه والنهي عن ذلك انما هو لمن خيف عليه وقد جاءت أحاديث كثيرة باتباعه في الصحيحين والمد في الأولين يدل على قراءة زيادة على فاتحة الكتاب ولذا اورد المصنف الحديث دليلا لقراءة السورة بعد الفاتحة (وعن أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الأوليين في كل ركعة قدر ثلاثين آية وفي الآخرين بين قدر قراءة خمس عشرة آية أو قال نصف ذلك وفي العصر في الركعتين الأولىين في كل ركعة قدر قراءة خمس عشرة آية وفي الآخرين قدر نصف ذلك رواه أحمد ومسلم) الحديث يدل على استحباب التطويل في الأوليين من الظهر والآخر بين منته لان الوقوف في كل واحدة من الآخر بين منته مقدار خمس عشرة آية يدل على انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ بزيادة على الفاتحة لانها ليست الا سبع آيات وقوله في الآخرين قدر خمس عشرة آية أي في كل ركعة كما يشعر بذلك السياق ويدل أيضا على استحباب التخفيف في صلاة العصر وجعلها على النصف من صلاة الظهر وقدره مسلم وأبو داود والنسائي عن أبي سعيد من طريق أخرى هذا الحديث بدون قوله في كل ركعة ولفظه غزونا قباه

تعالى وأرجده وانه لم يختلط فيه شيء من مائها في الحقيقة وان كان في الطاهر مختلطاً وهذا أبعد وأغرب في المحجزة وهو ظاهر قوله (ولكن الله هو الذي اسقانا) ولا بن عساكر سقانا ويحتمل ان يكون المراد ما نقضنا من مقدار ما نكث شيئا وقد اشتمل ذلك على علم عظيم من أعلام النبوة واستدل به ذاعلي جواز استعمال أو في المشركين ما لم يتيقن فيها النجاسة

وفيه إشارة إلى أن الذي أعطاه ليس على سبيل العوض عن ما تم ابل على - بيل النكرم والتفضل (فانت اهلها وقد احتسبت عنهم قالوا) أي أهلها (ما حبسك يا فلانة قالت الحب) أي حبسني الحب (لغني رجلا ن فذه بابي إلى هذا الرجل الذي يقال له الصابي ففعل كذا وكذا فوالله انه لا يصبر الناس من بين هذه وهذه) عشرين ١٢١ البائية وكان المناجب التعبير في بدل

من على ان حروف الجر قد ينوب بعضها عن بعض (وقالت) أي أشارت (باصبعها) وهو من اطلاق القول على الفعل (الوسطى والسبابة) لانه يشار بها عند الخاصة والسب وهي المسببة لانه يشار بها إلى التوحيد والتنزيه (ترفعهما إلى السماء تعني) المرأة (اسماء والارض) وانه لرسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم حقا) هذا منها ليس أي ان للشك انكنا أخذت في الظرف أعقبها الحق فأمنت بعد ذلك (فكان المساوون بعد ذلك يغفرون) من آثاراً ومن غاروه قليل أي دفع الخيل في الحرب (على من حو لها من المشركين ولا يصيبون الصرم الذي هي منه) بكسر الصاد وسكون الراء النقر ينزلون بأهلهم على الماء وأيات من الناس مجتعة وانما لم يغيروا عليهم هم وهم كره لا طمع في اسلامهم بسببها أو لرعاية ذمامها (فقلت) أي المرأة (يوما أقومها ما أرى) بمعنى أعلم أي الذي اعتقد (أن هؤلاء القوم يدعونكم) من الاغارة (عمدا) لاجلهم ولا نسيانا ولا خوفا منكم بل مراعاة لما سبق بيني وبينهم (فهمل

في الركعتين الاولي من الظهر فينبغي حل المطلق في هذه الرواية على المقيد بقوله في كل ركعة والحكمة في اطالة الظهر انما في وقت غفلة بالانوم في القائلة فطولت ليدركها المتأخر والعصر ليست كذلك بل تفعل في وقت تعب أهل الاعمال فغفقت وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يطول في صلاة الظهر تطوا بلازائد على هذا المقدار كما في حديث ان صلاة الظهر كانت تقام ويذهب الذاهب إلى البقيع فيعصى حاجته ثم يأتي أهله فيتوضأ ويدرك النبي صلى الله عليه وسلم في الركعة الاولى مما يطيلها

• (باب قراءة سورتين في كل ركعة وقراءة بعض سورة وتدكيس السور في ترتيبها وجواز تكررها) •

(عن أنس قال كان رجل من الانصار يؤمهم في مسجد قبا فكان كلما افتتح سورة يقرأ بها لهم في الصلاة مما يقرأ به افتتح بقل هو الله أحد حتى يفرغ منها ثم يقرأ سورة أخرى معها فكان يصنع ذلك في كل ركعة فلما اتاهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخبروه الخبر فقال وما يحملك على لزوم هذه السورة في كل ركعة قال اني احبها قال حين اياها ادخلت الجنة رواه الترمذي وأخرجه البخاري قه ليقا) الحديث قال الترمذي حسن صحيح غريب وأخرجه البزار والبيهقي والطبراني قوله كان رجل هو كان يوم بن الهدم ذكره ابن منده في كتاب التوحيد وقيل قتادة بن النعمان وقيل مكثوم بن هدم وقيل كرز بن هدم قوله افتتح بقل هو الله أحد قدسك به من قال لا يشترط قراءة الفاتحة وأجيب بأن الراوي لم يذكر الفاتحة للعلم بأنه لا بد منها فيكون معناه افتتح سورة بعد الفاتحة أو ان ذلك قبل ورود الدليل على اشتراط الفاتحة قوله فكان يصنع ذلك في كل ركعة لفظ البخاري فكلهم أصحابه وقالوا انك تفتتح بهذه السورة لا ترى انها تجزئك حتى تقرأ بأخرى فاما ان تقرأ بها واما ان تدعها وتقرأ بأخرى فقال ما أبأسركها ان أحبيتم ان أوكمكم بذلك فعلت وان كرهتم ذلك تركتكم وكانوا يرون انه من أفضلهم وكرهوا أن يؤمهم غيره فلما أتاهم النبي صلى الله عليه وسلم أخبروه الخبر فقال يا فلان ما يمنعك أن تفعل ما يأمرك به أصحابك وما يحملك الخ قوله ما يحملك أجابه عن الحامل على الفعل بأنه المحبة وحدها قوله ادخلت الجنة التبشير له بالجنة يدل على الرضا بفعله وعبر بالفعل الماضي وان كان الدخول مسببا لا تنبها على تحقيق الوقوع كما يص عليه أئمة المعاني قال ناصر الدين بن المنير في هذا الحديث ان المقاصد تفسر أحكام الفعل لان الرجل لو قال ان الحامل له على اعادتها انه لا يحفظ غيرها لا يمكن أن يأمره بحفظ غيرها لكانه اعلم بحفظها فظهرت صحة قصده فقصوبه قال وفيه دليل على جواز تخصيص بعض القرآن بميل النفس اليه

الحديث كله - بمصر يرون وفيه التحديث والعنسة والقول وأخرجه البخاري أيضا في علامات النبوة - وسلم في الصلاة هي لغة الدعاء بخير قال الله تعالى وصل عليهم أي ادع لهم وشرع أقوال وأفعال مفتحة بالنسكبير • (كتاب الصلاة) •

محنة بانسليم (بسم الله الرحمن الرحيم) عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال كان أبوذر رضي الله عنه يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم قال فرج) أي فتح (عن سقف بيتي) أضافه لنفسه لأن الإضافة تكون بآدنى ملايسة والافهوييت أم هاني كاثبت (وأما مكة فنزل جبريل) ١٢٢ عليه السلام من الموضع المفروح في السقف مباغاة في المفاجأة (ففرج)

بفحات أي شق (صدري) الذي رجحه القاضي عياض أن شق الصدر كان وهو غير عند مرضعة حليلة وتعقبه السهيلي بأن ذلك وقع مرتين وهو الصواب فالشق الأول كان لنزع العلقة التي قبل له عندها - فذا حظ الشيطان منك والشق الثاني كان لاستعداده للتلقي الحاصل له في تلك الليلة وقد روى الطيالسي والحريث في مسندهما من حديث عائشة أن الشق وقع مرة أخرى عند مجي جبريل له بالوحى في غار حرا ومناسبة ظاهرة وروى الشق أيضا وهو ابن عشر أو نحوها في قصة له مع عبد المطلب أخرجهما أبو نعيم في الدلائل وروى أخرى خامسة ولا تثبت (ثم غسله بما زهرم) وانما اختاره عن غيره من المياه فضله على غيره من المياه أولانه يقوى القلب (ثم جابطت) هي مؤنثة وتذكر على معنى الاناء وخص بذلك لانه آلة الفصل عرفا (من ذهب) لانه أعلى أو ألى الجنة ولا يقال فيه استعمال آية الذهب لانه قول أن ذلك كان قبل التحريم لانه انما وقع بالمدينة وقد استبعد من استدله على جواز تحلية المصنف وغيره لأن

والاستكثار منه ولا يعد ذلك هجرا بالغيره والحديث يدل على جواز قراءة سورتين في كل ركعة مع فاتحة الكتاب على ذلك التأويل من غير فرق بين الأوليين والآخرين لأن قوله في كل ركعة يشمل الآخرين (وعن حذيفة قال صليت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذات ليلة فافتتح البقرة فقلت يركع عند المائة ثم مضى فقلت يصلي بها في ركعة فمضى فقلت يركع بها فمضى ثم افتتح النساء فقرأها ثم افتتح آل عمران فقرأها ثم تلا إذا مر بالآية فقيمها أتبسج سج وذا مر بسؤال سأل وإذا مر بتعوذ ثم ركع فجعل يقول سبحان ربي العظيم وكان ركوعه فخو من قيامه ثم قال سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد ثم قام قريبا طويلا قريبا فمما ركع ثم سجد فقال سبحان ربي الأعلى فكان سجوده قريبا من قيامه روى أحمد ومسلم والنسائي قوله فقلت يصلي بها في ركعة قال النووي معناه ظننت أنه يسلم بها فيقسمها على ركعتين وأراد بالركعة الصلاة بكالها وهي ركعتان ولا بد من هذا التأويل لينتظم الكلام بعده قولاً فمضى معناه قرأ معظمها بحيث غلب على ظني أنه لا يركع الركعة الأولى إلا في آخر البقرة فحينئذ قلت يركع الركعة الأولى بها فجاء وزوا فتفتح النساء قوله ثم افتتح آل عمران قال القاضي عياض فيه دليل لمن يقول أن ترتيب السور اجتهاد من المسلمين حين كتبوا المصحف وأنه لم يكن ذلك من ترتيب النبي صلى الله عليه وسلم بل وكاه إلى أمته بعده قال وهو مذا قول مالك والجمهور واختاره القاضي أبو بكر الباقلاني قال ابن الباقلا في هو أصح الأقوال مع أحتماله والذي نقول أنه ترتيب السور ليس بواجب في الكتابة ولا في الصلاة ولا في الدرس ولا في التلقين والتعالم وأنه لم يكن من النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك نص ولا يحرم مخالفته ولذلك اختلف ترتيب المصاحف قبل مصنف عثمان قال وأما من قال من أهل العلم أن ذلك توقف من النبي صلى الله عليه وسلم كما استقر في مصنف عثمان وانما اختلفت المصاحف قبل أن يبلغهم التوقيف فتأول قراءته صلى الله عليه وسلم النساء ثم آل عمران هنا على أنه كان قبل التوقيف والترتيب قال ولا خلاف أنه يجوز للمصلي أن يقرأ في الركعة الثانية سورة قبل التي قراها في الأولى وانما يذكره ذلك في ركعة ولمن يتلو في غير الصلاة قال وقد أباح بعضهم وتأول نهي السلف عن قراءة القرآن من كوسا على من يقرأ من آخر السورة إلى أولها ولا خلاف أن ترتيب آيات كل سورة بتوقيف من الله على ما بقى عليه الآن في المصحف وهكذا نقلته الأمة عن فيها صلى الله عليه وسلم قوله فقرأها ثم تلا إذا مر بالآية فقيمها استحباب الترسل والتسبيح عند المرور بالآية فيها تسبيح والسؤال عند قراءة آية فيها سؤال والتعوذ عند تلاوة آية فيها تعوذ والظاهر استحباب هذه الأمور لكل قارئ من

المستعمل له الملك فيحتاج إلى ثبوت كونهم مكلفين بما كلفناه به (مما في ذكره على معنى الاناء) (حكمه وإيمانه) غير أي شيأ يحصل بلائسته بالحكمة والإيمان فاطلق عليه تسمية للشيء باسمه مسببه أو هو تمثيل لينكشف بالبحسوس ما هو معقول كبحي الموت في هيئة كبش أملح والحكمة كما قاله النووي عبارة عن العلم المتصف بالأحكام المشتملة على المعرفة بالله تعالى

المصحوبة بنفاذ البصيرة وتمذيب النفس وتحقيق الحق والعمل به والصدع عن اتباع الهوى والباطل وبه سلكوا حتى قيل
هي الفهم عن الله تعالى وفي الفتح وقد تطلق الحكمة على القرآن وهو مشتق على ذلك كله وعلى العلم فقط وعلى المعرف فقط
ونحو ذلك (فأفرغه) أي مافي الطست (في صدرى ثم أطبقه) أي الصدر ١٢٣ الشريف فخم عليه كما يجتم على الوعاء الممتلئ

لجمع الله تعالى له أجزاء النبوة
وختمها فهو خاتم النبيين وختم
عليه فلم يجد عدو له سبيلا إليه
لان الشئ المحتوم عليه محروس
وانما فعل به ذلك ليتقوى على
استجلاء الاسماء الحسنى
والثبوت في المقام الاسنى كما
وقع ذلك أيضا في حال صباه لينشا
على أكل الاخلاق وعند المبعث
ليتلقى الوحي بقلب قوى قال
صلى الله عليه وآله وسلم (ثم أخذ
بيدي جبريل (فخرج) أي
صعد (بي الى السماء الدنيا) وفي
رواية أبي ذر به على الآلئفات أو
التجريد جرد من نفسه شخصا
وأشار اليه (فلما جئت الى السماء
الدنيا) وبينها وبين الارض
خمس مائة عام كما بين كل سماء من
الى السابعة (قال جبريل لخازن
السماء الدنيا) (افتح) أي بابها
وفي رواية شريك عند البخاري
فضرب بابا من أبوابها وفيه دليل
على ان الباب كان مغلقا قال ابن
المنبر حكيمته التحقق ان السماء
لم تفتح الا من أجله بخلاف ما لو
وجدوه مفتوحا (قال) الخازن
(من هذا) الذي يقرع الباب
(قال جبريل) أي هذا جبريل
ولم يقل ان الله من فيه من
أدب الاستئذان أن المستأذن

غير فرق بين المصلى وغيره وبين الامام والمنفرد والمأموم والى ذلك ذهب الشافعية قوله
ثم ركع فجعل يقول سبحان ربى العظيم فيه استحباب تكريره هذا الذكر في الركوع
وكذلك سبحان ربى الاعلى في السجود والى ذلك ذهب الشافعي وأصحابه ولا وزعي
وأبو حنيفة والكوفيون وأحمد والجمهور وقال مالك لا يتعين ذلك للاستحباب وسيأتي
الكلام على ذلك في باب الذكر في الركوع والسجود قوله ثم قال سمع الله من حمده ربنا
لك الحمد ثم قام قياما طويلا فيه رد لما ذهب اليه أصحاب الشافعي من ان تطويل
الاعتدال عن الركوع لا يجوز وتبطل به الصلاة وسيأتي الكلام على ذلك والحديث
أيضا يدل على استحباب تطويل صلاة الليل وجواز الانقضاء في النافلة (وعن رجل من

جهينة انه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في الصبح اذا زلزلت الارض في
الركعتين كاتبعهما قال فلا أدري انسى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أم قرأ ذلك
عند ارواه ابو داود الحديث سكت عنه أبو داود والمنذرى وقد قدما ان جماعة من
أئمة الحديث صرحوا بصلاحيته ما سكت عنه أبو داود ولا احتجاج وليس في اسناده مطعن
بل رجاله رجال الصحيح وجهالة الصحابي لا تضر عند الجمهور وهو الحق قوله يقرأ في الصبح
اذا زلزلت فيه استحباب قراءة سورة بعد الفاتحة وجواز قراءة قصار المفصل في الصبح
قوله فلا أدري أنسى فيه دليل مذهب الجمهور والقائلين بجواز انسيان عليه صلى الله
عليه وسلم وقد صرح بذلك حديث انما أنا بشر أنسى كما تنسون ولكن فيما ليس طريقه
البلاغ قالوا ولا يقر عليه بل لا بد أن يتذكره واختلفوا هل من شرط ذلك النور أم يصح
على التراخي قبل وفاته صلى الله عليه وسلم قوله أم قرأ ذلك عند اتردد الصحابي في أن إعادة
النبي صلى الله عليه وسلم للسورة هل كان نسيانا الكون المعتاد من قراءته ان يقرأ في
الركعة الثانية غير ما قرأه في الاولى فلا يكون مشروعا لأمته أو فعه له عند البيان الجواز
فتكون الاعادة مترددة بين المشروعية وعدمها واذا دار الامر بين أن يكون مشروعا أو
غير مشروع فحمل فعه صلى الله عليه وسلم على المشروعية اولى لان الاصل في أفعاله
التشريع والنسيان على خلاف الاصل ونظيره ما ذكره الأصوليون فيما
اذا تردده له صلى الله عليه وسلم بين أن يكون جبليا أو لبيان الشرع والاكثر على

التأسي به (وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في ركعتي
الفجر في الاولى منهما قولوا آمنا بالله وما انزل اليه الآية لقي في البقرة وفي الآخرة آمنا
بالله وانهم سدنا مسلمون وفي رواية كان يقرأ في ركعتي الفجر قولوا آمنا بالله وما أنزل
اليه واتى آل عمران تعالى الى كلمة سوينا وينكم رواه أحمد ومسلم الروايات

يسمى نفسه لتلايته بسبعه (قال هل معن أحد قال نعم معي محمد صلى الله عليه وآله وسلم فقال أرسل اليه) للعروج به وليس
السؤال عن أصل رسالته لاشتهارها في الملكوت ويحتمل أن يكون خفي عليه أصل إرساله لاشتغاله بعبادته والاول هو الاظهر
ويؤخذ منه ان رسول الرجل يقوم مقام اذنه لان الخازن لم يتوقف عن الفتح له على الوحي اليه بذلك بل على بلال لم يلزم الا إرسال اليه

(قال) هؤلاء هم الذين يسمونهم الملائكة حتى يصلوا الى السماء أخرى قاله القسطلاني ولادلالة فيه على ما ذكرنا نالامتسكهم
 واهلها كما عدا يسماء تشبههما الملائكة حتى يصلوا الى سماء أخرى قاله القسطلاني ولادلالة فيه على ما ذكرنا نالامتسكهم
 وهو غيره ولو واحد (فأذا رجل قاعد ١٢٤ على يمينه اسودة) اشخاص جمع سواد كازمنة جمع زمان (وعلى يساره اسودة

اذا نظر قبل) أى جهة (يمينه
 ضحك واذا نظر قبل) أى جهة
 (يساره يكر) وللاربعة شماله
 (فقال) أى الرجل القاعد
 (مرحبا بالنبي الصالح والابن
 الصالح) أى أصبت رجلا لاضيقا
 وهى كلمة يقال عند تأنيس
 القادم ولم يقل أحدا مرحبا
 بالنبي الصادق لان الصلاح
 شامل لاثرائصال الحمودة
 المدوحة من الصدق وغيره
 فقد جمع بين صلاح الانبياء
 وصلاح الابداء كانه قال مرحبا
 بالنبي التام في نبوته والابن البار
 في نبوته (قلت لجبريل) عليه
 السلام (من هذا قال هذا آدم)
 عليه السلام (وهذه الاسودة)
 التي (من يمينه وشماله نسم بنيه)
 جمع نسمة وهى نفس الروح أى
 أرواح بنيه (فاهل العيين منهم
 أهل الجنة والاسودة التي عن
 شماله أهل النار) يحتمل ان النار
 كانت في جهة شماله ويكشف له
 عن احد حتى ينظر اليهم لانها في
 السماء لان أرواحهم في صميم
 الارض السابعة كما ان الجنة
 فوق السماء السابعة في جهة
 يمينه كذلك (فأذا نظر عن يمينه
 ضحك واذا نظر قبل شماله يكر
 حتى عرج بي) جبريل ولابن

فيما كان يقرؤه صلى الله عليه وسلم في الركعتين قبل الفجر مختلفة فمنها ما ذكره المصنف
 ومنها ما في صحيح مسلم وغيره من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في ركعتي
 الفجر قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد وقد ثبت في الصحيحين من حديث عائشة أنها
 قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يخطف الركعتين اللتين قبل صلاة الصبح حتى اني
 لا قول هل قرأ فيهما بأم القرآن وفي رواية أقول لم يقرأ فيهما بفاتحة الكتاب والحديث
 يدل على استصحاب قراءة الآيتين المذكورتين فيهما بعد قراءة فاتحة الكتاب لما ثبت في
 رواية لمسلم انه كان يقرأ فيهما بعد فاتحة الكتاب بقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد
 فتحمل الاحاديث التي لم يذكر فيها القراءة بفاتحة الكتاب كحديث الباب على هذه الرواية
 ويكون المصلي مخيرا ان شاء قرأ مع فاتحة الكتاب في كل ركعة ما في حديث ابن عباس
 وان شاء قرأ بعد الفاتحة قل يا أيها الكافرون في ركعة وقل هو الله أحد في ركعة وإلى
 ذلك ذهب الجمهور وقال مالك وجمهور أصحاب الشافعي انه لا يقرأ غير الفاتحة وقال
 بعض السلف لا يقرأ شيئا وكلاهما خلاف هذه الاحاديث الصحيحة وسيأتي الكلام على
 ذلك في باب تأكيده ركعتي الفجر وقد استدلل المصنف رحمه الله بالحديث على جواز قراءة
 بعض سورة في الركعة كما فعل في ترجمة الباب

(باب جامع القراءة في الصلوات)

(عن جابر بن سمرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في الفجر بقى والقرآن
 المجيد ونحوها وكما صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في الظهر بالليل اذا
 يغشى وفي العصر نحو ذلك وفي الصبح أطول من ذلك رواه أحمد ومسلم وفي رواية كان
 اذا حضرت الشمس صلى الظهر وقرأ بحومن والليل اذا يغشى والعصر كذلك
 والصلوات كلها كذلك الا الصبح فانه كان يطيبها رواه أبو داود) قوله كان يقرأ في
 الفجر بقى قد تقرر في الاصول ان كان نفيه الاستقرار وعموم الازمان فينبغي أن
 يحمل قوله كان يقرأ في الفجر بقى على الغالب من حاله صلى الله عليه وسلم أو تحمل على
 انها مجرد وقوع الفعل لانهم قد استعملوا ذلك كما قال ابن دقيق العيد لانه قد ثبت انه قرأ
 في الفجر اذا الشمس كورت عند الترمذي والنسائي من حديث عمرو بن حريث وثبت انه
 صلى الله عليه وسلم صلى بمكة الصبح فاستفتح سورة المؤمنين عند مسلم من حديث عبد الله
 ابن السائب وانه قرأ بالطور ذكره البخاري تعليقا من حديث أم سلمة وانه كان يقرأ في
 ركعتي الفجر أحدهما ما بين السنتين الى المائة أخرجه البخاري ومسلم من حديث
 أبي هريرة وانه قرأ الروم أخرجه النسائي عن رجل من الصحابة وانه قرأ المعوذتين أخرجه

النسائي

عساكر به (الى السماء الثانية فقال لخازمه ارفع فقال له خازمه مثل ما قال الاول) والمعنى المعنى (ففصح

قال أنس قد ذكر) أبوذر (انه) أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وجد في السموات آدم وادريس وموسى وعيسى وابراهيم)
 صلوات الله عليهم أجمعين (ولم يثبت) من الاثبات (كيف صان لهم) أى لم يعين أبوذر لكل نبي سماء (غير انه ذكر انه وجد آدم

في السماء الدنيا و ابراهيم في السماء السادسة) هو موافق لرواية شريك عن أنس والثابت في جميع الروايات غير هاتين انه في السابعة فان قلنا تعدد المعراج فلا تعارض والا فالارجح رواية الجماعة لقوله فيها انه رأته عند اظهره الى البيت المعمور وهو في السابعة بلا خلاف وأما ما جاء عن علي انه في السادسة عند شجرة طوبى ١٢٥ فان ثبت حمل علي ان البيت الذي في

السادسة بجانب شجرة طوبى لانه جاء عنه ان في كل سماء بيتا يحاذي الكعبة وكل منها معمور باللائكة وكذا القول فيما جاء عن الربيع بن أنس وغيره ان البيت المعمور في السماء الدنيا فانه محمول على أول بيت يحاذي الكعبة من بيوت السموات ويقال ان اسم البيت المعمور الضراح بضم المجهمة وتخفيف الراء آخره مهملة ويقال بل هو اسم سماء الدنيا ولانه يقال هذا الله لم يثبت كيف منازلهم فرواية من اثبتها أرجح قال القسطلاني نعم في حديث أنس عن مالك بن صعصعة عند الشيخين انه وجد آدم في السماء الدنيا كما مر وفي الثانية يحيى وعيسى وفي الثالثة يوسف وفي الرابعة ادريس وفي الخامسة هرون وفي السادسة موسى وفي السابعة ابراهيم وفيه بحث يأتي في باب ان شاء الله تعالى انتهى (قال أنس) ظاهره ان أنس لم يسمع من أبي ذر هذه القطعة الا توبة وهي (فلم امر جبريل بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي صاحبابه (بادريس) عليه السلام الباء للاصاق أو بمعنى علي (قال) ادريس (مرحبا

النسائي أيضا من حديث عتبة بن عامر وانه قرأ انا فقمنا لك فقمنا ايضا أخرجه عبد الرزاق عن أبي بردة وانه قرأ الواقعة أخرجه عبد الرزاق أيضا عن جابر بن سمرة وانه قرأ بيونس وهو داخر جمه ابن أبي شيبة في مصنفه عن أبي هريرة وانه قرأ اذا زلزلت الارض كما تقدم عند أبي داود وانه قرأ الم تنزيل السجدة وهل أي على الانسان أخرجه الشيخان من حديث ابن مسعود قوله كان يقرأ في الظهر بالليل والعصر نحو ذلك ينبغي أن يحصل هذا على ما تقدم لانه قد ثبت انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الظهر والعصر بالسماء ذات البروج والسماء والطارق وشبههما أخرجه أبو داود والترمذي وصححه من حديث جابر بن سمرة وانه كان يقرأ في الظهر بسج اسم ربك الاعلى أخرجه مسلم عن جابر بن سمرة أيضا وانه قرأ من سورة لقمان والداريات في صلاة الظهر أخرجه النسائي عن البراء وانه قرأ في الاولى من الظهر بسج اسم ربك الاعلى وفي الثانية هل أتاك حديث الغاشية أخرجه النسائي أيضا عن أنس وثبت انه كان يقرأ في الاولى من صلاة الظهر بفتح الكتاب وسورتين بطول في الاولى ويقتصر في الثانية عند البخاري وقد تقدم ولم يعين السورتين وتقدم انه كان يقرأ في الركعتين الاولتين من الظهر والعصر بفتح الكتاب وسورة وقدم أيضا انه كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الاولتين في كل ركعة قدر ثلاثين آية وفي الاخرتين قدر خمس عشرة آية أو قال نصف ذلك وفي العصر في الركعتين الاولتين في كل ركعة قدر خمس عشرة آية وفي الاخرتين قدر نصف ذلك وثبت عن أبي سعيد عند مسلم وغيره انه قال كان خزيمة بن قيس رسول الله صلى الله عليه وسلم في الظهر والعصر فخرنا قيامه في الركعتين الاوليين من الظهر قدر قراءة الم تنزيل السجدة وحزنا قيامه في الركعتين الاخيرين قدر النصف من ذلك وحزنا قيامه في الركعتين الاولتين من العصر على قدر قيامه في الاخرتين من الظهر وفي الاخرتين من العصر على النصف من ذلك قوله وفي الصبح أطول من ذلك قال العلماء لانهم اتفعل في وقت الغفلة باليوم في آخر الليل مكون في التطويل انتظارا للماخر قال النووي حاكيا عن العلماء ان السنة ان يقرأ في الصبح والظهر بطول المفصل ويكون الصبح أطول وفي العشاء والعصر بأوساط المفصل وفي المغرب بقصاره قالوا والحكمة في اطالة الصبح والظهر انه ما في وقت غفلة بالنوم آخر الليل وفي القائله فطوّلنا ليدركهم ما المتأخر بغفلة ونحوها والعصر ليست كذلك بل تفعل في وقت تعب أهل الاعمال تخفف عن ذلك والمغرب ضيقة الوقت فاحتجج الى زيادة تخفيفها لذلك والحاجة للناس الى عشاء صائمهم وضيق نفوسهم والعشاء في وقت غلبة النوم والنعاس ولكن وقتها واسع فاشتبهت العصر انتهى وكون السنة في صلاة المغرب القراءة بقصار المفصل غير مسلم فقد ثبت انه صلى الله عليه وسلم لم يقرأ فيها بسورة

بالتبني الصالح والاخ الصالح) لم يقل والابن كآدم لانه لم يسمع من آباءه صلى الله عليه وآله وسلم (فقلت من هذا) يا جبريل (قال هذا ادريس) عليه السلام (ثم مررت بعيسى فقال مرحبا بالابن الصالح والاخ الصالح قلت من هذا) يا جبريل (قال هذا موسى) عليه السلام (ثم مررت بعيسى فقال مرحبا بالابن الصالح والنبي الصالح) ليست ثم علي بابها

في الترتيب الان قبل تعدد المعراج اذ الروايات متفقة على أن المروية كان قبل المروى موسى (قلت من هذا) يا جبريل (قال هذا عيسى) عليه السلام (ثم مررت بابراهيم) عليه السلام (فقال مرحبا بالنبي الصالح والابن الصالح قلت من هذا) يا جبريل (قال هذا ابراهيم صلى الله عليه وآله) (وسلم ١٢٦) وكان ابن عباس وأبو حبة الانصاري) بالموحدة البدرى وعند القاسى حبة

الاعراف والطور والمرسلات كما سيأتى في أحاديث هذا الباب وثبت أنه صلى الله عليه وسلم قرأ فيها بالاعراف في الركعتين جميعاً أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن أبي أيوب وقرأ بالدخان أخرجه النسائي وأخرج البخاري عن مروان بن الحكم قال قال لي زيد بن ثابت مالك تقرأ في المغرب بقصار المفصل وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بطولي الطوأمين والطويلان هما الاعراف والانعام وثبت أنه قرأ صلى الله عليه وسلم فيه بالذين كفروا وصدا عن سبيل الله أخرجه ابن حبان من حديث ابن عمرو سيأتي بقية الكلام في آخر الباب (وعن جابر بن مطعم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في المغرب بالطور ورواه الجماعة الا الترمذي) قوله بالطور أى بسورة الطور قال ابن الجوزي يحتمل أن يكون الباء بمعنى من كقوله تعالى يشرب بها عباد الله وهو خلاف الظاهر وقد ورد في الأحاديث ما يشعر بأنه قرأ السورة كلها فعند البخاري في التفسير يلفظ سمعته يقرأ في المغرب بالطور فلما بلغ هذه الآية أم خلتوا من غيرنى ثم هم الخالقون الآيات الى قوله المصيطرون كاد قلبي يطير وقد ادعى الطحاوى انه لا دلالة في شئ من الأحاديث على تطويل القراءة لاحتمال أن يكون المراد انه قرأ بعض السورة ثم استدل لذلك بآراء من طريق هشيم عن الزهري في حديث جابر يلفظ سمعته يقرأ ان عذاب ربك لواقع قال فأخبر أن الذي سمعته من هذه السورة هو هذه الآية خاصة وليس في السياق ما يقتضى قوله خاصة وحديث البخاري المتقدم يطل هذه الدعوى وقد ثبت في رواية انه سمعته يقرأ والطور وكتاب مسطور ومثله لابن سعد وزاد في أخرى فاستمع قراءته حتى خرجت من المسجد وأيضاً لو كان اقتصر على قراءة تلك الآية كما زعم لما كان لانكار زيد بن ثابت على مروان كافي الحديث المتقدم معنى لان الآية أقصر من قصار المفصل وقد روى ان زيدا قال له انك تخفف القراءة في الركعتين من المغرب فوالله لقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ فيها بسورة الاعراف في الركعتين جميعاً أخرجه هذه الرواية ابن خزيمة وقد ادعى أبو داود نسخ التطويل وبكفى في ابطال هذه الدعوى حديث أم الفضل الآتى وقد ذهب الى كراهة القراءة في المغرب بالسور الطوال مالك وقال الشافعي لأكره ذلك بل استحبه قال الحافظ والمشهور عند الشافعية انه لا كراهة ولا استحباب انتهى (وعن ابن عباس ان أم الفضل بنت الحارث سمعته وهو يقرأ والمرسلات عرفاً قالت يا بى لقد ذكرتني بقراءة تلك هذه السورة انها لا آخر ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ بها في المغرب رواه الجماعة لا ابن ماجه) قوله ان أم الفضل هي ولدة ابن عباس الراوى عنها وبذلك صرح الترمذي

بالخشية وغلط في ذلك وذكره الواقدي بالنون واختلف في اسمه فقبيل عامر بن عبد عمرو وقيل مالك وأنكر الواحدى أن يكون في البدرين من يكفى أباحبة بالموحدة قال في الاصابة وروى عنه أيضاً عامر بن أبى عامر وحديثه عنه في مسند ابن أبي شيبة وأحمد وصححه الحاكم وشرح بسماعه منه (يقولان قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم عرج بي) بفتحات أو بضم الاول وكسر الثانى (حتى ظهرت) أى علوت (المستوى) المصعد (أسمع فيه صريف الاقلام) أى قصويتها حال كتابة الملائكة من أقضية الله سبحانه مما تنسخه من اللوح المحفوظ وأما ما قاله الله أن يكتب لما أراد الله تعالى من أمره وتدبره والله تعالى غنى عن الاستدكار بتدوين الكتب وتهييدها اذ علمه محيط بكل شئ (قال أنس بن مالك) رضى الله عنه (قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ففرض الله على أمى خمسين صلاة) أى في كل يوم وليلة كما عند مسلم من حديث ثابت عن أنس لم يكن يلفظ ففرض الله على وذكرا الفرض عليه يستلزم ان يفرض على أمته

وبالعكس الاما يستثنى من خصائصه (فرجعت بذلك حتى مررت على موسى) عليه السلام (فقال ما فرض الله لك على أمى خمسين صلاة قال موسى فارجع الى ربك) أى الى الموضع الذى ناجيته فيه (فان أمى لا تطيق ذلك فراجعتنى) وللاربعة وعزها في الفتح للكشيمى فراجعت والمعنى واحد (فوضع) أى ربي (شطرها) وفي رواية

مالك بن مسعدة فوضع عن عشرين رواية ثابت الخط عن خمسة و زاد فيها ان التخفيف كان خمسة اسما قال الحافظ ابن حجر
وهي زيادة معتمدة يمين جل ما في الروايات عليها (فرجعت الى موسى قلت وضع شطرها فقال راجع ربك فان امكنك لا تطيق)
ذلك (فراجعت) ربي (فوضع) عن (شطرها) أي جزأ من الا النصف ١٢٧ واحسن منه الحل على ما زاده ثابت خمسة اسما

كما مر (فرجعت اليه) أي الى
موسى (فقال ارجع الى ربك فان
أمكنك لا تطيق ذلك فراجعت)
تعالى (فقال) جل وعلا (هي
خمس) بحسب الفعل (وهي
خمسون) بحسب الثواب قال
تعالى من جاء بالحسنة فله عشر
أمثالها ولا يذعن المستعطي
ونسبها في الفتح غير أبي ذر هن
خمس وهن خمسون واستدل به
على عدم فرضية ما زاد على
الخمس كالوتر وعلى دخول النسخ
في الانشآت ولو كانت مؤكدة
خلافا لقوم فيها كدو على جواز
النسخ قبل الفعل خلافا للمعتزلة
قال ابن المفسر **كن الكل**
متفقون على ان النسخ لا يتصور
قبل البلاغ وقد جاء به حديث
الاسراء فاشكل على الطائفتين
وتعقب بأن الخلاف مأثور نص
عليه ابن دقيق العيد في شرح
لعمدة وغيره ثم هو نسخ بالنسبة
الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
لانه كاف بذلك قطعاً ثم نسخ بعد
ان بلغه وقبل أن يفعل فالتسخ
في حقه صحيح التصور (لا يبدل
القول) بمساواة فواب الخمس
الخمسين (لدى) أو لا يبدل القضاء
المبرم لا المعلق الذي يجوز الله منه
ما يشاء ويثبت فيه ما يشاء وأما

فقال عن أمه أم الفضل واسمها ابنة بنت الحرث الهلالية ويقال انها أول امرأة أسلمت
بعد خديجة قوله سمعته أي سمعت ابن عباس وفيه التنات لان ظاهر السياق أن يقول
سمعته قوله لانه ذكر في أي شيانسيته قوله انها لا تسر ما سمعت الخ في رواية ثم ما صلى
لنا بعد ما حتى قبضه الله وقد ثبت من حديث عائشة ان آخر صلاة عملها النبي صلى الله
عليه وسلم بأصحابه في مرض موته الظهر وطريق الجمع ان عائشة حكمت آخر صلاة عملها
في المسجد لقريظة قواها بأصحابه والتي حكمتها أم الفضل كانت في بيته كما روى ذلك النسائي
ولكنه يشكل على ذلك ما أخرجه الترمذي عن أم الفضل بلهظ خرج السائر رسول الله
صلى الله عليه وسلم وهو عاصم رأسه في مرضه فصلى المغرب ويمكن حمل قوله اخرج
الينا انه خرج من مكانه الذي كان فيه راقد الى من في البيت وهذا الحديث يرد على من
قال التطويل في صلاة المغرب منسوخ كما تقدم (وعن عائشة ان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قرأ في المغرب بسورة الاعراف فرقها في الركعتين رواه النسائي)
الحديث اسناده في سنن النسائي هكذا أخبرنا عمرو بن عثمان قال حدثنا بريدة وأبو حنيفة
عن ابن أبي حمزة قال حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة فذكره وبقية وان كان فيه
ضعف فقد تابعه أبو حنيفة وهو ثقة وقد أخرج نحوه ابن أبي شيبة في مصنفه عن أبي أيوب
بلهظ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرأ في المغرب بالاعراف في الركعتين جميعاً
وأخرج نحوه ابن خزيمة من حديث زيد بن ثابت كما تقدم ويشهد اصحته ما أخرجه
البخاري وأبو داود والترمذي من حديث زيد بن ثابت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرأ في
المغرب بطول الطويلين زاد أبو داود قلت وما طول الطويلين قال الاعراف قال الحافظ
في الفتح انه حصل الاتفاق على تفسير الطويل بالاعراف وقد استدل الخطابي وغيره
بالحديث على امتداد وقت المغرب الى غروب الشفق وكذلك استدله المصنف رحمه الله
كما تقدم في باب وقت صلاة المغرب من أبواب الاوقات وتقدم الكلام على ذلك هناك
(وعن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في المغرب قل يا أيها الكافرون وقل هو

الله أحد رواه ابن ماجه وفي حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا معاذ افان أنت
أو قال افان أنت فلو اصبحت بسبح اسم ربك الاعلى والشمس وضحاها والليل اذ يغشو
متفق عليه) اما الحديث الاول فقال الحافظ في الفتح طاهر اسناده الصحة الا انه معلول
قال الدارقطني اخطأ بعض رواة فيه وأخرج نحوه ابن حبان والبيهقي عن جابر بن سمرة
وفي اسناده سعيد بن مسكان وهو متروك قال الحافظ أيضاً والمحمول انه قرأهم ما في
الركعتين بعد المغرب وأما الحديث الثاني فقال في الفتح ان قصة معاذ كانت في العشاء
وقد صرح بذلك البخاري في روايته لحديث جابر وسياق الخلاف في تعيين الصلاة وتعيين

مراجعتهم صلى الله عليه وآله وسلم ربه في ذلك فاعلم ان الامر الاول ليس على وجه القطع والابرام وفي هذه المراجعة أيضاً دلالة
على ان الله سبحانه وتعالى فوق العرش بائن عن خلقه بالاستواء عليه على ما يليق بذاته المقدس عن الاشياء والامثال بل قصة
المعراج نصر قطعي في ثبوت ذلك وكمن آيات قرآنية وأحاديث صحيحة وآثار صحيحة وأقوال ناطقة اسلف الامة وأتم اتدل

عليه دلالة لا مريية معها ولا ريب فيها عند من يعقل البرهان ويستسلم حجج السنة المطهرة والقرآن ومذهب الخلف القائلين بالتأويل مجروح في ذلك ليس بأعلم كما وهموا وزعموا بل الصواب والحق الحقيق بالاتباع مذهب اليه العصاية والتابعون من التقويض وهو الذي تظاهرت به الأدلة ١٢٨ القاطعة الساطعة التي أقربهم المجتهدون والمحدثون العالمون هذا

السورة التي قرأها معاذ في باب انفراد المؤمن بعدد ولفظ الحديث في البخاري أنه قال جابر أقبل رجل بناضين وقد جنح الليل فوافق معاذ ابصلي فتركنا ضحيته وأقبل الى معاذ فقرا سورة البقرة والنساء فانطلق الرجل وبلغه أن معاذ انال منه فاقى النبي صلى الله عليه وسلم فشكا اليه معاذ فقال النبي صلى الله عليه وسلم الى آخر ما ذكره المصنف قوله فلولاً صليت أي فهل أصليت قولاً أفتان أنت أو قال أفتان قال ابن سيد الناس الاولي أن يكون للشك من الراوي لأن باب الرواية بالمعنى كما زعم بعضهم لما تحلت به صبيغة فعال من المبالغة التي خلت عنها صبيغة فاعل والحديث يدل على مشروعية القراءة في العشاء بواسطة المفصل كما حكاه النووي عن العلماء ويدل أيضاً على مشروعية التخفيف للإمام لما بينه النبي صلى الله عليه وسلم في بعض روايات حديث معاذ عند البخاري وغيره بلفظ فان فيهم الضعيف والضعيف والسقيم والكبير وفي لفظ له فان خلقه الضعيف والكبير وذو الحاجة قال أبو عمر التخفيف لكل امام أمر مجمع عليه مندوب عند العلماء اليه الا ان ذلك انما هو أقل الكمال وأما الحذف والنقصان فلا لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد نهى عن نشر الغراب ورأى رجلا يصلي ولم يتم ركوعه وسجوده فقال له ارجع فصل فانك لم تصل وقال لا ينظر الله عز وجل الى من لا يقيم صلاته في ركوعه وسجوده وقال أنس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أخف الناس صلاة في تمام قال ابن دقيق العيد وما أحسن ما قال ان التخفيف من الامور الاضافية فقد يكون الشيء خفيفاً بالنسبة الى عادة قوم طويل بالنسبة الى عادة آخرين انتهى واعلم يا قارئ ان شاء الله تعالى للمقام من يتحقق في باب ما يؤمر به الامام من التخفيف من أبواب صلاة الجماعة وسيد كرام المصنف طر فام من حديث معاذ في باب انفراد المؤمن بعدد وفي باب هل يقتدى المقترض بالمتنفل أم لا وسند ذكر ان شاء الله في شرحه هنالك بعض من فوائد التي لم يذكرها ههنا (وعن سليمان بن يسار عن أبي هريرة انه قال ما رأيت رجلاً أشبه صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من لان لامام كان بالمدينة قال سليمان فصليت خلفه فكان يطيل الاولين من الظهر ويخفف الآخرين ويخفف العصر ويقرأ في الاولين من المغرب بقصار المفصل ويقرأ في الاولين من العشاء من وسط المفصل ويقرأ في الغداة بطوال المفصل رواه أحمد والنسائي) الحديث قال الحافظ في الفتح صححه ابن خزيمة وغيره وقال في بلوغ المرام ان اسناده صحيح والحديث استدل به على مشروعية ما تضمنه من القراءة في الصلوات الماعرفت من اشعار لفظ كان بالمداومة قيل في الاستدلال به على ذلك انظر لان قوله أشبه صلاة يحتمل أن يكون في معظم الصلاة لا في جميع أجزائها وقد قدم نظيره هذا ويمكن أن يقال في جوابه ان الخبر ظاهر في المشابهة في جميع الاجزاء فيصير على عومه حتى يثبت ما يخصه

وقال صلى الله عليه وآله وسلم (فرجعت الى موسى فقال راجع ربك) ولا يصلي ارجع الى ربك (فقلت استحييت) وزاد الاصيلي قد استحييت (من ربي) أبدى ابن المنير زكوة لطيفة في هذا الاستحياء فقال يحتمل انه صلى الله عليه وآله وسلم تفر من من كون التخفيف وقع خمسا خمسا أنه لو سأل التخفيف بعد ان صارت خمسا كان سائلاً في رفعها فلذلك استحييا انتهى ودان مراجعته لربه في طلب التخفيف تلك المرات كلها انه علم ان الامر في كل مرة لم يكن على سبيل الالزام بخلاف المرة الاخيرة ففتحها ما يشعر بذلك اقله سبحانه ما يدل القول لدى ويحتمل أن يكون سبب الاستحياء ان العشرة آخر جمع القلة وأول جمع الكثرة فغشى أن يدخل في الالحاح في السؤال لكن الالحاح في الطلب من الله مطلوب فكانه خشى من عدم القيام بالشكر لله أعلم (ثم انطلق حتى انتهى الى سدة المنتهى) وهي في أعلى السموات وفي مسلم انها في السادسة فيحتمل ان أصلها فيها ومعظمها في السابعة وسبغت بالمنتهى لان علم الملائكة ينتهي

اليها ولم يجاوزها احد الارسل الله صلى الله عليه وآله وسلم اولانه يفتي اليها ما يبط من فوقها وما يصعد من تحتها أو يفتي اليها ارواح الشهداء وأرواح المؤمنين فتصلي عليهم الملائكة المقربون (وغشيتها الوان لا أدري ما هي ثم أدخات الجنة فاذا فيها حبال اللؤلؤ) كذا ههنا في جميع الروايات قيل ههنا ان فيها عقود وقلائد من اللؤلؤ وورد بان الحبال انما تكون

يجمع حباله أو حبيبه وذ كره واحد من الامة انه تصحيف وانما هي جنازة كما عند البخاري في احاديث الانبياء جمع جنبه وهي القبة فارسي مغرب وهو ما ارتفع من البناء وأصله بانهم كنبذ وقال ابن حزم فقتل على هاتين اللفظين فلم أحدهما ولا واحدة منهم ما ولا وقعت على معناه انتهى قلت معنى الثانية ما ذكرناه ١٢٩ ويؤيده رواية أنس عند البخاري

في التفسير قال اتيت على نهر فقام قباب اللؤلؤ وقال صاحب المطالع قيل هي القلائد والعقود أو هي من حبال الرمل أي فيها لؤلؤ مثل حبال الرمل جمع حبل وهو ما استطال من الرمل وهو متعقب والصحيح الجنازة (واذا ترابها المسك) أي تراب الجنة رانحته كرايحة المسك ورواة هذا الحديث ما ين مصري ومدني وفيه رواية صحابي عن صحابي والتحديث بالجمع والافراد والغفنة والقول وأخرجه البخاري في الحج مختصرا وفي بدء الخلق وفي الانبياء وباب تكليم الله موسى ومسلم في الايمان والترمذي في التفسير وانما في الصلاة (عن عائشة) أم المؤمنين (رضي الله عنها) قالت فرض الله (أي قدر الله) الصلاة (الرابعة) (حين فرضها) حال كونها (ركعتين ركعتين) بال تكرير لافادة عموم التقنية لكل صلاة (في الحضر والسفر) زاد ابن مكي بهذا الاسناد الا المغرب فانها ثلاث أخرجه أحد والبخاري في كتاب الهجرة عن عائشة فرضت الصلاة ركعتين ثم هاجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ففرضت أربعاً فافترت

وقد تقدم الكلام في صلاة الصبح والظهر والعصر وما المغرب فقد عرفت ما تقدم من الاحاديث الدالة على انه صلى الله عليه وسلم لم يسقر على قراءة قصار المفضل فيها بل قرأ فيها بطول الطولين وبطول المفصل وكانت قراءته في آخر صلاة صلاها بالرسالات في صلاة المغرب كما تقدم قال الحافظ في الفتح وطريق الجمع بين هذه الاحاديث انه صلى الله عليه وسلم كان ايمانا يطيل القراءة في المغرب ايمانا بالبيان الجواز واما العلم به بدم المشقة على المأمومين ولكنه يقدح في هذا الجمع ما في البخاري وغيره من انكار زيد بن ثابت على مروان مواظبته على قصار المفضل في المغرب ولو كانت قراءته صلى الله عليه وسلم السور الطويلة في المغرب لبيان الجواز لما كان ما فعله مروان من المواظبة على قصار المفضل الا محض السنة ولم يحسن من هذا الصحابي الجليل اكارا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يفعل غيره الا لبيان الجواز ولو كان الامر كذلك لما سكنت مروان عن الاحتجاج بمواظبته صلى الله عليه وسلم على ذلك في مقام الانكار عليه وأيضاً لبيان الجواز يكفي فيه مرة واحدة وقد عرفت انه قرأ بالسور الطويلة مرات متعددة وذلك يوجب تأويل لفظ كان الذي استدله على الدوام بمثل ما قد مناه فالحق أن القراءة في المغرب بطوال المفضل وقصاره وسائر السور سنة والاقصا على نوع من ذلك ان انضم اليه اعتقاد انه السنة دون غيره بخالف لهدية صلى الله عليه وسلم قولاً بقصار المفضل قد اختلف في تفسير المفضل على عشرة أقوال ذكرها صاحب القاموس وغيره وقد ذكرناه في باب وقت صلاة المغرب من أبواب الاوقات قوله ويشترأ في الاولين من العشاء من وسط المفضل قد تقدم في حديث معاذ أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره بالقراءة بسبع اسم ربك الاعلى والشمس وضحاها والليل اذا يغشى وهذه السور من أوساط المفضل وزاد مسلم انه أمره بقراءة اقرار باسم ربك الذي خلق وزاد عبد الرزاق الضحى وفي رواية للحميدي بزيادة والسموات البروج والسماء والطارق وقد عرفت ان قصة معاذ كانت في صلاة العشاء وثبت انه كان صلى الله عليه وسلم يقرأ في صلاة العشاء بالشمس وضحاها ونحوها من السور أخرجه أحدو لقساق والترمذي وحسنه من حديث بريدة وانه قرأ فيها بالتين والزيتون أخرجه البخاري ومسلم والترمذي من حديث البراء وانه قرأ بأذا السماء انشقت أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة

• (باب الحجة في الصلاة بقراءة ابن مسعود وأبي وغيرهما من اثني على قراءته) •

(عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خذوا القرآن من أربعة من ابن أم عبد فبدأ به ومعاذ بن جبل وابي بن كعب وسالم مولى أبي حذيفة رواه أحد

١٧ نيل في صلاة السفر) ركعتين ركعتين (وزيد في صلاة الحضر) المقدم مدينته ركعتان ركعتان وترك رك صلاة الصبح لطول القراءة فيها وصلاة المغرب لانها وتر النهار رواه ابن خزيمة وحبان والبيهقي وقد عرفت بظاهرها الخفيفة على ان القصر في السفر عزيمة لا رخصة وهو الصواب اذ لم يثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم في جميع أسفاره الا القصر وذلك

في الصحيحين وغيرهما ما ظهر الدلالة على الوجوب حديث عائشة المذکور في هذا الخبر منها بان صلاة السفر أقرت على ما فرضت عليه فمن زاد عليها فهو كن زاد على أربع في صلاة الحضر ولا يصح التعلق بما روى عنها انما كانت تتم فان ذلك لآلة ومبهمة بالحجة بل الحجة في روايتها لا في رأيها وهكذا ١٣٠ لم يثبت عنها انما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه أتم وقدا فقهها

والبخاري والترمذي وصححه وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أحب أن يقرأ القرآن غضا كما أنزل فليدعه على قراءة ابن أم عبد رواه أحمد حديث أبي هريرة أخرجه أيضا أبو يعلى والبخاري وفيه جرير بن أيوب البجلي وهو متروك لكمه أخرجه بهما هذا اللفظ البخاري والطبراني في الكبير والوسط من حديث عمار بن ياسر قال في مجمع الزوائد رجال البز رثقات قوله ابن عبد هو عبد الله بن مسعود وقد روى انه لم يحفظ القرآن جميعا في عصره صلى الله عليه وسلم الا هؤلاء الاربعة والمصنف رحمه الله عدة هذا الباب للرد على من يقول انهم لا يجزئ في الصلاة الا قراءة السبعة القراء المأثورين قالوا لان ما نقل احاديثا ليس بقرآن ولم تتواز الا السبع دون غيرها فلا قرآن الا ما اشتملت عليه وقد رد هذا الاشتراط امام القراءات الجزري فقال في النشر زعم بعض المتأخرين ان القرآن لا يثبت الا بالتواتر ولا يخفى ما فيه لانا اذا اشتطنا التواتر في كل حرف من حروف الخلاف اتفينا كثيرا من أحرف الخلاف الثابتة عن هؤلاء السبعة وغيرهم وقال ولقد كنت أجنح الى هذا القول ثم ظهر فساد موافقة أئمة السلف والخلف على خلافه وقال القراءات المنسوبة الى كل قارئ من السبعة وغيرهم منقصة الى المجمع عليه والاشاذ غير أن هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح المجمع عليه في قراءتهم تركن النفس الى ما نقل عنهم فوق ما نقل عن غيرهم اه فانظر كيف جعل اشتراط التواتر قولا لبعض المتأخرين وجعل قول أئمة السلف والخلف على خلافه وقال أيضا في النشر كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احدة الاوضح استنادها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل انكارها بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها سواء كانت عن الائمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الائمة المقبولين ومتى اختلف ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليهم ضاعية أو شاذة أو باطلة سواء كانت عن السبعة أو عن غيرهم هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف صرح بذلك المدعي والمكي والمهدوي وأبو شامة وهو مذهب السلف الذي لا يعرف من أحدهم خلافة قال أبو شامة في المرشد الوجيز لا ينبغي أن يعتد بكل قراءة تعزى الى أحد هؤلاء السبعة وبطلانها عليها لفظ الصحة وانما انزلت هكذا الا اذا دخلت في تلك الضابطة وحينئذ لا ينقد منه من غيره ولا يختص ذلك بنقلها عنهم بل ان نقلت عن غيرهم من القراء فذلك لا يخرجها عن الصحة فان الاعتماد على استجماع تلك الأوصاف لا على من تنسب اليه الى آخر كلام الجزري الذي حكاه عنه صاحب الانتقان وقال أبو شامة شاع على السنة جماعة من المقرئين المتأخرين وغيرهم من المقلدين ان السبع كلها متواترة أي كل حرف مما روى عنهم

على هذا الخبر الذي أخبر به ابن عباس فان خرج مسلم انه قال ان الله عز وجل فرض الصلاة على اسنان نبيكم صلى الله عليه وآله وسلم على المسافر ركعتين وعلى المقيم أربعين والوقوف ركعة ومن ذلك ما أخرجه أحمد والنسائي وابن ماجه عن عمر رضي الله عنه قال صلاة السفر ركعتان وصلاة الفطر ركعتان وصلاة الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان محمد صلى الله عليه وآله وسلم ورجاله رجال الصحيح وأخرج النسائي وابن حبان وابن خزيمة في صحيحهما عن ابن عمر رضي الله عنهما قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتانا ونحن ضلال فعلمنا ان الله عز وجل أمرنا أن نعبد الله في ركعتين في السفر فهذه الأدلة قد دلت على ان لصبر واجب غير رخصة وأما قوله تعالى واذا ضربت في الارض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ان خفتم ان يغتنمكم الذين كفروا فهو وارد في صلاة الخوف والمراد قصر الصلوة لا قصر العدد كما ذكر ذلك المحققون وكما يدل عليه آخر الآية ولو سلمنا انها في صلاة القصر لمكان

ما يفهم من رفع الجناح غير مراد به ظاهره لدلالة الاحاديث الصحيحة على ان القصر عزيمية لا رخصة ولم يرد في السنة قالوا ما يصلح لمعارضة ما ذكرنا من الأدلة الصحيحة وقد ذهب جماعة الى انه لم يكن قبل الاسراء صلاة مفروضة الا ما كان وقع الاصر به من صلاة الليل من غير تحديد وذهب الحنابلة الى ان الصلاة كانت مفروضة ركعتين بالغداة وركعتين بالعشي وذكر الشافعي

عن بعض أهل العلم ان صلاة الليل كانت مفروضة ثم نسخت بقوله فاقروا ما تيسر منه فصار الفرض قيام بعض الليل ثم نسخ ذلك بالصلوات الخمس واستنكر محمد بن نصر المروزي ذلك وقال الآية تدل على ا- قوله فاقروا ما تيسر منه انما تنزل بالمدينة لقوله تعالى فيها وآخرون يقاتلون في سبيل الله والقتال انما وقع بالمدينة لا بمكة ١٣١ والامراء كان بمكة قبل ذلك انتهى

وما استدلل به غير واضح لان قوله تعالى علم أن سيكون ظاهري الاستقبال فكانه سبحانه وتعالى امتن على سم بتجديد الضعيف قبل وجود المشقة التي علم انها ستقع والله أعلم انتهى ورواه هذا الحديث ما بين مصرى ومدنى وفيه التحديث والاختبار والعنونة وهو من مراسيل عائشة وهو محتمل لانه يحتمل أن يكون أخذه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو عن صحابي آخر أدرك ذلك وأما قول امام الحرمين لو كان ثابتاً لقل متواتراً ففيه نظر لان التواتر في مثل هذا غير لازم (عن عمر بن أبي سلمة) بضم العين من عمرو بن نفيع اللام من أبي سلمة واسم أبي سلمة عبد الله بن عبد الاسد الخزرجي ربيب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأمه أم المؤمنين ثم سلمة ولد بالحبيشة في السنة الثمانية المتوفى بالمدينة سنة ثلاث وثمانين وهم من قال انه قتل بوقعة الجمل نعم شهدا وتوفى بالمدينة في خلافة عبد الملك ابن مروان له في البخاري حديثان (رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى في قوب واحد) فيه بيان جواز الصلاة في الثوب الواحد ولو كانت في

قالوا والقطع بانها منزلة من عند الله واجب ونحن نقول بهذا القول ولكن فيما أجهت على نقله عنهم الطرق واتفقت عليه الفرق من غير تكثير ولا أقل من اشتراط ذلك اذ لم يتفق التواتر في بعضها اه اذ اتفقت اجماع ائمة السلف والخلف على عدم تواتر كل حرف من حروف القراءات السبع وعلى انه لا فرق بينها وبين غيرها اذ وافق وجهها عربيا وصح اسنادها ووافق الرسم ولو احتمل الاجماع لقلناه عن ائمة النرايين تلك صحة القراءة في الصلاة بكل قراءة متمسكة بتلك الصفة سواء كانت من قراءة الصحابة المذكورين في الحديث أو من قراءة غيرهم وقد خالف هؤلاء الائمة النووي المالكى في شرح الطيبة فقال عند شرح قول الجزري فيها

مكل ما وافق وجهه فحوى • وكان للرسم احتمالا لا يحوى

وصح اسنادها والقرآن • فهذه الثلاثة الاركان

وكل ما خالف وجهها أثبت • شدوده لو أنه في السبعة

ما قلناه ظاهره ان القرآن يكتفى في ثبوته مع الشرطين المتقدمين بصحة السند فقط ولا يحتاج الى التواتر وهذا قول حدث مخالف لاجماع الفقهاء والمحدثين وغيرهم من الاصوليين والمفسرين اه وأنت تعلم ان نقل مثل الامام الجزري وغيره من ائمة القراءة لا يعارضه نقل النووي لما يخالفه لاننا نرجعنا الى الترجيح بالكثرة أو بالظهور بالافس أو غيرهما من المرحجات قطعا بان نقل اولئك الائمة ارجح وقد وافقهم عليه كثير من أكابر الائمة حتى ان الشيخ زكريا بن محمد الانصاري لم يحكم في غاية الوصول الى شرح اب الاصول الخلاف لما حكاه الجزري وغيره عن أحد سوى ابن الحاجب (وعن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا بى ان الله أمرني ان أقرأ عليكم لم يكن الذين كفروا وافي راية أن أقرأ عليكم القرآن قال وسماي لا قال نعم وبكى متفق عليه) قوله امرني ان أقرأ عليكم فيه استحباب قراءة القرآن على الخذاق فيه وأهل العلم به والفضل وان كان القارئ أفضل من المقرء عليه وفيه منقبة شريفة لا بى بقراءته صلى الله عليه وسلم عليه ولم يشارك فيها احدا لاجتماع ذكر الله تعالى لاسمه ونصه عليه في هذه المنزلة الرفيعة قوله لم يكن الذين كفروا وجه تخصيص هذه السورة انها وجيزة جامعة اقواعد كثيرة من أصول الدين وفروعه ومهماته والاخلاص وتطهير القلوب وكان الوقت يقتضى الاختصار قوله وسماي لا فيه جواز الاستقبالات وسببه ههنا انه يجوز ان يكون الله تعالى أمر النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ على رجل من امته ولم ينص عليه قوله وبكى فيه جواز البكال السرور والفرح بما يبشر الانسان ويعطاه من معالي الامور واختلنا وافي وجه الحكمة في قراءته على أبي فقيل سبها أن يسن لامتته بذلك القراءة على أهل الاتقان

التوبين أفضل وقد كان الخلاف في منع حوازا الصلاة في الثوب الواحد قديما فمن ابن مسعود قال لا تصلين في ثوب واحد وان كان أوسع مما بين السماء والارض رواه ابن أبي شيبة ونسب ابن بطال ذلك لابن عمر ثم قال لم يتابع عليه ثم استقر الامر على الجواز (قد خالف بين طرفيه) أى على عائشة وفائدة هذه المخافة كما قال ابن بطال أن لا ينظر المصلي الى عورة نفسه اذ ركع

أو أن لا يسقط عند الركوع والسجود قال ابن السكيت هو أن يأخذ طرف الثوب الذي التمس على منكبيه الأيمن من تحت يده اليسرى ويأخذ الذي ألقاه على منكبيه الأيسر من تحت يده اليمنى ثم يده طرفه على صدره انتهى وهو الاشتغال والاتصاف ورواة هذا الحديث ما بين كوفي ومدني ١٢٢ وفيه رواية تآبى عن تآبى وعن مهابة وهو سند عال جدا وله حكم الثلاثيات

وإن لم يكن على صورتها لأن على ما يقع للجاري يكون بينه وبين الصحابي فيه اثبات كان الصحابي يرويه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فصوره الثلاثي وإن كان عن مهابة آخر فلا يمكنه من حيث العلو واحد لصدق أن بينه وبين الصحابي اثنين وبالجملة فهو من علو النسب (عن) أم هانئ بنت أبي طالب رضي الله عنها حديث صلاة أبي صلى الله عليه وآله (وسلم يوم النخعة قدم) فيما سبق مع شرحه (وفي هذه الرواية) زيادة وهي (قالت فسلمي ثمانين ركعات) حال كونه (مختفيا) في ثوب واحد فلما انصرف من صلاته (قلت يا رسول الله زعم) أي قال أو ادعى (ابن أبي) علي بن أبي طالب وهي شقيقته أمهما فاطمة بنت أسد بن هاشم لكن خمت الأم لكونها آكد في القرابة ولأنه أبعد لشكايه في اختار دمتها فذكرت ما بعثها على الشكوى حيث أصيبت من محمل يقتضي أنها لا تصاب منه لما جرت العادة أن الأخوة من جهة الأم أشد في اقتضاء الحنان والرعاية من غيرها ثم في رواية الحموي زعم ابن أبي (أنه) قاتل رجلا أي عازم على مقتاده

والفضل وبتعلو آداب الثرائمة ولا يأنف أحد من ذلك وقيل التنبيه على جلاله أبي وأهله لاخذ القرآن عنه ولذلك كان بعده صلى الله عليه وسلم رأسا وما مافي اقراء القرآن وهو أجل ناشره أو من أجلهم

(باب ما جاء في السكتين قبل القراءة بعدها)

(عن الحسن عن سمرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان يسكت سكتين إذا استفتح الصلاة وإذا فرغ من القراءة كلها وفي رواية سكتة إذا كبر وسكتة إذا فرغ من قراءة غير المغضوب عليهم ولا الضالين روى ذلك أبو داود وكذلك أحمد والترمذي وابن ماجه معناه) الحديث حسنه الترمذي وقد تقدم الكلام في سماع الحسن من سمرة لغير حديث العقبة وقد صحح الترمذي حديث الحسن عن سمرة في مواضع من سنده منها حديث نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة وحديث جابر الدار أحق بدار الجار وحديث لا تلعنوا بلعنة الله ولا بغضب الله ولا بالنار وحديث الصلاة الوسطى صلاة العصر فكان هذا الحديث على مقتضى تصرفه جدير بالتصحيح وقد قال الدارقطني رواة الحديث كلهم ثقات وفي الباب عن أبي هريرة عند أبي داود والنسائي بلفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم كانت له سكتة إذا افتتح الصلاة قوله إذا استفتح الصلاة افترض من هذه السكتة لا يفرغ المأمومون من النية وتكبيره لأحرام لأنه لو قرأ الإمام عقب التكبير لقات من كان مشتغلا بالتكبير والنية بهض سماع القراءة وقال الخطابي إنما كان يسكت في الموضعين ليعلم من خلفه فلا يشازعونه القراءة إذا قرأ قال البيهقي كلام الخطابي هذا في السكتة التي بعد قراءة الفاتحة وأما السكتة الأولى فقد وقع بيانها في حديث أبي هريرة السابق في باب الافتتاح أنه كان يسكت بين التكبير والقراءة يقول اللهم بأعديني وبين خطيأاي الحديث قوله وإذا فرغ من القراءة كلها قيل وهي أخف من السكتين التي قبلها وذلك بمقدار ما تنفصل القراءة عن التكبير فقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوصل فيه قوله وسكتة إذا فرغ من قراءة غير المغضوب عليهم ولا الضالين قال النووي عن أصحاب الشافعي يسكت قدر قراءة المأمومين الفاتحة قال ويختار الذكروا الدعاء والقراءة سرا لأن الصلاة ليس فيها سكوت في حق الإمام وقد ذهب إلى استحباب هذه السكتات الثلاث الأوزاعي والشافعي وأحمد وانصق وقال أصحاب الرأي ومالك السكتة مكروهة وهذه الثلاث السكتات قد دل عليها حديث سمرة باعتبار الروايتين المذكورتين وفي رواية في سنن أبي داود بلفظ إذا دخل في صلاته وإذا فرغ من القراءة ثم قال به إذا قال غير المغضوب عليهم ولا الضالين واستحب أصحاب الشافعي

رجل (قد أجزته) أي أمته هو (فلان بن هبيرة) بضم الهاء ابن أبي وهب بن عمرو الخزرجي زوج أم هانئ ولدت منه سكتة أولاد منهم هانئ الذي كنيته به هرب من مكة عام الفتح لما أسات هو ولم يزل مشركا حتى مات وتركة عند هانئ ولدت منه سمرة وهو من له روي ولم تصح له حجة وإني المذكور هنا يحتمل أن يكون سمرة هذا ويحتمل أن يكون من غير أم هانئ ونسب الراوي اسمه

لكن قال ابن الجوزي ان كان المراد بذلك ان ابنه انه وجدته تورده ابن عبد البر وغيره لصغر سنه اذ ذلك المقتضى لعدم مقامه
وحينئذ فلا يحتاج الى الامان وبان عليا لا يقصد قتل ابن أخته فكونه من غيرها أخرج وجزم ابن هشام في تهذيب السيرة بان
الذين اجارهم ما أم هانئ هم الحرث بن هشام وزهير بن أبي أمية الخزرجي ١٢٣ وعند الأزرقي عبد الله بن أبي ربيعة

بدل زهير قال في الفتح والذي
يظهر لي ان في رواية الباب حذف
كانه كان فيه فلان ابن عم هبة
فستط انظعم أو كان فيه فلان
قريب هبة فتغير لفظ قريب
بلنظ ابن وكل من الحرث وزهير
وعبد الله يصح وصفه بأنه ابن
عم هبة وقرينه لكون الجميع
من بني مخزوم (فقال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم قد
أجرنا من أجرة) أي أمان من
أمنت (بأم هانئ) فلا يجوز
أعلى قتله (قالت أم هانئ ذلك)
أي صلاته الثمان ركعات
(ضحى) أي وقت ضحى أو صلاة
ضحى ويؤيدها ما في رواية ابن
شاهين قالت أم هانئ يا رسول
الله ما هذه الصلاة قال الضحى
ورواة هذا الحديث مدينون
وفيه التحديث بالجمع والافراد
والعنونة والاخبار والسماع
والقول (عن أبي هريرة
رضي الله عنه ان سائلا قال في
الفتح لم أقف على اسمك لكن ذكر
شمس الامة السرخسي المحتج
في كتابه المبسوط انه ثوبان (سأل
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم عن الصلاة في قبة واحدة)
ولابي الوقت في الثوب الواحد
بالتعريف (فقال رسول الله صلى

سكتة رابعة بين ولا الضالين وبين آمين قالوا ليعلم المأموم ان لفظة آمين ليست من القرآن

• (باب التكبير للركوع والسجود والرفع) •

(عن ابن مسعود قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يكبر في كل رفع وخفض وقيام
وقعود رواه أحمد والنسائي والترمذي وصححه) الحديث أخرجه البخاري ومسلم
من حديث عمران بن حصين وأخرجه نحوه أيضا من حديث أبي هريرة وأخرجه نحوه
البخاري من حديثه وفي الباب عن أنس عند النسائي وعن ابن عمر عند أحمد والنسائي
وعن أبي مالك الأشعري عند ابن أبي شيبة وعن أبي موسى غير الحديث الذي سيذكره
المصنف عند ابن ماجه وعن واثل بن حجر عند أبي داود وأحمد والنسائي وابن ماجه وفي
الباب عن غيره ولا موسياني في هذا الكتاب بعض من ذلك والحديث يدل على مشروعية
التكبير في كل خفض ورفع وقيام وقعود الا في الرفع من الركوع فإنه يقول مع الله لمن
حده قال النووي وهذا يجمع عليه اليوم ومن الأعصار المة مقدمة وقد كان فيه خلاف في
زمن أبي هريرة وكان بعضهم لا يرى التكبير الا للاحرام انتهى وقد حكى مشروعية
التكبير في كل خفض ورفع الترمذي عن الخلفاء الاربعة وغيرهم ومن بعدهم من
التابعين قال وعليه عامة الفقهاء والعلماء وحكاها ابن المنذر عن أبي بكر الصديق وعمر بن
الخطاب وابن مسعود وابن عمر وجابر وقيس بن عباد والشعبي وأبي حنيفة والثوري
والاوزاعي ومالك وسعيد بن عبد العزيز وعامة أهل العلم وقال البغوي في شرح السنة
اتفقت الامة على هذه التكبيرات قال ابن سيد الناس وقال آخرون لا يشرع الا تكبير
الاحرام فقط يحكي ذلك عن عمر بن الخطاب وقتادة وسعيد بن جبيرة وعمر بن عبد العزيز
والحسن البصري وقوله ابن المنذر عن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله بن عمرو وقوله ابن
طال عن جماعة أيضا منهم معاوية بن أبي سفيان وابن سيرين قال أبو عمر قال قوم من
أهل العلم ان التكبير ليس بسنة الا في الجماعة وأمان من صلى وحده فلا بأس عليه أن
لا يكبر وقال أحمد أحب الى أن يكبر اذا صلى وحده في الفرض وأما في التطوع فلا
وروى عن ابن عمر انه كان لا يكبر اذا صلى وحده واستدل من قال بعدم مشروعية
التكبير كذلك بما أخرجه أحمد وأبو داود عن ابن ابي عن أبيه انه صلى مع النبي صلى الله
عليه وسلم فكان لا يتم التكبير وفي لفظ لا أحد اذا خفض ورفع وفي رواية فكان لا يكبر
اذا خفض يعني بين السجدين وفي اسناده الحسن بن عمران قال أبو زرعة شيخه وثقه ابن
حبان وحكى عن أبي داود الطيالسي انه قال هذا عندى باطل وهذا لا يقوى على معارضة
أحاديث الباب لكثرتها وصحتها وكونها مثبتة ومشقة على الزيادة والاحاديث الواردة

الله عليه وآله (وسلم أولكم) أي أنت سائل عن مثل هذا الظاهر ولكم (ثوبان) فهو استقهام انكارى ابطالى قال
الخطابي لفظة استخبار ومعناه الاخبار عاهاهم عليه من قلة الثياب ووقع في ضمته القموى من طريق الفهوى لانه اذا لم يكن
لكل ثوبان والصلاة لازمة فكيف لم يعلموا ان الصلاة في الثوب الواحد السائر للعودة جائزة وهذا مذهب الجمهور من الصحابة

كان عباس وعلى ومعاوية وائس بن مالك وخالد بن الوليد وأبي هريرة وعائشة وأم هانئ ومن التابعين الحسن البصري وابن سيرين والشعبي وابن المسيب وعطاء أبو حنيفة ومن الفقهاء أبو يوسف ومحمد والشافعي ومالك وأحمد في رواية وإسحق بن راهويه (وعنه) أي عن أبي هريرة ١٣٤ (رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يصلي أحدكم

في الثوب الواحد) حال كونه (ليس على عاتقيه) بالثنية ولا يذروا أصابعي وابن عباس كره على عاتقه والعاتق هو ما بين المنكبين إلى أصل العنق وهو مذكروا حتى تأتته أي بعضه (شيئ) زاد من لم عن أبي الزناد منه شيء ولا نافية ويصلي خبر يعني النهي والمراد أنه لا يترك في وسطه ويشد طرفي الثوب في حقويه بل يتوشح بهما على عاتقيه فيحصل الستر لحز من أعالي البدن وإن كان ليس بعورة أو لكون ذلك أمكن في ستر العورة وهذا النهي ليس محمولا على التحريم فقد ثبت أنه صلى الله عليه وآله لم صلى في ثوب واحد كأن أحد طرفيه على بعض نسائه وهي نائمة ومعلوم أن الطرف الذي هو لابس منه الثوب غير متسع لأن يتركبه ويتصل منه ما كان على عاتقه قاله الخطابي فيما نقلوه عنه لكن قال في الفتح إن فيه نظرا لا يخفى وظاهر من تصرف البخاري التخصيص ما إذا كان الثوب واسعاً فيجب وبين ما إذا كان ضيقاً فلا يجب وضع شيء منه على العاتق وهو اختيار ابن المنذر ولذلك تظهر مناسبة تعقيب البخاري بيلب إذا كان

في هذا الباب أقل أحوالها الدلالة على سنية التكبير في كل خفض ورفع وقد روى أحمد عن عمران بن حصين أن أول من ترك التكبير عثمان حين كبر وضعف صوته وهذا يحتمل أنه ترك الظهور روى الطبري عن أبي هريرة أن أول من ترك التكبير معاوية وروى أبو عبيد أن أول من تركه زيار. وهذه الروايات غير متنافية لأن زيادته تركه معاوية وكان معاوية تركه بترك عثمان وقد جعل ذلك جماعة من أهل العلم على الأخفاء وحكي الطحاوي أن بني أمية كانوا يتركون التكبير في الخفض دون الرفع وما هذه بأول سنة تركوها وقد اختلف القائلون بعشرة التكبير فذهب جمهورهم إلى أنه من أدب فيما عدا تكبيرة الاحرام وقال أحمد في رواية عنه وبعض أهل الظاهر أنه يجب كله واحتج الجمهور على الندبة بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعلمه المسمى وصلاته ولو كان واجبا لعله وأيضاً حديث ابن أبي بذي يدل على عدم الوجوب لأن تركه صلى الله عليه وسلم له في بعض الحالات لبيان الجواز والاشعار بعدم الوجوب وسيأتي دليل القائلين بالوجوب وأما الجواب بأنه صلى الله عليه وسلم لم يعلمه المسمى فممنوع بل قد أخرج أبو داود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للمسيء بلنظ ثم يقول الله أكبر ثم يركع حتى يطعن مفاصله ثم يقول سمع الله لمن حمده حتى يستوي قائما ثم يقول الله أكبر ثم يسجد حتى يطعن مفاصله ثم يقول الله أكبر ويرفع رأسه حتى يستوي قائما ثم يقول الله أكبر ثم يسجد حتى يطعن مفاصله ثم يركع رأسه فيكبر فإذا فعل ذلك فثمة صلاته (وعن عكرمة قال قالت لابن عباس صليت الظهر بالبطحاء خلف شيخ أحمق فكبر ثنتين وعشرين من تكبيرة يكبر إذا سجد وإذا رفع رأسه فقال ابن عباس فلا صلاة أبي القاسم صلى الله عليه وآله وسلم رواه أحمد والبخاري) قول الظاهر لم يكن ذلك في البخاري وإنما زاده الاسماعيلي وبذلك يصح عدد التكبير لأن في كل ركعة خمس تكبيرات فتقع في أربعة عشرون تكبيرة مع تكبيرة الافتتاح والقيام من التشهد الأول ولا جدوا الطبراني عن عكرمة أنه قال صلى بنا أبو هريرة تقول تلك صلاة أبي القاسم في لفظ للبخاري أو ليس تلك صلاة أبي القاسم لأنك وفي لفظه تكلمت أمك سنة أو المسمى صلى الله عليه وسلم والحديث يدل على مشروعية تكبير الانتقال وقد تقدم الخلاف فيه (وعن أبي موسى قال ارسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم خطبنا فبين لما استنتوا علمنا ما صلاتنا فقال إذا صليت فاقبوا صنفوفكم ثم ليؤمكم أحدكم فإذا كبر فكبروا وإذا قرأ فأنصتوا وإذا قال غير المفضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين يجبكم لله وإذا كبر وركع فكبروا واركعوا فإن الإمام يركع قبلكم ويرفع قبلكم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلذلك بقاء وإذا قال

الثوب ضيقاً إشارة إلى التفصيل المذكور فم نقل السبكي وجوب ذلك عن نص الشافعي واختاره لكن المعروف سمع عن الشافعية خلافه وعن أحمد لا تصح صلاة من قدر على ذلك فتركه جعله شرطاً وعنه تصح ويأثم جعله واجبا مستقلا وفي الحديث الصديق والعنة (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه بقول أشهد) ذكره تاج كيد الحفظه وبحقها

لاستحضاره (انني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من صلى في ثوب) والكشميني في ثوب واحد فليخالف بين طرفيه) محل الجهور الامر هذا على الاستحباب والنهي في الذي قبله على التنزيه وتقدم آتقما في ذلك من التفصيل (عن جابر) بن عبد الله الانصاري (رضي الله عنه قال خرجت ١٢٥ مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بعض

اسناره) في غزوة بواط كافي مسلم وهي من أوائل مغازيه صلى الله عليه وآله وسلم (بجنت ليلة) الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (لبعض أمرى) أى لاجل بعض حوائجي وفي رواية مسلم انه صلى الله عليه وآله وسلم كان أمه هو وجابر ابن صخر انيثة الماء في المنزل (فوجدته) صلى الله عليه وآله وسلم (بصلى وعلى ثوب واحد فاشتبهت به وصليت) منتهيا (الى جانيه) أو منضمما اليه (فلما انصرف) صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة (قال ما السرى يا جابر) بضم السين والقصر أى ما سبب سيرتي في الليل وانما سأله لعله بان الحلال له على الجبي في الليل أمر أكيد (فاخبرته بما جئني فلما فرغت قال ما هذا الاشغال الذي رأيت) هو استفهام انكارى وقد وقع في مسلم التصريح بسبب الانكار وهو ان الثوب كان ضيقا وانه خاف بين طرفيه ونواقص أى الضيق عله كان عند مخالفة بين طرفي الثوب لم يصبر سائرا فأنفخني ليسترفعا صلى الله عليه وآله وسلم بان محل ذلك ما اذا كان الثوب واسعا

سمع الله من حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد يسمع الله لكم فان الله تعالى قال على لسان نبيه سمع الله من حمده واذا كبر وسجد فكبروا واحدوا فان الامام يسجد قبلكم ويرفع قبلكم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذلك بتلك واذا كان عند القعدة فليكن من أول قول أحدكم التحيمات الطيبات الصلوات لله السلام عليكم أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله رواه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود وفي رواية بعضهم وأشهد أن محمدا قوله فاقموا صفوفكم قال النووي هو مأثور به بإجماع الأمة قال وهو أمر ندب والاقامة تسويتهما والاعتدال فيها وتسميتهما الأول فالأول والترصن فيها قوله ثم أيؤمكم أحدكم فيه الامر بالجماعة في المكتوبات وقد اختلفوا هل هو أمر ندب أو إيجاب وسيأتي بسط الكلام على ذلك ان شاء الله تعالى قوله فاذا كبر ~~فكبر~~ فافيه ان المأموم لا يكبر قبل الامام ولا معه بل بعده لان الشاء للتعقيب وقد قدمنا المماقشة في هذا قوله واذا قرأ فانصتوا قد تقدم الكلام على هذه الزيادة في باب ما جاء في قراءة الامام وانصاته قوله فاذا قرأ غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين استدله على مشروعية أن يكون تأمين الامام والمأموم متققا وقد تقدم الكلام على ذلك مستوفى قوله يهيجكم الله أي يستجيب لكم وهذا تحت عظيم على التأمين فيبدأ كد الاهتمام به قوله فاذا كبر وركع الى قوله فذلك بتلك معناه اسبلوا تكبيركم للركوع وركوعكم بعد تكبيره وركوعه وكذلك رفعكم من الركوع بعد رفعه ومعنى فذلك بتلك أي اللحظة التي سبقكم الامام بها في رفعه الى الركوع بخبر لكم بما خركم في الركوع بعد رفعه لحظة فتلحظ اللحظة بتلك اللحظة وصار قدر ركوعكم كقدر ركوعه وكذلك في السجود قوله واذا قال سمع الله من حمده فقولوا الخ فيه دلالة على استحباب الجهور من الامام بالتسميع ليس هو وفيه قولون وفيه أيضا دليل لمذهب من يقول لا يزيد المأموم على قوله ربنا لك الحمد ولا يقول معه سمع الله لمن حمده وفيه خلاف وسيأتي بسطه في باب ما يقول في رفعه ومعنى سمع الله من حمده أجاب دعاء من حمده ومعنى قوله يسمع الله لكم يستجيب لكم تقول ربنا لك الحمد هكذا هو بلا واو وقد جاءت الاحاديث الصحيحة باثبات الواو وبخلافها الكل جائز ولا ترجيح لاحدهما على الآخر كذا قال النووي والظاهر ان اثبات الواو أرجح لانها زيادة مقبولة وقوله واذا كان عند القعدة الى آخر الحديث الكلام على بقية ألفاظه يأتي ان شاء الله تعالى في أبواب التشهد وقد استدلل بقوله فليكن من أول قول أحدكم على انه يقول ذلك في أول جلوسه ولا يقول بسم الله قال النووي وايس هذا الاستدلال بواضح لانه قال فليكن من

فاما اذا كان ضيقا فانه يجزئه ان يتزبه لان القصد الاصلى ستر العورة وهو يحصل بالانزاع ولا يحتاج الى التواضع المغاير للاعتدال المأمور به والذي أنكره هو اشتغال الصماء وهو ان يخال نفسه بثوب ولا يرفع شيئا من جوانبه ولا يمكنه اخراجه بيده الا من أسفله خوفا من ان تبدع عورتها والاول أولى قال جابر (قلت كان) الذي اشتد به (ثوبا) واحدا يعني ضايقا

(قال) صلى الله عليه وآله وسلم (فان كان الثوب (واسعا فالنصف) أى ارتد (به) أى بان ياتر باحد طرفيه ويرتدى بالطرف الاخر منه (وان كان) الثوب (ضيقا فارتد به) وهذا التفصيل من الشارع صلى الله عليه وآله وسلم صريح في صحة ما جرح اليه البخارى من التفصيل ١٣٦ بين ما اذا كان واسعا فيجب الاشغال به وبين ما اذا كان ضيقا فلا

أول ولم يقل فليكن أول والحديث يدل على مشروعية تكبير النقل وقد استدلل به القائلون بوجوبه كما تقدم وهو أخص من الدعوى لانه أمر للمؤمن فقط وقد دفعه الجمهور بما تقدم من عدم ذكر تكبير الانتقال في حديث المسى وقد عرفت ما فيه وحديث ابن ابري المتقدم

• (باب جهر الامام بالتكبير لیسمع من خلقه وتبليغ الغير له عند الحاجة) •

(عن سعيد بن الحر قال صلى الله عليه وسلم لما أتى أبو سعيد فجهر بالتكبير حين رفع رأسه من السجود وحين سجد وحدين رفع وحدين قام من الركعتين وقال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يرواه البخارى وهو لا يجد لفظ أبسط من هذا) الحديث يدل على مشروعية الجهر بالتكبير للانتقال وقد كان من وسائر بني أمية يسرون به ولهذا اختلاف الناس لما صلى أبو سعيد هذه الصلاة فقام على المنبر فقال انى والله ما أبالي باختلاف صلاتكم أم لم تختلف انى رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هكذا يصلى وقد عرفت مما سلف أن أول من ترك تكبير النقل أى الجهر به عثمان ثم معاوية ثم زياد ثم سائر بني أمية (وعن جابر قال اشتكى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ناصيا وراءه وهو قاعد وأبو بكر يسمع الناس تكبيره رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه ومسلم والنسائي قال صلى بنار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الظهور وأبو بكر خلفه فاذا كبر

كبرا أو بكر يسمعون) الحديث يأتى ونسرحه ان شاء الله تعالى فى باب الامام يقتل مأموما وقد ذكره المصنف هنا للاستدلال به على جواز رفع الصوت بالتكبير لیسمعه الناس ويتبعوه وانه يجوز لامة مقتدى اتباع صوت المكبر وهذا مذهب الجمهور وقد نقل انه اجماع قال النووي وما أراه يصح الاجماع فيه فتدنى نقل القاضى عياض عن مذهبهم ان منهم من ابطال صلاة المقتدى ومنهم من لم يطلها ومنهم من قال ان أذن له الامام فى الالمام صح الاقتداء به والافلا ومنهم من ابطال صلاة المسمع ومنهم من صحها ومنهم من شرط اذن الامام ومنهم من قال ان تكلف صوتا بطلت صلاته وصلاة من ارتبط بصلاته وكل هذا ضعيف والصحيح جواز كل ذلك وصحة صلاة المسمع والاسماع ولا يفتقر اذن الامام

• (باب هيات الركوع) •

(عن أبي مسعود عقبة بن عمرو انه ركع فخاف يديه ووضع يديه على ركبتيه وفرج بين أصابعه من وراء ركبتيه وقال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلى رواه أحمد وأبو داود والنسائي وفى حديث رفاع بن رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم واذا ركعت فضع راحتيك على ركبتيك رواه أبو داود)

• (وعن سهل بن سعد الساعدي) (رضي الله عنه قال كان رجال) التكبير فيه للتسوية وهو يقتضى ان بعضهم كان بخلاف ذلك وهو كذلك ووقع فى رواية أبى داود رأيت الرجال واللام فيه للجنس فهو فى حكم النكرة (يصلون مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) حال كونهم عاقدى أزرهم على اعتناقهم وفى رواية على عواتقهم أى من ضيق الأزر ويؤخذ منه ان الثوب اذا امكن الاتصاف به كان أولى من الاتزار لانه أبلغ فى التستر (كهيمته الصبيان وقال) أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وللكشميين ويقال وهو أعم من أن يكون القائل النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو من امرأته قال الحافظ ابن حجر ويغلب على الظن ان القائل بلال (لأنه) للأنثى لا لغيره بلال (لأنه) للأنثى لا لغيره الرجال (لا ترفعن رؤسكن) من السجود (حتى يتوى الرجال) حال كونهم (جالوسا) وانما نهان عن ذلك لانه لا يلحق شيئا من عورات الرجال عند نهوضهم كما وقع التصريح به فى حديث أسماء بنت أبى بكر

المروى عنه أحمد وأبى داود بلفظ لا ترفعن رؤسكن حتى يرفع الرجال رؤسكن كراهة أن يرى عورات الرجال الحديث واستدل منه انتهى عن فعل مستحب خشية ارتكاب محذور لان متابعة الامام من غير تأخير مستحبة فمنهى عنها لما ذكر وانه لا يجب الاستمرار فى فعل بخلاف الاعلى وفى الاسناد الحديث والاحبار والعلمنة • (عن مغيرة بن شعبه رضى الله عنه

قال كنت مع النبي صلى الله عليه وآله (وسلم في سفر) سنة تسع في غزوة تبوك (فقال يا مغيرة خذ الادوية) بكسر الهمزة وجها
ادوى أى المطهرة (فاخذتم فانطلق رسول الله صلى الله عليه وآله) وأله (وسلم حتى توارى) أى غاب وخفى (عنى فقصى حاجته وعليه
جبة شامية) من نسج الكفار القارين بالشام لانهم اذ ذاك كانت دارهم ١٣٧ وفى بعض طرق هذا الحديث ان الجبة كانت

صوفاً وكانت من ثياب الروم
وروجه الدلالة منه انه صلى الله عليه
 وآله وسلم لبسها ولم يستعمل فقيه
 جواز الصلاة في ثياب الكفار
 ما لم يتحقق نجاستها وروى عن أبي
 حنيفة رحمه الله كراهية الصلاة
 فيها الا بعد الغسل وعن مالك
 ان فعل يعيد في الوقت والحديث
 واراد عليهم (فذهب) صلى الله
 عليه وآله وسلم (ليخرج يده من
 كمها فضاقت) أى الجبة لان
 الثياب الشامية كانت حينئذ
 ضيقة الاكمام (فاخرج يده من
 أسفلها فصبت عليها) الماء
 (فتوضأ وضوءاً للصلاة وصبح
 على خفيه ثم صلى) ورواه هذا
 الحديث ما بين بلخى وكوفى وفيه
 التحديث والعنونة وأخرج به
 البخارى أيضاً في الجهاد واللباس
 وسلم في الطهارة وكذا النسائي
 وابن ماجه (وعن جابر بن
 عبد الله) الانصارى (رضى الله
 عنهم ما يحدث أن رسول الله صلى
 الله عليه وآله) (وسلم كان ينقل
 معهم الحجارة) أى مع قريش
 (للحكمة) أى لبنائها وكان ذلك
 قبل البعثة وكان عمره صلى الله
 عليه وآله وسلم اذ ذاك نحو
 ثلاثين سنة وقيل كان قبل
 المبعث بخمسة عشرة سنة وقيل

الحديث الاول طرف من حديث أبي مسعود والثاني طرف من حديث رفاعه بن
 رافع في وصف تعليمه صلى الله عليه وسلم للمسى مصلاته وكلاهما لا مطعن فيه فان جميع
 رجال اسنادهما ثقات قوله بخفى يديه أى باعدهما عن جنبيه وهو من الجفاء وهو البعد
 عن الشئ قوله وفرج بين أصابعه أى فرق بين اصابعها لعلها لا تلتصق قوله فضع
 راحتيك تشفيه راحة وهى الكف جمعها راح بغير تاء قوله على ركبتيك فيه رد على أهل
 التطبيق وسبب البعث في ذلك قريش والحد يثان يدلان على مشروعية ما اشتلأ عليه
 من هيات الركوع ولا خلاف في شئ منها بين أهل العلم الا لاقائلين بمشروعية التطبيق

(وعن مصعب بن سعد قال صليت الى جنب أبي قطبة بين كنى ثم وضعتهما بين فخذي
 فتهاى عن ذلك وقال كذا فعل هذا فأمرنا أن نضع أيدينا على الركبتين رواه الجماعة)
 وفى الباب من عمر بن عبد الله بن الترمذى وصححه وعن أنس أشار اليه الترمذى أيضاً
 وعن أبي جبر الساعدى وأبي أسيد وسهل بن سعد ومحمد بن مسلمة الى عام عشرة من
 الصحابة عند الخسة وقد تقدم وعن عائشة عند ابن ماجه قوله مصعب بن سعد يعنى ابن
 أبى وقاص قوله فطبقت التطبيق الا لصاق بين باطن الكف في حال الركوع وجعلهما بين
 الفخذين قوله كذا فعل هذا فأمرنا لفظ البخارى والترمذى وغيرهما كذا فعله فنهى عنه
 وأمرنا لفظ فيه دليل على نسخ التطبيق لان هذه الصيغة حكمتها الرفع قال الترمذى
 التطبيق منسوخ عند أهل العلم وقال لا اختلاف بينهم في ذلك الا ما روى عن ابن
 مسعود وبعض أصحابه أنهم كانوا يطبقون انتهى وقد روى النووى عن علقمة والاسود
 انهما يقولان بمشروعية التطبيق وأخرج مسلم عن علقمة والاسود أنهم ادخلا على عبد
 الله فذكر الحديث قال فوضعت أيدينا على ركبتي فاضرب أيدينا ثم طبق بين يديه ثم
 جعلهما بين فخذه فلما صلى قال هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وروى
 ابن خزيمة عن ابن مسعود انه قال ان النبي صلى الله عليه وسلم لما أراد أن يركع طبق يديه
 بين ركبتيه فركع قبل بلغ ذلك سعداً فقال صدق أخى كذا فعل ذلك ثم أمرنا بهذا يعنى
 الامساك بالركب وقد اعتذر عن ابن مسعود وصاحبيه بأن الناصح لم يبلغهم وقد روى
 ابن المنذر عن ابن عمر انه قال انما فعله النبي صلى الله عليه وسلم مرة يعنى التطبيق قال
 الحافظ واستخذه قوى واستدل ابن خزيمة بقوله نهىنا على أن التطبيق غير جائز قال
 الحافظ وفيه نظر لاحتمال حمل النهى على الكراهة فقد روى ابن أبى شيبة من طريق
 عاصم بن ضمرة عن علي قال اذا ركعت فان شئت قلت ~~كذا~~ يعنى وضعت يديك على
 ركبتيك وان شئت طبقت واسناده حسن وهو ظاهر في أنه كان يرى التغيير أو لم يبلغه
 الناصح والظاهر ما قاله ابن خزيمة لان المعنى الحقيقي للنهى على ما هو الحق لتعريم وقول

١٨ نيل فى كان عمره خمس عشرة سنة (وعليه ازهره) ولا بن عساكر بغير ضمير وفى بعض الاصول بغير واو (فقال له
 العباس) يا ابن أخى لو حلت ازارك) لكان اسهل عليك اولو يعنى القفى فلا جواب لها (فجعلت) أى الازار (على منكبيك
 دون الحجارة) أى تحتها (قال) جابر أو من حدثه (لعله) أى حل صلى الله عليه وآله وسلم الازار (فجعله على منكبيه فيسقط) حال

كوثمة (مغشياً) أي مغمى عليه) لانكشف عورته لانه صلى الله عليه وآله وسلم كان محبوباً لاهل احسن الاخلاق من الحياة الكامل حتى كان اشد حياء من العذراء في خدرها فلذلك غشي عليه وروى مما هو في غير الصحيحين ان الملك نزل عليه فشد عليه ازاره (فما روى بعد ذلك عرباناً) وعند ١٣٨ الامعاء بلى فلم يتعب بعد ذلك صلى الله عليه وآله وسلم واستتب من الحديث

الصحابي لا يصلح قرينة اصرفه الى المجاز

(باب الدكر في الركوع والسجود)

(عن حديثه قال صليت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكان يقول في ركوعه سبحان

ربي العظيم وفي سجوده سبحان ربي الاعلى وما صرت به آية رحمة الا وقت غدا يا آل

ولا آية عذاب الاتعوذ منها رواه الخمسة وصححه الترمذي) الحديث أخرجه أيضاً مسلم

قوله يسأل أي الرحمة قوله تعوذ أي من العذاب وشتر العقاب قال ابن رسلان ولا بآية

تسبيح الاصح وكبر ولا بآية دعاء واستغفار الادعاء واستغفروا من مخرج سؤال يفعل ذلك

بلا أنه أو بتلقبه والحديث يدل على مشروعية هذا التسبيح في الركوع والسجود وقد

ذهب الشافعي ومالك وأبو حنيفة وجهه ورأوا العلماء من أئمة المعتزلة وغيرهم الى أنه سنة وليس

بواجب وقال اسحق بن راهويه التسبيح واجب فان تركه عمدا بطلت صلاته وان نسيه لم

تبطّل وقال الظاهري واجب مطلقاً وأشار الخطابي في معالم السنن الى اختياره وقال

احمد التسبيح في الركوع والسجود وقول سمع الله لمن حمده وربنا لك الحمد والذكر بين

السجدين وجميع التكبيرات واجب فان تركه منه شيئاً عمدا بطلت صلاته وان نسيه

لم تبطّل ويسجد للسهو هذا هو الصحيح عنه وعنه رواية انه سنة كقول الجمهور وقد

روى القول بوجوب تسبيح الركوع والسجود عند ابن خزيمة واحتج الموجبون بحديث

عقبة بن عامر الا في صلاة وله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي وبقول الله تعالى

وسجدوا ولا وجوب في غير الصلاة فتعين ان يكون فيها بالقياس على القراءة واحتج

الجمهور بحديث المسي صلى الله عليه وسلم علمه واجبات الصلاة ولم يعلمه

هذه الاذكار مع انه علمه تسكيب الاحرام والقراءة فلو كانت هذه الاذكار واجبة لعلمه

ايها الان تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز فيكون تركه لتعليمه: الاعلى ان الاوامر

الواردة بما زاد على ما علمه للاستصحاب لا للوجوب والحديث يدل على أن التسبيح في

الركوع والسجود يكون بهذا اللفظ فيكون منفسر قوله صلى الله عليه وسلم في حديث

عقبة اجعلوها في ركوعكم اجعلوها في سجودكم والى ذلك ذهب الجمهور من أهل البيت

وبه قال جميع من عداهم وقال الهادي والقاسم والصادق انه سبحان الله العظيم

وبحمده في الركوع وسبحان الله الاعلى وبحمده في السجود واستدلوا بظاهر قوله فسبح

باسم ربك العظيم وسبح اسم ربك الاعلى وقد أمر صلى الله عليه وسلم بجعل الاولى في

الركوع والثانية في السجود كما سيأتي في حديث عقبة ولكنه لا يتم الاعلى

فرض انه ليس لله جل جلاله الا اسم واحد وقد تقرر ان له تسعة وتسعين اسماً بالاحاديث

منع بدو العورة الا ما يخص من

رواية الزوجات لازواجهن عورة

وفيه انه صلى الله عليه وآله وسلم

كان مصوناً عما يستقبح قبل

البعثه وبعدها ورواه هذا

الحديث ما بين قنيسى ومروزي

ومكي وفيه التحديث والسماع

ورواية جابر له من مراسيل

الصحابه وقد اتفقوا على

الاحتجاج بحديث الصحابي الا

ما تفرده ابو اسحق الاسفرايني

لان ذلك كان قبل البعثة فاما ان

يكون مع ذلك من النبي صلى الله

عليه وآله وسلم بعد ذلك او من

بعض من حضر ذلك من الصحابة

والذي يظهر انه العباس وقد

حدث به عن العباس ايضا وسياقه

انما أخرجه الطبراني وفيه تمام

فاخذ ازاره وقال نعمت ان أمشي

عربانيا فلا يكون مرسل حينئذ

عن أبي سعيد الخدري روى

الله عنه انه قال نهى رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم عن

اشتمال الصماء بالمهمل والمد

قال الاصمعي هو ان يشتمل بالثوب

حتى يخلل به جسده لا يرفع منه

جانباً فلا يبق ما يخرج منه يده

انتهى ومن ثم سميت صماء كما قال

ابن قتيبة لسد المنافذ كلها

كالهضرة الصماء ليس فيها خرق

فيكون انتهى مكرها لعدم قدرته على الاستعانة بيديه فيما يعرض له في الصلاة كدفع بعض الهوام وفي كتاب العصىة اللباس عند الجازي والهماء ان يجعل ثوبه على أحد عاتقيه فيدو أحد شقيه وهو موافق لتفسير الفقهاء وحينئذ فيحرم ان انكشف منه بعض العورة والا فيكره (و) نهى أيضاً عن (أن يمتحي الرجل) أي وعن احتياط الرجل بأن يقعد على آتيه وينصب

ما قبله ملتهما (في ثوب واحد ليس على فرجه منه) أي من الثوب (ثني) أما إذا كان مستورا العورة فلا يحرم ورواه هذا الحديث ما بين يطني ومصرى ومدني وفيه التحديث والعنونة وأخرجه البخاري أيضا في اللباس واليسوع وكذا مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمى النبي ١٣٩ صلى الله عليه وآله وسلم عن يعقوب بن يعقوب) بفتح

الوحدة وهو المشهور على الالة سنة امكن الاحسن كسرهما لان المراد به الهيئة كالركبة والجلسة (عن اللعاس) بكسر اللام وهو ان يلبس ثوبا مطويا أو في ظلمة ثم يشتريه على أن لا خيار له اذا رآه أيضا اكتفاء بلسه عن رؤيته أو يقول اذا المسته فقد بعثك ا اكتفاء بلسه عن الصيغة أو يبيعه شيئا على أنه متى لزم البيع وانقطع خيار المجلس (و) عن (النباذ) بكسر النون والذال وهو أن يجعله لا يبيعهها ا كتنابيه عن الصيغة فيقول أحدهما أنبذ اليك فوي بعشرة فأخذ الآخر اريقول بعثك هذا يكدا على اني اذا نبذت اليك لزم البيع وانقطع الخيار والبطالان فيهما لعدم الرؤية أو عدم الصيغة او للشرط الفاسد (و) نهى صلى الله عليه وآله وسلم أيضا (ان يشغل) أي عن اشغال النوب كاشغال الصخرة (الصخرة) لكونها مسدودة المتأذية عسرا ويتعذر على المشتغل اخراج يده لما يعرض له في صلاته من دفع بعض الهوام ونحوها ولا تكشف عورته على التفسير السابق المعزول للفقهاء الموافق لماعند البخاري في اللباس كما مر (و) نهى (ان يجتبي الرجل)

الصيغة وان له اسماء متعددة بصريح القرآن وقوله الاسماء الحسنى قامتال ما في الآيتين يحصل بالجنس ما يلى اسم منها منسب سبحانه ربي وسبحان الله وسبحان الاحد وغير ذلك لكنه قد ورد من فعله صلى الله عليه وسلم ما يدل على بيان المراد من ذلك كحديث الباب وغيره وكذلك ورد من قوله ما يدل على ذلك كحديث ابن مسعود الا في فتعين أن لفظ الرب هو المراد وبهذا يتدفع ما ألزم به صاحب الجرم من تلاوة لفظ الآيتين في الركوع والسجود وما زاد به محمده فهي عند أبي داود من حديث عقبة الا في وعند الدارقطني من حديث ابن مسعود الا في أيضا وعنده أيضا من حديث حذيفة وعنده أحمد والطبراني من حديث أبي مالك الاشعري وعند الحاكم من حديث أبي جحيفة ولكنه قال أبو داود بعد اخر اوجه لها من حديث عقبة انه يخاف أن لا تكون محفوظة وفي حديث ابن مسعود السمرى بن اسمعيل وهو ضعيف وفي حديث حذيفة محمد ابن عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو ضعيف وفي حديث أبي مالك شهر بن حوشب وقد رواه أحمد والطبراني أيضا من طريق ابن السعدى عن أبيه بدونهما وحديث أبي جحيفة قال الحافظ اسناده ضعيف وقد أنكر هذه الزيادة ابن الصلاح وغيره ولكن هذه الطرق تتعاضد فيها هذا الانكار وسئل أحمد عنها فقال أما أنا فلا أقول ويصحه انه نهى (وعن عقبة بن عامر قال لما نزلت فسبح باسم ربك العظيم قال لما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اجده لوهافي ركوعكم فلما نزلت سبح اسم ربك الاعلى قال اجده لوهافي

وجودكم رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضا الحاكم في مستدركه وابن حبان في صحيحه قوله اجعلوها قد تبين بالحديث الاول وبما سياتى كيفية هذا العمل والحكمة في تخصيص الركوع بالعظيم والسجود بالا على ان السجود لما كان فيه غاية التواضع لمافيه من وضع الجهة التي هي اشرف الاعضاء على مواطئ الاقدام كان افضل من الركوع فحسن تخصيصه بما فيه صيغة افضل التفضيل وهو الاعلى بخلاف العظيم جعله لا يبلغ مع الابلغ والمطلق مع المطلق والحديث يصلح متمسكا للقائلين بوجوب تسبيح الركوع والسجود وقد تقدم الجواب عنهم (وعن عائشة ان رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في ركوعه وسجوده سبح قدوس رب الملائكة والروح رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي) قوله سبح قدوس بضم أولهما ووجه كهما والضم أكثر وافصح قال فعاب كل اسم على فعل فهو مفتوح الاول الاسبح والقدوس فان الضم فيهما أكثر قال الجوهرى سبح من صفات الله وقال ابن فارس والزبيدي وغيرهما سبح هو الله عز وجل والمراد المسبح والمقدس فكأنه يقول مسبح مقدس

أي عن احتباء الرجل القاعد على اليته منتصبا ساكنا ويقال له الحيوة وكانت من شأن العرب وفسرها في رواية يونس بن مخرمة (في ثوب واحد) والمطلق هنا الاحتباء محمول على المقيد في الحديث السابق بقوله ليس على فرجه منه ثني وفي هذا الحديث التحديث والعنونة والقول ورواية تايى عن تايى عن صحابي وهو مما قيل فيه أنه أصح الاسانيد وأخرجه البخاري في الصلاة

واللباس ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه في التجارات واللباس (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه قال بعثني أبو بكر) الصديق رضي الله عنه (في تلك الحجة) التي حجها أبو بكر بالناس قبل حجة الوداع بسنة (في مؤذنين) أي رطط يؤذنون في الناس (يوم النحر تؤذنون في أن لا يحج ١٤٠ بعد العام) أي بعد خروج هذا العام لا بعد دخوله كما قال السكرماني لكن قال

العيني في أن يدخل هذا العام أيضا بالنظر إلى التعليل انتهى (مشارك لا يطوف بالبيت عريان) وإذا منع التعري في الطواف فالصلاة أولى إذ يشترط فيها ما يشترط فيه وزيادة (ثم أرف) أي أرسل (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليا) ورا أبي بكر (فأمره أن يؤذن ببراءة) والحكمة في تخصيص علي بذلك أن براءة تضمنت نقض العهد وكان من سيرة العرب أن لا يحل العقد إلا الذي عقده أو رجل من أهل بيته وهذا مرسل من تعاليق البضاري أو داخل تحت الإسناد وكذا قوله (قال أبو هريرة فاذن) بتشديد الذال (معنا) بفتح العين واسكنها (علي في أهل من يوم النحر لا يحج بعد العام مشركا ولا يطوف بالبيت عريان) وفيه بطلان ما كان عليه أهل الجاهلية من الطواف عراة فستر العورة شرطا عند الجمهور خلافا للحنفية لكن يكره عندهم قال الحافظ الرباني محمد بن علي الشوكاني في السبل الأدلة الصحيحة قد دلت على وجوب ستر العورة في الصلاة وفي غيرها ولكن هذا الدليل الدال على الوجوب لا يدل على الشرطية وليس في المقام ما يدل على ذلك

ومعنى سبوح المبرأ من النقائص والشريك وكل ما لا يليق بالالهية وقد وس المطهر من كل ما لا يليق بالذات وهما خبران مبتدؤهما محذوف تقديره ركوعه وسجودى لمن هو سبوح قدوس وقال الهروي قبل القدوس المبارك قال القاضي عياض وقيل فيه سبوحا قدوسا على تقدير اسج سبوحا أو ذكر أو أعظم أو أعبد قوله رب الملائكة والروح هو من عطف الخاص على العام لأن الروح من الملائكة وهو ملاك عظيم يكون إذا وقف بكه جميع الملائكة وقيل يحتمل أن يكون جبريل وقيل خلق لأتباعهم الملائكة كنسبة الملائكة لنا (وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي يتأول القرآن رواه الجماعة إلا الترمذي) قوله يكثر أن يقول في رواية ما صلى النبي صلى الله عليه وسلم صلاة بعد أن ثاب عليه إذا جاء نصر الله والفتح الآية يقول فيها سبحانك الحديث وفي بعض طرقه عند مسلم ما يشرع به صلى الله عليه وسلم كان يواظب على ذلك داخل الصلاة وخارجها قوله سبحانك هو منصوب على المصدرية والتسبيح التقريه كما تقدم قولاً وبحمدك هو متعلق بمحذوف دل عليه التسبيح أي وبحمدك سبحتك ومعناه بتوفيقك في هدايتك وفضلك على سبحتك لا يحول وقوف قال القرطبي ويظهر وجه آخر وهو إبقاء معنى الحمد على أصله وتكون الباء السببية ويكون معناه بسبب أنك موصوف بصفات الكمال والجلال سبحك المسبحون وعظمك المعظمون وقد روي بحذف الواو من قوله وبحمدك وبإثباته قوله اللهم اغفر لي يؤخذ منه إباحة الدعاء في الركوع وفيه رد على من كرهه فيه كمالك وأخرج من قال بالكرهية بحديث مسلم وأبي داود والنسائي بلفظ أما الركوع فعظموا فيه الرب وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء الحديث وسبأني والله لا يعارض ما ورد من الأحاديث الدالة على إثبات الدعاء في الركوع لأن تعظيم الرب فيه لا ينافي الدعاء كما أن الدعاء في السجود لا ينافي التعظيم قال ابن دقيق العيد ويمكن أن يحمل حديث الباب على الجواز وذلك على الأولوية ويحتمل أنه أمر في السجود بتكثير الدعاء والذي وقع في الركوع من قوله اللهم اغفر لي ليس كتكثير قوله يتأول أقرأ يعني قوله تعالى فسبح بحمد ربك واستغفره أي يعمل بما أمر به فيه فكان يقول هذا الكلام البديع في الجزالة المستوفى ما أمر به في الآية وكان يأتي به في الركوع والسجود لأن حالة الصلاة أفضل من غيرها فكان يختارها لاداء هذا الواجب الذي أمر به فيكون أكمل (وعن عون بن عبد الله بن عتبة عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا ركع أحدكم فقال في ركوعه سبحان ربى العظيم ثلاث مرات

وأما ما ورد من أن الله لا يقبل صلاة حائض إلا بخمار وشحوه فقد عارض بما ورد من أن قبول صلاة شارب الخمر فقد تم وصلاة الآبق مع أنه نصح صلاتهم ما ولا وجه لهذه المعارضة لأنني القبول لا يستلزم في الصحة فان ورد دليل يدل على صحة صلاة من ورد الدليل بأن الله لا يقبل صلاته كان ذلك مخصوصا له فيكون في القبول في حقه مجازا من عدم توفيق الثواب ولم يرد

ذلك ومما يدل على تقدم كون الشرط للصلاة حديث عمرو بن سلمة وفيه فكنت أو مهم وعلى بردة فكنت إذا أصبحت
تقلصت عن رواية خرجت اسقى فقالت امرأتان حتى لا تغتسلوا عناءات قارئككم الحديث أخرجه البخاري وأبو داود
والنسائي فالحق أن ستر العورة في الصلاة واجب كسائر الحالات لشرط ١٤١ يقتضي تركه عدم الصلاة قاله الشوكاني

في نيل الاوطار وعن بعض
المالكية التفرقة بين المذاكر
والناسي ومنهم من أطلق كونه
سنة لا يبطل تركها الصلاة واحتج
بأنه لو كان شرطاً في الصلاة
لاختص بها ولافتقر الى النية
ولكان العاجز العريان يتنقل
الى بدل كالعاجز عن القيام ينتقل
الى القعود والجواب عن الاول
النقض بالايمن فهو شرط في
الصلاة ولا يختص بها وعن
الثاني باسنة قبل القبلة فانه
لا يفتقر الى النية وعن الثالث
على ما فيه بالعاجز عن القراءة ثم
عن التسبيح فانه يصلي ما كافي
هذا الحديث رواية التابعي عن
التابعي والتحديث والنعنة
وأخرجه البخاري في الجزية
والمغازي والحج والتفسير ومسلم
في الحج وكذا أبو داود والنسائي
(عن انس) بن مالك (رضي الله
عنه ان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم غزا خيبر) على غانية
برد من المدينة وكانت في جمادى
الاولى سنة سبع من الهجرة
(فصلنا عندها) خارجاً عنها
(صلاة الغداة) اي الصبح فيه
جواز الطلاق ذلك على صلاة
الصبح خلافاً لما نكرهه (بغلس)
بفتح المعجمة واللام ظلمة آخر

فقد تم ركوعه وذلك ادناه واذا سجد فقال في سجوده سبحان ربى الاعلى ثلاث مرات
فقد تم سجوده وذلك ادناه رواه الترمذي وأبو داود وابن ماجه وهو مرسل عن لم يلق ابن
مسعود) الحديث قال أبو داود مرسل كما قال المصنف قال لان عوناً لم يدرك عبد الله
وذكره البخاري في تاريخه الكبير وقال مرسل وقال الترمذي ليس اسناداه متصل
انتهى وعون هذه ثقة مع جماعة من الصحابة وأخرج له مسلم وفي الحديث مع الارسل
الحق بن يزيد الهذلي راويه عن عون لم يخرج له في الصحيح قال ابن سيد الناس لا نفع له
وثق ولا يعرف الا برواية ابن أبي ذئب عنه خاصة فلم ترتفع عنه الجهالة العينية ولا
الحالية قوله وذلك ادناه في الموضوعين أى أدنى الكمال وفيه اشعار بأنه لا يكون المصلي
متسناً بدون الثلاث وقد قال الماوردي ان الكمال احدى عشرة أو تسع وأوسطه
خمس ولو سبع مرة حصل التسبيح وروى الترمذي عن ابن المبارك واسحق بن راهويه
انه يستحب خمس تسبيحات للامام وبه قال الثوري ولا دليل على تقييد الكمال بعدد
معلوم بل ينبغي الاستكثار من التسبيح على مقدارتطويل الصلاة من غير تقييد بعدد
وأما ايجاب سجود السهو فيما زاد على التسع واستحب ان يكون عدد التسبيح وتراً
لشعاع فيما زاد على الثلاث فما لا دليل عليه (وعن سعيد بن جبير عن انس قال ما صليت
وراء أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أشبه صلاة رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم من هذا الفقيه في عمر بن عبد العزيز قال فخرنا في ركوعه عشر تسبيحات وفي
سجوده عشر تسبيحات رواه أحمد وأبو داود والنسائي) الحديث رجال اسنادهم كلهم ثقات
الا عبد الله بن ابراهيم بن عمر بن كبسان أبو يزيد الصنعاني قال أبو حاتم صالح الحديث وقال
النسائي ليس به بأس وامن له عند أبي داود والنسائي الا هذا الحديث قوله فخرنا أى
قد رنا قوله عشر تسبيحات قبل فيه حجة ان قال ان كمال التسبيح عشر تسبيحات والاصح
ان المنفرد يزيد في التسبيح ما أراد وكلما زاد كان أولى والاحاديث العحصية في تطويله
صلى الله عليه وسلم ناطقة بهذا وكذلك الامام اذا كان الموقوف لا يتأذون بالتطويل
(فائدة) من الاذكار المشروعة في الركوع والسجود ما تقدم في حديث على
عليه السلام في باب الاستفتاح ومنها ما أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي من
حديث عوف بن مالك الاشجعي أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول في ركوعه سبحان
ذي الجبروت والملكوت والكبرياء والعظمة ثم قال في سجود مثل ذلك ومنها ما أخرجه
مسلم وأبو داود عن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول في سجوده اللهم
اغفر لي ذنبي كله دقه وجله أوله وآخره وعلايته وسره ومنها ما أخرجه مسلم وأبو داود

الليل أى صلى الصبح وقت اختلاط ضياء اول النهار بظلام آخر الليل (فركب نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم) على حمار
مخطوم برسن ليف وتحمته كاف من ليف رواه البيهقي والترمذي وضعفه (وركب أبو طلحة) زيد بن سهل الانصاري المتوفى سنة
اثنين وأربع وثلاثين بالمدينة أو بالشام أو في البصر (وأراد بفتح أبي طلحة) وفيه جواز الاردا في محله ما اذا كانت الدابة مذبذبة

(فاجرى) من الاجراء (نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم) من كونه (في زقاق خيبر وانكر كفى الخمس فخذني الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم حسر) أى كشف (الازار عن فخذه) الشريف هندسوق مركوبه ليتمكن من ذلك (حتى انى انظر الى بياض فخذ نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم) ١٤٢ وروى (وسلم) حسر مبنيا للفة حول بدايل رواية مسلم فالحسر أى بغير اختياره ضرورة

الاجراء وحينئذ فلا دلالة فيه على كون الفخذ ليس بعورة واللائق بحاله صلى الله عليه وآله وسلم ان لا ينسب اليه كشف فخذيه تصداع ثبوت قوله الفخذ عورة ولعل أنس المارأى فخذ صلى الله عليه وآله وسلم مكشوقا وكان عليه الصلاة والسلام سببا في ذلك بالاجراء أسند الفعل اليه قال القرطبي حديث أنس وما معه انما ورد في قضايامعينة في أوقات مخصوصة يتطرق اليها من أحقة الخصوصية أو القاء على امرل لالباسة ما لا يتطرق الى حديث جرهد وما معه لانه يتضمن اعطاء حكم كللى واظهار شرع عام فكان العمل به أولى وأهل هذا هو المراد للمصنف بقوله حديث أنس اسند وحديث جرهد ادحوط قال النووى ذهب اكثر العلماء الى ان الفخذ عورة وعن احمد ومالك في رواية العورة القبيل والدير فقط وبه قال اهل الظاهر وابن جرير والاصطخرى قال فى الفتح فى ثبوت ذلك عن ابن جرير نظير (فلمادخل) صلى الله عليه وآله وسلم (القرينة) أى خيبر وهو يشهر بان الزقاق كان خارج القرينة (قال الله اكبر خربت

وابن ماجه من حديث عائشة انها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول فى سجوده فى صلاة الليل أعوذ برضائك من سخطك وأعوذ بعافائك من عقوبتك وأعوذ بك منك لأحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك وقد ورد الاذن بطلاق التعظيم فى الركوع وجملاق الدعاء فى السجود كما سيأتى فى الباب الذى بعد هذا

(باب النهى عن القراءة فى الركوع والسجود)

(عن ابن عباس قال اشرف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الستارة والناس صفوف خلف أبي بكر فقال يا أيها الناس انه لم يبق من مبشرات النبوة الا الرؤيا الصالحة يراها المسلم أو ترى له الا وائى نهيتم ان اقرأ القرآن راكعا أو ساجدا أما الركوع فعظموا فيه

الرب وأما السجود فاجتهدوا فى الدعاء فقمن ان يستجاب لكم رواه احمد وسلم والنسائي وأبو داود) قوله كشف الستارة بكسر السين المهملة وهى السترة الذى يكون على باب البيت والدار قوله من مبشرات النبوة أى من أول ما يبشرونهم بها خوذ من تبشير الصبح وهو أول ما يبشرونه وهو كقول عائشة أول ما بدئ به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الحديث وفيه ان الرؤيا من المبشرات سواء رآها المسلم أو رآها غيره قوله الا وائى نهيتم انتهى له صلى الله عليه وسلم حى لامتة كما يشعر بذلك قوله فى الحديث أما الركوع الى آخره وبشعره أيضا ما فى صحيح مسلم وغيره ان عليا قال نهانى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أقرأ القرآن راكعا أو ساجدا ويدل عليه أيضا أدلة التامى العامة وفيه خلاف فى الاصول وهذا النهى يدل على تحريم قراءة القرآن فى الركوع والسجود وبطلان الصلاة بالقراءة حال الركوع والسجود خلاف قوله أما الركوع فعظموا فيه الرب أى سجوده ونزوهه ومجده وقد بين صلى الله عليه وسلم اللفظ الذى يقع به هذا التعظيم بالاحاديث المتقدمة فى الباب الذى قبله هذا قوله وأما السجود فاجتهدوا فى الدعاء فيه الخت على الدعاء فى السجود وقد ثبت فى الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم انه قال أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فاكثروا الدعاء قوله فقمن قال النووى هو بفتح القاف وفتح الميم وكسر هاء الغتان مشهورتان ففتح فهو عنده مصدر لا يثنى ولا يجمع ومن كسر فهو وصف يثنى ويجمع قال وفيه لغة ثالثة ثقيين بزيادة الياء وفتح القاف وكسر الميم ومعناه حقيق وجدير ويستحب الجمع بين الدعاء والتسبيح المتقدمة ما يكون المصلى عاملا بجميع ما ورد والامر بتعظيم الرب فى الركوع والاجتهاد فى الدعاء فى السجود محمول على الذنب عند الجهور وقد تقدم ذكر من قال بوجوب تسبيح الركوع والسجود

(باب ما يقول فى رده من الركوع وبعد التسبب)

خيبر) أى صارت خرابا قاله على سبيل الاخبار فيكون من الاتباع بالمقبيات أو على جهة الدعاء عليهم أى التناول (عن) لما رآهم يخرجوا يساء بهم ومكاثفهم التى هى من آلات الهدم (انا اذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين) بفتح الذال المجهمة (قالها) صلى الله عليه وآله وسلم (ثلاثا قال) أنس (وخرج القوم الى) مواضع (أعمالهم) كذا تقدم البرماوى كالكرمات

ليكن قال العيني بل معناه خرج القوم لاعمالهم التي كانوا يعملونها وكذا الى بعض اللام (فقالوا) هذا (محمداً) أوجاه محمد (والنجس بمعنى الجيئس) ومعنى بالنجس لانه خمسة قسام مقدمة وساقه وقلب وجناحان وقيل من تخميس الغنمة وتعبه الازهر، بأن النجس انما ثبت بالشرع وقد كان ١٤٣ أهل الجاهلية يسهون الجيئس نجساً فبان ان القول الاول أولى (قال

قاصبناها) أي خبير (عنوة) بفتح المهملة وسكون النون أي قهر في عنف أو صلح في رفق ضد ثم اختلف هل كانت صلحا أو عنوة أو اجلاؤه ومعهم المنذرى ان بعضها أخذ صلحا وبعضها عنوة وبعضها اجلاؤه - هذا يدفع التضاد بين الآثار (فجمع السبي فجاء حجة) بكسر الدال (فقال يابى الله اعطى جارية من السبي قال) صلى الله عليه وآله وسلم (اذ ذهب فخذ جارية) منه يحتمل أن يكون اذنه له في أخذ الجارية قبل القسم على سبيل التمثيل له امان أصل الغنمة أو من خمس الخمس بعد ان ميز وقيل على أن تحسب منه اذا ميز أو اذنه في اخذها لتقوم عليه بعد ذلك وتحسب من سهمه فذهب (فاخذ صفية) قيل كان اسمها زينب (فتحي) بن أخطب من بنات هرون عليه السلام المتوفاة سنة ست وثلاثين أو ست وخمسين وكانت تحت كنانة بن أبي الحقيق قتل عنها بغير (فجاء رجل) قال في الفتح لم اقف على اسمه (الى النبي

ع) أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام الى الصلاة يكبر حين يقوم ثم يكبر حين يركع ثم يقول سمع الله من حمده حين يرفع صوته من الركعة ثم يقول وهو قائم ربنا ولك الحمد ثم يكبر حين يهوى ساجدا ثم يكبر حين يرفع رأسه ثم يكبر حين يهوى ساجدا ثم يكبر حين يرفع رأسه ثم يفعل ذلك في الصلاة كما هو يكبر حين يقوم من الثنتين بعد الجلوس متفق عليه وفي رواية أنهم ربنا لك الحمد قوله اذا قام الى الصلاة يكبر حين يقوم فيه ان التكبير يكون مقارنا لحال القيام وأنه لا يجزى من قعود وقد اختلف في وجوب تكبيرة الاحرام وقد قدمنا الكلام على ذلك قوله ثم يقول وهو قائم ربنا ولك الحمد فيه متمسك لمن قال انه يجمع بين التسميع والتحميد كل مصل من غير فرق بين الامام والمؤتم والمنفرد وهو الشافعي ومالك وعطاء وأبو داود وأبو بردة ومحمد بن سيرين والشافعي وداد قالوا ان المصلي اذا رفع رأسه من الركوع يقول في حال ارتفاعة سمع الله ان حمده فاذا استوى قائما يقول ربنا ولك الحمد وقال الامام يحيى والنوري والاوزاعي وروى عن مالك انه يجمع بينهما الامام والمنفرد ويحمد المؤتم وقال أبو يوسف ومحمد يجمع بينهما الامام والمنفرد أيضا ولكن يعمل المؤتم وقال الهادي والقاسم وأبو حنيفة انه يقول الامام والمنفرد سمع الله ان حمده فقط والمأموم ربنا لك الحمد فقط وحكاية ابن المنذر عن ابن مسعود وأبي هريرة والشعبي ومالك وأحمد قالوا به أقول انتهى وهو مروى عن الناصر احتج القائلون بأنه يجمع بينهما كل مصل بحديث الباب ولكنه خص من الدعوى لانه حكاية لصلاة النبي صلى الله عليه وسلم اماما كما هو المبادر والمغالب الا أن قوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي يدل على عدم اختصاص ذلك بالامام واحتجوا أيضا بما نقله الطحاوي وابن عبد البر من الاجماع على أن المنفرد يجمع بينهما وجعله الطحاوي حجة لكون الامام يجمع بينهما فيطلق بهما المؤتم لان الاصل استواء الثلاثة في المنزوع في الصلاة الا ما صرح الشرع باستثنائه واحتجوا أيضا بما أخرجه الدارقطني عن بريدة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا بريدة اذ رفعت رأسك من الركوع فقل سمع الله ان حمده اللهم ربنا لك الحمد ملء السموات والارض بومل مما شئت من شيء بعد وظاهره عدم الفرق بين كونه منفردا أو اماما وما هو ولكن سنده ضعيف وما أخرجه أيضا عن أبي هريرة قال كما اذا صلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال سمع الله من حمده قال من وراءه سمع الله من حمده واحتج القائلون بأنه يجمع بينهما الامام والمنفرد ببعض هذه الأدلة واحتج القائلون بأن الامام والمنفرد يقولان سمع الله ان حمده فقط والمأموم ربنا لك الحمد فقط بحديث أبي هريرة أن النبي

صلى الله عليه وآله وسلم فقال يابى الله اعطيت دحية صفية فتحي سنة قريظة) بضم القاف وفتح الراء (والنضير) بفتح النون وكسر المجرمة قبيلتان من جهود خيبر (لا تطلع الا لك) لانها من بيت النبوة من ولد هرون عليه السلام والرباسة لانها من بيت سيد قريظة والنضير مع الجبال العظيم والنبي صلى الله عليه وآله وسلم

في الخلق في هذه الاوصاف بل في سائر الاخلاق الحميدة (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ادعوه) اي ادعوه (بها) اي بسم الله (فدعوه بجانبها فلما نظر اليها النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال) له (خذ جارية من السبي غيرها) وادعها باسمه لانه انما كان اذن له في جارية من حشو ١٤٤ السبي لامن افضلهم فلما رآه اخذ انفسهم من تسبوا وشرفا وجمالا استرجعها لثلاث

صلى الله عليه وسلم قال انما جعل الامام يؤتم به وفيه واذا قال مع الله لمن حده فقولوا ربنا لك الحمد أخرجه الشيخان واخرجاه نحو من حديث عائشة وقد تقدم فحوا ذلك في باب التكبير للركوع والسجود من حديث أبي موسى وسباق فحوه من حديث أنس وبجواب بان أمر المؤتم بالخمد عند تسميع الامام لا ينافي فعله كما أنه لا ينافي قوله صلى الله عليه وسلم اذا قال الامام ولا الضالين فقولوا آمين قراءة المؤتم للفاصلة وكذلك أمر المؤتم بالتحميد لا ينافي مشروعيته للامام كما لا ينافي أمر المؤتم بالتأمين تأمين الامام وقد استفيد التحميد للامام والتسميع للمؤتم من أدلة أخرى هي المذكورة سابقا والواو في قوله ربنا ولك الحمد ثابتة في اكثر الروايات وقد قدمنا أنها زيادة فيكون الاختصاص أرجح لا كما قال النووي انه لا ترجيح لاحدى الروايتين على الاخرى وهي عاطفة على مقدر بعده قوله ربنا وهو استحباب كما قال ابن دقيق العيد وأوجه ذلك كما قال النووي أو الواو زائدة كما قال أبو عمرو بن العلاء أو اللام كما قال غيره وروى عن أحمد بن حنبل أنه اذا قال ربنا قال ولك الحمد واذا قال اللهم ربنا قال لك الحمد قال ابن القيم لم يأت في حديث صحيح الجمع بين لفظ اللهم وبين الواو وأقول قد ثبت الجمع بينهما في صحيح البخاري في باب صلاة القاع من حديث أنس بالنظر واذا قال سمع الله لمن حده فقولوا اللهم ربنا ولك الحمد وقد تطابقت على هذا اللفظ النسخ العجيبة من صحيح البخاري قوله ثم يكبر حين يهوى فيه ان التكبير ذكر الهوى فيبتدئ به من حين يشرع في الهوى بعد الاعتدال الى حين يتمكن من اجدا قوله وفي رواية لهم يعني البخاري ومسلم وأحمد لان المتفق عليه في اصطلاحه هو ما أخرجه هؤلاء الثلاثة كآفة بدم في أول الكتاب لا ما أخرجه الشيخان فقط كما هو اصطلاح غيره والحديث يدل على مشروعية تكبير النفل وقد قدمنا الكلام عليه مستوفى (وعن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا قال الامام سمع الله لمن حده فقولوا ربنا ولك الحمد متفق عليه) الحديث قد سبق شرحه في باب التكبير للركوع والسجود وفي الحديث الذي في أول الباب وقد احتج به القائلون بان الامام والمنفرد يقولان سمع الله لمن حده فقط والمؤتم يقول ربنا ولك الحمد فقط وقد عرفت الجواب عن ذلك (وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا رفع رأسه من الركوع قال اللهم ربنا لك الحمد السموات والارض ومل ما بينهن ما ومل ما شئت من شيء بعد اهل الثناء والمجد لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجند منك الجند واهم وسلم والنسائي) الحديث قد تقدم طرف من شرحه في حديث علي المتقدم في باب ذكر الاستفتاح بين التكبيرة والقراءة قوله اهل الثناء والمجد هو في صحيح مسلم

استبذ حجة بها على سائر الجيوش مع ان فهم من هو افضل منه وايضا لما فيه من انها كما مع علوم مرتبها وبعثت رتب على ذلك شقاق او غيره مما لا يخفى في مكان اصفاؤها ولها قاطع هذه المناسبات وذكر الشافعي في الامم عن سير الواقدي انه صلى الله عليه وآله وسلم اعطى حجة اخت كانت ابنة الربيع بن ابي الحقيق زوج صفية اي نظيبا لظاهره وفي سير ابن سيد الناس انه اعطاه ابنتي عم صفية ووقع في رواية لمسلم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اشترى صفية منه بسبعة أرووس واطلاق الشراء على ذلك على سبيل المجاز وليس في هذا ما ينافي قوله خذ جارية اذ ليس هنا دلالة على نفي الزيادة (قال فاعتقها) اي صفية (النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وتزوجها وجعل صداقها عتقها اي اعتقها ونظر طان ينكحها فلزمها الوفاء وجعل نفس العتق صداقا وهو من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم واخذ الامام احمد والحسن وابن المسيب وغيرهم بظاهره فيقولون ذلك لغيره ايضا (حتى اذا كان) صلى الله عليه وآله وسلم

بوسم (بالطريق) في سدا الرواح على نحو اربعة ميلا من المدينة او نحوها (جهزتم الهام سليم) بضم زيادة السين وهي ام أنس (فاهدتها) أي زفتها (له) صلى الله عليه وآله وسلم (من الليل) قال البرماوي كالكرماني وفي بعض النسخ أو روايات نهبتها أي بغيره زوجه ليقول الجوهرى الهام صدمه حديث انا المرأة الى زوجها (فاصبح النبي

صلى الله عليه وآله (وسلم عروضا) بزنة فعول يستوى فيه المذكروا المؤنث ماذا في أعراسهم ما وجهه عرس وجهها عرائس (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (من كان عنده شيء فليجي به وبسط) بفحات (نطعا) بكسر النون وفتح الطاء الميملة وعلما بها اقتصر ثعالب في فصيحته وكذا في القرع وغيره من الأصول ويجوز فتح النون ١٤٥ وسكون الطاء وفتحهم أو قال الزكري في

سبع لغات وجهه انطاع ونطوع
(جعل الرجل يجي بالثور وجعل
الرجل يجي بالاسن قال) عبد
العزیز بن صهيب (وأحسبه)
أي انسا (قد ذكر الروي
قال خاسوا) أي خلطوا أو
اتخذوا (حيسا) وهو الطعام
المتخذ من القمح والقط والسمن
وربما عوض بالدقني عن الاقط
(فكانت وليمة رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم) أي طعام
عرسه من الولم وهو الجمع محمي به
لاجتماع الزوجين واستنبت منه
مشروعية مطلوبة الوايمة العرس
وانما بعد الدخول وجوز النوى
كونها قبله أيضا وان السنة تحصل
بغير اللعم ومساعدة الاصحاب
بطعام من عندهم ورواه هذا
الحديث ما بين كوفي وبصري وفيه
التحديث والعنعنة وأخرجه
البخاري في النكاح والمغازي
وأبو داود في الخراج والفساق في
النكاح والوليعة (عن عائشة)
رضي الله عنها. اقامت لقد كان
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم يصلي الفجر فيشهد) أي
يحضر (معهن نساء) جمع امرأة
لا واحدة من اقطه (من المؤمنات)
حال كونهن (مكتنعات) أي
مغطيات الرؤس والاجساد قال

بزيادة احق ما قال العبد وكلنا لك عبد قبل قوله لا مانع الخ وأهل منصوب على النداء
أو الاختصاص وهذا هو المشهور وجوز بعضهم رفعه على انه خبر مبتدأ محذوف
والثناء الوصف الجليل والجد العظيمة والشرف وقد وقع في بعض نسخ مسلم الحمد مكان
الجد قول لا مانع لما أعطيت هذه جملة مستأنفة متضمنة للتشويق والاذعان والاعتراف
قوله الحمد بفتح الجيم على المشهور وروى ابن عبد البر عن البعض الكسرة قال ابن جرير
وهو خلاف ما عرفت أهل النقل ولا يعلم من قاله غيره ومعناه بالفتح الحظ والفنى والعظمة
أي لا ينفعه ذلك وانما ينفعه العمل الصالح وبالكسر الاجتهاد أي لا ينفعه اجتهاده
وانما ينفعه الرحمة والحديث يدل على مشروعية تطويل الاعتدال من الركوع والذكر
فيه بهذا وقد وردت في تطويله أحاديث كثيرة وسأقي الكلام على ذلك

* (باب في ان الانتصاب بعد الركوع فرض) *

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ينظر الله الى صلاة رجل
لا يقيم صلبه بين ركوعه وجوده رواه أحمد وعنه علي بن شيبان ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال لا صلاح لمن لم يقيم صلبه في الركوع والسجود رواه أحمد وابن ماجه وعنه أبي
مسعود الانصاري قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تجزى صلاة لا يقيم فيها الرجل
صلبه في الركوع والسجود رواه الخمسة وصححه الترمذي) الحديث الاول تشرده أحمد
من رواية عبد الله بن زيد الحنفي قال في مجمع الزوائد ولم أجده من ترجمه وقد ذكر ابن حجر
في المنقعة انه وههم الهيمني في تهمة عبد الله بن زيد وانه عبد الله بن بدر وهو معروف
موثق ولكنه قال ان عبد الله بن بدر لا يروي عن أبي هريرة الا بواسطة والحديث الثاني
أخرجه أيضا ابن ماجه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن ملازم بن عمرو وقد وثقه أحمد
ويحيى والنسائي وقال أبو داود ليس به باس عن عبد الله بن بدر وقد وثقه ابن معين والبخاري
وأبو زرعة عن عبد الرحمن بن علي بن شيبان وقد وثقه ابن حبان والحديث الثالث اسناده
صحيح وصححه الترمذي كما قال المصنف وفي الباب عن أنس عند الشيخين وعن أبي هريرة
من حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم وسأقي وعن رفاعة الزرق عن أبي داود والترمذي والنسائي
من حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم أيضا وعن حذيفة عند أحمد والبخاري وسأقي وعن أبي قتادة
عند أحمد وعن أبي سعيد عنده أيضا وسأقي عن عبد الرحمن بن شبل عند أبي داود
والنسائي وابن ماجه والاحاديث المذكورة في الباب تدل على وجوب الطمأنينة
في الاعتدال من الركوع والاعتدال بين السجدين والى ذلك ذهب العترة والشافعي
وأحمد وأصحق وداودوا كثر العلماء قالوا ولا تصح صلاته من لم يقيم صلبه فيها وهو الظاهر

١٩ نيل في الاصحاحي التلغح أن تشمل بالنوب حتى تخال به جسده وفي شرح الموطا لابن حبيب التلغح لا يكون الا بتغطية
الرأس والتلف يكون بتغطية الرأس وكشفه (في موطهن) جمع مرط بكسر أوله كساء من خز أو صوف أو غيره أو هي الملتفة
أو الأزار والنوب الاخصير وعن النضر بن شميل ما يقتضي أنه خاص بلبس النساء (ثم يرجعن) من المسجد (الى بيوتهن)

فما يعرفه من أحد من الغلس كما عند المؤلف في المواقيت وهو يعين أحد الاحتمالين هل عدم المعرفة بمن لبقاء الظلمة أو لمبا الغنم في النخبة وقد اعترض على البخاري في استدلاله بهذا الحديث على جواز صلاة المرأة في الثوب الواحد بان الالتفاح المذكور يحتمل أن يكون فوق ثياب أخرى ١٤٦ وأجيب بأنه تمسك بان الأصل عدم الزيادة على ما ذكر على أنه لم يصرح بشئ إلا أن

من أحاديث الباب لما قرناؤه غير مرة من أن النبي ان لم يمكن توجهه إلى الذات توجهه إلى الحجة لأنهم أقرب إليها وقال أبو حنيفة وهو مروى عن مالك أن الطمانينة في الموضعين غير واجبة بل لو انحط من الركوع إلى السجود أو رفع رأسه عن الأرض أدنى رفع أجزأه ولو كحد السيف واحتج أبو حنيفة بقوله تعالى اركعوا واسجدوا وقد عرفنا في باب قراءة القامحة أن الفرض عنه لا يثبت بما يزيد على القرآن وبيننا بطلانه هناك وسيأتي هذا من يديان في باب الجلوسة بين المسجدتين إن شاء الله

باب هيات السجود وكيف الهوى إليه

(عن وائل بن حجر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه وذانهم ورفع يديه قبل ركبتيه روي عنه الجماعة إلا أحمد) الحديث قال الترمذي هذا حديث حسن غريب لا نعرف أحدا رواه غير شريك وذكر أن هـ حمار رواه عن عاصم مرسل ولم يذكروا بن حجر قال البيهقي من شأن الترمذي التصحيح بمثل هذا الإسناد قد صحح حديث عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل لا نظرن إلى صلاة النبي صلى الله عليه وسلم فلما جالس للتشهد الحديث وانما الذي قصيرم - ذاعن التصحيح عنه الغرابة التي أشار إليها هي تفرد يزيد بن هرون عن شريك وهو لا يحطه عن درجة التصحيح بلالة يزيد وحفظه وأما تفرد شريك به عن عاصم وبه صار حسنا فان شريك لا يصح حديثه منفردا هذا معنى كلامه وكذا عمل الحديث النسائي بتفرد يزيد بن هرون عن شريك وقال الدارقطني تفرد به يزيد بن شريك ولم يحدث به عن عاصم بن كليب غير شريك وشريك ليس بالقوى فيما يتفرد به وقال البيهقي هذا حديث يعد في أفراد شريك القاضي وانما تابعه همام مرسل هكذا ذكره البخاري وغيره من الحفاظ المتقدمين وأخرج الحديث أبو دارود من طريق محمد بن عباد عن عبد الجبار بن وائل عن أبيه قال المنذري عبد الجبار بن وائل لم يسمع من أبيه وكذا قال ابن معين وأخرجه أيضا من طريق همام عن شقيق عن عاصم بن كليب عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو مرسل وكذا قال الترمذي وغيره كما تقدم لا ركب بن شهاب والد عاصم لا يدرك النبي صلى الله عليه وسلم وفي الباب عن أنس أنه صلى الله عليه وسلم المحط بالكبر فسيقت ركبته أيده أخرجها الحاكم والبيهقي والدارقطني وقال تفرد به الإمامين - هـ ميل وهو مجهول وقال الحاكم هو على شرطهما ولا أعلم له علة وقال ابن أبي حاتم عن أبيه أنه منكر الحديث يدل على مشروعية وضع الركبتين قبل اليدين ورفعهما عند النهوض قبل رفع الركبتين وإلى ذلك ذهب الجمهور وحكاه القاضي أبو الطيب عن عامة الفقهاء وحكاه ابن المنذر عن عمر بن الخطاب والنخعي ومسلم بن يسار وسفيان الثوري وأحمد واسحق وأصحاب الرأي قال وبه أقول وذهبت

اختياره يؤخذ في المادة من الآثار التي يوردها في الترجمة قاله في الفتح ورواه هذا الحديث ما بين حمص ومدني وفيه الحديث والعنونة والاختبار ورواية تابعي عن تابعي عن صحابي وأخرجه البخاري في الصلاة وكذا مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (وعنها) أي عن عائشة (رضي الله عنها) أن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) صلى في خيمته بفتح الخاء المجهمة وكسر الميم وبالصاد المهملة كساء - اسود مريع الها اعلام فنظر) صلى الله عليه وآله وسلم (إلى اعلامها نظرة فلما انصرف) من صلاته (قال اذهبوا بجمي حتى هـ) هذه إلى أبي جهلم) عاصم بن حذيفة العدوي القرشي المدني أسلم يوم الفتح وتوفي في آخر خلافة معاوية (واتوني) بانهائية) بفتح الهـ مرة - يكون الفون وكسر الموحدة وتخفيف الجيم وبعد الفون بانه نسبة مشددة كساء غليظ لاعلم له قال ابن قرقول نسبة إلى منج بفتح الميم وكسر الموحدة وضع بالشام ويقال نسبة إلى موضع يقال له انجان وفي هـ قال ذهب يقال كساء انجاني وهذا هو الأقرب إلى

الصواب في لفظ الحديث هـ وفي الجمهرة منج موضع اجمعي تسكمت به العرب ونسبوا إليه الثياب المنجانية العترة (أبي جهلم) وانما خصه صلى الله عليه وآله وسلم بارسال الجماعة لأنه كان أهذا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم كافي الموطأ وقال ابن بطال انما طلب منه ثوبا غير البهائم أنه لم يرد عليه حديثه استغنافا قال وفيه ان الواهب اذا ردت عليه عطية من غير أن يكون

هو الراجع فيها انه ان يقبلها من غير كراهة (فانها) أي الخبيصة (الهنثى) من الهى بالكسر لامن الهاء اذ العيب أى شغلنى (آتفا) أى قرياء وهو مأخوذ من اتفنا الشئ أى ابتدأته (عن صلاتى) وعند مالك فى الموطأ فانى نظرت الى عملها فى الصلاة فكاد يقتنى وفى التعليق عند البخارى بعده هذا فافاف أن يقتنى فيصل ١٤٧ قوله الهنثى على قوله كاد فيكون الاطلاق

للمبالغة فى القرب لا التحقق وقوع الالهام ولا يقال ان المعنى شغلنى عن كمال الحضور فى صلاتى لانا نقول قوله فى التعليق فافاف يدل على نفي وقوع ذلك وقد يقال ان له صلى الله عليه وآله وسلم حالتين حالة بشرية وحالة يختص بها خارجة عن ذلك فبالنظر الى الاولى قال الهنثى وبالنظر الى الثانية لم يحجز به بل قال اخاف ولا يلزم من ذلك الوقوع وزرع الخبيصة ليستنبه فى ترك كل شاغل وليس المراد أن أباجهم يصلى فى الخبيصة لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يبعث الى غيره بما يكره لنفسه فهو كاهدا والخلة لعمر رضى الله عنه مع تحريم لباسها عليه ليفتقح بها يبيع او غيره واستنبط من هذا الحديث الحث على حضور القلب فى الصلاة وترك ما يؤدى الى شغله وقد شهد القرآن الكريم بالفلاح المصلين الخاشعين والفلاح أجمع اسم لسمعة الاتخوة وبانتقاء الخشوع يقتضى الفلاح فالمصلى يتاجى ربه فعظم فى نفسه قدر مناجاته وانظر من تناجى وكيف تناجى وبماذا تناجى فاعلم واعمل تسلم قال ابن دقيق العيد فيه مبادرة الرسول الى مصالح الصلاة ونفى ما عليه يخدش

العترة والاوزاعى ومالك وابن حزم الى استحباب وضع اليدين قبل الركبتين وهى رواية عن أحمد وروى الحازمى عن الاوزاعى انه قال أدركت الناس يضعون أيديهم قبل ركبتهم قال ابن أبى داود وهو قول أصحاب الحديث واحتجوا بحديث أبى هريرة الآتى وهو أقوى لان له شاهدا من حديث ابن عمر أخرجه ابن خزيمة وصححه وذكره البخارى تعليقا موقوفا كذا قال الحافظ فى بلوغ المرام وقد أخرجه الدارقطنى والحاكم فى المستدرک مرة وعابا لفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد يضع يديه قبل ركبتيه وقال على شرط مسلم وأجاب الاولون عن ذلك بأجوبة منها ان حديث أبى هريرة وابن عمر منسوخان بما أخرجه ابن خزيمة فى صحيحه من حديث مصعب بن سعد بن أبى وقاص عن أبيه قال كنا نضع اليدين قبل الركبتين فامرنا ان نضع الركبتين قبل اليدين ولكنه قال الحازمى فى اسناده مقال ولو كان محفوظا لدل على النسخ غير ان المصنوع عن مصعب عن أبيه حديث نسخ التطبيق وقال الحافظ فى الفتح انه من افراد ابراهيم بن اسمعيل بن سلمة بن كهيل عن أبيه وهما ضعيفان وقد عكس ابن حزم فجعل حديث أبى هريرة فى رضع اليدين قبل الركبتين ناسخا لما خالفه ومنها ما حرم به ابن القيم فى الهدى ان حديث أبى هريرة الآتى انقلاب منه على بعض الرواة قال ولعله وليضع ركبتيه قبل يديه قال وقد رواه كذلك أبو بكر بن أبى شيبة فقال حديثنا محمد بن فضال عن عبد الله بن سعيد عن جده عن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا سجد أحدكم فليبدأ بركبتيه قبل يديه ولا يبرك كبروك الفعل ورواه الاثرم فى سننه أيضا عن أبى بكر كذلك رقدروى عن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما يصدق ذلك ويوافق حديث وائل بن حجر قال ابن أبى داود حديثنا يوسف بن عدى حديثنا ابن فضال عن عبد الله بن سعيد عن جده عن أبى هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد بدأ بركبتيه قبل يديه اه ولكنه قد ضعف عبد الله بن هدير يحيى القفا وغيره قال أبو أحمد الحاكم انه ذاهب الحديث وقال أحمد بن حنبل هو منكر الحديث متروك الحديث وقال يحيى بن معين ليس بشئ لا يكتب حديثه وقال أبو زرعة هو ضعيف لا يوقف منه على شئ وقال أبو حاتم ليس بقوى وقال ابن عدى عامة ما يرويه الضعف عليه بين ومما أجاب به ابن القيم عن حديث أبى هريرة ان أوله يخاف آخره قال فانه اذا وضع يديه قبل ركبتيه فقد برك كما يبرك البعير فان البعير اذا وضع يديه أولا قال ولما علم أصحاب هذا القول ذلك قالوا ركبتا البعير فى يديه لاني رجايه فهو اذا برك وضع ركبتيه أولا فهذا هو المنهى عنه قال وهو فاسد لوجوه حاصلها ان البعير اذا برك يضع يديه ورجلاه قائمتان وهذا هو المنهى عنه وان القول بان ركبتى البعير فى يديه لا يعرفه أهل اللغة وانه لو كان الامر كما قالوا لقال صلى الله عليه وسلم فليبرك كما يبرك البعير لان أول

فيه او يحتمل أن يكون ذلك من جنس قوله كل فانى اباجى من لاتناجى زادى الفتح ويستنبط منه كراهية كل ما يشغل عن الصلاة من الاصباغ والتقوش ونحوها وقبسه قبول الهدية من الاصحاب والارسال اليهم والطلب منهم واستدلال به الباجى على صحة المعاطاة لعدم ذكر الصيغة وقال الطيبي فيه ايدان بان للصور والاشياء الظاهرة تائها فى القلوب الطاهرة والنفوس الزكية

يعني فضلا عن دونها ورواه هذا الحديث ما بين كوفي ومديني وفيه رواية تاجي عن تاجي عن صحابة والتحديث والعنينة (عن أنس رضي الله عنه قال كان قرام) بكسر القاف وتثنية القاف من صوف ذوالوان اوردقم ونقوش (اماتشة) رضي الله عنها (سرت به جانب بيتهم فقال النبي ١٤٨ صلى الله عليه وآله وسلم) لها (أبطل) أمر من اماط عيط اي أزيل وذاوومعني

(عنما قرامك هذا فانه لا تزال تصاور) وفي رواية باضافته الى الضمير وعلى الاول ضمير انه لسان وعلى الثاني للثوب (تعرض) بفتح التاء وكسر الراء أي تلوح (لي في صلاتي) ولم يعد الصلاة ولم يقطعها نعم تذكره الصلاة حيثئذ لما فيه من سبب اشتغال القلب بالقوت للغشوع واذا نهى عنه في التحمل كان النهي عن لباسه في الصلاة بطريق الاولى ويلحق المصاب بالمصو ولا شترأ كهما في كون كل منهما ما قد عسى من دون الله وفي حديث عائشة عند البخاري في اللباس قالت لم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يترك في بيته شياؤه تصليب الانقضة وأمره صلى الله عليه وآله وسلم بالاماطة في حديث الباب يستلزم النهي عن الاستعمال واستتباط منه الشافعية كراهة الصور مطلقا واستثنى الحنفية من ذلك ما يسطو به قال المالكية وأحمد في رواية ورواه هذا الحديث كلهم بصريون وفيه التحديث والعنينة وأخرجه البخاري في اللباس أيضا والنسائي (عن عتبة بن عامر) الجهني (رضي الله عنه) كان قاراة فصيحاً

شاعرا كاتباً وهو أحد من جمع القرآن في المصحف وكان مصحبه على غير تاليف مصحف عثمان ونهم مصنف جمع اسنادان معاوية وأمره على مصر وتوفي في خلافته على الصحيح وروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كثير اوله في البخاري أحاديث (قال أهدى) بضم الهمزة وكسر الدال (الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فزوج) بفتح التاء وتشديد الراء المضمومة وآخره

جيم هو القباء المخرج من خلف والذي أهدها هو كيدر بن عبد الملك صاحب دومة الجندل (حرير) بالاضافة كثوب نزع وخاتم فضة (فلبسه) أي قبل تحريم الحرير (فصل في فيه ثم انصرف) من صلاته (فنزعه نزعاً شديداً كالكاره له) وفي حديث جابر عنده مسلم صلى في قباء ديباج ثم نزعه وقال ثم اتى جبريل عليه السلام فالتهمى سبب ١٤٩ نزعه له وذلك ابتداء تحريمه (وقال)

صلى الله عليه وآله وسلم (لا يفتحن) أي استعمال (هذا) الحرير (للمنقين) عن الكفر وهم المؤمنون وعبر بجمع المذكر أخرج النساء لأنه حلال لهن ولا يقال يدخان تغلبيا لأننا نقول انهن نخرجن بدليل آخر وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم أحل الذهب والحرير لآفات أمي وحرم علي ذكورها قال الترمذي حسن صحيح قال في الفتح وإذا تقرره هذا فلا حجة فيه لمن أجاز الصلاة في ثياب الحرير لكونه صلى الله عليه وآله وسلم لم يعد تلك الصلاة لأن ترك أعادتها لكونها وقعت قبل التحريم أما بعد فعد الجاهلون تجزئ لكن مع التحريم وعن مالك يعد في الوقت اه وقال الحنفية تكرره ونصح ورواه هذا الحديث كلهم مصريون وفيه التهديد والعنة والقول وأخرجه البخاري في اللباس وكذا مسلم والترمذي في الصلاة (وعن أبي جيمنة) بضم الجيم وفتح الجاء وهب ابن عبد الله السواقي بضم السين المهملة وتخفيف الواو (رضي الله عنه) قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو بالابطح (في قبة حرام من آدم) بفتح الهمزة والحدال جلد (ورأيت بلالا أخذ

اسناداً ان هذا أهدها والآخر عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد قدمنا أنه أخرج حديث ابن عمر هذا الدارقطني والحاكم وابن خزيمة وصححه وقد اعلمه الدارقطني بتفرد الدراوردي أيضاً عن عبيد الله بن عمرو قال في موضع آخر تفرد به أصبح بن الفرج عن الدراوردي اه ولا ضيق في تفرد الدراوردي فإنه قد أخرج له مسلم في صحيحه واحتج به وأخرج له البخاري ومقرؤنا بعد العزيز بن أبي حازم وكذلك تفرد أصبح فإنه قد حدث عنه البخاري في صحيحه محتجاً به والحديث استدله القائلون بوضع اليدين قبل الركبتين وقد تقدم الكلام على ذلك مستوفى قوله وليضع يديه ثم ركبته هو في سنن أبي داود وغيرها بالنظر قبل ركبته وأمل ما ذكره المصنف لفظاً أحمد (وعن عبيد الله بن جيمنة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا سجد يجنح في سجوده حتى يرى وضوء أبيه متفق عليه) قوله يجنح بضم الياء المثناة من تحت وفتح الجيم وكسر الهمزة المشددة وروى الفرج وروى نحوه وكأها جمع في واحد والمراد أنه نحى كل يد عن الجنب الذي يليها قوله حتى يرى قال النووي هو بالنون وروى بالياء المثناة من تحت المضمومة وكلاهما صحيح قوله وضع أبيه هو البياض وفي رواية حتى يبدو بياض أبيه وفي أخرى حتى اني لارى بياض أبيه قال الحافظ قال القرطبي والحكمة في استحباب هذه الهيئة ان يحف اعتماد على وجهه ولا يثأر الله ولا جهته ولا يثأذي علافة الأرض قال وقال غيره هو أشبه بالتواضع وأبلغ في تمكين الجبهة والانف من الأرض مع مغايرته لهيئة الكسلان وقال ابن المنذر ما معناه ان يتميز كل عضو بنفسه وأخرج الطبراني وغيره بأسناد صحيح انه صلى الله عليه وسلم قال لا تقترش اقترش السبع واعقد على راسك وأبدض بك فإذا فعلت ذلك سجد كل عضو منك وأخرج مسلم من حديث عائشة نهى النبي صلى الله عليه وسلم ان يقترش الرجل ذراعيه اقترش السبع وأخرج أيضاً من حديث البراء مرفوعاً اذا سجدت فضع كفيك وارفع مرفقتك وظاهر هذه الأحاديث مع حديث أنس الآتي وجوب التقريع المذكور لولا ما أخرجه أبو داود ومن حديث أبي هريرة بلفظ شكى أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم له مشقة السجود عليهم اذا انفروا فقال استعينوا بالركب وترجم له باب الرخصة في ذلك أي في ترك التقريع وفيه ابن عجلان أحذروا نه بوضع المرفقين على الركبتين اذا طال السجود وقد أخرجه الترمذي ولم يقع في روايته اذا انفروا فترجم له باب ما جاء في الاعتماد اذا قام من السجود فجعل محل الاستعانة بالركب حين ترتفع من السجود طالبا للقيام والانتظيمة لجعل ما قاله الزيادة التي أخرجه أبو داود وتعين المراد ولكنه قال الترمذي انه لم يعرف الحديث الا من هذا الوجه وذكر انه روى من غير هذا الوجه مراسلاً وكأنه أصح وقال البخاري إرساله أصح من وصله وهذا

وضوء) بفتح الواو أي الماء الذي يتوضأ به (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) رأيت الناس يتدرون أي يتسارعون ويتسابقون الى (ذلك الوضوء) تبركاً بآثاره الشريفة وقد تقدم استدلال البخاري به على طهارة الماء المستعمل (فن أصاب منه شيئاً) لم يصح به ومن لم يصب منه شيئاً أخذ من بلل يد صاحبه ثم رأيت بلالاً أخذ عذرة) بفتح العين المهملة والنون والراي مثل نصف

الريح أو أكبر لها من أن كسنان الريح (فركها وخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) حال كونه (في حلة جراه) بردين أزاو زدا
 يباين منه وجن بخطوط حرم مع الاسود كذا في القسطاني وكلام الحافظ لا تأتي يده (مشعرا) أي حال كونه مشعرا ثوبه قد
 كشف شيئا من ساقه قال في مسلم كائن ١٥٠ أنظر إلى بياض ساقه (صلى إلى العترة بالناس) الظهر (ركعتين ورأيت الناس

والدواب يرون بين يدي العترة)
 وفيه استعمال الجازوالا فالعترة
 لا يذله أو فيه جواز الصلاة في
 الثوب الأحمر والخلاف في ذلك
 مع الحنفية فانهم قالوا تركه
 وتأولوا حديث الباب بأن الحلة
 فيها خطوط جراه ومن أدلتهم
 ما أخرجه أبو داود من حديث
 ابن عمر وقال صلى الله عليه وآله
 عليه وآله وسلم رجل عليه ثوبان
 أحمران فسلم فلم يرد عليه وهو
 حديث ضعيف الاسناد وان
 وقع في نسخ الترمذي انه قال
 حديث حسن لان في سنده أبا
 يحيى القتات وهو لا يعتد بحديثه
 وعلى تقدير أن يكون مما يحتج
 به فقد عارضه ما هو أقوى منه
 وهو واقعة عين هيئت له أن
 يكون ترك الرد عليه بسبب آخر
 وحله البيهقي على ما صيغ بهد
 الفسخ وأما ما صيغ غزله ثم نسخ
 فلا كراهية فيه وقال ابن التين
 زعم يعقوب بن إيس أن النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم ارتكك الحلة كان
 من أجل الغزو وفيه نظر لانه كان
 عقب حجة الوداع ولم يكن إذ ذاك
 غزوا ورواه هذا الحديث ما بين
 بصري وكوفي وفيه القهيد
 والعنينة والقول وأخرجه
 البخاري في اللباس في الصلاة

الاعلال غير قاض لانه قد رفعه أمة فرواه الليث عن ابن عجلان عن معمر عن أبي صالح عن
 أبي هريرة عن فروعا والرفع من هؤلاء زيادة وتقدم غير ضائر (وعن أنس عن النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم قال اعتدلوا في السجود ولا يبسط أحدكم ذراعيه انبساط الكلب رواه
 الجماعة) قوله ولا يبسط في رواية ولا يبسط بزيادة التثنية المنقاة من فوق وفي رواية ولا
 يذترش ومعناها واحد كما قال ابن المنير وابن رجب لان أي لا يجعل ذراعيه على الأرض
 كالفراس والنبساط قال القرطبي ولا شذ في كراهة هذه الهيئة ولا في استصحاب نقيضها
 قوله انبساط الكلب في رواية افتراض الكلب وقد عرفت أن معناها واحد والانبساط
 مصدرفعل محذوف تقديره ولا يبسط فيه يبسط انبساط الكلب ومثله قوله تعالى والله
 أنبتكم من الأرض نباتا وقوله تعالى وأنبتنا نباتا أحمرنا أي أنبتكم فنبتت نباتا وأنبتنا
 فنبتت نباتا المراد بالاعتدال المأمور به في الحديث هو التوسط بين الافتراض والقبض
 وظاهر الحديث الوجوب وقد تقدم في شرح الحديث الأول ما يدل على صرفه عنه إلى
 الاستصحاب (وعن أبي حميد في صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا سجد
 فرج بين نخذه غير حامل بطنه على شيء من نخذه رواه أبو داود) حديث أبي حميد قد تقدم
 ذكر من أخرجه في باب رفع اليدين وهذا طرف منه قوله فرج بين نخذه أي فرق بين
 نخذه وركبتيه وقدميه قال أصحاب الشافعي يكون المشريق بين القدمين بقدر شبر قوله
 غير حامل بطنه بفتح الراء من غير والمراد أنه لم يجعل شيئا من نخذه حاملا لبطنه بل يرفع
 بطنه عن نخذه حتى لو شامت بهيمة أن تمر بين يديه لم ترق والحديث يدل على مشروعية
 التفرج بين النخدين في السجود ورفع البطن عنهم ما لا خلاف في ذلك (وعن أبي حميد
 أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا سجد أكن أنفه وجهه من الأرض ونحى يديه عن
 جنبيه ووضع كفيه حدومنكبتيه رواه أبو داود والترمذي وصححه) وهذا أيضا طرف
 من حديث أبي حميد المتقدم وأخرجه بهذا اللفظ أيضا ابن خزيمة في صحيحه قوله أمكن
 يبال أمكنة من الشيء ومكنته منه فمكن واسعة كمن أي قوى عامه وفيه دليل على
 مشروعية السجود على الأنف والجهة وسبأ في الكلام عليه قوله ونحى يديه فيه
 مشروعية التخوية في السجود كما في الركوع قوله ووضع كفيه هذه الرواية مبينة
 للرواية الأخرى الواردة بلفظ ووضع يديه قوله حدومنكبتيه فيه مشروعية وضع اليدين
 في السجود حدومنكبتيه

(باب أعضاء السجود)

(عن العباس بن عبد المطلب أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول إذا سجد
 وكذا أبو داود والترمذي وأخرجه النسائي في الرتبة وابن ماجه في الصلاة) (عن سهل بن سعد رضي الله عنه وقد
 سئل من أي ثني المنبر) النبوي المدني ولا يداودان رجلا أو سهل بن سعد الساعدي وقد امتروا في المنبر ثم عوده (فقال ما بقي
 بالناس) وفي رواية من الناس وفي أخرى في الناس (اعلم مني) بذلك (هو من أثل الغاية) بالغين المجهة والموحدة موضع قرب المدينة

قن العوالي والائل شجر كالطرفاء لا شولته وخشبة جيتديعمل منه القصاع والاواني وورقه اشنان يغسل به القصارون
(ع-ه) أي المنبر (فلان) هو ميمون قال في الفتح وهو الاقرب فيما قاله الصغاني وابقوم فيما قاله الغافقي الرومي مولى سعيد بن
العاص أو باقول فيما رواه عبد الرزاق أو قبصة الخزومي (مولى ثلاثة) ١٥٩ بعدم الصرف للتأنيث والعلمية أنصارية وهي

عائشة فيما قاله البرماوي كالكرمان
ورواه الطبراني بلفظ وأمرت
عائشة فصنعت له منبره لكن
سنده ضعيف وقيل من باب كسر
الميم أو هو صالح مولى العباس
ويحتمل أن يكون الكل اشتراكا
في عمله (لرسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم) أي لأجله
(وقام عليه) أي على المنبر (رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم حين
٤-ل ووضعه) بالبناء للمفعول
فيهما (فاستقبل) عليه السلام
(القبلة) وكبر وقام الناس خلفه
فقرأ صلى الله عليه وآله وسلم
(وركع وركع الناس خلفه ثم رفع
رأسه ثم رجع القهقري) وهو
الرجوع الى خلف أي رجوع
الرجوع الذي يعرف بذلك وانما
فعل ذلك لئلا يولي ظهره القبلة
(فجسد على الأرض ثم عاد الى
المنبر ثم قرأ ثم ركع ثم رفع رأسه ثم
رجع القهقري حتى يسجد بالأرض
فهذا شأنه) ولا حظ في قوله على
الأرض معنى الاستعلاء وفي قوله
بالأرض معنى الاتصال وفي هذا
الحديث جواز ارتضاع الامام
على المأمومين من غير فرق بين
الارتضاع والانخفاض والبعد
والخائل ومن زعم ان شيئا من ذلك
تفسد به الصلاة فعليه الدليل ولا

العبد سجدة سبعة آراب وجهه وكفاه وركبناه وقدمناه رواه الجماعة الا البخاري قوله
آراب بالمجمع ارب بكسر أوله واسكان ثانيه وهو العضو الحديث يدل على ان أعضاء
السجود سبعة وأنه ينبغي للساجد ان يسجد عليها كلها وقد اختلف العلماء في وجوب
السجود على هذه السبعة الاعضاء فذهب المعتز والشافعي في أحد قوليه الى وجوب
السجود على جميعها للامر التي ستأتي من غير فصل بينها وقال أبو حنيفة والشافعي في
أحد قوليه وأكثر ائمةنا الواجب السجود على الجهة فقط لقوله صلى الله عليه وسلم
ويمكن جهته ووافقه المؤيد بالله في عدم وجوب السجود على القدمين والحق ما قاله
الاولون (وعن ابن عباس قال امر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يسجد على سبعة أعضاء
ولا يكف شعرا ولا ثوبا للجهة واليدين والركبتين والرجلين أخرجه وفي انظر قال النبي
صلى الله عليه وسلم امرت ان أسجد على سبعة أعظم على الجهة وأشار بيده على انفه
واليدين والركبتين والقدمين متفق عليه وفي رواية أخرت ان أسجد على سبع ولا كفت
الشعر ولا الثياب للجهة واليدين والركبتين والقدمين رواه مسلم والنسائي
قوله أمر قال الحافظ هو بضم الهمزة في جميع الروايات على البناء للمايم فاعله وهو الله
جل جلاله قال البيضاوي وعرف ذلك بالعرف وذلك يقتضي الوجوب وتظهر الحافظ قال
لانه ليس فيه صبغة أفعال وهو ساقط لان أفعلا على المطلوب من صبغة أفعال كما تقرر
في الاصول ولكن الذي يتوجه على القول باقتضائه الوجوب على الامة انه لا يتم الاعلى
القول بان خطابه صلى الله عليه وآله وسلم خطاب لأمته وفيه خلاف معروف ولا شك أن
عموم أدلة التامس يقتضي ذلك وقد أخرجه البخاري في صحيحه من رواية شعبة عن عمرو
ابن دينار عن طاوس عن ابن عباس بلفظ أمرنا وهو دال على العموم قوله سبعة أعظم
سمى كل واحد أعظم وان اشتمل على عظام باعتبار الجهة ويجوز أن يكون من باب تسمية
الجهة باسم بعضها كذا قال ابن دقيق العيد قوله ولا يكف شعرا ولا ثوبا بجملة معترضة بين
الجملة والمبين والمراد بالشعر شعر الرأس وظاهره ان ترك الكف واجب حال الصلاة
لا خارجها وورده القاضي عياض بانه خلاف ما عليه الجمهور فانهم كرهوا ذلك للمصل سوا
فعله في الصلاة أو قبل أن يدخلها قال الحافظ واتفقوا على انه لا يفسد الصلاة لكن
حكى ابن المنذر عن الحسن وجوب الاعادة قبل والحكمة في ذلك انه اذا رفع ثوبه وشعره
عن مباشرة الأرض انسيه المتكبرين قوله الجهة احتج به من قال بوجوب السجود على
الجهة دون الالف واليسمذهب الجمهور ورواه أبو حنيفة انه يجزئ السجود على الالف
وحدوها وقد نقل ابن المنذر اجماع الصحابة على انه لا يجزئ السجود على الالف وحده

دليل الاماروي عن حذيفة انه أم الناس بالمداثن على دكان فاخذ ابو مسعود البصري بقميصه فجذبه فلما فرغ من صلاته قال له
أبو مسعود ألم تعلم انهم كانوا يهون عن ذلك قال بلى قد ذكرت حين مددتني أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة وابن حبان
والحاكم وفي رواية للحاكم التصريح برفعه ورواه أبو داود ومن وجه آخر وفيه ان الامام كان عمار بن ياسر والذي يجذبه حذيفة

ولكن فيه مجهول لانه من رواية عدي بن ثابت الانصاري قال حدثني رجل لي انه كان مع عمار بن ياسر بالمدينة فالتفت الصلاة
فتقدم عمار وقام على دكان يصلي والناس اسفل منه فتقدم حذيفة فاخذ على يديه فاتبعه عمار حتى انزل حذيفة فلما فرغ عمار
من صلاته قال حذيفة لم تسمع رسول الله ١٥٢ صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا اتم الرجل القوم فلا يقيم ارفع من مقامهم

وذهب الاوزاعي وأحمد وإسحق وابن حبيب من المالكية وغيرهم الى انه يجب ان
يجمعهم ما وهو قول للشافعي واستدل أبو حذيفة بالرواية الثانية من حديث ابن عباس
المذكور في الباب لانه ذكر الجبهة وأشار الى الانف فدل على انه المراد ورواه ابن دقيق العبد
فقال ان الإشارة لا تعارض التصريح بالجبهة لانه اكد لا تعين المتار اليه بخلاف العبارة
فانها معينة وفيه ان الإشارة الحسية أقوى من الدلالة العقلية وعدم التعيين المدهى
ممنوع وقد سرح النخاعة ان التعيين فيها يقع بالعين والقلب وفي المعرفة باللام بالقلب فقط
ولهذا جعلوا يعرف منه بل قال ابن السراج انها اعرف المعارف واستدل القائلون
بوجوب الجمع بينهم ما بالرواية الثالثة من حديث ابن عباس المذكور لانه جعلها كعضو
واحد ولو كان كل واحد منهما ماعضاء مستقلة لازم أن تكون الاعضاء ثمانية وتعب بانه
يلزم منه أن يكتفى بالسجود على الانف وحدها والجبهة وحدها فيكون دائما لا ي حذيفة
لان كل واحد منهما مابعض العضو وهو يكتفى كباقي غيره من الاعضاء وانت خبير بان المشي
على الحقيقة هو الختم والمناقشة بالهazard دون وجوب المصير اليه غير ضارة ولا شك ان
الجبهة والانف حقيقة في المجموع ولا خلاف ان السجود على مجموع الجبهة والانف
مستحب وقد أخرج أحمد من حديث وائل قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يسجد على الارض واضعاً جبهته وانفه في سجوده وأخرج الدارقطني عن طريق عكرمة
عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لمن لم يمسك يديه من
الارض ما يصيب الجبين قال الدارقطني الصواب عن عكرمة مرسلا وروى اسمعيل
ابن عبد الله المعروف بسموه في فوائده عن عكرمة عن ابن عباس قال اذا سجد أحدكم
فليضع انفه على الارض فانكم قد امرتم بذلك قوله واليدين المارد بهما الكتفان
بقريشة ما تقدم من النبي عن افتراش السبع والكلب قوله والرجلين وفي الرواية
الثانية والثالثة والرابعة والقدمين وهي معينة للمراد من الرجلين في الرواية الاولى
والحديث يدل على وجوب السجود على السبعة الاعضاء جميعا وقد تقدم الخلاف
في ذلك وظاهره انه لا يجب كشف شيء من هذه الاعضاء لان مسمى السجود يحصل
بوضعها دون كشفها قال ابن دقيق العيد ولم يختلف في ان كشف الركبتين غير واجب
لما يحذر فيه من كشف العورة وأما عدم وجوب كشف القدمين فللدليل اطلاق وهو ان
الشارع وقت المسح على الخف بعدة يقع فيها الصلاة بالخف فلو وجب كشف القدمين
لوجب نزع الخف المتعصفي لنقض الطهارة فتبطل الصلاة اه ويمكن ان ينخص ذلك
بالابس الخف لاجل الرخوة وأما كشف اليدين والجبهة فسيأتي الكلام عليه في الباب
الذي بعده هذا وقد ذهب الهادي والقاسم والشافعي الى انه لا يجب الكشف عن شيء من

أو نحو ذلك قال عمار فلذلك اتبعته
حين أخذت على يدي هكذا اسأله
أبو داود وفي اسناده الرجل
المجهول الذي ذكرناه ورواه البيهقي
أيضاً في هذا الحديث والحديث
الاول دليل على منع الامام من
الارتضاع عن المؤتم ولكن هذا
التمسك يحمل على التنزيه لحديث
صلاته صلى الله عليه وآله وسلم
على المنبر المذكور في العيصين
وغيرهما ومن قال انه صلى الله
عليه وآله وسلم فعل ذلك للتعليم
كما وقع في آخره فلا يقيده ذلك لانه
لا يجوز له في حال التعليم الا ما هو
ما تروى في غيره ولا يصح القول
باختصاص ذلك بالنبي صلى الله
عليه وآله وسلم وقد جعنا في هذا
البحث رسالة مستقلة تجواباً عن
سؤال بعض الاعلام فن أحب
تحقيق ذلك فايرجع اليها قاله
الحافظ الشوكاني في السبل
وهو مذهب الحنفية والشافعية
وأحمد والليث لكن مع الكراهة
وعن مالك المنع واليه ذهب
الاوزاعي وان العمل اليسير
بغير مبطل للصلاة قال الخطابي
وكان المنبر ثلاث مرافق فله انما
قام على الثانية منها فليس في نزوله
ومعه هذه الاخطوتان وجواز
الصلاة على الخشب وكرهه الحسن

وابن سيرين كما رواه ابن أبي شيبة عنهم ما وان ارتضاع الامام فرض التعليم غير مكره وعبارة الفتح الغرض من السبعة

ايراده جوار الصلاة على المنبر وفيه جواز اختلاف موقف الامام والمأموم في العلو والسفل وقد صرح بذلك المصنف يعني البخاري
في كتابه عن شيخه علي بن المديني عن احمد بن حنبل وابن دقيق العيد في ذلك بحث فانه قال من اراد أن يستبدل به على جواز

الارتفاع من غير قصد التعليم لم يستقم لان اللفظ لا يقتضيه ولا يقراد الاصل بوصف معتبر تقتضي المناسبة اعتباره فلا بد منه انتهى ورواه هذا الحديث ما بين بصري ومكي وعدني وفيه التحديث والاخبار والسؤال وأخرجه البخاري في الصلاة وكذا مسلم وابن ماجه (عن أنس بن مالك رضي الله عنه ان جدته مليكة) ١٥٣ بضم الميم بنت مالك بن عدى وهى والدته

أم أنس لان أمه أم سليم أمها مليكة المذكورة (دعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لطعام) أى لاجل طعام (منعته) هى أو ابنته أم سليم (له) صلى الله عليه وآله وسلم لم (فأكل منه) وهو مشهور بان مجيئه كان لذلك لايصلى بهم ليأخذوا مكان صلواته مصلى لهم كفى قصة عتيبان بن مالك وهذا هو السر فى كونه بدأ فى قصة عتيبان بالصلاة قبل الطعام وهذا بالطعام قبل الصلاة فبدأ فى كل منهما باصل ما دعى لاجله أو دعى لهم وأهل مليكة كان غرضها الاعظم الصلاة وليكنها جعلت الطعام مقدمة لها (ثم قال قوهوا) قال السهيلي هذا الامر به فى الخبر أو هو امر لهم بالاقامة لكن اضافته الى نفسه لارتباط تعليقه به ففعله (فلا صلى) بكسر اللام وضم الهاء حذرة وفتح الباء قال فى الفتح هكذا فى روايتنا ووجهه على أن اللام لام كي والفعل بعد هذا منصوب بان مضرة وجوز فى الفتح والقلة طلاقى أو جهات أخرى فراجعها ان أردتها (لكم) أى لاجلكم وان كان الظاهر أن يقول بكم (قال أنس) رضى الله عنه (نقمت الى حصيرة لثا سود

السبعة الاعضاء وذهب الناصر والمرضى وأبو طالب والشافعى الى أحد قوليه الى انه يجب فى الجبهة دون غيرها وقال المؤيد باقه وأبو حنيفة انه يجزئ السجود على كور العمامة وفى قول للشافعى انه يجب كشف اليدين كالجبهة وقال المؤيد باقه وأبو حنيفة وأهل القول الاقول انه لا يجب كصاية الحرمة وسبأى الدليل على ذلك

(باب المصلى يسجد على ما يحمله ولا يباشر مصلاه باعضائه)

(عن أنس قال كان صلى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى شدة الحر فإذ لم يستطع أحدا أن يمسك جبهته من الارض بسط ثوبه فسجد عليه ورواه الجماعة) قوله ثوبه قال فى الفتح الثوب فى الاصل يطلق على غير الخيط والحديث يدل على جواز السجود على الثياب لا تقامس الارض وفيه إشارة الى ان مباشرة الارض عند السجود هى الاصل لتعلق بسط ثوب بعدم الاستطاعة وقد استدلل بالحديث على جواز السجود على الثوب المتصل بالمصلى قال النووي وبه قال أبو حنيفة والجمهور وحمل الشافعى على الثوب المنفصل قال ابن دقيق العيد يحتاج من استدلل به على الجواز الى أمرين أحدهما ان انظر ثوبه دال على المتصل به اما من حيث اللفظ وهو ثقب السجود بالباطن واما من خارج اللفظ وهو قوله الثياب عنددهم وعلى تقدير أن يكون كذلك وهو الامر الثانى يحتاج الى ثبوت كونه متاولا لمحل النزاع وهو أن يكون محميا بصره بحركة المصلى وليس فى الحديث ما يدل عليه وقد عارض هذا الحديث بحديث خباب بن الارت عند الحاكم فى الاربعين والبيهقى باللفظ شكوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حر الرضاء فى جباهنا واكتفنا فلم يشكوا وأخرجه مسلم بدون اقتطاع وبدون لفظ جباهنا واكتفنا ويجمع بين الحديثين بأن الشكاية كانت لاجل تأخير الصلاة حتى يبرد الحرا لاجل السجود على الحائل اذ لو كان كذلك لاذن لهم بالحائل المنفصل كما تقدم انه كان صلى الله عليه وسلم لم يصلى على الخمرة ذكره فى ذلك الحافظ فى التلخيص وأما ما أخرجه أبو داود فى المراسيل عن صالح بن خيمان السبائي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يسجد الى جنبه وقد اعتم على جبهته فصر عن جبهته وأخرج ابن أبي شيبة عن عياض بن عبد الله قال رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا يسجد على كور العمامة فأومأ به انه ارزع عمامتك فلا تعارضهما الا حديث الواردة بأنه صلى الله عليه وسلم كان يسجد على كور عمامة لانها كما قال البيهقى لم يثبت منها شئ يعنى مرفوعا وقد رويت من طرق عن جماعة من الصحابة منها عن ابن عباس عند أبي نعيم فى الحلية وفى استاده ضيف كما قال الحافظ ومنها عن ابن أبي أوفى عند الطبرانى وفيه قائد أبو الورقاء وهو ضعيف ومنها عن جابر عند ابن عدى وفيه عمرو بن شعور وجابر الجعفي وهما

من طول ما ليس) بضم اللام وكسر الباء أى استعمل وليس كل شئ يحسبه وفى الفتح فيه ان الاقتراش يسمى لبا وقد استدلل به على منع اقتراش الحرير لعموم النهى عن لبس الحرير ولا يرد على ذلك انه من حلف لا يلبس حريرا فانه لا يثبت بالاقتراش لان الايمان مبناها على العرف رجحان اللبس هنا على الاقتراش انما هو للقرينة ولانه

فصلي لنا) أي لاجلنا (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ركعتين ثم انصرف) من الصلاة وذهب الى بيته وفيه مشروعية تأخر النساء عن صفوف الرجال وقيام المرأة صفا وحدها اذ لم يكن معها امرأة غيرها وفيه اجابة الدعوة ولو لم يكن عرسا ولو كان الداعي امرأة لكن حيث قوم من القننة والا كل من طهأ الدعوة وصلاة النافلة جماعة في البيوت وكأنه صلى الله عليه وآله وسلم أراد تعليمهم افعال الصلاة بالمشاهدة لاجل المرأة فانها قد يخفى عليها بعض التفاصيل لبعض صوفها وفيه تنظيف مكان المصلى وقيام الرجل مع الصبي صفا واستدل به على جواز صلاة المنقر دخلف الصنف وحده ولا حاجة فيه لذلك وفيه الاقتصار في نافله النهار على ركعتين خلافا لما اشترطوا ربعا وفيه حصة صلاة الصبي المميز ووضوءه وان محل الفضل الوارد في صلاة النافلة منفردا حيث لا يكون هناك مصطبة بل يمكن أن يقال هو اذ ذلك افضل ولا سيما في حقه صلى الله عليه وآله وسلم (عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم

فصلي لنا) أي لاجلنا (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ركعتين ثم انصرف) من الصلاة وذهب الى بيته وفيه مشروعية تأخر النساء عن صفوف الرجال وقيام المرأة صفا وحدها اذ لم يكن معها امرأة غيرها وفيه اجابة الدعوة ولو لم يكن عرسا ولو كان الداعي امرأة لكن حيث قوم من القننة والا كل من طهأ الدعوة وصلاة النافلة جماعة في البيوت وكأنه صلى الله عليه وآله وسلم أراد تعليمهم افعال الصلاة بالمشاهدة لاجل المرأة فانها قد يخفى عليها بعض التفاصيل لبعدها عنهما وفيه تنظيف مكان المصلى وقيام الرجل مع الصبي صفا واستدل به على جواز صلاة المنقر دخلف الصف وحده ولا حاجة فيه لذلك وفيه الاقتصار في نافله النهار على ركعتين خلافا لما اشترطوا ربعا وفيه حصة صلاة الصبي المميز ووضوءه وان محل الفضل الوارد في صلاة النافلة منفردا حيث لا يكون هناك مصطبة بل يمكن أن يقال هو اذ ذلك افضل ولا سيما في حقه صلى الله عليه وآله وسلم (عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم

انہا قاتل کنت انا مبینہ دی رہے
فی موضع سجودہ (فاذا سجدتم
بالتنبیہ والافراد ایضا) (قات)

انہا قاتل کنت انا مبینہ دی رہے
فی موضع سجودہ (فاذا سجدتم
بالتنبیہ والافراد ایضا) قاتل

مصابيح) أي اذلو كانت لفة بضت رجلها عند ارادته السجود ولما أوجيته للغمز قال ابن بطال وفيه اشعار بانهم صاروا بعد ذلك يستصحبون واستبسط الخنفيه وغيرهم من المحققين من هذا الحديث عدم نقض الوضوء بلبس المرأة وأجيب باحتمال أن يكون بينهما حائل من ثوب أو غيره أو بالخصوصية واجيب بان ذلك تكلف ١٥٥ ومخالفة للظاهر والاصل عدم الحائل

في الرجل واليد عرفا وبان دعوى الخصوصية دعوى بلا دليل وبانه صلى الله عليه وآله وسلم في مقام التشريع لا الخصوصية ورواته الخمسة مدينون وفيه التحديث بالجمع والافراد والنعنة والقول وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي ومناسبة هذا الحديث للبَاب من قولها كنت أمام وقد صرحت في الحديث الذي يليه بان ذلك كان على فراش أهله (وعنه رضى الله عنه ان رسول

قال كانوا يصليون في المساق والبرانس والطيايسة ولا يخرجون أيديهم انتهى وكلام الحسن الذي علمه البخاري قد وصله البيهقي وقال هذا أصح ما في السجود وقوفاً على العمامة ووصله أيضاً عبد الرزاق وابن أبي شيبة والقلنسوة بفتح القاف واللام وسكون النون وضم المهملة وفتح الواو وقد تبدل ياء مشناة من تحت وقد تبدل القاف وفتح السين وبعد هاء تانيث وهي غشامة بطن يستربه الرأس قاله القزاز في شرح القصص وقال ابن هشام التي يقال لها العمامة الشاشية وفي المحكم هي من ملابس الرأس معروفة وقال أبو هلال العسكري هي التي تغطي بها العمامة وتستمر من الشمس والمطر كأنها عند رأس البرنس وقول الحسن ويدافى كنه أي يد كل واحد منهم قال الحافظ وكأنه أراد بتغيير الأسلوب بيان أن كل واحد منهم ما كان يجمع بين السجود على العمامة والقلنسوة معاً لكن في كل حالة كان يسجد ويدافى كنه والمساق جمع مستقيمة وهي فروط ويل الكمين كذا في القاموس والبرانس جمع برنس بالضم قال في القاموس هو قلنسوة طويلة أو كل ثوب رأسه منه دراعة كان أوجبة والطيايسة جمع طيايسان

(باب الجلوس بين السجدين وما يقول فيها)

(عن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قال سمع الله لمن حمده قام حتى نقول قد أوهم ثم يسجد ويقعد بين السجدين حتى نقول قد أوهم رواه مسلم وفي رواية متفق عليها أن أنساً قال اني لا ألو أن أصلي بكم كما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بنا فكان إذا رفع رأسه من الركوع اتصب قائماً حتى يقول الناس قد نسي وإذا رفع رأسه من السجدة مكث حتى يقول الناس قد نسي) الرواية الاولى أخرجهما أيضاً أبو داود وغيره قوله قد أوهم بفتح الهمزة والهاء فعل ماضٍ مبني للفاعل قال القرطبي ومعناه ترك قال فعلم يقال أوهمت الشيء إذا تركته كله أوهم ووهمت في الحساب وغيره إذا غلطت أهما ووهمت إلى الشيء إذا ذهب وهلك اليه وأنت تريد غيره وقال في النهاية أوهم في صلته أي أسقط منها شيئاً يقال أوهمت الشيء إذا تركته وأوهمت في الكلام والسكاب إذا أسقطت منه شيئاً أوهم به في بكسر الهمزة وهما بالتحريك إذا غلط قال ابن رسلان ويحتمل أن يكون معناه نسي أنه في صلاة وكذا قال الكرماني وزاد وأظن أنه في وقت الفتور حيث كان معذلاً والتشهد حيث كان جالساً ويؤيد التفسير بالنسيان التصريح به في الرواية الأخرى قوله اني لا ألو هو بضم اللام مدودة بهـ مد حرف النقي ولام مضومة بهـ مدهاو وخفيفة أي لا أقصر قوله قد نسي أي نسي وجوب الهوى إلى السجود قاله الكرماني ويحتمل أن يكون المراد أنه نسي أنه في صلاة وأظن أنه وقت

ماجه (عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال كان صلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيضع أحدهما طرف الثوب) ولمسلم بسط ثوبه والثوب يطلق على غير الخيط (من شدة الحر في مكان السجود) وعنه ابن أبي شيبة كأنه صلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في شدة الحر والبرد فيسجد على ثوبه والبخاري في أبواب العمل في الصلاة سجداً على ثيابنا اتقاء الحر وفي الحديث جواز

١٥٦ وسماه الثاني على الثوب المنفصل انتهى وفيه جواز العمل القليل في

اقتضت حيث كان معه دلا والشهد حيث كان جالساً قاله الحافظ ووقع عنده
الاسم على من طريق غندور عن شعبة قلنا قد نسي طول القيام أى لاجل طول قيامه
والحديث يدل على مشروعية تطويل الاعتدال من الركوع والجلوس بين السجدين
وقد ذهب بعض السافعية الى بطلان الصلاة بتطويل الاعتدال والجلوس بين
السجدين محتجاً بأن طولهما ينفي الموالاة وما أدرى ما يكون جوابه عن حديث الباب
وعن حديث حذيفة الأقرع عنه وعن حديث البراء المتفق عليه أنه كان ركوعه صلى
الله عليه وسلم وسجوده وإذا رفع من الركوع وبين السجدين قريبا من السواء واقتض
مسلم وجددت قيامه فركعته فاعتدله الحديث وفي لفظ للبزارى كان ركوع النبي صلى الله
عليه وسلم وسجوده وبين السجدين وإذا رفع رأسه من الركوع ما خلا القيام والقعود
قريبا من السواء قال ابن دقيق العيد هذا الحديث يدل على أن الاعتدال ركن طويل
وحديث أنس أسرح في الدلالة على ذلك بل هو نص فيه فلا يفتى العدول عنه لدليل
ضعيف وهو قولهم لم يسن فيه تكرير التسيحات كالركوع والسجود ووجه ضعفه
أنه قياس في مقابلة النص فهو فاسد انتهى على أنه قد ثبتت مشروعية اذكار في
الاعتدال أكثر من التسيح الم شروع في الركوع والسجود كما تقدم وسيأتى وأما القول
بأن طولهما ينفي الموالاة فباطل لأن معنى الموالاة أن لا يتخلل فصل طويل بين الأركان
مما ليس فيها وما ورد به الشرع لا يصح نفي كونه منها وقد ترك الناس هذه السنة النابذة
بالحديث الصحيحة محمد بنهم وقيمهم ومجتهدهم ومقلدهم فليت شعري ما الذي عولوا

عليه في ذلك والله المستعان (وعن حذيفة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول
بين السجدة بين رب اغفر لي رب اغفر لي رواه النسائي وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضا
الترمذي وأبو داود عن حذيفة مطولا ولفظه انه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم
يصل من الليل وكان يقول الله أكبر ثلاثا ذوالملكوت والجبروت والكبرياء والعظمة
ثم استفتح فقرأ البقرة ثم ركع فكان ركوعه فخوامن قيامه وكان يقول في ركوعه
سبحان ربى العظيم سبحان ربى العظيم ثم رفع رأسه من الركوع فكان قيامه فهوامن
قيامه وفي رواية الاسارى فهوامن ركوعه وكان يقول لربى الحمد ثم يسجد فكان
سجوده فهوامن قيامه فكان يقول في سجوده سبحان ربى الاعلى ثم رفع رأسه من
السجود وكان يقول بعد فيما بين السجدةين فهوامن سجوده وكان يقول رب اغفر لي رب
اغفر لي فصلى أربع ركعات فقرأ فيهن البقرة وآل عمران والنساء والمائدة والأنعام شك
شعبة وفي اسناده رجل من بنى عباس قيل هو مسلم وهو يدل على مشروعية طلب المغفرة في
البخارى ومسلم والحديث أصله في مسلم وهو يدل على مشروعية طلب المغفرة في

الصلاة ومراعاة الخشوع فيها
 لان الظاهر ان صنيعه - ذلك
 لازالة التشويش العارض من
 حرارة الارض وفيه تقديم
 الظاهر في اقل الوقت وظاهر
 الاحاديث الواردة في الامر
 بالابراد تعارضه فن قال الابراد
 رخصة فلا اشكال ومن قال سنة
 فاما ان يقول التقديم المذكور
 رخصة واما ان يقول مذوخ
 بالامر بالابراد او احسن منها
 ان يقال ان شدة الحر قد توجد
 بعد الابراد و يكون فائدة الابراد
 وجود ظل يعشى فيه الى المسجد
 او يصلى فيه في المسجد أشار الى
 هذا الجمع القرطبي ثم ابن دقيق
 العيد وهو أولى من دعوى
 تعارض الحديثين وفيه ان
 قول العصابي كما نفعل كذا من
 قبيل المرفوع لاتفاق الشيخين
 على تخرجه هذا الحديث في
 صحيحهما بل ومعظم المستفيين
 لكن قد يقال ان في هذا زيادة
 على مجرد الصيغة اكونه في
 الصلاة خلف النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم وقد كان يرى فيها
 من خلفه كما يرى من امامه فيكون
 تقريره فيه مأخوذاً من هذه
 الطريق لامن مجرد صيغة كما
 نفعل كذا في الفتح ورواة هذا

الحديث الخمسة يصبرون وفيه التحديث بالجمع والافراد والعنونة وأخرجه في الصلاة أيضا وكذا الاحتفال
مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي (وعنه) أي عن أنس بن مالك (رضي الله عنه انه سئل) والسائل سعيد بن يزيد الأزدي
(اكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصل في فعليه) أي علمه أو جهه والاستغفار على سبيل الاستفسار (قال نعم) أي

(لان جريرا كان من آخر من أسلم) ولم يسم لان اسلام جريرا كان بعد نزول المائدة ووجه ايجابهم بقاء الحكم فلا نسخ بآية المائدة خلافا لما ذهب اليه بعضهم لانه لما كان اسلامه في السنة التي توفي فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علمنا ان حديثه معمول به وهو يبين أن المراد بآية المائدة ١٥٨ غير صاحب الخلف فتكون السنة مخصوصة للآية ورواية هذا الحديث

وهذه الزيادة ترد ما قاله ابن المنير من ان الموعظة في وقت الحاجة أهم من رد الاسلام واستدل بالحديث قال ولعله لم يرد عليه تأديله على جهله ولعله لم يستحضر هذه الزيادة قوله فانك لم تصل قال عياض فيه ان أفعال الجاهل في العبادة على غير علم لا تجزئ وهذا مبق على ان المراد بالنفي نفي الاجراء وهو الظاهر ومن جملة على نفي الكمال تمسك بأنه صلى الله عليه وسلم لم يأمره بالاعادة بعد التعليم فدل على اجرائهم والالزم تأخير البيان كذا قال بعض المالكية وتعب بأنه قد أمم في المرة الاخيرة بالاعادة فسأله التعليم فعلمه فكأنه قال له اعد صلاتك على غير هذه الكيفية وقد احتج لتوجه النفي الى الكمال بما وقع في بعض روايات الحديث عند أبي داود والترمذي من حديث وفاعة بل فقط فان انتقصت منه شيئا انتقصت من صلاتك وكان أهون عليهم من الاول انه من انتقص من ذلك شيئا انتقص من صلاته ولم تذهب كلها قالوا والنقص لا يستلزم الفساد والالزم في ترك المذنبات لانهم انتقصوا الصلاة وقد قدمنا الجواب عن هذا الاحتجاج في شرح أول حديث من أبواب صفة الصلاة قوله ثلاثا في رواية للبخاري فقال في الثالثة أوفي التي بعدهما وفي أخرى له فقال في الثانية أوفي الثالثة ورواية الكتاب أرجح لعدم الشك فيها ولو كونه صلى الله عليه وسلم كان من عادته استعمال الثلاث في تعليمه قوله اذا أتت الى الصلاة فكبر وفي رواية للبخاري اذا أتت الى الصلاة فاسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر وهي في مسلم أيضا كما قال المصنف وفي رواية للبخاري أيضا والترمذي وأبي داود فتوضأ كما أمر لك الله ثم تشهد وأقم والمراد بقوله ثم تشهد الامر بالشهادتين عقيب الوضوء لا تشهد في الصلاة كذا قال ابن رسلان وهو الظاهر من السياق لانه جعله مرتبا على الوضوء ورتب عليه الاقامة والتكبير والقراءة كما في رواية أبي داود والمراد بقوله وأقم الامر بالاقامة وفي رواية للنسائي وأبي داود ثم يكبر ويحمد الله ويثني عليه الا انه قال النسائي يحمد مكان يثني عليه ثم ساق أبو داود في هذه الرواية الامر بتكبير الاستقبال في جميع الاركان والتسبيح وهي تدل على وجوبه وقد تقدم البحث عن ذلك وظاهر قوله فكبر في رواية حديث الباب وجوب تكبيرة الافتتاح وقد تقدم الكلام على ذلك في أوائل أبواب صفة الصلاة قوله ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن في رواية لأبي داود والنسائي من حديث رفاعة فان كان معك قرآن فاقرأ والا فاحمد الله تعالى وكبره وهله وفي رواية لأبي داود من حديث وفاعة ثم اقرأ بأم القرآن وبما شاء الله ولا حمد وابن حبان ثم اقرأ بأم القرآن ثم اقرأ بما شئت وقد تمسك به حديث الباب من لم يوجب قراءة الفاتحة في الصلاة واجيب عنه بهذه الروايات المصرحة بأم القرآن وقد تقدم البحث عن ذلك في باب وجوب قراءة الفاتحة قوله ثم اركع حتى تطمئن في رواية لأحمد وأبي داود فاذا

ما بين بغدادى وكوفى وفيه ثلاثة من التابعين يروى بعضهم عن بعض عن الصحابي وفيه الحديث بالجمع والافراد والعنونة والقول والرؤية وآخرجه مسلم والترمذي والنسائي وأبو داود في الطهارة (وعن عبد الله بن مالك ابن بجمينة) بضم الباء وفتح الحاء أم عبد الله وهي صفة أخرى له لاصفة لسانه وحسنه فحذف الالف من ابن السابقة لسانك خط الانم اوقعت بين علمين من غير فاصل فيمتون مالك وتثبت الالف من ابن بجمينة لانه وان كان صفة لعبد الله لكن وقع الناصل (رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا صلى) أى صعد من الطلاق الكل على الجزء (فرج) بفتح الناء قال السفاقي رويناه بتشديد الراء والمعروف في اللغة التخفيف (يزيدية) أى وجهية قال الكرماني بعد في قدومه وأراد يبعده قدومه من الارض (حق يبدو) أى يظهر (ياض ابطيه) وفي رواية البيت اذا صعد فرج يديه عن ابطيه واذا فرج بين يديه لا يمدن ابدامه بعبه أى عضديه وعند الحاكم وصححه من حديث عبد الله بن اقرم فكانت

أنظر الى عرقى ابطيه وفي حديث ميمونة اذا صعدت لوشات جمجمة ان تمر بين يديه لمرت والحمد لله فيه ركعت انه أشبه بالتواضع وأبلغ في تمكين الجبهة من الارض وابصر من هيات السكالي واما المرأة فتضم بعضها الى بعض لانه استمر لها وأحرى بالحديث رواه أبو داود في المراسيل عن يزيد بن أبي حبيب انه صلى الله عليه وآله وسلم مر على امرأتين تصادان فقال

أذا اجتهدنا فضع بعض اللحم إلى الأرض فإن المرأفة في ذلك ليست كالرجل ورواه البيهقي من طريقه بن موصولين لكن في كل
منهم ما تركه اه قاله الحافظ ابن حجر في التلخيص بن يرى المرسل حجة وهو مذهب أبي حنيفة ومالك في طائفة والامام أحمد في
المشهور عنه فحجبتهم المرسل المذكور ومن لا يرى المرسل حجة كالشافعي ١٥٩ وجهه وراهدثين فباعضاد كل من الموصول

والمرسل بالأخر وحصول
القوة من الصورة المجموعة قال
في فتح الباري وهذا مثال لما ذكره
الشافعي من أن المرسل يعتضد
بمرسل آخر أو مسند اه وقال
الروى الحديث الضعيف عند
تعدد الطرق يرتقي عن الضعف
إلى الحسن وبصيرمة قبوله ولا
به قال الحافظ السخاوي ولا
يقضي ذلك الاحتجاج بالضعيف
فإن الاحتجاج إنما هو بالهيئة
المجموعة كالمُرسل حيث اعتضد
بمرسل آخر ولو ضعهنا كما قاله
الشافعي والجهور اه ورواه
هذا الحديث ما بن مصري
ومدني وفيه التحديث والعنعنة
وأخرجه في صفة النبي صلى الله
عليه وآله وسلم ومسلم والشافعي
في الصلاة (عن أنس بن مالك
رضي الله عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم من
صلى صلاتنا أي من صلى صلاة
كصلاتنا المتضمنة للإقرار
بالشهادتين (واستقبل قبلتنا)
المخصوصة بنا (وأكل ذبيحتنا)
وإنما أفرد ذكر استقبال القبلة
تعظيماً للشأنها والافهود داخل
في الصلاة لكونه من شروطها
أو عطفه على الصلاة لأن اليهود
لمائة ولت القبلة شئوا بقولهم

ركعت فاجعل راحتيك على ركبتيك وامد دظهرك ومكن ركوعك قوله ثم ارفع حتى
تعدل قائماً في رواية لابن ماجه تطمئن وهي على شرط مسلم وأخرجها اسحق بن راهويه
في مسنده وأبو نعيم في مستخرجهم والسراج عن يوسف بن موسى أحد شيوخ البخاري
قال الحافظ فثبت ذكر الطمأنينة في الاعتدال على شرط الشيخين ومثله في حديث
رفاعة هذا أحد رواين حبان وفي لفظ لا أحد فاقم صلبك حتى ترجع العظام إلى مفاصلها
وهذه الروايات ترد مذهب من لم يوجب الطمأنينة وقد تقدم الكلام في ذلك قوله ثم
استجد حتى تطمئن ساجداً فيه دليل على وجوب السجود وهو إجماع ووجوب الطمأنينة
فيه خلاف لأبي حنيفة قوله ثم ارفع حتى تطمئن بالشافعية دلالة على وجوب الرفع
والطمأنينة فيه ولا خلاف في ذلك وقال أبو حنيفة يكفي أدنى رفع وقال مالك يكون
أقرب إلى الجلوس قوله ثم استجد حتى تطمئن ساجداً فيه أيضاً وجوب السجود
والطمأنينة فيه ولا خلاف في ذلك وقد استدل بهذا الحديث على عدم وجوب قعدة
الاستراحة وسيأتي الكلام على ذلك في الباب الذي بعده هذا ولكنه قد ثبت في رواية
للبخاري من رواية ابن نمير في باب الاستئذان بعد ذكر السجود الثاني بلفظ ثم ارفع حتى
تطمئن جالساً وهي تصلح للمعصية على الوجوب ولكنه لم يقل به أحد على أنه قد أشار
البخاري إلى أن ذلك وهم لأنه عقبها بقوله قال أبو أسامة في الأخير حتى يستوي قائماً
ويمكن أن يعمل أن كان محفوظاً على الجلوس للتشميد انتهى فشكك البخاري هذه
الرواية التي ذكرها ابن نمير بخلافه أبي أسامة وبقوله أن كان محفوظاً قال في الدر المنير
ما معناه وقد أثبت هذه الزيادة اسحق بن راهويه في مسنده عن أبي أسامة كما قال ابن نمير
وكذلك البيهقي من طريقه وزاد أبو داود في حديث رفاعة فإذا جلست في وسط الصلاة
يعني التشميد الأوسط فاطمئن وانرش فخذ ثم تشميد الحديث يدل على وجوب
الطمأنينة في جميع الأركان كما تقدم وقد جزم كثير من العلماء بأن واجبات الصلاة هي
المذكورة في طرق هذا الحديث واستدلوا به على عدم وجوب ما لم يذكر فيه قال ابن
دقيق العيد تكرر من الفقهاء الاستدلال بهذا الحديث على وجوب ما ذكر فيه وعدم
وجوب ما لم يذكر فيه فاما وجوب ما ذكر فيه فلهذا على الأمر به وأما عدم وجوب غيره فليس
ذلك بمجرد كون الأصل عدم الوجوب بل الأمر زائد على ذلك وهو أن الموضع موضع تعليم
وبيان للجاهل وتعریف لأجبات الصلاة وذلك يقتضي انحصار الواجبات فيما ذكر
وبقوى مرتبة المحصر أنه صلى الله عليه وسلم ذكر ما علق به الاسامة من هذا المصلي وما
لم يتعلق به أسامة من واجبات الصلاة وهذا يدل على أنه لم يقصر المقصود على ما وقعت
به الاسامة فقط فإذا اتقرر هذا فكل موضع اختلفت العلماء في وجوبه وكان مذكورياً في

ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليهم الدين يمتنعون من كل ذبيحة أي من صلى صلاتنا وترك المنازعة في أمر القبلة والامتناع
عن كل الذبيحة فهو من باب عطف الخاص على العام فلما ذكر الصلاة عطف ما كان الكلام فيه وما هو مهمته بشأنه عليها
(فذلك) مبتدأ خبرهم (المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله) أي أمانهم ما وعهدهما (فلا تقفروا) بضم التاء وكسر الفاء أي

لا تخونوا ولا تغدروا يقال أخفرت الرجل اذا نقضت عهده وخفرتة اذا خبئته ويقال ان الهمز في أخفرت للزيادة أي تركت حاجته (الله) أي ولا رسوله (في ذمته) أي ذمة الله أو ذمة المسلم أي لا تخونوا في تصديق من هذا سبيله واكتفى بذلك الله وحده دون ذكر الرسول لاستلزامه عدم اخفاره ذمة ١٦٠ الرسول وانما ذكره لالتأكيده واستنبط بعضهم من هذا الحديث

اشتراط عين الكعبة الصلاة القادر عليه فلا تصح الصلاة بدونها قال الحافظ الشوكاني في السبل وأقول قال الله تعالى قول وجهك شطر المسجد الحرام وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره وشطره سواء كان جهته أو نحوه أو تلقاه أو قبله على اختلاف تفاسير السلف للشطر يدل على ان استقبال الجهة يكفي من الحاضر والغائب الا اذا كان حال قيامه الى الصلاة معانينا للبيت لم يحل بينه وبينه حائل الا اذا كان في بعض بيوت مكة أو شعابها أو فيما يقرب منها وكان بينه وبين البيت حال القيام الى الصلاة حائل فانه لا يجب عليه أن يصعد الى مكان آخر يشاهد منه البيت بل عليه أن يولي وجهه شطر المسجد الحرام وليس عليه غير ذلك ولم يأت دليل يدل على غير هذا وما نأخرجه البيهقي في سننه عن ابن عباس مرفوعا البيت قبله لاهل المسجد والمسجد قبله لاهل الحرم والحرم قبله لاهل الارض في مشارقتها ومغاربها من أمق مع كونه ضعيقا لا يفتض للاحتجاج به هوأبضادليل على بما ذكرنا لا من كان في المسجد

هذا الحديث فلما أنتمسك به في وجوبه وكل موضع اختلفوا في عدم وجوبه ولم يكن مذكورا في هذا الحديث فلما أنتمسك به في عدم وجوبه لكونه في مذكور على ما تقدم من كونه موضع تعليم ثم قال الا ان على طالب التصديق ثلاث وظائف أحدها أن يجمع طرق الحديث ويحصي الامور المذكورة فيه ويأخذ بالرائد فان ائذ فان الاخذ بالرائد واجب وثانيها اذا أقام دليل على أحد الامرين اما الوجوب أو عدم الوجوب فالواجب العمل به ما لم يعارضه ما هو أقوى وهذا عند النفي يجب التصريح فيه أكثر فليست عند التعارض أقوى الدليلين يعمل به قال وعندنا أنه اذا استدلل على عدم وجوب شيء بعدم ذكره في الحديث وجاءت صيغة الامر به في حديث آخر فالقديم صيغة الامر وان كان يمكن أن يقال الحديث دليل على عدم الوجوب ويحمل صيغة الامر على الندب ثم ضعفه بأنه انما يتم اذا كان عدم الذكور في الرواية يدل على عدم الذكور في نفس الامر وليس كذلك فان عدم الذكور انما يدل على عدم الوجوب وهو غير عدم الذكور في نفس الامر فمقدم ما دل على الوجوب لانه اثبات لزيادة تعيين العمل بها انتهى والوظائف التي أوردناها قد امتثلنا رعاها في مجموعنا من طرق هذا الحديث في هذا الشرح عند الكلام على مقدراته ما تدعو الحاجة اليه وتظهر للاختلاف في ألفاظه من زيادة وعملنا بالرائد فاننا من ألفاظه فوجدنا الخارج عما شغل عليه حديث الباب الشهادتين بعد الوضوء وتكبير الانتقال والتسبيح والاقامة وقراءة الفاتحة ووضع اليدين على الركبتين حال الركوع ومد الظهر وتمكين السجود وجلسة الاستراحة وفرش القنطرة والشهادتين في الاوسط والامر بالتصعيد والتكبير والتهيل والتعجيل عند عدم استطاعة القراءة وقد تقدم الكلام على جميعها الا التشهد الاوسط وجلسة الاستراحة وفرش القنطرة في الكلام على ذلك والخارج عن جميع ألفاظه من الواجبات المتفق عليها كما قال الحافظ والذوي النية والنعوذ الاخر ومن المختلف فيها التشهد الاخير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه والسلام في آخر الصلاة وقد قدمنا الكلام على النية في الوضوء وسأبقي الكلام على الثلاثة الاخيرة وأما قوله انها قد تقدم صيغة الامر اذا جاءت في حديث آخر واختياره لذلك من دون تفصيل فنحن لانوافقه بل نقول اذا جاءت صيغة امر قاضية بوجوب رائد على ما في هذا الحديث فان كانت مقدمة على تاريخه كان صار قالها الى الندب لان اقتصاره صلى الله عليه وسلم في التعاليم على غيرها وتركها من أعظم المشعرات بعدم وجوب ما تضمنته لما تقر من ان تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز وان كانت متأخرة عنه فهو غير صالح اصرفها لان الواجبات الشرعية ما زالت تعبد وقتا فوقتنا والالزم قصر واجبات الشريعة على

فهو معان للبيت لا حائل بينه وبينه وقد جعل المسجد قبله لاهل الحرم وذلك ليدل على انه لا يجب على الخمس اهل الحرم الاستقبال الجهة وأما غيرهم فذلك ظاهر والمراد من الجهة ما بين المشرق والمغرب فاذا توجه الى الجهة التي بينهم ما فقد فعل ما عليه الحديث ما بين المشرق والمغرب قبله أخرجه الترمذي عن حديث أبي هريرة وصححه وأخرجه ابن ماجه

والحاكم من حديث ابن عمر ولا يحتاج المصلي أن يرجع في أمر القبلة إلى تقليد أحد من الأحياء ولا إلى المأثور من النصيحة في المسجد فخرابه بين المشرق والمغرب وكل عاقل يعرف جهة المشرق والمغرب ولا يخفى ذلك الأعلى مجنون أو طفل اه وزاد في ويل الغمام هذا في الفرائض وأما النوافل فقد خفف الشارع فيها ١٦١ وسوغ تأديتها على ظهر الرحلة إلى جهة

القبلة وغير جهتها بل وسوغ تأدية الفريضة في الأرض الندية على ظهر الرحلة كما بينا ذلك في المنتقى وشرحه فهذا خلاصة ما تعبدنا الله به في أمر القبلة وهو يغنيك عن التفريعات الطويلة والتهويلات الملهية في كتب النقمة وفيه ان أمور الناس محمولة على الظاهر فن أظهر شعار الدين أجريت عليه أحكام أهله ما لم يظهر منه خلاف ذلك ورواه هذا الحديث الخمسة بصريون وفيه التصديت والعنفنة وأخرجه النسائي (عن ابن عمر) بن الخطاب (رضي الله عنه) أنه سئل عن رجل طاف بالبيت للعمرة (أي لاجلها) ولم يطف (أي لم يسع) (بين الصفا والمروة أيا) أي هل حل من إحرامه حتى يجوز له أن يجامع (امرأته) ويفعل غير ذلك من محرمات الإحرام أم لا وخص إيمان المرأة بالغفلة لانه أعظم المحرمات في الإحرام (وقال) ابن عمر مجيبا له (قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ولم يطف بالبيت سبعا وصلى خلف المقام ركعتين) وقد ذهب جماعة إلى وجوب ذلك خلف المقام (وطاف بين الصفا والمروة) وقد كان لكم في رسول الله صلى

الله المذكورة في حديث ضمام بن ثعلبة وغيره أعني الصلاة والصوم والحج والزكاة والشهادتين لأن النبي صلى الله عليه وسلم اقتصر عليهم في مقام التعليم والسؤال عن جميع الواجبات والأحكام بالمثل فاللزوم منه وإن كانت صيغة الأمر الواردة بوجوب زيادة على هذا الحديث غير معلومة التقدم عليه ولا التأخر ولا المقارنة فهذا محل الإشكال ومقام الاحتمال والأصل عدم الوجوب والبراءة منه حتى يقوم دليل بوجوب الانتقال عن الأصل والبراءة ولا شك أن الدليل المقيد للزيادة على حديث المسي إذا التمس تاريخه محتمل لتقدمه عليه وتأخره فلا ينتهض للاستدلال به على الوجوب وهذا التفصيل لا بد منه وتزكوا عنه خارج عن الاعتدال إلى حد الإفراط أو التفريط لأن قصر الواجبات على حديث المسي فقط وأحد الأدلة الواردة بعده تخيلا لاصلاحيته لصرف كل دليل يرد بعده إلى الوجوب سدا لباب التشريع ورد لما تجدد من واجبات الصلاة ومنع الشارع من إيجاب شيء منها وهو باطل لما عرفت من تجدد الواجبات في الأوقات والقول بوجوب كل ما ورد الأمر به من غير تفصيل يؤدي إلى إيجاب كل أقوال الصلاة وأفعالها التي ثبتت عنه صلى الله عليه وسلم من غير فرق بين أن يكون ثبوته قبل حديث المسي أو بعده لانها بيان للأمر القرآني أعني قوله تعالى أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة صلى الله عليه وسلم كانوا كبارا يتوفى أصلي وهو باطل لاستلزامه تأخير البيان عن وقت الحاجة وهو لا يجوز علي صلى الله عليه وسلم وهكذا الكلام في كل دليل يقتضي وجوب أمر خارج عن حديث المسي ليس بصيغة الأمر كالتعود على الترك أو الذم لمن لم يفعل وهكذا يفصل في كل دليل يقتضي عدم وجوب شيء مما اشتمل عليه حديث المسي أو تحريمه إن فرضنا وجوده وقد استدل بالحديث على عدم وجوب الإقامة ودعاء الافتتاح ورفع اليدين في الأعرام وغيره ووضع اليدين على اليسرى وتسكيرات الانتفال وتسبيحات الركوع والسجود وهيات الجلوس ووضع اليد على الفخذ والاقعود ونحو ذلك قال الحافظ وهو في معرض المنع لثبوت بعض ما ذكر في بعض الطرق اه وقد قدمنا البعض من ذلك والحديث فوائد كثيرة قال أبو بكر بن العربي فيه أربعون مسألة ثم سردناها (وعن حذيفة أنه رأى رجلا لا يتم ركوعه ولا سجوده فلما قضى صلاته دعا فقال له حذيفة ما صليت ولو لم تق على غير القطرة التي طرأ الله عليها محمد صلى الله عليه وآله وسلم رواه أحمد والبخاري) قوله رأى حذيفة رجلا روى عبد الرزاق وابن خزيمة وابن حبان من طريق الثوري عن الأعشى أن هذا الرجل كان عند أبواب كندة قال الحافظ ولم أقف على اسمه قوله ما صليت هو نظير قوله صلى الله عليه وسلم للمسي فانك لم تسلم وزاد أحمد بدعه بد قوله فقال له حذيفة منذ كم صليت قال منذ أربعين سنة وللنسائي مثل ذلك وحذيفة مات سنة

٢١ نيل في الله عليه وآله وسلم (أسوة حسنة) حاجب ابن عمر بإشارة إلى وجوب اتباعه صلى الله عليه وآله وسلم لاسيما وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم خذوا عني مناسككم وأجابه جابر بصريح النهي وعليه أكثر الفقهاء وخالف فيه ابن عباس فاجاز للمعتمر التحلل بعد الطواف وقبل السعي ورواه هذا الحديث الثلاثة مكيون وفيه الحديث والسؤال وهو من

مسند ابن عمر لا من مسند جابر لانه لم يرفعه وأخرجه البخاري في الحج وكذا مسلم والنسائي وابن ماجه (عن ابن عباس رضي الله عنهم ما قال لما دخل النبي صلى الله عليه وآله البيت دعاني فواحيه كلها) جمع ناحية (ولم يصل) فيه (حتى خرج منه) ورواية بلال المثلث أربع من نفي ابن ١٦٢ عباس هذا الاسماء ابن عباس لم يدخل وحينئذ فيكون مرسلاته أسنده عن

ت وثلاثين من الهجرة فعلى هذا يكون ابتداء صلاة المذكور قبل الهجرة باربع سنين أو أكثر قال الحافظ ولعل الصلاة لم تكن فرضت بعد فلهذا أراد المبالغة أو لعله كان ممن يصلي قبل اسلامه ثم أسلم فحصلت المدة المذكورة من الاخرين ولهذه اللة لم يذكر البخاري هذه الزيادة قولاً غير القطر قال الخطابي القطر الملة والدين قال ويحتمل أن يكون المراد بها السنة كما في حديث خمس من الفطرة وقد قدمنا تفسيرها في شرح حديث خصال الفطرة والحديث يدل على وجوب الطمأنينة في الركوع والسجود وعلى أن الإخلال بها يطل الصلاة وعلى تكفير تارك الصلاة لأن ظاهره أن حذيفة نفي الإلام عنه وهو على حقيقته عند قوم وعلى المبالغة عند قوم آخرين وقد تقدم الكلام على ذلك في أوائل كتاب الصلاة وقال الحافظان حذيفة أراد توخي الرجل ليرتدع في المستقبل ويرجعه ووروده من وجه آخر عند البخاري بلفظ سنة محمد صلى الله عليه وسلم وهذه الزيادة تدل على أن حديث حذيفة المذهب كورم فروع لأن قول الصحابي من السنة يفيد ذلك وقدمال اليه قوم وخاتمه آخرون والاول هو الرابع (وعن أبي قتادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أشرف الناس سرقة الذي يسرق من صلاته وقالوا يا رسول الله وكيف يسرق من صلاته قال لا يتم ركوعها ولا سجودها وقال ولا يقيم صلبه في الركوع والسجود رواه أحمد ولا حرم من حديث أبي سعيد عنده له إلا أنه قال يسرق صلاته) الحديث أخرجه أيضاً الطبراني في الكبير والوسط قال في مجمع الزوائد ورجال رجال الصحيح وفيه أن ترك إقامة الصلب في الركوع والسجود جعله الشارع من أشرف أنواع السرقة وجعل الفاعل لذلك أشرف من تلبس بهذه الوظيفة المسيسة التي لا أوضع ولا أخبت منها تنفيراً عن ذلك وتنهيها على تحريمه وقد صرح صلى الله عليه وسلم بأن صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود غير مجزئة كما أخرجه أبو داود والترمذي وصححه والنسائي وابن ماجه من حديث ابن مسعود بلفظ لا تجزئ صلاة الرجل حتى يقيم ظهره في الركوع والسجود ونحوه عن علي ابن شيبان عند أحمد وابن ماجه وقد تقدم ما في باب أن الاتصاف بعد الركوع فرض والاحاديث في هذا الباب كثيرة وكلها ترد على من لم يوجب الطمأنينة في الركوع والسجود والاعتدال منها

• (باب كيف النهوض الى الثانية وما جاء في جلسة الاستراحة) •

(عن وائل بن حجر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما سجد وقعت ركبته الى الأرض قبل أن يقع كساه فلما سجد وضع جبهته بين يديه وجاني عن ابطنه وإذا نهض نهض على ركبته واعتد على نغديه رواه أبو داود) الحديث أخرجه أبو داود من طريق عبد الجبار

غيره ممن دخل مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الكعبة فهو مرسل صحابي (فما خرج) صلى الله عليه وآله وسلم منه (ركع) أي صلى (ركعتين) فاطلق الجزء وأراد به السك (في قبل الكعبة) وما استقبله منها وهو وجهها بضم القاف والموحدة وقد تسكن (وقال) صلى الله عليه وآله وسلم (هذه) أي الكعبة هي (القبلة) التي استقر الامر على استقبالها فلا تنسخ كالتنسخ بيت المقدس أو علمهم بذلك سنة موقف الامام في وجهها دون اركانها وجوانبها الثلاثة وإن كان السك جائزاً أو أن من حكم من شاهد البيت وجوب مواجهته عنه جزماً بخلاف الغائب أو أن الذي أمرتم بإستقباله ليس هو الحرم كله ولا مكة ولا المسجد حول الكعبة بل الكعبة نفسها ورواية هذا الحديث الخمسة ما بين مدني وصنعاني ومكي وفيه التعديت والاختبار والنعمة والسماع وأخرجه مسلم في المناسك والنسائي (عن البراء بن عازب رضي الله عنه ما قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى (نحر) أي جهة (بيت المقدس) بالمدينة ستة عشر شهراً أو سبعة

عشر شهراً) من الهجرة وكان ذلك بأمر الله تعالى له قاله الطبري ويجمع بينه وبين حديث ابن عباس عند أحمد من وجه ابن آخر أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي بمكة نحو بيت المقدس والكعبة بين يديه يحمل الاخير في المدينة على الاستقرار باستقبال بيت المقدس وفي حديث الطبري من طريق ابن جريج قال أول ما صلى الى الكعبة ثم صرف الى بيت المقدس وهو بمكة فعلى

ثلاث حجج ثم هاجر صلى الله عليه وآله وسلم المدينة سنة ثمان وعشرين شهراً ثم وجهه الله تعالى إلى الكعبة (تقدم) هذا الحديث (ويزنهما) أي بين هذا وذلك (مخالفة في اللفظ) وهي وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحب أن يوجه أي يومراً بالتوجه إلى الكعبة وفي حديث ابن عباس عند الطبري وكان يدعو وينظر إلى السماء فانزل الله ١٦٣ عز وجل قد نرى تقلب وجهك في السماء

فتوجه نحو الكعبة وقال السفهاء

من الناس وهم اليهود وما ولاهم عن قبائهم التي كانوا عليها قل لله المشرق والمغرب يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم فصل مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجل ثم خرج بعد ما صلى ثم على قوم من الانصار في صلاة العصر نحو بيت المقدس فقال هو يشهد انه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنه توجه نحو الكعبة فحرف القوم حتى توجهوا نحو الكعبة واستنبط من هذا الحديث قبول خبر الواحد

وجواز الفسخ وأنه لا يثبت في حق المكلف حتى يبلغه ورواه ما بين بصري وكوفي وفيه التحديث والعدة وأخرجه البخاري في التفسير أيضاً ومسلم في الصلاة والترمذي والنسائي وابن ماجه

(عن جابر) بن عبد الله الانصاري (رضي الله عنه) قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يهلي (يولي) النفل (على راحته) ناقته التي تصلح لأن ترحل (حيث توجهت) به أي الراحلة والمراد توجه صاحب الراحلة لأنها تابعة لقصد توجهه وفي حديث ابن عمر عند مسلم وأبي داود والنسائي رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يهلي

ابن وائل بن حجر عن أبيه وقد أخرج له مسلم ووثقه ابن معين وقال لم يسمع من أبيه شيئاً وقال أيضاً مات وهو رجل قال الذهبي وهذا القول مردود بما صح عنه أنه قال كنت غلاماً لا أعقل صلاة أبي وأخرجه من طريق عاصم بن كليب عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم وكليب والد عاصم لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم لم يحدّثه مرسل قال ذلك الترمذي والمذري وغيرهما وقد تقدم تفصيل ذلك في باب هيات السجود قوله وقعت ركبتاه إلى الأرض قيل ان يتبع كفاه قد تقدم الكلام على هذه الهيئة وما فيها من الاختلاف في باب هيات السجود قوله قلما سجد وضع جبهته بغير كفه وجافي عن أبيه لم يذكر هذا أبوداود في الباب الذي ذكر فيه طرق حديث وائل وانما ذكره في باب افتتاح الصلاة والجحافة المياعة وهو من الجحاف وهو البعد عن الشيء قوله واذا نضض نضض على ركبة فيه مشروعية النهوض على الركبتين والاعتقاد على الفخذين لا على الأرض قوله على فخذه الذي في سنن أبي داود على فخذه بافظ الافراد وقيد ابن رسلان في شرح السنن بالافراد أيضاً وقال هكذا الرواية ثم قال وفي رواية اظنهم الغير المصنف يعني أبوداود على فخذه بالثنية وهو الاثنى بالمعنى ورواه أيضاً أبوداود في باب افتتاح الصلاة بالافراد قال ابن رسلان ولعل المراد الثنية كما في ركبتيه (وعر مالك بن الحويرث انه رأى النبي

صلى الله عليه وآله وسلم يصلي فإذا كان في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوي قاعدارواه الجماعة إلا مسلماً وابن ماجه) الحديث فيه مشروعية جلسة الاستراحة وهي بعد الفراغ من السجدة الثانية وقبل النهوض إلى الركعة الثانية والرابعة وقد ذهب إلى ذلك الشافعي في المشهور عنه وطائفة من أهل الحديث وعن أحمد ورويتان ذكر الخلال ان أحمد يرجع إلى القول بها ولم يستحبها الاكثر واحتج لهم الطحاوي بحديث أبي حميد الساعدي المشتمل على وصف صلاته صلى الله عليه وسلم ولم يذكر فيه هذه الجلسة بل ثبت في بعض ألفاظه انه قام ولم يتورك كما أخرجه أبوداود قال فيجتمهمل ان ما فعله في حديث مالك بن الحويرث لعله كانت به فقه من أجلها لا أن ذلك من سنة الصلاة ثم قوى ذلك بانهم لو كانت مقصودة اشروع لها ذكر مخصوص ونعقب بان الاصل عدم العلة وبان مالك ابن الحويرث هو راوي حديث صلوا كما رأيتموني أصلي فخفاً كاياته لصفات صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم داخل تحت هذا الامر وحديث أبي حميد يستدل به على عدم وجوبها وانه تركها لبيان الجواز لا على عدم مشروعية ما على أنها لم تتفق الروايات عن أبي حميد في نفي هذه الجلسة بل أخرج أبوداود والترمذي وأحمد عنه من وجه آخر يثبتها وأما المذكور المخصوص فانه جلسة خفيفة جدا استغنى فيها بالتكبير المشروع لقيام واحتج بعضهم على نفي كونها سنة بانها لو كانت كذلك لذكرها كل من وصف صلاته وهو متعقب بان

وآله وسلم يهلي على جمار وهو متوجه من غير وعنده أبي داود والترمذي وقال حسن صحيح من حديث جابر بعثني النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حاجة فجئت وهو يهلي على راحته نحو المشرق السجود أخفض (فاذا أراد) صلى الله عليه وآله وسلم أن يصلي القريضة نزل) عن راحته (فاستقبل القبلة) وصلى وهذا يدل على عدم ترك استقبال القبلة في القريضة وهو اجماع ثم رخص

في ذلك في شدة الخوف ورواة هذا الحديث خمسة ما بين بصري وبناني ومذني وفيه التهديد والعنف وأخرجه البخاري في
تقصير الصلاة وفي المغازي ومسلم (عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) الظهر
أو العصر (قال إبراهيم) الضحى ١٦٤ (الراوي عن علقمة) بن قيس الضحى (الراوي عن ابن مسعود لا أدري زاد) النبي

صلى الله عليه وآله وسلم في صلاته
ولا بن عباس كرازا بالهمزة (أو
نقص) والمراد ان ابراهيم شلا
في سبب سجود السهو هل كان
لاجل الزيادة أو لقصان لكن
جاء في رواية أخرى عنه انه صلى
خجوا وهو يقتضي الجزم بالزيادة
(فلا سلم قيل له يا رسول الله
أحدث) أي أوقع (في الصلاة
شيئ) من الوحي يوجب تغييرها عما
عهدوه بزيادة أو نقص (قال) صلى
الله عليه وآله وسلم (وما ذلك)
سؤال من لم يشعر بما وقع منه
وقبه دليل على جواز وقوع السهو
من الانبياء عليهم السلام في
الانفعال قال ابن دقيق العيد
وهو قول عامة الفقهاء والنظار
وشذت طائفة فقالوا لا يجوز على
النبي السهو وهذا الحديث يرد
عليهم لقوله صلى الله عليه وآله
وسلم فيه أني كائنسون لقوله
فاذا نسيت فذكرني أي بالتسبيح
ونحوه (قالوا صليت كذا وكذا)
كتابة مما وقع اما زائد على المعهود
أو ناقص عنه (فنفى) صلى الله
عليه وآله وسلم بالتحفة في أي
عاطف (رجله) بان جلس كهيفة
فعود المتشهد واستقبل القبلة
وبعد سجدة ثلثين ثم سلم واستدل
به على رجوع الامام الى قول

السنن المتفق عليها لم يستوعبها كل واحد من وصف صلاته انما أخذ مجموعها عن
مجموعهم واحتملوا ايضا على عدم مشروعيتهما بما وقع في حديث وائل بن حجر عند البزار
بلفظ كان اذا رفع رأسه من السجدة تير استوى قائما وهذا الاحتجاج يرد على من
قال بالوجوب لا من قال بالاستحباب لما عرفت على ان حديث وائل قد ذكره النووي في
الخلاصة في فصل الضعيف واحتجوا ايضا بما أخرجه الطبراني من حديث معاذ انه يقوم
كأنه السهم وهذا لا ينفي الاستحباب المدعى على أن في اسناده تهمه بالكذب وقد عرفت
مما تقدمنا في شرح حديث المسبي ان جلسة الاستراحة مذكورة فيه عند البخاري وغيره
لا يكازمه النووي من انه لم يذكرفيه وذلك كراهية يصحح للاستدلال به على وجوبه الوا
ما ذكره في مقدمة من اشارة البخاري الى ان ذكر هذه الجلسة وهم وما ذكرنا يضمن انه
لم يقل بوجوبها أحد وقد صرح بمثل ذلك الحافظ في الفتح ومن جملة ما احتج به القائلون
بنفي استحبابها حديث وائل بن حجر عند أبي داود المتقدم قبل حديث الباب وما روى ابن
المزذر عن الزهري ان ابن عباس قال أدركت غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه
وسلم فكان اذا رفع رأسه من السجدة في أول ركعة وفي الثالثة قام كما هو ولم يجلس وذلك
لا ينافي القول بانهم اسنة لان الترك لهما من النبي صلى الله عليه وسلم في بعض الحالات انما
ينافي بوجوبها فقط وكذلك ترك بعض العصابة لها لا يقدح في سنيته لان ترك ما ليس
بواجب جائز

(باب افتتاح الثانية بالقرائة من غير تعوذ ولا سكتة)

(عن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا نفض في الركعة الثانية
افتتح القرءة بالحمد لله رب العالمين ولم يسكت رواه مسلم) الحديث أخرجه أيضا النسائي
وابن ماجه من حديث عبد الواحد وغيره عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي
هريرة وأخرجه أيضا أبو داود وليس عنده الا السكتة في الركعة الاولى وذكره
الاستفتاح فيها وكذلك هو عند ابن ماجه باللفظ أبي داود وعند النسائي من هذا الوجه
عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم كانت له سكتة اذا افتتح الصلاة والحديث يدل
على عدم مشروعية السكتة قبل القراءة في الركعة الثانية وكذلك عدم مشروعية التعوذ
فيها وحكم ما بعده من الركعات حكمها فتكون السكتة قبل القراءة مختصة بالركعة
الاولى وكذلك التعوذ قبلها وقد تقدم الكلام في السكتتين في باب ما جاء في السكتتين
وفي التمهود في باب المتقدم وقد رجح صاحب الهدى الاقتصار على التعوذ في الاولى لهذا
الحديث واستدل لذلك بادلته فراجع

(باب الامر بالتشهد الاول وسقوطه بالسهو)

المأمومين وذلك لان ذلك لا يدين لما ذكرنا في الصلاة عليه وآله وسلم انه سلم من ركعتين رجوع صلى الله عليه وآله وسلم (عن
في الاستنبات الى العدد الكثير فقال أحق ما يقول ذو البدن وان كان ذو البدن عدلا ما ذاك الا ان قول العدد الكثير أولى من
الواحد على انه قد ورد من طريق أبي هريرة كما أخرجه أبو داود انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يسجد سجدة في السهو حتى يقنه الله

(عن ابن مسعود قال ان محمدا صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا قعدتم في كل ركعة تب فقولوا
التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام
علينا وعلى عباد الله الصالحين انهدا لا اله الا الله وانهدا ان محمد عبده ورسوله ثم ليخبر
أحدكم من الدعاء أعجبه اليه فليدع به ربه عز وجل رواه أحمد والنسائي) الحديث رواه
أحمد من طرق بألفاظ فيها بعض اختلاف وفي بعضها طول وجميعها رجالها ثقات وانما
عزاه المصنف رحمه الله إلى أحمد والنسائي باعتبار الزيادة التي في أوله وهي اذا قعدتم في كل
ركعة تب فانهم لم تكن عند غيرهما بهذا اللفظ وهو عند الترمذي باللفظ قال علماؤنا رسول الله
صلى الله عليه وسلم اذا قعدنا في الركعتين وفي رواية أخرى للنسائي باللفظ فقولوا في كل جلسة
وأما سائر ألفاظ الحديث إلى قوله ثم ليخبر فقد اتفق على إخراجها الجماعة كلها وسيد ذكره
المصنف وأما زيادة قوله ثم ليخبر إلى آخر الحديث فان خرجها البخاري باللفظ ثم ليخبر أحدكم
من الدعاء أعجبه اليه فليدع به وفي لفظه ثم يخبر من الثناء ماشاءوا أخرجهما أيضا مسلم
باللفظ ثم يخبر من المسئلة ماشاء وفي رواية للنسائي عن أبي هريرة ثم يدع لنفسه بما يبد الله
قال الحفاظ اسنادها صحيح وفي رواية أبي داود ثم ليخبر أحدكم من الدعاء أعجبه اليه وقوله
فقولوا التحيات فيه دليل لمن قال بوجوب التشهد الاوسط وهو أحمد في المشهور عنه
والليث واسحق وهو قول للنسائي واليه ذهب داود وأبو ثور ورواه النووي عن جمهور
المحدثين ومما يدل على ذلك اطلاق الاحاديث الواردة بالتشهد وعدم تقييدها بالآخر
واصح الطبري لوجوبه بان الصلاة وجبت أولا ركعتين وكان التشهد فيها واجبا فلما زيدت
لم تكن الزيادة حريضا لذلك الواجب وتعقب بان الزيادة لم تتغير في الاخرين بل يمكن أن
يكون هما الفرض الاول والمزيد هما الركعتان الاوليان بالتشهد هما ويؤيده استقرار
السلام بعد التشهد الاخير كما كان هكذا قال الحفاظ ولا يخفى ما في هذا التعقب من
التعسف وغاية ما استدلل به القائلون بعدم الوجوب ان النبي صلى الله عليه وسلم ترك
التشهد الاوسط ولم يرجع اليه ولا أنكر على أصحابه متابعتهم في الترك وجوبه بسجود
السهو ولو كان واجبا لرجع اليه وأنكر على أصحابه متابعتهم ولم يكتف في تجبيره بسجود
السهو ويحجب عن ذلك بان الرجوع على تسليم وجوبه للواجب المتروك انما يلزم اذا ذكره
المصلي وهو في الصلاة ولم ينقل اليه ان النبي صلى الله عليه وسلم ذكره قبل الفراغ اللهم الا
أن يقال انه قد روى ان الصحابة سجدوا به فمضى حتى فرغ كما يأتي وذلك ليس - ملزم انه علم به
وترك انكاره على المؤمنين به متابعتهم انما يكون حجة بعد تسميهم انه يجب على المؤمنين ترك
متابعة الامام اذا ترك واجبا من واجبات الصلاة وهو منوع والسند الاحاديث الدالة
على وجوب المتابعة وتجبيره بالسجود انما يكون دليلا على عدم الوجوب اذا سلمنا ان

وأخرجه البخاري في التذوق
ومسلم والنسائي وأبو داود وابن
ماجه (عن عمر) بن الخطاب
(رضي الله عنه) قال وافقت ربي
في ثلاث (أي وافقت ربي فيما
أردت أن يكون شرعا فأنزل
القرآن على وفق ما رأيت لكن
لرعاية الادب أسند الموافقة الى
نفسه كذا قال العيني كالمساقط
ابن حجر وغيره لكن قال صاحب
اللامع لا يحتاج الى ذلك فان من
وافقت فقد وافقته اه قال
في الفتح وأشار به الى حدوث رأيه
وقدم الحكم والمراد بقوله في ثلاث
أي قضايا أو أمور لم يوثق مع أن
الامر مذكر لان التميز اذالم يكن
مذكورا جاز في انظر العدد
التذكير والتأنيث وليس في
تخصيصه العدد بالثلاث ما ينبغي
الزيادة فقد روي عنه موافقات
بلغت الخمسة عشر أي كن ذلك
بحسب المتقول هنا أسارى بدو
وقصة الصلاة على المنافقين وهما
في الصحيح وتحريم الخمر وهو في
القرآن وصحح الترمذي من حديث
ابن عمر انه قال ما نزل بالناس أمر
قط فقالوا فيه وقال فيه عمر الانزل
القرآن فيه على نحو ما قال عمر
وهذا دل على كثرة موافقته وفيه
قصة له اعمرا لتاسارها فاضحمة

والاسيوطي في موافقانه رساله مستق
يعني القبله يقوم الامام عنده
فعل القوم (انزل واتخذوا من مقام

عبد الله بن بھینہ ان النبی صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم قام فی صلاۃ الظهر وعلیہ جلوس فلما تم صلاۃہ سجدہ ھیدتین یکبر فی کل سجدۃ وهو جالس قبل ان یسلم وسجدھا الناس معہ مکان ما نسی من الجلوس رواء الجماعۃ قوله عن عبد الله بن بھینہ اسم ام عبد الله أو اسم أمیہ قال الحفاظ فعلى هذا ينبغي أن يكتب ابن بھینہ بالالف قوله قام فی صلاۃ الظهر زاد الضحاك بن عثمان عن الاعرج فسجدوا به نضی حتى فرغ من صلاۃہ أخرجه

فجواب لو أوهى للفني فلا تفتقر إلى جواب وعند ابن مالك هي لوالصدرية أغنت عن
ابراهيم (مضى) والامر دال على الوجوب لكن انقضاء الاجتماع على جواز الملاحة إلى جميع

جهاث الكعبة فدل على عدم التخصيص وهذا بناء على أن المراد بمقام إبراهيم الذي فيه أثر قدميه وهو موجود إلى الآن وقال مجاهد المراد الحرم كله والاول اصح وقد ثبت دليله عند مسلم من حديث جابر قال الحسن البصري صلى الله عليه وآله وسلم أي قبله وبه يتم الاستدلال وقال مجاهد أي مدح يده عنده ولا يصح حمله على مكان ١٦٧ الصلاة لانه لا يصلي فيه بل عنده وبترجح قول

الحسن بانه جار على المعنى الشرعي واستدل البخاري على عدم التخصيص أيضا بصلاته صلى الله عليه وآله وسلم داخل الكعبة فلو تعين استدلال المقام لما صح هذا لانه كان حائضا غير مستقبلا

وروى الازرق في أخبار مكة

باسانيد صحيحة ان المقام كان في

عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم

وأبي بكر وعمر في الموضع

الذي هو فيه الآن حتى جاسيل

في خلافة عمر فاحقه حتى وجد

باسفل مكة فاني به فسرط الى

استنار الكعبة حتى قدم عمر

فاستثبت في أمره حتى تحقق

موضعه الاول فاعاده اليه وبقي

حواله فاستقرتم الى الآن (وآية

الطباب) برفع آية على الابتداء والخبر

محذوف أي كذلك أو على العطف

على مقدراى هو اتخاذ المصلي وآية

الطباب وبالنصب على الاختصاص

وبالجرح عطف على مقدراى اتخاذ

الله صلى الله عليه وسلم من مقام إبراهيم وهو

بدل من قوله ثلاث قلت يا رسول

الله لو أمرت نساءك أن يحجبن

فانه يكلمهن البر) بفتح الموحدة

صفة مشبهة (والفاجر) الفاسق

وهو مقابل البر (فترا آية

الطباب) بأيتها النبي قل لا زواجك

ونساءك ونساء المؤمنين يدينن

ابن خزيمة وعند النسائي والحاكم ثم وهذه الزيادة قوله وعليه جلوس فيه اشعار بالوجوب حيث قال وعليه جلوس قوله يكبر في كل سجدة فيه مشروعية تكبير النقل في سجود السجود وقوله وهو جالس سجدة حالية متعلقة به وله سجدة أي انشاء السجود جالسا والحديث استدلال به من قال بان التشهد الاوسط غير واجب وتقدم وجه دلالة على ذلك والجواب عنه

*) (باب صفة الجلوس في التشهد وبين السجدين وما جاء في التورك والاقعاء)

(عن وائل بن حجر انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي فسجد ثم قعد فافترش رجليه

اليسرى رواه أحمد وأبو داود والنسائي وفيه نظر لسهيد بن منصور قال صليت خلف

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما قعد وتشبه ففرش قدمه اليسرى على الارض

وجلس عليها وعن رفاع بن رافع ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا عرابي اذا سجدت

في سجودك فاذا جلست فاجلس على رجلك اليسرى رواه أحمد) حديث وائل

أخرجه أيضا ابن ماجه والترمذي وقال حسن صحيح وحديث رفاع أخرجه أيضا أبو

داود باللفظ الذي سبق في الباب الاول ولا مطعن في اسناده وأخرجه أيضا ابن أبي شيبة

وابن حبان وقد احتج بالحدِيثين القائلون باستصحاب فرش اليسرى ونصب اليمنى في

التشهد الاخير وهم زيد بن علي والهادي والقاسم والمؤيد بالله وأبو حنيفة وأصحابه

والثوري وقال مالك والشافعي وأصحابه انه يتورك المصلي في التشهد الاخير وقال أحمد بن

حنبل ان التورك يختص بالصلاة التي فيها تشهدان واستدل الاولون أيضا بما أخرجه

الترمذي وقال حسن صحيح من حديث أبي حميد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جلس

يعني للتشهد فافترش رجله اليسرى وأقبل بصدور اليمنى على قبلته الحديث وبجهد

عائشة الا في وجه الاستدلال بهذين الحديثين وبجهد في الباب ان رواهما ذكرهما هذه

الصفة جلوس التشهد ولم يقبلوه بالاول واقتصر اهرم عليهم من دون تعرض لذكر غيرها

مشعر بانها هي الهيئة المشروعة في التشهدين جميعا ولو كانت مختصة بالاول لذكرها هيئة

التشهد الاخير ولم يهاوهم لاسيما وهم بصدد بيان صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وتعليمه

لمن لا يحسن الصلاة فلهذا ان هذه الهيئة شاملة لهما ويمكن ان يقال ان هذه الجلسة

التي ذكرها فيهما أبو حميد في هذا الحديث هي جلسة التشهد الاول بدليل حديثه الا في

فانه وصف هيئة الجلوس الاول بهذه الصفة ثم ذكر بعد هيئة الجلوس الاخر فذكر فيها

التورك واقتصر اهرم على بعض الحديث في هذه الرواية ليس يمتاف لما ثبت عنه في الرواية

الاخرى لاسيما وهي ثابتة في صحيح البخاري ولا يعد ذلك الاقتصار اهرم مالا لبيان هيئة

عائش من جلابيين (واجتمع نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الغيرة عليه) وهي الحمية والافتقة (فقاتلن عيسى ربه ان طلقن ان يبدله أزواجا خيرا منكن) ليس فيه ما يدل على أن في النساء خيرا منهن لان المعلق بما لم يقع لا يجب وقوعه (فزلت هذه الآية) وفيه دلالة على تصويب اجتماع الجته اذا بذل وسعه (وعن أنس) بن مالك (رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم)

وآله (وسلم رأى ثلثة) بالميم مع ضم النون وهي ما يخرج من الصدر أو من الراس (في) الحائط الذي في جهة (القبلة) فشق ذلك عليه (صلى الله عليه وآله وسلم) حتى رؤى في وجهه (أثر المشقة) وفي رواية النسائي فغضب حتى احمر وجهه ولجأ في الأدب من حديث ابن عمر فتغيط على أهل المسجد ١٦٨ (فقام) صلى الله عليه وآله وسلم (فحك) أي أثر الخلع (بيده فقال) صلى

الله عليه وآله وسلم (إن أحدكم إذا قام في صلاته) بعد شروعه فيها (فانه يناجي ربه) من جهة مساروته بالقرآن والأذكار فكانه يناجيه تعالى والرب تعالى يناجيه من جهة لازم ذلك وهو ارادة الخيرة فهو من باب المحار والمه في اقباله عليه بالرجعة والرضوان لان القرينة صارفة عن ارادة الحقيقة اذ لا كلام محسوسا الا من جهة العبد (وان ربه) أي اطلاع ربه على ما بينه وبين القبلة (اذ ظاهره محال لتسزيه الرب تعالى عن المكان فيجب على المصلي اكرام قبلته بما يكرم به من يناجيه من المخلوقين عند استقبالهم بوجهه ومن أعظم الجفاه وسوء الأدب ان تنقذه في توجهك الى رب الارباب وقد أعلمنا الله تعالى باقباله على من توجه اليه قاله ابن بطال وقال الخطابي معناه ان توجهه الى القبلة مفضل بالقصد منه الى ربه فصارت التقدير كأنه مقصوده بينه وبين قبلته وقيل هو على حذف مضاف أي عظيمة الله وثواب الله وقال ابن عبد البر هو كلام خارج على التقسيم لشأن القبلة قال في الفتح وقد نزعه به بعض المحدثين القائلين بان الله

التشهد الاخير في مقام التصدي لصفة جميع الصلاة لانه ربما اقتصر من ذلك على ما تدعو الحاجة اليه ويقال في حديث رفاعه المذكور ههنا انه مبين بروايته المتقدمة في الباب الاول وأما حديث وائل وحديث عائشة فقد أجاب عنهما القائلون بمشروعية التورك في التشهد الاخير بانهم مجمعون على التشهد الاوسط جمعاً بين الأدلة لانهما مطلقان عن التقيد بأحد الجلوسين وحديث أبي حمزة موقوف على المطلق على المقيد واجب ولا يخفى انه يهدهم هذا الجمع ما قدمنا من ان مقام التصدي لبيان صفة صلاته صلى الله عليه وسلم بأبي الاقصر على ذكر هيئة أحد التشهدين واغفال الآخر مع كون صفة مخالفة لصفة المذكور لا سيما حديث عائشة فانهم اقدموا على بيان المذمور في كل ركعتين وعقب ذلك بكثرة الجلوس في البعيد ان يخص بهذه الهيئة أحدهما ويهمل الآخر ولكنه يلوح من هذا ان مشروعية التورك في الاخير أكدم من مشروعية النصب والفرش وأما انه ينفي مشروعية النصب والفرش فلا وان كان حق جعل المطلق على المقيد هو ذلك لكنه منع من المصير اليه ما عرفناك والتفصيل الذي ذهب اليه أحد رده قول أبي حمزة في حديثه الآتي فاذا جلس في الركعة الاخرة وفي رواية لابي داود حتى اذا كانت السجدة لقي فيها التسليم وقد اعتذر ابن القيم عن ذلك بما لا طائل فحته وقد ذكر مسلم في صحيحه من حديث ابن الزبير صفة ثالثة جلوس التشهد الاخير وهي انه صلى الله عليه وسلم كان يجعل قدمه اليسرى بين يديه وساقه ويفرش قدمه اليمنى واختار هذه اصفه أبو القاسم الحنفي في مصنفه واهله صلى الله عليه وسلم كان يفعل هذا تارة وقد وقع الخلاف في الجلوس للتشهد الاخير هل هو واجب أم لا فقال بالوجوب عمر بن الخطاب وأبو مسعود وأبو حنيفة والشافعي ومن أهل البيت الهادي والقاسم والناصر والمؤيد بالله وقال علي بن أبي طالب والثوري والزهري ومالك انه غير واجب استدلل الاقول بالضرورة صلى الله عليه وسلم لم له والآخرون بانه صلى الله عليه وسلم لم يعلمه المسي ومجرد الملازمة لا تفيد الوجوب وهذا هو الظاهر لا سيما مع قوله صلى الله عليه وسلم في حديث المسي بعد ان علمه فاذا فعلت هذا فقد تمت صلاتك ولا يتوهم ان ما دل على وجوب التسليم دل على وجوب جلوس التشهد لانه لا ملازمة بينهما (وعن أبي حمزة انه قال وهو

في نفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كنت أحفظكم لصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم رايت اذا كبر جعل يديه هذا منكبيه واذ ركع امسك يديه من ركبتيه ثم هصر ظهره فاذا رفع رأسه استوى حتى يعود كل فقار مكانه فاذا سجد وضع يديه غير مفترش ولا فابضهما واستقبل باطراف أصابع رجله القبلة فاذا جلس في الركعتين

في كل مكان وهو جهل واضح لان في الحديث انه يفرق بين قدمه ووجهه ونقص ما أصبوه وفيه الرد على من زعم انه على العرش بذاته ومهما تناول به جاز أن يتأول به ذلك والله أعلم اه (ولا يفرق أحدهم قبل) أي جهة (قبلته) التي عظمها الله تعالى فلا تقابل بالبراق المقتضى للاستغفار والاحتقار والاصح ان النهي للتصريح قال في الفتح وهذا التعليل يدل على

أن البراق في القبلة حرام سواء كان في المسجد أم لا ولا سيما من المصلي فلا يجزى فيه خلاف في أن كراهة البراق في المسجد هل هي للتنزيه أو لتعظيم وفي صحيح ابن خزيمة وابن حبان من حديث حذيفة مرفوعا من ثقل تجاه القبلة جأؤم القيامة وتقله بين عينيه وفي رواية لابن خزيمة من حديث ابن عمر مرفوعا يبعث صاحب ١٦٩ الضامة في القبلة يوم القيامة وهي في وجهه ولا يبي داود وابن حبان

من حديث السائب بن خالد أن رجلا أم قوما فبصق في القبلة فلما فرغ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يصلي لكم الحديث وفيه أنه قال أنت آذيت الله ورسوله (أو تحت قدميه) بالتنقية ولا يبي ذرو الوقت وابن عساكر قدمه أي اليسرى كما في حديث أبي هريرة قال النووي هذا في غير المسجد أما فيه فلا يزيق إلا في ثوبه (ثم أخذ) صلى الله عليه وآله وسلم (طرف رداءه فبصق فيه ثم رده بعضه على بعض) وفيه البيان بالقول ليهكون أو وقع في نفس السامع (فقال أو يفعل هكذا) أي أنه مخبر بين ذلك لكن البخاري حمل هذا الأخير على ما إذا بدره البراق وحيث ذفأ للتنزيه واستنبط من الحديث أن على الامام النظر في أحوال المساجد وتعاهد هال صونها عن المؤذيات وإن البصق في الصلاة والتفخ والتضح غير مفسد لها لكن الأصح عند الشافعية والحنابلة أن التفخ والتضح أن ظهر من كل منهم أحرفان أو حرف متهمم كق من الوقاية أو مدة بد حرف بطلت الصلاة والألف لا تطل مطلقا لأنه ليس من جنس الكلام

جالس على رجله اليسرى ونصب اليمنى فإذا جلس في الركعة الأخيرة قدم رجله اليسرى ونصب الأخرى وقعد على مقعده رواه البخاري وقد سبق لغيره بلفظ أسط من هذا الحديث تقدم في باب رفع اليدين وههنا ألفاظ لم تذكر هنا وبعضها يحتاج إلى الشرح فمن ذلك قوله ثم هصر ظهره هو بالهاء والصاد المهملة المفتوحين أي ثنأ في استوائ من غير تقويس ذكره الخطابي قوله حتى يعود كل فقار الفقرة يفتح الفاء والفاء جمع فقارة وهي عظام الظهر وهي العظام التي يقال لها آخر الظهر قاله القرطبي وقال ابن سيده هي من الكاهل إلى العقب وحكي فعلم عن ابن الأعرابي أن عدتها سبع عشرة وفي أمالي الزحاح أصولها سبع غير التواضع وعن الأصمعي هي خمس وعشرون سبع في العنق وخمس في الصلب وبقية في طرف الأضلاع كذا في الفتح قوله واستقبل بأطراف أصابع رجله القبلة فيه جملتي قال إن السنة أن يتصب قدميه في السجود وأن تكون أصابع رجله متوجهة إلى القبلة وانما يحصل توجيهها باتصالها على الاعتقاد على بطونهم والحديث قد اشتمل على جل واسعة من صفة صلته صلى الله عليه وسلم وقد تقدم الكلام على كل فرد منها في بابيه وقد ساقه المصنف ههنا للاستدلال به على مشروعية التورل وقد تقدم الكلام عليه في أول الباب (وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفتح الصلاة بالتكبير والقراءة بالحمد لله رب العالمين وكان إذا ركع لم يرفع رأسه ولم يصوبه وكان بين ذلك وكان إذا رفع رأسه من الركوع لم يسجد حتى يستوي قائما وإذا رفع رأسه من السجود لم يسجد حتى يستوي جالسا وكان يقول في كل ركعتين التحية وكان يقرئ رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى وكان ينهي عن عقب الشيطان وكان ينهي أن يقرئ الرجل ذراعيه افتراض السبع وكان يختم الصلاة بالتسليم رواه أحمد ومسلم وأبو داود) الحديث له علته وهي أنه رواه أبو الجوزاء عن عائشة قال ابن عبد البر لم يسمع منها وحديثه عنها مرسل قوله يفتح الصلاة بالتكبير هو الله أكبر وفيه رد على من قال أنه يجزئ كل ما فيه تعظيم هو الله أجل الله أعظم وهو أبو حنيفة قوله والقراءة بالحمد لله قال النووي هو يرفع الله على الحكاية وبه تمسك من قال بمشروعية ترك الجهر بالبسملة في الصلاة وأجيب عنه بأن المراد بذلك اسم السورة ونوقش هذا الجواب أنه لو كان المراد اسم السورة لقالت عائشة بالحمد لأنه وحده هو الاسم ورد ذلك بمأثبات عند أبي داود من حديث أبي هريرة مرفوعا الحمد لله رب العالمين أم القرآن والسبع المثاني وعما عند البخاري بلفظ الحمد لله رب العالمين هي السبع المثاني ويمكن الجواب عن ذلك الاستدلال بأنهم أذكروا أول آية من الآيات التي تخص السورة وتركت البسملة لأنهم اشتروكها بين غيرهما من

٢٢ نيل في وعن أبي حنيفة ومحمد تبطل بظهور ثلاثة أحرف كذا في القسطاني وعندى أنه لا دليل على هذا التفصيل والحق ما دل عليه حديث الباب وفيه أن البصاق طاهر وكذا الضامة والخاططة خلافا لمن يقول كل ما تستقدره النفس حرام ويستفاد منه أن التحسين والتفخ إنما هو بالشروع فان جهة اليمن مفضلة على اليسار وإن اليد مفضلة على القدم وفيه الجلب

عن كثير من الحسنات وان كان صاحبها لم يأت كونه صلى الله عليه وآله وسلم بأثر الحق بنفسه وهو دال على عظم تواضعه زاده الله تشريفا وتعتيما وأخرج هذا الحديث البخاري في كفارة الزنا في المسجد وفي باب اذا بدرك الزنا في غيرهما وكذا مسلم والترمذي وأبو داود والنسائي ١٧٠ (عن أبي هريرة) عبد الرحمن بن صخر (وأبي سعيد) سعد بن مالك الخدري (رضي

الله عنهما حديث الضامة وفيه زيادة ولا عن عينه) فان عن عيني ملكا وعند ابن أبي شيبة بسند صحيح فمن بينه كاتب الحسنات ثم قال وليبصق عن يساره أو تحت قدمه اليسرى وحكم الخطا حكم الضامة لانهم من الفضلات الطاهرة قال القاضي عياض النهي عن البصاق عن اليمين في الصلاة انما هو مع امكان غيره فان تعد ذلك قلت لا يظهر وجود التعذر مع وجود الذنوب الذي هو لابس له وقد أرتد الشارع الى التقليل فيه كما تقدم قال الخطابي ان كان عن يساره أحد فلا يبصق في واحد من الجهتين لكن تحت قدمه أو ثوبه ولو فقد الثوب مثلا فاهل بلعه أولى من ارتكاب المنهي عنه والله أعلم ورواته كلهم مدينون الاموي بن ابراهيم قيسري وفيه الحديث والاشهاد والغنة وأخرجه أيضا في الصلاة وكذا مسلم (عن أنس) ابن مالك (رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) البراق في المسجد خطيئة أي اثم (وكفارتها) أي الخطيئة (دفنها) في تراب المسجد ورمله وحسبها ان كان والا فيخرجها

السور وقد تقدم البحث عن هذا ما بسوطا قوله ولم يصور به قد تقدم ضبط هذا اللفظ وتفسيره في حديث أبي حميد السابق في باب رفع اليدين قوله وكان يقول في كل ركعتين التحية فيه التصريح بشروطه القسمة الاوسط والاخير والتسوية بينهما وقد تقدم الكلام عليه ما قوله وكان يقرش رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى استندل به من قال بشروطه النصب والقرش في التشهد من جميعا ووجه ما قدمنا من الاطلاق وعدم التقييد في مقام التصدي لوصف صلاته صلى الله عليه وسلم لاسيما بعد وصفه بالذكر المشروع في التشهد من جميعا وقد بينا ما هو الحق في أول الباب قوله وكان ينهي عن عقب الشيطان قيده الدوي وغيره بفتح العين وكسر القاف قال وهذا هو الصحيح المنه ورقيه قال ابن رسلان وحكي ضم العين مع فتح القاف جمع عقبة بضم العين وسكون القاف وقد ضعف ذلك القاضي عياض وفسره أبو عبيد وغيره بالاقعاء المنهي عنه وهو ان يلمص اليقه بالارض وينصب ساقيه ويضع يديه على الارض كأقعاء الكلب وقال ابن رسلان في شرح السنن هي أن يقرش قدميه ويجلس على عقبيه قوله وكان ينهي ان يقرش الرجل ذراعيه افتراض السبع هو أن يضع ذراعيه على الارض في السجود ويفضي برقبته وكفه الى الارض والحديث قد اشقل على كثير من فروض الصلاة وأركاها وقد تقدم الكلام على جميع ما فيه كل شيء في باب التماسيم فسيأتي البحث عنه (وعن أبي هريرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ثلاث عن نذرة كفرة الديك واقعاء كقعاء الكلب والنفات كالتفات الثعلب رواء أحمد) الحديث أخرجه البيهقي أيضا وأشار اليه الترمذي وهو من رواية ثيب بن أبي سليم وأخرجه أيضا أبو يعلى والطبراني في الاوسط قال في مجمع الزوائد واسناد أحمد حسن وانبي عن نذرة كفرة الغراب أخرجه أيضا أبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث عبد الرحمن بن شبل والنهي عن الاقعاء أخرجه الترمذي وأبو داود وابن ماجه من حديث علي مرفوعا باللفظ لا تقع بين السجدين وفي اسناده الحرث الاعور وأخرجه ابن ماجه من رواية أنس بلفظ اذا رفعت رأسك من السجود فلا تقع كما بقي الكلب ضع اليقبك بين قدميك والرق ظاهر قدميك بالارض وفي اسناده العلامة أبو محمد وقد ضعفه بعض النحاة وأخرج البيهقي من روايته حديثا أخرجه في الاقعاء والتورك وأخرج أيضا من حديث جابر بن سمرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الاقعاء في الصلاة وأخرج ابن ماجه عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد فرفع رأسه لم يسجد حتى يستوي جالسا وكان يقرش وجهه اليسرى قوله عن نذرة كفرة الديك النذرة بفتح النون والمراد بها كما قال ابن الاثير ترك الطعام أئنة وتحفيف السجود وأن لا يمكث فيه الا قدر وضع الغراب منقاره فيعابر بالاكل منه

وفي المسجد طرف لا يتعل فلا يشترط كون الفاعل فيه حتى لو بصر من هو خارج المسجد فيه يتناول النهي قال كالحيفة القاضي عياض انما يكون خطيئة ان لم يدفنه فن أراد دفنه فلا يؤيده حديث أبي أمامة عند أحمد والطبراني باسناد حسن من فروعهم من تضع في المسجد فلم يدفنه فسيئة وان دفنه فسيئة فلم يحمله سيئة الا بقصد هدم الدفن ويدنه النوى وقال هو خلاف

صرح الحديث وحاصل النزاع ان ههنا عمومين تعارضا وهما قوله البراق في المسجد خطبته وقوله وليبعض من يساره او تحت قدمه فالنورى يجعل الاول عاما ويخص الثاني بما اذا لم يكن في المسجد والقاضى يجعل الثاني عاما ويخص الاول بمن لم يرد فعلها وتوسط بعضهم لحمل الجواز على ما اذا كان له عذر كان لم يتمكن من الخروج ١٧١ من المسجد والمنع على ما اذا لم يكن له عذر

وفي هذا الحديث الحديث

والقول والتصريح بسمع قتادة

من أنس وأخرجه مسلم في الصلاة

وكذا أبو داود (عن أبي هريرة

رضي الله عنه ان رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم قال هل ترون

قبلتي الاستفهام انكارى أى

أنحسبون وتظنون انى لا ارى

فعلكم لكون قبلتي (ههنا) أى

في هذه الجهة لان من استقبل شيئا

استدبر ما وراءه لكن بين صلى

الله عليه وآله وسلم ان رؤيته

لا تختص بجهة واحدة (فوالله

ما يخفى على خشوعكم) أى فى

جميع الاركان والمراد فى حدودكم

لان فيه غاية الخشوع وبالسجود

سرح فى مسلم (ولا) يخفى على

(ركوعكم) اذا كنت فى الصلاة

مستدبر الكم فروى لا تختص

بجهة قبلتي هذه واذ قلنا ان

الخشوع المراد به الاعم فيكون

ذكر الركوع بعده من باب ذكر

الاخص بعد الاعم (انى لا اراكم

من وراء ظهري) رؤية حقيقة

أختص بها عليكم والرؤية لا يشترط

لها مواجهة ولا مقابلة وانما

تلك أمور عادية يجوز حصول

الادراك مع عدمها عقلا ولذلك

حكموا بجواز رؤية الله تعالى فى

الادراك لا ستره خلافا لاهل البدع

لوقوفهم مع العادة أو كانت له صلى الله عليه وآله وسلم عينا بين كنفه مثل سم الخياط يصبر بهما لا تفهم ما الشيا ب أو غير ذلك

بما ذكره القسطلانى فى المواهب اللدنية وفيه بعد والصواب المختار انه محمول على ظاهره وان هذا الابصار ادراك حقيقى خاص

به صلى الله عليه وآله وسلم المخيرت له فيها العادة وعلى ههنا عمل البخارى فانه أخرج هذا الحديث فى علامات النبوة وكذا نقل

كالجيفة لانه يتابع فى النقر منها من غير تلبث قوله واقعاء كاقعاء الكلب الاقعاء قد
اختلف فى تفسيره اختلافا كثيرا قال النووى والصواب الذى لا يعدل عنه ان الاقعاء
نوعان أحدهما أن يلقى اليتيم بالارض وينصب ساقبه ويضع يديه على الارض كاقعاء
الكلب هكذا فسره أبو عبيدة معمر بن المنفى وصاحبه أبو عبيد الفداء بن سلام
وآخرون من أهل اللغة وهذا النوع هو المكروه الذى ورد النهى عنه والنوع الثانى أن
يجعل اليتيم على العقبين بين السجدين اه قال فى النهاية والاول أصح قوله والاتفات
كالاتفات الثعالب فيه كراهة الاتفات فى الصلاة وقد وردت بالمنع منه أحاديث وثبت
ان الاتفات اختلاس من الشيطان وسياق الكلام على الاتفات فى الباب الذى عقده
المصنف له وقد اختلف أهل العلم فى كيفية الجمع بين هذه الاحاديث الواردة بالنهى عن
الاقعاء وما روى عن ابن عباس انه قال فى الاقعاء على القدمين بين السجدين انه السنة
فقال له طاوس انما التراء جفا بالرجل فقال ابن عباس هي سنة نبيكم أخرجهم مسلم
والترمذى وأبو داود وأخرج البيهقى عن ابن عمر انه كان اذا رفع رأسه من السجدة
الاولى يقعد على أطراف أصابعه ويقول انه من السنة وعن ابن عمر وابن عباس
انهم ما كانوا يقعيان وعن طاوس قال رأيت العبادلة يقولون قال الحافظ واسانيدها
صححة فقال الخطا بى والماوردى ان الاقعاء منسوخ واهل ابن عباس لم يبلغه النهى
وقد أنكر القول بالنسخ ابن الصلاح والنووى وقال البيهقى والقاضى عياض وابن
الصلاح والنووى وجاعة من المحققين انه يجمع بينهما بان الاقعاء الذى ورد النهى عنه
هو الذى يكون كاقعاء الكلب على مائة قدم من تفسير أئمة اللغة والاقعاء الذى صرح
ابن عباس وغيره انه من السنة هو وضع اليدين على العقبين بين السجدين والركبتان
على الارض وهذا الجمع لا بد منه وأحاديث النهى والمعارض لها يرشد اليه لما فهم من
التصريح باقعاء الكلب ولما فى أحاديث العبادلة من التصريح بالاقعاء على القدمين
وعلى أطراف الأصابع وقد روى عن ابن عباس أيضا انه قال من السنة ان تمس عقبيك
اليتيم وهو مفسر للمراد فالقول بالنسخ غفلة عن ذلك وهما صرح به الحافظ من
جهل تاريخ هذه الاحاديث وعن المنع من المصير الى النسخ مع امكان الجمع وقد روى عن
جماعة من السلف من العناية وغيرهم فعله كما قال النووى ونص الشافعى فى البويطى
والاملاء على استحبابه واما النهى عن عقب الشيطان فقد عرفت تفسير ذلك فى شرح
الحديث الاول وقال الحافظ فى التلخيص يحتمل أن يكون وارد الجالس للشهادة الاخير
فلا يكون منافيا للعود على العقبين بين السجدين والاولى أن يمنع ككون الاقعاء
المروى عن العبادلة مما يصدق عليه حديث النهى عن عقب الشيطان مسندا بما تقدم

لوقوفهم مع العادة أو كانت له صلى الله عليه وآله وسلم عينا بين كنفه مثل سم الخياط يصبر بهما لا تفهم ما الشيا ب أو غير ذلك
بما ذكره القسطلانى فى المواهب اللدنية وفيه بعد والصواب المختار انه محمول على ظاهره وان هذا الابصار ادراك حقيقى خاص
به صلى الله عليه وآله وسلم المخيرت له فيها العادة وعلى ههنا عمل البخارى فانه أخرج هذا الحديث فى علامات النبوة وكذا نقل

عن الامام أحمد وغيره وقيل غير ذلك مما فيه ضعف أو رأى بحت أو بعد وهذا الحديث أخرجه مسلم في الصلاة (عن) عبد الله (ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سابق بين الخليل التي أضرمت) مبنيا لله فعول أي ضمرت بأن أدخلت في بيت وجل عليها جبل ليكثر عرقها ١٧٢ فيذهب رهلها ويقوى لجها ويشد جريحها وكان فرسه الذي سابق به يسمى السكب وهو أول فرس ملكه وكانت

من تفسيره

(باب ذكر تشهد ابن مسعود وغيره)

(عن ابن مسعود قال علمني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التشهد كفي بين كفيه كما يعلمني السورة من القرآن التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله رواه الجماعة وفي لفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا قعد أحدكم في الصلاة فليقبل التحيات لله وذكروه فيه عند قوله وعلى عباد الله الصالحين فانكم إذا دعاهم ذلك فقد سلمتم على كل عبد لله صالح في السماء والارض وفي آخره ثم يقضي من المسئلة ما شاء متفق عليه ولا حرج من حديث أبي عبيدة عن عبد الله قال علمه رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد وأمره أن يعلمه الناس التحيات لله وذكروه قال الترمذي حديث ابن مسعود أصح حديث في التشهد هو العمل عليه عند أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين الحديث قال أبو بكر البزار أيضا هو أصح حديث في التشهد قال وقد روى من ينف وعشرين طريقا وسرد أكثرها ومن حزم بذلك البغوي في شرح السنة وقال مسلم أغما أجمع الناس على تشهد ابن مسعود لأن أصحابه لا يخالف بعضهم به ضا وغيره قد اختلف أصحابه وقال الذهلي انه اصح حديث روى في التشهد ومن مرجحانه انه متفق عليه دون غيره وان رواه لم يختلفوا في حرق منه بل نقلوه مرفوعا على صفة واحدة وقد روى التشهد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم جماعة من الصحابة غير ابن مسعود منهم ابن عباس وسياق حديثه ومنهم جابر أخرجه حديثه النسائي وابن ماجه والترمذي في العلل والحاكم ورجاله ثقات ومنهم عمر أخرجه حديثه مالك والشافعي والحاكم والبيهقي روى مرفوعا وقال الدارقطني لم يختلفوا في انه موقوف عليه ومنهم ابن عمر أخرجه حديثه أبو داود والدارقطني والطبراني ومنهم علي أخرجه حديثه الطبراني بإسناد ضعيف ومنهم أبو موسى أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي والطبراني ومنهم عائشة أخرجه الحسن ابن سفيان في مسنده والبيهقي ورجع الدارقطني وقفه ومنهم مغيرة أخرجه أبو داود وإسناده ضعيف ومنهم ابن الزبير أخرجه الطبراني وقال تفرد به ابن لهيعة ومنهم معاوية أخرجه الطبراني وإسناده حسن قاله الحافظ ومنهم سلمان أخرجه الطبراني والبزار وإسناده ضعيف ومنهم أبو جند أخرجه الطبراني ومنهم أبو بكر أخرجه البزار وإسناده حسن وأخرجه ابن أبي شيبة موقوفا ومنهم الحسين بن علي أخرجه الطبراني ومنهم طلحة ابن عبيد الله قال الحافظ وإسناده حسن ومنهم أنس قال وإسناده صحيح ومنهم أبو هريرة

المسابقة (من الحفيا) وهو موضع بقرب المدينة (وأمدها) أي غايتها (ثنية الوداع) وبينها وبين الحفيا خمسة أميال أو ستة أو سبعة (وسابق بين الخليل التي لم تضر) بفتح الصاد وتشديد الميم المفتوحة وفي رواية لم تضر بسكون الصاد وتحفيف الميم (من الثانية) المذكورة (إلى مسجد بن زريق) بضم الزاي المجمعة ويستفاد منه جواز إضافة المساجد إلى بانيها أو المصلى فيها ويلحق به جواز إضافة أعمال البر إلى أربابها ونسبتها إليهم ولا يكون ذلك تركبة لهم ويحتمل أن يكون ذلك قد علمه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بان تكون هذه الاضافة وقعت في زمنه ويحتمل أن يكون ذلك مما حدث بعده والاول أظهر والجمهور على الجواز والخالف في ذلك ابراهيم النخعي لقوله ان المساجد لله والجواب ان الاضافة في مثل هذا اضافة تميز لا ملك (وان عبد الله ابن عمر) بن الخطاب (كان فعين سابق بها) أي بالليل أو به هذه المسابقة وهذا الكلام امان قول ابن عمر عن نفسه كما نقول عن نفسك العبد فعل كذا أو هو من

مقول نافع الراوى عنه واستنبط منه مشروعية تضرع الخليل وتقرينها على البرى واهداده لا عزاز كلمة الله تعالى قال ونصرة دينه قال تعالى وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة الآية وأخرجه البخاري أيضا في المغازي وأبو داود في الجهاد والنسائي في التكميل (عن أنس رضي الله عنه قال أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمال) وكان مائة ألف كما عهد ابن أبي حنيفة

طريق نبي محمد مرسله وكان خراجا في القمح أرسل به العلاء بن الحضرمي (من) خراج (البحرين) بلدة بين بصرة وعمان وهو أول خراج حمل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعند البخاري في المغازي من حديث عمرو بن عوف ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صالح أهل البحرين وأمر عليهم العلاء بن الحضرمي وبعث أبا عبيدة فقدم ١٧٣ أبو عبيدة بالمال فيستفاد منه تعيين الآتي به

اسكن عند الواقدي ان رسول العلاء بن الحضرمي هو العلاء ابن جارية الثقيني فاعله كان رقيق أبي عبيدة (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (انثرو) بالثلثة أي صباه (في المسجد وكان أكثر مال أتى به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى المال (فماضي الصلاة جاء بغلام اليه فما كان يرى أحد الا اعطاه) منه (اذ جاءه العباس) عمه (رضي الله عنه فقال يا رسول الله اعطني) منه (فاني قادت نفسي) يوم بدر (وقادت عقيل) ابن أخي أي حين أسرنا يوم بدر (فقال له) أي للعباس (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) خذ فخذنا من الخنيفة وهي مل اليد (في نوبة) أي حذا العباس في ثوب نفسه (ثم ذهب) رضي الله عنه (يقله) من الاقلال وهو الرفع والحمل أي يرفعه (فلم يستطع) حمله (فقال يا رسول الله أوصر) وللأصلي مر بضم الميم وسكون الراء (بعضهم يرفعه الى قال) صلى الله عليه وآله وسلم (لا) أمر أحد ا يرفعه (قال فارفعه أنت علي قال لا) أرفعه وانما فعل صلى الله عليه

قال وانما ناده صحيح أيضا ومنهم أبو سعيد قال واسناده صحيح أيضا ومنهم الفضل بن عباس وأم سلمة وحذيفة والمطلب بن ربيعة وابن أبي أوفى وفي أسانيدهم مقال وبعضها مقارب قوله التحيات لله هي جمع تحية قال الحافظ ومعناها السلام وقبل البقاء وقبل العظمة وقبل السلامة من الآفات والنقص وقبل الملك قال المحب الطبري يحتمل أن يكون لفظ التحية مشتق من كابين هذه المعاني وقال الخطابي والبغوي المراد بالتحيات أنواع التعظيم وقوله والصلاة قبل المراد الخس وقبل أعم وقبل العبادات كلها وقبل الدعوات وقبل الرحمة وقبل التحيات العبادات القولية والصلاة العبادات الفعلية والطيبات العبادات المالية كذا قال الحافظ قوله والطيبات قبل هي ما طاب من الكلام وقبل ذكر الله وهو أخص وقبل الاعمال الصالحة وهو أعم قال البيضاوي يحتمل أن يكون والصلاة والطيبات عطف على التحيات ويحتمل أن تكون الصلوات مبتدأ خبره محذوف والطيبات معطوفة عليها قال ابن مالك اذا جعلت التحيات مبتدأ ولم يكن صفة لموصوف محذوف كان قولك والصلوات مبتدأ للتلا يعطف نعت على منعونه فيكون من باب عطف الجمل بعضها على بعض فكل جملة مبتدأة وهذا المعنى لا يوجد عند اسقاط الواو قوله السلام قال الحافظ في التلخيص أكثر الروايات فيه يعني حديث ابن مسعود بتعريف السلام في الموضوعين ووقع في رواية للنسائي سلام علينا بالنسك وفي رواية للطبراني سلام عليك بالنسك وقال في الفتح لم يقع في شيء من طرق حديث ابن مسعود بهذا اللام وانما اختلف في ذلك في حديث ابن عباس قال النووي لا خلاف في جواز الامرين ولكن بالالف واللام أفضل وهو الموجود في روايات يحيى البخاري ومسلم وأصله النصب وعدل الى الرفع على الابتداء للدلالة على الدوام والثبات والتعريف فيه بالالف واللام اما الله هذا التقدير أي السلام الذي وجه الى الرسل والانبياء عليك أيها النبي أو للجنس أي السلام المعروف لكل أحد وهو اسم من أسماء الله تعالى ومعناه التوحيذ بالله والتحسين به أو هو السلامة من كل عيب وآفة ونقص وفساد قال البيضاوي علمهم أن يقرؤوه صلى الله عليه وسلم بالذكر لشرفه ومن يذبحه عليهم ثم علمهم أن يخصوا أنفسهم لان الاحكام بها هم ثم أمرهم بتعميم السلام على الصالحين اعلاما منه بان الدعاء للمؤمنين ينبغي أن يكون شاملا لهم اه والمراد بقوله ورحمة الله احسانه وقوله وبركاته زيادته من كل خير قاله الحافظ قوله أشهد أن لا اله الا الله زاد ابن أبي شيبة وحده لاشريك له قال الحافظ في الفتح وسنده ضعيف لكن ثبتت هذه الرواية في حديث أبي موسى عند مسلم وفي حديث عائشة الموقوف في الموطأ وفي حديث ابن عمر عند الدارقطني وعند أبي داود عن ابن عمر انه قال زدت فيها وحده لاشريك له واسناده صحيح قوله وأشهد أن محمدا

وآله وسلم ذلك معه تبيينها على الاقتصاد وترك الاستسكان من المال (فنثر) العباس منه (ثم ذهب يقله) فلم يستطع حمله (فقال) العباس (يا رسول الله أوصر) وللأصلي مر بضم الميم وسكون الراء (بعضهم يرفعه الى قال لا) أمر (قال فارفعه أنت علي قال لا) أرفعه (فنثر منه) العباس (ثم احمله فاقام على كاهله) ما بين كتفيه (ثم انطلق) رضي الله عنه (فما زال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتبعه) من

الاتباع (بصره حتى تخفى علينا هجبان حرمته لما قام رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) من ذلك المجلس (ونم) بالفتح أى وهناك (منها) أى من الدراهم (درهم) بجملة حالية ومراعاة نفي أن يكون هذا درهم فالحال قيد للمنفى لا للنفي فالجموع منتف باقتفاء القيد لا لتفاء المقيد وان كان ١٧٤ ظاهراً نفي القيام حالة ثبوت الدراهم قاله البرماوى وللعقب نحوه وفي هذا الحديث

بيان كرم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعدم التفاته الى المال قبل أو كثر وان الامام ينبغي له أن يفرق مال المصالح في مستحقها ولا يؤخره وموضع الحاجة من هذا الحديث هنا جواز وضع ما يشترطه المسلمون فيه من صدقة ونحوها في المسجد ومجمله ما إذا لم يمنع مما وضع له المسجد من الصلاة وغيرها مما يحل المسجد لاجله ونحو وضع هذا المال وضع مال زكاة الفطر ويستفاد منه جواز وضع ما يعم دفعه في المسجد كلما اشرب من يعطش ويحتمل التفرقة بين ما يوضع للتفرقة وبين ما يوضع للفرق فيمنع الثاني دون الاول (عن محمود بن الربيع) الخنزرجي الانصارى الهشامى (ان عتبان بن مالك) بكسر العين وضهما الانصارى السامى المدني الاعشى (وهو من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ممن شهد بدراً من الانصار) رضى الله عنهم (انه أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) ولمسلم انه بعث الى رسول الله وجمع بينهما بأنه جاء اليه مرة بنفسه وبعث اليه أخرى اما متقاضياً واماماً كذا (فقال يا رسول الله قد أنكرت بصرى)

عده ورسوله سيما في حديث ابن عباس بدون قوله عبده وقد أخرج عبد الرزاق عن عطاء بن النبي صلى الله عليه وسلم أمر رجلاً أن يقول عبده ورسوله ورجاله نقات لولا إرساله قوله فانكم اذا فعلتم ذلك في لفظ للبخارى فانكم اذا قلتموها والمراد قوله وعلى عباد الله الصالحين وهو كلام معترض بين قوله الصالحين وبين قوله أنهم قوله على كل عبد صالح استدله على أن الجمع المضاف والجمع المحلى باللام يعم قوله في السماء والارض في رواية بين السماء والارض أخرجهما الاسماعيلي وغيره قوله ثم يفتن من المسئلة قد قدمنا الامر في باب الامر بالتشهاد الاول اختلاف الروايات في هذه الكلمة وفي ذلك دليل على مشروعية الدعاء في الصلاة قبل السلام من أمور الدنيا والآخرة ما لم يكن انهما والى ذلك ذهب الجمهور وقال أبو حنيفة لا يجوز الا بالدعوات المأثورة في القرآن والسنة وقالت الهادوية لا يجوز مطلقاً والحديث وغيره من الأدلة المتكاثرة التي فيها الاذن بطلاق الدعاء ومقتضيه تردعائهم ولولا ما رواه ابن رسلان عن البعض من الاجماع على عدم وجوب الدعاء قبل السلام لكان الحديث منتهضاً للاستدلال به عليه لان التخصيص في آحاد النسخ لا يدل على عدم وجوبه كما قال ابن رشد وهو المتقرر في الأصول على انه قد ذهب الى الوجوب أهل الظاهر وروى عن أبي هريرة وقد استدله بقوله في الحديث اذا قدم أحدكم في الصلاة فليقل وبقوله في الرواية الأخرى وأمره أن يعطيه الناس القائلون بوجوب التشهد الأخير وهم عمرو بن عمر وأبو مسعود والهادي والقاسم والشافعي وقال النووي في شرح مسلم مذهب أبي حنيفة ومالك وجمهور الفقهاء ان التشهد من سنة واليه ذهب الناصر من أهل البيت عليهم السلام قال وروى عن مالك القول بوجوب الأخير واستدل القائلون بالوجوب أيضاً بقول ابن مسعود كما نزل قول قبل أن يفرض علينا التشهد السلام على عباد الله الحديث أخرجه الدارقطني والبيهقي ومجماؤه وهو مشعر بفرضية التشهد وأجاب عن ذلك القائلون بعدم الوجوب بان الاوامر المذكورة في الحديث للارشاد لعدم ذكر التشهد الأخير في حديث المسي وعنه قول ابن مسعود بأنه تفرد به ابن عيينة كما قال ابن عبد البر ولكن هذا لا يعد قاضاً واما الاعتذار بعدم الذكر في حديث المسي فمصحح الآن يعلم تأخر الامر بالتشهد عنه كما قدمنا واما الاعتذار عن الوجوب بان الامر المذكور صرف لهم مما كانوا يقولون من تلقاء أنفسهم فلا يدل على الوجوب أو بان قول ابن عباس كما بعثنا السورة يرشد الى الارشاد لان تعليم السورة غير واجب كما لا يقول عليه ومن جملة ما استدله القائلون بعدم الوجوب ما ثبت في بعض روايات حديث المسي من قوله صلى الله عليه وسلم فاذا فعلت هذا فقد تمت صلاتك وتوجه على القائلين بالوجوب ايجاب جميع التشهد وعدم التخصيص بالشهادتين كما قالت الهادوية

أراد به ضعف بصره كما لمسلم أو عاه كما عند غيره والاولى أن يكون أطلق العمى لقربه منه ومشاركته له في قنات بعض بنفس بما كان به هذه في حال العمى (وأنا أصلي لقوى) أى لاجلهم يعني انه كان يؤمهم كما صرح به أبو داود والطبراني عن ابراهيم بن سعد (فاذا كانت الامطار) أى وجدت (سأل الوادى) أى سأل المسافر الوادى فهو من اطلاق الجمل على الحال والظهور انى من

طريق الزيدى وان الامطار حين تكون ثقي سبل الوادى (الذى بينى وبينهم) فيحول بينى وبين الصلاة معهم لاني (لم أستطع ان آتى مسجدهم فاصلى بهم) وفي رواية لهم أى لاجلهم (وددت) بكسر الدال الاولى أى غنيت (يارسول الله ائتني فتملى في بيتي فاتخذهم مصلى قال) الراوى (فقال له) أى لعنتان (رسول الله ١٧٥ صلى الله عليه وآله وسلم سأفعل) ذلك

(ان شاء الله) علقه بمشيئة الله تعالى لاية الكهف لا مجرد التبرك لان ذلك حيث كان الشيء مجزوما به قاله البرماوى كالكرماني وجوز العيني كالحافظ ابن حجر كونه للتبرك لان اطلاعهم صلى الله عليه وآله وسلم لم يالوحي على الجزم بأن ذلك سيقع فيه مستبعد (قال عتبان) يحتل أن يكون محمود أعاد اسم شيخه اهتماما بذلك اطول الحديث (فغدار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبو بكر) الصديق رضى الله عنه وللطبراني ان السؤال كان يوم الجمعة والجمعة اليه يوم السبت (حين ارتفع النهار فاستأذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) في الدخول (فاذنت له) وفي رواية الاوزاعي فاستأذنا فاذنت لهما أى للنبي وأبي بكر وفي رواية أبي أويس ومعه أبو بكر وعمر وسلم من طريق أنس عن عتيان فانانا ومن شاء الله من اصحابه وجمع بانه كان عند ايتداء التوجه هو وأبو بكر ثم عند الدخول اجتمع هموا وغيره فدخلوا معه صلى الله عليه وآله وسلم (فلم يجلس) عليه الصلاة والسلام أى في الدار ولا في غيرها (حين) وفي رواية حتى

بنفس الدليل الذى استدلوا به على ذلك وقد اختلف العلماء في الافضل من التشهدات فذهب الشافعي وبعض اصحاب مالك الى أن تشهد ابن عباس افضل لزيادة لفظ المباركات فيه كما ياتي وقال أبو حنيفة وأحمد وجهوا لفظها وأهل الحديث تشهد ابن مسعود افضل لما قدمنا من المرحجات وقال مالك تشهد عمر بن الخطاب افضل لانه عمله الناس على المنبر ولم يزاغ عنه أحد ولفظه التحمات لله والزاكات الطيبات الصلوات لله الحديث وفي رواية بسم الله خير الاسماء قال البيهقي لم يحتجوا في أن هذا الحديث موقوف على عمر ورواه بعض المتأخرين عن مالك مرفوعا قال الحافظ وهو وهم وفات الهاديبة افضلها ما رواه زيد بن علي عن علي عايه السلام ولفظه بسم الله وبالله والحمد لله والاسم الحسنى كلها لله أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله وضم اليه أبو طالب ما رواه الهادي في المنتخب من زيادة التحمات لله والصلوات والطيبات بعد قوله والاسماء الحسنى كلها لله قال النووي واتفق العلماء على جوازها كلها يعنى التشهدات الثابتة من وجه صحيح وكذلك نقل الاجماع القاضي أبو الطيب الطبري (وعن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعلم التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن فكان يقول التحمات المباركات الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله رواه مسلم وأبو داود وجم هذا اللفظ ورواه الترمذي وصححه كذلك لكنه ذكر السلام منكرا ورواه ابن ماجه كسالم لكنه قال وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ورواه الشافعي وأحمد بنسكير السلام وقال فيه وان محمدا وليذكرا أشهد والباقي كسالم ورواه أحمد من طريق آخر كذلك لكن بتعريف السلام ورواه النسائي كسالم لكنه منكرا السلام وقال وأشهد أن محمدا عبده ورسوله الحديث أخرجه أيضا الدارقطني في أحد روايته وابن حبان في صحيحه بتعريف السلام الاول وتنكير الثاني وأخرجه الطبراني بتنكير الاول وتعريف الثاني قوله التحمات المباركات الصلوات الطيبات قال النووي فقد عرفه والمباركات والصلوات والطيبات كما في حديث ابن مسعود وغيره ولكن حذف اختصارا وهو جائز معروف في اللغة ومعنى الحديث ان التحمات وما بعدها مستحقة لله تعالى ولا يصلح حقبة الغير والمباركات جمع مباركة رهي كثيرة الخير وقيل التمام وهذه زيادة شتمل عليها حديث ابن عباس كما اشقل حديث ابن مسعود على زيادة الواو لولا وقوع الاجماع كما قدمنا على جواز كل تشهد من التشهدات الصالحة لكان اللازم الاخذ بالرائد فالرائد من الفاظها وقد مر شرح بقية الفاظ الحديث

(باب في أن التشهد في الصلاة فرض)

(دخل البيت) مبادرا الى ما جاء بسببه (ثم قال أين يحب ان اصلى من بيتك) ولشكهم في واحدة في بيتك (قال) عتبان (فاشرت لهما الى ناحية من البيت) يصلى فيها (فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكبرة فمنا فصف فمنا فصفى ركعتين ثم سلم) من الصلاة واستنط منهم ثم رعية الصلاة النافلة في جماعة بالنهار (قال) عتبان (وحسنه) أى منعاه بعد الصلاة عن الرجوع (على

لنزيرة) بفتح الخاء وكسر الزاي لم يقطع صفار يطبخ بما يذرع عليه بعد النضج من دقيق وان عريت عن اللحم فمسيدة وكذا ذكره بقوب وزاد من لحم باق ليلة قال وقيل هي حناعم من دقيق فيه دسم وحكى في الجهرة نحوه وقال أبو الهيثم والنضر هي من الخالة وقال عياض المراد بالخالة ١٧٦ دقيق لم يغربل والحريرة بالمهملات دقيق يطبخ بلبن (قال) عتبان (كتاب)

أى جاء (في البيت رجال من أهل الدار) أى الهلة (ذوو عدد) بعضهم اثر بهض لما معوا بقدمه صلى الله عليه وآله وسلم (فاجتمعوا فقال قائل منهم) لم يسلم (أين مالك بن الدخيشن) بضم الدال وفتح المجمة وسكون الياء وكسر الشين آخره فون (أو ابن الدخيشن) شك الراوى هل هو صفراو مكبر لكن عند البخارى في المدار بين من رواية معمر مكبر من غير شك وفي رواية لمسلم الدخشم بالميم ونقل الطبرانى عن أحمد بن صالح انه الصواب (فقال بعضهم) قيل هو عتبان راوى الحديث كذا ادعاه ابن عبد البر في التمهيد قال في الفتح وليس فيه دامل على ما ادعاه من ان الذى سار به هو عتبان (ذلك) أى ابن الدخيشن أو ابن الدخشم (مناقب) لا يجب الله ورسوله) لكونه يوداهل النفاق وفي البخارى لابن اسحق ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث ما لكاهذا ومع بن عدى فخر فامسجد الضرار نزل على انه برى من النفاق أو كان قد أفلح عن النفاق أو النفاق الذى اهتم به ليس نفاق الكفر وانما أنكر العصية تودده للمنافقين ولعله

(عن ابن مسعود قال كذا قول قبل أن يرض علينا التشهد السلام على الله السلام على جبريل وميكائيل فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقولوا هكذا ولكن قولوا التحمات لله وذكره رواه الدارقطني وقال اسناده صحيح) الحديث أخرجه أيضا البيهقي وصححه وهو من جملة ما استدلل به القائلون بوجوب التشهد وقد ذكرنا ذلك مستوفى في شرح حديث ابن مسعود وقد صرح صاحب ضوء النهار ان الفرض هنا بمعنى التعمين وهو شئ لا وجود له في كتب اللغة وقد صرح صاحب النهاية ان معنى فرض الله أوجب وكذا في القاموس وغيره ولله فرض مع ان أخر مذكورة في كتب اللغة لا تناسب المقام ومن جملة ما اعتذره به في ضوء النهار قول ابن مسعود هذا اجتماع منه ولا يخفى ان كلامه هذا خارج مخرج الرواية لانه بصدها لا يصدر الراى وقول العصاة فرض علينا واجب علينا اخبار عن حكم الشارع وتبليغ الى الامة وهو من أهل اللسان العربى وتجويزه ما ليس بفرض فرضا بهد فالاولى الاقتصار فى الاعتذار عن الوجوب على عدم الذكر في حديث المسمى وعدم العلم بتأخر هذا عنه كما تقدم قال المصنف رحمه الله وهذا يعنى قول ابن مسعود يدل على انه فرض عليهم اه) وعن عمر بن الخطاب قال لا تجزئ صلاة الا بتشهد رواه سعيد بن سنيه والبخارى في تاريخه) الاثر من جملة ما غسك به القائلون بوجوب التشهد وهو لا يكون حجة الا على القائلين بحجية أقوال العصاة لا على غيرهم اظهروا انه قاله رأيا لا رواية بخلاف ما تقدم عن ابن مسعود وقد سكت ابن عبد البر عن الشافعى انه قال من ترك التشهد ساهيا أو عامدا فعليه إعادة الصلاة الا أن يكون الساهى قريبا منه ودلى تمام صلاته ويتشهد والى وجوب إعادة الصلاة على من ترك التشهد ذهبت لها دوىة وقد قدمنا غير مرة ان الاخلال بالواجبات لا يستلزم اطلاق الصلاة وان المستلزم لذلك انما هو الاخلال بالشروط والاركان

• (باب الإشارة بالسابعة وصفة وضع اليدين) •

(عن واثل بن حجر انه قال في صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم قعد فاقرش رجله اليسرى ووضع كفه اليسرى على فخذه وركبته اليسرى وجعل قدمه رفقة اليمين على فخذه اليمى ثم قبض ثنتين من أصابعه وحلق حائقة ثم رفع أصبعه فرايته يحركها يدعو بها رواه أحمد والنسائى وأبو داود) الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه وابن خزيمة والبيهقي وهو طرف من حديث واثل المذكور في صفة صلاته صلى الله عليه وآله وسلم قوله ثم قعد فاقرش رجله اليسرى استدلل به من قال بشير وعية القرش والنصب فى البلوس الاخير وقد تقدم تحقيق ذلك قوله ووضع كفه اليسرى على فخذه أى مدودة غير مقبوضة قال

عندنا فى ذلك كما وقع لحاطب (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) راداعلى القائل مقامه هذه (لا تقل ذلك) عنه امام (الاتزام قد قال لاله الا الله) أى مع قول محمد رسول الله ولا طبع لاسى انما يقول ولمسلم أليس يشهد أن لا اله الا الله وكأنهم فهموا من هذا الاستفهام ان لا يجرم بذلك ولو لا ذلك لم يولو فى جوابه انه يقول ذلك وما هو فى قلبه كما وقع عند مسلم (يريد بذلك وجه

الله) أي ذات الله فانتفت عنه الظن بث. هادئة الرسول له بالاخلاص وقلة المنة ورسوله (قال) القائل (الله ورسوله اعلم) بذلك (قال) فأناري وجهه) أي توجهه (ونصيحته إلى المنافقين) قال الكرماني يقال نصحت له لآليه ثم قال قد ضمن معنى الانتهاء والظاهر أن قوله إلى متعلق بوجهه فهو الذي يتعدى إلى متعلق نصيحته ١٧٧ محذوف العلم به (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) فإن الله قد

امام الحرمين فشر أصابعها مع التفريق قولهم جعل حذو مرفقه أي طرفه والمراد كما قال في شرح المصابيح أن يجعل عظم مرفقه كأنه رأس وتد قال ابن رسلان يرفع طرف مرفقه من جهة العضد عن نخذه حتى يكون مرتفعاً عنه كما يرفع الوضوء عن الأرض ويضع طرفه الذي من جهة الكف على طرف نخذه الأيمن قوله ثم قبض ثنتين أي أصبعين من أصابع يده اليمنى وهما الخنصر والبنصر قوله وحلق بقشره يد اللام أي جعل أصبعيه حلقة والحلقة يسكون اللام جمعها حلق بقشرتين على غير قياس وقال الأصمعي الجمع حلق بكسر الحاء مثل قصعة وقصع قوله فرأيت يحررها قال البيهقي يحتمل أن يكون مراده بالتحريك الإشارة بها لأن تكرير تحريكها حتى لا يعارض حديث ابن الزبير عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن حبان في صحيحه بالقول كان يشير بالسبابة ولا يحررها ولا يجاوز بصره إشارته قال الحافظ وأصله في مسلم لم دون قوله ولا يجاوز بصره إشارته انتهى وليس في مسلم من حديث ابن الزبير إلا الإشارة دون قوله ولا يحررها وما بعده وما يرشد إلى ما ذكره البيهقي رواية أبي داود وحديث وائل فانهم باللفظ وأشار بالسبابة وقد ورد في وضع اليمنى على الفخذ حال التشمه هيات هذه أحداها والثانية ما أخرجه مسلم من حديث عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا جلس في الصلاة وضع يده اليمنى على ركبته اليمنى وعقد ثلاثة وخمسين وأشار بالسبابة والثالثة قبض كل الأصابع والإشارة بالسبابة كما في حديث ابن عمر الذي سيذكره المصنف والرابعة ما أخرجه مسلم من حديث ابن الزبير بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام يدعو ووضع يده اليمنى على نخذه اليمنى ويده اليسرى على نخذه اليسرى وأشار بأصبعه السبابة ووضع إبهامه على أصبعه الوسطى ويلقم كفه اليسرى ركبته والخامسة وضع اليد اليمنى على الفخذ من غير قبض والإشارة بالسبابة وقد أخرجه مسلم رواية أخرى عن ابن الزبير يدل على ذلك لأنه اقتصر فيها على مجرد الوضع والإشارة وكذلك أخرجه عن ابن عمر ما يدل على ذلك كما سيأتي وكذلك أخرجه أبو داود والترمذي من حديث أبي حميد بن ذكوان قبض اللهم الآن تحمل لرواية التي لم يذكر فيها القبض على الروايات التي فيها القبض جل المطلق على المقيد وقد جعل ابن القيم في الهدى الروايات المذكورة كلها واحدة قال فان من قال قبض أصابعه الثلاث أراد به أن الوسطى كانت مضومة ولم تكن منشورة كالسبابة ومن قال قبض ثنتين أراد أن الوسطى لم تكن مضومة مع البنصر بل الخنصر والبنصر متساويتان في القبض دون الوسطى وقد صرح بذلك من قال وعقد ثلاثة وخمسين فإن الوسطى في هذا العقد تكون مضومة ولا تكون مضومة مع البنصر انتهى والحديث يدل على استحباب وضع

عليه) وآله (وسلم) فإن الله قد حرم على الناس من قال لا إله إلا الله (يبتغي) أي يطلب (بذلك وجه الله) عز وجل إذا أدى الفرائض واجتنب المناهي والا فجرد التلقظ بكلمة الاخلاص لا يحرم النار لما ثبت من دخول أهل المعاصي فيها أو المراد من التحريم هنا تحريم التخليد بها بين الأدلة أو تحريم دخول النار المعدة للكافرين لا الطبقة المعدة للعصاة وفي هذا الحديث من الفوائد أمانة الأعمى وأخبار المرء عن نفسه بما فيه من عاهة ولا يكون من الشكوى وأنه كان في المدينة مساجد للجماعة سوى مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والتخلف عن الجماعة في المطر والظلمة ونحو ذلك واتخاذ موضع معين للصلاة وأما النهي عن إبطان موضع معين من المسجد ففيه حديث رواه أبو داود وهو محمول على ما إذا استلزم رياء ونحوه وفيه تسوية الصوف وان عزم النهي عن إمامة الزائر من زاره مخصوص بما إذا كان الزائر هو الإمام الأعظم فلا يكره وكذا من أذن له صاحب المنزل وفيه التبرك بالمواضع التي صلى فيها النبي صلى الله عليه وآله وسلم

٢٢ نيل أو وطئها ويستفاد منه أن من دعى من الصالحين ليتبرك به أنه يجيب إذا أمن الفتنة ويجعل أن يكون حساناً غما طلب بذلك الوقوف على جهة القبلة بالقطع وفيه إجابة الفاضل دعوة الفضول والتبرك بالمشقة والوعد واستحباب الزائر بعض أصحابه إذا علم أن المستدعي لا يكره ذلك والاستئذان على الداعي في بيته وإن تقدم منه طلب

الحضور وان انحاز مكان في البيت للصلاة لا يستلزم وثيقته ولو أطلق عليه اسم المسجد وفيه اجتماع أهل الحلة على الامام أو العالم اذا ورد منزل بعضهم ليستفيدوا منه ويتبركوا به والتبعية على من يظن به القدر الذي في الدين عند الامام على جهة النصيحة ولا يدع ذلك غيبة وان على الامام أن ١٧٨ يتثبت في ذلك ويحمل الامر فيه على الوجه الجليل وفيه افتقار من غاب عن

الجماعة بلا عذر وانه لا يكفي في الايمان النطق من غير اعتقاد وانه لا يخلد في الدار من مات على التوحيد والصلاة في الرحال عند المطر وصلاة التوافل جماعة وسلام المأموم حين يسلم الامام وان رد السلام على الامام لا يجب وان الامام اذا راقوما أهمهم وشهود عتيان بدر أو كل الخزيرة وان العمل الذي يتبع به وجه الله ينحى صاحبه اذا قبله الله وان من نسب من يظهر الاسلام الى النفاق ونحوه لرية تقوم عنده لا يكفر بذلك ولا يفسق بل يعذر بالتأويل (عن عائشة رضي الله عنها ان أم حبيبة) رملت بنت أبي سفيان بن حرب (وأم سلمة) هندت أبي أمية رضي الله عنه ما وهما من أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكاتمتا من هاجر الى الحبشة (ذكرنا) كذا لا كذا الرواة وللمستحلي والجوى ذكرنا ولعله سبق قلم من التابعين كما لا يخفى (كنيسة) بفتح الكاف أى معبدا للنصارى (وأينما الحبشة) أى هما ومن كان معهما من الذنوة وللأصلي وغيره رأوا للبخاري في الصلاة في السعة عن هشام ان تلك الكنيسة كانت تسمى مارية

الدين على الركبتين حال الجلوس للتشهد وهو مجمع عليه قال أصحاب الشافعي تكون الإشارة بالاصبع عند قوله الا الله من الشهادة قال الذوي والسنة أن لا يجاوز بصره اشارته وفيه حديث صحيح في سنن أبي داود ويشعر بها موجهة الى القبلة وينوي بالإشارة التوحيد والاخلاص قال ابن رسلان والحكمة في الإشارة بها الى ان المعبود سبحانه ومنه الى واحد ليجمع في توحيد بين القول والفعل والاعتقاد وروى عن ابن عباس في الإشارة انه قال هي الاخلاص وقال مجاهد معة الشيطان (وعن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا جلس في الصلاة وضع يديه على ركبتيه ورفع أصبعه اليمنى التي تلى الابهام مدعاها بيده اليسرى على ركبتيه باسطها عليها وفي لفظ كان اذا جلس في الصلاة وضع كفه اليمنى على فخذه اليمنى وقبض أصابعه كلها وأشار بأصبعه

التي تلى الابهام ووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى رواه ما أحمد ومسلم والشافعي) وأخرج نحوه الطبراني باللفظ كان اذا جلس في الصلاة للتشهد فأنصب يده على ركبتيه ثم رفع أصبعه السبابة التي تلى الابهام وباقي أصابعه على يمينه مقبوضة قراؤه ووضع يده على ركبتيه ورفع أصبعه ظاهرا هذا عدم القبض لشي من الاصابع فيكون دليلا على الهيئة الخامسة التي قدمناها الا ان يحمل على اللفظ الآخر كما سلف ويمكن أن يقال ان قوله بيده اليسرى على ركبتيه باسطها عليها مشعر بقبض اليمنى ولكنه اشعار فيه خفاء على انه يمكن أن يكون توصيف اليسرى بانها مبسوطة ناظرا الى رفع أصبع اليمنى للدعاء فيفيد انه لم يرفع أصبع اليسرى للدعاء والحديث يدل على مشروعية الإشارة وقبض الاصابع كافي للفظ لا حرم حديث الباب وقد تقدم البحث عن ذلك

(باب ما جاء في الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)

(عن أبي سعيد قال أنا نارسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن في مجلس سعد بن عبادته فقال له يا نارسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كيف أصلي عليك قال ركعت رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى تمنينا أنه لم يسأله ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل ابراهيم انك حميد مجيد والسلام كما قد علمت رواه أحمد ومسلم والشافعي والترمذي وصححه ولا جد في لفظ آخر نحوه وفيه فكيف نصلي عليك اذا نحن صليتنا في صلاتنا الحديث أخرجه أيضا أبو داود وابن خزيمة وابن حبان والدارقطني وحسنه والحاكم وصححه والبيهقي وصححه وزادوا النبي الامي بدقوله قولوا اللهم صل على محمد

وله في الجنازة عن هشام نحوه وزاد في أولها لما اشتكى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن عروة بلفظ وزاد قال في مرضه الذي مات فيه ولم يزل من حديث جندب انه صلى الله عليه وآله وسلم قال نحو ذلك قبل أن يتوفى بخمس وزاد فيه فلا تتخذوا القبور مساجد فاني أنهاكم عن ذلك قال في الفتح وفائدة التنصيص على زمن المنهي الإشارة الى انه من الامر الذي لم

بسخ لكونه صدر في آخر حياته صلى الله عليه وآله وسلم (فيها صاوير) أي غائب (فذكرنا ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال إن أولئك) بكسر الكاف لان الخطاب لمؤقت وقد فتق (إذا كان فيهم الرجل الصالح فإتوا على قبره فبجدا وصوروا فيه تلك الصور) وفي رواية أبي ذر وابن عباس كرتلك ونما فعل ١٧٩ ذلك أو أثلهم إيتا صاوير وية تلك الصور ويتذكروا أحوالهم الصالحة

فيجتهدون كاجتهادهم ثم خلف من بعدهم خلف جهلوا مرادهم ووسوس لهم الشيطان إن أسلافكم كانوا يعبدون هذه الصور ويعظمونها فيعبدونها فحذر النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن مثل ذلك أشد التحذير سدا للذريعة المؤدية إلى ذلك وفي الحديث دأب كل على تحريم التصوير وحل بعضهم الوعيد على من كان في ذلك الزمان اقرب العهد بعبد الاوثان وأما الآن فلا وقد أطنب ابن دقيق العيد في رد ذلك وقال البيضاوي لما كانت اليهود والنصارى يعبدون بقبور الانبياء تعظيما لشأنهم ويحعلونها قبلة يتوجهون في الصلاة نحوها واتخذوها أوثانا لعنهم ومنع المسلمين عن مثل ذلك فامان اتخذ مسجد في جوار صالح وقصد التبرك بالقرب منه لا تعظيم له ولا توجه نحوه فلا يدخل في ذلك الوعيد اه ونحوه في القسطلاني وفيه مخالفة للحديث الصحيح النبوي ولذا رده القاضي محمد بن علي الشوكاني رحمه الله رد ما مشبهما وفي الحديث جواز حكاية ما شاهد المرء

وزاد أبو داود بعد قوله كبا ركت على آل ابراهيم لفظ في العالمين وفي الباب عن كعب بن جحزة عند الجماعة وسياق وعن علي عليه السلام عند النسائي في مسند علي باللفظ حديث أبي هريرة الآتي وعن أبي هريرة وسياق أيضا وعن طلحة بن عبيد الله عند النسائي باللفظ اللهم صل على محمد كما صليت على ابراهيم وآل ابراهيم انك حميد مجيد وبارك على محمد وآل محمد كما باركت على ابراهيم وآل ابراهيم انك حميد مجيد وفي رواية وآل محمد في الموضعين ولم يقل فيهما وآل ابراهيم وعن أبي سعيد عند البخاري والنسائي وابن ماجه باللفظ قولوا اللهم صل على محمد عبدك ورسولك كما صليت على ابراهيم وبارك على محمد وآل محمد كما باركت على ابراهيم وآل ابراهيم وعن بريدة عند احمد باللفظ اللهم اجعل صلواتك ورحمتك وبركاتك على محمد وآل محمد كما جعلتها على آل ابراهيم انك حميد مجيد وفيه أبو داود الا على اسمه فتبيح وهو ضعيف جدا ومتم بالوضع وعن زيد بن خزيمة عند احمد والنسائي باللفظ قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وعلى أبي حميد وسياق وعن ربيعة بن ثابت وجابر وابن عباس عند المستغفري في الدعوات قال النووي في شرح المذهب ينبغي أن يجمع ما في الأحاديث الصحيحة فتقول اللهم صل على محمد النبي الامي وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد قال العراقي بقي عليه ما في الأحاديث الصحيحة الناطة أخرى خمسة يجمعها قولك اللهم صل على محمد عبدك ورسولك النبي الامي وعلى آل محمد وأزواجه أمهات المؤمنين وذريته وأهل بيته كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد اللهم بارك على محمد النبي الامي وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد انتهى وهذه الزيادات التي ذكرها العراقي ثابتة في أحاديث الباب التي ذكرها المصنف وذكرناها وقد وردت زيادات غير هذه في أحاديث أخر عن علي وابن مسعود وغيرهما ولكن فيما قال قول في الحديث قولوا استدل بذلك على وجوب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم بعد التشهد والى ذلك ذهب عمر وابنه عبد الله وابن مسعود وجابر بن زيد والشعبي ومحمد بن كعب القرظي وأبو جعفر الباقر والهادي والقاسم والشافعي وأحمد بن حنبل واسحق وابن المواز واختاره القاضي أبو بكر بن العربي وذهب إليه ورأى عدم الوجوب منهم مالك وأبو حنيفة وأصحابه والثوري والأوزاعي والناصر من أهل البيت وآخرون قال الطبري ويطحاوي أنه أجمع المتقدمون والمتأخرون على عدم الوجوب وقال بعضهم أنه لم يقل بالوجوب الا الشافعي وهو

من المجانب ووجوب بيان حكم ذلك على العالم به ودم فاعل المحرمات وإن الاعتبار في الأحكام بالشرع لا بالعقل وفيه كراهة الصلاة في المقابر سواء كان يجنب القبر أو عليه أو إليه (فاوئلك) بكسر الكاف وقد فتق (شرار الخلق عند الله يوم القيامة) بكسر الشين المجهة جمع شر كعرو وجرار وأما أشير أرف قال السفاقي جمع شر كزند وأزاد ورجال هذا الحديث بصريون وفيه

الحديث بالجمع والاختبار بالافراد والنعمة وأخرجه البخاري أيضا في هجرة الحبشة ومسلم في الصلاة وكذا النسائي (عن أنس) ابن مالك (رضي الله عنه قال قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة فنزل على المدينة في حى) أى قبيلة (يقال لهم بنو عمرو بن عوف فاقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيهم أربع عشرة ليلة) وكذا رواه أبو داود عن مسدد شيخ البخاري

مسوق بالاجماع وقد طول القاضى عياض فى الشفاء الكلام على ذلك ودعى الاجماع من الدعاوى الباطلة لما عرفت من نسبة القول بالوجوب الى جماعة من الصابية والتابعين وأهل البيت والفقهاء واسكنه لا يتم الاستدلال على وجوب الصلاة بعد التتميد بما فى حديث الباب من الامر به او بما فى سائر احاديث الباب لان غايتها الامر بمطلق الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم وهو يقتضى الوجوب فى الجملة فيحصل الامتنال بايقاع فرد منها خارج الصلاة فليس فيها زيادة على ما فى قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما ولكنه يمكن الاستدلال لوجوب الصلاة فى الصلاة بما أخرجه ابن حبان والحاكم والبيهقى ومحمود وابن خزيمة فى صحيحه والدارقطنى من حديث ابن مسعود بن زيادة كيف صلى عليك اذ انحن صلينا عليك فى صلاتنا وفى رواية كيف صلى عليك فى صلاتنا ونجاة هذه الزيادة ان يتعين بها محل الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم وهو مطلق الصلاة وليس فيها ما يعين محل النزاع وهو ايقاعها بعد التتميد الاخير ويمكن الاعتذار عن القول بالوجوب بأن الاوامر المذكورة فى الاحاديث تعليم كيفية وهى لا تنهى الوجوب فانه لا يثبت من له ذوق ان من قال لغيره اذا أعطيتك درهم ما فكيف أعطيتك اياه أسرا أم جهر ا فقال له اعطنيه سرا كان ذلك أمرا بالكية فى التى هى السرية ذا أمرا بالا اعطاء وتاديه هذا المعنى لغة وشرا عا وعرفا لا يدفع وقد تكررت فى السنة وكثر فنه اذ اقام أحدكم الليل فليقتض الصلاة بر كعتين خفيفتين الحديث وكذا قوله صلى الله عليه وسلم فى صلاة الاستخارة فليركع ركعتين ثم ليقل الحديث وكذا قوله فى صلاة التسبيح فقم وصل أربع ركعات وقوله فى الوتر فاذا خفت الصبح فاوتر بر كعة والقول بان هذه الكيفية المسئول عنها هى كيفية الصلاة المأمور بها فى القرآن فتعلمها بيان للواجب لجملة فتكون واجبة لا يتم الا بعد تسليم ان الامر القرآنى بالصلاة بجملة وهو ممنوع لا تضاح معنى الصلاة والسلام المأمور به ما على انه قد حكى الطبرى الاجماع ان محل الآية على النذب فهو بيان لجملة مندوب لا واجب ولو سلم انتهاض الأدلة على الوجوب لكان غايتها ان الواجب فعلها مرة واحدة فإين دليل التكرار فى كل صلاة ولو سلم وجود ما يدل على التكرار لكان تركها فى تعليم المسمى دالا على عدم وجوبه ومن جملة ما استدله القائلون بوجوب الصلاة بعد التتميد الاخير ما أخرجه الترمذى وقال حسن صحيح من حديث على عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال البخل من ذكرت عنده فلم يصل على قالوا وقد ذكر النبي فى التتميد وهذا أحسن ما يستدل به على المطلوب لكن بعد تسليم تخصيص البخل بترك الواجبات وهو ممنوع فان أهل اللغة والشرع والعرف يطلقون

فيه وصوبه الحافظ ابن حجر (ثم أرسل الى بنى النجار) أخواله صلى الله عليه وآله وسلم (بغزوا) حال كونهم (مقتلدى السيوف) أى جعلوا مجاد السيوف على المنكب خوفا من اليهود وابروه ما أعدوه لنتصرتهم صلى الله عليه وآله وسلم (كانى أنظر الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم على راحلته) أى باقته القصواء (وأبو بكر) الصديق (ردفه) أى راكب خلفه ولعله صلى الله عليه وآله وسلم أراد تشريف أى بكر بذلك وتنويه بقدره والافتقار كان له رضى الله عنه فاقه هاجر عليها (ومسلا بنى النجار) أى أنشرفهم أو جاعلهم يمشون (حوله) صلى الله عليه وآله وسلم (حتى ألقى) أى طرح رحله (بنشاء) أى بناحية منسمة امام دار (أبى أيوب) خالد بن زيد الانصارى (وكان) صلى الله عليه وآله وسلم (يحب) أن يصلى حيث أدركته الصلاة ويصلى فى مراتب الغنم) جمع مريض أى ما رواها (وانه) أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم (أمر ببناء المسجد) بكسر الجيم وقد فتخ (فارسل الى ملا من بنى النجار فقال يا بنى النجار

ناسنوني) بالثلثة أى اذ كروا لى غنمه لاذ كر لكم الثمن الذى اختاره قال ذلك على سبيل المساومة فساكنه قال سامونى فى الثمن (بما تطكم) أى بستانكم (هذا قالوا لا والله لا نطلب غنمه الا الى الله) عز وجل أى من الله كما وقع عند الامعاء على وفى الفتخ فقد يره لا نطلب الثمن لكن الامر فيه الى الله وزاد ابن ماجه أبا رظا هرا الحديث انهم لم يأخذوا

منه ثمنا وخالف في ذلك أهل السير (قال أنس) رضى الله عنه (فكان فيه) أى في الخاطئ الذى بنى في مكانه المسجد (ما أقول لكم
قبور المشركين وفيه خرب) بفتح الخاء وكسر الراء اسم جمع واحد خربة ككلم وكلمة قال ابن الجوزى وهو المعروف وكذا اضبط
في سنن أبي داود ولابى ذر خرب بكسر الخاء وفتح الراء جمع خربة كعذب وعذبة ١٨١ - حكماء الخطابي وذ كر ضبط آخر فيه بحت

(وفيه نخل فامر النبي صلى الله
عليه وآله (وسلم) بقبور
المشركين فنبشت) وبالعظام
فنبشت (ثم بالخراب وسويت)
بازالة ما كان في تلك الحرب
(و) أمر (بالنخل فتقطع فصفوا
الفضل قبله المسجد) أى في جهنم
(وجعلوا أعضاده الجارية)
تقنية أعضاده بكسر العين قال
صاحب العين أعضاد كل شئ ما
يشده من حوائيه رعضادنا
الباب ما كان عليه ما يعلق الباب
إذا أصفق (وجعلوا يتناولون
الصنجر وهم يرتجزون) أى
يتعاطون الرجز فتشيط النفوسهم
ليسهل عليهم العمل (والنبي
صلى الله عليه وآله وسلم)
يرتجز (معه) وهو يقول اللهم
لا خير الا خيرا لا خير الا خيرا
للانصار الاوس والمزرج
الذين نصره على أعدائه
(والمهاجرة) الذين هاجروا من
مكة الى المدينة محبة فيه صلى
الله عليه وآله وسلم وطلبوا الاجر
والمستغنى فاغفر الانصار على
تضمين اغفر معنى استروا فظ أبى
داود فانصر الانصاروا استشكل
قوله صلى الله عليه وآله وسلم
هذا مع قوله تعالى وما علمناه
الشعر والجواب ان المحتنع

امم البخل على من يشح بما ليس بواجب فلا يستفاد من الحديث الوجوب واستدلوا
أيضا بحديث عائشة عند الدارقطني والبيهقي بلفظ لا صلاة الا بظهر وروا الصلاة على وهو
مع كونه في اسناده عمرو بن شعور وهو متروك وجابر الجعفي وهو ضعيف لا يدل على المطلوب
لان غايته ايجاب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم من دون تقييد بالصلاة فإين دليل
التقييد بها اسلفنا فإين دليل تعيين وقتها بعد التشهد ومثله حديث سهل بن سعد عند
الدارقطني والبيهقي والخاكم بلفظ لا صلاة لمن لم يصل على نبيه وهو مع كونه غير منبذ
للمطلوب كما عرفت ضعيف الاسناد كما قال الحافظ في التلخيص ومن جملة أدلتهم ما أخرجه
الدارقطني من حديث أبي موهوب بلفظ من صلى صلاة لم يصل فيها على وعلى أهل بيته
لم يقبل منه وهو لا يدل على المطلوب وغايته ايجاب الصلاة في مطلق الصلاة فإين دليل
التقييد به التشهد على انه لا يصلح للاستدلال به فان الدارقطني قال بعد أخرجه
الصواب انه من قول أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين واستدلوا أيضا بحديث فضالة بن
عبيد الا في وغايته ايجاب الصلاة في مطلق الصلاة عند ارادة الدعاء في الدليل على
الوجوب بعد التشهد على انه حجة عليهم لالهم كما سيأتي للمصنف ومن جملة أدلتهم ما قاله
المهدي في البحر انه لاحتم في غير الصلاة اجماعا فعين فيها الامر والاجماع ممنوع فقد قال
مالك انه اتفق في العمر مرة واليه ذهب أهل الظاهر وقال الطحاوي انه اتفق كلما ذكر
واختاره الحلبي من الشافعية قال ابن دقيق العيد وقد كثرا الاستدلال على الوجوب في
الصلاة بين المتفقين بان الصلاة عليه واجبة بالاجماع ولا تجب في غير الصلاة بالاجماع
فتمين ان تجب في الصلاة وهو ضعيف جدا لان قوله لا تجب في غير الصلاة بالاجماع ان
أراد لا تجب في غير الصلاة عيناه وصحيح لكنه لا يلزم منه أن تجب في الصلاة عينها الجواز
أن يكون الواجب مطلق الصلاة فلا يجب واجد من المعينين أعنى خارج الصلاة وداخل
الصلاة وان أراد أهم من ذلك وهو الوجوب المطلق فممنوع اه ومن جملة أدلتهم
ما أخرجه البراق في مسنده من رواية اسمعيل بن ابان عن قيس عن مالك عن جابر بن سمرة
قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم المنبر فقال آمين آمين فلما نزل سئل عن ذلك فقال
أنا في جبريل الحديث وفيه ورغم انك امرئ ذكرت عنده فلم يصل على واسمعيل بن
ابان هو الغنوي كذبه يحيى بن معين وغيره ثم حديث كعب بن جحمة عند الطبراني ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج يوما الى المنبر فقال حين ارتقى درجة آمين ثم رقى أخرى
فقال آمين الحديث وفيه ان جبريل قال له عند الدرجة الثالثة بعد من ذكرت عنده فلم
يصل عليك فقلت آمين ورجاله ثقات كما قال العراقي وحديث جابر عند الطبراني بلفظ
شئ من ذكرت عنده فلم يصل على يفيد ان الوجوب عند الذكرك من غير فرق بين داخل

عليه صلى الله عليه وآله وسلم انشاء له ولا انشاءه على ان الخليل ما عدا المطور من الرجز شعرا هذا وقد قيل انه صلى
الله عليه وآله وسلم قاله ما بالنا منكره فخرج عن وزن الشعر وفي الحديث جواز التصرف في المقبرة المملوكة بالهبة والبيع
وجواز نبش القبور والدار اذا لم تكن محترمة وجواز الصلاة في مقابر المشركين بعد نبشها واخراج ما فيها وجواز بناء

المـ اجد في أما كنه اقبل وفيه جوار قطع لاشجار المنيرة للساجدة أخذ من قوله وأمر بالخل فقطع وفيه نظر لاحتفال أن يكون ذلك مما لا يتم ما بان تكون ذكورا واما أن تكون مما طرأ عليه ما قطع غمرته ورواة هذا الحديث كلهم يصرون وفيه التحديث والعنونة والقول وأخرجه ١٨٢ البخاري في الصلاة والوصايا والهجرة والطح والبيع ومسلم في الصلاة وكذا

الصلاة وخارجها والقائلون بالوجوب في الصلاة لا يقولون بالوجوب خارجها فها هو جوابهم عن الوجوب خارجها فهو جوايبنا عن الوجوب داخلها على ان التقييد بقوله عندهم مشروط بوقوع المذكر من غير من أضيف اليه والمذكر الواقع حال الصلاة ليس من غير المذكر والمذاكر الشخص بذ كره غير يمنع منه وجود الفارق وهو ما يشترط به السكون عند سماع ذكره صلى الله عليه وسلم من الغفلة وفطر القسوة بخلاف ما اذا جرى ذكره صلى الله عليه وسلم من الشخص نفسه فكفى به عنوانا على الالتفات والرقعة ويؤيد هذا الحديث الصحيح ان في الصلاة لشغلا ومن انقض ما يستدل به على الوجوب في الصلاة مقيد بالخل المخصوص أعني به التشهد لما أخرجه المالك والبيهقي من طريق يحيى بن السائب عن رجل من آل الحرث عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم بأنظ اذا تشهد أحدكم في الصلاة فليقل الحديث لولا ان في اسناده رجلا مجهولا وهو هذا الخارجي والحاصل انه لم يثبت عندى من الادلة ما يدل على مطلوب القائلين بالوجوب وعلى فرض ثبوته فترك تعليم المسمى للصلاة لاسيما مع قوله صلى الله عليه وسلم فاذا فعلت ذلك فقد تمت صلاتك قرينة صالحة لعله على الذنب ويؤيد ذلك قوله لابن مسعود وبعد تعلمه التشهد اذ قلت هذا أوقضت هذا فقد قضيت صلاتك ان شئت أن تقوم فقم وان شئت أرتعد فارتعد أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي والدارقطني وفيه كلام يأتي ان شاء الله في باب كون السلام فرضا وبعد هذا فحقن لا تشكر ان الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم من أجل الطاعات التي يتقرب بها الخلق الى الخالق وانما نازعنا في ثبات واجب من واجبات الصلاة بغير دليل يقتضيه مخافة من النقول على الله بما لم يقل ولكن تخصيص التشهد الاخير بها مما لم يدل عليه دليل صحيح ولا ضعيف وجميع هذه الادلة التي استدلت بها القائلون بالوجوب لا تختص بالاخير وغاية ما استدلو به على تخصيص الاخير بها حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجالس في التشهد لا وسطا كما يجالس على الرضف أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وليس فيه الا مشروعية التخفيف وهو يحصل بجعله أخف من مقابله أعني التشهد الاخير واما انه يستلزم ترك ما دل الدليل على مشروعية فيه فلا ولا شك ان المصلي اذا اقتصر على أحد التشهدات وعلى أخصر الساتر الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم كان مسارا غاية المسارعة باعتبار ما يقع من تطويل الاخير بالتعوذ من الاربع والادعية الماء ورطب لفظها ومقيد هافيه اذا تقررت الكلام في وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة فاعلم انه قد اختلف في وجوبها على الاكل بعد التشهد فذهب الهادي والناظم والمؤيد بالله وأحمد بن حنبل وبعض أصحاب الشافعي الى الوجوب واستدلوا بالاوامر المذكورة في الاحاديث المشتهرة على الاكل وذهب

أبو داود والنسائي وابن ماجه (عن) عبد الله (ابن عمر) بن الخطاب (رضي الله عنه) انه كان يصلي الى بعيره وقال رأيت النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) يفعله (أي يصلي الى البعير في طرف قبلته ومراد المصنف بهذا الحديث هنا الاشارة الى علة النهي عن ذلك وهي كونها من الشياطين كانه يقول لو كان ذلك مانعا من صحة الصلاة لامتنع مثله في جعلها أمام المصلي وكذلك صلاة راكمها وقد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي النافلة على بعيره قاله في الشرح وتعبه العيني فقال ما أبعد هذا الجواب عن موقع الخطاب فانه متى ذكره علة عن الصلاة في معاطن الابل حتى يشير اليه اه وليست عبارة الحافظ كما نقلها القسطلاني سيما للعي في كما ستعرفه فان عبارة الحافظ في الفتح هكذا وقد نازع الاسماعيل المصنف في استدلاله بحديث ابن عمر المذكور بأنه لا يلزم من الصلاة الى البعير وجه له ستره عدم كراهة الصلاة فيه ببركه وأجيب بان مراده الاشارة الى ما ذكر من علة النهي وهو كونها من الشياطين

كما في حديث عبد الله بن مغفل فانها خلقت من الشياطين ونحوه في حديث البراء كانه يقول لو كان ذلك مانعا من صحة الصلاة لامتنع مثله في جعلها أمام المصلي وكذا صلاة راكمها فانه قد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي النافلة على بعيره اه كلام الحافظ وحديث ابن مغفل والبراء الذين أشار اليهم الحافظ أخرجه الاول ابن ماجه عن

الشافعي

فهم عبد الله بن مغفل قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا في من أبط الغنم ولا تصلوا في أعطان الابل فانها خلقت من الشياطين وأخرج الثاني أبو داود من حديث البراء بن عازب قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الصلاة في مبارك الابل فقال لا تصلوا فيها فانها من الشياطين وأخرج الامام أحمد من ١٨٣ حديث عبد الله بن مغفل أيضا بأسناد صحيح

صحيح بلنظ لا تصلوا في أعطان

الابل فانها خلقت من الجن الا

ترونها الى عيونها وتقرتها اذا

عرفت هذا علم ان الحفاظ ابن

حجر رحمه الله لم يقل ان البخاري

رحمه الله ذكر النهي عن الصلاة

في معاطن الابل صريحا وانما

قال مراد البخاري الاشارة الى

ما ذكر من علم النهي عن الصلاة

في أعطان الابل الواردة في

الاحاديث التي على غير شرطه

من حديث ابن مغفل والبراء

الذين ذكرناهما من انها

خلقت من الشياطين ولا يلزم

من الاشارة الى علم النهي

ذكرها صريحا في الترجمة فان

البخاري رحمه الله كثير ما يشير

الى الاحاديث الواردة على غير

شرطه كما لا يخفى ذلك على من عرف

صنيعه وتتبع كلام الشارحين

في مواضع كثيرة واستنبط

البخاري من حديث ابن عمر

المذكور انه لا يلزم من النهي

عن الصلاة في معاطن الابل

فساد الصلاة كما انه لا يلزم من

النهي عن الصلاة في المقبرة

فساد الصلاة قال البخاري باب

ما يكره من الصلاة في القبور

ورأي عمر أنس بن مالك يصلي

عند قبر فقال القبر القبر ولم يأمره

الشافعي في أحد أقواله وأبو حنيفة وأصحابه والناس الى انها سنة فقط وقد تقدم ذكر الأدلة من الجانبين ومن جملة ما احتج به الآخرون هنا الاجماع الذي حكاه النووي على عدم الوجوب قالوا فيكون قرينة لجل الاوامر على النذب قالوا ويؤيد ذلك عدم الامر بالصلاة على الآل في القرآن والخلاف في تعيين الآل من هم وسياق في الباب الثاني وشرح بقية الفاظ حديث ابن مسعود يأتي في شرح ما بعده من أحاديث الباب (وعن كعب بن جحرة قال قلنا يا رسول الله قد علمنا وأعرفنا كيف السلام عليك فكيف الصلاة قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل ابراهيم انك جيد مجيد اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل ابراهيم انك جيد مجيد بدرواه الجماعة الا ان

الترمذي قال فيه على ابراهيم في الموضعين لم يذكر آله قوله قد علمنا الخ يعني بما تقدم في أحاديث التشهد وهو السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته وهو يدل على تأخر مشروعية الصلاة عن التشهد قوله فكيف الصلاة فيه انه يندب لمن أشكل عليه كيفية ما فهم جلسته أن يسأل عنه من له به علم قوله قولوا استدله القائلون بوجوب الصلاة في الصلاة وقد تقدم البص من ذلك قوله وعلى آل محمد في رواية لابي داود وآل محمد يحدف على وسائر الروايات في هذا الحديث وغيره بآياتها وقد ذهب البعض الى وجوب زيادتها قوله كما صليت على آل ابراهيم هم اسمعيل واسحق وأولادهما وقد جمع الله لهم الرحمة والبركة بقوله رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت انه جيد مجيد ولم يجمعهما لغيرهم فسأل النبي صلى الله عليه وسلم اعطاهما ما تضمنته الآية واستثنى كل جماعة من العلماء التشبيه للصلاة عليه صلى الله عليه وسلم بالصلاة على ابراهيم كما في بعض الروايات أو على آل ابراهيم كما في البعض الآخر مع ان التشبيه دون التشبيه في الغالب وهو صلى الله عليه وسلم افضل من ابراهيم وآله وأجيب عن ذلك باجوبة منها ان التشبيه مجموع الصلاة على محمد وآله بمجموع الصلاة على ابراهيم وآله وفي آل ابراهيم معظم الانبياء فالتشبيه به أقوى من هذه الحينية ومنها ان التشبيه وقع لاصل الصلاة باصل الصلاة لا للقد وبالقدر ومنها ان التشبيه وقع في الصلاة على الآل لا على النبي صلى الله عليه وسلم وهو خلاف الظاهر ومنها ان الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم باعتبار تكررها من كل فرد تعتبر بمجموع الافراد أعظم وأثروا كانت باعتبار الفرد مساوية أو ناقصة وفيه ان التشبيه حاصل في صلاة كل فرد قاله الا من المجموع مأخوذ فيه ذلك فلا يتحقق كونها أعظم وأوفر ومنها ان الصلاة عليه كانت ثابتة والسؤال انما هو باعتبار الزيادة على القدر الثابت وبانضمام ذلك الزيادة المساوية أو الناقصة الى ما قد ثبت نصيرا أعظم قدوا ومنها ان التشبيه غير منظور فيه الى جانب زيادة أو نقص وانما المقصود ان هذه الصلاة نوع

بلاعادة قال في الفتح استنبطه من قاضي أنس على الصلاة ولو كان ذلك يقتضي الفساد لقطعها أنس فدل على الجواز مع الكراهة اه وهكذا الصلاة في معاطن الابل فيما قبله المحب كيف يخفى مثل هذا على من يتصدى لشرح مثل هذا الكتاب الجليل ولكن للشغف بالاعتراض ومحبة دفع الكلام الصحيح الواقع من المعاصر مفسدا لا تخفى على من انصف ولم يتعصب

ورواة هذا الحديث ما بين مروزي وكوفي ومدني وفيه التحديث والعنعنة والقول واخرجه مسلم والترمذي وقال حسن صحيح
 (عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم عرضت على النار) الجهنمية (وأنا أصلي) استدلال
 البخاري بهذا الحديث على جواز الصلاة ١٨٤ وقدم المصلي نار قال الساقسي لاجبة في الحديث على ما يوجب له لأنه صلى

عليه وآله وسلم لم يفعل ذلك مختاراً
 وإنما عرض عليه ذلك لمعنى
 اراده الله تعالى تنبيهها لعباده
 وأجيب بان الاختيار وعدمه
 في ذلك سواء منه لأنه صلى الله
 عليه وآله وسلم لا يقر على باطل
 فدل على ان مثله جائز قاله الحافظ
 ابن حجر وتعبه العيني فقال لا نسلم
 التروية فان الكراهة تنأكد
 عند الاختيار أو ما عند عدمه
 فلا كراهة لعدم العلة الموجبة
 للكراهة وهي التشبه به بعدة
 النار قال في الفتح الجامع بين
 الترجمة والحديث وجودنا بين
 المصلي وبين قلبه في الجملة
 وأحسن من هذا عندى أن
 يقال لم ينصح المصنف في الترجمة
 بكراهة ولا غير هافيجته بل أن
 يكون مراده التفرقة بين من بقى
 ذلك منه وبين قبائمه وهو قادر
 على إزالته أو إخراج عنه وبين
 من لا يقدِر على ذلك فلا يكره في
 حق الثاني وهو المطابق لحديثي
 الباب ويكره في حق الأول كما وقع
 التصريح بذلك عن ابن عباس في
 القائل وعن ابن سيرين أنه تكرر
 الصلاة إلى القبور وإلى بيت ناز
 (عن ابن عمر رضي الله عنهما عن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
 قال اجعلوا في بيوتكم من
 صلاتكم) النافلة قال القرطبي

تعظيم واجلال كما فعل في حق ابراهيم وتقرروا شهر من تعظيمه وتشريقه وهو خلاف
 الظاهر ومنها ان الغرض من التشبيه قد يكون لبيان حال المشبه من غير نظر الى قوة
 المشبه به وهو قليل لا يحمل عليه الا القرينة ومنها ان التشبيه لا يقتضى أن يكون
 المشبه دون المشبه به على جهة اللزوم كما صرح بذلك جماعة من علماء البيان وفيه انه
 وان لم يقتض ذلك نادراً فلا شك انه غالب ومنها انه كان ذلك منه صلى الله عليه وسلم
 قبل أن يعلم انه أفضل من ابراهيم ومنها ان مراده صلى الله عليه وسلم أن يتم النعمة
 عليه كما أتمها على ابراهيم وآله ومنها ان مراده صلى الله عليه وسلم أن يبقى له لسان صدق
 في الآخرين كما برأهم ومنها انه سأل أن يتخذ الله خليلاً كما برأهم ومنها انه صلى
 الله عليه وسلم من جملة آل ابراهيم وكذلك آله فالمشبه هو الصلاة عليه وعلى آله بالصلاة
 على ابراهيم وآله الذي هو من جملتهم فلا ضير في ذلك قوله انك جسد أى مجرود الأفعال
 مستحق لجميع المحامد لما في الصيغة من المبالغة وهو تعليل لطلب الصلاة منه والمجيد
 المتصف بالجد وهو كال الشرف والكرم والصفات المحمودة قوله اللهم بارك البركة هي
 الثبوت والدوام من قواهم برك البعير اذا ثبت ودأب أى أدم شرفه وكرامته وتعظيمه
 (وعن فضالة بن عبيد قال سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجلاً يذبح في صلاته فلم يصل
 على النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يعمل هذا ثم دعاه فقال له أو
 غيره اذا صلى أحدكم فليبدأ بحمد الله والثناء عليه ثم يصل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم ثم يذبح بعد ما شأروا رواه الترمذي وصححه) الحديث أخرجه أيضاً أبو داود والنسائي
 وابن خزيمة وابن حبان والحاكم قوله لم يعمل هذا أى بدعائه قبل تقديم الصلاة وفيه دليل
 على مشروعية تقديم الصلاة قبل الدعاء ليكون وسيله للاستجابة لان من حق السائل أن
 يتلطف في نيل ما أراد وقد روى الحديث غير المصنف باللفظ مع رجلا يدعى في صلاته لم يجهد
 الله ولم يصل على النبي قوله والثناء عليه هو من عطف العام على الخاص قوله ما شاء في
 أكثر الروايات بما شاء يعنى من خير الدنيا والآخرة وفيه الاذن في الصلاة بطلاق الدعاء
 من غير تقييد بمحل مخصوص قيل هذا الحديث موافق في المعنى لحديث ابن مسعود وغيره
 في التشهد فان ذلك متضمن للتسبيح والثناء وهذا الجملة وذلك مبين للمراد وهو لا يتم
 الا بعد تسليم ان النبي صلى الله عليه وسلم سمع الرجل يدعو في قعدة التشهد وقد استدلل
 بالحديث القائلون بوجوب الصلاة في الصلاة وقد تقدم الجواب عن ذلك قال المصنف
 رحمه الله تعالى وفيه حجة لمن لا يرى الصلاة عليه فرضاً حيث لم يأمر تاركها بالاعادة
 وبعضه قوله في خبر ابن مسعود بعد ذكر التشهد ثم يخبر من المسئلة ما شاء اهـ

من التبعض والمراد النوافل بدليل ما رواه مسلم من حديث جابر مر فوعا اذا قضى أحدكم الصلاة في مسجد فليجعل (باب)
 ليته نصيباً من صلاته قلت وليس فيه ما ينفي الاحتمال وقد حكى عياض عن بعضهم ان معناه اجعلوا بعض فراقتكم في بيوتكم
 ليلة ندى بكم من لا يخرج الى المسجد من نسوة وغيرهن وهذا وان كان محتملاً لكن الأول هو الرابع وقد بالغ الشيخ محي الدين

فقال لا يجوز جله على القريض وفي الصحيحين حديث صلوا أيها الناس في بيوتكم فان افضل الصلاة المراد في بيته الا المكتوبة وانما شرع ذلك لكونه ابعد من الرياء وانتزل الرحمة فيه والملائكة وليكن قال لقسطلاني استثنى منه نفل يوم الجمعة قبل صلاتهم اقله افضل كونه في الجامع لنفضل البكور وركعتا الطواف والاحرام ١٨٥ وكذا التراويح للجماعة (ولا تتخذوها)

أي البيوت (قبورا) أي كالقبور
مهمجرة من الصلاة وهو من
التشبيه بالمبيغ البديع بحذف
حرف التشبيه لله ما العفة وهو
تشبيه البيت الذي لا يصلح فيه
بالقبر الذي لا يمكن الميت من
العبادة فيه وقد حل الجاري
هذا الحديث على منع الصلاة في
المقابر وهذا ترجمته وتعقب بأنه
ليس فيه تعرض لجواز الصلاة
في المقابر ولا منعها بل المراد
منه الحث على الصلاة في البيت
فان المارق لا يصلح ان يكون في بيوتهم
وكأنه قال لا تكونوا كالقبر في
القبور حيث انقطع عنهم
الاعمال وارتفعت التكاليف
ولو اريد ما ناوله البخاري لقول
المقابر واجب بأنه قد ورد في مسلم
من حديث أبي هريرة باللفظ المقابر
وتعقب بأنه كيف يقال حديث
برويه غيره بأنه مطابق لما ترجم له
ولا يخفى فساد هذا التعقب لما
عرفت من عادة البخاري انه يشير
الى ما لم يكن على شرطه وأي
شرح في ذلك اذا عرف ذلك من
عادة المصنف اذا لامشاحة في
الاصطلاح قال في الفتح قوله باب
كراهة الصلاة في المقابر استنبط
البخاري من قوله في الحديث
ولا تتخذوها قبورا أن القبور

• (باب ما يستدل به على تفسير آله المـ الى عليهم)

(عن أبي حميد الساعدي انهم قالوا يا رسول الله كيف نصلي عليك قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى أزواجه وذريته كما صليت على آل ابراهيم وبارك على محمد وأزواجه وذريته كما باركت على آل ابراهيم انك حميد مجيد متفق عليه) الحديث اخرج به طائفة من العلماء على أن آلهم الأزواج والذرية ووجهه انه أقام الأزواج والذرية مقام آل محمد في سائر الروايات المتقدمة واستدلوا على ذلك بقوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا الان ما قبل الآية وبعدها في الزوجات فاشعر ذلك بارادتهن وأشهر من ذلك كبر المخاطبين بها بارادة غيرهن وبين هذا الحديث وحديث أبي هريرة الاتي من هم المرادون بالآية وبسائر الاحاديث التي أجعل فيها آلهم ولكنه يشكل على هذا امتناعه صلى الله عليه وسلم من ادخال ام سلمة تحت الكساء بعد سؤالها ذلك وقوله صلى الله عليه وسلم عند نزول هذه الآية مشيرا الى علي وفاطمة والحسن والحسين اللهم ان هؤلاء أهل بيتي بعد ان هؤلاء بالكساء وقيل ان آلهم الذين حرمت عليهم الصدقة وهم بنو هاشم ومن أهل هذا القول الامام يحيى واستدل القائل بذلك بان زيدا بن أرقم قدس آلهم وبين انهم آل علي وآل جعفر وآل عقيل وآل العباس كما في صحيح مسلم والاصحاب أعرف بمراده صلى الله عليه وسلم فيكون تفسيره قرينة على التبيين وقيل انهم بنو هاشم وبنو المطلب والذات ذهاب الشافعي وقيل فاطمة وعلي والحسن وأولادهم والى ذلك ذهب جمهور أهل البيت واستدلوا بحديث الكساء الثابت في صحيح مسلم وغيره وقوله صلى الله عليه وسلم فيه اللهم ان هؤلاء أهل بيتي مشيرا اليهم ولكنه يقال ان كان هذا التركيب يدل على الحصر باعتبار المقام أو غيره فغاية ما فيه اخراج من عداهم فهو وهم والاحاديث الدالة على انهم أمهم منهم كما ورد في بنو هاشم وفي الزوجات مخصوصة بمنطوقها العموم وهذا المفهوم واقتضاه صلى الله عليه وسلم على تعيين البهت عند نزول الآية لا يتأني اختياره بعد ذلك بالزيادة لان الاقتصاد ربما كان لازمة لانه من أو قبل العلم بان آلهم من المعينين ثم يقال اذا كانت هذه الصيغة تقتضي الحصر فما الدليل على دخول أولاد الجليل بالكساء في آلهم مع ان مفهوم هذا الحصر يخرجهم فان كان ادخالهم بمخصص وهو التفسير بالذرية وذريته صلى الله عليه وسلم أولاد فاطمة فما الفرق بين مخصص ومخصص وقيل ان آلهم القرابة من غير تقييد والى ذلك ذهب جماعة من أهل العلم وقيل هم الامة جميعا قال النووي في شرح مسلم وهو أظهرها قال وهو اختيار الازهرى وغيره من المحققين اه واليه ذهب نشوان الحيزي امام اللغة ومن شعره في ذلك آل النبي هم اتباع ملته • من الاعاجم والسودان والعرب

٢٤ نيل في ليست محلا للعبادة فتكون الصلاة بهم امكروهة وكأنه أشار الى ما رواه أبو داود والترمذي في ذلك عما ليس على شرطه وهو حديث أبي سعيد مرفوعا الارض كلها مسجد الا المقبرة والحمام ورجاله ثقات وقال في الفتح أيضا وقد نازع الاسماعيل المصنف أيضا في هذه الترجمة فقال الحديث دال على كراهة الصلاة في القبور قلت قد ورد بلفظ المقابر

كما رواه مسلم من حديث أبي هريرة بافظ لا تتخذوا بيوتكم مة أبر وقال ابن التين تأوله البخاري على كراهة الصلاة في المقابر وتأوله
بجاعة على أنه انما فيه الذنب الى الصلاة الى البيوت اذا الموق لا يصلون في بيوتهم وهي القبور قال فاما جواز الصلاة في المقابر أو
المنع منه فليس في الحديث ما يؤخذ منه ذلك ١٨٦ قلت ان اراد انه لا يؤخذ منه بطريق المنطوق فسلم وان ارادني ذلك

مطلقا فلا فقد قدمنا وجه
استنباطه اه فمرفت من كلام
الحافظ رد ما تعقبه القسطلاني
وقد صرحوا بان حمل كلام المكلف
على محمل صحيح أولى من الغائه
ونقل ابن المنذر عن أكثر أهل العلم
انهم استدلووا بهذا الحديث على
ان المقبرة ليست بموضع الصلاة
وفي هذا الحديث الحديث
والاخبار بالافراد والعنة
وأخرجه مسلم وابن ماجه (عن
عائشة وابن عباس رضي الله
عنهما ما قال الماتزل) الموت (برسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم)
حذف الفاعل لا علم به ولا يذر
نزل مبنيا للمفعول (طقق) أي
جعل (يطرح خبيصة) أي كبعاله
اعلام (له على وجهه) الشريف
(فاذا اغتم بها) بالغين المججمة أي
تسحق بالخبيصة وأخذتة من
شدة الحر (كشفها عن وجهه)
المبارك (فقال وهو كذلك) أي
في حالة الطرح والمكشف (العنة
الله على اليهود والنصارى) وكانه
سئل ما سبب لعنهم فقال (اتخذوا
قبور انبيائهم مساجد) وكانه
قيل للراوى ما حكمه ذكر ذلك في
ذلك الوقت فقال (يحذر) أمته
أن يصنعوا بقبره مثل (ما صنعوا)
أي اليهود والنصارى بقبور

للم يكن آل له الاقرباته • صلى المصلى على الطاغى أبي الهب
وبدل على ذلك أيضا قول عبد المطلب من آيات

وانصر على آل الصليب وعابديه اليوم آلت

والمراد بال الصليب اتباعه ومن الادلته على ذلك قول الله تعالى أدخلوا آل فرعون أشد
العذاب لان المراد بال اتباعه واحتج بهذا القول بما أخرجه الطبراني ان النبي صلى الله
عليه وسلم لما سئل عن الآل قال آل محمد كل تقى وروى هذا من حديث علي ومن حديث
أنس وفي أسانيدهم ما قال ويؤيد ذلك معنى الآل لغة فأنهم كما قال في القاموس أهل
الرجل واتباعه ولا ينافي هذا اقتصاره صلى الله عليه وسلم على البعض منهم في بعض
الحالات كما تقدم وكما في حديث مسلم في الاضحية اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة
محمد فإنه لا شك ان القرابة أخص الآل فخصيصهم بالذكور بما كان لازيا لا يشاركهم فيها
غيرهم كما عرفت وتسميتهم بالامة لا ينافي تسميتهم بالآل وعطف التسمية على شائع ذائع كتابا
وسنة ولغة على ان حديث أبي هريرة المذكور آخر هذا الباب فيه عطف أهل بيته على
ذريته فاذا كان مجرد العطف يدل على التغير مطلقا لزم أن تكون ذريته خارجة عن أهل
بيته والجواب الجواب ولكن ههنا مانع من حمل آله على جميع الامة وهو حديث انه
تارك فيكم ما ان تمسكتكم به لى نضلوا الكتاب الله وعترتي الحديث وهو في صحيح مسلم وغيره فإنه
لو كان آله جميع الامة لكان المأمور بالقسك والامر المتمسك به شيئا واحدا وهو باطل
(وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من مره أن يكال بالمكيال الاوى اذا صلى

عليه ما أهل البيت فليقل اللهم صل على محمد النبي وارواجه امهات المؤمنين وذريته وأهل
بيته كما صليت على آل ابراهيم انك حميد مجيد رواه أبو داود) الحديث سكنت عنه أبو داود
والمنذرى وهو من طريق أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي عن الجهم عن أبي هريرة
عنه صلى الله عليه وسلم وقد اختلف فيه على أبي جعفر وأخرجه النسائي في مسنده على من
طريق عمرو بن عاصم عن حبان بن يسار السكلاحي عن عبد الرحمن بن طلحة الخزاعي عن
أبي جعفر عن محمد بن الحنفية عن أبيه علي عن النبي صلى الله عليه وسلم بافظ حديث أبي
هريرة وقد اختلف فيه على أبي جعفر وعلى حبان بن يسار الحديث استدله القائلون
بان الزوجات من الآل والقائلون ان الذرية من الآل وهو أدل على ذلك من الحديث
الاول لذكر الآل فيه مجعلا ومبيننا قوله بالمكيال بكسر الميم وهو ما يكال به وفيه دليل على
ان هذه الصلاة أعظم أجر من غيرها وأفرقوا بقوله أهل البيت لانهم فيه النصب على
الاختصاص ويجوز ابد الهمن ضمير علمينا قوله فليقل اللهم صل على محمد قال الاسنوى قد
اشتهر زيادة سبنا قبل محمد عند أكثر المصلين وفي كون ذلك أفضل نظر اه وقد روى

انبيائهم والحكمة فيه انه ربما يصير بالتدريج شيئا بعبادة الاربثان فله القسطلاني وقد وقع في هذه الازمان ما حذر عن
الامة عنه فهذا الخبر من معجزات النبي صلى الله عليه وآله وسلم لظهور الذي قد كان يخافه وقد شاهدنا من ذلك في المدينة المنورة
على صاحبها أفضل الصلاة والتحية ما ليس بنقص ولا يستوى على مرض الاسلام فاناقه واذا اليه باجمعون الى ابن ذهاب

الشيطان به قول هؤلاء الجهلاء وفي الحديث دلالة مريحة على النهي عن اتخاذ القبور مساجد والزبر الشديدة عنه وكان
البخاري أراد أن يبين أن فعل ذلك مذموم سواء كان مع تصوير أم لا ولا يقال ليس للنصارى إلا نبي واحد وليس له قبر لانه يقول بان
الجمع بازاء الجهم ومع من اليهود والنصارى فان اليهود هم أنبياء والمراد ١٨٧ الانبياء وكبار اتباعهم فاكفى بذلك الانبياء

وفي مسلم ما يؤيد ذلك حيث قال
في طريق جنس ديب كانوا يقضون
قبور انبيائهم وصالحهم مساجد
وانه كان فيهم انبياء أيضا لكنهم
غير مسلمين كالخواريين ومريم
في قول أو الغمير راجع الى اليهود
فقط أو المراد من أمر وبالابيان
هم م كنوح وابراهيم وغيرهما

ورواة هذا الحديث ما بين حصي
ومدني وفيه رواية صحابي وصحابة
والحديث والاخبار والعنعنة
وأخرجه البخاري في اللباس
والمغازي وذكر بن اسرئيل
ومسلم والقاسي في الصلاة (عن
عائشة رضي الله عنها أن وايدة)
بفتح الواو أي أمة (كانت سوداء)
وهي في الاصل المولودة ساعة تولد
قاله ابن سيده ثم أطلق على الأمة
وان كانت كبيرة (الحى من العرب
فاعتقوها فكانت معهم قالت)
أي الوايدة (فخرجت صبية لهم)
أي هؤلاء الحى وكانت الصبية
عروسا فدخلت مغتسها قال في
الفتح لم أقف على اسمها ولا على
اسم القبيلة التي كانت لها - م ولا
على اسم الصبية صاحبة الوشاح
هـ وكان (عليها وشاح أحمر من
سبور) جمع سبور وهو ما يتقدم
الجلد وقال الجوهرى الوشاح
يخرج عرضا من أديم ويرصع
بالجواهر وتشده المرأة بغير عاتقها وكشها وقال السامسي حيطان من أوائل تخالف بينهما وتوشح به المرأة وقال الداودي
قوب كابرأ ونحوه وعن الفارسي لا يسمى وشاحا حتى يكون من ظلمة بل أو وودع هـ وقولها في الحديث من سبور يدل على
أنه كان من جلد وقولها بعد الخب بته لهما لا يتنى كونه من صمغ أو لؤلؤ على حرة الجلد يصير كاللحم السمين (قالت) عائشة

عن ابن عبد السلام انه جعل من باب سلوك الأدب وهو مبنى على ان سلوك طريق الأدب
أحب من الامتنال ويؤيده حديث أبي بكر حين أمره صلى الله عليه وسلم ان يثبت مكانه
فلا يمتثل وقال ما كان لابن أبي خفاقة ان يتقدم بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم
وكذلك امتناع على من نحو اسم النبي صلى الله عليه وسلم من العصفرة في صلح الحديبية
بعد أن أمره بذلك وقال لا أمحو اسمك أبدا وكلا الحديثين في الصحيح فتقريره صلى الله عليه
وسلم لهما على الامتناع من امتثال الأمر تأديبا مشعرا بولويته

• (باب ما يدعوه في آخر الصلاة) •

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا فرغ أحدكم من التشهد
الآخر فليتعوذ بالله من أربع من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة المحيا والممات
ومن شر المسيح الدجال رواه الجماعة الا البخاري والترمذي وعن عائشة ان النبي صلى الله
عليه وسلم كان يدعوى في الصلاة اللهم انى أعوذ بك من عذاب القبر وأعوذ بك من فتنة
المسيح الدجال وأعوذ بك من فتنة المحيا وفتنة الممات اللهم انى أعوذ بك من المغرم والمأثم
رواه الجماعة الا ابن ماجه) قوله اذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير فيه تعيين محل هذه
الاستعاذة بعد التشهد الأخير وهو مقيد وحديث عائشة مطلق فيكمل عليه وهو يرد
ما ذهب اليه ابن حزم من وجوبه في التشهد الأول وما ورد من الاذن للمصلي بالدعاء بما شاء
بعد التشهد ليكون بعد هذه الاستعاذة لقوله اذا فرغ قول فليتعوذ واستدل بهذا الأمر
على وجوب الاستعاذة وقد ذهب الى ذلك بعض الظاهريين وروى عن طاوس وقداحى
بعضهم الاجماع على الندب وهو لا يتم مع مخالفة من تقدم والحق الوجوب ان علم تأخر هذا
الأمر عن حديث المدنى لمسا عوفنا في شرحه قوله من أربع ينبغي أن يراعى على هذه
الأربع التعوذ من المغرم والمأثم كورين في حديث عائشة قوله ومن عذاب القبر
فيه رد على المنكرين لذلك من المعتزلة والحاديث في هذا الباب متواترة قوله ومن فتنة
المحيا والممات قال ابن دقيق العيد فتنة المحيا ما يعرض للانسان مدة حياته من الافتتان
بالدنيا والشهوات والجهالات واعظمها والعياذ بالله أمر الخائفة عند الموت وفتنة الممات
يجوز أن يراد بها الفتنة عند الموت أضيفت اليه لقربها منه ويكون المراد على هذا
بفتنة المحيا ما قبل ذلك ويجوز أن يراد بها فتنة القبر وقد صح انهم يفتنون في قبورهم وقيل
أراد به فتنة المحيا ابتلاء مع زوال الصبر وفتنة الممات السؤال في القبر مع الحيرة كذا
في الفتح قوله ومن شر المسيح الدجال قال أبو داود وفي السنن المسيح منقذ الدجال ونخفف
عيسى ونقل العزيرى عن خلف بن عامر ان المسيح بالتشديد والتخفيف واحد ويقال

(فوضعت) أي الوشاح (أو وقع منها) شك الراوي (قرت به) أي بالوشاح (حداية) تصغير حدأة (وهو ملقى) أي مرمى (لحسبته)
(لحسبته) لأنه كان من جلد أو جود عليه اللؤلؤ (نخطفته) بكسر الطاء على الفصحى (قالت فاقسوه) أي طلبوه وسألوا عنه (فلم
يجدوه) قالت فاتم مولى به قالت عائشة ١٨٨ (فطنوا بقتلهم) حتى (فتشوا قبورها) بضم القاف أي فرجها وعبير بضمير

قد جال ويقال لعيسى وأنه لا فرق بينه ما قال الجوهري في الصحاح من قاله بالتخفيف
فلما صعد الأرض ومن قاله بالتشديد فليكونه مسح العين قال الحافظ وحكي عن بعضهم
بالهاء المبهمة في الدجال ونسب قائله إلى التخصيف قال في القاموس والمسح عيسى بن
مريم صلوات الله عليه لم يكن له قال وذكر في اشتقاقه خمسة قولاً في شرح مشارف
الأنوار وغيره والدجال أشوم اه قوله من المغرم والمائم في البخاري بتقديم المائم على
المغرم والمغرم الذين يقال غرم بكسر الراء أي إذا قيل المراد به ما يستدان بها لا يجوز أو
فيم يجوز ثم يجوز من أدائه ويحتمل أن يراد به ما هو أهم من ذلك وقد استعاض صلى الله عليه
وسلم من غابة الدين وفي البخاري أنه قال له صلى الله عليه وسلم قائل ما أكثر ما تستعين من
المغرم فقال إن الرجل إذا غرم حدث فكذب ووعد فأخلف

• (باب جامع أدعية مخصوص عليها في الصلاة) •

(من أبي بكر الصديق رضي الله عنه) أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علمني دعاء
أدعوه في صلاتي قال قل اللهم اني ظلت نفسي ظليماً كثيراً ولا يغفر الذنوب الا أنت فاغفر
لي مغفرة من عندك وارحمني انك أنت الغفور الرحيم متفق عليه) قوله ظلت نفسي قال
في الفقه أي بعبادة ما يوجب العقوبة أو ينقص الحظ وفيه ان الإنسان لا يعزى عن
نعمه ولو كان صدقاً بقوله كثير اروي بالثاء المثلثة وبالباء الموحدة قال النووي ينبغي أن
يجمع بينهما فيقول كثيراً كبيراً قال الشيخ عز الدين بن جماعة ينبغي أن يجمع بين الرويتين
فدأى مرة بالثاء ومرة بالموحدة فإذا أتى بالها ممرتين فقد نطق بما نطق به النبي صلى
الله عليه وسلم يميناً وإذا أتى بما ذكره النووي لم يكن آتياً بالسنة لأن النبي صلى الله عليه
وسلم لم ينطق به كذلك اه قوله ولا يغفر الذنوب الا أنت قال الحافظ فيه إقرار بالوحدانية
واستحلاب للمغفرة وهو كتوله والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله
فاستغفروا لذنوبهم ومن يغفر الذنوب لا الله فأتى على المستغفرين وفي ضمن ثناؤه
بالاستغفار لوح بالامر به كما قيل ان كل شيء أتى الله على فاعله فهو أمر به وكل شيء ذم فاعله
فهو ناه عنه قوله مغفرة من عندك قال الطبري ذكر التنكير يدل على أن المطلوب مغفران
عظيم لا يدرك كنهه ووصفه بكونه من عند الله سبحانه وتعالى مراد بذلك التعظيم لأن الذي
يكون من عند الله لا يحيط به وصف وقال ابن دقيق العيد يحتمل وجهين أحدهما الإشارة
إلى التوحيد المذكور كانه قال لا يفعل هذا الا أنت فافعله أنت والثاني وهو أحسن أنه
أشار إلى طلب مغفرة من فضلهم لا يقتضيه سبب من العبد من عمل حسن ولا غيره وبهذا
الثاني جزم ابن الجوزي قوله انك أنت الغفور الرحيم قال الحافظ هما صفتان ذكرنا

الغفيرة لأنه من كلام عائشة والا
فتعطف السبب أن تقول قبلي
كما عند البخاري في أيام الجاهلية
أو هو من كلام الوليدة على
طريقة الالتيان والتبريد كأنها
بردت من ندمها فخصوا وأخبرت
عنهم قالت والله اني اقسمه بهم
وإذا ثبت في دلائله فدعوت الله
أن يرتقي (اذمرت الحداية) وهم
ينظرون (فالقته) قالت فوق
بينهم قالت فقلت هذا الذي
اتهموني به زعمهم) أني أخذته
(وأنامنه بريئة وهو ذاهو)
حاضر (قالت عائشة فجاءت) أي
المرأة (الحرة) ول الله صلى الله
عليه وآله (وسلم فاسأت) قالت
عائشة (فكأنت) أي المرأة وفي
رواية الكشي هي فكان (أها)
نبيها) بكسر الهمزة خيعة من
صوف أو وبر (في المسجد النبوي
(أو حنتر) بها مكسورة بيت
صغير وفيه بيت من لا مسكر له
في المسجد سواء كان رجلاً أو
امراً عند أمن الفتنة وباحة
الاستقلال فيه بالجملة ونحوها
(قالت) عائشة (فكأنت) أي
المرأة (تأنيق قصدي عندى
قالت) عائشة (فلا تجلس عندى
بجاء الا قالت) ويوم الوشاح من
تعاقيب ربنا) جمع أهوية قال
الزركشي كان سيده لا واحد له من لفظه ومعناه بجاء قال الامام عبيد بن حماد وهو في الصحاح لكن لا يرى لا يجعل خفا

بمعناه بجاء قال الامام عبيد بن حماد وهو في الصحاح لكن لا يرى لا يجعل خفا
بمعناه بجاء قال الامام عبيد بن حماد وهو في الصحاح لكن لا يرى لا يجعل خفا
بمعناه بجاء قال الامام عبيد بن حماد وهو في الصحاح لكن لا يرى لا يجعل خفا
بمعناه بجاء قال الامام عبيد بن حماد وهو في الصحاح لكن لا يرى لا يجعل خفا

البيت المذكور القبض في الجزء الثاني وهو حذف الخامس الساكن في ثاني جزء من حيثية فان اشبهت حركة الحامن الوشاح صار
سالمًا أو قلت ويوم وشاح بالتخوين بعد حذف التعريف صار القبض في أول جزء البيت وهو أخف من الأول واستعمال
القبض في الجزء الثاني وكذا السادس في أشعار العرب كثير جدا نادر في أشعار ١٨٩ المولدين وهو عند الخليل بن أحمد

أصلح من الكف ولا يجوز عندهم
الجمع بين الكف وهو حذف
السابع الساكن وبين القبض
بل يشترط ان يتعاقبا وانما
أوردت هذا القدر هتالان

الطبع السليم يتقرر من القبض
المذكور وفي الحديث اباحة

الخروج من البلد الذي يحصل
للمرء فيه المحنة وأعله يتحول الى

ما هو خير له كما وقع لهذه المرأة
وفيه فضل الهجرة من دار الكفر

وأجابه دعوة المظلوم ولو كان
كافرا لان في السياق ان اسلامها

كان بعد قدومها المدينة والله
أعلم (قالت عائشة) رضى الله عنها

(نقلت لها) اي للمرأة (ماشأئك
لا تتعبدن معي مقعدا الا قلت

هذا) البيت (قال لحدثني بهذا
الحديث) المتضمن للقصة المذكورة

(عن سهل بن سعد رضى الله عنه)
هو ابن مالك الانصاري (قال جاء

رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) بنت (فاطمة فلم يجد

عليها) ابن عمه ابن أبي طالب (في
البيت فقال) لها (ابن ابن عمك)

ولم يقل أين زوجك ولا ابن عم
أبيك استعطفها فإلها على نذكر

القراءة القرآنية بينهما لانه فهم
انه جرى بينهما شيء (قالت) اي

فاطمة رضى الله عنها (كان يفيق
بينه وبين غاضبي) من باب المفاعلة الموضوع لمشاركة اثنين (مخرج فلم يقل عندى) بفتح الهمزة وكسر القاف مضارع من

القبول وهو نوم نصف النهار (نقل رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم) لانسان انظر أين هو) وعند الطبراني قاضي انسا نامعه

قال الحافظ ابن حجر يظهر لي انه سهل بن أبي الحديث لانه لم يذكر انه كان معه غيره ولا ينافي ما وقع عنده في الادب فقال النبي

حقا الكلام على جهة المقابلة لما تقدم فانغفور مقابل لقوله اغفر لي والرسيم مقابل لقوله
ارحمي وهي مقابلة مرتبة والحديث يدل على مشروعية هذا الدعاء في الصلاة ولم يصرح
بجعله قال ابن دقيق العيد والاولى أن يكون في أحد موطنين السجود أو التشميد لانه
أمر فيه بالدعاء وقد أشار انصاري الى محله فأورد في باب الدعاء قبل السلام قال في الفتح
وفي الحديث من الفوائد استحباب تعليم من العالم خصوص ما في الدعوات

المطلوب فيها جوامع الكلام (وعن عبيد بن القهقاع قال رمق رجل رسول الله صلى الله

عليه وسلم وهو يصلي بفعله يقول في صلاته اللهم اغفر لي ذنبي ووسع لي ذنبي وبارك لي فيما

رزقني رواء أحمد) عبيد بن القهقاع ويقال حميد بن القهقاع لا يعرف حاله والراوي عنه
أبو مسعود الجري لا يعرف حاله وقد اختلف فيه على شعبة قال ابن حجر في المنفعة وله

شاهد من حديث أبي موسى في الدعاء للطبراني وأبو مسعود الجري هو سعيد بن اباس
ثقة اخرج له الجماعة فلا وجه لقول من قال لا يعرف حاله والحديث فيه مشروعية الدعاء

بهذه الكلمات في مطلق الصلاة من غير تقييد بعمل منها مخصوص وجهالة الراوي عنه
صلى الله عليه وسلم لا تنص لان جهالة الصحابي مغتفرة كما ذهب الى ذلك الجمهور ودلت عليه

الادلة وقد ذكرت الادلة على ذلك في الرسالة التي سميتها القول المنبول في رد رواية الجمهور
من غير صحابة الرسول قوله رمق رجل الرمح اللعظ الخفيف كافي القاموس (وعن شداد

ابن أوس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في صلاته اللهم اني أسألك
الثبات في الامر والعزيمة على الرشد وأسألك شكر نعمتك وحسن عبادتك وأسألك قلبا

سليما ولسانا صادقا وأسألك من خير ما تعلم وأعوذ بك من شر ما تعلم واستغفر لك لما تعلم
رواه النسائي) الحديث رجال اسناده ثقات وقد ذكره في الجامع عند أدعية الاستغارة بلفظ

عن رجل من بني حنظلة قال سمعت شداد بن أوس فقال الأعمش ما كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يعلمنا قول اذا روينا أمرا فذكره وزاد انك أنت علام العيوب أخرجه

الترمذي وزاد في حديث آخر بعناه اذا روي الى فراشه ولم يذكرفيه اذا روينا أمرا
وقد أخرجه النسائي في اليوم والليلة ولم يذكرفيه في الصلاة وأما صاحب التيسير فساقه

باللفظ الذي ذكره المصنف قوله كان يقول في صلاته هذا الدعاء ورد مطلقا في الصلاة غير
مقيد بمكان مخصوص قوله الثبات في الامر سؤال الثبات في الامر من جوامع الكلام

النبوية لان من ثبته الله في امورهم عن الوقوع في الموبقات ولم يصدر منه أمر على
خلاف ما رضاء الله قوله والعزيمة على الرشدهي تكون بمعنى ارادة الفعل وبمعنى الجسد

في طلبه والمناسب هنا هو الثاني قوله قلبا سليما أي غيبه عليل بكسر المعصية ولا مريض

وبينه وبين غاضبي) من باب المفاعلة الموضوع لمشاركة اثنين (مخرج فلم يقل عندى) بفتح الهمزة وكسر القاف مضارع من

القبول وهو نوم نصف النهار (نقل رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم) لانسان انظر أين هو) وعند الطبراني قاضي انسا نامعه

قال الحافظ ابن حجر يظهر لي انه سهل بن أبي الحديث لانه لم يذكر انه كان معه غيره ولا ينافي ما وقع عنده في الادب فقال النبي

صلى الله عليه وآله وسلم لقاطمة ابن ابن علق قالت في المسجد لانه يحتمل أن يكون المراد من قوله انظر أين هو المكان المخصوص من المسجد (بخاء) ذلك الانسان (فقال يا رسول الله هو في المسجد رافد) وهذا يدل على اباحة الرقود فيه لمن لا مسكن له لكن يمكن أن يفرق بين نوم الليل وبين قبولة ١٩٠ التمار (بخاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) الى المسجد ورآه (وهو

مضطجع قد سقط رداؤه عن شقه) بكسر الشين اى جاتيه (واما به تراب فجعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحسبه عنه ويقول قم) يا (أبا تراب قم) يا (أبا تراب) يحذف حرف النداء المقدر واستنبط منه الملاحظة بالاصحاء ونوم في الفقراء في المسجد وغير ذلك من وجوه الانتفاعات المباحة وجواز التكنية بغير الولد وجواز القائلة في المسجد ومحارضة الغضب بما لا يغضب منه بل يحصل به تأنيسه ولا يجزأرى في الادب انه كان يفرح اذا دعى بذلك وفيه دخول ابوالدبب ابنته بغير اذن زوجها بحيث يعلم رضاه وآله لا بأس بأداء المنكبين في غير الصلاة ورواه الاربعة مديون الاشيج البخارى فبطنى وفيه الحديث والعنونة وأخرجه البخارى في الاستئذان وفي فضل على ومسلم في الفضائل (عن ابي قتادة) الحارث بن ربي (السلى) بفحصتين وفي آخره ميم لانه من الانصار نسبة الى سلة بالكسبر المتوفى بالمدينة سنة أربع وخمسين (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا دخل أحدكم المسجد أى وهو متوضئ (فايركع) أى فليصل نمبا من

بالاشتغال على الغل والانطواء على الاحن قوله من خير ما تعلم هو سؤال نبيه الامور على الاطلاق لان علمه جل جلاله محيط بجميع الاشياء وكذلك التعمود من شر ما يعلم والاستغفار لما يعلم فكانه قال أسألت من خير كل شئ وأعوذ بك من شر كل شئ واستغفرك اسئل ذنب (وعن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في سجوده اللهم اغفر لى ذنبي كله دقه وجله وأوله وآخره وعلانيته وسره رواه مسلم وأبو داود) قوله ذنبي كله استدل به على جواز نسبة الذنب اليه صلى الله عليه وسلم وقد اختلف الناس في ذلك على أقوال مذكورة في الاصول أحدها أن الانبياء كلهم معصومون من الكبائر والصغائر وهذا هو اللائق بشرهم لولا مخالفتهم لاهل القرآن والسنة المشهورة بان لهم ذنوبا **قوله** دقه وجله بكسر أولهما أى قلبه وكثيره **قوله** وأوله وآخره هو من عطف الخاص على العام **قوله** وعلانيته وسره هو كذلك قال النووي فيه تكثير الاناط الداه وتوكيده وان أغنى بعضهم عن بعض (وعن عمار بن ياسر انه صلى صلاة فاجوز ميم افانكروا ذلك فقال ألم أتم الركوع والسجود فقالوا بلى قال اما انى دعوت فيها بدءا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يدعوه اللهم بعلم الغيب وقد ترك على الخلق أحق ما علمت الحياة خير الى وتوفى اذا كانت الوفاة خيرا الى أسألت خديتك في الغيب والشهادة وكلية الحق في الغضب والرصاص والقصد في الفقر والغنى ولدا النظر الى وجهك والشوق الى لقاءك وأعوذ بك من ذرأه مضرة ومن فتنه مضلة اللهم زيننا بزيينة الايمان واجعلنا هداة مهتدين رواه أحمد والنسائي) الحديث رجال اسنادهم ثقات وساقه باسناد آخر فهو هذا اللفظ واسناده في سنن النسائي هكذا أخبرنا يحيى بن حبيب بن عربى قال حدثنا جاد قال حدثنا عطام بن السائب عن أبيه قال صلى عمار فذكره في اسناده عطام بن السائب وقد اختلط وأخرج له البخارى مقر وناياخرو بقبه رجاله ثقات والذهباء هو السائب بن مالك الكوفي وثقة العجلي **قوله** فاجوز فيها العلم لم يصاحب هذا اليجاز تمام الصلاة على الصفة التى عهدوا عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم والالم يمكن للانكار عليه وجه فقد ثبت من حديث أنس في مسلم وغيره انه قال ما صليت خلف أحد أجز صلاة من رسول الله صلى الله عليه وسلم في تمام **قوله** فانكروا ذلك عليه فيه جواز الانكار على من أخف الصلاة من دون استكمال **قوله** ألم أتم الركوع والسجود فيه اشعار بأنه لم يتم غيرهما ولذلك أنكروا عليه **قوله** كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعوه به يحتمل انه كان يدعوه في الصلاة ويكون فعل عمار قرينة تدل على ذلك ويحتمل انه كان يدعوه به من غير تقييد بحال الصلاة كما هو الظاهر من الكلام **قوله** يعلم الغيب وقد ترك على الخلق فيه دليل على

باطلاق الجزم وارادة الكل (ركعتين) تحية المسجد هذا العدد لادامه ولم لا كثره باتفاق واختلف في أقله والصحيح جواز اعتباره ولا تنادى هذه السنة باقل من ركعتين واتفق أئمة الفتوى على ان الامر في ذلك للندب ونقل ابن بطال عن أهل الظاهر الوجوب الذى يوجب به ابن حزم عدمه (قبل ان يجلس) تعظيما للبيعة فلا خالف ويجلس هل يشرع له التدارك ليصبح جماعة ياتهم

لا يشرع له التدارك وفيه نظر لما رواه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي ذر أنه دخل المسجد فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم اركعت ركعتين قال لا قال قم فاركعهما ترجم عليه ابن حبان ان التحية لا تقوت بالجلوس وأيده بأنه صلى الله عليه وآله وسلم قال وهو قاعد على المبروم الجمعة اسليك الغطائي لما تقدم قبل ١٩١ أن يصلي قم فاركع ركعتين اذ مقتضاه أنه اذا تركها شرع له فعلها ورواة

هذا الحديث كلهم مديون الاول وفيه التحديث والاخبار والعنينة واخرجه مسلم وابن داود والترمذي والنسائي (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال ان المسجد النبوي (كان على عهد) أي زمان (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) مبنيا باللبن) بفتح اللام وكسر الباء وهو الطوب التي (وسقته الجريد وعنده) بضم العين والميم وبفتحهما (خشب النخل) بفتح الخاء والشين وبضمهما (فلم يزد فيه أبو بكر) الصديق رضي الله عنه أي لم يغير فيه (شيئا) بالزيادة والنقصان (وزاد فيه عمر) بن الخطاب رضي الله عنه في الطول والعرض (ولم يغير في بنيانه بل) بناء على بنيانه في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم باللبن والجريد وأعاد عمده بضمين أو بفتحتين (خشبا) لانها بليت (ثم غيره عثمان) بن عفان (رضي الله عنه) من جهة التوسيع وتغيير الآلات (فزاد فيه زيادة كثيرة) وبني جداره بالحجارة المنقوشة بدل اللبن (والقصة) بفتح القاف

جواز التوسل إليه تعالى بصفات كماله وخصاله جلاله قوله أحبني الى قوله خير الى هذا ثابت في الصحيحين من حديث أنس بلفظ اللهم أحبني ما كانت الحياة خيرا لي وتوفي ما كانت الوفاة خيرا لي وهو يدل على جواز الدعاء به هذا لكن عند نزول الضرر كما وقع التعميد بذلك في حديث أنس المذكور المتفق عليه ولفظه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتقين أحدكم الموت لضرر نزل به فان كان لا بد ممتنيا فليقل اللهم أحبني الى آخره قوله خشيتك في الغيب والشهادة أي في مغيب الناس وحضورهم لان الخشية بين الناس فقط ليست من الخشية لله بل من خشية الناس قوله وكلمة الحق في الغضب والرضا انما جمع بين الحالتين لان الغضب ربما حال بين الانسان وبين الصديق بالحق وكذلك الرضا ربما قاد في بعض الحالات الى المداينة وكنتم كلمة الحق قوله والقصد في الفقر والغنى القصد في كذب اللغة بمعنى استقامة الطريق والاعتدال وبعني ضد الافراط وهو المناسب هنا لان بطر الغنى ربما جر الى الافراط وعدم الصبر على الفقر ربما وقع في التفريط فالقصد فيهما هو الطريقة القوية قوله ولذا النظر الى وجهك فيه متمسك للاشعرية ومن قال بقولهم والمسئلة طوبى له الذليل ومحلها علم الكلام وقد أفرقتها برسالة مطولة سميت بالبغية في الرزية قوله والشوق الى لقاءك انما صلى الله عليه وسلم لانه من موجبات محبة الله لاقامه بعد حديث من أحب لقاء الله أحب لقاء الله ومحبة الله تعالى لذلك من أسباب المغفرة قوله مضرة عما قيد صلى الله عليه وسلم بذلك لان الضرر ربما كانت نافعة آجلا وأعاجلا فلا يليق الاستعاذة منها قوله مضلة وصفها صلى الله عليه وسلم بذلك لان من الفتن ما يكون من أسباب الهداية وهي به هذا الاعتبار مما لا يستعاذ منه قال أهل اللغة الفتنة الامتحان والاختبار (وعن معاذ بن جبل قال لقيني النبي صلى

الله عليه وسلم فقال اني أوصيك بكلمات تقواهن في كل صلاة اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك رواه أحمد والنسائي وأبو داود) الحديث قال الحافظ سنده قوي وذكره المصنف في هذا الباب المشتمل على أدعية الصلاة بناء على ان لفظ الحديث في كل صلاة كما في الكتاب وقدر واد غيره بلفظ دبر كل صلاة وهو هذا أي داود بلفظ في دبر كل صلاة وكذلك رويته من طريق مشايخي مسلسلة بالهبة فلا يكون باعتبار هذه الزيادة من أدعية الصلاة لان دبر الصلاة بعدها الى الاقرب كما سأتى ويحتمل دبر الصلاة آخرها قبل الخروج منها لان دبر الحيوان منه وعليه بعض أئمة الحديث فلعل المصنف أراد ذلك ولكنه يشكك عليه ايراده لادعية مقيدة بذلك في باب الذكر بعد الصلاة كحديث ابن الزبير وحديث المغيرة الآمين قوله اني أوصيك بكلمات تقولهن في رواية أبي داود لا تدهن والنهي أمه التصرع فبذل على وجوب الدعاء بهذه الكلمات وقيل انه نهي

وتشديد الصادق عليه السلام بلفظة أهل الجاهلية قال قصص داره اذا حبسها (وجعل عمده من حجارة منقوشة وسقفة بالساج) بفتح القاف والقاف بلفظ الماضي عطف على جعل وفي رواية باسكان القاف وفتح القاف عطف على عمده والساج ضرب ونوع من الخشب معروف يوقى به من الهند الواحد قساجة قال ابن بطال وغيره هذا يدل على أن السنة في بنيان

المسجد الفيلسوف ترك الغلو في تحسينه فقد كان يهرق كثره الفتح في أيامه وسعة المال عنده لم يغير المسجد عما كان عليه وإنما احتاج إلى تجديد لانه جريد الضل قد فخر في أيامه ثم كان عثمان والمال في زمانه أكثر حسنه بما لا يقتضي الزخرفة ومع ذلك فقد أنكر بعض الصحابة عليه ١٩٢ وأول من زخرف المساجد الوليد بن عبد الملك بن مروان وذلك في أواخر

عصر الصحابة وسكت كثير من أهل العلم عن انكاو ذلك خوفا من الفتنة ورخص في ذلك بعضهم وهو قول أبي حنيفة إذا وقع ذلك على سبيل التعظيم لاه مساجد ولم يقع الصرف على ذلك من بيت المال وقال البدر ابن المنير لما شيد الناس بيوتهم وزخرفوها ناسب أن يصنع ذلك بالأسجد صوفا لها من الاسنة ثمانية وتعب بان المنع ان كان للعت على اتباع السلف في ترك الرفاهية فهو كما قال وان كان تخشية شغل بال المعلى بالزخرفة فلا لبقاء العلة كذا في الفتح قلت تمليل ابن المنير في زخرفة المساجد بما ذكر رد الحديث بالقياس بالناسد الميقى على شفا جرف هار فلا يلتفت اليه ولا يرجع عليه بعد ما ثبت النهي عن الشارع من تشيدها وزخرفتها ورواة هذا الحديث ما بين مصرى ومدنى وفيه رواية الاقران صالح عن نافع لانهما من طبة واحدة وتابى عن تابى والتحديث والاخبار والعنعنة وأخرج أبو داود في الصلاة (عن أبي سعيد الخدري رضى

ارشاد وهو محتاج الى تزيينة ووجه تخصيص الوصية بهذه الكلمات انها مشتهرة على جميع خير الدنيا والآخرة (وعن عائشة انما افادت النبي صلى الله عليه وسلم من مضجعهما المسمية بيدها فوقعت عليه وهو ساجد وهو يقول رب اعط نفسي تقواها زكاه أنت خير من زكاه أنت وليها ومولاها رواه أحمد) الحديث أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث عائشة بلفظ فقدت رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فلمست المسجد فاذا هو ساجد وقدماه منصوبتان وهو يقول الى أعوذ بربك من مضطك وأعوذ بما فاتك من عقوبتك وأعوذ بك منك لأحصى ثناء عليك أنت كما أئنت على نفسك فيمكن أن يكون اللفظ الذي ذكره أحمد من أحد روايات هذا الحديث ويمكن أن يكون حديثا مستقلا ويحمل ذلك على تعدد الواقعة قوله أعط نفسي تقواها أى اجعلها متقية سامعة مطيعة قوله زكاه أى اجعلها زاكاة كناية عن فضلت به عليهما من التقوى وخصال الخير قوله أنت وليها أى متولى أمورهما ولاها أى مالهما والحديث يدل على مشروعية الدعاء في السجود وقد تقدم الكلام على ذلك (وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى فجعل يقول في صلاته أوفى سجدته اللهم اجعل في قلبي نورا وفي سمعي نورا وفي بصري نورا وعن عيسى بن نورا وعن ثمالى نورا وامامى نورا وخلقى نورا وفوقى نورا وتحتى نورا واجعل لى نورا أو قال واجعل لى نوراً مختصراً من مسلم) الحديث ذكره مسلم في صحيحه مطولاً ومختصراً بطرق متعددة وألفاظ مختلفة وجميع الروايات مقيدة بصلاة الليل قوله في صلاته أوفى سجدته هذا الشك وقع في رواية محمد بن بشار عن محمد بن جعفر عن شعبة عن سالم بن كهيل عن كريب عن ابن عباس وفي رواية في مسلم نخرج الى الصلاة وهو يقول الحديث وفي رواية له وكان في دعائه اللهم اجعل الخ من غير تقييد بهال الصلاة ولا بهال الخروج قوله اجعل في قلبي نورا الى آخر الحديث قال النووي قال العلماء سال النور في اعضائه وجهاته والمراد بيان الحق وضياؤه والهداية اليه فسال النور في جميع اعضائه وجسمه وتصرفاته وقلبه وحواله وجملة وفي جهاته الست حتى لا يربغ شئ فيها عنه

• (باب الخروج من الصلاة بالسلام) •

(عن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى يباض خده رواه الثلاثة وصححه الترمذى وعن عامر بن سعد عن أبيه قال كنت أرى النبي صلى الله عليه وسلم يسلم عن يمينه وعن يساره حتى يرى يباض خده رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه) الحديث الاول

الله عنه انه كان يحدث يومئذ حتى أتى ذكر بناء المسجد النبوى (فقال) أبو سعيد (كأنهم لبننة لبننة) الطوبى أخرجه النخعي (وعمر) هو ابن ياسر يحمل (لبقنيز لبننين) ذكرهما امرئيزك لبننة وزاد في جامع ابنه عنه وابنة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (فراه النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم فجعل ينفخ في التراب عنه) زاد البصري في الجهاد عن رأسه وكذا المسلم وفيه

أكرام العامل في سبيل الله والاحسان اليه بالفعل والقول (ويقول) في تلك الحالة (ويج عمار) بالاضافة كلمة رجلة لمن وقع في
هلكة لا يستحقها كما كان ويل كلمة تقمة لمن يستحقها (يدعوهم) أي القننة الباغية وهم أصحاب معاوية رضي الله عنه الذين قتلوه
في وقعة صفين (الى) سبب (الجنة) وهو طاعة علي بن أبي طالب رضي الله عنه ١٩٣ الامام الواجب الطاعة انذاك (و) هم

(يدعونه الى) سبب (النار) لكنهم
معدزون للتأويل الذي ظهر لهم
لانهم كانوا مجتهدين طائفتين منهم
يدعونه الى الجنة وان كان في نفس
الامر بخلاف ذلك فلا يلزم عليهم
في اتباع ظنونهم فان المجتهد اذا
أصاب فله أجران واذا أخطأ فله
أجر واحد الضمير عليهم وهم
غير مذكورين صريحا لكن
وقع في رواية ابن السكن وكريمة
وغيرهما ويصح عمار قتله القننة
الباغية والقننة هم أهل الشام
وهذه الزيادة حذفها البخاري
لنكتته وهي ان أباسعيد الخدري
رضي الله عنه لم يسمعها من النبي
صلى الله عليه وآله وسلم كما بين
ذلك في رواية البزار ولفظه قال
أبو سعيد فحدثني أصحابي ولم
أسمعه من النبي صلى الله عليه
وآله وسلم انه قال يا ابن سمية
تقتلك القننة الباغية واسناده
على شرط مسلم لا البخاري فلذا
اقتصر البخاري على القدر الذي
سمعه أبو سعيد من الرسول صلى
الله عليه وآله وسلم دون غيره
وهذا دل على دقة فهم البخاري
وفقهه وتبحره في الاطلاع على
علل الاحاديث (قال يقول عمار
أعوذ بالله من القنن) واستنبط
من هذا استحباب الاستعاذة

آخرجه أيضا الدارقطني وابن حبان وله الفاظ وأصله في صحيح مسلم قال العقيلي
والاسانيد صحاح ثابتة في حديث ابن مسعود في تسليمتين ولا يصح في تسليمة واحدة
والحديث الثاني أخرجه أيضا البزار والدارقطني وابن حبان قال البزار روى عن سعد
من غير وجه وفي الباب أحاديث فيما ذكر التسليمتين منها عن عمار عند ابن ماجه
والدارقطني وعن البراء عند ابن أبي شيبة في مصنفه والدارقطني أيضا وعن سهل بن سعد
عند أحمد وفيه ابن لهيعة وعن حذيفة عند ابن ماجه وعن عدي بن حميرة عند ابن ماجه
أيضا واسناده حسن وعن طلق بن علي عند أحمد والطبراني وفيه ملازم بن عمرو وعن
الغيرة عند المعمر في اليوم والليث والطبراني قال الحافظ وفي اسناده نظر وعن واثله
ابن الاسقع عند الشافعي واسناده ضعيف وعن واثله بن حجر عند أبي داود والطبراني من
طريق ابنه عبد الجبار ولم يسمع منه وعن يعقوب بن الحصين عند أبي نعيم في المعرفة وفيه
عبد الوهاب بن مجاهد وهو متروك وعن أبي رزمة عند الطبراني وابن مسعود قال الحافظ
وفي اسناده نظر وعن أبي موسى عند أحمد وابن ماجه وعن حمزة وسليمان بن جابر بن
حمزة وسليمان أيضا وهذه الاحاديث تدل على مشروعية التسليمتين وقد حكاه ابن المنذر
عن أبي بكر الصديق وعلي وابن مسعود وعمار بن ياسر وفاقع بن عبد الحارث من العصابة
وعن عطاب بن أبي رباح وعاقمة والشعب بن عبد الرحمن السلمي من التابعين وعن أحمد
وامحق وأبي ثور وأصحاب الرأي قال ابن المنذر روي أقول وحكاية في البحر عن الهادي
والقاسم وزيد بن علي والمؤيد بالله من أهل البيت واليه ذهب الشافعي كما قال النووي
وذهب الى أن المنزوع تسليمة واحدة ابن عمر وأنس وسليمان بن الأكوع وعائشة
من العصابة والحسن وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز من التابعين ومالك والاوزاعي
والامامية وأحمد قولي الشافعي وغيرهم وذهب عبد الله بن موسى بن جعفر من أهل
البيت الى أن الواجب ثلاث عينا وشمالا وتلقا وجهه واختلف القائلون بمشروعية
التسليمتين هل الثانية واجبة ام لا فذهب الجمهور الى استحبابها قال ابن المنذر اجمع العلماء
على أن صلاة من اقتصر على تسليمة واحدة جائزة وقال النووي في شرح مسلم اجمع العلماء
الذين يعتمدون على أنه لا يجب الا تسليمة واحدة وحكى الطحاوي وغيره عن الحسن بن
صالح انه أوجب التسليمتين جميعا وهي رواية عن أحمد وبها قال بعض أصحاب مالك ونقله
ابن عبد البر عن بعض أصحاب الظاهر والى ذلك ذهب الهادي وسليمان بن جعفر في الكلام على
وجوب التسليمة أو التسليمتين أو عدم ذلك في باب كون السلام فرضا ومنتهى كلامهم ههنا
في مجرد المشروعية من غير نظر الى الوجوب فنقول اجمع القائلون بمشروعية التسليمتين
بالاحاديث المتقدمة واجمع القائلون بمشروعية الواحدة فقط بالاحاديث التي سيأتي

٢٥ نيل في من الفتن ولو علم المرء انه يتسلك فيها الحق لانها تفضي الى ما لا يرى وقوعه وفيه رد على ما اشتهر
على الامة مما لا اصل له لا تستعينوا من الفتن ولا تذكرها الفتن فان فيها احصاء المناقصة وحديث يقتل عمار القننة
الباغية رواه جماعة من العصابة ذكرهم في الفتح وغالب طرقه صحيحة أو حسنة وفيه عن جماعة آخرين بطول عدولهم في هذا

الحديث علم من اعلام النبوة وفضيلة ظاهرة على ولعمارة وزد على النواصب الزاعمين ان عليا لم يكن مصيبا في حروبه وفيه جواز ارتكاب المشقة في عمل البر وتوقير الرئيس والقبام عنه بما يتعاطاه من المصالح وفضل بنيان المساجد ورواة هذا الحديث كلهم بصريون وفيه التحديث والعنونة ١٩٤ والقول وأخرجه البخاري أيضا في الجهاد والفتن (عن عثمان بن عفان

رضي الله عنه) حال كونه يقول (عند قول الناس فيه) أي انكارهم عليه (حين بنى) أي أراد أن يبنى (مسجد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم) بالجارية المنقوشة والقصة إلى آخر ما مر آنفا وكان ذلك سنة ثلاثين على المشهور وقيل في آخر سنة من خلافته وجمع بينهما بأن الأول كان ابتداء بنيانه والثاني تاريخ انتهائه ولم يبن المسجد انشاء وانما وسعه وشيده ولمسلم من طريق محمود بن أبيد الانصاري وهو من صغار الصحابة قال لما أراد عثمان بناء المسجد ذكره الناس ذلك وأحبوا أن يدعوه على هيئته أي في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال البغوي في شرح السنة لعل الذي كره الصحابة من عثمان بناؤه بالجارية المنقوشة لا محمود توسيعه انتهى فيؤخذ منه إطلاق البناء في حق من جدد كما يطلق في حق من أنشأ أو المراء بالمسجد هنا بعض المسجدين أطلق الكل على الجزء (انكم أ كثرتم) أي الكلام في الانكار على ما فعلته وحذف المفعول للعلم به (واني سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم) حال كونه (يقول من بنى) حقيقة أو مجازا (مسجدا) كبيرا كان أو صغيرا فالتمسك بكبر فيه للشيوع ولا يبرخ في كنفه قطاة أو أصغر ومفعله ما يفتح الميم ثم والحاء كمفعله هو محتمل التضع فيه بيضا وترقد عليه كأنها تنفص عنه التراب أي تكشفه والقصص البعث والكشف ولا ريب انه لا يكتفى بمقداره للصلاة فيه فهو محمول على المبالغة عنيبدأ كثر العلماء لأن الشارع يضرب المثل في الشيء بما لا يكاد يقع

ذكرها في باب من اجتزأ بتسليمية واحتج القائل بمشروعية ثلاث بأن في ذلك جمعا بين الروايات والحق ما ذهب اليه الأولون لكثرة الاحاديث الواردة بالتسليمية وصحة بعضها وحسن بعضها واشتمالها على الزيادة وكونها منقبة بخلاف الاحاديث الواردة بالتسليمية الواحدة فانهم مع قاطعها ضعيفة لا تنتهض للاحتجاج كما ستعرف ذلك ولو سلم انتهاضها لم تصلح لمعارضتها احاديث التسليمية لما عرفت من اشتمالها على الزيادة وأما القول بمشروعية ثلاث فلعل القائل به ظن ان التسليمية الواحدة الواردة في الباب الذي سيأتي غير التسليمية المذكورة في هذا الباب فجمع بين الاحاديث بمشروعية الثلاث وهو ماسد وأقدم منه ما روى في البحر عن البعض من أن المشروع واحدة في المسجد الصغير وتتنازع في المسجد الكبير قوله عن يمينه وعن يساره فيه مشروعية ان يكون التسليم إلى جهة اليمين ثم إلى جهة اليسار قال النووي ولو سلم التسليمين عن يمينه وعن يساره أو تلقا وجهه أو الأولى عن يساره والثانية عن يمينه صحت صلاته وحصلت التسليمتان ولكن فاته الفضيلة في كيفية ما قوله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته زاد أبو داود من حديث وائل وبركانه وأخرجه أيضا ابن حبان في صحيحه من حديث ابن مسعود وكذلك ابن ماجه من حديثه قال الحافظ في التلخيص فيتهب من ابن الصلاح حيث يقول ان هذه الزيادة ليست في شيء من كتب الحديث الا في رواية وائل بن حجر وقد ذكر لها الحافظ طرقا كثيرة في تلخيص الافكار تخريج الاذكار لما قال النووي ان زيادة وبركانه رواية فردة ثم قال الحافظ بعد ان ساق تلك الطرق فهذه عدة طرق تثبت بها وبركانه بخلاف ما يوهمه كلام الشيخ انه رواية فردة انتهى وقد صحح أيضا في بلوغ المرام حديث راتل المشغل على تلك الزيادة قوله حتى يرى بياض خده بضم الياء المتعاقبة من تحت من قوله يرى مبنيا للعجهول كذا قال ابن رسلان و بياض بالرفع على النيابة وفيه دليل على المبالغة في الالتفات إلى جهة اليمين وإلى جهة اليسار وزاد النسائي فقال عن يمينه حتى يرى بياض خده الا يمين وعن يساره حتى يرى بياض خده لا يسرو في رواية له حتى يرى بياض خده من ههنا و بياض خده من ههنا (وعر جابر بن عمر قال كذا إذا صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم) صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا السلام عليكم ورحمة الله صلى الله عليه وسلم قلنا السلام عليكم ورحمة الله وشار بيده إلى الجانبين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم علام نومون بأيديكم كأنها أذنان خيل شمس انما يكتفى أحدكم أن يضع يده على فخذه يسلم على أخيه من على يمينه وشماله رواه أحمد ومسلم وفي رواية كذا صلى خلف النبي صلى الله عليه وسلم فقال ما بال هؤلاء يسلمون بأيديهم كأنها أذنان خيل شمس انما يكتفى أحدكم أن يضع يده على فخذه

ثم (مسجدا) كبيرا كان أو صغيرا فالتمسك بكبر فيه للشيوع ولا يبرخ في كنفه قطاة أو أصغر ومفعله ما يفتح الميم ثم والحاء كمفعله هو محتمل التضع فيه بيضا وترقد عليه كأنها تنفص عنه التراب أي تكشفه والقصص البعث والكشف ولا ريب انه لا يكتفى بمقداره للصلاة فيه فهو محمول على المبالغة عنيبدأ كثر العلماء لأن الشارع يضرب المثل في الشيء بما لا يكاد يقع

كفوله اسعوا وأطيعوا ولوعبد احشبا وقد ثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم قال الاثمة من قر يش أو هو على ظاهره بان يزيد في المسجد قدر يحتاج اليه تكون تلك الزيادة هذا القدر أو يشترك جماعة في بناء مسجد فتع حصه كل واحد منهم ذلك القدر وهذا كله بناء على أن المسجد ما يتبادر الى الذهن وهو المكان الذي ١٩٥ يتخذ للصلاة فيه فان كان المراد بالمسجد

موضع السجود وهو ما يسع

الجهة فلا يحتاج الى شيء مما

ذكر امكن قوله في بناءه بوجود

بناء على الحقيقة ويؤيده رواية

أم حبيبة من بنى لله بيتا أخرجه

سويه في فوائده باسناد حسن

فكل ذلك مشعر بان المراد

بالمسجد المكان المتخذ لاموضع

السجود فقط لكن لا يمنع ارادة

الاخر مجازا اذ بناء كل شيء بحسبه

قال في الفتح وقد شاهدنا كثيرا من

المساجد في طرق المسافرين

يحيطونهم الى جهة القبلة وهي

في غاية الصغر وبعضها لا يكون

أكثر من قدر موضع السجود

وروى البيهقي في الشعب من

حديث عائشة فهو حديث عثمان

وزاد قلت وهذه المساجد التي

في الطرق قال نعم وللطريقاني

نحوه من حديث أبي قرصانة

واسنادهما حسن وخص القطة

بهذا لانها لا تبيض على شجرة

ولا على رأس جبل بل انما تجعل

مجتمعا على بساط الارض دون

سائر الطريق فلذلك شبهه بالمسجد

ولانها توصف بالصدق فكأنه

أشار بذلك الى الاخلاص وصدق

النية في بنائه كما قال الشيخ أبو

الحسن الشاذلي خالص العبودية

الاندماج في طي الاحكام من غير

ثم يقول السلام عليكم السلام عليكم رواه النسائي الحديث أخرجه أيضا أبو داود قوله سلام يؤمون في رواية أبي داود بلنظ ما بال أحدكم يرمى بيده بالراف قال ابن الاثير ان صحت الرواية بالراف لم يكن نصيفا للوافقة دجى الرمي باليد موضع الايمان بالجواز ذلك في القصة يقول ربيت يصري اليك أي مددته وربيت اليك أي أشرت بها قال والرواية المشهورة رواية مسلم على ما يؤمون بهم مزة مضومة بعد الميم والاياء الاشارة أو ما يؤمى ايماء وهم يؤمون مهموزا ولا تقل أو ميت بيا ساكنة قاله الجوهري قال ابن الاثير وقد جاء في رواية الشافعي يؤمون بضم الميم بالهمزة فان صحت الرواية فيكون قد ابدل من الهمزة ياء فلما قلبت الهمزة ياء صارت يوى فلما لحقه ضمير الجماعة كان القياس يؤمون فنقلت الياء وقبلها كسرة فحذفت ونقلت ضمها الى الميم فقبل يؤمون قوله أذناب خيل شمس باسكان الميم وضمها مع ضم الشين المجهمة جمع شمس بفتح الشين وهو من الدواب النفور الذي يمنع على راكبه ومن الرجال صعب الخلق قوله من على يمينه وشماله في رواية أبي داود من عن يمينه ومن عن شماله وهو من الادلة على مشروعية التسليمين وقد قدمنا الكلام على ذلك قوله ثم يقول السلام عليكم قال المصنف رحمه الله وهو دليل على أنه اذا لم يقل ورحمة الله أجزأه انتهى والاحاديث المتقدمة مشتملة على زيادة ورحمة الله وبركاته فلا يتم الاتيان بالمشروع الا بذلك وأما الاجزاء وعدهم فيتبني على القول بالوجوب وعدهم وسيأتي ذلك (وعن سمرة بن جندب قال أمرنا رسول

الله صلى الله عليه وسلم ان نسلم على أئمتنا وان يسلم بعضنا على بعض رواه أحمد (١) وأبو داود ولفظه أمرنا ان نرد على الامام وان نقص وان يسلم بعضنا على بعض الحديث أخرجه أيضا الحاكم والبرزور في الصلاة قال الحافظ واسناده حسن انتهى ولكنه رواية الحسن عن سمرة وقد اختلف في سماعة منه على أربعة مذاهب سمع منه مطلقا لم يسمع منه مطلقا سمع منه حديث الحقيقة سمع منه ثلاثة أحاديث وقد قدمنا بسط ذلك وقد أخرج هذا الحديث أبو داود من طريق أخرى عن سمرة بلفظ ثم سلوا على قارئكم وعلى أئمتكم قال الحافظ لكنه ضعيف لما فيه من الجاهيل قوله ان نسلم على أئمتنا أي نرد السلام عليهم كما في الرواية الثانية قال أصحاب الشافعي ان كان المأموم من عيين الامام فينوي الرد عليه بالثانية وان كان من يساره فينوي الرد عليه بالاولى وان حاذاه فبأشأ وهو في الاول أحب قوله وان يسلم بعضنا على بعض ظاهره شامل للصلاة وغيره ولكن قبيح البرز بالصلوة كما تقدم ويدخل في ذلك سلام الامام على المأمومين والمأمومين على الامام وسلام المقتدين ببعضهم على بعض وقد ذهب المؤيد بالله وأبو

شهرة ولا رادة وهذا شأن هذا الطائر وقيل لان الخوصها يشبه محراب المسجد في اعتدائه وتكوينه (يبغى به) أي ببناء المسجد (وجه الله) عز وجل أي ذاته تعالى طلب المرضاة لا رياء ولا سمعة قال ابن الجوزي ومن كتب اسمه على المسجد الذي بينه

كان بعد من الاخلاص (بني الله) عز وجل (له) مجازا بناء (مثله) في معنى البيت حال كونه (في الجنة) لكنه في السعة افضل
 هما لا يزين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر قال النووي يحتمل أن يكون المراد ان فضله على بيوت الجنة كفضل المسجد
 على بيوت الدنيا وفيه اشارة أيضا الى ١٩٦ دخول فاعل ذلك الجنة اذ هو المقصود بالبناء له ان يسكنه وهو لا يسكنه الا بعد

الدخول والله أعلم وروى أحمد
 بإسنادين من حديث ابن عمرو
 ابن العاص مرفوعا من بني قه
 معصدا بنى الله له بيتا أوسع منه
 أو المراد بالجزء ابنية متعددة أى
 بنى الله له عشرة ابنية مثله اذ
 الحسنة بعشرة أمثالها والاصل
 ان جزاء الحسنة الواحدة واحد
 بحكم العدل والزيادة عليه بحكم
 الفضل قال في الفتح ومن بناء
 بالاجرة لا يحصل له هذا الوعد
 الخصوص لعدم الاخلاص
 وان كان يؤخر في الجنة لكن
 الاخلاص لا يحصل الا من
 المتطوع وهل يحصل الثواب
 المذكور لمن جعل بعة من
 الارض مسجدا بأن يكتبني
 يصويطها من غير بناء وكذا من
 حرم على بناء كان يملكه فوقه
 مسجدا ان وقفه نافع ظاهر اللفظ
 فلا وان نظرنا الى المعنى فنعم
 وهو المتعبد وكذا قوله بنى حقيقة
 في المبشرة بشرطها لكن المعنى
 يقتضي دخول الامر بذلك أيضا
 وهو المنطبق على استدلال
 عثمان رضي الله عنه لانه استدلل
 بهذا الحديث على ما وقع منه
 ومن المعالوم انه لم يباشر ذلك
 بنفسه ورواه هذا الحديث السبعة
 ثلاثة مصريون وثلاثة مديون
 والرابع مدني سكن مصر وهو
 بأكبر وفيه التعديت بالجمع والافراد والاخبار والسمع وثلاثة من التابعين
 وأخرجهم مسلم والترمذي (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه) ابن عمرو بن حرام الانصاري ثم السلي (يقول مررجل) لم أقف
 على اسمه (في المسجد النبوي) (ومعه همام) قد أبدى نصولها ولمسلم عنه ان المار المذكور كان يتصدق بالنبل في المسجد (فقال له)

طالب الى وجوب قصد المالكين ومن في ناحيتهم - ما من الامام والمؤتمين في الجامعة تمسكا
 بهذا وهو يفتي على القول بإيجاب السلام وسياق الكلام فيه قوله وأن تعاب
 بتشديد الباء الموحدة آخر الحروف والتعاب التوادد وتعايوا أحب لكل واحد
 منهم صاحبه (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال حذف التسليم
 سنة رواه أحمد وأبو داود ورواه الترمذي موقوفا وصححه وقال ابن المبارك معناه
 ان لا يمد يدا) الحديث أخرجه أيضا الحاكم وقال صحيح على شرطه - لم وفي اسناده
 قرة بن عبد الرحمن بن حيويل بن نائلة بن عبد بن عامر الماعزى المصري قال أحمد
 منكر الحديث جدا وقال ابن معين ضعيف وقال أبو حاتم ليس بالقوى وقال ابن عدى
 لم أره حديثا منه - كرا وأرجو أنه لا بأس به وقد ذكره مسلم في الصحيح مرفوعا بن عمرو بن
 الحرث وقال الاوزاعي ما علم أحدنا العلم بالزهرى من قرة وقد ذكره ابن حبان في ثقافته
 وصحح الترمذي هذا الحديث من طريقه وليس موقوفا كما قال المصنف لان لفظ الترمذي
 عن أبي هريرة قال حذف السلام سنة قال ابن سيد الناس وهذا مما يدخل في المسند
 عند أهل الحديث أو أكثرهم وفيه خلاف بين الاصوليين معروف قوله حذف التسليم
 في نسخة من هذا الكتاب حذف السلام وهي الموافقة للفظ أبي داود والترمذي
 والحذف يفتح الحاء المهملة وسكون الذا الموحدة بعد هاء فاء هو ما رواه المصنف عن
 عبد الله بن المبارك ان لا يمد يدا به في يترك الاطالة في انظفه ويسرع فيه قال الترمذي
 وهو الذي يستحب أهل العلم قال وروى عن ابراهيم النخعي انه قال التكبير جزم والسلام
 جزم قال ابن سيد الناس قال العلماء يستحب ان يدرج لفظ السلام ولا يمد يدا لا أعلم
 في ذلك خلافا بين العلماء وقد ذكر المهدى في البصران الرمي بالتسليم بجملة مكروه قال لعله
 صلى الله عليه وسلم يسكنة ووقار انتهى وهو مردود بهذا الدليل الخاص ان كان يريد
 كراهة الاستقبال باللفظ

• (باب من اجتزأ بتسليمه واحدة) •

(عن هشام عن قتادة عن زبارة بن أوفى عن سعد بن هشام عن عائشة قالت كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اذا أوتر بتسبع ركعات لم يقعد الا في التامة فيحمد الله ويذكره ويدعو
 ثم ينهض ولا يسلم ثم يصلي التاسعة فيجلس فيحمد الله ويدعو ثم يسلم تسليمة يسلمها
 ثم يصلي ركعتين وهو جالس فلما كبر وضعف أو تر بتسبع ركعات لا يقعد الا في السادسة ثم
 ينهض ولا يسلم فيصلي السابعة ثم يسلم تسليمة ثم يصلي ركعتين وهو جالس رواه أحمد
 والنسائي وفي رواية لاحد في هذه القصة ثم يسلم تسليمة واحدة السلام عليكم يرفع بها

والرابع مدني سكن مصر وهو بأكبر وفيه التعديت بالجمع والافراد والاخبار والسمع وثلاثة من التابعين
 وأخرجهم مسلم والترمذي (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه) ابن عمرو بن حرام الانصاري ثم السلي (يقول مررجل) لم أقف
 على اسمه (في المسجد النبوي) (ومعه همام) قد أبدى نصولها ولمسلم عنه ان المار المذكور كان يتصدق بالنبل في المسجد (فقال له)

رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) أمسك بنصالحا) بى لا تخدش مسلما وهذا من كريم خلقه صلى الله عليه وآله وسلم ورواة هذا الحديث الأربعة ما بين كوفي ومندني وأخرجه البخاري أيضا في الفتن ومسلم في الأدب والتساق في الصلاة وأبو داود في الجهاد وابن ماجه في الأدب (عن أبي موسى) الأشعري رضى الله عنه ١٩٧ (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أنه قال

من مر في شيء من مساجدنا أو أسواقنا بنبل معه أو بالتبويب لا لشك من الراوى (فليأخذ على نصالها) زاد الاصيل بكفه ضمن كلمة الاخ لا هذا معنى الاستعلاء للمبالغة فعديت بعلى والا فالوجه فعديته بالباء (لا يعمر) أى لا يجرى (بكفه مسلما) بسبب ترك اخذ النصال ولمسلم من رواية أبي اسامة فليمسك على نصالها بكفه أن يصيب أحدا من المسلمين ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين بصري وكوفي وفيه التهديف والسماع والعنعنة وأخرجه البخاري في الفتن ومسلم في الأدب وأبو داود في الجهاد وابن ماجه في الأدب (عن حسان بن ثابت) بن المنذر ابن حرام الانصاري الخزرجي شاعر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (رضي الله عنه أنه استشهد) أى طلب الشهادة أى الاخبار بالحكم الشرعي فاطلق عليه الشهادة مبالغة في تقوية الخبر (أبا هريرة رضى الله عنه) فقال (أنشد الله) بفتح الهمزة وضم الشين والجلالة الشريفة نصب أى سألتك بأقبح هل سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يا حسان

صوته حتى يوقظنا وعن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفصل بين الشفع والوتر بتسليمة يسمعونها رواه أحمد) أما حديث عائشة فخرج نحوه أيضا الترمذي وابن ماجه وابن حبان والحاكم والدارقطني بلفظان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم تسليمة واحدة تلقاها وجهه قال الدارقطني في المعلى رفعه عن زهير بن محمد عن هشام عن أبيه عنها مروى بن أبي سلمة وعبد الملك الصنعاني وخالفهما الوليد بن قرقه عليها وقال عقبه قال الوليد قلت لزهير أبانك عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه شيء قال نعم أخبرني يحيى بن سعيد الانصاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فبين ان الرواية المرفوعة وهم وكذا رجح رواية الوقف الترمذي والبخاري وأبو حاتم وقال في المرفوع انه منكرو وقال ابن عبد البر لا يصح مرفوعا ولم يرفعه عن هشام غير زهير وهو ضعيف عند الجميع كسير الخط لا يخرج به اه وزهير لا ينتهي الى هذه الدرجة في التضعيف فقد قال أحمد انه مستقيم الحديث وقال صالح بن محمد انه ثقة صدوق وقال موسى بن هرون أرجو انه صدوق وقال الدارقي ثقة له أغاليط كثيرة وثقة ابن معين وقال أبو حاتم ماله الصدق وفي حفظه سوء وقد اخرج له الشيخان ولكنه روى الترمذي عن البخاري عن أحمد بن حنبل انه قال كان زهير بن محمد هذا ليس هو الذي يروى عنه بالعراق وكان رجل آخر قبلوا اسمه وقال الحاكم رواه وهيب عن عبيد الله بن عمر عن القاسم عن عائشة مرفوعا وهذا اسناد صحيح ورواه بن محمد في مسنده من رواية عاصم عن هشام بن عروة مرفوعا وهاتان الطريقتان فيهما متابعة لزهير فيقوى حديثه قال الحافظ وعاصم عن عيسى هو ابن عمر وهو ضعيف وهم من زعم أنه ابن سليمان الاحول وأخرجه ابن حبان في صحيحه والسراج في مسنده عن زيار بن أوفى عن سعد بن هشام عن عائشة باللفظ الذي ذكره المصنف قال الحافظ واسناده على شرط مسلم ولم يستدركه الحاكم مع أنه اخرج حديث زهير بن محمد انتهى وقد قدمنا انه اخرج له البخاري أيضا فهو على شرطهما الا على شرط مسلم فقط وهذا ذكرنا تعرف عدم صحة قول العقيلي ولا يصح في تسليمة واحدة شيء وكذا قول ابن القيم انه لم يثبت عنه ذلك من وجه صحيح وأما حديث ابن عمر فخرجه أيضا ابن حبان وابن السكن في صحيحهما والطبراني من حديث ابراهيم الصائغ عن فاذع عن ابن عمر بلفظ كان يفصل بين الشفع والوتر وقد عده صاحب مجمع الزوائد لذلك بابا فقال باب الفصل بين الشفع والوتر عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في الخجرة وأما في البيت فيفصل بين الشفع والوتر بتسليمة يسمعونها رواه الطبراني في الاوسط وفيه ابراهيم بن سعيد وهو ضعيف انتهى ولم يذكر في هذا الباب الا هذا الحديث وفي الباب عن سهل بن سعد عند ابن ماجه بلفظ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تسليمة واحدة تلقاها وجهه وفي اسناده

أجيب) دافعا وليس من اجابة السؤال او المعنى أجيب الكفار أى رد عليهم (عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) اذ هجوه وأصحابه وفي رواية سعيد بن المسيب أجيب عن فسر عنه بما هنا تعظيما وأنه صلى الله عليه وآله وسلم قال ذلك كذلك تربية للمهابة وتقوية لاداعي المأمور (اللهم أيد) أى قوه (روح القدس) جبريل عليه السلام وفي حديث الجراء هذا البخاري يلفظ

وجبريل عليه السلام في الترمذي عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينصب لحسان منبراً في المسجد فيقوم عليه
 يمجو الكفار (قال أبو هريرة) رضي الله عنه (نعم) سمعته يقول ذلك قال ابن بطال ليس في الحديث أن حسناً أنشد
 شعر في المسجد بحضرة النبي صلى الله عليه وآله ١٩٨ وآله ولم يذكر رواية البخاري في بدء الخلق من طريق سعيد تدل على أن

قوله صلى الله عليه وآله وسلم
 لحسان أجب عني كان في المسجد
 وأنه أنشد فيه ما أجاب به
 المشركين ولفظه مرمر في
 المسجد وحسان ينشد فزجره
 فقال كنت أنشد فيه وفيه من
 هو خير منك ثم التفت إلى أبي
 هريرة فقال أنشدك الله
 الحديث وقال غيره يحتمل أن
 البخاري أراد أن الشعر المشعر
 على الحق حق بدليل دعاء النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم لحسان
 على شعره وإذا كان حقاً جاز
 في المسجد كما في الكلام الحق
 ولا يمنع منه كما يمنع من غيره من
 الكلام الخبيث والألفاظ الساقط
 قال في الفتح والاول السبق
 بتصرف البخاري وبذلك جزم
 المازري وقال إنما اختصر
 البخاري القصص لاشتهارها وليكون
 ذكرها في موضع آخر انتهى وأما
 ما رواه ابن خزيمة في صحيحه
 والترمذي وحسنه عن هرو بن
 شعيب عن أبيه عن جده قال
 سمى رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم عن تناشد الاشعار في
 المساجد واسناده صحيح إلى عمرو
 بن يحيى نجيته يصحبه وفي
 المعنى هذه أحاديث لكن
 في أسانيد بعضها مقال والجمع بينها

د للمهين بن عباس بن سهل بن سعد وقد قال البخاري انه مسكر الحديث وقال الترمذي
 تروك وعن سلمة بن الأكوع عن عبد الله بن ماجه أيضاً بلفظ رأيت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم صلى في سلم مرة واحدة وفي اسناده يحيى بن راشد البصري قال يحيى ليس بشي وقال
 النسائي ضعيف وعن أنس عن عبد الله بن أبي شيبه ان النبي صلى الله عليه وسلم سلم تسليمة
 واحدة وعن الحسن بن مسروق ان النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كانوا يسلمون
 تسليمة واحدة ذكره ابن أبي شيبه وقال حدثنا أبو خالد عن حماد قال كان أنس يسلم
 واحدة وحدثنا أبو خالد عن سعد بن مرزبان قال سلمت خلف ابن أبي ليلى في سلم واحدة ثم
 سلمت خلف علي في سلم واحدة وذكره عن أبي واثل ويحيى بن وثاب وعمر بن عبد العزيز
 والحسن وابن سيرين والقاسم بن محمد وعائشة وأنس وإبي العالية وإبي رجا وإبي أوفى
 ابن عمر وسعيد بن جبيرة وسويد وقيس بن أبي حازم بأسانيدهم أنهم وذكر ذلك عبد الرزاق
 بن زهري قال الترمذي ورأى قوم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين
 وغيرهم تسليمة واحدة في المكتوبة قال واضح الروايات عن النبي صلى الله عليه وسلم
 تسليمتان وعليه أكثر الصحابة والتابعين ومن بعدهم انتهى وقد احتج به هذه الأحاديث
 المذكورة ههنا من قال بمشروعية تسليمة واحدة وقد قدمنا ذلك في الباب الاول وقد
 اشغل حديث عائشة على صفتين من صفات صلاة الوتر وسيأتي الكلام على ذلك في بابيه
 وكذلك يأتي الكلام في صلاة الركعتين بعد الوتر

(باب في كون السلام فرضاً)

(قال النبي صلى الله عليه وسلم وتحمليها التسليم وعن زهير بن معاوية عن الحسن
 ابن الحسن عن القاسم بن مخيمرة قال أخذنا عقيقة بيدي هذني أن عبد الله بن مسعود
 أخذ بيده وان رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ بيد عبد الله فعلمه التشهد
 في الصلاة ثم قال اذا قلت هذا اوقضت هذا فقد قضيت صلاتك ان شئت أن تقوم فقم
 وان شئت أن تقعد فاقعد رواه احمد وابوداود والدارقطني وقال الصحيح ان قوله
 اذا قضيت هذا فقد قضيت صلاتك من كلام ابن مسعود وصلة شجاية عن زهير وجهه
 من كلام ابن مسعود وقوله أشببه بالواب من أدرجه وقد ائق من روى تشهد ابن
 مسعود على حدقه) الحديث الذي أشار إليه المصنف بقوله قال النبي صلى الله عليه
 وسلم تحمليها التسليم هو من رواية علي بن أبي طالب رضي الله عنه وقد تقدم لفظه وذكر
 من خرجه والكلام عليه في باب اقتراض الصلاة بالكبير وهو من جملة ما تمسك به
 القائلون بوجوب التسليم لان الاضافة في قوله وتحمليها تقتضي الحصر فكأنه قال

وبين حديث الباب ان يحمل النهي على تناشده اشعار الجاهلية والمبطلين والمادون فيه ما سلم من ذلك جميع
 وقيل المنهي عنه ما اذا كان التناشد غالباً على المسجد حتى يتشاغل به من فيه وابعد أبو عبد الله البوني فاحمل الحديث
 لانه وادعى التناشد في حديث الادن ولم يوافق على ذلك حكاية ابن التين عنه وذكر أيضاً انه طرد هذه الدعوى من دخول

أصحاب الحراب وكذا دخول المشرك انتهى وبعبارة القسط لاني ان فرض البخاري تخصيص الاذهان بالاشارات ووجهه ذلك ههنا ان هذه المقالة منه صلى الله عليه وآله وسلم الدالة على أن لا شر حقايتها هل صاحبه لان يؤيد في النطق به بجبريل وما هذا شأنه يجوز قوله في المسجد قطعا والذي يصرح انشاده فيه ما كان من ١٩٩ الباطل المتأني لما اتخذت المساجد له من

الخلق أو ان روايته في بدء الخلق تدل على أن قوله عليه الصلاة والسلام لحسان أجب عني كان في المسجد الى آخر ما تقدم وزواة حديث الباب الستة ما بين حمص ومدني وفيه التصديت بالجمع والاختصاص به والافراد والعنونة والسماع وأخرجه البخاري ايضا في بدء الخلق وأبو داود في الادب والنسائي في الصلاة وفي اليوم والليله (عن عائشة رضی الله عنها قالت لقد رأيت) أي والله لقد أبصرت (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) يوم ما على باب حجرى والحبشة يلعبون في المسجد) للتدريب على مواقع الحروب والاستعداد للعدو ومن ثم جاز فعله في المسجد لانه من مفاعع الدين وحكى ابن التين عن أبي الحسن اللخمي ان اللاعب بالحراب جمع حربة في المسجد منسوخ بالقرآن والسنة أما القرآن فقوله تعالى في بيوت أذن الله أن ترفع وأما السنة فحديث جنبوا صيانتكم ومجانينكم مساجدكم وتعب بأن الحديث ضعيف وليس فيه ولا في الآية تصريح بما ادعاه ولا عرف

جميع تحليلها التسليم أي انحصرت تحليلها في التسليم لتحليل لها غيره وسياق ذكر القائلين بالوجوب وذكر الجواب عليهم وأما حديث ابن مسعود فقال البيهقي في الاختلافات انه كالشاذ من قول عبد الله وانما جعله كالشاذ لان أكثر أصحاب الحسن بن الحر لم يذكروا هذه الزيادة لاسيما قول ابن مسعود منسولة من الحديث ولا مدرجة في آخره وانما رواه هذه الزيادة عبد الرحمن بن ثابت عن الحسن فجعلها من قول ابن مسعود وزهير بن معاوية عن الحسن فادرجها في آخر الحديث في قول أكثر الرواة عنه ورواها شعبة بن سوار عنه مفصلة كما ذكر الدارقطني وقد روى البيهقي من طريق أبي الاحوص عن ابن مسعود ما يخالف هذه الزيادة بالنظر مفتاح الصلاة الكبير وانه ضاؤها التسليم اذا سلم الامام فقم ان شئت قال وهذا لا يترجم عن ابن مسعود وقال ابن حزم قد صرح عن ابن مسعود ايجاب السلام فرضا وذكر رواية أبي الاحوص هذه عنه قال البيهقي ان تعليم النبي صلى الله عليه وسلم التسليم لا بن مسعود كان قبل فرض التسليم ثم فرض بعد ذلك وقد صرح بأن تلك الزيادة المذكورة في حديث الباب مدرجة جماعة من الحفاظ منهم الحاكم والبيهقي والخطيب وقال البيهقي في المعرفة ذهب الحفاظ الى أن ههنا وهم من زهير بن معاوية وقال النووي في الخلاصة اتفق الحفاظ على أنها مدرجة انتهى وقد رواه عن الحسن بن الحر حسين الجعفي ومحمد بن جهمان ومحمد بن أبان فاتفقوا على ترك هذه الزيادة في آخر الحديث مع اتفاق كل من روى ان تشهد عن علقمة وعن غيره عن ابن مسعود على ذلك والحديث يدل على عدم وجوب السلام وقد ذهب الى ذلك أبو حنيفة والناصر وروى ذلك الترمذي عن أحمد واسحق بن راهويه ورواه أيضا عن بعض أهل العلم قال العراقي وروى عن علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وذهب الى الوجوب أكثر المعتزلة والشافعية قال النووي في شرح مسلم وهو مذهب جمهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم واحتجوا بحديث تحليلها التسليم وهو لا ينتقض لاحتجاج به الابدع تسليم تأخره عن حديث المسى لما عرفنا في شرحه من أنه لا يثبت لوجوب الاجماع تأخره عنه لان تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز بالاجماع لاسيما وقد ثبت في بعض الروايات فاذا فعلت ذلك فقد تمت صلاتك كما قدمنا ذلك اذا عرفت هذا تبين لك ان ههنا الحديث لا يكون حجة يجب التسليم لها الابدع العلم بتأخره ويؤيد القول بعدم الوجوب حديث ابن مسعود المذكور في الباب وحديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أحدث الرجل وقد جلس في آخر صلاته قبل أن يسلم فقد جازت صلاته أخرجه أبو داود والترمذي وقال ليس اسناده بذلك القوي وقد اضطررنا في اسناده وانما أشار الى عدم قوة اسناده لان فيه عبد الرحمن بن زياد بن أنعم

التاريخ فثبت النسخ وحكى بعض المصنفين من ماله ان اعيانهم كل خارج المسجد وكانت عائشة في المسجد ولا يثبت عن مالك فانه خلاف ما صرح به في طرق ههنا الحديث وفي بعضهم ان عمر أنكر عليهم اعيانهم في المسجد فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم دعهم والاعب بالحراب ليس اعيانهم جردا بل فيه تدريب الشجعان قال المهلب المسجد موضوع لامر جماعة

المسلمين فما كان من الاعمال يجمع منفعة الدين وآله جازقيه (ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستغفر بربائه
أنتظر الى لعبهم) وآلاتهم لا الى ذواتهم اذ نظر الاجنية الى الاجنبي غداً يربا تزو هذا يدل على انه كان بعد نزول الخطاب وله
صلى الله عليه وآله وسلم لم تركها انتظر الى ٢٠٠ لعبهم اتضبطه ونقله لتعلمه بعد اللعب بفتح اللام وكسر العين أو بالسكسر

ثم السكون والجل كلها أحوال
وفي الحديث جواز النظر الى
الله والمباح وفيه حسن خلقه
صلى الله عليه وآله وسلم مع أهله
وكرم معاشرته وفضل
عائشة وعظيم محلها عنده
(وفي رواية) زادها ابن المنذر
من رواية يونس بن يزيد الايلي
(يلعبون بمواجم) جمع حربة
كما هو رواية الحديث التسعة
نابين مدني ومصري وايلي
وفي الحديث والاختبار
بصيغة الافراد والعنونة
وثلاثة من التابعين وأخرجه
البخاري في الحديث ومناقب
قريبه وسلم في العبيدين
(عن كعب بن مالك)
الانصاري السلي المدني الشاعر
أحد الثلاثة الذين خلوا من
غزوة تبوك (رضي الله عنه انه
تقاضى بوزن تفاعل أى ان
كعبا طالب (ابن أبي حنبل)
بهملات مفتوح الاول ساكن
الثاني صاوي على الاصح واصله
عبد الله بن سلامة كما ذكره
البخاري في إحدى رواياته قال
الجوهري ولم يات من الاسماء
قيلع بتكرير العين الاحدرد
(دينا) أى يدين (كانه) أى
لكعب (عليه) أى على ابن أبي

الأفريق وقد ضعفه بعض اهل العلم وقال النووي في شرح المذهب انه ضعيف باتفاق
الحفاظ وفيه نظر فانه قد وثقه غير واحد منهم ذكرى الساجي وأحمد بن صالح المصري
وقال يعقوب بن سفيان لا بأس به وقال يعقوب بن معين ليس به بأس وأما الاستدلال
للوجوب بحديث سمرة بن جندب المتقدم فهو أيضاً لا يثبت لذلك الا بعد تسليم تأخر ما
عرفت على انه أخص من الدعوى لان غاية ما فيه امر المؤتمنين بالرد على الامام والتسليم
على بعضهم بعضا وليس فيه ذكر المنعرد والامام على ان الامر بالرد على الامام صيغة غير
صيغة السلام الذي للخروج الذي هو محل النزاع فلا يصلح للمعصية به على الوجوب وأما
اعتذار صاحب ضوء النهار عن الحديث بهجر ظاهره باسقاط التحاب المذكور فيه فغير
صحيح لان التحاب المأمور به هو الموالاتة بين المؤمنين وهي واجبة فلم يجر ظاهره وقد احتج
المهدي في البحر بقوله تعالى ويساوا تسليما بقوله تعالى فسلاوا وهو غفلة عن سيئ ما
فان قال الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب لزمه ايجاب السلام في غير الصلاة
وقد اجمع الناس على عدم وجوبه فان قال الاجماع صارف عن وجوبه خارج الصلاة
قلنا سلمنا حديث المسمى صارف عن الوجوب في محل النزاع مع عدم العلم بالتأخر

(باب في الدعاء والد كر بعد الصلاة)

(عن ثوبان قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا انصرف من صلاته استغفر ثلاثا
وقال اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام رواه الجماعة
الا البخاري) قوله اذا انصرف قال النووي المراد بالانصراف السلام قوله استغفر
ثلاثا فيه مشروعية الاستغفار ثلاثا وقد استشكل استغفاره صلى الله عليه وآله وسلم
مع أنه مغفور له قال ابن سبيد الناس هو وفاة بحق العبودية وقيام بوظيفة الشكر
كما قال أفلاكون عبدا شكورا ولين المؤمنين سنته فعلا كما بينهما قولاً في الدعاء
والضراعة لبقته يدى به في ذلك قوله أنت السلام ومنك السلام السلام الاول من
أسماء الله تعالى والثاني السلامة قوله تباركت تفاعلت من البركة وهي المكثرة والغناء
ومعناه تماظمت اذ كثرت صفات جلالك وكمالك (وعن عبد الله بن الزبير انه كان يقول
في دبر كل صلاة حين يسلم لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء
قدير ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ولا نعبد الا اياه النعمة وله الفضل وله الثناء
الحسن لا اله الا الله لمخاضين له الدين ولو كره الكافرون قال وكان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم يهل بهن دبر كل صلاة رواه أحمد ومسلم وأبو داود والشافعي) قوله في دبر
كل صلاة بضم الدال على المشهور في اللغة والمعروف في الروايات قاله النووي وقال أبو

حدرد ولطبراني ان الدين كان أوقيتين (في المسجد) الشريف النبوي (فارتفعت أصواتهما) من باب فقد
صفت قلوبها بكمالهم اللبس أو الجمع بالنظر لتنوع الصوت (حق) معهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وشرف وكرم
(وهو في بيته فخرج اليهما) ولا يخرج فربها أى انه لباس مع صوتهما يخرج لاجلها ويخرجها ويخرجها في التوفيق في تعارض

(حتى كشف سجنه) يكسر السنين وقصها واسكان الجيم اى ستر (مجرته) أو السجف الباب أو أحد طرفي الستر المفرج (فنادى يا كعب قال ليلى يا رسول الله فقال ضع) عنه (من دينك هذا أو ما اليه أى الشطر) أى النصف كما فسره في رواية الأهرج عند البخارى وهو تفسير بالمقصود الذى أو ما اليه وفيه جواز ٢٠١ الاعتماد على الاشارة وانما تقوم مقام

النطق اذا فهمت دلالتها عليه
(قال) كعب والله (اقدفعت
يا رسول الله) ما أمرت به وخرج
ذلك منه مخرج المبالغة في
امتنال الامر ولذا كد باللام
مع ما فيه من معنى القسم (قال)
صلى الله عليه وآله وسلم لابن
أبي حرد (ثم فاقضه) حقه على
القوم والامر على جهة الوجوب
وفيه اشارة الى انه لا يتجمع
الوضعية والتأجيل وفي الحديث
جواز رفع الصوت في المسجد
وهو كذلك ما لم يتداحش وقد
افرد له البخارى بابا والمندول
عن مالك منعه في المسجد مطلقا
وعنه التفرقة بين رفع الصوت
بالعلم والخبر وما لا بد منه فيجوز
وبين رفعه باللفظ ونحوه فلا قال
المهلب لو كان رفع الصوت لا يجوز
لماتر كهما الذى صلى الله عليه
وآله وسلم وليناهما ذلك قال
في الفتح لمن منع ان يقول لمعه
تقدم نهيهم عن ذلك فاكتفى به
واقصر على التوصل بالطريق
لمؤدية الى ترك ذلك بالصالح المقتضى
ترك الخصامة الموجبة لرفع
الصوت وفيه الشفاعة الى
صاحب الحق واشارة الحاكم
بالصالح وقبول الشفاعة وجواز
ارخاء الستر على الباب ورواة

عمر المطرز في كتاب العواقيت دبر كل شئ يفتح الدال آخر أوقاته من الصلاة وغيرها قال
هذا هو المعروف في اللغة وأما الجارحة فبالضم وقال الدوادى عن ابن الاعرابي دبر
الشئ بالضم والفتح آخر أوقاته الصحيح الضم كما قال النووى ولم يذكر الجوهري
وآخر ون غيره وفي القاموس الدبر بضمين نقض القبل ومن كل شئ عقبه وبفتحين
الصلاة في آخر وقتها قوله حين يسلم فيه أنه ينبغي أن يكون هذا الذكر واليا للسلام
مقدما على غيره لتقييد القول به بوقت التسليم والحديث يدل على مشروعية هذا الذكر
بعد الصلاة مرة واحدة لعدم ما يدل على التكرار (وعن المغيرة بن شعبه ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم كان يقول في دبر كل صلاة مكتوبة لا اله الا الله وحده لا شريك له له
الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع
ذا الجدم منك الجدم متفق عليه) قوله في دبر تقدم ضبطه وتفسيره قوله له الملك وله الحمد قال
الحافظ في الفتح زاد الطبراني من طريق اخرى عن المغيرة بن يحيى وعيمت وهو سحر لا يموت
بيده الخير الى قدير ورواته موثقون وثبت مثله عند البزار من حديث عبد الرحمن بن
عوف بسند صحيح لكن في القول اذا أصبح واذا أمسى انتهى قوله ولا ينفع ذا الجدم منك
الجدم قد تقدم ضبط ذلك وتفسيره في باب ما يقول في رفعه من الركوع والحديث يدل على
مشروعية هذا الذكر بعد الصلاة ونظاها انه يقول ذلك مرة ووقع عند أحد النساقي
وابن خزيمة انه كان يقول الذكر المذكر ثلاث مرات قال الحافظ في الفتح وقد اشهر
على الاسنة في الذكر المذكر زيادة ولا اراد لما قضيت وهو في مسند عبد بن حميد من
رواية معمر بن عبد الملك بهذا الاسناد لكن حذف قوله ولا معطي لما منعت ووقع
عند الطبراني تاما من وجه آخر (وعن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم) خصلتان لا يحصيهما رجل مسلم الا دخل الجنة وهما يسير ومن يعمل بهما قيل
يسبح الله في دبر كل صلاة عشرة او يكبره عشرة او يحمد عشرة قال فرأيت رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم يعقدها بيده فثلاث وخمسون ومائة باللسان وألف وخمسمائة في الميزان
واذا أوى الى فراشه سجد وكبر مائة مرة فثلاث مائة باللسان وألف بالميزان رواه
الخمسة وصححه الترمذي) الحديث ذكره الترمذي في الدعوات وزاد فيه النساقي بعد
قوله وألف بالميزان قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فايكم يعمل في يوم وليلة ألفين
وخمسمائة سيئة قبل يا رسول الله وكيف لا يحصيه قال ان الشيطان يأتي أحدكم وهو في
صلاته يقول اذكر كذا اذكر كذا ويأتيه عند منامه فينميه قوله خصلتان هما

٢٦ يلى
هذا الحديث الستة ما بين البخارى وبصرى ومدين وفيه رواية الابن عن الاب
والحديث والاخبار والعنونة وأخرجه البخارى في الصلح والملازمة ومسلم في البيوع وأبو داود والنسائي في القضاء وابن
ماجه في الاحكام (عن أبي هريرة رضي الله عنه ان رجلا أسودا أو امرأ أسودا) وعند ابن خزيمة من طريق الهلا بن عبد

الرجن عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن امرأة سوداء بلا شك وسماها في رواية البيهقي أم عجين (كان يقم) وكانت تقم (المسجد) أي تكبسه وفي بعض طرقه كانت تلتقط الخرق والعبدان من المسجد (نحات) أو ماتت (فسأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عنه) أو عنها الناس ٢٠٢ (فقالوا مات) أو ماتت وأخاد البيهقي في روايته أن الذي أجاب النبي هو أبو

بكر الصديق رضي الله عنه (قال أقبل) اتذاذ فتمت - لا كنتم آذتموني) بالمداي أعلمتوني (به) أو بها حتى أصلى عليه أو عليها وعند البخاري في الجنازة غفروا شأنه ولا بن خزيمة قالوا مات من الليل فذكر هذا أن نطقك ثم قال صلى الله عليه وآله وسلم (دلوني على قبره) أو قال على قبرها) على الشك (فأتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) قبره) ولا بن عبد الله كبرها (فصلى عليها) وزاد الطبراني من حديث ابن عباس وقال أتى رأيتم في الجنة نقاط القذى من المسجد والقذى جمع قذاة وجمع الجمع أقدية قال أهل اللغة القذى في العيز والنراب ما يسقط فيه ثم استعمل في كل شيء يقع في البيت وغيره إذا كان يسيرا وهو حجة على المالكية حيث منعوا الصلاة على القبر وزاد مسلم في آخره ثم قال إن هذه القبور عمولة ظلمة على أهلها وإن الله ينورها لهم بصلايهم وفي الحديث فضل تنظيف المسجد والسؤال عن الخادم والصدى إذا غاب وفيه المكافأة بالدعاء والترغيب في شهود جنازة أهل الخير ونذب الصلاة على الميت الحاضر عند قبره لمن لم يصل عليه

المفسر فإن بقوله في الحديث يسبح الله وبقوله وإذا أوى إلى فراشه قوله يسبح الله في دبر كل صلاة عشر العلم أن الأحاديث وردت بأعداد مختلفة في التسبيح والتكبير والتحميد وسنبره هنا إليها أما التسبيح فورد كونه عشرة كافي حديث الباب وحديث أنس عند الترمذي والنسائي وحديث سعد بن أبي وقاص عند النسائي وعلي بن أبي طالب عند أحمد وأم مالك الأنصارية عند الطبراني وورد ثلاثا وثلاثين كافي حديث ابن عباس عند الترمذي والنسائي وحديث كعب بن جحرة عند مسلم والترمذي والنسائي وحديث أبي هريرة عند الشيخين وحديث أبي الدرداء عند الترمذي وورد خساو عشرين كافي حديث زيد بن ثابت عند النسائي وعبد الله بن عمر عند النسائي أيضا وورد إحدى عشرة كافي بعض طرق حديث ابن عمر عند البزار وورد ثمانية كافي بعض طرق حديث أنس وورد مرة كافي بعض طرق حديث أنس أيضا عند البزار وورد سبعين كافي حديث أبي زميل عند الطبراني في الكبير وفي أسناده جهالة وورد مائة كافي بعض طرق حديث أبي هريرة عند النسائي وفيه يعقوب بن عطاء بن أبي رباح وهو ضعيف وأما التكبير فورد كونه أربعة وثلاثين كافي حديث ابن عباس عند الترمذي والنسائي وحديث كعب بن جحرة عند مسلم والترمذي والنسائي وأبي الدرداء عند النسائي كما تقدم في التسبيح وأبي هريرة عند مسلم في بعض الروايات وأبي ذر عند ابن ماجه وابن عمر عند النسائي وزيد بن ثابت عند النسائي وعن عبد الله بن عمرو عند الترمذي والنسائي وورد ثلاثا وثلاثين من حديث أبي هريرة عند الشيخين وعن رجل من الصحابة عند النسائي في عمل اليوم والليلة وورد خساو عشرين كافي حديث زيد بن ثابت وعبد الله بن عمر عند من تقدم في التسبيح خمس وعشرون وورد إحدى عشرة كافي بعض طرق حديث ابن عمر عند البزار كما تقدم في التسبيح وعشر كافي حديث الباب وعن أنس وسعد بن أبي وقاص وعلي وأم مالك عند من تقدم في تسبيح هذا المقدار ومائة كافي حديث من ذكرنا في تسبيح هذا المقدار عند من تقدم وأما التحميد فورد كونه ثلاثا وثلاثين وخساو عشرين وإحدى عشرة وعشر ومائة كافي الأحاديث المذكورة في أعداد التسبيح وعند من رواها وكل ما ورد من هذه الأعداد فمنه إلا أنه ينبغي الأخذ بالزائد فالزائد قوله قل ثلاثا وخمسون ومائة بالسنة وذلك لأن بعد كل صلاة من الصلوات الخمس ثلاثين تسبيحة وتحميدة وتسكيرة وبعد جميع الخمس الصلوات مائة وخمسين وقد صرح بهذا النسائي في عمل اليوم والليلة من حديث سعد بن أبي وقاص بلفظ ما يمنع أحدكم أن يسبح دبر كل صلاة عشرة أو يكبر عشرة أو يحمد عشرة فذلك في خمس صلوات خمسون ومائة ثم أتى الحديث بنحو حديث عبد الله بن عمر قوله وألف وخمسمائة في الميزان وذلك لأن

الحسنة

والاعلام بالموت ورواته الخمسة ما بين بصري ومدني وفيه التحديث والعنفه وأخرجه البخاري

أيضاً في الصلاة والجنائز ومسلم وأبو داود وابن ماجه (من عائشة رضي الله عنها قالت لما أُنزلت الآيات من سورة البقرة في الربا) تعنى قوله تعالى الذين يأكلون الربا إلى آخر العشر وبالأكل الإخذ وانحياز كرا لا كل لأنه اعظم منافع المال ولأن الربا

شائع في المطبوعات (خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى المسجد فقرأهن على الناس ثم حرم تجارة النحر) والامام أحمد حرم التجارة في النحر وهو من تحريم الوسائل المفصلة إلى الحرمات وهو موهومه سبق تحريم النحر على تحريم الربا ويؤيده ما نقل عن عياض أنه كان قبل نزول آيات الرابطة طويلة فيجتم ٢٠٣ وقوع الاخبار بالتحريم مرتين للتأكيد وتأخر

التحريم هنا عن تحريم عينها ورواة هذا الحديث الستة ما بين مروزي وكوفي وفيه ثلاثة من التابعين والحديث والغفنة وأخرجه البخاري أيضا في البيوع وفي التفسير ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه وغرض البخاري من هذا الحديث هنا تحريم تجارة النحر في المسجد مع انها حرام في المسجد وغيره أو المراد ان الاعلام بتحريمها كان في المسجد (عن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان عفريتاً أي جنياً مارداً (من الجن) يأتى له (تفلى) أي تعرض لي فلتة أي بغلة في سرعة وقال القزاز يعني توتب وقال الجوهرى افلت اشئ فانفالت وتفلت بمعنى (على البارحة) أي في أدنى ليله قال صاحب المنهجي كل زائر يارح ومنه سميت البارحة وهي أدنى ليله زالت عنك (أو قال كلمة نحوها) أي كقوله في روايه أخرى عرض لي فشدت علي وفي رواية عبد الرزاق عرض لي في صورة هرولم من حديث أبي الدرداء جاء بشهاب من نار ليصعبه في وجهي وللنسائي من حديث عائشة فأخذته فصرعته فخنقته

الحسنة بعشرة أمثالها فيحصل من تضعيف المائة والثلاثين عشر مرات ألف وخمسمائة قوله وألف بالميزان مثل ما تقدم والحديث يدل على مشروعية التسبيح والتكبير والتعبد بعد الفراغ من الصلاة المكتوبة وتكريره عشر مرات قال العراقي في شرح الترمذي كان بعض مشايخنا يقول ان هذه الأعداد الواردة عقب الصلاة أو غيرها من الأذكار الواردة في الصباح والمساء وغير ذلك إذا ورد لها عدد مخصوص مع ثواب مخصوص فزاد لا في غيرها في أعدادها عمد الإيجل له ذلك الثواب الواردة على الاتيان بالعدد الناقص فلم لتلك الأعداد حكمه وخاصة تقوت بمجاورة تلك الأعداد وتعددها ولذلك نهى عن الاعتداء في الدعاء وقيامه نظراً لأنه قد أتى بالمقدار الذي رتب على الاتيان به ذلك الثواب فلا تكون الزيادة عليه من زيادة له بعد الحصول بذلك العدد الوارد وقد ورد في الحديث الصحيحة ما يدل على ذلك في الصحيحين من حديث أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قال لا اله الا الله وحده لاشريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير في يوم مائة مرة كانت له عدل عشر رقاب وكتبت له مائة حسنة ومحبت عنه مائة سيئة وكانت له حرزاً من الشيطان يومه ذلك حتى يمسي ولم يأت أحد بأفضل مما جاء به الا أحد عمل أكثر من ذلك الحديث ومسلم من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قال حين يصبح وحين يمسي سبحان الله وبحمده مائة مرة لم يأت أحد يوم القيامة بأفضل مما جاء به الا أحد قال مثل ما قال أو زاد عليه وقد يقال ان هذا واضح في الذكر الواحد الوارد بعدد مخصوص وأما إذا كان التتابع في كل عدد منها عدد مخصوص من نوع آخر كالسبح والتكبير والتعبد والتكبير عقب الصلوات فقد يقال ان الزيادة في كل عدد زيادة لم يرد بها نص يقطع التتابع بينه وبين ما بعده من الأذكار وربما كان لتلك الأعداد امتوالية حكمه خاصة فينبغي أن لا يزد فيها على العدد المشروع قال العراقي وهذا محتمل لأنابه النصوص الواردة في ذلك وفي التعبد بالالفاظ الواردة في الأذكار والادعية كقوله صلى الله عليه وآله وسلم للبراء قل ونبيك الذي أرسلت انتهى وهذا مسلم في التعبد بالالفاظ لأن العدول إلى لفظ آخر لا يتحقق معه الامتنال وأما الزيادة في العدد فالامتنال محقق لأن المأمور به قد حصل على الصفة التي وقع الامر بها وكون الزيادة عليه مغيرة له غير معقول وقيل ان نوى عند الانتهاء اليه امتثال الامر الوارد ثم أتى بالزيادة فقد حصل الامتنال وان زاد بغيرية لم يعد ممثلاً (وعن سعد بن أبي وقاص انه كان يعلم فيه هؤلاء الكلمات كما يعلم المعلم الغلمان الكتابة ويقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتلو

حتى وجدت برداسه على يدي وفهم ابن بطال وغيره منه انه كان حين عرض لغیره متشكلاً بغير صورته الاصلية فقالوا ان رؤية الشيطان على صورته التي خلق عليها خاص بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وأما غيره من الناس فلا لقوله تعالى انه يراكم هو وقبيله الآية (لقطع) بفعله (على الصلاة) فامكنى الله منه فأردت أن أربطه إلى سارية من سوارى المسجد أي اسطوانة

من أساطينه (حق تصبوا) تدخلوا في الصباح (وتنظروا اليه كلكم) وهل كان ارادته صلى الله عليه وآله وسلم لم يربطه
 بعد تمام الصلاة وفيها لانه يسير احق لان ذكرهما ابن الملقن (فذكرت قول أخى) في النبوة (سليمان) بن داود عليهما السلام
 (وب اغفر لي وهب لي ملكا لا ينبغي لاحد ٢٠٤ من بعدى) من البشر مثله فتركه صلى الله عليه وآله وسلم مع القدرة عليه

حرصا على اجابة الله عز وجل
 دعوة سليمان كذا في رواية أبي ذر
 كما في الفتح قال الكرمانى واهله
 ذكره على قصد الاقتباس من
 القرآن لاعلى قصده قرآن
 واستدل به البخارى على جواز
 ربط الاسير والاخذ والعريم
 في المسجد ورواه هذا الحديث
 الستة ما بين مروزي وبصرى
 وفيه التصديقات والخبار
 والعتقة والقول وأخرجه
 البخارى أيضا في الصلاة والتفسير
 وأحاديث الانبياء وصفة ابلوس
 الامين وأخرجه مسلم في الصلاة
 والنسائي في التفسير (عن
 عائشة رضى الله عنها قالت
 أصيب سعد بن معاذ سيد
 الاوس المهترئونه عرش الرحمن
 رضى الله عنه (يوم الخندق)
 وهو يوم الاحزاب في ذى القعدة
 (في الاكل) عرق في وسط الذراع
 قال الخليل هو عرق الحياة وكان
 الذى أصابه ابن العرقه احد
 بني عامر بن لؤى (فضر ب النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم خيمة
 في المسجد) سعد (ليعود من
 قريب فلم يرهم) أى لم يفرغهم
 (وفي المسجد خيمة من بني غفار)
 بكسر المعجمة (لا الدم يسيل
 اليهم فقالوا يا أهل الخيمة ما هذا

عن رابر الصلاة اللهم انى أعوذ بك من الجبل وأعوذ بك من الجبن وأعوذ بك ان أرد الى
 أرذل العمر وأعوذ بك من فتنة الدنيا وأعوذ بك من عذاب القبر رواه البخارى
 والترمذى وصححه) قوله من الجبل بضم الباء الموحدة واسكان الخاء المعجمة وبفتحهما
 وبضمهما وبفتح الباء واسكان الخاء ضد الكرم ذكره معنى ذلك في القاموس وقد قيده
 بعضهم في الحديث بمنع ما يجب اخراجه من المال شرعا أو عادة ولا وجه له لان الجبل بما
 ليس بواجب من غرائز النقص المضادة للكمال فالتعوذ منها حسن بلا شك فالاولى ببقية
 الحديث على عمومته وترك التعرض لتقييده بما لا دليل عليه قوله والجبن بضم الجيم
 وسكون الباء وتضم المهابة للاشياء والتأخر عن فعلها وانما تعوذ منه صلى الله عليه
 وآله وسلم لانه يؤدى الى عدم الوفاء بقرض الجهاد والصدع بالحق وانكار المنكر
 ويجر الى الاخلال بكثير من الواجبات قوله الى أرذل العمر هو البلوغ الى حد في الهرم
 يعود معه كاطفل في ضعف العقل وقلة النهم وضعف القوة قوله من فتنة الدنيا هي
 الاعتراضات التي تترك القيام بالواجبات وقد تقدم الكلام على ذلك في
 شرح حديث التعوذ من الاربع لان فتنة الدنيا هي فتنة الحيا قوله من عذاب القبر قد
 تقدم شرحه في شرح حديث التعوذ من الاربع أيضا وانما خص صلى الله عليه وسلم هذه
 المذكورات بالتعوذ منها لانها من أعظم الاسباب المؤدية الى الهلاك باعتبار ما ينسب
 عنها من المعاصي المتنوعة (وعن أم سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول اذا صلى
 الصبح حين يـ لم اللهم انى أسألك علما نافعاً ورزقا طيباً وعلامة مقبلاً رواه أحمد وابن
 ماجه) الحديث أخرجه أيضا ابن أبي شيبة عن شيبان عن شعبة عن موسى بن أبي عائشة
 عن مولى لام سلمة عن أم سلمة ورواه ابن ماجه في سننه عن أبي بكر بن أبي شيبة بمـ هذا
 الاسناد ورجاله ثقات لولاجها للمولى أم سلمة وانما قيد العلم بالنافع والرزق بالطيب
 والعمل بالمعقيل لان كل علم لا ينفع فليس من عمل الاخرة وما كان من ذرائع
 الشقاوة ولهذا كان صلى الله عليه وآله وسلم يتعوذ من علم لا ينفع وكل رزق غير طيب
 موقع في ورطة العذاب وكل عمل غير متقبل اتعاب النفس في غير طائل اللهم انا أعوذ بك
 من علم لا ينفع ورزق لا يطيب وعمل لا يتقبل (وعن أبي امامة قال قيل يا رسول الله أى
 الدعاء اسمع قال جوف الليل الاخرة وبر الصلوات المكتوبات رواه الترمذى) الحديث
 حسنه الترمذى وهو من طريق محمد بن يحيى الثقفى المروزي عن حفص بن غياث عن ابن
 جريج عن عبد الرحمن بن سابط عن أبي امامة عنه صلى الله عليه وآله وسلم وفيه تصريح
 بان جوف الليل وبر الصلوات المكتوبات من أوقات الاجابة وقد أخرج مسلم من

حديث
 الذى ياتين من قبلكم) بكسر القاف وفتح الموحدة آدم من جهنم فاداسه يدغدو) يعني وذاك
 معجزة من أى يسيل (جر - دماقات) سعد (فيها) أى في تلك الموضع أو في الخيمة والاربعة منها أى من الجراحة ويؤخذ من
 هذا جواز نصب الخيمة في المسجد للمرضى وغيرهم ورواه الخسة ما بين مدني وكوفي وفيه التصديقات والعتقة والقول وأخرجه

البخاري أيضا في الصلاة والمغازي والهجرة وأبو داود في الجنائز والنسائي في الصلاة (عن أم سلمة رضي الله عنها قالت شكوت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أني اشتكي) أي أوجع (قال طوي) أي بالكعبة (من وراء الناس وأنت راكبة) قالت (فقطت) راكبة البعير (ورسول الله صلى الله عليه وآله ٢٠٥) (وسلم صلى إلى جنب البيت) الحرام (يقراً

بأطوار وكأب مسطور) أي بسورة الطور ومن ثم حذفت وأو القسم لأنه صار علما عليها وقد قيل إن ناقته صلى الله عليه وآله وسلم كانت منقوعة أي معلة فيؤمن معها ما يحذر من التلوين وهي سائرة فيحتمل أن يكون بعير أم سلمة كان كذلك قال ابن بطال في هذا الحديث جواز دخول الأب التي يؤكل لحمها المسجد إذا احتج إلى ذلك لأن بواها لا ينبغي بحلاف غيرهما من الدواب وتعب بأنه ليس في الحديث دلالة على عدم الجواز مع الحاجة بل ذلك دائر على التلوين وعدمه بحيث يخشى التلوين يمنع الدخول ورواة هذا الحديث السبعة مديون الشيخ البخاري وفيه التحديث والاختبار والعنعنة والقول ورواية تابعي عن تابعي عن صحابة عن صحابة وأخرجه أيضا في الصلاة والحج ومسلم فيه (عن أنس) بن مالك رضي الله عنه أن رجلين من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم هما عباد ابن بشر وأسيد بن حضير كما عند البخاري في المناقب (خرج من عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم) بعدما كانا معه في

حديث جابر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول إن في الليل ساعة لا يوافقها رجل مسلم لم يسأل الله تعالى خيرا من أمر الدنيا والآخرة إلا أعطاه إياه وذلك كل ليلة فيمكن أن يقدم مطلق جوف الليل المذكور في حديث الباب بساعة من ساعته كما في حديث جابر وقد وردت أذكر عقب الصلوات غير ما ذكره المصنف من حديث أبي امامة عند النسائي وصححه ابن حبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة مكتوبة لم يمنعه من دخول الجنة إلا الموت وزاد الطبراني وقل هو الله أحد ومنها ما أخرجه أبو داود والنسائي من حديث زيد بن أرقم قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول دبر كل صلاة اللهم ربنا ورب كل شيء أنا شهيد أنك أنت الرب وحملك لا شريك لك اللهم ربنا ورب كل شيء أنا شهيد أن محمد صلى الله عليه وآله وسلم عبدك ورسولك اللهم ربنا ورب كل شيء أنا شهيد أن العباد كلهم أخوة اللهم ربنا ورب كل شيء اجعلني مخلصا لك وأهلي في كل ساعة من الدنيا والآخرة إذا بالجلال والأكرام اجمع واستجب الله أكبر الله أكبر اللهم نور السموات والأرض الله أكبر الأكبر يحيي ويميت الوكيل الله أكبر الأكبر في أسناده أود الطفاوى قال ابن معين ليس بشي وأخرج أبو داود من حديث علي قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا سلم من الصلاة قال اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر وأخرجه الترمذي أيضا وقال حديث حسن صحيح وأخرج أبو داود والنسائي والترمذي من حديث عقبة بن عامر أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقرا بالمعوذات دبر كل صلاة قال الترمذي حديث غريب وأخرج مسلم من حديث البراء أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول بعد الصلاة قل في عذابك يوم تبعث عبادك ومنه ما عند الطبراني في الأوسط بلانظ كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول دبر كل صلاة اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل أعذني من حر النار وعذاب القبر ومنه ما عند أحمد والطبراني في الكبير بالفظ اللهم أصلي لي ديني ووسع لي فاري وبارك لي في رزقي وعند الترمذي سحان ربك رب العزيزة عمايصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين وأخرجه أيضا أبو بكر بن أبي شيبة من حديث أبي سعيد وعند الطبراني أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا صلى وفرغ من صلاته يمسح عينيه على رأسه ويقول باسم الله الذي لا اله الا هو الرحمن الرحيم اللهم اذهب عني الهم والحزن وعند النسائي التهليل مائة مرة هذه الأذكار وردت في أديار الصلوات غير مقيدة ببعضها وورد عقب المغرب والفجر بخصوصها عند أحمد والنسائي من قال قبل أن ينصرف منها لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله

المسجد (في ليلة مظلمة) من أنظم الليل يظلم (ومعهما مثل المصباحين يضيان بين أيديهما) أكراما لهما ببركة نبيهما آية له صلى الله عليه وآله وسلم إذ خص بعض أصحابه بمثل هذه الكرامة عند حاجتهم إلى النور وأظهر السرقة له بشر المشائين في الظلم إلى المساجد بالنور التام يوم القيامة فجعل لهما مما ادخر في الآخرة (فلما افتقر قاصدا مع كل واحد منهما) نور (واحد) بضئ له

(حق أن أهله) ويؤخذ من هذا الحديث فضل المنى إلى المسجد في الليلة المظلمة ورواه هذا الحديث كلهم بصريون وفيه التصديت والعننة وأخرجه البخاري في علامات النبوة وفي مناقب الأنصار (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال خطب النبي صلى الله عليه وآله ٢٠٦) (وسلم فقال إن الله سبحانه خير عبدا) من الضمير (بين الدنيا وبين ما عنده)

أى عند الله في الآخرة (فاختار) العبد (ما عند الله فبكى أبو بكر رضي الله عنه) قال أبو سعيد (قلت في نفسي ما يبكي هذا الشيخ إن يكن الله خيرا) عبيد بين الدنيا وبين ما عنده تعالى (فاختار ما عند الله فكان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم هو العبد) الخير (وكان أبو بكر أعلمنا) حيث فهم أنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفارق الدنيا فبكى حزنا على فراقه وعبر به قوله عبيد بالتسكير ليظهر نباهة أهل العرفان في تفسير هذا المجهول فلم يفهم المقصود غير صاحبه الخاص. يصح فيه نبكي وقال بل فقد يك بما والناو وأولادنا فمكن الرسول جزعه (قال يا أبا بكر لا تبك) ثم خصه بالخصوصية العظمى فقال (إن آمن الناس على في محبتته وماله أبو بكر) أى أكثرهم جودا بنفسه وماله بلا استثناء ولم يرد به المنة لأنها تفسد الصفة ولأنه لا منة لاحد عليه عليه الصلاة والسلام بل منته وألله على جميع الخلاق وقال القرطبي هو من الامتنان يعنى أن أبا بكر له من الحقوق ما لو كان غيره لا تمنعها وذلك لأنه يادر إلى التصديق ونفقة

الحد وهو على كل شئ قد ير عشر مرات كتب له عشر حسنات ومحى عنه عشر سيئات وكان يومه في حر من الشيطان وبعدهم أيضا قبل أن يتكلم عند أبي داود وابن حبان في صحيحه اللهم أجري من النار سبع مرات وعقب صلاة القبر عند الترمذي وقال حسن صحيح إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من قال في قبر صلاة القبر وهو ثمان رجله قبل أن يتكلم لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو على كل شئ قدير عشر مرات كتب الله له عشر حسنات ومحى عنه عشر سيئات ورفع له عشر درجات وكان يومه ذلك في حر من كل مكروه وحر من الشيطان ولم يفسخ له قلب أن يدرك في ذلك اليوم الا الشرك بالله عز وجل وأخرجه أيضا النسائي وزاد فيه بيده الخيع وعقب المغرب عند الترمذي وحسنه والنسائي من حديث عمارة بن شبيب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قال لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو على كل شئ قدير عشر مرات على اثر المغرب بعث الله له ملائكة يحفظونه من الشيطان الرجيم حتى يصبح ويكتب لهم عشر حسنات ومحى عنه عشر سيئات موبقات وكانت له بعدل عشر رقبات مؤمنات وفي اسناده رشدين بن سعد وفيه مقال

• (باب الانحراف بعد السلام وقدر لا يثبت بينهما واستقبال المأمومين) •

(عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا لم يقعد الا مقدار ما يقول اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام رواه أحمد وسلم والترمذي وابن ماجه) الحديث قد تقدم شرح ألفاظه في الباب الاول وساقه المصنف وهذا الاستدلال به على مشروعية قيام الامام من موضعه الذى صلى فيه بعد سلامه وقد ذهب بعض المالكية الى كراهة المقام للامام في مكان صلاته بعد السلام ويؤيد ذلك ما أخرجه عبد الرزاق من حديث أنس قال صليت وراء النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكان ساعة يسلم يقوم ثم صليت وراء أبي بكر فكان إذا سلم وثب فكانما يقوم عن رضنة ويؤيده أيضا ما ساق في باب لا يثبت الامام أنه كان يكتم صلى الله عليه وآله وسلم في مكانه يسيرا قبل أن يقوم لكي ينصرف النساء فانه يشعر بأن الاسراع بالقيام هو الاصل والمشروع وقد عورض هذا بما تقدم من الاحاديث الدالة على استحباب الذكر بعد الصلاة وأنت خير بأنه لا ملازمة بين مشروعية الذكر بعد الصلاة والقعود في المكان الذى صلى المصلى تلك الصلاة فيه لأن الامتنان يحصل بقوله بعد هاء أو كان ماشيا أو قاعدا في محل آخر نعم ما ورد مقيد بالخوف وهو ثمان رجليه وقوله قبل أن ينصرف كان معارضا

ويمكن

الاموال وباللازمة وبالمصاحبة الى غير ذلك بانتمراح صدور ريوخ

على أن الله ورسوله هما المنة في ذلك لكن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بجميع اخلاقه وكرم اهراقه اعترف بذلك عملا يشكر المأموم وفي حديث أبي هريرة عند الترمذي مر فوطا ما لا حد عندنا لا كافا ما خلا أبا بكر فان له عندنا ما لا يكافئه الله

بها يوم القيامة (ولو كنت متخذا خليلا) أي اختاروا أصطنى (من امتى لا تختذ) منهم (أبا بكر) لكونه متاهلا لأن يتخذه صلى الله عليه وآله وسلم خليلا لولا المانع وهو أنه صلى الله عليه وآله وسلم امتلا قلبه بما صلح له من معرفة الله تعالى ومحبة ومراقبته حتى كأنها من جنت أجزائه قلبه بذلك فلم يتسع قلبه لغير الله عز وجل ٢٠٧ وعلى هذا فلا يكون الخليل الا واحدا

ومن لم يقته الى ذلك عن تعلق القلب به فهو حبيب ولذلك أثبت صلى الله عليه وآله وسلم لابي بكر وعائشة أنهما أحب الناس اليه ونفى عنهما الخلقة التي هي فوق المحبة (ولكن أخوة الاسلام) أفضل (ومودته) أي مودة الاسلام وهي بمعنى الخلقة والفرق بينهما ما باعتبار المتعلق فالمثبتة ما كان بحسب الاسلام والمنفية بجهة أخرى يدل عليه قوله في الحديث الآخر ولكن خلوة الاسلام أفضل والمودة الاسلامية متفاوتة بحسب التفاوت في اعلاء كلمة الله وتخصيل كثرة الثواب ولا ريب ان الصديق رضى الله عنه كان أفضل الصحابة رضى الله عنهم من هذه الحثيثة (لا يقيين في المسجد باب) انتهى راجع الى الكلفين لا الى الباب فكفى به عدم البقاء عن عدم الابقاء لانه لازمه كانه قال لا يقيعه أحد حتى لا يبق (الاسد الاباب أبي بكر) الصديق رضى الله عنه وفيه دلالة على الخصوصية لابي بكر بالخلافة بعده صلى الله عليه وآله وسلم والامامة دون سائر الناس فابقى خوخته دون خوخته فيم هو يدل على انه

ويمكن الجمع بحمل مشروعية الاسراع على الغالب كما يشعر به لفظ كان أو على ما عدا ما ورد فيه قيدا بذلك من الصلوات أو على ان اللبس مقدار الاتيان بالذكر المقيم لا ينافي الاسراع فان اللبس مقدار ما ينصرف الناس بما اتسع لا أكثر من ذلك (وعن حمزة قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا صلى صلاة أقبل علينا بوجهه رواه البخاري وعن البراء بن عازب قال كنا اذا صلى خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أصبحنا ان نكون عن يمينه فيقبل علينا بوجهه رواه مسلم وأبو داود) الحديث الاول ذكره البخاري في الصلاة بهذا اللفظ وذكره في الجنائز مطولا وهو يدل على مشروعية استقبال الامام للمؤمنين بعد الفراغ من الصلاة والمواظبة على ذلك لما يشعر به لفظ كان كما تقر في الأصول قال النووي المختار الذي عليه الاكثرون والمحققون من الاصوايين ان لفظة كان لا يلزمها الدوام ولا التكرار وانما هي فعل ماض تدل على وقوعه مرة انتهى قبل والحكمة في استقبال المؤمنين ان يعلمهم ما يحتاجون اليه وعلى هذا يختص عن كان في مثل حاله صلى الله عليه وآله وسلم من الاحياء للتعليم والموعظة وقيل الحكمة ان يعرف الداخل انتفاء الصلاة اذ لو اسفر الامام على حاله لا وهم انه في التشهد من لا وقال الزين بن المنير استدبار الامام المأمومين انما هو لحق الامامة فاذا انقضت الصلاة زال السبب واستقبلهم حينئذ يرفع الخيلاء والترفع على المأمومين والحديث الثاني يدل على ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقبل على من في جهة الميمنة ويمكن الجمع بين الحديثين بأنه كان تارة يستقبل جميع المؤمنين وتارة يستقبل أهل الميمنة أو يجعل حديث البراء مفسر الحديث مرة فيكون المراد بقوله أقبل علينا أي على بعضنا وانه كان يصلي في الميمنة فقال ذلك باعتبار امر يصلي في جهة اليمين وفي الباب عن زيد بن خالد الجهمي قال صلى لنا صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الصبح بالمدينة على اثر سماء كانت من الليل فلما انصرف أقبل على الناس الحديث أخرجه البخاري والمراد بقوله انصرف أي من صلاته أو مكانه كذا قال الحافظ وهو على التفسير الاول من أحاديث الباب وكذا ذكره البخاري في باب يستقبل الامام الناس اذا سلم ومن أحاديث الباب ما أخرجه البخاري عن أنس قال أخر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة ذات ليلة الى شطرا الليل ثم خرج علينا فاصلى أقبل علينا بوجهه (وعن يزيد بن الاسود قال سمعنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حجة الوداع قال صلى بالصلاة الصبح ثم المحرف جالسا فاستقبل الناس بوجهه وذكر قصة الرجلين الذين لم يصلوا قال ونض الناس الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونضت معهم وأنا يومئذ أشب الرجال وأجلده قال غزوات

يخرج منها الى المسجد للصلاة وكذا قرره ابن المنير وعورض بما في الترمذي من حديث ابن عباس سدوا الابواب الابواب على واجب بان الترمذي قال انه غريب وقال ابن عساكر انه وهم لكن الحديث طريقه قوي بعضها بعضا بل قال الحافظ ابن حجر في بعضها اسناده قوى وفي بعضها رجاله ثقات وفيه ان المساجد تصان عن تطريق الناس اليها في خوختها وهوها الامن

أبواب الحاجة مهمة وسكون لنا هودة ان شاء الله تعالى الى ما في ذلك من البحث في الفضائل وفي الحديث الصحيح والعنفة والقول وأخرجه البخاري في فضل أبي بكر (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مرضه الذي مات فيه) ٢٠٨ حال كونه (عاصبا وأسه بخرقة فقعده على المنبر فحمد الله تعالى)

أزحم الناس حق وصلت الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخذت بيده فوضعتها
 اما على وجهي أو صدرى قال فما وجدت شيئا طيب ولا أبر من يدر رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم قال وهو يومئذ في مسجد الخيف رواه أحمد وفي رواية له أيضا انه صلى الصبح
 مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر الحديث قال ثم ثار الناس يأخذون بيده يمسحون
 بها وجوههم قال فأخذت بيده فمسحت بها وجهي فوجدتها أبر من الثلج والطيب
 ريحان المسك الحديث أخرجه أيضا أبو داود والنسائي والترمذي وقال حسن صحيح
 لكن بلفظ شهدت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم حجة فصليت معه الصبح في مسجد
 الخيف فلما قضى صلاته وانحرف ثم ذكر رواقة الراجلين وفي أسناده جابر بن يزيد بن
 الأسود السوافي عن أبيه روى عنه يعلى بن عطاء قال ابن المديني لم يرو عنه غيره وقد وثقه
 النسائي قوله فاستقبل الناس بوجهه فيه دليل على مشروعية ذلك وقد تقدم الكلام
 فيه قوله وذكر قصة الراجلين الذين لم يصلوا لفظها عند الترمذي وأبي داود والنسائي
 فلما قضى صلى الله عليه وآله وسلم صلاته وانحرف اذا هو برجلين في آخرى القوم
 لم يصلوا معه فقال علي تيمماني معهم ما ترعد فرائصهم ما فقال ما منعكم ان تصلوا معنا
 فقالا يا رسول الله انا كنا مسلمين في رحلتنا قال فلا تقبلوا اذا صلينا في رحلتنا كما تم أقيمتا
 مسجد جماعة فصلى بهم قائم الكفاية وسيأتي الكلام على ذلك في أبواب الجماعة
 قوله وأجلده جعل ضمير الجماعة مفردا لغة قليلة ومنه هو أحسن القتيان وأجله
 ومنه أيضا قول الشاعر

ان الامور اذا الاحداث دبرها * دون الشيوخ ترى في بعضهم اخلا

قوله فوضعت اما على وجهي أو صدرى فيه مشروعية التبرك بلامسة أهل الفضل
 لتقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم له على ذلك وكذلك قوله ثم ثار الناس يأخذون بيده
 يمسحون بها وجوههم (وعن أبي حنيفة قال خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 بالهاجرة الى البطحاء فتوضأ ثم صلى الظهر ركعتين والعصر ركعتين وبين يديه عنزة تتر
 من ورائها المرأة وقام الناس فجعلوا يأخذون بيده فيمسحون بها وجوههم قال
 فأخذت بيده فوضعتها على وجهي فاذا هي أبر من الثلج والطيب رائحة من المسك رواه
 أحمد والبخاري) الحديث أخرجه البخاري مطولا ومختصرا في مواضع من كتابه ذكره
 في الطهارة وفي باب الصلاة في الثوب الاخر في أوائل كتاب الصلاة وفي الاذان وفي

على وجود الكمال (واثنى
 عليه) على عدم نقصان (ثم
 قال انه) أي الشأن (ليس من
 الناس أحسن من علي في نفسه
 وماله) أي أبذل لها (من أبي
 بكر بن أبي خفافة) بضم القاف
 عثمان رضي الله عنهما (ولو
 كنت متخذ من الناس خليلا
 لا اتخذت أبا بكر) منهم (خليلا
 ولكن خلة الاسلام أفضل)
 أي فاضله اذ المقصود ان الخلة
 بالله في الاول أعلى مرتبة
 وأفضل من كل خلة (سدوا
 عن كل خوخة في) هذا (المسجد
 غير خوخة أبي بكر) رضي الله
 عنه وفي هذا الحديث التعديت
 والعنفة والسمع والقول
 وأخرجه البخاري في الفرائض
 بزيادة وأخرجه الترمذي في
 المناقب (عن ابن عمر رضي
 الله عنهما ان النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم قدم مكة
 عام الفتح فدعا عثمان بن طلحة
 الجبي ففتح الباب) أي باب
 الكعبة (فدخل النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم فيها) (ودخل
 معه بلال مؤذنه وخادم
 امر صلاته) (ودخل معه أيضا
 اسامة بن زيد) خادمه فيما
 يحتاج اليه (وعثمان بن طلحة)

أبواب

الجبي حتى لا يتوهم الناس

منهم سدان البيت (ثم أغلق الباب) لئلا يزحم الناس عليه لتوفر دواهم على مراعاة أفعاله صلى الله عليه وآله وسلم
 ليأخذوها عنه أو ليكون ذلك أسعيا لقلوبهم وأجمع نفعه وقيل فائدة ذلك التمكن من الصلاة في جمع مقاماتها لان

الصلاة الى جهة الباب وهو مفتوح لا تفتح وأغلق مبنى للمفعول وفي رواية للفاعل (فأبث فيه ساعة ثم خرجوا) كلهم (قال ابن عمر فبدرت) أي أسرعت (فسأت بلالا) هل صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها أم لا (فقال صلى الله عليه وآله وسلم فقلت في أي) بالتأني في أي نواحيه (قال بين الأسطوايتين قال ابن عمر فذهب ٢٠٩ على أن أسأله كم صلى) أي فأتني سؤال الكمية

ورواة هذا الحديث ما بين بصري ومدني وفيه التحديث والعنعنة وأخرج به البخاري أيضا في المغازي والجهاد ومسلم في الحج وكذا أبو داود والنسائي وابن ماجه (وعنه) أي عن ابن عمر (رضي الله عنه) قال سأل رجل قال في الفتح لم أقف على اسمه (النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو على المنبر ما ترى) أي ما رأيك من الرأي أو من الرؤية بمعنى العلم والمراد لازمه إذا العالم يحكم بما علم شرعا (في صلاة الليل قال) صلى الله عليه وآله وسلم (مثنى مثنى) أي اثنين اثنين وكرره للتأكيد ومثنى غير منصرف للعدل والوصف (فأذا خشى) المصلي (الصبح صلى) ركعة واحدة (فاوترت) تلك الركعة (لهما صلى) واحتج به الشافعية على أن أقل الوتر ركعة واحدة مع حديث ابن عمر مرفوعا الوتر ركعة من آخر الليل وقال المالكية ركعة مع شفع تقدمها (وأنه) أي ابن عمر كان يقول اجعلوا آخر صلاتكم وترا) وزاد في رواية بالليل (فان الذي صلى الله عليه وآله وسلم أمر به) أي بالوتر أو بالجعل الذي يدل عليه قوله اجعلوا وكونه صلى الله عليه وآله وسلم على المنبر

أبواب السترة في موضعين وفي صفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في موضعين وفي اللباس في موضعين قوله إلى البطحاء يعني يطحاء مكة وهو موضع خارج مكة وهو الذي يقال له الابطح وقوله بالهجرة يستفاد منه انه جمع جمع تقديم ويحتمل أن يكون قوله والعصر وكنتين أي بعد دخول وقتها قوله عنزة هي الحربة القصيرة قوله عز من ورائها المرأة فيه ممسك ان قال ان المرأة لا تقطع الصلاة وسيأتي الكلام على ذلك قوله فيمسحون بها وجوههم فيه مشروعية التبرك كما تقرأ في الحديث لا يبطأ بغير الترجسة التي ذكرها المصنف لان قيام الناس اليه لا يستلزم انه باق في المكان الذي صلى فيه فضلا عن استقباله للمصلين

باب جواز الانحراف عن اليمين والشمال *

(عن ابن مسعود قال لا يجعلن أحدكم للشيطان شيئا من صلاته يرى أن حقا عليه أن لا ينصرف الا عن يمينه لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كثيرا ينصرف عن يساره وفي لفظ أكثر انصرفه عن يساره رواه الجماعة الا الترمذي وعن أنس قال أكثر ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينصرف عن يمينه رواه مسلم والنسائي وعن قبيصة بن حبيب عن أبيه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يؤمننا فينصرف عن يمينه جميعا على يمينه وعلى شماله رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي وقال صح الامران عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحديث الثالث حسنة الترمذي وصححه ابن عبد البر في الاستيعاب وذكره عبد الباقي بن قانع في معجمه من طرق متعددة وفي اسناده قبيصة بن حبيب وقدرماه بعضهم بالجهاالة ولكنه وثقه العجلي وابن حبان ومن عرف جهة علي من لم يعرف وفي الباب عن عبيد الله بن عمرو عند ابن ماجه باللفظ رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتقلع عن يمينه وعن يساره في الصلاة قوله في الحديث الاول شيئا من صلاته في رواية مسلم جزأ من صلاته قوله يرى بفتح أوله أي يعتقد ويجوز الضم أي يظن قوله ان حقا عليه هو بيان للجعل في قوله لا يجعلن قوله أن لا ينصرف أي يرى أن عدم الانصراف حق عليه وظاهر قوله في حديث ابن مسعود أكثر انصرفه عن يساره وقوله في حديث أنس أكثر ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينصرف عن يمينه المنافاة لان كل واحد منهما قد استعمل فيه صيغة أفعل التفضيل قال النووي ويجمع بينهما بأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل تارة هذا وتارة هذا فأكبر كل منهما بما اعتقد انه الأكثر وانما ذكره ابن مسعود أن يعتقد وجوب الانصراف عن اليمين قال الحافظ ويمكن الجمع بينهما بوجه آخر وهو أن يحمل حديث

٢٧ نيل في يدل على جماعة جالسين في المسجد ومنهم الرجل الذي سأل عن صلاة الليل ورواة هذا الحديث ما بين بصري ومدني وفيه التحديث والعنعنة والقول (عن عبد الله بن زيد) بن عاصم المازني (الأنصاري رضي الله عنه أنه رأى) أي أبصر (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) حال كونه (مستلقيا) على ظهره في المسجد حال كونه (واضعا إحدى

رجليه على الاخرى) فعل ذلك ليسين جواز مذهب جابر المروي عنه في سلم في النهي عن ذلك اما منسوخ أو مقيد بما اذا ظهرت بذلك عورته كان يكون الا ارضيقا فاذا وضع رجلا فوق الاخرى وهنالك فرجة ظهرت منها العورة فان أمن ذلك جاز قال في الفتح الثاني أولى من ادعاء النسخ لانه ٢١٠ لا يثبت بالاحتمال وعن جزم به البقي والبغوى وغيرهما من المحدثين ورحم

ابن بطال ومن تبعه بانه منسوخ وصح ان عمرو عثمان كفاية هلان ذلك وهذا يدل على انه ليس خاصا به صلى الله عليه وآله وسلم بل هو جاز مطلقا وانما خصائص لا تثبت بالاحتمال وانما ظاهرا ان قوله ذلك كان في وقت الاستراحة لا عند مجتمع الناس لما عرف من عادته من الجلوس بينهم بالوقار التام صلى الله عليه وآله وسلم قال الخطابي وفيه جواز الانكسار في المسجد والاضطجاع وانواع الاستراحة وقال الداودي فيه ان الاجر الوارد للادب في المسجد لا يختص بالجالس بل يحصل للمستلقي أيضا ورواة هذا الحديث الخمسة مدينون وفيه الحديث والعنفنة وأخرجته البخاري أيضا في اللباس والاستئذان ومسلم في اللباس وأبو داود في الادب والترمذي في الاستئذان وصححه والنسائي في الصلاة (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال صلاة الجميع) وفي رواية الجماعة (تزيد على صلاته) أي الشخص المنفرد (في بيته) (و) على (صلاته) بإفتراده (في سوقه خمسا وعشرين درجة)

ابن مسعود على حالة الصلاة في المسجد لان حجة النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانت من جهة يساره ويجعل حديث أنس على ما سوى ذلك كحال المهرثم اذا تعارض اعتقاد ابن مسعود وأنس رجع ابن مسعود لانه أعلم وأنس وأجل وأكثر ملازمة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وأقرب اليه واقفه في الصلاة من أنس وبان في اسناد حديث أنس من تكلم فيه وهو السدي وبان حديث ابن مسعود متفق عليه وبان رواية ابن مسعود توافق ظاهر الحال لان حجة النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانت على جهة يساره كما تقدم قال ثم ظهر لي أنه يمكن الجمع بين الحديثين بوجه آخر وهو ان من قال كان أكثر انصرافه عن يساره نظر الى هيئته في حالة الصلاة ومن قال كان أكثر انصرافه عن يمينه نظر الى هيئته في حال استقباله القوم بعد سلامه من الصلاة فعلى هذا لا يختص الانصراف بجهة معينة ومن ثم قال العلماء يستحب الانصراف الى جهة حاجته لكن قالوا اذا استوت الجهتان في حقه فاليمين أفضل له - وموم الاحاديث المصروفة بفضل التيامن قال ابن المنير فيه ان المندوبات قد تنقلب مكرهات اذا رفعت عن رتبة الان التيامن مستحب في كل شيء لكن لما خشى ابن مسعود أن يعتقدوا وجوبه أشار الى كراهته قال الترمذي بعد ان ساق حديث هلب وعليه العمل عند أهل العلم قال ويروى عن علي أنه قال ان كانت حاجته عن يمينه أخذ عن يمينه وان كانت حاجته عن يساره أخذ عن يساره

• (باب لبث الامام بالرجال قليلا ليجري من صلى معه من النساء) •

(عن أم سلمة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا سلم قام النساء حين يقضى تسليمه وهو عيكت في مكانه يسيرا قبل أن يقوم قالت فنرى والله أعلم ان ذلك كان لكي ينصرف النساء قبل أن يدركهن الرجال رواه أحمد والبخاري) الحديث فيه أنه يستحب للامام مراعاة أحوال المأمومين والاحتياط في الاجتناب ما قد ينضى الى المذود واجتناب مواقع التهم وكراهة مخالطة الرجال للنساء في الطرقات فضلا عن البيوت ومقتضى التعليل المذكور ان المأمومين اذا كانوا رجالا فقط لا يستحب هذا المكث وعليه حل ابن قدامة حديث عائشة أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا سلم لا يقعد الا قدوما يقول اللهم أنت السلام الحديث المتقدم وقد تقدم الكلام في ذلك وفي الحديث انه لا بأس بحضور النساء الجماعة في المسجد قوله فنرى بضم النون أي نظن

• (باب جواز عقد التسبيح باليد وعده بالنوى ونحوه) •

(عن بسيرة وكانت من المهاجرات قالت قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

سبر الاعداد لا يوقف عليه الابنور النبوة) فان أحدكم اذا أتى فاحسن) الوضوء باسبغها ورعاية عليه يمكن ستمه وآدله (وأي المسجد) حال كونه (لا يريد الا الصلاة) أو ما في معناها كالاغتصاف ونحوه واقتصر على الصلاة فلا غلبة (لم يخط خطوة) بفتح الخاء (لا يرفع الله بها درجة ويخط عنه خطيئة) وفي لفظ خط عنه بها (حتى يدخل المسجد) فالمشي الى

الجماعات يستلزم احتساب الأبرار بالخطوات والتصل عن الخطيئات ومن توفى من دركات الهلكات فقد ترقى إلى منجاة الدرجات (وإذا دخل المسجد كان في ثواب صلاة ما كانت تحبسه) الصلاة أي مدة دوام ذلك وحذف الفاعل العلم به (وتصل عليه يعني الملائكة ما دام في محله الذي يصل فيه) أي تستغفر وتطالب له ٢١١ الرحمة قائلين (اللهم اغفر له اللهم ارحمه ما لم

يؤذ) المصل الملائكة (يحدث) بالنعمل المجزوم على البدلية ويجوز الرفع على الاستئناف وفي رواية ما لم يؤذ يحدث فيه بالقطا الجار والمجرور متعلقا بيؤذ وفي أخرى ما لم يحدث فيه بـ ما قطا بيؤذ أي ما لم يأت بناقض للوضوء فيه أن الصلاة في السوق مشروعة وإذا جازت الصلاة فيه فمرادى كان أولى أن يتخذ فيه مسجدا للجماعة أشار إليه ابن بطال ورواة هذا الحديث ما بين بصري ومديني وكوفي وفيه التحديث والنعنة ورواية تآبى عن تآبى وأخرجه البضاري أيضا في باب الجماعة ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه في الصلاة (عن أبي موسى) الأشعري (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إن المؤمن للمؤمن كالبنيان) أي كالحائط (يشد بعضه بعضا وشبك صلى الله عليه وآله وسلم أصابعه) وإنما شبك ليعمل لهم هيئة اختلاطهم من باب تصوير المعقول بصورة المحسوس وفيه دلالة على جواز التشبيك مطلقا وحديث أبي هريرة لا يفي دال على جوازه في المسجد وإذا جاز في المسجد فهو

عليكم بالتبجيل والتسبيح والتقديس ولا تغفلن أنفسن الرحمة واعقدن بالانامل فأنهن مستولات مستنطقات ورواه أحمد والترمذي وأبو داود وعن سعد بن أبي وقاص أنه دخل مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على امرأة وبين يديها نوى أرحصى تسبح به فقال أخبرك بما هو أيسر عليك من هذا أو أنضل سبحانه الله عدد ما خلق في السماء وسبحان الله عدد ما خلق في الأرض وسبحان الله عدد ما بين ذلك وسبحان الله عدد ما هو خالق والله أكبر مثل ذلك والمحدثه مثل ذلك ولا اله الا الله مثل ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله مثل ذلك ورواه أبو داود والترمذي وعن صفية قالت دخل علي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبين يدي أربعة آلاف نواة تسبح بها فقال الله سبحانه هذا ألا أعلمك بأكثر مما سجدت به فقالت عني فقال قولي سبحانه الله عدد خلقه ورواه الترمذي أما الحديث الأول فأخرجه أيضا الحاكم وقال الترمذي غريب لا نعرفه الا من حديث هاني بن عثمان وقد صحح السيوطي استاده هذا الحديث وأما الحديث الثاني فأخرجه أيضا النسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم وصححه وخسنه الترمذي وأما الحديث الثالث فأخرجه أيضا الحاكم وصححه السيوطي والحديث الأول يدل على مشروعية عقد الانامل بالتسبيح وقد أخرج أبو داود والترمذي وخسنه والنسائي والحاكم وصححه عن ابن عمر أنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعقد التسبيح زاف في رواية لابي داود وغيره يمينه وقد عمل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك في حديث الباب بان الانامل مستولات مستنطقات يعني انهن ينهدين بذلك فكان عقدهن بالتسبيح من هذه الخبيثة أولى من السجدة والحصى والحديثان الآخران يدلان على جواز عقد التسبيح بالنوى والحصى وكذا بالسجدة لهدم الفارق لتقريره صلى الله عليه وآله وسلم والمرأتين على ذلك وعدم انكاره والارشاد الى ما هو أفضل لا ينافي الجواز وقد وردت بذلك آثار في جزء هلال الحفار من طريق معمر بن سليمان عن أبي صفية مولى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان يوضع له نطع ويجامز فيقبل فيه حصى فيسبح به الى نصف النهار ثم يرفع فاذا صلى أتى به فيسبح حتى يمسي وأخرجه الامام أحمد في الزهد قال حدثنا عفان حدثنا عبد الواحد بن زياد عن يونس بن عبيد عن امه قالت رأيت أبا صفية رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان خازنا قالت فكأن يسبح بالحصى وأخرج ابن سعد عن حكيم بن الدبلي أن سعد بن أبي وقاص كان يسبح بالحصى وقال ابن سعد في الطبقات أخبرنا عبد الله بن موسى أخبرنا إسرائيل عن جابر عن امرأة خدمته عن فاطمة بنت الحسين بن علي بن أبي طالب أنها كانت تسبح بخصيط معقود فيها (١) وأخرج

في غيره أجوز ورواه هذا الحديث الخمسة كوفيون وفيه رواية الابن عن جده ورواية جده عن أبيه والتحديث والنعنة وأخرجه البضاري أيضا في الأدب والمظالم والترمذي في البر والنسائي (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (١) في الأصل بين السطور فوق فيها لفظ فبه والكل صحيح معنى وتصور الرواية اه معصم

أحدى صلافي العنق) بفتح العين وهو من أول الزوال إلى الغروب وفي رواية العشاء قال الحافظ وهو وهم فقد صححها
 الهصر أو الظاهر (فصل في ناركعتين ثم سلم فقام إلى خشبة معروضة) أي موضوعة بالعرض أو مطروحة (في ناحية المسجد
 فأنكأ عليها كأنه غضبان ووضع يده اليمنى ٢١٢ على اليسرى وشبك بين أصابعه ووضع خده الأيمن على ظهر كفه اليسرى

ونجست السرعان من أبواب
 المسجد) أي أوائل الناس الذين
 يتسارعون والسرعان بضم
 السين واسكان الراء جمع سريع
 ككتيب وكتبان وهو المسرع
 للخروج (فقالوا أقصرت الصلاة
 وفي القوم أبو بكر وعمر فهابا) أي
 خافا (أن يكلماه) صلى الله عليه
 وآله وسلم اجلاله (وفي القوم
 رجل) هو الخريفي وكان (في
 يديه طول يقال له ذواليدن قال
 يا رسول الله أنسيت أم قصرت
 الصلاة قال لم أنس) في ظني (ولم
 تقصر) أي الصلاة (فقال) صلى
 الله عليه وآله وسلم للعاشرين
 (أ كما) أي الأمر كما (يقول
 ذو اليدن فقالوا نعم) الأمر كما
 يقول (فتقدم صلى ما ترك) وهو
 الركعتان (ثم سلم ثم كبر وجحد
 مثل سجوده أو أطول ثم رفع
 رأسه وكبر ثم كبر وسجد مثل
 سجوده أو أطول ثم رفع رأسه
 وكبر) ومحمل مباحث هذا
 الحديث باب السهو لكن أورده
 البخاري هنا استدلالا على
 جواز تشبك الأصابع في المسجد
 وغيره قال ابن بطال ادخال هذا
 الحديث معارضة لما روى في
 النهي عن التشبك في المسجد
 وقد وردت فيه مراسيل ومسندة

عبد الله ابن الامام أحمد في زوائد الزهد عن أبي هريرة أنه كان له خيط فيه ألفا عقدة فلا
 ينأى حتى يسبح وأخرج أحمد في الزهد عن القاسم بن عبد الرحمن قال كان لابي الدرداء
 نوى من العجوة في كيس فكان اذا صلى الغداة أخرجها واحدة واحدة يسبح بها حتى
 يتفذهن وأخرج ابن سعد عن أبي هريرة أنه كان يسبح بالنوى المجموع وأخرج الديلمي
 في مسند الفردوس من طريق يزيد بن زبنيب بن سليمان بن علي عن أم الحسن بنت جعفر عن
 أبيها عن جدها عن علي رضي الله عنه مرفوعا ثم المذكر السبعة وقد ساق السيوطي
 آثارا في الجزء الذي سماه المنحة في السجدة وهو من جملة كتابه المجموع في الفتاوى وقال
 في آخره ولم ينقل عن أحد من السلف ولا من الخلف المنع من جواز عقد الذكربالسجدة بل
 كان أكثرهم يعتقدونه بها ولا يرون ذلك مكرها انتهى وفي الحديثين الآخرين
 فائدة جليلة وهي ان الذكربتضاعف ويتعدد بعد ما أحال المذكر على عدده وان لم يتكرر
 الذكرب في نفسه فيحصل مثلا على مقتضى هذين الحديثين لمن قال مرة واحدة سبحان الله
 عدد كل شيء من التسبيح ما لا يحصى من كرات التسبيح ليلالي وأياما بدون الاحالة على عدد
 وهذا مما يشكل على القائلين ان الثواب على قدر المشقة المنكرين للتفضل الثابت
 بصرائح الأدلة وقد أجابوا عن هذين الحديثين وما شابههما من نحو قوله صلى الله عليه
 وآله وسلم من فطر صائما كان له مثل أجره من عزى مصابا كان له مثل أجره بما جوبه
 متعسفة متكلفة

(أبواب ما يطل الصلاة وما يكره ويباح فيها)

(باب النهي عن الكلام في الصلاة)

(عن زيد بن أرقم قال كنا تسكلم في الصلاة يكلم الرجل مناصحه وهو إلى جنبه في الصلاة
 حتى نزلت وقوموا قاله قاتن فأمروا بالسكوت ونهيناعن الكلام رواه الجماعة الا ابن
 ماجه والترمذي فيه كنا تسكلم خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة)
 الحديث قال الترمذي حسن صحيح وفي الباب عن جابر بن عبد الله عند الشيخين وعن عمار
 عند الطبراني وعن أبي امامة عند الطبراني أيضا وعن أبي سعيد عند البزار وعن معاوية
 ابن الحكم وابن مسعود وسيا تيان والحديث يدل على تحريم الكلام في الصلاة ولا
 خلاف بين أهل العلم ان من تكلم في صلاته عامدا عالما فسدت صلاته قال ابن المنذوأجمع
 أهل العلم على ان من تكلم في صلاته عامدا وهو لا يريد اصلاح صلاته أن صلاته فاسدة
 واختلقوا في كلام الساهي والجاهل وقد حكى الترمذي عن أكثر أهل العلم أنهم سقروا
 بين كلام الناسي والعامد والجاهل واليه ذهب الثوري وابن المبارك حكى ذلك

الترمذي

من طرق غير ثابتة انتهى وقد ذكرها الحافظ في الفتح مع الكلام عليها لا تطول بذكرها هنا

(عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه أنه كان يصلي في أما كن من الطرق) أي الطرق التي بين المدينة النبوية ومكة والمواقع
 التي لم يجعل مساجد (ويقول أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في تلك الامكنة) ورواه هذا الحديث ما بين بصري

ومدني وفيه التعديت والنعنة والرؤية ومحصل ذلك ان ابن عمر كان يتبرك بتلك الاماكن ويستدده في الاتباع مشهور قال في الفتح ولا يعارض ما ثبت عن ابيه انه رأى الناس في سفر يتبادرون الى المكان فسأل عن ذلك فقالوا قد صلى فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال من عرضت له الصلاة فليصل والا فليض فانه هلك ٢٤١٣ أهل الكتاب يتبعوا آثار أنبيائهم فاتخذوها

كنائس ويها لان ذلك من عمر محمول على أنه كره زيارتهم لمثل ذلك بغير صلاة أو خشى أن يشكل ذلك على من لا يعترف حقيقة الامر فيظننه واجبا وكلا الامرين مأمون من ابن عمر وقد تقدم حديث عثمان وسؤاله النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يصلي في بيته ليتخذ مصلى واجابة النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى ذلك فهو وجه في التبرك بالآثار الصالحين انتهى قلت وهذا اذ لم يؤد التبرك بها الى ما هو شرك أو استعانة أو استغاثة أو توسل بغير الله تعالى وأما اذا أدى الى ذلك فالحق منع الناس عنها سدا للذريعة كما صنع عمر الفاروق رضي الله عنه وعثمان كان مأمورا عن مثل ذلك خلافا لأهل الأهواء الباطلة فابن عمر من الثرياء (وعنه) أي عن ابن عمر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان ينزل بذى الحليفة الميقات المشهور ولاهل المدينة (حين يعمر وفي حجة حين حج) هبة الوداع (نحت سمرة) بفتح السين وضم الميم أم غيلان وشجر الطلح ذات الشوك (في موضع المسجد الذي بذى الحليفة وكان) صلى الله

الترمذي عنهما به قال القاضي وحامدين أبي سليمان وأبو حنيفة وهو واحد الروايتين عن قتادة واليه ذهب الهادوية وذهب قوم الى الفرق بين كلام الناس والجاهل وبين كلام العامة وقد حكى ذلك ابن المنذر عن ابن مسعود وابن عباس وعبد الله بن الزبير ومن التابعين عن عروة بن الزبير وعطاء بن أبي رباح والحسن البصري وقاتادة في احدي الروايتين عنه وحكاها الحازمي عن عمرو بن دينار وعن مالك والشافعي وأحمد وأبو قنور وابن المنذر وحكاها الحازمي عن نفر من أهل الكوفة وعن أكثر أهل الجبل وأكثر أهل الشام وعن سفبان الثوري وهو واحد الروايتين عنه وحكاها النووي في شرح مسلم عن الجمهور استدلالا قولون بحديث الباب وسائر الاحاديث المصروفة بالنهي عن التكلم في الصلاة وظاهرها عدم الفرق بين العامة والناس والجاهل واحتج الآخرون لعدم فساد صلاة الناس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم تكلم في حال السهو وبقي عليه كما في حديث ذي اليمدين وبناروي الطبراني في الاوسط من حديث أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم تكلم في الصلاة فاسيا فبقي على ما صلى وبجوديت رفع عن أمي الخطأ والنسيان الذي أخرجه ابن ماجه وابن حبان والدارقطني والطبراني والبيهقي والحاكم بنحو هذا اللفظ واحتجوا بعدم فساد صلاة الجاهل بحديث معاوية ابن الحسك الذي سياتي فانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمره بالاعادة وأجيب عن ذلك بعدم حكاية الامر بالاعادة لا يستلزم عدم وغايته أنه لم ينقل اليها فيرجع الى غيره من الادلة كذا قيل ويجاب أيضا عن الاستدلال بحديث رفع عن أمي الخطأ والنسيان ان المسراد رفع الائم لا الحسك فان الله أوجب في قتل الخطأ ~~الخطأ~~ فارة على ان الحديث مما لا يفتتح للاحتجاج به وقد استوفى الحافظ الكلام عليه في باب شروط الصلاة من التلخيص ويجاب عن الاحتجاج بحديث ذي اليمدين بان كلامه صلى الله عليه وآله وسلم وقع وهو غير متصل بنبأه على ما قد فعل قبل الكلام لا يستلزم أن يكون ما وقع قبله منها قوله في الحديث حتى نزلت وقوموا لله قانتين فيه اطلاق القنوت على السكوت قال زين الدين في شرح الترمذي وذكر ابن العربي ان له عشرة معان قال وقد نظمها في بيتين بقولي وانظ القنوت اعد معانيه تجد * هن يداعلى عشر معاني مرضيه دعاء خشوع والعبادة طاعة * اقامتها افسر ارنا بالعبودية سكوت صلاة والقيام وطوله * كذا لا دوام الطاعة الرابع الفيه قوله ونهيناعن الكلام هذه الزيادة ليست للجماعة كما يشعر به كلام المصنف وانما زادها مسلم وأبو داود وقد استدلل بزيادتها على مسئلة اصولية قال ابن العربي قوله أمرنا بالسكوت ونهيناعن الكلام يعطى بظاهره ان الامر بالنهي ليس نهيناعن هذه

عليه وآله وسلم (اذا رجع من غزو كان في تلك الطريق) أي طريق المدينة (أو في حج أو عمرة هبط من بطن واد) هو وادي العقيق (فاذا ظهر من بطن واد اناخ) راحلته (بالطعام) أي بالمسبل الواسع المجمع فيه دقاق الحصى من مسبل المأمورة (التي على شفير الوادي) بفتح السين أي طرفه (الشبرقية فعرس) أي نزل آخر الليل للإستراحة (ثم) أي هناك (حتى يصبح) أي يدخل

في الصباح (ليس عند المسجد الذي بجبارة ولا على الاكمة) الموضع المرتفع على ما حوله أو تل من حجر واحد (التي عليها المسجد كان ثم) أي هناك (خليج) وأدله عق (يصل على عبد الله) بن عمر (عنده في بطنه كتب) جمع كتيب ومن جملة (كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم) أي هناك (يصل فدا) ٢١٤ أي دفع (السيبل فيه بالبطحاء حتى دفن) السبل (ذلك المكان الذي

كان عبد الله بن عمر (يصل فيه وان عبد الله بن عمر حدثه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى حيث المسجد الصغير الذي دون المسجد الذي بشرف الروحاء) هي قرية جامعة على لبنتين من المدينة وبينها وبين المدينة ستة وثلاثون ميلا (وقد كان عبد الله بن عمر رضي الله عنهما (يعلم) من العلم أو من العلامة (المكان الذي كان صلى فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول ثم) هناك (عن عيينة حين تقوم في المسجد تصلي وذلك المسجد على حافة الطريق البقي) بتخفيف الفاء أي على جانبه (وأنت ذاهب الى مكة بينه وبين المسجد الاكبر رمية بحجر أو نحو ذلك وان ابن عمر كان يصلي الى العرق) بكسر العين وسكون الراء الجبل الصغير أو عرق الطبيعة الوادي المعروف (الذي عند منصرف الروحاء) أي عند آخرها (وذلك العرق انتهاء طريقه على حافة الطريق دون) أي قريب أو تحت (المسجد الذي بينه وبين المنصرف) بفتح الراء (وأنت ذاهب الى مكة وقد ابنتي) مبنيًا للمفعول (ثم) أي هناك (مسجد

والكلام على ذلك مبسوط في الاصول قال المصنف رحمه الله بعد أن ساق الحديث وهذا يدل على أن تحريم الكلام كان بالمدينة بعد الهجرة لأن زياداً دني وقد أخبرناهم كانوا يتكلمون خلف الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة الى ان نهوا انتهى ويؤيد ذلك أيضاً اتفاق المفسرين على ان قوله تعالى وقوموا لله قانتين نزلت بالمدينة ولكن لا يشك على ذلك حديث ابن مسعود الا أني بعد هذا فان فيه أنه لما رجع من عند النجاشي كان تحريم الكلام وكان رجوعه من الحبشة من عند النجاشي بمكة قبل الهجرة وقد أجاب عن ذلك ابن حبان في صحيحه فقال توهم من لم يطلب العلم من مظانه ان نسخ الكلام في الصلاة كان بالمدينة قال وليس مما يذهب اليه الوهم فيه في شيء منه وذلك لان زيد بن أرقم كان من الانصار من الذين أسلموا بالمدينة وصلوا بها قبل هجرة المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم وكانوا يصليون بالمدينة كما يصلي المسلمون بمكة في اباحة الكلام في الصلاة لهم فلما نسخ ذلك بمكة نسخ كذلك بالمدينة فحكى زيد ما كانوا عليه لان زياداً حكى ما لم يشهد في الصلاة وهذا الجواب يرد قول زيد المتقدم كتكلم خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأيضاً قد ذكر ابن حبان نفسه ان نسخ الكلام في الصلاة كان عند رجوع ابن مسعود من أرض الحبشة قبل الهجرة بثلاث سنين وإذا كان كذلك فلم يكن الانصار حينئذ قد صلوا ولا أسلموا فان أسلم من أسلم منهم كان حينئذ في النفر الستة من الخزرج عند العقبة فدعاهم الى الله فآمنوا ثم جاء في الموسم الثاني منهم اثنا عشر رجلاً فبايعوه وهي بيعة العقبة الاولى ثم جازا في الموسم الثالث فبايعوه بيعة العقبة الثانية ثم هاجر اليهم في شهر ربيع الاول فكان اسلامهم قبل الهجرة بسنتين وثلاثة أشهر وأجاب العراقي عن ذلك الاشكال بان الرواية الصحيحة المتفق عليها في حديث ابن مسعود هي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أجابه بقوله ان في الصلاة شغلا فيحتمل انه صلى على الله عليه وآله وسلم رأى ذلك منه اجتمعا قبل نزول الآية قال وأما الرواية التي فيها ان الله قد أحدث من أمره أن لا تكلم في الصلاة فلا تقاوم الرواية الاولى للاختلاف في راويها وعلى تقدير ثبوتها فلهذا وحى اليه ذلك بوحى غير القرآن وفيه أن الترجيح فرع التعارض ولا تعارض لان رواية أن لا تكلموا زيادة ثابتة من وجه معتبر كما سبق في قبولها امتعين وأما الاعتذار بانها بوحى غير قرآن فذلك غير نافع لان النزاع في كون التحريم للكلام في مكة أو في المدينة لا في خصوص انه بالقرآن ومن جملة ما يجب به عن ذلك الاشكال ان زيد بن أرقم ممن لم يبلغه تحريم الكلام في الصلاة الا حين نزول الآية ويرده قوله في حديث الباب يكلم الرجل مناصحه وان ذلك كان خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن المعلوم ان تكليم بعضهم بعضهم في الصلاة

لا يفتي

اي قدام المسجد

فلم يكن عبد الله يصلي في ذلك المسجد كان يتركه عن يساره ووراءه ويصلي أمامه) اي قدام المسجد (ايحيى الى العرق نفسه وكان عبد الله) بن عمر (يروح من الروحاء فلا يصلي الظهر حتى يأتي ذلك المكان فيصل فيه الظهر وإذا أقبل من مكة فإن من قبله الصباح بساعة أو من آخر المسح) ما بين الحجير الكاذب والصحيح الصادق والعرق بينه وبين قوله

قبل الصبح بساعة أنه أراد بآخر السهر أقل من ساعة وحينئذ في غير اللاحق السابق (عن من حتى يصلي بها الصبح وان عبدا لله حدثه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان ينزل تحت سرحه) بفتح السين والحاء شجرة (ضخمة) أى عظيمة (دون الروثة) مصغرة قرية جامعة بينها وبين المدينة سبعة عشر ٢١٥ فرسخا (عن عيين الطريق ووجه الطريق)

أى مقابله (فى مكان بطيح) بالفتح والسكون أى واسع (سهل حتى) ولابن عساكر وغيره حين (ينفضى) أى يخرج صلى الله عليه وآله وسلم (من مكة) موضع مرتفع (دوين يريد الروثة) مصغرون (بميلين) أى بينه وبين المكان الذى ينزل فيه البريد بالروثة ميسلان أو البريد الطريق (وقد انعكس أعلاها فالتقى) أى انعطف (فى جوفها وهى قاعة على ساق) كالبنيان ليست متسعة من أسفل (وفى ساقها كئيب) جمع كئيب وهى تلال الرمل (كثيرة وان عبد الله بن عمر حدثه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى فى طرف تلعة) بفتح التاء وسكون اللام مسيل الماء من فوق الى أسفل الهضبة فوق الكئيب فى الارتفاع دون الجبل (من وراء العرج) بفتح العين وسكون الراء قرية جامعة بين ما بين الرريثة ثلاثة عشر أو أربعة عشر ميلا (واتت ذاهب الى هضبة) جبل منبسط على وجه الأرض أو ما طال واتسع وانفرد من الجبال (عند ذلك المسجد قبران أو ثلاثة على القبور ررضم) بفتح الراء وسكون الصاد أى حضور بعضهم فوق

لا يخفى عليه لانه يراهم من خلفه كما صح عنه ومن الاجوبة أن يكون الكلام نسخ بمكة ثم أبيع ثم نسخت الاباحة بالمدينة ومنها حل حديث ابن مسعود على تحريم الكلام لغير مصلحة الصلاة وحديث زيد على تحريم سائر الكلام ومنها ترجيح حديث ابن مسعود والمصير اليه لانه حكى فيه حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ذلك ابن سريج والقاضي أبو الطيب ومنها ان زيد بن أرقم أراد قوله كاتسكلم فى الصلاة الحسكية عن كان يفعل ذلك فى مكة كما يقول القائل فعلنا كذا وهو يريد بعض قومه ذكركم معنى ذلك

ابن حبان وهو بعيد (وعن ابن مسعود قال كنا نسلم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو فى الصلاة فيرد علينا فلما رجعنا من عند التجاشى سلمنا عليه فلم يرد علينا فقلنا يا رسول الله كنا نسلم عليك فى الصلاة فترد علينا فقال ان فى الصلاة شغلا متفق عليه (١)

لرواية كنا نسلم على النبي صلى الله عليه وسلم اذ كآ بمكة قبل أن نأتى أرض الحبشة فلما قدمنا من أرض الحبشة اتينا فلما سلمنا عليه فلم يردنا فخذنى ما قرب وما بعد حتى قضوا الصلاة فسألته فقال ان الله يحدث من أمره ما يشاء وانه قد أحدث من أمره أن لا تسكلم فى الصلاة رواه أحمد والنسائى) الرواية الثانية أخرجهما أيضا أبو داود وابن حبان فى صحيحه قوله فلم يردوه يرد على من قال يجوز رد السلام فى الصلاة لفظا وهم أبو هريرة وجابر والحسن وسعيد بن المسيب وقنادة قوله اشغلا ههنا صفة محذوفة والتقدير لشغلا كافي عن غيره من الكلام أو مانعا من الكلام قوله ما قرب وما بعد لفظ أبي داود وابن حبان ما قدم وما حدث والمراد من هذا اللفظ ولفظ الكتاب اتصال الاسزان البعيدة أو الممتدة بالقرية أو الحادثة لسبب تركه صلى الله عليه وآله وسلم لرد السلام عليه قوله أن لا تسكلم فى الصلاة لفظ أبي داود وغيره أن لا تسكلم وفى الصلاة وزاد فرد على السلام يعنى بعد فراغه وقد استدل به على أنه يستحب ان يسلم عليه فى الصلاة أن لا يرد السلام الا بعد فراغه من الصلاة وروى هذا عن أبي ذر وعطاء والنخعي والثوري قال ابن رسلان ومذهب الشافعى والجمهور أن المستحب أن يرد السلام فى الصلاة بالاشارة واستدلوا بما أخرجه أبو داود والنسائى والترمذى وحسنه عن صهيب أنه قال مررت برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يصلى فسأت عليه فردا اشارة قال الراوى عنه ولا أعلم الا قال اشارة بأصبعه وسأق الكلام على هذا فى باب الاشارة فى الصلاة لرد السلام (وعن معاوية بن الحكم السلى قال بينما أنا أصلى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذ عطس رجل من القوم فقلت بركم الله فرماد

بعض (من حجارة عن عيين الطريق عند سلمات الطريق) حضرات وهى بفتح السين وكسر اللام وللأصلي بفتح اللام شجرة يدبغ بورقها الاديم (بين أولئك السلمات كان عبد الله) بن عمر رضى الله عنهم (بروح من العرج بعيد ان تميل الشمس بالهاجرة) نصيب النهار عند اشتداد الحر (فيملى الظهري ذلك المسجد وان عبد الله بن عمر حدثه ان (١) يفاض بالاصل

رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم نزل عند سرحات) شجرات (من يسار الطريق في مسيل) بفتح الميم مكان مخدر (دون هرنى) جبل على ملتقى طريق المدينة والشام قريب من الجلفة (ذلك المسيل لاصق بكرع) أى بطرف (هرنى) تنية بين مكة والمدينة وقيل جبل قريب من الجلفة ٢١٦ (بينه وبين الطريق قريب من غلوة) بفتح الميم غاية بلوغ السهم

أو أمديجى القرس (وكان عبد الله بن عمر يصلى إلى سرحة هى أقرب السرحات) أى إلى شجرة هى أقرب الشجرات (إلى الطريق وهى أطولهن وان عبد الله بن عمر حدثه أن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم كان ينزل في المسيل) المكان المخدر (الذى في أدنى من الظهران) بفتح الميم وتشديد الراء وبفتح الظاء وسكون الهاء المسمى الآن بطن مرو (قيل) أى مقابل (المدينة حين يهبط من الصقراوات) جمع صقراء وهى الأودية أو الجبال التى بعد مر الظهران (ينزل في بطن ذلك المسيل عن يسار الطريق وأنت ذاهب إلى مكة ليس بين منزل رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم وبين الطريق الأرمية بجبروان عبد الله بن عمر حدثه أن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم كان ينزل بذى ماوى) موضع بمكة (ويبيت بها) حتى يصبح يصلى الصبح حين يقدم مكة ومضى رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم ذلك على أكمة غليظة) وفي رواية عظيمة (ليس في المسجد الذى بنى ثم واهككن أسفل من ذلك على أكمة غليظة وان

القوم بأبصارهم فقلت وائكل أماء ماشاءكم تنظرون إلى فجعة لو أبصر بون بأيديهم على أنخاذهم فلما رأيتهم يصمتوننى لكفى سكوت فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فبأبى وأبى ما رأيت معاً قبله ولا بعده أحسن تعليماً منه فوالله ما كهرنى ولا خربنى ولا شقنى قال إن هذه الصلاة لا يصلح فيها أنى من كلام الناس انما هى التسبيح والتكبير وقراءة القرآن أو كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود وقال لا يحل مكان لا يصلح وفي رواية لأحمد انما هى التسبيح والتكبير والتحميد وقراءة القرآن الحديث أخرجه أيضاً ابن حبان والبيهقى قوله فرماني القوم بأبصارهم أى نظروا إلى أبصارهم نظراً منكراً ولذلك استعمله الرمى قوله وائكل أماء وحرف التشديد وشكل بضم المثناة واسكان الكاف وبفتحهما مجع الغنان كالفضل والفضل ككاهما الجوهري وغيره وهو فقدان المرأة ولدها وحزنها عليه لفقده وقوله أماء بتشديد الميم وأصله أم زيدت عليه ألف التثنية لمد الصوت وارتدت بهماء السكت وفي رواية أبي داود أماء بزيادة الباء وأصله أمى زيدت عليه ألف التثنية لذلك قوله على أنخاذهم هذا محمول على أنه وقع قبل أن يشرع التسبيح لمن تأبه شئ في صلاته للرجال والتصفيق للفساء ولا يقال إن ضرب اليد على الفخذ تصفيق لأن التصفيق انما هو ضرب الكف على الكف أو الأصابع على الكف قال القرطبي ويعبدان يسمى من ضرب على فخذه وعليها نوبه مصفقا ولهذا قال فجعة لو أبصر بون بأيديهم على أنخاذهم ولو كان يسمى هذا تصفيقا لكان الأقرب في اللفظ أن يقول بصفون لا غير قوله لكفى سكوت قال المنذرى يريد لم أتكلم لكفى سكوت وورود لكن هنا مشكل لأنه لا بد أن يتقدمها كلام مناقض لما بعده فها نحن ما هذا كالكلمة متحرك أو ضربه فهو ما هو أى يضركه أو دوي محفل أن يكون التقدير هنا فلما رأيتهم يسكتونى لم أكلهم لكفى سكوت فيكون الاستدراك لرفع ما توهم بثبوته مثل ما زيد شجاعا كنه كرم لان الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان فالاستدراك من توهم نفي كرمه ويحفل أن يكون لكن هنا للتوكيد نحو لو جاءنى أكرمته لكنه لم يجئى فأكدت لكن ما أفادته لو من الامتناع وكذا في الحديث أكدت لكن ما أفاده ضربهم من ترك الكلام قوله فبأبى وأبى متعلق بهل محذوف تقديره أفديه بأبى وأبى قوله ما كهرنى أى ما انتهرنى والكهر الانتهاز قاله أبو عبيد وقرأ عبد الله بن مسعود فاما اليتيم فلا تنكهر وقيل الكهر العبوس في وجهه من نقاه قوله ان هذه الصلاة يعنى مطلق الصلاة فيشمل الفرائض وغيرها قوله لا يصلح فيها أنى من كلام الناس في الرواية الأخرى لا يحل استدلال بذلك على تحريم الكلام في الصلاة سواء

كان

عبد الله بن عمر (حدثه أن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم استقبل فرضي الجبل) مدخل

الطريق إلى الجبل (الذى بينه وبين الجبل الطويل فهو الكعبة) أى ناحيتها قال نافع (بفتح) عبد الله (المسجد الذى بنى ثم) أى هناك (يسار المسجد بطرف الأكمة ومضى النبي صلى الله عليه وآله (وسلم أسفل منه على الأكمة السوداء) ندع من

الاثنية عشرة أذرع وأنحوها ثم تصلي) حال كونك (مستقبل القرضتين من الجبل الذي بين الكعبة) وإنما كان ابن عمر يصلي في هذه المواضع للتبرك وهذا لا ينافي ما روى من كراهية أبيه عمر لذلك لأنه مخول على اعتقاد من لا يعرف وجوب ذلك وابنه عبد الله ما مومن من ذلك كما مر فحفظ واختلاف عمر وابنه عبد الله ٢١٧ رضى الله عنهم أعظم في الدين ففي اقتفاء آثاره

صلى الله عليه وآله وسلم تبرك به وتعظيم له وفي نهى عمر السلامة في الاتباع من الابرار ألا ترى ان عمر نهى على ان هذه المساجد التي صلى فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليست من المشاعر ولا لا حقة بالمساجد الثلاثة في التعظيم ثم ان هذه المساجد المذكورة لا يعرف اليوم منها غير مسجد ذي الحليفة ومسجد الروحاء يعرفها أهل تلك الناحية وقد عين عمر بن شبة منها شيئا كثيرا السكن أكثره في هذا الوقت قد اندثر وذكر البخاري المساجد التي في طرق المدينة ولم يذكر المساجد التي كانت بالمدينة لأنه لم يقع له اسناد في ذلك على شرطه وقد ذكر عمر بن شبة في أخبار المدينة المساجد والأماكن التي صلى فيها النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة مستوعبا وروى عن غير واحد من أهل العلم ان كل مسجد بالمدينة ونواحيها يبنى بالحجارة المنقوشة المطابقة فقد صلى فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وذلك ان عمر بن عبد العزيز حين بنى مسجد المدينة سأل الناس وهم يومئذ متوافرون عن ذلك ثم بناها بالحجارة المنقوشة

كان الحاجة أم لا وسواء كان لمصلحة الصلاة أو غيرها فان احتاج الى تنبيهه أو اذن لداخل سبج الرجل وصنفت المرأة وهذا مذهب الجمهور من أهل البيت وغيرهم من السلف والخلف وقالت طائفة منهم الاوزاعي انه يجوز الكلام لمصلحة الصلاة واستدلوا بحديث ذي البدين وكلام الناس الذي كور في الحديث اسم مصدر يراد به تارة ما يتكلم به على انه مصدر بمعنى المقول وتارة يراد به التكليم للغير وهو الخطاب للناس والظاهر ان المراد به هذا الثاني بشهادة السبب قوله انما هي التسبيح والتكبير وقرأة القرآن هذا الحصر يدل بعمومه على منع التكلم في الصلاة بغير الثلاثة وقد عسكت به الطائفة القائله بمنع الدعاء في الصلاة بغير الفاظ القرآن من الخنزية والهادوية ويجب انهم يان الاحاديث المثبتة لادعية واذ كان مخصوصة في الصلاة مخصوصة لمعوم هذا المفهوم وبناء العام على الخاص متعين لاسيما بعدما تقرر ان تحريم الكلام كان بمكة كما قدمنا وأكبر الادعية والاذكار في الصلاة كانت بالمدينة وقد خصصوا هذا المنهوم بالتقدم فصارجه امتناعهم من التخصيص بغيره وهذا واضح لا يلتبس على من لأدنى نظر في العلم ولكن المتعصب أعمى وكمن حديث صحيح وسنة صريحة قد نصبوا هذا المنهوم العام في مقابلتها وجعلوه معارضا لها ووردوا به وغفلوا عن بطلان معارضة العام بالخاص وعن رجحان المنطوق على المفهوم ان سلم التعارض قال المصنف رحمه الله بعد أن ساق الحديث وفيه دليل على ان التكبير من الصلاة وان القرأة فرض وكذلك التسبيح والتحميد وان تسميت العاطس من الكلام المبطل وان من فعله جاهل لم تبطل صلاته حيث لم يأمره بالاعادة انتهى

• (باب أن من دعا في صلاته بما لا يجوز جاهلا لم تبطل) •

(عن أبي هريرة قال قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى الصلاة وقنمعه فقال اعرابي وهو في الصلاة اللهم ارحمني ومحمدا ولا ترحم معنا أحدا فلما سلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال للاعرابي اقد تجبرت واسعا يريد رحمة الله رواه أحمد والبخاري وأبو داود والنسائي) الحديث أخرجه أيضا مسلم قوله تجبرت واسعا أي ضيقت ما وسعه الله وخصصت به نفسك دون اخواتك من المسلمين هلا سأل الله لك واسلك المؤمنين وأشركتهم في رحمة الله تعالى التي وسعت كل شيء وفي هذا الاشارة الى ترك هذا الدعاء والنهي عنه وأنه يستحب الدعاء لغيره من المسلمين بالرحمة والهداية ونحوهما واستدل به المصنف على انها لا تبطل صلاح من دعا بما لا يجوز جاهلا لم أمر هذا الداعي بالاعادة قوله يريد رحمة الله قال الحسن وقتادة وسعت في الدنيا البر والفاجر وهي يوم القيامة للمتقين خاصة جعلنا الله من وسعته رحمة في الدارين

٢٨ نيل في المطابقة انتهى وفي هذا السياق المذكور هنا تسعة احاديث أخرجهما الحسن بن سفيان في مسنده مفرقة الا أنه لم يذكر الثالث وأخرج مسلم الاخير في كتاب الحج ورواه هذا الحديث خمسة مدنيون وفيه الحديث والعنفة والاعبار (ومعه) أي عن ابن عمر (رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا خرج يوم العيد أمر)

خادمه (بالحرية) أي بأخذها (فتوضع بين يديه فيصلي إليها والناس وراءه وكان يفعل ذلك) أي وضع الحرية والصلاة إليها (في السفر) فليس مختصاً بيوم العید قال نافع (فمن ثم) أي من هنا (أخذها الامراء) يخرج بها بين أيديهم في العید ونحوه وفيه ان ستر الامام ستره ان خلفه ٢١٨ والاحتياط للصلاة وأخذ آلة دفع الاعداء لاسيما في السفر وجواز الاستخدام

وغير ذلك (عن أبي جحيفة)

وهب بن عبد الله السوائي (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم

صلى بهم بالبطحاء) خارج مكة

ويقال له الا بطح (وبين يديه

عزة) كنصف رمح لكن سنانها

في أسفلها بخلاف الرمح فانه

في اعلاه (الظهر ركعتين

والعصر ركعتين) وزاد في

رواية عن عون ان ذلك كان

بالحجارة قال النووي فيكون

صلى الله عليه وآله وسلم جمع

حينئذ بين الصلاتين في وقت

الاولى منهما (يمر بين يديه) أي بين

العزّة والقبلة (المرأة والحمار)

لا يئنه وبين العزّة لان في رواية

عمر بن أبي زائدة رأيت الناس

والدواب يمرّون بين يدي العزّة

وقد اختلف في ما يقطع الصلاة

فذهب طائفة الى ظاهر حديث

أبي ذر المروي في مسلم من كون

مرور الحمار والكلب يقطع

الصلاة وقال الامام أحمد

لا شك في الكلب الاسود وفي

قلبي من الحمار والمرأة شيء وذهب

الشافعي الى انه لا يقطع الصلاة

شيء الا الكلب ولا الحمار ولا المرأة

ولا غيرها والتشديد للوارد فيه

هو لما يغلب قلب المصلي ولا

يغني ان مارواه ابن عباس كان

(*) (باب ما جاء في النفخ في الصلاة) *

(عن علي قال كان لي من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مدخلان بالليل والنهار

وكنت اذا دخلت عليه وهو يصلي يتنخخ لي رواه أحمد وابن ماجه والنسائي بمعناه)

الحديث صحيحه ابن السكن وقال البيهقي هذا مختلف في اسناده ومتمه قبل سبع وعيل

تنخخ ومداره على عبد الله بن نجى قال الحافظ واختلف عليه فيه فتقبل عن علي وقبيل

عن أبيه عن علي قال البخاري فيه نظر وضعفه غيره ووثقه النسائي وابن حبان وقال

يحيى بن معين لم يسمعه عبد الله من علي بنه وبين علي أبوه والحديث يدل على ان التنخخ

في الصلاة غير مفسد وقد ذهب الى ذلك الامام يحيى والشافعي وأبو يوسف كذا في البحر

وروى عن الناصر وقال المنصور بالله اذا كان لاصلاح الصلاة لم يفسده وذهب أبو

حنيفة ومحمد والهادوية الى ان التنخخ منسدلان الكلام لغة ما تركب من حرفين وان

لم يكن مقبلاً ورد بان الحرف ما اعتقد على مخرجه المعين وليس في التنخخ اعتقاد وقد

أجاب المهدي عن الحديث بقوله لعله قبل نسخ الكلام ثم دليل التحريم أرجح للحظر

وقد عرفنا ان تحريم الكلام كان بمكة والاتكال على مثل هذه العبارة التي ليس فيها

الاجرد الترجي من دون علم ولا ظن لوجاز التعويل على مثلها الرد من شاء ما شاء من

الشريعة المطهرة وهو باطل بالاجماع وأما ترجيح دليل تحريم الكلام فمع كونه من

ترجيح العام على الخاص قد عرفت ان العام غير صادق على محل النزاع (وعن عبد الله بن

عمر وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نفخ في صلاة الكسوف رواه أحمد وأبو داود

والنسائي وذكره البخاري تعليقا وروى أحمد هذا المعنى من حديث المغيرة بن شعبة

وعن ابن عباس قال النفخ في الصلاة كلام رواه سعيد بن منصور في سننه) الحديث

أخرجه أيضاً الترمذي وانظر أبي داود ثم نفخ في آخر سجوده فقال اف اف ثم قال يا رب

ألم تعدني أن لا تعذبهم وأما فهم ألم تعدني أن لا تعذبهم وهم يستغفرون ففرغ رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم وقد انجصت الشمس وفي اسناده عطاء بن السائب وقد أخرج له

البخاري ومقرؤنا وأثر ابن عباس أخرجه أيضاً عبد الرزاق قوله نفخ في صلاة الكسوف

النفخ في أصل اللغة اخرج الريح من القم كافي القاموس وغيره وقد فسر في الحديث

بقوله اف اف وقد استدل بالحديث من قال ان النفخ لا يفسد الصلاة واستدل من قال

انه يفسد الصلاة بأحاديث النهي عن الكلام والنفخ كلام كما قال ابن عباس وأجيب

بأن كون النفخ من الكلام لما عرفت من ان الكلام متروك من الحروف المعقدة على

الخارج ولا اعتقاد في النفخ وأيضاً الكلام المنهي عنه في الصلاة هو المكاملة كما تقدم

ولو سلم صدق اسم الكلام على النفخ كما قال ابن عباس لكان فعله صلى الله عليه وآله

قبل وفاته صلى الله عليه وآله وسلم بخاتين يوماً فيكون فاصلاً لحديث أبي ذر المذكور وفي الحديث من وسلم القوائد وضع السترة للمصلي حيث يحشى المرور بين يديه والاكتفاء فيها بمثل غلط العزّة وان قصر الصلاة في السفر أفضل من الانعام لما يشعربه الحبر من مواطبته صلى الله عليه وآله وسلم وان ابتداء القصر من حين مفارقة الطريق الذي يخرج منه

وفيه تعظيم الصحابة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وفيه استحباب استصحاب العنزة في السفر ورواه هذا الحديث الاربعة ما بين
بصري وكوفي وفيه التحديث والعننة والسماع وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة وفي ستر العورة والاذان وصفة النبي
صلى الله عليه وآله وسلم واللباس وفي باب السترة بمكة ومسلم وأبو داود والترمذي ٢١٩ وابن ماجه في الصلاة (عن سهل)

الساعدي (رضي الله عنه قال

كان بين مصلي رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم) أي
مقامه في صلاته (وبين الجدار)
أي جدار المسجد مما يلي القبلة
كافي الاعتصام (عمر الشاة) أي
موضع مرورها ورواه هذا
الحديث أربعة وفيه التحديث
والاخبار والعننة والقول
ورواية الابن عن أبيه وأخرجه
مسلم وأبو داود في الصلاة وقد
قدروا ما بين المصلي والسترة
بدرج الشاة وقبل أقل ذلك
ثلاثة أذرع وبه قال الشافعي
والامام أحمد ولا يداود مرفوعا
من حديث سهل بن أبي حنيفة إذا
صلى أحدكم إلى سترة فليدن منها
لا يقطع الشيطان عليه صلاته
قال البخاري استحباب أهل العلم
الدن من السترة بحيث يكون
بينه وبينها قدر مكان السجود
وكذلك بين الصفوف وقد ورد
الأمر بالدنومها وفيه بيان
الحكمة في ذلك انتهى (عن
أنس) بن مالك (رضي الله عنه
قال كان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم إذا خرج لحاجته)
للتخلى (تبعته أنا و غلام ومعنا
عكازة) بضم العين وقشديد
الكاف عصا ذات زج (أو) قال

وسلم لذلك في الصلاة مخصصا لعموم النهي عن الكلام واستدلوا أيضا بما رواه الطبراني
في الكبير عن زيد بن ثابت قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن النفخ في
السجود وعن النفخ في الشراب ولا تقوم به حجة لأن في أسناده خالد بن إلياس وهو متروك
وقال البيهقي حديث زيد بن ثابت مرفوعا ضعيف بمره واستدلوا أيضا بما أخرجه
الطبراني في الأوسط عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كره أن ينفخ بين
يديه في الصلاة أو في شربه قال زين الدين العراقي وفي أسناده غير واحد متكلم فيه
واستدلوا أيضا بما رواه البراء بن مسنده عن أنس بن مالك رفعه قال ثلاثة من الجفاء أن
ينفخ الرجل في سجوده أو يمسح جبهته قبل أن يفرغ من صلاته قال البراء ذهبت عن
الثلاثة وفي أسناده خالد بن أيوب وهو ضعيف ولأنس حديث آخر عند البيهقي قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الهامني في صلاته فذلك خطه والنفخ كلام وفي
أسناده فوح بن أبي مريم وهو متروك الحديث لا يمتنع به وروى البراء من حديث بريدة أن
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ثلاث من الجفاء أن يبول الرجل قائما أو يمسح جبهته
قبل أن يفرغ من صلاته أو ينفخ في سجوده قال العراقي ورجاله رجال الصحيح ورأيت
بخط الحافظ على كلام زين الدين ما نظمه قوله ورجاله رجال الصحيح ليس بصحيح انتهى
وقال البراء لا نعلم رواه عن عبد الله بن بريدة عن أبيه الأسعدي بن عبيد الله ورواه
الطبراني في الأوسط من هذا الوجه وقال لا يروى عن بريدة إلا بهذا الأسناد تفرد به
أبو عبيدة الحداد عن سعيد بن حبان قال العراقي لم يتفرد به عنه بل تابعه عليه عبد الله
ابن داود والخريبي وأخرج الطبراني في الأوسط من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال إذا قام أحدكم إلى الصلاة فليس وموضع سجوده ولا يدعه حتى إذا
أهوى ليسجد نفخ ثم سجد وفي أسناده عبد المنعم بن بشير وهو منكر الحديث وقد ذهب
إلى كراهة النفخ ابن مسعود وابن عباس وروى البيهقي بأسناد صحيح إلى ابن عباس أنه
كان يخشى أن يكون النفخ كلاما وكرهه من التابعين النخعي وابن سيرين والشامي
وعطاء بن أبي رباح وأبو عبد الرحمن السلمي وعبد الله بن أبي الهذيل ويحيى بن أبي كثير
وروى أيضا عن سعيد بن الزبير وخص فيه من الصحابة قدامة بن عبيدة الله بن عمار
الكلابي كرهه البيهقي عنه وقالت الشافعية والهادوية إن بان منه حرفان بطلت
الصلاة والأفلاور رواه ابن المنذر عن مالك وأبي حنيفة ومحمد بن الحسن وأحمد بن حنبل
وأجابوا عن حديث عبد الله بن عمرو بأن قوله لا يكون كلاما حتى يشدد الفاء
فيكون ثلاثة أحرف كذا قال الخطابي قال ابن الصلاح ما ذكره لا يستقيم على أصلنا لأن
حرفين كلام مبطل وأجاب البيهقي بأن هذا نفخ يشبه الغلط وذلك لما عرض عليه من

(عصا وعنزة) وهي أطول من العصا وأقصر من الرمح (ومعناها أداة) بكسر الهمزة (فإذا فرغ من حاجته ناولناه الأداة)
فيستقي بالماء أو بالخرو يتوضأ بالماء وينبش بالعنزة الأرض الصلبة عند قضاء الحاجة خوفا من الرشاش ويصلي بها (عن
سليمان بن الأكوع) الأسلمي رضي الله عنه (أنه كان يصلي عند الأسطوانة) المتوسطة في الروضة المعروفة بأسطوانة المهاجرين

(التي عند المصحف) الذي كان في المسجد من عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه وهذا دل على انه كان للمصحف موضع خاص به ووقع عنده مسلم بالفظ يصلي ورواه الصدوق وكأنه كان للمصحف صندوق يوضع فيه وروى عن عائشة انها كانت تقول لو عرفها الناس لاضطربوا عليها ٢٢٠ بالسهم وانما أسرتها الى ابن الزبير فكان يكثرا الصلاة عندها قال في الفتح ثم

تعذيب بعض من وجب عليه العذاب

• (باب البكاء في الصلاة من خشية الله تعالى) •

(قال الله تعالى اذا تتلى عليهم آيات الرحمن خروا سجدا وبكيا عن عبد الله بن الشخير قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي وفي صدره أزين كازيز الرجل من البكاء رواه أحمد وأبو داود والنسائي) الحديث أخرجه أيضا الترمذي وصححه وابن حبان وابن خزيمة قوله أزين كازيز بفتح الالف ههنا زاي مكسورة ثم تحتانية سا كنة ثم زاي أيضا وهو صوت القدر قال في النهاية هو أن يجيش جوفه ويغلي من البكاء قوله كازيز الرجل الرجل بكسر الميم وسكون الراء ففتح الجيم قدر من فحاش وقد يطلق على كل قدر يطبخ فيها لعله المراد في الحديث وفي رواية أبي داود كازيز الرابيع الطاحون قوله من البكاء فيه دليل على ان البكاء لا يطل الصلاة سواء ظهر منه عرفان أم لا وقد قيل ان كان البكاء من خشية الله لم يطل وهذا الحديث يدل عليه ويدل عليه أيضا ما رواه ابن حبان بسنده الى علي بن أبي طالب قال ما كان فينا فارس يوم بدر غير المقداد بن الاسود ولقد رأيتنا وما فينا قائم الا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تحت شجرة يصلي ويكي حتى أصبح وبوب عليه ذكر الاباحة للمرأة أن يكي من خشية الله وأخرج البخاري وسعيد ابن منصور وابن المنذران عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن أبيه قال بلغني انك قد كنت في الصلاة الصبح وقرأ سورة يوسف حتى بلغ الى قوله انما أشكوا بني وحزني الى الله فسمع تشبيحه واستدل المصنف على جواز البكاء في الصلاة بالآية التي ذكرها لانها تشمل المصلي وغيره (وعن ابن عمر قال لما شئت برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجهه قيل له الصلاة قال مروا أبابكر فليصل بالناس فقالت عائشة ان أبابكر رجل رقيق اذا قرأ غلبه البكاء فقال مروا فليصل فعادته فقال مروا فليصل

انك صواب يوسف رواه البخاري ومعهما متفق عليه من حديث عائشة) قوله رجل رقيق أي رقيق القلب وفي رواية للبخاري أنها قالت ان أبابكر أسيف اذا قام مقامك لم يستطع أن يصلي بالناس قوله انك صواب يوسف صواب جمع صاحبة والمراد ان مثل صواب يوسف في اظهار خلاف ما في الباطن وهذا الخطاب وان كان بالنسبة للجمع فالمراد به واحدة هي عائشة فقط كما ان المراد بصواب يوسف زليخا فقط كذا قال الحافظ ووجه المشابهة بينهما في ذلك ان زليخا استدعت النسوة وأظهرت لهن الاكرام بالضيافة ومرادها زيادة على ذلك وهو أن يتطرن الى حسن يوسف ويعذرن في محبته وان عائشة أظهرت ان سبب ارادتها صرف الامامة عن أيها كونه لا يسمع المأمومين القراءة البكائه ومرادها زيادة وهو أن لا يتشام الناس به كما صرحت بذلك في بعض طرق الحديث فقالت وما حملني على مراجعته الا أنه لم يقع في قلبي أن

وجدت ذلك في تاريخ المدينة لابن التجار وزاد ان المهاجرين من قريش كانوا يجتمعون عندها وذكره قبله محمد بن الحسن في أخبار المدينة (فقيل لها يا أبا مسلم) القائل يزيد بن عبيدوهي كنية سلمة (أراك) أي أبصرتك (تخزي) تجتهد وتختار رقة قصد (الصلاة عندها) الاسطوانة قال اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخزي الصلاة عندها لانها أولى أن تكون ستره من العزرة ورواته ثلاثة وفيه التصديت والقول وأخرجه مسلم وابن ماجه في الصلاة (عن ابن عمر رضي الله عنهما حديث دخول النبي صلى الله عليه وآله وسلم الكعبة) وقد تقدم وفيه (قال فسالت بلالا حين خرج ما صنع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) في الكعبة (قال) أي بلال (جعل عمودا عن يساره وعمودا عن يمينه وثلاثة أعمدة وراءه وكان البيت يومئذ على ستة أعمدة ثم صلى وفي رواية عمودين عن يمينه) والتفتية بالنظر الى ما كان عليه البيت في الزمن النبوي والافراد بالنظر الى ما صار اليه بعد وفي هذا اشعار

بأنه تغير عن هيئته الاولى أو يقال لفظ العمود جنس يحتمل الواحد والاثنتين فهو يحتمل يشتهر رواية عمودين يجب أولم تكن الاعمدة الثلاثة على سمت واحد بل عمودان متساويان والثالث على غير سمتهما واقتض المتقدمين في الحديث الذي قبل هذا في البخاري يشعرونهم واستدل البخاري بهذا الحديث على انه لا بأس بالصلاة بين الساريتين اذا لم يكن في جماعة وأشياء

الى ان الاولى للمنفرد ان يصلي الى السارية ومع هذه الاولوية فلا يصح ركعة في الوقوف بينهم ما قاما في الجماعة فالوقوف بين السارين كالصلاة الى السارية قاله الرافعي في شرح المسند قال في الفتح وفيه نظر لورود النهي الخاص عن الصلاة بين السواري كما رواه الحاكم من حديث أنس باسناد صحيح وهو في السنن الثلاثة ٢٢١ وحسنه الترمذي قال المذهب الطبري

كره قوم الصف بين السواري للنهي الوارد عن ذلك ومحل الكراهة عند عدم الضيق والحكمة فيه اما لانقطاع الصف اولاته موضع النعال انتهى (وعنه) أي عن ابن

عمر (رضي الله عنه) عن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) أنه كان يعرض راحلته (أي يجعلها عرضا) (فيصلي اليها قبل لنافع) (أرأيت اذا هبت الركاب) (بكسر الراء) أي هاجت الابل وشوشت على المصلي لعدم استقرارها والركاب الابل التي يسار عليها ولا واحد لها من افظها (قال) (نافع) (كان) (صلى الله عليه وآله وسلم) (ياخذ الرجل فيعته) (من التعديل وهو تقويم الشيء وضبطه في الفتح بفتح أوله وسكون العين وكسر الدال أي يقيمه تلقاء وجهه) (فيصلي الى اخرته) (بفتح الهمزة والمججمة والراء من غير مد وبجوزا المد لكن مع سكون الخاء) (أو قال مؤخره) (بضم الميم وكسر الراء وهي الخشبة التي يستند اليها الراكب) (وكان ابن عمر يفعل) (أي ما ذكر من التعديل والتعريض قال القرطبي في هذا الحديث دليل على جواز التستر بما يستقر

يحب الناس بعده رجلا قام مقامه والحديث له فوائد ليس هذا محل بسطها وقد استدلل به المصنف ههنا على جواز البكاء في الصلاة ووجه الاستدلال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما صمم على استخلاف أبي بكر بعد ان أخبرانه اذا قرأ عليه البكاء دل ذلك على الجواز

• (باب جدا في الصلاة لعطاس أو حدوث نعمة) •

(عن رفاعه بن رافع قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعمست فقلت الحمد لله جدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما يحب ربنا ويرضى فلما صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من المتكلم في الصلاة فلم يتكلم أحد ثم قالها الثانية فلم يتكلم أحد ثم قالها الثالثة فقال رفاعه أنا يا رسول الله فقال والذي نفسي بيده لقد ابتعدوها بضع وثلاثون ملكا أيهم يصعد بهم ارواء النساء) (الترمذي) الحديث أخرجه البخاري واقتضه عن رفاعه بن رافع الزرق قال كنا صلى يوما وراء النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلما رفع رأسه من الركعة قال سمع الله من جدته فقال رجل من وراءه ربنا أولئك الحمد جدا كثيرا طيبا مباركا فيه فلما انصرف قال من المتكلم قال أنا قال رأيت بضعاً وثلاثين ملكا يتدرونها أيهم يكتبها أول ولم يذكر العطاس ولا زاد كما يحب ربنا ويرضى وزاد ان ذلك عند الرفع من الركوع فيجمع بين الرويتين بأن الرجل الميم في رواية البخاري هو رفاعه كما في حديث الباب ولا مانع أن يكفي عن نفسه اما لقصدا اخفاء عمله وأما وذلك ويجمع أيضا بأن عطاسه وقع عند رفع رأسه قوله بضع البضع ما بين الثلاث الى التسع أو الى الخمس أو ما بين الواحد الى الاربعة أو من أربع الى تسع أو سبع كذا في القاسموس قال الفراء ولا يذكر البضع مع العشرين الى التسعين وكذا قال الجوهري والحديث يرد ذلك قوله أيهم يصعد بهم في رواية البخاري يكتبها وفي رواية للطبراني يرفعها قال الحافظ وأما أيهم فروي بناء بالرفع وهو مبتدأ خبره يكتبها ويجوز ان نصب بتقدير ينظرون أيهم وعند سبويه أي موصولة والتقدير الذي هو يكتبها وقد استشكل تأخير رفاعه اجابة النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى كرر سؤاله ثلاثا مع ان اجابته واجبة عليه بل وعلى من سمع رفاعه فانه لم يسأل المتكلم وحده وأجيب بأنه لما لم يعين واحدا بعينه لم تتعين المبادرة بالجواب من المتكلم ولا من واحد بعينه وكانهم انتظر وابعضهم ليحجب وحلمهم على ذلك خشية أن يبدؤا في حققة شيء ظفامهم انه أخطأ فيما فعل ورجوا أن يقع العقوبة وكأنه صلى الله عليه وآله وسلم لما رأى سكوتهم فهم ذلك فعرفهم انه لم يقل بأسا والحديث استدلل به على جواز احداث ذكر في الصلاة غير ما تقرر اذا كان غير مخالف لما تقرر وعلى جواز رفع الصوت بالذكر وتعبق بأن سماعه صلى الله عليه وآله وسلم لصوت الرجل

من الحيوان ولا يعارضه النهي عن الصلاة في معاطن الابل لان المعاطن مواضع اقامتها عند الماء وكره الصلاة حينئذ عندها اما لشدة تنها واما لانهم كانوا يحلون بينها مستترين بها انتهى وقال غيره عنه النهي عن ذلك كون الابل خلقت من الشياطين فيحمل ما وقع منه في السفر من الصلاة اليها على حالة الضيق وروية نظيره صلاته الى السبر الذي عليه المرأة ليكون

البيت كان ضيقا وعلى ذلك قول الشافعي لا يستر بأمر أمه ولا دابة أي في حال الاختيار وعند عبد الرزاق ان ابن عمر كان يكره أن يصلي إلى بعير إلا وعليه رجل وكان الحكمة في ذلك انهم في حال شد الرجل عليها أقرب إلى السكون من حال تجريدها واعتبر الفقهاء مؤخره الرجل في مقدار ٢٢٢ أقل السترة واختلافوا في تقديرها فقل ذراع وقل ثلثا ذراع وهو أشهر

وفيه الحديث والعننة وهو من الأربعين وأخرجه مسلم والنسائي (عن عائشة رضي الله عنها قالت) لمن قال بحضرتها يقطع الصلاة الكلب والحمار والمرأة (أعد لقونا) بهمة الانهكار وفتح العين أي لم عد لقونا) بالكلب والحمار قد رأيتني أي أبصرت نفسي حال كوني مضطجعة على السرير فيجيب النبي صلى الله عليه وآله (وسلم في وسط السرير فيصلي) إليه كما بين في رواية مسروقة عنها عند البخاري في الاستئذان حيث قال كان يصلي والسرير بينه وبين القبلة أو المراد أنه جعل نفسه الشريف في وسط السرير فيصلي عليه ويؤيده رواية ابن عساكر باب الصلاة على السرير وأجيب عن حديث مسروق عنه بالمثل على حالة أخرى غير المذكورة هنا (فأكره ان أسخه) أي استقبله منتصبه يدين في صلاته (فأنسل) أي أخرج بحقيقة أوقف (من قبل) أي من جهة (رجلي السرير حتى أنسل من لحافي) بكسر اللام وهو كالمرور بين يديه فاستنبط منه ان مر والمرأة غير قاطع للصلاة كما اذا كانت

لا يستلزم رفعه لصوته وفيه نظر ويدل أيضا على مشروعية الجدة في الصلاة ان عطس ويؤيد ذلك عموم الأحاديث الواردة بنسب وعينته فانهم لم تفرق بين الصلاة وغيرها (باب من نابه شيء في صلاته فانه يسجد والمرأة تصفى) (عن سهل بن سعد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من نابه شيء في صلاته فليسجد فأنما التصفيق للنساء وعن علي بن أبي طالب قال كانت في ساعة من السهر أدخل فيها على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فان كان قائما يصلي سجد لي فكان ذلك اذنه لي وان لم يكن يصلي أذن لي رواه أحمد وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال التسبيح للرجال والتصفيق للنساء في الصلاة رواه الجماعة ولم يذكر فيه البخاري وأبو داود والترمذي في الصلاة الحديث الاول لم يخرج المصنف وقد أخرجه البخاري ومسلم والنسائي وأبو داود وهو حديث طويل هذا طرف منه وفي لفظ لابي داود اذا نابه شيء في الصلاة فليسجد الرجال وليصفيح النساء والحديث الثاني أخرجه أيضا النسائي والبيهقي وقال هو مختلف في اسناده ومثله فقل يسجد وقيل تنحى ومداره على عبد الله بن نجى الحضرمي قال البخاري فيه نظر وضعه غيره وقد وثقه النسائي وابن حبان ورواه النسائي وابن ماجه من رواية عبد الله بن نجى عن علي بلفظ تنحى وقد تقدم والحديث الثالث أخرجه الجماعة كلهم كما ذكر المصنف وفي الباب عن جابر عند ابن أبي شيبه بلفظ حديث أبي هريرة دون زيادة في الصلاة واختلاف في رفعه ووقفه ورواه ابن أبي شيبه أيضا عن جابر من قوله وعن أبي سعيد عند ابن عدي في الكامل بلفظ حديث أبي هريرة بدون تلك الزيادة وفي اسناده أبو هريرة وعمار بن جوير كذبه حماد بن زيد والجوزجاني وعن ابن عمر عند ابن ماجه بلفظ رخص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للنساء في التصفيق وللرجال في التسبيح قوله من نابه شيء في صلاته أي نزل به شيء من الحوادث والمهمات وأراد اعلام غيره كاذنه لداخل وانذاره لاعمي وتنبيهه لساء أو غافل قوله فأنما التصفيق للنساء هو بالقاف وفي رواية لابي داود فأنما التصفيح قال زين الدين العراقي والمشهور ان معناه ما واحد قال عقبه والتصفيح التصفيق وكذا قال أبو علي البغدادي والخطابي والجوهري قال ابن حزم لا خلاف في ان التصفيح والتصفيق بمعنى واحد وهو الضرب بالحدس صفحتي الكف على الأخرى قال العراقي وما ادعاه من نفي الخلاف ليس بجيد بل فيه قولان آخران انهما مختلفا للمعنى أحدهما ان التصفيح الضرب بظاهر أحدهما على الأخرى والتصفيق الضرب بباطن الأخرى حكاها صاحب الاكمال وصاحب المفهم والقول الثاني ان التصفيح الضرب بالصمغين للانداز والتنبيه بالقاف بالجميع للهو واللعب وروى أبو داود في سننه عن عيسى بن أيوب ان

يزيد المصلي ورواه هذا الحديث كوفيون وفيه رواية تابعي عن صحابة وفيه الحديث والعننة والتصفيح والقول وأخرجه أيضا بعد خمسة أبواب ومسلم في الصلاة (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه انه كان يصلي في يوم جمعة الشئ يسير ومن الناس فأراد شاب من بني أبي معيط) قيل هو الوليد بن عقبة بن أبي معيط كما أخرجه أبو نعيم شيخ البخاري

وقيل غيره (أن يجتاز بين يديه) من الجواز (فدفع أبو سعيد في صدره فنظر الشاب فلم يجد سائغا) أي طريقا يمكنه المرور منها (الابن يديه فعاد ليجتاز فدفعه أبو سعيد أشد من) (الدفعة الأولى فنال) الشاب (من أبي سعيد) أي أصاب من عرضه بالشتم (ثم دخل) الشاب (على مروان) بن الحكم الأموي المتوفى سنة خمس وستين ٢٢٣ وهو ابن ثلاث وستين سنة (فشكا

إليه مالتى من أبي سعيد ودخل أبو سعيد خلفه على مروان فقال) مروان لأبي سعيد (مالك ولابن أخيك) أي في الإسلام (يا أبا سعيد) وهو يرد على من قال أن المار هو الوليد بن عقبة لأن أباه عقبة قتل كافرا (قال) أبو سعيد رضى الله عنه (سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول إذا صلى أحدكم إلى شيء يستره من الناس فأراد أحد أن يجتاز بين يديه فليدفعه) قال القرطبي أي بالإشارة والطمع المنع (فإن أبي فليقاتله) وقد روى الاسماعيلي بلفظ فإن أبي فليجعل يده في صدره وليدفعه وهو صريح في الدفع باليد قال النووي لأعلم أحدنا من الفتها قال بوجوب هذا الدفع بل صرح الشافعية بأنه مندوب نعم قال أهل الظاهر بوجوبه ونقل البيهقي عن الشافعي أن المراد بالمقاتلة دفع أشد من الدفع الأول وقال أصحابنا بوجه بأسهل الوجوه فإن أبي فبأشد ولو أدى إلى قتله فقتله فلا شيء عليه لأن الشارع أباح له مقاتلته والمقاتلة المباحة لا ضمان فيها وليس المراد المقاتلة بالسلاح ولا بالمشى إليه بل والمصلى بحمله

التصفيح الضرب بأصبعين من اليمين على باطن الكف اليسرى وأحاديث الباب تدل على جواز التسميع للرجال والتصفيق للنساء إذا ناب أمر من الأمور وهي ترد على ما ذهب إليه مالك في المنهم ورعنه من أن المشروع في حق الجميع التسميع دون التصفيق وعلى ما ذهب إليه أبو حنيفة من فساد صلاة المرأة إذا صفت في صلاتها أو قد اختلف في حكم التسميع والتصفيح هل الوجوب أو الندب أو الإباحة فذهب جماعة من الشافعية إلى أنه سنة منهم الخطابي وتوفي الدين السبكي والرافعي وحكام عن أصحاب الشافعي

• (باب الفتح في القراءة على الإمام وغيره) •

(عن مسروق بن يزيد المالكي قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فترك آية فقال له رجل يا رسول الله آية كذا وكذا قال فها لا ذكر فيها رواه أبو داود وعبد الله بن أحمد في مسند أبيه وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى صلاة فقرأ فيها فلبس عليه فلما انصرف قال لأبي أصليمت معنا قال نعم قال فسامعك رواه أبو داود الحديث الأول أخرجه أيضا ابن حبان والأثرم وفي أسناده يحيى بن كثير الكاهلي قال أبو حاتم لما سئل عنه شيخه المسور بضم الميم وفتح السين المهملة وتشديد الواو وقصها كذا أقبده الدارقطني وابن ماكولا والمنذري قال الخطيب يروى عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حديث واحد والحديث الثاني أخرجه الحارث بن عبد الرحمن ورجال أسناده ثقات وفي الباب عن أنس هذا الحارث لم ينظ كتاب فتح على الأئمة على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الحارث وقد صح عن أبي عبد الرحمن السلمي قال قال علي إذا استطعمت الإمام فاطمه قهله آية كذا وكذا رواه ابن حبان يا رسول الله انك تركت آية كذا وكذا قوله فها لا ذكر فيها زاد ابن حبان فقال ظننت أنها قد نسخت قال فأنه لم يفسخ قوله فلبس ضبطه ابن رسلان بفتح اللام والباء الموحدة المخنفة أي التبس واختلط عليه قال ومنه قوله تعالى وللأسنة عليهم ما يلبسون قال وفي بعض النسخ بضم اللام وتشديد الموحدة المكسورة قال المنذري ليس بالتخفيف أي مع ضم اللام وكسر الموحدة قوله فلما انصرف ولفظ ابن حبان قال تيس عليه فلما فرغ قال لا ي تشهد معنا قال نعم قال فسامعك أن تفتحها على والحديثان يدلان على مشروعية الفتح على الإمام وقد ذهب المعتز والقرطبي إلى أنه مندوب وذهب المنصور بالله إلى وجوبه وقال زيد بن علي وأبو حنيفة في رواية عنه أنه يكره وقال أحمد بن حنبل أنه يكره أن يفتح من هو في الصلاة على من هو في صلاة أخرى أو على من ليس في صلاة واحتج من قال بالكراهة بما أخرجه أبو داود عن ابن إسحق السبيعي عن الحرث الأعور عن علي قال قال رسول

بحيث تناله يده ولا يكون عليه في مدافعة كثيرا (فإنما هو شيطان) أي فعله فعل الشيطان وإطلاق الشيطان على ما رد الأنس سائق على سبيل الجواز والحصر إنما للمبالغة فالحكم للمعاني لا للاسماء لأنه يستحيل أن يصير المار شيطانا مجردا بين يدي المصلى قاله ابن بطال وهو مبني على أن لفظ الشيطان يطلق حقيقة على الحق ومجازا على الأنس وفيه بحث ويحتمل

أن يكون المعنى فاعماله الحامل له على ذلك الشيطان وقد وقع في رواية الاسماعيلي فان معه الشيطان ونحوه لمسلم من حديث ابن عمر بلفظ فان معه القرين واستنبط ابن أبي حنيفة قوله فانما هو شيطان ان المراد بقوله فليقاتله المدافعة اللطيفة لاحقية القتال قال لان مقاتلة الشيطان ٢٢٤ انما هي بالاستعاذه والتستر عنه بالتسمية ونحوها وانما جاز الفعل اليسير

الله صلى الله عليه وآله وسلم يا علي لا تفتح على الامام في الصلاة قال أبو داود أبو بصير السبيعي لم يسمع من الحرث الا أربعة احاديث ليس هذا منها قال المنذري والحرث الاور قال غير واحد من الاثمة انه كذاب وقد روى حديث الحرث عن علي مرفوعا عبد الرزاق في مصنفه بلفظ لا تفتح على الامام وأنت في الصلاة وهذا الحديث لا ينتمض اعراضه الاحاديث القاضية بمشروعية الفتح وتقييد الفتح بأن يكون على امام لم يؤد الواجب من القراءة وبآخر رخصة مما لا دليل عليه وكذا تقسيمه بأن يكون في القراءة الجهرية والادلة قد دلت على مشروعية الفتح مطلقا فعندنا نسيان الامام الآية في القراءة الجهرية يكون الفتح عليه بنذ كبر تلك الآية كما في حديث الباب وعندنا نسيان غيره من الاركان يكون الفتح بالتسبيح للرجال والتصفيق للنساء كما تقدم في الباب الاول

(باب المصلي يدعو ويذكر الله اذا امر بآية رخصة أو عذاب أو ذكر)

(رواه حذيفة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد سبق * وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبيه قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في صلاة ليست بفريضة فقرأ بذكر الجنة والنافقة قال أعوذ بالله من النار ويل لاهل النار رواه أحمد وابن ماجه عنه) حديث ابن أبي ليلى رواه ابن ماجه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن علي بن هاشم وحديث حذيفة الذي أشار اليه المصنف قد تقدم في باب قراءة سورة بن في ركعة وذكرنا في شرحه انه يدل على مشروعية السؤال عند المرور بآية فيها سؤال والله و عند المرور بآية فيها تعوذ والتسبيح عند قراءة ما فيه تسبيح وقد ذهب الى استحباب ذلك الشافعية وحديث الباب يدل على استحباب التعوذ من النار عند المرور بذكرها وقد قيده الراوي بصلاة غير فريضة وكذلك حديث حذيفة مقيد بصلاة الليل وكذلك حديث عائشة الآتي وحديث عوف بن مالك (وعن عائشة قالت كنت أقوم مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليلة القمام فكان يقرأ سورة البقرة وآل عمران والنساء فلا يمر بآية فيها تحوير الا دعا الله عز وجل واستعاذ ولا يمر بآية فيها استبشار الا دعا الله عز وجل ورغب اليه رواه أحمد * وعن موسى بن أبي عائشة قال كان رجل يصلي فوق بيته وكان اذا قرأ آية من ذلك يتأد على أن يحيي الموتى قال سبحانه فيل فساألوه عن ذلك فقال سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه أبو داود) الحديث الاول يشهد له حديث حذيفة المتقدم وحديث عوف الآتي والحديث الثاني سكته عنه أبو داود والمنذري قول ليلة القمام أي ليلة تمام البدر قوله عن موسى بن أبي عائشة هو الهمداني الكوفي مولى آل جعدة بن هبيرة الخزرمي قال في التقريب ثقة عابد من الخليفة وكان يرسل

في الصلاة للضرورة فلو قاتله حقيقة المقاتلة لكان أشد على صلاته من المارقا وهل المقاتلة لخلل يقع في صلاة المصلي من المرور أو لدفع الائم عن المار الظاهر الثاني انتهى وقال غيره بل الاول أظهر لان اقبال المصلي على صلاته أولى من اشتغاله بدفع الائم عن غيره وروى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود ان المرور بين يدي المصلي يقطع نصف صلاته وروى أبو نعيم عن عمر لو يعلم المصلي ما ينتقص من صلاته بالمرور بين يديه ماصلى الا الى شيء يستتره من الناس فهذا ان الاثران مقتضاهما ان الدفع لخلل يتعلق بصلاة المصلي ولا يختص بالمار وهما وان كانا موقوفين لنظمتكهما محاكم الرفع لان مثلهما لا يقال بالرأى ورواه هذا الحديث الثمانية بصريون الا أبا صالح فانه مدني وأدم فانه عسقلاني وفيه التحويل والتحديث والنعنة والقول والرؤية ورواية تابعي عن تابعي عن صحابي وأخرجه البخاري أيضا في مصنفه بليس لعنة الله عليه وسلم وأبو داود في الصلاة (عن أبي جهيم) بضم الجيم بالله الانصاري (رضي

الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو يعلم المار) استنبط ابن بطال منه ان الائم يختص بمن يعلم بالنهي وارتكبه انتهى وأخذ من ذلك فيه بعد لكن هو معروف من أدلة اخرى وظاهر الحديث ان الوعيد المذكور يختص بمن مر لا بمن وقف عامدا

مثلا بين يدي المصلي أو قعد أو رقد لكن ان كانت العلة فيه التشويش على المصلي فهو في معنى المار (بين يدي المصلي ماذا) أي الذي (عليه) زاد الكشميني من الاثم قال في الفتح وليست هذه الزيادة في شيء من الروايات غيره والحديث في الموطأ وباقي السنن والمسانيد والمستخرجات بدونها لكن في مصنف ابن أبي شيبة يعني ٢٢٥ من الاثم فيصنع ما أن تكون ذكرك

في أصل البخاري حاشية فظنهما الكشميني أصلا لأنه لم يكن من أهل العلم ولا من الحنفية بل كان راوية (الكان أن يقف) أي لو يعلم المار ما الذي عليه من الاثم في مروره بين يدي المصلي لكان وقوفه (أربعة من خبره) من أن يمر (أي من مروره) بين يديه (أي المصلي) لأن عذاب الدنيا وإن عظم يسير وعبر باليدين لكون أكثر الشغل يقع بهما واختلاف في تحديد ذلك فقيل إذا مر بينه وبين مقدار سجوده وقيل بينه وبين قدر ثلاثة أذرع وقيل بينه وبين قدر رمية بحجر (قال الراوي) وهو أبو النضر سالم بن أبي أمية (لا أدري أقال) أي بسرن سعيد الراوي عنه أبو النضر سالم بن أبي أمية (أربعة يوم أو ثمر أو سنة) وللبزار أربعة خريفا وفي صحيح ابن حبان عن أبي هريرة مائة عام وكل هذا يقتضي كثرة ما فيه من الاثم وظاهر عموم النهي في كل مصل وخصه بعض المالكية بالامام والمنفرد لأن المأموم لا يضره من مر بين يديه لأن ستره امامه ستره أو امامه ستره والنعميل المذكور لا يطابق المدعى لأن السترة تقيه وترفع

ومن دونه هم رجال الصحيح قوله كان رجل جهالة العصابي غفيرة عند الجمهور وهو الحق قوله يصلي فوق ميتة فيه جواز الصلاة على ظهر البيت والمسجد ونحوهما فرضا أو نفلا عندهم جعل فعل العصابي حجة أخذ بهذا الأصل الجواز في كل مكان من الامكنة ما لم يعم دليل على عدمه قوله قال سبحانه أي تنزيها لك أن يقدر أحد على احياء الموتى غيرك وهو منصوب على المصدر وقال الكسائي منصوب على انه منادى مضاف قوله فبلى في نسخة من سنن أبي داود فبلى بالكاف قال ابن رسلان وأكثرت النسخ المعتمدة باللام بدل الكاف وبلى حرف لا يجاب النفي والمعنى أنت قادر على أن تحيي الموتى (وعن عوف بن مالك قال قلت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فبدأ فاستأذن فوضأ ثم قام فصلى فبدأ فاستفتح البقرة لا يمر بآية رحمة لا وقف قال ولا يمر بآية عذاب الا وقف فتعوذ ثم ركع فركعوا كما بقدر قيامه يقول في ركوعه سبحان ذي الجبروت والملكوت والكبرياء والعظمة ثم سجد بقدر ركوعه يقول في سجوده سبحان ذي الجبروت والملكوت والكبرياء والعظمة ثم قرأ آل عمران ثم سورة سورة ثم فعل مثل ذلك رواه نسائي وأبو داود ولم يذكر الوضوء ولا السواك الحديث أخرجه أيضا الترمذي ورجال اسناده ثقات لأن أبدا وأخرج عنه أحمد بن صالح عن ابن وهب عن معاوية بن صالح الحضرمي قاضي الاندلس وقد أخرج له مسلم والاربعة عن عمرو بن قيس الكندي السكوني سيد أهل حمص عن عاصم بن حميد قال الدارقطني ثقة عن عوف بن مالك قوله فاستفتح البقرة فيه جواز تسمية السورة بالبقرة وآل عمران والعنكبوت والروم ونحو ذلك خلافاً لما ذكره ذلك وقال انما يقال السورة التي تذكر فيها البقرة قوله فتعوذ قال عياض وفيه آداب ثلاثة القرآن في الصلاة وغيرها قال النووي وفيه استحباب هذه الامور لكل قارئ في الصلاة وغيرها يعني فرضها ونقلها والامام والمأموم والمنفرد قوله ذي الجبروت هو فعل من الجبر وهو القهر يقال جبروت وأجبرت بمعنى قهرت وفي الحديث ثم يكون ملك وجبروت أي عتو وقهر وفي كلام التهذيب للزهري ما يشعر بأنه يقال في الآدمي جبروت بالهـ من لان زيادة الهـ من تودن بزيادة الصفة وتجدها قاله سمرقاني بين صفة الله وصفة الآدمي قال ابن رسلان وهو فرق حسن قوله والملكوت اسم من الملك قوله والكبرياء من الكبر بكسر الكاف وهو العظمة فيكون على هذا عطفها عليه في الحديث عطف تفسير قيل وهي عبارة عن كمال الذات والوجود ولا يوصف بها الا الله قوله ثم سجد بقدر ركوعه رواية أبي داود ثم سجد بقدر قيامه قوله ثم سورة سورة رواية أبي داود ثم قرأ سورة قال ابن رسلان

٢٩ نيل في المخرج عن المصلي لأن المار فاستوى الامام والمأموم والمنفرد في ذلك وقد بوب البخاري بهذا باب المرأة تطرح عن المصلي اذ قال ابن بطال هذه الترجمة قريبة من التراجم التي قبلها وذلك ان المرأة اذا تناولت ما على ظهر المصلي فانها اتصفت الى أخذه من أي جهة أمكنها تناولها فان لم يكن هذا المعنى أشد من مروره بين يديه فليس بدونه وأقرب في الفتح

وفي هذا الحديث الحديث والاختبار والعنونة وتابى وصحابيان ورجاله ستة وأخرجه بقية الستة (عن عائشة رضي الله عنها) قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي وأما راقدة معترضة على فراشه فإذا أراد عليه الصلاة والسلام (أن يوتر) أي يصلي الوتر (أي تظني فأوترت معه) ٢٢٦ بناء المتكلم وحكم النساء في الأحكام الشرعية كالرجال إلا ما خصه الدليل

بحقل أن المراد ثم قرأ سورة النساء ثم سورة المائدة قوله ثم فعل مثل ذلك هذه رواية للنسائي ولم يذكرها أبو داود أو أي فعل في الركوع والسجود مثل ما فعل في الركعتين قبلهما
 (باب الإشارة في الصلاة لرد السلام وأحاجة تعرض)

(عن ابن عمر قال قلت لبلال كيف كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يرد عليهم حين كانوا يسألون عليه وهو في الصلاة قال يشير بيده رواه الخمسة إلا أن في رواية للنسائي وابن ماجه صبيحاً كان بلال وعن ابن عمر عن صهيب أنه قال مررت برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يصلي فسأت فردي إشارة وقال لا أعلم إلا أنه قال إشارة بأصبعه

رواه الخمسة إلا ابن ماجه وقال الترمذي كلا الحديثين عندي صحيح وقد صححت الإشارة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من رواية أم سلمة في حديث الركعتين بعد العصر ومن حديث عائشة وجابر لما صلى بهم جالساً في مرض له فناموا وأخلفه فأشار إليهم أن اجلسوا) حديث بلال رجاله رجال الصحيح وحديث صهيب في إسناده نابل صاحب العباد وفيه مقال وفي الباب عن جماعة من الصحابة منهم الذين أشار إليهم المصنف بقوله وقد صححت الإشارة الخ وحديث أم سلمة عند البخاري ومسلم وأبي داود من رواية كريب أن ابن عباس والمسور بن مخرمة وعبد الرحمن بن أذهر أرسلوه إلى عائشة ثم إلى أم سلمة فقالت أم سلمة سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ينهي عن الركعتين بعد العصر ثم رأيته يصلي ما حين صلى العصر ثم دخل عليّ وعندي نسوة من بني حرام فإرسلت إليه الجارية فقلت قومي بجنبه وقولي له تقول لك أم سلمة يا رسول الله سمعتك تنهي عن هاتين وأرأيتك تصلينهما فإن أشار بيده فاستأخرى عنه ففعلت الجارية فأشار بيدهما الحديث وحديث عائشة أخرجه أيضاً الشيخان وأبو داود وابن ماجه في صلاته صلى الله عليه وآله وسلم شاكياً وفيه فأشار إليهم أن اجلسوا الحديث وحديث جابر أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه في قصة شهكوري النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفيه فأشار إلينا بقية الحديث وفي الباب ما لم يذكره المصنف عن أنس عند أبي داود بإسناد صحيح وعن بريدة عند الطبراني وعن ابن عمر غير حديث الباب عند البيهقي وعن ابن مسعود عند الطبراني والبيهقي باقظ مررت برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسلمت عليه وأشار إلىّ وعنه حديث آخر عند البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي سلمنا عليه فلم يرد علينا أوقد تقدم وعن معاذ بن جبل عند الطبراني وعن المغيرة عند أبي داود والترمذي وعن أبي سعيد عند البزار في حديثه وفي إسناده عبد الله بن صالح كاتب الليث وهو ضعيف وعن أسماء عند الشيخين ولكنه من فعل عائشة وهو في حكم المرفوع والاحاديث المذكورة تدل على أنه لا بأس أن يسلم

أو المراد الشخص النائم أعم من الذكر والأنثى وإفظة كان في قولها كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم تنفذ التكرار وكرة مالك ومجاهد وطاوس الصلاة خلف النائم خشية ما يبدون منه مما يلهي المصلي من صلاته وتنزيها للصلاة لما يخرج منهم وهم في قبلته قال ابن بطال والنول قول من أجاز ذلك لاسنة الثابتة وأما ما رواه أبو داود من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تصلوا خلف النائم ولا المتحدث فإن في إسناده من لم يسم وهشام بن يزيد البصري ضعيف وقال أبو داود طرقها كلها اهية (عن أبي قتادة الأنصاري السلمي) رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي وهو حامل أمامة بنت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهي) أي أمامة بنت (لابي العباس) مقسم بكسر الميم والقيط أو القاسم أو مهشم أو هشيم أو ياسر أقوال واسم يوم بدر كافر أنتم أسلموها جرد عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم أبنته زينب وماتت معه واثني عليه في مصاهرته وتوفي في خلافة أبي بكر رضي الله عنه (ابن

ربيعه) كذا رواه الجمهور عن مالك ورواه يحيى بن بكير ومعن بن عيسى وأبو مصعب وغيرهم عن مالك فقالوا ابن ربيع وهو الصواب فإنه في الفتح ابن عبد العزيز (ابن عبد شمس) وكان جده صلى الله عليه وآله وسلم لأمامة على عنقه كما رواه مسلم ولا جد على رقبته (فإذا سجد وضعها وإذا قام حملها) وإنما فعل ذلك لبيان الجواز وهو جائز لنا وشرع مستمر إلى يوم الدين

يَوْمَ النَّاسِ وَامَامَةِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ
وَحَدِيثُ أَبِي دَاوُدَ بَيْنَا نَحْنُ
فَنَنْتَظِرُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَالْأَهْلُ وَسَلَّمَ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَقَدْ
دَعَا بِالْبَلَالِ لِلصَّلَاةِ أذْخَرَجَ الْبَلْبَلُ
وَامَامَةُ بِنْتُ أَبِي الْعَاصِ بِنْتُ
أَبْنَاءِ صَلَّيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَالْأَهْلُ وَسَلَّمَ عَلَى
عَنْقِهِ فَمَقَامُ فِي الصَّلَاةِ وَقَدْ أَخَذَ
وَفِي كِتَابِ النَّسَبِ لَابْنِ بَكَارٍ عَنْ
عَمْرِو بْنِ سُلَيْمٍ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي
صَلَاةِ الصُّبْحِ وَهُوَ ذَايَةً تَضِي أَنَّهُ
كَانَ فِي الْفَرَضِ وَاجِبٍ بِاحْتِمَالٍ
أَنَّهُ كَانَ فِي النَّاسِ فَالْتَقَى قَبْلَ
الْفَرَضِ وَرَدَّ بِأَنَّ امَامَتَهُ فِي
النَّاسِ لَيْسَتْ مَعَهُ وَدَعَا وَبِأَنَّهُ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَالْأَهْلُ وَسَلَّمَ لَمْ يَكُنْ
يَتَغَيَّرُ فِي الْمَسْجِدِ بِلِ فِي بَيْتِهِ قَدْ لَمْ أَنْ
يَخْرُجُ وَالْمَخْرُجُ عِنْدَ الْإِقَامَةِ
وَحَلَّ الْخَطَابِيُّ ذَلِكَ عَلَى عَدَمِ
التَّعَمُّدِ مِنْهُ صَلَّيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَالْأَهْلُ
وَسَلَّمَ لِأَنَّهُ عَمَلٌ كَثِيرٌ فِي الصَّلَاةِ بِلِ
كَانَتْ امَامَةُ أَلْتَمَنَهُ وَانْتِ
بِقُرْبِهِ فَتَعَلَّقَتْ بِهِ فِي الصَّلَاةِ وَلَمْ
يَذْفَعْهَا عَنْ نَفْسِهِ فَذَا أَرَادَ أَنْ
يَسْجُدَ وَضَعَهَا عَنْ عَاتِقِهِ حَتَّى
يَكْمُلَ سَجُودَهُ فَتَعَوَّدَ إِلَى حَالِهَا
الْأُولَى فَلَا يَذْفَعُهَا فَذَا حَامَ
بَقِيَتْ مَعَهُ مَحْمُولَةً وَعَوْرَضَ بِهَا
رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمٍ
حَتَّى إِذَا أَرَادَ أَنْ رُكِعَ أَخَذَهَا

فوضعها ثم ركع وسجد حتى اذا فرغ من سجوده وقام اخذها فرددتها الى مكانها ولا جد من طريق ابن جرير ميج واذ اقام حياها فوضعها على رقبته فهذا صريح في ان فعل الحمل والوضع كان منه لامنها والاعمال في الصلاة اذا قلت او تفرقت لا تبطئها والواقع هنا عمل غير متوال لوجه ودال الطمانينة في اركان صلاته ودعوى خصوصيته صلى الله عليه وآله وسلم بذلك كبقية

من بول الصبية بخلاف غيره مردود قال الأصل عدم الخصومية وكذا ذهبوا في الضرورة حيث لم يجد من يكفيه أمره لانه صلى الله عليه وآله وسلم لو تركها بالبكت وثقلته في صلاته أكثر من شغلها بما قال النووي وكلها دعاوى باطلة لا دليل عليها وليس في الحديث ما يخالف قواعد الشرع ٢٢٨ هـ ورواه هذا الحديث الخمسة كلهم مدينون الأشيخ البخاري وفيه التحدث

ويجمع بين الروايات بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يفعل هذا مرة وهذا مرة فيكون جميع ذلك جائزا

• (باب كراهة الالتفات في الصلاة الا من حاجة) •

(عن أنس قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا ابن ابي طالب الالتفات في الصلاة فان الالتفات في الصلاة هلكة فان كان لابد في التطوع لافي القريضة رواه الترمذي وصححه وعن عائشة قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الالتفات في الصلاة فقال اختلاس يختلسه الشيطان من العبد رواه أحمد والبخاري والنسائي وأبو داود وعن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم لا يزال الله مقبلا على العبد

في صلاته ما لم يلتفت فاذا صرف وجهه انصرف عنه رواه أحمد والنسائي وأبو داود الحديث الثالث في اسناده أبو الاحوص الراوي له عن أبي ذر قال المتذري لا يعرف له اسم لم يرو عنه غير الزهري وقد صحح له الترمذي وابن حبان وقال ابن عبد البر هو مولى بني غفار امام مسجد بني ليث قال ابن معين أبو الاحوص الذي حدث عنه الزهري ليس بشيء وليس لقول ابن معين هذا أصل الا كونه أنفرد الزهري بالرواية عنه وقد قيل له ابن ابي كريمة لم يرو عنه غير الزهري فقال يكفينا قول الزهري حديثي ابن ابي كريمة فليزمه مثل هذا في أبي الاحوص لانه قال في حديث الباب سمعت أبا الاحوص وقال أبو أحمد الكرابيسي ليس بالمتين عندهم قوله هلكة بمعنى الالتفات هلكة باعتبار كونه سببا لانتقاص الثواب الحاصل بالصلاة او كونه نوعا من تسويل الشيطان واختلاسه من استهتك منته كان من المتبعين للشيطان واتباع الشيطان هلكة اولانه اعراض عن التوجه الى الله والاعراض عنه عز وجل هلكة وقد أخرج الترمذي من حديث الحرث الاشعري وصححه من حديث طويل ان الله أمركم بالصلاة فاذا صليتم فلا تلتفتوا فان الله تعالى ينصب وجهه لوجه عبده في صلاته ما لم يلتفت ونحوه حديث أبي ذر المذكور في الباب قوله فان كان لابد في التطوع لافي القريضة فيه الاذن بالالتفات للحاجة في التطوع والمنع من ذلك في صلاة الفرض قوله اختلاس يختلسه الشيطان الاختلاس أخذ الشيء بسرعة يقال اختلس الشيء اذا استلبه وفي الحديث انتهى عن الخلسة بفتح الخاء وهو ما يستخلص من السبع فبعث قبل أن يذكي وفي النهاية الاختلاس افتعال من الخلسة وهو ما يؤخذ سلبا وقيل المختلس الذي يخطف الشيء من غير غلبة ويهرب ونسب الى الشيطان لانه سبب له لوسوسته به واطلاق اسم الاختلاس على الالتفات صباغة وأحاديث الباب تدل على كراهة الالتفات في الصلاة وهو قول الاكثر والجمهور وانها

والاخبار والعنينة وأخرج البخاري أيضا في الادب ومسلم في الصلاة وكذا أبو داود والنسائي (حديث ابن مسعود رضي الله عنه في دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم على قريش يوم وضعوا عليه السلي تقدم) مع شرحه (وقال هنا في آخره ثم مضوا الى القليب) البزالي لم تطو (قريب بدر ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واتبع أصحاب القليب لعنة) اخبار من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لم يان الله اتبعهم للعنة أي كما انهم مقتولون في الدنيا فهم مطرودون في الآخرة عن رحمة الله عز وجل ولا يذري واتباع بصيغة الامر عطف على علي بن قريش وأصحاب نصب على المفعولية أي قال في حياتهم اللهم اهلكهم وفي عماهم اتبعهم للعنة وهذا آخر كتاب الصلاة والله الحمد

• (كتاب مواقيت الصلاة) •

جمع ميقات وهو الوقت المضروب لفعل

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •

(عن أبي مسعود) عقبه بن عمرو البصري (الانصاري رضي الله عنه انه دخل على المغيرة بن شعبه العنابي (وقد أخرج الصلاة يوما)

لقطة يوم ائدلى على أنه كان قادرا من فعله (بالعراق) أي عراف العرب وهو من عبادان للموصل طولا ومن القادسية كراهة لملاون عرضا ولما لا وهو بالكوفة وهي من جلة العراق فالتعبير بها اخص من التعبير بالعراق وكان المغيرة اذ ذاك أميراً عليهم امن قبل معاوية بن أبي سفيان (فقال ما هذا) التأخير (بامغيرة ليس) قال الزركشي وابن حجر والمبني والبرماوي

الافصح الست بالناء لانه خاطب حاضرا المصنوع الرواية ليس بصيغة مخاطبة الغائب وهي جائزة قال في مصابيح الجامع هما
تركيبان مختلفان وليس أحدهما أفصح من الآخر فانه يستعمل كل منهما في مقام خاص فان أريد ادخال ليس على ضمير المخاطب
تعين الست قد علمت وان أريد ادخالها على ضمير الشأن مخبرا عنه بالجملة التي أسند ٢٢٩ فعلمها الى المخاطب تعين آليس (قد

علمت ان جبريل) عليه السلام
(نزل) صبيحة ليلة الاسراء
المقروض فيها الصلاة (فصل)
فصل في رسول الله صلى الله عليه

وآله (وسلم ثم صلى) جبريل عليه
السلام (فصل في رسول الله صلى الله

عليه) وآله (وسلم ثم صلى) جبريل
عليه السلام (فصل في رسول الله

صلى الله عليه) وآله (وسلم ثم صلى)
جبريل عليه السلام (فصل في

رسول الله صلى الله عليه) وآله
(وسلم ثم صلى) جبريل عليه

السلام (فصل في رسول الله صلى
الله عليه) وآله (وسلم) بتكرير

صلواتهم ما خمس مرات رعبا لقائه
في صلاة الرسول صلى الله عليه

وآله وسلم لانها متعقبة لصلاة
جبريل أي كانت بعد فراغها

وبعث في صلاة جبريل لانها
متراخية عن سابقتها لكن ثبت

من خارج في غيره ان جبريل أمه
فعند البخاري في رواية الليث

نزل جبريل فامسى فصليت
فيقول قوله صلى الله عليه

أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
كان كلما فعل جبريل جوا من

الصلاة تابعه عليه لان ذلك
حقيقة الاقام وقيل القاء

بمعنى الواو المقضية لمطلق الجمع
وعروض بانه يلزم ان يكون صلى

الله عليه وآله وسلم كان يتقدم في

كراهة تنزيهه ما لم يبلغ الى حد استبد بار القبله والحكمة في التقدير عنه ما فيه من نقص
المشروع والاعراض عن الله تعالى وعدم التصميم على مخالفة وسوسة الشيطان (وعن

سبل بن الحنظلية قال ثوب بالصلاة يعني صلاة الصبح فجعل رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم يصلي وهو يلتفت الى الشعب رواه أبو داود قال وكان أرسل فارسا الى الشعب من

الليل يخبرهم) الحديث أخرجه أيضا الحاكم وقال على شرط الشيخين وحسنه الحازمي

وأخرج الحازمي في الاعتبار عن ابن عباس انه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم يلتفت في صلاته عينا وشمالا ولا يلوى عنقه خلف ظهره قال هذا حديث غريب

تقره به الفضل بن موسى عن عبد الله بن سعيد بن أبي هند متصلا وأرسله غيره عن عكرمة

قال وقد ذهب بعض أهل العلم الى هذا وقال لأبأس بالاتفات في الصلاة ما لم يلو عنه

والله ذهب عطاء ومالك وأبو حنيفة وأصحابه والاوزاعي وأهل الكوفة ثم ساق الحازمي

حديث الباب باسناداه وجرم به عدم المناقضة بين حديث الباب وحديث ابن عباس قال

لاحتمال ان الشعب كان في جهة القبلة فكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يلتفت اليه

ولا يلوى عنقه واستدل على نسخ الاتفات بهديث رواه باسناداه الى ابن سيرين قال كان

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام في الصلاة نظر هكذا وهكذا فلما نزل قد أفلم

المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون نظر هكذا قال ابن شهاب يصره نحو الارض قال

وهذا وان كان مرسله شواهد واستدل أيضا بقول أبي هريرة ان رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم كان اذا صلى رفع بصره الى السماء فنزل الذين هم في صلاتهم خاشعون

(باب كراهة تشبيك الاصابع وفرقة ثم اوالفحص والاعتماد على اليد الحاجة)

عن أبي سعيد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا كان أحدكم في المسجد فلا يتكلم

فان التشبيك من الشيطان وان أحدكم لا يزال في صلاة ما دام في المسجد حتى يخرج منه

رواه أحمد) الحديث أخرجه أحمد في مسنده عن مولى لابي سعيد الخدري قال بينا أنا مع

أبي سعيد الخدري وهو مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذ دخلنا المسجد فاذا رجل

جالس في وسط المسجد محتيا مشبكاً أصابعه ببعضها في بعض فأشار اليه رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم فلم يظن الرجل لاشارته رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فالتفت الى

أبي سعيد فقال اذا كان أحدكم الحديث قال في جمع الزوائد اسناده حسن وقد اختلف

في الحكمة في النهي عن التشبيك في المسجد كما في حديث أبي سعيد وفي غيره كما في حديث

كعب بن جبرة فقيل لما فيه من العبث وفيه من التشبه بالشيطان وقيل لدلالة الشيطان

على ذلك وجعل بعضهم ذلك دالا على تشبيك الاحوال قال ابن العربي وقد شاهدت

بعض الاركان على جبريل صلى الله عليه وسلم كما يقتضيه مطلق الجمع وأجيب بان ذلك يمنع منه مراعاة التبيين فكان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم يترأخى عنه لذلك (ثم قال) جبريل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم (بهذا) اي ياداه الصلوات في هذه الاوقات
(أمرت) اي ان أصلي بك أو بلغه لا ولا يذرفغ التام هو المشهور أي الذي أمرت به من الصلوات ليلة الاسراء معجلا هذا

تفسيره اليوم مفصلاً لا يقال ليس في الحديث بيان لاوقات هذه الصلوات لانه احاط على ما يعرف الخطاب وفي الحديث من
 القوا تدخول العلماء على الامراء وانكارهم عليهم ما يخالف السنة واستثبات العالم فيما يستغفره السامع والرجوع عند
 التنازع للسنة وفيه فضيلة المبادرة ٢٣٠ بالصلاة في الوقت القاض وقبول خبر الواحد الثبت ورواه التسعة مديون

وفيه الحديث والعنفنة
 وأخرجه البخاري أيضاً في بدء
 المطلق وفي المغازي ومسلم وأبو
 داود والنسائي وابن ماجه (عن
 حذيفة) بن اليمان (رضي الله
 عنه قال كتابوا) أي جالسين
 (عند عمر) بن الخطاب (رضي الله
 عنه فقال أياكم يحفظ قول
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 (وسلم في الفتنة) المخصوصة وهي
 في الأصل الاختيار والامتنان
 فيه دليل على جواز إطلاق اللفظ
 العام وإرادة الخاص وتطلق
 الفتنة على الكفر والغلو في
 التأويل البعيد وعلى الفضيحة
 والبليهة والعذاب والقتال
 والوصول من الحسن إلى القبيح
 والميل إلى النقي والاهجاب
 وتكون في الخير والشر كقوله
 ونبلوكم بالشر والخير فتنة قال
 حذيفة (قلت أنا) أحفظ (كما
 قاله) أي رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم والكاف في كازائدة
 للتوكيد (قال) عمر لحذيفة
 (أنك عليه) أي على النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم (أو عليها) أي
 على المقالة (بحري) بوزن فاعيل
 من الجرأة أي جسر مقدم
 قاله على جهة الانكار والشك
 من حذيفة أو من غيره من الرواة
 قال حذيفة (قلت) هي فتنة

رجلاً كان يكره رؤية ذلك ويقول فيه تطير في تشبيك الاحوال والامور على المرء وظاهر
 انتهى عن التشبيك التحريم لولا حديث ذي اليمين الذي يشبه اليه المصنف قريباً
 وظاهره نهي من كان في المسجد عن التشبيك سواء كان في صلاة أم لا كما جزم به النووي
 في التحقيق وكره الضعي التشبيك في الصلاة وقال النعمان بن أبي عياش كانوا يهتفون
 عنه وروى العراقي في شرح الترمذي عن ابن عمر وابنه سالم انهما اشبكا بين أصابعهما
 في الصلاة وروى عن الحسن البصري انه شبك أصابعه في المسجد قال العراقي وفي معنى
 التشبيك بين الأصابع تفقيعها فيكره أيضاً في الصلاة واقاصداً للصلاة قال النووي
 وكره ذلك في الصلاة ابن عباس وعطاء والنخعي ومجاهد وسعيد بن جبير وروى أحمد
 والطبراني من حديث أنس بن معاذ مر فوعا ان الضاحك في الصلاة والمثقت والمثقت
 أصابعه بمنزلة واحدة وفي اسناده ابن لهيعة ويدل على كراهة التفقيع حديث علي الآتي
 (وعن كعب بن عجرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا توضأ أحدكم
 ثم خرج عامداً إلى الصلاة لا يشبك بين يديه فانه في صلاة رواء أحمد وأبو داود والترمذي)
 الحديث أخرجه أيضاً ابن ماجه وفي اسناده عند الترمذي رجل مجهول وهو الراوي له
 عن كعب بن عجرة وقد كفى أبو داود هذا الرجل المجهول فرواه من طريق سعيد بن اسحق
 قال حديثي أبو عجمة الخياط عن كعب وقد ذكره ابن حبان في الثقات وأخرج له في
 صحيحه هذا الحديث الحديث فيه كراهة التشبيك من وقت الخروج إلى المسجد للصلاة
 وفيه انه يكتب لقاصداً الصلاة أجز المصلي من حين يخرج من بيته إلى أن يعود إليه قال
 المصنف رحمه الله بعد ان ساق الحديث وقد ثبت في خبر ذي اليمين انه عليه الصلاة
 والسلام شبك أصابعه في المسجد وذلك بقيد عدم التحريم ولا يمنع الكراهة لكونه فعله
 قادراً انتهى قد عارض حديث الباب مع ما فيه هذا الحديث الصحيح في تشبيكه صلى الله
 عليه وآله وسلم بين أصابعه في المسجد وهو في الصحيحين من حديث أبي هريرة في قصة ذي
 اليمين بانظ ثم قام إلى خشبة معروضة في المسجد فأتى عليها كأنه غضبان وشبك بين
 أصابعه وفيه ما من حديث أبي موسى المؤمن للمؤمن كالبنيان وشبك بين أصابعه وعند
 البخاري من حديث ابن عمر قال شبك النبي صلى الله عليه وآله وسلم أصابعه وهذه
 الاحاديث أصح من حديث الباب ويمكن الجمع بين هذه الاحاديث بان تشبيكه صلى الله
 عليه وآله وسلم في حديث السهو كان لا يشبه الحال عليه في اليه والذي وقع منه ولذلك
 وقف كانه غضبان وتشبيكه في حديث أبي موسى وقع لقصد التشبيه لتعاضد المؤمنين
 بعضهم ببعض كما ان البنيان المشبك بهضه ببعض يشد بهضه بهضاً فاما حديث الباب

الرجل في أهله) بان يأتي من أجلهم بالاجل من القول والفعل (و) فتنته في (ماله) بان يأخذ من غير ما خذ وبصرفه فهو
 في غير مصرفه (و) فتنته في (ولده) بفرط الهبة والشغل به عن كثير من الخيرات والتوغل في الاكتساب من أجلهم من غير
 اتقاء المحرمات (و) فتنته في (جاره) بان يمتن مثل حاله ان كان متقياً مع الزوال هذه كلها (يكفرها الصلاة والصوم والصدقة

والامر بالمعروف والنهي) عن المنكر كما صرح به في الزكاة وكلها تكفر الصغار فقط لحديث ان الصلاة الى الصلاة كفارة لما يتيمن - مما اجتنب الكبار فقيه تقييد لما أطلق فان قيل اذا كانت الصغار تكفرون باجتناب الكبار فما الذي تكفرونه الصلوات الخمس قلنا بانه لا يتيمن اجتناب الكبار الا بفعل الصلوات الخمس ٢٢١ فان لم يفعلها لم يكن مجتبا للكبار فوقع التكفير على فعلها (قال عمر)

رضي الله عنه (ليس هذا) الذي ذكرته (أريد ولكن) الذي أريده (الفتنة) أي الكاملة الكبرى (التي تخرج كالجوج البحر) أي تضطرب كاضطرابه وما صدوقه (قال) حذيفة لعمر (ليس عليك منها بأس يا أمير المؤمنين ان بينك وبينها باب مغلق) من أغلق بابها أي لا يخرج شيء من الفسق في حياتك (قال) عمر (ايكسر) هذا الباب (أم يفتح قال) حذيفة (يكسر قال) عمر (إذا) أي ان انكسر (لا يغلق أبدا) فان الأعلاق انما يكون في الصحيح وأما الكسر فهو هتك لا يجبر ولذلك انخرق عليهم يقتل عثمان رضي الله عنه من الفتن لا يغلق الى يوم القيامة (فقيل لحذيفة أكان عمر) رضي الله عنه (يعلم الباب قال نعم) يعلم (كما) يعلم (ان دون الغد الليلة) أي ان الليلة أقرب من الغد قليل وانما علمه عمر لانه صلى الله عليه وآله وسلم كان على حرا هو والعمران وعثمان فاهتز فقال صلى الله عليه وآله وسلم انما عليك نبي وصديق ونهي يدان قال حذيفة (أني حدثته) أي عمر (بحديث) صدق من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم (ليس بالاغلب) جمع

فهو محمول على التشبيك للعبث وهو منهي عنه في الصلاة ومقدماته ما لو واحدة ما من الجلوس في المسجد والمشي اليه أو يجمع بما ذكره المصنف من ان فعله صلى الله عليه وآله وسلم لذلك نادرا يرفع التحريم ولا يرفع الكراهة ولكن بعد أن يفعل صلى الله عليه وآله وسلم ما كان مكروها والاولى أن يقال ان النهي عن التشبيك ورد بالفاظ خاصة بالامة وفعله صلى الله عليه وآله وسلم لا يمارض قوله الخاص بهم كما تقرر في الاصول (وعن كعب ابن جعرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا قد شبك أصابعه في الصلاة ففرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين أصابعه وعن علي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تفتح أصابعك في الصلاة رواها ابن ماجه) الحديث الاول في اسناده علقمة ابن عمرو والحديث الثاني في اسناده الحرث الاعور قوله ففرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين أصابعه فيه كراهية التشبيك في الصلاة من غير تقييد بالمسجد سواء كان المصلي في المسجد أو في البيت أو في السوق لانه نوع من العبث فلا يختص بكراهية الصلاة في المسجد ويؤيد ذلك تعمله صلى الله عليه وآله وسلم في النهي عن التشبيك اذا خرج من بيته بانه في صلاة واذا نهى من يكذب له أبرأه الى الكونه فاصدا الصلاة فأولى من هو في حال الصلاة الحقيقية قوله لا تفتح هو بالفاء بعد حرف المضارعة ثم القاف المشددة كسورة ثم العين المهملة وهو غمز الاصابع حتى يسمع لها صوت قال في القاموس والتفقيع التشديد في الكلام والفرقة فسر الفرقة بفتح الاصابع وقد تقدم في شرح حديث أبي سعيد ما أخرجه أحمد والطبراني من حديث أنس وهو ما يؤيد حديث علي هذا (وعن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن التخصر في الصلاة رواه الجماعة الا ابن ماجه) وفي الباب عن ابن عمر عند أبي داود والنسائي قوله عن التخصر في الصلاة وهو وضع اليد على الخامة فسر بذلك التزمذي في سننه وأبو داود في سننه أيضا وفسره بذلك أيضا محمد بن سيرين روى ذلك عنه ابن أبي شيمية في مصنفه وكذلك فسر هشام بن حسان رواه عنه البيهقي في سننه قال وروى سلمة بن علقمة عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة معنى هذا التفسير وحكي الخطابي وغيره قول آخر في تفسير الاختصار فقال وزعم بعضهم ان معنى الاختصار هو ان يمسك يديه بخصرة أي عصا يتوكأ عليها قال ابن العربي ومن قال انه الصلاة على الخصرة لا معنى له وفيه قول ثالث حكاه الهروي في الفريسيين وابن لاثير في النهاية وهو ان يختصر السورة فيقرأ من آخرها آية أو آيتين وفيه قول رابع حكاه الهروي وهو ان يحذف من الصلاة لا يعيد قيامها وركوعها وسجودها قال العراقي والقول الاول هو الصحيح الذي عابسه الحقوقيون والاكثرون من

أغلوطه بضم الهمزة (فستل) حذيفة (من الباب قال) هو (عمر) رضي الله عنه ولا تغاير بين قوله أولان بينك وبينها باب مغلق وبين قوله هنا انه هو الباب لان المراد بقوله بينك بين زمانك وزمان الفتنة وجود حياتك وعلم حذيفة بذلك مستندا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقرينة السياق والسؤال والجواب وقيل ان عمر لما رأى الامر كاد يغيره سأل عن الفتنة التي تأتي

بعده خوفاً أن يدركهما مع الله علم الباب الذي تكون الفتنة بعد كسره لكنه من شدة الخوف خشي أن يكون نسي فسأل من ذكره ورواه هذا الحديث التلمذة ما بين بصريين وكوفيين وفيه التحديث والعنونة وأخرجه البخاري أيضاً في الصلاة وعلامات النبوة والفتن والصوم والترمذي ٢٣٢ وابن ماجه في الفتن (عن ابن مسعود رضي الله عنه أن رجلاً) هو أبو اليسر

أهل اللغة والحديث والفقهاء وقد اختلف في المعنى الذي نسي عن الاختصار في الصلاة لاجله على أقوال الأول التشبيه بالسيطان قاله الترمذي في سننه وحميد بن هلال في رواية ابن أبي شيبة عنه وروى أيضاً عن ابن عباس حكاه عنه ابن أبي شيبة والثاني أنه تشبه باليه ودقائه عائشة فيماروا البخاري عنها في صحيحه والثالث أنه راحة أهل الدار روى ذلك ابن أبي شيبة عن مجاهد ورواه أيضاً عن عائشة وروى البيهقي عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قال الاختصار في الصلاة راحة أهل الدار قال العراقي وظاهر اسناده الصحة ورواه أيضاً الطبراني والرابع أنه فعل المختارين والمتكبرين قاله المهلب بن أبي صفرة والخامس أنه شكل من أشكال أهل المصائب يصفون أيديهم على الخواصر إذا قاموا في المأتم قاله الخطابي والحديث يدل على تحريم الاختصار وقد ذهب إلى ذلك أهل الظاهر وذهب ابن عباس وابن عمر وعائشة وإبراهيم النخعي ومجاهد وأبو مجلز ومالك والأوزاعي والشافعي وأهل الكوفة وآخرون إلى أنه مكروه والظاهر ما ذهب إليه أهل الظاهر لعدم قيام قرينة تصرف النهي عن التحريم الذي هو معناه الحقيقي كما هو الحق (وعن ابن عمر قال نسي النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يجلس الرجل في الصلاة وهو معتد على يده ورواه أحمد وأبو داود وفي لفظ لابن داود نسي أن يصلي الرجل وهو معتد على يده وعن أم قيس بنت محسن أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم

لماسن وجل اللحم اتخذ عوداً في مصلاه يعتد عليه رواه أبو داود الحديث الأول رواه أبو داود عن أربعة من مشايخه أحمد بن حنبل وأحمد بن شوية ومحمد بن رافع ومحمد بن عبد الملك كلهم عن عبد الرزاق عن معمر بن اسمعيل بن أمية عن نافع عن ابن عمر واللفظ الأول في حديث الباب لفظ أحمد بن حنبل واللفظ الثاني لفظ محمد بن رافع واللفظ ابن شوية نسي أن يعتد الرجل على يده واللفظ محمد بن عبد الملك نسي أن يعتد الرجل على يده إذا نهض في الصلاة وقد كتبت أبو داود والمزني عن الكلام على حديث ابن عمر وحديث أم قيس فهما صالحان للاحتجاج بهما كما صرح بذلك جماعة من الأئمة لكن حديث أم قيس هو من حديث عبد السلام بن عبد الرحمن الوابسي عن أبيه وأبو مجهول والحديث الأول بجميع ألفاظه يدل على كراهة الاعتماد على اليدين عند الجلوس وعند النهوض وفي مطلق الصلاة وظاهر النهي التحريم وإذا كان الاعتماد على اليد كذلك فعلى غيره بالاولى وحديث أم قيس يدل على جواز الاعتماد على العمود والعصا ونحوهما لكن مقيد بالعدم المذكور وهو المكروه وكثرة اللحم يلقى بهما الضعف والمرض ونحوهما فيكون النهي محمولاً على

بفتح المثناة التحتية والسين المهملة كعب بن عمرو الانصاري أوجبة الغار أو ابن معتب الانصاري أو أبو مقبل عامر بن قيس الانصاري أو زهارة الغار أو عباد (أصاب من امرأة) انصارية قال في الفتح لم أقف على اسمها (قبلة) فقط من غير جماعة (فأني النبي صلى الله عليه وآله وسلم) بعد أن ندم على فعله وعزم على تلافي حاله (فأخبره) بذلك (فأنزل الله) عز وجل (أقم الصلاة طرفي النهار) غداة وعشية (وزلنا من الليل) وساعات منه قريبة من النهار فانه من أضافه إذا قربه وهو جمع زائفة وصلاة الغداة صلاة الصبح لانها أقرب الصلوات من أول النهار وصلاة العشي العصر وقيل الظهر والعصر لأن ما بعد الزوال عشي وصلاة الزايف المغرب والعشاء (ان الحسنات يذهبن) أي يكفرن (السيئات) الغفائر حديثان الصلاة إلى الصلاة مكثرات ما بينهما لما احتجبت البكائر (فقال الرجل) المأمور (يا رسول الله ألي هذا) تقديم الخبر بقيد الاختصاص (قال) صلى الله عليه وآله وسلم هو (بجميع أمتي كلهم) مبالغة في التأكيد (وعنه في رواية لمن عمل بها من أمتي) ورواه التلمذة

بصريون ما خلا قتيبة وفيه التحديث والعنونة وفيه تابعي عن تابعي وأخرجه البخاري أيضاً في التفسير هدم ومسلم في التوبة والترمذي والشافعي (وعنه) أي عن ابن مسعود رضي الله عنه (قال سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أي العمل أحب إلى الله قال) صلى الله عليه وآله وسلم (الصلاة على وقتها) واحتزبه إذا وقعت خارج وقتها من معذور كالنائم

والناسي فان اخرجهم مالها عن وقتها لا يوصف بغيره ولا بانه افضل الاعمال مع انه محبوب لكن ابقاها في الوقت أحب وعلى قد نأى بمعنى اللام وحروف الخفض ينوب بعضها عن بعض عند الكوفيين (قال) ابن مسعود قلت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ثم أى) بالتشديد والتنوين كما سمعه ابن الجوزي من ابن التثاب ٢٣٣ وقال لا يجوز غيره لانه اسم معرب غير مضاف وقال الزركشي التقدير أى العمل أفضل فالاولى الوقت عليه باسكان الياء وتعقبه في المصباح (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (بر الوالدين) بالاحسان اليهما والقيام بخدمةهما وترك هتوكلهما ما قال بعضهم هذا الحديث موافق لقوله تعالى أن اشكركم ولو ألديك وكانه أخذ من تفسير ابن عيينة حيث قال من صلى الصلوات الخمس فقد شكرته ومن دعا لوالديه عقيها فقد شكر لهما (قال) ابن مسعود قالت (ثم أى) قال الجهاد في سبيل الله لا علة كلمة الله عز وجل واظهار شعار الاسلام بالنفس والمال (قال) ابن مسعود (حدثني جبريل) أى بالثلاثة (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) ولو استزده أى طلبت منه الزيادة في السؤال (لزدني) في الجواب من هذا النوع وهي مراتب أفضل الاعمال أو من مطلق المسائل المحتاج اليها وزاد الترمذي فسكت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولو استزده لزدني ومحصل ما أجاب به العلماء عن هذا الحديث وغيره مما اختلفت فيه الاجوبة بانه أفضل الاعمال أن الجواب اختلف

عدم العذر وقد ذكر جماعة من العلماء ان من احتاج في قيامه الى أن يتكئ على عصا أو عكاز أو يستند الى حائط أو يميل على أحد جانبيه جازله ذلك وجزم جماعة من أصحاب الشافعي باللزوم وعدم جواز القعود مع امكان القيام مع الاعتماد منهم المتولى والاذرى وكذا قال باللزوم ابن قدامة الحنبلي وقال القاضي حسين من أصحاب الشافعي لا يلزم ذلك ويجوز القعود

• (باب ما جاء في مسح الحصى وتسويته) •

(عن معقيب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في الرجل يسوى التراب حيث يسجد ان كنت فاعلا فواحدة وراه الجماعة وعن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام أحدكم الى الصلاة فان الرحمة تواجهه فلا مسح الحصى وراه الجماعة وفي رواية لا جد سالت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم عن كل شئ حتى سالت عن مسح الحصى فقال واحدة أو دوع) الحديث الثاني في اسناده أبو الاحوص قال المنذرى لا يعرف اسمه وقد صححه الترمذي وابن حبان وغيرهما وقد تقدم الكلام في أحوال الاحوص في باب الالتفات وهذا الحديث حسنه الترمذي وفي الباب عن علي عند أحمد وابن أبي شيبة وعن حذيفة عند ابن أبي شيبة في المصنف وأحمد في المسند بلفظ الرواية الآخرة من حديث أبي ذر وعن جابر عند ابن أبي شيبة وأحمد أيضا وفي اسناده شرجيل بن سعد وهو ضعيف وعن أنس عند البزار وأبي يعلى وفي اسناده يوسف بن خالد السعدي وهو ضعيف جدا وعن السائب بن يزيد عند الطبراني وفي اسناده يزيد بن عبد الملك النوفلي ضعفه الجوهري وثقه ابن معين في رواية عنه وعن ابن عمر عند الطبراني وفي اسناده الوزاع بن نافع وهو ضعيف وعن أبي هريرة عند مسلم وابن ماجه والاحاديث المذكورة في الباب تدل على كراهة المسح على الحصى وقد ذهب الى ذلك من الصحابة عمر بن الخطاب وجابر ومن التابعين مسروق وابراهيم النخعي والحسن البصري وجهه ورأى العلماء بعدهم وحكي الدوي في شرح مسلم اتفاق العلماء على كراهته وفي حكاية الاتفاق نظر فان مالكا لم يره بأسا وكان يفعله في الصلاة كما حكاه الخطابي في المعالم وابن العربي قال العراقي في شرح الترمذي وكان ابن مسعود وابن عمر يفعلان في الصلاة وعن ابن مسعود أيضا انه كان يفعله في الصلاة مرة واحدة قال عن رخص فيه في الصلاة مرة واحدة أبو ذر وأبو هريرة وحذيفة ومن التابعين ابراهيم النخعي وأبو صالح وذهب أهل الظاهر الى تحريم ما زاد على المرة قوله فواحدة قال القرطبي رويانه بنصب واحدة ورفعته فصبه باضمار فدل الامر بتدبيره فامسح واحدة ويكون صفة مصدر محذوف أى امسح مسحة واحدة

٣٠ نيل في اختلاف احوال السائلين بان أعلم كل قوم بما يحتاجون اليه أو بما هو لا توجبهم أو كان الاختلاف باختلاف الاوقات بان يكون العمل في ذلك الوقت أفضل منه في غيره فقد كان الجهاد في أول الاسلام أفضل الاعمال لانه الوسيلة الى القيام بها والتكمن من أدائها وقد تضافرت النصوص على أن الصلاة أفضل من الصدقة ومع ذلك ففي وقت مواساة المضطر

يكون الصدقة أفضل أو أن أفضل ليست على بابها بل المراد بها الفعل المطلق أو هو على حذف من وأرادتم أو قال ابن دقيق العيد
الاحمال في هذا الحديث محمولة على البدنية وأراد بذلك الاحتراز عن الإيمان لانه من أعمال القلوب فلا تعارض حينئذ بينه وبين
حديث أبي هريرة أفضل الاحمال إيمان بالله ٢٣٤ الحديث وقال غيره المراد بالجهاد هنا ماليس بفرض عين لانه يتوقف على

إذن الوالدين فيكون برهما مقدمة عليه وفي الحديث فضل تعظيم
الوالدين فان أعمال البر ينضج بعضها على بعض وفيه السؤال
عن مسائل شتى في وقت واحد والرفق بالعالم والتوقف عن
الاكتثار عليه خشية ملاله وما كان عليه العصاة من تعظيم
النبي صلى الله عليه وآله وسلم والشفقة عليه وما كان هو عليه
من ارشاد المسترشدين ولو شق عليه قال ابن بريدة الذي يقتضيه
النظر تقديم الجهاد على جميع الاعمال البدنية لان فيه تقديم
بذل النفس الآن الصبر على المحافظة على الصلوات وأدائها في
أوقاتها والمحافظة على بر الوالدين أمر لازم متكرر دائم لا يهجر على
مراقبة أمر الله فيه الا الصديقون والله أعلم ورواة هذا الحديث
الخمسة ما بين بصري وكوفي وفيه التصديت والاختبار والقول
والسمع والسؤال وأخرجه البخاري أيضا في الجهاد وفي
الادب والتوحيد ومسلم في الإيمان والترمذي في الصلاة
البر والصلوة والنسائي في الصلاة (عن أبي هريرة رضي الله عنه
أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول رأيتكم أي أخبروني

ورفعه على الابتداء تقديره فواحدة تكفيه وفيه الاذن بمسحعة واحدة عند الحاجة
قوله فان الرحمة تواجهه هذا التعليل يدل على أن الحكمة في النهي عن المسح أن لا يشغل
خاطره بشئ بل يهيم به عن الرحمة المواجهة له فيفوتها حظه منها وقد روى ان حكمة ذلك أن
لا يفتي شيئا من الحصى بمسحعة فيفوت السجود عليه ورواه ابن أبي شيبه في المصنف عن أبي
صالح قال اذا وجدت فلاة مع الحصى فان كل حصاة تعجب ان يسجد عليها وقال النووي
لانه في التواضع وبشغل المصلي قوله فلا يصح الحصى التقييد بالحصى خرج
الغالب لكونه كان الغالب على فرض مساجدهم ولا فرق بينه وبين التراب والرمل على
قول الجمهور ويدل على ذلك قوله في حديث معقيب في الرجل يسوي التراب والمراد
بقوله اذا قام أحدكم الى الصلاة الدخول فيها فلا يكون منه عن مسح الحصى الا بعد
دخوله ويحتمل أن المراد قبل الدخول حتى لا يشغل عند ارادة الصلاة الا بدخول
فيه قال العراقي والاول أظهر ويرجحه حديث معقيب فانه سأل عن مسح الحصى في
الصلاة دون مسحه عند القيام كافي رواية الترمذي

• (باب كراهة أن يصلي الرجل معقوص الشعر) •

(عن ابن عباس انه رأى عبد الله بن الحرث يصلي ورأسه معقوص الى ورائه فجعل يحمله
وأقره الاخر ثم أقبل على ابن عباس فقال مالك ورأيتني قال الى سمعت رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم يقول انما مثل هذا كمثل الذي يصلي وهو مكتوف رواء أحمد ومسلم
وأبو داود والشافعي وعن أبي رافع قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يصلي
الرجل ورأسه معقوص رواء أحمد وابن ماجه والاني داود والترمذي معناه الحديث
الاول أخرجه من ذكر المصنف وأخرج الامعة الستة أيضا عن ابن عباس قال أمر رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يسجد على سبعة أعضاء ولا يكف شهرا ولا ثوبا وأخرج
الشيخان والنسائي وابن ماجه عنه من طريق أخرى نحوه والحديث الثاني أخرجه
ابن ماجه من رواية نخول سمعت أباسع درجلا من أهل المدينة يقول رأيت رافعا مولى
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى الحسن بن علي رضي الله عنه يصلي وقد عقص
شعره فاطلقه أو نهى عنه وقال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يصلي الرجل
وهو عاقص شعره وأخرجه أبو داود والترمذي وصححه معناه كما ذكره المصنف وانظره عن
أبي رافع انه مر بالحسن بن علي وهو يصلي وقد عقص شعره فخلها فالتفت اليه الحسن
مغضبا فقال أقبل على صلاتك ولا تغضب فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يقول ذلك كلف الشيطان وفي الباب عن أم سلمة عند ابن أبي حاتم في العلل بنحو حديث

(لو) ثبت (أن نهرا) بفتح الهاء وسكونها ومن أمابين جنبي الوادي سمى به لسهة صفته انه (يساب احكم) حال كونه أبي
(يغتسل فيه كل يوم خمسا) أي خمس مرات (ما تقول) أيها السامع أي ما تظن فاجري فعل القول مجرى فعل الظن كانه عليه
ابن مالك في توضيحه وشيخ طه أن يكون مجازا مسندا الى الخاطب من صلاب الاستفهام (ذلك) أي الاعتسال (يتق) من الإبقاء

وهو بالموحدة عند الجمهور وحكي مباحض عن بعض شيوخه ينقي بالنون والاول اوجه (من درنه) بفتح اوله أى من وضعه زاد مسلم شيئا وفيه اشارة الى أن هذا الحكم لا يخاطب به معين انتباهه في الظهور فلا يختص به مخاطب دون مخاطب (قالوا لا ينقي) ذلك الفعل أو الاغتسال (من درنه شيئا قال فذلك) أى اذا علمت ذلك فهو ٢٣٥ (مثل الصلوات الخمس عموما فليس الخطايا)

وفائدة القليل التأكد وجعل المعقول كالحوس قال الطيبي فيه مبالغة في نفي الذنوب لانهم لم يقتصر وافي الجواب على لابل أعادوا اللفظ تأكيدا وقال ابن العربي وجه القليل أن المرء كما يتدنس بالاقدار المحسوسة في بدنه وثيابه ويطهره الماء الكثير فكذلك الصلوات الخمس تطهر العبد عن اقدار الذنوب حتى لا يتنجس له ذنبا الا سقطته اه وظاهره أن المراد بالخطايا ما هو اعم من الصغيرة والكبيرة لكن قال ابن بطال يؤخذ من الحديث ان المراد الصغائر خاصة لانه شبه الخطايا بالذنوب والدون صغير بالنسبة الى ما هو اكبر منه من القروح والجراحات اه قال الدماميني شبه على جهة القليل حال المسلم المقترف لبعض الذنوب الحفاظ على أداء الصلوات في زوال الاذى عنه وطهارته من اقدار السيئات بحال المعتدل في نهر على باب داره كل يوم خمس مرات في صفاء نقاء بدنه من الاوساخ وزوالها عنه ويجوز أن يكون هذا من تشبيهه بشيئا ما يشبه فشبته الصلاة بالنهر لانها تأتي صاحبها من درن الذنوب كما ينقي النهر البدن من الاوساخ التي

أبي رافع وعن علي رضي الله عنه عند أبي علي الطوسي وعن ابن مسعود عند ابن ماجه باسناد صحيح وعن أبي موسى عند أبي علي الطوسي في الاحكام وعن جابر عند ابن عدى في الكامل وفيه على بن عاصم وهو ضعيف قوله عبد الله بن الحرث هو ابن جرة بفتح الجيم وسكون الزاي وبعبدها همزة السهمى شهد بدرا قوله ورأسه معه وعص شعرة ضفره وقتله والعاقص خبط يشد به اطراف الذوائب ذكر معنى ذلك في القاموس قوله وأقره الاخر أى استقر ما فعله ولم يتحرك قوله وهو مكتوف كنفته كتفا كضربته ضربا اذا شدت يده الى خلف كنفه موثقا بجل والحديثان يدلان على كراهة صلاة الرجل وهو معقوص الشعرة أو مكثوفه وقد حكي الترمذي عن أهل العلم انهم كرهوا ذلك قال العراقي وعن كرهه من الصحابة عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وحذيفة وابن عمر وأبو هريرة وابن عباس وابن مسعود ومن التابعين ابراهيم النخعي في آخرين والحكمة في ذلك ان الشعر يسجد معه اذا سجد وفيه امتحان له في لعبادة قاله عبد الله بن مسعود فيماروا ابن أبي شيبه في المصنف باسناد صحيح اليه أنه دخل المسجد فرأى فيه رجلا يصلي عاقصا شعره فلما انصرف قال عبد الله اذا صليت فلا تعقص شعرك فان شعرك يسجد معك ولك بكل شعرة أجر فقال الرجل اني أخاف أن يترب فقال تربيه خير لك وقال ابن عمر لرجل رأيته يصلي معقوصا شعره أرسله ليسجد معك وروى ابن أبي شيبه باسناد صحيح الى عثمان بن عفان انه رأى رجلا يصلي وقد عقد شعره فقال يا ابن اخي مثل الذي يصلي وقد عقد شعره مثل الذي يصلي وهو مكتوف وقد تقدم تمثيل من فعل ذلك بالمكتوف مرفوعا من حديث ابن عباس وفيه معنى ما أشار اليه ابن مسعود ومن سجد الشعر فان المكتوف لا يسجد بيديه على الارض وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث الصحيح اليدين يسجدان كما يسجد الوجه وروى ابن أبي شيبه عن ابن عباس انه كان اذا صلى وقع شعره على الارض وظاهر النهي في حديث الباب التحريم فلا يدل عنه الاقرينة قال العراقي وهو يختص بالرجال دون النساء لان شعرهن عورة يجب ستره في الصلاة فاذا انقضت وبما استرسل وتعذر ستره فتبطل صلاتها وأيضا فيه مشقة عليها في نقه الصلاة وقد رخص له من صلى الله عليه وآله وسلم في أن لا يتقطن ضئلا ترهن في الغسل مع الحاجة الى بل جميع الشعر كما تقدم

• (باب كراهة نتخم المصلي قبله أو عن يمينه) •

(عن أبي هريرة وأبي سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى نخامة في جدار المسجد فتناول حصاة فحتمها وقال اذا نتخم أحدكم فلا يتخمن قبل وجهه ولا عن يمينه

تعاقره بالاغتسال فيه وشبهه قرب نه اطل الصلوات ويهواته بكون النهر قريبا من مجاورته على باب داره وشبهه اداءها كل يوم خمس مرات بالاغتسال المتعدد كذلك وشبهت الذنوب بالادران للتأذي بلباسها وشبهه السيات عن المكلف ببقاء البدن وصفاته والاول ايجل وأجزل ورواه هذا الحديث السبعة مائة وثلاثة من التابعين وفيه التحذير من الغفلة والسجاع

واخرجه مسلم في الصلاة والترمذي في الامثال (عن أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال اعتدلوا في السجود) بوضع الكفين على الارض ورفع المرفقين منها وعن الجنين والبطن عن القضاذ هو أشبه بالتواضع والبلغ في تمكين الجبهة من الارض وأبعد من هيات الكسالى ٢٣٦ (ولا يسط) بالجزم على النهي أي المصلي ولا يذروا لا يسط أحدكم

وليصدق عن يساره أو تحت قدمه اليسرى متفق عليه وفي رواية للبزار في حديثه ما وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا قام أحدكم في صلاته فلا يبرقن قبل قبلته ولكن عن يساره أو تحت قدمه ثم أخذ طرف رداءه فبصق فيه ورد بعضه على بعض فقال أو يفعل هكذا رواه أحمد والبزار ولا جدوم لم ينحوه عنه من حديث أبي هريرة قوله تخامة قيل هي ما تخرج من الصدر وقيل التضاعة بالعين من الصدر وباليم من الرأس كذا في القح قوله في جدار المسجد وفي رواية للبزار في القبلة وفي أخرى له أيضا في جدار القبلة وهذا يبين أن المراد بجدار المسجد الجدار الذي من جهة القبلة قوله فتناول حصاة فحتم في رواية للبزار في حكمة يده وفي رواية فحكه واختلاف الروايات يدل على جواز الخلع باليد أو الحصى أو غيرهما ما يزيل الأثر وقد يوب البزار للعلك باليد وبوب للعلك بالحصى قوله قبل وجهه بكسر القاف وقع الموحدة أي جهة وجهه قوله ولا عن يمينه ظاهر حديث أبي هريرة كراهة ذلك داخل الصلاة وخارجها سواء كان في المسجد أم غير قال الحافظ ويشهد للمنع ما رواه عبد الرزاق وغيره عن ابن مسعود انه كره أن يصدق عن يمينه وليس في صلاة وعن معاذ بن جبل ما بصقت عن يميني منذ أسلمت وعن عمار بن عبد العزيز انه نهى ابنه عنه مطلقا وقال مالك لا بأس به خارج الصلاة ويدل لما قاله لتقييد الصلاة في حديث أنس المذكور في الباب قوله وليصدق عن يساره ظاهر هذا جواز البصق عن اليسار في المسجد وغيره ودخل الصلاة وخارجها وظاهر قوله صلى الله عليه وآله وسلم البراق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها كما أخرج الشيخان عدم جواز التقل في المسجد إلى جهة اليسار وغيره قال الحافظ وحاصل النزاع ان ههنا عمومين تعارضهما قوله البراق في المسجد خطيئة وقوله وليصدق عن يساره أو تحت قدمه فالنور يجعل الأول عاما ويخص الثاني بما إذا لم يكن في المسجد والقاضي عياض بخلافه يجعل الثاني عاما فيخص الأول بمن لم يرد دفنها وقد وافق القاضي جماعة منهم ابن مكي والقرطبي وغيرهما ويشهد له ما رواه أحمد بإسناد حسن من حديث سعد بن أبي وقاص مرفوعا أن تخضع في المسجد فليغيب فخامة أن يصيب بجلد مؤمن أو ثوبه فتؤذيه وأرضع منه في المقصود ما رواه أحمد أيضا والطبراني بإسناد حسن من حديث أبي امامة مرفوعا قال من تخضع في المسجد فليدفنه في شئ وان دفنه في شئ فلم يجعل سيئة إلا بقيد عدم الدفن ونحوه حديث أبي ذر عنده مسلم مرفوعا قال ووجدت في مساوي أعمال أمي التضاعة تكون في المسجد لا تدفن قال القرطبي فلم يثبت لها حكم السيئة بمجرد ايقاعها في المسجد بل به وبتركها غير مدفونة انتهى وبما يدل على ذلك أي تخصيص عموم قوله

بإظهار القاعل (ذراعيه كالكتاب) فان فيه مع ذلك اشعارا بالتهاون بالصلاة وقلة الاعتناء بها والاقبال عليها (واذا برق) أحدكم (فلا يبرقن بين يديه ولا من يمينه) فانه يتأخر ربه عز وجل قد تقدم الكلام على هذا الحديث ولا يعني ان مناجاة الرب أرفع درجات العبد ولا تحقق المناجاة الا اذا كان اللسان معبرا عما في القلب فالغفلة ضد ولا يرب أن المقصود من القراءة والاذكار مناجاته تساركا وتعالى فاذا كان القلب منجوبا بحجاب الغفلة غافلا عن جلال الله عز وجل وكبريائه وكان اللسان يتحرك بحكم العادة فما أبعد ذلك عن القبول وعن بشر الخاف من لم يخشع فسدت صلاته وعن الحسن كل صلاة لا يحضر فيها القلب فهي إلى العقوبة أسرع قال الفسطلاني ملئان الفقهاء محموا فها لا يأخذ بالاحتياط ليدوق لذة المناجاة (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال اذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة) أي بصلاة الظهر كما في رواية أبي سعيد والمطلق يعمل على المقيد ومنه هو انه ان الحر اذا لم يشتد

لم يشرع الا براد وكذا لا يشرع في البرد من باب الاولى والمعنى آخر الى أن يبرد لو تيقن بالبرد اذا دخل في الظهر والامر بالبراد أمر استحباب وقيل أمر ارشاد وقيل بل هو للوجوب حكمه عياض وغيره وغفل الكرماني فنقل الاجماع على عدم الوجوب ثم قال جهوا أهل العلم بسنن تأخير الظهر في شدة الحر الى أن يبرد الوقت ويسكن

الوجه وخصه بعضهم بالجماعة فاما المنفرد فالتجمل في حقه أفضل وهذا قول أكثر المالكية والشافعية لكن خصه أيضا بالبلد الحار وقد الجماعة بما اذا كانوا يثابرون مسجد من بعدهم فلو كانوا مجتمعين أو كانوا يمشون في كن فالأفضل في حقههم التجمل والمشهور عن أحد التسوية من غير تخصص ولا قيد وهو قول السحق ٢٣٧ والكوفيين وابن المنذر ولم يقل بالابراد في غير

الظهر الأشهب قال يبردا العصر كالظهر وقال أحد توتر العشاء في الصيف كالظهر وعكس ابن حبيب فقال انما توتر في ليل الشتاء لطوله وتجل في الصيف لقصره وقد يمتنع حديث الباب على مشروعية الابراد للجمعة وبه قال بعض الشافعية وهو مقتضى صنيع البخاري (فان شدة الحر من فيج) أي من سعة تنفس (جهنم) حقيقة ولا يمكن حله على الجواز والتعليل من قبل الشارع يجب قبوله وان لم يدرك معناه فله أبو النخعي البصري وبان وقت ظهور أثر الغضب لا ينجع فيه الطلب الا لمن أذن له فيه بدليل حديث الشفاء اذ عند ذكر كل الانبياء عليهم الصلاة والسلام بغضب الله عز وجل الانبياء عليه أفضل الصلاة والسلام المأذون له في الشفاعة وعن خباب شكوا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حر الرضا فلم يشكوا لي لم يشكوا رواهم وسلم والجمع بين هـ ذاب بين حديث الباب ان الابراد رخصة والتقديم أفضل أو هو منسوخ بأحاديث الابراد والابراد مستحب لقوله صلى الله عليه وآله وسلم له وأمر به أو حديث

البراق في المسجد خطيئة جواز التخنم في الثوب ولو كان في المسجد بلا خلاف وعند أبي داود من حديث عبد الله بن الشخير انه صلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فبصق تحت قدمه اليسرى ثم دلكه به قال الحافظ اسناد صحيح وأصله في مسلم والظاهر ان ذلك كان في المسجد فيؤيد ما تقدم ويؤيد قول النووي تصريحه صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث المتفق عليه بان البراق في المسجد خطيئة وان دنفها كفارة لها فان دلالة على كتب الخطيئة بمجرد البراق في المسجد ظاهرة غاية الظهور ولكنها تزول بالدفن وتبقى بعده قال الحافظ وتوسط بعضهم لحمل الجواز على ما اذا كان له عذر كأن لم يتمكن من الخروج من المسجد والمنع على ما اذا لم يمكن له عذر وهو تفصيل حسن انتهى قوله فيدفعها قال النووي في الرياض المراد بدفعها اذا كان المسجد ترابيا أو رمليا فاما اذا كان مبطا مئلا فدل كما بشئ مثلاً فليس ذلك بدفن بل زيادة في التقذر قال الحافظ لكن اذا لم يبق لها أثر البتة فلا مانع وعليه قوله في حديث عبد الله بن الشخير المة تقدم ثم دلكه به قوله أو يفعله هكذا ظاهر هذا انه مخير بين ما ذكر وظاهر انتهى عن البصق الى القبلة التحريم ويؤيده تعليله بان ربه تعالى بينه وبين القبلة كما في البخاري من حديث أنس وبان الله قبل وجهه اذا صلى كما في حديث ابن عمر عند البخاري قال في الفتح وهذا التعليل يدل على ان البراق في القبلة حرام سواء كان في المسجد أم لا ولا سيما من المصل فلا يجزى فيه الخلاف في ان كراهية البراق في المسجد هل هي للتنزيه أو للتحريم وفي صحيح ابن حبان وابن خزيمة من حديث حذيفة مرفوعا من ثقل تجاه القبلة جاء يوم القيامة وتقله بين عبيده وفي رواية لابن خزيمة من حديث ابن عمر مرفوعا يمتص صاحب الخنامة في القبلة يوم القيامة وهي في وجهه ولا يبي داود وابن حبان من حديث السائب بن جراد أن رجلا أم قوما فبصق في القبلة فلما فرغ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يصلي بكم الحديث وفيه انه قال انك آذيت الله ورسوله انتهى

• (باب في ان قتل الحية والعقرب والمشي البسير للمحاجة لا يكره) •

(عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بقتل الاسودين في الصلاة والعقرب والحية رواء النسة وصححه الترمذي) الحديث نقل ابن عساكر في الاطراف وتبعه المزي وتبعهما المصنفان الترمذي وصححه والذي في النسخ انه قال حديث حسن ولم يرتفع به الى العصة وأخرجه أيضا ابن حبان في صحيحه والحاكم وصححه وفي الباب عن ابن عباس عند الحاكم بأسناد ضعيف وعن أبي رافع عند ابن ماجه وفي اسناده مندل وهو ضعيف وكذلك شيخه محمد بن عبيد الله بن أبي رافع وعن ابن جرير عن احدهما ان النبي صلى الله

خاب محمول على انهم طابوا زائد على قدر الابراد لانه بحيث يحصل العيطان ظل عيني فيه (واشمكت النار الى رجا) شكايه حقيقة بلسان المتال بعبارة صالحة الله تعالى قاله عياض وتعليقه الاي بانه لا بد من خلق ادراك مع الحياة انتهى وقال أبو الوليد الطرطوشي ولذا قلنا بانها حقيقة فلا يحتاج الى أكثر من وجود الكلام في الجسم أما في محاجة النار فلا بد من وجود

العلم مع الكلام لان الحاجة تقتضي التفتن لوجه الدلالة او هي مجازية عرفية باسان الحال عن لسان المقال كقوله ع
 شكالى جلى طول السرى وقررا لبيضاوى ذلك فقال شكواها مجاز عن خلياتها وأكل بهضها بهضاً مجاز عن ازدحام
 أجزائها وتنفسها مجاز عن خروج ما يبرز منها ٢٣٨ وهو نفس فلسفى منه وكما قد تنفس عثاها فى تفسيره وأليقه وتعبه

أهل العلم بالحق وصوب النور
 حملها على الحقيقة وقال ابن المنير
 هو المختار لصلاحه القدرة لذلك
 ولان استعارة الكلام للحال وان
 عهدت وسمعت لكن الشكوى
 وتعالىها وتفسيرها والتعليل له
 والاذن لها والقبول والتنفس
 وقصره على اثنين فقط بعيد
 من المجاز خارج عما ألف من
 استعماله وقد وردت مخاطبتها
 للرسول صلى الله عليه وآله وسلم
 وللمؤمنين بقولها جزيا مؤمن
 فقد أطلقوا تورك لبي وقال ابن
 عبد البر لكل القولين وجه
 وتطائر والاول أرجح وقال
 عياض انه الاظهر وقال القرطبي
 لا إحالة فى حمل اللفظ على حقيقة
 قال واذا أخبر الشارع بأمر جائز
 لم يصحح الى تأويله فحمله على حقيقة
 أولى وقال لم يورد ذلك التور بشى
 ويضعف حمل ذلك على المجاز
 قوله (فقال يارب أكل بعضى
 بعضا فأذن لها) رجم تعالى
 (يتقسين) تقية نفس بفتح الفاء
 وهو ما يخرج من الجوف ويدخل
 فيه من الهواء (نفس فى الشتاء
 ونفس فى الصيف) فهو (أشد
 فأتجدون) أى الذى يقصدونه
 (من الحر) أى من ذلك النفس
 وهذا لا يمكن الجمل معه على المجاز

عليه وآله وسلم عند البخارى ومسلم وعن عائشة عند أبي يعلى الموصلى وفى اسناد معاوية
 ابن يحيى الصدقى ضعفه الجمهور وعن رجل من بنى عدى بن كعب عند أبي داود باسناد
 منقطع قوله أمرى بقتل الاسودين تسمية الحية والعقرب بالاسودين من باب التغليب
 ولا يسمى بالاسود فى الاصل الاحمية والحديث يدل على جواز قتل الحية والعقرب
 فى الصلاة من غير كراهة وقد ذهب الى ذلك جمهور العلماء كما قال العراقى وحكى الترمذى
 من جماعة كراهة ذلك منهم ابراهيم النخعي وكذا روى ذلك عن ابراهيم بن أبي شيبة فى
 المسند وروى ابن أبي شيبة أيضا عن قتادة انه قال اذا لم تتعرض لك فلا تقتلها قال
 العراقى وأما من قتلها فى الصلاة أو هم بقتلها فعلى بن أبي طالب وابن عمر روى ابن أبي
 شيبة عنه باسناد صحيح انه رأى ريشة وهو يصلى فحسب انها عقرب فضر بها بعله ورواه
 البيهقى أيضا وقال فضر بها بجره له وقال حسبت أنها عقرب ومن التابعين الحسن
 البصرى وأبو العالية وعطاء ومورق العجلي وغيرهم انتهى واستدل المانعون من ذلك
 اذا بلغ الى حد النعل الكثير كالهادوية والكارهون له كالنخعي بجديث ان فى الصلاة
 لشيء غلا المتقدم وبجديث اسكنوا فى الصلاة عند أبي داود ويحجب عن ذلك بان حديث
 الباب خاص فلا يعارضه ما ذكره وهكذا يقال فى كل فعل كثير ورد الاذن به كحديث حمله
 صلى الله عليه وآله وسلم لامامة وحديث خلعه للنعل وحديث صلواته صلى الله عليه وآله
 وسلم على المنبر ونزوله للوجود ورجوعه بعد ذلك وحديث أمره صلى الله عليه وآله وسلم
 بدرو المار وان أفضى الى المقابلة وحديث مشيه لفتح الباب الا فى بعده هذا الحديث
 وكل ما كان كذلك ينبغى أن يكون مخصصا لعموم أدلة المنع واعلم ان الأمر بقتل الحية
 والعقرب مطلق غير مقيد بضرورة أو ضربتين وقد أخرج البيهقى من حديث أبي هريرة
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كفالك للحية ضربة أصبت أم أخطأتها وهذا
 يؤهم التقييد بالضربة قال البيهقى وهذا من صحيح فائما أراد والله أعلم وقوع الكفاية بها
 فى الاثبات بالمأمور فقد أمر صلى الله عليه وآله وسلم بقتلها وأراد والله أعلم اذا امتنعت
 بنفسها عند الخطأ ولم يردب المنع من الزيادة على ضربة واحدة ثم استدلل البيهقى على ذلك
 بحديث أبي هريرة عنده مسلم من قتل وزعة فى أول ضربة فله كذا وكذا حسنة ومن
 قتلها فى الضربة الثانية فله كذا وكذا حسنة أدنى من الاولى ومن قتلها فى الضربة
 الثالثة فله كذا وكذا حسنة أدنى من الثانية قال فى شرح السنة وفى معنى الحية والعقرب
 كل ضرار مباح القتل كالزنا بغير ونحوها (وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم يصلى فى البيت والباب عليه مغلق فجئت ففتحت حتى فتح لي ثم رجع الى مقامه
 ووصفت أن الباب فى القبلة رواه الخمسة الا ابن ماجه) الحديث حسنه الترمذى وزاد

ولوحنا شكوى النار على الجواز لان الاذن لها فى التنفس ونشأ شدة الحر عنه لا يمكن فيه التجوز (وأشدهما تجدون التساقط
 من الرمهرير) من ذلك النفس ولا مانع من حصول الرمهرير من نفس النار لان المراد من النار حملها وهو جهنم وفيها طبقة
 زهر يربو الذى خلق الملائكة الثلج والنار فادر على جمع الضدين فى محل واحد وفيه ان النار مخلوقة موجودة الآن وهو أمر

التسليم بل ودفع المشقة فلا
تفاوت بين السفر والحضر
(فأراد المؤذن) أي بلال (ان
يؤذن للظهور فقال) له (النبي
صلى الله عليه وآله وسلم أبرد
ثم أراد ان يؤذن فقال له أبرد)
وفي رواية عن أبي الوليد عن
شعبة عن تين أو ثلاثا وجرم مسلم
ابن ابراهيم عنه يذكر الثالثة
قال الكرمانى الابراذبالاذان
لغرض الابراذبالصلاة (حق)
الى أن (رأيتاني التلول) رعاية
الابراد حتى يصير الظل ذراعاً
بعد ظل الزوال أو ربع قامة أو
ثلثها أو نصفها وقبل غير ذلك
ولامستند لهذا التفصيل
اذ يختلف باختلاف الاوقات
واليه فالحال المازرى والبحارى على
القواعد أنه يختلف باختلاف
الاحوال السكن بشرط ان لا يمتد
الى آخر الوقت كما في الفتح
والنبي هو ما بعد الزوال من
الظل والتلول جمع ليل يفتح
التمام وتشد بالدم كل ما اجتمع
على الارض من تراب أو رمل
أو نحو ذلك وهي في الغالب
منبطة غير شاخصة فلا يظهر
لها ظل الا اذا ذهب كثرت
الظهور (وعن أنس) بن مالك
(رضي الله عنه أن رسول الله

• (باب فی ان عمل القاب لا یطبل وان طال) •

صلى الله عليه وآله وسلم خرج حين زاغت الشمس) أى مالت وللتزمذى زالت أى عن أعلى درجات ارتفاعها (فصلى الظهر) فى أول وقتها ولم ينقل أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى قبل الزوال وعليه استقر الإجماع وكان فيه خلاف قديم من بعض النحابة أنه يجوز صلاة الظهر قبل الزوال وعن أحمد وإسحاق مثله فى الجمعة وهذا الإيعارض حديث الأبرار لأنه ثبت بالقول

وذا الذي انزل والقول فيه عليه وقال البيضاوي الا برادنا خبير الظهر اذ في تأخير بحيث لا يخرج عن حد التهجير فان الهاجرة تطلق على الوقت الى أن يقرب العصر (فقام) بعد فراغه من الصلاة (على المنبر) لما بلغه أن قوم من المنافقين يسألون منه ويهجزونه عن بعض ما يسألونه ٢٤٠ (فذكر الساءة فذكر أن فيها أمورا عظيما ثم قال من أحب

أن يسأل عن شيء فليسال) أي قليلا إلى عنده (فلان سألوني عن شيء الا أخبركم به مادمت في مقامى هذا) فاما كثر الناس في البصحاء) خوفا من نزول العذاب العام المعهود في الامم السالفة عند ردهم على انبيائهم بسبب تغيبه صلى الله عليه وآله وسلم من مقالة المنافقين السابقة آنفا أو سبب بكائهم ما معه ومن أهوال يوم القيامة والامور العظام والبكاء بالمدد مدد الصوت في البكاء وبالقصر المدوع وخروجها (وأكثر) صلى الله عليه وآله وسلم (أن) يقول سألوني فقام عبيد الله بن حذافة السهمي فقال (يا رسول الله) (من أبي قال أبو حذافة) وكان يدعى لغير أبيه (ثم أكثر) أن يقول سألوني فسيرك عمر ابن الخطاب رضى الله عنه (على ركبتيه) بالتثنية (فقال) رضينا بالله ربنا وبالإسلام ديننا (وعحمد) صلى الله عليه وآله وسلم (بببافسكت ثم قال فرضت على الجنة والنار آتقا) أي في أول وقت يقرب منى وهو الآن (في عرض هذا الحائط) يضم العبير المعلقة وسكون الراء أي جانبه وناحيته

من النوم لكن المراد به في هذا الحديث الإقامة قوله حتى يحضر بضم الطاء قال الحافظ كذا معناه من أكثر الروايات بضمطاء عن المتقين بالكسر وهو وجه ومعناه يوسوس وأصله من خطر البعير بذنيه اذا حركه فضر به تغذيه واما بالضم فن المرور ان يدنو منه فيشغله وضعف الهجرى في فواده الضم مطلقا قوله بين المرونة نفسه أي قلبه وكذا هو للبخارى من وجه آخر في بدء الخلق قال الباجي يعني انه يحول بين المروء وبين ما يريد من اقباله على صلاته واخلاصه فيها قوله لما لم يكن يذكركم أي لم يكن على ذكره قبل دخوله في الصلاة وهو أهم من أن يكون من أمور الدنيا والآخرة وهل يشمل ذلك التفكير في معاني الآيات التي يتلوها الا بعد ذلك لان غرضه نقص خشوعه واخلاصه بأى وجه كان كذا قال الحافظ قوله حتى يضل الرجل يضاد مكسورة كذا وقع عند الاصيل ومعناه يجهل قال الحافظ في الفتح وعند الجهور بالطاء المشالة بمعنى يصير أو يبق أو يهجر قوله ان يدري كم صلى بكسر الهمزة وهي التي للنفى بمعنى لا وحكى ابن عبد البر عن الاكثر فتح الهمزة ووجهه بما تعقبه عليه جماعة قال القرطبي ليست رواية الفتح بشئ الا مع الضاد فيكون أن مع الفعل بتأويل المصدر مفعولا افضل باسقاط حرف الجر أى يضل عن درايته وفي رواية للبخارى لا يدري كم صلى والحديث يدل على ان الوسوسة في الصلاة غير مباحلة اها وكذلك سائر الاحمال القلبية لعدم الفارق والحديث فوائد ليس المقام محال لبسطها قوله انى لا جهز جيشى وأنا فى الصلاة أى ادير تجهيزه وافكر فيه

• (باب القنوت في المكتوبة عند النوازل وتركه في غيرها) •

(عن أبي مالك الاشجعي قال قال لابي يا أبت انك قد صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبى بكر وعمر وعثمان وعلى ههنا بالكوفة فرياً من خمس سنين أكلوا بقتون قال أى بنى محمد ثم رواه أحمد والترمذى ومحمد وابن ماجه وفي رواية أكلوا بقتون في الفجر والناسى ولفظه قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يفتت وصليت خلف أبي بكر فلم يفتت وصليت خلف عمر فلم يفتت وصليت خلف عثمان فلم يفتت وصليت خلف علي عليه السلام فلم يفتت ثم قال يا بنى بدعة) الحديث قال الحافظ في التلخيص اسناده حسن وفي الباب عن ابن عباس عند الدارقاقي والبيهقي أنه قال القنوت في صلاة الصبح بدعة قال البيهقي لا يصح وعن ابن عمر عند الطبراني قال في قيامهم عند فراغ القارى من السورة يعني قيام القنوت انه البدعة ما فعلها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي اسناده بشر بن حرب الدارى وهو ضعيف وعن ابن مسعود عند الطبراني في الاوسط والبيع في الحساكم في كتاب القنوت بلفظ ما قتت رسول الله صلى الله عليه

وعرضه ما ما بان يكونا وقتا إليه أو ذرى ما بينهما أو مثالا (فلم أر) أى أبصر (كالخير) الذى في الجنة عليه (والنير) الذى في النار في ذلك المقام أو ما أبصرت شيئا كالماء والمصبة في سبب دخول الجنة والنار استدله البخارى على ان ابتداء وقت الظهر عند الزوال وهو ميل الشمس الى جهة المغرب وأشار به الى الرد على من زعم من المستكفين

ان الصلاة لا تجب بأول الوقت قال ابن بطال ان الفقهاء بأسرهم على خلاف ما نقل الكرخي عن أبي حنيفة رحمه الله ان الصلاة في أول الوقت تقع نعم لا تنتهي والمعروف عند الحنفية تضعيف هذا القول ونقل بعضهم ان أول الظهر اذا صار التي مقدار الشراك (قد تقدم بعض هذا الحديث في كتاب لعلم من رواية أبي موسى ٢٤١ لكن في هذه الرواية زيادة ومغايرة ألفاظ)

كما يظهر عند المراجعة اليه وإلى هذا الحديث والصحيح في تعيين أوقات الصلوات ما ورد به السنة الصحيحة كما حققناه في الروضة النسيئة دون ما أحدثه الناس من تلقاء أنفسهم وضربوا لها ضوابط وعلامات وساعات وغير ذلك (عن أبي برزة) الأسلمي رضي الله عنه (عن أبي بصير) رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي الصبح وأحدنا يعرف جليسه أي يجالس الذي إلى جنبه ولا أحد فينصرف الرجل فيعرف وجهه جليسه ولمسلم وبعضنا يعرف وجه بعض (ويقرأها) أي في صلاة الصبح (ما بين الستين) من أي القرآن الكريم وفوقها (إلى المائة) كان يصلي الظهر اذا زالت الشمس أي مات إلى جهة المغرب (و) يصلي (العصر وأحدنا يذهب) من المسجد (إلى) منزله (أقصى المدينة) آخرها حال كونه (رجع) أي راجعا من المسجد إلى منزله (والشمس حية) يخشاه لم يتغير لونهما ولا حرهما وليس المراد الذهاب إلى أقصى المدينة والرجوع من ثم إلى المسجد وفي رواية عوف عند البخاري ثم

عليه وسلم في شيء من صلاته زاد الطبراني في التورواته كان اذا حارب يقتل في الصلوات كأن يدعو على المشركين ولا يقتل أبو بكر ولا عمر حتى ماتوا ولا قتلت على قح حارب أهل الشام وكان يقتل في الصلوات كأنه وكان معاوية يدعو عليه أيضا قال البيهقي كذا رواه محمد بن جابر السهيمي وهو متروك وعن أم سلمة عن عبد الله بن ماجه قالت سميت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن القنوت في القبر ورواه الدارقطني وفي أسناده ضعف والحديث يدل على عدم مشروعية القنوت وقد ذهب إلى ذلك أكثر أهل العلم كما حكاه الترمذي في كتابه وحكاها العراقي عن أبي بكر وعمر وعلي وابن عباس وقال قد صح عنهم القنوت واذا تعارض الأثبات والنفي قدم المذهب وحكاها عن أربعة من التابعين وعن أبي حنيفة وابن المبارك وأحمد وأصحق وحكاها المهدى في البحر عن العبادلة وأبي الدرداء وابن مسعود وقد اختلف النافون لمشروعيته هل يشرع عند النوازل أم لا وذهب جماعة إلى انه مشروع في صلاة القبر وقد حكاه الحارثي عن أكثر الناس من الصحابة والتابعين فمن بعدهم من علماء الامصار ثم عدم من الصحابة الخلفاء الاربعة إلى تمام تسعة عشر من الصحابة ومن المخضرمين أبو رجاء العطاردي وسويد بن ققلة وأبو عثمان النهدي وأبو رافع الصائغ ومن التابعين اثنا عشر ومن الأئمة والفقههاء أبو اسحق الفزاري وأبو بكر بن محمد والحكم بن عتيبة وحامد ومالك بن أنس وأهل الحجاز والاوزاعي وأكثر أهل الشام والشافعي وأصحابه وعن الثوري روايتان ثم قال وغير هؤلاء خلق كثير وزاد العراقي عبد الرحمن بن مهدي وسعيد بن عبد العزيز التميمي وابن أبي ليلى والحسن بن صالح وداود ومحمد بن جرير وحكاها عن جماعة من أهل الحديث منهم أبو حاتم الرازي وأبو زرعة الرازي وأبو عبد الله الحاكم والدارقطني والبيهقي والخطابي وأبو موسى عود الدمشقي وحكاها الخطابي في المعالم عن أحمد بن حنبل وأصحق بن راهويه وحكى الترمذي عنه ما خلاف ذلك قال النووي في شرح المذهب القنوت في الصبح مذهبنا به قال أكثر السلف ومن بعدهم أو أكثرهم منهم وحكاها المهدى في البحر عن الهادي والقاسم وزيد بن علي والناصر والمؤيد بالله من أهل البيت وقال الثوري وابن حزم كل من الفعل والتردد حس وأعلم انه قد وقع الاتفاق على ترك القنوت في أربع صلوات من غير سبب وهي الظهر والعصر والمغرب والعشاء ولم يبق الخلاف الا في صلاة الصبح من المكتوبات وفي صلاة الترمز من غيرها اما القنوت في الترتب يأتى الكلام عليه في أبواب الترتب وأما القنوت في صلاة الصبح فاحتج المثبتون له بحجج منها حديث البراء وأنس الاثنيان ويجاب بأنه لا نزاع في وقوع القنوت منه صلى الله عليه وآله وسلم انما النزاع في استمرار مشروعيته فان قالوا لفظ كان يفعل يدل على استمرار المشروعية قلنا قد قدمنا عن النووي ما حكاه عن

٢١ نيل في يرجع أحدنا إلى رحله في أقصى المدينة والشمس حية وهي توضع ذلك لانه ليس فيها الا الذهاب فقط دون الرجوع وطرق الحديث يبين بعضها بعضا وانما سمي رجوعا لان ابتداء الجهي كان من المنزل إلى المسجد فكان الذهاب منه إلى المنزل رجوعا (ونسى الراوي) أي أبو المنهال (ما قال) أبو برزة (في المغرب قال) كان صلى الله

عليه وآله وسلم (لا ياتي متأخراً) صلاة (العشاء الى ثلث الليل) الاول (ثم قال) أبو المنذر (الى شطر الليل) أي نصفه ووجهه
التأخير في شرح المذهب فالحديث يدل على استحباب مطلق التأخير للعشاء وقد اختلف أهل العلم في آخر وقت العشاء فذهب
عمر بن الخطاب والشافعي في أحد قوليه ٢٤٢ وعمر بن عبد العزيز إلى أن آخر وقت العشاء ثلث الليل واحتجوا بحديث

جبريل وحديث أبي موسى في
التعليم وقيل إن آخر وقتها نصف
الليل لحديث ابن عمر وفيه وقت
صلاة العشاء الى نصف الليل
وحديث ابن ماجه وأحمد وغير
ذلك وهذه زيادة يجب قبولها
وتعين المصير اليه الكثرة طرفها
وكونها في الصحيحين وقد صرح
النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه
لولا أن يشق على أمته لأخرها إلى
نصف الليل فدل ذلك على أنها في
ذلك الوقت أفضل بل ورد ما يدل
على أن وقتها إلى أن يذهب عامة
الليل أي أكثره فالحق أن آخر
وقت اختيار العشاء نصف الليل
وأما وقت الجواز والمضطرار
فهو عند أبي القبر الصادق
لحديث أبي قتادة عند مسلم
وفيه ليس في النوم تفريط إنما
التفريط على من لم يصل الصلاة
حتى يحیی وقت الصلاة الأخرى
الأصل الصلاة الفجر فانما مخصوصة
من هذا العموم بالإجماع ورواة
هذا الحديث الأربعة ما بين
بصري وواسطي وفيه التحديث
والقول وأخرجه مسلم وأبو داود
والشافعي (عن ابن عباس رضي
الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله
وآله وسلم صلى بالمدينة سبعاً)
أي سبع ركعات جمعاً (وعتاًياً)

جهو والحقين أنه لا تدل على ذلك سلمنا فعليه مجرد الاستقراء وهو لا ينافي القول آخر
كما صرح بذلك الأدلة الآتية على أن هذين الحديثين فيه ما أنه كان يفعل ذلك في
الفجر والمغرب فما هو جوايبكم عن المغرب فهو جوايبنا عن الفجر وإيضاً في حديث أبي
هريرة المتفق عليه أنه كان يقنت في الركعة الأخيرة من صلاة الظهر والعشاء الآخرة
وصلاة الصبح فما هو جوابكم عن مدلول لفظ كان ههنا فهو جوايبنا قالوا أنخرج
الدارقطني وعبد الرزاق وأبو نعيم وأحمد والبيهقي والحاكم وصححه عن أنس أن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قنت شهر يدعو على قاتلي أصحابه يتردعون ثم ترك فأما الصحيح
فلم يزل يقنت حتى فارق الدنيا وأول الحديث في الصحيحين ولو صح هذا لكان قاطعاً للتزاع
ولكنه من طريق أبي جعفر الرازي قال فيه عبد الله بن أحمد ليس بالقوي وقال علي بن
المديني أنه يخلط وقال أبو زرعة عنهم كثيراً وقال عمرو بن علي القلاس صدوق سيئ الخلق
وقال ابن معين ثقة ولكنه يخطئ وقال الدوري ثقة ولكنه يغلط وحكي الساجي أنه قال
صدوق ليس بالمتقن وقد وثقه غير واحد ولحديثه هذا شاهد ولا يمكن في استناده عمرو بن
عباد وليس بحجة قال الحفاظ ويعكر على هذا ما رواه الخطيب من طريق قيس بن الربيع
عن عاصم بن سليمان قلنا لانس أن قوما يزعمون أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يزل
يقنت في الفجر فقال كذبوا إنما قنت شهر أو أحد يدعو على من أحببته المشركين
وقيس وإن كان ضعيفاً لكنه لم يتم بكذب وروى ابن خزيمة في صحيحه من طريق سعيد
عن قتادة عن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقنت إلا إذا دعا لقوم أو دعا على
قوم فاختلفت الأحاديث عن أنس واضطربت فلا يقوم لمثل هذا ذاهجة انتهى إذا تقررت
لأن هذا علمت أن الحق ما ذهب إليه من قال إن القنوت مختص بالواصل وأنه يفتي عند
نزول النازلة أن لا تختص به صلاة دون صلاة وقد ورد ما يدل على هذا الاختصاص من
حديث أنس عند ابن خزيمة في صحيحه وقد تقدم ومن حديث أبي هريرة عند ابن حبان
بلفظ كان لا يقنت إلا أن يدعو لأحد أو يدعو على أحد وأصله في البخاري كما سيأتي
وسمعت عرف الأدلة الدالة على ترك مطلق القنوت ومقيدته وقد حاول جماعة من حذاق
الشافعية الجمع بين الأحاديث بما لا طائل تحته وأطالوا الاستدلال على مشروعية
القنوت في صلاة الفجر في غير طائل وحاصله ما عرفناك وقد طول المبحث الحفاظ ابن
القيم في الهدى وقال ما معناه الانصاف الذي يرتضيه العالم المذهب أنه صلى الله عليه وآله وسلم
وآله وسلم قنت وتركه القنوت أكثر من فعله فانه إنما قنت عند التوازل والدعاء
لقوم وللدعاء على آخرين ثم تركه لما قدم من دعائهم وخلاص ما من الأمر وأسلم من دعا عليهم
وجازاً فائين وكان قدوته لما رخص فلما زال ترك القنوت وقال في غضون ذلك المبحث أن

جمعاً (الظهر والعصر) ثمانية (والمغرب والعشاء) سبعة وهو لفظ ونشر فيه مرتب قال أبو السخنة ياني
يلجأ لعل التأخير كان في ليلة أي مع يومها مطيرة قال عسي أن يكون فيها ولة بجمعه للمطر خوف المشقة في حضوره المسجد مرة
بعد أخرى وهذا قول الشافعي وأحمد بن حنبل وتأوله به مالك وقال بطل قوله بالمدينة من غير خوف ولا سفر لكن الجمع بالمطر

لا يكون إلا بالتقديم وحده بعضهم على الجمع للمرض وقواه الثموري رحمه الله لأن المشقة فيه أشد من المطر وتعب بابه
مخالف لظاهر الحديث وتقدمه به ترجيح بالمرجع وتخصيصه ببلانخصص انتهى وقد أخذ آخرون بظاهر الحديث فجوزوا
الجمع بالحضر للعاجلة لمن لا يتخذ عادة به قال أنسب والفتاوى الشاشي ٢٤٣ وحكام الخطابي عن جماعة من أصحاب

الحديث وتأوله آخرون على
الجمع الصوري بأن يكون آخر
الظهور إلى آخر وقتها وعمل
العصر في أول وقتها وضعت
لما افتتبه للظاهر وقد حققنا
الصواب في ذلك في كتابنا الروضة
النسبية ومحصله أن الجمع بين
الصلتين صوري **ك** ما وقع
التصريح بذلك عن ابن عباس
 وغيره بل فسرهم من رواه بما يفيد
 أنه الجمع الصوري فتعين الأخذ
 به وأن الجمع في الحضر بغير عذر
 شرعي ثابت لا يجوز رواة هذا
 الحديث الخمسة بصريون ما خلا
 عمرو بن دينار المدني وفيه
 التصديق والعنعنة وأخرجه
 أيضا في الصلاة وكذا مسلم وأبو
 داود والنسائي **ح** (حديث أبي
 برزة رضي الله عنه في ذكر
 الصلوات تقدم قريبا وقال في
 هذه الرواية لم يذكر العشاء وكان
 يكره النوم قبلها والحديث
 بعدها) أي التصديق الديني
 لا الديني **ح** (عن أنس) بن مالك
 (رضي الله عنه قال كنا نصلي
 العصر ثم يخرج الإنسان إلى بقي
 عمرو بن عوف) بقاء لأنها كانت
 منازلهم وهي على ميلين من
 المدينة (فيجدهم يصلون
 العصر) أي عصر ذلك اليوم

أحاديث أنس كلها صحاح يصح بعضها ولا تتناقض وحل قول أنس ما زال يقنت
 حتى فارق الدنيا على طاعة القيام بعد الركوع وقد أسلفنا الأدلة على مشروعية ذلك في
 باب الجلوس بين الصلوتين وأجاب عن تخصسه بالفجر بأنه وقع بحسب سؤال السائل
 فإنه إنما سأل أنس عن قنوت الصلوة فأجاب عما سأله عنه وبأنه صلى الله عليه وسلم كان يطيل
 صلاة الفجر دون سائر الصلوات قال ومعلوم أنه كان يذوره ويثني عليه ويمجده في هذا
 الاعتدال وهذا قنوت منه بالريب فخص لا يشك ولا نزاع أنه لم يزل يقنت في الفجر حتى
 فارق الدنيا ولم يصار القنوت في لسان الفقهاء رأ كثر الناس هو هذا الدعاء المعروف اللهم
 اهـ دني فحين هديت الخ ومعه والله لم يزل يقنت في الفجر حتى فارق الدنيا **و** كذلك
 الخلفاء الراشدون وغيرهم من العصاة حلوا القنوت في لفظ العصاة على القنوت في
 اصطلاحهم ونشأ من لا يعرف غير ذلك فلم يشك أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وأصحابه كانوا مداومين على هذا كل غداة وهذا هو الذي نازعه من فيه جمهور العلماء
 وقالوا لم يكن هذا من فعله الراتب بل ولا يثبت عنه أنه فعله وغاية ما روى عنه في هذا
 القنوت أنه علمه الحسن بن علي إلى آخر كلامه وهو على فرض صلاحية حديث أنس
 للاحتجاج وعدم اختلافه واضطرابه محمل حسن واعلم أنه قد وقع الاتفاق على عدم
 وجوب القنوت مطلقا كما صرح بذلك صاحب البحر وغيره (وعن أنس أن النبي صلى الله
 عليه وسلم لم يفت شهرًا ثم تركه رواه أحمد وفي لفظ قت شهرًا يدعو على أحياء من أحياء

العرب ثم تركه رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه وفي لفظ قت شهرًا حين قتل القراء
 فصار أيته حزن حزنًا فاقط أشد منه رواه البخاري) قوله على أحياء من أحياء العرب هم بنو
 سليم قتل القراء كما ساق في حديث ابن عباس قوله حين قتل القراء هم أهل بئر معونة
 وقصتهم مشهورة والحديث يدل على عدم مشروعية القنوت في جميع الصلوات وقد
 جمع بينه وبين حديث أنس الدال على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل يقنت في الفجر
 حتى فارق الدنيا بأن المراد ترك الدعاء على الكفار لأصل القنوت وروى البيهقي مثل هذا
 الجمع عن عبد الرحمن بن مهدي بسند صحيح والقنوت له معان تقدم ذكرها في باب نسخ
 الكلام والمراد في هذا الباب الدعاء (قائدة) في البخاري من طريق عاصم الأحول
 عن أنس أن القنوت قبل الركوع قال البيهقي رواية القنوت بعد الركوع أكثر وأحفظ
 وعليه درج الخلفاء الراشدون وروى الحاكم أبو أحمد في الكافي عن الحسن البصري
 قال صليت خلف غميمة وعشر بن بدر يا كلهم يقنت في الصبح بعد الركوع قال الحافظ
 واسناده ضعيف قال الأثرم قلت لأحمد يقول أحمد في حديث أنس أنه قنت قبل الركوع
 غير عاصم الأحول قال لا يقوله غيره خالفوه كلهم هشام عن قتادة والتميمي عن أبي مجاز

وأما كانوا يأتون عن أول الوقت لاشتغالهم في ردهم وحوائطهم بعد فراغهم بما همون للصلاة بالطهارة وغيره فاقترأ
 صلاتهم إلى وسط الوقت وهذا الحديث يوقوف لظاهره فروع حكمًا لأن أصحابنا أوردوه في مقام الاحتجاج ويؤيده رواية
 النسائي مرفوعًا بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي العصر ورواه أربعة وفيه التصديق والعنعنة والقبول

وأخرجه البخاري أيضا ومسلم والنسائي (وعنه) أي عن أنس بن مالك (رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي العصر والشمس مرتفعة حية) هو من باب الاستعارة والمراد بقامرها وعدم تغير لونها (فيذهب المذهب إلى العوالي) جمع عالية مأحول المدينة من ٢٤٤ القرى من جهة نجد (فيأتيهم) أي أهلها (والشمس مرتفعة) دون ذلك الارتفاع قال الزهري كما عند

عبد الرزاق عن معمر عنه (وبعض العوالي من المدينة على أربعة أميال أو نحوه) وللدارقطني على ستة أميال وأبي عبد الرزاق ميلين وحينئذ فأدبرها على ميلين وأدبرها على ستة أميال وقال عباس أبعدها غمانية وبه يزم ابن عبد البر وصاحب النهاية وفي الحديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يادرب صلاة العصر في أول وقتها لأنه لا يمكن أن يذهب المذهب بعد صلاة العصر أربعة أميال والشمس لم تتغير إلا إذا صلى حين صار ظل الشيء مثله كما لا يخفى قال في الفتح فيه دليل للجهور في أن أول وقت العصر مصير ظل كل شيء مثله خلا لابي حنيفة اه وفي رواية هذا الحديث صحيحان ومدني والقصديت والخبار والمعنة والقول وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه (عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الذي تفوته صلاة العصر) بأن أخرجهما متعمدا عن وقتها بغروب الشمس أو عن وقتها المختار باصفر الشمس كما ورد

ويؤيد عن ابن سيرين وغير واحد عن حنظلة كلهم عن أنس وكذا روى أبو هريرة وخفاف بن أيما وغير واحد وروى ابن ماجه من طريق سهل بن يوسف عن حميد عن أنس أنه سئل عن القنوت في صلاة الصبح قبل الركوع أم بعده فقال كلاهما قد كنا فعل قبل وبعد وصحبه أبو موسى المديني كذا قال الحافظ (وعن أنس قال كان القنوت في المغرب والفجر وراه البخاري وعن البراء بن عازب أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقنت في صلاة المغرب والفجر وراه أحمد ومسلم والترمذي وصحبه) قوله كان القنوت أي في أول الأمر قوله في المغرب والفجر تسلك بهذا الطحاوي في ترك القنوت في الفجر قال لانهم أجعوا على نفسه في المغرب فيكون في الصبح كذلك وقد عارضه بعضهم فقال أجعوا على أنه صلى الله عليه وسلم قنت في الصبح ثم اختلفوا هل ترك أم لا فيسلك بما أجعوا عليه حتى ثبت ما اختلفوا فيه وقد قدمنا ما هو الحق في ذلك (وعن ابن عمر أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا رفع رأسه من الركوع في الركعة الأخيرة من الفجر يقول اللهم العن فلا و فلا و فلا و فلا و فلا ما بعد ما يقول سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد فأنزل الله تعالى ليس لك من الأمر شيء إلى قوله فاهم ظالمون رواه أحمد والبخاري الحديث أخرجه أيضا النسائي قوله إذا رفع رأسه من الركوع هكذا وردت كثرة الروايات كما تقدم قرنا قوله فلا و فلا و فلا و فلا و فلا ما زاد النسائي يدعو على ناس من المنافقين وبهذه الزيادة يعلم أن هؤلاء الذين اعتمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غير قتلة القراء وفي رواية للبخاري من حديث أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدعو على صفوان بن أمية وسهيل بن عمرو والحارث بن هشام فنزلت وفي رواية للترمذي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يوم أحد اللهم العن أبي سفيان اللهم العن الحارث بن هشام اللهم العن صفوان بن أمية فنزلت وفي أخرى للترمذي قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدعو على أربعة نفر فأنزل الله تعالى الآية والحديث يدل على نسخ القنوت بلعن المستحقين وإن الذي يشرع فعله عند نزول النوازل إنما هو الدعاء بجيش المحققين بالنصرة وعلى جيش المبطلين بالنكال والدعاء برفع المصائب ولكنه يشكل على ذلك ما سبأني في حديث أبي هريرة من نزول الآية عقب دعائه المستضعفين وعلى كفار مضر مع أن ذلك مما يجوز رفعه في القنوت عند النوازل (وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا أراد أن يدعو على أحد أو يدعو لأحد قنن بعد الركوع فربما قال سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد اللهم أجمع الواجد بن الوليد وسلمة بن هشام وعياش بن أبي ربيعة والمستمعين من المؤمنين اللهم أشدد وطأتك على مضر واجعلها عليهم سنين كسني يوسف قال يعقوب

بذلك

مفسرا من رواية الأوزاعي في هذا الحديث قال فيه وفواتها أن تدخل الشمس مسرة قال في شرح

التقريب كذا ذكره عياض وتبعه النووي وظاهر إيراد أبي داود في سننه أنه من كلام الأوزاعي لأنه من الحديث لأنه روى بإسناد منفرد عن الحديث عن الأوزاعي أنه قال وذلك أن ترى ما على الأرض من الشمس أصفر وفي العمل لابن أبي حاتم

العصر نقص أو سب (أ-هـ) له
وماله) وترك فردا منها في بلا
أهل ولا مال فليعذر من تقويتها
كعذره من ذهاب أهله وماله قال
ابن الاثير من رد النقص الى
لرجل فليسبهما ومن ردهما الى
الاهل والمال رفعهما والنصب
هو الصحيح المشهور الذي عليه
الجمهور كما قاله النووي وقال
عباس هو الذي ضبطناه عن
جماعة شيوخنا قيل وخصت
صلاة العصر بذلك لا جتماع
المتقربين من الملائكة فيها
وعورض بان صلاة الفجر أيضا
كذلك يجتمع فيها الممتعا بقر
وأجيب باحقال ان التبريد اقل
غلظ في العصر دون الفجر لان
لا عذر في تقويتها لانه وقت
يقظة بخلاف الفجر فرما كان
النوم عندها عذرا وأوله ابر
عبد البر على انه خرج جواب
لسائل عنها فاجيب اى فلا يفتى
الحاق غيرها وتنبه بالعصر على
غيرها وخصها بالذكر لانها تأخر
والناس في وقت نومهم من أعمالهم
وحرصهم على تمام أشغالهم
وتعقب بانه انما يلحق غيب
المنصوص بالمنصوص اذ
عرفت العلة واشتركا فيها والعلة
هنا لم تحقق فلا يلحق غير العصر

بها وأجيب بأن ما ذكره هذا المتعقب لا يدفع الاحتمال وقد ورد ما يدل على العموم فعند ابن أبي شيبة عن أبي الدرداء عن فروعا
من ترك الصلاة مكتوبة حتى تغوته الحديث وتعقب بأن في سنده انقطاعا لأن أبا قابلة لم يسمع من أبي الدرداء وقد رواه أحمد من
عبيد بن أبي الدرداء بلفظ من ترك العيص فرجع حديث أبي الدرداء إلى تعيين العيص قال ابن المنير والحق إن الله تعالى يخص

من الصلوات بما يشاء من الفضيلة اه وحديث الباب أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي (عن يزيد) بن الحبيب الاسدي آخر من مات من الصحابة رضي الله عنهم بقراسان سنة اثنتين وستين (رضي الله عنه أنه قال في يوم ذي غيم) بعد معرفته بأحوال الوقت بظهري الشمس ٢٤٦ في خلال الغيم أو الاجتماع وخمس يوم الغيم بالذكر لانه مظنة التأخير اما

لمتنطع بحتا لدخول الوقت فيبالغ في التأخير حتى يخرج الوقت أو يتشاغل بامر آخر فيظن بقاء الوقت فيستترسل في شغله الى أن يخسر رج الوقت (بكروا) أي عجلوا وأسرعوا والتبكي يطلق لكل من بادى بآى شئ كان وفي أى وقت كان وأصله المبادرة بالشئ أول النهار (بصلاة العصر) فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ترك صلاة العصر أي متعمدا كما زاده من مر في روايته وكذا أخرجه أحمد من طريق أبي الدرداء (فقد حبط عمله) أي فواب عمله أو رده على سبيل التغليب أو فكأنما حبط عمله لان الاعمال لا يحبطها الا الشر ك قال تعالى ومن يكفر بالايمان فقد حبط عمله قال ابن عبد البر مفهوم الآية ان من لم يكفر بالايمان لا يحبط عمله فيمتارض مفهومها ومنطوق الحديث فيمتعين تأويل الحديث لان الجمع اذا أمكن كان أولى من الترجيح وتعد بظاهر الحديث أيضا الحنابلة ومن قال بقولهم من ان ترك الصلاة يكفر والجواب ما تقدم وأيضاً لو كان ما ذهبوا اليه لما اختصت العصر بذلك وأما

الحديث أخرجه أبو داود من طريق هلال بن خباب عن عكرمة عن ابن عباس وأخرجه أيضا الحاكم وليس في اسناده مطعن الا هلال بن خباب فان فيه مقالاً وقد وثقه أحمد وابن معين وغيرهما قوله في دبر كل صلاة فيه ان القنوت للدوازل يختص ببعض الصلوات فهو يرد على من خصه بصلاة الفجر عندها قوله اذا قال مع الله لمن حسده فيه التصريح بان القنوت بعد الركوع وهو الثابت في أكثر الروايات كما تقدم قوله من بنى سليم بضم السين المهجلة وفتح اللام قبيلة معروفة قوله على رجل برأه مكسورة وعين مهجلة ساكنة فيبسطه من سليم كافي القاموس وهو وما بعده بدل من قوله من بنى سليم وقوله من بنى سليم بدل أيضا من الضمير في قوله عليه السلام وقوله وعصية تصغير عصا سميت به قبيلة من سليم أيضا قوله وذكون هم قبيلة أيضا من سليم

• (أبواب السترة امام المصل وحكم المرور ونها) •

• (باب استحباب الصلاة الى السترة والدنومنها والاختلاف قليلا عنها والرخصة في تركها) •

(عن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا صلى أحدكم فليصل الى سترة وليدنه منها رواء أبو داود وابن ماجه) الحديث في اسناده محمد بن بهلان وبقية رجاله رجال الصحيح وقد أخرج أبو داود من حديث سهل بن أبي حنيفة عنه وأخرجه أيضا النسائي قال أبو داود في سننه وقد اختلف في اسناده وقد بين ذلك الاختلاف قوله فليصل الى سترة فيه ان اتخاذ السترة واجب ويؤيده حديث أبي هريرة الآتي وحديث سيرة بن معبد الجهمي عندهما كرم وقال على شرط مسلم يدايد استقر أحدكم في الصلاة ولو بسهم قوله وليدنه منها فيه مشروعية الدنوم السترة حتى يكون مقدارا بينهما ثلاثة أذرع كما سيأتي والحكمة في الامر بالدنوا لانه قطع الشيطان عليه صلته كما أخرجه أبو داود في هذا الحديث متصلا بقوله وليدنه منها والمراد بالشيطان الما بين يدي المصلي كافي حديث فان أبي فليدا تله فاعلمها هو شيطان قال في شرح المصابيح معناه يدنوم السترة حتى لا يوسوس الشيطان عليه صلته وسيا في سبب تسمية المار شيطانا والاختلاف فيه (وعن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل في غزوة تبوك عن سترة المصلي فقال كؤخرة الرجل رواه مسلم) قوله كؤخرة الرجل قال النووي المؤخرة بضم الميم وكسر الخاء وهمز قسا كنه ويقال بفتح الخاء مع فتح الهمزة وتشديد الخاء مع اسكان الهمزة وتخفيف الخاء ويقال آخره الرجل همزة ممدودة وكسر الخاء فهذه أربع لغات وهي العود الذي في آخر الرجل الذي يستند اليه الركاب من حكور البعير وهي قدر

الجمهور فتأولوا الحديث فافتروا في تأويله فاتفقهم من أول سبب الترك ومنهم من أول الحبط ومنهم من أول العمل فقبل المراد من تركها واحدا وجوبها أو تركها فالبك من تفتها مستتر في أفعالها وقد قب بأن الذي فهمه المصنف انما هو التفريط ولهذا أمر بالمبادرة اليها وفهمه أولي من فهم غيره وقبل المراد من تركها من كمالها لكن خرج

عظم

الوجه يخرج الزجر الشديد وظاهره غير مراد كقوله لا يرزى الزاني وهو مؤمن وقيل هو من مجاز التشبيه كأن المعنى فقد أشبه من أحبط عمله وقيل معناه كاد أن يحبط وقيل المراد بالحبط نقصان العمل في ذلك الوقت الذي ترفع فيه الأعمال إلى الله وقيل المراد بالحبط الإبطال أي سطل اتفاعه بعده في وقت ما ثم ينتفع به ٢٤٧ كن ربهت سيئاته على حسناته فإنه موقوف في

المشيمة قاله القاضي أبو بكر بن العربي ومحصل ما قال أن المراد بالحبط في الآية غير المراد بالحبط في الحديث وقال في شرح الترمذي الحبط على قسمين حبط استقاط وهو احباط الكفر للإيمان وجميع الحسنات وحبط موازنة وهو احباط المعاصي للاتقاع بالحسنات عند رجوعها عليها إلى أن يحصل النجاة فيرجع إليه جزاء حسناته وقيل المراد بالعمل في الحديث عمل الدنيا الذي بسبب الاشتغال به ترك الصلاة بمعنى أنه لا ينتفع به ولا يتمتع قال في الفتح وأقرب هذه التأويلات قول من قال أن ذلك خرج مخرج الزجر الشديد وظاهره غير مراد اه أقول الأرجح إخراج الحديث على ظاهره ولا يلحقه التأويل وتخصيص صلاة العصر لا ينافي إطلاق غيرها من الصلوات والحق أن تارك الصلاة كفر وهذا أية صلاة كانت يكفر وقد تظافرت بذلك الأدلة الصحيحة والنصوص الصريحة كما حققها القاضي محمد بن علي الشوكاني في شرح المنتقى وغيره في غيره وليس بيد المتأولين غير العقل وإذا جاءهم الله بطل خبره معقل ورواه هذا

عظم الذراع وهو نحو ثلثي ذراع والحديث يدل على مشروعية السترة قال النووي ويحصل ما بين أي شيء أقام بين يديه قال العلماء والحكمة في السترة ككف البصر عما وراءها ومنع من يجتاز بقربه (وعن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خرج يوم العيد يأمر بالحربة فتوضع بين يديه فيصلي إليها والناس وراءه وكان يفعل ذلك في السمرقند عليه) قوله يأمر بالحربة أي يأمر خادمه بحمل الحربة وفي لفظ لابن ماجه وذلك أن المصلي كان فضاء ليس فيه شيء يستتره قوله والناس بالرفع عطفا على فاعل فيصلي قوله وكان يفعل ذلك أي نصب الحربة بين يديه حيث لا يكون جدار والحديث يدل على مشروعية اتخاذ السترة في الفضاء وملازمة ذلك في السفر وعلى أن السترة تفصل بكل شيء ينصب تجاه المصلي وإن دق (ومن سهل بن سعد قال كان بين مصلي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبين الجدار حراشاة متفق عليه وفي حديث بلال أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة فصلى وبينه وبين الجدار نحو من ثلاثة أذرع رواء أحمد والنسائي ومغناه للبخاري من حديث ابن عمر) حديث بلال رجاله رجال الصحيح قوله وبين الجدار أي جدار المسجد مما يلي القبلة وقد صرح بذلك البخاري في الاعتصام قوله حراشاة بالرفع وكان تامة أو ناقصة والخبر محذوف أو الطريق المنبر وأمر به الكرماني بالنصب على أن الممر خبير كان واسمها نحو قدر المسافة قال والسياق يدل عليه وروى الإسماعيلي من طريق أبي عاصم عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة كان المنبر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس بينه وبين حائط القبلة إلا قدر ما تمر العنز وأصله في البخاري قال ابن بطال هذا أقل ما يكون بين المصلي وسترته يعني قدر عرض الشاة وقيل أقل ذلك ثلاثة أذرع لحديث ابن عمر عن بلال الذي أشار إليه المصنف وانقطعه في البخاري عن نافع أن عبد الله كان إذا دخل الكعبة مشى قبل وجهه حين يدخل وجعل الباب قبل ظهره فمشى حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قريب من ثلاثة أذرع مصلي يتوخى المكان الذي أخبر به بلال أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى فيه وجمع الداودي بأن أقله عمر الشاة وأثره ثلاثة أذرع وجمع به ضم -م بأن عمر الشاة في حال القيام والثلاثة الأذرع في حال الركوع والسجود كذا قال ابن رسلان والظاهر أن الأمر بالعكس قال ابن الصلاح قد روى عمر الشاة بثلاثة أذرع قال الحافظ ولا يخفى ما فيه قال ابن رسلان وثبت ذراع أقرب إلى المعنى من ثلاثة أذرع قال البغوي استحب أهل العلم الدنو من السترة بحيث يكون بينه وبينها قدر أصكان السجود وكذلك بين الصوف اه (وعن طلحة بن عبيد الله قال كنا صلى والدواب تمر بين أيدينا فذكرنا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم

الحديث الستة بصريون وفيه الحديث والقول وثلاثة من التابعين على الولا وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة والنسائي وابن ماجه (عن جرير) البجلي (رضي الله عنه قال كُتِّمَ النبي صلى الله عليه وآله وسلم فنظر إلى القبلة أي في ليلة من الأيام وزاد مسلم إليه البدير وكذا البخاري من وجه آخر) فقال انكم سترون ربكم عز وجل (كأنون هذا القمر) برواية

محقة لا تشكون فيها و (لا تضامون) بضم التاء وتخفيف الميم أي لا ينالكم ضم (في رؤيته) أي تعب أو ظلم فإراء بعضكم دون بعض بأن يدفعه عن الرؤية ويستأثر بما لا تشتركون في الرؤية فهو وتشبيه للرؤية بالرؤية لا المرق بالمرق وروى تضامون بفتح أوله مع التشديد من الضم أي لا ينضم ٢٤٨ بعضكم إلى بعض وقت النظر لا شكاه وخفاته كما نهون عند النظر إلى الهلال ونحوه وفي رواية أولاً تضاهون

بالهاء بدل الميم على الشك أي لا يتبعه عليكم وترتابون فيعارض بعضكم بعضاً (فإن استطعتم أن لا تغلبوا) مبقيا للمفعول بأن تستعدوا لقطع أسبابها أي الغلبة المتأففة للاستطاعة كنوم وشغل مانع (على صلاة) أي في الجماعة قاله المهاب لكن لم يظهر وجه هذا التقييد من سياق الحديث وإن كان فضل الجماعة معلوماً من أحاديث آخر بل ظاهر الحديث يتناول من صلاهما ولو منفردا إذ منتضاهما الصبر بض على فعلهما أعم من كونه في جماعة أو لا قاله في الفتح (قبل طلوع الشمس وقبل غروبها) يعني في الفجر والعصر كما عند مسلم (فأفعلوا) بدم المغلوبة التي لازمها الصلاة كانه قال صلوا في هذين الوقتين وختمها بالذكر لاجتماع الملائكة فيهما ورفعهم أعمال العباد لئلا يفوتهم هذا الفضل العظيم وفيه دليل على أن الرؤية قد يربحني لهما بالمحافظة على هاتين الصلاتين قاله الخطابي وقد يستشبه ذلك بما أخرجه الترمذي من حديث ابن عمر يرفعه أن أدنى أهل الجنة منزلة الحديث وفيه

فقال مثل مؤخرة الرجل يكون بين يدي أحدكم ثم لا يضره ما صبر بين يديه رواء أحدكم مسلم (ابن ماجه) قوله مثل مؤخرة الرجل قد تقدم ضبطه وتفسيره قوله بين يدي أحدكم هذا مطلق والأحاديث التي فيها التقدير عمر الشاة وبثلاثة أذرع مقيدة لذلك قوله ثم لا يضره ما صبر بين يديه لأنه قد فصل المشروع من الإعلام بأنه يصلي والمراد بقوله لا يضره الضرر الرابع إلى نقصان صلاة المصلي وفيه إشعار بأنه لا ينقص من صلاة من اتخذ سترة مرد من صبر بين يديه شيء وحصول النقصان إن لم ينفذ ذلك وسبق إلى الكلام فيه وقد قيد بما إذا كان منفرداً وأما ما إذا كان مؤتمراً فسترة الإمام سترة له وقد يوب الخاضري وأبو داود لذلك وأخرج الطبراني في الأوسط عن أنس مرفوعاً ترة الإمام سترة لمن خلفه وفي أسناده سويد بن عامر وقد تفرد به وهو ضعيف وأخرج نحوه عبد الرزاق عن ابن عمر موقوفاً عليه وروى عبد الرزاق التفرقة بين من يصلي إلى سترة أو إلى غير سترة من عمر لان الذي يصلي إلى غير سترة قصر بتركها لا سيما إن صلى إلى شارع المشاة (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا صلى أحدكم فليجعل تلقاه وجهه شيئاً فإن لم يجد

فليصنع عصاً فإن لم يكن معه عصاً فليخط خطاً ولا يضره ما صبر بين يديه رواء أحدكم وأبو داود وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضاً ابن حبان وصححه والبيهقي وصححه أحمد وابن المديني فيما نقله ابن عبد البر في الاستدكار وأشار إلى ضعفه سليمان بن عيسى والشافعي والبخاري وغيرهم قال الحافظ وأورده ابن الصلاح مثالا للمضطرب ونوزع في ذلك قال في بلوغ المرام ولم يصب من زعم أنه مضطرب بل حسن قوله فليجعل تلقاه وجهه شيئاً فإنه إن السترة لا تختص بشيء بل كل شيء ينصبه المصلي تلقاه وجهه يحصل به الامتنال كما تقدم قوله فليصنع بكسر الصاد أي يرفع أو يقيم قوله صاظا هره عدم الفرق بين الرقية سنة والغلظة ويدل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم استمروا في صلاتكم ولو بسهم الحديث المتقدم وقوله صلى الله عليه وسلم يجرى من السترة قدر مؤخرة الرجل ولو بركة شعرة أخرجه الحاكم وقال على شرطهما قوله فإن لم يكن معه عصاه كذا الخطابي داود وابن حبان ولفظ ابن ماجه فإن لم يجد قوله فليخط هذا لفظ ابن ماجه ولفظ أبي داود فليضبط وصفة الخط ما ذكره أبو داود في سننه قال سمعت أحمد بن حنبل سئل عن وصف الخط فغير مرة فقال هكذا عرضا مثل الهلال وسمعت مسدداً قال بل الخط بالطول اه فاختر أحمد أن يكون مقوساً كالحراب ويصلي إليه كما يصلي في الحراب واختاره مسدداً أن يكون مستقيماً بين يديه إلى القبلة قال النووي في كنيته اختار ما قاله الشيخ أبو اسحق أنه إلى القبلة لقوله في الحديث تلقاه وجهه واختار في التميم ذيب أن يكون من المشرق إلى المغرب ولم يرمالك

فاكرمهم على الله من ينظر إلى وجهه غدوق عسبة وى سنده ضعف (ثم قرأ) أي صلى الله عليه ولا فآله وسلم كذا حمله عليه جماعة من الشراح لكن لم أر ذلك صريحاً وعند مسلم ثم قرأ جرير أبي العباس وكذا أخرجه أبو عوانة في صحيحه يعلى بن عبيد عن اسمعيل بن أبي خالد فظهر أنه وقع في سياق حديث الباب وما وافقه إدراج (وسمع محمد بن بك)

أى نزله عن العجز عما يمكن والوصف بما يوجب التشبيه والتعطيل حامدا له على ما أنتم به عليه (قبل طلوع الشمس وقبل الغروب) يعنى الفجر والعصر وقد عرفت فضله الوقتين على غيرهما من ذكر اجتماع الملائكة فيهما ورفع الأعمال إلى غير ذلك وقد ورد أن الرزق يقسم بعد صلاة الصبح وأن الأعمال ترفع آخر النهار ٢٤٩ فمن كان حينئذ في طاعة ربه بورئ له في رزقه وعمله له وأعظم من ذلك بل

من كل شئ وهو مجازاة المحافظة عليه بما بأفضل العطايا وأكل المزاي وهو النظر إلى وجه الله تعالى الكريم كما يشعر به سياق الحديث اللهم ارزقنا ورواته الخمسة ما بين مكى وكوف وفيه تابعي عن تابعي والتحديث والعزيمة والقول وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة والتفكير والتوحيد ومسلم في الصلاة وأبو داود (عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يتعاقبون على الملائكة بان تأتي طائفة عقب الأخرى ثم تعود لاولى عقب الثانية فيكم) أى المصلين أو مطابق المؤمنين (ملائكة بالليل وملائكة بالنهار) كذا أخرجه البخاري في هذا اللفظ وأخرجه في بدء الخلق بلفظ الملائكة يتعاقبون ملائكة بالليل وملائكة بالنهار وحينئذ في سياق هذا ضمار الفاعل كأن الراوى اختصر المسوق هما من المذكر في بدء الخلق قاله القسطلاني وبسط القول فيه في الفتح وتنكير ملائكة في الموضعين يفيد أن الثانية غير الاولى والمراد بهم عند الأكثرين

ولا عامة النفعاء المخط كذا قال القاضي عياض واعتذر راعى الحديث بانه ضعيف مضطرب وقالوا الغرض الاعلام وهو لا يحصل بالخط واختلاف قول الشافعي فروى عنه استحبابه وروى عنه عدم ذلك وقال جمهور أصحابه باستحبابه قوله ولا بضرة ما مر بين يديه لفظ أبي داود ثم لا بضرة ما مر امامه واقفاً ابن حبان من مر امامه وقد تقدم الكلام على هذا (وعن المقداد بن الاسود انه قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى إلى عود ولا عود ولا شجرة إلا جعل له على حاجته اليسر والايمن ولا يصعد له هذا وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في فضاء ليس بين يديه شئ رواه أحمد وأبو داود) الحديث الاول في اسناده أبو عبيدة الوليد بن كامل الجهلي انشأه قال المنذرى وفيه مقال وقال في التقريب لين الحديث والحديث الثاني أخرجه أيضا النسائي قال المنذرى وذكر بعضهم ان في اسناده مقالاً قولاً ال عود هو واحد العيدان قوله ولا عود هو واحد العمد قوله اليسر والايمن قال ابن رسلان ولعل الايمن أولى وله هذا بابه في الحديث يعنى في رواية أبي داود وعكس ذلك المصنف واعلم ان رواية أحمد ويكنى في دعوى الاول ين حديثه صلى الله عليه وسلم لم كان يحجبه التيمن في نعله وترجله وطهوره وفي شأنه كله وفي الحديث استحباب أن تكون السترة على جهة اليمين أو اليسار قوله ولا يصعد بفتح أوله وضم ثالثه والصعد في اللغة القصد يقال احمد صعد فلان أى اقصد قصده أى لا يحجبه قصه الذى يصلى اليه ثلاثاً ووجهه قوله صلى الله عليه وسلم في فضاء ليس بين يديه شئ فيه دليل على ان اتخاذ السترة غير واجب فيكون قرينة لصرف الاوامر الى الذنب ولكنه قد تقرر في الاصول ان فعله صلى الله عليه وسلم لم لا يعارض اقول الخاص بتلك الاوامر السابقة خاصة بالامة فلا يصلح هذا الفعل أن يكون قرينة لصرفها (فالتمه) اعلم ان ظاهراً حديث الباب عدم الفرق بين الصغرى والعمران وهو الذى ثبت عنه صلى الله عليه وسلم من اتخاذ السترة سواء كان في النضاء أو في غيره وحديث انه كان بين مصلاته وبين الجدار عمر شاة طاهران المراد في مصلاته في مسجده لان الاضافة للعهد وكذلك حديث صلته في السكبة المتقدم فلا وجه لتقييده مشروعية السترة بالنضاء

(باب دفع المار وما عليه من الاثم و لخصه في ذلك للطائفة من باليت)

(عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا كان أحدكم يصلى فلا يدع أحدكم يمر بين يديه فان أبى فليقاتله فان معه القرين رواه أحمد ومسلم وابن ماجه وعن أبي سعيد قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا صلى أحدكم الى شئ يستتره من الناس فاراد أحد أن يجتاز بين يديه فليدفعه فان أبى فليقاتله فانما هو شيطان رواه الجماعة

٣٢ نيل في الحفظه نقله عياض وغيره عن الجمهور وقال القرطبي الاظهر عندى انهم غيرهم ويقويه انه لم ينقل ان الحفظه بفارقون العبد ولان حفظه الليل غير حفظه النهار وبأنهم لو كانوا هم الحفظه لم يقع الاكتفاء في السؤال منهم عن حالة التلبس غير ما في قوله كيف تترك عبادى (ويجوزون في وقت صلاة الفجر) وقت (صلاة العصر) وتعاقب الصنفين

لا يمنع اجتماعهما لان التعاقب اعم من أن يكون معه اجتماع هكذا اولا يكون معه اجتماع كتعاقب الضدين أو المراد حضورهم معهم الصلاة في الجماعة فينزل على حاليين وتخصيص اجتماعهم في الورد والصدور بأوقات العبادة تكملة بالزمين ولطفهم لنكون شهادتهم ٢٥٠ بأحسن الثناء وأطيب الذكر ولم يجعل اجتماعهم معهم في حال خلواتهم

بل ذاتهم وانما كهم على شهادتهم والله المذكرة القسطلاني ونحوه قال عياض وفيه نهي لانه رجع انهم الحنفية ولا شك ان الذين يصعدون كانوا مقهين عندهم مشاهدين لاعمالهم في جميع الاوقات فالاولى أن يقال الحكمة في كونه تعالى لا يسألهم الا عن الحالة التي تركوهم عاينها من الذكروية قل أن يقال ان الله يستتر عنهم ما يعمله لونه فيما بين الوقتين لكن بناء على انهم غير الحنفية وفيه اشارة الى الحديث الاثر ان الصلاة الى الصلاة كذارة لما بينهما من ثم وقع السؤال من كل طائفة عن آخر نبي فارقوهم عليه (ثم يرجع) الملائكة (الذين باتوا فيكم) أيها المسلمون وذكري الذين باتوا دون الذين ظنوا امالا كنفاء بذكر أحد المؤمنين عن الآخر كقوله تعالى فذكر ان نفعت الذكري أي أولم تنفع وقوله سرايل قبلكم الحر أي والبرد والى هذا أشار ابن المنير وغيره واما لان طرفي الهارب لم من طرفي الليل واما لانه استعمل بات في اقام مجازا فلا يختص ذلك ببلد دون نهار ولا مردون ليل فكل طائفة منهم اذا صعدت شئت وبؤيد

الا الترمذي وابن ماجه) قوله اذا كان أحدكم يصلي فلا يدع هذا مطلق مقيد بما في حديث أبي سعيد من قوله صلى الله عليه وسلم اذا صلى أحدكم الى شيء يستتره فلا يجوز لدفع والمقالة الامس كان له ستره قال النووي وانه قواعلي ان هذا كله لمن لم يضرط في صلاته بل احتياط وصلى الى ستره أو في مكان يأمن المرور بين يديه قوله فلا يدع أحدكم يمر بين يديه ظاهر النهي التحريم قوله فان أبي فلا قتاله وفيه انه يدفعه أو لا يبادون القتال فيبدأ بأهل الوجوه ثم ينتقل الى الاشتداد فالاشتداد الى حد القتال قال القاضي عياض والقراطي واجهوا على انه لا يلزمه ان يقتله بالسلاح لخالفه ذلك لقاعدة الاقبال على الصلاة والاشتغال بها واطلق جماعة من الشافعية أن له ان يقتله حقيقة واستبعد ذلك ابن العربي وقال المراد بالمقاتلة المدافعة واغرب الباجي فقال يحتمل أن يكون المراد بالمقاتلة اللعن أو التعنيف وتعقبه الحافظ بانه يستلزم التكلم في الصلاة وهو مبطل بخلاف الفعل اليسير وقد روى الاسماعيلي بلفظ فان أبي فليجعل يديه في صدره ولا يدفعه وهو صريح في الدفع باليد وكذلك فعل ابو سعيد بالعلام الذي أراد ان يجتاز بين يديه فانه دفعه في صدره ثم عاد فدفعه أشد من الاولى كافي البخاري وغيره ونقل البيهقي عن الشافعي ان المراد بالمقاتلة دفع أشد من الدفع الاول قال القاضي عياض فان دفعه بها يجوز فهلك فلا قد عليه باتفاق العلماء وهل تجب دية أم يكون هدرامذه بان للعلماء وهما قولان في مذهب مالك وسبى القاضي عياض وابن بطال الاجماع على انه لا يجوز له المشي من مكانه ليدفعه ولا العمل الكثير في مدافعته لان ذلك أشد في الصلاة من المرور قال الحافظ وذو الجهور الى انه اذا مر ولم يدفعه فلا ينبغي له ان يرد فيه اعادة المرور قال وروى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود وغيره ان له ذلك قال النووي لا أعلم أحدا من النحاة قال بوجوب هذا الدفع وتعقبه الحافظ بانه قد صرح بوجوبه أهل الظاهر اه وظاهر الحديث منهم قوله فان معه القرين في القاموس القرين المقارن والصاحب والشیطان المقرون بالانسان لا يمارقه وهو المراد هنا قوله فانما هو شیطان قال الحافظ اطلاق الشيطان على الناس شائع ذائع وقد جاء في القرآن قوله تعالى شياطين الانس والجن وسبب اطلاقه عليه انه فعل فعل الشيطان وقيل معناه انما جعله على صروحه وامتناعه من الرجوع الشيطان وقال ابن بطال في هذا الحديث جواز اطلاق لفظ الشيطان على من يفتن في الدين قال الحافظ وهو مبني على ان لفظ الشيطان يطلق حقيقة على الانس ومجازا على الجن وفيه بحث وقيل المراد بالشيطان القرين كافي الحديث الاول وقد استدل به ابن أبي جرة من قوله فانما هو شیطان ان المراد بالمقاتلة المدافعة اللطيفة لا حقيقة القتال لان مقاتلة الشيطان انما هي بالاستعاذة والتستر عنه

هذا ما رواه النسائي عن أبي الزناد ثم يرجع الذين كانوا فيكم بل في حديث الاعمش عن صالح عن أبي هريرة عند التسمية ابن خزيمة في صحيحه مرفوعا ما يعني عن كثير من الاحتمالات ويزيل الاشكال وانظره يجمع ملائكة الليل وملائكة النهار في صلاة الفجر وصلاة العصر فيجتمعون في صلاة الفجر فتصعد ملائكة الليل وتنبت ملائكة النهار ويجمعون في صلاة العصر

تصعد الملائكة النهار وتثبت ملائكة الليل فهذه الرواية هي المعتمدة كما في الفتح قال ويحمل ما قصص منها على تقصير بعض الرواة واستدل بهذا الحديث للعنفية على استحباب تأخير صلاة العصر ليقع عروج الملائكة اذا فرغ منها آخر النهار وتعتقب بان ذلك غير لازم اذ ليس في الحديث ما يقتضي انهم لا يصعدون الا ساعة الفراغ من ٢٥١ الصلاة بل جائز ان تقع الصلاة ويتأخروا

بعد ذلك الى آخر النهار ولا مانع ايضا من ان يصعد ملائكة النهار وبعض النهار باق ويقيم ملائكة الليل ولا يرد على ذلك وصفهم بالميت اقوله يا نوافيكم لان اسم الميت صادق عليهم ولوقعت من اقامتهم بالليل اقامتهم قطعة من النهار (فيسألهم) تعبد الههم كما تعبد هم يكتب أعمالهم قاله عياض وقيل الحكمة فيه استدعاء شهدائهم لبقى آدم بالخير واستمطاقهم بما يقتضي التعطف عليهم وذلك لاطهار الحكمة في خلق نوع الانسان في مقابلة من قال من الملائكة اتجهل فيها من يفسد فيها الاية أي قد وجد فيهم من يسبح ويقرئ من مثلكم ينص منهم اذ تكم (وهو أعلم بهم) أي بالمصلين من الملائكة فهو سبحانه أعلم بالجميع من الجميع (كيف تركتم عبادي) قال ابن أبي بكرة وقع السؤال عن آخر الاعمال لان الاعمال بخواتيمها قال والعباد المستول عنهم هم المذكورون في قوله تعالى ان عبادي ليس لك عليهم سلطان (فيقولون) أي الملائكة (تركاهم) أي لعباد (وهو يصلون) نظايره انهم فارقوهم عندئذ وعهم في صلاة العصر سوا عمت أو منع

بالتمجيد ونحوها قال وهل الملائكة لخال يقع في صلاة المصلين من المرور أو لا يقع الاثم عن الممارضاها الثاني اه قال الحافظ وقال غيره بل الاول أظهر لان اقبال المصل على صلاته أولى من اشتغال اليد بغيره وقد روى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود ان المرور بين يدي المصل يقطع نصف صلاته وروى أبو نعيم عن عمر بن الخطاب المصل ما ينقص من صلاته بالمرور بين يديه مصل على الا الى ثوب يستتره من الناس قال فهذا ان اثره مقتضاها ان الدفع لخال يقع بصلاته المصل ولا يختص بالمأروءة ما وان كانا موقوفين لظنا بحكمهم ما حكم الرفع لان مثله ما لا يقال بالرائي اه (وعن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن اسير بن سعيد عن أبي جهم عبيد الله بن الحر بن اسعد الانصاري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو يعلم المار بين يدي المصل ما دعا عليه لكان ان يدفع أو يعرض خير له من ان يمر بين يديه قال أبو الصمر لا أدري قال أربعة بين يومنا وبين يومنا رواه الجماعة) قوله ما دعا عليه في رواية البخاري من الاثم تنذر بها المكشوفين قال الحافظ ولم أره في شيء من الروايات مطاوعا قال فيجوز ان تكون ذكرت في أصل البخاري حاشية فظننا المكشوفين أصلا وقد أنكر ابن الصلاح في مشكل الوسيط على من أثبتها قوله لكان ان يقف أو يعرض يعني لو علم المار مقدار الاثم الذي يلحقه من مرور بين يدي المصل لاختار ان يقف المدة المذكورة حتى لا يلحقه بذلك الاثم فجواب لو قوله لكان ان يقف وقال الكرماني جواب لو ليس هو المذكور بل التقدير لو يعلم ما عليه لو وقف أربعين ولو وقف أربعين لكان خيرا له قال الحافظ وليس ما قاله متعبا لقوله أربعين ذكر الكرماني تخصيص الأربعين بالركعتين احدهما كون الاربعية أصل جميع الاعداد فلما أريد التكثير ضربت في عشرة ثانيا كون كمال أطوار الانسان بأربعين كالنطفة والاضغة والعلاقة وكذا بلوغ الاشد قال الحافظ ويحمل غير ذلك في سنن ابن ماجه وابن حبان في صحيحه من حديث أبي هريرة لكان ان يقف مائة عام خيرا له من الخطورة التي خطاها وهو هذا مشهور بان اطلاق الاربعين للمبالغة في تعظيم الامر لانه وص عدد معين وفي مسند البراء لكان ان يقف أربعين خريفا قوله خير الذي روي بالنصب على انه خير كان وبالرفع على انه اسم كان وهي رواية الترمذي قال في الفتح ويحتمل أن يكون اسمها ضمير الشأن والجملة خبرها قوله قال أبو النضر الى آخره فيه ابهام ما عني المار من الاثم زجر الله والحديث يدل على ان المرور بين يدي المصل من الكبائر الموجبة لئلا يروى ظاهره عدم انشراق بين صلاة الاقرضة والنافلة (وعن الطالب بن أبي وداعة انه رأى النبي صلى الله عليه وآله لم يصل بمسبلي باب بني سهم والناس يمرون بين يديه وليس بينهم ما ستره رواه أحمد

مانع من اقسامها رواه شريح الجميع فيها أم لان المقتضى في حكم المصل أو المراد انهم ينظرون صلاة المغرب قال ابن التين هو محمول على انهم شهدوا الصلاة مع من صلاها في أول الوقت ونهتوا عن دخول فيها بعد ذلك ومن شرع في اسباب ذلك وهذا آخر الجواب عن سؤالهم كيف تركتم ثم زادوا في الجواب لاطهار فضيلة المصلين والحرص على ذلك لما يوجب مغفرة ذنوبهم فقالوا

(وأينما هم وهم يصلون) لم يراعوا الترتيب الوجودي لأنهم يدربوا بالتدريج قبل الايمان والحكمة فيه انهم طابقوا السؤال قال ابن أبي جرة أجاب الملائكة بأكثر مما سألوا عنه لأنهم علوا عنه سؤال يستدعي التحفظ على بني آدم فزادوا في موجب ذلك ووقع في صحيح ابن خزيمة من طريق الأعمش ٢٥٢ عن أبي صالح عن أبي هريرة في آخر هذا الحديث فاعف عنهم يوم الدين قال

ويستفاد منه ان الصلاة أعلى العبادات لانه عظم وقع السؤال والجواب وفيه الاشارة الى عظم هاتين الصلاتين لكونهما يجتمع مع فيه - ما الطائفتان وفي غيرهما طائفة واحدة والاشارة الى شرف الوقتين المذكورين ويترتب عليه -كم الامر بالمحافظة عليهم ما والاهتمام بهما وفيه تشريف هذه الامعة على غيرهما يستلزم تشريف نبيها على غيره وفيه الاخبار بالقبول ويترتب عليه زيادة الايمان وفيه الاخبار بما نحن فيه من ضبط أحوالنا حتى نثبت حفظ في الاوامر والنواهي ونفسر في هذه الاوقات بقدر رسول ربنا وسؤال رسول ربنا عنا وفيه اعلامنا بحب ملائكة الله لنا لئلا نزيد لهم حبا ونقرب الى الله بذلك وفيه كلام الله تعالى مع الملائكة وعروجهم اليه سبحانه وهو يدل دلالة واضحة على ان الله سبحانه وتعالى بائن من خلقه مستوفوق عرشه كما وصف ذاته في كتابه العزيز الرحمن على العرش استوى خلافا للبهمية الشيعونية المعطلة والمعتزلة المنكرة للاستواء وغيره من المذاهب الثابتة بنبوض

وأبو داود ورواه ابن ماجه والنسائي وانظرهما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم اذا فرغ من سبعة جاحق يحمذي بالركن فصل في ركعتين في حاشية المطاف وليس بينه وبين الطواف أحد) الحديث من رواية كثير بن كثير بن المطالب بن أبي وداعة عن بعض أهله عن جده في اسناده مجهول والمطلب وأبوه له صاحبته وهما من مسلمة الفتح قوله والناس يرون بين يديه فيه دليل على ان مرور المار بين يدي المصلي مع عدم اتخاذ السيرة لا يبطل صلاته قوله وليس بينهم سيرة قال - فبيان يعني ليس بينه وبين الكعبة سيرة وفيه دليل على عدم رجوب السيرة ولكن قد عرفت ان فعله صلى الله عليه وسلم لا يعارض القول انص بنا قوله من سبعة بضم السين المهملة وسكون الباء بعدهما عين مهملة أي مر اشواطه السبعة قوله في حاشية المطاف أي جانبه

(باب من صلى ويريد ان ياتي به)

(عن عائشة قالت - كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصلي صلاته من الليل وأنا معه فمضى بينه وبين القبلة اعترض الجمار فاذا أراد ان يوتر فيظن فوترت رواه الجماعة الا الترمذي) قوله صلاته من الليل أي صلاة التطوع قوله وأنا معه فمضى بينه وبين القبلة زاد أبو داود ورافقه وفيه دلالة على جواز الصلاة الى النائم من غير كراهة وقد ذهب مجاهد وطاوس ومالك والهادوية الى كراهة الصلاة الى النائم خشية ما يدوم منه مما يلهم المصلي عن صلاته واستدلوا بحديث ابن عباس عند أبي داود وابن ماجه باقظ لانهم لو اختلف النائم والمحدث وقد قال أبو داود وطريقه كلها وأهية وقال النووي هو ضعيف باتفاق الحفاظ وفي الباب عن أبي هريرة عند الطبراني وعن ابن عمر عند ابن عدي وهما وأهليان قوله فاذا أراد ان يوتر فيه مشروعية جعل الوتر آخر صلاة الليل وسأني الكلام عليه قوله فوترت فيه دليل على ما قاله النووي في شرح المذهب ان من لم يكن له تميم وورق باستيقاظه آخر الليل فيستحب له تأخير الوتر ليقبله آخر الليل وسأني ان شاء الله تعالى البص عن ذلك وفي الحديث دليل على ان المرأة لا تقطع وسأني أيضا الكلام فيه قال المصنف بعد ان ساقه وهو حجة في جواز الصلاة الى النائم اه (وعن معجونة انها كانت تكون حائضا لا تصلي وهي منترشة بعد مسجده رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يسلي على خمرته ذاسجد أصابني بعض ثوبه - متفق عليه) قوله وفي رواية للبخاري حبال مصلي النبي صلى الله عليه وسلم وفي أخرى له وأنا الى جنبه نائمة ومعنى الروايات واحد قوله وهي منترشة في رواية للبخاري وأنا على فراشي قوله على خمرته هي السجادة وقد قدم ضبطها وتنفذ - يرها قوله أصابني بعض ثوبه في رواية للبخاري أصابني ثوبه وفي أخرى له

القرآن والسنة المطهرة واستنبط من هذا الحديث بعض الصوفية انه يستحب ان لا يفارق الشخص شيئا من أصابني أموره الا وهو على طهارة كشره اذا حلقه وظنهم اذا قبله وثوبه اذا أبدله ونحو ذلك وفي الحديث من القوائد غير ذلك ورواه مديون الأشيخ البخاري قتيبي وفيه التعديت والاخبار والعنفية وانخرجه البخاري ايضا في التوحيد وهو في الصلاة

وكذا التسائي فيها وفي البعوث (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أدرك أحدكم سجدة أي ركعة وهي انما يكون تمامها يسجدوها (من صلاة العصر قبل أن تغرب) ولا يصلي قبل أن تغيب (الشمس فليتم صلاته وإذا أدرك سجدة من صلاة الصبح قبل أن تطلع الشمس فليتم ٢٥٣ صلاته) إجماعا خلافا لما في حنفية رحمه الله

حيث قال نطل الصبح بطلوع الشمس لدخول وقت النبي والحديث يرد عليه وهل هي اداء أم قضاء الصحيح عند الشافعية الأول ويرجح في السيل المادون الركعة فالحال قضاء عند الجمهور والشرق أن الركعة تشتمل على معظم أفعال الصلاة أذمة معظم الباقي كالذكر يراها فجعل ما بعد

الوقت تابعها باختلاف ما دونها وقوله فليتم جواب معنى الشرط المتضمن لا إذا ولذا دخلت القاء ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين بصرى وكوفي ومدني وفيه الحديث والنعمة والقول وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة وكذا التسائي ومسلم وابن ماجه (عن عبد الله بن عمر رضي الله

عنه) أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) يقول انما بقاؤكم فيما أي بالنسبة إلى ما سلف قبلكم من الامم كما بين أجزاء وقت (صلاة العصر) المنتهية (إلى غروب الشمس أو في) أي اعطى (أهل التوراة التوراة فعملوا) زاد أبو ذرهم أي بالتوراة (حتى إذا انصف النهار عجزوا) عن اتيفاهل النهار كما من غير أن يكون لهم صنع في ذلك بل ما نوا قبل النسخ ولا يصلي ثم عجزوا قال

أصابني ثيابه وفي أخرى له فرجا وقع ثوبه وفي أخرى له أيضا فرجا وقع ثيابه والحديث يدل على أنه لا كراهة إذا أصاب ثوب المصلي امرأته الحائض وقد تقدم الكلام في ذلك وساقه المصنف هنا للاستدلال به على صحة صلاة من صلى وبين يديه إنسان ولا دلالة في الحديث على ذلك لأن غاية ما فيه أنها كانت سجدة مسجدة صلى الله عليه وسلم وهو لا يلتزم أن تكون بين يديه وقد استدلل به على أن المرأة لا تقطع الصلاة قل ابن بطال هذا الحديث وشبهه من الأحاديث التي فيها اعتراض المرأة بين المصلي وقبلته تدل على جواز القعود لا على جواز المرور وعن الفضل بن عباس قال زار النبي صلى الله عليه وسلم عباسا

في بادية لنا ولنا كلبية وسجدة ترى صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم العصر وهما بين يديه ويؤخر أولم يزجر ارواه أحد والنسائي ولا يدارد معناه الحديث في اسناده عند أبي داود والنسائي محمد بن عمر بن علي والعباس بن عبيد الله بن العباس رهما صدوقان وقال المنذرى ذكره عنهم ان في اسناده مقال قول زار النبي صلى الله عليه وسلم الح فيه من روعة زيارة الفاضل لاحتضول قول في بادية لنا البادية البدو وهو خلاف الحضر قوله كلبية بلاظ التصغير ورواية أبي داود كلبية بالتكبير قول وسجدة قل في المفاتيح التاء في سجدة وكلمة لا فراد كناية قال تمر وتمر ويجوز أن تكون لتأنيث قال الجوهرى وربما قالوا سجدة والاكثر ان يقال لأننى أنا أن الحديث استدلل به على أن الكلب والحمار لا يقطعان الصلاة وقد اختلف في ذلك وسيأتي الكلام عليه في الباب الذي بعده هذا وإيسر في هذا الحديث ذكر نعت الكلب بكونه اسود ولا ذكر أنه ما بين يديه وكونهما بين يديه لا يلتزم المرور الذي هو محل النزاع

باب ما يقطع الصلاة بمروره

(عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يقطع الصلاة المرأة والكلب والحمار رواه أحمد وابن ماجه ومسلم وزادوا في ذلك مثل مؤخرة الرجل وعن عبد الله بن مغفل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يقطع الصلاة المرأة والكلب والحمار رواه أحمد وابن ماجه وعن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام أحدكم يصلي فإنه يستمره إذا كان بين يديه مثل مؤخرة الرجل فادلم يكن بين يديه مثل مؤخرة الرجل فإنه يقطع صلاته المرأة والحمار والكلب الاسود ودقات يأبأذر ما بال الكلب الاسود من الكلب الاحمر من الكلب الاصفر قال يا ابن أخي سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم كما سألتني فقال الكلب الاسود وشيطان رواه الجماعة إلا البخاري حديث عبد الله

ابن التين المراد من مات منهم مساجد قبل التغيير والتبديل وعجزوا عن احراز الاجر لثاني دون الاول لكن من أدرك منهم -م النبي صلى الله عليه وآله وسلم وآمن به أعطى الاجر مرتين (فاعطوا) أي أعطى كل منهم أجره (غير اطا قيراطا) فالاول منه قول أعطى الثاني وغيره الثاني تاكيدا والمعنى أعطوا أجرهم حال كونه قيراطا قيراطا فهو حال أو المعنى أعطوا الاجر مختارين من القيراط

فصحت دائق والمراد به التمهيد (ثم أوفى أهل الانجيل انجيلهم فعملوا) من نصف النهار (الى صلاة العصر ثم هجروا) عن العمل
 أى انقطعوا (فاعطوا قيراطا قيراطا ثم أوتينا القرآن فعملنا الى غروب الشمس فاعطينا قسيرا طين قيراطين) وأورد البخارى هذا
 الحديث ليبدل على انه قديمه قديمه ل ٢٥٤ البعض أجزا الكل مثل الذى اعطى من العصر الى الليل أجزا التاركة فهو

تطير من يعطى أجزا الصلاة كلها
 ولولم يدرك الركعة قال فى الفتح
 ان فضل الله الذى أقام به عمل
 ربع النهار مقام عمل النهار كله هو
 الذى اقتضى أن يقوم ادراك
 الركعة الواحدة من الصلاة
 الرباعية التى هى العصر مقام
 ادراك الاربع فى الوقت فاشتركا
 فى كون كل منهما ربع العمل
 وحصل بهذا التقرير الجواب عن
 استدلال كل وقوع الجميع اداء
 مع أن الاكثر انما وقع خارج
 الوقت فقال فى هذا ما أجيب به
 أهل الكتابين ذلك فضل الله يؤتيه
 من يشاء وقال ابن المنير يستنبط
 من هذا الحديث ان وقت العمل
 يمتد الى غروب الشمس وأقرب
 الاعمال المشهورة فى هذا الوقت
 صلاة العصر فهو من قبيل
 الاشارة لامن صريح العبارة فان
 الحديث مثال وليس المراد
 العمل الخاص بهذا الوقت بل
 هو شامل لاسائر الاعمال من
 الطاعة فى بقية الاوقات الى
 قيام الساعة وقد قال امام
 الحرمين ان الاحكام لا تؤخذ
 من الاحاديث التى تأتى بضرب
 الامثال (فقال أهل الكتابين)
 أى اليهود والنصارى (أى ربنا
 أعطيت هؤلاء قيراطين قيراطين

ابن مغفل روى ابن ماجه من طريق جليل بن الحسن وفيه ضعف وبقية رجاله ثقات وفى
 الباب عن الحكم الغنارى عند الطبرانى فى المعجم الكبير باللفظ حديث عبد الله بن مغفل
 وعن أنس عن عبد البر بن مالك يقطع الصلاة الكلب والحمار والمرأة قال العراقى ورجال
 ثقات وعن أبي سعيد أشار اليه الترمذى وعن ابن عباس عن أبي داود وابن ماجه باللفظ
 يقطع الصلاة الكلب الاسود والمرأة الحائض ولم يقل أبو داود الا وقد وقدرى
 موقوف على ابن عباس وعن ابن عباس حديث آخر مرفوع عن أبي داود وزاد فيه
 الخنزير والبهودى والجوسى وقد صرح أبو داود ان ذكر الخنزير والجوسى فيه ذكارة
 قال ولم اسمع هذا الحديث الا من محمد بن اسمعيل واسمى به وهم لانه كان يحد ثمانين حفظه
 اه وعن عبد الله بن عمر وعنده أحد قال يفتن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من
 أعمل الوادى يريد أن يصلى قد قام وقفا اذ خرج عابسا من شعب قام بك الذى صلى
 الله عليه وسلم فلم يكبر وأجرى اليه يعقوب بن زبعة حتى رده قال العراقى واستناده صحيح
 وعن عائشة عن أحد قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقطع صلاة المسلم نى الا
 الحمار والكافر والكلب والمرأة لقد قرأ جوابه قال العراقى ورجله ثقات وأحاديث
 الباب تدل على ان الكلب والمرأة والحمار تقطع الصلاة والمراد بقطع الصلاة ابطالها
 وقد ذهب الى ذلك جماعة من الصحابة منهم أبو هريرة وأنس وابن عباس فى رواية عنه
 وحكى أيضا عن أبي روير عن ابن عمر وجاء عن ابن عمر انه قال فى الكلب وقال به الحكم بن عمرو
 الغنارى فى الحمار وعن قال من التابىين يقطع الثلاثة المذكورة الحسن البصرى وأبو
 الاوص صاحب ابن مسعود ومن الأئمة أحمد بن حنبل فيما حكاه عنه ابن حزم الظاهرى
 وحكى الترمذى عنه انه يخصه بالكلب الاسود ويتوقف فى الحمار والمرأة قال ابن دقيق
 العيد وهو أجود مما لى عليه كلام الأئمة من حرم القول عن أحمد بانه لا يقطع المرأة
 والحمار وذهب أهل الظاهر أيضا الى قطع الصلاة الثلاثة المذكورة اذا كان الكلب والحمار
 يريد به هو الكلب والحمار أما غير ما روى غيرهم كغير احبائهم ميتا وكون المرأة
 بين يدي الرجل مارة أم غير مارة صغيرة أم كبيرة لا أن تكون مضطربة متعرجة وذهب الى
 انه يقطع الصلاة الكلب الاسود والمرأة الحائض ابن عباس وعطاء بن أبى رباح واستدلوا
 بالحديث السابق عند أبي داود وابن ماجه باللفظ يقطع الصلاة الكلب الاسود والمرأة
 الحائض ولا عذر لمن يقول بحمل المطلق على المقيد من ذلك وهم الجمهور وأما من حمل
 بالمطلق وهم الحنفية وأهل الظاهر فلا يلزمهم ذلك وقال ابن العربى انه لا يجزئ قيد
 بالحائض لان الحديث ضعيف قال وليست حائض المرأة فى يدها ولا بطنها ولا رجلاها قال
 العراقى ان أراد به ضعف رواه فليس كذلك فان به هم ثقات وان أراد به كور

أعطيتنا قيراطا قيراطا ونحو كذا كثر عمل لان الوقت من الصبح الى الظهر أكثر من وقت العصر الى الغروب الا كثيرين
 لكن قول النصارى لا يصح الا على مذهب أبى حنيفة ان وقت العصر بصيرة الظل مثله اما على مذهب صاحبيه والشافعية
 بصيرة الظل مثله فشكل ويمكن أن يجاب بان مجموع عمل الطائفتين أكثر من يمكن على أحدهما أكثر اذ لا يلزم من كونهم

أكثر مما أن يكون زمان عامهم أكثر احتمال كون العمل أكثر في الزمان الأقل (قال الله عز وجل (هل ظلمتكم) أي نقصتكم (من أكرم) أي الذي شرطته لكم (مثنى قالوا لا) لم تنقصنا من أجرنا شيئاً (قال فهو) أي كل ما عطيتهم من الثواب (فضلي أوتيه من أشاء) من عبادي ورواه هذا الحديث الخمسة مديون وفيه ٢٥٥ الحديث والعنفمة والأخبار والقول

والسمع وتابى عن تابى وأخرجه البخاري أيضاً الإجازة إلى نصف النهار وفي باب فضل القرآن وفي التوجيه باب ذكر بني إسرائيل ومسلم والترمذي والحديث يصلح لكل واحد من هذه المعاني المقصودة (عن رافع بن خديج) (الأنصاري الأوسي المدني) (رضي الله عنه) قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في الغزاة مع النبي صلى الله عليه وسلم) وآله (وسلم) أي في أول وقتها (فبينما نحن في أحدنا) من المسجد (وأنه لي بصر) من الأبصار (مواقع نبيلة) وهي المواضع التي تصل إليها أسهامه إذا رمى بها لبقاء الضوم والتبيل هو السهام العربية وهي مؤنثة لا واحداً من لفظها قال ابن سيده وقيل واحداً نبيلة مثل تمر وغرة ومقضاها المبادرة بالمغرب في أول وقتها بحيث أن التراجع منها يقع والضوم باق كذا في الفتح ولا حديث سند حسن من طريق علي بن بلال عن ناس من الأنصار قالوا كنا نصلي مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المغرب ثم ترجع ففترأى حتى نأني ديارنا فالتفتي عليه في مواقع سهاونا قال القسطلاني

لا كثيرين وقفوه على ابن عباس فقد رفته شعبة ورفع الثمرة مقدم على وقف من وقفه وان كانوا أكثر على القول الصحيح في الأصول وأعلام الحديث انتهى وروى عن عائشة أنها ذهبت إلى أنه يقطعها الكلب والحمار والسور دون المرأة وأهل ديارها على ذلك ما روي من اعتراضها بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم وقد عرفت أن الاعتراض غير المروور وقد تقدم عنها أنها روت عن النبي صلى الله عليه وسلم أن المرأة تقطع الصلاة فهي مجموعة بماروت ويمكن الاستدلال بحديث أم سلمة التي رويها ما عليه وذهب إسحق بن راهويه إلى أنه يقطعها الكلب الأسود فقط وحكاها ابن المنذر عن عائشة ودليل هذا القول أن حديث ابن عباس التي أخرج الحمار وحديث أم سلمة التي أيضاً وكذلك حديث عائشة المتقدم أخرج المرأة والتقيد بالأسود أخرج ما عدا من الكلاب وحديث أن الخنزير والجوسي واليهودي يقطعون لا تقوم بثله حجة كما تقدم وفيه حديث عائشة المتقدم مشتمل على ذكر الكافر ورجال أسناده ثقات كما عرفت وذهب مالك والشافعي وحكاها النووي عن جمهور العلماء من السلف والخلف ورواه المهدي في البحر من العترة أنه لا يطل الصلاة مروون في قال النووي وتناول هؤلاء هذا الحديث على أن المراد بالقطع نقص الصلاة لشغل القلب بهذه الأشياء وليس المراد بإطالتها منهم من يدعي النسخ بالحديث الآخر لا يقطع الصلاة شئ واحد أو ما استطعتم قال وهو ذا غير مرضي لأن النسخ لا يصار إليه إلا إذا تعذر الجمع بين الأحاديث وتأويلها وعلينا التسامح وإيسر هنا تاريخ ولا نعلمه ذوالجمع واتأويل بل يتأول على ما ذكرناه مع أن حديث لا يقطع صلاة المرتضى ضعيف انتهى وروى القول بالنسخ عن الطحاوي وابن عبد البر واستدلوا على تأخر تاريخ حديث ابن عباس التي بأنه كان في حجة الوداع وهي في سنة هجرته وفي آخر حياة النبي صلى الله عليه وسلم وعلى تأخر حديث عائشة وحديث سمينة المتقدمين وحديث أم سلمة التي بأن ما حكاها وجهه عنه يعلم تأخره لكونه صلاة بالليل عندهم ولم يزل على ذلك حتى مات خصوصاً مع تكرار قيامه في كل ليلة فلو حدث شئ مما يخالف ذلك لعان به وعلى تسليم صحة هذا الاستدلال على التأخر لا يتم به المطلوب من النسخ إما أولاً فقد عرفت أن حديث عائشة وميمونة خارجان عن محل النزاع وحديث أم سلمة أخص من المتنازع فيه لأن الذي فيه مرور الصغرة بين يديه صلى الله عليه وسلم وحديث ابن عباس ليس فيه الأمر والآن فهو أخص من الدعوى وأما ما قلنا فالخاص بهذه الأمور لا يصلح نسخ ما اشتمل على زيادة عليها ما تقرر من وجوب بناء العام على الخاص مطلقاً وأما ما قلنا فقد أمكن الجمع بماتقدم وأما ما روي في الجمع

وفيه دلالة على تعجيلها وعدم تطويلها وأما الأحاديث الدالة على التأخير لقرب سقوط الشفق فليان الجواز ورواه هذا الحديث الخمسة ما بين رازي وشامي ومدني وفيه الحديث والقول والسمع وأخرجه مسلم وابن ماجه في الصلاة (عن جابر بن عبد الله) (الأنصاري) (رضي الله عنهم) قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي الظهر بالهاجرة) أي إلا أن يحتاج إلى الإبراد

اشدة الحر قاله ابن دقيق العيد وتعب بانه لو كان ذلك مراده ان يصل كما فصل في العشاء (و) يصلي (المصبر والشمس نقيبة) اي
خاصة صافية بلا تغير (و) يصلي (المغرب اذا وجبت) اي غابت الشمس ولا يبي عواقة حين تجب الشمس ولا يجزئ ان يحل وقت
دخولها بسلامة قرص الشمس حيث ٢٥٦ لا يحول بين رؤيتها وبين الرائي حائل وفيه دليل على ان سقوط قرص الشمس

يدخل به وقت المغرب (و) يصلي
(العشاء احبانا) ايها (واحبانا)
يؤخرها ويبين هذا التقدير قوله
(اذا رآهم اجتمعوا على) العشاء
لان في تأخيرها تنبيههم (واذا
رآهم أبطلوا آخر) ها لا حراز
الفضيلة في الجماعة وسلم احبانا
يؤخرها واحبانا بهاها اذا
رآهم قد اجتمعوا لغير شعبة
اذا كثرت الناس على واذا قلوا
أخروا فهو لابي عوافة والاحيان
جمع حين وهو اسم بهم يقع على
الفايل والكثير من الزمان على
المشهور وقيل الحين ستة أشهر
وقيل أربعون سنة وحديث
الباب يقوى المشهور قال ابن
دقيق العيد اذا تعارض في حق
شخص امران أحدهما أن
يقدم الصلاة في أول وقتها
بمفردها أو يؤخرها في الجماعة
ايهما أفضل الاقرب عندى ان
التأخير صلاة الجماعة أفضل
وحديث الباب يدل عليه لقوله
فاذا رآهم أبطلوا آخر لا جلي
الجماعة مع امكان التقديم فالت
ورواية مسلم بن ابراهيم التي
تقدمت تدل على أحسن من ذلك
وهو ان انتظار من تكثرتهم
الجماعة أولى من التقديم ولا
يجزئ ان محل ذلك اذا لم يفش

أبضا بان يحمل حديث عائشة وميمونة وأم سلمة على صلاة النفل وهو يفتقر فيه ما لا
يغتنر في القرض على انه لم يقل انه اجتزأ بذلك الصلاة أو يحمل على أن ذلك وقع في غير
حالة الحيض والحكم به قطع المرأة للصلاة انما هو اذا كانت حائضا كائنه دم وأيضا قد
عرفت ان وقوع قوبه صلى الله عليه وسلم على ميمونة لا يستلزم انها بين يديه فضلا عن أن
يستلزم المرور وكذلك امرض عائشة لا يستلزم المرور ويحمل حديث ابن عباس على
أن الصلاة صلى الله عليه وسلم كانت الى ستره ومع وجود السترة لا يضر مر ورثي من
الاشياء المتقدمة كما يدل على ذلك قوله في حديث أبي هريرة ربي من ذلك مثل مؤخره
الرحل وقوله في حديث أبي ذر فانه يستتره اذا كان بين يديه مثل أخرة الرجل ولا يلزم من
نفي الجدار كما سيأتي في حديث ابن عباس نفي ستره أخرى من حربة أو غيرها كما ذكره
العراقي ويدل على هذا ان البضاري يوجب على هذا الحديث باب ستره الامام فتره لمن
خلفه فاقضى ذلك انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي الى ستره لا يقال قد ثبت في بعض
طرقه عند هذا الزار باسناد صحيح بانظ لم ينشئ بستره تحول بيننا وبينه لا بانقول لم ينشئ
الستره مطلقا انما نفي السترة التي تحول بينهم وبينه كالجدار المرتفع الذي يمنع الرؤية
بينهما وقد صرح بمثل هذا العراقي ولو سلم أن هذا يدل على نفي السترة مطلقا لا يمكن الجمع
بوجه آخر ذكره ابن دقيق العيد وهو أن قول ابن عباس كما سيأتي ولم ينكر ذلك على
أحد ولم يقل ولم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك يدل على أن المرور كان بين يدي بعض
الصف ولا يلزم من ذلك اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم بل وازان يكون الصف محمدا ولا
يطلع عليه لا يقال ان قوله أحد يشمل النبي صلى الله عليه وسلم لانه لا معنى للاسـ استدلال
بعدم الانكار من غير النبي صلى الله عليه وسلم مع حضرته ولو سلم اطلاعه صلى الله عليه
وسلم على ذلك كما ورد في بعض روايات الصحيح بانظ فلم ينكر ذلك على البناء للعجهول لم
يكن ذلك دليلا على الجواز لان ترك الانكار انما كان لاجل ان الامام ستره للمؤمنين كما
تقدم وسيأتي ولا قطع مع الاستدلال بصفحة الاستدلال بهذا الحديث على
الجواز وخلوصه من شواذب هذه الاحتمالات لكان غاية ان الجواز لا يقطع الصلاة ويبنى
ماعداه وأما الاستدلال بحديث لا يقطع الصلاة شيء فستعرف عدم انتهاضه للاحتجاج
ولو سلم انتهاضه فهو عام يخص لهذه الاحاديث أما عند من يقول انه يبنى العام على
الخاص مطلقا فظاهر وأما عند من يقول ان العام المتأخر نافذ فلا تأخر لعدم العلم
بالتاريخ ومع عدم العلم يبنى العام على الخاص هذا الجمهور وقد ادعى أبو الحسين
الاجماع على ذلك وأما على القول بالتعارض بين العام والخاص مع جهل التاريخ كما هو
مذهب جمهور الزيدية والخنفية والقاضي عبد الجبار والباقلاني فلا شك أن الاحاديث

التأخير ولم يشق على الحاضرين والله أعلم كذا في الفتح (والصبح كانوا) أي الصلاة رضى الله عنهم يحتمل يصلونها الخاصة
معه صلى الله عليه وآله وسلم بملس (أركان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلونها) هو شك من الراوى عن جابر ومعناه ما
متلازمان لان أيهما كان يدخل فيه الاخير ان اراد النبي صلى الله عليه وآله وسلم فالصلاة كانوا معه في ذلك واراد الصلاة

قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان امامهم ولا يلزم من قوله كانوا يصلونها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن معهم ولا من قوله كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان وحده (بغاس) ولا يصنع فيها مثل ما يصنع في العشاء من تجهيلها اذا اجتمعوا وتأخيرها اذا ابطوا والغاس يفتح اللام ظلمة آخر الليل ورواه هذا الحديث ٢٥٧ الستة ما بين بصري ومديني وكوفي وفيه

تابعان والتحديث والنعنة والقول والسؤال وأخرجه البضاري أيضا في الصلاة وأبو داود والنسائي (عن عبد الله) ابن مغفل (المزني رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تغلبنكم الاعراب) سكان البوادي وان لم يكن عربيا والعربي من نسب الى العرب ولو لم يسكن البادية (على اسم صلاتكم المغرب) أي لا تغلبوا الاعراب في تسميتهم لان الله تعالى سماها غربا ولم يسمها عشاء وتسمية الله أولى من تسميتهم والسري في النهي خوف الاشتباه على غيرهم من المسلمين لكن حديثا لو يعاون ما في العمدة يوضح ان النهي ليس للتسميم أو المعسنى لا يغصب منكم الاعراب قاله الطيبي فالله في الظاهر للاعراب وفي الحقيقة للعجم (قال وتقول الاعراب هي) أي المغرب (العشاء) قال الكرماني فاعل قاله عبد الله المزني راوى الحديث ونوزع فيه بأنه يحتاج الى نقل خاص لذلك والافظاهر ايراد الاسماعيلى انه من جهة الحديث والاصل عدم الادواج ورواه الحديث الخمسة بصريون وفيه

الخاصة فيما نحن بصدده أرجح من هذا الحديث العام اذا تقررت لك ما أسلفنا هرفت ار الكلب الاسود والمرأة الحائض يقطعان الصلاة ولم يعارض الادلة القاضية بذلك معارض الا ذلك العموم على المذهب الثاني وقد هرفت انه مرجوح وكذلك يقطع الصلاة الخنزير والجهوى واليهودى ان صح الحديث الوارد بذلك وقد تقدم ما يؤيده ويبقى النزاع في الجمار وقد أسلفنا في ذلك ما فيه كفاية وأما المرأة غير الحائض والكلب الذى ليس باسود فقد هرفت الكلام فيه ما انتهى (وعن ام سلمة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلى في حجرته فغريز يديه عبد الله أو عمر فقال بيده هكذا مرجع هرفت ابنة ام سلمة فقال بيده هكذا فكذلك افضت قلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هن أغلب رواه أحمد وابن ماجه) الحديث في اسناده مجهول وهو قيس المديني والحمد بن قيس القاص وبقية رجاله ثقات قوله عبد الله أو عمر يعني ابن ابي سلمة قوله ابنة ام سلمة تعني زينة بنت ابي سلمة قوله هن أغلب أى لا يفتن لجهلهن والحديث يدل على أن مرور الجارية لا يقطع الصلاة والاستدلال به على ذلك لا يتم الا بعد تسليم انه لم يكن له صلى الله عليه وسلم سترة عند مرورها وأنه اعتد بتلك الصلاة وقد عرفت بقية الكلام على ذلك في شرح الاحاديث التي قبله (وعن ابي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقطع الصلاة شئ وأدروا ما استطعتم فانما هو شيطان رواه أبو داود) الحديث في اسناده مجال ابن سعيد بن غير الهمداني الكوفي وقد تكلم فيه غير واحد وأخرج له مسلم حديثا مقررنا يجماعه من أصحاب الشعبي وفي الباب عن ابن عمر عند الدارقطني بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر قالوا لا يقطع صلاة المسلم شئ وأدروا ما استطعتم وفيه ابراهيم بن يزيد الخوزي وهو ضعيف قال العراقي والصحيح عن ابن عمر ماروا مالا في المطمان قوله انه كان يقول لا يقطع الصلاة شئ مما يبر بين يدي المصلي وأخرج الدارقطني عنه باسناد صحيح انه قال لا يقطع صلاة المسلم شئ وفي الباب أيضا عن أنس عند الدارقطني بلفظ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بالناس فمروا بين أيديهم حمار فقال عياش بن أبي ربيعة سبحان الله سبحان الله فلما سلم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من المسبح آتفا قال أنا يا رسول الله اني سمعت ان الجارية قطع الصلاة قال لا يقطع الصلاة شئ واسناده ضعيف كما قال الحافظ في الفتح وعن جابر عند الطبراني في الاوسط بلفظ قال صلى الله عليه وسلم لا يقطع الصلاة شئ وأدروا ما استطعتم وفي اسناده يحيى بن معين القصار وهو ضعيف وعن أبي امامة عند الطبراني في الكبير والدارقطني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقطع الصلاة شئ وفي اسناده هفيع بن هذان وهو ضعيف وعن

٢٣ نيل في التحديث والنعنة والقول وهو من امراد البخاري (عن عائشة رضى الله عنها قالت اعتمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليلة) من الليالي (بالعشاء) أي آخرها حتى اشتدت ظلمة الليل وكانت عاتده صلى الله عليه وآله وسلم تقديعها وعن الخليل العمدة اسم لثلاث الليل الاول بعد غروب الشفق (وذلك قيل أن يفشوا الاسلام) أي يظهر في غير المدينة

وأنما ظهر في غير هاهنا فتح مكة (فلم يخرج) صلى الله عليه وآله وسلم (حتى قال عمر) بن الخطاب رضي الله عنه لاني صلى الله عليه وآله وسلم (نام انفسا والصبيان) أي الحاضرون في المسجد وخمهم بالذكور الرجال لانهم مظنة قلة المبرين النوم ومحل الشفقة والرحمة ولم اعلم انتم صلى الله عليه وآله وسلم حتى ذهب عامة الليل وحتى نام أهل المسجد وفي حديث ابن عمر

في هذه القصة حتى رقدنا في المسجد ثم استيقظنا ونحوه في حديث ابن عباس وهو محمول على ان الذي رقد بعضهم لا كانهم ونسب الرقاد الى الجميع مجازا (فخرج صلى الله عليه وآله وسلم) فقال لاهل المسجد ما ينظرونها أي الصلاة في هذه الساعة (أحد من أهل الارض غيركم) وذلك اما لانه لا يصلي حينئذ الا بالمدينة أولان سائر الاقوام ليس في دينهم صلاة وفيه دلالة على فضل انتظار العشاء ورواته ستة وفيه رواية تاجي عن تاجي عن مصابي والتحديث والعنعنة والاختبار والافول وأخرجه البخاري أيضا في باب النوم قبل العشاء لمن غاب ومسلم (عن أبي موسى) عبد الله ابن قيس الأشعري (رضي الله عنه قال كنت أنا وأصحابي الذين قدموا معي في السبينة نزولا) جمع نازل كشهود وشاهد (في بضع بطحان) بضم الباء وسكون الطاء في رواية المحدثين واد بالمدينة وقبيله ابو علي في بارعه كاهل اللغة بفتح الموحدة وكسر الطاء وقال البكري لا يجوز غيره (والنبي صلى الله عليه وآله وسلم) بالمدينة فكان يتناول النبي صلى الله عليه وسلم عند صلاة العشاء كل ليلة (فقر منهم) عدة رجال من ثلاثة الى عشرة (فوافقنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وآله العلماء

أبي هريرة عند الدارقطني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقطع صلاة المرأة ولا كلب ولا حمار وادرا ما استطعت وهو من رواية اسمعيل بن عباس عن اسحق بن عبد الله بن أبي فروة عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة قال صح كان صاحبنا للاستدلال به على النسخ ان صح تاخر تاريخه وأما بقية أحاديث الباب فلا تصلح لذلك لانها على ما فيها من الضعف عومات مجهولة التاريخ وقد قدمنا كيفية العمل فيها على ما يقتضيه الاصول وقد أخرج سعيد بن منصور عن علي بن عيسى السلام وعثمان وغيرهما من أقوالهم نحو أحاديث الباب بإسناد صحيحة (وعن ابن عباس قال أقبلت رابكا على أتانا وأنا يومئذ قد ناهزت الاحتلام ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس معي الى غير جدار فمرت بين يدي بعض الصف فنزلت وأرسلت الا تان ترتع فدخلت في الصف فلم ينكر ذلك علي أحد رواه الجماعة) قوله علي أتانا الا تان بهم مزة مفتوحة وتامة مشناة من فوق الاتي من المير ولا يقال اتانة والحمار يطابق على الذكر والاتى ككافهم وفي بعض طرق البخاري على حمار اتان قوله ناهزت لاحتلام أي قاربته من قولهم نهز نهزا أي نهض يقال ناهز الصبي البلوغ أي دانه وقد أخرج البزار بإسناد صحيح ان هذه القصة كانت في حجة الوداع كما تقدم فقيه دليل على ان ابن عباس كان في حجة الوداع دون البلوغ قال العمري وقد اختلف في سنه حين توفي النبي صلى الله عليه وسلم فقيل ثلاث عشرة ويدل له قولهم انه ولد في الشعب قبل الهجرة بثلاث سنين وقيل كان عمره عشر سنين وهو ضعيف وقيل خمس عشرة قال أحمد انه الصواب انتهى وفي البخاري عن سعيد ابن جبيرة قال سئل ابن عباس من أنت حين قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أنا يومئذ محتون وكنا لا نختصمون الرجل حتى يدرك قوله بين يدي بعض الصف زاد البخاري في الملح حتى سرت بين يدي بعض الصف قوله فلم ينكر ذلك علي أحد قال ابن دقيق العيد استدلل ابن عباس بترك الانكار على الجواز ولم يستدل بترك اعادتهم الصلاة لان ترك الانكار أكثر فائدة قال الحافظ وتوجيهه ان ترك الاعادة يدل على معصيته فقط لا على جواز المرور وترك الانكار يدل على جواز المرور وصحة الصلاة معا والحديث استدلل به على ان مرور الحمار لا يقطع الصلاة وأنه ناسخ لحديث أبي ذر المتقدم ونحوه يكون هذه القصة في حجة الوداع وقد تعقب بما قدمنا في شرح أحاديث أول الباب وحكي الحافظ عن ابن عبد البر انه قال حديث ابن عباس هذا يخص حديث أبي سعيد اذا كان أحدكم يصلي فلا يدع أحدكم يمر بين يديه فان ذلك مخصوص بالامام والمؤتمرون فاما المأموم فلا يضره من مر بين يديه لحديث ابن عباس هذا قال وهذا كله لا خلاف فيه بين

صلاة العشاء كل ليلة (فقر منهم) عدة رجال من ثلاثة الى عشرة (فوافقنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وآله العلماء وأصحابي وله بعض الشغل في بعض أمره) تجهيز جيش كافي من وجه صحيح عن جابر (فأتم) صلى الله عليه وآله وسلم (بالصلاة) أي أخرها عن أول وقتها به دلالة على أن تأخير النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى هذه الغاية لم يكن قصدا ومثله قوله

في حديث ابن عمر شغل عن النبي وكذا قوله في حديث عائشة أعتب بالصلاة ليله يدل على أن ذلك لم يكن من شأنه والله يصل في هذا حديث جابر كانوا إذا اجتمعوا جعلوا إذا أبطوا أخر (- حتى أبطوا الليل) أي أنه صنف أو طلعت فجومه واشتبهت أو كثرت فلم يمه ويؤيد الأول رواية حتى إذا كان قريسا من نصف الليل وفي الصحاح إبطا الليل ٢٥٩ ذهب معظمهم وأكثروه وعندهم لم عن

عائشة حتى ذهبت عامة الليل (ثم خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم فصلى بهم فلما قضى صلاته قال لمن حضره على رساكم) بكسر الراء وقد نفخ أي تأفوا (أبشروا) من أبشر الرباعي أو من بشر (أن من نعمة الله عليكم أنه ليس أحد من الناس يصلي هذه الساعة غيركم) أي أن من نعمة أنفرادكم بهذه العبادة (أو قال ما يصلي هذه الساعة أحد غيركم لا يدرى أي الكلمتين قال) صلى الله عليه وآله وسلم واستدل بذلك على فضل تأخير العشاء ولا يعارض ذلك فضيلة أول الوقت لما في الانتظار من الفضل قال ابن بطال ولا يصلح ذلك إلا أن للامة لأنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالتخفيف وقال إن فيهم الضعيف وهذا الحاجة فترك التطويل عليهم في الانتظار أولى قلت وقد روى أحمد وأبو داود والنسائي وابن خزيمة وغيرهم من حديث أبي سعيد الخدري صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة العقيقة فلم يخرج حتى مضى نحو من شطر الليل فقال إن الناس قد صلبوا وأخذوا مضاجعهم وانكم لن تزالوا في صلاة ما انتظرت الصلاة ولولا

العلم وكذا نقل القاضي عياض الاتفاق على أن المأمومين يصلون إلى ستره لكن اختلفوا هل سترتهم ستره الإمام أو سترتهم الإمام بنفسه انتهى إذا تقرر الاجماع على أن الإمام أو سترته ستره للمؤمنين وتقرر بالأحاديث المتقدمة أن الحمار ونحوه انما يقطع مع عدم اتخاذ السترة تبين بذلك عدم صلاحية حديث ابن عباس للاحتجاج به على أن الحمار لا يقطع الصلاة لعدم تنهيه لحل النزاع وهو القاطع مع عدم السترة ولو سلم تناوله لكان المتعين الجمع عما تقدم

• (أواب صلاة التطوع) •

• (باب سنن الصلاة الرتبة الموكدة) •

(عن عبد الله بن عمر قال حفظت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين قبل الظهر وركعتين بعد الظهر وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل العشاء كانت ساعة لا أدخل على النبي صلى الله عليه وسلم فيها أحدثني حفصة أنه كان إذا طلع الفجر وأذن المؤذن صلى ركعتين متفق عليه وعن عبد الله بن شقيق قال سألت عائشة عن صلاة النبي صلى الله عليه وسلم فقالت كان يصلي قبل الظهر ركعتين وبعد الظهر ركعتين وبعد المغرب ركعتين وبعد العشاء ركعتين وقبل الفجر ركعتين رواه الترمذي وصححه وأخرجه أحمد ومسلم وأبو داود وبعثناه لكن ذكرنا فيه قبل الظهر أربعاً قوله حفظت في لفظ البخاري حديث مع النبي صلى الله عليه وسلم قوله ركعتين في رواية للبخاري صحيحين مكمل ركعتين في جميع أطراف الحديث والمراد بهما الركعتان وقد ساقه البخاري في باب الركعتين قبل الظهر فهو اللفظ الذي ذكره المصنف هنا قوله ركعتين قبل الظهر في الحديث الآخر أربع قبل الظهر قال الداودي وقع في حديث ابن عمر أن قبل صلاة الظهر ركعتين وفي حديث عائشة أربعاً وهو محمول على أن كل واحد منهما ما وصف ما رأى قال ويحتمل أن ينسب ابن عمر ركعتين من الأربع قال الحافظ وهذا الاحتمال بعيد والاولى أن يحمل على حاليين فكان تارة يصلي ثنتين وتارة يصلي أربعاً وقبل هو محمول على أنه كان في المسجد يقتصر على ركعتين وفي بيته يصلي أربعاً ويحتمل أنه كان يصلي إذا كان في بيته ركعتين ثم يخرج إلى المسجد فيصلي ركعتين فرأى ابن عمر ما في المسجد دون ما في بيته واطلعت عائشة على الأمرين ويقوى الأول ما رواه أحمد وأبو داود من حديث عائشة أنه كان يصلي في بيته قبل الظهر أربعاً ثم يخرج قال أبو جعفر الطبري الأربع كانت في كثير من أحواله والركعتان قبلها قوله وركعتين بعد المغرب زاد البخاري في بيته وفي لفظ له فأما المغرب والعشاء ففي بيته وقد استدل بذلك على أن فعل

ضعف الضعيف وسهم السقيم وحاجة ذي الحاجة لا خرج هذه الصلاة إلى شطر الليل وفي حديث ابن عباس لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يصلوا هذا الصلاة هكذا وللترمذي وصححه من حديث أبي هريرة لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يؤخروا العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه فعل ههنا من وجد قوة على تأخيرها ولم يغلبه النوم ولم يشق على أحد من المأمومين فالتأخير

في حقه أفضل وقد قرر التوروي ذلك في شرح مسلم وهو اختيار كثير من أهل الحديث من الشافعية وغيرهم ونقل ابن المنذر عن الليث وأصحق أن المسند تأخير العشاء إلى قبل الثلث وقال الطحاوي إلى الثالث وبه قال مالك وأحمد وأكثرا الصحابة والتابعين والمختار من حيث الدليل ٢٦٠ فضيلة لآخر ومن حيث النظر المعجل والله أعلم (قال أبو موسى)

النوافل الليلية في البيوت أفضل من المسجد بخلاف رواتب النهار وحكى ذلك عن مالك والثوري قال الحافظ وفي الاستدلال به ذلك نظر والظاهر أن ذلك لم يقع عن هذين إنما كان صلى الله عليه وسلم يتشاغل بالناس في النهار غالباً وبالليل يكون في بيته غالباً وروى عن ابن أبي ليلى أنه لا تجزئ صلاة المغرب في المسجد واستدل بحديث محمود بن لبيد مرفوعاً أن الركعتين بعد المغرب من صلاة البيوت وحكى ذلك لأحمد فاستحسنه قوله وركعتين بعد العشاء زاد البخاري في بيته وقد تقدم الكلام في ذلك قوله وركعتين قبل الغداة إلى آخره فيه أنه إنما أخذ عن قصة وقت إتيان الركعتين لأصل المشرعية كذا قال الحافظ والحديثان يدلان على مشروعية ما أشقلا عليه من النوافل وإنما مؤقتة واستحباب المواظبة عليهم أو في ذلك ذهب الجمهور وقد روى عن مالك ما يضاف ذلك وذهب الجمهور أيضاً إلى أنه لا وجوب شيء من رواتب الفرائض وروى عن الحسن البصري القول بوجوب ركعتي الفجر (وعن أم حبيبة بنت أبي سفيان عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى في يوم وإليه ثنتي عشرة سجدة سوى المكتوبة في البيت في الجنة رواه الجماعة إلا البخاري ولعل الترمذي من صلى في يوم وإليه ثنتي عشرة ركعة في البيت في الجنة أربعا قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل صلاة الفجر والنسائي حديث أم حبيبة كالترمذي لكن قال وركعتين قبل العصر ولم يذكر ركعتين بعد العشاء الحديث قال الترمذي بعد أن ساقه بهذا التفسير حسن صحيح وقد فسره أيضاً ابن حبان وقد ساقه بهذا التفسير الترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث عائشة وفي الباب عن أبي هريرة عند النسائي وابن ماجه بلانظ قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من صلى في يوم ثنتي عشرة ركعة في بيته في الجنة ركعتين قبل الفجر وركعتين قبل الظهر وركعتين بعد الظهر وركعتين أظنه قال قبل العصر وركعتين بعد المغرب أظنه قال وركعتين بعد العشاء الآخرة وفي إسناد محمد بن سليمان الأصميهاني وهو ضعيف وعن أبي موسى عن أحمد وأبي زر والطيبراني في الأوسط بنحو حديث أم حبيبة بدون التفسير وأحاديث الباب تدل على تأكيد صلاة هذه الاثنتي عشرة ركعة وهي من السنن التابعة للفرائض وقد اختلف في حديث أم حبيبة كما ذكر المصنف فالترمذي أثبت ركعتين بعد العشاء ولم يثبت ركعتين قبل العصر والنسائي عكس ذلك وحديث عائشة فيه اثبات الركعتين بعد العشاء دون الركعتين قبل العصر وحديث أبي هريرة فيه اثبات ركعتين قبل العصر وركعتين بعد العشاء والله أعلم لم يثبت قبل الظهر الأربعين والمتعين المصير إلى مشروعية جميع

الاشهرى رضى الله عنه (فرجهنا) حال كوثنا (فرجى) جمع فرحان على غير قياس أو تأييد أفرح ولابن عساكر فرحا على المصدر وفي أخرى وفرحنا (بما معنا) أى بالذى سمعناه (من رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى من اختصاصنا بهذه العبادة التي هي نعمة عظيمة مستلزمة للمثوبة الحسن في مع ما انضم لذلك من صلاحاتهم بما خلف نبيهم صلى الله عليه وآله وسلم ورواه هذا الحديث ما بين كوفي ومديني وفيه التصديق والنعنة والقول وأخرجه مسلم في الصلاة وأبو داود والنسائي من حديث أبي سعيد وكذا ابن ماجه (عن عائشة رضى الله عنها حديثاً عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالعشاء وناداه عمر بن الخطاب الصلاة فام النساء والصبيان قد تقدم) قريبا (وفي هذا زيادة قالت) عائشة (وكانوا يصلون العشاء فيما بين أن يغيب الشفق) أى الأحمر المنصرف إليه الأحمر وعند أبي حنيفة البياض دون الحرة والاول أربع (إلى ثلث الليل الاول) ورواه هذا الحديث سبعة وفيه رواية

تابعي من تابعي عن صحابة والتحديث والخبر والقول وفي هذا بيان الوقت المختار لصلاة العشاء لم يشهر به السياق من المواظبة على ذلك وقد ورد بصيغة الأمر في هذا الحديث عند النسائي عن الزهري وأظنه ثم قال صلوا فإما بين أن يغيب الشفق إلى ثلث الليل وأما بين هذا وبين قوله في حديث أنس أنه أخر الصلاة إلى نصف الليل معارضة لأن حديث

فأشبهه بمحول على الاغلب من عبادته صلى الله عليه وآله وسلم قال ابن شهاب وزكريا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال وما كان لكم أن تنزروا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للصلاة وذلك حين صاح عليه همرو تنزروا بفتح التاء وسكون الون وضم الزاي أى تطوعوا عليه وروى بضم الاول بعده موحدة ثم راء مكسورة ٢٦١ ثم زاي أى تخرجوا (وفي رواية عن ابن

عباس رضى الله عنهم ما قال نخرج رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم كأنى أنظر إليه الآن) حال كونه (يقطع رأسه ماء) أى

ما رأسه وحال كونه (واضع يده على رأسه) وكان عليه السلام

قد اغتسل قبل أن يخرج (فقال

لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يصلوها هكذا) أى في هذا الوقت

(وحكى ابن عباس وضع النبي

صلى الله عليه وآله (وسلم يده

على رأسه قال فبدد) أى فرق

(أصابه شيا من يده ثم وضع

أطراف أصابعه على قرن الرأس)

أى جانبه (ثم ضمها) أى أصابعه

ولم يمس بها قال عياض وهو

الصواب فإنه يصف عصر الماء

من الشعر باليد (يمرها كذلك

على الرأس حتى مست ابهامه

طرف الاذن مما يلي الوجه على

الصدغ) بضم الصاد (وتاحية

اللحمة لا يقصر) من التقصير أى

لا يعلق ولا يصلي لا يعصر بالعين

المهمل قال الحافظ ابن حجر

والاول هو الصواب (ولا يسطش)

بضم الطاء أى لا يستعمل (الا

كذلك) وقال لولا أن أشق على

أمتي لأمرتهم أن يصلوها هكذا

أى في هذا الوقت ورواه الخمسة

ما بين مروزي ويما في ومكي ومدي

ما اشقت عليه هذه الاحاديث وهو وان كان أربع عشرة ركعة والاحاديث مصرحة بان الثواب يحصل باثني عشرة ركعة ولكنه لا يعلم الايمان بالعدد الذي نص عليه صلى الله عليه وسلم في الاوقات التي جاء التفسير بها الا بقوله أربع عشرة ركعة لما ذكرنا من الاختلاف

(باب فضل الاربع قبل الظهر وبعدها وقبل العصر وبعده العشاء)

(عن أم حبيبة قالت سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول من صلى أربع ركعات قبل

الظهر وأربعاً بعده أحرمه الله على النار رواه الخمسة وصححه الترمذي) الحديث من

رواية مكحول عن عنبسة بن أبي سفيان عن أم حبيبة وقد قال أبو زرعة وهشام بن عمار

وأبو عبد الرحمن النسائي ان مكحولاً لم يسمع من عنبسة بن أبي سفيان كذا قال المذري

وقد أعلم ابن القطان وأبو بكره أبو الوليد الطيالسي وأما الترمذي فصحه كما قال المصنف

ليكن من طريق أبي عبد الرحمن القاسم بن عبد الرحمن صاحب أبي امامة قال المذري

والقاسم هذا اختلف فيه فمنهم من يضعف روايته ومنهم من يؤثقه انتهى وقد روى

عن ابن حبان انه صححه ورواه الترمذي أيضاً عن محمد بن عبد الله الشعبي عن عنبسة بن

أبي سفيان عن أم حبيبة وقال حسن غريب وهذه متابعة لمكحول والشعبي المذكور

وثقه دحيم والمفضل بن عثمان العلاقي والنسائي وابن حبان قوله أحرمه الله على النار في

رواية لم تحسم النار وفي رواية حرم على النار وفي أخرى حرم الله له على النار وقد اختلف

في معنى ذلك هل المراد انه لا يدخل النار أصلاً وأنه وان قدر عليه دخوله لا تأكله النار

أمرانه يحرم على النار ان تستوعب أجزاءه وان مست بعضه كافي بعض طرق الحديث عند

النسائي بل ينطق قس وجهه النار أبداً وهو موافق لقوله في الحديث الصحيح وحرم على

النار أن تأكل مواضع السجود فيكون قد أطلق السكل وأريد البعض مجازاً والجل على

الحقيقة أولى وان الله تعالى يحرم جميعه على النار وفضل الله تعالى أوسع ورحمته أعم

والحديث يدل على تأكد استحباب أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعده وكفى بهذا

الترغيب بأداء ذلك وظاهر قوله من صلى ان التحريم على النار يحصل لجملة واحدة

ولكنه قد أخرجه الترمذي وأبو داود وغيرهما باللفظ من حافظ فلا يحرم على النار الا

الحافظ (وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال رحم الله امرأً صلى قبل العصر

أربعاً رواه أحمد وأبو داود والترمذي) الحديث حسنه الترمذي وصححه ابن حبان وابن

خزيمة وفي اسناده محمد بن مهران وفيه مقال ولكنه قد وثقه ابن حبان وابن عدي وفي

الباب عن علي رضى الله عنه عند أهل السنن باللفظ كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي قبل

وفيه الحديث والاختبار والقول وأحرمه مسلم في الصلاة وأبو داود في الطهارة (وروى أنس هذا الحديث فقال فيه كافي

أنظر الى ويص خاتمه صلى الله عليه وآله وسلم أى بركة ولعانه (ليلا تذا) أى ليلة آخر العشاء والنون عوض عن المضاف

باليه وفيه ان وقت صلاة العشاء الى نصف الليل اختياراً أو ما وقت الجواز فيقتد الى وقت طلوع الفجر الحديث فتادة عند مسلم

ليس في النوم تفريط انما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يحى وقت الصلاة الاخرة وقال الاصطخري اذا ذهب نصف الليل صارت قضاء قال ودليل الجهور حديث أبي قتادة المذكور قلت وعموم حديث أبي قتادة مخصوص بالاجماع في الصبح وعلى قول الشافعي الجديد في المغرب ٢٦٢ فلا يصح أن يقول انه مخصوص بالحديث المذكور وغيره من الاحاديث

في العشاء (عن أبي موسى) الاشعري (رضي الله عنه) ان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) قال من صلى البردين يقع الباء وسكون الراء ثمانية برد والمراد صلاة الفجر والعصر ويدل على ذلك قوله في حديث جابر صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبهم ازاد في رواية لم يعنى العصر والفجر قال الخطابي سمعنا بذلك لانهم ما يصيبان في بردى النهار وهما طرفاه حين يطيب الهواء ونذهب سورة الحر (دخل الجنة) ببر بالماء عن المصارع لم يعلم أن الموعود به جنزلة الا في الحق الوقوع وامتازت الفجر والعصر بذلك لزيادة شرفهما وترغيبا في المحافظة عليهما الشهود الملائكة فيح ما وصفه يوم للقب ليس بحجة (عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه) ان زيدا بن ثابت الانصاري رضي الله عنه (حدثه) أي انسا (انهم) أي زيدا وأصحابه (تسحروا) أي أكلوا السحور وهو ما يؤكل في السحرا ما بالضم فهو اسم لنفس الشعل (مع النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم) قاموا الى الصلاة أي صلاة الصبح قال أنس (قلت) لزيد (كم كان يتنهما) أي بين السحور

العصر أربع ركعات ينصل بينهما بالتسليم وزاد الترمذي والنسائي وابن ماجه على الملائكة المقربين ومن تبعهم من المسلمين والمؤمنين وله حديث آخر عنه عند الطبراني في الاوسط وعن عبد الله بن عمرو بن العاص عند الطبراني في الكبير والايوسط هو فوعا، لفظ من صلى أربع ركعات قبل العصر لم تسمه النار وعن أبي هريرة عند أبي نعيم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى أربع ركعات قبل العصر غفر الله له وهو من رواية الحسن عن أبي هريرة ولم يسمع منه وعن أم حبيبة عند أبي يعلى بلفظ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حافظ على أربع ركعات قبل العصر بنى الله له بيتا في الجنة وفي اسناده محمد بن سعيد المؤذن قال العراقي لا أدري من هو وعن أم سلمة عند الطبراني في الكبير عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى أربع ركعات قبل العصر حرم الله بدنه على النار والاحاديث المذكورة تدل على استحباب أربع ركعات قبل العصر والدعاء منه صلى الله عليه وسلم بالرجعة لمن فعل ذلك والتصریح بتحریم بدنه على النار بما يتنافس فيه المتنافسون (وعن عائشة قالت ما صلى النبي صلى الله عليه وسلم العشاء قط فدخل على الاصل أربع ركعات اوست ركعات رواه أحمد وأبو داود) الحديث رجال اسناده ثقات ومقاتل بن بشير الجهلي قد وثقه ابن حبان وقد أخرجه أيضا النسائي وقد أخرج البخاري وأبو داود والنسائي من حديث ابن عباس قال بت في بيت خاتني جميعا الحديث وفيه فصل في قيام الليل والطبراني في الكبير من حديث ابن عباس يرفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من صلى أربع ركعات خلف العشاء الاخرة قرأ في الركعتين الاولتين قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد وفي الركعتين الاخرتين قل لا اله الا الله وتبارك الذي بيده الملك كتب له كاربعة ركعات من ليلة القدر وفي اسناده ابو فروة يزيد بن سنان الرازي ضعفه الجهور وقال أبو حاتم محله الصدق وقال البخاري مقارب الحديث وروى محمد بن نصير من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لم صلى العشاء الاخرة ثم صلى أربع ركعات حتى لم يبق في المسجد غيري وغيره وفيه المنهال بن عمرو وقد اختلف فيه وروى الطبراني في الكبير عن ابن عمر مرفوعا من صلى العشاء الاخرة في جماعة وصلى أربع ركعات قبل أن يخرج من المسجد كان كعدل ليلة القدر قال العراقي ولم يصح وأكثرا لاهاديث ان ذلك كان في البيت ولم يرد التقييد بالمسجد الا في حديث ابن عباس وحديث ابن عمر المذكورين فاما حديث ابن عمر فقد تقدم ما قاله العراقي فيه وأما حديث ابن عباس ففي اسناده من تقدم قال العراقي وعلى تقدير ثبوته فيكون قد وقع

والقيام الى الصلاة (قال) زيد (قدر) قراءة (خمين أو ستين يعني ايه) استدله البخاري على ان أول وقت ذلك الصبح طلوع الفجر لانه الوقت الذي يحرم فيه الطعام والشراب والمدة التي بين الفراع من السحور والدخول في الصلاة وهي قبة خمسين آية أو نحوها قدر ثلث خمس ساعة ولعلها قد اذاعتها فاشعر بذلك بان أول وقت الصبح أول ما يطلع النجور وفيه

في الفخ لم يقع لتسمية الرجال

البحر من غير تأخير فان في حديث زيد بن ثابت ومهل بن سعد ما يشعر بتأخير يسير لانه هـ الاها قبل أن يطلع الفجر والله سبحانه أعلم ورواة هذا الحديث الخمسة مديون وفيه رواية الاخ عن أخيه والتحديث والعنينة والسماع (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال شهد عندي رجال) عدول (مرضيون) لاشك في صدقهم ودينهم قال في الفتح لم يقع لنا تسمية الرجال

المريضين (وأرضاهم عندى عمر) بن الخطاب رضى الله عنه (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى) انتهى فقهرهم (عن الصلاة) التي لا سبب لها (بعد صلاة) (الصبح) وانتهى متعلق بإداء الصلاة لا بالوقت فتعين التقدير بالصلاة في الموضعين نعم يتعلق أيضا بمن لم يصل من الطلوع ٢٦٤ الى الارتفاع كرمح ومن الاستواء الى الزوال ومن الارتفاع حتى تغرب انتهى

صلى الله عليه وسلم انه قال أفضل الصلاة بعد الفريضة الصلاة في خوف الليل وبالاختلاف في وجوبه كما سيأتي وقد وقع الاختلاف أيضا في وجوب ركعتي الفجر فذهب الى الوجوب الحسن البصري حكى ذلك عنه ابن أبي شيبة في المصنف وحكى صاحب البيان والرافعي وجه البعض الشافعية ان الوتر ركعتي الفجر سواء في الفضيلة (وعن

أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تدعوا ركعتي الفجر ولو طردتكم الخيل رواه أحمد وأبو داود) الحديث في اسناده عبد الرحمن بن اسحق المدني ويقال فيه عباد بن اسحق أخرجه مسلم واستشهد به البخاري ووثقه يحيى بن معين وقال أبو حاتم الرازي لا يحتج به وهو حسن الحديث وليس بثبت ولا قوي وقال يحيى بن سعيد القطان سألت عنه بالمدينة فلم يحمدوه وقال بعضهم انهم يحمدونه في مذهبه فإنه كان قد ربا فنقوه من المدينة فاماروا به فلا بأس وقال البخاري مقاب الحديث وقال العراقي ان هذا حديث صالح والحديث يقتضي وجوب ركعتي الفجر لان النبي عن تركهما حقيقة في التحريم وما كان تركه حراما كان فعله واجبا ولا سيما مع تعقيب ذلك بقوله ولو طردتكم الخيل فان النبي عن الترك في مثل هذه الحالة الشديدة التي يباح لاجلها كثير من الواجبات من الأدلة الدالة على ما ذهب اليه الحسن من الوجوب فلا بد للجمهور من قرينة صارفة عن المعنى الحقيقي للنهي بعد تسليم صلاحية الحديث للاحتجاج وأما الاعتذار عنه بحديث هل علي غيرها قال لا الآن تطوع فسيأتي الجواب عنه (وعن ابن

عمر قال رمقت رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا فكان يقرأ في الركعتين قبل الفجر قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد رواه النسائي) الحديث أخرجه أيضا مسلم وفي الباب عن ابن مسعود عند الترمذي وعن أبي هريرة عند مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه وعن أنس عند البزار ورجال اسناده ثقات وعن عائشة عند ابن ماجه وعن عبد الله بن جعفر عند الطبراني في الاوسط وعن جابر عند ابن حبان في صحيحه قوله رمقت في رواية للنسائي رمقت النبي صلى الله عليه وسلم عشرين مرة وفي رواية ابن أبي شيبة في المصنف سمعت النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من عشرين مرة وفي رواية ابن عدي في الكامل رمقت النبي صلى الله عليه وآله وسلم خمسة وعشرين صباحا وجميع هذه الروايات مشعرة بأنه صلى الله عليه وسلم كان يحضر بقراعتهم والحديث يدل على استحباب قراءة سورة الاخلاص في ركعتي الفجر قال العراقي وعن روى عنه ذلك من الصحابة عبد الله بن مسعود ومن التابعين سعيد بن جبيرة ومحمد بن سيرين وعبد الرحمن بن يزيد التميمي وسويد بن غفلة وغنيم بن قيس ومن الائمة الشافعي وقال مالك أما أنا فلا أزيد

عن الصلاة فيها في صحيح مسلم لكن ليس فيه ذكر الرمح وأشار الرافعي الى ذلك بقوله ربما انقسم الوقت الواحد الى متعلق بالفعل والى متعلق بالزمان قال ابن دقيق العيد هذا الحديث معمول به عند فقهاء الامصار وخالفه بعض المتقدمين وبعض الظاهرية من بعض الوجوه (حق تشرق الشمس و) تكبره الصلاة أيضا (بعد صلاة) العصر (حتى تغرب) الشمس فلو أحرم بها لا سبب له كالتأقلة المطلقة لم تنهك كصوم يوم العيد بخلاف حاله سبب كفر حتى أدق فالتين فلا كراهة فيه ما لانه صلى الله عليه وآله وسلم صلى بعد العصر سنة الظهر التي قاتته رواه الشيخان فالسنة الحاضرة والقريضة القائنة أولى وكذا صلاة جنازة وكسوف ونجدة مسجد وسجدة شكر وتلاوة ومنع أبو حنيفة رحمه الله مطلقا الا عصر يومه والمذنب مرة أيضا والحديث وارد عليه وقال مالك تحرم النوافل درن الفرائض ووافقه أحمد لكنه استثنى ركعتي الطواف قال في القحح حكى عن طائفة من السلف الاناحة مطلقا وان أحاديث التهم منسوخة وبه

قال ١٠ وغيره من أهل الظاهر وبذلك جزم ابن حزم وصح عن أبي بكر وكعب بن عجرة المتع من صلاة الفرائض على في هذه الاوقات وما ادعاه ابن حزم وغيره من النسخ مستنده الى حديث من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فليصل لها أخرى فدل على اباحة الصلاة في الاوقات المنهية انتهى وقال غيره ادعاء التخصيص أولى من ادعاء النسخ فيجعل

النهي على ما لا سبب له وتخص منه ما سبب جميعا بين الأدلة وزوايا هذا الحديث خمسة وفيه تابعي عن تابعي عن صاحب الحديث والعنفنة والقول وأخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقرأوا أي لا تقصدا ولا تصلا تكمل طلوع الشمس ٢٦٥ ولا غروبها) خرج بالقصد عدمه فلا يستيقظ

من نومه أو ذكر ما ليس به فليس بقاصد قبل هذا الحديث مقصر للسابق أي لا تكرر الصلاة بعد الصلاتين إلا لمن قصد بها طلوع الشمس وغروبها إلى ذلك جفع بعض علماء الظاهر وقواه ابن المنذر واحتج له فدل على أن الكراهة مختصة بمن قصد الصلاة في ذلك الوقت دون من وقع له ذلك اتفاقا ومنهم من جعله نهيا مستقلا ذكره الصلاة في تلك الأوقات سواء قصد لها أم لا وهو قول الأكثر وقيل إن قوما كانوا يتحرون طلوع الشمس وغروبها فيصعدون لها عبادة من دون الله فنهى صلى الله عليه وآله وسلم أن يتشبه بهم وفي هذا الحديث رواية لابن عن الأب والتحديث والعنفنة والاختبار والقول وأخرجه البخاري في صحيحه بليس لعنه الله تعالى ومسلم والنسائي كلاهما مقطعا في الصلاة (قال ابن عمر وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا طلع حاجب الشمس أي طرفها الأعلى من قرصها سمي به لانه أول ما يبدو منها فيصير كحاجب الإنسان ولا يصلي حاجبا الشمس قال الجوهري حواجب الشمس نواحيها (فاخر الصلاة) أي

على أم القرآن في كل ركعة وروى عن الأصم وابن علية أنه لا يقرأ فيها أصلا وهو مخالف للاحاديث الصحيحة واحتج بحديث عائشة التي وسبأني أنه مجرد شك منها فلا يصح الاحتجاج به وفي الحديث أيضا استحباب تخفيف ركعتي الفجر وسبأني ذكرها لكم في ذلك (ومن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخفف الركعتين المتينتين قبل صلاة الصبح حتى اني لا أقول هل قرأ فيهما ما بام القرآن متفق عليه) وفي الباب عن ابن عباس عند الجماعة بلفظ فصلي ركعتين خفيفتين وله حديث آخر عند مسلم وأبي داود والنسائي قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في ركعتي الفجر يقولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا والتي في آل عمران تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم وفي رواية مسلم وفي الأثر قبا مناب الله واشهد بأنا مسلمون وعن حفصة عند الجماعة الأبا داود بلفظ ركعتين خفيفتين وعن الفضل بن عباس عند أبي داود بلفظ فصلي ركعتين خفيفتين وعن أسامة بن عمر عند الطبراني بلفظ فصلي ركعتين خفيفتين الحديث وما ذكر في الباب معه يدل على مشروعية التخفيف وقد ذهب إلى ذلك الجمهور وخالف في ذلك الحنفية فذهب إلى استحباب إطالة القراءة وهو مخالف لأمر الله والادلة واستدلوا بالأحاديث الواردة في الترغيب في تطويل الصلاة نحو قوله صلى الله عليه وآله وسلم أفضل الصلاة طول القنوت ونحو أن طول صلاة الرجل مثنة من فقهه وهو من ترجيح العام على الخاص وبهذا الحديث فسك مالك وقال بالاقصار على قراءة فاتحة الكتاب في هاتين الركعتين وليس فيه إلا أن عائشة شككت هل كان يقرأ بالفاتحة أم لا أشد تخفيفه لهما وهذا لا يصلح التمسك به لرد الأحاديث الصحيحة الواردة من طرق متعددة كما تقدم وقد أخرج ابن ماجه عن عائشة نفسها أنها قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي ركعتي الفجر فكان يقول نم السورتان هما يقرأ بهما في ركعتي الفجر قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد ولا ملازمة بين مطلق التخفيف والاقصار على الفاتحة لانه من الأمور النسبية وقد اختلف في الحكم في التخفيف لهما ما قيل ليعاد إلى صلاة الفجر في أول الوقت وبه جزم الفرطبي وقبل ليستفتح صلاة النهار ركعتين خفيفتين كما يمنع في صلاة الليل ليدخل في الفرض أو ما يشابهه بنشاط واستعداد تام ذكره الحافظ في الفتح والعراقي في شرح الترمذي (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا صلى أحدكم ركعتين قبل صلاة الصبح فليضطجع على جنبه الأيمن رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا صلى ركعتي الفجر اضطجع على شقه الأيمن وفي رواية كان إذا صلى ركعتي

٣٤ قيل في التي لا سبب لها (حتى) إلى أن ترتفع الشمس (واذا غاب حاجب الشمس فاخر الصلاة) التي لا سبب لها (حتى تغيب) زاد البخاري في بدء الخلق من طريق عبد الله فأنها تطلع بين قرني شيطان ولمسلم من حديث عمرو بن عبسة وحينئذ يصعد لها الكفيل وفيه إشارة إلى علة النهي عن الصلاة في الوقتين المذكورين فالنهي حينئذ لترك مشابهة الكفار

وقد اعتبر ذلك الشرع في أشياء كثيرة واستدل به على أنه لا بأس بالصلاة عند الاستواء وهو قول مالك وروى ابن أبي شيبة أن مسروقاً كان يصلي نصف النهار فتقبل له أن أبواب جهنم تفتح نصف النهار فقال الصلاة أحق ما يستعبد به من جهنم حين تفتح أبوابها ومنعه الشافعي وأبو حنيفة ٢٦٦ وأحمد حديث عقبة بن عامر عندهم سلم وحين يقوم قائم الظهيرة ولفظ رواية

البيهقي حين تستوي الشمس على رأسك كرحم فاذا زالت فصل وقد استثنى الشافعي ومن وافقه من ذلك يوم الجمعة لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يذهب الناس إلى التكبير يوم الجمعة ورغب الناس في الصلاة إلى خروج الإمام وهو لا يخرج إلا بعد الزوال وحديث أبي قتادة أنه صلى الله عليه وآله وسلم كره الصلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة لكن في سنده انقطاع وذكره البيهقي شواهد ضعيفة إذا ضمت قوى الخبر (حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيعتين ولبستين) بكسر الباء واللام لأن المراد الهيئة للمرة (تقدم وزاد في هذه الرواية وعن صلاتين نهى عن الصلاة بعد صلاة (الفجر حتى تطلع الشمس وبعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس) أي الاسباب كما مر وفي الحديث النهي عن الصلاة عند هذين الوقتين وهو مجمع عليه في الجملة واقتصر فيه على ساقط الطلوع والغروب وفي غير أن النهي مستمر بعد الطلوع حتى ترتفع وإن انتهى يتوجه قبل الغروب من حين اصفرار الشمس وتفسيرها ورواية هذا الحديث

الفجر فإن كنت مسبقاً فخذني والاضطجع متفق عليه) الحديث الأول رجاله رجال الصحيح وقد أخرجه أيضاً ابن ماجه والحديث الثاني أخرجه الجماعة كله وفي الباب عن عبد الله بن عمرو بن العاص عند أحمد والطبراني بإسناد صحيح أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا صلى ركعتي الفجر اضطجع على شقه الأيمن وفي إسناد صحيح بن عبد الله المعافري وهو مختلف فيه وفي إسناد أحمد أيضاً ابن لهيعة وفيه مقال مشهور عن ابن عباس عند البيهقي فهو حديث عبد الله بن عمرو وفيه انقطاع واختلاف على ابن عباس وعن أبي بكره عند أبي داود بإسناد صحيح مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة الصحيح فكان لا يمر برجل إلا ناداه بالصلاة أو حركه بركعة له أدخله أبو داود والبيهقي في باب الاضطجاع بعد ركعتي الفجر والاحاديث المذكورة تدل على مشروعية الاضطجاع بعد صلاة ركعتي الفجر إلى أن يؤذن بالصلاة كافي صحيح البخاري من حديث عائشة وقد اختلف في حكم هذا الاضطجاع على ستة أقوال الأول أنه مشروع على سبيل الاستصحاب قال العراقي فمن كان يفعل ذلك أو يفق به من الصحابة أبو موسى الأشعري ورافع بن خديج وأنس بن مالك وأبو هريرة واختلف فيه على ابن عمر فروى عنه فعمل ذلك كما ذكره ابن أبي شيبة في مصنفه وروى عنه أنكاره كما سيأتي ومن قال به من التابعين ابن سيرين وعروة وبقيّة الفقهاء السبعة كما حكاه عبد الرحمن بن زيد في كتاب السبعة وهم سعيد بن المسيب والقاسم بن محمد بن أبي بكر وعروة بن الزبير وأبو بكر بن عبد الرحمن وخارجة بن زيد بن ثابت وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وسليمان بن يسار قال ابن حزم وروينا من طريق يحيى بن سعيد القطان عن عفان بن قتياب هو ابن عثمان أنه حدثه قال كان الرجل يحمي وعمر بن الخطاب يصلي بالناس فيصلي ركعتين في مؤخر المسجد ويضع جنبه في الأرض ويدخل معه في الصلاة ومن قال باستصحاب ذلك من الأئمة الشافعي وأصحابه القول الثاني أن الاضطجاع بعدهما واجب مفترض لا بد من الاتيان به وهو قول أبي محمد بن حزم واستدل بحديث أبي هريرة المذكور ووجه الأولون على الاستصحاب لقول عائشة فإن كنت مسبقاً فخذني والاضطجع وظاهره أنه كان لا يضطجع مع استيقاظها فكان ذلك قرينة تصرف الأمر إلى الندب وفيه أن تركه صلى الله عليه وآله وسلم لما أمر به أمر إحصاء بالامة لا يعارض ذلك الأمر الخاص ولا يصرفه عن حقيقة تركه كما تقر في الأصول القول الثالث أن ذلك مكروه وبهذه ومن قال به من الصحابة ابن مسعود وابن عمر على اختلاف عنه فروى ابن أبي شيبة في المصنف من رواية إبراهيم قال قال ابن مسعود ما بال الرجل إذا صلى الركعتين تمكث كما تمكث الدابة أو الحمار إذا سلم فدفد فصل وروى ابن أبي شيبة أيضاً من رواية مجاهد

الستة ما بين كوفي ومدني وفيه التحديث والنعنة وأخرجه البخاري أيضاً في البيوع واللباس ومسلم في البيوع قال وكذا النسائي وأخرجه ابن ماجه مقطوعاً في الصلاة والتجارات (عن معاوية) بن أبي سفيان (قال أنكم تعلمون صلاة لقد صعبها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فإني أياها يصلي) أي الصلاة وفي رواية يصليها أي الركعتين (ولقد نهى عنها) أي

عن الصلاة وفي رواية عنهما (يعني الركعتين بعد) صلاة (العصر) نفي معاوية مفارضا بثبات غيره أنه كان يصليهما بعد صلاة
العصر والمثبت مقدم على النافي نعم ليس في رواية الاثبات معارضة لاحاديث النهي لان رواية الاثبات لها سبب فالحق بها
ما له سبب وبقي ما عد ذلك على عمومها واستثنى الشافعية من كراهة الصلاة ٢٦٧ في هذه الاوقات مكة فلا تكره الصلاة فيها

في شيء منها لا ركعتا الطواف ولا
غيرهما الحديث جابر مر فوعا يافى
بعد منافع لا تغنوا أحدا طاف
بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء
من الليل والنهار رواه أبو داود
 وغيره قال ابن حزم واسلام
 جابر متأخر جدا وانما أسلم يوم
 الفتح وهذا بلا شك بعد نفيه صلى
 الله عليه وآله وسلم عن الصلاة
 في الاوقات فوجب استثناء
 ذلك من النهي (عن عائشة
 رضي الله عنها قالت) والله الذي
 ذهب به (أى توفاه نعتي رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم
 ماتركهما) من الوقت الذي
 شغل فيه عنهما بعد الظهر (حتى
 اتى الله) عز وجل (ومالتى الله
 تعالى حتى ثقل عن الصلاة وكان
 يصلى كثيرا من صلاته) حال كونه
 (قاعدته) عائشة بقولها
 ماتركهما (الركعتين بعد) صلاة
 (العصر) وكان النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم يصليهما ولا
 يصليهما في المسجد مخافة ان
 يشغل على أمته وكان يجب
 ما يخفف عنهم) فهدمت عائشة من
 مواظبة النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم على الركعتين بعد العصر ان
 نفيه عن ذلك يختص بمن قصد
 الصلاة عند غروب الشمس

قال صحت ابن عمر في السفر والحضر فأرأيت أنه اضطلع بعد ركعة في الغجر وروى سعيد بن
 المسيب عنه أنه رأى رجلا يضطلع بعد الركعتين فقال احصبوه وروى أبو مجلز عنه أنه
 قال ان ذلك من تلعب الشيطان وفي رواية زيد العمى عن أبي الصديق الناجي عنه أنه
 قال انما جامعة ذكر ذلك جيعه ابن أبي شيبه وعن كرم ذلك من التابعين الاسود بن يزيد
 وابراهيم الغزي وقال هي ضبعة الشيطان وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير ومن الائمة
 مالك وحكام القاضي عياض عن جمهور العلماء القول الرابع أنه خلاف الاول روى
 ابن أبي شيبه عن الحسن أنه كان لا يجبه الاضطلاع بعد ركعة في الغجر القول الخامس
 التفرقة بين من يقوم بالليل فيستحب له ذلك للاستراحة وبين غيره فلا يشرع له واختاره
 ابن العربي وقال لا يضطلع بعد ركعة في الغجر لا تنتظر الصلاة الا أن يكون قام الليل
 فيضطلع استجماما للصلاة الصبح فلا بأس ويشهد لهذا ما رواه الطبراني وعبد الرزاق عن
 عائشة انها كانت تقول ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يضطلع لسنة ولكنه كان
 يدأب ليلته فيستريح وهذا لا تقوم به حجة أما أولا فلا في اسناده واولا يسم كما قال
 الحافظ في الفتح واما ثانيا فلا في ذلك منها ظن وتخمين وليس بحجة وقد روت أنه كان
 يفعلها واجبة في فعله وقد ثبت أمره به فتأصصك بذلك مشروعيته القول
 السادس ان الاضطلاع ليس مقصودا لذاته وانما المقصود الفصل بين ركعة في الغجر وبين
 الفريضة روى ذلك البيهقي عن الشافعي وفيه أن الفصل يحصل بالفعود والتحول
 والتحدث وليس يختص بالاضطلاع قال النووي واختار الاضطلاع لظاهر حديث
 أبي هريرة وقد أجاب من لم يشبه وعيسة الاضطلاع عن الاحاديث المذكورة بأجوبة
 منها ان حديث أبي هريرة من رواية عبد الواحد بن زياد عن الاعشى وقد تكلم فيه بسبب
 ذلك يحيى بن سعيد القطان وأبو داود الطيالسي قال يحيى بن سعيد ما رأيت به يطلب حديثنا
 بالبصرة ولا بالكوفة قط وكنت أجلس على باب يوم الجمعة بعد الصلاة اذا كره حديث
 اذا حش لا يعرف منه سرفا وقال عمرو بن علي العلاس سمعت أبا داود يقول حدثني عبد الواحد
 الى احاديث كان يرسلها الاعشى فوصلها يقول حدثنا الاعشى حدثنا جاهد في كذا وكذا
 انتهى وهذا من روايته عن الاعشى وقد رواه الاعشى بصيغة العنونة وهو مدلس
 وقال عثمان بن سعيد الدارمي سألت يحيى بن معين عن عبد الواحد بن زياد فقال ليس
 بشيء والجواب عن هذا الجواب أن عبد الواحد بن زياد قد اخرج به الائمة السنة وثقة
 أحمد بن حنبل وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي وابن حبان وقد روى عن ابن معين ما يعارض
 قوله السابق فيسه من طريق من روى عنه الضعيف وهو عثمان بن سعيد الدارمي
 المتقدم فروى عنه أنه قال أنه ثقة وروى معاوية بن صالح عن يحيى بن معين أنه صرح

لا اطلاقه فلهدا حال ما تقدم وكانت تثبت بعد العصر وكان ابن الزبير فهم من ذلك ما فهمته خاتمه عائشة ولقرمذي عن ابن
 عباس قال انما صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الركعتين بعد العصر لانه أتاه مال فشغله عن الركعتين بعد الظهر فصلاهما بعد
 العصر ثم لم يعد يصلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم على علم الراوى فإنه لم يطلع على ذلك والمثبت مقدم على النافي ورواه هذا الحديث الاربعة ما بين كوفي

ومكي وفيه القديت والسماع والقول (وعنها) أي من عائشة (رضي الله عنها قالت ركنتان) أي صلاتان لا تغتسرها بأربع ركعات (لم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدهما سر أو لا علانية ركنتان قبل صلاة الصبح وركعتان بعد صلاة العصر) لم ترد أنه كان يده إلى بعد العصر ٢٦٨ ركعتين من أول فرضهما مثلا إلى آخر عمره بل من الوقت الذي شغل فيه عنهما

قوله الله طلائع وزاد في القمح بل في حديث أم سلمة ما يدل على أنه لم يكن يفعله ما قبل الوقت الذي ذكرت أنه قضاها ما قبله انتهى (عن أبي قتادة رضي الله عنه قال سرت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليلة) مرجعه من خيبر كما جزم به بعضهم لما قدم مسلم من حديث أبي هريرة ونوزع فيه (فقال بعض القوم) قبل هو عمر وقال الحافظ ابن حجر لم أقف على تسمية هذا القائل (لوعرت شيئا يا رسول الله) أي نزلت بشيئا آخر الليل فاسترحنا (قال أخاف أن تناموا عن الصلاة) حتى يخرج وقتنا فمن يوقظنا (قال بلال) المؤذن فلهذا أنه يأتي على عادته في الاستعظام في مثل ذلك الوقت لأجل الأذان (انا أوقظكم فاضطجعوا) بصيغة الماضي (وأستد بلال ظهره إلى راحلته) التي يركبها (فغلبته عيناه) أي بلال (فنام فاستيقظ النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد طلع حاجب الشمس) أي حورها (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (يا بلال أين ما قلت) أي أين الوفاء بقولك أنا أوقظكم قال صلى الله عليه وآله وسلم ذلك لينبهه على اجتناب الدعوى والثقة

بان عبد الواحد من أثبت أصحاب الأعمش قال العراق وما روى عنه من أنه ليس بشقة فلهذا انتبه على ناقله بعبد الواحد بن زيد وكلاهما بصري ومع هذا فلم ينفر به عبد الواحد بن زيد ولا شيخه الأعمش فقد رواه ابن ماجه من رواية شعبة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه إلا أنه جعله من فعله لا من قوله ومن جعله الأجوبة التي أجاب بها المنافون للشرعية الاضطجاع أنه اختلف في حديث أبي هريرة المذكور هل من أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر من فعله كما تقدم وقد قال البيهقي ان كونه من فعله أولى أن يكون محفوظا والجواب عن هذا الجواب ان وروده من فعله صلى الله عليه وآله وسلم لا ينافي كونه ورد من قوله فيكون عند أبي هريرة حديثان حديث الأعمش وحديث ثبوت من فعله على أن الكل يثبت بثبوت أصل الشرعية فيردني النافين ومن الأجوبة التي ذكرها ابن حجر لم يجمع أباه هريرة يروي حديث الأعمش قال أكثر أبو هريرة على نفسه والجواب عن ذلك أن ابن حجر مثل هل تنكسر شيئا بما يؤول أبو هريرة فقال لا وإن أباه هريرة قال فماذا نبي ان كنت حفظت ونسوا وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم دعه بالحفظ ومن الأجوبة التي ذكرها ابن ماجه أن أحاديث الباب ليس فيها الأعمش بل فيها الأعمش بالجرى والاباحة على الاباحة عند مال الشوطائفة والجواب منع كون فعله لا يدل على الاباحة والسند ان قوله ما أتاكم الرسول فخذوه وقوله فاتبعوني يتناول الأفعال كما يتناول الأقوال وقد ذهب جمهور العلماء وأكابرهم إلى ان فعله يدل على النسخ وهذا على فرض انه لم يكن في الباب الا مجرد الفعل وقد عرفت ثبوت القول من وجه صحيح ومن الأجوبة التي ذكرها أن أحاديث عائشة في بعضها الاضطجاع قبل ركعتي الفجر وفي بعضها بعد ركعتي الفجر وفي حديث ابن عباس قبل ركعتي الفجر وقد أشار القاضي عياض إلى ان رواية الاضطجاع بعدهما مرجوحة فتقدم رواية الاضطجاع قبلهما ولم يقل أحد في الاضطجاع قبلهما أنه سنة فكذا بعدهما ويجب ان من ذلك ما لا نسلم أرجحية رواية الاضطجاع بعد صلاة الليل وقبل ركعتي الفجر على رواية الاضطجاع بعدهما بل رواية الاضطجاع بعدهما أرفع والحد يثنى رواية مروية عن عائشة ورواه عن مروية محمد بن عبد الرحمن بن يقيم مروية الزهري ففي رواية محمد بن عبد الرحمن اثبات الاضطجاع بعد ركعتي الفجر وهي في صحيح البخاري ولم يختلف الرواية عنه في ذلك واختلف الرواة عن الزهري فقال مالك في أكثر الروايات عنه انه كان اذا فرغ من صلاة الليل اضطجع على شقه الايمن الحديث ولم يذكر الاضطجاع بعد ركعتي الفجر وقال معمر بن يونس ومرو بن الحارث والاوزاعي وابن أبي ذئب وشعيب بن أبي حمزة عن مروية عن عائشة كان اذا طلع الفجر صلى ركعتين خفيفتين ثم اضطجع على شقه

بالنفس وحسن الظن بهما لا سيما في مظان الغلبة وسلب الاختيار (قال) بدل (ما القيت) مبنيا للمفعول الايمن (على نومة) بالرفع نائب عن الفاعل (مثلها) أي مثل هذه النومة في مثل هذا الوقت (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ان الله يقضي أركانكم) أي عن أركانكم بان قطع تعلقاتها عنها وتغير فها فيها الظاهر الباطن (حين شامروا على كبريكم) عند البقعة

(حديث) ما يابلل قم فأذن بالناس بالصلاة من التأذين وفيه الاذان لفاتنة وبه قال أبو ثور وأجلت الشافعي في القديم وابن المنذر والأوزاعي وقال في الجديد لا يؤذن لها وهو قول مالك واختار النووي صحة التأذين لثبوت الاحاديث فيه وحمل الاذان هنا على الإقامة متعقب بأنه عقب الاذان بالوضوء ثم ارتفاع الشمس ٢٦٩ فلو كان المراد به هنا الإقامة لما أُنجزت الصلاة

عنهم ~~ب~~ يمكن حمله على المعنى اللغوي وهو محض الاسلام (فتوضأ) صلى الله عليه وآله وسلم ولا ينعيم في مستقر جه فتوضأ الناس (فلما ارتفعت الشمس وابتاضت) كما حارت أى صفت (قام) صلى الله عليه وآله وسلم (فصلى) بالناس الصبح وفي الحديث من الفوائد جواز القياس الاتباع ما يتعلق بمصالحهم الدينية وغيرها لكن بصيغة العرض لا بصيغة الاعتراض وان على الامام أن يراعي المصالح الدينية والاعتزاز عما يحفل فوات العباد عن وقتها بسببه وجواز التزام الخادم القيام بمراقبة ذلك والاكتفاء في الامور المهمة بالواحد وقبول العذر عن اعتذار بأمر سائق وتسويغ المطالبة بالوفاء بالالتزام وفيه خروج الاحكام بنفسه في الغزوات والسرايا والرد على منكر التذمر وان لا واقع في الكون لا بقدر ومشرعية الجماعة في الفوائت ولا يلزم من عدم ذكر قضاء السنة الرتبة هنا عدم الوقوع لاسيما وقد ثبت أنه ركعهما في حديث أبي قتادة هذا عند مسلم واستدل به المهلب على أن الصلاة الوسطى

الايمى وهذه الرواية اتفق عليها الشيخان فرواها البخاري من رواية معمر بن مسلم من رواية يونس بن يزيد وهو بن الحرث قال البيهقي عقب ذكرهما او العدد أولى بالحفظ من الواحد قال وقد يحتمل أن يكونا محققين فنتل ما لك أحدهما ونقل الباقرن الاخر قال واختلف فيه أيضا على ابن عباس قال وقد يحتمل مثل ما احتمل في رواية مالك وقال النووي ان حديث عائشة وحديث ابن عباس لا يثبتان حديث أبي هريرة فانه لا يلزم من الاضطجاع قبلهما أن لا يضطجع بعدهما او انه صلى الله عليه وآله وسلم ترك الاضطجاع بعدهما في بعض الاوقات يانا للبراز ويحتمل أن يكون المراد بالاضطجاع قبلهما ما هو نومه صلى الله عليه وآله وسلم بين صلاة الليل وصلاة الفجر كما ذكره الحافظ وفي تصديقه صلى الله عليه وآله وسلم لعائشة بعد ركعتي الفجر دليل على جواز الكلام بعدهما واليه ذهب الجمهور وقد روى عن ابن مسعود أنه كرهه روى ذلك الطبراني عنه ومن كرهه من التابعين سعيد بن جبير وعطاء بن أبي رباح وحكى عن سعيد بن المسيب وقال ابراهيم الغضفي كانوا يكرهون الكلام بعد الركعتين وعن عثمان بن أبي سليمان قال اذا طلع الفجر فليستكنوا وان كانوا ركبا وان لم يركبوه ما فليستكنوا اذا عرفت الكلام في الاضطجاع تبين لك مشروعيته وعلمت بما أسلفنا لك من أن تركه صلى الله عليه وآله وسلم لا يعارض الامر للامة الخصاص بهم ولا حلك قوة القول بالوجوب والتقيد في الحديث بأن الاضطجاع كان على الشق الايمن يشعربان حصول المنع ولا يكون الا بذلك لا بالاضطجاع على الجانب الايسر ولا شك في ذلك مع القدرة وأما مع التعذر فهل يحصل المنع بالاضطجاع على الايسر أم لا بل يشير الى الاضطجاع على الشق الايمن حرم بالثاني ابن حزم وهو الظاهر والحكمة في ذلك ان القلب معلق في الجانب الايسر فاذا اضطجع على الجانب الايسر غلبه النوم واذا اضطجع على الايمن قلق اقلق القلب وطلبه لمستقره (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من لم يصل ركعتي الفجر فليصلهما بعدما تطلع الشمس رواه الترمذي وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضاهما مع القرينة لما نام عن الفجر في السفر) الحديث قال الترمذي بعد اخراجه حديث غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه وأخرجه ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک وقال حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه والدارقطني والمبيهي والحديث الذي أشار اليه المصنف قد تقدم في باب قضاء النوائت من أبواب الاوقات والحديث استدلل به على أن من لم يركع ركعتي الفجر قبل القرينة فلا يفعل بعد الصلاة حتى تطلع الشمس ويخرج الوقت المنهي عن الصلاة فيه والى ذلك ذهب النووي

هي الصبح لانه لم يأمر أحدا بمراقبة وقت صلاة غيرها ونحوها فانه نظر لا يحتمل واستدل به على قبول خبر الواحد وفيه جواز تأخير قضاء الفاتنة عن وقت الانتباه مثلا (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه - ما ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه (جابر بن جعفر) الخنفق) في السنة الرابعة من الهجرة (بعد ما غرت الشمس) وفي رواية أن ذلك بعثنا أنظر الجاهل المسمى

(لجعل سبب كفا قرين) لانهم كانوا السبب في تأخيرهم للصلاة عن وقتها اما بالاحصار كما وقع لهم واما مطلقا كما وقع لغيره (قال يارسل الله ما كدت املى العصر) أى ما صليت (حق كادت الشمس تغرب) أى الى أن غربت الشمس لان كذا اذا تجردت عن النفي كان معناها اثباتا وان دخل ٢٧٠ علم اننى كان معناها نفي لان قولك كاد زيد يقوم معنا اثبات قرب

القيام وقولك ما كاد زيد يقوم معنا انى قرب الفعل وههنا انى قرب الصلاة فانتفت الصلاة بالطريق الاولى (قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) والله خاصيتهم اقمنا الى بطمان) واد بالمدينة (فتوضأ) صلى الله عليه وآله وسلم (للا صلاة وتوضأناها فصل الى العصر) بتساجعة (بعد ما غربت الشمس ثم صلى بعدها المغرب) هذا لا ينض دليلا لقول بوجوب ترتيب الفوائت الا اذا قلنا ان أفعله صلى الله عليه وآله وسلم الجردة للوجوب نعم لهم أن يستدلوا بعموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي وقد اعتبر ذلك الشافعية في أشياء غير هذه وفي المواطن طريق أخرى أن الذي فتمم الظاهر والعصر وأجيب بأن الذي في الصحيحين العصر وهو أرفع ويؤيده حديث علي رضي الله عنه شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر وقد يجمع بأن وقعة الخندق كانت أياما في يوم الظهور في الآخر العصر وجعلوا تأخيرهم صلى الله عليه وآله وسلم على النسب ان لم ينسب اليه لم يفتك من الصلاة وكان

وابن المبارك والثاني وأحمد واسحق حكي ذلك الترمذي عنهم وحكاها الخطابي عن الاوزاعي قال العراقي والصحاح من مذهب الشافعي انه ما يعلن بعد الصبح ويكونان ادا والحديث لا يدل صريحا على أن من تركهما قبل صلاة الصبح لا يفعلهما الا بعد طلوع الشمس وليس فيه الا اجريان لم يصلهما مطلقا أن يصلهما بعد طلوع الشمس ولا شك انهما اذا تركا في وقت الاداء فعلا في وقت القضاء وليس في الحديث ما يدل على المنع من فعلهما بعد صلاة الصبح ويدل على ذلك رواية الدارقطني والحاكم والبيهقي فانما ما بلغنا لم يصل ركعتي الفجر حتى تطلع الشمس فليصلهما وما يدل على عدم الكراهة أيضا حديث قيس بن عمرو وابن قهدة وابن سهل على اختلاف الروايات عند الترمذي وأبي داود وابن ماجه قال خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاقبعت الصلاة فصليت معه الصبح ثم انصرف النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوجدني أصلي فقال مه لا يا قيس أصلاتان معا قلت رسول الله أتلم أكن ركعتي الفجر قال فلا إذن ولا فظ أي داود قال رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلا يصلي بعد صلاة الصبح ركعتين فقال صلاة الصبح ركعتان فقال الرجل اني لم أكن صليت الركعتين اللتين قبلهما فصليت ما الآن فسكت قال الترمذي انما يروى هذا الحديث مرسل واسناده ليس به متصل لان فيه محمد بن ابراهيم عن قيس بن عمرو ومحمد لم يسمع من قيس وقول الترمذي انه مرسل ومنقطع ليس بجيد فقد جاءته من رواية يحيى بن سعيد عن أبيه عن جده قيس روى ابن خزيمة في صحيحه وابن حبان من طريقه وطريق غيره والبيهقي في سننه عن يحيى بن سعيد عن أبيه عن جده قيس المذكور وقد قيل ان سعيد بن قيس لم يسمع من أبيه فيصح ما قاله الترمذي من الانقطاع وأجيب عن ذلك بأنه لم يعترف القائل بذلك وقد أخرجه أيضا الطبراني في الكبير من طريق أخرى متصلة فقال حدثنا ابراهيم بن متويه الاصبهاني حدثنا أحمد ابن الوليد بن برد الانصاري حدثنا أيوب بن سويد عن ابن جريج عن عطاء بن قيس بن سهل حدثه انه دخل المسجد والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي ولم يكن صلى الركعتين فصلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلما قضى صلاته قام فركع وأخرجه ابن حزم في المحلى من رواية الحسن بن ذكوان عن عطاء بن أبي رباح عن رجل من الانصار قال رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلا يصلي بعد الغداة فقال يا رسول الله لم أكن صليت ركعتي الفجر فصليت ما الآن فلم يقل شيئا قال العراقي وامخاض حسن ويحتمل أن الرجل هو قيس المتقدم ويؤيد الجواز حديث ثابت بن قيس بن شماس عند الطبراني في الكبير قال أتيت المسجد والنبي صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة فلما سلم النبي التفت الي وأنا أصلي فجعل ينظر الي وأنا أصلي فلما فرغت قال ألم تصل معنا قلت نعم قال فها هذه الصلاة قلت

ذلك قيس نزول صلاة الخوف وظاهر الحديث انه صلاها جماعة وذلك من قوله فقام فقاما وتوضأنا بل وقع في رواية الاسمي في التصريح به اذ فيها فصل بنا الامر قال في الفتح وفي الحديث من الفوائت ترتيب الفوائت والاكثر على وجوبه مع الذكور لأمع النسبان وقال الشافعي لا يجب الترتيب فيها واختلافوا فيها اذا ذكر فانتفت في وقت جابر

ضيق هل يبدأ بالفاتنة وان خرج وقت الحاضر أو يبدأ بالحاضر أو يتخير فقال بالاول مالك والثاني الشافعي وأصحاب الرأي
وأكثر أصحاب الحديث وقال بالثالث أشهب وقال عياض على الخلاف اذا لم تكثر الصلوات الفوائت فاما اذا كثرت فلا
خلاف في أنه يبدأ بالحاضرة واختلاف في حد القليل فليل صلاة يوم ٢٧١ وقيل أربع صلوات وفيه جواز العين
من غير استسلاف اذا اقتضت

مصلحة من زيادة طمأنينة أو نفي
نوره - م وفيه ما كان للنبي صلى الله
عليه وآله وسلم من مكارم
الاخلاق وحسن الثاني مع
أصحابه وتألفهم وما ينسحق
الاقتداء به في ذلك وفيه استصحاب
قضاء القوائت في الجماعة وبه
قال أكثر أهل العلم الا لليث مع
أنه أجاز صلاة الجمعة جماعة
اذا فأت والاقامة للصلاة
الفاتنة واستدل به على عدم
مشروعية الاذان للفاتنة
وأجاب من اعترضه بأن المغرب
كانت حاضرة ولم يذكر الراوي
الاذان لها وقد عرف من عاداته
صلى الله عليه وآله وسلم الاذان
للحاضرة فدل على ان الراوي
ترك ذلك لأنه لم يقع في نفس
الاصرة تعقب باحتمال أن يكون
المغرب لم يتم ايقاعها الا بعد
خروج وقتها على رأى من يذهب
الى القول بتضيعة مكارم
ذلك بعضهم فاستدل بالحديث
على أن وقت المغرب متسع لانه
قدم العصر عليه ولو كان ضيقا
ابدأ بالمغرب ولا سيما على قول
الشافعي في تقديم الحاضرة وهو
الذى قال بأن وقت المغرب
ضيق فيحتاج الى الجواب عن

يارسول الله رآه الفجر خرجت من منزلي ولم أكن صليته مما قال فلم يعجب ذلك على وفي
استناده الجراح بن منهل وهو منكر الحديث قاله البخاري وسلم ونسبه ابن حبان الى
الكذب وفي الحديث مشروعية قضاء النوافل الراتبة وظاهره سواء فأت لعذر أو غير
عذر وقد اختلف العلماء في ذلك على أقوال أحدها استصحاب قضائهم لمطالع أسواء كان
القول لعذر أو غير عذر لانه صلى الله عليه وسلم أطلق الاصر بالقاء لم يقيد بالعذر
وقد ذهب الى ذلك من الصحابة عبيد الله بن عمر ومن التابعين عطاء وطاوس والقاسم
ابن محمد ومن الأئمة ابن جريج والاوزاعي والشافعي والبخاري في الجديد وأحمد واسحق ومحمد بن
الحسن والمزني والقول الثاني انه لا تقضى وهو قول أبي حنيفة ومالك وأبي يوسف
في أشهر الروايتين عنه وهو قول الشافعي في القديم ورواية عن أحمد والمشهور عن
مالك قضاء ركعتي الفجر بعد طلوع الشمس والقول الثالث التفرقة بين ما هو مستقل
بنفسه كالعيد والضحى فيقضى وبين ما هو تابع لغيره كرواتب القرأتين فلا يقضى
وهو أحد الأقوال عن الشافعي والقول الرابع ان شاء قضاها وان شاء لم يقضها على
التخيير وهو مروي عن أصحاب الرأي ومالك والقول الخامس التفرقة بين التارك للعذر
نوم أو نسيان فيقضى أو لغير عذر فلا يقضى وهو قول ابن حزم واستدل به عموم قوله
من نام عن صلاة الحديث وأجاب الجمهور ان قضاء التارك لها تعمد من باب الاولى
وقد قدمنا الجواب عن هذه الاولوية

• (باب ما جاء في قضاء سنتي الظهر) •

(عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا لم يصل أر بعاقيل الظهر صلاه
بعدها رواه الترمذي وقال حديث حسن غريب وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم اذا فاتته الاربع قبل الظهر صلاه من بعد الركعتين بعد الظهر رواه ابن
ماجه) الحديث الاول رجال استناده ثقات الا عبد الوارث بن عبيد الله العتكي وقد ذكره
ابن حبان في الثقات وقد حسنه الترمذي كما قال المصنف وقال انه غريب انما نعرفه من
حديث ابن المبارك من هذا الوجه قال وقد رواه قيس بن الربيع عن شعبة عن خالد
الحذاء نحوه هذا ولا نعلم أحد رواه عن شعبة غير قيس بن الربيع والحديث الثاني رواه
ابن ماجه عن محمد بن يحيى ويحيى بن أسلم ومحمد بن معمر ثلاثتهم عن موسى بن اود
السكري عن قيس بن الربيع عن شعبة عن خالد الحذاء عن عبد الله بن شقيق عن عائشة
وكلهم ثقات الا قيس بن الربيع ففيه مقال وقد وثق وفي الباب عن عبد الرحمن بن أبي ليلى
مرسل عند ابن أبي شيبة قال قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا فاتته أربع قبل

هذا الحديث وهذا في حديث جابر وأما حديث أبي سعيد فلا يتأتى فيه هذا لما تقدم فيه أنه صلى الله عليه وسلم من الليل انتهى
ورواه هذا الحديث الستة ما بين بصري ومدني وفيه الحديث والنعنة والقول وأخرجه البخاري أيضا في صلاة الخوف
والمغائزي وسلم في الصلاة وكذا الترمذي والشافعي (عن أبي بن مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال

من نسي صلاة مكتوبة أو نافلة مؤقتة زاد مسلم في رواية أو نام عنها (فليقبل) وجوب باقي المكتوبة ونفي باقي النافلة المؤقتة ولا يصلي وفيه فليصل على وسلم فليصلها (إذا ذكرها) مبادر بالمكتوبة وجوباً إن فاتت بالإعذار وندياً إن فاتت بعد ذكر كنوم ونسيان نهي لا لبرائة المذمة (لا كفارة لها) ٢٧٢ أي تلك الصلاة المقررة (الاذكارات وأقم الصلاة لذكرى) قال عباس فيه

تنبيه على ثبوت هذا الحكم وأخذ من الآية التي تضمنت الأمر لموسى عليه السلام وأنه لما لمزنا اتباعه وقال زهير استشهد كل وجه أخذ الحكم من الآية فإن معنى ذلك كرى أما لما كرى به إماماً لا ذكره عليه أهل اختلاف القولين في تأويلها وعلى كل فلا يعطى ذلك قال ابن جرير ولو كان المراد صلواتها حينئذ كرها كان التذليل لذكرها واضح ما يجيب بأن الحديث فيه تغيير من الراوى وإنما هو للذكرى بلام التعريف وأنف القصص كما في سنن أبي داود وفيه وفي مسلم زيادة وكان ابن شهاب يقرؤها لا ذكرى فيان بهذا أن استدلاله صلى الله عليه وآله وسلم إنما كان بهذه القراءة فإن معناها للتذكر أي لوقت التذكر قال عباس وذلك هو المناسب لسباق الحديث وعرف أن التغيير صدر من الرواة عن الإمام مالك أو ممن دونهم لأن الإمام مالك ولا ممن فوقه قال في الصحاح الذي كرى فقبض النسيان انتهى كذا في الزرقاني على الموطأ والأمر في الآية لموسى عليه السلام فنبهه صلى الله عليه وآله وسلم بتلاوة هذه

الظهر صلاها بعدها والحديثان يدلان على مشروعية المحافظة على السنن التي قبل الفرائض وعلى امتداد وقتها إلى آخر وقت الفريضة وذلك لأنها لو كانت أوقاتاً تخرج بفعل الفرائض لكان فعلها بعد قضاء وكانت مقدمة على فعل سنة الظهر وقد ثبت في حديث الباب أنها تفعل بعد ركعتي الظهر كرمي ذلك العراقي قال وهو الصحيح عند الشافعية قال وقد يركس هذا فيقال لو كان وقت الصلاة باقية قدمت على ركعتي الظهر وذكر أن الأول أولى (وهن أم سلمة قالت سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ينهى من ما تعنى الركعتين بعد العصر ثم رأيته يصلهما ما حين صلاهما فافهم على العصر ثم دخل وعندى ذبوة من بني حرام من الأنصار فصلاهما فأرسلت إليه الجارية فقلت قومي يجنبه فقول لي تقول لك أم سلمة يا رسول الله سمعتك تنهى عن هاتين الركعتين وأراك تصليهما فإن أشار بيده فاستأخرى عنه ففعلت الجارية فاستأخر بيده فاستأخرت عنه فلما انصرف قال يا بنت أبي أمية سألت عن الركعتين بعد العصر فانه أتاني ناس من بني عبد القيس فشغلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر فهما هاتان متفق عليهما وفي رواية لاحدا ما رأيته صلاهما ما قبلها ولا بعدها قوله أما حين صلاهما فانه صلى العصر هذا لفظ مسلم ولفظ البخاري ثم رأيته يصلهما حين صلى العصر قوله من بني حرام يفتح المهملة قوله فصلاهما يعني بعد الدخول قوله فاستأخر بيده فيه جواز الإشارة باليد في الصلاة لأن كلام المصلي في حاجة وقد تقدم البحث في ذلك قوله يا بنت أبي أمية هو والد أم سلمة واسمه حذيفة وقيل سميل بن المغيرة الخزومي قوله عن الركعتين يعني اللتين صليتهما الآن قوله فانه أتاني ناس من بني عبد القيس زاد في المغازي بالاسلام من قومهم فسألوني وفي رواية للطحاوي فنسيتهما ثم ذكرتهما فذكرت أن أصليهما في المسجد والناس يرون فصليتهما عند ذلك ولمن وجه آخر لجانني مال فشغلني ولمن وجه آخر قدم علي وقد من بني قميم أو جاتني صدقة قوله فهما هاتان زاد الطحاوي فقلت أمرت بهما فقال لا ولكن كنت أصليهما بعد الظهر فشغلت عنهما فصليتهما الآن قوله ما رأيته صلاهما ما قبلها ولا بعدها لفظ الطحاوي لم أرهما قبل ولا بعد وعند الترمذي وحده عن ابن عباس قال انما صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الركعتين بعد العصر لأنه أتاه مال فشغله عن الركعتين بعد الظهر فصلاهما بعد العصر ثم لم يعد واصل هذا لا ينفي الوقوع فقد ثبت في صحيح مسلم أن عائشة قالت كان يصليهما قبل العصر فشغل عنهما أو نسيهما فافهم ما بعد العصر ثم أتتهما وكان إذا صلى صلاة أفبتها أي داوم عليها وفي البخاري عنها أنها قالت ما ترك النبي

الآية على أن هذا شرع لنا أيضاً وهو الصحيح في الأصول ما لم يرد فاصح وإذا شرع القضاء للناس صلى مع سقوط الأثم فالعامة أولى وإطلاق الصلاة في الحديث يشمل النوافل المؤقتة ثم ذات السبب كالكسوف لا يتصور فيها قوات فلا تدخل ورواه الخمسة بصريون الشيخ البخاري أبانهم فكوفي وفيه التصدي بنوا الغنعة وأخرجهم في الصلاة

وكذا أبو داود (وعنه) أي عن أنس (رضي الله عنه) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) إنكم (لم تزلوا في) ثواب (صلاة ما انتظرت الصلاة) حكم بذلك تأنيسا لأصحابه ومعرفة لهم أن منتظر الخير في خير ورواه الخمسة كلهم بصريون وفيه التحديث والقول وأخرجه مسلم (حديثه) أي حديث أنس (على رأس مائة سنة ٢٧٣ تقدم) في باب العلم (وفي رواية هنا عن ابن عمر

رضي الله عنهم) قال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) لا يبقى من (هو اليوم على ظهر الأرض) كاهل (أحد) من ترويه أو يعرفونه قال ابن عمر (يريد بذلك) أي بقوله مائة سنة (أنها تخترم ذلك القرن) الذي هو فيه فلا يبقى أحد ممن كان موجودا حال تلك المقالة وفي ذلك علم من أعلام النبوة فإنه استقرئ ذلك فكان آخر من ضبط عمره ممن كان موجودا آنذاك أبو الطفيل عامر بن واثله وقد أجمع المحدثون على أنه كان آخره صابغة موتا وغاية ما قيل فيه أنه بقي إلى سنة عشر ومائة وهي رأس مائة سنة من مقالته صلى الله عليه وآله وسلم قال النووي وغيره احتج

البضاري ومن قال بقوله بهذا الحديث على موت الخضر والجهور على خلافه فهو عام أريد به الخصوص وقيل احتز بالارض عن الملائكة وقالوا خرج عيسى من ذلك وهو حي لانه في السماء لافي الارض وخرج ابليس لانه على الماء أو في الهواء وأبعد من قال باللام في الارض لانه لا يراد أرض المدينة قال الحافظ والحق أنها للعموم ويتناول جميع بني آدم وأما من قال ان المراد أمة محمد

صلى الله عليه وسلم السجدين بعد العصر هندي قط وفيه عنهما ركعتان لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعوهم أسرا ولا علانية ركعتان قبل صلاة الصبح وركعتان بعد العصر وفيه أيضا عنهما ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يأتي في يوم بعد العصر الأصلي ركعتين وقد جمع بين رواية النبي وروايات الأئمة على النبي على المسجد أي لم يفعلها ما في المسجد والائبات على البيت وقد عرفت بحديث الباب من قال يجوز قضاء الفرائض في الاوقات المكروهة ومن أجاز التنفل بعد العصر مطلقا لم يقصد الصلاة عنه - وغروب الشمس وأجاب من أطلق الكراهة بان ذلك من خصائصه والدليل عليه ما أخرجه أبو داود عن عائشة أنها قالت كان يصلي بعد العصر وينسئ عنه - ما يواصل وينسئ عن الوصال وما أخرجه أحمد عن أم سلمة أنها قالت فقلت يا رسول الله أتقضيها ما إذا غابا فقال لا قال البيهقي وهي رواية ضعيفة وقد احتج بها الطحاوي على ان ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم قال البيهقي الذي اختص به صلى الله عليه وسلم المداومة على ذلك لا أصل في القضاء اه وعلى تسليم عدم اختصاصه بالقضاء بل بمجرد المداومة كما دل عليه حديث عائشة المذكور فليس في حديث الباب الاجواز قضاء الفرائض لاجواز التنفل مطلقا وللعلماء في ذلك مذاهب يأتي ذكرها ويان الراجع منها في باب الاوقات المنهية عن الصلاة فتح اول الحديث فواته ليس هذا محل بسطها وقد أشار في الفتح قبيل كتاب الجنائز الى بعض منها

* (باب ما جاء في قضاء سنة العصر) *

(عن أبي سلمة بن عبد الرحمن) أنه سأل عائشة عن السجدين اللتين كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليهما بعد العصر فقالت كان يصليهما قبل العصر ثم انه شغل عنه - ما أو نسيم ما فصلاهما بعد العصر ثم أثبتهما وكان إذا صلى صلاة داوم عليهما رواه - لم والنسائي وعن أم سلمة قالت شغل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الركعتين قبل العصر فصلاهما بعد العصر رواه النسائي وعن ميمونة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم كان يجهز زبعا ولم يكن عنده ظهر رجليه ظهر من الصلاة فجاءه ليقسمه بينهم فحبسه حتى أرق العصر وكان يصلي قبل العصر ركعتين أو ما شاء الله صلى الله عليه وسلم ثم رجع فصلى ما كان يصلي قبلها وكان إذا صلى صلاة أو فعل شيئا يحب أن يداوم عليه رواه أحمد الحديث الاول له طرق وألفاظ هذا الذي ذكر المصنف أحدها والحديث الثاني رجاله رجال الصحيح وقد أخرجه أيضا البضاري ومسلم وغيرهما لكن ليس فيه قوله عن الركعتين قبل العصر بل فيه العصر يحى بان الركعتين اللتين شغل عنهما هما الركعتان اللتان

٢٥ نيل صلى الله عليه وآله وسلم - وائمة الاجابة أو امة الدعوة وخرج عيسى والخضر لانهما ليسا من أمة فهو قول ضعيف لان عيسى يحكم بشر يعته فيكون من أمته والقول في الخضر ان كان حيا كما قول في عيسى انتهى وقد حققنا ذلك في تفسيرنا فتح البيان في ذكر قصة الخضر ما هو الصواب في هذا الباب (عن عبد الرحمن بن أبي بكر)

الصديق (رضي الله عنهما) قال ان أصحاب الصفة (التي كانت باسخر المسجد النبوي مظلة عليهم) كانوا اناسا فقراء ياؤون اليها (وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث) من أهل الصفة (وان) كان عنده طعام (أربع نخاس) أي فليذهب معه ٢٧٤ بخامس منهم (أو سادس) مع الخامس أي يذهب معه بواحد أو اثنين أو المراد ان

كان عنده طعام خمسة فليذهب بسادس وكلمة أول التنويع والحكمة في كونه يزيد كل واحد واحد فقط ان عيشهم في ذلك الوقت لم يكن متسعاً فمن كان عنده مثلاً ثلاثة أنفس لا يضيق عليه ان يطعم الرابع من قوتهم وكذلك الأربعة فما فوقها أولاً لإباحة واستيعاب منه ان السلطان يفرق في المسغبة الفقراء على أهل السعة بقدر ما لا يجحف بهم (وان أبا بكر) الصديق رضي الله عنه (جاء بثلاثة) من أهل الصفة (فانطلق النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعشرة) منهم (قال) عبد الرحمن (فهو) أي الشان (أنا) في الدار (وأبي وأمي فلا أدري قال) ولا أربعة هل قال أي عبد الرحمن (وامرأتى) أميمة بنت عدي ابن قيس السهمي (وخادميننا وبينيت أبي بكر) والمراد انه شركة بينهم في الخدمة (وان أبا بكر) رضي الله عنه (تعشى) أي أكل العشاء وهو طعام آخر النهار (عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلث) في داره (حيث) بالمثلثة (صلت العشاء) مبنياً للمفعول (ثم رجع) أبو بكر الى رسول الله صلى الله

بعد الظهر والحديث الثالث في اسناده منظره السديسي وهو ضعف وقد أخرجه أيضا الطبراني وأشار إليه الترمذي وأحاديث الباب تدل على مشروعية قضاء ركعتي العصر بعد فعل القرينة فيكون قضاؤهما في ذلك الوقت مخصوصاً بالعموم أحاديث النبي وسيأتي البحث مستوفى في باب الاوقات المنهي عن الصلاة فيها وأما المداومة على ذلك فمقتضية به صلى الله عليه وسلم كما تقدم واعلم انهما قد اختلفا في الأحاديث في النافلة المقضية بعد العصر هل هي الركعتان بعد الظهر المتعلقةتان به أو هي سنة العصر المفعولة قبله ففي حديث أم سلمة المتقدم في الباب الأول وكذلك حديث ابن عباس المتقدم التصريح بانهما ركعتا الظهر وفي أحاديث الباب انهما ركعتا العصر ويمكن الجمع بين الروايات بان يكون مراد من قال بعد الظهر ومن قال قبل العصر الوقت الذي بين الظهر والعصر فيصح أن يكون مراد الجميع سنة الظهر المفعولة بعده أو سنة العصر المفعولة قبله وأما الجمع بتعدد الواقعة وأنه صلى الله عليه وسلم شغل تارة عن أحدهما وتارة عن الأخرى فبعد لان الأحاديث مصرحة بأنه دأب عليه ما وذلك يستلزم انه كان يصلي بعد العصر أربع ركعات ولم ينقل ذلك أحد

• (باب ان الوتر سنة مؤكدة انه جائز على الراحلة) •

عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يوتر فليس منارواه أحد وعن علي رضي الله عنه قال الوتر ليس بحتم كهيئة المكتوبة ولكنه سنة منارسل الله صلى الله عليه وسلم رواه أحمد والنسائي والترمذي وابن ماجه ولفظه ان الوتر ليس بحتم ولا كصلاتكم المكتوبة ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم أوتر فقال يا أهل القرآن أوتروا فان الله وتر يحب الوتر وعن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أوتر على بعيره رواه الجماعة وعن أبي أيوب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الوتر حق فمن أحب أن يوتر بخمس فليفعل ومن أحب أن يوتر بثلاث فليفعل ومن أحب أن يوتر بواحدة فليفعل رواه الجماعة الا الترمذي وفي لفظ لابي داود الوتر حق على كل مسلم ورواه ابن المنذر وقال فيه الوتر حق وليس بواجب أما حديث أبي هريرة فانخرجه أيضا ابن أبي شيبة وفي اسناده الخطيب بن مرة قال فيه أبو زرعة شيخ صالح وضعفه أبو حاتم والبزار وأما حديث علي بن الحنفية الترمذي وصححه الحاكم وأما حديث ابن عمر فانخرجه الجماعة كما ذكر المصنف وأما حديث أبي أيوب فانخرجه أيضا ابن حبان والدارقطني والحاكم وله أيضا ما وضعه أبو حاتم والذهلي والدارقطني في العلل والبيهقي وغير واحد

عليه وآله وسلم (فثبت) عنده (حتى تعشى) ولمسلم حتى نعس (النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وقفه

وفيه تكرار مع قوله ان أبا بكر تعشى (لجاء بعد ما مضى من الليل لما شاء الله قالت له امرأته) أم رومان زينب بنت جهمان بضم الدال أحد بنى قرام بن غنم بن مالك بن كنانة (وما حبسك عن أضياك أو قالت ضيفك) بالافراد مع كونهم

ثلاثة لارادة النفس (قال) أبو بكر لزوجته (أو ما عشتيقهم) بهمة الاستفهام (قالت أبوا) أي امتنعوا من الاكل (حق نجي) قد عرضوا) يضم العين وكسر الراء المخففة أي عرض الطعام على الاضياف وفي رواية بفتح العين أي الاهل من الولد والمرأة والخادم على الاضياف (قايوا) أن ياكلوا (قال) عبد الرحمن ٢٧٥ (فذهبت أنا فاخترت) خوفا من أبي رشفة (فقال)

أبو بكر (يا غنم) يضم الغين وسكون النون وفتح المثناة وضعا أي يا نقيلا أو يا جاهل أو يا لئي أو يا لئيم (لجذع) أي دعا على ولده بالجذع وهو قطع الاذن أو الالف أو الالف (وسب) ولده ظنا منه انه فرط في حق الاضياف (وقال) أبو بكر لما تبين له ان التأخير منهم (كأوا لاهنيا) تأديا لهم لانهم تصكموا على رب المنزل بالحضور معهم ولم يكتبوا بولده مع اذنه لهم في ذلك أو هو خير أي انكم لم تتنوا بالطعام في وقتنا وهذا ينبغي الحمل عليه ثم حلف أبو بكر أن لا يطعمه (فقال والله لا أطعمه أبدا وإيم الله ما كنا نأخذ من لقمة الا ربا) الطعام أي زاد (من أسئلها) أي اللقمة (أكثر منها قال) عبد الرحمن يعني (حق شبعوا وصارت) أي الاطعمة (أكثر) وفي رواية أكبر (عما كانت قبيل ذلك فنظر اليها أبو بكر) رضي الله عنه (فاذمى) أي الاطعمة أو الجفنة (كما هي) على حالها الاول لم تنقص شيئا (أو هي) (أكثر منها فقال) أبو بكر (لا سرائه) أم عبد الرحمن (يا أخت بني فراس) أي يامن هي منهم وقد اختلف في نسبها

وقه قال المافظ وهو الصواب وفي الباب من أبي هريرة غير حديثه المذكور في الباب عند البيهقي في اختلافات بلفظ ان الله وتر يحب الوتر فاوتروا يا اهل القرآن وعن ابن عمر وعند ابن أبي شيبة وأحمد بلفظ وزادكم صلاة حافظوا عليها وهي الوتر وفي اسناده ضعيفان وعن بريدة عند أبي داود بلفظ الوتر حق فن لم يوتر فليس منا الوتر حق فن لم يوتر فليس منا ورواه الحاكم في المستدرک ولم يكره لفظه وقال هذا حديث صحيح وعن أبي بصرة عند أحمد بلفظ ان الله زادكم صلاة وهي الوتر فلوها فيما بين العشاء الى الفجر ورواه الطبراني بلفظ حافظوا عليها وعن سليمان بن صرد عند الطبراني في الاوسط بلفظ وأوتروا فاته وتر يحب الوتر وعن ابن عباس عند البزار بلفظ ان الله قد أمدكم بصلاة وهي الوتر وعن ابن عمر عند البيهقي بلفظ ان الله زادكم صلاة وهي الوتر وفي اسناده مقال وعن ابن مسعود عند البزار بلفظ الوتر واجب على كل مسلم وفي اسناده جابر الجعفي وقد ضعفه الجمهور ووثقه الثوري وله حديث آخر عند أبي داود وابن ماجه بلفظ حديث أبي هريرة الذي ذكرناه وعن عبد الله بن أبي أوفى عند البيهقي بلفظ حديث أبي بصرة المتقدم وفي اسناده أحمد بن منيع وهو ضعيف وعن علي عند أهل السنن بنحو حديث أبي هريرة الذي ذكرناه وعن عقبة بن عامر وعمر بن العاص عند الطبراني في الكبير والاضواء بنحو حديث أبي بصرة وعن معاذ عند أحمد بن منيع حديث أبي بصرة أيضا وعن ابن مسعود حديث آخر عند الطبراني في الصغير بلفظ الوتر على أهل القرآن وعن ابن عباس حديث آخر عند أحمد والطبراني والدارقطني والبيهقي بلفظ ثلاث على فرائض وهي لكم تطوع النصر والوتر ركعتا الفجر وأخرجه أيضا الحاكم في المستدرک شاعدا على ان الوتر ليس بحتم وسكت عليه وقال البيهقي في روايته ركعتا الضحى بدل ركعتي الفجر وعن أنس عند الدارقطني بلفظ قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت بالوتر والاضحى ولم يعزم علي وفي اسناده عبد الله بن محرز وهو ضعيف وعن جابر عند المروزي بلفظ اني كرهت أو خشيت أن يكتب عليكم الوتر وعن عائشة عند الطبراني في الاوسط بلفظ ثلاث من على فريضة وهن لكم سنة الوتر والسواك وقيام الليل واعلم أن هذه الاحاديث فيها ما يدل على الوجوب كقوله فليس منا وقوله الوتر حق وقوله أوتروا وحافظوا وقوله الوتر واجب وفيها ما يدل على عدم الوجوب وهو بقبية أحاديث الباب فتكون صارفة لما يشهر بالوجوب وأما حديث الوتر واجب فلو كان صحيحا لكان مشكلا لما عرفناك في باب غسل يوم الجمعة من ان التصريح بالوجوب لا يصح أن يقال انه مصروف الى غيره بخلاف بقية الالفاظ المشهورة بالوجوب وقد ذهب الجمهور الى أن الوتر غير واجب بل سنة وخالفهم أبو حنيفة فقال انه واجب وروى عنه انه فرض وتعالى به

اختلافا كثيرا ذكره ابن الاثير (ما هذا) استفهام عن حال الاطعمة ولابن عساكر ما هذه (قالت) أم رومان (لا) نفي غير ما أقوله (و) حق (قرة عيني) صلى الله عليه وآله وسلم وفيه الحلف بالخلاق والمراد وخالت قرة عيني أو لفظلة لازمة وقرة العين يعبر بها عن المسرة ورؤية ما يحبه الانسان لان العين تقر يلوغ الامنية فالعين تقر ولا تشوف لشيء وحينئذ يكون مشتقا

من القرار وقول الاصمعي أفرقه حينئذ أي أبر دمه لان دمع الفرح بارد ودمع الحزن حار تعقبه بعضهم فقال ليس كما ذكره بل كل دمع حار ومعنى قولهم هو قرعة عيني انما يريدون هو رضائتي (لهي) أي الاطعمة والجنحة (الا) أن أكثر منها قبل ذلك بثلاث مرات) وهذا الموكراة ٢٧٦ من كرامات الصديق آية من آيات النبي صلى الله عليه وآله وسلم ظهرت على

يد أبي بكر (فاكل منها) أي من الاطعمة أو الجنحة (أبو بكر) رضى الله عنه (وقال انما كان ذلك) يكسر الكاف وفكها (من الشيطان يعني عييه) وهي قوله والله لا أطعمه أبدا فانزاه بالحنث الذي هو خير أو المراد لا أطعمه معكم أو في هذه الساعة أو عند الغضب لكن هذا مبني على جواز تخصيص العموم في العين بالنسبة أو الاعتبار بخصوص السبب لا بعموم اللفظ الوارد عليه قاله البرماوى والعيني كالكرمانى (ثم أكل) أبو بكر (منها) أي من الاطعمة أو الجنحة (لقمة) أخرى لتطيب قلوب أضيافه وتأكيدا لدفع الوحشة (ثم حملها الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاصبغت عنده) صلى الله عليه وآله وسلم (وكان بينهما وبين قوم عقد) أي عهد مهادة (فغضى الاجل) فجاءوا الى المدينة (ففرقنا) حال كون المفرق (اثنى عشر رجلا) واقير الاربعة اثنا عشر بالالف على لغة من يجعل المثنى مكا منصوب في أحواله الثلاثة والمعنى ميزنا أو جعلنا كل رجل من اثنى عشر رجلا فرقة ولا يذر فرقا من التعريف أي جعلناهم عرفاء (مع كل رجل

عرفت من الادلة الدالة على الوجوب وأجاب عليه الجمهور بما تقدم قال ابن المنذرولا أعلم أحد وافق أباحنيفة في هذا وأورد المصنف في الباب حديث ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم أوتر على بعيره للاستدلال به على عدم الوجوب لان الفريضة لا تصلى على الراحلة وكذلك أراد حديث أبي أيوب للاستدلال بما فيه من الضمير على عدم الوجوب وهو انما يدل على عدم وجوب أحدهما على التعيين لا على عدم الوجوب مطلقا ويمن أنه أورد للاستدلال به على الوجوب لقوله فيه حق ومن الادلة الدالة على عدم وجوب الوتر ما اتفق عليه الشيخان من حديث طلحة بن عبيد الله قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهل نجد الحديث وفيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات في اليوم والليلة قال هل على غيرهما قال لا الا ان تطوع وروى الشيخان أيضا من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم بعثه ماذا الى العين الحديث وفيه فاعلمهم ان الله افترض عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة وهذا من أحسن ما يستدل به لان بعث معاذ كان قبل وفاته صلى الله عليه وسلم يسير وأجاب الجمهور وأيضاً عن أحاديث الباب المشهورة بالوجوب بأن أكثرها ضعيف وهو حديث أبي هريرة وعبد الله بن عمر وبريدة وسليمان بن صرد وابن عباس وابن عمر وابن مسعود وابن أبي أوفى وعقبسة بن عامر ومعاذ بن جبل كذا قال العراقي وبقيتها لا يثبت به المطلوب لاسيما مع قيام ما سلمناه من الادلة الدالة على عدم الوجوب

• (باب الوتر بركة وبثلاث وخمس وسبع وتسع بسلام

واحد وما يتقدمها من الشفع) •

(عن ابن عمر قال قام رجل فقال يا رسول الله كيف صلاة الليل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الليل منى منى فاذا خفت الصبح فاوتر بواحدة رواه الجماعة وزاد أحمد في رواية صلاة الليل منى منى يسلم في كل ركعتين ودكر الحديث ولم يسلم قيل لابن عمر ما منى منى قال يسلم في كل ركعتين) الحديث زاد فيه الخمسة صلاة الليل والنهار منى منى وقد اختلف في زيادة قوله والنهار فضعفها جماعة لانهم من طريق علي البارقي الازدى عن ابن عمر وهو ضعيف عند ابن معين وقد خالفه جماعة من أصحاب ابن عمر ولم يذكروا فيه النهار وقال الدارقطني في العمل انما وهم وقد صحها ابن خزيمة وابن حبان والحاكم في المستدرک وقال رواها ثقات وقال الخطابي ان سبيل الزيادة من الثقة أن تعقبه بـ (وقال البيهقي هذا حديث صحيح وعلى البارقي احتج به مسلم والزيادة من الثقة مقبولة وقد صحها البخاري لما سئل عنه ثم روى ذلك بسنده اليه قال وقد روى عن محمد بن سيرين عن ابن

منهم أقام الله أعلم كم مع كل رجل) أي عددهم وزاد في رواية منهم (فاكلوا منها) أي من الاطعمة عمر أجمعون أو كما قال) عبد الرحمن بن أبي بكر رضى الله عنه والنسك من أبي عثمان الراوى ومطابقة الحديث لهذا المقام اشغال أبي بكر بجيشه الى بيته ومراجعتهم لغير الاضياف واشتغاله بمسائلهم من الخطاطبة والاطعمة والمعاينة ورواه هذا

الحديث خمسة وفيه رواية صحابي من صحابي ومختصر وهو أبو عثمان والحديث والعنونة والقول وأخرجه البخاري أيضا في
علامات النبوة والادب ومسلم في الاطعمة وأبو داود في الايمان والنسب
(باب بدء الاذان) هـ في اللغة الاعلام قال تعالى واذن ٢٧٧ من الله ورسوله واشتقاقه من الاذن

بفتح السين وهو الاسقاع وفي
الشرع اعلام مخصوص بوقت
الصلاة بالفاظ مخصوصة في
أوقات مخصوصة قال القرطبي
الاذن على قلة ألفاظه مشغل
على مسائل العقيدة لانه بدأ
بالا كبرية وهي تتضمن وجود
الله وكماله ثم نفي بالتوحيد ونفي
الشريك ثم بآيات الرسالة محمد
صلى الله عليه وآله وسلم ثم دعا
الى الطاعة المخصوصة عقب
الشهادة بالرسالة لانهم لا تعرف
الامن جهة الرسول ثم دعا الى
الفلاح وهو البقاء الدائم وفيه
الاشارة الى المعاد ثم أعاد ما أعاد
توكيدا ويحصل من الاذان
الاعلام بدخول الوقت والدعاء
الى الجماعة واطهار شعائر
الاسلام والحكمة في اختيار
القول له دون الفعل سهولة
القول وتيسيره لكل أحد في كل
زمان ومكان واختلاف أعيان أفضل
الاذان أو الامامة لانها ان علم
من نفسه القيام بمقوق الامامة
فهو أفضل والا فلا اذان أفضل
وفي كلام الشافعي ما يؤتى اليه
واختلاف أيضا في الجمع بينهما
فقبل بكرة وفي البيهقي من حديث
جابر مر فوجها انتهى عن ذلك لكن
سنده ضعيف وصح عن عمر لو أطبق

عمر مر فوجها باسناد كلهم ثقات هـ كلام البيهقي وله طرق وشواهد وقد ذكر بعض ذلك
الحافظ في التلخيص قوله قام رجل وقع في مجثم الطبراني الصغير السائل هو ابن عمر
ولكنه يشكك عليه ما وقع في بعض الروايات عن ابن عمر بلفظ أن رجلا سأل النبي صلى
الله عليه وسلم وأنا بين وبين السائل فذكر الحديث وفيه ثم سأل الرجل على رأس الحول
وأنا بذلك المكان منه قال فما أدري أهو ذلك الرجل أم غيره وعند الناس أن السائل
المذكور من أهل البادية قوله كيف صلاة الليل الجواب عن هذا السؤال يشعر بأنه
وقع عن كيفية الوصل والفصل لا عن مطلق التكيفية قوله مني أي اثنتين اثنتين
وهو غير منصرف للعدل والوصف وتكرار لفظ مني للبالغة وقد فسّر ذلك ابن عمر في
رواية أحمد ومسلم عنه كما ذكره المصنف وقد أخذ مالك بظاهر الحديث فقال لا يجوز
الزيادة على ركعتين قال ابن دقيق العيد وهو ظاهر السياق لحصر المبتدأ في الخبر ووجه
الجهور على أنه إيمان الأفضل لما صح من فعله صلى الله عليه وسلم مما يخالف ذلك كما
سبأ ويحتمل أن يكون للإرشاد الى الاخف اذا السلام من الركعتين أخف على المصل
من الأربع لما فوقها بما فيه من الراحة غالباً وقد اختلف السلف في الأفضل من
الفصل والوصل فقال أحمد الذي اختاره في صلاة الليل مني مني وان صلى بالنهار أربعاً
فلا بأس وقال محمد بن نصر بنحوه في صلاة الليل قال وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه أوتر بجمس لم يجلس الا في آخرها الى غير ذلك من الاحاديث الدالة على الوصل قوله فاذا
خفت الصبح فوتر بواحدة استدله على خروج وقت الوتر بطولوع الفجر وأسرّحه ما
رواه أبو داود والنسائي وصححه أبو عوانة وغيره عن ابن عمر أنه قال من صلى الليل فليجعل
آخر صلاته وتر فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر بذلك فاذا كان الفجر فقد
ذهب كل صلاة الليل والوتر وفي صحيح ابن خزيمة عن أبي سعيد مر فوجها من أدركه الصبح
ولم يوتر فلا وتره سبأ في الكلام على هذا في باب وقت صلاة الوتر والحديث يدل على
مشروعية الايتار بركعة واحدة عند مخافة هجوم الصبح وسبأ في ما يدل على مشروعية
ذلك من غير تقييد وقد ذهب الى ذلك الجمهور وقال العراقي وعن كان يوتر بركعة من
العصاة الخلقاء الأربعة وسعد بن أبي وقاص ومعاذ بن جبل وأبي بن كعب وأبو موسى
الاشعري وأبو الدرداء وذيفة وابن مسعود وابن عمر وابن عباس ومعاوية وقيم
الداري وأبو أيوب الانصاري وأبو هريرة وفضالة بن عبيد وعبد الله بن الزبير ومعاذ بن
الحارث القاري وهو مختلف في صحته وقد روى عن عمرو بن علي وأبي وابن مسعود الايتار
بثلاث صلاة قال وعن أوتر بركعة الم بن عبد الله بن عمرو وعبد الله بن عباس بن أبي
ربيعه والحسن البصري ومحمد بن سيرين وعطاء بن أبي رباح وعقبة بن عبد الغافر

الاذان مع الخلق لاذن روافد بن منصور وغيره وقيل هو خلاف الاولى وقيل يستحب وصححه النووي (عن ابن عمر
رضي الله عنهما كان يقول كان المسلمون حين قدموا المدينة من مكة في الهجرة (يجمعون فيصنعون الصلاة) أي يقعدون
حينها ليدركوها في الوقت (ليس سادى لها) وفيه كما نقلوا عن ابن مالك جواز استعمال آيس حرفاً لاسم لها ولا خبر ويجوز

أن يكون اسمها ضحية الشان وخبرها الجله بعدها ولم يأت بذلك ولفظه ليس ينادي بها احد (فتكلموا) أي العصابة (يوما في ذلك) قال في الفتح لم يقع لي تعيين المتكلمين في ذلك (فقال بعضهم اتحدوا ناقوسا) بكسر الناء على صورة الامر (مثل ناقوس النصر) الذي يضربونه لوقت صلاتهم ٢٧٨ (وقال بعضهم بل بوقا) بضم الواو (مثل قرن اليهود) الذي ينفخ فيه

فيجتمعون عند سماع صوته ويسمى الشبور بزنة تنور فاقرعوا فرأى عبد الله بن زيد الاذان فجاء الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم نقص عليه رؤياه فصدقه (فقال عمر) بن الخطاب رضى الله عنه (أولاً تبعثون رجلاً) خال كونه (ينادي بالصلاة) قاله في سياق حديث ابن عمر هي القصيدة والتقدير فاخترناوا فرأى عبد الله بن زيد فجاء الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقص عليه فصدقه فقال عمر الخ قاله الترطبي وتعقبه في الفتح بان سياق حديث ابن زيد ينفي انه كان فيه انه ناقص رؤياه على النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فسمع عمر الصوت فخرج فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال رأيت مثل الذي رأى فدل على ان عمر لم يكن حاضراً لما قص عبد الله قال والظاهر ان اشارة عمر برسالة رجل ينادي بالصلاة كانت عقب المشاورة فيما يقع لونه وان رؤياه عبد الله كانت بعد ذلك وتعقبه العيني بحديث أي داود فانه قال فيه بعد قول ابن زيد اذ أناني آت فأراني الاذان وكان عمر قد رآه قبل ذلك فكنه عشرين يوماً ثم أخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم فمما نكحنا الخ وليس فيه ان عمر سمع الصوت قالت

وسعيد بن جبيرة ونافع بن جبيرة بن مطعم وجابر بن زيد والزهرى وبيعة بن أبي عبد الرحمن وغيرهم ومن الأئمة مالك والشافعي والاوزاعي وأحمد واسحق وأبو ثور وداود وابن حزم وذهب الهادوية وبعض الحنفية الى انه لا يجوز الايتار بركعة والى أن الم شروع الايتار بثلاث واستدلوا بما روى من حديث محمد بن كعب القرظي ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن البتيرة قال العراقي وهذا امر سل ضعيف وقال ابن حزم لم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن البتيرة قال ولا في الحديث على سقوطه بيان ما هي البتيرة قال وقد روى ثمان بن طريق عن عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن الأعمش عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس الثلاث بتيرة يعني الوتر قال فعاد البتيرة على الهجج بالخبر الكاذب فيها اه واحجبوا أيضاً بما حكى عن ابن مسعود أنه قال ما أجزأت ركعة قط قال النووي في شرح المهذب انه ليس بثابت عنه قال ولو ثبت لجل على الفرائض فقد قيل انه ذكره رد على ابن عباس في قوله ان الواجب من الصلاة الرباعية في حال الخوف ركعة واحدة فقال ابن مسعود ما أجزأت ركعة قط أي عن المكتوبات اه وقد روى ابن أبي شيبة في المصنف ومحمد بن نصر في قيام الليل من رواية محمد بن سيرين قال سمر حذيفة وابن مسعود عند الوليد بن عقبة وهو أمير مكة فلما خرجا وتر كل واحد منهما ما بركعة ومحمد بن سيرين لم يدرك ابن مسعود ولكن القائل بعدم صحة الايتار بركعة من الهادوية والحنفية يرى الاحتجاج بالمرسل واحتج بعض الحنفية على الاقتصار على ثلاث وعدم اجزائها غيرها بان العصابة أجعوا على ان الوتر بثلاث موصولة بحسن جائز واختلفوا فيها عدها قال فاخذنا بما أجعوا عليه وتر كما اختلفوا فيه وتعقب بمنع الاجماع وبما سبأني من النهي عن الايتار بثلاث (وعن ابن عمر انه كان يـلم بين الركعتين والركعة في الوتر حتى انه كان يأمر به بعض حاجته رواه البخاري وعن ابن عمر وابن عباس

انهم سمعوا النبي صلى الله عليه وسلم لم يقول الوتر ركعة من آخر الليل رواه أحمد ومسلم) الاثر والحديث يدلان على مشروعية الايتار بركعة وتعريف المسند من قوله الوتر ركعة مشعر بالحصر لولا ورود منطوقات قاضية بجواز الايتار بغير ركعة وسيأتي قال الحافظ وظاهر الاثر المروي عن ابن عمر أنه كان يصلي الوتر موصولاً فان عرضت له حاجة فصل وأصرح من ذلك ما رواه سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن بكر بن عبد الله المزني قال صلى ابن عمر ركعتين ثم قال يا غلام ارحل لنا ثم قام وأوتر بركعة وروى الطحاوي عن ابن عمر أنه كان يفصل بين شفعه ووتره بتسليمه وأخبر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعله واستاده قوى وقد تقدم الكلام على الايتار بركعة (وعن عائشة

قالت نخرج فقال فهو يقوى كلام القرطبي ويرد كلام بعضهم أي ابن جرير اه وأجاب ابن جرير في انتقاض الاعتراض بأنه اذا سكنت قد روى أي عيسى عن قوله فسمع عمر الصوت فخرج وأثبت ابن جرير ما يكون اثبات ذلك الا على انه لم يكن حاضراً فكيف

يعترض بمثل هذا (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا بلال قم فناد بالصلاة) أي اذهب الى موضع بارزة فناد فيه بالصلاة ليسمعك الناس وليس فيه تعرض للقيام في حال الاذان كذا قاله النووي متعباً من استنبط منه مشروعية الاذان قائماً كابن خزيمة وابن المنذر وعياض نعم هو سنة فيه وبه استدلل الجلال المحلى ٢٧٩ للقيام موافقة لمن تعقبه النووي قال

في الفتح وما نقاه النووي ليس بعد من ظاهر اللفظ فان الصيغة تحتمل للامرين وان كان ما قاله

أرجح او الحكمة في تخصيص الاذان برؤيا رجل دون وحى التنويه بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم والرفع لذكره لانه اذا كان على اسان غيره كان أرفع لذكره وأغبر شأنه على انه روى أبو داود في المراسيل ان عمر لم رأى الاذان جاء يخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوجد الوحي قد ورد بذلك فخارعه الاذان بلال فقال له صلى الله عليه وآله وسلم سجدك بها الوحي ورواه هذا الحديث خمسة وفيه التحديث والاختصاص بالاذن بلال دون غيره لكونه كلما عذب ليرجع عن الاسلام يقول أحد أحد فجوزي بولاية الاذان المشقة على التوحيد في ابتدائه وانتمائه وهي مناسبة حسنة في اختصاص بلال بها الا ان هذا الموضع ليس هو محلها اه وفي هذا الحديث

قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ما بين أن يقرغ من صلاة العشاء الى الفجر احدى عشرة ركعة يصلي بين كل ركعتين ويوتر بواحدة فاذا سكب المؤذن من صلاة الفجر وتبين له الفجر وجاء المؤذن قام فركع ركعتين خفيفتين ثم اضطجع على شقه الايمن حتى يأتيه المؤذن للاقامة رواه الجماعة الا الترمذي الحديث قد تقدم الكلام على أطراف منه في ركعة في الفجر وفي الاضطجاع وفي الاتيان بركعة وقد تقدم الكلام في دلالة كان على الدوام وقد ورد عن عائشة في الاخبار عن صلواته صلى الله عليه وسلم بالليل روايات مختلفة منها هذه الرواية ومنها الرواية الثانية في هذا الباب انه كان يصلي ثلاث عشرة ركعة ويوتر بخمس ومنها عند الشيخين انه ما كان يزيد صلى الله عليه وسلم في رمضان ولا في غيره على احدى عشرة ركعة يصلي أربعاً فلا تسأل عن حسن وطولهن ثم يصلي أربعاً فلا تسأل عن حسن وطولهن ثم يصلي ثلاثاً ومنها أيضاً ما سأل في هذا الباب انه كان يصلي تسع ركعات لا يجلس فيها الا في الشاخصة ثم ينهض ولا يصلي التسعة ثم يصلي ركعتين بعد ما يسلم وهو قاع ذلك احدى عشرة ركعة فلما اسن أو تر بسبع ولاجل هذا الاختلاف نسب بعضهم الى حديثها الاضطراب وأجيب عن ذلك بأنه لا يتم الاضطراب الا على تسليم أن اخبارها عن وقت واحد وليس كذلك بل هو محمول على أوقات متعددة وأحوال مختلفة بحسب النشاط ويجمع بين قولها انه ما كان يزيد على احدى عشرة ركعة وبين اثبات الثلاث عشرة ركعة بأنها أضافت الى الاحدى عشرة ما كان يفتتح به صلواته من الركعتين المنقيقتين كما ثبت في صحيح مسلم ولم ويدل على ذلك انها قالت عند تسليم الاحدى عشرة كان يصلي أربعاً ثم أربعاً وتركت التعرض للافتتاح بالركعتين وكذلك قالت في الرواية الاخرى انه كان يصلي تسع ركعات ثم يصلي ركعتين والجمع بين الروايات ما أمكن هو الواجب قوله وسكب المؤذن هو بفتح السين المهملة والكاف وبعد ما جاءه واحدة أي أمرع ما خوذ من سكب الماء قوله قام فركع ركعتين وقد تقدم الكلام فيهما (وعن أبي بن كعب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الوتر بسج اسم ربك الاعلى وفي الركعة الثانية بقل يا أيها الكافرون وفي الثالثة بقل هو الله أحد ولا يصلي الا في آخرهن رواه النسائي) الحديث رجاله ثقات الا عبد العزيز بن خالد وهو مقبول وقد أخرجه أيضاً أحمد وأبو داود وابن ماجه بدون قوله ولا يصلي الا في آخرهن وفي الباب عن ابن عباس عند الترمذي والنسائي وابن ماجه وابن أبي شيبة بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الوتر بسج اسم ربك الاعلى وقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد في ركعة ركعة ولم يذكر فيه ولا يصلي الا في آخرهن

دليل على مشروعية طلب الاحكام من المعاني المستنبطة دون الاقتصار على الظواهر قاله ابن العربي وعلى مراعاة المصالح والعمل بها ومشروعية التشاور في الامور المهمة وانه لا حرج على أحد المتشاورين اذا أخبر بما أدى اليه اجتهاده وفيه منقبه ظاهرة لعمر الفاروق رضي الله عنه وفيه جواز اجتماعه صلى الله عليه وآله وسلم في الاحكام قال في

الفتح في الأحاديث يدل على أن الأذان شرع بحكم نيل الهجرة ثم ذكرها وقال والحق أنه لا يفتخ بشئ من هذه الأحاديث اه
ولم يقع من طريق صحيحة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأمر الأذان بنفسه وقد جزم النووي بأن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم أذن مرة في السفر وعزا لترمذي وقواه ٢٨٠ قال الحافظ ابن حجر واسكن وجدنا في مسند أحمد من الوجه الذي أخرجه

الترمذي ولفظه فأمر بلالا فاذن
فعرف أن في رواية الترمذي
اختصارا وأن معنى قوله أذن
أمر أي بلالا كما يقال لمعطى
الخليقة العالم الفلاني ألفا وألفا
بأمر العطاء غيره ونسب للخليقة
لكونه أمر به والله أعلم (عن
أنس) بن مالك (رضي الله عنه
قال أمر بلال) أي أمره رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم لاه
الأمر الناهي وهذا هو المواب
خلافا لمن زعم أنه موقوف ودفع
بأن الخبر عن الشارع لا يحمل
الأعلى أمر الرسول (ان يشفع
الأذان) أي يجعل أكثر كلماته
مثناة (وأن يوتر الإقامة) أي
يفرد هاجبها وهذا مذهب
الشافعي وأحمد والمراد معظمتها
فإن كلمة التوحيد في آخر الأذان
مفردة والتكبير في أوله أربع
ولفظ الإقامة مثنى ولفظ
الشـنع يقتضون التثنية
والترجيع فليس في لفظ الحديث
ما يخالف ذلك على أن تكرير
التكبير تنبيه في الصورة مفردة
في الحكم ومذهب مالك وأتباعه
أن التكبير في أول الأذان مرتين
لروايته من وجوه صحاح في
أذان أبي محمد وذويرة وأذان ابن
زيد والعمل عندهم بالمدينة

أيضا وعن عبد الرحمن بن أبي رزق عند النسائي بصوحديث ابن عباس وقد اختلف في
صحيته وفي اسناد حديثه هذا وسياق في وعن أنس عند محمد بن نصر المروزي بصوحديث
ابن عباس وعن عبد الله بن أبي أوفى عند البزار بصوحديث عن عبد الله بن عمر عند الطبراني
والبزار أيضا بصوحديث في اسناد سعيد بن سنان وهو ضعيف جدا وعن عبد الله بن مسعود
عند البزار وأبي يعلى والطبراني في الكبير والأوسط بصوحديث أيضا وفي اسناد
عبد الملك بن الوليد بن معدان وثقه يحيى بن معين وضعفه البخاري وغير واحد وعن
عبد الرحمن بن سبرة عند الطبراني في الكبير والأوسط بصوحديث أيضا وفي اسناده اسمعيل بن
رزين ذكره الأزدي في الضعفاء وابن حبان في الثقات وعن عمران بن حصين عند النسائي
والطبراني بصوحديث أيضا وعن النعمان بن بشير عند الطبراني في الأوسط بصوحديث وفي اسناد
السري بن اسمعيل وهو ضعيف وعن أبي هريرة عند الطبراني في الأوسط بزيادة
والمعوذتين في الثالثة وفي اسناده المقدم بن داود وهو ضعيف وعن عائشة عند أبي داود
والترمذي بزيادة كل سورة في ركعة وفي الأخيرة قل هو الله أحد والمعوذتين وفي اسناد
خفيف الجزري وفيه لين ورواه الدارقطني وابن حبان والحاكم من حديث يحيى بن
سعد عن عروة عن عائشة وثقه ديه يحيى بن أيوب عنه وفيه مقال ولكنه صدوق في الحديث
القديم اسناد صالح قال ابن الجوزي وقد أكرأحمد ويحيى بزيادة المعوذتين في ركعة
ابن السكن في صحيحه لذلك شاهدان حديث عبد الله بن مبرجس باسناد قريب ورواه
المعوذتين محمد بن نصر من حديث ابن ضمرة عن أبيه عن جده وهو حسين بن عبد الله
ابن ضمرة بن أبي ضمرة وهو ضعيف عند أحمد وابن معين وأبي زرعة وأبي حاتم وغيرهم
وكذب مالك وأبو لهوف وجده ضمرة يقال أنه مولى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
والأحاديث تدل على مشروعية قراءة هذه السورة في الوتر وحديث الباب يدل أيضا على
مشروعية الأيتار بثلاث ركعات متصلة وسياق الكلام على ذلك (وعن عائشة قالت
كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يوتر بثلاث لا يفصل بينهن رواء أحد والنسائي
ولفظه كان لا يسلم في ركعتي الوتر وقد ضعف أحمد اسناده وان ثبت فيكون قد فعله أحيا
كما أوتر بالخمسة والسبع والتسع كما سند كرهه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال لا توتروا بثلاث أوتروا بجمس أو سبع ولا تشبهوا بصلاة المغرب رواء الدارقطني
باسناده وقال كلهم ثقات) أما حديث عائشة فأخرجه أيضا البيهقي والحاكم بلفظ أحمد
وأخرجه أيضا البيهقي والحاكم لفظ النسائي وقال الحاكم صحيح على شرط الشيخين
وأخرج الحاكم أيضا من حديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يوتر بثلاث
ولا يس فيه لا يفصل بينهن وصححه وقال على شرط الشيخين وأخرجه أيضا الترمذي

على ذلك في آل سعد القرط إلى زمانهم الحديث أبي محمد وذويرة عند مسلم وأبي عوانة والحاكم
وهو المحفوظ عن الشافعي من حديث ابن زبير والإقامة إحدى عشرة كلمة والأذان تسع عشرة كلمة بالترجيع وهو أن
يأتى بالشهادتين مرتين سراقبل قولها جهر الحديث مسلم فيه وانما يختص بالترجيع بالشهادتين لأنهما أعظم ألفاظ

الاذان وليس بسنة عند الحنفية للروايات المتفقة على ان لا ترجيع في اذان بلال وهو من أمه ~~كثوم~~ الى ان توفيها (الاقامة) أى لفظ الإقامة وهي قوله قد قامت الصلاة فانه تشنع لاسم المنصود من الإقامة بالذات قال في الفتح المحكمة في تقنية الاذان وافراد الإقامة ان الاذان لاعلام الغائبين فكرر ٢٨١ ليكون أوصل اليهم بخلاف الإقامة فانها

للحاضرين ومن ثم يستحب أن يكون الاذان في مكان عال بخلاف الإقامة وان يكون الصوت في الاذان أرفع منه في الإقامة انتهى (عن أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا فدى للصلاة) أى لاجلها أو لم والناس في الصلاة ويمكن حملها على معنى واحد (أدبر الشيطان) أى جنس الشيطان أو المعهود خاصة هارباً الى الروحاني من سماع الاذان وبينه وبين المدينة ستة وثلاثون ميلاً كذا عند مسلم حال كونه (وله ضراط) يشغل به نفسه قال عياض يمكن حمله على ظاهره انه جسم ذو منتهى يصح منه خروج لريح ويحتمل انه عبارة عن شدة نفاره ويقويه رواية مسلم له حصان بهمات فقد فسره الأصمعي وغيره بشدة العمد وقال الطبري شبهه شغل الشيطان نفسه عن سماع الاذان بالصوت الذي يلا السمع وينع عن سماع غيره ثم سماع ضراطاً تقيحاً (حق) أى كى (لا يسمع التاذين) اعظم أمره لما شغل عليه من قواعد الدين واطهار شرائع الاسلام أو حتى لا يشهد للمؤذن بما يسمعه اذا

وأخرج الشيخان وغيرهما عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي أربعة فلا اتصال عن حسن بن وطولهن ثم يصلي أربعة فلا اتصال عن حسن بن وطولهن ثم يصلي ثلاثة ثلاث عن علي بن عبد الله بن محمد بن يونس بن ثلاث وعن ابن عباس عن عبد الله بن داود والنسائي بلقظ أرت ثلاث وعن أبي أيوب عن أبي داود والنسائي وابن ماجه بلقظ ومن أحب أن يوتر بثلاث لا يفعل وعن أبي بن كعب عن أبي داود والنسائي وابن ماجه أيضاً بنحو حديث علي وعن عبد الرحمن بن أبي رزق عن أبي داود والنسائي بنحوه أيضاً وعن ابن عمر عن ابن ماجه بنحوه أيضاً وعن ابن مسعود عن الدارقطني بنحوه أيضاً وفي أسناده يحيى بن زكريا بن أبي الخواصب وهو ضعيف وعن أنس عند محمد بن نصر بن عوف أيضاً وعن ابن أبي أوفى عند البزار بنحوه أيضاً وأما حديث أبي هريرة فخرجه أيضاً ابن حبان في صحيحه والحاكم وصححه قال الحافظ ورجاله كلهم ثقات ولا يضره وقف من وقته وأخرجه أيضاً محمد بن نصر من روايته عن الثابت بن مالك عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا توتروا بثلاث تشبهوا بالمعرب ولكن أوتروا بخمس أو بسبع أو بتسع أو بأحدى عشرة أو أكثر من ذلك قال العراقي وأسند صحيح وأخرج أيضاً من رواية عبد الله بن الفضل عن أبي سلمة وعبد الرحمن الأخرج عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا توتروا بثلاث أوتروا بخمس أو بسبع ولا تشبهوا بصلاة المغرب قال العراقي أيضاً وأسند صحيح ثم روى محمد بن نصر قوله قسم ان الوتر لا يعلم الا بخمس أو بسبع وان الحكم بن عتيبة سأل عنه فقال من الثقة عن الثقة عن عائشة ومهونة وقد روى نحوه النسائي عن مهونة مرفوعاً وروى محمد بن نصر أيضاً بأسناده قال العراقي صحيح عن ابن عباس قال الوتر سبع أو خمس ولا يلبث ثلاثاً وروى أيضاً عن عائشة بأسناده قال العراقي أيضاً صحيح انها قالت الوتر سبع أو خمس وانى لا كره أن يكون ثلاثاً وروى أيضاً بأسناده صحيح العراقي أيضاً عن سليمان بن يسار انه سئل عن الوتر بثلاث فكروه الثلاث وقال لا تشبهوا لتطوع بالفريضة أو تر بركعة أو بخمس أو بسبع قال محمد بن نصر لم نجد عن النبي صلى الله عليه وسلم خبراً ثابتاً يصح ان الوتر بثلاث موصولة قال نعم ثبت عنه انه أوتر بثلاث ~~لم يكن~~ لم يبرر الراوى هل هي موصولة أو مفصلة اه وتعبه العراقي والحافظ بحديث عائشة الذى ذكره المصنف ومحدث كعب بن جعفة المتقدم قالوا ويجاب عن ذلك باحتمال انها لم يثبتها عنده وقد قال البيهقي في حديث عائشة لمذ كورانه خطأ وجميع الحفاظ بين الأحاديث بحمل أحاديث النبي على الايتار بثلاث بنسبة ذلك أصالة المغرب وأحاديث الايتار بثلاث على انها مصلة بنسبة في آخرها وروى فعل ذلك من جماعة

٢٦ نيل في استشهد يوم القيامة لانه داخل في الجن والانس المذكورين في حديث لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا انس ولا شئ الا شهد يوم القيامة ودفع بانه ليس أهلاً للشهادة لانه كافرو المراد في الحديث مؤمنو الجن وانما يجيء عند الصلاة مع ما فيها من القرآن لان غالبهم ابر ومناجاة فلن تطرق الى افسادها على فاعلها وافساد خشوعه بخلاف الاذان

فانه يرى اتفاق كل المؤذين على الاعلان به ونزول الرحمة العامة عليهم مع يأسه عن ان يردهم عما اهلنوا به ويوقن بالخبيثة بما تنضل الله به عليهم من ثواب ذلك وبذلك معصية الله وضادته أمره فلا يعلك الحدث لما حصل له من الخوف وقيل لانه دعا الى الصلاة التي فيها السجود الذي امتنع من فعله ٢٨٢ لما أمر به ففقيهه تصببه على مخالفة أمر الله واستقراره على معصية

الله فاذا دعا الله فمرسه واستدل به على استصحاب رفع الصوت بالاذان لان قوله حتى لا يسمع ظاهري انه يمد الى نهاية يفتنى فيها - هاءه للصوت (فاذا قضى) المنادى (النداء) اى فرغ المؤذن من الاذان واستدل به على انه كان بين الاذان والاقامة فصل خلافا لمن شرط في ادرال فضيلة اول الوقت ان ينطبق اول التكبير على اول الوقت (أقبل) اى الشيطان زاد مسلم عن أبي هريرة يوسوس (-) قى اذا توب للصلاة أدبر) الشيطان من فوب اى أهدد الدعاء اليها والمراد الاقامة عند الجمهور لا قوله في الصبح الصلاة خير من النوم كما زعم بعض الكوفيين لانه خاص به ولمسلم فاذا جمع الاقامة هذه (-) حتى اذا قضى) المنوب (التنويب) (أقبل) اى الشيطان ساعيا فى ابدال الصلاة على المصلين (حتى يحطر) بفتح أوله وكسر الطاء كما ضبطه عياض عن المتنين وهو الوجه اى يوسوس (بين المره) اى الانسان (وبنفسه) اى قلبه ولا يذرى بخمار يضم الطاء عن أكثر الرواة اى يدنونه فيمر بين المره وبين قلبه فيثبته ولا يحول بينه وبين ما يريد من قبالة على صلاته واحلاصه فيه (يقول) اى الشيطان للمصلى (ادكر كذا اذ كذا) او زاد مسلم فهناه وماء وذكره من حاجاته ما لم يكن يذكر (لما) اى لشيئ (لم يكن يذكر) قبل الصلاة (حتى) اى كى (يفضل الرجل) اى يصير وفي رواية يفضل اى ينسى (لا يدري كم صلى) من الركعات وللجبارى في بدء الخلق عن أبي هريرة لا يدري انما ناصلي

من السائر ويمكن الجمع بحمل النسي عن الايتار بثلاث على الكراهة والاحوط ترك الايتار بثلاث مطلقا لان الاحرام بهم امتنع له بتشهد واحد وفى آخره ارجاء صحت به المشابهة الصلاة المغرب وان كانت المشابهة الكاملة تتوقف على فعل التشهدين وقد جعل الله فى الامر سنة وعلمنا النبي صلى الله عليه وسلم الوتر على هيات متعددة فلا ملجئ الى الوقوع فى مضيق التعارض (وعن أم سلمة قالت) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بسبع وبخمس لا يقل دينين بسلا ولا كلام رواه أحمد والنسائي وابن ماجه وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى من الليل ثلاث عشرة ركعة يوتر من ذلك بخمس ولا يجلس فى شئ منهن الا فى آخرهن متفق عليه) الحديث الاول رواه النسائي وابن ماجه من رواية المسكم عن مقسم عن أم سلمة وقدروى فى الايتار بسبع وبخمس أحاديث منها عن عائشة عند محمد بن نصر بلفظ أوتر بخمس وأوتر بسبع وعن ابن عباس عند أبي داود بلفظ ثم صلى سبعا وأوتر بهن لم يسلم الا فى آخرهن وعن أبي أيوب عند النسائي بلفظ الوتر حتى غن شاء أوتر بسبع ومن شاء أوتر بخمس وعن معوية عند النسائي بلفظ لا يصلح يعنى الوتر الا تسع أو خمس وعن أبي هريرة عند الدارقطني وقد تقدم وفى الايتار بخمس أو بسبع أحاديث كثيرة قد تقدم بعضها وسيأتى بعضها قال الترمذى وقدروى عن النبي صلى الله عليه وسلم الوتر بثلاث عشرة واحدة عشرة وتسع وسبع وخمس وثلاث وواحدة اه وأخرج أبو داود والنسائي عن ابن عباس بلفظ ثم أوتر بخمس لم يجلس بينهما وأخرجه البزارى عنه بلفظ ثم صلى خمس ركعات وأخرج الترمذى وحسنه والنسائي عن أم سلمة انه صلى الله عليه وسلم أوتر بسبع وسيأتى من عائشة فقوه وعن أبي أمامة عند أحمد والطبرانى فقوه باسناد صحيح وعن ابن عباس عند محمد بن نصر فقوه والا حديث المذكور فى الباب يدل على مشروعية الايتار بخمس ركعات أو بسبع وهى ترد على من قال بتعيين الثلاث وقد تقدم ذكره (وعن سعيد بن هشام انه قال لعائشة انبشيتى عن وتر رسول الله صلى الله عليه وسلم فضالت كأنه له سواك وطهوره فيه منه الله متى شاء ان يهتبه من الليل فيسلك ويتوضأ ويصلى تسع ركعات لا يجلس فيها الا فى الزامنة فيذكر الله ويحمده ويدعوه ثم ينهض ولا يسلم ثم يقوم فيصلى التسعة ثم يهتد فيذكر الله ويحمده ويدعوه ثم يهتد ثم يسلم ثم يصلى ركعتين بعد ما يسلم وهو قاعد فذلك احدى عشر ركعة يابى فلما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخذ اللهم أوتر بسبع وصنع فى الركعتين مثل صنيعه الاول فذلك تسع يابى وكان نبي الله اذ صلى صلاة أحب أن يدوم عليها وكان اذا غلبه نوم

بينه وبين ما يريد من قبالة على صلاته واحلاصه فيه (يقول) اى الشيطان للمصلى (ادكر كذا اذ كذا) او زاد مسلم فهناه وماء وذكره من حاجاته ما لم يكن يذكر (لما) اى لشيئ (لم يكن يذكر) قبل الصلاة (حتى) اى كى (يفضل الرجل) اى يصير وفي رواية يفضل اى ينسى (لا يدري كم صلى) من الركعات وللجبارى في بدء الخلق عن أبي هريرة لا يدري انما ناصلي

أم أربعا ولم يذكر في ادبار الشيطان ما ذكر في الأول من الضراط كتمهيد كرمه أو لان الشدة في الأول تأنيبه غفلة فتكون أهول وفي الحديث فضل الأذان وعظم قدره لان الشيطان يهرب منه ولا يهرب عند قراءة القرآن في الصلاة التي هي أفضل كالسارقين يخافون من العسس ما لا يخافون من السلطان ٢٨٣ قال ابن الجوزي على الأذان هيبة يشدد

أو وجع من قيام الليل صلى من المم ارتقى عشرة ركعة ولا أعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ القرآن كله في ليلة ولا قام ليلة حتى أصبح ولا صام شهرا كاملا غير رمضان رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي وفي رواية لأحمد والنسائي وأبي داود ونحوه وفيه ما فلا أسن وأخذ الله أوتر بسبع ركعات لم يجلس الا في السادسة والسابعة ولم يسلم الا في السابعة وفي رواية للنسائي قالت فلانة سألت أبا عبد الله عليه السلام عن سبع ركعات لا بقية لها في آخرهن (الابتداء بتسع مروي عن طريق جماعة من الصحابة غير عائشة والابتداء بسبع قد تقدم ذكر طريقه قوله فينبسوك ويتوضأ فيه استحباب السواك عند القيام من النوم قوله ويصلي تسع ركعات الخ فيه مشروعية الابتداء بتسع ركعات متصلة لا يسلم الا في آخرها ويقعد في الثامنة ولا يسلم قوله ثم يسلم تسليما يستحب فيه استحباب الباهر بالتسليم قوله ثم يصلي ركعتين بعد ما يسلم وهو قاعدة أخذ بها هذا الحديث الاوزاعي وأحمد وفيما حكاه القاضي عنهما وأبا حارص كعتين بعد الوتر جالس قال أحمد لا أفعله ولا أمتنع من فعله قال وانكره مالك قال النووي الصواب ان هاتين الركعتين فعلهما صلى الله عليه وسلم بعد الوتر جالسا البيان الجواز ولم يواظب على ذلك بل فعله مرة أو مرار قليلة قال ولا يفتقر بقولها كان يصلي فان المختار الذي عليه الاكثرون والمحققون من الاصحاب ان لفظ كان لا يلزم منها الدوام ولا التكرار وانما هي فعل ماض تدل على وقوعه مرة فان دل دليل على به والافلاقتضيه بوضعها وقد قالت عائشة كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لحلة قبل أن يطوف ومعلوم انه صلى الله عليه وسلم لم يجمع بعد ان صحبته عائشة الاجمة واحدة وهي حجة الوداع قال ولا يقال اعلمها طيبته في احرامه بمرة لان المعتمر لا يحل له الطيب قبل الطواف بالاجاع فثبت انها استعملت كان في مرة واحدة قال وانما تأولنا حديث الركعتين لان الروايات المشهورة في الصحيحين مصرحة بأن آخر صلاته صلى الله عليه وسلم في الليل كانت وتر وفي الصحيحين أحاديث كثيرة مشهورة بالامر بجعل آخر صلاة الليل وتر فكيف ينظر به صلى الله عليه وسلم مع هذه الاحاديث واشباهها انه يداوم على ركعتين بعد الوتر ويجعلهما آخر صلاة الليل قال وأما ما أشار اليه القاضي عياض من ترجيح الاحاديث المشهورة ورد رواية الركعتين فليس بصواب لان الاحاديث اذا حجت وأمكن الجمع بينهما تعين وقد جعنا بينهما والله الحمد اه (وأقول) أما الاحاديث التي فيها الامر للامة بان يجعلوا آخر صلاة الليل وترافلا معارضة بينهما وبين فعله صلى الله عليه وسلم للركعتين بعد الوتر لما تقر في الاصول ان فعله صلى الله عليه وسلم لم لا يعارض القول الخاص بالامة فلا معنى للاستسكار أما احاديث انه قال آخر صلته

انزعاج الشيطان بسببها لانه لا يصح كاديقع في الأذان رياء ولا غفلة عند النطق به بخلاف الصلاة فان النفس تخضر فيها فيفتح لها الشيطان أبواب الوسوسة والمؤذن في أذانه واقامته تنفي عنه الوسوسة والرياء اتباعا للشيطان منه وقبل غير ذلك مما ذكره في القبح ورواية هذا الحديث خمسة وفيه التحديث والاخبار والعنفنة وأخرجه أبو داود والنسائي في الصلاة (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول انه لا يسمع مدي صوت المؤذن) اي غايته (جس ولا انس ولا شيء) من حيوان أو جماد بأن يخلق الله تعالى له ادراكا وهو من عطف العام على الخاص ويؤيده ما في رواية ابن خزيمة لا يسمع صوته شجر ولا حجر ولا جن ولا انس ولا بني داود والنسائي وأحمد عن أبي هريرة بلفظ المؤذن يغفر له مدصوته ويشهد له كل رطب ويابس ونحوه للنسائي وغيره من حديث البراء وصححه ابن السكن فهو هذه الاحاديث تبين المراد من قوله في حديث الباب ولا شيء وقدر تكلم

بعض من لم يطاع عليه في تأويله على غير ما يقتضيه ظاهره (الاشهاده) بلفظ لماضي وللشعير في الايشهاده (يوم القيامة) وغاية الصوت بالاربأخي من ابتدائه فاذا شهد له من بعده غفره ووصل اليه منتهى موته فلان يشهد له من دنائه ومنه ومن مع بيادى صوته أولى به عليه القاضي البضاوي والسيف في هذه الشهادة وكفى باقية شهيد الشهادته بالفضل وعلمه بالدرجة

وكان الله تعالى يفضح بالشهادة قوما يكرم بها آخرين ورواه هذا الحديث اثنتان مديون الاشيع البضاري وفيه التحذير
والاخبار والمنة والسمع وأخرجه البخاري أيضا في ذكر الجن والتوحيد والنساق وابن ماجه في الصلاة وفي الحديث
استصحاب رفع الصوت بالاذان ليكثر ٢٨٤ من يشهد له ما يجهد أو يتأذبه وفيه ان اذان الفذ مندوب اليه ولو كان

في فقر ولو لم يرح - ضرور من يصلي
معهم لانه ان فات دعاء المصلين ولم
يتمه استنهاد من يسمعه من
غيرهم (عن أنس رضي الله
عنه ان النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) ان اذا غزينا) أي
صاحبنا (قوما لم يكن يغزونا)
من الغزو وللصلي وأبي الوقت
يعبر بنا من الاغارة ولابن عساكر
يفرنا من الاغارة وللصلي
يفرنا من الغزو وتفيض لروح
(حتى يصبح وينظر) أي يتنظر
(فان مع اذا كاف عنهم وان
لم يمع اذا غار) ويقال غار
ثلاثا أي هم (هم) من غير
علم منهم ولم علمه فلك كان
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم يفر اذا طلع الفجر وكان
يسمع الاذان فان مع اذا
أمسك والاعار قال الخطابي
فيه ان الاذان شعار الاسلام
وانه لا يجوز تركه ولو ان أهل بلد
اجتمعوا على تركه كان للمطاع
قتالهم عليه اه قال في الفتح
وهذا احد أقوال العلماء وهو
أحد الاوجه في المذهب واغرب
ابن عباد البر فقال لأهل فيه
شلافا اه وفي القسطلاني
واستنبط من الحديث وجوب
الاذان وأنه لا يجوز تركه لانه من

صلى الله عليه وسلم من الليل وتر فليس فيها ما يدل على الدوام لما قرر من عدم الالفاظ
كان عليه فطريق الجمع باعتبار ما صلى الله عليه وسلم أن يقال أنه كان يصلي الركعتين بعد
الوتر تارة ويدعهما تارة وأما باعتبار الامة فغير محتاج الى الجمع لما عرفت من أن الاوامر
يجعل آخر صلاة الليل وتر اختصاص بهم وان فعله صلى الله عليه وسلم لا يعارض ذلك قال ابن
القيم في الهدى وقد أشكل هذا يعني حديث الركعتين بعد الوتر على كثير من الناس
فظنوه معارض القول صلى الله عليه وسلم اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترا ثم حكى عن مالك
وأحمد ما تقدم وحكى عن طائفة ما قدمنا عن النووي ثم قال والصواب أن يقال ان هاتين
الركعتين فجران مجرى السنة وتكمل الوتر فان الوتر عبادة مستقلة ولا سيما ان قيل
بوجوبه فجرى الركعتين بعده مجرى سنة المغرب من المغرب فانم او تر انما روي الركعتان
بعدها تكميل لها فكذلك الركعتان بعد وتر الليل والله أعلم اه وانظروا ما قدمنا
من اختصاص ذلك به صلى الله عليه وسلم وقد ورد فعله صلى الله عليه وسلم ايتين الركعتين
بعد الوتر من طريق أم سلمة عند أحمد في المسند ومن طريق غيره قال الترمذي روى نحو
هذا عن أبي امامة وعائشة وغيره - مدعن النبي صلى الله عليه وسلم وفي المسند أيضا
والبيهقي عن أبي امامة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي ركعتين بعد الوتر وهو جالس
بقراة ثم ما اذا زلزلت الارض زلزالها وقل يا أيها الكافرون وروى الدارقطني نحوه
من حديث أنس - يأتي ذكر القائلين باستصحاب التنقل لمن استيقظ من النوم وقد كان
او تر قبله وحديث أبي بكر وعمر الدال على جواز ذلك في باب لا وتران في ليلة قوله صلى
من التمارثني عشرة ركعة فيه مشروعية قضاء الوتر - يأتي قوله ولا صام شهرًا كاملاً
سباني في باب ما جاء في صوم شعبان من كتاب الصيام عن عائشة ما يدل على انه كان يصوم
شعبان كله ويأتي الكلام هناك ان شاء الله تعالى قوله لم يجلس الا في السادسة والسابعة
وفي الرواية الثانية صلى سبع ركعات لاية هذا في آخره من الرواية الاولى تدل على اثبات
القعود في السادسة والرواية الثانية تدل على نفيه ويمكن الجمع بحمل الذي للقعود في
الرواية الثانية على القعود الذي يكون فيه التسليم وظاهر هذا الحديث وغيره من
الاحاديث ان النبي صلى الله عليه وسلم ما كان يوتر بدون سبع ركعات وقال ابن حزم في
المحلى ان الوتر وتر بعد الاليل ينقسم الى ثلاثة عشر وجهاً أهمها فعل اجزاء ثم ذكرها
واسمها على كل واحد منها ثم قال واحبها اليها وأفضلها أن يصلي ثلثي عشرة ركعة يصلي
من كل ركعتين ثم يصلي ركعة واحدة ويسلم

• (باب وقت صلاة الوتر والقراءة فيها ولعنوت) •

(عن خارجة بن - ذافة قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات غداة

شعائر الاسلام الظاهرة والصريح عندها كالحفية والمالكية انه سنة الا ان المالكية قالوا انه لجماعة طلبت فقال
غيره بخلاف الفذ والجماعة التي لا تطلب غيرها اه قلت استدلل بورود الاخرية من قال بوجوبه كابن دقيق العيد ومن قال به
مطلقاً الاوزمي وداود وابن المنذر وهو ظاهر قول مالك في الموطا وقيل واجيب في الجملة فقط وقيل فربما كفايته والجمعة

على أنه من السنن المؤكدة واخطأ من استدل على عدم وجوبه بالإجماع ومنشأ الاختلاف أن مبدأ الأذان لما كان عن مشورنا وقعهما النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين أصحابه حتى استقر برؤي بعضهم فافتره كان ذلك بالمدد وبات أشبه ثم لما واطلب النبي صلى الله عليه وآله وسلم على تقريره ولم ينقل أنه تركه ولا رخص في تركه ٢٨٥ كان ذلك بالواجبات أشبه واقعه أعلم

وقد أخرج هذا الحديث البخاري أيضا في الجهاد ومسلم طرفه المتعلق بالأذان (عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا سمعتم النداء أي الأذان ظاهره اختصاص الأجابة بمن يسمع حتى لو رأى المؤذن على المسافة مثلا في الوقت وعلم منه أنه يؤذن لكن لم يسمع إذ أنه لم يسمع أو صم لا تشرع له المابعة قاله النووي في شرح المذهب (فقولوا) قولاً (مثل ما يقول المؤذن) أي مثل قول المؤذن وكذا مثل قول المقيم أي الأفي الحية اثنين فيقول بدل كل منهما ما لا حول ولا قوة إلا بالله كما يأتي تقييده في الحديث الثاني والأفي التشويش في الصحيح فيقول بدل كل من تكلم صدقت وبررت قال في الكفاية تلعب وورد فيه والأفي قوله قد قامت الصلاة فيقول أقامها الله وأدامها والأفي كان في الصلاة أو يجامع فلا يجيب في الأذان ويكره في الصلاة فيجيب بعدها وليس الأمر للوجوب عند الجمهور خلافاً لصاحب الهيطة من الخنفية وابن وهب من المالكية فنهى عنهما وهو بالخلاف

فقال لقد أمدكم الله بصلاة هي خير لكم من حمر البهائم وما هي بارسول الله قال الوزعيا بين صلاة العشاء إلى طلوع الفجر رواه الخمسة إلا النسائي الحديث أخرجه أيضا الدارقطني والحاكم وصححه وذهبه البخاري وقال ابن حبان إسناده منقطع ومثله باطل قال الخطابي فيه عبد الله بن أبي حمزة الزوفي عن خارجة وفي الباب عن أبي هريرة عند أحمد وابن أبي شيبه وعنه حديث آخر عند البيهقي وفيه أبو اسحق الترمذي وثقه الدارقطني وقال الحاكم تكلم فيه أبو حاتم وعن عبد الله بن عمرو وعنده أحمد والدارقطني وفي إسناده العزمي وهو ضعيف وعن يزيد بن عمار عن أبي داود والحاكم في المستدرک وقال صحيح وعن أبي بصرة الغفاري عن أحمد والحاكم والطحاوي وفيه ابن لهيعة وهو ضعيف ولكنه تابع وعن سليمان بن صرد عن الطبراني في الأوسط وفي إسناده إسماعيل بن عمرو البجلي وثقه ابن حبان وذهبه أبو حاتم والدارقطني وابن عدي وعن ابن عباس عند العزاري والطبراني في الكبير والدارقطني وفي إسناده النضر أبو عمرو والخزاز وهو ضعيف متروك وقال البخاري منكر الحديث وعن ابن عمر عند البيهقي في الخلافيات وابن حبان في الضعفاء وفي إسناده حماد بن قيراط وهو ضعيف وقال أبو حاتم لا يجوز الاحتجاج به وكان أبو زرعة يرضى القول فيه وأدعي ابن حبان أن الحديث موضوع وله حديث آخر عند الطبراني وفي إسناده أيوب بن نعيم ضعيف أبو حاتم وغيره وعن ابن مسعود عند العزاري وفي إسناده جابر الجعفي وقد ضعفه الجمهور وعن عبد الله بن أبي أوفى عند البيهقي في الخلافيات وفي إسناده أحمد بن محمد بن مصعب بن بشر بن فضالة وقد قيل أنه كان يضع المذون والآثار ويقلب الأسانيد للاخبار قال أبو حاتم ولعله قد قلب على الثقات أكثر من عشرة آلاف حديث وعن علي عليه السلام عند أهل السنن وعن عتبة ابن عامر عند الطبراني وفيه ضعف وعن عمرو بن العاص عند الطبراني أيضا وفيه ضعف وعن معاذ بن جبل عند أحمد وفي إسناده عبيد الله بن زحر وهو ضعيف وفيه انقطاع وعن أبي أيوب عند الطبراني في الكبير والأوسط قوله أمدكم الله أديباً يكون معنى الإعانة ومنه الامداد باللائكة ومعنى الاعطاء ومنه وأمدناهم بما كرهه الآية فيجتهل أن يكون هذا من الاعانة أي أعانكم بها على الانتهاء عن الفحشاء والمنكر كما قال تعالى إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر ويجعل أن يكون من الاعطاء قال العراقي والظاهر أن المراد الزيادة في الاعطاء ويدل عليه قوله في بعض طرق الحديث أن الله زادكم صلاة كما في حديث عبد الله بن عمرو وأبي بصرة وابن عمر وابن أبي أوفى وعقبة ابن عامر قوله الوتر بكسر الواو وقصها الغتان وقرئ بهما في السبعة قوله بين صلاة العشاء إلى طلوع الفجر استدلل به على أن أول وقت الوتر يدخل بالفراغ من صلاة العشاء

وقوله ما يقول دون الماضي إشارة إلى أن قول السامع يكون عقب كل كلمة مثلها لا الكل ضد فراغ الكل ويؤيده حديث النسائي عن أم حبيبة أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا كان عندها فجمع المؤذن يقول مثل ما يقول حتى يسكت فلوم يصبه حتى فرغ استحب له التداين أن لم يطل الفصل قاله النووي في المجموع جهلاً على إذا أنت مؤذن آخر يجيبه بصلاة أجابة

الاول أم لا قال النووي لم أرفيه شيئا لأصحابنا وقال في المجموع المختار أن أصل الفضيلة في الإجابة شامل للجميع إلا أن الأول
تيا كدو يكره تركه وقال ابن عبد السلام يجب كل واحد بإجابة تعدد السبب وإجابة الأول أفضل إلا في الصبح والجمعة فهما
سوا لانهما مشروعا وفي الحديث ٢٨٦ دليل على أن لفظ المنزل لا يقتضي المساواة من كل جهة لأن قوله مثل ما يقول

لا يقصد به رفع الصوت المطلوب
من المؤذن كذا قيل وفيه بحث
لان المسألة وقعت في القول
لا في صفتيه والفرق بين المؤذن
والجيب في ذلك ان المؤذن
مقصوده الا سلام فاستاج الى
رفع الصوت والسامع مقصوده
ذكر الله فيكتفى بالسر أو الجهر
لامع الرفع ثم لا يكتفيه ان يجبره
على خاطره من غير تلفظ لظاهر
الامر بالقول واغرب ابن المنير
فقال حقيقة الاذان جميع ما يصدر
عن المؤذن من قول وفعل
وهيئة وما زاد على ذلك من قول
أو فعل أو هيئة **ب**كون من
مكملاته ووجود الاذان من
دونها ولو كان على ما أطلق
لكان ما أحدث من التسليم قبل
الصبح وقبل الجمعة ومن الصلاة
على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
من جهة الاذان وليس كذلك
لألفاظ ولا شرعا **(ع)** معاوية
رضي الله عنه مثله أي مثل قول
المؤذن (إلى قوله) أي مع قوله
(وأشهد أن محمدا رسول الله)
كذا أورده البخاري مختصرا
(ولما قال) المؤذن (حي على
الصلاة) أي هلم بوجهك
وسريرتك الى الهدى والنور
عاجلا والقوز بالنعيم آجلا

وعند اطلوع الفجر كما قالت عائشة في الحديث الصحيح وانتهى وتره الى السحر
وفي وجه لأصحاب الشافعي انه يمتد بعد طلوع الفجر الى صلاة الصبح وفي وجه آخر يمتد الى
صلاة الظهر وفي وجه آخر انه يصح الوتر قبل العشاء وكما يخالفه للأدلة واستدل
بالحديث أيضا أبو حنيفة على وجوب الوتر وقد تقدم الكلام على ذلك واستدل به أيضا
على ان الوتر أفضل من ركعتي الفجر وقد تقدمت الإشارة اليه واستدل به المصنف أيضا
على ان الوتر لا يصح الاحتداد به قبل العشاء فقال ما لفظه وفيه دليل على انه لا يعتد به
قبل العشاء بحال انتهى (وعن عائشة قالت من كل الليل قد أوتر رسول الله صلى الله عليه
وسلم من أول الليل وأوسطه وآخره فانتهى وتره الى السحر ورواه الجماعة وعن أبي
سعيدان النبي صلى الله عليه وسلم قال أوتروا قبل ان تصبوا رواء الجماعة الا البخاري
وأبادود **هـ** وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أياكم خاف أن لا يقوم من آخر الليل
فليوتر ثم ليرقد ومن وفق بقيام من آخر الليل فليوتر من آخره فان قراءة آخر الليل محضورة
وذلك أفضل ورواه أحمد ومسلم والترمذي وابن ماجه في الباب أحاديث منها عن أبي
هريرة عند البزار والطبراني في الأوسط قال سأل النبي صلى الله عليه وسلم أياكم **ك**
كيف توتر قال أوتر أوّل الليل قال حذركيس ثم سأل عمر كيف توتر قال من آخر الليل
قال قوى معان وفي أسناده سليمان بن داود البجلي وقد ضعف وعن أبي مسعود عند
أحمد والطبراني ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر من أول الليل وأوسطه وآخره قال
العراقي وأسناد صحيح وعن أبي قتادة عند أبي داود يوضح حديث أبي هريرة المتقدم
وصححه الحاكم على شرط مسلم وقال العراقي صحيح وعن ابن عمر عند ابن ماجه بنحو
حديث أبي هريرة المتقدم وصححه الحاكم وعن عتبة بن عامر عند الطبراني بنحو حديث
أبي هريرة المتقدم أيضا وعن علي بن عبد الله بن ماجه بلفظ من كل الليل أوتر
رسول الله صلى الله عليه وسلم من أوله وأوسطه وانتهى وتره الى السحر قال العراقي
وأسناده جيد وعن أبي موسى عند الطبراني في الكبير قال كان يوتر رسول الله صلى الله
عليه وسلم أحيانا أول الليل وأوسطه **ل**كون سعة للسليين وعن ابن عمر عند أبي داود
والترمذي وصححه الحاكم في المستدرک بلفظ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بادروا
الصبح بالوتر وله حديث آخر عند الترمذي بلفظ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا
طلع الفجر فقد ذهب كل صلاة الليل والوتر فأوتر اقبل طلوع الفجر ومن أبي ذر عند
النسائي بلفظ أوصاني خليلي صلى الله عليه وسلم اوصاني بصلاة الضحى والوتر قبل النوم
وبصيام ثلاثة أيام من كل شهر وعن سعد بن أبي وقاص عند أحمد بلفظ سمعت رسول الله

(قال) معاوية (لاحول ولا قوة الا بالله) ولم يذكر في الفلاح كتمان كراهة من الاشراف وهو ولا ين صلى
بخزيمة وغيره من حديث عائشة بن أبي وقاص فقد **ل** معاوية لما قال صلى على الصلاة قال لاحول ولا قوة الا بالله فلما قال صلى على
الفلاح قال لاحول ولا قوة الا بالله وقال بعد ذلك مثل ما قال المؤذن (وقال) أي معاوية (هكذا معناه ينيكم صلى الله عليه)

وأله (وسلم يقول) ذلك وإنه لا يجب في الحبيبتين لأن معناه ما لدعاء إلى الصلاة ولا معنى أقول السامع فيه ما ذلك بل يقول فيهما الحقولة لأنهم آمن كنوز الجنة فعوضها السامع عما ينوته من ثواب الحبيبتين وقال الطيبي في وجه المناسبة فكانه يقول هذا أمر عظيم لا يستطيع مع ضيق القيام به إلا إذا وفقه الله تعالى بحوله وقوته ٢٨٧ وفي هذا الحديث التصديق والعزيمة

والقول والصماح (عن جابر ابن عبد الله رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من قال حين يسمع النداء أي تمام الأذان فالمطلق محمول على الكل وليس المراد بظاهره أنه يقول ذلك حال سماع الأذان من غير تقييده بقرأته الحديث مسلم عن ابن عمر قولوا مثل ما يقول ثم صلوا على فبين أن محله بعد الفراغ واستدل به ابن بري على عدم وجوب ذلك بظاهر إيراد له لكن لفظ الأمر في رواية مسلم قد يتكلم به من يدهي الوجوب وبه قال الحنفية وابن وهب من المالكية وخالف الطحاوي أصحابه فوافق الجمهور (اللهم رب هذه الدعوة) بفتح الدال أي ألقاها الأذان (التامة) التي لا يدخلها تغيير ولا تبديل بل هي باقية إلى يوم النشور أو لجميعها العقائد بتمامها (والصلاة القائمة) الباقية قال الطيبي من قوله في أوله إلى محمد رسول الله الدعوة التامة والحبيبتين هي الصلاة القائمة في قوله يقيمون الصلاة (آت) بالماء أي أعط (محمد) صلى الله عليه وآله وسلم (الوسيلة) المنزلة العلية في الجنة التي لا تبغى إلا (والفضيلة)

صلى الله عليه وسلم الذي لا ينضم حتى يوتر حازم وعن علي عليه السلام عند البراء قال نعم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقام الأعلى وتروفي أسناده إبراهيم بن اسمعيل بن أبي حبيبة وثقه أحمد وضعفه الجمهور وعن عمر بن دابن ماجة بنظ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تسأل الرجل فيه يضرب امرأته ولا تنم الأعلى وتر والحديث هند أبي داود والنسائي وأما اقتصر على النهي عن السؤال عن ضرب الرجل امرأته وعن أبي الدرداء عند مسلم فهو حديث أبي ذر الملقم قدم وأحاديث الباب تدل على أن جميع الليل وقت للوتر إلا الوقت الذي قبل صلاة العشاء إذ لم ينقل أنه صلى الله عليه وسلم أوتر فيه ولم يخاف في ذلك أحد لأهل الظاهر ولا غيرهم إلا ما تقدمنا أنه يجوز ذلك في وجه لأصحاب الشافعي وهو وجه ضعيف صرح بذلك العراقي وغيره منهم وقد حكى صاحب المقهم الإجماع على أنه لا يدخل وقت الوتر إلا بعد صلاة العشاء وورد في حديث عائشة الصحيح أنه كان يصلي صلى الله عليه وسلم ما بين أن يصلي العشاء إلى أن يطلع الفجر إحدى عشرة ركعة واستدل بحديث أبي سعيد وما شابهه من الأحاديث المذكورة في الباب على أن الوتر لا يجوز به الصبح وهو يرد على ما تقدم في أحد الوجوه لأصحاب الشافعي أنه يمتد إلى صلاة الصبح أو إلى صلاة الظهر واستدل بحديث جابر وما في معناه من الأحاديث المذكورة على مشروعية الأيتار قبل اليوم إن خاف أن يشام عن وتره وعلى مشروعية تأخيرها إلى آخره إن لم يخف ذلك ويمكن تقييد الأحاديث المطلقة التي فيها الوصية بالوتر قبل النوم والأمر به بالأحاديث المقيدة بمخافة النوم عنه (وعن أبي بن كعب قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الوتر بسبع اسم ربك الأعلى) وقال بإيم الكافرون وقل هو الله أحد رواه النسائي والترمذي والنعمة الأبا داود مثله من حديث ابن عباس وزاد أحمد والنسائي في حديث أبي فاذ اسم قال سبحان الملك القدوس ثلاث مرات ولهم ما مثله من حديث عبد الرحمن بن أبي رزق وفي آخره ورفع صوته في الآخرة) حديث أبي بن كعب قد تقدم وتقدم الكلام عليه ولعل إعادة المصنف ذكره لهذه الزيادة التي ذكرها عن قوله فاذ اسم قال سبحان الملك القدوس ثلاث مرات قال العراقي وهي مخرج بها في حديث أبي بن كعب وعبد الرحمن بن أبي رزق وكلاهما عندنا في باب ما صحح انتهى وقد أخرجهما أيضا البراء من حديث ابن أبي أوفى وقال خطأ فيه هاشم بن سعيد لأن الثقات يروونه عن زيد بن سعيد بن عبد الرحمن ابن أبي رزق عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال وزاد هاشم فاذ اسم قال سبحان الملك القدوس وليس هذا في حديث غيره قال العراقي بل هذه الزيادة في حديث غيره

المرتبة الزائدة على سائر المخلوقين (وابهتة) عليه السلام مقام محمودا) بحمدته بهاء قولون والآخرون (الذي وعدته) بقولك سبحانك عسى أن يبعثك ربك مقام محمودا وهو مقام الشناعة العظمى (حات) أي رجبت (له شفاعتي) أي المناسبة له كشفاعته في المذنبين أو في إدخال الجنة من غير حساب أو رفع الدرجات (يوم القيامة) وفي هذا الحديث التصديق والعزيمة

والقول واخرجه البخاري ايضا في التفسير وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه في الصلاة (عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لو يعلم الناس ما في النداء أي الاذان (و) لو يعلم الناس ما في (الصلاة الأولى) الذي يلي الامام أي من الخير والبركة ٢٨٨ كما في رواية أبي الشيخ (تم يحدوا) شيامن وجوه الاولوية بان يقع التساوي

(الآن يستموا) أي يقتربوا (عليه) على ما ذكر من الاذان والصلاة الأولى (لاستموا) أي لاقتربوا عليه أي على ما ذكر فيشمع الامر من الاذان والصلاة الأولى ولعبد الرزاق عن مالك لاستموا عليه ما وهويين ان المراد بقوله هنا عليه على الاثنين من غير تكلف وعدل في قوله لو يعلم الناس عن الاصل وهو كون شرطها فعلا ماضيا الى المضارع قصد الاستحضار ضرورة المتعلق بهذا الامر المحيى الذي ينفى الحرص على تخصيصه الى الاستتمام عليه واستدلاله بعضهم لمن قال بالاقصر على مؤذن واحد وليس بظاهر لصحة استتمام أكثر من واحد في مقابلة أكثر من واحد ولان الاستتمام على الاذان يتوجه من جهة التوبة من قول الامام فيهمس المزنية (ولو يعلمون ما في التهجير) أي التبعي كسر الى الصلوات (لاستبقوا اليه) أي الى التهجير قاله الهروي وحله الخليل وغيره على ظاهره فقالوا المراد الاتيان الى صلاة الظهر في أول الوقت لان التهجير مشتق من الهجرة وهي شدة الحر نصف النهار وهو أول وقت الظهر والى ذلك قال

من الثقات انتهى وعبد الرحمن بن ابريز قد وقع الاختلاف في صحبته كما قدمنا وقد اختلفوا هل هذا الحديث من روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم أو من روايته عن أبي بن كعب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الترمذي روى عن عبد الرحمن بن ابريز عن أبي بن كعب ويروى عن عبد الرحمن بن ابريز عن النبي صلى الله عليه وسلم (وهن الحسن بن علي عليه السلام قال عني رسول الله صلى الله عليه وسلم كلمت أقولهن في قنوت الوتر اللهم اهدني فين هديت وعافني فين عافيت وتوفاني فين توليت وبارك لي فيما أعطيت ووفني شر ما قضيت فانك تقضي ولا يقضى عليك انه لا يذل من واليت تباركت ربنا وتعاليت وعن علي بن أبي طالب عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول في آخر وتره اللهم اني أعوذ برضاك من مضلك وأعوذ بعافيتك من عقوبتك وأعوذ بك عنك لأحصى ثناء عليك أنت كما اثنيت على نفسك رواهما الخمسة) أما حديث الحسن فآخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني والبيهقي من طريق يزيد بن أبي الحويراث عن الحسن بن الحسن وأثبت بعضهم الفناء في قولك فانك تقضي وبعضهم أنه قطها وزاد الترمذي قبل تباركت وتعاليت سبحانك وزاد البيهقي قبل تباركت وتعاليت أيضا ولا يعز من عاديته قال النووي في الخلاصة بسند ضعيف وتبعه ابن الرفعة فقال لم تثبت هذه الرواية قال الحافظ وهو معترض فان البيهقي رواها من طريق اسراويل بن يونس عن أبي اسحق عن يزيد بن أبي مريم عن أبي الحويراث عن الحسن بن الحسن بن علي وهذا التردد من اسراويل انما هو في الحسن بن الحسن بن علي كان الشك انما يقع في الاطلاق أو في النسبة قال أبو زيد الشك ان أحدا من حديث أخرجه في مسند الحسين بن مسعود من غير تردد ومن حديث شريك عن أبي اسحق بسنده قال وهذا رواه كان الصواب خلافه والحديث من حديث الحسن بن الحسن بن علي أخيه الحسين بن علي فانه يدل على ان الوهم فيه من أبي اسحق فاعلمناه فيه حفظه فنفى هل هو الحسن بن الحسن بن علي قال ثم ان الزيادة عن أبي اسحق ولا يعز من عاديته رواها الطبراني أيضا من حديث شريك وزهير بن معاوية عن أبي اسحق ومن حديث أبي الاحوص عن أبي اسحق ثم ذكره الحافظ بأسناده متصل وفيه تلك الزيادة وزاد النسائي بعد قوله تباركت وتعاليت وصلى الله على النبي قال النووي انها زيادة بسند صحيح أو حسن وثقة به الحافظ بانه قد قطع وروى تلك الزيادة الطبراني والحاكم وقد ضعف ابن حبان حديث الحسن هذا وقال توفي النبي صلى الله عليه وسلم والحسن ابن عثمان بن سفيان فكيف يعلمه صلى الله عليه وسلم هذا الدعاء وقد أشار صاحب البد والمناير

البخاري ولا يرد على ذلك مشروعية البراءة لا يريد به الفرق وامام ترمذ فائسته وقصد الى المسجد ينتظر الصلاة فلا يجني ما من الفضل (ولو يعلمون ما في العتمة) أي في قواب أدام صلاة العشاء في الجماعة (و) قواب أدام صلاة الصبح في الجماعة (لا توهما بلوحيا) بفتح الحاء وسكون الباء أي مشيا على اليدين والركبتين أو على مقعدته وحث عليهما لما فيه من المشقة

على النفوس وتسجية العشاء عمة اشارة الى ان النهى الوارد فيه ليس للتصريح بل لكرهه التنزيه ورواه هذا الحديث حديثون وفيه التهديت والاختبار والعنة وأخرجه البخاري أيضا في الشهادات ومسلم والنسائي والترمذي (عن ابن عمر رضي الله عنهم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان بلالا يؤذن للصبح ٢٨٩) (بلال) أى فيه وفيه اشعار بان ذلك كان من عادته المسقرة وزعم بعضهم ان

ابتداء ذلك كان باجتهاد منه وعلى تقدير صحة فقد أقره النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك فصار في حكم المأمور به (فكلوا واشربوا) فيه اشعار بان الاذان كان عندهم علامة على دخول الوقت فبين أن اذان بلال بخلاف ذلك (حتى) أى الى أن (ينادي) أى يؤذن (ابن أم مكتوم) عمرو أوعبد الله بن قيس بن زائدة القرشي وأم مكتوم اسمها عاتكة بنت عبد الله المخزومية (قال) أى ابن عمر وأبو شهاب (وكان) أى ابن أم مكتوم (رجلا أعمى) عمى بعد بدرسنتين أو ولد أعمى فكسيت أمه أم مكتوم لا كتنام نور بصره والاول هو المشهور وقد أسلم قديما وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يكرمه ويستخافه على المدينة وشمه القادسية في خلافة عمر واستشهد بها وقيل رجع الى المدينة ومات وهو الأعمى المذكور في سورة عبس (لا ينادي) أى لا يؤذن (حتى يقال له أصبحت أصبحت) بالسكر اذ لما كسب والمعنى قاربت الصبح أو دخلت في الصباح والاول أدنى وبه يزول الاشكال فليس المراد من الحديث ظاهره وهو الاعلام بظهور الفجر

الى تضعيف كلام ابن حبان وقد فيه ابن خزيمة وابن حبان على ان قوله في قنوت الوتر تفرد به أبو اسحق عن يزيد بن أبي هريرة وتبعه ابنه يونس واسرائيل وقد رواه شعبة وهو حافظ من ما تين مثل أبي اسحق وابنه فلم يذكروا فيه القنوت ولا الوتر وانما قال كما يعالها هذا الدعاء وأيد ذلك الحافظ برواية الدولابي والطبراني فان فيها التصريح بالقنوت وكذلك رواية البيهقي عن ابن الحنفية وكذلك رواية محمد بن نصر وروى البيهقي عن ابن عباس وابن الحنفية انهما كانا يقولان كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقنت في صلاة الصبح وفي وتر الليل بهؤلاء الكلمات وفي اسناده عبد الرحمن بن هرم قال الحافظ وهو محتاج الى الكشف عن حاله وقال ابن حبان ان ذكر صلاة الصبح ليس بمفوض وقال ابن النخعي ان اسنادهما جيد ودرج الحافظ في بلوغ المرام ان اسنادهما ضعيف وأخرجه الحاكم من حديث أبي هريرة بلفظ حديث الحسن بن سعيد ابصلاة الصبح وقال صحيح قال الحافظ وابس كما قال وهو ضعيف لار في اسناده عبد الله بن سعيد القبري ولولا لمكان صحيحا وكان الاستدلال به أولى من الاستدلال بحديث الحسن بن علي في قنوت الوتر وروى الطبراني في الاوسط من حديث بريدة بن حصوة وفي اسناده كما قال الحافظ رحمه الله تعالى مقال وأما حديث علي المدكور فخرجه أيضا البيهقي والحاكم وصححه معقدا بالقنوت وأخرجه الدارمي وابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان في كتبهم وابس فيه ذكر الوتر وفي الباب عن علي حديث آخر عند الدارقطني بالفظ قنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في آخر الوتر وفي اسناده عمرو بن شمير الجعفي أحد الكذابين الوضاعين وعن أبي بكر وعمر وعثمان عند الدارقطني انهم كانوا يقولون قنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في آخر الوتر وكانوا يعلمون ذلك وفي اسناده أيضا عمرو بن شمير المذكور وعن أبي بن كعب عند النسائي وابن ماجه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يوتر فيقنت قبل الركوع وعن ابن مسعود عند ابن أبي شيبه في المصنف ولدارقطني ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقنت في الوتر قبل الركوع وفي اسناده ابان بن أبي عياش وهو ضعيف وعن ابن عباس عند محمد بن نصر المروزي قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقنت في صلاة الصبح بهؤلاء الكلمات وقد تقدم وعن ابن عمر عند الحاكم في كتاب القنوت قال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم علم أحد ابنيه في القنوت اللهم اهدني فيمن هديت الحديث وعن عبد الرحمن بن ابراهيم عند محمد بن نصر وفيه ذكر القنوت في الوتر وعن أم عبد الله بن مسعود عن ابن أبي شيبه والدارقطني والبيهقي انه صلى الله عليه وآله وسلم قنت قبل الركوع والاحاديث المذمومة تدل على مشروعية القنوت بهذا الدعاء المذكور في حديث الحسن وفي حديث علي والى ذلك ذهب المعتز وأبو حنيفة وبعض الشافعية من غير فرق بين رمضان وغيره وروى ذلك الترمذي عن ابن

٢٧ نيل في بل التذير من طلوعه والتضيض له على التذات خيفة ظهوره والالزام جواز الاكل بعد طلوع الفجر لانه جعل اذانه غاية للاكل نعم يكره عليه قوله ان بلالا يؤذن بليل فان فيه اشعار بان ابن أم مكتوم بخلافه وأيضا وقع عند البخاري في الصباح من قوله صلى الله عليه وآله وسلم حتى يؤذن ابن أم مكتوم فانه لا يؤذن حتى يطلع الفجر واجيب بان اذانه

جعل علامة التحريم الاكل وكأنه كان له من يراعى الوقت بحيث يكون اذانه مقارنا لابتداء طلوع الفجر قال في الفقه وهذا
 اوضح عندى في غاية الاشكال واقرى ما يقال فيه ان اذانه جعل علامة لتحريم الاكل وكأنه كان له من يراعى الوقت بحيث
 يكون اذانه مقارنا لابتداء طلوع وهو ٢٩٠ المراد بالبروز وعنده اخذه في الاذان يعرض الفجر في الافق ثم ظهر لى انه

لا يلزم من كون المراد بقوله
 أصبحت أى قاربت الصباح
 وقوع اذانه قبل الفجر لاحتمال
 أن يكون قولهم ذلك يقع في آخر
 يوم من الليل فاذا نه يقع في أول
 يوم من طلوع الفجر وهذا وان
 كان مستبعدا في العادة فلا يس
 يستبعد من مؤذن النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم المؤيد باللائكة
 فلا يشاركة فيه من لم يكن بتلك
 الصفة وقد روى أبو قرة من رجه
 آخر عن ابن عمر حديثا فيه وكان
 ابن ام مكتوم يتوحن الفجر الا
 يحطه اه وفي هذا الحديث
 جواز الاذان قبل طلوع الفجر
 ومشروعيته قبل الوقت في الصبح
 وهل يكتفى به عن الاذان بعد
 الفجر أم لا ذهب الى الاول الشافعي
 ومالك وأحمد وأصحابهم وروى
 الشافعي في القديم عن عمر بن
 الخطاب رضي الله عنه انه قال
 بجلوا الاذان بالصبح يدلج المدلج
 وتخرج العاهرة قال الحافظ الرباني
 محمد بن علي الشوكاني رحمه الله في
 السبل الجرار ما فظمه أقول
 الاذان هو دعاء الى الصلاة وهذا
 اشتمل على ألفاظ الدعاء التي منها
 سعى على الصلاة حتى على الفلاح
 فلا يفتل في غير الوقت وأما اذان
 بلال في ذلك الوقت الخاص فقد

مسعود ورواه أيضا عنه محمد بن نصر قال العراقي بإسناد جديد ورواه محمد بن نصر أيضا
 عن علي وعمر وحكام ابن المنذر عن الحسن البصري وابراهيم التميمي وأبي ثور ورواية عن
 أحمد وروى محمد بن نصر عن علي عليه السلام انه كان يقف في النصف الاخير من رمضان
 وهو من رواية الحرث عنه وروى أبو داود ان عمر بن الخطاب جمع الناس على أبي بن كعب
 وكان يصلي ايام عشرين ليلة ولا يقف الا في النصف الباقي من رمضان وروى محمد بن نصر
 بإسناد صحيح ان ابن عمر كان لا يقف في الصبح ولا في الوتر الا في النصف الاخير من رمضان
 وروى العراقي عن معاذ بن الحرث الانصاري انه كان اذا انتصف رمضان لعن الكفرة
 قال وعن الحسن كانوا يقفون في النصف الاخير من رمضان وروى أيضا عن الزهري انه
 قال لا تقف في السنة كلها الا في النصف الاخير من رمضان وروى عن عثمان بن سراقه
 نحوه وذهب مالك فيما سلكه النووي في شرح المذهب وهو وجه لبعض أصحاب الشافعي
 كما قال العراقي الى مشروعية القنوت في جميع رمضان دون بقية السنة وذهب الحسن
 وقنادة ومعهما كما روى ذلك محمد بن نصر عنهم انه يقف في جميع السنة الا في النصف
 الاول من رمضان وقد روى عن الحسن القنوت في جميع السنة كما تقدم وذهب طائفة
 الى ان القنوت في الوتر بدعة وروى ذلك محمد بن نصر عن ابن عمر وأبي هريرة وعروة بن الزبير
 وروى عن مالك من ذلك قال بعض أصحاب مالك سألت مالك الكاعن الرجل يقوم لاهله في
 شهر رمضان أتري أن يقف بهم في النصف الباقي من الشهر فقال مالك لم اسمع ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قف ولا أحدا من أولئك وما هو من الامر القديم وما فعله أنا
 في رمضان ولا أعرف القنوت قديما وقاله عن بن عيسى عن مالك لا يقف في الوتر عندنا
 وقال ابن العربي اختلف قول مالك فيه في صلاة رمضان قال والحديث لم يصح والصحيح
 عندى تركه اذ لم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم فعله ولا قوله اه قال العراقي قلت
 ل هو صحيح أو حـ بن وروى محمد بن نصر انه سئل سعيدي بن جبيرة عن بدء القنوت في الوتر
 فقال بهت عمر بن الخطاب جدينا متورطوا ومتورطوا خاف عليهم فلما كان النصف الاخير
 من رمضان قف يدعولهم فهذه خمسة مذاهب في القنوت وبها يتبين عدم صحة دعوى
 المحدث في البصرة انه يجمع عليه في النصف الاخير من رمضان وقد اختلف في كونه قبل
 الركوع أو بعده فني بعض طرق الحديث عند البيهقي التحريم بكونه بعد الركوع
 وقال ترمذي ذلك أبو بكر بن شيبه الخزاعي وقد روى عنه البخاري في صحيحه وذكره ابن
 حبان في الثقات فلا يضر تردده وأما القنوت قبل الركوع فهو ثابت عند السائي من
 حديث أبي بن كعب كما تقدم وعبد الرحمن بن ابري وضعف أبو داود ذكر القنوت فيه
 وثابت أيضا في حديث ابن مـ وهو كما تقدم قال العراقي وهو ضـ عيف قال وبعضه كونه

وضعت فيه العلة بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لبوقظ نائمكم ويرجع قاهكم كما ثبت في الصحيح فلم يبق ما يستدل به
 به على جواز الاذان لنفس الصلاة قبل دخول وقتها وليس هنا ما يقتضي التعارض والترجيح اه وفي الحديث استهباب الاذان
 واحد بعد واحد وأما اذان اثنين معانفهم قوم وقالوا أول من أحدثه بنو أمية وقالت الشافعية لا يكره الا ان جعل من

ذلك فهو يشترط استدلاله على جواز الصلاة المؤذنة في المسجد الواحد قال ابن دقيق العيد وأما الزيادة على الاثنين فليس في الحديث تعرض له اهـ ونص الشافعي على جوازه وإفظه ولا يضره حتى أن أذن أكثر من اثنين وعلى جوازه تقامد الاعى للبصير في دخول الوقت وفيه أوجه واختلف فيه الترجيح وصحح النووي في كتابه أن لا داعي ٢٩١ والبصير اعتمد المؤذن الثقة وعلى جواز

شهادة الاعى وعلى جواز العمل بهما الواحد وعلى أن ما بعد القبر من حكم التماس على جواز الاكل مع الشك في طلوع الفجر لان الاصل بقاء الليل وخالف في ذلك مالك فقال يجب القضاء وعلى جواز الاعتقاد على الصوت في الرواية اذا كان عارفا به وان لم يشاهد الراوى وخالف في ذلك شعبة لاحتمال الاشتباه وعلى جواز ذكر الرجل بما فيه من الامانة اذا كان لقصد التعريف ونحوه وجواز نسبة الرجل الى امه اذا اشبهته بذلك واحتج اليه (عن حفصة) أم المؤمنين (رضي الله عنهما) ان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) كان اذا اعتكف المؤذن للصبح) أى جلس ينتظر الصبح لكي يؤذن او انتصب قائما للاذان كأنه من ملازمة مراقبة القبر وهي رواية الاصمعي والقاسبي وأبي ذر فيما نقل عن ابن قرقول وهي التي نقلها جهور رواية البخاري عنه ورواية عبد الله بن يوسف عن مالك أيضا خلافا لرواية الموطأ حيث روي باللفظ كان اذا سكت المؤذن من الاذان للصلاة الصبح قال في الفتح وهو الصواب وبدا) أى ظهر (الصبح صلى

بعد الركون أولى فعل الخلفاء الاربعة لذلك والاحاديث الواردة في الصبح كما تقدم في بابيه وقد روى محمد بن نصر عن أنس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفتي بعد الركعة وأبو بكر وعمر حتى كان عثمان ففتت قبل الركعة يدرك الناس قال العراقي واسناده جيد قوله في حديث علي وأعوذ بك منك أى استجير بك من عذابك

• (باب لاوتران في ليلة وختم صلاة الليل بالوتر وما جاء في نقضه) •

(عن طلق بن علي قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لاوتران في ليلة رواء الخمسة الا ابن ماجه وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اجعلوا آخر صلاة لكم بالليل لاوتران رواء الجماعة الا ابن ماجه) اما حديث طلق بن علي فخره الترمذي قال عبد الحق وغير الترمذي صححه وأخرجه أيضا ابن حبان وصححه وقد احتج به على انه لا يجوز نقض الوتر ومن جعله المحتجين به على ذلك طلق بن علي الذي رواء كما قال العراقي قال والى ذلك ذهب أكثر العلماء وقالوا ان من أوتر وأراد الصلاة بعد ذلك لا يتنص وتره ويصلي شفعاء شفعاء حتى يصبح قال ابن الصائبة أبو بكر الصديق وعمار بن ياسر ورافع بن خديج وعبد بن عمرو وطلق بن علي وأبو هريرة وعائشة ورواه ابن أبي شيبة في المصنف عن سعد بن أبي وقاص وابن عمر وابن عباس ومن قال به من التابعين سعد بن المسيب وعقبة وشعبة عن أبي راهيم الفخري وسعد بن جبيرة ومكحول والحسن البصري روى ذلك ابن أبي شيبة عنه م في المصنف أيضا وقال به من التابعين طاوس وأبو حنيفة ومن الأئمة سفیان الثوري ومالك وابن المبارك وأحمد روى ذلك الترمذي عنهم في سننه وقال انه أصبح ورواه العراقي عن الاوزاعي والشافعي وأبي ثور وحكام القاضي عياض عن كافة أهل النعمانية وروى الترمذي عن جماعة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم جواز نقض الوتر وقالوا يضيف اليها اخرى ويصلي ما بدا له ثم يوتر في آخر الصلاة قال وذهب اليه اهل الحق واستدلوا بحديث ابن عمر المذکور في الباب وقالوا اذا اوتر ثم نام ثم قام فلم يشفع وتره وصلى شفعي مثني كما قال الاولون ولم يوتر في آخر الصلاة كان قد جعل آخر الصلاة من الليل شفعاء لاوتران وفيه مخالفة اقوله صلى الله عليه وسلم اجعلوا آخر صلاة لكم بالليل وتر واستدل الاولون على جواز صلاة الشفع بعد الوتر بحديث عائشة المتقدمة وبحديث ام سلمة الاتي وقد قدمنا الكلام على ذلك في شرح حديث عائشة (وعن ابن عمر ان كان استعمل عن الوتر قال اما انما لاوترن قبل أن نام ثم أردت ان اصلي بالليل شفع بواحدة ماضى من وترى ثم صليت مثني مثني فاذا صليت صلاتي أوترت بواحدة لان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرنا ان نجعل آخر صلاة الليل الوتر ورواه أحمد وعن علي قال الوتر ثلاثة

ركعتين خفيفتين) سنة الصبح (قبل أو تقام الصلاة) أى قبل قيام صلاة فرض الصبح ورواه هذا الحديث الخمسة مديون الا ابن يوسف وفيه الحديث والاختبار والعقبة وأخرجه مسلم والترمذي والشافعي وابن ماجه (عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يغني أحدكم أو) قال (أحدكم أذان بلال من حضوره) بفتح

السين ما ينسخر به وبضمة الفعل كالوضوء والوضوء (قائه) أي بلالا (بؤذن أو) قال (ينادي بليلى) أي فيه (ليرجم) أي ليرد (فانكمكم) المجمع الجملد لينام لحظة ليصبح نسيطا أو يتسحر أن أراد الصيام (وليبنه) أي يوقظ (فانكمكم) ليتأهب للصلاة بالغسل وضوءه وبه قال أبو حنيفة ٢٩٢ ومحمد فالاولا بد من أذان آخر الصلاة لان الاول ليس له ابل لما ذكرنا حجة

أنواع من شاء أن يوتر أول الليل أو تر فإن استينظ فشاء أن يشفعها بركعة ويصلي ركعتين ركعتين حتى يصبح ثم يوتر فقل وان شاء ركعتين حتى يصبح وان شاء آخر الليل أو تر رواه الشافعي في مسنده) حديث ابن عمر قال في جمع الزوائد فيه ابن ابي عمير وهو مدلس وهو ثقة وبقية رجاله رجال الصحيح اه والمرقوع من حديث ابن عمر متفق عليه كما تقدم وأثر على أخرجه البيهقي أيضا وقد استدلل به ابن عرو من معه على جواز نقض الوتر وقد قدمنا وجهه دلالة على ذلك وقد ناقضهم القائلون بعدم الجواز قالوا به على انه لا يجوز النقض قالوا لان الرجل اذا أوتر أول الليل فقد قضى وتره فاذا هو نام بعد ذلك ثم قام وقضى وصلى ركعة أخرى فهذه صلاة غير تلك الصلاة وغير جائز في النظر أن تتصل هذه الركعة بالركعة الاولى التي صلاها في أول الليل فلا يصير ان صلاة واحدة وبينهما نوم وحدث وضوء وكلام في الغالب وانما هما صلاتان متباينتان كل واحدة غير الاولى ومن فعل ذلك فقد أوتر مرتين ثم اذا هو أوتر أيضا في آخر صلاة واحدة صادرة عن ثلاث مرات وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وتر وهذا قد جعل الوتر في مواضع من صلاة الليل وأيضا قال صلى الله عليه وسلم لا وتران في ليلة وهذا قد أوتر ثلاث مرات (وعن ام سلمة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم كان يركع ركعتين بعد الوتر رواه الترمذي ورواه أحمد وابن ماجه وزادوا هو حاس وقد سبق هذا المعنى من حديث عائشة وهو حجة لمن يرى نقض الوتر وقد روى سعيد بن المسيب ان ابا بكر وعمر تذاكرا الوتر عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال أبو بكر ما أنا فاصلي ثم أتانا على وتر فاذا استمتنظت صليت ثم ما نفعنا حتى الصباح وقال عمر ليسكن أمانا على شئ ثم أوتر من آخر العصر فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم لابي بكر حذر هذا وقال لعمر قولى هذا زاده اه أبو سليمان الخطابي باسناداه) اما حديث ام سلمة فصححه الدارقطني في سننه ثبت ذلك في رواية محمد بن عبد الملك بن بشران عنه وايضا في رواية أبي طاهر محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الرحيم عن الدارقطني تصحيح له كذا قال العراقي قال الترمذي وقد روى نحوه هذا عن أبي امامة وعائشة وغير واحد عن النبي صلى الله عليه وسلم اه وأما حديث عائشة الذي أشار اليه المصنف فقد تقدم وتقدم شرحه وأما حديث أبي بكر وعمر فقد ورد من طريق ليس فيه ما قول أبي بكر فاذا استيقظت صليت ثم ما نفعنا ثم ما نفعنا البز والما براني عن أبي هريرة ومن ما عند ابن ماجه عن جابر ومن ما عند أبي داود والحاكم عن أبي قتادة ومنها ما عند ابن ماجه عن ابن عمر ومنها ما عند الطبراني في الكبير ومحمد بن نصر عن عتبة بن عاصم فان صححت هذه الزيادة التي ذكرها الخطابي كانت صلاة الاستدلال به على قول من أ

بعضهم - لذلك أيضا بان أذان بلال كان نداء كافيا الحديث أو ينادي لا اذا ناء واجيب بان للعلم أن يقول هو أذان قبل الصبح أقره الشارع وأما كونه للصلاة او لغرض آخر فذلك بحث آخر وأما رواية ينادي فمعارضته برواية يؤذن والتراجع معنا لان كل أذان نداء ولا عكس قاله - برواية يؤذن - بل بالروايتين وجمع بين الدليلين وهو أولى من العكس اذ ليس كذلك لا يقال ان النداء قبل الفجر لم يكن بالفاظ الاذان وانما كان تذكيرا أو تنجيها كما يقع للناس اليوم لانا نقول ان هذا الحديث قطعاه وقد تظاهرت الطرق على التعسير بلفظ الاذان فعمله على معناه الشرعي مقدم وسبق اتفاقنا أن الحق ان الاذان الاول قبل الصبح لا يكفي عن الاذان الذي هو للصلاة وانما شرع الاول للعلل المذكورة فيه لا للاعلام بدخول الوقت فافهم (وايس أن يقول) أي يظهر (الفجر أو الصبح) ذلك من الراوى (وقال) أي أشار صلى الله عليه وآله وسلم (بأصابعه ورفعها) وفيه اطلاق القول على المنزل فيه (الى فوق) بلضم على ابنائه (وطاطا) أي خنض

اصبعيه (الى أسفل) بضم الهم لا غير كقول فاشرك صلى الله عليه وآله وسلم الى الفجر الكاذب المسمى عند العرب التمنق بذهب السرحان وهو الضوء المستجاب من العلو الى السفلى وهو من الليل فلا يدخل به وقت الصبح ويجوز فيه التمهيد وأشار الى الصالح بقوله (حتى يقول) أي يظهر الفجر (هكذا يشير بسببتيه) اللذين يليان الابهام مما يبدل لان ما يشار به ما عند الس

(أحداهما فوق الأخرى ثم مذهبه ما عن يمينه وشماله) كأنه يجمع بين أصبعيه ثم فرقهما - واليحيى صفة الفجر الصادق لانه يطلع معترضا ثم يم الاق ذهابا بنا وشمالا بخلاف الفجر الكاذب وهو الذي يسمى به العرب ذنب السرطان فانه يظهر في اعلى السماء ثم يختص والى ذلك أشار بقوله رفع وطأها ورواة هذا الحديث ٢٩٣ الخمسة أولهم كوفيان والآخران بصريان

التنفل بعد الوتر وقد تقدم ذكرهم وان لم تصح فالكلام ما قدمنا في شرح حديث عائشة من اختصاص الركعتين بعد الوتر به صلى الله عليه وسلم لماسلف

(باب قضاء ما يقوت من الوتر والسنة الراتبة والاوراد)

(عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قام من وتره أو نسبه فليصله اذا ذكره يومه أو يومه) الحديث أخرجه الترمذي وزاد أو اذا استيقظ وأخرجه أيضا ابن ماجه والحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرط الشيخين واسناد الطريق التي أخرجه منها أبو داود صحيح كما قال العراقي واسناد طريق الترمذي وابن ماجه ضعهف أو ردها ابن عدي وقال انه غير محفوظ وكذا أوردها ابن حبان في الضعفاء وأخرجه الترمذي من طريق زيد بن أسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من قام من وتره فليصل اذا أصبح قال وهذا أصح من الحديث الاول يعني حديث أبي سعيد وفي الباب عن عبد الله بن عمر عند الدارقطني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قام من فاتة الوتر من الليل فليقضه من الغد قال العراقي واسناده ضعيف وله حديث آخر عند البيهقي ان النبي صلى الله عليه وسلم أصبح فأوتر وعن أبي هريرة عند الحاكم والبيهقي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أصبح أحدكم ولم يوتر فليوتر وصححه الحاكم على شرط الشيخين وعن أبي الدرداء عند الحاكم والبيهقي بمنظار عمار أيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوتر وقد قام الناس ادلالة الصبح وصححه الحاكم وعن الاقر المزني عند الطبراني في الكبير بالسط ان رجلا قال يا نبي الله اني أصبحت ولم أوتر فقال انما الوتر بالليل فقال يا نبي الله اني أصبحت ولم أوتر قال فوتر وفي اسناده خالد بن أبي كريمة ضعهف ابن معين وأبو حاتم ووثقه أحمد وأبو داود والنسائي وعن عائشة عند أحمد والعلاني في الاوسط بالسط كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبح فبوتر واسناده حسن الحديث يدل على مشروعية قضاء الوتر اذا فات وقد ذهب الى ذلك من العناية على بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن الصامت وعاصم بن زريرة وأبو الدرداء ومعاذ بن جبل وفضالة ابن عبيد وعبد الله بن عباس كذا قال العراقي قال ومن التابعين عمرو بن شرحبيل وعبيدة السلماني وابراهيم النخعي ومحمد بن المنصور وأبو العالبة ومحمد بن أبي سليمان ومن الأئمة سفيا الثوري وأبو خنيفة والاوزاعي ومالك والشافعي وأحمد وإسحق وأبو أيوب سليمان بن داود الهاشمي وأبو خنيفة ثم اختلف هؤلاء الى متى يقضى على غائبة أقوال * أحدها ما لم يصر الصبح وهو قول ابن عباس وعطاء بن أبي رباح ومسروق والحسن البصري وابراهيم النخعي ومكحول وقنادة ومالك والشافعي وأحمد وإسحق وأبو أيوب وأبو خنيفة - كما صححهم بن نصر عنهم * ثانيا انه يقضى لو تر ما لم تطلع الشمس ولو بعد

وفيه الحديث والتول والعنقة ورواية تابعي عن تابعي وأخرجه البخاري أيضا في الطلاق وفي خبر الواحد ومسلم وأبو داود والنسائي في الصوم وابن ماجه في الصلاة (عن عبد الله بن مغفل المزني رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال بين كل أذانين) أى الاذان والاقامة فهو من باب التغليب أو الاقامة أذان يجتمع الاعلام فالاول للوقت والثاني للفعل ولا يصح جملة على ظاهره لان الصلاة بين الاذانين مفروضة والخبر ناطق بالخبر بقوله لمن شاء (صلاة) وقت صلاة نافله أو المراد الراتبة بين الاذان والاقامة قبل الفرض قال ذلك (ثلاثا لمن شاء) وللترمذي والحاكم باسناد ضعيف من حديث جابر انه صلى الله عليه وآله وسلم قال لبلال اجعل بين أذانك واقامة لك قدر ما يفرغ الاكل من أكله والشارب من شربه والمغتصر اذا دخل اقضاء حاجته ورواة حديث الباب خمسة ما بين واسطي وبصري وفيه الحديث والعنقة والقول وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة وكذا مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (وفي رواية بين كل

اذنير صلاة بين كل اذانين صلاة ثم قال في الثالثة لمن شاء) وهذا خبر انه لم يسل ان شاء في المرة الثالثة بخلاف ما يشهره ظاهر الرواية الاولى فانه قيد كل مرة بقوله لمن شاء فالذي هنا قيد الاطلاق الذي هنا لان المطلق يحمل على المقيد وزيادة الثقة مقبولة ولمسلم والاعمالي قال في الرابعة لمن شاء وكان المراد بالارابعة في هذه الرواية المرة الرابعة أي انه اقتصر فيها على قوله لمن

شأنه فاطلق بهم جميع عليها رابعة باعتبار مطلق القول وبهم هذا توافق رواية البخاري وقد تقدم في العلم حديث أنس أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا تكلم بكامة أعادها ثلاثا وكأنته قال بعد الثلاث إن شاء الله دل على أن التكرار إنما كيد الاستصحاب وقال ابن الجوزي فائدة هذا الحديث أنه ٢٩٤ يجوز أن يتوهم أن الأذان للصلاة يمنع أن يفعل سوى الصلاة التي أذن لها

فبين أن التطوع بين الأذان والإقامة جائز وقد صرح ذلك في الإقامة ووقع عند أحمد إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا التي أقيم لها وهو أخصر من الرواية المشهورة المكتوبة (عن مالك بن الحويرث) مخرج ابن أشيم اللبني (رضي الله عنه) أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في شهر (من قومي) بني ليث بن بكر بن عبد مناف وكان قدومه فيماد كره ابن سعد والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يتجهز لقبول (فأقنعه) صلى الله عليه وآله وسلم (عشرين ليلة) بأيامها (وكان) صلى الله عليه وآله وسلم (رحيما) بالمومنين (رفيقا) بهم من الرفق وفي لفظ رقيقة من الرقة (تلاواي) صلى الله عليه وآله وسلم (شوقا إلى أهاليها) جمع أهل قال في إقامته موسى أهل بيته أهلون وأهل وأهلان اه فاهل جمع تكسير وأهلون جمع تصحيف وأهلان بالالف واتمام النوادر حيث جمع كذلك (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ارجعوا) إلى أهليكم (فكونوا فيهم) وعلوهم (صلوا) في سفركم وضرركم (نظايرهم) بعد وصوهم إلى أهلهم لكن الرواية الثانية إذا أنتم آخر جمعا فإذا لا تعارض بينهم ما لا المراد به قوله إذا من أحببكم أن يؤذن فليؤذن وذلك لاستمرائهم في الفضل ولا يعتبر في الأذان السن بخلافه في الإجماع وهو واضح

صلاة الصبح وبه قال النخعي * ثالثها أنه يقضى بعد الصبح وبعد طلوع الشمس إلى الزوال روى ذلك عن الشعبي وعطاء والحسن وطاوس ومجاهد وساد بن أبي سليمان وروى أيضا عن ابن عمر رابعها أنه لا يقضيه بعد الصبح حتى تطلع الشمس فيقضيه ثم أرا حتى يصلي العصر فلا يقضيه بعده ويقضيه بعد المغرب إلى العشاء ولا يقضيه بعد العشاء إلا يجمع بين وترين في ليلة - كذا ذلك عن الأوزاعي * خامسها أنه إذا صلى الصبح لا يقضيه ثم أرا لأنه من صلاة الليل ويقضيه إلى الأقبل وتر الليلة المستقبلة ثم يوتر للمستقبلة روى ذلك عن سعيد بن جبيرة * سادسها أنه إذا صلى الغداة أو ترحيت ذكره ثم أرا فإذا جاءت الليلة الأخرى ولم يكن أوتر لم يوتر لأنه إن أوتر في ليلة مرتين صار وتره شفعا حكى ذلك عن الأوزاعي أيضا * سابعها أنه يقضيه أبدأ باليل أو هو الذي عابيه فتوى الشافعية * ثامنها التفرقة بين أن يتركه لنوم أو نسيان وبين أن يتركه بعد إقامته تركه لنوم أو نسيان قضاءه إذا استيقظ أو إذا ذكر في أي وقت كان أبدأ أو نسيان أو هو ظاهر الحديث واختاره ابن حزم واستدل به عموم قوله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاته أو نسيها فلا صلها إذا ذكرها قال وهذا عموم يدخل فيه كل صلاة فرض أو نافلة وهو في الفرض أمر فرض وفي النفل أمر نفل قال ومن تركه حتى دخل الفجر فلا يقدر على قضائه أبدا قال أبو نعيم أحبه ناله أن يقضيه أبدأ حتى ذكره ولو بعد أعوام وقد استدل بالأمر بقضاء الوتر على وجوبه وحله الجمهور على النفل وقد تقدم الكلام في ذلك (وعن عمر بن الخطاب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نام عن حربه من الليل أو عن شيء منه اقرأ ما بين صلاة الفجر وصلاة الظهر كتب له كأنما قرأه من الليل روى الجماعة إلا البخاري وثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا نام عن قيام الليل نوم أو وجع صلى من أنما ارتقى عشرة ركعة وقد ذكرنا عنه قضاء السن في غير حديث) قوله عن حربه الحزب بكسر الحاء المهملة وسكون الزاي بعدها باء واحدة الورد والمراد هنا الورد من القرآن وقبل المراد ما كان معتادا من صلاة الليل والحديث يدل على مشروعية التحناز ورد في الليل وعلى مشروعية قضائه إذا فات لنوم أو عذر من الاعتذار وإن من فعله ما بين صلاة الفجر إلى صلاة الظهر كان يكن فعله في الليل قوله وثبت عنه صلى الله عليه وسلم الخ هو ثابت من حديث عائشة عنده وسلم والترمذي وصححه والنسائي وفيه استحباب قضاء التمجيد إذا فات من الليل وليس نصب أصحاب الشافعية قضاءه إنما استحبوا قضاء السن الرواتب ولم يعدوا التمجيد من الرواتب قوله وقد ذكرنا عنه قضاء السن في غير حديث قد تقدم بعض من ذلك في باب القضاء وبعض في أبواب التطوع

• (باب صلاة التراويح) •

(فاد حصرنا صلاة) المكتوبة أي حان وقتها أي في السفر (فليؤذن لكم) (عن أحدكم) نظايرهم بعد وصوهم إلى أهلهم لكن الرواية الثانية إذا أنتم آخر جمعا فإذا لا تعارض بينهم ما لا المراد به قوله إذا من أحببكم أن يؤذن فليؤذن وذلك لاستمرائهم في الفضل ولا يعتبر في الأذان السن بخلافه في الإجماع وهو واضح

من سباق حديث الباب حيث قال فليؤذن لكم أحدكم (وليؤمكم أكرمكم) أي في السن وانما قدمه وان كان الفقه مقبدا عليه لانهم استووا في الفضل ومكثوا عنده عشرين ليلة فاستووا في الاخذ منه عادة فليؤمكم أي يقدمه بالسن واستدل به على أفضلية الإمامة على الاذان وعلى وجوب الاذان لكن الاجماع صارف ٢٩٥ لا امر عن الوجوب ورواة هذا الحديث

الثمسة بصريون وفيه رواية
تابعي عن تابعي على قول من
يقول ان أيوب رأى أنس بن
مالك وفيه التحديث والقول
وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة
والادب والجهاد ومسلم في الصلاة
وكذا أبو داود والترمذي
والنسائي وابن ماجه (وعنه)
أي مالك بن الحويرث (رضي الله
عنه في رواية) قال (أني رجلان)
هما مالك بن الحويرث ورفقه
وفي باب سفر الاثنين من كتاب
الجهاد بلفظ انصرف من عند
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
أنا وصاحب لي قال في الفتح ولم
أرفق شيء من طريقه فسميته
صاحبه (النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم) يريدان السفر فقال
النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) لهما (إذا أنفخا رجعا)
للسفر (فأذا) بكسر الهمزة
أي من أحب منك أن يؤذن
فليؤذن أو أحدهما يؤذن
والآخر يجيب وقد يخاطب
الواحد بلفظ التنبيه والجمع
كقوله يا حرمي اضربا عنقه
وقوله قتله بنو عقيم مع ان الضارب
والقاتل واحد قاله الكرماني
وليس المراد ظاهره من انهما
يؤذنان معا وانما صارف عن

(عن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرغب في قيام رمضان من غير ان
ياصرفه بهزيمة فيقول من قام رمضان إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدمه ذنبه - رواه
الجماعة وعن عبد الرحمن بن عوف ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله عز وجل فرض
صيام رمضان وسنت قيامه في صامه وقامه إيمانا واحتسابا يخرج من ذنوبه كيوم
ولدته أمه - رواه أحمد والنسائي وابن ماجه) حديث عبد الرحمن بن عوف في اسناده النضر
ابن شيبان وهو ضعيف وقال للنسائي هذا الحديث خطأ والصواب حديث أبي سلمة عن
أبي هريرة قوله من غير ان ياصرفه بهزيمة فيه التصريح بعدم وجوب القيام وقد فسره
بقوله من قام الخ فانه يقتضي الذنب دون الإيجاب وصرح منه قوله في الحديث الآخر
وسنت قيامه بعد قوله فرض صيام رمضان قول من قام رمضان المراد قيام ليلة
مصلية ويحصل بطلان ما يصدق عليه القيام وليس من شرطه استغراق جميع أوقات الليل
قبل ويكون أكثر الليل وقال النووي ان قيام رمضان يحصل بصلاة التراويح يعني انه
يحصل به المطلوب من القيام لا ان قيام رمضان لا يكون الا بها وأغرب الكرماني فقال
اتفقوا على ان المراد بقيام رمضان صلاة التراويح قوله إيمانا واحتسابا قال النووي
معنى إيمانا تصديقا بأنه حق معتقدا فضيلته ومعنى احتسابا بان يريد الله تعالى وحده
لا يقصد مدروية الناس ولا غير ذلك مما يخالف الاخلاص قوله غفر له ما تقدم من ذنبه زاد
أحمد والنسائي وما تكرر قال الحافظ وقد ورد في غفران ما تقدمه وما تكرر عدة أحاديث
جاءت في كتاب مشرد اه قيل ظاهر الحديث يتناول الصغار والكبار وبذلك جزم ابن
المذرر وقيل الصغار فقط وبه جزم امام الحرمين قال النووي وهو المعروف عن الفقهاء
وعزاه عياض الى أهل السنة وقد أورد ان غفران الذنوب المقدمة معقول واما المتأخرة
فلان المغفرة تدعى سبق ذنب واجيب عنه بان ذلك كناية عن عدم الوقوع وقال
المؤيد انها تقع منهم الذنوب مغفورة والحديث يدل على فضيلة قيام رمضان وتأكد
استحبابه واستدل به أيضا على استحباب صلاة التراويح لان القيام المذكور في الحديث
المراد به صلاة التراويح كما تقدم عن النووي والكرماني قال النووي اتفق العلماء على
استحبابها قال واختلفر في ان افضل صلاتها في بيته منفردا ام في جماعة في المسجد فقال
الشافعي وجهه وأبو حنيفة وأحمد وبعض المالكية وغيرهم الافضل صلاتها
جماعة كقوله عمر بن الخطاب والحماية رضي الله عنهم واستقر عمل المسابغ عليه لانه من
الشعائر الظاهرة فاشبهه صلاة العبد وبالغ الطحاوي فقال ان صلاة التراويح في الجماعة
واجبة على الكفاية وقال مالك وأبو يوسف وبعض الشافعية وغيرهم الافضل فرادى
في البيت لقوله صلى الله عليه وسلم أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته الا المكتوبة متفق

ظاهره لموله في الحديث السابق فليؤذن لكم أحدكم لا يقال المراد ان كلا منهما يؤذن على حدة لان أذان الواحد يكفي
الجماعة نعم اذا احتيج الى تعدد لتباعد أقطار البلد اذن كل واحد في جهة قال الشافعي في الام وأحب ان يؤذن مؤذن
بعد مؤذن ولا يؤذن جماعة معا وان كان مسجد كبير فلا بأس ان يؤذن في كل جهة منه مؤذن يسمع من يليه في وقت واحد

انتهى كما يصنع الآن في مسجد الحرام بمكة المعظمة زادها الله تشريفا وتكريما (ثم أقبلتم ليومكأ كبريا) فيه استحباب
اجابة المؤذن بالاقامة ان حصل الامر على ما مضى والا فالتذيي يؤذن هو الذي يقيم (عن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمر مؤذنا يؤذن) ٢٩٦ للصلاة (ثم يقول على اثره) بعد فراغ الاذان وسلم يقول

عليه وقالت العترة ان التجميع فيها بدعة وسياق كلام على صلاة التراويح (وعن
جابر بن نفير عن ابي ذر قال سمنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يصل بنا حتى بقي سبع
من الشهر فقام بنا حتى ذهب ثلث الليل ثم لم يقم بنا في الثالثة وقام بنا في الخامسة حتى
ذهب شطر الليل فقلنا يا رسول الله لو قلنا ببقية ليلتنا هذه فقال انه من قام مع الامام
حتى ينصرف كتب له قيام ليلة ثم لم يقم بنا حتى بقي ثلاث من الشهر فصلى بنا في الثالثة
ودعا أهله ونساءه فقام بنا حتى يخوفنا الفلاح قلت له وما الفلاح قال البصير ورواه
الجمعة وصححه الترمذي) الحديث رجال اسناده عنده اهل السنن كلهم رجال الصحيح
قوله فلم يصل بنا لفظ أبي داود سمنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لم رمضان فلم يقم
بنا شيئا من الشهر حتى بقي سبع قوله لو قلنا ليلتنا انقل محرصة في الاصل الغنية والهبة
ونقله النقل وانقله اعطاء اياه والمراد هنا الوقت بنا طول ليلتنا ونقلنا من الاجر الذي
يحصل من ثواب الصلاة قوله فصلى بنا في الثالثة أي في ليلة ثلاث بقيت من الشهر
وكذا قوله في السادسة في الخامسة وفيه انه كان يتخولهم بقيام الليل لليلة لا يتقل عليهم كما
كان ذلك دينه صلى الله عليه وسلم في الموعظة فكان يقوم بهم ليلة ويدع القيام أخرى
وفيه تأكده مشروعية القيام في الافراد من ايامي العشر الاخرة من رمضان لانهم مظنة
الظفر بليلة القدر قوله ودعا أهله ونساءه فيه استحباب ندب الادل الى فعل الطاعات
وان كانت غير واجبة وقد أخرج أبو داود والنسائي وابن ماجه عن أبي هريرة قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم رحم الله رجلا قام من الليل فصلى وايقظ امرأته فان أبت
نضح في وجهها الماء رحمه الله امرأته قامت من الليل فصلت وايقظت زوجها فان أبت
نضحت في وجهها الماء وأخرج أبو داود والنسائي وابن ماجه أيضا من حديث أبي
سعيد وأبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أيقظ الرجل أهله من الليل
فصليا أو صلى ركعتين جميعا كتب في الذاكركين والذاكرات قوله الفلاح قال في
القاموس الفلاح الفوز والنجاح والبقاء في الخير والسيور وقال والصور ما يتسحر به
أي ما يؤكل في وقت السحر وهو قبيل الصبح والحديث استدله على استحباب صلاة
التراويح لان الظاهر منه انه صلى الله عليه وآله وسلم أمرهم في تلك الليالي (وعن عائشة
ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في المسجد وصلى بصلاته فاس ثم صلى الثانية وكثيرا ما
ثم اجتمعوا من الليلة الثالثة أو الرابعة ولم يخرج اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما
أصبح قال رأيت الذي صنعتم فلم يعنيني من الخرج اليكم الا أني خشيت ان تغتربوا
عليكم وذلك في رمضان متفق عليه وفي رواية قالت كان الناس يصلون في المسجد في

في آخر أذانه (ألا صلوا في
الرجال) جمع رجل (في الليلة
الباردة أو المطيرة) قال
الكرماني فعليه بمعنى فاعله
واسما الطراليها مجاز وليست
بمعنى فاعله أي مطورة فيها
لوجود الهاء في قوله مطيرة إذ
لا يصح مطورة فيها وليست أو
للشئ بل للتوبيخ وفي صحيح
أبي عوانة ليلة باردة أوقات
مطر أو ذات ريح ودل ذلك على
ان كلام من الثلاثة عذر في
التأخر عن الجماعة ونقل ابن
بطال فيه الاجماع السنن
المعروف عند الشافعية ان
الريح عذر في الليل فقط وظاهر
الحديث اختصاص الثلاثة
لكن في السنن عن نافع في هذا
الحديث في الليلة المطيرة والغداة
القرية وفيها باسناد صحيح من
حديث أبي الملق عن أبيه انهم
مطروا يومافرخصلهم قال في
الفتح ولم أرفقني من الاحاديث
الترخيص بعذر الريح في النهار
صريحا لكن القياس يقتضي
الحاقه وقد نقله ابن الرفعة وجهها
(في السنن) ظاهرا اختصاص
ذلك بالسنن ورواية مالك عن نافع
في أبواب صلاة الجماعة مطلقة وبها
أخذ الجمهور لكن قاعدة حمل

المطابق على المقيد يقتضي ان يختص ذلك بالمسافر مطلقا ولا يتحقق به من يلحقه بذلك مشقة في الحضر دون رمضان
لا يلحقه وعبارة القسطلاني فيه ان كل واحد من البرد والمطر عذر بانقراده لكن في رواية كان يأمر المؤذن اذا كانت ليلة باردة
ذات مطر يقول ألا صلوا في الرجال لم ينل في سفر وفي بعض طرق الحديث عند أبي داود وناسي منادى رسول الله صلى الله عليه

وآله وسلم في المدينة في الليلة المطيرة والغداة القرة فصرح بأن ذلك في المدينة ليس في شرف فيشتمل أن يقال لما كان السفر لاينا كدفيه الجماعة ويشق الاجتماع لاجلها اكتفى فيه بأحدهما بخلاف الحضر فإن المشقة فيه أخف والجماعة فيه أكد وفي حديث جابر المروي في مسلم خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله ٢٩٧ وسلم في سفر فطرنا فقال ليصل من شاء

منكم في رحله فثبت أن أمره صلى الله عليه وآله وسلم هذا ليس أمر عزيمة حتى لا يشرع لهم الخروج إلى الجماعة وانما هو راجع إلى مشيئتهم فمن شاء صلى في رحله ومن شاء خرج إلى الجماعة (عن أبي قتادة) الحارث بن ربيعي الانصاري (رضي الله عنه قال بينما) بالميم (نحن نصل مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذ سمع جليلة الرجال) يفتح الجيم أي أصواتهم حال حركاتهم ومعهم منهم الطبراني في روايته بأبكرة واستدل به على أن التفات خاطر المصلي إلى الأمور الحادث لا يفسد صلاته (فأصلى قال ما شأنكم) أي حالكم حيث وقع منكم الجليلة (قالوا استعجلنا إلى الصلاة قال فلا تفعلوا) أي لا تستعجلوا وعبر بلفظ لا تفعلوا مبالغة في النهي عنه أي ولو خفتهم فوات تكبيرة الأحرار أو غيرها ولو فانت الجماعة بالكلية فأنكم في حكم المصابين المخاطبين بالمشروع والاجلال والخضوع فالقصور من الصلاة حاصل لكم وإن لم تدركوا منها شيئا والأعمال بالنيات وعدم الاستعجال مستلزم لكثرة الخطأ وهو معنى مقصود بالذات ووردت فيه

رمضان بالليل أو زاعا يكون مع الرجل الشيء من القرآن فيكون معه التفرغ إلى السبعة أو أقل من ذلك أو أكثر يصلون بصلاة ثلاثه قالت فامرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن انصب له حصيرا على باب حجرتي ففعلت فخرج إليه بعد أن صلى عشاء الآخرة فاجتمع إليه من في المسجد فصلى بهم وذكر القصص بمعنى ما تقدم غير أن فيها أنه لم يخرج إليهم في الليلة الثانية (رواه أحمد) قوله صلى الله عليه وسلم في المسجد الخ قال النووي فيه جواز النافلة جماعة ولكن الاختيار فيها الانفراد لا فوافل مخصوصة وهي العبد والكسوف والاستسقاء وكذا التراويح عند الجمهور كما سبق وفيه جواز النافلة في المسجد وإن كان البيت أفضل ولعل النبي صلى الله عليه وسلم إنما فعلها في المسجد لبيان الجواز وأنه كان معسكرا وفيه جواز الاقتداء بمن لم يؤامره قال وهو إذا صحح على المشهور ومن مذهبه ما وذهب إليه العلماء ولكن أن نوى الإمام إمامتهم بعد اقتدائهم حصلت فضيلة الجماعة لهم وإن لم ينوها حصلت لهم فضيلة الجماعة ولا تحصل للإمام على الأصح لأنه لم ينوها والأعمال بالنيات وأما المأمورون فقد نوها وفيه إذا تعارضت مصلحة وخوف مقسدة أو مصطنعة اعتبر أهمها لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان رأى الصلاة في المسجد مصلحة لما ذكرناه فلما عارضه خوف الاقتراض عليهم تركه لعظم المقسدة التي يخاف من هجرهم وتركهم للقرض وفيه أن الإمام وكبير القوم إذا فعل شيئا خلاف ما يتوقعه أتباعه وكان فيه عذريته كره لهم تطييبا لقلوبهم وأصلا للذات المين لئلا يظنوا خلاف هذا وربما ظنوا ظن السوء قوله أزعأ أي جماعات والحديث استدل به المصنف على صلاة التراويح وقد استدل به على ذلك غيره كالبخاري فإنه ذكره من جملة الأحاديث التي ذكرها في كتاب التراويح من صحيحه ووجه الدلالة أن النبي صلى الله عليه وسلم فعل الصلاة في المسجد وصلى خلفه الناس ولم ينكر عليهم وكان ذلك في رمضان ولم يترك الانخسبة الاقتراض فصيح الاستدلال به على مشروعية مطلق التجمع في التوافل في ليالي رمضان وأما فعلها على الصفة التي يفعلونها الآن من ملازمة عدد مخصوص وقراءة مخصوصة في كل ليلة فسيأتي الكلام عليه ومن جملة ما استدل به البخاري عليه أحد عشر عاثة وهو أيضا في صحيح مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج ليلة من جوف الليل فصلى في المسجد وصلى رجال بصلاته فأصبح الناس فتحدثوا فاجتمع أكثر منهم فصلى فصلوا معه فأصبح الناس فتحدثوا فكثر أهل المسجد من الليلة الثالثة فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى بصلاته فلما كانت الرابعة هجر المسجد عن أهله حتى خرج صلاة الصبح فلما قضى الصلاة أقبل على الناس فتشهد ثم قال أما بعد

٢٨ قيل في أحاديث صحاح وفي مسلم فإن أحدكم إذا كان بعد إلى الصلاة فهو في صلاة (إذا أتيت الصلاة) جمعة أو غيرها (فعلبك بالسكينة) أي بالتأني والهيمنة فإذا فعلت ذلك (فأدركت) مع الإمام من الصلاة (فصلوا) معه (وما فاتكم) منها (فاتموا) أي أكملوا وحدهم واستدل به على أن من أدرك الإمام را كعالم فحسب له تلك الركعة

لانه قد فاتته القيام والقراءة أيضا واختاره ابن خزيمة وغيره وقواه السبكي والشوكاني وهو الحق والجمهور على انه مدرك لها لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث أبي بكر ولا تعد ولم يأمره باعادة تلك الركعة وانه يدرك فضيلة الجماعة بجزء من الصلاة وان قل لقوله غا أدركتم فصلوا ٢٩٨ ولم يفصل بين القبل والكنية وهذا قول الجمهور وقيل لا تدرك الجماعة

فانه لم يصف على مكانكم ولكن خشيت ان تقترض عليكم فتجهزوا عنها فتوفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والامر على ذلك (وعن عبد الرحمن بن عبد القاري قال خرجت مع عمر بن الخطاب في رمضان الى المسجد فاذا الناس اوزاع متفرقون يصلي الرجل لنفسه ويصلي الرجل فيصلي بصلاته الرهط فقال عمر اني ارى لو جئت هؤلاء على قارئ واحد لكان أمثل ثم عزم فجمهم على أبي بن كعب ثم خرجت معه ليلة أخرى والناس يصلون بصلاة قارئهم فقال عمر نعمت البدعة هذه واتى بنامون عنها أفضل من التي يقومون يعني آخر الليل وكان الناس يقومون أوله رواء البخاري ومالك في الموطأ عن يزيد بن رومان قال كان الناس في زمن عمر يقومون في رمضان بثلاث وعشرين ركعة) قوله اوزاع قد تقدم تفسيره قوله فقال عمر نعمت البدعة قال في الفتح البدعة أصلها ما أحدث على غير مثال سابق وأطلق في الشرع على مقابلة السنة فتكون مذمومة والتحقق انما ان كانت مما يندرج تحت مستحسن في الشرع فهي حسنة وان كانت مما يندرج تحت مستقيم في الشرع فهي مستقيمة والافهي من قسم المباح وقد تنقسم الى الاحكام الخمسة انتهى قوله بثلاث وعشرين ركعة قال ابن ابي شيبة وهذا اثبت ما سمعت في ذلك وهم في ضوء انهم ارفقوا ان في سنة ابيه بأشياء وليس الامر كذلك لان ما لكافي الموطأ ذكره كذا كذا المصنف والحديث الذي في اسناده أبو شيبة هو حديث ابن عباس الا في كافي البدر والمثير والتحفي وفي الموطأ أيضا عن محمد بن يوسف عن السائب بن يزيد انهم احدى عشرة وروى محمد بن نصر عن محمد بن يوسف انهم احدى وعشرون ركعة وفي الموطأ من طريق يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد انهم احدى عشرة ركعة وروى محمد بن نصر عن طريق عطاء قال أدركتهم في رمضان يصلون عشرين ركعة وثلاث ركعات الوتر قال الحافظ والجمع بين هذه الروايات يمكن باختلاف الاحوال ويحتمل ان ذلك الاختلاف بسبب تطويل القراءة وتخفيفها حيث تطول القراءة تقلل الركعات وبالعكس وبه جزم الداودي وغيره قال والاختلاف فيما زاد على العشرين وراجع الى الاختلاف في الوتر فكانت تارة يوتر بواحدة وتارة بثلاث وقد روى محمد بن نصر عن طريق داود بن قيس قال أدركت الناس في اماره أبان بن عثمان وعمر بن عبد العزيز يعني بالمدينة يقومون بست وثلاثين ركعة ويوترون بثلاث وقال مالك الامر عندنا بتسع وثلاثين وبمكة بثلاث وعشرين وليس في شيء من ذلك ضيق قال الترمذي أكثر ما قيل انه يصلي احدى وأربعين ركعة بركعة الوتر ونزل ابن عبد البر عن الاسود بن يزيد أربعين يوتر بسبع وقيل ثمان وثلاثين ذكره محمد بن نصر عن ابن يونس عن مالك قال

ما قل من ركعة الحديث من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة قال في الفتح والجواب عنه بانه ورد في الاوقات واستبدل به أيضا على استصحاب الدخول مع الامام في أي حاله وجدته عليها وفيه حديث اصرح منه أخرجه ابن أبي شيبة من طريق عبد العزيز بن ربيع عن رجل من الانصار مر فوجعا من وجدته واكعها أو قاعها أو ساجدا فليكن على حالتها التي أنا عليها ورواة هذا الحديث خمسة ما بين كوفي وبصري وفيه الحديث والعنينة والقول وأخرجه البخاري في الباب الاخر لهذا ومسلم في الصلاة (وعنه) أي عن أبي قتادة (رضي الله عنه) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم اذا قمت الصلاة أي ذكرت الفاظ الإقامة فلا تقوموا) الى الصلاة (حتى تروني) أي تبصروني خرجت فاذا رأيتموني تقوموا وذلك لثلاث يطول عليهم ايام القيام ولانه قد يعرض له ما يؤخره واختلف في وقت القيام الى الصلاة فقال الشافعي والجمهور عند الفراغ من الإقامة وهو قول أبي يوسف وعن مالك أولها وفي الموطأ انه

الحافظ

يرى ذلك على طاعة الناس فان منهم النسيب والحقيق وعن أبي حنيفة انه يقوم في الصف عند

يحيى على الصلاة فاذا قال قد قامت الصلاة كبر الامام لانه امين الشرع وقد أخبر بقيامها فيجب تصديقه وقال أحد اذا قال حي على الصلاة وأما إذا لم يكن الامام في المسجد فذهب الجمهور الى انهم لا يقومون حتى يروه وخالف من ذكرنا على التمسك الذي

شرحناه وحديث الباب هجة عليهم وفيه جواز الإقامة والامام في منزله اذا كان يسمعها وتقدم اذنه في ذلك قال القرطبي ظاهر الحديث ان الصلاة كانت تقام قبل ان يخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم من بيته وهو معارض بحديث جابر بن سمرة ان بلالا كان لا يقيم حتى يخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخرجه مسلم ويجمع ٢٩٩ بينهم ان بلالا كان يراقب خروج النبي

صلى الله عليه وآله وسلم فاول ما يراه يشرع في الإقامة قبل ان يراه غالب الناس ثم اذا رآه قاموا ولا يقوم في مقامه حتى تعتدل صفوفهم وذكري الفتح شواهد ذلك ورواه هذا الحديث خمسة وفيه التحديث والعنفنة والكتابة والقول وأخرجه البخاري في الصلاة أيضا وكذا مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي (عن أنس) بن مالك رضي الله عنه قال اقيمت الصلاة

أي العشاء كما عند مسلم (والنبي صلى الله عليه وآله وسلم بناج) أي يحدث (رجلا في) ولابن عساكر (جانب المسجد) الذي قال الحافظ ابن حجر لم يقف على اسم هذا الرجل وذكر بعض الشراح انه كان كبيراً في قومه فاراد ان يتألفه على الاسلام ولم يقف على مستند ذلك وقيل يحتمل ان يكون ملك من الملائكة جاء بوحى من الله عز وجل ولا يخفى بهذا الاحتمال (فقام) صلى الله عليه وآله وسلم (الى الصلاة حتى نام القوم) وفي مسند احمد ابن راهويه عن عبد العزيز في هذا الحديث حتى نعت بعض القوم وفيه دلالة على ان النوم المذكور لم يكن مستغراً فوازد

الحافظ وهذا يمكن رده الى الاول بانضمام ثلاث الوتر لكن صرح في روايته بأنه يوتر بواحدة فيكون أربعين الواحدة قال مالك وعلى هذا العمل منبذع ومائة سنة وروى عن مالك ست وأربعون وثلاث الوتر قال في التلخيص وهذا المشهور عنه وقدرناه ابن وهب عن العمري عن نافع قال لم أدرك الناس الا وهم يصلون تسعا وثلاثين ويوترون منها بثلاث وعن زرارة بن أوفى انه كان يصلي بهم بالبصرة أربعاً وثلاثين ويوتر عن سعيد بن جبيرة أربعاً وعشرين وقيل ست عشرة غير الوتر هذا حاصل ما ذكره في الفتح من الاختلاف في ذلك وأما العدد الثابت عنه صلى الله عليه وسلم في صلاته في رمضان فخرج البخاري وغيره عن عائشة انها قالت ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يري في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة وأخرج ابن حبان في صحيحه من حديث جابر انه صلى الله عليه وسلم صلى بهم ثمان ركعات ثم أوتر وأخرج البيهقي عن ابن عباس كان يصلي في شهر رمضان في غير جماعة عشرين ركعة والوتر زاد سليم الرازي في كتاب الترهيب له ويوتر بثلاث قال البيهقي تفرد به أبو شيبه ابراهيم بن عثمان وهو ضعيف وأما مقدار القراءة في كل ركعة فلم يرد به دليل والحاصل ان الذي دلت عليه أحاديث الباب وما يشابهها هو مشروعية القيام في رمضان والصلاة فيه جماعة وفرادي ففصر الصلاة المسماة بالتراويح على عدد معين وتخصيصها بقراءة مخصوصة لم يرد به سنة

• (باب ما جاء في الصلاة بين العشاءين) •

(عن قتادة عن أنس في قوله تعالى كانوا قبله ليل ما يجعون قال كانوا يصلون فيما بين المغرب والعشاء وكذلك تعجاني جنوبهم عن المضاجع رواه أبو داود وعن حديفة قال صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم المغرب فلما قضى الصلاة قام يصلي فلم يزل يصلي حتى صلى العشاء ثم خرج زواه أحد والترمذي) أما قول أنس فرواه أيضا ابن مردويه في تفسيره من رواية الحرث بن وحيه قال سمعت مالك بن دينار قال سألت أنس بن مالك عن قوله تعالى تعجاني جنوبهم عن المضاجع فقال كان ناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلون من صلاة المغرب الى صلاة العشاء الا تسرة فانزل الله فيهم ثم تعجاني جنوبهم عن المضاجع والحرث بن وحيه ضعف ورواه أيضا من رواية أبان بن أبي عياش عن أنس نحوه وأبان ضعيف أيضا ورواه أيضا من رواية الحسن بن أبي جعفر عن مالك بن دينار عنه وهو رواه أيضا من رواية سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس في هذه الآية قال يصلون ما بين المغرب والعشاء قال العراقي واسناده جيد ورواه

مسلم كالبخاري في الاستئذان عن شعبة عن عبد العزيز ثم قام صلى واستنبت منه جواز الكلام بعد الإقامة ثم كرهه الحنفية لغير ضرورة كذا قال القسطلاني وفي الفتح وفيه جواز الفصل بين الإقامة والاسرام اذا كان الحاجة اما اذا كان لغير حاجة فهو مكروه واستدل به الرد على من أطلق من الحنفية ان المؤذن اذا قال قد قامت الصلاة وجب على الامام التكبير انتهى

ورواته كلهم بصريون وفيه القهديث والعنعنة والقول وأخرجه مسلم وأبو داود (عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) زاد مسلم فقد ناسا في بعض الصلوات (قال والذي نفسي بيده لقد هممت) أي قصدت (أن أمر بحطاب فيحطب) وفي رواية فيحطب وحطب ٣٠٠ واحتطب بمعنى واحد قال في الفتح أي بكسر ليسهل استعمال النار به

وتعقبه العيني بأنه لم يقل أحد من أهل اللغة أن معنى يحطب بكسر الهمزة المعنى يجمع (ثم أمر بالصلاة) أي صلاة العشاء أو الفجر أو الجمعة أو مطلقا كلها روايات ولا تضاد لجواز تعدد الواقعة (فيؤذن لها) أي يعلم الناس لاجلها (ثم أمر رجلا فيؤم الناس ثم خالف) المستغلبين بالصلاة فامسدا (الرجال) لم يخرجوا إلى الصلاة (فأمرهم) أي أمرهم (بالنارعة) أي بالنارعة وهم وقيل بالرجال ليخرج الميمان والنساء ومعهن من النارعة ليست قاصرة على المال بل المراد تحريق المقصودين ويؤتمهم واحرق بثبوت الرامة مشعر بالكثرة والمبالغة في التحريق وبهذا استدلال الإمام أحمد ومن قال إن الجماعة فرض عين لأنها لو كانت سنة لم يهدد ناركها بالتحريق ولو كانت فرض كفاية لكان قيامه صلى الله عليه وآله وسلم ومن معها كافيا إلى ذلك ذهب عطاء والأوزاعي وجماعة من محدثي الشافعية كابن خزيمة وحبان وابن المنذر وغيرهم من الشافعية لكنهم ليست بشرط في صحة الصلاة وقال أبو حنيفة ومالك هي سنة مؤكدة وهو موجه

أيضا من رواية خالد بن عمران الخزاعي عن ثابت عن أنس وأخرج نحوه أيضا من رواية يزيد بن أسلم عن أبيه قال قال بلال لما نزلت هذه الآية تنحى في جنوبهم من المضاجع كما يجلس في المجلس وناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يصلون بعد المغرب إلى العشاء فنزلت وأخرج محمد بن نصر عن أنس في قوله تعالى إن ناشئة الليل قال ما بين المغرب والعشاء قال وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ما بين المغرب والعشاء وفي أسناده منصور بن شقير كتب عنه أحمد بن حنبل وقال فيه أبو حاتم ليس بقوي وفي حديثه اضطراب وقال العقبلي في حديثه بعض الوهم وفي أسناده أيضا عمارة بن زاذان وثقه الجمهور وضعفه الدارقطني وقد رواه ابن أبي شيبة في المنافع عن جدي بن عبد الرحمن عن عمارة بن زاذان عن ثابت عن أنس أنه كان يصلي ما بين المغرب والعشاء ويقول هي ناشئة الليل هكذا جعله موقوفا وهكذا رواه القاضي أبو الوليد بن عيسى عن ابن مغيث في كتاب الصلاة من رواية جاد بن سلمة عن عمارة بن زاذان عن ثابت عن أنس أنه كان يصلي ما بين المغرب والعشاء ويقول هي ناشئة الليل وعن قال بذلك من التابعين أبو حازم ومحمد بن المنكدر وسعيد بن جبيرة وزين العابدين ذكره العراقي في شرح الترمذي وروى محمد بن نصر عن أنس قال العراقي بأسناد صحيح أن قوله تعالى كانوا قبل من الليل ما يجمعون نزلت فيمن كان يصلي ما بين العشاء والمغرب وأخرج محمد بن نصر عن سفيان الثوري أنه سئل عن قوله تعالى من أهل الكتاب أمة قائمة يتلون آيات الله آناء الليل وهم يسجدون فقال بلغني أنهم كانوا يصلون ما بين العشاء والمغرب وقد روى عن محمد بن المنكدر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الصلاة لا تأبى وهذا وإن كان مرسل لا يعارضه ما في الصحيح من قوله صلى الله عليه وسلم صلاة الاوابين إذا رخصت الفصال فإنه لا مانع أن يكون كل من الصلاتين صلاة الاوابين وأما حديث حذيفة المذكور في الباب فأخرجه الترمذي في باب مناقب الحسن والحسين من آخر كتابه مطولا وقال حسن غريب وأخرجه أيضا النسائي مختصرا وأخرج أيضا ابن أبي شيبة عنه نحوه وفي الباب عن ابن عباس عند أبي الشيخين - بيان في كتاب الثواب وفضائل الأعمال قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحيا ما بين الظهر والعصر وما بين المغرب والعشاء غفر له وبشفع له ملك كان وفي أسناده حقه بن عمر القزاز قال العراقي مجهول ولا بن عباس حديث آخر رواه الديلمي في مسند الفردوس بلفظ قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى أربع ركعات بعد المغرب قبل أن يتكلم رفعت له في عامين وكان كمن أدرك ليلة القدر في المسجد الأقصى وهي خير من قيام نصف ليلة قال العراقي وفي أسناده مجهول وتكراره وهو أيضا من رواية عبد الله بن أبي سعيد فأن كان الذي

عند الشافعية لقوله صلى الله عليه وسلم فيها رواه الشيخان صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة ولما ثبت على الله عليه وآله وسلم عليه بعد الهجرة وظاهر نص الشافعي أنها فرض كفاية وعليه جمهور أصحاب الشافعية ومنهم من يوجبها في كل ما يجزئ من الصلاة وبه قال بعض المالكية واختاره الطحاوي والكرخي وفيه من

الجنة حديث أبي داود وصححه ابن حبان وغيره ما من ثلاثة في قرية أبعد ولا تقام فيهم الصلاة الا استحوذ عليهم الشيطان أي غلب ويمكن ان يقال التهديد بالتحريق وقع في حق تارك فرض الكفاية لمشر وعيسة قتال تارك فرض الكفاية واجيب عن حديث الباب بأنه لم يفعل ولو كانت فرض عين لما تركهم أو ان فرضية ٣٠١ الجماعة نسخت أو ان الحديث ورد في قوم منافقين يخلفون عن الجماعة

ولا يصح ان يكاد على السبيل وليس التهديد لتلك الجماعة بخصومه فلا يتم الدليل وتعب بأنه يعمد اعتماده عليه السلام بتأديب المنافقين على تركهم الجماعة مع علمه بأنه لا صلاة لهم وقد كان صلى الله عليه وآله وسلم معرضاً عنهم وعن عقوبتهم مع علمه بطوبيتهم واجيب بأنه لا يتم الا ان ادعى ان ترك معاينة المنافقين كان واجبا عليه ولا دليل على ذلك واذا ثبت انه كان مخيراً فليس في اعراضه عنهم ما يدل على وجوب ترك عقوبتهم وفي قوله في الحديث الثاني ليس صلاة أثقل على المنافقين من العشاء والفجر دلالة على انه ورد في المنافقين لكن المراد اتفاق المعصية لانفاق الكفر كابدل عليه حديث أبي هريرة المروي في أبي داود ثم آتى قوما يصطلحون في بيعوتهم ليست بهم علم نعم سياق حديث الباب يدل على الوجوب من جهة المبالغة في ذم من تخلف عنهم ومحل الخلاف انما هو في غير الجمعة اما هي فالجماعة شرط في صحتها وحينئذ فتكون فيها فرض عين ثم ان التقييد بالرجال يشعر بأنها ليست في حق النساء

يروي عن الحسن ويروي عنه يزيد بن هرون فقد جهله أبو حاتم وذكره ابن حبان في الثقات وان كان أباسه عيباً المقبري فهو ضعيف وعن ابن عمر عند محمد بن نصر في كتاب قيام الليل بافظ سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول من صلى ست ركعات بعد المغرب قبل أن يتكلم غفر له بها خمسين سنة وفي اسناده محمد بن غزوان الدمشقي قال أبو زرعة منكر الحديث وقال ابن حبان لا يحمل الاحتجاج به وله حديث آخر عند الديلمي في مسند الفردوس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى أربع ركعات بعد المغرب كان كالمغرب غزوة بعد غزوة في سبيل الله وفي اسناده موسى بن عبيدة الربذي وهو ضعيف جداً قال العراقي والمعروف انه من قول ابن عمر غير مرفوع هكذا رواه ابن أبي شبة في المصنف وعن ابن مسعود عند محمد بن نصر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بين المغرب والعشاء أربع ركعات وهو منقطع لانه من رواية معن بن عبد الرحمن ابن عبد الله بن مسعود عن جده ولم يدركه وعن عبيد مولى النبي صلى الله عليه وسلم عند أحمد والطبراني انه سئل أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر بالصلاة بعد المكتوبة أو سوى المكتوبة قال نعم بين المغرب والعشاء وعن عمار بن ياسر عند الطبراني في معاجيمه الثلاثة وابن منده في معرفة الصحابة انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بعد المغرب ست ركعات وقال من صلى بعد المغرب ست ركعات غفرت له ذنوبه ولو كانت مثل زبد البحر قال الطبراني تفرد به صالح بن قطن وقال ابن الجوزي ان في هذه الطريق مجاهيل وعص أبي هريرة عند الترمذي وابن ماجه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى بعد المغرب ست ركعات لم يتكلم فيما بينهن عدان له بعبادة ثنتي عشرة سنة وفي اسناده عمر بن عبد الله بن أبي خنم وهو ضعيف جداً وعن عائشة عند الترمذي عن النبي صلى الله عليه وسلم من صلى بعد المغرب عشر من ركعة بنى الله له بيتاً في الجنة والآيات والاحاديث المذكورة في الباب تدل على مشروعية الاستكثار من الصلاة ما بين المغرب والعشاء والاحاديث وان كان أكثرها ضعيفاً فهي منتزعة بمجموعها الاسمي في فضائل الاعمال قال العراقي وعن ابن ماجه ما بين المغرب والعشاء من الصحابة عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمرو وسلمان الفارسي وابن عمر وأنس بن مالك في ناس من الانصار ومن التابعين الاسود بن يزيد وأبو عثمان النهدي وابن أبي مليكة وسعيد بن جبيرة ومحمد بن المنكدر وأبو حاتم وعبد الله بن فضالة وعلي بن الحسين وأبو عبد الرحمن الجبلي وشريح القاضي وعبد الله بن معقل وغيرهم ومن الأئمة سفيان الثوري

• (باب ما جاء في قيام الليل) •

(عن أبي هريرة قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الصلاة افضل بعد المكتوبة

والنساء فزاجراً والخلاف السابق في المؤداة وأما المقصية فليست الجماعة فيها فرض عين ولا كفاية ولكنها سنة لانه صلى الله عليه وسلم على باعها بالصحة جماعة حين فاتتهم بالوادى ثم أعاد عليه السلام القسم للمبالغة في التماس كبره فيقول (و) الله (الذي نفسي بيده) الكريمة (لو يعلم أحدكم) أي المصلحة (انه يجد عرفاً) بفتح المهملة وسكون الراء (مميناً) العظم

الذي عليه بقية لحم أو قطعة لحم (أو مرتين حسنتين) بكسر الميم وقد تنفتح ثنية من مائة ظلف أو مائة ظلفها من اللحم كذا عن البخاري فيما نقله المسقلي في روايته في كتاب الاحكام عن القريبي أو اسمهم يتعلم عليه الرمي (لشهادة العشاء) أي صلاتها والمعنى لو علم انه لو حضر الصلاة يجزئها ٣٠٢ دنيو يادوان كان خبيثا حقيقا لحضرها لقصوره من على الدنيا ولا يحضرها

لما لها من منويات الاخرى ونعيمها فهو وصف بالحرم على الشيء الحقيق من مطعوم أو ملعوب به مع التقريب فيما يحصل به رفيع الدرجات ومنازل الكرامات ووصف العرق بالسموم والمرة بالحسن ليكون ثم يأت نفساني على تحصيلها واستنبط من قوله انه قد تمت تقديم التمديد والوعيد على العقوبة وسره ان المفسد اذا ارتفعت بالاهون من الزواجر اكتفى به عن الاعلى به عليه ابن دقيق العيد واستدل بهذا الحديث ابن العربي وغيره على مشروعية قتل تارك الصلاة متى اونا به او نوزع في ذلك وفيه انظر ذكره الحافظ في التلخيص (عن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) قال صلاة الجماعة افضل صلاة الفرد (بسبع وعشرين درجة) فيه ان اقل الجمع اثنان لانه جعل هذا الفضل لغير الفرد وما زاد على الفرد فهو جماعة لكن قد يقال انما ترتب هذا الفضل لصلاة الجماعة واما فيه تعرض لتي درجة متوسط بين الفرد والجماعة كصلاة الاثنين مثلا لكن قد ورد في غير حديث

قال الصلاة في جوف الليل قال هي الايام افضل بعد رمضان قال شهر الله المحرم ورواه الجماعة الا البخاري ولا ابن ماجه منه فضل الصوم فقط وفي الباب عن بارل عند الترمذي في كتاب الدعوات من سننه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليكم بقيام الليل فانه دأب الصالحين قبلكم وعن أبي امامة عند ابن عدي في الكامل والطبراني في الكبير والوسط والبيهقي مثل حديث بلال وفي اسناده عبد الله بن صالح كاتب الليث وهو مختلف فيه ولا في امامة حديث آخر عند محمد بن نصر والطبراني عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر الحديث وفيه والصلاة بالليل والناس ينام وفي اسناده ايمن بن أبي سليم وهو مختلف فيه وعن جابر عند ابن ماجه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كثرت صلواته بالليل حسن وجهه بالناهار قال العراقي وهذا حديث شبه الموضوع اشتبه على ثابت بن موسى وانما قاله شريك القاضي لثابت عقب اسناد ذكره نظمه ثابت حديثنا ولبار حديث آخر رواه الطبراني في الاوسط عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا بد من صلاة الليل ولو حلب لاة قال الطبراني تفرد به بقية ولبار أيضا حديث آخر عند ابن حبان في صحيحه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر حديثا وفيه وان هو تو ضامن قام الى الصلاة أصبح نشيطا قد أصاب خيرا وقد انخلت عقده كلها وعن سليمان النافسي عن ابن عدي في الكامل والطبراني باللفظ حديث بلال المتقدم وعن ابن عباس عند محمد بن نصر والطبراني في الكبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليكم بقيام الليل ولو ركعة واحدة وفي اسناده حسين بن عبد الله وهو ضعيف وله حديث آخر عند الترمذي في التلخيص من حديث أبي امامة الثاني وعن عبد الله بن سلام عند الترمذي في الزهد وصححه وابن ماجه بنحو حديث أبي امامة الثاني أيضا وعن ابن عمر عند محمد بن نصر بنحو حديث أبي امامة الثاني أيضا وعن عبد الله بن عمر عند محمد بن نصر بنحو أيضا وعن علي بن عبد الترمذي في البر بنحو أيضا وعن أبي مالك الاشعري عند محمد بن نصر والطبراني بنحو أيضا باسناد جيد وعن معاذ عند الترمذي في التفسير بنحو حديث ابن عباس وعن ثوبان عند البزار بنحو حديث أبي امامة وعن ابن مسعود عند ابن حبان في صحيحه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يحب ربنا من رجلين رجل تار من وطائه ولطافه من بين حبه وأهله الى صلاة فيقول الله تعالى انظروا الى عبدی تار من وطائه وفراسه من بين حبه وأهله الى صلاة فيقول الله تعالى انظروا الى عبدی تار الحديث ورواه أحمد وأبو يعلى والطبراني في الكبير قال العراقي واسناده جيد وعن سهل بن سعد عند الطبراني في الاوسط قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه واعلم

ان انصرح بكون الاثنين جماعة فعند ابن ماجه من حديث أبي موسى الاشعري قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اثنان فافوقهما جماعة لكنه فيه ضعف وفي حديث أبي سعيد عند البخاري بنحو وعشرين وعامة الرواة عليها الا ابن عمر كما قال الترمذي وانفق الجميع على انهم والعشرين من سري رواية أبي فقال اربع او

خمس على الشك ولا يبي عوادة بضعاً وعشرين وواحدة بخيرة لصدق البضع على الخمس فرجعت الروايات كلها إلى الخمس
والسبع إذا أثر الشك واختلف في الترتيب بين ما في رجب الخمس أكثر رواياتهم ومن رجع السبع لزيادة العدل الحافظ وجمع
بين ما بان ذكر القليل لا ينفي الكثير إذ مفهوم العدد غير معتبر وأنه أخير ٣٠٣ بالخمس ثم أعلمه الله بزيادة الفضل
فأخبر بالسبع لكنه يحتاج إلى

التاريخ وعورض بأن الفضائل لا تنسخ فلا يحتاج إلى التاريخ أو الدرجة أقل من الجزر الخمس والعشرون جزأً هي سبع وعشرون درجة ورد بان لفظ الدرجة والجزء ورد مع كل من العددين قال النووي القول بأن الدرجة غير الجزئية من قائله أو أن الجزئية في الدنيا والدرجة في الجنة قال البرماوي في شرح العمدة أبداه المطب القسطاني احتمالاً لا هو أو هو بالنظر لقرب المصداق بعده أو لحال المصلي كأن يكون اعلم أو أخشع أو ألتبس بالسرية والسبع بالجهسية فان قلت ما الحكمة في هذا العدد الخاص أجيب باحتمال أن يكون أصله كون المكتوبات نجساً فريد المبالغة في تكثيرها فضررت في مثلها فصارت نجساً وعشرين وأما السبع فن جهة عدد ركعات الفرائض وروايتها وقد خاض قوم في تعيين الأسباب المقننة للدرجات المذكورة قال ابن الجوزي وما جاوزها ما تامل وقد نقحها الحافظ في الفتح هنا فانظره ورواة هذا الحديث ما بين بصري ومدني وفيه القصد والعنف والقول والسمع

ان شرف المؤمن قيام الليل وعن أبي سعيد عند ابن ماجه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله ليضحك الى ثلاثة لاصف في الصلاة ولا رجل يصلي في خوف الليل ولا رجل يقاتل المكتبية وعن ايام بن معلوية المزني عند الطبراني في الكبير مثل حديث جابر الثاني وهذه الاحاديث تدل على ذلك استجاب قيام الليل ومشروعية الاستكثار من الصلوات فيه وبه استدلل من قال ان الوتر افضل من صلاة الصبح وقد قدمنا الخلاف في ذلك وحديث الباب ايضا يدل على تفضيل الصيام في الحرم وان صيامه افضل من صيام بقية الاشهر وهو مخصوص لعموم ما عند البخاري والترمذي وصححه والنسائي وأبي داود من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من أيام العمل الصالح فيها أحب الى الله من هذه الايام العشر فقالوا يا رسول الله ولا الجهاد في سبيل الله فقال ولا الجهاد في سبيل الله الا رجل خرج بنفسه وماله فلم يرجع من ذلك بشئ وهذا اذا كان كون للشئ أحب الى الله يستلزم انه افضل من غيره وان كان لا يستلزم ذلك فلا حاجة الى التخصيص لعدم التنافي (وعن عمرو بن عبد الله سمع

النبي صلى الله عليه وسلم يقول أقرب ما يكون الرب من العبد في جوف الليل الا آخر فان استطعت ان تكون بمنزلة كراهة في تلك الساعة فكن رواه الترمذي وصححه الحديث رجال اسناد رجال الصحيح وآخر جهه أيضاً أبو داود والحاكم وفي الباب عن أبي هريرة عند الجماعة كله قال قال ينزل الله الى السماء الدنيا كل ليلة حين يمضي ثلث الليل الاول فيقول أنا الملائكة من ذا الذي يدعوني فأستجيب له من ذا الذي يسألني فأعطيه من ذا الذي يستغفرني فأغفر له فلا يزال كذلك حتى يضي الفجر وعن علي عند أحمد والدارقطني قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر حديثاً وفيه فانه اذا مضى ثلث الليل الاول هبط الله الى السماء الدنيا فلم يزل هناك حتى يطلع الفجر فيقول القائل الاسائل يعطى سؤاله الاداع يجاب وعن أبي سعيد عند مسلم والنسائي في اليوم والليله فيجوز حديث أبي هريرة وعن جبير بن مطعم عند النسائي في اليوم والليله فيجوز حديث أبي هريرة أيضاً وعن ابن مسعود عند أحمد بن حنبل في الدعاء عن أبي الدرداء عند الطبراني قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر حديثاً وفيه ثم يهبط آخر ساعة من الليل فيقول الاستغفر يستغفرني فأغفر له الاسائل يسألني فأعطيه الاداع يدعوني فأستجيب له حتى يطلع الفجر قال الطبراني وهو حديث منكر وعن عثمان بن العاص عند أحمد والبيهقي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ينادي مناد كل ليلة هل من داع فيستجاب له هل من سائل فيعطى هل من مستغفر فيغفر له حتى يطلع الفجر وعن جابر

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول تفضل) أي تزيد (صلاة الجميع صلاة أحدكم) اذا صلى (وحده بخمس وعشرين جزءاً) أي درجة (وتجتمع ملائكة الليل وملائكة النهار في صلاة الفجر) لانه وقت معودهم بعمل الليل ومحبي الطائفة الاخرى بعمل النهار وزعم ابن بطال ان فيه اشارة الى أن الدرجتين الزائدتين على

لنفس وعشرين تؤخذ من ذلك وبه يذاعبه برواية ابن عمر التي فيها سبع وعشرون (ثم يقول أبو هريرة) مستشهد بذلك
(فاقرأوا ان شئتم ان قرآن الفير كان مشهودا) تشهد الملائكة وفيه فضيلة صلاة الفير في الجماعة ورواه هذا الحديث الستة
عشرين مائة ومائة وفيه ثلاثة من التابعين ٣٠٤ والتحديث والاخبار والعنف والسماع والقول (عن أبي

موسى رضى الله عنه قال قال
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
أعظم الناس أجرا في الصلاة
أبعدهم فابعدهم عني) وفتح
الميم أى أبعدهم مسافة الى المسجد
لأجل كثرة الخطا اليه لأن سبب
أعظمية الأجر في الصلاة بعد
المشي للمشيقة وفاء فابعدهم
قال البرماوى كالكرمانى للاستقرار
نحو الامثل فالامثل ونعقبه
الدينى بأنه لم يذكر أحدا من الصحابة
ان الله تعالى به فى الاستقرار
ثم روي كونه اهتاجه فى ثم أى
أبعدهم ثم أبعدهم عني (والذى
يتنظر الصلاة حتى يصلها مع
الامام) ولو فى آخر الوقت (أعظم
أجرا من الذى يصلى) فى وقت
الاختيار وحده أو مع الامام من
غير انتظار (ثم ينام) كما ان بعد
المسكان مؤثر فى زيادة الأجر
كذلك طول الزمان للمشيقة فيها
ويستفاد منه ان الجماعة تتفاوت
(عن أبي هريرة رضى الله عنه
ان رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم قال بينما رجل يصلى
بطريق) أى فيها لم يذكر فى الفتح
ولا فى غيره اسم هذا الرجل (وجد
فمن شوك على الطريق فأنه)
عن الطريق والعموى والمستقى

عند الدارقطى وأبى الشيخ بنحو حديث أبي هريرة فى اسناده محمد بن اسمعيل
الجعفرى وهو منكر الحديث قاله أبو حاتم وعنه عباد بن الصامت عند الطبرانى فى
الكبير والاوسط بنحو حديث أبي هريرة أيضا وعن عقبة بن عامر عند الدارقطى قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا مضى ثلث الليل أو قال نصف الليل ينزل الله
عز وجل الى السماء الدنيا فيقول لا أسأل عن عبادى أحدا غيرى وعن عمرو بن عبسة
حديث آخر غير المذكور فى الباب عند الدارقطى قال آتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقلت يا رسول الله جعلنى الله فداك على شىء تعلمه وأجهله بنفسى ولا يضرك ما ساءلة
أقرب من ساعة فقال يا عمر واقدس ألتنى عن شىء ما سألنى عنه أحد قبلك ان الرب عز وجل
يتدلى من جوف الليل زادنى رواية فيغفر الاما كان من الشرك وله حديث آخر عند أحمد
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلاة الليل منقضى منقضى وجوف الليل الآخر أجوبة
دعوة قلت أوجبته قال لا أجوبه يعنى بذلك الاجابة وفى اسناده أبو بكر بن عبد الرحمن
ابن أبى صريم وهو ضعيف وعنه أبى الخطاب عند أحمد بنحو حديث أبي هريرة
وهذه الاحاديث تدل على استعباب الصلاة والدعاء فى ثلث الليل الآخر وأنه وقت
الاجابة والمغفرة والتزول المذكور فى الاحاديث قد طوّل علماء الاسلام الكلام فى
تأويله وأنكر الاحاديث الواردة به كثير من المعتزلة والطريقة المستقيمة ما كان عليه
التابعون كلزهرى ومكحول والسفياين والليث وسجاد بن سلمة وسجاد بن زيد والاوزاعى
وابن المبارك والائمة الاربعة مالك والشافعى وأبى حنيفة وأحمد وغيرهم فانهم أجروها
كما جاءت بلا كيفية ولا تعرض لتأويل (وعن عبد الله بن عمر وان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال ان أحب الصيام الى الله صيام داود وأحب الصلاة الى الله عز وجل صلاة

داود كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه وكان يصوم يوما ويفطر يوما رواه
الجماعة الا الترمذى قاله انما روى فضل الصوم فقط) الحديث يدل على ان صوم يوم
وانطار يوم أحب الى الله من غيره وان كان أكثر منه وما كان أحب الى الله جل جلاله
فهو أفضل والاشتغال به أولى وفى رواية مسلم ان عبد الله بن عمرو قال للنبي صلى الله عليه
وسلم انى أطيق أفضل من ذلك فقال صلى الله عليه وسلم لأفضل من ذلك وسماى ذكر
الحكمة فى ذلك فى كتاب الصيام عند ذكر المصنف له هذا الحديث ان شاء الله ويدل على
أفضلية قيام ثلث الليل بعد نوم نصفه وتعقيب قيام ذلك الثلث بنوم السدس الآخر
ليكون ذلك كالتواصل ما بين صلاة التطوع والقريضة ويحصل بسبب النشاط لتأدية
صلاة الصبح لانه لو وصل القيام بملاة الفجر لم يأمن ان يكون وقت القيام اليها ذاهب

النشاط

فاخذ (فشكر الله له) ذلك أى رضى فعله وقبله منه واثق عليه وفيه فضل امامطة

الاذى عن الطريق (فغفر له) ذنوبه (ثم قال الشهدا الخمسة) جمع شهادى سمي بذلك لان الملائكة يشهدون موته فهو
مشهود فعيل به فى مفعول (المطعون) أى الذى يموت فى الطاعون أى الوفاة (والميطون) صاحب الامصال أو الاستسقاء

أوالذي يموت بدهائه بطنه (والغريق) في الماء (ومصاحب الهدم) أي الذي مات تحت الهدم (والشهيد) القليل (في سبيل الله) أي الذي حكمه أن لا يغسل ولا يصلى عليه بخلاف الاربعة السابقة فالحقيقة الاخيرة والذي قبله مجاز ففهم شهده في الثواب كثواب الشهيد وجوز الشافعي الجمع بينهما واستشكل التعبير بالشهيد ٣٠٥ في سبيل الله مع قوله الشهيد خمس

فانه يلزم منه حمل الشيء على نفسه فكأنه قال الشهيد وهو الشهيد وأجيب بانه من باب أنا أبو النجم وشعري شعري أو معني الشهيد القليل وزاد في الموطأ صاحب ذات الخبز والحريق والمرأة قوت يجوع وعند ابن ماجه من حديث ابن عباس موت الغريب شهادة واسناده ضعيف وعند ابن عساكر من حديثه أيضا الشريفي ومن أكله السبع (وباقى الحديث تقدم) ولفظه لو يعلم الناس ما في العداة والصف الاول ثم لم يجدوا الا أن يستموا الاستموا عليه ولو يعلمون ما في التهجير لاستبقوا اليه ولو يعلمون ما في العقبة والصبح لا نؤمه ما ولو حبوا انتهى وفي هذا المتن كما ترى ثلاثة أحاديث وكأن قتيبة حدث بذلك كذلك مجموعا عن مالك فلم يتصرف فيه البخاري كعادته في الاختصار ورواه الخمسة كلهم مدينون الا قتيبة فبطلني وفيه الحديث والعفة وأخرج البخاري حديث بينا رجل في الصلاة ومسلم في الادب واتمذى في البر وقال حسن صحيح وحديث الشهادة في الجهاد وقوله لو يعلم الناس

النشاط والخشوع لمابه من التعب والفتور ويجمع بين هذا الحديث وحديث أبي هريرة المتقدم فهو ماسلف (وعن عائشة انها سألت كيف كانت قراءة النبي صلى الله عليه وسلم بالليل فقالت كل ذلك قد كان يفعل ربعا مبرورا مجهر رواء الخمسة وصححه الترمذي) الحديث رجاله رجال الصحيح وفي الباب عن أبي قتادة عند الترمذي وأبي داود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يكره منكم أن تقرأوا وأنتم تخفض من صوتك فقال أني أسمع من ناجيت قال أرفع قلبك لا و قال لم يكره منكم أن تقرأوا وأنتم ترفع صوتك فقال أني أوقظ الوسنان وأطرد الشيطان قال اخفض قليلا وعن ابن عباس عند أبي داود قال كانت قراءة النبي صلى الله عليه وسلم على قدر ما يسمعه من في الخجرة وهو في البيت وعن علي بن خنوص حديث أبي قتادة وعن عمار عند الطبراني وهو حديث أبي قتادة أيضا وعن أبي هريرة عند أبي داود بنحوه أيضا وله حديث آخر عند أبي داود قال كانت قراءة النبي صلى الله عليه وسلم بالليل يرفع طورا ويخفض طورا وله حديث ثالث عند أحمد والبخاري ابن عبد الله بن حذافة قام يصلي فجهر بصلاته فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا ابن حذافة لا تسمعني وسمع ربك قال العراقي واسناده صحيح وعن أبي سعيد عند أبي داود والنسائي قال اعتكف رسول الله صلى الله عليه وسلم فسمعهم يجهرون بالقراءة فكشف الستور وقال ألا ان كلكم مناج ربه فلا يؤذن بعضهم بعضا ولا يرفعن بعضكم على بعض في القراءة أو قال في الصلاة وعن ابن عمر عند أحمد والبخاري الطبراني بنحو حديث أبي سعيد وعن البيضاوي واسمه فروة بن عمر وعند أحمد قال العراقي باسناد صحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج على الناس وهم يصلون وقد علت أصواتهم بالقراءة فقال ان المصلي يناجي ربه عز وجل فليتنظر بما يناجيه ولا يجهر بعضكم على بعض بالقرآن وعن عتبة بن عامر عند أبي داود والترمذي والنسائي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجاهر بالقرآن كالجاهر بالصدقة والمسر بالقرآن كالسر بالصدقة وعن أبي امامة عند الطبراني في الكبير بنحو حديث عتبة وفي اسناده اسحق ابن مالك الحضرمي ضعفه الازدي ورواه الطبراني من وجه آخر وفيه بئر بن غير وهو ضعيف جدا وفي الباب أحاديث كثيرة وفيها ان الجهر والاسرار جائزان في قراءة الصلاة الليل واكثر الاحاديث المذكورة تدل على ان المستحب في القراءة في صلاة الليل التوسط بين الجهر والاسرار وحديث عتبة وما في معناه يدل على ان السر أفضل لما علم من أن اخفاء الصدقة أفضل من اظهارها (وعن عائشة فأت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام من الليل افتتح صلاته بركعتين خفيئتين رواء أحمد ومسلم وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام أحدكم من الليل فليفتتح صلاته بركعتين

٢٩ نيل في أخرجه البخاري في الصلاة والشهادات وكذا النسائي وغرض البخاري من ايراد ذلك هنا فضل التهجير الى الظاهر (عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه ان في صلاة) بكسر اللام بطن كبير من الانصار ثم من الخزرج (أرادوا ان يصيخوا عن منازلهم) لكيونها كانت بعيدة من المسجد (فبنزلوا) منزلا (قريسا من النبي) أي من مسجده (صلى الله

عليه) وآله (وسلم قال) أنس (فكره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يعروا المدينة) بضم الياء وسكون العين وضم
الراء أى يتركوها خالية فأراد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تبقى جهات المدينة عامرة بساكنيها (فقال الاتحسبون
آثاركم) أى الاتعدون خطاكم عند ٣٠٦ مشيكم إلى المسجد فإن بكل خطوة إليه درجة قاله الكرمانى زاد فى رواية

فأقاموا ولمسلم من حديث جابر
فقالوا ما يسرنا أن نكافؤنا
والاحتساب وإن كان أصله
العدل لكنه يستعمل غالباً فى
معنى طلب تحصيل الثواب
ولابن مردويه عن أبى نضرة
عنه قال كانت منازلنا بساح
ولا يعارض هذا حديث أنس
فى الاستسقاء وما يتناوب بين
ساح من دار لا احتمال أن تكون
ديارهم كانت من وراء ساح
وبين ساح والمسجد قد رمى
قال مجاهد خطاهم آثار المشى
فى الأرض بأرجلهم وزاد قنادة
فقال لو كان الله عز وجل مغفلاً
شياً من شأنك يا ابن آدم أغفل
ما تبنى الرياح من هذه الآثار
ولكن أحصى على ابن آدم أثره
وعمله كله حتى أحصى عليه هذا
الأثر فيما هو من طاعة الله تعالى
أو من معصيته فمن استطاع
منكم أن يكتب أثره فى طاعة
الله فليفعل وفى الحديث أن
أعمال البر إذا كانت خالصة
يكتب آثارها حسنة وفى
استحباب السكنى بقرب المسجد
الآن حصلت به منفعة أخرى
أو أراد تكثير الأجر بكثرة المذى
مالم يخل على نفسه ووجهه أنهم
طلبوا السكنى بقرب المسجد

خفية فتبين رواه أحمد ومسلم وأبو داود) الحديثان يدلان على مشروعية افتتاح صلاة الليل
بركعتين خفيفتين لينشط بهن المساجد - ما وقد تقدم الجمع بين روايات عائشة المختلفة فى
حكايتها الصلاة صلى الله عليه وسلم أنها ثلاث عشرة تارة وإنما إحدى عشرة أخرى بانها
ضمت هاتين الركعتين فقالت ثلاث عشرة ولم تضمهما فقالت إحدى عشرة ولا منافاة بين
هذين الحديثين وبين قولها فى صفة صلاته صلى الله عليه وسلم صلى أربعاً فلا تسألن
حسنت وطولهن لأن المراد صلى أربعاً بعد هاتين الركعتين وقد استدلل المصنف بذلك على
تركه من الوتر فقال وعمومه حجة فى تركه نقض الوتر انتهى وقد قدمنا الكلام على هذا

(باب صلاة الضحى)

(عن أبى هريرة قال أوصانى خليلي صلى الله عليه وسلم بثلاث بصيام ثلاثة أيام فى كل شهر
وركعتي الضحى وإن أوتر قبل أن أنام متفق عليه وفى لفظ لأحمد ومسلم وركعتي الضحى
كل يوم) فى الباب أحاديث منها ما سيذكره المصنف فى هذا الباب ومنها غير ما ذكره
عن أنس عند الترمذى وابن ماجه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى الضحى
فقتى عشرة ركعة بنى الله له قصر فى الجنة وعن أبى الدرداء عند الترمذى وحسنه مثل
حديث نعيم بن همار الذى سيذكره المصنف وعنه حديث آخر عند مسلم بنحو حديث أبى
هريرة المذكور وعنه أبى هريرة حديث آخر عند الترمذى وابن ماجه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم من حافظ على شقعة الضحى غفرت له ذنوبه وإن كانت مثل زبد
الجمر وعن أبى سعيد عند الترمذى وحسنه قال كان صلى الله عليه وسلم يصلى الضحى
حتى نقول لا يدعها ويدها حتى نقول لا يصليها وعن عائشة غير الحديث الذى سيذكره
المصنف عنهما عند مسلم والتمذى والشمائل من رواية معاذة العدوية
قالت قالت لعائشة أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى الضحى قالت نعم أربعاً
ويندما شاء الله وعن أبى امامة عند الطبرانى فى الكبير مثل حديث نعيم بن همار الذى
سيذكره المصنف وفى أسناده القاسم بن عبد الرحمن وثقه الجمهور ووضعه بعضه بعضهم وله
حديث آخر عند الطبرانى بنحو حديث عائشة الذى سيذكره المصنف وفى أسناده معون
ابن زيد عن أيت بن أبى سليم وكلاهما ممتكلم فيه وعن عتبة بن عبد عند الطبرانى عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من صلى صلاة الصبح فى جماعة ثم يثب حتى يسبح سبعة
الضحى كان له كاجر حاج ومعتز تام له حجه وعمرته وفى أسناده الأحوص بن حكيم معناه
الجمهور ووثقه العجلي وعن ابن أبى أوفى عند الطبرانى فى الكبير أنه صلى الله عليه
وسلم صلى يوم الفتح ركعتين وعن ابن عباس عند الطبرانى فى الأوسط بنحو حديث أبى
ذر الذى سيذكره المصنف وعن جابر عند الطبرانى فى الأوسط أيضاً أنه رأى النبى صلى

للفضل الذى علموه منه فما أنكر عليهم النبى صلى الله عليه وآله وسلم ذلك بل رجع دونه المقسدة باخلاصهم جوائز الله
المدينة على المصلحة المذكورة وأعلمهم بأنهم فى التردد إلى المسجد من الفضل ما يقوم مقام السكنى بقرب المسجد أو يزيد
عليه واختلف فمن كانت داره قريبة من المسجد فقارب الخطا بحيث يساوى خطا من داره بعيدة هل يساويه فى الفضل أو لا

والى المساواة جنح الطبرى واستنبط منه بعضهم استحباب قصد المسجد البعيد ولو كان مسجد قريب بجنبه قال فى الفتح
وانما يتم ذلك اذا لم يلزم من ذهابه الى البعيد هجر القريب والا فاحياؤه بذكر الله أولى وكذا اذا كان فى البعيد مانع من الكمال
كان يكون امامه مبتدعا انتهى ورواه هذا الحديث ما بين طائفتي وبصرى وفيه ٣٠٧ الحديث والقول (عن أبى

هريرة رضى الله عنه قال قال
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ليس صلاة أنقل على المنافقين
من الفجر والعشاء) لان وقت
الاولى وقت لذة اليوم والثانية
وقت سكون واستراحة
وفى تعبيرة بأفعل التفضيل
دلالة على ان الصلاة جميعها
ثقله على المنافقين والصالحين
الذى كورتان أنقل من غيرهما
اتوة الداعى الذى كورالى تركهما
وأطلق عليهم الذساق وهم
مؤمنون على سبيل المبالغة فى
التعديدا كونهم لا يحضرون
الجماعة ويصلون فى بيوتهم من
غير عذر ولا علة وقد قدم التنبيه
على ذلك فى أول باب وجوب
الجماعة (ولو يعلمون ما فهمما)
أى صلاة الفجر وصلاة العشاء
من مزيد الفضل (لا توهمما) الى
المسجد للجماعة (ولو) كان
اتبائهم (حبوا) يزحفون اذا
تعدرو مشيهم كما يزحف الصغير ولم
يفوتوا ما فى مسجد الجماعة من
الفضل والخير ولا بن أى شبهة
من حديث أبى الدرداء ولو
حبوا على المرافق والركب
(وعنه) أى عن أبى هريرة
(رضى الله عنه عن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال سبعة)
من الناس (يظلمهم الله فى ظله)

الله عليه وسلم صلى الضحى ست ركعات وعن حذيفة عند ابن أبى شعبة فى المصنف انه
راى النبي صلى الله عليه وسلم يصلى الضحى ثمان ركعات طول فميت وعن عائذ بن عمرو
عند أحمد والطبرانى ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الضحى وعن عبد الله بن عمر عند
الطبرانى فى الكبير مثل حديث نعيم بن همار الذى سبكه المصنف وعن عبد الله بن
عمرو بن العاص عند أحمد والطبرانى قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية
فغنموا وأسرعوا الرجعة فحدث الناس بقرب مغزاهم وكثرة غنيمتهم وسرعة رجعتهم
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا أدلكم على أقرب منهم مغزى وأكثر غنمة وأوشك
رجعة من توضع خرج الى المسجد لبيعة الضحى فهو أقرب منهم مغزى وأكثر غنمة
وأوشك رجعة وعن أبى موسى عند الطبرانى فى الاوسط قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من صلى الضحى أربعاً و قبل الاولى أربعاً بنى له بيت فى الجنة وعن عتيان بن
مالك عند أحمد ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الضحى فى بيته وقصة عتيان فى صلاة
النبي صلى الله عليه وسلم فى بيته فى الصحيح لكن ابنه فيها ذكر سبعة الضحى وعن عقبه
ابن عامر عند أحمد وأبى يعلى بن خوخة حديث نعيم بن همار وعن على عليه السلام عند
النسائى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلى الضحى واسناده قال العراقى جيد وعن
معاذ بن أنس عند أبى داود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من قعد فى مصلاه حين
ينصرف من صلاة الصبح حتى يسجد ركعتى الضحى لا يقول الا خيراً غفر له خطايا وان
كانت أكثر من زبد البحر قال العراقى واسناده ضعيف وعن النوايس بن معان عند
الطبرانى فى الكبير مثل حديث نعيم بن همار قال العراقى واسناده صحيح وعن أبى بكره
عند ابن عدى قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى الضحى بخاء الحسن وهو علام
فلم يجد ركب ظهره وفى اسناده عمرو بن عبيد وهو متروك وعن أبى مرة الطائفى عند
أحمد مثل حديث نعيم بن همار وعن سعد بن أبى وقاص عند البزار ان النبي صلى الله
عليه وسلم صلى بمكة يوم فتحها ثمان ركعات يطيل القراءة فيها والركوع قال السيبوطى
وسنده ضعيف وعن قدامة وحظلة الثقفيين عند ابن منده وابن شاهين قال كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم اذا ارتفع النهار وذهب كل أحد وانقلب الناس خرج الى المسجد
فركع ركعتين أو أربعاً ثم ينصرف وعن رجل من الصحابة عند ابن عدى انه رأى النبي
صلى الله عليه وسلم يصلى الضحى وعن ابن عباس حديث آخر عند ابن أبى حاتم انه صلى
الله عليه وسلم قال أمرت بالضحى ولم تؤمروا بها وعن الحسن بن على عند البيهقى قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى الفجر ثم جلس فى مصلاه يذكر الله حتى تطلع
الشمس ثم صلى من الضحى ركعتين حرمه الله على النار أن تطعمه أو تقطعه وعن عبد الله

أى ظل عرشه (يوم لا ظل) فى القيامة ودنو الشمس من الخلق (الاطله) قال عياص اضافة الظل الى الله اضافة ملك وكل ظل
فهو ملكه كذا قال وكان حقه أن يقول اضافة تشريف يحصل امتياز هذا عن غيره كما قيل الكعبة بيت الله مع ان المساجد
كلها ملكه وقيل المراد بظله كراميته وحجايته كما يقال فلان فى ظل الملك وهو قول عيسى بن دينار وقواه عياص وليس بقوى

وقيل المراد ظل عرشه ويدل عليه حديث سلمان عند سعيد بن منصور بإسناد حسن سبعة يظلهم الله في ظل عرشه فذكر الحديث وإذا كان المراد ظل العرش استلزم ما ذكر من كونهم في كنف الله وكرامته من غير عكس فهو أرجح وبه جزم القرطبي ويؤيده أيضا تقييد ذلك بيوم القيامة ٣٠٨ كما صرح به ابن المبارك في روايته عن عبد الله بن عمر وهو عند البخاري في

كتاب الحدود وبهذا يدفع قول من قال المراد ظل طوبى أو ظل الجنة لأن ظلهم ما انما يحصل لهم بعد الاستقرار في الجنة ثم إن ذلك مشترك لجميع من يدخلها والساق يدل على امتياز أصحاب الاتصال المذكورة فرجح أن المراد ظل العرش (الامام العادل) أي أحدهم الامام الأعظم التابع لاوامر الله فيضع كل شيء في موضعه من غير إفراط ولا تفريط وقدم على تأليه عموم نفسه ويلحق به من ولي شيئا من أمور المسلمين فعدل فيه لحديث أن المقسطين عند الله على منابر من نور عن عيسى الرحمن الذين يعدلون في حكمهم وأهلهم وما ولوا ورواه مسلم وفي رواية العدل وهو أبلغ لأنه جعل المسمى نفسه عدلا والمراد به صاحب الولاية العظمى (و) الثاني من السبعة (شباب نشأ في عبادته) لأن عبادته أشق لغلبة شهوته وكثرة الدواعي لطاعة الهوى فلا زمنه العبادة حينئذ أشد وأدل على غلبة التقوى وفي حديث سلمان أفنى شبابه ونشاطه في عبادة الله وفي الحديث أيضا يحب ربك من شأب ليستله

ابن جراد بن أبي جراد عند الدبلي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المناق لا يصلي الضحى ولا يقرأ قل يا أيها الكافرون وعن عمر بن الخطاب عند حميد بن زنجويه بنحو حديث عبد الله بن عمرو بن العاص المتقدم وله حديث آخر عند ابن أبي شيبة وعن أبي هريرة حديث آخر عند أبي يعلى بسند رجاله ثقات بنحو حديث عبد الله بن عمرو بن العاص السابق وهذه الأحاديث المذكورة تدل على استحباب صلاة الضحى وقد ذهب إلى ذلك طائفة من العلماء منهم الشافعية والحنفية ومن أهل البيت علي بن الحسين وادريس بن عبد الله وقد جمع ابن القيم في الهدى الأقوال فبلغت سنة الأولى أنها سنة واستدلوا بهذه الأحاديث التي قدمناها * الثاني لا تشرع الالسبب واحتجوا بأنه صلى الله عليه وسلم لم يفعلها الالسبب فاتفق وقوعه وقت الضحى وتعددت الاسباب لحديث أم هانئ في صلاته يوم الفتح كان لسبب الفتح وإن سنة الفتح أن يصلي عنده ثمان ركعات قال وكان الأمر اسمه يوم صلاة الفتح وصلاته عند القدوم من مغيبه كما في حديث عائشة كانت لسبب القدوم فإنه صلى الله عليه وسلم كان إذا قدم من سفر بدأ بالمسجد فصلى فيه ركعتين وصلاته في بيت عتيبان بن مالك كانت لسبب وهو تعليم عتيبان إلى أين يصلي في بيته النبي صلى الله عليه وسلم لما سأل ذلك وأما أحاديث الترغيب فيها والوصية بها فلا تدل على أنها سنة راتبة لكل أحد ولهذا خص بذلك أبا هريرة وأبا ذر ولم يوص بذلك كبار الصحابة * والقول الثالث أنها لا تستحب أصلا * والقول الرابع يستحب فعلها تارة وتركها أخرى * والقول الخامس تستحب صلاتها والمحافظة عليها في البيوت * والقول السادس أنها بدعة روى ذلك عن ابن عمر واليه ذهب الهادي عليه السلام والقاسم وأبو طالب ولا يخفى أن الأحاديث الواردة بآثارها قد بلغت مبلغا لا يقصر البعض منه عن اقتضاء الاستحباب وقد جمع الحاكم الأحاديث في اثباتها في جزء من ثمانين جزءا من الصحابة وكذلك السيوطي صنف جزءا في الأحاديث الواردة في اثباتها وروى فيه من جماعة من الصحابة أنهم كانوا يصلونها منهم أبو سعيد الخدري وقد روى ذلك عنه سعيد بن منصور وأحمد بن حنبل وعائشة وقد روى ذلك عنه سعيد بن منصور وابن أبي شيبة وأبو ذر وقد روى ذلك عنه ابن أبي شيبة وعبد الله بن غالب وقد روى ذلك عنه أبو نعيم وأخرج سعيد بن منصور عن الحسن أنه سئل هل كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلونها فقال نعم كان منهم من يصلي ركعتين ومنهم من يصلي أربعة ومنهم من يد إلى نصف النهار وأخرج سعيد بن منصور أيضا في سننه عن ابن عباس أنه قال طلبت صلاة الضحى في القرآن فوجدتها ههنا يسبحن بالعشي والاشراق وأخرج ابن أبي شيبة في المصنف والبيهقي في الإيمان من وجه آخر عن ابن عباس أنه قال إن صلاة الضحى لنبي

صوبة (و) الثالث (رجل قلبه معلق) ويصح الالام كالتفنديل (في المساجد) من شدة حبه لها وإن كان القرآن جسده خارجا عنها وكفى به عن انتظار أوقات الصلوات فلا يصلي صلاة في المسجد ويخرج منه الا وهو ينتظر أخرى ليصلها فيه فهو ملازم للمسجد بقلبه وإن عرض لجسده عارض وفي رواية متعلق (و) الرابع (رجلان تحابا في الله) أي لأجل وجهه

وعدت هذه الخصلة واحدة
مع ان متعاطيها اثنان لان
الحبة لاتم الا باثنين أولا كان
المطبخان بمعنى واحد كان عدد
أحدهما مغنيا عن عدد الآخر
لان الغرض عدد الخصال لا عدد
جميع من اتصف بها وظاهر
الحديث يختص بالاحياء دون
الاموات لكن الحبة للاموات
القاضلين العلماء سيما أهل
التقوى والعلم منهم أيضا لها
فضله تدل عليهم الادلة الصحيحة
المذكورة في محالها (و) الخامس
(رجل طلبته ذات) اى امرأة
ذات (منصب) بكسر الصاد
المهملة أصل أو شرف أو مال
(وجمال) حسن للزنا (فقال)
بلسانه زجر الهامع الفاحشة
أوليعتذر اليها أو بقلبه زجرا
لنفسه (انى أخاف الله) زاد في
رواية كريمة رب العالمين والصبر
على الموصوفة بما ذكر من
الأصل والشرق والمال والجمال
المربوب فيها عادة لعزة ما جمع
فيها من أكمل المراتب وأجل
المناصب ولكن كثرة الرغبة في مثلها
وعسر تحصيلها لاسيما وقد
اغنت عن مشاق التوصل
اليها مرادة ونحوها وهى رتبة
صديقية ووراثية تربية زاد ابن
المبارك الى نقصها ولا يهتفى في

الشعب عن أبي هريرة فعرضت نفسها عليه والظاهر انه ادعته الى الفاحشة وبه حرم القرطبي ولم يحسن غيره وقال بعضهم
يحتمل أن تكون دعوته الى التزوج بها تخاف أن يشتغل عن العبادات لاقتنائها أو خاف أن لا يقوم بحفظها لشغلها بالعبادة من
التكسب بما يليق بها والاول أظهر ويؤيده وجود الكناية في قوله الى نفسها ولو كان المراد التزوج لصرح به (و) السادس

(رجل صدق) تطوعا حال كونه قد (أخنى) الصدقة ولا يجد صدق فأخنى وللبخاري في الزكاة كمالك فأخفاها (حق لا تعلم شمالة ما تنفق يمينه) فيه اخفاء الصدقة والاسرار بها وضرب المثل بهم القريب ما ولازمتم حماى لوقدر ان الشمال رجل متيقظ لما علم صدقة اليمين للمبالغة ٣١٠ في الاخفاء فهو من مجاز التشبيه أو من مجاز الحذف أى حتى لا يعلم ملك شمالة

أر حتى لا يعلم من على شمالة من الناس أو هو من باب تسمية الكل بالجزء فالمراد بشماله نفسه أى ان نفسه لا تعلم ما تنفق يمينه ووقع في مسلم حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شمالة ولا يخفى أن الصواب ما في البخاري لان السنة المعهودة اعطاء الصدقة باليمين لا بالشمال والوهم فيه من أحد رواه وفي تعيينه خلاف وهذا يسميه أهل الصناعة المقالوب وهو نوع من أنواع علوم الحديث أغفله ابن الصلاح وان كان أفرد نوع المقالوب لكنه قصره على ما يقع في الاسناد قال في الفتح قال شيخنا يفتنى أن يسمى هذا النوع المعكوس انتهى ويكون في المتن والاسناد وفي مسند أحمد من حديث أنس باسناد حسن مرفوعا ان الملائكة قالت يا رب هل من خلقك شيء أشد من الجبال قال نعم الحديد قالت فهل أشد من الحديد قال نعم النار قالت فهل أشد من النار قال نعم الماء قالت فهل أشد من الماء قال نعم الريح قالت فهل أشد من الريح قال نعم ابن آدم يتصدق يمينه فيخفيها عن شمالة (و) السابغ (رجل ذكر الله) بلسانه أو بقلبه

عن عبد الله بن بريدة فذكره وقد أخرجه أيضا حميد بن زنجويه في فضائل الاعمال ولم يعزه السيوطي في جزء الضمى الا اليه قوله سلامي قال النووي بضم السين وتحقيف اللام وأصله عظام الاصابع وسائر الكف ثم استعمل في عظام البدن ومقاصله ويدل على ذلك ما في صحيح مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خلق الانسان على ستين وثلاثة مفاصل على كل مفصل صدقة وفي القاموس انه عظام صغار طول اصبع وأقل في اليد والرجل انتهى وقيل كل عظم مخوف من صغار العظام وقيل ما بين كل مفصلين من عظام الانامل وقيل العروق التي في الاصابع وهي ثلثمائة وستون أو أكثر قوله ويجزى من ذلك ركعتان الخ قال النووي ضبطنا يجزى بفتح أوله وضمه فالضم من الاجزاء والفتح من جرى يجزى أى كنى والحديثان يدلان على عظم فضل الضم وكبر موقعها وتأكد مشروعيتهما وان ركعتيها تجزيان عن ثلثمائة وستين صدقة وما كان كذلك فهو حقيق بالمواظبة والمداومة ويدلان أيضا على مشروعية الاستكثار من التسبيح والتحميد والتلليل والامر بالمعروف والنهي عن المنكر ودفع النخاسة وتخصية ما يؤذى المار عن الطريق وسائر أنواع الطاعات ليست سقط بفعل ذلك ما على الانسان من الصدقات اللازمة في كل يوم (وعن نعيم بن همار عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال

ربهم عز وجل يا ابن آدم صل لي أربع ركعات من أول النهار كفك آخره رواه أحمد وأبو داود وهو للترمذي من حديث أبي ذر وأبي الدرداء الحديث في اسناده اختلاف كثير قال المنذرى وقد جمعت طرقه في جزء مفرد وقد اختلف أيضا في اسم همار المذكور فقل همار بالباء الموحدة وقيل همار بالذال المهملة وقيل همار بالميمين وقيل همار بالخاء المقتوحة المجهمة وقيل همار بالخاء المهملة المكسورة وقول الرامهملة في همار وهمار وخمار وجمار وهذا قول وهو للترمذي من حديث أبي ذر وأبي الدرداء هكذا في النسخ الصحيحة بدون اثبات الالف التي لخصير بين أبي ذر وأبي الدرداء والصواب اثباتها لان الترمذي انما روى حديثا واحدا وتردده في هوم من رواية أبي ذر أو من رواية أبي الدرداء ولم يرو لكل منهما ما حديثا ولا روى الحديث عنهم جميعا وانفرد الحديث في الترمذي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله تبارك وتعالى ان الله تعالى قال ابن آدم اركع لي أربع ركعات من أول النهار كفك آخره قال أبو عيسى هذا حديث حسن غريب انتهى وفي اسناده اسمعيل بن عياش وقد صحح جماعة من الأئمة حديثه اذا كان عن الشاميين وهو هنا كذلك لان بهير بن سعيد شامي واسمعيل رواه عنه وهذا الحديث قد روى عن جماعة من الصحابة قد قدمنا الاشارة اليهم في أول الباب واستدل به على مشروعية صلاة الضمى ولكنه لا يتم الاعلى تسليم انه أريد بالاربع

حال كونه (خاليا) من الخلق لانه أقرب الى الاخلاص وأبعد من الرياء أو خاليا من الالتفات الى المذكورة

غير المذكور تعالى وان كان في ملا ويدل له رواية البيهقي بلفظ ذكر الله بين يديه ويؤيد الاول رواية ابن المبارك وشعيب بن زيد ذكر الله في خلوة أى في موضع خال وهو أوضح (فناضت عيناه) من الدمع لرقه قلبه وشدة خوفه من جلالة أمره يندشوقه

الى جماله والفيض انصباب عن امتلاء موضع موضع الامتلاء لمبالغة أو جعلت العين من فرط البكاء كأنها تفيض بنفسها قال القرطبي وفيض العين بحسب حال الذاكر وبحسب ما يشكشف له في حال أو صاف الجلال يكون البكاء من خشية الله وفي حال أو صاف الجلال يكون البكاء من الشوق اليه قال في الفتح قلت قد خص ٣١١ في بعض الروايات بالآول ففي رواية حماد بن

زيد عند الجوزي فقاضت عيناه من خشية الله ونحوه في رواية البيهقي ويشهد له ما رواه الحاكم من حديث أنس مرفوعا من ذكر الله تعالى فقاضت عيناه من خشية الله تعالى حتى يصب الارض من دموعه لم يعذب يوم القيامة وذكر الرجال في هذا الحديث لافهم له بل يشترك النساء معهم فهاذا كرا لان كان المراد بالامام العادل الامامة العظمى والا فمكن دخول المرأة حيث تكون ذات عيال فتعدل فيهم وتخرج خصلة ملازمة المسجد لان صلاة المرأة في بيتها أفضل من المسجد وما هذا الا لان المشاركة حاصله اهن حتى الرجل الذي دعه المرأة فانه يصور في امرأة دعاها احل جيل مثلنا لآلنا والقاحشة فامتنعت خوفا من الله تعالى مع حاجتها أو شاب جيل دعاه ملان الى أن يزوجه ابنته مثلا فخشي أن يرتكب منه القاحشة فامتنعت مع حاجته اليه ومفهوم العدد بالسبعة لافهم له بدليل ورود غير هاتفي مسلم من حديث أبي السر مرفوعا من أنظر معسرا أو وضع له أظله الله في ظله يوم لا ظل الا ظله وزاد ابن حبان وصححه من حديث ابن عر الغازي وأحمد والحاكم

المذكورة صلاة الضحى وقد قبل بحمل أن يراد بها فرض الصبح وركعتا الفجر لانها هي التي في أول النهار حقيقة ويكون معناه كقوله صلى الله عليه وسلم من صلى الصبح فهو في ذمة الله قال العراقي وهذا ينبغي على ان النهار هل هو من طلوع الفجر أو من طلوع الشمس والمشهور الذي يدل عليه كلام جمهور أهل اللغة وعلماء الشريعة أنه من طلوع الفجر قال وعلى تقدير أن يكون النهار من طلوع الفجر فلا مانع من أن يراد بهذه الأربع الركعات بعد طلوع الشمس لان ذلك الوقت ما خرج عن كونه أول النهار وهذا هو الظاهر من الحديث وعمل الناس فيكون المراد بهذه الأربع ركعات صلاة الضحى انتهى وقد اختلف في وقت دخول الضحى فروى النوري في الروضة عن أصحاب الشافعي ان وقت الضحى يدخل بطلوع الشمس ولكن يستحب تأخيرها الى ارتفاع الشمس وذهب البعض منهم الى ان وقتها يدخل من الارتفاع وبه جزم الرافعي وابن الرفعة وسياق ما بين وقتها في حديث زيد بن أرقم وحديث علي عليه السلام (وعن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى أربع ركعات ويريد ما شاء الله رواه أحمد ومسلم وابن ماجه) الحديث يدل على مشروعية صلاة الضحى وقد اختلفت الاحاديث عن عائشة فروى عنها أنه صلى الله عليه وسلم صلاها من غير تقييد كما في حديث الباب وروى عنها انها سئلت هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى قالت لا الا أن يجي من مغيبه أخرجه مسلم وروى عنها انها قالت ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي سجدة الضحى قط واني لاسجد بها متفق عليه وقد جمع بين هذه الروايات بأن قولها كان يصلي الضحى أو بعبارة ايدل على المداومة بل على مجرد الوقوع على ما صرح به أهل التحقيق من ان ذلك مدلول كان كما تقدم وان خالف في ذلك بعض أهل الاصول ولا يستلزم هذا الاثبات انها أنه يصلي لجواز ان تكون روت ذلك من طريق غيرها وقولها الا أن يجي من مغيبه يقيده بتقييد ذلك المطلق بوقت الجي من السفر وقولها ما رأيت يصلي سجدة الضحى نفي للرؤية ولا يستلزم أن لا يثبت لها ذلك بالرواية أو نفي لما عدا الفعل المقيد بوقت القدوم من السفر وغاية الامر انها أخبرت بما بلغ اليه علمها وغيره من أكابر الصحابة أخبر بما يدل على المداومة وتأكيد المشروعية ومن علم حجة على من لا يعلم لاسيما وذلك الوقت الذي تفعل فيه ليس من الاوقات التي تعتاد فيها الخلوة بالنساء وقد تقدم تحقيق ما هو الحق (وعن أم هانئ أنها لما كان عام الفتح أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بأعلى مكة فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم الى غسلة فسترت عليه فاطمة ثم أخذتوبه فالتحف به ثم صلى ثماني ركعات سجدة الضحى متفق عليه ولا يداود عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى يوم الفتح سجدة الضحى ثمان ركعات يسلم بين كل ركعتين) قوله وهو

من حديث سهل بن حنيف عن الجهاد وكذا زاد ايضا من حديثه ارفادا الغارم وعون المكاتب والبغوى في شرح السنة التاجر الصدوق والطبراني من حديث أبي هريرة باسناد ضعيف تحسين الخلق ومن تتبع دواوين الحديث وجد زيادة كثيرة على ما ذكرته وللعائذ ابن حجر رحمه الله مؤلف ساه معرفة الخصال الموصلة الى الظلال قال في الفتح قوله سبعة ظاهره

اختصاص المذكورين بالثواب المذكور ووجهه الكرماني بما حاصله ان الطاعة اما ان تكون بين العبد وبين الرب أو بينه وبين الخلق فالاول باللسان وهو الذكر أو بالقلب وهو المعلق بالمسجد أو بالبدن وهو النائي في العبادة والثاني اما عام وهو العادل او خاص بالقلب وهو التصاب ٢١٢ أو بالمال وهو الصدقة أو بالبدن وهو العفة وقد نظم السبعة العلامة أبو

شامة عبد الرحمن بن اسمعيل
فانشد

وقال النبي المصطفى ان سبعة
يظلمهم الله الكريم بظله
محب عفة ناسي متصدق

و بالمصل والامام بعده
وقد اقيمت هذه المسئلة بمعنى
ان العدد المذكور لا مفهوم له
على العالم شمس الدين بن عطاء
الله الرازي المعروف بالهروي
لما قدم القاهرة وادعى انه يحفظ
صحاح مسلم فسأله بمحضرة الملك
المويع عن هذا وعن غيره فما
استحضر في ذلك شيئا ثم تبعته
بعد ذلك الاحاديث الواردة في
مثل ذلك فزادت على عشر خصال
وقد اتقيت منها سبعة وردت
باسانيد جيد ونظمها في بيتين
تذيلا على بيتي أبي شامة وهما
وزد سبعة اطلال غار وعونه
وانظار ذي عسر وتخفيف حله
وارفاد ذي غرم وهون مكاتب
وتاجر صدق في المقال وفعله
ونظمته مرة أخرى فتلت في
السبعة النائية

وتحسين خلق مع اعانة غارم
تخفيف يد حتى مكاتب أهله
ثم تتبعته ذلك فجمعت أخرى
ونظمها في بيتين آخرين وهما
وزد سبعة أخرى فغنى المسجد

بأعلى مكة في رواية للبخاري ومسلم انها قالت ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل بيتا يوم فتح
مكة فاغتسل وصلى ثمان ركعات ويجمع بينهما بأن ذلك تسكر رصته ويؤيده ما رواه ابن
خزيمة عنهما ان أبا ذر ستر لما اغتسل ويحفل أن يكون نزل في بيت أبي مكة وكانت في بيت
آخر بمكة فجاءت اليه فوجدته يغتسل فيصيح القولان ذكر معنى ذلك الحافظ قوله فسترته
عليه فاطمة فيه جواز الاغتسال بمحضرة امرأة من محارم الرجل اذا كان مسورا
العورة عنها وجواز تسبيرها اليه بثوب أو نحوه قوله ثمان ركعات زاد ابن خزيمة من
طريق قريب عن أم هانئ يسلم من كل ركعتين وزادها أيضا أبو داود وكذا ذكر المصنف وفي
ذلك رد على من قال ان صلاة الضحى موصولة سواء كانت ثمان ركعات أو أقل أو أكثر
والحديث يدل على استحباب صلاة الضحى وقد تقدم قول من قال ان هذه صلاة الفتح
لا صلاة الضحى وتقدم الجواب عليه (وعن زيد بن أرقم قال خرج النبي صلى الله عليه وسلم

وسلم على أهل قباء وهم يصلون الضحى فقال صلاة الاوابين اذا رُمضت الفصال من
الضحى رواه احمد ومسلم) الحديث أخرجه أيضا الترمذي ولفظ مسلم ان زيد بن أرقم
رأى قوما يصلون من الضحى فقال أما لقد علموا أن الصلاة في غير هذه الساعة أفضل ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة الاوابين حين ترمض الفصال وفي رواية له خرج
رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل قباء وهم يصلون فقال صلاة الاوابين اذا رُمضت
الفصال زاد ابن أبي شيبة في المصنف وهم يصلون الضحى فقال صلاة الاوابين اذا رُمضت
الفصال من الضحى وفي رواية لابن مردويه في تفسيره وهم يصلون بعد ما ارتفعت
الشمس وفي رواية له انه وجدهم قد بكروا بصلاة الظهر فقال ذلك وفي رواية للطبراني
انه مر بهم وهم يصلون صلاة الضحى حين أشرق الشمس قوله الاوابين جمع أقواب وهو
الراجع الى الله تعالى من آب اذا رجع قوله اذا رُمضت بفتح الراء وكسر الميم ففتح الضاد
المهمة أي احترقت من حر الرضا وهي شدة الحر والمراد اذا وجد الفصيل حر الشمس
ولا يكون ذلك الا عند ارتفاعها والحديث يدل على ان المستحب فعل الضحى في ذلك الوقت
وقد توهم ان قول زيد بن أرقم ان الصلاة في غير هذه الساعة أفضل كافي في رواية مسلم يدل
على نفي الضحى وليس الامر كذلك بل مراده ان تأخير الضحى الى ذلك الوقت أفضل

وعن عاصم بن ضمرة قال سألتنا عليا عن تطوع النبي صلى الله عليه وسلم بالنهار فقال كان
اذا صلى الفجر أمهل حتى اذا كانت الشمس من ههنا يعني من المشرق مقدارا من صلاة
العصر من ههنا قبل المغرب قام فصلى ركعتين ثم يهل حتى اذا كانت الشمس من ههنا
يعني من قبل المشرق مقدارا من صلاة الظهر من ههنا يعني من قبل المغرب قام فصلى
أربعاء أو أربعين الظهر اذا زالت الشمس وركعتين بعدها أو أربعين قبل العصر يفصل

وكرر وضوء ثم مطم فضله وأخذ بحق باذل ثم كامل • وتاجر صدق في المقال وفعله
ثم تتبعته ذلك فجمعت سبعة أخرى ولكن أحاديثها ضعيفة وقلت في آخر البيت • لتوسع بها السبعات من قبض فضله
وقد أوردت الجميع في الامالي انتهى ورواته الستة ما بين بصري ومبني وفيه التصديث والعنونة والقول ورواية الرجل

عن حاله وجدته وأخرجه في الزكاة وفي الرقاق ومسلم في الزكاة والتساوي في القضاء والرقاق (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من غدا إلى المسجدين والذهب وبالرواح الرجوع والاصل في الغد والمضي بكرة النهار والرواح بعد الزوال ثم يستعملان في كل ذهاب ٣١٣ ورجوع نوسعا) أي هيا (له نزله)

بضم النون ولزاي مكانا ينزله (من الجنة) وقد نسكن الزاي كعق وعق أو هيا له ضا بافته (كلمة أوراخ) للطاعة أي بكل غدوة وروحة وظاهر الحديث حصول الفضل لمن أتى المسجد مطلقا لكن المقصود اختصاصه بمن يأتيه للعبادة والصلاة والله أعلم ورواة هذا الحديث الستة ما بين بصري وواسطي ومدني وفيه التحديث والاختلاف العنينة والقول ورواية تاجي عن تاجي عن مصابي وأخرجه مسلم أيضا (عن عبد الله بن مالك بن ببيعة) بضم الواو وفتح المهملة وتكون المنشأة وفتح النون آخرها تأنيث بفت الحرف بن المطلب بن عبد مناف وهي أم عبد الله (رجل من الأزد رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم رأي رجلا) هو عبد الله الراوي كما صرح به أحمد ولفظه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مر به وهو يصلي ولا يعارضه ما عند ابن حبان وخزيمة أنه بن عباس لأنه ما واقعتان (وقد أقيمت الصلاة) أي نودي لها بالالفاظ الخصوصية حال كونه (يصلي ركعتين) نقلا (فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)

بين كل ركعتين بالتسليم على الملائكة المقرئين والنبيين ومن يقبضهم من الملائكة والمؤمنين ورواه خمسة الآباء (أبو داود) الحديث حسنه الترمذي وأسانيده ثقات وعاصم بن ضمرة فيه مقال ولكن قد وثقه ابن معين وعلي بن المديني قرية إذا كانت الشمس من ههنا يعني من المشرق مقدارها من صلاة العصر من ههنا قبل المغرب المراد من هذا أنه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتي الضحى ومقدار ارتفاع الشمس من جهة المشرق كقدر ارتفاعها من جهة المغرب عند صلاة العصر وفيه تبيين وقتها قوله حتى إذا كانت الشمس إلى قوله قام فصلي أربعة المراد إذا كان مقدار بعد الشمس من مشرقها كقدر بعده من مغربها عند صلاة الظهر قام فصلي ذلك المقدار قوله إذا زالت الشمس هذا تبيين لما قبله وفيه دليل على استحباب أربع ركعات إذا زالت الشمس قال العراقي وهي غير الأربع التي هي سنة الظهر قبلها أو بمن نص على استحباب صلاة الزوال الغزالي في الأحياء في كتاب الأوراد ويدل على ذلك ما رواه أبو الوائلي بن مغيث الصفار عن عبد الملك بن حبيب قال بلغني عن ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما من عبد مسلم يصلي أربع ركعات حين تزول الشمس قبل الظهر يحسن فيها الركوع والسجود والخشوع يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب وذكر حديثا طويلا ورواه الطبراني موقوفا على ابن مسعود وما أخرجه الطبراني في الكبير عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استوى النهار خرج إلى بعض حيطان المدينة وفيه قام فصلي أربع ركعات لم يشهد يمينه ويسلم في آخر الأربع وقد بور الترمذي للصلاة بعد الزوال وذكر حديث عبد الله بن السائب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي أربعة بعد أن تزول الشمس وأشار إلى حديث علي هذا وإلى حديث أبي أيوب وهو عند ابن ماجه وأبي داود بلفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أربع قبل الظهر ليس فيهن تسليم تفتح لهن أبواب السماء قوله وركعتين بعدها وأربع قبل العصر الخ قد تقدم الكلام على ذلك

باب تحية المسجد *

(عن أبي قتادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين رواه الجماعة والأثرم في سننه ولفظه أعطوا المساجد حقها قالوا وما حقها قال أن تصلوا ركعتين قبل أن تجلسوا) حديث أبي قتادة أورده البخاري بلفظ النهي كما ذكره المصنف و بلفظ الأمر فروى من طريق عمرو بن سليم الزرق عن أبي قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل أن يجلس وأخرج البخاري ومسلم عن جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر سليكا الغفاني لما أتى يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وسلم يحضب فقه مدقب ل أن يصلي

٤٠ نيل في (وسلم) من صلاة الصبح (لأنه الساس) أي أداروا به وأعطوا فقال له (أي لعبد الله المصلي) (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (موجبا الصبح) أي أتى الصبح (أربع الصبح أربعة) والمراد بذلك النهي عن فعله لأنها نصير صلاتين وقال عباس وغيره ثلاث تطاول الزمان فبطل وجوبهما انتهى ولا ريب أن التفرغ للقرينة والتبرع فيها لتوسيع الامام أولى

من التشاغل بالنافلة لان التشاغل بآية نوت فضيلة الاحرام مع الامام قاله القسطلاني وهذا يلحق بقول من يرى بقضاء النافلة وهو قول الجمهور ومن ثم قال من لم يرب ذلك أنه يصلها اذا لم أنه يدرك الركعة الاولى مع الامام وقال بعضهم - ثم ان كان في الاخرة لم يكن له التشاغل بالنافلة ٣١٤ بشرط الامن من الاتسار والاول عن المسالك والثاني عن الخفصة ولهم

في ذلك ساف عن ابن مسعود وغيره وكانهم لما تعارض عندهم الامر بتحصيل النافلة والنهي عن ايقاعها في تلك الحالة جمعوا بين الامرين بذلك وذهب بعضهم الى أن سبب الانكار عدم الفصل بين الفرض والنفل ام لا يلتبسا والى هذا جنح الطحاوي واحتج به بالاحاديث الواردة بالامر بذلك ومقتضاه انه لو كان خارج المسجد وفى زاوية منه لم يكره وهو متعقب بما ذكر وكذا لو كان المراد مجرد الفصل بين الفرض والنفل لم يحصل انكار أصلا لان ابن جينة سلم من صلاته قطعاً ثم دخل في الفرض ويدل على ذلك أيضا حديث قيس بن عمر عند أبي اود وغيره انه صلى ركعتي الفجر بعد الفراغ من صلاة الصبح فلما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك حينئذ لم ينكر عليه قضاءهما بعد الفراغ من صلاة الصبح متصلاً فدل على ان الانكار على ابن جينة انما كان للنفل حال صلاة الفرض وهو موافق لعموم حديث اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة وهذا لفظ رواية مسلم والسفي وابن خزيمة وابن حبان من رواية عمرو

اركتين أن يصلح ما وأخرج مسلم عن جابر أيضا ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر لما أتى المسجد لثمن جله الذي اشتراه منه صلى الله عليه وسلم أن يصل الركعتين والامر يقيد بتحقيقه وجوب فعل التحية والنهي يقيد بحقيقته أيضا تحريم تركها وقد ذهب الى القول بالوجوب الظاهري كما حكى ذلك عنهم ابن بطال قال الحافظ في الفتح والذي صرح به ابن حزم عدمه وذهب الجمهور الى أنها سنة وقال النووي انه اجماع المسلمين قال وحكى القاضي عياض من داود وأصحابه وجوبها قال الحافظ في الفتح واتفق آفة المتوى على ان الامر في ذلك للندب قال ومن أدلة عدم الوجوب قوله صلى الله عليه وسلم للذي رآه يتخطى اجلس فقد أذيت ولم يأمره بصلاة كذا استدله الطحاوي وغيره وفيه نظر انتهى ومن جملة أدلة الجمهور على عدم الوجوب ما أخرجه ابن أبي شيبة عن زيد بن أسلم قال كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخلون المسجد ثم يخرجون ولا يصلون ومن أدلتهم أيضا حديث ضمام بن ثعلبة عند البخاري ومسلم والموطأ وأبي داود والنسائي لما سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عما فرض الله عليه من الصلاة فقال الصلوات الخمس فقال هل على غيرها قال لا الا أن تطوع وفي رواية للبخاري ومسلم والترمذي والنسائي وأبي داود قال الصلوات الخمس الا أن تطوع ويجب ان عدم أمره صلى الله عليه وسلم للذي رآه يتخطى بالتحية بانه لا مانع له من أن يكون قد فعلها في جانب من المسجد قبل وقوع الخطي منه وأنه كان ذلك قبل الامر به والنهي عن تركها وعل هذا وجه النظر الذي ذكره الحافظ ويجب ان الاستدلال بان العصاة كانوا يدخلون ويخرجون ولا يصلون بان التحية انما تنشر لمن أراد الجلوس لما تقدم وليس في الرواية أن العصاة كانوا يدخلون ويخرجون بغير صلاة تحية وليس فيها الا مجرد الدخول والخروج فلا يتم الاستدلال الابعديين انهم كانوا يجلسون على أنه لا حجة في أفعالهم أما عند من لا يقول بحجية الاجماع فظاهر وأما عند القائلين بذلك فلا يكون حجة الأفعال جميعهم بعد عصره صلى الله عليه وسلم لاني حياته كما تقرر في الاصول وتلك الرواية محققة وأيضا يمكن أن يكون صدور ذلك منهم قبل شرعيتها ويجب ان حديث ضمام بن ثعلبة أو لا بان التعاليم الواقعة في مبادئ الشريعة لا تصلح اصرف وجوب ما يجب من الاوامر والالزام قصر واجبات الشريعة على الصلاة والصوم والحج والزكاة والشهادتين والالزام باطل فكذا الملزوم أما الملازمة فلان النبي صلى الله عليه وسلم اقتصر في تعليم ضمام بن ثعلبة في هذا الحديث السابق نفسه على الخمس المذكورة كما في الامهات وفي بعضهم اعلی أربع ثم لما سمعه يقول بعد ان ذكر له ذلك والله لا يزيد على هذا ولا أنقص منه قال أفلح ان صدق أو دخل الجنة ان صدق وتعاين القلاح ودخول

ابن دينار عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة والحديث أعظم لشموله كل الصلوات وقد فهم ابن عمر اختصاص المنع بالجنة بمن يكون في المسجد لا خارجا عنه فصح عنه انه كان يحصب من يتنفل في المسجد بعد الشروع في الإقامة وصح عنه انه قصد المسجد مع الإقامة فعلى ركعتي الفجر في بيت جفنة ثم دخل المسجد فصلى مع الامام قال ابن حبان في صحيحه

التنازع السنة فمن أدلى بها فقد أفلح وترك التثفل عند إقامة الصلاة وتداركها بعد قضاء القرض أقرب إلى اتباع السنة ويتأيد ذلك من حيث المعنى بأن قوله في الإقامة حتى على الصلاة معناه هلو إلى الصلاة أي التي يقام لها فأبعد الناس بامتنال هذين الأمرين من لم يتشاغل عنه بغيره واستدل بعموم قوله فلا صلاة ٣١٥ إلا المكتوبة على أن المعنى صحيحة أو كاملة

والنقد الأول أولى لأنه أقرب إلى الحقيقة لكن لما لم يقطع النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاة المصلى واقترع على الانكار دل على أن المراد نفي الكمال ويحتمل أن يكون النفي على النهي أي فلا تصلوا حينئذ فالنهي للتنزيه وفي قوله إلا المكتوبة منع التثفل بعد الشروع في إقامة الصلاة سواء كانت رابعة أم لا لأن المراد بالمكتوبة المقرضة وزاد مسلم بن خالد عن عمرو بن دينار في هذا الحديث قبل يارسول الله ولا ركعتي القبر قال ولا ركعتي القبر أخرجه ابن عدي في ترجمة يحيى بن نصر بن حاجب واسناده حسن والمقرضة تشمل الحاضرة والمقاسة لكن المراد الحاضرة وبسرح بذلك أحمد والطحاوي من طريق أخرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا التي أقيمت كذا في الفتح ورواه هذا الحديث ما بين نيسابوري ومدهني وواسطي وفيه التحديث والقول واثنان من التابعين وأخرجه مسلم في الصلاة (عن عائشة رضي الله عنها قالت لما مرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مرضه لذي مات فيه)

الجنة بعدد في ذلك القسم الذي صرح فيه بترك الزيادة على الأمور المذكورة مشعر بأن لا واجب عليه سواها إذا لو فرض بأن عليه شي من الواجبات غير هالما فقرر الرسول صلى الله عليه وسلم على ذلك ومدحه به وأثبت له الإقلاح ودخول الجنة فلا يصلح قوله لا إلا أن تطوع أصرفاء وأمر الواردة بغير الخمس الصلوات لصلى قوله أفلح أن صدق ودخل الجنة أن صدق أصرف الأدلة الفاضية بوجوب ما عدا الأمور المذكورة وأما بطلان اللازم فقد ثبت بالأدلة المتواترة واجتماع الأمة واجبات الشريعة قد بلغت أضعاف أضعاف تلك الأمور فكان اللازم باطلا بالضرورة الدينية واجتماع الأمة ويحجب ثانياً بأن قوله إلا أن تطوع ينفي وجوب الواجبات ابتداء لا الواجبات بأسباب يختار المكلف فعلها كدخول المسجد مثلاً لأن الداخل ألزم نفسه الصلاة بالدخول فكأنه أوجبها على نفسه فلا يصح شعور ذلك الصارف لمثلها ويحجب ثالثاً بانجماع من المتفكرين بجديت ضمام بن ثعلبة في صرف الأمر بتحية المسجد إلى الذنب قد قالوا بوجوب صلوات خارجة عن الخمس كالخنازرة وركعتي الطواف والعديد والجمعة فما هو جوازيهم في إيجاب هذه الصلوات فهو جواب الموجهين لتحية المسجد لا يقال الجمعة داخله في الخمس لأنها بدل عن الظهور لا ناقول لو كانت كذلك لم يقع النزاع في وجوبها على الأعيان ولا احتيج إلى الاستدلال لذلك إذا عرفت هذا لا حلال الظاهر ما قاله أهل الظاهر من الوجوب والحديث يدل على مشروعية التحية في جميع الأوقات وإلى ذلك ذهب جماعة من العلماء منهم الشافعية وكرهها أبو حنيفة والأوزاعي والليث في وقت النهي وأجاب الأولون بأن النهي انما هو عملاً لا سبب له واستدلوا بأنه صلى الله عليه وسلم لم صلى بعد العصر ركعتي الظهر وصلى ذات السبب ولم يترك التحية في حال من الأحوال بل أمر الذي دخل المسجد وهو يخطب بخمس قبل أن يركع أن يقوم فيركع ركعتين مع أن الصلاة في حال الخطبة ممنوع منها إلا التحية ولأن النبي صلى الله عليه وسلم لم قطع خطبته وأمره أن يصلي التحية فلو لا شدة الاهتمام بالتحية في جميع الأوقات لما اهتم بهذا الاهتمام ذكره معنى ذلك النووي في شرح مسلم والتحقق أنه قد تعارض في المقام عمومان النهي عن الصلاة في أوقات مخصوصة من غير تفصيل والأمر للدخول بصلاة التحية من غير تفصيل فخصيص أحد العمومين بالآخر تحكيم وكذلك ترجيح أحدهما على الآخر مع كون كل واحد منهما في العمومين بطرق متعددة ومع اشتغال كل واحد منهما على النهي أو النفي الذي في معناه وإكراهه إذا ورد ما يقضي بخصيص أحد العمومين عمل عليه وصلاته صلى الله عليه وسلم سنة الظهر بعد العصر مختص به لما ثبت عند أحمد وغيره من قدماء كرههم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما قالت له أم سلمة أفنة قضيتها إذا فاتت قال لا ولو لم عدم

واشند وجهه وكان في بيت عائشة رضي الله عنها (فصرت الصلاة) أي وفتمها وهي العشاء كما في رواية موسى بن أبي عائشة (فأذن) بالصلاة مبنيًا للمفعول من التأذين وللأصلي وأذن قال في الفتح وهو الوجه والمراد به أذان الصلاة ويحتمل أن يكون معناه أعلم ويقويه رواية الأعمش واقطعه جاب بلال يؤذنه بالصلاة واستفاد منه تسمية المبهمة (فقال) لمن حضره (مروا) بضمين

بوزن كلوا من غيرهم من تحقيقها (أبا بكر فليصل بالناس) يتسكن اللام الاولى ولا بن عسا كرفليصل بكسر هاء واثبات الياء
المفتوحة بعد النائية والفا عاطفة أى فقولوا له قولى فليصل واستدل به على ان الامر بالامر بالشئ يكون امر به وهى مستقلة
معرفة فى أصول الفقه وأجاب المأثورون ٣١٦ بان المعنى بلغوا أبا بكر انى أمرته وفصل النزاع ان الثانى ان أراد انه ليس

أمر حقيقة فسلم لانه ليس فيه
صيغة أمر للثانى وان أراد انه
لا يستلزمه فردود (فقبل له)
قائل ذلك عائشة (ان أبا بكر
رجل أسياف) بوزن فعيل بمعنى
فاعل من الأسف أى شديد
الحرز رقيق القاب سريع
البكاء اذا قام مقامك لم يستطع
أن يصلى بالناس) وفي رواية
مالك عن هشام قالت قالت
ان أبا بكر اذا قام فى مقامك لم
يسمع الناس من البكاء فرعرع
(وأعاد) صلى الله عليه وآله
وسلم (فأعادوا) أى عائشة ومن
معها فى البيت ثم وقع فى حديث
أبي موسى فمادت ولابن عساكر
فعاودت (له فأعاد) المرة الثالثة
من مقالته مروا أبا بكر فليصل
بالناس (فقال) فيه حذف بيته
مالك فى روايته ولفظه فقالت
عائشة فقلت لحفصة قولى له ان
أبا بكر اذا قام مقامك لا يسمع
الناس من البكاء فرعرع فليصل
بالناس ففعلت حفصة فقال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
مه (انكن) لانتن (صواحب
يوسف) الصديق أى مثلهن
فى اظهار خلاف ما فى الباطن
فان عائشة أظهرت ان سبب
إرادتها صرف الامامة عن

الاختصاص لما كان فى ذلك الاجواز قضاء سنة الظهر والاجواز جميع ذوات الاسباب
ثم حديث يزيد بن الاسود الذى ساقى ان النبى صلى الله عليه وسلم قال للرجلين ما منعكما أن
تصليا معنا فقالا قد صلينا فى رحلتنا فقال اذا صليتما فى رحلتكما كما تم أتيكما مسجد جماعة فصليا
معهم فانما الكفاية وكانت تلك الصلاة صلاة الصبح كما ساقى يصلح لان يكون من
جمله التخصصات اعموم الاحاديث القاضية بالكراهة وكذلك ركعتا الطواف وسما أن
تحقيق هذا فى باب الاوقات المنهى عن الصلاة فيها وباب الرخصة فى إعادة الجماعة وركعتي
الطواف وهذا التقرير يعلم ان فعل تحية المسجد فى الاوقات المصروفة وتركها
لا يخلو عند الثائل بوجودها من اشكال والمقام عندى من المضايق والاولى للمتورع
ترك دخول المساجد فى أوقات الكراهة قوله فى حديث الباب فلا يجلس قال الحافظ
صرح جماعة بانه اذا خالف وجلس لا يشرع له التدارك قال وفيه نظر لما رواه ابن حبان
فى صحيحه من حديث أبي ذر انه دخل المسجد فقال له النبى صلى الله عليه وسلم أركنت
ركعتين قال لا قال قم فاركعهما ومثله قصة سايك المتقدم ذكرها وساقى ذكرها فى أبواب
الجمعة وقال الطبري يحتمل أن يقال وقتها قبل الجلوس وقت فضيلة وبعده وقت جواز
أو يقال وقتها قبله اداء وبعده قضاء قال الحافظ ويحتمل أن تحمل مشروعيتهما بعد
الجلوس على ما اذا لم يطل الفصل وظاهر التعليق بالجلوس انه ينتفى النهي باتفاقه فلا
يلزم التخصة من دخول المسجد ولم يجلس ذكره معنى ذلك ابن دقيق العيد وتعب بان
الجلوس نفسه ليس هو المقصود بالعليق عليه بل المقصود الحصول فى بقعته واستدل
على ذلك بما عند أبي داود بافظ ثم ليقع بعده ان شاء أو ليهذب لحاجته ان شاء والظاهر
ما ذكره ابن دقيق العيد قوله حتى يصلى ركعتين قال الحافظ فى الفتح هذا العدد لا مفهوم
لا كثره باتفاق واختلاف فى أقله والصحيح اعتباره فلا تنادى هذه السنة بأقل من ركعتين
انتهى وظاهر الحديث ان التخصة مشروعة وان تكرار الدخول الى المسجد ولا وجه
لما قاله البعض من عدم التكرار قياسا على المترددى الى مكة فى سقوط الاحرام عليهم
(فائدة) ذكر ابن القيم ان تحية المسجد الحرام الطواف لان النبى صلى الله عليه وسلم
بدأ فيه بالطواف وتعب بآية صلى الله عليه وسلم لم يجلس اذا التحية انما تشرع لمن جلس
كما تقدم والداخل الى المسجد الحرام يبدأ بالطواف ثم يصلى صلاة المقام فلا يجلس الا وقد
صلى فاما لو دخل المسجد الحرام وأراد القعود قبل الطواف فانه يشرع له أن يصلى التخصة
ومن جملة ما استثنى من عموم التخصة دخول المسجد لصلاة العيد لانه صلى الله عليه وسلم
لم يصلى قبلها ولا بعدها وتعب بآية صلى الله عليه وسلم لم يجلس حتى يتحقق فى حقه ترك
التخصة وأيضاً الجبابة ليست بمسجد فلا تحية لها فلا يلحق بذلك من دخل لصلاة العيد

الصديق لكونه لا يسمع المأمومين القراءات لكانه ومراعاة ذلك وهو أن لا يتشام الناس به وهذا فى
مثل زليخا استدعت للنسوة وأظهرت لهن الاكرام بالضيفة وفرضها أن تظرن الى حسن يوسف ويعذرنها فى محبته فغير
بالجمع فى قوله انكن والمراد عائشة فقط وفى قوله صواحب والمراد زليخا كذلك وقد صيرحت هى فيما بعد ذلك فقالت لقد

راجعته وما جعلني على كثرة مراجعته الا انه لم يقع في قلبي أن يحب الناس بعده رجلا قام مقامه أبدا الحديث أخرجه البخاري بقامه في باب وفاة النبي صلى الله عليه وسلم في أواخر المغازي وأخرجه مسلم أيضا وهذا التقرير يندفع اشكال من قال ان صواب يوسف لم يقع منهم اظهار ما يخالف ما في الباطن (مروا أبابكر ٣١٧ فليصل بالناس) فاني بلال الى أبي بكر

فقال له ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمرنا أن نصل بالناس فقال أبو بكر وكان رجلا وقيفا يا عمر صل بالناس فقال له عمر أنت أحق بذلك مني ولم يرد

به ما أرادته عائشة قال النووي تأوله بعضهم على انه قال ذلك نواضة وأوليس كذلك بل قاله

للعذر المذكور وهو انه رقيق القلب كثير البكاء نخشى أن لا يسمع الناس انتهى قال في الفتح ويحتمل أن يكون رضى الله عنه

فهم من الامامة لصغرى الامامة الكبرى وعلم ما في تحملها من الخطر وعلم قوة عمر على ذلك

فاختاره ويؤيده انه عند البيعة أشار عليهم أن يبايعوه أو يبايعوا أبا عبيدة بن الجراح والظاهر

انه لم يطلع على المراجعة المتقدمة وفهم من الامر له بذلك تفويض الامر له بذلك - واما باشر بنفسه

أو استخلف قال القرطبي يستفاد منه أن المستخلف في الصلاة أن يستخلف ولا يتوقف على اذن

خاص له بذلك (نخرج أبو بكر) رضى الله عنه (فصل) وفي رواية يصلي ونظاها انه شرع في الصلاة

أو المراد انه تهاها وفي رواية أبي معاوية عن الأعمش بلفظ فلما دخل في الصلاة وهو محفل

في مسجد وأراد الجلوس قبل الصلاة ولكنه ساقى في أبواب صلاة العيد حديث مرفوع يدل على منع التلبية قبل صلاة العيد وبعدها ومن جملة ما استثنى من عموم التلبية من دخل المسجد وقد أقيمت القرينة فانها لا تنزع الحديث أبي هريرة عنده مسلم وأصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان مرفوعا بلفظ اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة (باب الصلاة عقيب الطهور) *

(عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لبلال عند صلاة الصبح يا بلال حدثني بأرجى عمل عملته في الاسلام فاني سمعت دف نهليك بين يدي في الجنة قال ما عمات عملا أرجى عندي اني لم أظهر طهورا في ساعة من ليل أو نهار الا صليت بذلك الطهور

ما كتب لي أن أصلي متفق عليه) قوله لبلال هو ابن رباح المؤذن قوله عند صلاة الصبح فيه إشارة الى أن ذلك وقع في المنام لان عادته صلى الله عليه وسلم انه كان يعبر ما رآه ويعبر ما رآه أصحابه بعد صلاة الفجر كما وردت بذلك الأحاديث ويدل على ذلك ان الجنة لا يدخلها

أحد الا بعد الموت قوله بأرجى عمل بلانظ افعل التفضيل وأضاف الرجاء الى العمل لانه السبب الداعي اليه قوله في الاسلام زاد مسلم في روايته منقعة عندك قوله فاني سمعت زاد مسلم الليلة وفيه إشارة الى أن ذلك وقع في المنام كما تقدم قوله دف نهليك بفتح

المهملة وثمة قيل الفاء وضبطه الحب الطبري بالذال المجهمة قال الخليل دف الطاء مراد حرك جناحيه وهو قائم على رجله وقال الحمدي الدف الحركة الخفيفة ووقع في روايه مسلم خشف نهليك بفتح الخاء وسكون الشين المجهتين وتخفيف الفاء قال أبو عبيد وغيره الخشف الحركة الخفيفة ووقع في رواية عند أحمد والترمذي وغيرهما خششة بجهتين

مكررتين وهو بمعنى الحركة أيضا قوله اني لم أظهر بفتح الهمزة ومن مقدرة قبله صلاة لافعل التفضيل وهي ثابتة في رواية مسلم قوله ما كتب لي أي قدر وهو أعم من القرينة والثافله قال ابن القين انما اعتد بلال ذلك لانه علم من النبي صلى الله عليه وسلم ان

لصلاة أفضل الاعمال وان عمل السر أفضل من عمل الجهر وبهذا التقرير يندفع ايراد من أورد عليه غير ما ذكر من الاعمال الصالحة وللحديث فوائد منها جواز الاجتهاد في توقيت العبادة والحث على الصلاة عقيب الوضوء وسؤال الشيخ عن عمل تلبذه فيحضره عليه واستدل به على جواز الصلاة في الاوقات المكروهة لعموم قوله في ساعة من ليل

أو نهار وتعب بان الاخذ بعمومه ليس بأولى من الاخذ بعموم النهي

(باب صلاة الاستخارة) *

(عن جابر بن عبد الله قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة في الامور كلها

لان يكون المراد دخول في مكان الصلاة أو دخل فيها حقيقة وهو الظاهر من اللفظ (فوجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم من نفسه) المقدسة (خفة) في تلك الصلاة يعنيها لكن في رواية موسى بن أبي عائشة فصلى أبو بكر تلك الايام ثم ان رسول الله صلى الله عليه وآله ولم وجل من نفسه خفة وعلى هذا لا يتعين أن تكون الصلاة المذكورة هي العشاء (نخرج جهادى) مبنيا

للمعول أي عشي (بين رجلين) أي يعتمد عليه مما يقابل في مشيت من شدة الضعف والتمادي المقابل في المشي البطيء
والرجلان هما العباس وعلي أو أسامة بن زيد والفضل بن عباس أو بريرة وثوبه (كأنني أنظر رجله) ولابن عباس كراي رجله
(يخطان الأرض) أي يحبرهما عليها غير معقد ٣١٨ عليه ما (من الوجع) وعند ابن ماجه وغيره من حديث ابن عباس بأسناد

حسن فلما أحس الناس به سجدوا
(فاراد أبو بكر) رضى الله عنه
(أن يتأخر) زاد أبو معاوية عن
الاعمش فلما سمع أبو بكر حسه
ذهب يتأخر (فاوما اليه النبي
صلى الله عليه وآله وسلم)
لضعف صوته أو لان مخاطبة من
يكون في الصلاة بالأيام أولى
من النطق (ان مكانك) نصب
بتقدير الزم وفي رواية عاصم ان
اثبت مكانك وفي رواية مرسى بن
أبي عائشة فأوما اليه بان لا يتأخر
والمعاني متقاربة (ثم أتى به)
صلى الله عليه وآله وسلم (حتى
جلس الى جنبه) أي جنب أبي
بكر الايسر وفي رواية موسى
ابن أبي عائشة فقال أجلساني
الى جنبه فاجلساه وفي رواية
الاعمش حتى جالس عن يسار أبي
بكر وهذا هو مقام الامام (وكان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يصلي وأبو بكر يصلي بصلاته
والناس يصلون بصلاته أي بكر)
أي بصوته الدال على فعل النبي
صلى الله عليه وآله وسلم لأنهم
مقتدون بصلاته لا يلزم الاقتداء
بأمرهم وقد تظاهرت الروايات
بالجزم بما يدل على ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم كان هو الامام
في تلك الصلاة وان أبا بكر كان

كما يعلمنا السورة من القرآن يقول اذا هم أحدكم بالامر فليركع ركعتين من غير الفريضة
ثم اقبل اللهم اني أستخيرك بعلمك وأستقدرك بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم فانك
تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وانت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم ان هذا الامر خير لي
في ديني ومعاشي وعاقبة أمري أو قال عاجل أمري وآجله فاقدره لي ويسر لي ثم بارأ لي
فيه وان كنت تعلم ان هذا الامر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري أو قال عاجل
أمري وآجله فاصرفه عني واصرفني عنه واقدر لي الخير حيث كان ثم ارضني به قال
ويسمى حاجته رواء الجماعة الامسما الحديث مع كونه في صحيح البخاري ومع نصيب
الترمذي وأبي حاتم له قد وضعه أحمد بن حنبل وقال ان حديث عبد الرحمن بن أبي الموالي
يعني الذي أخرجه هؤلاء الجماعة من طريقه منكر في الاستخارة وقال ابن عدي في
الكامل في ترجمة عبد الرحمن المذكور أنه انكر عليه حديث الاستخارة قال وقد رواه
غير واحد من الصحابة انتهى وقد وثق عبد الرحمن بن أبي الموالي بجهور أهل العلم كما قال
العراقي وقال أحمد بن حنبل وأبو زرعة وأبو حاتم لا بأس به وفي الباب عن ابن مسعود
عند الطبراني قال علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الاستخارة قال اذا أراد أحدكم أمرا
فليقل فذكر نحو حديث الباب وفي اسناده صالح بن موسى بن اسحق بن طلحة التيمي وهو
مترول كما ذكر في التقريب وعن أبي أيوب عند الطبراني في الكبير وابن حبان
وفيه ثم قل اللهم انك تقدر ولا أقدر وذكر الحديث وعن أبي بكر الصديق عند الترمذي
في الدعوات ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا أراد أمرا قال اللهم خرنى واختر لي وفي
اسناده ضعف وعن أبي سعيد عند أبي يعلى الموصلي بلفظ سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول اذا أراد أحدكم أمرا فليقل اللهم اني أستخيرك بعلمك الحديث وزاد في آخره
لاحول ولا قوة الا بالله قال العراقي واسناده جيد وعن سعد بن أبي وقاص عند أحمد
وأبي يعلى والبخاري في مسانيدهم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سعادة ابن آدم
استخارته الله عز وجل قال البخاري لانعلم بهذا اللفظ الا عن سعد ولا رواه عنه الا ابنه محمد
قال لعراقي قد رواه البخاري أيضا من رواية عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه نحوه
وكلاهما لا يصح اسناده وأصل الحديث عند الترمذي في الرضا والسخط وعن ابن
عباس وابن عمر عند الطبراني في الكبير قالا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا
الاستخارة كما يعلمنا السورة من القرآن اللهم اني أستخيرك بالحديث الى قوله علام الغيوب
وفي اسناده عبد الله بن هاشم بن عبد الرحمن بن أبي عتبة وهو متهم بالكذب وعن ابن عمر
حديث آخر عند الطبراني في الاوسط بنحو حديثه الاول قوله في الامور كما هادبل على

العموم

ماموما (وفي رواية جالس عن يسار أبي بكر) وأغرب القرطبي شارح مسلم حيث قال لم يقع
في الصحيح بيان جالوسه صلى الله عليه وآله وسلم هل كان عن يمين أبي بكر أو عن يساره انتهى فالجواب منه كيف يغفل عن
ذلك في حال شرحه (فكان أبو بكر يصلي قائما) وعند ابن المنذر من رواية مسلم بن ابراهيم عن شعيب ان النبي صلى الله

عليه وآله وسلم صلى خلف أبي بكر وعنده الترمذي والنسائي وابن خزيمة من رواية شعبة عن نعيم بن أبي هند عن شقيق
 ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى خلف أبي بكر فمن العلماء من رجع ان أبا بكر كان مأموماً لان أبا معاوية احتفظ لحديث
 الاعمش من غيره واستدل الطبري بهذا على ان الامام ان يقطع الاقتداء به ٣١٩ ويقته سدى هو بغيره من غير ان يقطع

الصلاة وعلى جواز انشاء
 القدوة في انشاء الصلاة وعلى
 جواز تقديم احرام المأموم
 على الامام بناء على ان أبا بكر كان
 دخل في الصلاة ثم قطع القدوة
 وانتم برسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم ومنهم من رجع انه
 كان اماماً لقول أبي بكر ما كان
 لابن أبي خافاة ان يقدم بين يدي
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم وقد جزم بذلك الضياء
 وابن ناصر وقال انه صح وثبت
 انه صلى الله عليه وآله وسلم
 صلى خلف أبي بكر مقتدياً به
 في مرضه الذي مات فيه ولا
 ينكر هذا الا جاهل انتهى
 وقد ثبت في صحيح مسلم انه صلى
 خلف عبد الرحمن بن عوف في
 غزوة تبوك صلاة الفجر وكان
 صلى الله عليه وآله وسلم قد
 خرج لحاجته فقام الناس
 عبد الرحمن فصل فيهم فأدرك
 صلى الله عليه وآله وسلم احدى
 الركعتين فصل مع الناس
 الركعة الاخيرة فلما سلم
 عبد الرحمن قام النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم بتم صلاته فأفرغ
 ذلك المسلمين فأكثروا التسبيح
 فلما قضى صلى الله عليه وآله
 وسلم صلاته أقبل عليهم ثم قال

العموم وان المرء لا يحتقر امر الصفر وعدم الاهتمام به فيترك الاستخارة فيه قرب أمر
 يستخف بأمره فيكون في الاقدام عليه ضرر عظيم أو في تركه وذلك قال صلى الله عليه
 وسلم ليسأل أحدكم ربه حتى في شئ نعله قوله كما بعنا السورة من القرآن فيه دليل
 على الاهتمام بأمر الاستخارة وانه منا كدم رغب فيه قال العراقي ولم أجد من قال
 بوجوب الاستخارة مستدلاً بتشييده ذلك بتعليم السورة من القرآن كما استدل بعضهم على
 وجوب التشهد في الصلاة بقول ابن مسعود كان يعلو التشهد كما بعنا السورة من القرآن
 فان قال قائل انما دل على وجوب التشهد الامر في قوله فليقل التحيات لله الحديث قلنا
 وهذا ايضا فيه الامر بقوله فليركع ركعتين ثم ليقل فان قال الامر في هذا تعلق بالشروط
 وهو قوله اذ هم أحدكم بالامر قلنا انما يؤمر به عند اعادة ذلك لا مطلقاً كما قال في التشهد
 اذ صلى أحدكم فليقل التحيات قال ومما يدل على عدم وجوب الاستخارة الاحاديث
 الصحيحة الدالة على انحصار فرض الصلاة في الخمس من قوله هل على غير ما قال لا الا ان
 تطوع وغير ذلك انتهى وفيه ما قدمنا لك في باب تحية المسجد قوله فليركع ركعتين فيه
 ان السنة في الاستخارة كونها ركعتين فلا يجزئ الركعة الواحدة وهل يجزئ في ذلك ان
 يصلي أربعاً أو أكثر بتسليمة يحفل أن يقال يجزئ ذلك لقوله في حديث أبي أيوب ثم صل
 ما كتب الله لك فهو دال على انها لا تضر الزيادة على الركعتين ومفهوم العدد في قوله
 فليركع ركعتين ليس بحجة على قول الجمهور وقوله من غير الفريضة فيه انه لا يحصل
 التسنين بوقوع الدعاء بعد صلاة الفريضة والسنة الراتبة وتحية المسجد وغير ذلك من
 التوافل وقال النووي في الاذكار انه يحصل التسنين بذلك وتعقب بانه صلى الله عليه وسلم
 انما أمر بذلك بعد حصول الهم بالامر فاذا صلى راتبة أو فريضة ثم هم بأمر بعد الصلاة
 أو في انشاء الصلاة لم يحصل بذلك الايمان بالصلاة المستنونة عند الاستخارة قال العراقي
 ان كان هم بالامر قبل الشروع في الراتبة ونحوها ثم صلى من غيرنية الاستخارة وبداله
 بعد الصلاة الايمان بدعاء الاستخارة فالظاهر حصول ذلك قوله ثم ليقل فيه انه لا يضر
 تأخر دعاء الاستخارة عن الصلاة ما لم يطل الفصل وانه لا يضر الفصل بكلام آخر يسير
 خصوصاً ان كان من آداب الدعاء لانه أتى بهم المقتضية للتراخي قوله أستخيرك أي أطلب
 منك الخير والخيرة قال صاحب المحكم استخار الله طلب منه الخير وقال صاحب النهاية
 خار الله لك أي أعطاك الله ما هو خير لك قال والخيرة يسكون الباء الاسم منه قال فاما
 بالفتح فهي الاسم من قوله اختاره الله قوله بعلمك الباء لا تحليل أي بأنك أعلم وكذا قوله
 بقدرتك قوله ومعاشي المعاش والعيشة واحدة مستعارة لان مصدرها واحد قال صاحب
 المحكم العيش الحياة قال والمعاش والمعاش والعيشة ما يؤنس به انتهى قوله أو قال

أحسنتم أو قال قد أصبتم يقطبهم أن صلوا لوقتها ورواه أبو داود وبخوه أيضاً وقد روى الدارقطني من طريق المغيرة بن شعبه
 رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم قال ما مات نبي حتى يؤمره رجل من قومه قال في الفتح وفي هذه القصة
 من القوائد غير ما مضى تقديم أبي بكر وترجيحه على جميع العصاة ونفضيله عمر بعده وجواز الشفاء في الوجه لمن آمن عليه

الاهباب وملاطفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لازواجه وخصوصا عائشة وجوازها الصغرى للصغير
والمشاورة في الامر العام والادب مع الكبير لهم أبي بكر بالتأخر عن الصف والزام القاضل لانه أراد ان يتأخر
حتى يساوي الصف فلم يتركه النبي ٢٢٠ صلى الله عليه وآله وسلم يتزحزح عن مقامه وفيه ان البكاء

ولو كان لا يطل الصلاة
لاه صلى الله عليه وآله وسلم
بعد ان علم حال أبي بكر في رقة
القلب وكثرة البكاء لم يعد
عنه ولا نهاه عن البكاء وانما
الايام يقوم مقام النطق وفيه
تأكيد امر الجماعة والاخذ فيها
بالاشد وان كان المرض
يرخص في تركها ويحتمل ان
يكون فعل ذلك لبيان جواز
الاخذ بالاشد وان كانت
الرخصة أولى وفيه اتباع
صوت الكبير وصحة صلاة
المسمع والسمع ومنهم من
شرط في صحتها تقدم اذن
الامام وجواز استخلاف
الامام لفرض ضرورة كصنيع
أبي بكر وعلى جواز مخالفة
موقف المأموم للضرورة كن
قصداً يبلغ به ويطبق به من
زحم على الصف وعلى جواز
انقضاء بعض المأمومين ببعض
وهو قول الشعبي واختار
الطبري وأما إليه البضارى
وتعقب بأن أبي بكر انما كلم
مبلغا واستدل به على صحة
صلاة القادر على القيام قائما
خلف القاعد خلافا للمالكية
مطلقا انتهى ورواه هذا

عاجل أمرى هو ذلك من الراوى قوله فاصرفه عنى واصرفنى عنه هو طلب الاكل من
وجوه انصراف ما ليس فيه خيرة عنه ولم يكتف بسؤال صرف أحد الامرين لانه قد
يصرف الله المستخير عن ذلك الامر بان ينقطع طلبه له وذلك الامر الذى ليس فيه خيرة
يطالبه فرجا أدركه وقد يصرف الله عن المستخير ذلك الامر ولا يصرف قلب العبد منه
بل يبقى متطلعا تشوقا الى حصوله فلا يطيب له خاطر الا بحصوله فلا يطمئن خاطره فاذا
صرف كل منهما عن الآخر كان ذلك اكمل ولذلك قال واقدولى الخير حيث كان ثم ارضى
به لانه اذا قدر له الخير ولم يرض به كان منكدا العيش آثما بعدم رضاه بما قدره الله له مع
كونه خيرا له قوله ويسمى حاجته أى في اثناء الدعاء عند ذكرها بالكتابة عنها فى قوله ان كان
هذا الامر والحديث يدل على شروعية صلاة الاستخارة والدعاء عقيها ولا أعلم في ذلك
خلافا وهل يستحب تكرار الصلاة والدعاء قال العراقي الظاهر الاستحباب وقد ورد في
حديث تكرار الاستخارة سبعة رواه ابن السنى من حديث أنس مرفوعا بلفظ اذا هممت
بأمر فاستخر ربك فيه سبع مرات ثم انظر الى الذى يسبق الى قلبك فان الخير فيه قال
النووى فى الاذكار اسناده غريب فيه من لا أعرفهم قال العراقي كلهم معروفون ولكن
بعضهم معروف بالضعف الشديد وهو ابراهيم بن البراء بن المنصور بن أنس بن مالك وقد
ذكره فى الضعفاء العقيلي وابن حبان وابن عدى والازدى قال العقيلي يحدث عن الثقات
بالواطيل وكذا قال ابن عدى وقال ابن حبان شيخ كان يدور بالشام يحدث عن الثقات
بالموضوعات لا يجوز ذكره الا على سبيل القدح فيه وقد رواه الحسن بن سعيد الموصلى
فقال حدثنا ابراهيم بن حبان بن الجارح حدثنا أبي عن أبيه النجار عن أنس فكانه
دلسه وسماه النصارى لكونه من بنى النجار قال العراقي فالحديث على هذا ساقط لا حاجة فيه
نعم قد يستدل للتكرار بان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا دعا عائلا لالحديث الصحيح
وهذا وان كان المراد به تكرار الدعاء فى الوقت الواحد فالدعاء الذى نسن الصلاة تكرار
الصلاة كالاستسقاء قال النووى ينبغي أن يفعل بعد الاستخارة ما يشرح له فلا ينبغي
أن يعتقد على انشراح كان له فيه هوى قبل الاستخارة بل ينبغي له تخير ترك اختياره
رأسا ولا فلا يكون مستخير الله بل يكون مستخير الهواه وقد يكون غير صادق فى طاب
الخيرة وفى التبرئ من العلم والقدرة واثباتها لله تعالى فاذا صدق فى ذلك تبرأ من الخول
والقوة ومن اختياره لنفسه

• (باب ما جاء فى طول القيام وكثرة الركوع والسجود) •

(عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أقرب ما يكون العبد من ربه وهو

ساجد

الحديث كوفيون وفيه رواه الابن عن الاب

والحديث والعنقة والقول وأخرجه البخارى أيضا فى الصلاة وكذا مسلم والنسائى وابن ماجه (وعنها)
أى من عائشة (رضي الله عنها فى رواية) أخرى (قالت لما نقل النبي صلى الله عليه وآله وسلم واشتد وجهه استأذن

أزواجه) أي طلب منهم الأذن (أن يعرض في بيتي فاذن) رضى الله عنهم (له) صلى الله عليه وآله وسلم (وباقى الحديث تقدم أنفاً
عن ابن عباس رضى الله عنهم أنه خطب الناس في يوم ذي ردغ) أي وحل (فأمر المؤذن لما بلغ حي على الصلاة قال قل الصلاة)
أي الصلاة رخصة (في الحال فنظر بعضهم إلى بعض كأنهم أنكروا) ذلك ٣٢١ (فقال) ابن عباس لهم (كانتكم أنكرتم

هذا) الذي فعلته (أن هذا فعله
من هو خير مني يعني النبي صلى
الله عليه وآله وسلم) أي
الجمعة (عزمة) أي متحمة
(وأي كرهت) مع كونها عزمة
(أن أخرجكم) أي أؤتمكم
وأضيق عليكم وفي رواية
أخرجكم (عن أنس) بن مالك
رضي الله عنه قال قال رجل من
الانصار) لرسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم والرجل قيل هو
عتبان بن مالك أو بعض عموه
أنس وقد يقال إن عتيبان عم
أنس مجازاً لكونه مامن الخزرج
لكن كل منهما مامن بطن (إني
لا أستطيع الصلاة معك) أي في
الجمعة في المسجد وزاد عبد الحميد
عن أنس وإني أحب أن تأكل في
بيتي وتصل (وكان رجلاً ضخماً)
سميماً وأشار به إلى أنه نخالته
(فصنع للنبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) طعاماً فدعاه إلى منزله
فبسط) فبسطت له حصيراً ونضع
طرف الحصير) تطهيراً أو تلييناً
لها (فصلى عليه ركعتين) أي
على الحصير زاد عبد الحميد
وصلياً معه (فقال رجل من
آل الجارود) وكانه عبد الحميد
ابن المنذر بن الجارود البصري
كأنه سداً عن ما جاءه وحيان من

ساجداً كثراً الدعاء رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي) قوله من ربه أي من رجة
ربه وفضله قوله وهو ساجد الواو للحال أي أقرب حالته من الرحمة حال كونه ساجداً
وانما كان في السجود أقرب من سائر أحوال الصلاة وغيرها لأن العبد بقدر ما يبعد عن
نفسه يقرب من ربه والسجود غاية النواضع وترك التكبر وكسر النفس لأنها لا تأمر
الرجل بالمذلة ولا ترضى به ولا بالتواضع بل بخلاف ذلك فإذا سجد فقد خالف نفسه وبعد
عنها فإذا بعد عنها أقرب من ربه قوله فأكثروا الدعاء أي في السجود لانه حالة قرب كما
تقدم وحالة القرب مقبول دعاؤها لأن السيد يحب عبده الذي بطبعه ويتواضع له
ويقبل منه ما يقوله وما يسأله والحديث يدل على مشروعية الاستكثار من السجود
ومن الدعاء فيه وفيه دليل أن قال السجود أفضل من القيام وسيأتي ذكر الخلاف في
ذلك (وعن ثوبان قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول عليك بكثرة السجود فأنتك
إن تسجد لله سجدة أرفعك الله بها درجة وخطيئة عظيمة رواه أحمد ومسلم وأبو
داود) الحديث افظه في صحيح مسلم قال يعني مع دان بن أبي طلحة البصري لقيت ثوبان
مولي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلت أخبرني بعمل أعمله يدخلك الجنة الجنة
أو قال بإحباب الأعمال إلى الله فسكت ثم سأله فسكت ثم سأله الثالثة فقال سألت عن
ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث وهو يدل على أن كثرة السجود
مرغب فيها والمراد به السجود في الصلاة وسبب الحديث عليه ما تقدم في الحديث الذي
قبل هذا أن أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وهو موافق لقوله تعالى واسجد
واقرب كذا قال النووي وفيه دليل أن يقول أن السجود أفضل من
القيام وسائر أركان الصلاة وفي هذه المسئلة مذاهب أحدها أن تطويل السجود
وتكثير الركوع والسجود أفضل من تكثير الركوع والسجود أو تكثير الركوع والسجود
قال بذلك ابن عمر والمذهب الثاني أن تطويل القيام أفضل من تكثير الركوع والسجود
ذلك ذهب الشافعي وجماعة وهو الحق كما سيأتي والمذهب الثالث أنها سواء وتوقف
أحمد بن حنبل في المسئلة ولم يعض فيها بشئ وقال أصح بن راهويه إمامي أنهما
فتمكثير الركوع والسجود أفضل وإمامي الليل فتطويل القيام إلا أن يكون للركعة جزء
بالليل يأتي عليه فتكثير الركوع والسجود أفضل لانه يقرأ جزءاً ويرجع كثرة الركوع
والسجود قال ابن عدي إنما قال أصح هذا لأنهم وصفوا صلاة النبي صلى الله عليه
وسلم بالليل بطول القيام ولم يوصف من تطويله بالنهار ما وصف من تطويله بالليل
(وعن ربيعة بن كعب قال كنت أبيت مع النبي صلى الله عليه وسلم آتية بوضوئه
وحاجته فقال ساقى فقلت سألك مرافقتك في الجنة فقال أو غير ذلك فقلت هوذا

٤١ نيل في حديث عبد الله بن عون عن أنس بن سيرين عنه بن أنس (لأنس) رضى الله عنه
(أ) كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي الضحى قال) أنس (مارأيتهم صلاها الا يومئذ) نفي رؤيته لا يستلزم نفي فعلها فهو
يقول عائشة رضى الله عنها مارأيتهم صلى الله عليه وآله وسلم يصليها وقولها كان يصليها أربعا فإلاني رؤيتهما والمثبت فعلها

بأخباره وأخبار غيره فروته ورواه الأربعة ما بين عسقلاني وواسطي وبصري وفيه التعديت والسماع والقول وأخرجه أيضا في الضحى والأدب وأبو داود في الصلاة (وعنه) أي عن أنس (رضي الله عنه) أن رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) قال إذا قدم العشاء وزاد ابن حبان ٣٢٢ والطبراني في الأوسط من رواية موسى بن أعين عن عمرو بن الحرث عن ابن شهاب

وأحمد كم صائم وموسى ثقة (فأيدوا به) أي بالعشاء (قبل أن تصلوا صلاة المغرب ولا تهجوا عن عشاكم) وفيه دليل على تقديم فضيلة الخشوع في الصلاة على فضيلة أول الوقت فانهم لما تراجعا قدم الشارع الوسيلة إلى حضور القلب على أداء الصلاة في أول الوقت وادعى ابن حزم أن الحديث دليل على امتداد الوقت في حق من وضع له الطعام ولو خرج الوقت المحدود وقال في مثل ذلك في حق النائم والناسي واستدل النووي وغيره بحديث أنس على امتداد وقت المغرب واءترضه ابن دقيق العيد واستدل به القرطبي على أن شهود صلاة الجماعة ليس واجب لان ظاهره أنه يشتغل بالاكل وان فاتته الصلاة في الجماعة وفيه نظر واستدل به بعض الشافعية والحنابلة بقوله فأيدوا على تخصيص ذلك بمن يشرع في الاكل فاما من شرع ثم أقيمت الصلاة فلا يتأدى بل يقوم إلى الصلاة قال ابن الجوزي ظن قوم ان هذا من باب تقديم حق العبد على حق الله وليس كذلك وانما هو صيانة لائق الحق

فقال أعني على نفسك بكثرة السجود رواه أحمد ومسلم والقسائي وأبو داود (قوله سلمى فيه جواز قول الرجل لا تبعاه ومن يتولى خدمته سلوني حوايجكم قوله مرا فقتك فيه دليل على ان من الناس من يكون مع الانبياء في الجنة وفيه أيضا جواز سؤال الرب الرفعة التي تسبغ عن السائل قوله أعني على نفسك بكثرة السجود فيه ان السجود من أعظم القرب التي يكون سببها ارتفاع الدرجات عند الله إلى حد لا ياله الا المقربون وبه أيضا استدلال من قال ان السجود أفضل من القيام كما تقدم (وعن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال أفضل صلاة طول القنوت رواه أحمد ومسلم وابن ماجه والترمذي وصححه) وفي الباب عن عبد الله بن حبشي عند أبي داود والقسائي أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل أي الأعمال أفضل قال إيمان لا شك فيه الحديث وفيه فاي الصلاة أفضل قال طول القنوت وعن أبي ذر عند أحمد وابن حبان في صححه والحاكم في المستدرک عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث طويل قال فيه فاي الصلاة أفضل قال طول القنوت قوله طول القنوت هو بطريق بازا معان قد تقدمنا ذكرها والمراد هنا طول القيام قال النووي بانفاذ العلماء وبديل على ذلك تصريح أبي داود في حديث عبد الله بن حبشي أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل أي الأعمال أفضل قال طول القيام والحديث يدل على أن القيام أفضل من السجود والركوع وغيرهما وإلى ذلك ذهب جماعة منهم الشافعي كما تقدم وهو الظاهر ولا يعارض حديث الباب وما في معناه الاحاديث المتقدمة في فضل السجود لان صيغة الفعل الدالة على التفضيل انما وردت في فضل طول القيام ولا يلزم من فضل الركوع والسجود أفضليتهما على طول القيام وأما حديث ما تقرب العبد إلى الله بأفضل من سجود خفي فانه لا يصح لارساله كما قال العراقي ولان في استفاده أيا بكر بن أبي مريم وهو ضعيف وكذلك أيضا يلزم من كون العبد أقرب إلى ربه حال سجوده أفضليته على القيام لان ذلك انما هو باعتبار اجابة الدعاء قال العراقي الظاهر ان احاديث أفضلية طول القيام محمولة على صلاة الفل التي لا تشرع فيها الجماعة وعلى صفة المنفرد فاما الامام في الفرائض والنواهل فهو مأمور بالتخفيف المشرع الاداء لم من حال المأمومين المحصورين ايثارا لتطويل ولم يحدث ما يقتضي التخفيف من بكاء صبي ونحوه فلا بأس بالتطويل وعليه يجعل صلاته في المغرب بالاعراف كما تقدم (وعن المغيرة بن شعبه قال ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم ويصلي حتى ترم قدماه أو ساقاه فيقال له فيقول أفلا أكوب عبدك شكورا رواه الجماعة الا أبو داود) في الباب عن أنس عند البزار وأبي يعلى والطبراني في الأوسط مثل حديث المغيرة قال العراقي ورجال رجال الصحيح وعن ابن سعد عند الطبراني في الأوسط بنحوه وعن

ليدخل الخلق في عبادته بقلوب مقبلة ثم ان طعام القوم كان شيئا يسيرا لا يقطع عن عاف الجماعة غالبا الثعمان ورواه هذا الحديث الخمسة ما بين مصري وإيلي ومدني وفيه التعديت والغشنة وأخرجه البخاري في موضع آخر (عن عائشة رضي الله عنها انها سئلت) والسائل الاسود بن يزيد النخعي (ما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصنع في بيته قالت

كان يكون في مهنة أهله) قال آدم بن أبياس في نفسه (ها) تعني (عائشة) في خدمة أهله) نفسه أو أعم كذمته ثوبه وحلمه ثابته
تواضعه ما منه صلى الله عليه وآله وسلم. ولم يمسق في وحده في مهنة بيت أهله وإضافة البيت للأهل إلا بسنة السكينة ونحوها والآخر
قال بيت له صلى الله عليه وآله وسلم وتنف. يرد آدم للخدمة موافق للجوهري لكن ٣٢٣ فسر هاني المحكم بالمدح بالخدمة

والعمل ووقع مبيها في الشمايل
لترمى عن عائشة بالقط ما كان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا
بشر لمن البشر في ثوبه وبحاب
شانه ويخدم نفسه ولا جدوا بن
حبان عنهما يخط ثوبه ويخفف
نعله زاد ابن حبان ويرقع دلوه
وزاد الحاكم في الأكمال ومارأته
صلى الله عليه وآله وسلم ضرب
بيده امرأة ولا خادما (فاذا
حضرت الصلاة) ولا بن عرعة
فاذا جمع الأذان وهو أخص
(خرج إلى الصلاة) وترك حاجة
أهله وهذا موضع الدلالة لترجمة

واسم تدل به على أنه لا يكره
التشمير في الصلاة وإن التمس
عن كف الشعر والشباب
للتزينة ليكون المذكر أنه أزاح
عن نفسه هيئة المهنة كذا ذكر
ابن بطال ومن تبعه وفيه نظر
لأنه يحتاج إلى ثبوت أنه كان له
هيئة أن ثم لا يلزم من ترك ذكر
الهيئة للصلاة عدم وقوعه وفيه
الترغيب في التواضع وترك
التكبر وخدمة الرجل أهله
وترجم عليه البخاري في الأدب
كيف يكون الرجل في أهله
وفي هذا الحديث التحذير
والعنفة والسؤال وأخرجه
أبضا في الأدب والنقعات

البحمان بن بشير عند الطبراني في الأوسط أيضا نحوه وفي أسناده سليمان بن الحكم وهو
ضعيف وعن أبي جحينة عند الطبراني في الكبير نحوه وفي أسناده أبو قتادة عبد الله بن
راقد الحراني ضعيف البخاري والجهوري وثقه ابن معين في رواية واحد وقال ربعا خطأ
وعن عائشة عند البخاري أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم كان يقوم حتى تنقطر قدماه
الحديث وعنهما حديث آخر عند أبي داود أن أول سورة المزمل نزلت فقام أصحاب رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى انتفضت أقدامهم وعن سفينة عند البزار أن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم بعد قبل أن يموت واعتزل النساء حتى صار كأنه شن قوله حتى ترم قدماه الورم
الانتفاخ قوله أفلا أكون عبدا شكورا فيه إن الشكر يكون بالعمل كما يكون باللسان
ومنه قوله تعالى اعملوا آل داود شكرا والحديث يدل على شروعية اجتماع النفس في
العبادة من الصلاة وغيرها ما لم يؤد ذلك إلى المال وكانت حاله صلى الله عليه وآله وسلم أكمل
الأحوال فكان لا يمل من عبادة ربه بل كان في الصلاة قرة عينه وراحته كما قال في
الحديث الذي رواه النسائي عن أنس وجعلت قرة عيني في الصلاة وكما قال في الحديث
الذي رواه أبو داود وأرجحهما إيا بلال

باب إخفاء التطوع وجواز جماعة

(عن زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته
إلا المكتوبة رواه الجماعة إلا ابن ماجه. لكن لمعناه من رواية عبد الله بن سعد) حديث
عبد الله بن سعد الذي أشار إليه المصنف رحمه الله تعالى أخرجه أيضا الترمذي في الشمائل
ولفظه قال سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أيما أفضل الصلاة في بيتي أو الصلاة في
المسجد قال ألا ترى إلى بيتي ما أقربه من المسجد فلان أصلي في بيتي أحب إلى من أن أصلي
في المسجد إلا أن تكون صلاة مكتوبة وفي الباب عن عمر بن الخطاب عند ابن ماجه قال
سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أما صلاة الرجل في بيته فنور فتوروا بيوتكم
وفيه انقطاع وعن جابر عند مسلم في أفراد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا
قضى أحدكم الصلاة في مسجده فليجعل لبيته نصيبا من صلاته فإن الله عز وجل جاعل في
بيته من صلاته خيرا وعن أبي سعيد عند ابن ماجه مثل حديث جابر قال العرقى وأسناد
صحيح وعن أبي هريرة عند مسلم والنسائي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تجعلوا
بيوتكم مقابر إن الشيطان يمر من البيت الذي يقرأ فيه سورة البقرة وعن ابن عمر عند
الشيخين وأبي داود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال صلوا في بيوتكم ولا تتخذوها قبورا
وفي انظر متفق عليه صلوا في بيوتكم ولا تتخذوها قبورا وعن عائشة عند أحمد أن رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول صلوا في بيوتكم ولا تجعلوا عظامكم قبورا وعن زيد بن

الترمذي في الزهد وقال صحيح (عن مالك بن الحويرث رضي الله عنه) قال أبو قتادة جاءنا ما في مسجدنا هذا أي مسجد
البصرة (فقال في لأصلي بكم وما أريد الصلاة) لأنه ليس وقت فرضها أو كان قد صلاها لكفى أريد تعليمكم صفتها المشروعة
بالفعل كما فعل جبريل عليه السلام أذهوا وضع من القول حنية التقرب بها إلى الله أو ما أريد الصلاة فقط بل أريد ها وأريد

معها قرية أخرى وهي تعليمها نيسة التعليم تبعاً فتجتمع يمان صالحان في محل واحد كالغسل بنية الجنابة والجمعة وفيه دليل على جواز مثل ذلك وأنه ليس من باب التشريك في العبادة (أصله) هذه الصلاة (كيف) أي على الكيفية التي (رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي) ٣٢٤ أي لا يريكم كيف رأيت لكن كيفية الرؤية لا يمكن أن يريهم أيها المرامد لآل زمه وهو

كيفية صلاته صلى الله عليه وآله وسلم كتابته عليه الكرماني وأتباعه وأخرج صاحب العمدة هذا الحديث وأبى هو عند مسلم من حديث مالك بن الحويرث ورواه الخمسة بصريون وفيه تابعي عن تابعي عن صحابي والتحديث والعنينة والقول وأخرجه البخاري أيضاً في الصلاة وكذلك أبو داود والنسائي (عن عائشة رضي الله عنها حديث مروا أبا بكر فليصل بالناس تقدم) قرياً (وفي هذه الرواية قالت قلت إن أبا بكر إذا قام في مقامك لم يسمع الناس من البكاء) لركة قلبه وحزن فؤاده (فرعرع) بن الخطاب (فليصل بالناس فقالت عائشة فقلت لحفصة) بنت عمر رضي الله عنهم (ما قولك) صلى الله عليه وآله وسلم (إن أبا بكر إذا قام في مقامك لم يسمع الناس من البكاء فرعرع) فليصل للناس ففعلت حفصة ذلك (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) اسم فعل مبني على السكون زجر بمعنى اكفي (انك لا تين صواحب) جمع صاحبة (يوسف) عليه السلام أي مثلهن قال عز الدين بن عبد السلام وجه التنبية بين وجود مكر في

خالد عند أحمد والبخاري والطبراني قال قال صلى الله عليه وسلم صلوا في بيوتكم ولا تتخذوها قبوراً قال العراقي وأسناده صحيح وعن الحسن بن علي عن أبي يعلى بن خضر حديث زيد بن خالد في أسناده عبد الله بن نافع وهو ضعيف وعن صهيب بن النعمان عند الطبراني في الكبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فضل صلاة الرجل في بيته على صلاته حيث يراه الناس كفضل المكتوبة على النافلة وفي أسناده محمد بن مصعب وثقه أحمد بن حنبل وضعفه ابن معين وغيره الحديث يدل على استحباب فعل صلاة التطوع في البيوت وأن فعلها في أفضل من فعلها في المساجد ولو كانت المساجد فاضلة كالمسجد الحرام ومسجده صلى الله عليه وسلم ومسجديت المقدس وقدر رد التصريح بذلك في إحدى روايتي أبي داود والحديث زيد بن ثابت فقال فيها صلاة امرئ في بيته أفضل من صلاته في مسجدتي هذا إلا المكتوبة قال العراقي وأسناده صحيح فعلى هذا الوصل نافله في مسجد المدينة كانت بألف صلاة على القول بدخول النوافل في عموم الحديث وإذا صلاها في بيته كانت أفضل من ألف صلاة وهكذا حكم المسجد الحرام وبيت المقدس وقد استثنى أصحاب الشافعي من عموم أحاديث الباب عدة من النوافل فقالوا فعلها في غير البيت أفضل وهي ما تشرع فيها الجماعة كالعبدين والكسوف والاستسقاء وتحية المسجد وركعتي الطواف وركعتي الاحرام قوله إلا المكتوبة قال العراقي هو في حق الرجال دون النساء فسلاتهن في البيوت أفضل وإن أذن لهن في حضور بعض الجماعات وقد قال صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح إذا استأذنكم نساءكم بالليل إلى المسجد فأذنوا لهن ويوتن خير لهن والمراد بالمكتوبة هنا الواجبات بأصل الشرع وهي الصلوات الخمس دون المندورة قال النووي انما حث على النافلة في البيت لكونه أخفى وأبعد من الريا وأصون من محبطات الاعمال وليترك البيت بذلك وتنزل فيه الرحمة والملائكة وينقر منه الشيطان كما جاء في الحديث (وعن عتيان بن مالك أنه قال يا رسول الله ان السجود لغيرك يبي وبين مسجد قومي فاحب ان تأتيني فتصلي في مكان من بيوت أئمتنا مسجد أئمتنا) من فعل فلما دخل قال أين تريد فاشرفت له إلى ناحية من البيت فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهقه خلفه فصلى بشاركتين متفق عليه وقد صح التنقل جماعة من رواية ابن عباس وأنس رضي الله عنهما) حديث ابن عباس الذي أشار إليه المصنف له القاط في البخاري وغيره أحدها أنه قال صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فقامت عن يساره فاخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم برأسي من ورائي فجعلني عن يمينه وحديث أنس المشار إليه أيضاً ألفاظ كثيرة في البخاري وغيره واحدها أنه قال صليت أباو بتيتم في بيتنا خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأمي أم سليم

خلفنا

القصتين وهو مخالفة الظاهر لما في الباطن فصواحب يوسف اتين زليخا ليعتبنها ومعه ودهن أن

يدعون يوسف لانفسهم وعائشة رضي الله عنها كان مرادها أن لا يطهر الناس بأيام الوقوفه مكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لكن نعيه الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في الفتح بان سياق الآية ليس فيه ما يدعي ما قاله (مروا أبا بكر فليصل

بالناس فقالت حفصة لعائشة رضي الله عنهما ما كنت لأصيب منك خيرا من أنس رضي الله عنه أبابكر كان يصلي بهم في وجع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الذي توفي فيه حتى إذا كان يوم الاثنين وهم صفوف في الصلاة فكشف النبي صلى الله عليه وآله وسلم ستر الحجرة ينظر البنا وهو قائم كان وجهه ورقة معصف ٣٢٥ وجه التشبيه ورقة الجلد وصفاء البشرة

والجمال البارع (ثم تبسم) صلى الله عليه وآله وسلم حال كونه (يضحك) أي ضاحك ككافر بما يجتمع لهم على الصلاة واتفاق كلمتهم وإقامة شريعته ولهذا استأذنه وجهه الكريم لأنه كان إذا مر استأذنه وجهه (فهو منا) أي قصدا (ان تقنتن) بان تخرج من الصلاة (من القرح برؤية النبي صلى الله عليه وآله وسلم فتكص أبو بكر رضي الله عنه على عقبه) بالثنية أي رجع القهقري (ليصل الصف) أي ليأتي إليه (وطن أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خارج إلى الصلاة فأشار إلينا النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن أقروا صلاتكم وأرخي الستة توفي) صلى الله عليه وآله وسلم (من يومه) وفيه أن أبابكر كان خليفة في الصلاة إلى موته صلى الله عليه وآله وسلم ولم يعزل كما زعمت الشيعة أنه عزل بخروجه صلى الله عليه وآله وسلم وتقدمه وتختلف أبي بكر ورواه هذا الحديث كلهم بصريون وأخرجه مسلم في الصلاة (عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذهب) في أناس من

خلفنا الأحاديث ساقها المصنف ههنا للاستدلال بها على صلاة النوافل جماعة وهي كما ذكر وليس للمانع من ذلك مقسك يعارض به هذه الأدلة وفي حديث عتيان فوائدها جواز التخلف عن الجماعة في المطر والظلمة ونحو ذلك ومنها جواز اتخاذ موضع معين للصلاة وأما انتهى عن إبطان موضع معين من المسجد فقيه حديث رواء أبو داود وهو محمول على ما إذا استلزم رياء ونحوه وفيه تسوية الصفوف وان عوم النهي عن إمامة الزائر من زائر مخصوص بما إذا كان الزائر هو الإمام الأعظم فلا يكره وكذا من أذن له صاحب المنزل وفيه أنه يشرع لمن دعي من الصالحين للتبرك به الإجابة واجابة الفاضل دعوة المفضل وغير ذلك من الفوائد وفي حديث ابن عباس فوائده كثيرة أيضا ذكر بعضهم منها عشرين فائدة وهي تزيد على ذلك وكذلك حديث أنس له فوائد وهما يدلان على أن الصبي يسد الجناح وفي ذلك خلاف معروف

• (باب أن أفضل التطوع مثنى مثنى) •

(فيه عن ابن عمر وعائشة وأم هانئ وقده سبق وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلاة الليل والنهار مثنى مثنى رواء الخمسة وليس هذا بمقتضى الحديث الذي خص فيه الليل بذلك لأنه وقع جوابا عن سؤال سائل عينه في سؤاله) حديث ابن عمر الذي أشار إليه المصنف قد تقدم في باب الوتر بركة وحديث عائشة المشار إليه تقدم في باب الوتر بركة أيضا حديث أم هانئ تقدم في باب الضحى وحديث ابن عمر المذكور في الباب قد تقدم الكلام عليه أيضا في شرح حديثه المتقدم في باب الوتر بركة وفي الباب عن عمرو بن عبسة عند أحمد بدون ذكر النهار وعن ابن عباس عند الطبراني وابن عدي بنحو حديث عمرو بن عبسة وعن عمر عند الطبراني في الكبير بنحوه وفي أسناده الربيع بن بدر وهو ضعيف والحديث يدل على أن المستحب في صلاة تطوع الليل والنهار أن يكون مثنى مثنى إلا ما خص من ذلك أما في جانب الزيادة كحديث عائشة صلى أربعاً فلا تأل عن حسنهن وطولهن ثم صلى أربعاً فلا تسأل عن حسنهن وطولهن وأما في جانب النقصان كأحاديث الإتيار بركة وقد أشار المصنف رحمه الله إلى الجمع بين حديث ابن عمر هذا وحديثه الذي تقدم الاقتصار فيه على صلاة الليل بأن حديثه المتقدم وقع جواباً لسؤال سائل وأيضاً حديثه هذا مشتمل على زيادة وقعت غير منافية فيجتم العمل بها كما تقدم (وعن أبي أيوب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا قام يصلي من الليل صلى أربع ركعات لا يتكلم ولا يامر بشئ ويبس لم بين كل ركعتين وعن عائشة أن رسول الله صلى الله

عليه بعد أن صلى الظهر (البحر بن عوف) بن مالك بن الأوس والأوس أحد قبلي الأصارو كانت منازلهم بقباء (ليصل بينهم) لأنهم اقتتلوا حتى تراموا بالحجارة (فكانت الصلاة) أي صلاة العصر (لجاء المؤذن) بلال (إلى أبي بكر) بأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم حيث قاله كما عند الطبراني أن حضرت صلاة العصر ولم آت فقرأ أبابكر فليصل بالناس (فقال) له

(أتصل بالناس) في أول الوقت أو تنتظر قليلا لما في النبي صلى الله عليه وآله وسلم فرج عند أبي بكر والمبادرة لانها فضيلة
محمدة فلا تترك لفصله متوهمة (فاقيم) أي فاما أقيم أو بالنصب جواب الاستفهام (قال) أبو بكر رضي الله عنه (ثم)
أقم الصلاة ان شئت (فصل أبي بكر) ٣٢٦ أي دخل في الصلاة (بخامس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والناس) خلوا

مع أبي بكر (في الصلاة فخلص)
من شق الصفوف (حق وقف في
الحق) الأول وهو جابر الامام
مكره له فيه وفي رواية مسلم لم يفرق
الصفوف حتى قام عند الصف
وفي رواية عبد العزيز عيسى في
الصفوف (فصلى الناس) أي
ضرب كل يده بالآخرى حتى سمع
لها صوت لكن في رواية
عبد العزيز فاخذ الناس في
التصفيح بالحاء المهملة قال سهل
أندرون ما التصفيح هو التصفيق
وهو يدل على ترادفه ما عنده
(وكا أبو بكر) رضي الله عنه
(لا يلتفت في صلاته) لانه
اختلاس يختلسه الشيطان من
صلاة الرجل رواء ابن خزيمة (فلما
أكثر الناس التصفيق التفت)
بوضي الله عنه (فرأى رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم فاشار
اليه رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم أن امكث مكانك) أي
أشار اليه بالمكان (فرجع أبو بكر
رضي الله عنه يديه) بالثنية
(فحمد الله) تعالى بلسانه (على
ما أمر به رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم من ذلك)
أي من الوجاهة في الدين (ثم
استأخر) أي تأخر (أبو بكر) من
غير استدبار للقبلة ولا انحراف

عليه وسلم كان يردد فاذا استيفت تسولت ثم توضع ثم صلى ثمان ركعات يجلس في كل
ركعتين ويسلم ثم يوتر بحمس ركعات لا يجلس ولا يسلم الا في الخامسة وعن المصنف بن
ربيعه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الصلاة مثنى مثنى وتشهد وتسلم في كل
ركعتين وتبأس وتمسك وتضع يديك وتقول اللهم فني لي فعل ذلك فهو في خداج ر. هن
ثلاثين (أما حديث أبي أيوب فاخرجه أيضا الطبراني في الكبير وفي اسناده واصل
ابن السائب وهو ضعيف وزاد أحمد في رواية يستألف من الليل مرتين أو ثلاثا وأما
حديث عائشة فيشهد له ما أخرجه الطبراني في الاوسط عن أنس قال كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يحبي الليل يثاني ركعات ركوعهن كقراةهن ومجودهن كقراةهن
ويسلم بين كل ركعتين وفي اسناده جنادة بن مروان اتهمه أبو حاتم وأما الايتار بخمس
متصلة فهو ثابت عند مسلم والترمذي والنسائي من حديثها رقد تقدم وأما حديث
المطلب بن ربيعة فاخرجه أيضا أبو داود قال حدثنا محمد بن المنثري حدثنا معاذ حدثنا
شعبة حدثني عبد ربه بن سعيد عن أنس بن أبي أنس عن عبد الله بن نافع عن عبد الله بن
الحريث عن المطالب بن كره وقال المنذري أخرجه البخاري وابن ماجه وفي حديث ابن
ماجه المطالب بن أبي وداعة وهو وهم وقيل هو عبد المطالب بن ربيعة وقيل الصحيح فيه
ربيعة بن الحريث عن الفضل بن عباس وأخطأ فيه شعبة في مواضع وقال البخاري في
التاريخ انه لا يصح اه ويشهد لصحته الاحاديث المذكورة في أول الباب قول. وتبأس
قال ابن رسلان بفتح المنة القوافية وسكون الباء الموحدة وفتح الهمةزة والمعنى ان
تظهر الخفوع وفي بعض النسخ تبأس بفتح التاء والباء وبعد الالف باعتدائية
مفتوحة ومعناها او احد قال في القاموس التباؤس التباؤس ويطلق أيضا على التخضع
والتضرع قوله وتمسك قال في القاموس تمسك صارص كينا والمسكين من لاشئ له
والذليل والضعيف قوله وتضع يديك بقاف فذون فعين مهملة أي ترفعهم ما قال ابن
رسلان هو بضم التاء كسر الذون قال والاقناع رفع اليدين في الدعاء والمسنة
والخداج قد تقدم تفسيره والحديث الاول والثاني مقيدان بصلاة الليل والحديث
الثالث مطلق وجميعها يدل على مشروعية أن تكون صلاة التطوع مثنى مثنى الا ما
خس كما تقدم وفي هذه الاحاديث فوائد منها مشروعية التسوك عند القيام من النوم
وقد تقدم الكلام عليه ومنها مشروعية التمسك والتفكير لان ذلك من الاسباب
للإجابة ومنها مشروعية رفع اليدين عند الدعاء وقد ثبت في الاحاديث الصحيحة أنه صلى
الله عليه وسلم لم يرفع يديه في دعاء قط الا في أمور مخصوصة قال النووي في شرح مسلم انه
وجد منها في الصحيحين ثلاثين موضعاً هذا معنى كلامه (وعن أبي سعيد عن النبي صلى الله

عليه
عنها (حق استوى في الصف وتقدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصلى بالناس واستقبل منه ان
الامام الراتب اذا حضر بعد ان دخل فاقبه في الصلاة يخبره ان يأتيه أو يؤم هو يصير النائب مأموماً من غير أن يقطع
الصلاة ولا تبطل بشئ من ذلك صلاة أحد من المأمومين والاصل عدم الخصوصية خلافاً للمالكية وفيه جواز احرام المأموم

قبل الامام وان المرقد يكون في بعض صلواته اما ما روي في بعضها ما روى (فلما انصرف) صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة (قال يا ابا بكر ما منعتك ان تثبت) في مكانك (اذ) اي حين (امرتك فقال ابو بكر) رضى الله عنه (ما كان لابن ابي قحافة) عثمان بن عامر اسلم في الفتح وتوفي سنة اربع عشرة في خلافة عمر رضى الله عنه ٣٢٧ وعبر بذلك دون ان يقول ما كان لي اولا يا بكر

تحقير انفسه واستصغار المرتبة
(ان يصلي بين يدي رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم) اي
قد امة اماما به (فقال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم مالي
رايتكم اكثرتم التصنيق) ظاهره
ان الانكار انما حصل عليهم
لكثرة لاطلاقه (من رايه) بالراء
ولا اربعة ناهي اي اصابه (شي في
صلاته فليس يجز) اي فليقل
سبحان الله كما في رواية يعقوب
ابن ابي حازم (فانه اذا سجد التفت
اليه) مبنيا لامه فعول (وانما
التصنيق للنساء) زاد الحديث
والتسبيح للرجال وبهذا حال
مالك والشافعي وأحمد وأبو
يوسف والجمهور وقال ابو حنيفة
ومحمد بن ابي بابتات
صلاته وان قصد به الاعلام بانه
في الصلاة لم يبطل فعمل التسبيح
المذكور على قصد الاعلام بانه
في الصلاة وجلا قوله من ناهي على
نائب مخصوص وهو ارادة
الاعلام بانه في الصلاة والاصل
عدم هذا التخصيص لانه عام
لكونه في سياق الشرط فيتناول
كلامه ما قاله على أحدهما
من غير دليل لا يصار اليه لاجل
التي هي سبب الحديث لم يكن
القصدي الا تنبيه الصديق

عليه وسلم قال في كل ركعتين تسليمة رواه ابن ماجه وعن علي عليه السلام
قال كان النبي صلى الله عليه وسلم لم يصلي حين تزيغ الشمس ركعتين وقبل نصف النهار
أربع ركعات يجمل التسليم في آخره رواه النسائي الحديث الاول في اسناده أبو سفيان
السهدي طريق بن شهاب وقد ضعفه ابن معين ولكن له شواهد قد تقدم ذكرها
والحديث الثاني أخرجه أيضا الترمذي وابن ماجه بالفاظ مختلفة في بعضها كاذكر
المصنف وفي بعضها أربعا قبل الظهر وبعدها ركعتين وفي بعضها غير ذلك وحديث أبي
سعيد يدل على ما دلت عليه أحاديث صلاة الليل والنهار مثنى مثنى وقد تقدمت
وحديث علي يدل على جواز صلاة أربع ركعات متصلة في النهار فيكون من جملة
الخصصات لأحاديث صلاة الليل والنهار مثنى مثنى وفيه جواز الصلاة عند الزوال وقد
تقدم الكلام في ذلك

• (باب جواز التمثيل جالسا والجمع بين القيام والجالس في الركعة الواحدة) •

(عن عائشة قالت لما بدن رسول الله صلى الله عليه وسلم وثقل كان أكثر صلواته جالسا
متفق عليه) قوله لما بدن قال أبو عبيد بن قيس: بفتح الدال المشددة تدينا اذا أسن قال
ومن رواه بعضهم الدال المخففة فليس له معنى هنا لان معناه كثرة العم وهو خلاف صفة
صلى الله عليه وسلم قال القاضي عياض روى بتناهي مسلم عن جمهورهم بدن بالضم وعن
العدري بالتشديد وراه اصلا قال ولا ينكر اللفظان في حقه صلى الله عليه وسلم وقد
قالت عائشة فلما أسن وأخذ اللحم أوتر بسبع كافي صحيح مسلم وفي لفظ ولحم وفي آخر أسن
وكثر لحمه والحديث يدل على جواز التمثيل قاعدة مع القدرة على القيام قال النووي وهو
اجماع العلماء (وعن حفصة قالت ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في
سجته قاعدا حتى كان قبل وفاته بعام فكان يصلي في سجته قاعدا وكان يقرأ بالسورة

فيراها حتى تكون أطول من أطول منها رواه أحمد ومسلم والنسائي والترمذي وصححه
قوله سجته بضم السين المهملة وسكون اليا الموحدة أي نافله والحديث يدل على
جواز صلاة التطوع من قعود وهو مجمع عليه كما تقدم وفيه استحباب ترتيب القراءة
والمراد بقولها حتى تكون أطول من أطول منها ان مدة قراءتها أطول من قراءة سورة
أخرى أطول منها اذا قرئت غير مرتلة والا فلا يمكن أن تكون السورة نفسها أطول من
أطول منها من غير تقييد بالترتيب والامراع والتقييد بقوله وفاته صلى الله عليه وسلم بعام
لا ينافي قول عائشة في الحديث الاول فلما بدن وثقل كان أكثر صلواته جالسا لاحتمال أن
يكون صلى الله عليه وسلم بدن وثقل قبل موته بمقدار عام وكذلك لا ينافي حديثه الا في

على حضوره صلى الله عليه وآله وسلم فارشدهم صلى الله عليه وآله وسلم الى انه كان يحقهم عند هذا النائب التسبيح ولو خالف
الرجل المنزوع في حقه وصنف لم تبطل صلواته لان الحصاة صفة قوا في صلواتهم ولم يأمرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالاعادة
واستنيط منه أن التابع اذا أسره المتبوع بشئ يفهم منه اكرامه به لا يهتم عليه ولا يكون تركه مخالفة للإصطلاح بل أدب وتصبر

في فهم المقاصد قال الحافظ في الفتح وفي هذا الحديث فضل الاصلاح بين الناس وجمع كلمة القبيلة وحسن مادة القطيعة وتوجه الامام بنفسه الى بعض رعيته لذلك وتقدم مثل ذلك على مصلحة الامامة بنفسه واستنبط منه توجه الحاكم لسماع دعوى بعض الخصوم اذ ارجح ذلك على ٤٢٨ استحضارهم وفيه جواز الصلاة الواحدة بامامين احدهما بعد الآخر وفيه

جواز احرام المأموم قبل الامام وان المرء قد يكون في بعض صلواته اماما وفي بعضها مأموما وان من احرم منفردا ثم اقيمت الصلاة جاز له الدخول مع الجماعة من غير قطع لصلاته كذا استنبطه الطبري من هذه القصة وهو مأخوذ من لازم احرام الامام بعد المأموم وفيه فضل أبي بكر على جميع الصحابة واستدل به بجمع من الشراح ومن الفقهاء كالرويانى على ان أبا بكر كان عند الصحابة أفضلهم لكونهم اختاروه دون غيره وعلى جواز تقديم الناس لانفسهم اذا غاب امامهم قالوا ومحل ذلك اذا أمنت الفتنة والانكار من الامام وان الذي يتقدم نيابة عن الامام يكون أصلهم لذلك الامر وأقومهم به وان المؤذن وغيره يعرض التقدم على الفاضل وان الفاضل يوافق بعد أن يعلم ان ذلك برضا الجماعة اه وكل ذلك مبني على ان الصحابة فعلوا ذلك بالاجتهاد وقد تقدم انهم انما فعلوا ذلك بأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفيه ان الرقعة واستدعاء الامام من وظيفة المؤذن وانه لا يقيم الا باذن الامام وان فعل الصلاة لا سيما

انه صلى فاعدا حين آسن ولو فرض انه صلى جالس قبل وفاته بأكثر من عام فلا تنافي أيضا لان حفصة انما انتت رؤيتها لا وقوع ذلك (وعن عمران بن حصين انه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن صلاة الرجل قاعدا قال ان صلى قائما فهو أفضل ومن صلى قاعدا فله نصف أجر القائم ومن صلى نائما فله نصف أجر القاعد رواه الجماعة الاسلامي وفي الباب عن عبد الله بن السائب عند الطبراني في الكبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الخالس على النصف من صلاة القائم وفي اسناده عبد الكريم بن أبي الخارق وهو ضعيف وعن عبد الله بن عباس عند ابن عدى في الكامل مثل حديث عبد الله بن السائب وفي اسناده جاذب يحيى وقد اختلف فيه وعن ابن عمر عند البزار في مسنده والطبراني وابن أبي شيبة بنحوه وعن المطالب بن أبي وداعة بنحوه وفي اسناده صالح بن أبي الاخير وهو ضعيف وعن عائشة عند الترمذي بنحوه والحديث يدل على جواز التنفل من قعود واضطجاع وهو المراسى بقوله ومن صلى نائما قال الخطابي في معالم السنن لا يحفظ عن أحد من أهل العلم انه رخص في صلاة التطوع نائما كما رخص وافيا قاعدا فان همت هذه اللفظة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم تكن من بعض الرواقد درجة في الحديث قياسا على صلاة القاعد أو اعتبارا بصلاة المريض نائما اذ لم يقدر على القعود دلت على جواز تطوع القادر على القعود مضطجعا قال ولا أعلم اني سمعت نائما الا في هذا الحديث وقال ابن بطال وأما قوله من صلى نائما فله نصف أجر القاعد فلا يصح معناه عند العلماء لانهم مجمعون ان النافلة لا يصلحها القادر على القيام إيماء قال وانما دخل الوهم على ناظر الحديث وتعب ذلك العراقي فقال امانى الخطابي وابن بطال للخلاف في صحة التطوع مضطجعا لا تادى رعد ودقان في مذهب الشافعية وجهير الاصح منه ما للصحة وعند المالكية ثلاثة أوجه حكاه القاضي عياض في الاكمال أحدها الجواز مطلقا في الاضطراب والاختيار للصحيح والمريض وقد روى الترمذي باسناده عن الحسن البصري جوازه فكيف يدعى مع هذا الخلاف القديم والحديث الاتفاق اه وقد اختلف شراح الحديث في الحديث هل هو محمول على التطوع أو على الفرض في حق غير القادر فحمله الخطابي على الثاني وهو محمول ضعيف لان المريض المفترض الذي أتى بما يجب عليه من القعود والاضطجاع يكتب له جميع الاجر لانه قال ابن بطال لا خلاف بين العلماء انه لا يقال لمن لا يقدر على الشيء نصف أجر القادر عليه بل الاثار الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من منعه الله وحبه عن عمله رخص أو غيره يكتب له أجر عمله وهو صحيح اه وجهه سفيان النوري وابو المساجشون على التطوع وحكاها النووي عن

العصر في أول الوقت مقدم على انتظار الامام افضل وفيه جواز التسليم والحمد في الصلاة
لانه من ذكر الله ولو كان مراد المجمع اعلام غيره بما صدر منه وفيه رفع اليدين في الصلاة عند الدعاء والثناء واستقبال الله تعالى بتجدد له نعمة ولو كان في الصلاة وجواز الاتفاقات للحاجة وان مخاطبة المصلي بالاشارة أولى من مخاطبته بالعبارة

الجمهور

وأما تقوم مقام النطق وجواز شق الصفوف والمشى بين المصلين لقصد الوصول الى الصف الاول لكنه مقصور على من يليق ذلك به كالامام أو من كان بعدد أن يحتاج الامام الى استخلافه ومن أراد سد فرجة في الصف الاول أو ما يليه مع ترك من يليه سدها ولا يكون ذلك معدودا من الاذى قال المهلب لا تعارض بين هذا وبين النهي عن التخطي لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليس كغيره في أمر الصلاة ولا غيرة لان له أن يتقدم بسبب ٣٢٩ ما ينزل عليه من الاحكام وأطال في تقرير

ذلك رتقب بان هذا ليس من الخصائص وقد أشار هو الى الملقه في ذلك فقال ليس في ذلك شيء من الاذى والخصاء الذي يقع في التخطي وليس كمن شق الصفوف والناس جلوس لما فيه من تخطية رقابهم وفيه كراهة النصفين في الصلاة وفيه الحمد والشكر على الوجهة في الدين وان من أكرم بكرامة يتخير بين السجود والترك اذ افهم ذلك الامر على غير جهة الزوم وكانت القرينة التي يفتلأبى بكر ذلك هي كونه صلى الله عليه وآله وسلم شق الصفوف الى أن انتهى اليه فكأنه فهم أن مراده أن يؤم الناس وان أمره أيامه بالاستمرار في الامامة من باب الاكرام له والتنويه بقدره وسلك هو طريق الادب والتواضع ورجح ذلك عنده احتمال نزول الوحي في حالة الصلاة لتغيير حركتهم من أحكامها وكأنه لا جمل هذا لم يتعقب صلى الله عليه وآله وسلم اعتذاره برده عليه وفيه جواز امامة المفضل للفاضل وسؤال الرئيس عن سبب مخالفة أمره قبل الزجر عن ذلك وفيه اكرام

الجمهور وقال انه يتعين حمل الحديث عليه وحكى الترمذي عن سفيان الثوري انه قال ان تصنيف الاجرائها هو للصحيح فاما من كان له عذر من مرض أو غيره فصلى جالسا فانه مثل أجرة القائم (وعن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي ليلا طويلا قائما وليلا طويلا قاعدا او كان اذا قرأ وهو قائم ركع وسجد وهو قائم واذا قرأ قاعدا ركع وسجد وهو قاعد رواه الجماعة الا البزارى وعن عائشة أيضا انها لم تزل النبي صلى الله عليه وسلم يصلي صلاة الليل قاعدا قط حتى أسن ركعا يقرأ قاعدا حتى اذا أراد أن يركع قام فقرأ نحو ما من ثلاثين أو أربعين آية ثم ركع رواه الجماعة وزادوا الا ابن ماجه ثم يفعل في الركعة الثانية كذلك الحديث الاول يدل على ان المشروع لمن قرأ قائما أن يركع ويسجد من قيام ومن قرأ قاعدا أن يركع ويسجد من قعود والحديث الثاني يدل على جواز الركوع من قيام لمن قرأ قاعدا ويجمع بين الحديثين بحمل قولها وكان اذا قرأ وهو قائم واذا قرأ قاعدا في الحديث الاول على أن المراد جميع القراءة بمعنى انه لا يفرغ من القراءة قاعدا فاقوم للركوع والسجود ولا يفرغ منها قائما فيقع للركوع والسجود فاما اذا افتتح الصلاة قائما ثم قرأ بعض القراءة تجازله أن يقعد لتمامها ويركع ويسجد من قعود وكذا اذا افتتح الصلاة قاعدا ثم قرأ بعض القراءة تجازله أن يقوم لتمامها ويركع ويسجد من قيام كما في الحديث الثاني ويشكل على هذا الجمع ما ثبت في بعض طرق الحديث الاول عندهم لم من حديث عائشة بلفظ فاذا افتتح الصلاة قائما ركع قائما واذا افتتح الصلاة قاعدا ركع قاعدا قال العراقي فيحمل على انه كان يفعل مرة كذا ومرة كذا فكان مرة يفتتح قاعدا ويتم قرأته قاعدا ويركع قاعدا وكان مرة يفتتح قاعدا ويقراء بعض قرأته قاعدا وبعضها قائما ويركع قائما فان لفظ كان لا يقتضي المداومة وقد جاء في رواية علقمة عن عائشة عندهم لم ما يقتضي انه يفتتح قاعدا ويقراء قاعدا ثم يقوم فيركع ولكن الظاهر ان هذا في الركعتين اللتين كان يصليهما بعد الوتر وهو جالس وقد جاء التصريح به عندهم في حديث آخر من رواية أبي سلمة عنها وفيه ثم يوتر ثم يصلي ركعتين وهو جالس فاذا أراد أن يركع قام فركع والحديثان يدلان على جواز صلاة التطوع من قعود والحديث الثاني يدل على انه يجوز فعل بعض الصلاة من قعود وبعضها من قيام وبعض الركعة من قعود وبعضها من قيام قال العراقي وهو كذلك سواء قام ثم قعد أو قعد ثم قام وهو قول جمهور العلماء كابن حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وأبو حنيفة وحكاه

٤٢ نيل في الكبير بمخاطبته بالكنية واعتماد ذكر الرجل لنفسه ما يشعر بالتواضع من جهة استعمال أبي بكر خطاب القسبة مكان الحضور وفيه جواز العمل القليل في الصلاة لا آخر أبي بكر عن مقامه الى الصف الذي يليه وان من احتاج الى مثل ذلك يرجع القهقري ولا يستدبر القبلة ولا ينصرف عنها واستنبط منه ابن عبد البر جواز الفتح على الامام لان التسبيح اذا جازت التلاوة من باب أولى انتهى ورواه هذا الحديث الاربعة ما بين تيسري ومديني وفيه التحديث والاخبار والبعينة

والقول وأخرجه البخاري في الصلاة في مواضع وفي العلم والاحكام ومسلم وأبو داود والشافعي (عن عائشة رضي الله عنها قالت لما نقل النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أصل الناس قلنا لا يا رسول الله هم ينظرونك فقال ضعوا لي ماء) وفي رواية ضعوني أي اعطوني ماء أو على نزع الخفاء أي ضعوني في ماء (في المذهب) أي الاجابة وتقدم في أبواب الوضوء ان الماء الذي اغتسل به كان من سبع قرب ٣٣٠ وذكرت حكمة ذلك هنا (قالت) عائشة (فعلنا) ما أمر به (فاغتسل

فذهب لينوء) أي ينهض بجهد ومشفقة (فاغشى عليه) فيه ان الانعام بانزعالي الانبياء لاهم شبه بالنوم وقال النووي لانه مرض من الامراض بخلاف الجنون فانه نهض انتهى وقد كراهه م الله تعالى بالكمال التام ثم افاق فقال صلى الله عليه وآله (وسلم أصل الناس قلنا لا) أي لم يصلا (هـ) هم ينظرونك يا رسول الله قال ضعوا لي ماء في المذهب قالت عائشة (وقعد فاغشى) ثم ذهب لينوء فاغشى عليه ثم افاق فقال صلى الله عليه وآله (وسلم قلنا لا) هم ينظرونك يا رسول الله فقال ضعوا لي ماء في المذهب فغسل فاغتسل ثم ذهب لينوء فاغشى عليه ثم افاق فقال صلى الله عليه وآله (وسلم قلنا لا) هم ينظرونك يا رسول الله والناس عكوف) حجة مون (في المسجد ينظرون النبي صلى الله عليه وآله وسلم) لاهلة العشاء الاخرة فارسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى أبي بكر (رضي الله عنه) بان يصلي بالناس فأتاه الرسول فقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) لم يأمره أن تصلي بالناس فقال أبو بكر وكان رجلا رقيقا) لعمر بن الخطاب رضي الله عنه فواضع امره (يا عمر صل بالناس) أو قال ذلك الضحى

النووي عن عامة العلماء وحكي عن بعض السلف منعه قال وهو غلط وحكي القاضي عياض عن أبي يوسف ومحمد في آخرين كراهة القعود بعد القيام ومنع أن يذهب من المالكية الجلوس بعد ان ينوي القيام وجوز ابن القاسم والجمهور (وعن عائشة قالت رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي مترباعا رواه الدارقطني) الحديث أخرجه أيضا الشافعي وابن حبان والحاكم قال الشافعي ما علم أحد رواه غير أبي داود الحفري ولا أحده به الا خطأ قال الحافظ قد رواه ابن خزيمة والبيهقي من طريق محمد بن سعيد بن الاصماني بمناجعة أبي داود فظهر انه لا خطأ فيه وروى البيهقي من طريق ابن عبيقة عن ابن عجلان عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن أبيه رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يدنو وهكذا وضع يديه على ركبتيه وهو متربع جالس ورواه البيهقي عن حماد رأيت أنسا يصلي متربعا على فراشه وعاءه البخاري والحديث يدل على ان المستحب لمن صلى قاعدا أن يتربع والى ذلك ذهب أبو حنيفة ومالك وأحمد وهو أحد القواين للشافعي وذهب الشافعي في أحد قوايه انه يجلس مفترشا كالجلوس بين لسجدين وحكي صاحب النهاية عن بعض المصنفين انه يجلس متوركا وقال القاضي حسين من الشافعية انه يجلس على فخذه اليسرى وينصب ركبته اليمنى بكتلة القارئ بين يدي المأثرى وهذا الخلاف انما هو في الافضل وقد وقع الاتفاق على انه يجوز له أن يقعد على أي صفة شاء من القعود لما في حديث عائشة المتقدمين من الاطلاق وما في حديث عمران بن حصين المتقدم من العموم

• (باب انتهى عن التطوع بعد الاقامة) •

(عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة رواه الجماعة الا البخاري وفي رواية لاهل الدار التي أقيمت) وفي الباب عن ابن عمر عند الدارقطني في الأفراد مثل حديث أبي هريرة قال العراقي واسناده حسن وعن جابر عند ابن عدي في الكامل مثله وفي اسناده عبد الله بن معون القداح قال البخاري ذاهب الحديث والحديث يدل على انه لا يجوز الشروع في النافلة عند اقامة الصلاة من غير فرق بين ركعتي الفجر وغيرهما وقد اختلف الصحابة والتابعون ومن بعدهم في ذلك على تسعة أقوال أحدها الكراهة وبه قال من الصحابة عمر بن الخطاب وابنه عبد الله بن عمر على خلاف عنه في ذلك وأبو هريرة ومن التابعين عروة بن الزبير ومحمد بن سيرين وابراهيم

بالناس فقال أبو بكر وكان رجلا رقيقا) لعمر بن الخطاب رضي الله عنه فواضع امره (يا عمر صل بالناس) أو قال ذلك الضحى لانه فهم ان أمر الرسول في ذلك ليس للايجاب أو للعدو المذكور (فقال له عمر أنت أحق بذلك) أي أي فضيلتك أو لاهل الرسول الباك (فصلى أبو بكر تلك الايام) التي كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها مريضا (وباقى الحديث تقدم) وفيه فجعل أبو بكر يصلي وهو قائم والنبي صلى الله عليه وآله وسلم قاعد فهو حجة واضحة لاهل ائمة القاعد المعذور للقائم وقد اطلنا الخلاف في الفهم

في بيان ذلك وأدلتة فان ثبتت فراجعته ورواه هذا الحديث خمسة والثلاثة الاول منهم كوفيون وفيه التثبت والعنعنة والقول وأخرجه مسلم والنسائي (وعنها) أي عن عائشة (رضي الله عنها) حديث صلاة النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) في دينه وهو شاك تقدم وفي هذه الرواية قال صلى الله عليه وآله وسلم (واذا صلى جالساً فاصلاوا بـ) (وسلم) بالجلوس كان للذهب وتقريره قيامهم خلفه كان لبيان الجواز وتعام هذا البحث في الفتح قال الحيدى ٣٣١ هو مرضه القديم ثم صلى بعد ذلك جالساً

والناس خلفه قياماً لم يأمرهم بالعود وانما يؤخذ بذلك لا بغيره فلا يخرج من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم (عن البراء) رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) إذا قال سمع الله من عبده بكسر الميم (لم يمن) بفتح الميم وكسر النون وضمهاية قال حنيفة العود وحنوته أي لم يقوس (أحد منا) ظهره حتى يقع النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) على حال كونه (ساجداً) وعن أبي اسحق حتى تقع جبهته على الأرض (ثم تقع) سجوداً بعده (جمع ساجداً) بحيث يتأخر ابتداء فعلهم عن ابتداء فعله ويتقدم ابتداء فعلهم عن فراغه صلى الله عليه وآله (وسلم) من السجود لانه لا يجوز التقدم على الامام ولا التخلف عنه ولا دلالة عليه على ان المأموم لا يشرع في الركوع حتى يفرغه الامام خلافاً لابن الجوزي واستدل به على جواز النظر الى الامام لاتباعه في اتقالاته ورواه هذا الحديث ستة وفيه مصابى عن مصابى ابن مصابى كلاهما من الانصار كذا الكوفة

التخفى وعطاء بن ابي رباح وطاوس ومسلم بن عقيل وسعيد بن جبير ومن الائمة سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحق وأبو ثور ومحمد بن جبر وهما أطلقا الترمذي الرواية عن الثوري وروى عنه ابن عبد البر والنوري تفصيلاً وهو انه اذا خشي فوت ركعة من صلاة الفجر دخل معهم وتركت سنة الفجر والاصلاها وسبأ في القول الثاني انه لا يجوز صلاة الثانية من النوافل اذا كانت المكتوبة قد قامت من غير فرق بين ركعتي الفجر وغيرهما قال ابن عبد البر في التمهيد القول الثالث انه لا بأس بصلاة سنة الصبح والامام في الفريضة حكاه ابن المنذر عن ابن مسعود ومسروق والحسن البصري ومجاهد ومكحول وساجد بن ابي سليمان وهو قول الحسن بن حي ففرق هؤلاء بين سنة الفجر وغيرها واستدلوا بما رواه البيهقي من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة الا ركعتي الصبح وأجيب عن ذلك بان البيهقي قال هذه الزيادة لأصل لها وفي اسنادها ججاج بن نصر وعباد بن كثير وهما ضعيفان على انه قد روى البيهقي عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة قبل يارب الله ولا ركعتي الفجر قال ولا ركعتي الفجر وفي اسنادهم مسلم بن خالد الزنجي وهو متكلم فيسه وقد وثقه ابن حبان واحتج به في صحيحه القول الرابع المتفرقة بين أن يكون في المسجد أو خارجه وبين أن يجازي فوت الركعة الاولى مع الامام أو لا وهو قول مالك فقال اذا كان قد دخل المسجد فليدخل مع الامام ولا يركعهما يعني ركعتي الفجر وان لم يدخل المسجد فان لم يفت أن يفوته الامام بركعة فليركع خارج المسجد ولن خاف أن تفوته الركعة الاولى مع الامام فليدخل المسجد وليصل معه القول الخامس انه ان خشي فوت الركعتين معا وان لا يدرك الامام قبل رفعه من الركوع في الثانية دخل معه والافيركهما يعني ركعتي الفجر خارج المسجد ثم يدخل مع الامام وهو قول أبي حنيفة وأصحابه كما حكاه ابن عبد البر وحكى عنه أيضا نحو قول مالك وهو الذي حكاه الخطابي وهو موافق لما حكاه عنه أصحابه وحكى النوري عنه مثل قول الإوزاعي الا في ذكره القول السادس انه يركعهما في المسجد الا أن يخاف فوت الركعة الاخرة فاما الركعة الاولى فليركع وان فاتته وهو قول الإوزاعي وسعيد ابن عبد العزيز وحكاها النوري عن أبي حنيفة وأصحابه القول السابع يركعهما في المسجد وغيره الا اذا خاف فوت الركعة الاولى وهو قول سفيان الثوري حكى ذلك عنه ابن عبد البر وهو مخالف لما رواه الترمذي عنه القول الثامن انه يصلهما وان فاتته

وفيه الحديث جعاً وافرأوا العنعنة والقول وأخرجه البخاري وكذا مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي (عن أبي هريرة) رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) قال أما يخشى أحدكم أو لا يخشى أحدكم (الذين من الراوى) (اذا رفع رأسه) من السجود فهو نص في السجود لحديث حفص بن عمر عن شعبة عن عبد الله بن داود الذي رفع رأسه والاسلم ساجداً ويلحق به الركوع ليكون في معناه ونص على السجود المنطوق به لمزيد معنى فيه لان المعنى أقرب ما يكون فيه من غيره ولانه غاية المنطوق

المطلوب كذا قرر في الفتح وتعبه صاحب العمدة بأنه لا يجوز تخصيص رواية البخاري برواية أبي داود لأن الحكم فيهما سواء ولو كان الحكم موقفاً على الرفع من السجود لكان لدعوى التخصيص وجهه قال وتخصيص السجدة بالذكري رواية أبي داود من باب سرايل تقيمكم الحزول لم يمسك الأمر لأن السجود أعظم (قبل) رفع (الامام أن يجعل الله رأسه) التي جئت بالرفع (رأس حمار) حقيقة بأن يسبح ٢٢٢ إذا لمانع من وقوع المسخ في هذه الامة كما يشهد حديث أبي مالك الاشعري

فقيه ذكر الحذف وفي آخره ويمسح آخرين قرءة وخنازير الى يوم القيامة أو تحول هيئته الحسية أو المعنوية كالابادة الموصوف بها الحمار فاستعير ذلك للجاهل ورد بان الوعيد بأمر مستقبل وهذه الحققة حاصله في فاعل ذلك عند فعله ذلك (أو يجعل الله صورته صورة حمار) بالشك من الراوي ولمسلم أن يجعل الله وجهه وجه حمار ولا بن حبان أن يجعل الله رأسه رأس كلب والظاهر ان الاختلاف حصل من تعدد الواقعة أو هو من تصرف الرواة ثم ان ظاهر الحديث يقتضي تحريم الفعل المذكور لا توهده عليه بالمسحوبه جزم ان يورى في المجموع ومع القول بالتحريم فالجهدور على ان فاعله يأتي وتجزئ الصلاة وقال ابن مسعود لرجل سبق امامه لا وحده صليت ولا بامامك اقتديت وعن ابن عمر تبطل الصلاة به قال أحمد في رواية وأهل الظاهر بناء على أن النهي يقتضي الفساد وقد ورد الزجر عن الخفض والرفع قبل الامام عند البراء من حديث أبي هريرة مرفوعاً الذي يخفض فيه مع قبل الامام انما ناصيته بيد شيطان وعزاه في مجمع الزوائد الى لطبراني في الاوسط من وقال اسناد حسن وأخرجه عبد الرزاق ومالك في الموطأ من هذا الوجه موقفاً قال في الفتح وهو الموقوف في الحديث كمال شفقتي صلى الله عليه وآله وسلم بأمته وبيانهم الاحكام وما يقترب عليهما من الثواب والعقاب واستدل به على جواز المقارنة ولادلائقه لا يدل بتطويعه على منع المسابقة ومفهومه على طلب المتابعة وأما المقارنة فكيف تكون عنها وقال ابن بزي

صلاة الامام اذا كان الوقت واسعا قاله ابن الجلاب من المالكية القول التاسع أنه اذا سمع الإقامة لم يحل له الدخول في ركعتي الفجر ولا في غيرهما من النوافل سواء كان في المسجد أو خارجه فان فعل فقد عصي وهو قول أهل الظاهر ونقله ابن حزم عن الشافعي وعن جمهور السلف وكذا قال الخطابي وحكي الكراهة عن الشافعي وأحمد وحكي القرطبي في المفهم عن أبي هريرة وأهل الظاهر انهم لا تنعقد صلاة تطوع في وقت إقامة الفريضة وهذا القول هو الظاهر ان كان المراد بإقامة الصلاة الإقامة التي يتلوها المؤذن عند إرادة الصلاة وهو المعنى المتعارف قال العراقي وهو المتبادر الى الأذهان من هذا الحديث والاحاديث المذكورة في شرح الحديث الذي بعده هذا يدل على ذلك لا اذا كان المراد بإقامة الصلاة فعلها كما هو المعنى الحقيقي ومنه قوله تعالى الذين يقيمون الصلاة فانه لا كراهة في فعل النافلة عند إقامة المؤذن قبل الشروع في الصلاة واذا كان المراد المعنى الاول فهل المراد به الفراغ من الإقامة المؤذن قبل الشروع في الصلاة واذا كان المراد المعنى شروعه في الإقامة في الصلاة قال العراقي يحتمل أن يراد كل من الأمرين والظاهر ان المراد شروعه في الإقامة ليتبها للمأمومين لادراك التحريم مع الامام ومما يدل على ذلك قوله في حديث أبي موسى عند الطبراني ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً صلى ركعتي الفجر حين أخذ المؤذن يقيم قال العراقي واسناده جيد ومثله حديث ابن عباس الا في قوله فلا صلاة يحتمل أن يتوجه النفي الى العصاة أو الى الكمال والظاهر توجيهه الى العصاة لانها أقرب المجازين الى الحقيقة وقد قدمنا الكلام في ذلك فلا تنعقد صلاة التطوع بعد إقامة الصلاة المكتوبة كما تقدم عن أبي هريرة وأهل الظاهر قال العراقي ان قوله فلا صلاة يحتمل أن يراد فلا يشروع حيثئذ في صلاة عند إقامة الصلاة ويحتمل أن يراد فلا يشغل بصلاة وان كان قد شرع فيها قبل الإقامة بل يقطعها المصلي لادراك فضيلة التحريم أو انها تبطل بنفسها وان لم يقطعها المصلي يحتمل كلام من الأمرين وقد بالغ أهل الظاهر فقالوا اذا دخل في ركعتي الفجر أو غيرهما من النوافل فاقمت صلاة الفريضة بطلت الركعتان ولا فائدة في ان يسلم منهما ولو لم يبق عليه منهما غير السلام بل يدخل كما هو بأشدها التكبير في صلاة الفريضة فاذا أتم الفريضة فان شاء ركعها وان شاء لم يركعها قال وهذا غلو منهم في صورة ما اذا لم يبق عليه غير السلام فليت شعري أيهما أطول زمناً مدة السلام أو مدة إقامة الصلاة بل يمكنه أن يتبها بعد السلام تصحيل أكمل الاحوال في الاقتداء قبل تمام الإقامة نعم قال الشيخ أبو حامد من الشافعية ان الأفضل على خروجه

أبي هريرة مرفوعاً الذي يخفض فيه مع قبل الامام انما ناصيته بيد شيطان وعزاه في مجمع الزوائد الى لطبراني في الاوسط من وقال اسناد حسن وأخرجه عبد الرزاق ومالك في الموطأ من هذا الوجه موقفاً قال في الفتح وهو الموقوف في الحديث كمال شفقتي صلى الله عليه وآله وسلم بأمته وبيانهم الاحكام وما يقترب عليهما من الثواب والعقاب واستدل به على جواز المقارنة ولادلائقه لا يدل بتطويعه على منع المسابقة ومفهومه على طلب المتابعة وأما المقارنة فكيف تكون عنها وقال ابن بزي

استدل بظاهره قوم لا يعتقدون على جواز التنازع قال في الفتح وهو مذهب رضى مبنى على دعاوى بغير برهان والذي استدل
بذلك منهم انما استدل بأصل القسح لا بخصوص هذا الحديث وقال صاحب القبس ليس للتقدم قبل الامام سبب الاطلب
الاستبجال ودواؤه أن يستعصرانه لا يسلم قبل الامام فلا يستجمل في هذه الافعال انتهى وهي اطيقة نقبسة وذكر الفقيه ابن
حجر الهيتمي في مسائده ما لفظه ان بعض الائمة تردد مدة مديدة الى شيعة في بيته ٢٢٣ لسمع عليه فكان دائما بينه وبين

الطلبة ستر منيع لا يستطبع أحد
منهم رؤية شيء من بدن الشيخ
فختلف عن أصحابه مرة لما جسة
فان رأى الشيخ الحل خالفا فقال
له قد لازمتني هذه المدة الطويلة
ولم يقع بصرك على فهل ترى ان
أكشف لك الستة لتراني قال نعم
فرأى ذلك الامر الموهول وهو ان
الوجه أو الصورة كما هما كالحمار
في جميع صفاته وكيفية ثبته ثم بين له
سبب ذلك انه لما مر على قوله
صلى الله عليه وآله ولم أبايخشي
الذي يتقدم على الامام أن يحول
الله وجهه وجه حمارا وصورته
صورة حمار استبعد أن يكون
هذا حقيقة واعتقد انه ينبغي
فقط ثم سبق الامام لحول لوقته
فلزم هذه الستارة والاسماع من
ورائها انتهى ورواة هذا الحديث
الاربعة ما بين بصرى واسطى
ومد في وفيه التحدث والعننة
والسماع والقول وأخرجه الائمة
الستة (عن أنس رضي الله
تعالى عنه عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال اسمعوا
وأطيعوا) فمما فيه طاعة الله
(وان استعمل) تنبأ للمفعول
أي وان جعل عاملا عليكم عبد

من النافلة اذا أداها انما هي الى فوات فضيلة التحريم وهذا واضح انتهى قوله الا
المكتوبة الالف واللام ليست اعموم المكتوبات وانما هي راجعة الى الصلاة التي
أقيمت وقد ورد التصريح بذلك في رواية لاحد بلانظ فلا صلاة الا المكتوبة التي أقيمت
وكذلك في رواية لابن هريرة ذكرها ابن عسكرا في التهذيب وكذا في المصنف في حديث
الباب (وعن عبد الله بن مالك ابن ببيعة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا وقد
أقيمت الصلاة يصلي ركعتين فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم لان به الناس
فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح أربع ركعات الصبح أربع ركعات (وفي الباب
عن عبد الله بن سرجس عنده مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه قال جابر بن عبد الله
صلى الله عليه وسلم يصلي الصبح فصلين ركعتين قبل أن يدخل في الصلاة فلما انصرف رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال له يا فلان بأى صلاة كنت اعتددت بالتي صليت وحدك أو بالتي
صليت معنا وعن ابن عباس عن أبي داود الطيالسي قال كنت أصلي وأخذ المؤذن في
الاقامة فغذني نبي الله صلى الله عليه وسلم وقال أتصلي الصبح أربع ركعات أو أربع ركعات
واليزار أبو يعلى وابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک وقال انه على شرط الشيخين
والطبراني وعن أنس عند الزار قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أقيمت
الصلاة فرأى ناسا يصلون ركعتي الفجر فقال صلواتان معا ونهى ان تصليا اذا أقيمت
الصلاة وأخرجه مالك في الموطأ وعن زيد بن ثابت عند الطبراني في الاوسط قال رأى
رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا يصلي ركعتي الفجر وبلا يقيم الصلاة فقال أصلاتان
معا وفي اسناد عبد المنعم بن بشير الانصاري وقد ضعفه ابن معين وابن حبان وعن أبي
موسى عند الطبراني في الكبير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلي ركعتي
الغداه حين أخذ المؤذن يقيم فغمز النبي صلى الله عليه وسلم منكبه وقال الا كان هذا
قبل هذا قال العراقي واسناده جيد وعن عائشة عند ابن عبد البر في التمهيد ان النبي
صلى الله عليه وسلم خرج حين أقيمت صلاة الصبح فرأى ناسا يصلون فقال أصلاتان معا
وفي اسناده شريك بن عبد الله وقد اختلف عليه في وصله وارساله قوله لان به الناس أي
اختلطوا به والتفوا عليه قال في القاموس والالتفات الاختلاط والالتفاف والحديث
يدل على كراهة صلاة سنة الفجر عند اقامة الصلاة المكتوبة وقد تقدم بسط الخلاف في
ذلك في شرح الحديث الذي قبله فان قيل قد روى ابن ماجه من حديث علي عليه السلام

(حبشي كان رأسه زبيبة) في شدة الوادأ ولقصر الشعر وتقلقه وفيه انه اذا أمر بطاعته أمر بالصلاة خلفه قاله ابن بطال
ويحتمل أن يكون مأخوذا من جهة ما جرت به عادتهم ان الامر هو الذي يتولى الامامة بنفسه أو نائبه وأخرج مسلم عن أبي ذر
قال ان خليلي صلى الله عليه وآله وسلم أوصاني ان اتبع وأطيع وان كان عبدا حبشيا مجدع الاطراف وأخرجه الحاكم
والبيهقي وفيه قصة ان أبا ذر انتهى الى الرتبة وقد أقيمت الصلاة فاذا عبدي يؤمهم فقبل هذا أبو ذر فذهب بنا عن فضل أبو ذر

أورماي خليلي صلى الله عليه وآله وسلم الخ فبذلك دلالة على صحة إمامة العبد وهو أصرح في مقصود الباب واستبدل بوعلى المنع من القيام على السلاطين وإن جازوا لأن القيام عليهم غالباً يقتضي ألى أشدهما يشكر عليهم ووجه الدلالة منه أنه امر بطاعة العبد الخبيث والإمامة العظمى إنما تكون بالاستحقاق في قرين فيكون غيرهم متعليناً فإذا أمر بطاعته استلزم النهي عن مخالفتها والقيام عليه ورواه ٤٢٤ هذا الحديث ما بين بصري وواسطي وفيه الحديث والعنفنة والقول وأخرجه

البخاري أيضاً في الصلاة ولا يحكم (عن أبي) وابن ماجه في الجهاد (عن أبي) هريزة في الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم قال يصلون) أي الأئمة (لحكم) أي لأجل الحكم (فان) أجابوا في الأركان والشروط والسنة (فلكم) قواب صلاتكم ولهم أي قواب صلاتهم وهذه الملاحظة ليست في البخاري وهي في مسند أحمد والمراد أن لهم قواب صلاتهم وزعم ابن بطال أن المراد بالاصابة هنا اصابة الوقت واستدل بحديث ابن مسعود مرفوعاً لعلمكم تدركون أقواماً يصلون الصلاة بغير وقتها فإذا أدركتهم فصلوا في بيوتكم في الوقت ثم صلوا معهم وأقبلوا بها بيعة وهو حديث حسن أخرجه ابن أبي عمير قال فالتقدير على هذا فإن أصابوا الوقت وإن اخطأ الوقت فلكم يعني الصلاة التي في الوقت وأجاب عنه الحافظ بأن زياده لهم حكماً في رواية أحمد تدل على أن المراد صلاتهم معهم لا عند الإقرار وكذلك أخرجه الاسماجيلي وأبو نعيم في مستخرجهما وكذلك أخرجه

أنه يقال كان النبي صلى الله عليه وسلم يركب الركعتين عند الإقامة فكيف أجمع بينهما وبين أحاديث الباب فيقول أن ذلك خاص بالامام وقيل بالنبي صلى الله عليه وسلم والاولى أن يقال ان في اسناد الحديث الخلل وهو ضعيف كما علم بل قد مرى بالكذب فلا حاجة الى تكاف الجرح

• (باب الاوقات المهي عن الصلاة فيها) •

(عن أبي سعيد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا صلاة بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس ولا صلاة بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس متفق عليه وفي لفظ لا صلاة بعد صلاتين بعد الفجر حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب حتى تطلع الشمس وعن ابن الخطاب ان النبي صلى الله عليه وسلم هي عن الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب الشمس ورواه أبو هريرة من ذلك متفق عليه ما وفي لفظ عن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ولا صلاة بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس ورواه البخاري ورواه أحمد وأبو داود وطلحة بن عبيد الله بعد صلاة العصر في الباب عن جماعة من الصحابة منهم عمرو بن عبسة وابن عمر وسعيد بن كزاذ المصنف وعن ابن مسعود مد الجمل ما وفي لفظ كذا في عن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها ونصف النهار وعن عبد الله بن عمرو بن العاص عند الطبراني في الاوسط قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تصلوا بعد الفجر حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس وعن معاذ بن هذيل أن أبا عبد الله الترمذي وذ كره ابن سيد الناس في شرحه بقصده حديث أبي سعيد وعن زيد بن ثابت عند الطبراني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد العصر وعن كعب بن مرة عند الطبراني أيضاً في حديث عمرو بن عبسة الآتي وعن سلمة بن الأكوع أن أبا عبد الله الترمذي وعن علي بن أحمد أبي داود قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في أثر كل صلاة مكتوبة ركعتين إلا الفجر والعصر وفي الباب عن جماعة ذكرهم الترمذي والحافظ في التلخيص قوله لا صلاة قال ابن دقيق العيد صيغة التثنية إذا دخلت في القضاة الشارع على فعل كان الاولى حملها على نفي الفعل الشرعي لا الحسي لانها لو حملت على نفي الحسي لا تحتمل ان تصحبه الى اضمار والامسلا عدمه وإذا حملت على الشرعي لم تنفع الى اضماره هذا وجه الاولوية وعلى هذا فهو نفي الهسي والتقدير لا تصلوا كما تقدم التصريح بذلك في حديث

مستخرجهما وكذلك أخرجه هذه الزيادة ابن حبان من حديث أبي هريرة وأبو داود من حديث عتبة بن قاهر حديث مرفوعاً بلفظ من أم الناس فأصاب الوقت فله ولهم وفي رواية لاحد في هذا الحديث قال صلوا الصلاة لوقتها واكملوا الركوع والسجود فهي لكم ولهم قال في الفتح فهو ذابيع ان المراد ما هو أهم من اصابة الوقت قال ابن المنذر هذا الحديث يرد على من زعم ان صلاة الامام اذا فسدت فسلت حيلاً فيمن خفيهم وقوله وان اخطأوا ارتكبوا الخطيئة ولم يرد الخطأ المقابل للعمد

لأنه لا يتم فيه قال المذهب فيه جواز الصلاة خلف الجور والفاجر واستدل به البغوي على أنه تصح صلاة المأمومين إذا كان امامهم
 محرم أو عليه الاعادة قال في الفتح واستدل به غيره على أعم من ذلك وهو صحة الانتقام عن بطل شيء من الصلاة كما كان أو غيره
 إذا أتم المأموم وهو وجه عند الشافعية بشرط أن يكون الامام هو الخليفة أو نائبه والاصح عندهم صحة الانتداء الامني علم
 انه تركوا وجبا ومنهم من استدل به على الجواز مطلقا وهو الظاهر من الحديث ٢٢٥ ويؤيده ما رواه المصنف عن الثلاثة

الخلفاء مرضى الله تعالى عنهم كذا
 في نيل الاوطار للشوكاني رحمه
 الله الذي ذكره صاحب المنتقى
 بقوله وقد صح عن عمر انه صلى
 بالناس وهو جنب ولم يعلم فأعاد
 ولم يعيدوا وكذلك عثمان وروى
 عن علي انتهى (وان اخطوا)
 أرتكبوا الخطيئة في صلاتهم
 ككونهم محدثين مثلا (فلكم)
 فواجبا (وعليه - م) فاجبا قال
 ابن تيمية رحمه الله في فتاويه بفعل
 صلى الله عليه وآله وسلم لم خطأ
 الامام عليه دون المأموم فالونسي
 الامام طهارة الحدث وصلى نائبا
 فعليه أن يعيد الصلاة بطهارة بلا
 نزاع ولا اعادة على المأموم عند
 جمهور العلماء كمالك والشافعي
 وأحمد في المنصوص المشهور
 عنه كما جرى ذلك لعمر وعثمان
 انتهى ورواه هذا الحديث الستة
 ما بين يدي وكوفي ومديني
 وفيه التهذيب والعنعنة
 والقول وتفرد بإخراجه البخاري
 (عن ابن عباس رضي الله تعالى
 عنهم الحديث مبيته في بيت خالته
 فقدم وفي هذه الرواية قال ثم نام
 حتى قمح وكان اذا نام قمح ثم أتاه
 المؤذن فخرج) من يتيه الله

حديث أبي هريرة وابن عمر بن العاص وسياق حديث علي وحكي أبو الفتح البعري
 عن جماعة من السلف أنهم قالوا ان انتهى عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر انما هو
 اعلام بأنه لا يتطوع بعدهما ولم يقصد الوقت بالنهي كما قصده وقت الطلوع وقت
 الغروب ويؤيد ذلك ما رواه أبو داود والنسائي بأسناد حسن كما قال الحافظ عن علي عليه
 السلام عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تصلوا بعد الصبح ولا بعد العصر إلا أن تكون
 الشمس نقيصة وفي رواية مر تفعلة فدل على ان المراد بالعبدة ليس على عمومها وانما المراد
 وقت الطلوع وقت الغروب وما قاربهما كذا في الفتح قوله بعد صلاة العصر وبعد
 صلاة الفجر هذا نص صريح بان الكراهة متعلقة بفعل الصلاة لا بدخول وقت الفجر
 والعصر وكذا قوله في الرواية الاخرى لا صلاة بعد الصلاتين وكذا قوله في رواية ابن عمر
 لا صلاة بعد صلاة الصبح وكذا قوله في حديث عمرو بن عبسة الا في صل صلاة الصبح ثم
 اقصر وقوله حتى تصلي العصر ثم اقصر فتحمل الاحاديث المطلقة على الاحاديث المقيدة
 بهذه الزيادة وقد اختلف أهل العلم في الصلاة بعد العصر وبعد الفجر فذهب الجمهور الى
 انها مكروهة وادعى النوري الاتفاق على ذلك وتعهده الحافظ بأنه قد حكى عن طائفة
 من السلف الاباحة مطلقا وان احاديث النهي منسوخة قال وبه قال داود وغيره من
 أهل الظاهر وبذلك جزم ابن حزم وهو أيضا مذهب الهادي والقاسم عليهم السلام وقد
 اختلف القائلون بالكراهة فذهب الشافعي والمؤيد بالله الى انه يجوز من الصلاة في هذين
 الوقتين ما له سبب واستدلوا بصحة حديثه صلى الله عليه وسلم سنة الظهر بعد العصر وقد تقدم
 الجواب عن هذا الاستدلال في باب تحية المسجد وذهب أبو حنيفة الى كراهة التطوعات
 في هذين الوقتين مطلقا وحكى عن جماعة منهم أبو بكرة وكعب بن جعرة المنع من صلاة
 الفرض في هذه الاوقات واستدل القائلون بالاباحة مطلقا بأدلة منهم ادعوى النسخ
 لاحاديث الباب صرح بذلك ابن حزم وغيره وجعلوا النسخ حديث من أدرك من الصبح
 ركعة قبل ان تطلع الشمس ومن أدرك من العصر ركعة قبل ان تغرب الشمس وقد
 تقدم ولكنه خاص بصلاة الفرض فلا يصلح لنسخ احاديث الباب على فرض تأخره وغاية
 ما عليه تخصيص صلاة التريضة من عموم النهي واستدلوا أيضا بحديث صلواته صلى الله
 عليه وسلم ترك في الظهر بعد العصر وقد تقدم الجواب عنه واستدلوا أيضا بحديث علي
 المتقدم لتقييد النهي فيه بقوله الآن تكون الشمس ضياء نقيصة وقد تقدم ان الحافظ
 قال في الفتح ان اسناد حسن وقال في وضع آخر منه ان اسناده صحيح وهذا وان كان

المسجد (وصلى) بالناس (ولم يتوضأ) لانه كما لا ينتقض وضوءه بالنوم مضطجعا لاستيقاظ قلبه ولا يارض هذا حديث فومه في
 الوادي حتى طلعت الشمس لاثروية الشمس والفجر بالعين لا بالقلم كما مر وهذا الحديث من البيهقيات واستفاد منه عمرو
 ابن الحرث برواية بكير العلوي برجل وفيه ثلاثة من التابعين مدينون على نسق واحد والتهذيب والعنعنة (عن جابر بن عبد الله
 رضي الله تعالى عنهما انهما من جبل) رضي الله تعالى عنه (صكان يصلي مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) عشاء الاخرة

فكم ما زاده مسلم فاعلمها التي كان يواظب فيها على الصلاة مرتين (ثم يرجع فيقوم قومه) والبخاري في الادب فبصلي بهم الصلاة المذكورة ولا شافعي فيصليها بقومه في صلاة وفيه حجة للشافعي وأما انه تصح صلاة المفترض خالف المتنفل كما تصح صلاة المتنفل خلف المفترض لان معاذا كان قد سقط فرضه بمصلاته مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكانت صلاته بقومه نافلة وهم مفترون وهذا واضح جدا لا ريب ٣٣٦ فيه وقد وقع التصريح بذلك في رواية الشافعي والبيهقي هي له تطوع ولهم

مكتوبة العشاء قال الامام الشافعي في الامم وهذه الزيادة صحيحة وخالف في ذلك مالك وأبو حنيفة فقال لا تصح والحديث حجة عليهما (فصلي بهم) العشاء فقرأ بالبقرة اي ابتداء بقراءتها ولم يفتتح سورة البقرة (فانصرف الرجل) هو حزم بن أبي بن كعب كما رواه أبو داود وابن حبان أو حرام بن ملحان قال أنس قاله ابن الأثير أو هو مسلم ابن الحرث حكاه الخطيب أو الـ للجنس أي واحد من الرجال والمعروف تعريف الجنس كالنكرة في مؤداة والنسائي فانصرف الرجل فصلي في ناحية المسجد وهو يحتمل أن يكون قطع الصلاة أو القدوة وفي مسلم فانصرف رجل فلم يمسح على وجهه وهو ظاهر في انه قطع الصلاة من أصلها ثم استأنفها في بدل على جواز قطع الصلاة وابطالها العذر خلافا للعنفية والمالكية قال في الفتح وسائر الروايات ثلث على انه قطع القدوة فقط ولم يخرج من الصلاة بل اسقرفها منفردا قال في شرح المذهب له أن يقطع القدوة ويتم صلاته منفردا وان لم يخرج منها

صالحا لتقييد الاحاديث المذكورة في الباب القاضية بمنع الصلاة بعد صلاة العصر على الاطلاق بماء الوقت الذي تكون الشمس فيه ايضا نفية لكنه أخص من دعوى مدعى الاباحة للصلاة بعد العصر وبعد الفجر مطلقا واستدلوا أيضا بما رواه مسلم عن عائشة انها قالت وهم عمرائنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يصحري طلوع الشمس وغروبها وبما رواه البخاري عن ابن عمر انه قال أصلي كما رأيت أصحابي يصلون ولا أنهي أحدا يصلي لي دليل أو نهار ما شاء من أن لا تحروا طلوع الشمس ولا غروبها ويحجب عن الاستدلال بقول عائشة بان الذي رواه عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ثابت من طريق جماعة من الصحابة كما تقدم فلا اختصاص له بالوهم وهم مثبتون ونافلون للزيادة فروا بينهم مقدمة وعدم علم عائشة لا يستلزم عدم فقد علم غيرها بما لم تعلم ويحجب عن الاستدلال بقول ابن عمر بانه قول صحابي لا حجة فيه ولا يعارض المرفوع على انه قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم خلاف ما رواه كاسياني واستدلوا أيضا بما أخرجه البخاري وغيره من حديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تحروا بمصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها قالوا فتحمل الاحاديث المذكورة في الباب على هذا محل المطلق على المقيد أو تنبي عليه بناء العام على الخاص ويحجب بان هذا من التخصيص على أحد أفراد العام وهو لا يصلح للتخصيص كما تقرر في الأصول واعلم ان الاحاديث القاضية بكره الصلاة بعد صلاة العصر والفجر عامة فاما كان أخص منها مطلقا كحديث يزيد بن الاسود وابن عباس الاتيين في الباب الذي به هذا وحديث علي المتقدم وقضاء سنة الظهر بعد العصر وسنة الفجر بعده للاحاديث المتقدمة في ذلك فلا شك انها مخصوصة لهذا العموم وما كان ينفسه وبين احاديث الباب عموم وخصوص من وجه كاحاديث تحية المسجد واحاديث قضاء الفوائت وقد تقدمت والصلاة على الجنائزة لقوله صلى الله عليه وسلم يا أي ثلاث لا تؤخرها الصلاة اذا أتت والجنائزة اذا حضرن الحديث أخرجه الترمذي وصلاة الكسوف لقوله صلى الله عليه وسلم فاذا رأيتموها فافزعوا الى الصلاة والركعتين عقب التطهر لحديث أبي هريرة المتقدم وصلاة الاستخارة للاحاديث المتقدمة وغير ذلك فلا شك انهم أعم من احاديث الباب من وجه وأخص منها من وجه وليس أحد العمومين أولى من الآخر مجمله خاصا بما في ذلك من انصكم والوقف هو المتعين حتى يقع الترجيح بامر خارج (وعن عمرو بن عبس) قال قلت يا نبي الله أخبرني عن الصلاة قال صل صلاة الصبح ثم انص من الصلاة حتى تطلع الشمس وترتفع قائم اطلع حين تطلع بين قرني شيطان

قال وفي هذه المسئلة ثلاثة أوجه أحدها أن يجوز له أن يغير عذر والثاني لا يجوز مطلقا والثالث يجوز له عذر ولا يجوز لغيره وتطويل القراءة عذر على الأصح انهمي (فكان معاذ تناول منه) بسوءة قال كما لابن حبان والبخاري في الادب انه منافق (فبلغ ذلك) النبي صلى الله عليه وآله وسلم) والله اعني فقال معاذ لئن أصبحت لا ذكرن ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر ذلك له فامرسل اليه فقال ما الذي جعلك على النبي صنعت فقال يا رسول الله عملت على ناضح لي بالنهار فجلت وقد أقيمت الصلاة

فدخلت المسجد فدخلت معه في الصلاة فقرأ سورة كذا وكذا فانصرفت فصليت في ناحية المسجد (نقل) صلى الله عليه وآله وسلم أنت (فتان) أنت (فتان) قال ذلك (ثلاث مرار) ولا ينـ عما كرمات أي أنت منقر عن الجماعة صادقة منها لان التطويل كان سببا للخروج من الصلاة وترك الجماعة وفي الشعب البهيقي باسناد صحيح عن عمر لا تبغضوا الله الى عباده يكون أحدكم اماما فيطول على القوم حتى يبغض اليه ما هم فيه ولا ينـ ٣٣٧ عينة أنفان به حرة الاستفهام الانكارى والتكرار للتأكيد (أو قال

فانما فاننا فاننا) أي تكون فاننا والشك من الراوى وقال البرماوى كالكرمانى من جابر (وأمره) صلى الله عليه وآله وسلم لم أن يقرأ (بسورتين من أوسط المفصل) يوم به حاقومه قال عمرو بن دينار لأحدهما نعم في رواية سليم بن حبان عن عمرو أقرأ والشمس وضحاها وسبح اسم ربك الأعلى ونحوهما ولا سراج أما يكفئك أن تقرأ بالسماء والطارق والشمس وضحاها وفي مسند وهب أقرأ سبح اسم ربك الأعلى والشمس وضحاها ولا حديد سناد قوى اقتربت الساعة والسور التي مثل بهن من قصار المفصل فاعله أراد المعتدل أي المناسب للعال منها وكان قول عمرو والاول وقع منه في حال تحديده اشعبة ثم ذكره وأول المفصل من الجرات أو من القتال أو من الفتح أو من ق وطواله الى سورة عم وأوسطه الى الضمى أو طواله الى الصف وأوسطه الى الانشقاق والقصار الى آخره كلها أقوال واستتبط من الحديث صحة اقتداء

وحينئذ يبدلها الكفار ثم مل فان الصلاة مشهودة شذوذا حتى يستقل الظل بالريح ثم أقصر من الصلاة فان حينئذ تسبح جهنم فاذا أقبل النبي فصل فان الصلاة مشهودة بحضوره حتى تصلى العصر ثم أقصر من الصلاة حتى تغرب فانها تغرب بين قرني شيطان وحينئذ يسجد لها الكفار رواه أحمد ومسلم ولا ي داود ونحوه وأوله عنده قلت يا رسول الله أي الليل أصح قال جوف الليل الآخر فصل ما شئت فان الصلاة مشهودة مكتوبة حتى تصلى الصبح) قوله وترفع فيه ان انتهى عن الصلاة بعد الصبح لا يزول بنفس طلوع الشمس بل لا بد من الارتفاع وقد وقع عند البخارى من حديث عمر المتقدم بالنظر حتى تشرق الشمس والاشراق الاضاءة وفي حديث عقبه الآتي حتى تطلع الشمس بازغة وذلك يبين أن المراد بالطلع المذكور في حديث الباب وغيره الارتفاع والاضاءة لا مجرد الظهور ذكره في ذلك القاضي عياض قال النووي وهو متعين لا عدول عنه للجمع بين الروايات وقد ورد مفسر في بعض الروايات بارتفاعها قد ربح قوله فانها تطلع بين قرني شيطان قال النووي قبل المراد بقرني الشيطان حزبه وأتباعه وقيل غلبة أتباعه وانتشار فسادهم وقيل القرنان ناحيتا الرأس وأنه على ظاهره قال هذا الاقوى ومعناه أنه يدنى رأسه الى الشمس في هذه الاوقات ليكون الساجدون لها من الكفار كالساجدين له في الصورة وحينئذ يكون له ولشيعته تسلط ظاهر ويمكن من أن يلبسوا على المصلين صلاتهم فكبرت الصلاة حينئذ صياغة اها كما كبرت في الاماكن التي هي مأوى الشيطان وفي رواية لابى داود والنسائي فانها تطلع بين قرني شيطان فصل لها الكفار قوله مشهودة بحضوره أي تشهدا للملائكة ويحضرونها وذلك أقرب الى القبول وحصول الرحمة قوله حتى يستقل الظل بالريح قال النووي معناه أنه يقوم مقابله في الشمال ليس ما تلا الى المشرق ولالى المغرب وهذا حال الاستواء انتهى والمراد انه يكون الظل في جانب الريح ولم يبق على الارض من ظله شيء وهذا يكون في بعض أيام السنة ويقدر في سائر الايام عليه قوله تسبح جهنم بالسين المهمة والجيم والراء أي يوجد علمها ايقاد بالياء قوله فاذا أقبل النبي أي ظهر الى جهة المشرق والنبي مختص بما بعد الزوال وأما الظل فيقع على ما قبل الزوال وبعبده قوله حتى تصلى العصر فيه دليل على أن وقت انهي لا يدخل بدخول وقت العصر ولا الصلاة غير المصلى وانما يكبر لكل انسان بعد صلاته نفسه حتى لو أخرها عن أول الوقت لم يكبر التنفل قبلها او قد تقدم الكلام في ذلك وكذا قوله حتى

٤٣ نيل في المفترض بالمتنفل لان معاذ كان فرضه الاولى والثانية نقل لزيادة في الحديث عند الشافعي وعبد الرزاق والدارقطني هي له نطاق وله هم فريضة وهو حديث صحيح رجاله رجال الصحيح وصريح ابن جرير في رواية عبد الرزاق بسامعه فاتفقت تهمته تدليه وهذا مذهب الشافعية الحنابلة خلافا للحنفية والمالكية واستتبط منه أيضا تخفيف الصلاة في اعطال المأمومين وفيه أن الحاجة من أمور الدنيا عذر في تخفيف الصلاة وجوز إعادة الصلاة الواحدة

في اليوم مرتين وجواز خروج الماء يوم من الصلاة أعذر وفيه جواز صلاة المنفرد في المسجد الذي يصل فيه بالجماعة إذا كان
أعذر وفيه الانكار بلطف لوقوعه بصورة الاستعفاء ويؤخذ منه تعزير لكل أحد بحسبه والاكثاف في التعزير بالقول
والانكار في المكروهات وفيه اعتذار من وقع منه خطأ في الظاهر وجواز الوقوع في حق من وقع في محذور كذا في الفتح وأعترضه
بعضهم بقوله أما هذا فلا دليل فيه لانه فعل ٢٢٨ صحابي ولم يعلم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يبه وما هو لا ما يتفق

الكثير حال الغضب ولا دليل على
جوازه وقد قال صلى الله عليه
وآله وسلم لا يذر انك امرؤ فئت
جاهلية في كلام أقل من هذا فلو
علم هذا لانه كره انتهى وهو
اعتراض ناشئ عن عدم الاطلاع
على طرف الحديث ففي رواية
الامام أحمد بخلافه حرام الى النبي
صلى الله عليه وآله وسلم ومعاذ
عنده فقال يا نبي الله اني أردت أن
أنتفي فخذ الاني قد خلت المسجد
لاهل مع القوم فلما طول تجوزت
في صلاتي ولحقت بغضلي أسفبه
فزعم اني منافق فاقبله ل النبي
صلى الله عليه وآله وسلم الى معاذ
فقال أفتان أنت أفتان أنت الخ
ففي هذا الحديث تصرح بعلم
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
بذلك وهذا الحديث أخرجه
مسلم والتسائي (عن أبي
مسعود رضي الله عنه ان رجلا)
قال في الفتح لم أقف على تسمية
ووهم من زعم انه حرم بن أبي بن
كعب لان قصته كانت مع معاذ
لا مع أبي بن كعب انتهى قلت
وكان أبي يصل باهل قبا كذا بينه
أبو يعلى في مسنده من حديث
جابر فلم يزدان هذه القصة غير

نصلي الصبح قال المنفرد رحمه الله وهذا انصوص الصحبة تدل على ان النبي في الفجر
لا يتعلق بطلوغه بل بالنعل كالعصر انتهى والحديث يدل على كراهة التطوعات بعد صلاة
العصر والفجر وقد تقدم ذلك وعلى كراهتها أيضا عند طلوع الشمس وعند قائمة الظهيرة
وعند غروبها وسباني الكلام على هذه الاوقات (وعن يسار مولى ابن عمر قال أتني

ابن عمر وأنا أصلي بعدما طلع الفجر فقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج علينا
ونحن نصلي هذه الساعة فقال ليبلغ شاهدكم غائبكم أن صلاة بعد الصبح الاركعة

رواه أحمد وأبو داود) وأخرجه أيضا الدارقطني والترمذي وقال غريب لا يعرف الا من
حديث قدامة بن موسى قال الحافظ وقد اختلف في اسمه شيخه فقيل أيوب بن حصين وقيل
محمد بن حصين وهو مجهول وأخرجه أبو يعلى والطبراني من وجهين آخرين عن ابن عمر
نحوه ورواه ابن عدي من طريق محمد بن عبد الرحمن البجلي عن أبيه عن ابن عمر ورواه
أيضا الدارقطني من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وفي اسناده الافريقي ورواه أيضا
الطبراني من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وفي سنده رواد بن الجراح ورواه
أيضا البيهقي من حديث سعيد بن المسيب مرسلًا وقال روى موصولا عن أبي هريرة رواه
يصح ورواه موصولا للطبراني ابن عدي وسنده ضعيف والمرسل أصح والحديث يدل
على كراهة التطوع بعد طلوع الفجر الاركعة الفجر قال الترمذي وهو مما أجمع عليه أهل
العلم كرهوا أن يصلي الرجل بعد طلوع الفجر الاركعة الفجر قال الحافظ في التلخيص
دعوى الترمذي الاجماع على الكراهة لذلك عجيب فان الخلاف فيه مشهور كما
المنذر وغيره وقال الحسن البصري لا بأس به وكان مالك يرى أن يفعله من فاتته صلاة
بالليل وقد أظن في ذلك محمد بن نصر في قيام الليل انتهى وطرق حديث الباب يقوى
بعضها بعضا فتقتضى الاحتجاج بها على الكراهة وقد أفرط ابن حزم فقال الروايات في
لا صلاة بعد الفجر الاركعة ما الفجر ساقطة مطروحة كذوبة (وعن عقبة بن عامر قال ثلاث

ساعات نها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يصلي حين أو ان تقرب من موتنا حين
تطلع الشمس بارعة حتى ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة وحين تصيب للغروب حتى تغرب

رواه الجماعة الا البخاري) قوله ان تقرب هو بضم الباء الموحدة وكسرها الفتان قال
النووي قال بعضهم المراد بالقبلة صلاة الجنازة وهذا ضعيف لان صلاة الجنازة لا تذكره
في هذا الوقت بالاجماع فلا يجوز تفسير الحديث به يخالف الاجماع بل المواب ان معناه

قصة معاذ (قال والله يا رسول الله اني لا تأخر عن صلاة الغداة) أي لا أحضرها مع الجماعة واستدل
به على تسمية الصبح بذلك (من أجل فلان مما يطيل بنا) أي من تطويله وخص الغداة بالذكر لتطويل القراءات فيها (فسأرت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في موعظة أشد غضبا منه يومئذ) أي يوم أخبر بذلك لتقصير في تعلم ما ينبغي تعلمه كذا قال
ابن دقيق العيد ونعتبه تليذه أبو الفتح البعمري بأنه يتوقف على تقدم الاعلام بذلك قال ويحتمل أن يكون ما ظهر من الغضب

لإرادة الاهتمام بما يليق به عليه السلام لأصحابه ليكونوا من سماعه على بال إثلا به و من فعل ذلك إلى مثله قال في الفتح هذا حسن في الباعث على أصل الظاهر والغضب أما لكونه أشد فالاحتمال الثاني أوجه ولا يرد عليه التعقب المذكور (ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم (إن منكم منقرين) بصيغة الجمع فيه تفسير للمراد بالفتنة في حديث معاذ أفان أنت (فأياكم) أي أي واحد منكم (ما صلى بالناس) بزيادة مائتا كيد التعميم وزيادة ثم مع أي ٣٣٩ الشرطية كثير وفي رواية سفيان في أم الناس

(فليجتوز) جواب الشرط أي فليخفف بحيث لا يخل بشئ من الواجبات قال ابن دقيق العيد التطويل والتخفيف من الأمور الإضافية فقد يكون الشيء خفيفا بالنسبة إلى عادة قوم طويل بالنسبة إلى عادة آخرين قال وقول الفقهاء لا يزيد الإمام في الركوع أو السجود على ثلاث تسبيحات لا يخالف ما ورد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان يزيد على ذلك لأن رغبة الصحابي في الخير تقتضي أن لا يكون ذلك تطويلا قال في الفتح وأولى ما أخذ حد التخفيف من الحديث الذي أخرجه أبو داود والنسائي عن عثمان بن أبي العاص أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أنت إمام قومك وأقدر القوم بأضعفهم وأشداه حسن وأصله في مسلم (فإن فيهم الضعيف والكبير وذا الحاجة) تعديل للأمر المذكور ومقتضاه أنه متى لم يكن فيهم من يتصف بصفة من المذكورات أو كانوا محصورين ورضوا بالتطويل لم يضر التطويل لاقتفاء العلة

تعمد تأخير الدفن إلى هذه الأوقات كما يكره ثم عمد تأخير العصر إلى اصفرار الشمس بلا عذر وهي صلاة المناقب قال فاما إذا وقع الدفن بلا تعمد في هذه الأوقات فلا يكره انتهى وظاهر الحديث أن الدفن في هذه الأوقات محرم من غير فرق بين العام وغيره لأن يخص غير العام بدلالة القاضية برفع الجناح عنه قوله بازغة أي ظاهرة في قولنا تضيف ضبطه النووي في شرح مسلم بفتح التاء الضاد المججمة وتشديد الياء والمراد به الجدل والحديث يدل على تحريم الصلاة في هذه الأوقات وكذلك الدفن وقد سكت النووي الإجماع على الكراهة قال وانفقوا على جواز الفرائض المؤداة بها واختلفوا في النوافل إلى أنها يجب كصلاة التيمم وسجود التلاوة والشكر وصلاة العبد والكسوف وصلاة الجنازة وقضاء الفوائت ومذهب الشافعي وطائفة جواز ذلك كله بلا كراهة ومذهب أبي حنيفة وآخرين أنه داخل في النهي العموم الأحاديث انتهى وجهه أصل الصلاة الجنازة ههنا من جهة ما وقع فيه الخلاف ينافي دواء الإجماع على عدم كراهتها كما تقدم عنه ومن القائلين بكراهة قضاء الفرائض في هذه الأوقات زيد بن علي وأبو داود والدا عي والامام يحيى قالوا لشمول النهي لقضاء لأن دليل المنع لم يفصل واحتج القائلون بجواز قضاء الفرائض في هذه الأوقات وهم الهادي والقاسم والشافعي ومالك بقوله صلى الله عليه وسلم من قام عن صلاته أو سهأ عنها فوقفها حين يذكرها الحديث المتقدم فلهو يخص الصلاة الأحاديث الكراهة وهو محكم لأنه أعم منها من وجه وأخص من وجه وليس أحد العمومين أولى بالتخصيص من الآخر وكذلك الكلام في فعل الصلاة المفترضة في هذه الأوقات ادعاء أن حديث من أدرك من الفجر ركعة قبل أن تطلع الشمس ومن أدرك من العصر ركعة قبل أن تغرب الشمس أخص من أحاديث النهي مطلقة فبقية عدم علمه بارقا استثنى الشافعي وأصحابه وأبو يوسف الصلاة عند قائمة الطهيرة يوم الجمعة خاصة وهي رواية عن الأوزاعي وأهل الشام واستدلوا بما رواه الشافعي عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينه عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس اليوم الجمعة وفي إسناده إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى وإسحق بن عبد الله بن أبي فروة وهما ضعيفان ورواه البيهقي من طريق أبي خالد الأحمر عن عبد الله بن أبي المدينة عن سعد بن أبي هريرة ورواه الأثرم بسند فيه الواقدي وهو متروك ورواه البيهقي أيضا بسند آخر فيه عطاء بن سحمان وهو متروك أيضا وقد روى الشافعي عن ثعلبة بن أبي مالك عن عامة الصحابة أنهم لم كانوا يوم نصف النهار يوم الجمعة وفي الباب عن واثله عند الطبراني قول الحافظ بسند واه عن أبي قتادة عند أبي

وفي رواية السقيم وزاد مسلم الصغير والطبراني الحامل والمرضع وعنده أيضا والعباس السبيعي. وذا الحاجة يشمل الأوصاف المذكورة وقد ذهب جماعة كابن حزم وابن عبد البر وابن بطال إلى الوجوب كما يظهر الأمر في قوله فليجتوز وعبارة ابن عبد البر في هذا الحديث أوضح الدلائل على أن أئمة الجماعة يملكونهم تخفيف الأمر صلى الله عليه وآله وسلم إياهم بذلك ولا يجوز لهم التطويل لأن في الأمر لهم بالتخفيف نهيا عن التطويل والمراد بالتخفيف أن يكون بحيث لا يخل بسننها ومقاصدها

قال القسطلاني وقول ابن عبد البر ان العلة الموجبة للتحفيف عندي غير مأمونة لان الامام وان علم قوة من خلقه فانه لا يدري ما يحدث به من حادث شغل وعارض من حاجة وآفة من حدث بول او غيره وتغيب بان الاحتمال الذي لم يقم عليه دلائل لا يترتب عليه حكم فذا انحصر المأمون ورضوا بالتعويل لا يؤمر امامهم بالتحفيف لعارض لا دليل عليه وحديث ابي قتادة انه صلى الله عليه وآله وسلم قال اني ٤٤٠ لا قوم في الصلاة وان اردت ان أطول فيها فاسمع بكاء الصبي فانجوز كراهة ان

داود والاثم أنه صلى الله عليه وسلم كره الصلاة في النهار الا يوم الجمعة وقال ان جهنم تسجر الا يوم الجمعة وفيه ليت بن أبي ساييم وهو ضعيف وهو أيضا منقطع لانه من رواية أبي الخليل عن أبي قتادة ولم يسمع منه (وعن ذكوان مولى عائشة انها حدثت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد العصر وينتهي عنها ويواصل وينتهي عن الوصال روى أبو داود) الحديث في اسناده مجيد بن اسحق عن مجيد بن عمرو بن عطاء وفيه مقال ادم يصرح بالتحديث وهو هنا قد عنعن في نظر في عنعنته كما قال الحافظ وقد قدمنا في باب قضا مسنة الظاهر ما يدل على اختصاص ذلك به صلى الله عليه وآله وسلم

باب الرخصة في إعادة الجماعة وركعتي الطواف في كل وقت

عن يزيد بن الاسود قال شهدت مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة فصليت معه صلاة الصبح في مسجد الحيف فلما قضى صلاته انحرف فاذا هو برجلين في أخرى القوم لم يصليا فقال علي بهم جالقي ميمما ترعد فرأته حافقا قال مامنه كما أن تصليا معنا فقال يا رسول الله انما كنا قد صلينا في رحاينا قال ولا تفعلا اذا صليتما في رحاكما اتقيا مسجد جماعة تصليا معهم فانهم الكما ناهله روى الخمسة الا ابن ماجه وفي لفظ لابي داود اذا صلى أحدكم في رحله ثم أدرك الصلاة مع الامام فليصلها معهم فانهم الكما ناهله الحديث أخرجه أيضا الدارقطني وابن حبان والحاكم وصححه ابن السكن وقال الترمذي حسن صحيح وقد أخرجه كاهم من طريق يعلى بن عطاء عن جابر بن يزيد بن الاسود عن أبيه قال الشافعي في القديم اسناده مجهول قال البيهقي لان يزيد بن الاسود ليس له راو غير ابنه ولا لابنه جابر راو غير يعلى قال الحافظ يعلى من رجال مسلم وجابر وثقه النسائي وغيره وقد وجدنا جابر بن يزيد راويا غير يعلى أخرجه ابن مندة في المعرفة من طريق شعبة عن ابراهيم بن أبي امامة عن عبد الملك بن عمار عن جابر وفي الباب عن أبي ذر عندهم في حديث أنه كيف أتت اذا كان عليه السلام أمره يؤخرون الصلاة عن وقتها وفيه فان أدركتم معهم فصل فانهم الكما ناهله وعن ابن مسعود عندهم بفحوه وعن شداد بن اوس عن عبد البر عن مجيب الديلمي عندهم مال في المومنا والنسائي وابن حبان والحاكم عن أي أوب عن أبي داود أنه سأل رجل من بني أسد بن خزيمة فقال صلى أحدنا في منزله الصلاة ثم يأتي المسجد ويقام الصلاة فاصلي معهم فاجدني نفسي من ذلك شيئا فقال أبو أيوب سألت الناعن ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فذلك له سهم جمع وفي اسناده رجل مجهول قوله ترعد اضم أوله وفتح ثالثه أي تقصرك كذا

اشق على امه يدل على ارادته صلى الله عليه وآله وسلم اول التطويل فيدل على الجواز وانما تركه لدليل قام على تضرر بعض الامام ومين وهو بكاء الصبي الذي يشغل خاطر امه قال في الفتح قال البعزمري الاحكام انما تنطأ بالغاب لا بالصورة النادرة فينبغي للائمة التحفيف مطاوعا وهذا كما شرع العصر في صلاة المسافر وعال بالمشقة وهي مع ذلك تشرع ولو لم يشق عالا بالهالب لانه لا يدري ما يطرأ عليه وهنا كذلك انتمى ورواه هذا الحديث كاهم كوفيون وفيه رواية تابعي عن تابعي والتحديث والاختبار والسمع والتول (عن جابر) ابن عبد الله الانصاري (رضي الله عنه حديث معاذ) فهو ما تقدم آتانا وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له اي لمعاذ اتمان انت (فلولا) اي فهو لا (صليت بجمع اسم ربك الاعلى ولشمس وضحاها والليل اذا يغشى) اي او نحوها من قصار المفصل كما في بعض الروايات (عن انس رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوتر

الصلاة من الايجاز ضد الاطباب ويكملها) من غير نقص بل ياتي باقل ما يمكن من الاركان وادبها من روى هذا قال الحديث بصريون وفيه التحديث والعنفمة والقول وخرجه مسلم وابن ماجه (عن ابي قتادة) الحرث بن زبني الانصاري (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اني لا قوم في الصلاة اريدان طول) اي انه طویل (فيها) ولجله حابة (فاسمع بكاء الصبي) بالمد اي صوته الذي يكبرن معه (فانجوز) اي فاخفف (في صلاة كراهية ان اشق على امه) اي المشقة عليها ولا دلالة

فيه على جواز ادخال الصبيان المسجد لاجتماع ان يكون الصبي في بيت يقرب من المسجد بحيث يسمع بكأؤه بل هو الظاهر
نعم فيه شفقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم على أصحابه ومراعاة أحوال الكبير والصغير وجواز صلاة الجماعة في الجماعة مع
الرجال وروى ابن أبي شيبة عن ابن سابط ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قرأ في الركعة الاولى بسورة نوح وستين آية فسمع
بكأ الصبي فقرأ في الثانية ثلاث آيات ورواه هذا الحديث السبعة ما بين رازي ٣٤١ ودمشقي وبعاني ومديني وفيه التحديث

والحنفية والقول وأخرجه أيضا
أبو داود والنسائي في الصلاة
(٩) عن النعمان بن بشير رضي
الله عنه قال قال النبي صلى الله
عليه وآله وسلم (تسبون
صغوفكم) باعتدال الثغابين
على سميت واحد أو بسد الخلل
فيها (أولخالن الله) أي ليقعن
الخافئة (بين وجوهكم)
يتصويها من مواضعها ان لم
تقوم الصنوف جز موقافا فهو
على هذا واجب والتفريط فيه
حرام ولا حرج من حديث أبي
امامة بسند ضعيف أو لنطمس
الوجوه قال ابن الجوزي الظاهر
أنه مثل الوجد المذكور في قوله
تعالى من قبل أن تطمس وجوها
فتردها على أديارها والمراد وقوع
العداوة والبغضاء واختلاف
القلوب واختلاف الظاهر
سبب لاختلاف الباطن وفي
رواية أبي داود عنه بلفظ أو
ليخالفن الله بين قلوبكم والمراد
تتفرقون فباخذ كل واحد وجهها
غير الذي يأخذ صاحبه لان
تقدم الشخص على غيره فظنة
لكبر المقدد للقلب الداعي
للقضية وعزى هذا الأخير

قال ابن رسلان قوله فرائضهما جمع فريضة بالصاد المهملة وهي الصلاة من الجنب
والكتف التي لا تزال ترتعد أي تتحرك من الدابة واستعمل الانسان لان له فريضة وهي
ترجف عند الخوف وقال الاصمعي الفريضة لغة بين الكتف والجنب وسبب ارتعاد
فرائضهما ما اجتمع في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الهيبة العظيمة والحرمة
الجسيمة لكل من رآه مع كثرة تواضعه قوله ثم أتيتهم بمسجد جماعة انظر أبي داود اذا صلى
أحدكم في ربه ثم أدرك الامام ولم يصل فليصل معه ولتظن ابن حبان اذا صلى في رحا الكفا
ثم أدركت الصلاة فصليا قوله فانما السكنا فله فيه تصريح بان الثمانية في الصلاة المعادة
نافلة وظاهره عدم الفرق بين أن تكون الاولى جماعة أو فرادى لان ترك الاستفصال في
مقام الاحكام ينزل منزلة العموم في المقال قال ابن عبد البر قال جمهور الفقهاء انما يعيد
الصلاة مع الامام في جماعة من صلى وحده في بيته أو في غير بيته وأما من صلى في جماعة وان
قلت فلا يعيد في أخرى قلت أو كثرت ولو أعاد في جماعة أخرى لأعاد في ثالثة ورابعة الى
مالا ثم ياتيه وهذا لا يخفى فإداه قال ومن قال بهذا القول مائة وأربعون مرة والشافعي
وأصحابهم ومن جزم بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لم لا تصلي صلاة في يوم مرتين انتهى وذهب
الاوزاعي والهادي وبعض أصحاب الشافعي وهو قول الشافعي القديم الى أن الفريضة
هي الثمانية اذا كانت الاولى فرادى واستدلوا بما أخرجه أبو داود عن يزيد بن عامر قال
جئت والنبي صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة فجاءت ولم أدخل معهم في الصلاة
فانصرف علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرأى جالساً فقال ألم تسلم يا يزيد قال بلى
يا رسول الله قد أسأت قال فما منعك أن تدخل مع الناس في صلاتهم قال إني كنت قد
صليت في منزلي وأنا أحسب ان قد صليت فقال اذا جئت الى الصلاة فوجدت الناس فصل
معههم وان كنت قد صليت تكررت لنافلة وهذه مكتوبة ولكنهم قد ضعه في النوى وقال
البيهقي ان حديث يزيد بن الاسود أنبت منه وأولى ورواه الدارقطني بلفظ وليجمع الى
صلى في بيته نافلة وقال هي رواية ضعيفة شاذة انتهى وعلى فرض صلاحية حديث يزيد بن
عامر للاحتجاج به فالجمع بينه وبين حديث الباب ممكن بحمل حديث الباب على من صلى
الصلاة الاولى في جماعة وحل هذا على من صلى منفردا كما هو الظاهر من سياق الحديثين
ويكونان مخصصين لحديث ابن عمر عن داود والنسائي وابن خزيمة وابن حبان بلفظ
سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تصلوا صلاة في يوم مرتين على فرض
شمولة لاعادة الفريضة من غير فرق بين أن تكون الاعادة بنية الافراض او التطوع واما

للقرطبي واحتج ابن حزم للقول بوجوب التسوية بالوعيد المد كبر لانه يقتضيه لكن قوله في الحديث الاخر فان تسوية
الصغوف من تمام الصلاة بصرفه الى السنة وهو مذهب الشافعي وأبي حنيفة ومالك فيكون الوجد للتخليط والتشديد وقيل
المراد الخافئة في الجوزاء فيصاري المسوى بخير ومن لا يسوى بشر (عن أنس) بن مالك رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قال أقيموا صفوفكم أي سووها أيها الحاضرون للصلاة معي (وتراصوا) أي تضاموا وتراصوا حتى يتصل

ما ينكم (فاني أراكم) برؤية حقيقية (من وراء ظهري) أي من خلقي بخلق حاسة باصرة فيه كما يشعر به التعبير عن مبدأ الرؤية ومنشؤها من خافقه وقبل أنه كان له بين كنفه عيمان كسب الخياط يبصرهم ما لا يحجبهما الشباب وفيه مراعاة الامام لرعيته والشفقة عليهم وتحذيرهم من المخالفة وفي رواية أخرى عنه قال وكان أحدنا في زمنه صلى الله عليه وآله وسليما يلزم منكبه بمنكب صاحبه وقدمه يقدمه والمراد بذلك ٣٤٢ المبالغة في تعديل الصف وسد خلله وقد ورد الأمر بذلك والترغيب فيه

في أحاديث كثيرة صحيحة منها حديث ابن عمر المروى عند أبي داود وصححه ابن خزيمة والحاكم ولعله ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال أقموا الصلوات وحاذوا بين المناكب وسدوا الخلل ولا تذروا فرجات للشيطان ومن وصل مقاما وصله الله ومن قطع صفا قطعاه الله عز وجل (عن عائشة رضي الله عنها) قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي من الليل في حجرته ظاهرة أن المراد حجرته وبدل عليه قوله (وجدار الحجره قصير) وأوضح منه رواية أبي نعيم عن يحيى بن زكريا كان يصلي في حجره من حجر أزواجه أو المراد الحجره التي كان احتجبرها في المسجد بالمسجد كافي الرواية الثانية هـ - البخاري ولأبي داود عنها أنها هي التي نصبت له الحصر على باب بيتهم فاما أن يحمل على التعداد أو على الجواز في الجدار وفي نسخة الحجره لها (نراى الناس شخص النبي صلى الله عليه وآله وسلم) من غير تمييزهم لذاته المقدسة لأنه كان لا يلقم ببصره ولا يخصه (فقام أناس يصلون بصلاته)

إذا كان النبي محتصا بأعادة الفريضة بنية الافتراض فقط فلا يحتاج إلى الجمع بينه وبين حديث الباب ومن جعله الخصاصات لحديث ابن عمر المذكور حديث أبي سعيد قال صلى الله عليه وسلم فدخل رجل فقام يصلي الظهر فقال الرجل يا بني يتصدق علي هذا فيصلي معه أخرجه الترمذي وحسنه وابن حبان والحاكم والبيهقي وحديث الباب يدل على مشروعية الدخول مع الجماعة بنية التطوع إن كان قد صلى تلك الصلاة وإن كان الوقت وقت كراهة للتصريح بأن ذلك كان في صلاة الصبح وإلى ذلك ذهب الشافعي فيكون هذا مخصوصا للعموم الأحاديث الفاضلة بكراهة الصلاة بعد صلاة الصبح ومن جوز التخصيص بالقياس الحق به ما ساءوا من أوقات الكراهة وظاهر التقييد بقوله صلى الله عليه وآله وسلم ثم أتيتهم بمسجد جماعة إن ذلك مختص بالجماعات التي تقام في المساجد لا التي تقام في غيرها فيحمل المطلق من ألباط حديث الباب كلفظ أبي داود وابن حبان المتقدمين إلى المقيدين بمسجد الجماعة ويؤيد ذلك ما أخرجه أبو داود والبيهقي عن سليمان بن يسار - ولى ميمونة قال رأيت ابن عمر جالسا على البلاط وهو موضع مفر وش بالبلاط بين المسجد والسوق بالمدينة وهم يصلون - فقلت الاتصلي معهم فقال قد صليت أنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تصلوا صلاة في يوم مرتين (وعن جبير بن مطعم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يا بني عبد مناف لا تمهوا أحد أطاف به البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار رواه الجماعة إلا البخاري وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا بني عبد المطلب أو يا بني عبد مناف لا تمهوا أحدًا يطوف بالبيت ويصلي فإنه لا صلاة بعد العجرح حتى قطع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس إلا عنده هذا البيت يطوفون ويصلون - رواه الدارقطني) الحديث الأول أخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني وصححه الترمذي ورواه الدارقطني من وجهين آخر عن جابر قال الحافظ وهو معقول فان المحفوظ عن جبير لا عن جابر وقد عزاه المصنف رحمه الله حديث الباب إلى مسلم لأنه لم يستثن من الجماعة إلا البخاري وهو خطأ قال الحافظ في التلخيص عزاه المحدثين تهمة حديث جبير لمسلم فإنه قال رواه الجماعة إلا البخاري وهذا وهم منه تبعه عليه المحب الطبري فقال رواه السبعة إلا البخاري وابن الرفعة وقال رواه مسلم وكأنه والله اعلم لما رأى ابن تيمية عزاه إلى الجماعة دون البخاري اقتطع مسلمًا من بينهم واكتفى به عنهم ثم ساقه باللفظ الذي أورده ابن تيمية فاخطأ - كررنا انتهى

صلى الله عليه وآله وسلم متلبس بهما أو مقتدين بهما وهم خارج الحجره وهو داخلها وهذا موضع الترجمة والحديث على ما لا يخفى ولفظها إذا كان بين الامام وبين القوم أي المقتدين به حائط أو سترة يعني لا يضر ذلك وهذا مذهب المالكية ثم إذا جمعهم بمسجد وهم بمسجد الامام بسماع تكبيره أو بتبايع جازع عند الشافعية لاجتماع الامة على ذلك وقال الحسن البصري لا بأس أن تصل ويترك وبينهم أي سواه كان محو جالسا إلى سباحة أم لا وهذا هو الصحيح عند الشافعية وروي سعيد بن منصور

باسناد صحيح عنه في الرجل يصل خلف الامام وهو فوق سطح ياتمه به لباس بذلك وقال ابو مجاز ياتم أي المصل بالامام وان كان بينهما طريق مطروق أو كان بينهما جدار اذا سمع تكبير الامام ولهذه المسئلة تفاريع ذكرها اقتصلا في وفيه جواز الاقامتين لم ينو الامامة (فأصبحوا) دخلوا في الصباح وهي تامة (فقدحوا بذلك فقام ليلة) الغداة (الثانية فقام معه) أناس يصلون بصلاته منه (وذلك) أي الاقتداء به صلى الله عليه وآله وسلم (اليتين ٢٤٣ أو ثلاثة حتى اذا كان بعد ذلك جلس رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم فلم يخرج) الى الموضع المعهود الذي صلى فيه تلك الصلاة اللتين أو الثلاث (فلما أصبح ذكر ذلك الناس) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعنه عائشة عن عبد الرزاق ان الذي خاطبه بذلك عمر رضي الله عنه (فقال انه خشيت أن تمكث) أي تفرض (عليكم صلاة الليل) أي من طريق الامر بالاقتداء به صلى الله عليه وآله وسلم لانه كان يجب عليه التهجيد لامن جهة انشاء فرض آخر زاد على الخمسة ولا يعارضه قوله في الامر لا يبدل القول لدى فان ذلك المراد به في التقيص كما دل عليه السياق (وفي هذا الحديث من رواية يزيد ابن ثابت) الانصاري كاتب الوصي رضي الله عنه زيادة أنه قال قد عرفت) ولابن عساكر علمت) الذي رأيت من صنعكم) وفي انظر صنعكم بضم الصاد ويكون في اللون أي حرصكم على اقامة صلاة التراويح حتى رفضتم أصواتكم ورفضتم بل حسب بهضهم الباب لظنهم نومه صلى الله عليه وآله وسلم كما ذكر البصري في الادب وفي الاعتصام فزاد فيه

والحديث الثاني أخرجه أيضا الطبراني وأبو نعيم في تاريخ أصمها من وانطبيب في التخصيص قال ابن حجر في التخصيص وهو معلول وروى ابن عدي عن أبي هريرة حديث لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس وزاد في آخره من طاف فليصل أي بين طواف وقال لا يتابع عليه وكذا قال البخاري وقد استدل بحديثي الباب على جوار الطواف والصلاة عقيبها في أوقات الكراهة والى ذلك ذهب الشافعي والمنصور بالله وذهب الجمهور الى العمل بالأحاديث القاضية بالكراهة على العموم ترجيح الجانب ما اشتمل على الكراهة وأنت خبير بان حديث جبير بن مطعم لا يصلح لتخصيص أحاديث النهي المتقدمة لانه أعم منها من وجه وأخص من وجه وليس أحد العلماء وميرأولى بالتخصيص من الآخر لما عرفت غير مرة وأما حديث ابن عباس فهو صالح لتخصيص النهي عن الصلاة بعد العصر وبعد الفجر لكن بعد صلاة الحيتة للاحتجاج وهو معلول كما تقدم ويؤيده حديث أبي ذر عند الشافعي بلفظ لا صلاة بعد العصر حتى تعرب الشمس ولا صلاة بعد الصبح حتى قطعت الشمس الآية وكرر الاستثناء ثلاثا ورواه أيضا أحمد وابن عدي وفي اسناده عبد الله بن المؤمل وهو ضعيف وذكر ابن عدي هذا الحديث من جملة ما أنكر عليه وقال البيهقي تفرد به عبد الله ولكن تابعه ابراهيم بن طهمان وهو أيضا من رواية مجاهد عن أبي ذر وقد قال أبو حاتم وابن عبد البر والبيهقي والمنذري وغير واحد انه لم يسمع منه وقد روى أيضا ابن خزيمة في صحيحه وقال أنا أشك في سماع مجاهد من أبي ذر وهذا الحديث ان صح كان دالا على جواز الصلاة في مكة بعد العصر وبعد الفجر من غير فرق بين ركعتي الطواف وغيرهما من التطوعات التي لا سبب لها والتي لها سبب

• (أبواب سجود التلاوة والشكر) •

• (باب مواضع السجود في الحج ووص والمفصل) •

(عن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرأ خمس عشرة سجدة في القرآن منها ثلاث في المفصل وفي الحج سجدة ثمان روى أبو داود وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضا الدارقطني والحاكم ومسننه المنذري والنووي وضعفه عبد الحق وابن القطان وفي اسناده عبد الله بن مثنى الكلبي وهو مجهول والراوى عنه الحرث بن سعيد العتيقي المصري وهو لا يعرف أيضا كذا قال الحافظ وقال ابن ما كولا ليس له غير هذا الحديث قوله خمس عشرة سجدة فيه دليل على أن مواضع السجود خمسة عشر موضعا والى ذلك

حتى خشيت ان يكتب عليكم ولو كتب عليكم ما قمتم به وقد استشكل الخطابي هذه النسخة كما أوضحه الحافظ في كتاب التهجيد فراجعهم (فصلوا اليها الناس في يوتسكم) أي التوافل التي لم تشرع فيها الجماعة (فان أفضل الصلاة صلاة المرة في بيته) ولو كان المسجد فاضلا والمراد بالمرفس الرجال ولا يرد استثناء النساء لثبوت قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تغمونها المساجد ويوتهن خير لهن أخرجه مسلم (الا) الأبواب الخمس (المكتوبة) وهذا محمول على ما لا يشعخ فيه التخصيص وكذا

فلا يخص المسجد كركعتي التحية او المراد ما يشرع في البيت وفي المنجد مع ما فلا يدخل تحية المسجد لانها لا تشرع في البيت او المراد ما يشرع فيه الجماعة كالعيد والتمراذيم فان نعماتها في المسجد افضل منها في البيت ولو كان مفضولا وهل يدخل ما وجب لعارض كانه ضرورة فيه نظر قال النووي انما حاش على المأفلة في البيت لكونه اخفى وابعد من الرياء وليترك البيت بذلك فنزل فيه الرحمة وينقصر منه الشيطان وعلى هذا ٣٤٤ يمكن ان يخرج بقوله في بيته بيت غيره ولو آمن فيه من الرياء ورواه هذا

الحديث ثلاثة مدنيون وعبد
الاعلى اصله من البصرة وسكن
بغداد وفيه الحديث والعنينة
وأخرجه أيضا في الاعتصام
وفي الادب ومسلم في الصلاة
وصحذا ابو داود والترمذي
والنسائي (عن عبد الله بن عمر)
ابن الخطاب (رضي الله عنهما)
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) كان يرفع يديه (استجبنا قال
النووي اجبت الامة على استجاب
رفع ايدين عند تكبيرة الاحرام
وقال ابن عبد البر اجمع العلماء على
جوازه عند افتتاح الصلاة وكل
من نقل عنه الايجاب لا يبطل
الصلاة بتركه انتهى وعن أبي
حنيفة أنه يأم تاركه (حدو
منكبيه) اي ازاها ما يبالا فرضا
تخلقا لا احد بن سيار المرزوي
ومن قال بالوجوب أيضا الاوزاعي
والجدي شيخ البخاري وابن
خزيمة والمراد بذلك كما قال النووي
في شرح مسلم وغيره ان تهاذي
اطراف اصابعه اعلى اذنيه
وابهاماه تلمس اذنيه وراحتاه
منكبيه (اذا افتتح الصلاة)
اي يرفعهم مع ايدها التكبير
ويكون انتهاه مع انتهائه

ذهب أحمد والليث والحق وابن وهب وابن حبيب من المالكية وابن المنذر وابن سريج
من الشافعية وطائفة من أهل العلم فثبتوا في الحج سجدتين وفي ص وذهب أبو حنيفة
وداود والهادوية الى أنها أربع عشرة سجدة لأن أبا حنيفة لم يعد في سورة الحج الا سجدة
وعده سجدتين والهادوية عدوا في الحج سجدتين ولم يعدوا سجدة من وذهب الشافعي في
القديم والمالكية الى أنها إحدى عشرة وأخرج سجدات المفصل وهي ثلاث كما يأتي
وذهب في قوله الجدي الى أنها أربع عشرة سجدة وعد منها سجدات المفصل ولم يعد سجدة
من واعلم أن أول مواضع السجود خاتمة الاعراف وثانها عند قوله في الرعد بالغدو
والآصال وثالثها عند قوله في النحل ويضعون ما يؤمرون ورابعها عند قوله في يونس
اسرائيل ويزيدهم خشوعا وخامسها عند قوله في مريم خروا سجدا وبكا وسادسها عند
قوله في الحج ان الله يفعل ما يشاء وسابعها عند قوله في الفرقان وزادهم تقورا وثامنها
عند قوله في النمل رب العرش العظيم وناسعها عند قوله في الم تنزيل وهم لا يستكبرون
وعاشرها عند قوله في ص وخر كما أوأنا وبالحادي عشر عند قوله في حم السجدة ان
كنتم اياه تعبدون وقال أبو حنيفة والشافعي والجمهور عند قوله وهم لا يسأمون والثاني
عشر والثالث عشر والرابع عشر سجدات المفصل وستأتي والخامس عشر السجدة
الثانية في الحج قوله ثلاث في المفصل هي سجدة النجم واذا السماء انشقت واقرأ باسم ربك
وفي ذلك حجة لمن قال باثباتها ويدل على ذلك أيضا حديث ابن مسعود وابن عباس وأبي
هريرة وابي رافع وسألت جميعا واحتج من في سجدات المفصل بحديث ابن عباس عند
ابي داود وابن السكن في صحيحه بلفظ لم يسجد صلى الله عليه وآله وسلم في شيء من المفصل
منذ تحول الى المدينة وفي اسناده أبو قدامة الحرث بن عبيد ومطر الوراق وهما ضعيفان
وان كانا من رجال مسلم قال النووي حديث ابن عباس ضعيف الاسناد لا يصح الاحتجاج
به انتهى وعلى فرض صلاحه الاحتجاج فالاحاديث المتقدمة مشبهة وهي مقدمة على
النفي ولا سيما مع اجماع العلماء على أن اسلام أبي هريرة كان سنة سبع من الهجرة وهو
يقول في حديثه الا في سجدة نامع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في اذا السماء انشقت
واقرأ باسم ربك وأما الاحتجاج على عدم مشروعية السجود في المفصل بحديث زيد بن
ثابت الا في فسيأتي الجواب عنه قوله وفي الحج سجدة فان فيه حجة لمن أثبت في سورة الحج
سجدتين ويؤيد ذلك حديث عقبه بن عامر عند أحمد وابي داود والترمذي وقال اسناده
ليس بالقوي والدارقطني والبيهقي والحاكم بلفظ قلت يا رسول الله فضات سورة الحج بأن

كاهو الاصح عند الشافعية ووجه المالكية وقبل يرفع ثلاث تكبير ثم يندى التكبير مع ارسال اليدين فيها
وقبل ان يرفع وقال صاحب الهداية من الحنفية الاصح يرفع ثم يكبر لان الرفع صفة نفي التكبيراء عن غير الله والتكبير اثبات
ذلك والنفي سابق على الاثبات كما في كلة الشهادة وهذا مبني على ان الحكمة في الرفع ما ذكر وقد قال فريق من العلماء بالحكمة
في اقتنائهم ما ان يراه الاصح ويسجد الا على وقد ذكر في ذلك مناسبات أخر اوردناها في الفتح وقيل يستقبل بجميع يديه

قال القرطبي وهذا أنسبها وتعقب وقال الربيع قلت للشافعي ما معي رفع اليدين قال تعظيم الله واتباع سنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم قلت وهذا أحسن من الجميع وفيه الأمان من تعقله عقلية وأبداء حكمه رأية وأقسية راهبة (وإذا كبر للركوع) رفعهما أيضا وقد صنف البخاري في هذه المسئلة جزأ مفردا رخص فيه عن الحسن وأحمد بن هلال أن الصحابة كانوا يفعلون ذلك قال البخاري ولم يستثن الحسن أحدًا وقال ابن عبد البر كل من روى عنه ترك الرفع ٢٤٥ في الركوع والرفع منه روى عنه فوله

الابن مسعود وقال محمد بن نصر المروزي أحسن علماء الأمصار على مشروعية ذلك الأهل الكوفة وقال ابن الحكم لم يرو أحد عن مالك ترك الرفع فيها إلا ابن القاسم والذي أخذ به الرفع على حديث ابن عمر وهو الذي رواه ابن وهب وغيره عن مالك ولم يحك الترمذي عن مالك غيره ونقل الخطابي رحمه الله القرماني في المذهب أنه آخر قول مالك وأصحهما ولم أر للمالكية دليلًا على تركه ولا ممتسكًا لابقول ابن القاسم وأما الحنفية فعولوا على رواية مجاهد أنه صلى خلف ابن عمر فلم يرفع به ذلك وأجيبوا بالطمع في إسناده لأن أبا بكر بن عباس ساء حفظه بأخرة وعلى تشديد محضته فقد أثبت ذلك سالم ونافع وغيره معانته والعديد الكثير أولى من واحد لا سيما وهم مشتبون وهو نافع مع أن الجمع بين الروايتين ممكن وهو أنه لا يمكن برأه واجبا أنه فارة وتركه أخرى ومما يدل على ضعفه ما رواه البخاري في جزر رفع اليدين عن نافع أن ابن عمر كان إذا رأى رجلا لا يرفع يديه أذركم وإذا

فيهما مجديتين قال نعم ومن لم يسجددهما إلا بقراهما وفي إسناده ابن أبي عمير ومشرح بن عاهدان وهما مضعونان وقد ذكرنا الحالك أن تفرد به وأكده أن الرواية صححت فيه من قول عمر وابنه وابن مسعود وابن عباس وأبي الدرداء وأبي موسى وعمر ثم ساقها موقوفه عنهم. وأكده البيهقي بما رواه في المعرفة من طريق خالد بن معدان مرسلًا وحديث الباب يدل على مشروعية سجود التلاوة قال النوري في شرح مسلم قد أجمع العلماء على اثبات سجود التلاوة وهو عند الجمهور سنة وعند أبي حنيفة واجب ليس بفرض وسياق ذكر ما احتج به الجمهور ما احتج به أبو حنيفة (وعن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ والتجيم فسجد فيها وسجد من كان معه غير ابن شيخان قريش أخذ كل واحد من حصي أو تراب فرفعه إلى وجهه وقال يكفيني هذا قال عبد الله فاقدر رأيت به بعد قتل كافر متفق عليه) قوله غير ابن شيخان قريش صرح البخاري في التفسير من صحبه أنه أمية بن خاف ووقع في سيرة ابن إسحق أنه الوليد بن المغيرة قال الحافظ وفيه ظرلانه لم يقتل وفي نفسه يسجد الوليد بن المغيرة أو عقبه بن ربيعة بالشك وفيه نظر لما أخرجه الطبراني من حديث مخزوم بن نوفل قال لما أظهر النبي صلى الله عليه وآله وسلم الإسلام أسلم أهل مكة حتى أن كان ليقرأ السجدة فيسجدون فلا يقدرون بعضهم أن يسجد من الزحام حتى قدم رؤسهم قريش الوليد بن المغيرة وأبوجهل وغيرهما وكانوا بالطائف فرجعوا وقالوا ندعون دين آبائكم ولا تكن في هذا نظر أقول أبي سفيان في حديثه الطويل الثابت في الصحيح أنه لم يرتد أحد من أسلم قال في الفتح ويمكن الجمع بأن النبي مقيم بين ارتد خطالدينه لأسباب مراعاة خاطر رؤسائه وروى الطبراني عن سعيد بن جبيرة أن الذي رفع التراب فسجد عليه سعيد بن العاص بن أمية وذكر أبو حيان في تنزيهه أنه أبو لهب وفي مصنف ابن أبي شيبة عن أبي هريرة أنه سجدوا في النجم الأرجل من قريش أراد بذلك الشهرة والفساق من حديث المطلب بن أبي وداعة قال قرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم النجم فسجد وسجد من معه فرفعت رأسي وأيت أرا سجد ولم يكن المطالب يومئذ أسلم وإذا ثبت ذلك لمعل ابن مسعود لم يره أو ضربه واحد ذكره لاختصاصه بأخذ الكف من التراب دون غيره والحديث به مشروعية السجود ما حضر عند القارئ لا الآية التي فيها السجدة قال القاضي عياض وكان سبب سجودهم فيما قال ابن مسعود أنها أول سجدة نزلت وأما ما يرويه الأخباريون والمفسرون أن سبب ذلك ما جرى على لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من التثنية على آلهة المشركين في سورة النجم فباطل لا يصح فيه

٤٤ نيل في رفع رءوسهم بالحصار واحتجوا أيضا بحديث ابن مسعود أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يرفع يديه عند الافتتاح ثم لا يعود أخرجه أبو داود ورواه الشافعي بأنه لم يثبت قال ولو ثبت كان المثبت مقدما على الثاني وقد صححه بعض أهل الحديث لكنه استدله على عدم الوجوب والطحاوي المختار في الخلاف مع من يقول بوجوبه كالأوزاعي وبعض أهل الظاهر ونزل البخاري عقب حديث ابن عمر في هذا الباب عن شيخه علي بن المديني قال حق على المسلمين

أن يرفعوا أيديهم عند الركوع والرفع منه الحديث ابن عمر وهذه في رواية ابن عباس كروا قد ذكر البخاري في جزم رفع اليدين وزاد وكان على أهل أهل زمانه وبقابل هذا قول بعض المنفعية أنه يطل الصلاة ونسب بعض متأخري المغاربة قاعله إلى البدعة وهذا قال بعض محدثيهم كما حكاه ابن دقيق العيد إلى تركه رآه هذه المفسدة وقد قال البخاري في جزم رفع اليدين ومن زعم أنه بدعة فقد طعن في الصحابة فإنه لم يثبت عن أحد منهم تركه قال وأسانيه من روى الرفع أصح من أنسانيه

شيء لا من جهة العقل ولا من جهة النقل لأن مدح الله غير الله كنز ولا يصح نسبة ذلك إلى لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا أن يقول الشيطان على لسانه ولا يصح تسلط الشيطان على ذلك كذا في شرح مسلم للنووي (وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجذب التجمد وجده معه المسامون والمثمر ككون والجن والأنس رواء البصر

والترمذي وصححه وعن أبي هريرة قال جده ما مع النبي صلى الله عليه وسلم في أداس السهم نشئت وقرأ باسم ربك رواء الجماعة إلا البخاري) قوله مسجد التجمد زاد الطبراني في الأوسط من هذا الوجه بمكة قال الحافظ فأفاد اتحاد قصة ابن عباس وابن مسعود قوله والجن كأن مستند ابن عباس في ذلك أخبار النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمامة فقهة له وأما بواسطة لأنه لم يحضر القصة أصغره وأيضاً فهو من الأمور التي لا يطالع عليها إلا بتوقيف وتحويل أنه كشف له عن ذلك بعيداً لأنه لم يحضرها قطعا قاله الحافظ قوله في إذا لسماء اشقت وقرأ باسم ربك فيه دليل على إثبات السجود في المقصد وقد تقدم بخلاف في ذلك والحديثان يدلان على مشروعية سجود الثلاثة وقد تقدم أنه يجمع عليه (وعن عكرمة عن ابن عباس قال ليست ص من عزائم السجود وادع رأيت النبي صلى

الله عليه وسلم يسجد فيهما رواء أحدهما والبخاري والترمذي وصححه وعن ابن عباس أن

النبي صلى الله عليه وسلم سجد في ص وقال سجدها داود عليه السلام توبة وتسجد لها

شكر رواء الثاني * وعن أبي سعيد قال قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على

المنبر ص فلما بلغ السجدة نزل فسجد وسجد الناس معه فلما كان يوم آخر قرأها فلما بلغ

السجدة تثنى الناس للسجود فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتها توبة نبي ولكي

رأيتكم تثنون للسجود فنزل فسجد وسجدوا رواء أبو داود) الحديث الأول أخرجه أيضاً

السنائي والحديث الثاني أخرجه أيضاً الشافعي في الام عن ابن عيينة عن أيوب عن

عكرمة وأخرجه أيضاً عن سفيان عن عمر بن ذر عن أبيه قال البيهقي وروى من وجه آخر

عن عمر بن ذر عن أبيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ومولاه رويس بالقوى قال الحافظ

وقد رواء السنائي من حديث سماح بن محمد عن عمر بن ذر موصولا ورواه الدارقطني من

حديث عبد الله بن بزيع عن عمر بن ذر نحوه وأعله ابن الجوزي به يعني بعبد الله بن بزيع

وقد توبع وصححه ابن السكر والحديث الثالث سكت عليه أبو داود والترمذي ورجال

عدم الرفع وذكر البخاري أيضاً

أبو داود وسبعة عشر من الصحابة

وذكر الحاكم وأبو التمام بن

منده عن رواء العشرة المبشرة

قال في الفتح وذكر شيخنا أبو

الفضل الحافظ أنه تتبع من رواء

من الصحابة قبله وخمسة رجال

أه رواء الرعي في كتاب المعاني

البدعية في معرفة اختلاف أهل

الشيعة ما للفظه وعند الشافعي

وابن عرو وابن عباس وأبي سعيد

الترمذي وابن الزبير وأنس

والاوزاعي واليث وأحمد

واسحق ومالك يستحب أن يرفع

يديه في تكبيرة الاحرام وعند

الركوع والرفع منه وعند داود

يجب ذلك وعند الثوري وابن

أبي إسحاق ومالك في رواية أي

واحدة لا يرفع في الركوع ولا في

الرفع منه (واذا رفع رأسه)

أي أراد رفعها (من الركوع

رفعها ما كذلك) أي حذو

منكبيه (أيضا) قال الشيخ

محمد الدين الفيروز آبادي في

كتاب سفر السعادة وكان إذا رفع

رأسه من الركوع رفع يديه

وقال مع الله لمن حده وقد ثبت

رفع اليدين في هذه المواضع

الثلاثة وليكثر رواه شابه المتواتر فقد صح في هذا الباب أربع مائة خبر وأثر رواء العشرة المبشرة أسناده

ولم يزل على هذه الكيفية حتى رحل عن هذا العالم ولم يثبت شيء غير هذا أه وقال الشوكاني في شرح المنتقى قال أبو حنيفة

وصحابه وجماة من أهل الكوفة لا يستحب أي رفع اليدين في غير تكبيرة الاحرام قال النووي وهو أنهر الروايات عن مالك

واختصوا على ذلك بمحدث البراء بن عازب عند أبي داود والدارقطني باللفظ رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا افتتح

أيضا يروى عن ابن عمر عند أبيه في الخلافيات بالنظر كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ثم لا يعود قال الحافظ وهو مذهب موضوع واحتجوا أيضا بما يروى عن ابن عباس أنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يرفع يديه كلما ركع وكلما رفع ثم صار إلى افتتاح الصلاة وترك ما سوى ذلك حكاه ابن الجوزي وقال لأصل له ولا أعرف من رواه والصحيح عن ابن عباس خلافه ورواه ٣٤٨ نحو ذلك عن ابن الزبير قال ابن الجوزي لأصل له ولا أعرف من رواه

والصحيح عن ابن الزبير خلافه قال ابن الجوزي وما أبطل من يحتج به هذه الأحاديث إيعارض بها الأحاديث الثابتة اه ولا يخفى على المتصف أن هذه الحجج التي أوردها منها ما هو متفق على ضعفه وهو ما عدا حديث بن مسعود منها كما بينا ومنها هو مختلف فيه وهو حديث ابن مسعود لما قدمنا من تحسين الترمذي وتصحيح ابن حزم له لكن أين يقع هذا التحسين والتصحيح من قدح أوائل الأئمة إلا كابر فيه غاية الأمر ونهنايته أن يكون ذلك الاختلاف موجبا لسقوط الاستدلال به ثم سلمنا صحة حديث ابن مسعود ولم نعتبر به قدح أوائل الأئمة فيه فليس بينه وبين الأحاديث المنيعة للرفع في الركوع والاعتدال منه تعارض لانها متضمنة للزيادة التي لا منافاة بينها وبين المزيد وهي مقبولة بالإجماع لاسيما وقد نقلها جماعة من الصحابة واتفق على إخراجها الجماعة فنجد له من رواها ابن عرويه وكما أخرجه البيهقي وابن أبي حاتم وعلي ووائل بن حجر عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه ومالك بن الحويرث عند البخاري ومسلم وأنس بن مالك وأبو هريرة عند ابن غير

خلاف ذلك قال ابن عبد البر وأي عمل يذم مع مخالفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم والخلفاء الراشدين بعده والحديث يدل على مشروعية سجود التلاوة في الصلاة لا رظاهر السياق أن سجوده صلى الله عليه وآله وسلم كان في الصلاة وفي الفتحة في رواية أبي الأشعث عن معمر النضر يوجب أن سجود أبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها كان داخل الصلاة وإلى ذلك ذهب جمهور العلماء ولم يفرقوا بين سجدة الفريضة والتأفلة وذهب الهادي والقاسم والناصر والمؤيد بالله إلى أنه لا بد في الفرض فان فعل فسدت واستدلوا على ذلك بما أخرجه أبو داود عن ابن عمر أنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ علينا السورة زاد ابن غير في غير الصلاة فيسجد وسجدة معه حتى لا يسجد أحدا مكانا لموضع جهنم وفي مسلم عنه أنه قال ربحا قرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم القرآن في غير السجدة فيسجد حتى لا يسجد أحدا مكانا لموضع جهنم وفي مسلم عنه أنه قال ربحا قرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في غير صلاة والحديث في البخاري بدون قوله في غير صلاة كما سألني وهذا غلط في فهم قوله في غير صلاة وهو لا يصلح للاحتجاج به لار الله تل بذلك كصفة الواقعة التي وقع فيها لسجود المذكور وذلك لا ينفي ما ثبت من سجوده صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة كما في حديث إمام واحد حديث ابن عمر بن الخطاب وبهذا الدليل يرد على من قال بكراهة قراءة ما فيه سجدة في الصلاة السرية والجهرية كما يروى عن مالك وأبو السريفة فقط كما يروى عن أبي حنيفة وأحمد بن حنبل (وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سجد في الركعة الأولى من صلاة الظهر فمضى يصلي به أنه قرأ تنزيل السجدة رواه أحمد وأبو داود واللفظه سجود في صلاة الظهر ثم قام فركع فقرأ الم تنزيل السجدة) الحديث أخرجه أيضا الطحاوي والحاكم وفي إسناده أهمية شيخ سليمان التيمي رواه عن أبي مجلز وهو لا يعرف قاله أبو داود وفي رواية إرمي عنه وفي رواية الطحاوي عن سليمان عن أبي مجلز قال ولم يسمع منه ولكنه عندهما كما بأسقاطه قال الحافظ ودلت رواية الطحاوي على أنه مدلس والحديث يدل على مشروعية سجود التلاوة في الصلاة السرية وقد تقدم الخلاف في ذلك

• باب سجود المستمع إذا سجد التالى وأنه إذا لم يسجد لم يسجد •

(عن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ علينا السورة فيقرأ السجدة فيسجد وسجدة معه حتى ما يسجد أحدا مكانا لموضع جهنم متفق عليه ولمسلم في رواية في

غير ما جاءه وأبو أسيد وسهل بن سعد ومحمد بن مسلمة عند ابن ماجه وأبو موسى الأشعري عند الدارقطني وجابر عند ابن ماجه وعمر الليثي عنده أيضا وابن عباس عند ابن ماجه أيضا وله طريق أخرى عند أبي داود فهو لا يلاذ به عشرة من الصحابة ومعهم أبو جده الساعدي في عشرة من الصحابة فيكون الجميع خمسة وعشرين واثنين وعشرين إن كان أبو أسيد وسهل بن سعد ومحمد

ابن مسالة من العشرة المشار اليهم في رواية أبي حمزة كما في بعض الروايات فهل رأيت أحجب من معارضة رواية مثل هؤلاء الجماعة
بمثل حديث ابن مسعود السابق مع طعن أكثر الامة المعتبرين فيه ومع وجود مانع عن القول بالمعارضة وهو تضمن رواية
الجمهور للزيادة كما تقدم اه وفي هذه المسئلة كتاب تنوير العينين وقرة العينين وغيره ما وقد حقهنا ذلك في مسلك الختم
شرح بلوغ المرام بأزيد مما ذكرهنا وبالله التوفيق (وقال سمع الله من حده ٢٤٩ رينا والله الجاهل وكان لا يفقه ذلك) أي رفع

يديه (في) ابتداء (السجود)
ولا في الرفع منه وهذا مذهب
الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة
لا يرفع الا في تكبيرة الاحرام
وفيه ما فيه قال في الفقه وهذا
يشمل ما اذا نهض من السجود
الى الثانية والرابعة وتشهدين
ويشمل ما اذا قام الى الثالثة
ايضا لكن بدون تشهد اكونه
غير واجب واذا قاما باستصحاب
جلسة الاستراحة لم يدل هذا
اللفظ على نفي ذلك عن القيام
منها الى الثانية والراحة لكن
قد روي يحيى القطان عن مالك
عن نافع عن ابن عمر مرفوعا
هذا الحديث وفيه ولا يرفع بعد
ذلك أخرجه الدارقطني في
الغرائب باسناد حسن وظاهره
يشمل النبي عماء هذا المواطن
الثلاثة اه وفي هذا الحديث
التحديث والعنونة وأخرجه
البيهقي في المصنف (عن سهل
ابن سعد رضي الله عنه قال كان
الناس يؤمرون) الاصلهم
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
(ان) أي بان (يضع الرجل يده
اليمنى على ذراعه اليسرى في
الصلاة) أي على ظهره ككفه

غير صلاة) قولنا يقرأ علينا السورة زاد البخاري في رواية ونحو عنده قولنا اوضع جبهته
يعني من شدة الزحام وقد اختلف فيمن لم يسجد مكانا يسجد عليه فقال ابن عمر يسجد على
ظهر أخيه وبه قال الكوفيون وأحمد واسحق وقال عطاء الزهري يؤخر حتى يرفعوا
وبه قال مالك والجمهور وهذا الخلاف في سجود الفريضة قال في الفتح واذا كان هذا في
سجود الفريضة فيجوز مثله في سجود التلاوة ولم يذكر ابن عمر في هذا الحديث ما كانوا
يسنعون حينئذ ولذلك وقع الخلاف المذكور ووقع في الطبراني من طريق مصعب بن
نابت عن نافع في هذا الحديث ان ذلك كان بمكة لما قرأ النبي صلى الله عليه وآله وسلم
النجم وزاد فيه حتى سجد الرجل على ظهر الرجل قال الحافظ الذي يظهر ان هذا الكلام
وقع من ابن عمر على سبيل المبالغة في انه لم يبق أحد الا يسجد قال وسيلان حديث الباب
مشعر بان ذلك وقع مرارا ويؤيد ذلك ما رواه الطبراني من رواية السور بن محزمة عن
أبيه قال أظهر أهل مكة الاسلام يعني في أول البعثة حتى ان كان النبي صلى الله عليه وآله
وسلم ايقرا السجدة فيسجد وما يستطيع بعضهم أن يسجد من الزحام حتى قدم رؤسهم مكة
وكانوا في الطائف فرجهم وهم عن الاسلام قوله في غير صلاة قد تقدم انه تعالى في هذه
الرواية من قال انه لا سجود التلاوة في صلاة الفرض وتقدم الجواب عليه والحديث
يدل على مشروعية السجود لمن سمع الآية التي بشرع فيها السجود اذا وجد القارئ لها
(وعن عطاء بن ريدان أن رجلا قرأ عند النبي صلى الله عليه وسلم السجدة فسجد فسجد

النبي صلى الله عليه وسلم ثم قرأ آخر هذه السجدة فسجد لم يسجد النبي صلى الله عليه
وسلم فقال يا رسول الله قرأ فلان عندك السجدة فسجدت وقرأت فلم تسجد فقال النبي
صلى الله عليه وسلم كنت اماما فلما سجدت سجدت رواء الشافعي في مسنده هكذا روى
قال البخاري وقال ابن مسعود لقيم بن حذلم وهو غلام فقرا عليه سجدة فقال اسجد فانك
امامنا فيها) الحديث أخرجه أبو داود في المراسيل وقال البيهقي رواه ثرة عن الزهري عن
أبي سلمة عن أبي هريرة وقرة ضعيف وأخرج ابن أبي شيبة من رواية ابن جهمان عن زيد بن
أسلم قال ان غلاما قرأ عند النبي صلى الله عليه وسلم السجدة فانتظر الغلام النبي صلى الله
عليه وسلم فلما لم يسجد قال يا رسول الله ليس في هذه السجدة سجود قال صلى الله عليه وسلم
لي واكذلك كنت امامنا فيها ولو سجدت اسجدنا قال الحافظ في الفتح رجاله ثقات الا انه
مرسل قوله قال البخاري هذا الاثر ذكره البخاري تعليقا ووصفه سعيد بن منصور من

اليسرى والرسغ من الساعد كما في حديث واثله المروى عند أبي داود والشافعي ومحمد بن خزيمة والرسغ هو المصهل بين
الساعد والكف والحكمة في ذلك ان القائم بين يدي الملك الجبار يتأرب بوضع يده على يده أو هو أمتع للعبث وأقرب الى
الخشوع والسنة أن يجعلها مانت صدره لمحدث عند ابن خزيمة انه وضعها مانت صدره لان القاب موضع النية والعادة ان
من اجترأ على حفظ شيء جعل يده عليه وقال في عوايف المعارف ان الله تعالى بلطف حكمته جعل الاديء محل نظره ومورد

وحبه ونجبة ما في أرضه ومنه ما في جثمانه وأرضه ما في منتصب القامة من تقع الهيئة فنصفه الأعلى من هذا القواد
مستودع أسرار السموات ونصفه التحتاني مستودع أسرار الأرض فحمل نفسه ومركزها النصف الأسفل ومحمل روحه
الروحاني والقلب النصف الأعلى لجواذب الروح مع جواذب النفس بقطاردان ويتجاذبان ويتعاضدان وباعتبار تطاردهما
وتغالبهما الملائكة وملكة الشيطان ووقت ٢٥٠ الصلاة يكثر التطارد لوجود التجاذب بين الإيمان والطبع فيكأنف المصل

الذي صار قلبه مع ما ياتر دأبين
الفناء والبقاء بجواذب النفس
متعاد من مركزه والجوارح
وتصرفها حركتها مع ما في
الباطن ارتباط وموازنة فيوضع
اليمين على الشمال حصر النفس
ومنع من صعود جواذبها وأثر
ذلك يظهر برفع الوسوسة وزوال
حديث النفس في الصلاة اه كما
في القسطاني قال ابن عبد البر
لم يأت عن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم فيه خلاف وهو قول
الجمهور من الصحابة والتابعين
وهو الذي ذكره مالك في الموطأ
ولم يحك ابن المذرر غيره عن مالك
غيره وروى ابن القاسم عن مالك
الارسال فصار إليه أكثر أصحابه
وعنه التفرقة بين النريضة
والنافلة ومنهم من كره الامساك
ونقل ابن الحاجب ان ذلك
حيث يمسك معقدا للقدم
الراحة اه وعن الحنفية يضع
يديه تحت سترته إشارة الى ستر
العورة بزيدي الله تعالى وكان
الأصل أن يركع يضعون فوضع
المطهر موضع المضر (عن
أنس بن مالك رضي الله عنه أن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم

رواية غيرة عن ابراهيم قوله ابن حزم يفتح المعلقة واللام بينهما مبهمة ساكنة والحديث
بدل على ان سجود التلاوة لا يشرع للسامع الا اذا جرد القارئ قال ابن بطال أجمعوا على
ان القارئ اذا جرد لم يسمع أن يسجد وقد اختلف العلماء في اشتراط السماع لآية
السجدة والى اشتراط ذلك ذهب المعتز وأبو حنيفة والشافعي وأصحابه لكن الشافعي
شرط قصد الاسماع والباقيون لم يشترطوا ذلك وقال الشافعي في البويطي لا يؤكد على
السامع كما أكد على السمع وقد روى البخاري عن عثمان بن عفان وعمران بن حصين
وسلمان النخعي ان السجود انما يشرع لمن استمع وكذلك روى البيهقي وابن أبي شيمية
عن ابن عباس (وعن زيد بن ثابت قال قرأت على النبي صلى الله عليه وسلم والنجم فلم
يسجد بهما رواه الجماعة الا ابن ماجة ورواه الدارقطني وقال فلم يسجد من أحد) الحديث
احتج به من قال ان المنصلي لا يشرع فيه سجود التلاوة وهم المالكية والشافعي في أحد
قوايه كما تقدم واحتج به أيضا من خص سورة النجم بعدم السجود وهو أبو ثور وأجيب
عن ذلك بأن تركه صلى الله عليه وآله وسلم للسجود في هذه الحالة لا يدل على تركه مطلقا
لاحتمال أن يكون السبب في الترك ان ذلك اما لكونه كان بلا وضوء أو لكون الوقت
كان وقت كراهة أو لكون القارئ لم يسجد أو كان الترك لبيان الجواز قال في الفتح وهذا
أرجح الاحتمالات وبه جزم الشافعي وقد تقدم حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم سجد بالنجم وسجد به المسلمون والمذركون والحن والانس وروى البزار
والدارقطني عن أبي هريرة أنه قال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سجد في سورة النجم
وسجد فامعه قال في الفتح ورجاله ثقات وروى ابن مردويه بإسناد حسنه الحافظ عن أبي
هريرة انه سجد في خاتمة النجم فمثل عن ذلك فقال انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
سجدا فيها وقد تقدم ان أبا هريرة انما أسلم سنة سبع من الهجرة واستدل المصنف رحمه
الله بحديث الباب على عدم وجوب السجود فقال ما انتظم وهو حجة في ان السجود لا يجب
ه واستدل من قال بالوجوب بالاوامر الواردة في القرآن كما في ثمانية الحج وخاتمة النجم
سورة اقرأ ولا يخفى ان هذا الدليل أخص من الدعوى وأيضه الدائر بالوجوب وهو أبو
حنيفة لا يقول بوجوب السجود في ثمانية الحج كما تقدم ومقتضى دليله هذا أن
يكون أوجبه

ه (باب السجود على الدابة ويان انه لا يجب بحال)

(عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ عام الفتح سجدة فسجد الناس كلهم منهم -

وأبا بكر وعمر) رضي الله عنهما (كنوا يفتضون الصلاة) أي قراءتها لادلالة فيه على دعاء الافتتاح (بالحدثة الراكب
رب العالمين) يضم الدال على الحكاية لا يقال انه صريح في الدلالة على ترك البسلة أولها لان المراد الافتتاح بالافتحة فلا
تعرض لكون البسلة منها أو لا ولمسلم لم يكونوا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم وهو محمول على نفي معاهها فيصنع اسرارهم
بما يؤيد به رواية النسائي وابن حبان فلم يذكروا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم فنفى القراءة محمول على نفي السماع ونفي

السماع على نفي الجهر وبؤيده رواية ابن خزيمة كانوا يسرون بيسم الله الرحمن الرحيم وقد قامت الأدلة والبراهين للنافعي على اثباته ومن ذلك حديث أم سلمة المروي في البيهقي وصحيح ابن خزيمة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم في أول الفاتحة في الصلاة وعدها آية وفي سنن البيهقي عن علي وأبي هريرة وابن عباس وغيرهم أن الفاتحة هي السبع المثاني وهي سبع آيات وإن البسملة هي السابعة وعن أبي هريرة مرفوعا ٢٥١ إذا قرأتم الحمد لله فاقروا بسم الله الرحمن الرحيم انتهى أم القرآن وأم

الكتاب والسبع المثاني وبسم الله الرحمن الرحيم إحدى آياتها قاله الدارقطني رجال أسنده كلهم ثقات وأحاديث الجهر بها كثيرة عن جماعة من الصحابة نحو العشر من صحابيا كابن بكير الصدوق وعلي بن أبي طالب وابن عباس وأبي هريرة وأم سلمة اه ما في القسطلاني وقد استوفى صاحب المنتقى أكثر ألفاظ حديث الباب وأطال الشوكاني في شرحه بذكر الالة والمذاهب ثم قال إن الامة أجمعت أنه لا يكفر من أنبأها ولا من نشأها لاختلاف العلماء فيها بخلاف ما لو أني حرفا جمعا عليه أو أثبت ما لم يدل به أحد فانه يكفر بالاجماع ثم قال فهذه الأحاديث فيها أقوى والضعيف وقد عارضتها لأحاديث الدالة على ترك البسملة وقد حملت روايات حديث أنس على ترك الجهر لا ترك البسملة مطلقا لما في تلك الرواية بالغف فكانوا لا يجهرون بيسم الله الرحمن الرحيم وكذلك جاءت رواية عبد الله بن المغفل جلا لما أطلقته أحاديث نفي

الراكب والساجد في الأرض حتى نال الركب ليسجد على يده رواه أبو داود الحديث في اسمه مذهب بن زب بن عبد الله بن الزبير وقد ضمه غيره واحد من الأئمة قولاً والساجد في الأرض أي ومنهم الساجد في الأرض قوله ليسجد على يده فيه جواز سجود لراكب على يده في سجود التلاوة وهو يدل على جواز السجود في التلاوة لمن كان راكباً من دون نزول لأن التلاوة على الراحلة جائزة كما تقدم وهذا منها (وعن عمر أنه قرأ على المنبر يوم الجمعة سورة الفصل حتى جاء السجدة فنزل وسجد ومجد الناس حتى إذا كانت الجمعة القابلة قرأها حتى إذا جاء السجدة قال أيها الناس انالوا منكم بالسجود فمن سجد فقد أصاب ومن لم يسجد فلاثم عليه رواه البخاري وفي القسطلاني أن الله لم يفرض علينا السجود إلا ان نشاء الاثر أخرجه أيضا مالك في الموطأ والبيهقي وأبو نعيم في مستخرجهم وابن أبي شيبة وقد استدل به القائلون بعدم الوجوب وأجاب الخنفية على قاعدتهم في التفرقة بين الفرض والواجب بأن نفي الفرض لا يستلزم نفي الوجوب قال في النسخ وتعقب بأنه اصطلاح أهم حادث وما كان الصحابة يفرقون بينهم ما يغني عن هذا قوله ومن لم يسجد فلاثم عليه وتعقب أيضا بقوله إلا ان نشاء فإنه يدل على أن المرء مخير في السجود فلا يكون واجبا أو أجاب من أوجب به المعنى إلا ان نشاء قراءتها فتجب قال الحافظ ولا يخفى بعده ويرده أيضا قوله فلاثم عليه فإن انتفاء الائم عن ترك الفعل محتمل يدل على عدم وجوبه واستدل بهذا الاستثناء على وجوب تمام السجود على من شرع فيه لأن الظاهر أنه استثناء من قوله لم يفرض وأجيب بأنه استثناء منقطع ومعهناه لكن ذلك موقوف إلى مشيئة المرء يدل على قوله ومن لم يسجد فلاثم عليه لا يقال الاستدلال بقول عمر على عدم الوجوب لا يكون مثبتا للطلب لأنه قول صحابي ولا جهة فيه لأنه يقال أولا أن القائل بالوجوب وهم الخنفية يقولون بحجية أقوال الصحابة وثانيا أن قصره بعدم الفرضية وعدم الائم على التارك في مثل هذا الجمع من دون صدور التكليف يدل على إجماع الصحابة على ذلك والاثرا أيضا يدل على جواز قراءة القرآن في الخطبة وجواز نزول الخطيب عن المنبر وجوده إذ لم يمكن من السجود فوق المنبر وعن مالك أنه يقرأ في خطبته ولا يسجد وهذا لا أثر وارده عليه

• (باب التكبير للسجود وما يؤول فيه) •

(عن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقرأ علينا القرآن فاذن بالسجدة كبر

قراءة البسملة على تلك الرواية المقيمة بنفي الجهر فقط وإذا كان محصلا أحاديث نفي البسملة هو نفي الجهر بها فحق وجدت رواية فيها اثبات الجهر قدمت على نفيه قال الحافظ لا بمجرد تقديم رواية المنبت على الباقي لأن أناسا يعدجدها أن يصحب النبي صلى الله عليه وآله وسلم مدة عشر سنين ويصحب أبابكر وعمر وعثمان خمس أو عشر من سنة فلا يسمع منهم الجهر به في صلاة واحدة بل يكون أنس اعترف بأنه لا يحفظ هذا الحكم كونه لبعده عنه ثم نذكره الجزم بالافتتاح بالحمد لله جهر ولم يستحسن

الجهر بالبسملة فتعين الاخذ بحديث من أثبت الجهر اه ثم ذكر ما يؤيد قول الحافظ من عدم استحضار أنس لذلك ثم قال ولكنه لا ينبغي عليك ان هذه الاحاديث التي استدل بها القائلون بالجهر منها ما لا يدل على المطلوب وهو ما كان فيه ذكر انما آية من الفاتحة أو ذكر القراءة لها أو ذكر الامر بقراءتها من دون تقييد بالجهر به في الصلاة لانه لا ملازمة بين ذلك وبين المطلوب وهو الجهر بها في الصلاة وكذا ما كان مقيدا ٣٥٢ بالجهر به اي ذكر الصلاة لانه لا نزاع في الجهر به خارج الصلاة قال

وحجج بقية الاقوال التي فيها التمسك في الجهر والامر بالاجواز الامرين مأخوذة من هذه الادلة وأما أدلة المنبتين لقراءة البسملة والنافين لقرايتها فهذه المسئلة طويلة الذيل وقد أفردنا جماعة من أكابر العلماء بتصانيف متقلة ومن آخر ما وقع رساله جعتماني أيام الطلب مشتملة على نظم وتتر أجبت به عن سؤال ورد وأجاب عنه جماعة من علماء العصر وأكثر ما في المقام الاختلاف في مستحب أو مسنون فليس نبي من الجهر ووزكه يقدح في الصلاة يطلان بالاجماع فلا يهولونك تعظيم جماعة من العلماء لشأن هذه المسئلة والخلاف فيها واقد بانح بعضهم حتى عدوا من مسائل الاعتقاد اه (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسكت) بفتح أوله من السكوت وحكى الكرماني بضم أوله من الاسكات قال الجوهرى يقال تسكلم الرجل ثم سكت بغير ألف فاذا انقطع كلامه لم تسكلم فلت اسكت (بين التكبير وبين القراءة

وسجد وسجد فاروا ابو داود) الحديث في اسناده لعمري عبد الله الكبير وهو ضعيف وأخرجه الحاكم من رواية العمري أيضا لكن وقع عنده مصغرا والمصغر ثقة ولهذا قال على شرط الشيخين قال الحافظ وأصله في الصحيحين من حديث ابن عمر يفظ آخره قال عبد الرزاق كان الثوري يحجبه هذا الحديث وقد أخرجه مسلم لعبد الله العمري المذكور في صحيحه لكن مقرونا بأخيه عبيد الله والحديث يدل على انه يشرع التكبير بسجود التلاوة والى ذلك ذهب الهادوية وبعض أصحاب الشافعي قال أبو طالب ويكبر بعد تكبيرة الافتتاح تكبيرة أخرى للثقل وحكى في البحر عن ائمة انه لا تشهد في سجود التلاوة ولا تساميم وقال بعض أصحاب الشافعي بل تشهد ويسلم كالمسألة وقال بعض أصحاب الشافعي سلم قياس التحليل على التحريم ولا يتشهد اذا دل عليه ولهم في السائر وجهان يومئذ للمعذروين سجودا لا يعاين بسجود وفي الاستغناء عنه بالركوع قولان الهادوية والشافعية لا يغني اذ لم يؤثر وقال أبو حنيفة يغني اذا قصد الخضوع (وعن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول في سجود القرآن بالليل سجود وحسبى للذي خلقه وشق سمعه وبصره بحوله وقوته رواه الترمذية الا ابن ماجه وصححه الترمذى وعن ابن عباس قال كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم فأتته رجل فقال انى رأيت البارحة فيمارى النائم كانى الى أصل الشجرة فقرأت السجدة فسجدت الشجرة لسجودى فسمعتها تقول اللهم احطط عني بها وزر واجعل منى بها أبر واجعلها الى عندك ذخرا قال ابن عباس فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم قرأ السجدة فسجد فسبعته يقول في سجوده مثل الذى أخبره الرجل عن قول الشجرة رواه ابن ماجه والترمذى وزاد فيه وتقبلها منى كما قبلت من عبدك داود عليه السلام) الحديث الاول أخرجه أيضا الدارقطى والحاكم والبيهقى وصححه ابن السكن وقال في آخره لا فاوزاد الحاكم فتبارك الله أحسن الخالقين وزاد البيهقى وصوره بعد قوله خلقه ولم يلم نحوه من حديث على في سجود الصلاة وقد تقدم وللشافعية أيضا نحوه من حديث جابر في سجود الصلاة أيضا والحديث الثاني أخرجه أيضا الحاكم وابن حبان وفي اسناده الحسن بن محمد بن عبيد الله بن أبي يزيد قال العقيلي فيه جهالة وفي الباب عن أبي سعيد الخدرى عند البيهقى واختلاف في وصله وارساله وصوب الدارقطى في العلل رواية حماد عن حميد عن بكران أبا سعيد رأى فيمارى النائم وذكر الحديث والحديثان يدلان على مشروعية الذكر

اسكاته) يكسر الهاء زبوزن افعالة وهو من المصادر الشاذة اذا القياس سكو كما قال الخطابي معناه سكوت في يقتضى بعده كلاما مع قصر المدة فيه وسياق الحديث يدل على انه أراد السكوت عن الجهر لا عن مطلق القول أو السكوت عن القراءة لا عن الذكر (فقلت بأبي وأمي) أى أنت مفدى أو أفديك بهما (يا رسول الله اسكاتك) وفي نسخة أسكوتك (بين التكبير والقراءة ما تقول) فيه (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (اقول) فيه (اللهم باعديني وبين خطاياى كما باعدت) أى كتب عيالك (بين

المشرق والمغرب) هذا من المجاز لان حقيقة المبادأة انما هي في الزمان والمكان أي اجمع ما حصل عن خطايي وحل يتيقروا بين ما يضاف من وقوعه حتى لا يبقى له ما في اقتراب بالكلية وهذا لا يصح منه صلى الله عليه وآله وسلم على سبيل المبالغة في اظهار لعبودية وقيل انه على سبيل التعليم لامته وعورض بكونه لو اراد ذلك بلهر به وأجيب بورود الامر بذلك في حديث سمرة عند البزار وأعادلة ظ بين هنا ولم يزل وبين المغرب لان العطف على الضمير ٢٥٣ المحفوظ بهاد معاملة مختلف

الظاهر كذا قرره الكرماني لكن يرد عليه قوله بين التكبير وبين القراءة (اللهم تقني من الخطايا كما يقني الثوب الأبيض من الدنس) أي الوضوء وهذا مجاز عن إزالة الذنوب ومحو أثرها وشبهه بالثوب الأبيض لان الدنس فيه أظهر من قبه من الألوان (اللهم اغسل خطايي بالماء والثلج والبرق) وذكر الأخيرين بعد الأول للتأكيد أو لانهم ما أن لم تحسم ما لا يدى ولم يتم ما الاستعمال فانه الخطايا وقال ابن دقيق العيد - برب ذلك عن غاية المحو فان الثوب الذي يكره عليه ثلاثة أشياء منقية به في غاية القوام يحتمل أن يكون المراد أن كل واحد من هذه الأشياء بما يجازي من صفته يقع بها المحو وكأنه كقوله تعالى واعف عنا واغفر لنا وارحمنا وأشار الطيبي الى هذا مجتمعا فقال يمكن أن يقال المطلوب من ذكر الثلج والبرد بعد الماء شمول أنواع الرحمة والمغفرة بعد العفو لاطفاء حرارة عذاب النار التي هي في غاية الحرارة ومنه قوام برده مضمعه أي رحمة ووقاه عذاب النار انتهى وقال الكرماني

في سجود التلاوة بما اشتمل عليه (فائدة) ليس في أحاديث سجود التلاوة ما يدل على اعتبار أن يكون الساجد متوضئا وقد كان يسجد معه صلى الله عليه وسلم من حضرة تلاوته ولم ينقل أنه أمر أحد منهم بالوضوء به - وأن يكونوا جميعا متوضئين وأيضا قد كان يسجد معه المشركون كما تقدم وهم أنجاس لا يصح وضوهم وقد روى البخاري عن ابن عمر أنه كان يسجد على غير وضوء وكذا روى عنه ابن أبي شيبه وأما ما رواه البيهقي عنه بإسناد قال في الفتح صحيح أنه قال لا يسجد الرجل الا وهو طاهر فيجمع بينهما بما قاله الحافظ من حمله على الطهارة الكبرى أو على حالة الاختيار والاول على الضرورة وهكذا البس في الأحاديث ما يدل على اعتبار طهارة الثياب والمكان وأما ستر العورة والاستقبال مع الامكان فقول انه معتبر اتفاقا قال في الفتح لم يوافق ابن عمر أحد على جواز السجود بلا وضوء الا الشعبي أخرجه ابن أبي شيبه عنه به - سند صحيح وأخرج أيضا عن أبي عبد الرحمن السلمي أنه كان يقرأ السجدة ثم يسجد وهو على غير وضوء الى غير القبلة وهو يعني بومئ ايماء ومن الموافقين لابن عمر من أهل البيت أبو طالب والمنصور بالله (فائدة أخرى) روى عن بعض الصحابة انه يكره سجود التلاوة في الاوقات المكروهة والظاهر عدم الكراهة لان السجود المذكور ليس بصلاة والا حديث الواردة بالنهي مختصة بالصلاة

(باب سجدة الشكر)

(عن أبي بكره أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا أتاه أمر يسره أو بشر به خرسا جذا شكر الله تعالى رواه الخمسة الا النسائي ولفظ أحمد أنه شهد النبي صلى الله عليه وسلم أنه أتاه بشئ يسره بظفر جندله على عذوهم ورأسه في حجر عائشة فقام فخر ساجدا ما طال السجود ثم رفع رأسه فتوجه نحو صدقته فدخل فاستقبل القبلة وعن عبد الرحمن بن عوف قال خرج النبي صلى الله عليه وسلم لم توجه نحو صدقته فدخل فاستقبل القبلة فخر ساجدا ما طال السجود ثم رفع رأسه وقال ان جبرئيل أتاني فبشرني فقال ان الله عز وجل يقول لا من صلى عليك صليت عليه ومن سلم عليك سلمت عليه فسجدت لله شكرا رواه أحمد) حديث أبي بكره قال الترمذي هو حسن غريب وفي استناده بكار ابن عبيد العزيز بن أبي بكره عن أبيه عن جده وهو ضعيف عند العقيلي وغيره وقال ابن معين انه صالح الحديث وحديث عبد الرحمن بن عوف أخرجه أيضا البزار

٤٥ نيل في يحتمل أن يكون في الدعوات الثلاثة إشارة الى الأزمنة الثلاثة فالجاءة للمستقبل والآنفة للحال والفعل الماضي انتهى وكان تقديم المستقبل للاهتمام برفع ما يأتي قبل رفع ما حصل واستدل بالحديث على مشروعية دعاء الافتتاح بين التكبير بالقرض أو النقل والقراءة خلافا لما شهور عن مالك وورد فيه أيضا حديث من على عند مسلم وجهت وجهي الى فطر السموات والأرض حنيئة أو ما ألتئم المنير كين ان حلاق ونسكي ومحيي وممحي للعب العالمين لا شريك له

وبذلك أمرت وأمن المسلمون وزاد ابن حبان مسلم الكني قبده بسلافة الليل وأخرجه الشافعي وابن خزيمة وغيرهما باللفظ اذا صلى المكتوبة واعتمده الشافعي في الامم وفي الترمذي وصحح ابن حبان من حديث أبي سعيد الافتتاح بسم الله الرحمن الرحيم ذلك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك ونقل الساجي عن الشافعي استحباب الجمع بين التوسيع والتسبيح وهو اختيار ابن خزيمة وجماعة من الشافعية ويسن ٣٥٤ الاسرار به في السيرة والحرية وحديث أبي هريرة أصح ما ورد في ذلك

واستدل به على جواز الدعاء في الصلاة بما ليس في القرآن خلافا للحنفية وفيه ما كان الصواب عليه من المحافظة على تبسُّع أحوال النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حر كاهه وكناه وأساراه وإعلانه حتى حفظ الله بهم الدين واستدل به بعض الشافعية على أن الثلج والبرد يطهران واستبعده ابن عبد السلام قال الحافظ وأبعد منه استدلال بعض الحنفية على نجاسة الماء المستعمل (عن أمهات) أبي بكر رضي الله عنهم ما حديث الكسوف وقد تقدم وفي هذه الرواية قالت أي أمهات قال قد دنت أي قربت (من الجنة حتى لو اجتترت) من الجرامه وانما قال ذلك لأنه لم يكن مأذونا له من عند الله بأخذه (عليها) أي على الجنة (لجنتكم) بقطاف من قطافها) بكسر القاف فيه ما أي به منقود من مناقبها وأسم لكل ما يقطف قال العيني وأكثر الهدين يروونه بفتح القاف وانما هو بالكسر (ودنت من النار حتى قلت أي رب أو أقامعه) كذا لاكثر جهنم والاستغفار

وابن أبي عمير في فضل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم العقبى في الضعفاء والحاكم وفي الباب عن أنس عن ثعلبة بن ماجة بنحو حديث أبي بكر وفي سننه ضعف واضطراب وعن جابر عند ابن حبان في الضعفاء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا فغاشيا فخر ساجدا ثم قال أسأل الله العظيمة والغاشي بضم النون والغاشي بالفتح والشيعين المجهتين القصة الضعيف الحركة النافض الخلق قاله ابن الأثير وذكر حديث جابر الشافعي في المختصر ولم يذكر له اسنادا وكذا صنف الحاكم في المستدرک واستشهد به على حديث أبي بكر واستداه الدارقطني والبيهقي من حديث جابر الجعفي عن أبي جعفر محمد بن علي مرسل وزاد أن اسم الرجل زعيم وكذا هو في مصنف ابن أبي شيبة من هذا الوجه وفي الباب عن سعد بن أبي وقاص وسياقه قال البيهقي في الباب عن جابر وابن عمر وأنس وجبريل وأبي حنيفة اه قال المنذرى وقد جاء حديث سجدة الشكر من حديث البراء باسناد صحيح ومن حديث كعب بن مالك وغير ذلك اه قوله صدقة بفتح الصاد والذال المهملتين والفاء والصدقة من أسماء البناء المرتفع وفي النهاية مائة مائة كان اذا مر بصدف ما تلى اسرع المشي قال الصدف بفتحين وضعتين كل بناء عظيم مرتفع تشبها بصدف الجبل وهو ما قبله من جانبه وامم لحيوان في البحر اه وهذه الاحاديث تدل على مشروعية سجود الشكر والى ذلك ذهب المعتز وأحمد والشافعي وقال مالك وهو مروي عن أبي حنيفة انه يكره اذ لم يؤثر عنه صلى الله عليه وسلم مع تواتر النعم عليه صلى الله عليه وسلم وفي رواية عن أبي حنيفة أنه مباح لأنه لم يؤثر وانكاره ورد بسجود الشكر عن النبي صلى الله عليه وسلم من مثل هذين الاماميين مع وروده عنه صلى الله عليه وسلم من هذه الطرق التي ذكرها المصنف وذكرها من الغرائب وما يؤيد ثبوت سجود الشكر قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث المتقدم في سجدة من هي لما شكروا ودتوبة وليس في احاديث الباب ما يدل على اشتراط الوضوء وطهارة الثياب والمكان والى ذلك ذهب الامام يحيى وأبو طالب وذهب أبو العباس والمؤيد بالله والنفخي وبعض أصحاب الشافعي الى أنه يشترط في سجود الشكر شروط الصلاة وليس في احاديث الباب أيضا ما يدل على التكبير وسجود الشكر وفي البحر انه يكبر قال الامام يحيى ولا يشترط التكبير في الصلاة قول واحد اذ ليس من توابها قال أبو طالب ومستقبل القبة (وعن سعد ابن أبي وقاص قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم من مكة فريد المدينة فلما كنا من عذري نزل ثم رفع يديه فدعا الله ساعة ثم خر ساجدا فبكت طوبلا

ولكريمة وأما (فاذا امرأة) قال نافع بن عمر (حسبت انه) أي ابن أبيه يكبر قال نخدشها) بفتح التاء وكسر الدال أي ثم تقشّر جلدها (هرة قلت ما شاء هذه) المرأة (قالوا حبستها حتى ماتت جوعا لا طعمتها) أي لا أطعمتها الهرة ولا صبي لاهي أطعمتها بالضم الرابع للمرأة ولا أرسلتها) ولا ابن عسا كرولاهي أرسلتها (تا كل من خشيش) بالمهجمة بوزن فعمل أي حشرات الارض (أو خشيش الارض) كذا على الشيكاني أن يكبر الخطابي رواية خشيش وضبطها بعضهم بضم أوله على التصغير

من لفظ خشاش فعل هذا لا انكار وروى بالمهملة قال عياض من تصييف وفي الحديث ان تعذيب الحيوانات غير جائز وان من ظلم منها شيئا يسلط على ظلمه يوم القيامة قال العسكرواني ربه المناسبة ان دعاء الانتاح مستلزم تطويل القيام وحديث الكسوف فيه تطويل واحسن منه ما قال ابن رشيدي يهمل أن تكون المناسبة في قوله حتى قلت أي رب وأفامعهم لانه ان لم يكن فيه دعاء ففيه مناجاة واستعطاف فيجمع مع الذي قبله ٣٥٥ وفيه جواز دعاء الله ومناجاة بكل ما فيه

خضوع ولا يختص بما ورد في القرآن خلافا للعنفية ورواة هذا الحديث الاربعة ما بين بصري وبكي وفيه تاجي عن صحابية والتحديث بالجمع والافراد والاخبار والعنفية والقول وأخرجه البخاري أيضا في الشرب والانهائي وابن ماجه في الصلاة (عن خباب) بفتح الخاء وتشديد الباء ابن الارت (رضي الله عنه قيل له) القائل أبو معمر بفتح المعين عبد الله بن فضالة الأزدي (أكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في صلاة (الظهر) صلاة (العصر) أي غير الفاتحة اذ لا شك في قراتها) قال نعم قيل لهم كنتم تعرفون ذلك) أي قرأته (قال) خباب (باضطراب لحبته) أي بهز يكمها ويستهفاد منه ما ترجم له وهو رفع البصر الى الامام ويدل له الكيفية حيث قالوا ينظر الى الامام وليس عليه أن ينظر الى موضع سجوده قاله ابن بطال ومذهب الشافعية والحنفية بمن اداسة النظر الى موضع سجوده لانه أقرب الى انشوع وورد في ذلك حديث

ثم قام فرفع يديه ساعة ثم سجد انعله ثلاثا قال اني سألت ربي رشفة لامتني فاعطاني ثلث أمي فخررت ساجدا اشكر الرب ثم رفعت رأسي فـ سألت ربي لامتني فاعطاني ثلث أمي فخررت ساجدا اشكر الرب ثم رفعت رأسي فـ سألت ربي لامتني فاعطاني الثلث اذ رخر فخررت ساجدا الرى رواه أبو داود ومحمد أبو بكر حين جاءه قتل مسيلة رواه سعيد ابن منصور ومحمد علي حين وجدوا الذبقة في الخوارج رواه أحمد في مسنده ومحمد يعقوب بن مالك في عهد النبي صلى الله عليه وسلم بالبشر بتوبة الله عليه وقصته متفق عليها) الحديث قال المنذرى في اسناده موسى بن يعقوب الرمي وفيه مقال اه وأخرج أبو داود عن أبي موسى الأشعري قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمي هذه أمة مرحومة ليس علمها عذاب في الآخرة عذاب في الدنيا الثقل والزلازل والقتل وفي اسناده عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن مسعود تكلم فيه غير واحد وقال العقيلي تغير في آخر عمره في حديثه اضطراب وقال ابن حبان البستي اختلط حديثه فلم يتميز فاستحق التلوة واستشهد به عبد الرحمن المدكور البخاري قوله من عزوراه بفتح العين المهملة وسكون الزاي وقع الواو بالمدنية الخنفة عليهم الطريق من المدينة ويقال فيه اعزور قال في القاموس وعزورنية بالطفة عليهم الطريق قوله قتل مسيلة هو الكذاب وقصته معروفة قوله ذا النسيدي هو رجل من الخوارج الذين قتلهم على عليه السلام يوم النهروان ويقال له الخدج وكان في يده مثل ثدى المرأة على رأسه حلة مثل حلة الثدي عليه شعرات مثل شبالة السور وقصته مشهورة ذكرها مسلم في صحيحه وأبو داود وغيرهما أقوله وقصته متفق عليها وهي مطولة في الصحيحين وغيرهما وحاصلها انه تخلف عن غزوة تبوك بالاعذار واعترف بذلك بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يعتذر بالاعذار الكاذبة كما فعل ذلك المتخلفون من المنافقين فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس عن تكليمه وأمره بمفارقة زوجته حتى ضاقت عليه وعلى صاحبته الذين اعترفوا كما اعترف الارض بما رحبت كما وصف الله كذلك في ثم بعد حريق ليلة تاب الله عليهم فلما بشر بذلك جهش بكرا لله تعالى والحديث يدل على مشروعية سجود الشكر وكذلك الاستسار المذكور وقد تقدم الخلاف في ذلك

• (ابواب سجود السهو) •

• (باب ما جاء في من نسي من) •

مرسل عند سعيد بن منصور من مرسل محمد بن سيرين ورجاله ثقات وأخرجه البيهقي موصولا وقال المرسل هو المحفوظ وفيه أن ذلك سبب نزول قوله تعالى الذين هم في صلاتهم خاشعون ويمكن أن يفرق بين الامام والمأموم فيستحب للامام النظر الى موضع السجود وكذا للمأموم الاحيث يحتاج الى مراقبة امامه وأما المنفرد فحكمه حكم الامام ورجال هذا الحديث ما بين بصري وبكي وفيه ما يندرج في العنفية والقول وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة وكذا أبو داود والنسائي وابن ماجه

(عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما بال أقوام) أيهم خوف كسر قلب من بعينه لأن النصيحة في الملائمة ومعنى بالهم حالهم وشأنهم (يرفعون أبصارهم إلى السماء في صلاتهم) زاد مسلم من حديث أبي هريرة عنده الدعاء فان حل المطلق على هذا المقيد اقتضى اختصاص الكراهة بالدعاء الواقع في الصلاة قاله في الفتح وتعقبه العيني فقال ليس الأمر كذلك ٢٥٦ بل المطلق يجري على المقيد والمقيد على تقييده والحكم عام في الكراهة سواء كان رفع بصره في الصلاة

عند الدعاء أو بدون الدعاء لما رواه الواحدى في أسباب النزول من حديث أبي هريرة أن فلانا كان إذا صلى رفع رأسه إلى السماء فزنت الذين هم في صلاتهم خاشعون ورفع البصر مطلقا ينافي الخشوع الذي أصله السكون انتهى وهذا تعقب ساقط الاعتبار لأن الحفاظ لم يقصر الحكم على حالة الدعاء فقط بل قال عقب ذلك وقد أخرجه ابن ماجه وابن حبان من حديث ابن عمر بغير تقييد وأخرجه مسلم من حديث جابر إلى آخره فلا يجوز الحفاظ بحمل المطلق على المقيد بل صريح إirاده حديث ابن ماجه وابن حبان ومسلم يؤيد جانب الإطلاق فتأمل ترشد وقد أخرجه ابن ماجه وابن حبان من حديث ابن عمر بغير تقييد ولنظمه لا تردهوا أبصاركم إلى السماء يعني في الصلاة وأخرجه بغير تقييد أيضا مسلم من حديث جابر بن سمرة والطبراني من حديث أبي سعيد الخدري وكتب ابن مالك وأخرج

(عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال صلى بارئ رسول الله صلى الله عليه وسلم إحدى صلاتي العشي فصلى ركعتين ثم سلم فقام إلى ختمة معروضة في المسجد فأتى عليها كأنه غضبان ووضع يده اليمنى على اليسرى وشبك بين أصابعه ووضع خده الأيمن على ظهر كفه اليسرى وخرجت لسرعان من أبواب المسجد فتناولوا قصرت الصلاة وفي القوم أبو بكر وعمرهما بأمر يكماه وفي القوم رجل يقول له ذوالدين فقال يا رسول الله أتيت أم قصرت الصلاة فقال لم أنس ولم تقصر فقال اكبا يقول ذوالدين فلو انهم تقدموا فلي ما تركتم لم ثم كبر وسجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع رأسه وكبر ثم كبر وسجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع رأسه وكبر فربما أله ثم سلم يقول أنبت أن عمران بن حصين قال ثم سلم متفق عليه وليس مسلم فيه وضع اليد على اليد ولا التشبيك وفي رواية قال يثينا أنا صلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الظهر سلم من ركعتين فقام رجل من بني سليم فقال يا رسول الله أقصرت الصلاة أم نسيت وساق الحديث رواه أحمد ومسلم وهذا يدل على أن النسوة كانت يجزئهن وبعد إسلامه وفي رواية متفق عليها قال لم أنس ولم تقصر قال بل قد نسيت وهذا يدل على أن ذوالالدين تكلم بعد ما علم عدم النسخ كلاما ليس بجواب وقال قال الحفاظ في التلخيص لهذا الحديث طرق كثيرة وألفاظ وقد جمع جميع طرقه الحفاظ صلاح الدين العلائي وتكلم عليه كلاما ثانيا انتهى وفي الباب عن ابن عمر عن أبي داود وابن ماجه وعن ذى الدين عند عبد الله بن أحمد في زيادات المسند والبيهقي وعن ابن عباس عند البزار في مسنده والطبراني وعن عبد الله بن مسعود عند المبراني في الاوسط وعن معاوية بن حديج عند أبي داود والنسائي وعن أبي العريان عند الطبراني في الكبير قال ابن عبد البر في التمهيد وقد قيل إن أبا العريان المذکور هو أبو هريرة وقال النووي في الخلاصة إن ذوالالدين يكنى أبا العريان قال العراقي كذا القولان غير صحيح وأبو العريان صحابي آخر لا يعرف اسمه ذكره الطبراني فيهم في الكنى وكذلك أورده أبو موسى المديني في ذيله على ابن مسعود في الصحابة قوله صلى بنا ظاهرا أن أبا هريرة حضر القصة ووجه الطحاوي على الجواز فقال إن المراد به صلى بالمسلمين وسبب ذلك قول الزبيدي أن صاحب القصة استشهد بحدوثه لأنه يقتضى أن القصة وقعت قبل بدوهم قبل إسلام أبي هريرة كما ذكره من رخص سنين لكن اتفق أئمة الحديث كما نقله

ابن أبي شيبة عن محمد بن سيرين كانوا يفتنون في صلاتهم حتى نزلت قد أفلح المؤمنون الآية فاقبلوا على صلاتهم ابن وتطروا امامهم وكانوا يصيرون أن لا يصيرون بصرهم ووضع سجودهم ووصله الحاكم ذكر أبي هريرة فيه ورفعته إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال في آخره فطأ طأ رأسه (فاستدقوله صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك) أي في رفع البصر إلى السماء في الصلاة (حق قال) والله لينه من ذلك أو لخطئه من سبيل المضمول أي لتعمين (أبصارهم) وكلمة أو للتصريح تهديد وهو خير

بمعنى الامر أى ليكون منكم الائمة عن رفع البصر أو تحطفت الابصار عند الرفع من الله وهو كقوله تعالى تقابلونهم
أو يسلمون أى يكون أحد الامرين وفيه النهى الوكيد والوعيد الشديد وجملاؤه على الكراهة دون الحرمة للإجماع على عدمها
وأما في غير الصلاة في دعاء ونحوه بخوذة الا كثرون لان السجدة قبله الداعين كالسجدة قبله المصلين ركزه آخرون قال في الفتح
واسلم من حديث جابر بن سمرة ولا ترجع اليهم بمعنى ابصارهم واختلف ٣٥٧ في المراد بذلك فقيل وعيد وعمل على هذا

قاله - ل المذكور حرام وافرط
ابن حزم فقال تطل الصلاة اه
ورواه - ذا الحديث كله - م
بهم يرون وفيه التحديث بالجمع
والافراد والقول وأخرجهم ابو
داود والنسائي وابن ماجه في
الصلاة (عن عائشة رضی الله
عنها قالت - مات رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم عن الالتفات)
بالرأس يمينا وشمالا (في الصلاة
فقال هو اختلاس) أى اختطاف
بسرعة (يحتمله الشيطان)
فيه الحاض على احضار المصلي قلبه
لما جاز به ولما كان الالتفات
فيه ذهب الخشوع استعير
لذهابه اختلاس الشيطان
نصير القبح تلك الشبهة بالخشوع
لان المصلي مستغرق في مناجاة
ربه والله مقبل عليه والشيطان
مرصده ينتظر فوات ذلك فاذا
التفت المصلي اعتم الشيطان
السرعة فيخلفه بامنه قاله
الطبري في شرح المشكاة وقال
ابن بريزة اضيف الى الشيطان
لان فيه انقطاعا من ملاحظة
التوجه الى الحق سبحانه (من
صلاة العبد) وفي الحديث دلالة
على الكراهة وهو اجماع لكن

ابن عبد البر وغيره على ان الزهري وهم في ذلك وسببه انه جعل القصة لذى الشمالين
وذو الشمالين هو الذى قبل يدر وهو خراعى واسمه عمير بن عبد عمرو بن نضلة وأما
ذو اليمين فتأخر بهد موت النبي صلى الله عليه وسلم بعدة وحدث به ذا الحديث بعد موت
النبي صلى الله عليه وسلم كما أخرج ذلك الطبراني واسمه الخرباق كما سابق وقد جوز بعض
الائمة ان تكون القصة وقعت لكل من ذى الشمالين وذى اليمين وان أبا هريرة
روى الحديثين فارسل أحدهما وهو قصة ذى الشمالين وشاهد الآخر وهو قصة
ذى اليمين قال في الفتح وهذا محقق في طريق الجمع وقيل يحمل على أن ذى الشمالين كان
يقال له أيضا ذو اليمين وبالعكس فكان ذلك سبب الاشتباه ويدفع الجواز الذى ارتكبه
الطحاوى الرواية الاخرى التى ذكرها المصنف بلفظ بينهما أنا صلى مع النبي صلى الله عليه
وسلم قال الحافظ فى النسخ وقد اتفق معظم أهل الحديث من المصنفين وغيرهم على ان
ذى الشمالين غير ذى اليمين ونص على ذلك الشافعى فى اختصاره لاف الحديث قوله احدى
صلاحي العشي قال النووي هو بفتح العين المهملة وكسر الشين المجرى وتشديد الهمزة
قال قال الازهرى العشى عند العرب ما بين زوال الشمس وغروبها ويبرز ذلك ما وقع
عند البخارى من حديث أبي هريرة قال صلى بنا الى صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر
وفي رواية قال محمد بن يعقوب بن سيرين واكثر ظنى أنهم العصر وفيه صلى الله عليه وسلم من غير شك
وفي رواية الطهر كذلك كما ذكر المصنف وفي رواية له أيضا احدى صلاحي العشى
اما الظهر واما العصر قال فى الفتح والظاهر ان الاختلاف فيه من الرواة وأبعد من قال
يحمل على ان القصة وقعت مرتين بل روى النسائي من طريق ابن عوف عن ابن سيرين
ان الشك فيه من أبي هريرة وانظره صلى الله عليه وسلم احدى صلاحي العشى قال أبو
هريرة ولكن نسيته فالظاهر ان أبا هريرة رواه كثيرا على الشك وكان ربما غلب على
ظنه ان الظاهر فجرمهم ما رآه غاب على ظنه ان العصر فجرمهم ما رآه غاب على ظنه أيضا
في تعيينها على ابن سيرين وكان سبب لان الاهتمام على القصة من الاحكام الشرعية
قوله فقام الى خشبة فى المسجد فى رواية للبخارى فى مقدم المسجد ولم يلم فى قبله المسجد
قوله السرعان بفتح المهملات ومنهم من يسكن لراء وحكى بعض اصحابنا ان الاصلي ضبطه
بضم ثم اسكان كانه جمع سريع والمراد بهم أول الناس خروجهم من المسجد وهم أهل
الحاجات غالباً قوله فهابا فى رواية للبخارى فهابا من زيادة الفهم والمعرفة فى انه غاب عليهما
احترامه وتعظيمه عن الاعتراض عليه وأما ذو اليمين فغلب عليه حرصه على تعلم العلم

الجهه وروى على اسم التنزيه وقال المتولى يحرم اد للصورة وهو قول أهل الظاهر ووردى كراهته صريح على غير شرطه عدة
أحاديث منها حديث أنس عند الترمذى مرفوعا وقال حسن يابى ابانك والائمة فى الصلاة فان الائمة فى الصلاة
فان كان ولا بد ففى التطوع لافى الريضة وحديث أبى داود والنسائي عنه وصححه الحاكم لا يزال الله مقبلا على العبد فى صلاته
ما لم يتغيب فاذا صرف وجهه انصرف عنه واخرج مثله أحمد وابن حزم يمتنع من حديث أبى ذر ومن حديث الحريث الاشعري

فوقع له مع أهل الكوفة ما ذكر (واستعمل عليهم) في الصلاة (عماراً) هو ابن ياسر زاد ابن خليفة وابن مسعود على بيت المال
وعثمان بن حنيف على مساحة الأرض اهـ وكان تخصيص عمار بالذکر لوقوع التصريح بالصلاة. ون غيرها مما وقعت فيه
الشكوى (فشكوا) منه في كل شيء (حتى ذكرناه لا يحسن يصلي) ظاهره ان جهات الشكوى كانت متعددة ومنها اقصية
الصلاة وصرح بذلك في روايه أبي عوانة فقال هراقله شكروني كل شيء ٢٥٩ حتى في الصلاة (فارسل اليه) عمر رضي الله

عنه فوصل اليه الرسول بجاء الى
عمر (فقال له يا أبا اسحق) وهي
كنية سعد (ان هؤلاء) أي أهل
الكوفة (يزعمون أنك لا تحسن
صلى قال أبو اسحق اما هم فقالوا
ما قالوا وأما) أي ما قاله فاني كنت
أصلي بهم صلاة رسول الله (أي
صلاة مثل صلاته) صلى الله عليه
وآله (وسلم ما خرم) بكسر الراء
أي أقص (عنها) أي عن صلاته
صلى الله عليه وآله وسلم (أصلي
صلاة العشاء) وفي الرواية
الآخرى صلاتي العشي بالمنية
وعينها ما يكونهم شكوه فيها
أو لانهم في وقت الراحة فغيرها
من باب أولى والأول أظهر لانه
يأتي مثله في الظهور والعصر لانهما
وقت الاشتغال بالقائلة والمعاش
(فأورد) بضم الكاف أي أحول
القيام حتى تنقضي القراءة (في)
الركعتين (الأوليين) واخف) بضم
الهمزة أي أحذف لتطويل
(في) الركعة (الآخرين) وليس
المراد حذف أصل القراءة
فمكثته قال أحذف الركود
والركود يدل على القراءة عادة
(قال) عمر رضي الله عنه (ذلك)
أي ما تقول (الظن بك) أي هذا

صلى الله عليه وسلم الذي البدين على قوله بلى قد نسيت وأصرح من ذلك قوله صلى الله عليه
وسلم انما أنا بشر انسى كما تنسون وهو متفق عليه من حديث ابن مسعود كما سيأتي ومن
أجوبهم ان قوله صلى الله عليه وسلم انى لا أنسى ولكن انسى لامعني يدل على عدم صدور
النسيان منه وتعقب بما قاله الحافظ في الفتح ان هذا الحديث لا أصل له فانه من بلاغات
مالك التي لم توجد موصولة بعد البحث الشديد وأيضاً هو أحد الأحاديث الأربعة التي
تكلم عليها في الموطأ ومن أجوبهم أيضاً حديث انكاره صلى الله عليه وسلم على من
قال نسيت آية كذا وكذا قال بنسما لاحدكم أن يقول نسيت آية كذا وكذا وتعقب بانه
لا يلزم من ذم إضافة نسيان الآية ذم إضافة نسيان كل شيء فان الله في بينهم ما واضح جداً
ومن أجوبهم ان قوله لم أنس راجع الى السلام أي سلمت قصد ابائياً على ما في اعتقادي
انى صليت أربعاً قال الحافظ وهذا جيد وكان ذا البدين فهم العموم فقال بلى قد نسيت
والكلام في ذلك محله علم الكلام والاصول وقد تكلم عياض في الشفاء بإيشي
فمن أراد البسط فليرجع اليه وهذا كله مبنى على ان معنى السهو والنسيان واحد
وأما من فرق بينهما فما أنه أن يقول هذه الأدلة وان دللت على انه وقع النسيان منه صلى
الله عليه وسلم فهي لا تستلزم وقوع السهو قوله صلى الله عليه وسلم ما ترك فيه جواز البناء على الصلاة
التي خرج منها المصلي قبل تمامها ما ما والى ذلك ذهب الجمهور كما قال العراقي من غير
فرق بين من سلم من ركعتين أو أكثر أو أقل وقال مضمون انما يفي من سلم من ركعتين
كما في قصة ذي البدين لان ذلك وقع على غير القياس فيه فتصر على مورد النص وحديث
عمران بن حصين ألا ترى أني طلل ما زعمه من قصر الجواز على ركعتين على أنه يلزمه أن يقصر
الجواز على إحدى صلاتي العشي ولا فائل به وذهبت الهادوية الى انه لا يجوز البناء
على الصلاة التي خرج منها بسلامتين من غير فرق بين العمد والسهو وأجابوا عن حديث
الباب بان قصة ذي البدين كانت قبل نسخ الكلام اعتمادهم على ما خلف عن الزهري
وقد قدمنا انه وهم على انه قد روى البناء عمران بن حصين كما سيأتي واسلامه متأخر
ورواه أيضاً معاوية بن خديج كما تقدمت الإشارة الى ذلك واسلامه قبل موت النبي
صلى الله عليه وسلم بثلاثين سنة ومع هذا فقصر الكلام كان بمكة وقد حققنا ذلك في باب
تصريح الكلام وفي حديث الباب دليل على ان كلام الساهي لا يطل الصلاة وكذا كلام
من ظن التمام وقد تقدم الكلام على ذلك في باب تصريح الكلام أيضاً وفيه أيضاً دليل على
ان الأفعال المكنتة التي ليست من جنس الصلاة اذا وقعت سهواً ومع ظن التمام

الذي تقول هو الذي كنا نظنه زاد مسرع عن عبد الملك وأبي عون مع ما قال سعد أعلق الأعراب الصلاة أخرجه مسلم وفيه دلالة
على أن الذين شكوه لم يكونوا من أهل العلم وكانهم ظنوا مشروعية التسوية بين الركعات فانكروا على سعد التفرقة فيستفاد
منه ذم القول بالرأى الذي لا يستند الى أصل وفيه ان القياس في مقابلة النص فاسد الاعتبار قال ابن بطال وجه دخولي
حديث سعد في هذا الباب انه لما قال أركدوا خفف علم أنه لا يترك القراءة في شيء من صلاته وقد قال انها مثل صلاة رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم (يا ابا اسحق فارسل) عمر رضى الله عنه (معه) اى مع سعد (رجلا) هو محمد بن مسلمة بن خالد الانصارى
فيمثله كره الطبرى (أورجالا الى الكوفة) جمع رجل فيحمل ان يكونوا محمد بن مسلمة الذى كوروملج بن عوف السلى وعبد الله
ابن أرقم والشك من الراوى وهذا يقتضى أنه أعاده الى الكوفة ليحصل الكشف عنه بحضوره ليكون بعد من التهمة
(فقال عنه) اى عن سعد (أهل الكوفة) ٣٦٠ كشف حاله بينهم (ولم يدع) اى لم يترك لرجل المرسل (مسجدا) من مساجد

الكوفة (الاسأل عنه) اى عن
سعد (و) الحال ان أهل الكوفة
(يثنون عليه معروفًا) اى خيرا
(حتى دخل مسجد لبنى عباس)
قبيلة كبيرة من قيس راد سيف
في روايته فقال محمد بن مسلمة
أنشد الله رجلا يعلم حقا الا قال
(فقام رجل منهم يقال له اسامة
ابن قنادة يكنى ابا عبد الله قال
اما) اى اما غيرى فائق على واما
نحن (اذ) اى حين (نشدتنا)
اى سألتنا بالله (فان سعدا كان
لايسير بالسرية) القطعة من
الجيش والبالاه صاحبته اى
لا يخرج بنفسه معها فنحن عنه
الشجاعة التى هى كمال القوة
الغضبية وفي رواية جبريوس فيان
لا يفرى السرية (ولا يقسم
بالسوية) فنحن عنه العفة التى هى
كمال القوة الشهوانية (ولا يعدل
في القضية) اى الحكمومة
والقضاء وفي رواية سيف ولا
يعدل في الرعية فنحن عنه الحكمة
التي هى كمال القوة العقلية وفيه
سلب العدل عنه بالكلية وهو
قدح في الدين (قال سعدا ما رآه
لادعون) عليك (بثلاث) من
الدعوات (اللهم ان كان عبدك

لا تفسد الصلاة وقد تقام البعث في ذلك قوله ثم سلم ثم كبر وسجد فيه دليل لمن قال ان
مجدد السهو بعد السلام وقد اختلف أهل العلم في ذلك على ثمانية أقوال كما ذكر ذلك
العراقى في شرح الترمذى الاقول ان مجود السهو كله محله بعد السلام وقد ذهب الى ذلك
جماعة من الصحابة وهم على بن أبى طالب وسعد بن أبى وقاص وعمار بن ياسر وعبد الله
ابن مسعود وعمران بن حصين وأنس بن مالك والمغيرة بن شعبة وأبو هريرة وروى الترمذى
عنه خلاف ذلك كما ساقى وروى أيضا عن ابن عباس ومعاوية وعبد الله بن الزبير على
خلاف في ذلك عنهم ومن التابعين أبو سلمة بن عبد الرحمن والحسن البصرى والنخعي وعمر
ابن عبد العزيز وعبد الرحمن بن أبى ايلي والسائب التمارى وروى الترمذى عنه خلاف
ذلك وهو قول الثوري وأبي حنيفة وأصحابه وحكى عن الشافعى قوله روى الترمذى
عن أهل الكوفة وذهب اليه من أهل البيت الهادى والقاسم وزيد بن على والمؤيد باق
واستدلوا بحديث الباب وبسائر الاحاديث التى ذكر فيها السجود بعد السلام القول
الثانى ان مجود السهو كله قبل السلام وقد ذهب الى ذلك من الصحابة أبو سعيد الخدرى
وروى أيضا عن ابن عباس ومعاوية وعبد الله بن الزبير على خلاف في ذلك وبه قال
الزهري ونكحول وابن أبى ذئب والاوزاعى واللائث بن سعد والشافعى في الجديد وأصحابه
ورواه الترمذى عن أكثر فقهاء المدينة وعن أبى هريرة واستدلوا على ذلك بالا حاديث
التي ذكر فيها السجود قبل السلام وساقى بعضها القول الثالث التفرقة بين الزيادة
والنقص فيسجد للزيادة بعد السلام وللنقص قبله والى ذلك ذهب مالك وأصحابه والمزنى
وأبو ثور وهو قول الشافعى واليه ذهب الصادق والناصر من أهل البيت قال ابن عبد البر
وبه يصح استعمال الخبرين جميعا قال واستعمال الاخبار على وجهها أولى من ادعاء
الفسخ ومن جهة النظر الفرق بين الزيادة والنقصان بين في ذلك لان السجود في النقصان
اصلاح وجبر ومحال أن يكون الاصلاح والجبر بعد الخروج من الصلاة وأما السجود
في الزيادة فانما هو ترغيم للشيطان وذلك يقتضى أن يكون بعد الفراغ قال ابن العربي مالك
اسعد قلا وأهدى سبيلا انتهى ويدل على هذه التفرقة ما رواه الطبرانى من حديث
عائشة في آخر حديث لها وفيه قال من سجد قبل التمام فليجهد حتى يسجد قبل أن يسلم
واذا سجد بعد التمام سجد سجد في السهو وبعد أن يسلم ولكن في اسناده عيسى بن ميمون
المدنى المعروف بالواسطى وهو وان وثقه حماد بن سلمة وقال فيه ابن معين مرة لا بأس به
فقد قال فيه مرة ليس بشئ وضعفه الجمهور القول الرابع أنه يستعمل كل حديث كما ورد

هذا كاذبا) اى فيما نسبني اليه (قام ربا وسبعة) ليراه الناس ويسمونه فيشبهوا ذلك عنه ليدكر به وعاق الدعاة ومالم
بشرط كذبه أو كون الحامل له على ذلك الغرض الدينوى قراعى الانصاف والعدل رضى الله عنه (فأطل عمره) بحيث يرد الى
أسفل سافلين ويصير الى أرذل العمر ويضعف قواه فيتمكس في الخلق فهو دعاء عليه لاله (وأما فقره) وفي نسخة وأفل مذقه
وفي رواية جبريوس قد فقره وفي رواية سيف وأكثريه لاله وهذه الحالة تست الحياه وهى طول العمر مع الفقر وكثرة العيال

قال مالك قد عزل عمر سعد وهو أعدل من باقي بعده الى يوم القيامة والذي يظهر ان عمر عزله حسمه المادة الفتنة في رواية سيف فار عر لولا الاحتياط وان لا يبق من أمر مثل سعد لما عزلته وقبل عزله ايثار اقربيه منه لكونه من أهل الشورى وقيل لان مذهب عمران لا يستقر العامل أكثر من أربع سنين وقال الماوردي اختلفوا هل يعزل القاضي بشكوى الواحد أو الاثنين أو لا يعزل حتى يجتمع الأكثر على الشكوى ٣٦٢ منه وفيه استفسار الامل على ما قيل فيه والسؤال عن يشكى في موضع

عمله والقصار في المسئلة على من يظن به الفضل وفيه ان السؤال عن عدالة الشاهد ونحوه يكون عن مجباره وان تعريض العدل للكشف عنه لا ينافي قبول شهادته في الحال وفيه خطاب الرجل الجليل بكلمته والاعتذار لمن سمع في حقه كلام يسره وفيه التفرق بين الافتراء الذي يقصده السب والافتراء الذي يقصده دفع الضرر فيه عزز قائل الاول دون الثاني ويحقل أن يكون سعد لم يطلب حقه منهم أو عفا عنهم واكتفى بالدعاء على الذي كسب قناعه في الافتراء عليه دون غيره فانه صار كأنه فرد بأذنته وقد جاء في الخبر من دعا على ظالمه فقد اتصفه له أراد الشفقة عليه بان جهل له العقوبة في الدنيا فاتصرت نفسه وراعى حال من ظلمه لما كان فيه من وفور الديانة ويقال اعتمادا عليه لكونه انتمك حرمته من محب صاحب الشريعة فانه اتصرا صاحب الشريعة وفيه جواز الدعاء على الظالم المعين بما يستلزم النقص في دينه وليس هو من طلب وقوع المعصية

في مذهب مالك انه رأى لابرهان على صحته قال وهو أيضا مخالف للثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من أمره بسجود السهو قبل السلام من شك فلم يدرك صلى وهو سحر زيادة ثم قال ليت شعري من أين لهم ان جبر الشئ لا يكون الا فيه لا بائعا عنه وهم مجمعون على ان الهدى والاصيام يكونان جبر لما نقص من الخلق وهما بعد الخروج عنه وأن عتق لرقبة والصدقة أو صيام الشهرين جبر التمس وطاعة التعمد في ثم ارتضى ان وفعل ذلك لا يجوز الا بعد مقامه أو أحسن ما يبال في المقام انه يعمل على ما تقتضيه أقواله وأفعاله صلى الله عليه وسلم من السجود قبل السلام وبعد فما كان من أسباب السجود مقيدا قبل السلام سجدة بلة وما كان مقيدا بيه السلام سجدة بعده وما لم يرتق بيه بأحدهما كان مخيرا بين السجود قبل السلام وبعده من غير فرق بين الزيادة والنقص لما أخرجه لم في صحيحه عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا زاد رجلا أو نقص فليسجد سجدتين وجميع أسباب السجود لا تسكوب الا زيادة ونقصا أو مجموعهما وهذا ينبغي أن يعد مذهبنا ما لان مذهب دود وان كان فيه انه يعمل بمقتضى النصوص الواردة كما حكاه النورى فقد جزم بان الخارج عنها يكون قبل السلام وسحق بن راهويه وان قال انها تسعمل الاحاديث كما وردت فقد جزم انه يسجد لما خرج عنها ان كان زيادة بعد السلام وان كان نقصا قبله كما سبق والقائلون بالتخير لم يستعملوا النصوص كما وردت ولا شك انه أفضل ومحل الخلاف في ادعاء كل كما عرفت وان كانت الهادوية تقول بفساد الصلاة من سجدة السهو وقيل التسليم مطلقا لكن قولهم مع كونه مخافة المماصرحت به الادلة بخلاف الاجماع الذي حكاه عياض وغيره قوله فرعنا سألوه ثم سلم يعني سألوا محمد بن سيرين هل سلم النبي صلى الله عليه وسلم بعد سجدة في السهو فروى عن عمران بن حصين أنه أخبر أن النبي صلى الله عليه وسلم سلم بعدهما وانظر أبي داود وقيل لمحمد سلم في السجود فقال لم أحفظه من أبي هريرة ولكن ثبت ان عمران بن حصين قال ثم سلم وفيه دليل على مشروعية التسليم في سجود السهو وقد نقل بعض المتأخرين عن النورى أن الشافعية لا يثبتون التسليم وهو خلاف لما شهور عن الشافعية والمعروف في كتبهم وخلاف ما صرح به النورى في شرح مسلم فانه قال والصحيح في مذهبنا أنه يسلم ولا يشهد (وعن عمران بن حصين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى العصر لم في ثلاث ركعات ثم دخل منزله وفي لفظ قد دخل الحجر فقام اليه رجل يقال له الخرباق وكان في يده طول فقال يا رسول الله فذكر له صليبه فخرج غاضبا بان يجرد رداءه

واكن من حيث يؤدي الى تكايف الظالم وعقوبته وفيه لؤلؤ لورع في الدعاء واستدله على ان الاوليين من حقى الرابعة متاويشان والحديث أخرجه البخارى أيضا في الصلاة وكذا مسلم وأبو داود والنسائي (عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله) ولم قال لا صلاة لمن لم يقرأ زاد الحيدى عن سنان فيما كذا في مسنده وهكذا رواه صفيان بن يعقوب عن الحيدى أخرجه ليلى وكذا لابن عمر عند الاسماعيلي والتميمية وعثمان بن أبي شيبة عند أبي

نعيم في المستخرج وهذا يعني ان المراد القراءة في نفس الصلاة (فاضة الكتاب) أي في كل ركعة منفردا أو اماما أو مأموما سواء
 أقرأ الامام أو جهر وإذا كان المنفي الصلاة الشرعية استقامده وى في الذات فعل هذا لا يحتاج الى اشارة الى الجهر ولا الى الكمال
 لانه يؤدي الى الاجمال كما نقل عن القاضي أبي بكر وغيره لان في الكمال بشر بمحصول الاجزاء فلو قدر الاجزاء منتفيا لاجل
 العموم قدر ثابته لاجل اشارة الكمال بقوته فيتم ولا سبيل الى اشارة ما ٣٦٣ مع ان الاشارة انما يحتاج اليه

للضرورة وهي من دفعه فرد فلا
 حاجة الى أكثر منه وعوى
 اشارة أحدهما ليست بأولى من
 الآخر قاله ابن دقيق العيد
 وفيه نظر لاننا انما نعتذر للحل
 على الحقيقة فالحل على أقرب
 المجازين الى الحقيقة أولى من
 الحل على أبعدهما وفي الاجزاء
 أقرب الى نفي الحقيقة وهو
 السابق لفهم لانه يستلزم نفي
 الكمال من غير كس فيكون
 أولى ويؤيده رواية في بيان عند
 الامام علي بالفظ لا تجزى صلاة
 لا يقرأ فيها فاتحة الكتاب وتابعه
 على ذلك زياد بن أيوب أحد
 الثقات أخرجه الدارقطني وله
 شاهد من حديث الامام ابن
 عبد الرحمن عن أبيه عن أبي
 هريرة مرفوعا بهذا اللفظ أخرجه
 ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما
 ولا حرج من طريق عبد الله بن
 سواد لقشيري عن رجل عن
 أبيه مرفوعا لا تقبل صلاة لا يقرأ
 فيها بام الكتاب وقد أخرج ابن
 خزيمة عن محمد بن الوليد القرشي
 عن عثمان حديث الباب بالفظ
 لا صلاة الا بقراءة فاتحة الكتاب
 فلا يمنع أن يقال ان قوله لا صلاة

حتى انتهى الى الناس فقال اصدق هذا قالوا نعم فصل في ركعة ثم سلم ثم سجد سجدتين ثم سلم
 رواه الجماعة لا البخاري والترمذي الكلام على فقه الحديث قد تقدم وقد تقدم أيضا
 الاختلاف بين أهل العلم هل حديث همران هذا وحديث أبي هريرة المتقدم **حكاية**
 قصة واحدة أو اثنين مختلفين والظاهر ما قاله ابن خزيمة ومن تبعه من التعبد لان
 دعوى الاتحاد تحتاج الى تأويلات متعقبة كما سبق وقد تقدم أيضا ضبط الخبر بقوله
 اسم ذي الدين وفي الباب عن ابن عباس عند البزار والطبراني في الكبير أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم صلى بهم العصر فلا تدخل على بعض نسائه فدخل عليه رجل من
 أصحابه يقال له ذوالشمالين الحديث وعن عطاء بن ابن الزبير صلى المغرب فسلم في ركعتين
 فتمضى استرا الحجر فسمع النجوم فقال ما أناكم قال فسلم ما في وسجد سجدتين قال فذكر
 ذلك لابن عباس فقال ما ما طع من سنة نبيه صلى الله عليه وسلم رواه أحمد الحديث أيضا
 أخرجه البزار والطبراني في الأوسط والصحاح في مجمع الزوائد ورجل أحد رجال
 الصحيح قوله ما ما ط أوله حمزة مفتوحة وآخره هـ قال في القاموس ما يطيط مطا
 جار وزجر وعنى يطا ويطا انتهى وبدون فحى وأبعد كما ط فيه ما المراد هنا ان
 ابن الزبير ما بعد ولا انتهى عن السنة وما بعده ولا نفي غيره عنه بما فعله لما تقدم من ثبوت
 ذلك عنه صلى الله عليه وسلم والخلاف في جواز البنية قد مر

• (باب من شك في صلاته) •

عن عبد الرحمن بن عوف قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا شك أحدكم
 في صلاته فليدبر أو واحدة صلى أم ثنتين فليجعلها واحدة واذا لم يدبر ثنتين صلى أم ثلاثا
 فليجعلها اثنتين واذا لم يدبر ثلاثا صلى أم أربعة فليجعلها ثلاثا ثم يسجد اذا فرغ من صلاته
 وهو جالس قبل أن يسلم سجدتين رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه وفي رواية
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من صلى صلاة يشك في النقصان فليصل حتى
 يشك في الزيادة رواه أحمد الحديث مملول لانه من رواية أبي اسحق عن مكحول عن
 كريب عن ابن عباس عن عبد الرحمن وقد رواه أحمد في المسند عن ابن عباس عن ابن اسحق
 عن مكحول مرسلا قال ابن اسحق فلقبت حسين بن عداقه فقال له هل استنده لك قلت لا
 فقال ليكبه حدثني ان كريباً حدثني به وحسين ضعيف جدا ورواه اسحق بن راهويه
 والبيهقي بن كليب في مسندهم ما من طريق الزهري عن عبد الله بن عبد الله عن ابن عباس

في معنى انتهى أي لا تصلوا الصلاة الا بقراءة فاتحة الكتاب وهو ظهير لما مر من طريق القاسم عن عائشة مرفوعا لا صلاة
 بمصرعة الطعام وهو في صحيح ابن حبان بالفظ لا يصل أحدكم بمصرعة الطعام قال في الفتح وانما مع الوجوب ليست عند الحنفية
 شرط في صحة الصلاة والنرس عندهم لا يثبت بما يزيد على القرآن فالقصر قرآن متيسر وتعين الفاتحة انما ثبت بالحديث فيكون
 واجبا بآثار من يتركه ويجزى الصلاة بدونه واذا تقررت لا يفتى بجبي عن يتعمد ترك قراءة الفاتحة منهم وترك الطعام فبئس

وكان قريباً لحل قوله في حديث المسيء ثم كذلك في كل صلاتك فافعل على الجواز وهو الركعة وقد اختلف القائلون بتعين
الفاصلة في كل ركعة هل تصح صلاة من نسيها فذهبت الشافعية وأحمد بن حنبل إلى عدم الصحة وعن مالك أنه ان نسيها في ركعة
من صلاة الركعتين فسدت صلاته وان نسيها في ركعة من صلاة ثلاثية أو رباعية فروي عنه أنه يعيده ولا تجزئه ومقتضى
الشرطية التي فيها على صلاحية ٢٦٦ الأحاديث للدلالة على أن النسيء بعد الصلاة كمن صلى بغير وضوء ناسياً

ومحصل القول في هذه المسئلة
وجوب الفصاة على كل امام
وماه وم في كل ركعة وان تلك
الدالة صالحة للاحتجاج بها على
أن قراءة الفاتحة من شروط صحة
الصلاة فنزعم أنها تصح صلاة
من الصلوات أو ركعة من
الركعات بدون فاتحة الكتاب
فهو محتاج إلى إقامة برهان
يخص تلك الدالة ومن ههنا
يتبين لنا ضعف ما ذهب اليه
الجمهور ان من أدرك الإمام
راكعاً دخل معه واعتد بتلك
الركعة وان لم يدرك شيئاً من
القراءة اهـ حاصل ما في نرح
المتنق ورواه هذا الحديث ما بين
بصري ومكي ومدني وفيه
التجديد والعفة والقول
وأخرجه مسلم في الصلاة أيضاً
وكذا البوداود والتسائي والترمذي
وابن ماجه (عن أبي هريرة
رضي الله عنه أن رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم دخل المسجد
فدخل رجل) هو خلاد بن رافع
جده علي بن يحيى بن خلاد وفي
رواية ابن غير ورسول الله صلى
الله عليه وآله لم جالس في ناحية
المسجد وللتسائي من رواية اسحق

أنه ممة قدم على البناء على الأقل لأن الشارح قد شرط في جواز البناء على الأقل عدم
الدراية كما في حديث عبد الرحمن بن عوف وهذا المصنف قد حصص له الدراية وأمر
الشاك بالبناء على ما استيقن كما في حديث أبي سعيد ومن بلغ به تحريمه إلى اليقين قد بقي
عن ما استيقن وبهذا تعلم أنه لا معارضة بين الأحاديث المذكورة وان المصنف المذكور
ممة قدم على البناء على الأقل وقد أوقع الناس ظن التعارض بين هذه الأحاديث في
مضائق ليس عليها إثارة من علم كالشرق بين المبتدأ والمبني والركن والركعة قوله
في حديث الباب قبل أن يسلم استدل به القائلون بمشروعية سجود السلام وقبل السلام
وقد تقدم الخلاف في ذلك وبين ما هو الحق قولاً فليصل حتى يشك في الزيادة فيه أن جعل
الشك في جاب الزيادة أولى من جعله في جانب النقصان (وعن أبي سعيد الخدري قال
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا شك أحدكم في صلاته ولم يدرك صلى ثلاثاً

أربعاً فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم فان كان صلى
خمساً عن له صلاته وان كان صلى اتماماً لأربع كان ما زعم الشيطان رواء أحمد ومسلم
الحديث أخرجه أيضاً أبو داود بالنظر فليكن الشك وليبن على اليقين فإذا استيقن القيام
سجدتين فان كانت صلاته تامة كانت الركعة والسجدتان مائة وان كانت صلاته
ناقصة كانت الركعة تماماً والسجدتان ترغيماً للشيطان وأخرجه أيضاً ابن حبان
والحاكم والبيهقي واختلف فيه على عطاء بن يسار فروى مرسلان وروى بذكر أبي سعيد فيه
وروى عنه عن ابن عباس قال حافظ وحورهم وقال ابن المنذر حديث أبي سعيد أصح
حديث في الباب والحديث استدل به القائلون بوجوب اطراح الشك والبناء على
اليقين وهم الجمهور كما قال النووي والعراقي وقد تقدم ما أجاب به القائلون بالبناء
على الظن وما أجيب به عليهم وما هو الحق قوله قبل أن يسلم لم هو من أدلة القائلين بأن
السجود والسلام وقبل السلام وقد تقدم البحث عن ذلك أيضاً قوله فان كان صلى خمساً
شفع من له صلاته يعني ان السجدتين بمنزلة الركعة لأنهما ركعاه فكانت بينهما ما قد فعل
ركعة مائة فصارت الصلاة شفعاً قوله كما ترغيماً للشيطان لأنه لم قصد التلبيس على
الامة إلى وإبطال صلاته كان السجدتان لما فيهما من الثواب ترغيماً لعدا عليه بهيم ما
قصده بالقبض وفي جعل الامة ترغيماً للشيطان رد على من أوجب السجود لئلا يباب
التمعده وهو أبو طاب والامام يحيى والشافعي كما في البصر لان ارغام الشيطان انما يكون

ابن أبي طلحة بينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالس ونحن حوله وأما ما وقع عند الترمذي اذا جازى كابدري
فصل في فاجف صلاته فهذا لا يمنع نفسه من فاجف صلاته بالبدوى اسكونه أخف الصلاة وأخف ذلك (فصل) زاد التسائي
من رواية داود بن قيس ركعتين وفيه اشهاد بان صلى الله عليه وآله لا اقرب انها تحية المسجود وفي الرواية المذكورة وقد كان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم يركع في صلاته زاد في رواية اسحق بن طلحة ولا ندري ما يعيب منها عن ابن أبي شيبة من رواية ابن خلدويه

ونحن لا نشعر وهذا محمول على حالهم في المرة الاولى أو هو مختص من الذي قبله كأنه قال ولا نشعر ما يعيب منها (فسلم) في رواية أبي اسامة فجاء فسلم وهو راوى لانه لم يكن بين صلاته ومجبة تراخ (على النبي صلى عليه) وآله (وسلم فرد) صلى الله عليه وآله وسلم عليه السلام في رواية مسلم وكذا في رواية ابن عمير في الاستئذان فقال وعليك السلام وفي هذا تعقب على ابن المنير حيث قال فيه ان الموعظة في وقت الحاجة أهم من رد السلام واعلم ليرد عليه السلام ٣٦٧ تأديته على جهله فيه وخذ منه التأديب

عما حدث بسببه والعمد ليس من الشيطان بل من المصلي وأما استدلالهم على ذلك
بأقامة الصلاة على السهو ولأنه انما شرع في السهو ولأنه نقص فاعمد منه له فردود بان الله
ليست النقص بل انعام الشيطان كما في الحديث وظاهر الحديث أن مجرد حصول الشك
موجب للسجود ولو زال وحصلت معرفة الصواب ونحوه في انه لم يزد شيئا والى ذلك ذهب
الشيخ أبو علي والمؤيد الله وذهب المنصور بالله وامام الحرمين انه لا يسجد ليزوال التردد
ويدل للمذهب الاخر ما أخرجه أبو داود وعن زيد بن أسلم قال قال النبي صلى الله عليه وآله
وسلم اذا شك أحدكم في صلاته فان استيقن انه قد صلى فلا فليتم وليتركه من سجودها
ثم يجلس فيتمنها فاذا فرغ فلييقن الا أن يسلم فليسجد سجدة تين وهو جالس ثم يسلم وسما في
في حديث ابن مسعود ما يدل على مثل ما دل عليه هذا الحديث (وعن ابراهيم عن علقمة
عن ابن مسعود قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم قال ابراهيم زاد أو نقص فلما لم يقل له
يا رسول الله حدث في الصلاة شيئا قال لا وما ذلك قالوا صليت كذا وكذا فثنى رجله
واستقبل القبلة فسجد سجدة تين ثم سلم ثم قبل عليا بوجهه فقال انه لو حدث في الصلاة
شيئا أتيتكم به ولكن انما أنا بغير انسى كما تنسون فاذا نسيت فذكروني واذا شك أحدكم
في صلاته فليتم الصواب فليتم عليه ثم يسلم ثم يسجد سجدة تين رواه الجماعة الا الترمذي
وفي لفظ ابن ماجه ومسلم في رواية فليست بطرأ قرب ذلك الى الصواب) قوله وعن ابراهيم هو
النجفي قوله زاد أو نقص في رواية للجماعة من طريق ابراهيم عن علقمة انه صلى خسا
على الجزم وسما في في باب من صلى الرباعية خسا وفي قوله زاد أو نقص دليل على مشروعية
سجود السهو لمن تردد بين الزيادة والنقصان الا أن تجهل رواية الجزم مفسرة لرواية
التردد قوله فثنى رجله في رواية أبي داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان بالافراد
وهذه الرواية هي للاتفة بالمقام ومعنى ثنى الرجل صرفها عن حالها التي كانت عليها
قوله لو حدث في الصلاة شيئا أتيتكم به فيه اصل في الاحكام بقاؤها على ما قررت
عليه وان جوز غير ذلك وان تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز قوله انما أنا بغير
مثلكم هذا حصري في البشرية باعتبار من أنكروا ثبوت ذلك ونارعه فيه عناد او جهودا
واما باعتبار غير ذلك مما هو فيه فلا يخص في وصف البشرية اذ له صفات أخر لكونه
جسما حيا موصوفا كائنا ما كان ولا يشير اني امر اجماعا غير او غير ذلك وتحقيق هذا المبحث
وقطاعه محله علم المعاني قوله أنسى كأنه نون زاد والنسائي وأذكر كأنه كرون وفيه دليل

فقال أجل قال النور بشق انما سكنت عن تعلمه اولالانه لما رجعت ولم يستكشف الحال من مورد الوحي كانه اغتر بجماعته من العلم فسكت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن تعلمه زجر الله وتاديه ارشادا الى استكشاف ما استبهم عليه فلما طلب كشف الحال من ورده اُرشده اليه صلى الله عليه وآله وسلم اه وفيه مناقشة لانه ان تم له في الصلاة اثمانية والثالثة لم يتم له في الاولى لانه صلى الله عليه وآله وسلم بدأ لمساواة ٢٦٨ أول مرة بقوله ارجع فصل فانك لم تصل قال سوال وارعد على تقريره له على الصلاة

الولى كيف لم يذكر عليه في انما السكت لكن الجواب يعلم بيانا للحكمة في تاخير البيان بعد ذلك واقه اء لم كذا في الفتح (نقال اذاقت الى الصلاة فكبر) زاد ابن عثير ناسيغ لوضوءه ثم استقبل القبلة فكبر وفي رواية يحيى ابن علي نتوضا كما امرك الله ثم تشهد واقم وفي رواية اسحق بن أبي طلحة عند النسائي انما انتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله فيغسل في وجهه ويديه الى المرفقين ويمسح برأسه ورجليه الى الكعبين ثم يكبر الله ويحمده ويعبده وعند أبي داود ويثني عليه ويعبده (ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن) لم يختلف الروايات في هذا عن أبي هريرة وأما رواية رفاعه ففي رواية اسحق ويقرأ ما تيسر من القرآن مما علمه الله وفي رواية يحيى بن علي فان كان معك قرآن فاقرأوا الا فاجد الله وكبره وهلاه وفي رواية محمد بن عمرو وعنده أبي داود ثم اقرأ بأم القرآن أو بثمانية الله ولا حمد وابن حبان من هذا الوجه ثم اقرأ بأم القرآن وقرأ بثمانية ترجم له ابن حبان باب

على جواز التسمية ان عليه صلى الله عليه وآله وسلم في ما طريقه به البلاغ وقد تقدم الكلام على هذا في شرح حديث ذي اليمين قوله فاذا نسيت فذكر في فيه أمر التابع بهذا كبر المتبوع وظاهر الحديث يدل على الوجوب على الفور قوله فليفتقر الصواب فيه دليل لمن قال بالعمل على غالب الظن وتقدم على البناء على الأقل وقد قدمنا الجواب عليه من جهة لقائلين بوجوب البناء على الأقل قوله فليتم عليه بضم الضميمة وكسر الفوقانية قوله ثم ليسجد سجدين فيه دليل لمن قال ان السجود قبل التسليم وقد مر تحقيقه وفيه أيضا ان مجرد النظر والتفكير من أسباب السجود لانه قد لحق الصلاة بسبب الوسوسة نقص وقد تقدم الكلام على ذلك (وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لي

الشیطان يدخل بين ابن آدم وبين نفسه في يدرى كم صلى فاذا وجد أحدكم ذلك فليسجد سجدين قبل أن يسلم رواه أبو داود وابن ماجه وهو باقية الجماعة الا قوله قبل أن يسلم وعن عبد الله بن جعفر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من شذ في صلاته فليسجد سجدين بعد ما يسلم رواه أحمد وأبو داود والنسائي) حديث عبد الله بن جعفر في اساماده مصعب بن شيبة قال انما منكر الحديث وعنه اسعوف وقد وثقه ابن معين واحتج به لم في صحيحه وقال أحمد بن حنبل انه روى أحاديث منا كبر وقال أبو حاتم الرازي لا يحمده ولا يمس بالقوى وقال الدارقطني ليس بالقوى ولا بالحافظة قوله ان الشيطان يدخل بين ابن آدم وبين نفسه في لفظ للجباري وأبي داود ان أحدكم اذا قام يصلي جاء الشيطان فلبس عليه وفي لفظ للجباري أيضا أقبل يعني الشيطان حتى يحضر بين المرء ونفسه يقول اذكر كذا اذكر كذا المالم يسكن يذكر حتى يظل الرجل ان يدرى كم صلى قوله فليسجد سجدين قبل أن يسلم فيه دليل لمن قال ان سجود السهو قبل التسليم وقد تقدم الكلام على ذلك قوله بعد ما يسلم احتج به القائلون بان سجود السهو بعد السلام وقد تقدم ذكرهم والاحاديث الصحيحة الواردة في سجود السهو ولاجل الشك كحديث عبد الرحمن بن عوف وأبي سعيد وأبي هريرة وغيرها قاضية بان سجود السهو لهذا السبب يكون قبل السلام وحديث عبد الله بن جعفر لا يفتقر لما رخصتم الاسيما مع ما فيه من المقال الذي تقدم ذكره واسكنه بؤيده حديث ابن مسعود المذكور قريريه فيكون الكل جائزا وقد استدل بظاهر هذين الحديثين من قال ان المصلي اذا شك فلم يدرك زاد أو نقص فليس عليه الا سجدة واحدة بظاهر الحديثين المذكورين والى ذلك ذهب الحسن البصري

فرض المصلي قراءة فاتحة الكتاب في كل ركعة (ثم اركع حتى تطمئن) حال كونك (داكما) وفي رواية أحمد وطائفة فاذا ركعت فاجعل واسئلك على ركعتك وامد ظهرك وتبين لركوعك وفي رواية اسحق بن أبي طلحة ثم يكبر فيركع حتى تطمئن فاقصص له وتسترخ (ثم ارفع حتى تعمدل قائما) وفي رواية ابن غير عند ابن ماجه حتى تطمئن قائما أخرجه ابن أبي شيبة عنه وقد أخرج مسلم اسناده بعينه في هذا الحديث لكن لم يسبق لفظه فهو على شربه وقد أخرجه اسحق بن راهويه في مسنده

عن أبي امامة وهو في مستخرج أبي نعيم من طريقه وكذا أخرجه السراج عن يوسف بن موسى أحد شيوخ البخاري قال الحافظ
 فثبت ذكر الطمأنينة في الاعتدال على شرط الشيخين ومثله عند أحمد وابن حبان وفي لفظ أحمد فأنهم صلبك - في ترجع العظام
 الى مفاصلها وعرف بهذا ان قول امام الحرمين انهم لم تذكر في حديث المسمى مصلاته دال على أنه لم يقف على هذه الطرق الصحيحة
 قال القسطلاني فيه دليل على ايجاب الاعتدال والجلوس بين السجدين والطمأنينة في الركوع والسجود فهو حجة على
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى في قوله وليس عنه جواب صحيح انتهى ٢٦٩ (ثم السجدة حتى تطمئن ساجدا) ولفظ اصح
 ثم يكبر ويسجد حتى يمكن وجهه

أوجبه حتى تطمئن مفاصله
 ونسخر (ثم ارفع حتى تطمئن)
 حال كونك (جالسا) في رواية
 اصح ثم يكبر فيرفع حتى يستوي
 قائما على رقبته ويقوم عليه
 وفي رواية محمد بن عمرو فاذا رفعت
 رأسك فاجلس على نعلك اليسرى
 وفي رواية اصح فاذا جلست في
 وسط الصلاة فاطمئن جالسا ثم
 افرس نعلك اليسرى ثم تشهد
 ثم قال (وافعل ذلك) المذكور
 من التكبير وقراءة ما تيسر وهو
 الفاتحة أو ما تيسر من غيرها بعد
 قراءتها والركوع والسجود
 والجلوس على الوجه المأثور
 (في صلاتك كلها) فرضا ونفلا وفي
 رواية محمد بن عمرو ثم اصنع ذلك
 في كل ركعة وسجدة وفي رواية
 ابن عمير في الاستئذان بعد ان ذكر
 السجود الثاني ثم ارفع حتى
 تطمئن جالسا وقد قال بعضهم
 هذا يدل على ايجاب جلوس
 الاستراحة ولم يقل به أحد وأشار
 البخاري الى ان هذا اللفظ وهم
 فانه عقبه بان قال قال أبو امامة

وطائفة من الناس وروى ذلك عن أنس وأبي هريرة وخالف في ذلك الجمهور والتمتة والتمتة
 الاربعسة وغيرهم فتم من قال ينبغي على الأقل ومنهم من قال يعمل على غالب ظنه ومنهم
 من قال بعيد وقد تقدم تفصيل ذلك وابس في حديث الباب أكثر من ان رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم أمر بسجدين عند السهم وفي الصلاة وليس فيه ما يبين ما يصنع من
 وقع له ذلك والاحاديث الاخرى قد اشقت على زيادة وهي بيان ما هو الواجب عليه عند
 ذلك من غير السجود فالاصير اليها واجب وظاهر قوله من شك في صلاته وقوله فاذا وجد
 أحدكم ذلك وقوله في حديث أبي سعيد المتقدم اذا شك أحدكم في صلاته وقوله في حديث
 ابن مسعود المتقدم أيضا اذا شك أحدكم فليكر الصواب وقوله في حديث عبد الرحمن
 ابن عوف اذا شك أحدكم في صلاته ان يسجد السهم مشروع في صلاة النساء كما هو
 مشروع في صلاة الفريضة والى ذلك ذهب الجمهور من العلماء قديما وحديثا لان الخبران
 وانما الشيطان يحتاج اليه في النقل كما يحتاج اليه في الفرض وذهب ابن سيرين وقتادة
 وروى عن عطاء بن رباح جماعة من أصحاب الشافعي عن قوله القديم الى أن التطوع
 لا يسجد فيه وهذا ينبغي على الخلاف في اسم الصلاة الذي هو حقيقة شرعية في الافعال
 المخصوصة هل هو متواتر فيكون مشتركا معنويا فيدخل تحته كل صلاة أو هو مشترك
 لفظي بين صلاتي الفرض والنفل فذهب الرازي الى الثاني لما بين صلاتي الفرض
 والنفل من التباين في بعض الشروط كالقيام واستقبال القبلة وعدم اعتبار العدد
 المنوي وغير ذلك قال العلائي والذي يظهر أنه مشترك معنوي لوجود القدر الجامع
 بين كل ما يسمى صلاة وهو التحريم والتحليل مع ما يشمل الكل من الشروط التي لا تنفك
 قال في الفتح والى كونه مشتركا معنويا ذهب جمهور أهل الأصول قال ابن رسلان
 وهو أولى لان الاشتراك اللفظي على خلاف الأصل والتواطؤ خير منه اهـ قال ان لفظ
 الصلاة مشترك معنوي قال بشرعية سجود السهم وفي صلاة التطوع ومن قال بانه
 مشترك لفظي فلا عموم له حيث ان الاعلى قول الشافعي ان المشترك يعم جميع مسمياته
 وقد ترجم البخاري على باب السهم في الفرض والتطوع وذكر عن ابن عباس انه يسجد
 بعد وتره وذكر حديث أبي هريرة المتقدم

• (باب من نسي التشهد الاول حتى اتصبا قائما يرجع) •

٤٧ نيل في في الاخير حتى يستوي قائما يمكن ان يحتمل ان كان محفوفا على الجلوس للتشهد ورواه اصح
 ابن راهويه في مسنده عن أبي امامة بلفظ ثم السجدة حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى تطمئن جالسا
 ثم اقع حتى تطمئن قاعدا ثم ارفع حتى تطمئن ساجدا ثم اقع حتى تطمئن جالسا ثم ارفع حتى تطمئن جالسا
 حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى تستوي قائما قال الحافظ واستدل بهذا الحديث على وجوب الطمأنينة في أركان الصلاة به
 قال الجمهور واشتهر عن المنهية ان الطمأنينة سنة وصريح بذلك كثير من مصنفهم لكن كلام الطحاوي كالصريح

في الوجوب عندهم فانه ترجم مقدار الركوع والسجود ثم ذكر الحديث الذي أخرجه أبو داود وغيره في قوله سبحانه رب العظيم
ثلاثا في الركوع وذلك أدناه قال فذهب قوم الى ان هذا مقدار الركوع والسجود ولا يميز أدنى منه قال وخالفهم آخرون
فقالوا ان استوى راكعا واطمأنا جذا أخرتم قال وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ورجعهم الله تعالى قال ابن دقيق
العبد تكبر من الاتهام الاستدلال بهذا الحديث على وجوب ما ذكر فيه وعلى عدم وجوب ما لم يذكره أما الوجوب فملتصق
بالأمر به وأما عدمه فليس بمجرد كون ٣٧٠ الأصل عدم الوجوب بل لكون الموضع موضع تعليم وبيان للجاهل وذلك

بقتضى انحصار الواجبات فيما
ذكر ويتقوى ذلك بكونه صلى
الله عليه وآله وسلم ذكر ما نهى الله
به الاساءة من هذا المصلي وما لم
يتعلق به فدل على انه لم يقصر
المقصود على ما وقعت فيه الاساءة
قال فكل موضع اختلف العلماء
في وجوبه وكان مذكورا في
هذا الحديث فلنا ان نقول به في
وجوبه وبالعكس لكن يحتاج
أولا الى جمع طرق هذا الحديث
واحكام الامور المذكورة فيه
والاخذ بالزائد فالزائد فانه
واجب ثم ان عارض لوجوب أو
عدمه دليل أقوى منه على ان
جاءت صيغة الامر في حديث
آخر بشئ لم يذكر في هذا الحديث
قدمت انتهى بعينه وانظروا
بقامه في نيل الارطار قال الحافظ
في الفتح قد امتنعت ما أشار اليه
وجعلت طارقه القوية من رواية
أبي هريرة ورفاعة وقد امتدت
الريادات التي اشتملت عليها اقام
يذكر فيه صريحان الواجبات
المنتق عليها النية والقعود
الاخير ومن اختلف فيه التمسك

(عن ابن بختينة أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى وقام في الركعتين فسجوا به فغضب
فلما فرغ من صلاته سجد سجدتين ثم سلم رواه انساني وعن زياد بن علاقة قال صلى بنا
المغيرة بن شعبه فلما صلى ركعتين قام ولم يجلس فسجد به من خلفه فاشار اليهم ان قوموا
فلما فرغ من صلاته سلم ثم سجد سجدتين وسلم ثم قال هكذا صنع بنا رسول الله صلى الله
عليه وسلم لم يرواه أحد والترمذي ومعه . وعن المغيرة بن شعبه قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم اذا قام أحدكم من الركعتين فلم يستقم قائما فليجلس وان استتم قائما
ولا يجلس وسجد سجدتين السهو رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه الحديث الاول
أخرجه ببقية الأئمة الستة بصور لفظ لنا في الذي ذكره المستنف والحديث الثاني
أخرجه أيضا أبو داود وفي اسناده المسعودي وهو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن
مسعود استشهد به البخاري وتكلم فيه غير أحد وأخرجه الترمذي أيضا من حديث
محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن الشعبي عن المغيرة قال أحمد لا يحتج به حديث ابن أبي ليلى
وقد تكلم فيه غيره والحديث الثالث أخرجه أيضا الدارقطني والبيهقي ومداره على
جابر الجعفي وهو ضعيف جدا وقد قال أبو داود ولم يخرج عنه في كتابي غيره هذا قوله
فقام في الركعتين يعني انه قام الى الركعة الثالثة ولم يتنهد بعقب الركعتين قوله
فلما فرغ من صلاته استدله من قال ان السلام ليس من الصلاة وقد تقدم البحث
عن ذلك وتعقب بان السلام لما كان للتميز من الصلاة كان المصلي اذا انتهى اليه
كن فرغ من صلاته ويدل على ذلك قوله في رواية بن ماجه من طريق جماعة من الثقات
عن يحيى بن سعيد عن الاعرج حتى اد فرغ من الصلاة الا أن يسلم فدل على أن بعض
الرواة حذف الاستنفا للوضوء والزيادة من الحافظ مقبولة قوله ثم سلم استدله بذلك
من قال ان السجود قبل التسليم وقد قدمنا الخلاف فيه وما عوفى خلق وزاد الترمذي
في الحديث وسجد هما الناس معه مكان ما نسي من الجلوس وفي هذه الزيادة فائدتان
احدهما ان المؤتمر يسجد مع امامه اسم ولا امام وتو له في الحديث الصحيح لا تحتلفوا
وقد خرج البيهقي والبخاري عن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الامام يكفي
من وراءه فان سها الامام فعليه سجدتا السهو وعلى من وراءه ان يسجد وامعه وان سها

الاخير والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه والسلام في حر الصلاة قال النووي وهذا محمول على ان ذلك أحد
مكان معلوما عند الرجل انتهى وهذا يحتاج الى تكملة وهو ثبوت الدليل على ايجاب ما ذكر كما تقدم وفيه بعد ذلك نظر
وقال القاضي محمد بن علي الشوكاني البني رضي الله عنه في شرح المنتقى بعد ما ذكر حديث الباب ونقل كلام ابن دقيق العبد
وفيه انه تقدم صيغة الامر اذا جاءت في حديث آخر كما تقدم قريبا ما لفظه اما اختياره لذلك من دون تفصيل فنحن لانوافقه بل
نقول اذا جاءت صيغة امر قاضية بوجوب زائد على ما في هذا الحديث فان كانت مقدمة على تاريخه كان صار قالها الى الذنب

لان انتصاره صلى الله عليه وآله وسلم في التعليم على غيرها وتركها من أعظم المشعرات به. ثم وجوب ما تضمنه لما تقر من أن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز وان كانت متأخرة عنه فهو غير صالح أصرفها لان الواجبات الشرعية ما زالت تصدق وقتا فوقتا والالزام قصر واجبات الشريعة على الخمس المذكورة في حديث ضمام بن ثعلبة وغيره أعني الصلاة والصوم والحج والزكاة والشهادة لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اقتصر عليهم في مقام التعليم والسؤال عن جميع الواجبات والالزام باطل فاللزوم مثله وان كانت صيغة الامر الواردة بوجوب زيادة على هذا ٣٧١ الحديث غير ملزمة التقدم عليه ولا التأخر

ولا المقارنة فهذا محل الاشكال ومتسام الاحتمال والاصل عدم الوجوب والبرائة منه حتى يقوم دليل بوجوب الانتقال من الاصل والبرائة ولا شك ان الدليل المقيد للزيادة على حديث المسمى اذا التمس تاريخه محقق لتقدمه عليه وتأخره فلا يفتض للاستدلال به على الوجوب وهذا التخصيص لا بد منه وترك مراعاته خارج عن الاعتدال الى حد الافراط والتفريط لان قصر الواجبات على حديث المسمى فقط واهدار أدلة الواردة بعده تضييعا لصلاحية لصرف كل دليل يرد به دمه الى الاعلى الوجوب سد باب التشريع ورد المسألة من واجبات الصلاة ومنع للشايع من ايجاب شيء منها وهو باطل لما عرفت من تجدد الواجبات في الاوقات والقول بوجوب كل ما ورد الامر به من غير تفصيل يؤدي الى ايجاب **كل** أقوال الصلاة وأفعالها التي ثبتت عنه صلى الله عليه وآله وسلم من غير فرق بين أن يكون ثبوتها قبل

أحد من شأنه فليس عليه ان يسجد والامام يكتفيه وفي اسناده خارجة بن مصعب وهو ضعيف وأبو الحسين المدائني وهو مجهول والحنبل بن عبيد الله وهو ايضا ضعيف وفي الباب عن ابن عباس عن ابن عدي وفي اسناده عمر بن عمرو والعسقلاني وهو متروك وقد ذهب الى ان المؤتم يسجد لاسم والامام ولا يسجد لاسم ونسب الخنفسية والشافعية ومن أهل البيت زيد بن علي والناصر والمؤيد بالله والامام يحيى وروى عن **مكحول** والهادي أنه يسجد لاسم وله يوم الادلة وهو الظاهر لعدم انتهاش هذا الحديث لتخصيصها وان وقع السجود من الامام والمؤتم **ن**اظا هرا نه يكن يسجد واحد من المؤتم امام مع الامام أو مفردا واليه ذهب القريفيان والناصر والمؤيد بالله وذهب الهادي الى أنه يجب عليه تسجد لاسم والامام ثم لاسم ونفسه والظاهر ما ذهب اليه الاولون والثالثة الثانية ان قوله مكان ما نسي من الجلوس يدل على ان السجود انما هو لاجل ترك الجلوس لا لترك التشهد حتى لو انه جلس مقدارا لثبته ولم يتشهد لا يسجد وجزم أصحاب الشافعي وغيرهم انه يسجد لترك التشهد وان أفى بالجلوس **قوله** فيجلس زاد في رواية **واسم** عليه وجه التمسك بن قال ان السجود انما هو لفوات التشهد لا لتعذر القيام والى ذلك ذهب النخعي وعلقمة والاسود والشافعي في أحد قوايه وذهبت المعتزلة وأحمد بن حنبل الى انه يجب السجود لفعل القيام لما روى عن أنس انه صلى الله عليه وسلم لم تحرك للقيام في الركعتين الاخرتين من العصر على جهة السجود فسجدوا له فقاموا يسجد لاسم وأخرج البيهقي والدارقطني ووقفا عليه وفي بعض طرقه انه قال هذه السنة قال الحافظ ورجاله ثقات وأخرج الدارقطني والحاكم والبيهقي عن ابن عمر من حديثه بلفظ لاسم والافى قيام عن جلوس أو جلوس عن قيام وهو ضعيف واستدل بأحد حديث الباب ان التشهد الاول ليس من فروض الصلاة ذلوا كان فرضا لما جبر بالسجود ولم يكن بد من الايمان به كسائر الفروض وبذلك قال أبو حنيفة ومالك والشافعي والجمهور وذهب أحمد وأهل الظاهر الى وجوبه وقد تقدم الكلام على هذا الاستدلال والجواب عنه في شرح أحاديث التشهد **قوله** وان استتم قائما لا يجلس فيه انه لا يجوز العود الى القعود والتشهد بعد الانتصاب الكامل لانه قد تبس بالفرض فلا يقطع ويرجع الى السنة وقبل يجوز له العود ما لم يشرع في القراءة فان عاد لما بالانحراف بطلت

حديث المسمى أو بعده لانها بيان للامر القرآني أعني قوله تعالى أقيموا الصلاة واقوله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي وهو باطل لاستلزامه تأخير البيان عن وقت الحاجة وهو لا يجوز عليه صلى الله عليه وآله وسلم وهكذا الكلام في كل دليل يقتضي وجوب أمر خارج عن حديث المسمى ليس بصيغة الامر **ك**النوع على الترتيب والزم لمن لم يفعل وهكذا يفصل في كل دليل يقتضي عدم وجوب شيء مما استعمل عليه حديث المسمى أو تحريمه ان فرضا وجوده اه كلامه رحمه الله قال النووي وفيه دليل على ان الاقامة والقعود ودعاء الاستفتاح ورفع اليدين بالاحرام وغيره ووضع اليمنى على اليسرى

وتكبيرات الانتقال ونسيجات الركوع والسجود وهيات النماز ووضع اليد على الفخذ ونحو ذلك مما لم يذكر في الحديث ليس بواجب انتهى وهو في معرض المنع لانه لو كان كذلك لكانت بعض الطرق كما تقدم بيانه فيحتاج من لم يقل بوجوبه الى دليل على عدم وجوبه واستدل به على تعيين لفظ التكبير لا قال بجزئي بكل لفظ يدل على التعظيم قال ابن دقيق العيد ويتأيد ذلك بان العبادات محل التعبدات ولان رتب هذه الاذكار مختلفة فدل بتأدي برتبة منها ما يقصد برتبة أخرى وتظهر الركوع فان المقصود به التعظيم بالخضوع ٣٧٢ فلا يبدل بالسجود لم يجز مع انه غاية الخضوع واستدل به على ان قرأته

النافحة لا تعين قال ابن دقيق العيد وهو وجهه انه اذا تيسر غير النافحة فقرأه ~~بكون~~ بكون عنثلا فيخرج عن العهدة قال والذين هيئوها اجابوا بان الدليل على تعيينها تقييد المطلق في هذا الحديث وهو متعقب لانه ليس بطاق من كل وجه بل هو مقيد بقيد التيسر الذي يقتضي التخيير وانما يكون مطلقا لو قال اقرأ قرآن ثم قال اقرأ فاتحة الكتاب وقال بعضهم هو بيان للعجل وهو متعقب ايضا لان الجمل مالم تنضم دلالاته وقوله ما تيسر منضم لانه ظاهر في التخيير قال وانما يقرب ذلك ان جعلت ماموصولة وأريد بها شيء معين وهو النافحة لا كثره حفظ المسامحة انتهى التيسر وقيل هو محمول على انه عرف من حال الرجل انه لا يحفظ النافحة ومن كان كذلك كان الواجب عليه قراءة ما تيسر وقيل محمول على انه مفسوخ بالدليل على تعيين النافحة ولا يخفى ضعفه مالكنه بحقه ومع الاحتمال لا يترك

لظاهر النهي ولانه زاد قعودا وهذا اذا عمدا العود فان عاد ناسيا لم يطل صلاته وأما اذا لم يستتم القيام فانه يجب عليه العود لقوله في الحديث اذا قام أحدكم من الركعتين فلم يستتم قائما فليجلس

• (باب من صلى الرباعية خسا) •

(عن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خسا - ان قيل له أزيد في الصلاة فقال وما ذلك فقالوا صليت خسا فسجد سجدة بعد ما - لم رواه الجماعة) قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث حساني هذه لرواية الجزم وقدة دم عن ابراهيم النخعي التردد والكل من طريقه عن مائة من ابن مسعود قوله فقال وما ذلك كذا في بعض النسخ وفي بعضها فاقبل وماذا ذوى بعضها فقال لا وماذا لا بزيادة لا وهي ثابتة في مسالم وأبي داود وبها يثبت ان اخبارهم ~~صحتان~~ بعد استفساره صلى الله عليه وسلم لهم والحديث يدل على ان من صلى خسا ساهيا ولم يجلس في الرابعة ان صلاته لا تفسد وقال أبو حنيفة وسفيان الثوري انه ما تفقد ان لم يجلس في الرابعة قال أبو حنيفة فان جلس في الرابعة ثم صلى خامسة فانه يضيف اليها ركعة أخرى وتكون الركعتان له نافله والحديث يرد ما قاله والى العمل بمضمونه ذهب الجمهور وقد فرق مالك بين الزيادة القليلة والكثيرة من الساهي قال القاضي عياض ان مذهب مالك انه ان زاد دون نصف الصلاة لم يطل صلاته بل هي صحيحة ويسجد للمهم وان زاد نصف أو أكثر المذهب ابن القاسم ومطرف الى بطلانها وقال عبد الرحمن بن حبيب وغيره ان زاد ركعتين بطلت صلاته وان زاد ركعة فلا وحكي عن مالك انه لا تبطل مطلقا وقد استدل بالحديث على ان سجدة السهم ومحلها بعد التمام مطلقا وليس فيه حجة على ذلك لانه لم يعلم صلى الله عليه وسلم بزيادة الركعة الا بعد السلام حين سأله أزيد في الصلاة وقد اتفق العلماء في هذا الصورة على فعل ذلك بعد السلام لتعذره قبله

• (باب التشهد لسجود السهم وبعد السلام) •

(عن همران بن حمزة ان النبي صلى الله عليه وسلم فسأها فسجد - سجدة ثم تشهد ثم سلم رواه أبو داود والترمذي) الحديث أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم وحسنه الترمذي وقال الحاكم

الصحيح وهو قوله لا تجزئ صلاة لا تقرأ فيها فاتحة الكتاب وقيل ان قوله ما تيسر محمول على ما زاد على الفاتحة جمعا صحيح بينه وبين دليل ايجاب النافحة ويؤيده رواية أحمد وابن حبان التي تقدمت حيث قال فيها اقرأ بام القرآن ثم اقرأ ما شئت واستدل به على وجوب الطمأنينة في الاركان واعتذر به من لم يقل به بانه زيادة على النص لان المأمور به في القرآن مطلق ~~السجود~~ فيصدق بغير طمأنينة والطمأنينة زيادة والزيادة على المتواتر بالاحاد لا تعجز عن رخص بانها ليست زيادة اكن بيان للمراد بالسجود وانه خالف وضع السجود الغوى لانه مجرد وضع الجهة في وقت السنة أن السجود الشريعي ما كان بالطمأنينة

ويؤيدمان الآية نزلت تأكيد الوجوب السجود وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن معه يصلون قبل ذلك ولم يكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصل بغير طمأنينة اه ما في فتح الباري وللعديد فوائد كثيرة قال أبو بكر بن العربي فيه أربعون مسألة ثم سرد هاتفي الفتح وفي هذا الحديث من القوائد وجوب الاعادة على من أدخل بشئ من واجبات الصلاة وفيه أن الشروع في النافلة يلزم لكن يحتمل أن تكون تلك الصلاة كانت فريضة فيقوى الاستدلال وفيه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وحسن التعليم بغير تعنيف وإيضاح المسئلة وتخليص المقاصد ٣٧٣ وطلب المتعلم من العالم أن يعلمه وفيه

تكرار السلام ورده وان لم يخرج من الموضع اذا وقعت صورة انقصال وفيه ان القيام في الصلاة ليس مقصود لذاته وإنما مقصود للقراءة فيه وفيه جلوس الامام في المسجد وجلوس أصحابه معه وفيه التسليم للعالم والانقياد له والاعتراف بالتصغير والتصريح بحكم البشرية في جواز الخطأ وفيه أن فرائض الوضوء مقصورة على ما ورد به القرآن الامازادته السنة فيندب وفيه حسن خلقه صلى الله عليه وآله وسلم واطف معاشرته وفيه تأخير البيان في المجلس للمصلحة قال النوربشتي وقد استشكل تقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم على صلاته وهي فاسدة على القول بأنه أدخل بعض الواجبات وأجاب المازري بأنه أراد استدراجه بفعل ما جهله مرات لاحتمال أن يكون فعله ناسيا أو خافا فيتركه فبينه من غير تعليم وإيس ذلك من باب التقرير على الخطأ بل من باب تحقيق الخطأ وقال النووي نحوه قال وأما لم يعلمه أو لا يكون أبلغ في

صحیح علی شرط الشيخین وصححه ابن حبان وضعه البيهقي وابن سعد البرغوثي ما قالوا والمهفوظ في حديث عمران أنه ليس فيه ذكر التشهد وإنما تردده أُنعت عن ابن سيرين وقد خالف فيه غيره من الحفاظ من ابن سيرين وقد أخرج الشافعي الحديث بدون ذكر التشهد وفي الباب من ابن مسعود عند أبي داود والشافعي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كنت في صلاة فشكلت في ثلاث وأربع وأكثر فذلك على أربع تشهدت ثم سجدت سجدتين وانت جالس قبل ان تسلم ثم تشهدت أيضا ثم تسلم قال البيهقي هذا حديث مختلف في رفعه ومثله غير قوي وهو من رواية أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال البيهقي مرسل وقد ضعف الحفاظ في الفتح اسناد هذا الحديث وعن المغيرة ابن شعبه عند البيهقي ان النبي صلى الله عليه وسلم لم تشهد بعد أن رفع رأسه من سجدة السجود وقال البيهقي تردده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن الشعبي ولا يفرح بمائة فرد به وقال في المعرفة لا جهة فيما تردده لسوء حفظه وكثرة خطئه في الروايات انتهى وقد أخرج حديث المغيرة الترمذي من رواية هشام عن ابن أبي ليلى المذکور ولم يذكر فيه التشهد بعد سجدة السجود وعن عائشة عند الطبراني وفيه وتشهدى وانصر في ثم اسجدى سجدتين وانت قاعدة ثم تشهدى الحديث وفي اسناده موسى بن مطير عن أبيه وهو ضعيف وقد نسب الى وضع الحديث وقد استدل به حديث عمران وما ذكر معه من الاحاديث على مشروعية التشهد في سجدة السجود فاذا كان بعد السلام كما في حديث عمران فقد حكى الترمذي عن أحمد وأصحق أنه يتشهد وهو قول بعض المالكية والشافعية ونقله أبو حامد الاسفراييني عن القديم من قول الشافعي وفي مختصر الزني سمعت الشافعي يقول اذا سجد بعد السلام تشهد أو قبل السلام أخرأه التشهد الاول واذا كان قبل السلام فالجهر على أنه لا يعيد التشهد وحكى ابن سعد البر عن الليث أنه يعيده وعن البويطي والشافعي مثله وخطؤه في هذا النقل فإنه لا يعرف وعن عطاه يغير واختلاف فيه عند المالكية وحديث ابن مسعود يدل على مشروعية التشهد في سجود السجود قبل السلام وفيه المقال الذي تقدم قال الحفاظ في الفتح قد يقال ان الاحاديث الثلاثة يعني حديث عمران وابن مسعود والمغيرة باجتماعها ترتقي الى درجة الحسن قال العلائي وليس ذلك بيبعد وقد صح ذلك

تعر يفه وتعرف فيه بصفة الصلاة المخرجة وقال ابن الجوزي يحتمل أن يكون تردده لتغيم الامر وتغيم عليه ورأى أن الوقت لم يفته فاراد ايقاظ الغفلة للمتركون وقال ابن دقيق العيد ليس التقرير بدليل على الجواز مطلقا بل لابد من انتفاء الموانع ولا شك أن في زيادة قبول المتعلم لما يلقى عليه بعد تكرار فعله واستجماع نفسه وتوجهه سؤا له مصلحة مانعة من وجوب المبادأة الى التعليم لا سيما مع عدم خوف القروات اباينا على ظاهرها لآل أبو يحيى خاص وفيه حجة على من اجاز القراءة بالفارسية ليكون ياليس بلسان العرب لا يسمي قرأناه هياض وقال النووي فيه وجوب القراءة في الركعات كلها وان المقتضى اذا سئل عن شيء

عن ابن مسعود من قوله أخرجه ابن أبي شيبة وأعلم أن المراد بالتشهد
 المذكور في سجود السهو هو التشهد المعهود في الصلاة لا
 كما قاله الامام انه دى في الجهرانه تشهدان
 في الاصح اعدم وجدان ما يدل على الاقتصار
 على البعض من ان تشهد الذي
 ينصرف اليه مطلق
 تشهد

• (ثم الجزء الثاني ويليه الجزء الثالث قوله أبواب صلاة الجماعة) •

وكان هناك شيء آخر يحتاج اليه
 السائل يستجيب له ان يذكره
 وان لم يسأل عنه ويكون من
 التصحيف لامن الكلام فيها
 لانه في موضع الدلالة من
 كونه قال على أي الصلاة فاعلم
 الصلاة ومقدماتها اه وفي هذا
 الحديث التحديث والاعتناء
 والقول وأخرجه البخاري أيضا
 في الصلاة والاستئذان ومسلم
 وأبو داود في الصلاة وكذلك
 النسائي والترمذي وابن ماجه

• (اصلاح ما وقع من الغلط في طبع الجزء الثاني من كتاب نيل الاوطار
شرح منتقى الاخبار) •

صحيحة	سطر	خطا	صواب
٥	١٣	أحدكم	أحد منكم
٧	٩	دعاوى	دعاو
١٣	١١	كانتمة	كانتمة
١٧	١٠	فصله	فصلها
١٩	١	النبوشة	النبوشة
٢٠	٢١	وا	وان
٢٦	١٩	فبادرت	فبادرت الناس
٢٩	٧	التوزى	التقوى
٢٩	٩	وسيعرف	وستعرف
٣١	١٦	مساجد	مسجد
٣٢	٢٠	سعد	سعيد
٣٤	١٠	زياد النمرى	زياد النمرى
-	٢٤	جندرة	جندرة
٣٥	٤	قيد	فيه
-	٧	والطبراني	والطبراني في الاوسط من حديث أنس وابن عمر وعند أبي نعيم في الحلية
-	١٧	مثله	مثله
-		البخارى في رواية	
-		مثله وكذا الترمذى	
-	٢٩	المراد	المراد
٣٦	٧	يريد	يريد أنه
-	٢٤	منها	بنائها
٣٨	٩	الناس	الناس من المطر
٣٩	٨	سور	سورة
٤٠	٩	بسيط	نشط
٤٢	٢٦	رجة	رجتك
٤٣	١٩	مسجد	المسجد
-		ن	ن
٤٤	١٢	الناظر	الرجل ينظر
-	٢٠	لا يقاوم	لا يقادر
٤٥	١٤	المغنى	المغنى

صواب	خطا	سطر	صفحة
جبله	جبله	٢٢	٤٦
تقبل	تقبل	١٥	٤٩
المرضة	المرضة	١١	٥٠
اللحم	للحم	٢١	=
سنن	فن	=	=
الا	الا	٢٤	=
المسجد وفيه	المسجد	٢٥	=
انزال	نزال	٣	٥١
والمسلم	والمسلم	١٢	=
يناقض	يناقض	٢	٥٤
العراقي	العزقي	١١	٥٦
العمل	لعمل	١٤	=
غير	اخرى غير	٥	٥٧
هذا بعضهم	هذا	١٦	٦٧
ذكر أن	ذكر	١٩	
الحديث حديث واه	حديث واه	١٦	٦٩
مقلوب	مقلوب	٨	٧٠
الى صلاة	الى	٢٢	٧١
ذلك اذا	ذلك ان	١٩	٧٢
فرقع	فرقع	١٣	٧٥
العلماء الحكمة	العلماء	١٧	٧٦
فالتفت	فتلفت	٦	٨٠
القراءة	القرآن	٢٣	=
القراءة	القرآن	٢٥	=
لهمنا	منها	١٢	٨١
الرواية	الرواية	٢١	٨٦
لابن خزيمة	لابن خزيمة	٢٠	٨٩
ظهير	ظهير	١٧	٩٣
عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي	عيسى	١٣	٩٤
دون	بدون	١١	٩٥
غير نعيم	عن نعيم	٢١	=
المتفرد	المتفرد	٨	٩٩

صواب	خطا	سطر	صفحة
ثلاثون آية	ثلاثون	٩	١٠٠
والاوليين	والاولتين	١٨	١٠٦
انصاته	انصاته	١٦	١٠٧
صحيحهما	صحيحهما	٢١	=
لم تعتد	لم يعتد	١٨	١١٢
X	حينئذ	١٩	١١٣
باتمام	باتمامه	٢٤	=
ن	ن		
به	له	٢٦	=
الاول قريب	الاول	٢٢	١١٥
وان كانت	كانت	٢١	١١٦
ذلك	ذا	١٧	١١٩
الاوليين	الاولتين	١٣	١٢٥
أيضا	أيضا	١٤	=
الاخرين	الاخرتين	١٥	=
الخبرة	الخبرة	=	١٢١
بطل	طال	٢٠	١٢٣
له أيضا	له	٢٣	١٢٤
المأموم	الامام	١٢	١٣٥
تصير لكم	ينصير لكم	١٨	=
التصريم	لتصريم	٢٩	١٣٧
حين	حين	١٦	١٤٤
يرتفع	ترتفع	٢٧	١٤٩
الروس	الرؤس	٦	١٥٥
ست	ت	١	١٦٣
انه كان	انه	٥	١٦٤
فيه دليل	دليل	٢٣	١٦٦
الصلوات	ال صلاة	١	١٦٨
بانه	انه	٢٤	١٦٩
في	الاصرفي	٧	١٧٤
الاجماع على	الاجماع	٢١	١٨٠
لم تقبل	لم يقبل	٩	١٨١

صواب	خطا	سطر	صفحة
واحد	واحد	٢٠	=
بعد	وبعد	١٣	١٨٢
ن	ن		
نزعنا	نزعنا	١٧	=
هو وآله	هو	١٠	١٨٤
حمد محمد	حمد	=	=
فيكم الثقلين	فيكم	١٥	١٨٦
القريبي	العزري	٢٨	١٨٧
الآتين	الآتين	=	١٩١
فاتمه	فاته	١٢	١٩٤
الحمر	الحمر	١٩	١٩٨
ن	ن		
الحسن	القاسم	=	=
صرح	صرخ	١٢	١٩٩
ن	ن		
للمسك	للمسك	٧	٢٠٠
الداودي	الدواي	٢	٢٠١
وردت	ورت	٢٨	٢٠٥
وفي رواية	لرواية	١٠	٢١٥
شعبة	شبهه	١٨	٢١٨
الأوقف فسأل	لاوقف	٩	٢٢٥
أبوداود	أبوداو	٢	٢٢٦
قال كان	كان	٢٤	٢٢٧
على انها	انها	٢٨	٢٢٨
وقيل لمافيه	وقيه	٢٧	٢٢٩
اذ كر كذا اذ كر كذا	اذ كر كذا	١٠	٢٣٩
ن	ن		
الرازي	الداري	٢٧	٢٤٠
الفلاس	القلاس	١٠	٢٤٢
الطرف	الطرق	١٤	٢٤٧
بدقة	برقة	٢١	٢٤٨
لأنقطع الصلاة	لأنقطع	٢٢	٢٥٢
اذا	اذ	٢٦	٢٥٨
استاد	استاده	٥	٢٦٦

صحيحة	سطر	خطا	صواب
٢٦٨	١٣	فعله	فعله صلى الله عليه وآله وسلم والاضطجاع
٢٧٠	٢	انها	انهما
=	٦	فانهما	فانها
٢٧١	٢٥	يزيد بن أكرم	زيد بن أكرم
٢٧٤	٢٦	ذكر	ذكره
٢٧٥	٦	العشاء	صلاة العشاء
٢٧٦	١٥	به	بها
=	٢١	يسلم	تسلم
٢٧٧	١٣	لما فوّهها بما فيه	لما فوّهها بما فيه
٢٧٨	٢٧	بني	بين
٢٧٩	٥	الأتیان	الأتار
٢٧٩	٢٤	رجاله	رجال اسناده
٢٨١	١٣	راك	عراك
=	١٩	باسناده	باسناد
٢٨٢	٢١	بتعمين	بتعين
٢٨٣	١٤	أفظ	أفضة
٢٨٨	٣	روى	يروى
=	١٣	قولك	قوله
٢٩٢	١٦	يرى	لم ير
٢٩٥	١٨	عن	عند
٣٠١	٢	أبا سعيد	ابن أبي سعيد
٣٠٤	٢٧	بسبب	بسببه
٣٠٩	١٤	أعشرة	عشرة
٣١٧	٣	لا تشرع	لا تشرع له
=	٢١	ابن القين	ابن التين
٣٤٥	٢٣	حضر واحد	حضر واحد
٣٤٧	١٩	استشزوا	استشزوا
٣٥٤	٢٧	عزورى	عزوراء
٣٥٥	٧	الرمي	الرمي
=	٢٢	ذكائك في به	ذلك في كتابه
٣٥٦	٢١	القولان	القولين

صواب	خطا	سطر	صفحة
لاسن	لامعن	٣	٣٥٩
عمران	عمرن	٢١	٣٦٢
ابن ااصق	ابي ااصق	٢٢	٣٦٣
فليسجد	فلسجد	١١	٣٦٤
زايد	يزيد	٢٠	=
ككونه	لكونه	٢٤	٣٦٧
ويسجد	وسجد	٧	٣٧٠

• (اصلاح بعض ما وقع من القاط في طبع الجزء الثاني من كتاب
• عن الباوي لحل أدلة البخاري) •

صفحة	سطر	خطا	صواب
٣	٢	اتصف	اذا اتصف
٤	٦	الوضوء	الوضوء على الوضوء
٥	١٠	والتفسير	وفي التفسير
٦	٢٣	بالقول	بالفعل
٧	٣٤	والتور الى وجهها	X
٨	٩	لان	ولان
١٤	٣٥	وهذا مدرج من كلام	X
		الرهمري الراوي عنه	
١٥	٩	أهراق	أهرق
١٨	١٩	أخرى	في رواية أخرى
٢٤	٣٥	عنهم	عنهما
٢٥	٢٠	هذا الكتاب	صحيح البخاري
٢٦	١٦	لانه	انه
٢٧	٣١	السته	السه
٢٨	٢	بينهما	بينها
٣٠	٣	السته	السه
٣٣	٣٥	وعن	عن
٣٤	١	وزاد الى فليصرف	X
٣٦	٢٦	وقبل ليس الى ذلك	X
٣٧	٣٦	لاذكر	كالذكر
٣٨	٣٢	ما أجركم	ما أجداكم
٣٩	٣٤	من والبانها	من
٤٠	٣٥	أبوالها	أبوالها وألبانها
٤١	١	زدت	رددت
٤٢	٣٦	الخط	التفريط
٤٣	٢١	(انه قد)	(انه)
٤٤	٢٢	(أروى)	(قد أروى)
٤٥	٣٥	فيه	في الصوم
٤٦	٣	عل	على

هذا الخطا وما بعده وقع
في بعض المطبوع دون
بعض

صفحة	سطر	خطا	صواب
١١٩	٩	وقيل انما يقال سقيته لنفسه X واستقيته لما شبعته	
١٢١	٨	لانه	سقيته بذلك لانه
١٢٣	٢٧	التحقق	تحقق
١٢٦	١٧	المصعد	أى لمصعد
-	٣٦	فراجعنى	فراجعنا
١٢٧	٣٣	وأما الى والابرام	X
١٣٠	٢٨	ان يغتنكم	ان يغتنكم
١٣١	٩	اتهى	X
١٣٥	٣٤	التواقص	التواقص
١٣٦	١	ياتزر	تاتزر
-	-	يرتدى	ترتدى
١٤٢	٢١	للمصنف	للخارى
١٤٥	٣٥	اوغيره	أوغيرهما
١٤٦	١	الموافق	البخارى
١٥٠	٣٣	فى الصلاة	وفى الصلاة ايضا
١٥١	٢٩	جواز	عط جواز
١٥٢	٢٨	وأن	وأن
١٥٣	٢	الصلاة	الصلاة أيضا
-	٣٠	فراجعها	فراجعهما
١٦١	٦	المنتقى	شرح المنتقى
-	٧٠	وشرحه	X
١٦٩	١٠	(او تحت قدميه)	(ولكن عن يساره أو تحت قدميه)
١٨٢	١٠	المصنف	البخارى
-	٢١	عنه	عنه النهى
١٨٦	٢	الى البيوت	فى البيوت
١٨٨	٣	حقى	(حقى)
-	٢٥	يبى	انه يبيت
١٩٦	٢	هو المقصود	المقصود

صواب	خطا	سطر	تحفة
هوان	ان	•	-
والمراد بالاكل	وبالاكل	٣٦	٢٠٢
تحرير تجارتها	التحرير	٤	٢٠٣
جميع	جمع	٣٥	٢٠٨
قصرت	اقصرت	٩	٢١٢
(وكبرتم سلم)	(وكبر)	٢٦	-
وكان	كان	٢	٢١٤
وكان	كان	٢٤	-
امرا	أمر	٣٦	٢١٧
بحريرة	بالحريرة	١	٢١٨
أفرايت	أرايت	١٤	٢٢١
(و) قال (مؤخره)	(او) قال (مؤخره)	٢٧	-
(من الانم)	من لثم	٢	٢٢٥
بالدرن	بالدروب	١٩	٢٣٥
وودت	ربان وقت	١٨	٢٣٧
وأعطيتنا	أعطيتنا	٢٤	٢٥٤
وقال	قل	٢٥	٢٦٥
ابن عمر	ابن عمرو	٢٦	-
مثلا ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين	مثلا	٢٥	٢٦٩
كوفي ومدني وفيه رواية ابن عن أبيه			
والحديث والعمدة والقول وأخرجه			
البخاري أيضا في التوحيد وأبو داود			
والنسائي			
فكانت في يوم	في يوم	٢٩	٢٧٠
X	دلت	٣٦	٢٧٣
وفي غيره	وفي غيره	٢٤	٢٧٧
ليس	لتمس	٣٦	-
معت	معتنا	٣٦	٢٨٦
لاتبغى	لاتبغى	٣٣	٢٨٧
لانه	ولانه	٢٨	٢٩٨
الاستر	الثاني	١٩	٣٠١
ورواتها	وروايتها	٢٦	٣٠٣

صواب	خطا	سطر	صفحة
تتفاوت بتفاوت حال المصلي	تتفاوت	٢٥	٣٠٤
خسة	خمس	٣	٣٠٥
X	وقد تقدم الى الجماعة	١٩	٣٠٧
X	أى نزل عرشه	٣٤	-
عن الموصوفة	على الموصوفة	٢٥	٣٠٩
لكثرة	والكثرة	٢٩	-
سبعة أخرى	أخرى	٣١	٣١٢
تربيع	لتوسع	٣٥	-
وفي الرقاق وفي الحدود أيضا	وفي الرقاق	١	٣١٣
تقدم	تقديم	٦	٣١٩
X	وهذا موضع الدلالة	١٧	٣٢٣
	للترجمة		
برده	يرده	٢٩	٣٢٩
صلى الله	صلى	٢٢	٣٣١
الاطوسط	الاطوسط	٢٣	٣٣٢
(ولهم)	ولهم	١٣	٣٣٤
X	كأمر	٣٤	٣٣٥
المذكورة	المذكورات	-	٣٣٩
تعقب	وتعقب	٢	٣٤٠
له صلى الله عليه وآله وسلم	له	-	٣٤٢
X	وهذا الى يعق	٢٢	-
X	أى التوافل التلى لم	٢٤	٣٤٣
	تشرع فيه الجماعة		
نقى	نقى	٢٤	٣٤٤
رفعه	رفعها	٢٥	٣٤٦
عنده	عند ابن ماجه	٢٥	٣٤٨
أواشني	واشني	٢٦	-
والرابعة	والراحة	١٧	٣٤٩
قال القسطلاني لا يقال	لا يقال	٢٤	٣٥٠
بدفع	برفع	-	٣٥٣
من القرآن	في القرآن	٦	٣٥٤
X	ويستفاد منه ما ترجم له	٢٤	٣٥٥
	وهو رفع البصر الى الامام		

صفحة	سطر	خطا	صواب
٣٥٧	٣٣	شرطه	شرط البخاري
٣٥٨	١٥	المواف	البخاري
٣٥٩	٣٢	أى ما تقول	X
٣٦١	٢١	داخلة	وان كانت داخلة
٣٦٩	٢٧	عبر	عبر (عن جابر)
٣٦٩	١٠	ثم يكبر	ثم يكبر
٣٧٤	٢	يستعيب	يستحب

(تم بمداقته وعونه)

• (فهرسة الجزء الثاني من نيل الاوطار من أسرار سنتي الاخبار) •

صفحة

٢	أبواب اجتناب النجاسات ومواضع الصلوات
٢	باب اجتناب النجاسة في الصلاة والعقوبات لا يعلم بها
٥	باب حل الحدث والمستحبر في الصلاة وباب الصغار وما نك في نجاسته
٩	باب من صلى على مر كوب نجس أو قد أصابته نجاسة
١٠	باب الصلاة على القراء والبسط وغيرهم من المقارن
١٤	باب الصلاة في النعلين والخفين
١٦	باب المواضع الممنوعة عن المأذون فيها للصلاة
٢٦	باب صلاة التطوع في الكعبة
٢٨	باب الصلاة في السفينة
٢٩	باب صلاة الفرض على الرحلة لعذر
٣١	باب اتخاذ مبعديات الكفار ومواضع القبور إذا نبشت مساجد
٣٤	باب فضل من بنى مسجدا
٣٦	باب الاقتصار في بناء المساجد
٣٩	باب كدس المساجد وتطعيمها وصيانتها من الروائح الكريهة
٤٢	باب ما يقول إذا دخل المسجد وإذا خرج منه
٤٣	باب جامع فيما تصان عنه المساجد وما أبيع فيها
٥١	باب تنزيه قبلة المسجد عما يلحق المصلي
٥٢	باب لا يخرج من المسجد بعد الأذان حتى يصلي الاعتذر
٥٣	أبواب استقبال القبلة
٥٤	باب وجوبه للصلاة
٥٦	باب جهة من رأى فرض البعيد اصابة الجهة لا العين
٥٩	باب ترك القبلة لعذر الخوف
٥٩	باب تطوع المسافر على مر كوبه حيث توجه به
٦٠	أبواب صفة الصلاة
٦٠	باب اقتراف افتتاحها بآية تكبير
٦٣	باب أن تكبير الامام بعد تسوية الصفوف والقراة من الإقامة
٦٥	باب رفع اليدين وبين صفتيه ومواضعه
٧٥	باب حاجته في وضع العين على الشمال
٧٩	باب نظر المصلي الى موضع سجوده والنهي عن رفع البصر في الصلاة
٨٠	باب ذكر الاستفتاح بين التكبير والقراة
٨٦	باب التعمد بالقراءة

- ٨٩ باب ما جاء في بسم الله الرحمن الرحيم
- ٩٨ باب في البسلة هل هي من القاطعة وأما السور أم لا
- ١٠١ باب وجوب قراءة القاطعة
- ١٠٧ باب ما جاء في قراءة المأموم وانصاته إذا جمع إمامه
- ١١٤ باب التاميز والجهرب مع القراءة
- ١١٧ باب حكم من لم يحسن فرض القراءة
- ١١٨ باب قراءة السورة بعد القاطعة في الأولين وهل تنس قراتهم في الآخرين أم لا
- ١٢١ باب قراءة سورتين في كل ركعة وقراءة بعض سورة وتنفكيس السور في ترتيبها
وجواز تكريرها
- ١٢٤ باب جامع الترات في الصلوات
- ١٢٩ باب المحبة في الصلاة بقراءة ابن مسعود وأبي وغيرهما من أئمة على قراته
- ١٣٢ باب ما جاء في السكتين قبل القراءة وبعدهما
- ١٣٣ باب التكبير للركوع والسجود والرفع
- ١٣٦ باب جهرا لإمام بالتكبير ليسمع من خلفه وتبليغ الغير له عند الحاجة
- ١٣٦ باب هيات الركوع
- ١٣٨ باب الذكر في الركوع والسجود
- ١٤٢ باب النهي عن القراءة في الركوع والسجود
- ١٤٢ باب ما يقول في رفعه من الركوع وبعد انقضاء
- ١٤٥ باب في ان الانتصاب بعد الركوع فرض
- ١٤٦ باب هيات السجود وكيف الهوى إليه
- ١٥٠ باب أعضاء السجود
- ١٥٣ باب المصلي يسجد على ما يحمله ولا يباشر مصلا بأعضائه
- ١٥٥ باب الجلسة بين السجدين وما يقول فيها
- ١٥٧ باب السجدة الثانية ولزوم الطمأنينة في الركوع والسجود والرفع عنهما
- ١٦٢ باب كيف النهوض إلى الثانية وما جاء في جلسة الاستراحة
- ١٦٤ باب افتتاح الثانية بالقراءة من غير تعوذ ولا سكتة
- ١٦٤ باب الأمر بالتشهد الأول وسقوطه بالسجود
- ١٦٧ باب صفة الجلوس في التشهد وبين السجدين وما جاء في التورك والاقعاء
- ١٧٢ باب ذكر تشهد ابن مسعود وغيره
- ١٧٥ باب في ان التشهد في الصلاة فرض
- ١٧٦ باب الإشارة بالسبابة وصفة وضع اليدين
- ١٧٨ باب ما جاء في الصلاة على رسول الله عليه وآله وسلم

مصحفة

- ١٨٥ باب ما يستدل به على تفسير آله المصلي عليهم
 ١٨٧ باب ما يدعو به في آخر الصلاة
 ١٨٨ باب جامع ادعية مخصوص عليهم في الصلاة
 ١٩٢ باب انطروا من الصلاة بالسلام
 ١٩٦ باب من اجترأ بتسليمة واحدة
 ١٩٨ باب في كون السلام فرضاً
 ٢٠٠ باب في الدعاء والذكر بعد الصلاة
 ٢٠٦ باب الانصراف بعد السلام وقد رآه يمينه او استقبل المأمومين
 ٢٠٩ باب جواز الانصراف عن اليمين والشمال
 ٢١٠ باب لبث الامام بالرجال قليلا يضر من صلى معه من النساء
 ٢١٠ باب جواز عقد التسبيح باليد وعدمه بالنوى ونحوه
 ٢١٢ أبواب ما يطل الصلاة وما يكره ويباح فيها
 ٢١٢ باب النهي عن الكلام في الصلاة
 ٢١٧ باب ان من دعا في صلاته بما لا يجوز جاهل لم تبطل
 ٢١٨ باب ما جاء في النخعة والتمخ في الصلاة
 ٢٢٠ باب البكاء في الصلاة من خشية الله تعالى
 ٢٢١ باب حمد الله في الصلاة لعطاس أو حدوث نعمة
 ٢٢٢ باب من نابه ثني في صلاته فانه يسبح والمرأة تصفق
 ٢٢٣ باب الفتح في القراءة على الامام وغيره
 ٢٢٤ باب المصلي يدعو ويذكر الله اذا امر بآية رحمة أو عذاب أو ذكر
 ٢٢٦ باب الاشارة في الصلاة لرد السلام أو حاجة تعرض
 ٢٢٨ باب كراهة الالتفات في الصلاة الا من حاجة
 ٢٢٩ باب كراهة تشبيك الاصابع وفرقة يدها والتقصير والاعتماد على اليد الا الحاجة
 ٢٣٣ باب ما جاء في مسح الحصى وتسويته
 ٢٣٤ باب كراهة ان يصلي الرجل معقوص الشعر
 ٢٣٥ باب كراهة تضم المصلي قبله أو عن يمينه
 ٢٣٧ باب في ان قتل الحية والعقرب والمنى اليسير للحاجة لا يكره
 ٢٣٩ باب في ان عمل القلب لا يبطل وان طال
 ٢٤٠ باب الثموت في المكتوبة عند النوازل وتر كفي غيرها
 ٢٤٦ أبواب السترة امام المصلي وحكم المرور ودونها
 ٢٤٦ باب استحباب الصلاة الى السترة والدخول فيها والانصراف قليلا عنها والرخصة في تركها

- ٢٤٩ باب دفع المار وما عليه من الاثم والرخصة في ذلك للاطاعتين بالبيت
 ٢٥٢ باب من صلى وبين يديه انسان او جمجمة
 ٢٥٣ باب ما يقطع الصلاة به . . .
 ٢٥٩ أبواب صلاة التطوع
 ٢٥٩ باب سنن الصلاة الراتبة المؤكدة
 ٢٦١ باب فضل الاربع قبل الظهر وبعدها وقبل العصر وبعدها العشاء
 ٢٦٣ باب تأكيده ركعتي الفجر وشهيق قراتهم - ما والصعبة والكلام بعدهما
 وقضائهما اذا فاتا
 ٢٧١ باب ما جاء في قضاء سني الظهر
 ٢٧٣ باب ما جاء في قضاء سنة العصر
 ٢٧٤ باب ان الوتر سنة مؤكدة والله جائز على الراحلة
 ٢٧٦ باب الوتر بركة وثلاث وخمس وسبع وتسع - لام واحد وما يتقدمها من
 الشفع
 ٢٨٤ باب وقت صلاة الوتر والقراءة فيها والقفوت
 ٢٩١ باب لا وتران في ليلة وختم صلاة الليل بالوتر وما جاء في نقضه
 ٢٩٣ باب قضاء ما ينوت من الوتر والسنن لراغبة والا وراد
 ٢٩٤ باب صلاة التراويح
 ٢٩٩ باب ما جاء في الصلاة بين العشاءين
 ٣٠١ باب ما جاء في قيام الليل
 ٣٠٦ باب صلاة النسي
 ٣١٣ باب تحية المسجد
 ٣١٧ باب الصلاة عقب الطهور
 ٣١٧ باب صلاة الاستغارة
 ٣٢٠ باب ما جاء في طول القيام وكثرة الركوع والسجود
 ٣٢٣ باب اخفاء التطوع وجواز جماعته
 ٣٢٥ باب ان افضل التطوع مثنى مثنى
 ٣٢٧ باب جواز التمتع جالسا والجمع بين القيام والجلوس في الركعة الواحدة
 ٣٣٠ باب النهي عن التطوع بعد الاقامة
 ٣٣٤ باب الاوقات المنهي عن الصلاة فيها
 ٣٤٠ باب الرخصة في اعادة الجماعة وركعتي الطواف في كل وقت
 ٣٤٣ أبواب سجود التلاوة والشكر
 ٣٤٣ باب مواضع السجود في الحج ووصف والمفصل

مصحفة

- ٣٤٧ باب قراءة السجدة في صلاة الجهر والسر
 ٣٤٨ باب سجود المستمع اذا سجد التالي وانه اذا لم يسجد لم يسجد
 ٣٥٠ باب السجود على الداية ويان انه لا يجب بهال
 ٣٥١ باب التكبير للمجود وما يقوله فيه
 ٣٥٢ باب سجدة الشكر
 ٣٥٥ أبواب سجود السهو
 ٣٥٥ باب ما جاء فيمن سلم من نقصان
 ٣٦٢ باب من شئت في صلاته
 ٣٦٩ باب من نسي التشميد الاول حتى انتصب قائما لم يرجع
 ٣٧٢ باب من صلى الرباعية خمسا
 ٣٧٢ باب التشميد لسجود السهو بعد السلام

• (تمت) •

• (فهرسة الجزء الثاني من «نون الباري») •

• صيغة •

بقية كتاب الغسل	٤
كتاب .ان أحكام الحيض وما يذكروه من الاستحاضة والنفاس	٧٨
كتاب التيمم	٩٩
كتاب الصلاة	١٢١
كتاب مواقيت الصلاة	٢٢٨
باب بدء الاذان	٢٧٧

• (تمت) •

